

حاشية الجي  
على  
شرح منتهج الطلاب  
المستاة  
التجريد لنفع العبيد

المكتبة العربية  
مستند اذمة  
وهدى بغيره - زمكنا









حاشية الجيومي  
على  
شرح منتهج الطلاب

المسمّاة  
التجريد لنفع العبيد

الجزء الاول

وبهامشه مع الشرح تفاسير ولطائف منتخبة من تفرع العالم العلامة  
الشيخ الكبير محمد الرضوي على هذا الكتاب نفع الله به آمين

المكتبة الإسلامية  
محمد أزدمني  
ديار بكر - تركيا  
مطابق ٢٠٢٢

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
قال سيدنا ومولانا

(قوله لانه ليس من الاوزان  
للمذكورة في قول ابن  
مالك الخ) أى وقول ابن  
مالك حصر لوزن الافعال  
فكان الاوضح الاخصر  
أن يقول ليس من اوزان  
الفعال اه تقرير

الجدان اصطفى لدينه خلاصة العالمين وهدى من أحبه للتفقه في الدين جدنا نسالك به منهاج  
العارفين ونمنحه دخول رياض الشاكرين ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة  
للمؤمنين ونشهد أن سيدنا محمد اصل الله عليه وسلم بهجة الموحدين ونصل ونسلم على الحارثي بطيخ  
فنائل المرسلين من نبه العقول لتحرير تنقيح أحكام الدين البحر المحيط القدوة العظمى في العالمين  
وعلى آله وصحبه هداة الامة والتابعين وبعد \* فيقول العبد الفقير الى مولاه الرابع عفو  
ما اقترفه وجناه ساليان بن عمر بن محمد الجبيري الشافعي عفا الله عنه وعن أحبائه قدسائي  
بعض اصدقائي الفضلاء أن أجمع ما كتبه على نسختي شرح المنهج وحاشية الشيرازي على بعض  
نحو من حواشيه في الطروس وقررت شيخي في الدروس فأجبت له ذلك وإن كنت است  
أهلا لتلك المسالك وسميته (التجر يدافع العبيد) وأسأل الله النفع به كأنفع بأصله انه جيد مجيد  
ومنى أهلق شيخنا فالمراد به سيدى محمد العشجاري غفر الله لنا وله جميع المساوي آمين (قوله  
قال سيدنا الخ) هذه الخطبة بل وسائر خطب كتبه وضعها له والده الشيخ محب الدين في حياة والده  
وكان مشاركا لوالده في أخذ العلم على مشايخه مات في حياة والده غريفا في بحر النيل وكان له سببا  
لعمى والده وله ولد أصغر منه يسمى جمال الدين وهو الذي أعقب هؤلاء العلماء النجباء اه  
الطفيحي وأصل قال قول بالفتح لا بالكسر والالكان مضارعه يقال كيف مضارعه خاف لانه  
حينئذ يكون من باب فهم يفهم ويكون أصل مضارعه يقول بفتح الواو تقلت حركة الواو لما قبلها ثم  
قبلت ألفا لتحررها بحسب الأصل وافتتاح ما قبلها الآن ولا بالضم والالكان لازما لأن فعل المضوم  
العين لا يكون الا كذلك ولا بالسكون لانه ليس من الاوزان المذكورة في قول ابن مالك

وافتح وضم واكسر الثاني من \* فعل ثلاثي وزد نحو ضمن

ولفقد العلامة الموجهة لقلب الواو ألفا وقد اشتملت خطبة ابن المؤلف على إحدى عشرة جمعة اثنتان  
على اليم وخمسة على الهاء وأربعة على النون واعلم أن في الشرح ثلاث بسمات الاولى لابن المؤلف  
والثانية للشرح والثالثة للتم ولربما تباين المؤلف بالجملة اكتشاف بر واية كل كلام لا يبدأ فيه  
بذكر كرامة وقوله سيدنا ومولانا أقول في حفتي قديما انه لا يقال سيدنا ومولانا وإنما يقال مولانا  
وسيدنا كما في قول الخنساء في أخيها اصخر \* وإن صخرنا لمولانا وسيدنا \* وكان وجه ذلك  
والله أعلم أن المولى يطلق على السيد وعلى العبد ولواشعرن السيد لم يكن له فائدة وقرىب من ذلك

ماسبق لنا نقر به وهو أنه يتعين طريق الترقى فيها إذا كان الالغ أخص عمادونه ومشقلا عليه كما  
في قوله عالم نحر يرغمني في بعض رسائله اه ع ش وأجاب شيخ شيخنا عبد ربه بأنه اختار ذلك  
لأنه يشعر بالرفعة من أول الامر وأجاب بعضهم بأن المراد بالسيد هنا هو الذي يفرع اليه في المهمات  
والمراد بالمولى الناصر والنصرة تكون بعد الفرع لأن الشيخ يفرع له في تحقيق العلوم وينصرنا  
بذلك على من يجادلنا ويطلق السيد في اللغة على من ساد في قومه أي شرف عليهم من السودود وهو  
الشرف وعلى من تفرع اليه في الشدايد وعلى من كثر سواده أي جيشه وعلى الحليم الذي  
لا يستغفر لغضب وعلى المالك ولا مانع من أن تكون هذه الأوصاف مجتمعة في الشيخ اه شيخنا  
حفي **(قوله قاضي القضاة)** أي لأنه كان قاضيا بمصر وجميع قضائيات أمره قيل أنه نولى القضاء  
عشر سنين وعمره عشرين ليكون عمره كل سنة كفارة لما هم من مدة القضاء وكون عمه كفارة  
لا يناسب مقامه لأنه كان عادلا في حكمه فالحق أن عمه بسبب بكاؤه على ولده كأنه تقدم وقيل أنه نولى  
القضاء عشرين سنة وعمره كذلك وفي نسخة قاضي قضاة الانام وهي مناسبة لما بعدها **(قوله)**  
شيخ) أما مصدر شاخ أو وصفه له ساعى والقياس شافع كضرب فهو ضارب قال ابن مالك  
كفعل صغ اسم فاعل إذا \* من ذى ثلاثة يكون كذا

قاضي القضاة شيخ مشايخ  
الاسلام ملك العلماء الاعلام  
سيبويه زمانه فريد  
عصره ووحيد دهره  
حجة المناظرين

**(قوله وعمره كذا)**  
ومات سنة ثمان وعشرين  
وسمعاة في ذي الحجة اه  
**(قوله أو وصف له ساعى)**  
عبارة الشورى أوصفت  
مخففة كسيد انتهت

**(قوله وعبارته على مر)**  
الملك الخ لكن المحشى  
قدّم التكلم على الملك  
خلاف ما صنع ع ش اه

وذكر في الغاموس في جمعه أحد عشر رجعا خمسة مبدؤة بالشين شيوخ بضم الشين وكسر هاء وشيخة  
بكسر الشين مع فتح الياء وأسكانها وشيخان كخلمان وخسة مبدؤة بالهم مشايخ ومشيخة بفتح  
الميم وكسر هاء فتح الياء فيها ومشيخوا مع واو بعد الياء وحذفها واحدة مبدؤة بالهمزة وهي  
أشياخ والجمع الذي هو مشايخ بالياء ولا يجوز همزة الياء أصلية في المفرد وهي إذا كانت كذلك  
لا تقلب همزة في الجمع كعاشق فلهذا من قبيل يجوز قوله في الخلاصة  
ولم زد زيدا ثالثا في الواحد \* همزا يرى في مثل كالفلاذ

وتصغيره شيخ بضم الشين وكسر هاء وقيل شوخ بفتح الشين وقيل لقبه شيخ الاسلام الخضر حين خرج  
من باده حافيا إلى الجامع الأزهر ودخل ورآه فيه وقيل الملقب بذلك القطب لما أراد المجاورون  
ضربه أي القطب اعظم أنه لص وكان معهم الشيخ فالتفت اليه وقال له وأنت مثلهم يا شيخ الاسلام  
**(قوله ملك العلماء)** أي المتصرف فيهم بالامر والنهي كمالك قال السلام على التشبيه والاستعارة  
على الخلاف في نحو زيدا أسد ع ش وعبارته على مر الملك من الملك بالضم وهو التصرف  
بالامر والنهي والملك من الملك بالكسر وهو التعلق بالأعيان المملوكة اه والعلاء جمع عام  
ككرماء جمع كريم **(قوله الاعلام)** أي كالاعلام التي يهتدى بها أو كالاعلام جمع علم معني الجبل  
والمراد الذين هم كالجبال في الثبات وعدم التزلزل وفي المختار العلم بفتح تحتين العلامة وهو أيضا الجبل  
وعلم الثوب والرابية ع ش **(قوله سيبويه زمانه)** أي كسيبويه في زمانه في الاشهر بالفضل  
فلاضافة على معنى في وهو تشبيه بليغ وأستعارة لان العلم إذا اشتهر بوصف تجرى فيه الاستعارة  
ككلم وسحبان فان قيل سبويه اشتهر بالنحو وهذا بالفقه فالأولى أن يقول رافى زمانه أوجب  
بان اشتهاره بالفقه أمر محقق بخلاف اشتهاره بالنحو فبه عليه بقوله سيبويه زمانه **(قوله فريد)**  
عصره أي المفرد في عصره أي لم يشاركه أحد في مرتبته والعصر والأوان مترادفان وقيل  
العصر من حين الاشتهار والأوان من حين الولادة وكذا الدهر والعصر مثل العين مع سكون الصاد  
و بضم العين والصاد ففيه أربع لغات **(قوله حجة المناظرين)** يعني أن كلامه حجة للمناظرين  
كالدلة التي تثبت بها الأحكام لعلمهم بأن ما يقوله هو المنقول ع ش والمناظرين من المناظرة وهي

في الملل زين الملة والدين  
أبو يحيى زكريا الأنصاري  
قصد الله برحمته وأسكنه  
فسيح جنته ونقعا  
والمسلمين يركته  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله على فضله  
والصلاة والسلام

(قوله اظهارا للصواب)

قاصر على أحد حتى القوي  
اه (قوله فهو أعم من  
الناظرين) ظاهره أن  
العموم إنما جاء من جهة  
شموله علم التوحيد ومن  
أين تخصيص الناظر بغير  
التوحيد يفسد فصل وجه  
العموم أن المتكلم  
لا يشترط فيه النظر  
لاظهار الصواب والامتنان  
حجة بحجة كما شترط ذلك  
في الناظر تدبر اه

(قوله وعلى معنى اللام)

لكن اذا جعلت ال في  
الجد استغراقية لم يصح  
التركيب إذ يصير للمعنى  
كل فرد فرد من أفراد  
الجد غنص بالله مثلا  
لاجل الفضل أو كل جد  
لاجل الفضل وهذا غير  
صحيح اذ لا تنحصر عادة  
ملاوية الجد في الفضل بل  
تكون في نحو الذات  
والصفات وهذا إن أقيمت  
الجملة على الخبرية فان  
جعلنا النشائية والاشكال

لغة متعاقبة الحجة بالحق فان كانت لاحقاق الحق فمحمودة والاقنومة منهي عنها واصطلاحا النظر  
بالصيرة من الجانبين في النسبة بين شديتين اظهارا للصواب اه حرف (قوله لسان المتكلمين)  
أى الذى هو لسان المتكلم الذى ينطقون به مبالغة في أنهم لا يستطيعون التكلم بدون النظر في كلامه  
والاخذ منه عرش والمراد بالتكلم الحاصل منه الكلام فيشمل علماء التوحيد وغيرهم فهو أعم  
من الناظرين شديتنا حرف (قوله يحيى السنة) أى يظهر غيبها في الكلام اما استعارة  
تصريحية بتشبيه الاظهار بالاحياء واستعارته لم اشتق منه يحيى أو بالكناية بتشبيه السنة بالميت  
بجامع عدم الانتفاع واثبات ما يناسبه وهو يحيى أى الاحياء الذى في ضمنه تحييل تدبر (قوله  
زين الدين) أى مزين الدين وفي المختار الزينة ما يزين به والزين ضد الشين وقدم اللقب على الاسم  
لاشهراره مثل إنما المسيح عيسى بن مريم أو يوحنا باعلى عادة المؤرخين (قوله الأنصاري) فان قلت  
الانصار جمع قلة وهم ألوف اجيب بأن القلة والكثرة إنما تعبران في نكرات الجوع أساسا للمعارف  
فلا فرق وأنه استعمل جمع القلة في الكثرة وكان القياس أن يقول الصبرى والأنصارى لانه اذا  
أريد النسبة إلى الجمع رد إلى مفردة والانصار جمع نصير أو ناصر اجيب بأن عمل ذلك اذ لم يصرا لجمع  
كاعلم والانسب الى لفظه والانصار صار كاعلم على الاوس والخزرج وقد كان خزرجيا قال ابن مالك  
والواحد اذ كرتا نسب الجمع \* مالم يشابه واحدا بالوضع

وبله أسما سنيكية بالشرعية وإنما لم ينسب الشيخ إليها لقليل أنه كان رحمه الله يكره النسبة  
إليها عرش (قوله قصد الله برحمته) أى جعل الرحمة كالعهد بالسيف والمقصود بالمعالة في عموم  
الرحمة فلا يراد أن العبد أى الجراب لا يلم بالسيف كونه في كلامه استعارة تصريحية بتعبية حيث شبه  
التعبد بالتعبد واستعاره له واشتق منه تعبد بمعنى عمة (قوله فسيح جنته) أى واسع جنته فهو  
من إضافة الصفة للوصف والصفة كاشفة لأن الجنة لا تكون الا واسعة (قوله ببركته) أى  
بعلمه ومعارفه وفي المختار والبركة الغناء والزيادة والتبريك الدعاء بالبركة عرش (قوله بسم الله  
الرحمن الرحيم الحمد لله على فضله) الى آخر الشرح ههنا مقول القول الجملة الشرح في محل نصب  
بقال اه (قاعدة) قال بعضهم يجب أى من جهة الصناعة على كل شارع في تصنيف أربعة  
أموال البسطة والجملة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتشهد ويسن له ثلاثة أمور  
تسمية نفسه وتسمية كتابه والاثنيان بما يدل على المقصود وهو المرحوف وبراعة الاستهلال اه  
عبد الجوى التشرير (قوله على فضله) هو خبر بعينه وهو ظرف مستقر ويصح أن يكون ظرفا  
لغو واستعلاقا بالجد والتقدير الحمد على فضله الله لأنه لا فائدة في الاخبار إلا أن يلاحظ المضاف فقط  
شورى ملخصا وكونه ظرفا مستقرا أولى لأنه لا يكون قد جد على الذات أولا وعلى الفعل لا يتأخر عنه  
على الثاني فليس في الكلام الا جد واحد وعلى معنى اللام واختارها على اللام إشارة الى أن الحمد  
مستعمل على المحمود عليه متمكن منه وعبد للمصنف عن عبارة قمرش الاصل من قوله على انعامه الى  
قوله على فضله إشارة للرد على القائلين بوجوب ذلك عليه عرش وأينما مادة الفضل إنما تستعمل  
في الشيء النفس في حد ذاته مع قطع النظر عن الفاعل ومنه قول سليمان في قصة عرش بلقيس ههنا من  
فضل ربى بخلاف مادة الانعام كانه عليه بعض المحققين شوى يرى (قوله والصلاة) اسم مصدر اذ  
مصدر على التصلية لكنه لم يسمع وأما مصدر سلم فالسليم كفى الآية وإنما يأتى به نظرا للنسبة بين  
لفظي الصلاة والسلام في كونهما من أسماء المصادر شوى يرى وقوله لكنه لم يسمع لعل المراد لم يسمع بمعنى  
الصلاة أى الدعاء بخير فلا يأتى أنه يسمع في العذاب قال تعالى وتصلية جهم ولهم بهر بالمصدر في جانب

الصلاة لما فيه من التشاؤم لأنه يطلق على دخول النار قال تعالى ثم ألجم صلاه (قوله على سيدنا)  
متعلق بالسalam على اختيار البصريين وراق الصلاة محذوف تقديره عليه ولا يجوز أن يتعلق بالصلاة  
لأنه حينئذ يجب ذكر متعلق السلام على الأصح مشورى وقال عرش متعلق بمحذوف تقديره  
كائن فليس من باب التنازع وان جرى بعنهم عليه لأنه لا يجري في المصادر وقيل يجري فيها اه  
(قوله ومحب وآله) قدم المصحب على الآدمع أن الصلاة على الآل ثبتت بخبر قولوا اللهم صل على محمد  
 وآله والصلاة على المصحب انما هي بالتقياس عليهم لأن جلة المصحب أفضل من جلة الآل إذ فهم أبو بكر  
 وعمر أو يقال قدم رعاية الجمع وأن المراد بالآل الأتباع فيكون أعين من المصحب فيكون في تأخير  
 فائدة بخلاف تأخير المصحب عرش (قوله فقد كنت) أتى بكنتم مع اختصرت لتوغلها في المعنى  
 لأنه لو قال فقد اختصرت لتوهم أنه بمعنى المضارع أو بمعنى شرعت في الاختصار كما قاله البرماوى  
 واعترض بأن جواب الشرط لابد أن يكون مستقبلا وهذا ما مضى وأجيب بأن الجواب محذوف  
 تقديره فأقول قد كنت لا أعرض بأنه يجب حذف الفاعل من جواب ما إذا كان قولنا محذوفاً كما قاله  
 الاشعوى وغيره في شرح قول من خلاصة

وحذف ذى الفاعل في ثارذا • لم يك قول معها قد نبذا

وشاهده قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أ كثرتم أى فبقال لهم أ كثرتم وأجيب بأن بعضهم  
 جوز ذكر الفاعل في هذه الحالة ومفهوم كلام ابن مالك أنه إذا كان معها قول منبذ يكثر الحذف كما قال  
 بعضهم ويجب عند الاشعوى وغيره (قوله في الفقه) في هذه الظرفية اشكال حاصلان منهاج  
 كغيره من أسماء الكتب اسم الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة والفقه كغيره  
 من أسماء العلوم اسم للملكة أو الادراك أو المسائل على ما هو مقرر في محله ولا معنى لظرفية نحو المسائل  
 للالفاظ وأجيب عنه بوجه منها أن في معنى على فهو من ظرفية للمدلول الدال والمعنى اختصرت منهاج  
 الطالبين الدال على المسائل المخصوصة أو المحصل للادراكات المخصوصة أو الملكة عرش وقوله  
 أو المحصل الخ يؤخذ منه ان الفقهان كان بمعنى المسائل في معنى على وإن كان معنى الادراك أو الملكة  
 في معنى اللام فقله بمعنى على فيه قصور وهو أى قوله في الفقه لبيان الواقع لأن منهاج الطالبين خاص  
 بالفقه والنسبة في الأصول للبيضاوى يقال له منهاج فقط (قوله محي الدين) نقل عن الامام النورى  
 أنه قال ليس في حل من قال عن محي الدين وهذا من رعه وتواضعه فلا يقال ذلك يقتضى حمة  
 اطلاق هذا اللفظ عليه حاجى ومن ثم كان الذى يظهر أن من صرح بأن مدسه بحق يؤذبه لا يحرم  
 مدسه وليس هو من قولهم الغيبة ذكر كذا أخاك بما يكره لأن مرادهم كاهو ظاهر مما يكره مشرعا  
 وأما ذكره الشناء عليه بحق فلا يلتفت لكرهته لذلك وإن لم يكن من باب التواضع فإنه حينئذ  
 بالغيبة أشبه كشيخ كرم كره مدسه بالكرم خوفا على ماله من الظلمة اه اطفئ حتى عن  
 الشورى (قوله النورى) نسبة الى نوى قرية من قرى الشام (قوله في كتاب) متعلق  
 بمحذوف تقديره ووضعت أى المختصر المأخوذ من الاختصار في كتاب المظروف في الكتاب هو أثر  
 الاختصار لنفسه اذ لا معنى لكون الاختصار الذى هو تقليل اللفظ مظهروفا في الكتاب وهو من  
 ظرفية الأجزاء في الشكل أو من باب التجريد أو أراد بالمختصر المعنى وبالكتاب اللفظ مشورى مع  
 زيادته وقوله وهو من ظرفية الأجزاء في الشكل جواب عن سؤال المقدّر تقديره أنه يلزم عليه ظرفية الشيء  
 في نفسه وهذا السؤال لا يرد لأن الكتاب اسم لما أخذ من المهاج ولما ضمه اليه فهو حينئذ من ظرفية  
 الأجزاء في الشكل وسماه كتابا مع أنه حين الاختصار ليس موجودا باعتبار ما يؤول اليه وقوله أو من باب

على سيدنا محمد ومحبه  
 وآله (وبعد) فقد  
 كنت اختصرت منهاج  
 الطالبين في الفقه تأليف  
 الامام شيخ الاسلام أبى  
 زكريا يحيى محي الدين  
 النورى رحمه الله في  
 كتاب

(قوله من ظرفية المدلول  
 الدال) أى من ظرفية  
 الدال في المدلول ولو عبر به  
 كان وضع  
 (قوله وإن لم يكن من باب  
 التواضع) بل كان في  
 الواقع ليس فيه الوصف  
 الذى مدسحه به  
 (قوله بالغيبة أشبه) أى  
 فيكون حراما اه  
 قويسى  
 (قوله النورى) مات سنة  
 ٦٧٦ سن ٤٦ عاما  
 من عمره اه سبكي

التجربة يدل على مراده التجربة يدل على البيان وهو أن ينتز عن شيء شيء مماثل له في صفته كقوله تعالى لم فيها دار الخلد فقد انتز عن المختصر المأخوذ من المنهاج كتابا وجعله منظروا فيه لكن التجربة يدل على الظاهر الا اذا كان الكتاب ليس فيه زيادة على المأخوذ من المنهاج تأمل **(قوله)** سميته بمنهج الطلاب فقد اختصر الاسم والسمي **(قوله)** وقد سألني جهة مستأثة أرحانية **(قوله)** على بين على والى الجنس المضارع وهو اختلاف السكمتين بحر فين متعار في المخرج وبين مراد ومغاد الجناس اللاحق وهو اختلافهما بحر فين متباعدى المخرج وبين يعمل وبحل الجنس المصحف تدبر **(قوله)** ان أشعره شرحا **(قوله)** الشرح الاول بالمعنى المصدرى وهو التأليف والثاني بالمعنى الخاص بالمصدر وهو الالفاظ المخصوصة التي هي الشرح اصطلاحا **(قوله)** يحل الالفاظ أي ترا كيبه ببيان فاعله ومفعوله ونحو ذلك كالمجاهد وقسبه فك الترا كيب يحل الشيء المعقود ثم أطلق الحل على الفك واشتق منه الفعل فصارت الاستعارة في المصدر أصليته وفي الفعل تبعية ويصح أن يكون استعارة مكنية أو مجازا مرسلا لان التبيين لازم للحل شوري قال حل وفيه ان هذا من اضافة الشيء الى نفسه لان المنهج اسم للالفاظ على ما هو المختار لا يقال الاضافة بيانية أي الالفاظ هي هولنا نقول قال الناصر القاني الاضافة البيانية لا تأتي في الاضافة للمصبر وقد يقال هو من اضافة كل من الجزئيات الى كله لان المعنى يحل كل تركيب من ترا كيب جملة الالفاظ على حد قوله لم أر كان الصلاة أر كان البيع اه وقوله من اضافة كل من الجزئيات الاولى ان يقول من اضافة كل من الاجزاء كما يؤخذ من قوله الى كله لم يقل الى كلبه اه **(قوله)** ويحل حفاظه أي يصيرهم أجلاء أي عظماء والاولى تأخير عن قوله ويقيم مقامه لانه مقرب على جميع الاوصاف المذكورة ويجب بأنه قدمه لاجل السجع **(قوله)** وبين مراده أي المستفاد من ترا كيبه ولما كان النظر الى المفردات سابقا على النظر للتركيبات أشار الى الاول بقوله يحل الالفاظ والى الثاني بقوله وبين مراده وينها محمول وخصوص وجهي شوري **(قوله)** ويقيم مقامه بضم البيم اسم مفعول من أقاد من يدل الثلاثي يعنى الذى استفيد منه ويصح أن يكون بمعنى المصدر أي قائده وجوز بعضهم فتح البيم أيضا ولا يخفى حسن ذكر التبيين في جانب المراد والتقييم في جانب المقاد لاحتياج المراد الى الكشف والايضاح خلفائه والمقاد الى تكميل وتقييم النقص بذلك نحو قيدوا الظاهر أن هذه الاوصاف من كلام السائل والتمام ضد النقص اه براموى **(قوله)** فأجبتني أي بادرت الى اجابته لتلك الاخذ من القاء أي بالوعود والعزم عليه أو بالشروع فيه **(قوله)** يعون أي مستعيننا على إنجاز ما وعدته يعون القادر للمالك **(قوله)** بشرح متعلق بفتح ع ش وهذا التعلق قبل جعله علما أو ما بعد فالجار والمجرور جزء من العلم فلا يتعلق بشئ وهذا العلم مركب من ست كلمات **(قوله)** ونم الوكيل معطوف على هو حسي بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر لكن المشهور امتناعه فعليه بقدر في المعطوف مبتدا بقرينة ذكره في المعطوف عليه ويجعل خبر اعنه بالتأويل المشهور وفي وقوع الانشاء خبرا أي وهو معقول فيه نعم الوكيل وحيد في جهة اسمية خبره بمعطوفة على مثله وأوجه نعم الوكيل معطوفة على حسي وهو مقرر غير مضمين معنى الفعل فلم يكن في قولنا جملة على أن بعض المحققين يجوز عطف الانشاء على الخبر في الجبل التي لم يحل من الاعراب لوقوعهما موقع المفرد وخرج عليه قوله وقالوا حسبت الله ونعم الوكيل بناء على أن الواو من الحسابة لا من المحسبي شوري باختصار وقد يقال ما هنا لم يحل لهما من الاعراب إلا أن يدعى أن جملة وهو حسي حاله وحسي بمعنى كافي أي بكفىني والوكيل بمعنى الموكل اليه أمور خلقه **(قوله)** أي أولف بيان ما هو الاولى في متعلق الجار والمجرور ومن كونه فعلا مؤخر اخصا وفي تقديره متعلق بتقييمه على أن الباء غير زائدة وهو

وقد سألني بعض الاعزة على من الفضلاء المترددين الى ان أشعره شرحا يحل ألفاظه ويجعل حفاظه وبين مراده ويقيم مقامه فأجبتني الى ذلك يعون القادر للمالك وسميته بفتح الواهب بشرح منهج الطلاب وانه أسأل أن ينفع به وهو حسي ونعم الوكيل (١) (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أولف والاسم

## (١) درس

**(قوله)** ويجب بأنه قدمه لاجل السجع أي كجانه زاده على أمه لاجل ذلك اه شوري

**(قوله)** وبينها محمول وخصوص الخ ذكر الشوري قبله ثم يحتمل أنه من عطف العام على الخاص ثم قال وقد يقال ان ينها الخ اه

**(قوله)** بالتأويل المشهور الخ أماعلى مقابلة فلا حاجة لتقدير القول لان المقابل يجوز وقوع الانشاء خبرا اه

**(قوله)** لأن يدعى ان جهة الخ لكن فيه ان جهة نعم الوكيل تكون حالا أيضا لان المعطوف على الحال حال فيلزم عليه وقوع الانشاء حاله لا قائل به اه شيخنا قسوي رحمه الله اه

الساو والله علم على  
البات الواجب الوجود  
والرحن الرحيم صفتان  
مشبهتان بنيتا للمبالغة من  
رحم والرحن أبلغ من  
الرحيم لان زيادة البناء  
تدل على زيادة المعنى كافي  
قطع وقطع

(قوله أى اشتقتا للمبالغة)

الاشتقاق حيث ذكر في  
الاسماء فلراد به المعنى  
المذكور، ملحوظ في الاسم  
المذكور لا في المسمى المشتق  
أن يكون مسبوقا  
بالمشتق منه وأما الله  
قديما لانها من كلامه فلذا  
أنكر قوم إطلاقه للإيهام  
فقالوا إنما يقال في اسمه  
السلام فيه معنى من  
السلامة والرحن فيه معنى  
من الرحمة اه سيدي  
أجد زروق القاضي في  
شرح أسماء الله الحسنى اه  
(قوله وليس المراد أنه  
يشتمل على معنى الخ) أى  
لان الرحن اللمع بحلائل  
النم والرحيم اللمع بدقائقها  
فهما غيران لا يشاركان  
وزادوا حد منهما اه  
شيخنا قويسني  
(قوله وفيه بناء أفعل  
التفضيل الخ) من خط  
سم من قوله بنيتا للمبالغة  
مفاعلة من الباء ووعدها  
يرجع الى كثرة البلوغ  
فأفعل منها بمعنى أكثر بلوغا وتم فهو صوغ من بلغ لامن بالغ وليس أبلغ من البلاغة اه

الاصح ع ش (قوله مشتق) أى مأخوذ لانه ليس بوصف (قوله من السمو) وقيل من  
الوسم قال حج زيادة على هذين القولين وقيل من السافورنه على الاول افغ وعلى الثاني نعل  
وعلى الثالث اقل ع ش فأصله على الاول سمو تقلت حركة الواو الهم بعد تهل سكنوها السين خلفت  
أى الواو وأتى همزة الوصل توصلا لتلحق بالساكن وعوضا عن الواو وقوله وقيل من الوسم أى من  
فهو وهو سم لان هذا القول عند الكوفيين والاشتقاق عندهم من الافعال (قوله والله علم على  
الذات) أى بالمبالغة الا أنه قبل حذف الهمزة والادغام غلبة تحقيقه وبعد ذلك غلبة تقديره بحرف  
على الاشموقي وعبارا للداني على التحجر برواثة علم أى بالمبالغة التقديرية ان جعل علما على ذاته  
ابتداء بالمبالغة التحقيقية ان روى أصله أى له ولم يجعل ذاته تعالى مقصودا بالوضع منه اسبق استعماله  
في غير ذات الله تعالى لان الغلبة التحقيقية هي غلبة اللفظ في غير ما اختص به بأن سبق له استعماله في  
غير معنى العلية وأما الغلبة التقديرية فهي اختصاص اللفظ بمعنى مع امكان استعماله في غيره  
بحسب الوضع لكن لم يستعمل فيه وسينفذ في إطلاق القول بأنها تقديرية أو تحقيقية لاتهام النظر الى  
ما قبل العلية تحقيقية والى ما بعد العلية تقديرية ع ش اه والظاهر أن هذا التفصيل باعتبار  
أصله وهو اله والاله فالاول غلبة تحقيقية والثاني تقديرية لانه اسم مكل معبود يحق ولم يستعمل الا في  
اله وأما الله بهذه الصيغة فليس علما بالمبالغة لا التحقيقية ولا التقديرية لان الغلبة أن يكون اللفظ  
موضوعا لمعنى كلى ثم يغلب على بعض أفرادها فان استعمل في غير ما غلب عليه كانت تحقيقية والا  
تقديرية والله ليس كلى ولم يسم بغيره تعالى (قوله والرحن الرحيم مشبهتان) أى بحسب  
الوضع وقوله بنيتا أى اشتقتا للمبالغة أى لأجل افادة المبالغة أى بحسب الاستعمال وبجعل افادتهما  
المبالغة بحسب الاستعمال لا بحسب الصيغة والوضع يندفع ما قيل في جعل الرحن الرحيم من صيغ  
المبالغة مع كونهما صفتين مشبهتين تنافوا أيضا صيغ المبالغة محصورة في خمسة ورحن ليس منها  
(قوله من رحم) أى من مادته بعد جعله لازما وقوله الى فعل بالضم أوتزيله مغزلة اللازم كافي فلان  
يعطى ع ش وقيل من مصدره وهذا اذا كان لفظ رحم مفتوح الاول مكسورا والثاني فان جعل  
مضموم الاول ساكن الثاني مصدر الرسم بضم الحاء فلا اشكال كأشاره الشهاب بن عبد الحق اه  
رشيدى قال تعالى وأقرب رجاءى رجة وحينئذ لا حاجة للتزليل ولا للنقل واشتقاق رحن من رحم  
بالضم غير قياس لان فعل المضموم العين لاتا في منه الصفة المشبهة قياسا لا على وزن فعل بسكون  
العين وفعل بكثرة أو فعل بفعل بفتح العين كما قال الناظم

وفعل أولى وفعل بفعل \* كالضخم والجليل والفعل جل \* وأفعل فيه قليل وفعل

اه من الملو على المكسود ويرد على كلام الملو أى أن ما ذكره ابن مالك في اسم الفاعل الا أن يقل  
ما كان وزنا لاسم الفاعل يكون وزنا للصفة المشبهة أن ر بدبه الدوام لانه حينئذ يكون منها (قوله  
أبلغ) أى أن يذى المعنى المدلول عليه بهما وهو الرجة أى الرجة المدلول عليها بالرحن أن يذى من الرجة  
المدلول عليها بالرحم أى أعظم معنى من معنى الرحيم وليس المراد أنه يشتمل على معنى الرحيم ويزيد  
عليه كاهو القاعدة فافعل التفضيل وفيه بناء أفعل التفضيل من الرباى وهو بالغ وهو ما يصاغ  
من الثلاثي (قوله تدل على زيادة المعنى) أى بشروط ثلاثة الاول أن يكون ذلك في غير الصفات  
الجبلية غير محسوسة ومنهم لان الصفات الجبلية لاتفاوت والثاني أن يتحد اللفظان في النوع  
غفر حذر وحذر والثالث أن يتحد فى الاشتقاق غفر ج زمن وزمان اذلا اشتقاق فيهما اه

فأفعل منها بمعنى أكثر بلوغا وتم فهو صوغ من بلغ لامن بالغ وليس أبلغ من البلاغة اه

مدافعي على الخطيب (قوله ولقولهم) أي السلف فيه تصريح بأن هذا ليس بحديث وقال ابن حجر  
انه حديث والمبالغة فيه اشمول الرحمن للدين والآخره واختصاص الرحيم بالآخره والدين بالابلية  
بحسب كثرة أفراد المرحومين وقتها فهي منظور فيها الحكم واماماء في الحديث يارجن الدنيا  
والآخره ورحيمهما فلا يعارض ماذا لانه يجوز أن تكون الابلية بالنظر للكيف اه حلي  
(قوله الحديث الذي ابلغ) هذا اعتراف منه بأنه لم يصل الى هذا التأليف العظيم ذي النفع العميم الموصل  
ان شاء الله الى الفوز بحبات النعيم بجهد واستحقاق فعمله فاقتهدى بأهل الجنة حيث قالوا ذلك في  
دار الجزاء المعجولة خاتمة أمرهم قال القسري هذا اعتراف منهم بأنهم لم يصلوا الى ما وصلوا اليه من  
حسن تلك العطايا وعظيم تلك المراتب العليات بجهدهم واستحقاق فعلهم وانما ذلك ابتداء فضل  
منه تعالى اه (قوله أي دلنا) اقتصر في تفسير الهداية على الدلالة فشملت الدلالة الموصلة الى  
المقصود وغيرها وذلك هو ما عليه أهل السنة والجماعة وذهبت المعتزلة الى أنها الدلالة الموصلة ع ش  
أي فالله الهدى موصلة لا يوجد منه وهو البسملة والجدلة وغير موصلة لا يوجد وهذا اذا كانت الخطبة  
متقدمة فان كانت متأخرة عن الكتاب فالله الموصلة (قوله لهذا التأليف) ان قيل لم يفسر اسم  
الاشارة بالفضل أي المصدر الذي هو التأليف وفيما يأتي بالفعل الذي هو المؤلف عند قوله وبعد  
فهذا اقتضاه أثر التفسير بما ذكر لانه وصف بأوصاف تميز ذلك وهنا وان جاز الامران فهذا أولى  
ليوافق الجند على النعمة بلا واسطة بخلافه على الأثر فانه بواسطة الفعل وقد اشار الى نحو ذلك الجلال  
بقوله في خطبة الاصل النعمة بمعنى الانعام اه شورى وفيه أن الجند انما هو على هداية الله للشيخ  
وهي فعل الله تعالى سواء فسر اسم الاشارة بالمصدر أو باسم المفعول فلم يظهر لهذا التفسير الذي أشار  
له المحقق كبير فائدة (قوله وما كنا نلخ) اقتباس وهو ان يضمن التسليم كلاماً مشأ من القرآن  
أو الحديث لا على أنه منه ولا يصر فيه التغير لفظاً ومعنى لان الاشارة في القرآن للنعيم الذي هم فيه  
أي لسببه قوله

ان كنت أزعمت على هجرنا \* من غير ما يجر فميرجيل  
وان تبدلت بناغيرنا \* لحسن الله ونم الوكيل  
لنن أخطأت في مديحك ما أخطأت في مني  
لقد أنزلت حاجاتي \* بواد غدير ذي زرع  
وكقوله من بحر الرمل المجزق

قال لى ان رقيبى \* سى الخلق فسداه  
قلت دعنى وجهك الجنة خفت بالهكاره

وجواب لولا عذوف دل عليه ما قبله أي لولا أن هدانا الله ما هتدينا (قوله لغة) منصوب بزع  
الخافض أي في اللغة أو على التمييز (قوله باللسان) ذكر لبيان الواقع لان الثناء لا يكون الابنه  
والمراد به آلة النطق ولو كان بغير الجارة المعروفة (قوله على الجبل) على تعيلية وقوله على جهة  
التعظيم على معنى مع فلا يلزم عليه تعلق هو في معنى واحد بعامل واحد والاضافة بيانية والجبل  
بحسب اعتقاد الحامد وقيل يعتبر كونه جبلاً في الواقع (قوله على جهة التمجيل) بأن يكون الثناء  
باطناً به يعتقد انصاف المحمود بما أنى عليه به وظاهره بأن لا يخالفه أفعال الجوارح حلي (قوله  
سواء تعلق ابلغ) أي سواء وقع في مقابلة ولاجل الفضائل فهذا تعميم في المحمود عليه وفيه أن هذا  
يقتل التقييد بالاختيارى بناء على الفرق بين الفضائل والفواضل وان المراد بالاول الصفات التي

ولقولهم رجن الدنيا  
والآخره ورحم الآخرة  
وقيل رجم الدنيا الحمد  
له الذي هدانا أي دلنا  
(لهذا) التأليف وما  
كنا لنهتدى لولا أن هدانا  
الله والحمد لله الثناء  
باللسان على الجليل  
الاختيارى على جهة  
التجليل سواء تعلق

(قوله بواسطة الفعل)  
الاولى ان يقول بواسطة  
الأثر اه شيخنا  
(قوله كبير فائدة) الآن  
يقال فسد التناسب بين  
المحمود عليه وماتعاقبه  
اه شيخنا  
(قوله وفيه أن هذا يبطل  
البلغ) من أين الابطال مع  
انه لا يلزم من عدم تعدية  
الأثر عدم الاختيارية بتدبر



لا يتعدى أثرها وبالثاني الصفات التي يتعدى أثرها وأجيب بأن الفرض منه ادخال صفات الباري  
 الذاتية فإن الشئان عليها جدي اعتبارا ما يشاع عنها وهو متعلقانها كالقدور والقدرة كقوله آية اللغة  
 فكأنه قال الاختيارى ولو حكا محلي وهذا جواب عما يقال أن الاختيارى لا يشمل صفات الله  
 لا شعارها بالحدوث وأجاب شيخنا الجوهري أيضا بأن المراد بالاختيارى ما ليس بطريق القهر فيشمل  
 صفات الباري اه وسواء خبر مقدم والفعل الذي بعده في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر أى تعلقه  
 بالفاضل وبالفواضل سواء في أن الشئان على كل جدي يجوز أن يكون سواء مبتدأ وما بعده مرفوع  
 به بناء على عدم اشتراط الاعتماد في أعمال الوصف لأن سواء بمعنى مستو ويجوز أن يكون سواء خبر  
 مبتدأ محذوف وإن أداة الشرط مقدر وتوجه الالسمية دليل الجواب وأهى الخلاف والحق  
 أن تعلقي البناء بالفاضل أم بالفواضل فالأمران سواء اه ع ش على مر وهذا أولى لأنه يلزم على  
 الأولين كون أم بمعنى الواو لأن الاستواء لا يكون إلا بين شيئين مع أن أم لأحد هما فيكون في الكلام  
 تقديم وتأخير وحسن (قوله بالفاضل) جمع فضيلة أى التميز اللازمة كالشجاعة والعلم لأن الأوصاف  
 بهما لا يتوقف على تعدى أثرهما الغير والفواضل جمع قاضية وهي التميز المتعلقة كالحسان والكرم  
 شوى يرى قلت كل من الكرم والعلم إن أراد بهما الملكة كالأقاصير وإن أراد بهما الأركان  
 متدبرين قلت المراد بالمتدبرة هي التي يتوقف تحقق معناها على وصول أثرها الغير والقاصرة تقضيها  
 إذا عرفت ذلك عابت أن الشخص يصنف بالعلم وإن لم يمس أحدا كالقطب ولا يصنف بالكرم إلا  
 بعد الإعطاء اه فترى على المطول وعبارة الألفيحي قوله بالفاضل كالشجاعة والعلم والحلم من  
 الملكات النفسانية ولا بد من تأويلها لتكون فعلا اختياريا كالخوض في الهايك والأقدام على  
 العدو في المعارك والتعليم لأن الشجاعة مثلا كما تنطلق على الملكة تنطلق على أكارها اه (قوله وعرفا)  
 قيل العرف والاصطلاح متساويان وقيل الاصطلاح هو العرف الخاص وهو ما تبين ناقله  
 والعرف إذا أطلق فالمراد به العام وهو ما يتبين ناقله وعلى كل فالمراد من العرف والاصطلاح  
 اللفظ المستعمل في معنى غير لغوي وإليك ذلك مستفاد من كلام الشارع بأن أخذ من القرآن أو  
 السنن وقد يطلق الشرعي مجازا على ما كان في كلام الفقهاء وليس مستفاد من الشارع اه ع ش  
 وقول المحقق بأن أخذ الخ تصور للثني (قوله يني) أى يدل ويشعر لو أطام عليه ع ش (قوله من  
 حيث) لتبيل أى لاجل أنه منعم على الحامد وفيه دور لأن الحامد مشتق من الحمد فيقتضى توقف  
 كل على الآخر وأجيب بأنه نعم ينافي لفظ لا يضرب فيه ذلك أو يسلك فيه التجريد بأن راد الحامد  
 الذات المجردة عن وصفها يكونها حادقا ويقال قوله على الحامد وأغبره نعم جار مجز عن التعريف  
 شيخنا ع ش قال سم إذا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه في آن واحد سمي شكورا قال  
 تعالى وقيل من عبادي الشكور وإذا صرفها في أوقات مختلفة سمي شاكرا قال شيخنا ع ش  
 ويمكن تصور بر صرفها كلها في آن واحد من جل جناز متمسك في مصنوعات الله عز وجل ناظرا لما  
 بين يديه لا يزال باليت ما شاير بجليه إلى القبر شاغلا لسانه بالذكر وأذنه باستماع ما فيه ثواب كالامر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر اه اطيحي (قوله وأغبره) أى سواء كان الغير خصوصية بالحامد  
 كوله أو صدقة أو لا ع ش (قوله وأبتدأت بالسملة والجلدة) أى لا يغيرهما كسبحان الله ولا اله الا  
 الله أى يقطع النظر عن الوجه الذي جأ عليه وهو جمعه ممن غير فاضل بينهما لأن جمعهما كذلك  
 سيأتي في قوله وجعت بين الأبتدأ من الخ أى ويقطع النظر عن الوجه الذي جأ عليه مجموعين وهو

تقدم البسملة وتأخير الحمد لأنه سيف ك ذلك في قوله وقدمت البسملة حل **(قوله افتداء بالكتاب العزيز)** خصه الله ك لشره والجميع الكتب مبدوءة بالبسملة لحديث بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب فهمون الشرائع القديمة ولا يتنافه قول السبوتي أنها من خصوصيات هذه الامة لأن النبي كان يكتب أولاً بسم الله أي بأمر الله بكتابتها فلما نزل قوله قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أمر بكتابتها بسم الله الرحمن فلما نزلت آية الحمد أمر بكتابتها بسم الله الرحمن الرحيم لأن مراده أنها بهذا الترتيب واللفظ العربي من خصوصيات هذه الامة وما في الحمد من رحمة عمافي كتاب بلقيس على أنه يمكن أن يكون أمر بكتابتها ذلك قبل علمه بوجودها في الكتب السابقة فلا يتنج ذلك كونها من خصوصيات هذه الامة **(قوله وعمل)** عبرني جانب القرآن بالافتداء وفي جانب الحديث بالعمل لكون القرآن يقتدى به أذ ليس فيه أمر بذلك لتقصير محالوا ضمنوا والحديث متضمن للامر كأنه يقول أبادوا بالبسملة في كل أمر ذي بال **(قوله تجز)** هو بلاتنوين لإضافته إلى ما بعده إضافة بيانية وأمن إضافة لام للاختصاص والتنوين على إبدال ما بعده منه وأعلى أنه خبر عن مبتدأ محذوف تقديره هو كل أمر شوري **(قوله ذي بال)** أي سال بهم به شرعاً مقصوداً لذاته فخرج نحو البسملة وليس ذكر احتضار لاجل الشارع لمبدأ غير البسملة ومعنى اهتمام الشارع به طلبه إياها وجوباً وأندباً وتغييره فيه وهذا معنى قول بعضهم وليس محرماً ولا مكروهاً ولا حاجة للجميع بينهما **(قوله لا يبدأ فيه)** سئل شيخنا الشوري عن حكمة الإتيان في الظرفية مع أي المضي يستقيم بدونها قال بعضهم يمكن أن يقال أعاقي بها للإشارة إلى أنه إذا لم يأت بالبسملة في الابتداء يستحب أن يأتي بها في الانتهاء وحذفها لا يفيد ذلك اه اطفئني وقد يقال لفظ يبدأ بمبدأ ما أشار إليه وأجيب بأن في سببية التقدیر لا يبدأ بسم الله بسببه ولأجله فيقتضي أن الابتداء بالبسملة لا بد أن تكون لأجل الامر لا لأجل غيره فإذا كان شارعاً في الشرع الأكل وبسمل لأجل السفر فلا تحصل الابتداء بالبسملة بالنسبة لأكل لأنها أعاني لأجل السفر وبسببه لا بسبب الأكل شيخنا خاف **(قوله وفي رواية)** عطف على مقدر تقديره هذه رواية وفي رواية الخ ع ش **(قوله الحمد لله)** بالرفق فان التعارض لا يحصل إلا بشرط خسر رفع الحمد لأنه لو قرئ بالجر كان بمعنى رواية لا يبدأ فيه بحمد الله ولا تعارض عليها لأن معناها التناء على الله وتساوي الروايتين وكون رواية البسملة بباء من وكون الباء صلة لبدأ كما هو المتبادر لأهلها كانت للاستعانة متعلقة بحال محذوف لم يحصل تعارض لأن الاستعانة بشئ لا تنافي الاستعانة بشئ وإن راد الابتداء فيها واحد وهو الابتداء الحقيقي والمراد الحمد العرفي كما قاله سم فيحصل بالغالب **(قوله أي مقطوع البركة)** أشار إلى أن استعمال الحمد فيه مجاز من كانت علاقته المشابهة بأن شبه نقص البركة بقطع العضو فهو استعاره تصريحية لتحقيقه أصلياً وإن كانت علاقته استعمال الموزوم وهو قطع العضو في اللازم وهو مطابق القطع من حيث نقل منه إلى قطع البركة فجاز مرسل ع ش **(قوله فهو أجزم)** هو اسم فاعل بديل أن المراد به ناقص البركة فهو تشبيه بليغ وفيه استعارة مصححة بأن شبه الناقص بالأجزم واستعير الأجزم للناقص ولا شك أن الامر المذكور فردد من أفراد الناقص فالشبه الامر الكلي الذي هو الناقص لا الامر الذي لا يبدأ فيه حتى يلزم الجمع بين الطرفين قال ع ش على مر فالشبه في هذا التركيب محذوف والاصل هو ناقص كما أجزم محذوف المشعور هو ناقص وعبر عنه بالمشبه به فصار المراد من الأجزم الناقص لكن قوله أي مقطوع البركة يقتضي أنه لا بركة فيه أصلاً وليس كذلك أذ فيه بركة قطعاً لأنه ناقص ويمكن أن يقال إن المنفي البركة التامة أي مقطوع البركة التامة فإن قيل كيف يكون القرآن مثلاً مقطوع البركة عند عدم إبتدائه بالبسملة كما إقتضاه ما تقرر وحاصل الجواب ما ذكره ابن عبد السلام أن البركة في ذلك معناها أن تدفع

افتداء بالصكتاب العزيز وعمل بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم ورواية الحمد لله فهو أجزم أي مقطوع البركة رواد أبو داود وغيره

ذاته لأنه يقطع النظر عن التعم فان ثبت في أين يكون من أقسام الحمد تدبر ويرقب كونه شكراً كما يدل عليه قوله وإذا صرّفها لولا قولهم العبد الخ وأما تعظيم الانسان بقلبه الذات فالحادث مثلاً فليس لغو العلم آلة النطق ولا عرف في العلم الحيثية ولا لغوي شكر ولا عرفه لعدم صرف الجميع تدبر **(قوله لان الاستعانة بشئ الخ)** فيه ان المراد الاستعانة بالنطق به فوجدت المنافاة وفي الصبيان على العصام كلام نفيس هنا فانظره

**(قوله والمراد الحمد العرفي الخ)** هذا سبق فلم يقل أولى أن يقول الحمد القوي اه شيخنا **(قوله أشار إلى أن استعمال الحمد فيه مجاز الخ)** كلام ظاهر مرسلهم لقوله أصلية لكن ليس المستعمل الحمد بل الأجزم وعليه فهي تبعية تدبر

وحسنه ابن الصلاح وغيره  
وجعت بين الابتداء بين  
عمل بالزواج وبين  
أنه لا تعارض بينهما  
الابتداء حقيقي وإضافي  
فالْحَقِيقُ حصل بالبسملة  
والإضافي حصل بالجملة  
وقدمت البسملة عملاً  
بالكتاب والاجماع والجمد  
عُتِمَتْ بِإِثْبَاتِهِ تَعَالَى كَأَفَادَتِهِ  
الجملة سواء أ جعلت ألي  
للاستقرار أم الجنس أم  
العهد (والصلاة) وهي من  
انفردت ومن الملائكة  
استغفار ومن آدميين

(قوله ويؤمزه الإضافي)

أى أحد شقيه وهو مالم  
يسبقه شئ (قوله لا يقال هذا  
مكررم قوله الخ) هذا  
لا يرده على ما كتبه الحلبي على  
قوله وأبتداء الخ كإقسامه  
المحتمل (قوله بأن الحصر  
إضافي) أى بالنسبة للمعنى  
الشرعي الذي هو أقوال  
وأفعال مفتوحة الخ أى لأنها  
لا تتجاوز زنى الفقهاء  
بغير إلى الأقوال والأفعال  
وإن كانت تتجاوز إلى غير  
الدعاء وهو الزجة كأنها  
شيعتنا قويتى (قوله  
من باب حسنات الخ) الظاهر  
أنها خاصة بالدين أيضاً فيعود  
الاشكال الثاني ولعل هذا  
وجه قوله أصل الاشكال اه

عن القارئ الشيطان الذي يوسوسه في القراءة حتى يحمل القرآن على غير محله أو يلهو عنه لأنه  
يوجب للقرآن ضد كل وشرف بل ذلك عائد إلى القارئ (قوله وحسنه ابن الصلاح) أى نقل تحسينه  
عن غيره فلا ينافي ما قاله ابن الصلاح أن التحسين في عصره غير ممكن اه ع ش على مر (قوله  
وجعت بين الابتداء بين) ولما كتف باجده ما هو هذا السؤال ناشئ من السؤال الأول وهو قوله وأبتداء  
الخ قوله وقدمت ناشئ من هذا الثاني وهذا أولى من كلام الحلبي (قوله فالْحَقِيقُ حصل بالبسملة)  
ويؤمزه الإضافي وقوله والإضافي أى المحض قال ع ش على مر نقلا عن سم على البهجة وحاصل  
هذا الجواب دفع التعارض بحمل الابتداء في خبر البسملة على الحقيقي وفي خبر الجملة على الإضافي فيرد  
عليه أن التعارض كما يندفع بهذا لا يندفع بعكسه فإله لعل على إشارته أن يجب أن الدليل عليه، وافقة  
الكتاب العزيز وإلى ذلك يشير قوله وقدمت البسملة الخ اه (قوله وقدمت البسملة) لا يقال هذا  
مكررم قوله وأبتداء بالبسملة الخ لا نقول ذلك الغرض منه الابتداء بما اقترأه مع ما هو هذا الغرض منه  
بيان سبب تقديم البسملة وإن حصل في الأول ضمناً فليأتى ما شئى (قوله عملاً بالكتاب) عرى  
جانب الكتاب ولا بالابتداء أو ثانيًا بالعمل لعله للتعين وقيل المراد بالعمل ما يشمل الاقتداء لانهما  
كالنقير والمساكين إذا اجتمع افتراقا وإذا افتراقا اجتماعا فله بعض مشائنا (قوله والاجماع) أى إجماع  
الامة الفعلي (قوله كأفادته الجملة) أى للقاعدة المشهورة المبتدأ إذا كان معرفاً بالكون مقصوراً  
على الخبر كما ذكر ما علامة الاجهوى المالكى بقوله

مبتدأ بلام جنس صرفاً \* منحصر في تحصيله به وفا  
وان عرى عنها وعرف فآخبر \* باللام مطلقاً بعكس استقر

وقدمت قب قوله بلام جنس بأن التقيد بها لا يصح بل المراد على تعريف المبتدأ باللام مطلقاً فإذ قال  
الشارح سواء أ جعلت ألي فيه للاستقرار الخ أو يرده على قوله كأفادته الجملة اتحاد المشبه والمنشبه به لأن  
المعنى كالاختصاص الذي أفادته الجملة وأوجب بأن المعنى والجمد في الواقع ونفس الامر مختص بالله تعالى كما  
أفادته الجملة التلطف بأن أن الكاف بمعنى اللام أى لأفادته الجملة اه (قوله أم للجنس) وهو أولى لأنه  
المشهور وإشاع في هذه المقامات لأنه كدعوى الشئ بالدليل إذا لعل جميع أفراد الجملة مختصة بالله لأن  
جنس الجنس مختص به والمراد بالجنس الحقيقة والمساهية ع ش (قوله وهي من الله) أى إذا أضيفت إليه  
وبقال مثله فما بعده فإن قيل كيف تكون الصلاة من الله رجة ومن الملائكة استغفار مع حصرهم  
الموضوع للمعنى في الدعاء بخبراً أوجب بأن الحصر إضافي أى بالنسبة للمعنى الشرعي فلا ينافي وجود معنى  
آخر كالزكاة وما إلى حق الملائكة فواضح لأن الاستغفار دعاء اه أجهوى وسيأتى في أول كتاب الصلاة  
إن معناها لغة ما أمر أزل الكتاب وهو ما نراه قال في دقائق المنهاج إن إطلاقها على الرجة إطلاق شرعي  
وإعوى وعليه فلا إشكال (قوله ومن الملائكة استغفار) أى لفظه أو مرادفه وليس المراد الاستغفار  
بخصوص صفة خلد يثأصلى أحدكم كنزل الملائكة تصلى عليه قول اللهم صل عليه اللهم ارحمه  
شو رى وبرماوى وبعبارة الرشيدى قوله ومن الملائكة استغفار بنظر ما معنى استغفارهم له صلى الله  
عليه وسلم الذى الكلام فيه مع أن الاستغفار طاب المقفر وهو موصوفان قلت المراد الاستغفار بالمعنى  
اللغوي الذى هو طلب السر وقصد الحياة ليدنو من الذنب فيرجع إلى العصمة قلت بعد تسليمه أنما  
يظهر في استغفارهم له في حياته أو ما بعده وفاته فلا وإن كان حياً لانه ليس في دار تكليف فان قلت المراد  
من استغفارهم له مطلق الدعاء والتضرع قلت فما حكمه المنايرة في التعبير بين دعائهم ودعاء المؤمنين اه  
بحرفه وأوجب عن أصل الاشكال بأنه من باب حسنات الإبراهيمات المقرين (قوله ومن آدميين)

الاولى ومن غيرهما ليشمل الجن (قوله تضرع) هو السؤال مع خضوع وذلة والدعاء أم منه (قوله بمعنى التسليم) انما قال ذلك لان السلام من أسماؤه تعالى فرمى بما توهمه انه المراد فدفعه بما ذكر فيكون من اطلاق اسم المصدر على المصدر ولم يؤزل الصلاة بالصدر التي هو التصلي لا لئلا يتركها الا لئلا يتركها او دخولها وذلك كفر (قوله عهد) استنبط بعض العلماء من عهد ثلاثة وأربع عشرة رسولا فقال فيه ثلاث سميات واذا بطلت كلامنا قلت ميم وعدتها بحساب اجل الكبير تسعون فيحصل منها مائتان وسبعون واذا بطلت الحاء والدال قلت دال بخمسة وثلاثين وح ا بتسعة فالجمله ما ذكر في اسمه الكريم اشارة الى ان جميع الكلمات الموجودة في المرسلين موجودة فيه شبه خنا مولى (قوله نينا) لما كان لفظ عهد مشترك بين نينا وغيره بينه بقوله نينا ع ش (قوله مؤمنو بنى هائم) أى وبناؤه فقيه تغليب وكذا يقال مثله في بنى الخطاب ولا يشكول بالولد بناتهم حيث لا يكون انما من الآل لاهم ينسبون لآبائهم ع ش (قوله اسم جمع لصاحبه) أتى بالضميم احد ترا من صاحبه فانه من طالت عشرته وعند الاخفش هو جمع له كركب وراكب وقال بعضهم مراده الجمع الغوى فلا تخالفة (قوله بمعنى الصحابي) انما قال ذلك لان صاحب من طالت محبته والصحابي لا يشترط فيه ذلك حل (قوله من اجتمع) أى اجتماعا متعارفا بأن يكون بالابدان في عالم الدنيا عن فيشمل الانسان والجن والملائكة وعيسى عليه السلام لانه اجتمع عليه مرات في الارض وليلة الاسراء وحوشى وأما بقية الانبياء فليجتمع الا بآرواحهم أجمورى (قوله نينا) أى بعد رسالته وقد تنازع اجتمع ومؤنسا (قوله وعطف الصاحب) لصل المراد بالعطف العطف اللغوى وهو ذكر الشيء بعد شيء آخر والا فالعطف انما هو على الاول اذا تكررت العطفات على الصحيح فالعطف على محمد صلى الله عليه وآله منى على القول المرجوح ع ش (قوله الشامل) أى الآل لبعضهم أى الصاحب وقوله بآبائهم أى باقى الصاحب الذين ليسوا بآل شوى رى وهذا بناء على ما فسره الآل من أنهم مؤمنو بنى هائم وبنى الخطاب وأما ذابني على أنهم مؤمنو أمته فقامه ذكر كره الاهتمام بشأنهم لزيادة فضاهم فيكون بين الآل والصاحب هجوم ومقصود مطلق على هذا وجهى على الاول والسرى طلب الصلاة والسلام على الآل والصحابي أنهم السبب في حصول سعادة الدارين للعباد لان السعادة ممنوعة بمعرفة الاحكام والعمل بها ووصولها اليها من جهة آله ومحبته (قوله خبر ثمان الخ) ويجوز فى جملة الحد أن تكون خبرية لفظا ومعنى لان الجدلثة البناء باللسان والاخبار بأنه مالك أو مستحق لجميع الحمد ثناء عليه جل وعلا وأما جملة الصلاة فلا يجوز فيها ذلك لان الصلاة لغة الدعاء والاخبار بها ليس دعاء وجوز بعضهم فيها أيضا بناء على أن الصلاة الغرض منها تعظيمه عليه الصلاة والسلام وذلك حاصل على كل من التقديرين (قوله لا داعى للثبات والدوام) أى على أن ثبوت الحمدية دائم مستمر وليس المراد أن الحمد ينشئ الحد انما هو عطف الدوام على الثبات تفسير يقال ثبت الامر ثباتا الى دام بخلاف الثبوت فانه أعظم فان قلت كيف ذلك وقد صرح الشيخ عبد القاهر بأنه لا دلالة فى بد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق ليدققت اجيب عن ذلك بأن الشيخ انما في دلالة الاسمية فلاننا في استفادة الدوام منها بواسطة العلول عن التذليل الى الاسمية كما يؤخذ من قول الشارح واخترت الخ أو بمجموعة المقام (قوله بعلا مسم) مصدر لارعى أى بعلاته لياهم أو جمع عليها ويكون معناه الرتب الملية (قوله يؤتى بها للانتقال) أى اذجيء بها تكون للانتقال أى فابست موضوعه وليس معناه انه اذا اراد الانتقال يتعين الاتيان بها فيعد تركها عيبا وأخطأ لان الانتقال كما يحصل بها يحصل بغيرها كنهلوان الطافين واللام بمعنى عندنا والمعنى لارادة الانتقال (قوله وأصلها) أى الثانى أى سابق التركيب أن يكون عليه فالاصالة بالقوة لا بالفعل وليس المراد أن شيئاً حذف

نضرع ودعا (والسلام) بمعنى التسليم (على محمد) نينا (وآله) هم مؤمنو بنى هائم وبنى الخطاب (ومحبته) هو عند سيبويه اسم جمع لصاحبه بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمننا بنينا محمد صلى الله عليه وسلم وعطف الصاحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة والسلام واقتهم ورجلنا الحمد والصلاة والسلام خبر ثمان لفظا ثابتان معنى واخترت اسميتهما على فليتهما للدلالة على الثبات والدوام (الفان من من الله بعاده) صفة لذكر (٢) (وهو) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر وأصلها ما

#### (٢) درس

(قوله ولم يؤزل الصلاة) بالصدر الخ) بوجه أن المانع ما ذكره من أن الصلاة بمعنى الدعاء بخير لا يكون مصدر فعلها التصلي كما قدمه (قوله لان صاحب من طالت الخ) انظر جعل هذه نكتة لاحتواء الخبر (قوله واللام بمعنى عند الخ) دفع بها ما تقدم الانتقار وليس المعنى أنها موضوعة لذلك بل هى اما الزمان أو المكان

بعد بدليل لزوم الفاء في  
حيزها غالباً لتضمن أما  
معنى الشرط والاصل مهما  
يكن من شئ بعد البسمة  
والجدة والصلاة والسلام  
على من ذكر (فهذا)  
المؤلف الحاضر ذهنا  
(مختصر من الاختصار

(قوله شيء باسم بعده  
وهو بعد) قد نظرت  
لخصوص المقام والألفاظ  
اسم لبعينه (قوله يكون  
مطلقاً وجودي مطلق)  
فيه أن الجواب معلق على  
الشرط فلا بد من ملاحظة  
أن ليس المقصد المجرد  
ربما شئ بشئ إلا التعليق  
في قوله مطلقاً تساهل  
ورضع ذلك في أول حاشية  
ملوى السمرقندية (قوله  
وزل المقول منزلة المحسوس  
بأن شبهه) أي واستعاره  
هذا التي للمحسوس اما  
استعارة أصلية لجود هذا  
وامتاعية بأنه بمشار اليه  
بأن تقول شبه الإشارة  
للعقول بالإشارة للمحسوس  
فسرى للاجتهادات فاستعير  
هذا المشار به إلى المحسوس  
للعقول استعارة تبعية اه  
شيخنا فوسنى

من التركيب واختصر فيه قالوا وثابته عن أما واختمت الواو بين سائر حروف العطف بالنباتية عن  
أما لانها أم الباب ولا تنها قد تستعمل للاستئناف كما هو ملوى (قوله بدليل الخ) وجه الدلالة من هذا  
الدليل أن لزوم الفاعل يعهد لشيء من أدوات الشرط غالباً إلا ما قلنا وجدنا ذلك اللزوم مع بعض معنا  
إن أصلها أما بعد وأما لانها تتضمن أم معنى الشرط فلا بد من هذه الملاحظة ليتبين الاستدلال ويظهر  
التعليق في قوله لتضمن الخ (قوله لزوم الفاء) المراد بالزوم الدلالة كعدم الانشكاك للتأني في  
قوله بعد غالباً حرف أو المراد بالزوم المراد في كماله البرموى لا العلق (قوله في حيزها) أي في قرب  
حيزها (قوله لتضمن الخ) علمه قدر رأي الفاء تازم أما لتضمن أما الخ أي مع ضعفها بالنباتية خبرت  
بأن الزوم الفاعل من (قوله معنى الشرط) أي التعليق والاضافة بيانية وقوله والاصل أي الأول فقد قامت  
أمام مقام أداة الشرط التي هي مع ما هو فعل الشرط الذي هو يكن ولقيامها مقام فعل الشرط وأداته لزومها  
ما يلزم فعمل الشرط وهو وجود الفاء في جوابها كإقدام وكان من حق أما أن يلزمها ما يلزم مع قيامها  
مقامها والذي يلزم معها الاسم لا نهام مبتدأ في هذا التركيب لكن لما تعذر لحوق الاسمية بالأماجي وباسم  
بعدها وهو بعداً قامة للزوم في الجملة مقام الزوم حل ويكون تاماً وقاعها ضمير يعود على، هما أو من شئ  
يزيد من على رأي بعضهم وإنما كان أصلها مخصوص مهما لا غيرهما من أدوات الشرط لما في مهمات  
الاهتمام لا يتحقق على كل شئ عقلاً وغير زماناً وغير وهذا الإهمال يناسب هنا لأن الفرض التعليق على  
وجود شئ متأمل فلهذا ينشأ ما لا يوافق له من شئ قصداً للعموم وإن كان شأن البيان أن يكون معيناً  
بمختلف غير مهمات من الأدوات فإنه خاص ببعض الأشياء وقال بعضهم عوضوا أفاعن مهما عوضوا  
الواو عن أفاعل يهوضوا الواو عن مهمات من أول الأمر لأن الواو حرف مفرد فلا قوله على النباتية عن  
شيئين وأما حرف مركب فهو أقوى من المفرد انتهى (قوله بعد البسمة) فيه إشارة إلى أنها من متعلقات  
الشرط والأولى جعلها من متعلقات الجزاء لأن الجواب حينئذ يكون معلقاً على وجود شئ مطلق  
والتعليق على المطلق أقرب لتحقيقه في الخارج من التعليق على المقيد (قوله فهذا) أي فأقول  
هذا مختصر فالجواب محذوف ليكون مستقبلاً وزل المقول منزلة المحسوس بأن شبهه وأشار له  
بهذا لشدة قاستحضاره عنده واعترض بأن مافي الذهن مجمل وسمى المختصر أفاعل مفصلة  
بكونها طارئة غيرها فلا مطابقة بين المبتدأ والخبر وأجيب بتقدير مضاف في كلامه والتقدير فخص هذا  
واعترض أيضاً بأنه لا يشمل غير نسخة المؤلف وأجيب بتقدير مضاف ثان والتقدير ففصل نوع هذا  
كذا قيل ولا حاجة لهذا كله لأن الذهن يقبل الفصل كالجمل كقوله الشافعي في تكبيره الاحرام على  
كلام الرمى القائل بوجوب استحضار الاركان تفصيلاً وقد تقرر نوع الاحتجاج له الأعلى القول بأن أسماء  
الكتب من حيز علم الشخص وعلى القول بأنها من حيز علم الجنس وهو الراجح فلا يحتاج لتقديره  
لأن علم الجنس اسم للحقيقة وهي لها أفراد تشمل جميع النسخ المنقولة من نسخة المؤلف تأمل  
(قوله الحاضر ذهنا) أي ولو كانت هذه الخطبة متأخرة عن وضع الكتاب حل فلا إشارة للألفاظ  
الذهنية من حيث دلالتها على المعاني على ما هو المختار من الاحتمالات السبعة وإنما كان هذا مختاراً  
دون غيره لأن النقوش لعدم تيسر هالك الشخص في كل وقت لتصلح أن تكون مدلولاً ولا  
جزء مدلول فبطل أربع احتمالات وهي النقوش فقط والنقوش مع الألفاظ والنقوش مع المعاني وإثباته  
ولأن المعاني تكونها متوقفة في الغالب على الألفاظ لتصلح أن تكون مدلولاً لجزء مدلول أيضاً  
فبطل احتمالان وهما المعاني فقط والمعاني مع الألفاظ فتعين أن تكون للألفاظ الذهنية من حيث  
دلالتها على المعاني وأما من حيث ذاتها فليست مقصودة وهذا المختار من السبعة وهو الألفاظ لكنها

وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى  
أدائها التفصيلية

(١٤)

(في الفقه) وهو لغة الفهم واصطلاحاً العلم بالأحكام الشرعية العلمية المكتسبة من

مشروطة بدلائلها على المعاني (قوله وهو تقليل الخ) أى اصطلاحاً ع ش (قوله وتكثير المعاني) ليس  
بقيد (قوله في الفقه) من ظرفية الجزء في الكل بتقدير مضاف أى في دال الفقه ومن ظرفية الألفاظ  
في المعاني بناء على أن المعاني قول بالالفاظ بالنظر له تسامح لأنه يستحضر المعاني أولاً وأما بالنظر  
للسامع فالالفاظ قول بالمعاني لأنه يفهم المعنى من الالفاظ المسموعة وقيل إن في معنى على فنبه الدال  
والمدلول بالظرف والمظروف قال الشوبري من فقه بكسر عينه أى فهم فإن صار سجيته له ضمت وإن  
سبق غيره فتحت اه (قوله الفهم) هو ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن (قوله العلم) بمعنى  
الظن الأقوى لأنه لقر به من العلم أطلق عليه انظوه والافاعلم معناه لا يقع فيه خلاف بين المجتهدين  
شوبري فأحكام الفقه كلها ظنية والمسائل المجمع عليها ليست فقهها لكن يشكك عليهم عددهم الإجماع من  
أدلة الفقه والمراد بالظن ملكته أى الملكة التي تقتدر به على ظن جميع الأحكام فهو مجاز على مجاز وعلاقة  
الاول المجاورة الذهبية وعلاقة الثاني السببية والمسببية لأن الملكة سبب للظن والمراد بالأحكام النسب  
التمام كجواهر أحداً إطلاقاً للحكم ونص عليه المحلى في شرح جمع الجوامع أى الفقه العلم بجميع النسب  
الثامة قال استغراقية وانما يحمل الحكم على إدراك وقوع النسبة أولاً وقوعها كجواهر المتبادر منه  
عند الإطلاق لأنه بهذا المعنى عين العلم فلا يصح تعلقه به ولم يحمل على خطاب الله تعالى بأفعال المكلفين  
للايقع التكرار في قوله الشرعية لأن خطاب الله لا يكون إلا شرعياً فان قلت إذا كان المراد بالأحكام  
جميعها لا يكون التمرين جامعاً للثبوت لأدري عن مالك وغيره من الأئمة الأربعة وهم فقهاء قلنا  
المراد بالعلم الهيئولة لا حصوله بالفعل ومالك وغيره من الأئمة حصل لهم العلم بهذا المعنى كقوله المحلى في شرح  
جمع الجوامع وقوله العملية أى المتعلقة بكيفية عمل قلبي أو غيره كالمعلم بأن النية في الموضوع واجبة وأن الوتر  
مندوب فقولنا النية واجبة مسألة مركبة من موضوع ومحمول ونسبة الفقه اسم لهذه النسبة وهذه النسبة  
عملية أى متعلقة بصفة عمل فالعمل هو النية وصفته الوجوب وهذه النسبة تعلقت بالوجوب الذي هو  
صفة النية وقوله التفصيلية أى المتعلقة بأحكام مخصوصة خرج بالأحكام العلم بالذوات والصفات كتصور  
الإنسان واللباى والمراد بالذوات ما لو وجد في الخارج كان قائماً بنفسه كقوله التجارى على جمع الجوامع  
فان دفع ما يقال إن ماهية الإنسان ليست من الذوات أو المراد بقوله كتصور الإنسان تصور أفراد وقوله  
الشرعية خرج العلم بالأحكام العقلية والحسية كالمعلم بأن الواحد نصف الاثنين وبأن النار محرقة وخرج  
بالعملية العلمية أى الاعتقادية كالمعلم بأن الله واحد وأنه يروى في الآخرة لأنها متعلقة بكيفية ذات  
فقوله كالمعلم بأن الله الخ فالحكم فيه ثبوت الوحدة بالله والعلم بهذا الثبوت توحيد وأما العلم بوجوب  
اعتقاد أن الله واحد فهو فقه الاول من علم الكلام اه سم على جمع الجوامع (قوله المكتسب)  
خرج به علم جبريل مثلاً فإنه غير مكتسب حل ودخل فيه علمه صلى الله عليه وسلم الناتج عن اجتهاد  
فهو فقه من حيث حصوله عن اجتهاد وأما من حيث كونه دليلاً فلا يسمى فقهاً قاله السكالك القدسي فقول  
ع ش إن قوله من أدلتها خرج به علم جبريل وعلم النبي أى الحاصل بفيرا اجتهاد لانها علم باليسا مكتسبين ومن  
الادلة بل علم جبريل من اللوح المحفوظ وعلم النبي من الوحي ليس بظاهر بل هما تاجان بالمكتسب اه  
(قوله التفصيلية) أى بواسطة الأدلة الاجالية ولا بد من ملاحظ هذا اه خضر وكيفية الاكتساب  
بان يقال أقيموا الصلاة وأمر بالوجوب ينتج أقيموا الصلاة والوجوب ولا تشربوا الخرنهى  
والهوى التحريم ينتج لا تشربوا الخرنه التحريم فيجعل الدليل الاجالى كبرى للقياس كانه المحلى في

(قوله رحمه الله وهو تقليل  
اللفظ وتكثير المعاني) عبارة  
م على قول التحفة هي  
أى المختصرات ما قل لفظها  
وكرر معناها في قسم آخر  
موجود قطعاً وهو ما قل  
لفظه ومعناه فالوجه تفسير  
المختصر بما يشمله كأن يقال  
ما قل لفظه سواء كثر معناه  
أولاً واشتهر وبقي أيضاً ما قل  
لفظه وبقي المعنى على ما هو  
عليه وبما صنفه من يدخل  
أيضاً (قوله لكن بشكل  
عليه عددهم الإجماع من  
أدلة الفقه) أى مع أنه  
دليل قطعي فيكون مدلوله  
قطعياً إلا أن يقال إن  
الإجماع قد يكون ظنياً كما  
في الإجماع السكوتي على  
ما فيه من الخلاف اه  
شيخنا فويستى (قوله لأنه  
بهذا المعنى الخ) أى قبل  
تحويله إلى الظن والملكة  
وقوله عين العلم الظاهر أنه  
لا بد من التجريد في العلم  
حتى ينتج التكرار (قوله)  
فقول ع ش إن قوله الخ  
غير ظاهر الخ) إذا تأملت  
تجد الامتياز بينهما لأن  
كلام القدسي في علم النبي  
الناتج عن اجتهاد وأما  
كلام ع ش في علمه الماتى  
بالوحي أو الألهام ولكن  
هو مكتسب بالوحي والألهام

الأنه ليس من دليل اه شيخنا فويستى ويمكن أن وجه عدم اكتسابه بأنه لا قدرته على تحصيل  
وحى أو الهام (قوله بل هما تاجان بالمكتسب) لك أن نقول إن معنى كونه مكتسباً أنه مأخوذ وعلمهما مكتسب بهذا المعنى أيضاً فالخ

جمع الجوامع وخرج بقوله التفصيلية العلم بذلك أي الأحكام الشرعية العملية المكتسبة للخلاف أي الشخص الذي نصب نفسه للخلاف والجدال لينب عن مذهب امامه من المقتضى والثاني المثبت بهما ما يأخذ من الفقيه الشافعي ليحفظه عن ابطال خصمه كالخفي فعله أي الخلاف مثلاً وجوب النية في الوضوء لوجود المقتضى وبعدم وجوب الوتر لوجود الثاني ليس من الفقه لانه مكتسب من الأدلة الاجالية وقوله من المقتضى متعلق بالمكتسب قال السكاكيني في شريف هذا ان قلنا ان الخلاف يستفيد علماً بثبوت الوجوب أو انتفاؤه من مجرد تسلمه من الفقيه وجود المقتضى أو الثاني اجاباً وانه يمكنه بمجرد ذلك حفظه عن ابطال الخصم والحق انه لا يستفيد علماً ولا يمكنه الحفاظ المذكور حتى يتبين المقتضى أو الثاني فيكون هو الدليل المستفاد منه ذلك فان كان أهلاً للاستفاد منه كان فقهاً والصواب ان قيد التفصيلية ليس لانها علم الخلاف بل هو تصريح بالازم فهو بيان الواقع دون الاحتراز كقوله من أدلتها ان علم الخلاف خارج بقوله العلم بالأحكام لان المراد العلم بجميع الأحكام والخلاف ليس حاصله عند العلم بجميع الأحكام وخارج أيضاً بقوله المكتسب لان معناه المستنبط وهو لا يستنبط انتهى **حرف (قوله موضوعه)** ذكر من المبادئ ستة وهي الاسم والحد والموضوع والاستعداد والفائدة والغاية المشار إليها بقوله المصالح للفوائد الخ وحكمه الوجوب العيني أو الكفائي وواضع الأئمة المجتهدون **(قوله وسائر الأدلة)** أي بقاها كالاستصحاب والاستقراء كاستقراء الشافعي للنساء في أول الحيض والنفس وغالبهما أو كترهما والاستحسان كاستحسان الشافعي التلطيف على المصحف **(قوله نواحيه)** أي منتهاته **(قوله على مذهب الخ)** أي كاتنا ذلك الفقه على مذهب الامام الشافعي كنبوءة العام على الخاص حصوله في ضمنه وقد جعل على معنى في ليكون الجار والمجرور بدلاً من الجار والمجرور قبله فان قلت كان ينبغي أن يقول مختصره على مذهب الشافعي فجزاؤ قوله في الفقه قلت أشار لمدح مختصره من وجهين عموم كونه في الفقه وخصوص كونه في مذهب الشافعي على أن مذهب الشافعي قد يكون في غير الفقه وأتم نسب لجده الثالث لانه معاني ابن عجمي اذ هو محمد بن ادریس بن عباس ابن عثمان بن شافع بن السائب **(قوله في المسائل)** من ظرفية الجزء في الكل فان الأحكام هي النسب التامة والمسئلة كناية عن موضوع ومجمل ونسبة **(قوله مجازاً)** قال بعضهم هو حال من مذهب فيه نظر لان المجاز لفظ لانه كما مستعمل الخ وما ذهب معان بدليل تبينه بالأحكام ويمكن أن يكون في الكلام حذف مضاف أي حالة كونه ذلك مدلول مجاز والاو كونه حالاً من مذهب الذي في المقنن أي حال كونه المذهب أي لفظه مجازاً أي منقولاً عن مكان النهاب وذلك لتشبيه اختياره للأحكام بسلكه الطريق ثم استعير اسم السلك وهو الذهاب لاختيار الأحكام واشتق منه المذهب فيكون استعاره تبعية هذا مراده ولا ينبغي ما ذكره الشارح قول بعضهم انه صار حقيقة عرفية لجواز أن يراد أنه مجاز بحسب الاصل وان صار حقيقة عرفية بعد ذلك وقوله عن مكان متعلق بمحذوف أي منقولاً عن مكان اه **حرف (قوله اختصرت فيه)** أي جمعت فيه معاني التنازع ع ش وأشار بذلك الى أن قوله مختصر الامام على حذف مضاف أي معاني مختصر الامام أي المقصود من معانيه والافن جعلتها حكاية الخلاف والشيخ لم يتعرض له فالظن في هنامن ظرفية المعاني في الالفاظ كما أشار له ع ش وقال المولى اختصرت فيه أي في ذلك المؤلف المعبر عنه بالمختصر المراد به تأخذه من المناهج وماضيه اليه فليس فيه ظرفية الشيء في نفسه ولا حاجة الى أن يقال ان كل مسألة من مسائل المناهج محظرة في مسائل المنهج وفي الاطفيحي آتيانه بالظرفية يقتضي إجماعه بالمختصر قبل أن يذكر فيه كلام المناهج فلو قال اختصرت من مختصر الامام لاندفع ذلك الإيهام والاشكال فاعلم اذا كانت الخطبة متقدمة على

وموضوعه أفعال للكافرين من حيث عرض الأحكام لها واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وسائر الأدلة المعروفة وفائدته امتثال وأمر الله تعالى واجتناب نواحيه المحصلان للفوائد الدنيوية والاخرية (على مذهب الامام) المجتهد في عبادة الله محمد بن ادریس (الشافعي) رضي الله عنه وأرضاه أي مذهب اليه من الأحكام في المسائل مجازاً عن مكان النهاب (اختصرت فيه) في نواحيها أنه بقوله من أدلتها على الحديث فسرنا العلم التيهيؤ فالتبني عنده التيهيؤ لفهم جميع الأحكام من الأدلة وان لم يقع منه الأخذ البعض بالفعل وهذا يندفع نظراً الصبان في جعل اجتهاد النبي فقها بأنه ليس علماً بالجميع بل بالبعض المجتهد فيه اه ونظر فيه بعضهم بأنه لا يقر على خطأ النبي عليه وسلم فيقتل اجتهاده بواسطة التقرير الى الضروري اه ويرى ما يتخذ من هذا ان الأحكام الاجتهادية المجمعة عليها تسمى فقها مع ان الاجماع صبرها ضرورية

التأليف فان كانت متأخرة عنه فلا اشكال **(قوله مختصر الامام)** مباح مختصرا لانه مختصر من المحرر وهو من الوجيز وهو من الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية شرح لامام الحرمي على مختصر الزنزي وهو مختصر من الام والوجيز والوسيط والبسيط للغزالي لعبد الله بن الحرمي **(قوله المسمى بمنهاج الطالبين)** أسماء الكتب من حيث علم الجنس وأسماء العلوم من حيث علم الشخص على ما هو التحقيق **زى** **(قوله وضمت اليه)** أى الى ما اختصرته من مختصر الامام شوبرى والضمير راجع لمختصر شيخ الاسلام وهو وان كان عبارة عن مجموع معاني منهاج وزادة شيخ الاسلام فهو من ضم الجزء الى كله فهو من الشجر يد عند النحويين لانه جرد اللفظ عن بعض مدلوله وهو ماض الى وقصده بالتذنية على شرف هذا الجزء يكونه يسر **(قوله مع ابدال الخ)** فيه ادخال الباء في حيز الابدال على المأخوذ وادخالها في حيز الابدال على المأخوذ في حيز بدل وتبدل واستبدال على التروك هو الفصحى وخفي هذا التفصيل على من اعترض هذا المأثور وأصله باقعه بدلتهم بمنهج جنتيرون وبديل الكفر بالاعيان فقد ضل وقد دخل في حيز بدل ونحوه على المأخوذ كما في قوله هو بدل طالى بحصى بسعدى فوزى **(قوله بهأى بالمتعمد)** يعنى في الحكم ولوعنده وان كان ضعيفا عند غيره أو ما يعتمده الخلق في التعبير فيستعمل ما هو أعم وما هو أولى وما جمع الصفتين حل **(قوله بلطف)** متعلق بادل والباء للابسة أو المصاحبة **(قوله مدين)** اسم فاعل من أبان يعنى وضعه ومن أبان يعنى أوضح وهو القياس أى موضع للراد بلا خفاء وفى المصباح بان الامر بين ولا يكون الا لازما أو بان بانه يعنى الوضوح ويستعمل لازما ومتعدا **ع ش** **(قوله)** وسأني على ذلك أى المذهب كور من الضم والابدال وقدم الابدال على الحذف لان الاعتناء ببيان المتعمد ذكره أقوى منه الحذف **(قوله)** حذفته منه الخلاف أى تركته حل وهذا بناء على أن الضمير في منه عائد على مختصره أو مألوعاد على مختصر الامام الحذف باقى على معناه من انه حذفه من اختصره لكن فيه تشبث للضمان لان الضمائر السابقة عائدة على مختصره **ح ف** **(قوله الراغبين)** أى المتهمكين على الخير طلبا لحيازة معاليه **زى** **(قوله بمنهاج الطالب)** فقد اختصر الاسم كما اختصر المسمى ثم اشتهر الآن بالمنهاج اقتصارا على الجزء الاول من العلم مع دخول آل عليه ملوى والطالب جمع طالب ابن مالك

وقيل لفاعل وقاعله \* وصغير نحو عاذل وعاذله

\* ومثله الفاعل فيأذركم \* اه فقول بعضهم انه جمع طلاب بفتح الطاء مبالغة طالب لا يظهر اه **(قوله راجيا)** يبنى أن يكون حال من فاعل اختصرته وما بعده فيكون حذف من الاول لدلالة الثاني أو بالعكس وليس من باب التنازع لانه لا يجري في الحال لانه يقتضى الانهيار والحال نكرة **(قوله أن ينتفع)** أى بالضارح المصدر بأن لانه لم يكن في الحال انتفاع به وقادوا سؤاله التوفيق لان التوفيق مطلوب في الحال كالاستقبال فأنه أى فيه بالمصدر الصريح كفى الاطفيحي ولىناسب ما بعد وايضا هو الفوز رجلة واسأله معطوف على راجيا والتقدير وسائل **(قوله)** وهو خلق قدرة الطاعة الخ بوجه انه تفسير واحد ثم انه تفسير للتوفيق من حيث هو والمراد هنا الهام موافقة الصواب في مذهب الامام وخلق القدرة في العبد أن يكون مجبولا لطاعة واختيارا على فعل الطاعة اطفحي باختصار **(قوله)** وتسهيل سبيل الخير هذا الاحتجاج اليه الا اذا لم يزد بالقدرة العرض المقارن للفعل بأن اراد به اسلاحة الآلات فان اردناها ذلك فلا حاجة اليه لان تلك القدرة ليست موجودة في الكافر **(قوله لاصواب)** فيه أن التوفيق لا يكون الا في الخير فاقادته قوله لاصواب واجب بانه ذكر بعض متعلقاته وانه سلك التجرب بأن جرد التوفيق عن كونه في خير **(قوله والفعل)** كالصلاة ومعنى كونها توافى الواقع أن

مختصر الامام أى ذكرها التورى راجع اليه المسمى بمنهاج الطالبين وضمت اليه ما يسر مع ابدال غير المعتمد به أى بالمتعمد **(بلطف مدين)** وسأني على ذلك غايبا في محاله **(وحذف)** منه الخلاف روميا أى طلبا **(لتبسيه على الراغبين)** فيه **(وسميته بمنهاج الطالب)** المنهاج والمنهاج الطريق الواضح **(راجيا)** أى موقلا **(من الله تعالى)** أن ينتفع به أو لوالالباب جمع لب وهو السفل **(واسأله)** التوفيق وهو خلق قدرة الطاعة وتسهيل سبيل الخير **(لاصواب)** أى لما يوافق الواقع من القول والفعل **(ر)** أسأله **(الفوز)** أى الظفر بالخير **(يوم الحساب)**

**(قوله وهو مختصر من الام)** والذي قاله الجوهرى ان النهاية مختصر من البوطى المختصر من الام لكن ما قاله البايبى أظهر عند التأمل لانها صاحبة الامام **(قوله)** بوجه ثم انه تفسير واحد هو كذلك تفسير واحد وان كان للتوفيق في حد ذاته تفسيران اه شيخنا



أي الرجوع إلى الله تعالى  
أي يوم القيامة

﴿كتاب الطهارة﴾  
هولته الضم والجمع يقال  
كتب كتباً وكتابه وكتبا  
واصطلاحاً اسم لجهة مختصة  
من العلم مشتملة على أبواب  
وفصول غالباً والطهارة لغة  
النظافة والخلوص من

﴿كتاب الطهارة﴾  
(قوله ولكونها أعظم  
شروط الصلاة) وجهه مع  
توقفها على الجمع مسألتهم  
في القبلة لمن تنفل وعدم  
إيجاب القضاء على من قد  
السرت بخلاف الحديث ومن  
يبدن بحجاسة الوقت إنما  
يعتبر وقوع الصلاة فرضاً  
لا مطلق الصلاة حتى لوطن  
دخول الوقت فأحرم فبان  
خلافه انقضت فلا مطلقاً

(قوله ع ش على مر  
فالتكاتب مصدر بمعنى جامع  
أو مجموع فيه) ترك بقاءه  
على مصدر به الذي ذكره  
إن حجر في شرعي المباح  
والتحقق لتعقب سم له بأن  
الجهة من العلم ليست معنى  
مصدر يا ه ثم قال إن البقاء  
على المصدر به ثانياً مناسب  
المعنى الذي هو لنوى اه  
(قوله إن الطهارة فمباح)  
كذا ذكر ابن حجر في شرح  
العاب (قوله والمههور أن  
الوسائل الحقيقية الماء  
والتراب والجراح) الأولى

تكون مستكملة للركان والشروط (قوله أي الرجوع) قالنا أي مصدره يرجع وفي المصباح أب  
سفره يؤب وأبوياً جارج والأياب اسم منه فهو أي وب إلى التراجع عن ذنبه وتاب فهو أي وب بالغة  
﴿كتاب الطهارة﴾

وقد افتتح الأئمة كتبهم بالطهارة تخليصاً من فتاح الصلاة الطهور مع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شرائع  
الاسلام بعد الشهادتين بالصلاة كونها أعظم شروط الصلاة التي قدمها على غيرها لأنها أفضل عبادات  
البدن بعد الإيمان والشروط مقدم على الشروط اه شرح مر (قوله هولته) أي من جهة اللغة  
حال كونه لغة أو أعتى لغة أو في اللغة قاله نصب على التمييز أو الحال أو بتقدير فصل أو بزع الخافض على  
ما فيه لكن الرابع أنه سماه وليس هذمه شوري وعلى القول بأنه حال فهو حال من النسبة الواقعة  
بين المبتدأ والخبر أي من الضمير المحذوف مع فاعله أي أعني لغة اه (قوله والجمع) عطف أعم على  
أخص ع ش فالتكاتب مصدر بمعنى جامع أو مجموع فيه (قوله كتبا) مصدر مجرد وكتابه وكتبا  
مصدران من بذران الأول من بذر فذر والثاني بجر فذر وقدم المراد بجر فذر لشهرته شوري لعل  
المراد شهرته عند القوم بين فلا بد أن المراد بجر فذر مشهور عند الفقهاء وغيرهم (قوله من العلم) أي  
من دال العلم فلا يخالف ما قاله السيد من أن المختار في أسماء الكتب والأبواب والفصول أنها أسماء لا ألفاظ  
المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة والاضافة في كتاب الطهارة من إضافة الدال للامول وأمن  
إضافة العام للخاص وهي بمعنى الادعى على التقديرين كما أشار إليه م مع في شرح الفاية وقوله مشتملة على  
أبواب العلم ليس من جهة التعريف بل الكتاب اسم لجهة مختصة وإن تكن مشتملة على ما ذكره ككتاب  
أهيات الأولاد فلوحة فمباح كان أولى لأيهام توقف التعريف عليها لكن هذا يلزم من قول الشارح  
غالباً اطفئجي وقال في شرح التنقيح الباب اصطلاحاً اسم لجهة مختصة من العلم وقد يبرعها الكتاب  
والفصل فإن جمعت الثلاثة قلت الكتاب اسم لجهة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول والباب  
اسم لجهة مختصة من كتب العلم مشتملة على فصول والصل اسم لجهة مختصة من أبواب العلم مشتملة على  
مسائل فالتكاتب كالجنس الجامع لأبواب جامعة لفصول جامعة للسائل فالأبواب أو أعمه والفصول أو أخصه  
والمسائل أو أخصه اه فعلم من كلامه أن الثلاثة كالقبر والمكين والطهارة مصدر طهر بفتح الهاء  
وضمه هو الفتح أفصح يظهر بضمه ما فيها فالماضي مفتوح العين وضمه ما إذا كان لا بمعنى اغتسل وأما  
طهر بمعنى اغتسل فثالث الهاء وفي مضارعها الضم والفتح شيخنا ع ش اطفئجي وأعلم أن الطهارة  
فمباح عينية وحكيمة فالعينية هي ما لا يتجاوز محل سببها كما في غسل اليد مثلاً من النجاسة فإن الفصل  
لا يتجاوز محل إصابتها بالنجاسة والحكيمة هي التي تتجاوز محل ما ذكره كإفاد غسل الأعضاء من الحدث  
فإن محل السبب الفرج مثلاً نحو شح منه خارج وقد وجب غسل غيره وهو الأعضاء شوري  
وطا وسائل ومقاصد فوساها إلى بع ولعل المراد بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الإرشاد  
وهي المياه والأواني والاجتهاد والنجاسة وما كانت النجاسة موجبة للطهارة عدت عن الوسائل وهذا  
الاعتبار ومقاصدها أي بع الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة ولم يعدوا التراب من الوسائل كالمياه  
والأحاديث أمتها كالنجاسة لأن التراب ليس كان طهارة ضرورة لم يعد من الوسائل وإنما توقف الطهارة  
على سبق حدث كالمراد إذا أراد بد تطهيره للأطراف به لم يعدوا الحدث منها أيضاً كما قاله ع ش اطفئجي  
والمشهور أن الوسائل الحقيقية الماء والتراب والحجر والداغ (قوله والخلوص) عطف تفسير ع ش  
أي أن النظافة تشمل الحسية كالانحاش والمعنوية كالمعصية دليل حديث أن الله نظيف يحب النظافة  
أي مزمع من النقص اه وقيل عطف علم على خاص لأن الخلوص من الأدناس يشمل الحسية والمعنوية

(٣ - بجر في) - (أول)

أن يبذل الحجر بالتخلل كجلي التعرير لأن الحجر مخفف لا مزيل

الادناس وفرعا رفع  
حسدت أو إزالة نجس  
أوما في معناها وعلى  
صورتهما كما كتبت  
والأغسال المسنونة وتجديد  
الوضوء والغسل الثانية  
والثالثة فهي شاملة لأنواع  
الطهارات وبدأت بالماء  
لأنه الأصل في آلتها فقلت  
(إنما يظهر من مائع ماء  
مطلق وهو ما يسمى ماء بلا  
قيد) وإن رشح من بخار  
الماء المغلى كما صححه  
التوروي في مجموعه وغيره  
أفيد لموافقة الواقع كما  
البرص بخلاف الخل ونحوه  
وملا يذكر الاقميدا

(قوله أو يؤذّل رفع رافع)  
الأول أن يقول بالارتفاع  
لأنه هو الآخر الناشئ عن  
الرفع وهو الطهارة حقيقة  
اه (قوله وإنما هو نائى  
عنها) حتى العبارة أن  
يقول وإنما هي ناشتة عنه  
لأن الرفع فصل الفاعل  
وهو لا ينشأ عن الطهارة  
التي هي أثر لأنها الارتفاع  
التي هو أثر الرفع وكذا  
يقال في الإزالة اه (قوله  
أى لازم) لاحاجته يادنه  
لأن معنى المتن أنه لا يسمى  
مطلقا الأمع انتفاء القيد  
سواء كان الانتفاء دائما  
أو في بعض الاحيان كما  
البراه شيخنا فو يسنى

والنظافة خاصة بالحسية أو عطف سبب على سبب أو لازم على ملزوم اه (قوله وشرعا) عبر عن معنى  
الطهارة أو القابل للقوى بقوله وشرعا عن معنى الكتاب بقوله واسطلاحا بناء على ما هو المر وف من أن  
الحقيقة الشرعية هي ما تاتي معناها من الشارع وأن ما يلتقي من الشارع يسمى اصطلاحا وأن كان في  
عبارة الفقهاء بأن اصطلاحا على استعماله في معنى فيما بينهم ولم يتفقوا التسمية به من كلام الشارع نعم  
قـ يستعملون الحقيقة الشرعية كما قاله سم في حاشيته على البهجة في باب الزكاة فإذ وقع في كلام الفقهاء  
مطلقا عـ (قوله رفع حدث) هذا أحد إطلاقين للطهارة وهو مجاز من إطلاق المسبب على السبب  
والإطلاق الثاني حقيقي وهو زوال المتع المترتب على الحدث والنجس عـ عن أى الطهارة ذات رفع حدث  
كوضوء أو غسل أو يؤذّل رفع رافع والإزالة الطهارة ليست نفس الرفع وإنما هو ما نئى عنها لأن رفع  
الحدث وهو إزالة النائى عن الوضوء وكذا يقال في قوله وإزالة النجس بأن يقال ذات إزالة وهو الغسل  
أو يؤذّل إزالة عن يـ بل ولا شك أن الغسل مـ بل وأن الطهارة ليست نفس الإزالة وإنما الإزالة ناشتة عنها  
لأنها ناشتة عن الغسل اه شيخنا فالحاصل أن الطهارة تطلق على المائى المصدرى وهو الفعل وعلى  
الحاصل بالمصدر وهو أثره أو الأول مجازى والثاني حقيقى وإنما عرفها الشارع بملعى المجازى لأن المذكور  
في المتن هو الفعل كالوضوء والغسل (قوله كالتييم) هذا في معنى رفع الحدث وفي معنى إزالة النجس  
الاستحبابا والمجرى وقوله والأغسال المسنونة وتجديد الوضوء مثالان لما على صورة رفع الحدث الأول على  
صورة الأكبر والثاني على صورة الأصغر وقوله والغسل الثانية والثالثة مثالان لما على صورة إزالة النجس  
أعلى صورته رفع الحدث (قوله فهي) أى الطهارة التي في الترجمة شاملة إلى هذا أفر يع على التعريف  
المذكور وقوله لأنواع الطهارات هي كافي التحريم بر أربعة الوضوء والغسل والتييم وإزالة النجاسة  
وإنما أفردها في الترجمة لأنها في الأصل مصدر وهو يتناول القليل والكثير ومن جهة فاصد التصريح  
به أى بذلك تناول مناوى على التحريم بر (قوله لأنه الأصل) أى الكثير والغالب في أنها أى  
الطهارة وهي الماء والقرباء والحجر والدايغ وهي الوسائل حقيقة (قوله إنما يظهر الخ) هو من قصر الصفة  
على الموصوف قصر أفراد الرد على الحقيقة القائنين بأن غير الماء يظهر كاخل ونحوه ما ليس فيه هدنية  
كماه البليغ قالوا أنه يظهر النجس ولا يرفع الحدث وانظر ما الفرق مع أن النجاسة أغلظ من الحدث ثم  
رأيت بعضهم فرق بأن الحدث أقوى لأنه يحل باطن الأعضاء وظاهرها بديل إذا اكتشط الجلد عن  
الأعضاء لا يرتفع حدثها والنجاسة محل الظاهر فقط فإذا اكتشط الجلد زالت اه والمراد الطهارة بالمعى  
الاعم الزائل لما فيه رفع وإزالة ولما لا رفع فيه ولا إزالة كالطهارة للتدوية فإنها مطهرة صورة بمعنى أنها  
على صورة الطهارة فهي أولى من عبارة أصله لأنه إنما اشترط الماء لرفع الحدث والنجس شو برى (قوله  
من مائع) والأقارب والحجر وآلة لا يقع كل منها يحصل للطهارة حل (قوله بلا قيد) أى لازم (قوله  
وإن رشح الخ) تصريح بأن هذا الرشح يسمى ماء وهو كذلك على الاعتماد لأنه ماء حقيقة وينقص بقدره  
كما صححه التوروي في مجموعه وغيره قال في الحاوى ولا يجوز رفع حدث وإزالة نجس إلا بالماء المطلق  
أو بخار الماء وإن قال الرافى نازع فيه عامة الأصحاب وقال يسمنونه بخار أو رشحنا لاءه على الإطلاق  
شرح الخطيب على التباح خضرو في كلام المصنف حـ زارة على جعله الرشح من البخار مع أنه من الماء  
فلو قال وإن رشح من الماء بسبب البخار الذي هو حارة النار لكان أولى فتأمل ما انبنى على التحريم  
وقد يجاب بجعل من تغليبية أى وإن رشح من الماء من أجل البخار وسببه وما عايد الرشح يكونه من  
بخار الماء المغلى لأنه محل الخلاف بين الرافى والتوروي جهورى والأقارب رشح من غير البخار كالنشح  
مطلقا أيضا (قوله وأفيد) معطوف على قوله وإن رشح شو برى (قوله بخلاف الخل ونحوه) محتمز قوله

ما يسمى ماء وما لا يترك الا مقيد اعجز قوله بل اقيد اذهو في التي ينصرف الى اللزيم **(قوله كما هو)** (قوله كما هو) مقيد بالاضافة فهو ما بعد مقيد بالصفة **(قوله لقره تعالى)** استدلال على منطوق المتن وهو قوله انما يطهر الخ وعلى مفهومه وهو قول الشارح بخلاف الخلل ونحوه الخ لكن الدلالة على المنطوق ظاهرة لانها منطوق الادلة الثلاثة اما الدلالة على المفهوم ففيها غشاء فلذلك بينها بقوله فلوطهر غيره الخ تأمل **(قوله)** **(ممتنا)** أي معناه التتم **(قوله)** وأترنمن السماء مطهرا لآية تسجل مانع من الارض ايضا لانه نزل في الاصل من السماء تعالى وأترنمن السماء ماء بقدر فأسكاه في الارض **(قوله الاعرابي)** واسمه ذواخو بصرة البقالي لا الخيمى لانه خارجي سيوطي في حواشي الاذكار ع ش **(قوله صوا عليه)** ذوبا أي مطروف وذوب ومن تعبيري وهي مع مدخولها حال اه عمير قزى أي من مطروف المقدر **(قوله الدالو الممتلئة ماء)** اد كان هذا معنى الذنوب فافادته قوله بعد في الحديث من ماء تقييده به ويجاب بان الذنوب يطلق حقيقة على الدلو وعبارة القاموس الذنوب الدلو وفيها ماء أو الممتلئة أو لقره بية من المثل مشهور أي فيحمل الذنوب في الحديث على الدلو فقط **(قوله والامر)** أي في الحديث وقوله والماء أي في الآية لتبادر الى الفهم مالم تقم قرينة نصرة الى غيره كما في الآية التي هي وأترنمن السماء مطهرا والامر الفاء مطهرا أي حصل للظاهرة لقوله في الآية لاخرى ماء ليظهر كم هو الامر التاكيد حل **(قوله فلوطهر غيره الخ)** هذا يدل على ان الدلالة المذكورة أدلة للمفهوم أيضا **(قوله لغات الامتنان)** أي تمد الذنوب وهو من الله مدح ومن غيره مذموم قال حل وفيه انه ما للمانع من ان يقع الامتنان بشئ مع وجود ما يشاركه في المعنى الذي امتن به لاجله الآن يقال نعم لكن لا كبير وقوله اه ومن ثم قال بعضهم للمعنى لغات كمال الامتنان وعبارة سم فيه تأمل وما للمانع من صحة الامتنان بشئ وان قام غيره مقامه ولا وجه الاستدلال بأن نقول ثبتت الطهارة بالماء ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس للظهور الفارق اه قال الشمس الخطيب على اني شعاع ولا يقاس بغيره لان الظهور به عدم الامام تعبدى وعند غيره معقول للمعنى لما فيه من الرقة واللطافة التي لا توجد في غيره اه **(قوله ولا غسل البول به)** في بحث جواز الامر به لكونه من ماصدقات الواجب اولانه المتيسر اذ ذاك سم **(قوله تغبير بمخاط)** تفرع على معنى مفهوم قوله وهو ما يسمى ماء بلا قيد ع ش وانما قال غير مطهر لانه المقصود وان كان المظاهر ان يقول غير مطلق ولما دل المتغير احدا وصفه الثلاثة كما سينب عليه بقوله والتغير المؤثر الخ **(قوله مستغنى عنه)** مراده المستغنى عنه ما يمكن صون الماء عنه فلا يضر بالتغير بالورق الاشجار المتناثرة ولور بيعة وان تفتت واختلطت وبضر التنير بالخمار الساقطة بسبب ما تحمل منها سواء وقع بنفسه أو بفناء وسواء كان على صورة الورق كالوردا ولا شمر حر لان شأن الخمار سهولة التجرع عنها بخلاف الاوراق وقوله ما يمكن صون الماء عنه غالبا ومنه ما تغير المتغير الكور بسبب الفاء مانع بما في مقمره وأمره بالاستغناء عنه حيث يفيض وعليه الفلز المشهور وهو ما أن تصح الطهارة بأحدهما منقذ ودلا تصح بهما معتمدين اه حاشي ثم قال ومن التغير بالماء والتغير بالبحور طعما أولو أورد يحاوشه شرح حر **(قوله في صفاته)** أي اللون والطعم والريح **(قوله في قدره)** (قوله) أي ان أراد ذلك والافواه هجوموا بها صبح وضوءه لان غايته أنه شاك ونحن لا نؤثر بالشك استصباحا بالاصل الشيق كالوشك في مغبره هو مخاط أو جوار أو في كثيره أو نحو ذلك شو برى **(قوله مخالفا)** أي وسطا حل **(قوله في أحد)** المراد بالاحد الاحد أو في شمل كل أحد أي في قدر مخالفا في كل صفة لا في صفة واحدة فقط ح ف وصرح به مر وعبارة ع ش قوله في أحداهي فان غيرا كتي به والا عرض الباقي من الاوصاف ليوافق كلام حر وعبارة حل بمعنى أنا تعرض عليه مغير اللون ومغير الطعم ومغير الرائحة

كراه الورد وماء دافق أي متى فلا يطهر شيئا لقوله تعالى يمتثلن الماء وانزلنا من السماء ماء مطهورا وقوله تعالى في تحميد ماء فتيبتموا صعيدا طيبا وقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الاعرابي في السجد صبا عليه ذوبا من ماء رواه الشيخان والذنوب بفتح المجهمة البلو الممتلئة ماء والامر للجوب والماء ينصرف الى المطلق لتبادره الى الفهم فلوطهر غيره من المائع لغات الامتنان به ولما وجب التيمم لنفسه ولا غسل البول به وتعيرى بما ذكر شامل لظهور المستحاضة ونحوها والظهور السنون بخلاف قول الاصل يشترط رفع الحدث والتجسس ما مطلق **(تغبير بمخاط)** وهو ما لا يجزى رأى العين بخلاف الجارود **(ظاهر مستغنى عنه)** كزعفران ومسمى **(تغيرا بمنع)** لكن مره **(الامر)** أي المطلق اسم الماء عليه ولو كان الغير تقدير يا بان اختلط بالماء ما يوافق في صفاته كما يستعمل فيقدر مخالفا في أحداه

**(قوله وعليه الفلز المشهور)** وهو لابين أبي الصيف اه

(غير مطهر) سواء

أكان قلتين أم لا في

غير الماء المستعمل

بقرينة ما يأتي لأنه لا يسمى

مأواه ولا الحلف لا يشرب

ماء فشر من ذلك لم

يحت (لارتاب وملع ماء

وان طرح فيه) تسهلا

على العباد أولان التفسير

بالترب لكونه كدورة

وبالمع الثاني لكونه

منعقدا من الماء لا يمنع

المطلق اسم الماء عليه وان

أشبه التغير بهما في الصورة

التغير الكثير بما مر من

عل بالآول قال ان التغير

بهما غير مطلق ومن عل

بالثاني قال انه مطلق وهو

الاشهر والآول أقصد وخرج

بما ذكر التغير بمجاور

كدهن وعود

(قوله أي ان عزله متغير

زي) الظاهر أنه ليس بقيد

اه شيخنا فويسق (قوله

الا ان كان هذا الحائط

المستغنى عنه الخ) أي ما لم

يكثر تغيره بحيث صار لا يقا

له الاطمين رطب اه شرح

الارشاد ملحق (قوله والعبرة

بالتغير بصفة كونه ملحا

الخ) هذا راجع لما خالف قوله

قبل ولو فرض تخالفا لتغير

فلنراجع عبارة ع

ماهي اه شيخنا فاهل

مراده بالتغير أي في الطعم فلا

يفرض وان فرض الآثران

فبما حصل التغير تقديرا اكدتينا به في سلب الطهوية ولغير اللون عصير العنب ولا طعم عصير الرمان  
والراجح الاذن وهو الابان الفكر وقيل نفت هذا هو الخالف الوسط وخرج بقوله ما وافقه في صفاته ما  
وافقه في صفة واحدة متناهية في الصفتان مثلا كما ورد منقطع الرابطة لون وطعم خالف اللون الماء  
وطعمه هل تعرض الاوصاف الثلاثة أو يختص بفرض مغير الراجح الذي هو الاشبه بالخليط ذهب الى  
الآول شيخنا والى الثاني الروايات وهو واضح لان الصفتين الموجودتين بانفسهما الماء غير افلامه  
لغيرهما (قوله غير مطهر) أي لتغير ذلك الحائط أما بالنسبة اليه فظهر كالأول ان تطهر يسدرا وعين اوطان  
فصب عليه الماء فتغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله لجميع فانه يظهر جميع أجزاءه برصولة وان تغير  
كبيرا للضرورة اذ لا يصل الى جميع أجزائه الا بعد تغيره كذلك فاحفظه من تقرير شيخنا الطيلاوي  
واعتمده وهذا بخلاف ما لو اراد غسل الميت فتغير الماء المصبوب على يده بما عليه من نحو سدر تغيرا كثيرا  
فانه يضر على المنجى الذي يدل عليه كلامهم في باب غسل الميت وقا جماعة اه (سم (قوله في غير الماء  
المستعمل) أي غير الذي خليطه ماء مستعمل ثم بما يأتي ان الماء المستعمل الصرف اذا كان  
قلتين يكون مطهرا حل فالتقدير كور راجع للشق الآول من التعيم وقوله بقرينة ما يأتي أي من  
قوله والمستعمل في فرض غير مطهر ان قل المقيده بمفهومه ان المستعمل اذا كثر يكون مطهرا مع ان  
جميعه مستعمل في الآول ما اذا كان الماء المستعمل مخالط الماء كزومطوق وصار المجموع قلتين فأكثر  
وقال الاجهرى الذي يأتي هو قول الشارح اما اذا كثيرا بدأ وانها (قوله لانه) أي المتغير  
الذ كور ولو تقدير الاسم ماء أي لا يقد لازم بل يقد لازم حل (قوله من ذلك) التغير أو  
المستعمل وهذا لا يفيد عدم الخلق بشرط التغير تغيرا تقديرا وهو ظاهر وأقبحه شيخنا الطيلاوي  
(قوله لم يحت) أي ان علم انه متغير زي قال ع ش على مر وظاهر انه لا فرق بين الحلف باقية أو بالطلاق  
وهو ظاهر وخرج بقوله ما قاله هذا فانه يحت به وان مخرج تغيره تغير بخلاف ما قاله هذا الماء فانه  
انما يحت به اذا اشر به على حالته بخلاف ما لو مخرج بسكر أو نحو بحيث تغير كثيرا وهذا التفصيل يؤخذ  
مما حلفه شيئا الى حنطة حيث فرقوا فيه بين ما لو قال لا كل من هذه فاحت بالكل منها وان  
خرجت عن صورتها فصارت دقيقا أو خبزا وما لو قال لا كل من هذه الحنطة فانه لا يحت بالكل منها  
اذا صارت دقيقا أو خبزا ع ش على مر (قوله لارتاب) أي الا ان كان هذا الحائط المستغنى عنه  
ما ذكر أي ترب فهو مستغنى من غير المطلق بناء على أنه غير مطلق أي لأنه لا يسمى ماء بلا قيد أي ولو  
كان التراب مستعملا بل ولو كان منجسا ببول لانه يطهر بالماء الكثير والمستعمل مذ كورة في السنوي  
حل وأما المالح المائي اذا كان منعقدا من ماء مستعمل ولم يبلغ به الماء قلتين ولو فرض مخالفا لتغير كثيرا  
فانه يضر والعبرة بالتغير بصفة كونه ملحا نظرا للصورة لأن لا يخالف الوسط نظرا لاصله اه ع ش  
على مر ملحا (قوله وان طرح فيه) الغاية للرد بالنسبة للتقريب والتعميم بالنسبة للملح (قوله اسم  
الماء) الاضافة بيان (قوله بما مر) أي بالحائط الطاهر المستغنى عنه (قوله من عل بالآول) أي  
قوله تسهلا والثاني هو قوله أولان تغيره (قوله انه مطلق) معتمد (قوله أقصد) أي أوفق بالقواعد  
باعتبار وجود التغير بهما أي بالترب والمالح المائي فتعير بغير المطلق منطبق عليه (قوله التغير  
بمجاور) وتكره الطهارة بالتغير بالمجاور وقوله ويكت ولا تكرر الطهارة به ع ش (قوله كدهن  
وعود) والكافور ونوعان سلب وغيره فالآول مجاور والثاني مخالط ومثله القطران لان نوعا فيه نوعا فيه  
دهنية فلا يمتزج بالماء فيكون مجاورا ونوعا لدهنية فيه فيكون مخالطاً ويجعل كلام من أطلق على  
ذلك ويعلم بماتر وأن الماء المتغير كثيرا القطران الذي تدهن به القرب ان تحققتا تغيره به وإنه مخالط

ولومطين وبمكت وبما

في مقر الماء ومروان منع

الاسم والتغير عما لا يمنع

الاسم لقلته في الأخيرة ولأن

التغير بالجوار لو كان ترقعا

لا يضر كالتغير بحقيقة قرية

من الماء وأما التفسير

بالبقية فلتعذر صون

الماء عنها أولانه كما قال

الرافعي فلتعذر الامام لا يمنع

تغيره بالاطلاق الاسم عليه

وأن وجد الشبه المذكور

والتصریح بالبحر المائي

من زيادتي وخرج للمائي

الجبلي فيض التغير

الكثيره أن لم يكن بمقر

الماء أو غيره وأما التغير

بالتجسس المفهوم من طاهر

فسيأتي (وكرر شد بدر

وبرد) من زيادتي أي

استعمله لئلا يساغ نعم

أن فقد غيره وضاق الوقت

وجب وأخاف منه ضررا

وخرج بالشديد

(قوله ومنه ما صنع به

النساق الخ) أي من التغير

بمائي المقر (قوله رجاءه

وكرر شد بدر الخ) فإن

قلت هذا يناقض حديث

واسباغ الوضوء على

المكاره قلت لا ينافي لأن

ذاك في اسباغ على مكره

لا تضيد الشدة وهذا مع

قيدها الذي من شأنه منع

وقوع العادة على السكال

للمطوب فيها اه شرح العباب لابن جرير

فغير طهور وإن شككنا وكان من مجاور فطهور سواء في ذلك إلخ وغيره خلافا لذكره في شرح  
 در تمهيد حجة قال بقول المصنف وما في مقوله ومنه كالمظهر القرب التي يدهن باطنها القطران  
 وهي جديدة لا صلاح ما يوضع فيها من الماء وإن كان القطران من الخاطوش على مر ويحمل كلام  
 در على ماذا كان القطران لتغير إصلاح القرب حرف (قوله ولومطين) بفتح الباء التحتية  
 المشددة مائ مطيين بغير هماء يجوز كسرهما أي مطيين لغيرهما (قوله وبمكت) بتثنية ميم مع اسكان  
 كالمشعر حرف مر والتغير بالمكت من جهة محتمل لخطا لأن التغير بغير الخطا يصدق بالتغير بالمجاور  
 والتغير بلا مجاور ولا بمخالط حل ومقتضى قول الشارح وأما التغير بالبقية الخ إن تغير بالمكت من جهة  
 محتمل فوله مستغنى عنه والامر في ذلك سهل شيخنا (قوله وبمائي مقر الماء ومرو) ولومضوعا كالتغير  
 المصنوع بالزعران شورى وبعبارة شرح در ويؤخذ من كلامهم أن المراد بما في المقر والممر  
 ما كان خلقيا في الأرض ومصنوعا فيها بحيث صار يشبه الخلق بخلاف المصنوع فيها لا تلك الحيفية  
 فإن الماء يستغنى عنه اه ومنه ما صنع به النساق والصهاريج من الجبر وبحوه ومنها ما يقع كثيرا من  
 وضع الماء في جوفه فيها أو لا يحولن وأصل ثم استعملت في الماء فتغير طعمه وألونه وأريحه حرف  
 على در قال سم وبنيت أن يكون منه التغير بطول الساقية للعاجلة فهو في معنى مائي المقر اه  
 وليس من هذا الباب أي باب التغير بمائي المقر ما يقع من الاوساخ المنفصلة من أرجل الناس من غسلها  
 في القساق خلافا لما وقع في حاشية شيخنا وأما ذلك من باب ما لا يستغنى الماء عنه غير المر والممر كما في  
 به والامر الشيخ في نظيره من الاوساخ التي تفصل من أبدان المنعمين في المغاسل رشدي على مر أي  
 فلا يضر أيضا (قوله وإن منع الاسم) راجع لكل (قوله بما يمنع الاسم) ولو احتال بأن  
 شك هل هو قليل أو كثير در (قوله في الأخيرة) هي قوله بما يمنع الاسم حرف (قوله لكونه  
 ترقعا) فضيته أنه لو غير طعمه وألونه والجميع أنه يضر ويؤثر عليه بضمهم والأصح أنه لا يضر التغير به  
 مطلقا إلا بالتحقق في اتصال شيء منه خالط الماء وغير كثيرا وكتب ينافيؤ خفمنه أنه إن تحلل منه شيء  
 كالكتان والشمس والمرقوس ونحوها أنه يضر لأنه تغير بمخالط شورى (قوله كالتغير بحقيقة)  
 قد يمنع القياس لوضوح الفرق لأن المجاور ملائ لواء حل (قوله بالبقية) أي بالمكتوب بمائي المقر  
 والممر وقوله لا يمنع تغير ما أي الكثير وقوله وإن وجد الشبه المذكور رأي وإن شابه في الصورة التغير  
 المانع لاطلاق اسم الماء عليه حل (قوله أي استعماله) أي لأن الأحكام إنما تتعلق بأفعال المكلفين  
 (قوله لئلا يساغ نعم) أي الاتمام أي كمال الاتمام والوضوء والافلومع اتمام الوضوء من أصله يصح الوضوء  
 متوهم بحرف اه سم والقسطاني على البخاري قال في المصباح المرفوع أن اسباغ الوضوء اكمل  
 واتممه وبالباطنية اه فعل هذا لأجله لتقدير مضاف في كلام الشارح وظاهر هذه العبارة اختصاص  
 الكراهة بالطهارة لكن علها النووي في شرح المذهب يخوف الضرر وقضيته الكراهة في البدن  
 مطلقا حرف وحل وقوله وجب وسيتدل كراهة حل (قوله وأخاف منه ضررا) وله الاشتغال  
 بتسخين البرد إذا خاف منه الضرر ودان خرج الوقت بخلاف ما لو خشى الضرر من شدة السخونة  
 لا يضر لتبريد يده بل إذا خشى خروج الوقت وجب التيمم وبقوله بأن التسخين مقدور بخلاف التبريد  
 حرف أي فإنه ليس من شأنه أن يكون مقدوره فلا يرد أنه قد يكون مقدوره بأن يصب عليه ماء باردا  
 حرف (قوله ضررا) مسفد التبريد بقاء لا بخبر ثقة حل والاعتدال أن تبريد نفسه لا يعول عليها في  
 الأحكام حرف (قوله سرم) ويجب عليه التيمم وظاهره أن أمكن تبريده بعد الوقت وبشكل بما  
 لو توقع استعمال الماء على التسخين حيث وجب ولو بعد خروج الوقت وامتنع عليه التيمم حينئذ

فلا يكره (د) كره  
(مشمس بشر وطه)

المعرفة بأن يشمس في  
أثناء منظم غير تفكيد  
بقطر حار كالخافز في بدن ولم  
يبرد خوف البرص لأن

الشمس يحدتها تفصل  
من الأماز زهومة تهل الماء  
فاذا لاقى البدن بسخونها

خفيف أن يقبض عليه  
فتحبس الدم فيحصل  
البرص فلا يكره المسخن  
بالتار كأمثلة هاب الزهومة

بها ولا مشمس في غير  
منطبع كالخافز والحياض  
ولا مشمس بمنطبع فقد

لصفاء جواهره ولا  
مشمس بقطر بارد أو  
معتدل ولا استعماله في غير

بدن ولا إذا برد كاسمه  
الووى على أنه اختار من  
جهة الدليل صدم كراهة

الشمس مطلقا وتعبير  
بشمس أولى من تعبيره  
بشمس وقول بشر وطه

من زيادتي (والمستعمل  
في فرض) من طهارة الخاثر

كالغسل الأولى ولومن طهر  
صاحب ضرورة (غير  
مظهر ان قل) لأن الصحابة

رضي الله عنهم لم يجمعوا  
المستعمل في أسفارهم  
التي تلي الماء ليتطهروا به

بل عادوا عنه إلى التيمم  
(قوله وكره مشمس)  
والمشكوف منه أشد كراهة

فليجر رشو برى قال ع ش وقد يفرق بأن التبر يدل على أنه لا يتطهر بخلاف التسخين اه (قوله ولو  
مسخنا بنحس) ظاهره ولومن مفاظ قال المصنف وفيه دقة حل (قوله وكره مشمس) أى طبا  
وشربا ومثله الشرب قائما وسهر الليل في العبادة بكرة طبا لشرع والنوم قبل العبادة بكرة شرع لا طبا  
وبما ينسب طبا وشرع القطر على التمر شورى ويضابط المشمس أن يؤثر فيه السخونة بحيث تنفصل  
من الأماز أجزاء سمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة إلى أخرى بسببها شرح م (قوله  
بشر وطه) وهي ستة وقوله بأن يشمس أول القنود (قوله بقطر حار) أى في زمن الحار والحر والحررة  
بالبدن وان خالفت وضعت قطر هاتين التعبير بالقطر جرى على الغالب فلا يكره المشمس في الطاق حل  
وقرره ح ف (قوله في بدن) ولو بدن أرض خوف من كثرت له واستحكه ح ف (قوله ولم يبرد)  
بضم الراء في الماضي والمضارع لأنه من باب سهل كافي المختار وأمن باب قتل كافي الصباح ع ش (قوله  
خوف البرص) أى حدوثه أو زيادته أو استحكاه (قوله لأن الشمس الح) عللة لعله (قوله تهل  
الماء) قضية ذلك أنه لو ترقى الماء من أسفل أنه لا يكره والأوجه خلافه لأن الزهومة تنتج بحميج  
أجزاء للماء فالأدب قوله تهل الماء تظهر بعلاؤه فلا ينافي أهميته بحميج أجزائه مدافى على  
الخطيب (قوله فيحصل البرص) فلو غلب على ظنه حصول ذلك بسبب معرفته أو بقول طبيب  
عدل حرم عليه استعمال ذلك وبحب التيمم أن فقد غيره ولا يكتفى أن يصبر إلى أن يبرد وظاهره  
وان اسم الوقت كان قياسا ماسيا أنه لو لم يحمد ما يسخن به إلا بعد الوقت أنه يصبر ولا يقيم  
أه يكف هذا الصبر إلى أن يبرد ولو خرج الوقت وقوله بسبب معرفته أى تجر به وهو ضعيف  
والمتعمد أن التجربة لا يعمل بها في ذلك ح ف (قوله فلا يكره للمسخن بالنار) أى ابتداء  
بخلاف المشمس إذا سخن بالنار قبل تبريده فإن الكراهة باقية لأخذ من مسئلة الطعام وهي  
ما لو طبخ به طعام مانع فانه يكره تناوله فانها تبدل على عدم زوال الكراهة بالتسخين بعد تسخينه  
وقبل تبريده بخلاف الجامد كخبز يعجن به لأن الأجزاء السمية تستهلك في الجامد اه شيخنا أما إذا  
برد ثم سخن فانها تزول الكراهة ولا تعود بعد ذلك زى فقول الشارح في بدن ليس بقيد بل مثله  
الطعام المائع والثوب إذ غسل بالمشمس وليس في حال حرارته أيضا بخلاف المسخن بالنار أى غير شديد  
السخونة أخذ من قوله قبل وكره شديد (قوله لنهاب الزهومة) ظاهره أنها أوجدت في أول  
الحرارة ثم ذهبت بشدها اه (قوله لصفاء جواهره) يؤخذ منه أن محل ذلك إذا لم يكن مفتوشا  
بنحاس قررره الشيبيري ع ش (قوله من جهة الدليل) أى من جهة ضعف الدليل الدال على  
كراهة المشمس وقد ذكره م بقوله لما روى أن عائشة سحنت ماء في الشمس لئني صلى الله عليه  
وسلم فقال لا تفعل يا جبراء فإنه يورث البرص وهذا وإن كان ضعيفا لكن يتأكد بما روى  
عن عمر رضي الله عنه أنه كان يكره الاغتسال به وقال أنه يورث البرص اه (قوله من طهارة  
الحدث) أى الطهارة المتعلقة بالحدث أع من أن تكون على وجه الزرع وعلى وجه الاستباحة فشملت  
العبارة قوله ولومن طهر صاحب الضرورة لكنها لا تشمل غسل الميت لأنه لا يتقال فيه طهارة حدث  
فحينئذ يزداد في عبارته فيقال من طهارة الحدث وما في معناه وهو غسل الميت وقوله كالغسل الأولى  
الكاف أما استقصائية إذا لم يستعمل إلا الأولى وأما تمثيلية لتدخل المسحة الأولى كما قاله الشو برى  
(قوله لم يجمعوا المستعمل) فيه أنه يحتمل أنهم لم يجمعوه لكونه قليلا بعد جمعه وبحباب بينهم كانوا  
يسافرون مع كثرة ومع كونهم كانوا يقتلون فهموه كثرة لم يجمعوه فان قيل لم يجمعوا أماء المارة  
الثانية والثالثة أجيب بأن ماءهما اختلط غالبا بماء المارة الأولى فيصير الجميع مستعملا فلم يجمعوه لذلك

فصول يأتي اسما للآلة

كسحور لما ينسحر به

فيجوز أن يكون طهور

كذلك ولوسلم اقتضاه

استكرار الفاراد جمع بين

الأدلة ثبوت ذلك لجس

الماء أو في المحل الذي يبر

عليه فإنه يظهر كل جزء منه

والمستعمل ليس بمطلق على

ما يحججه التورى لكن

جزء الزاوي بأنه مطلق وهو

الصحيح عندنا لا كبر

لكن منع من استعماله

تدبره ومستثنى من

المطلق والمراد بالعرض

ما لا بد منه ثم يتركه كما لا

عبادة كان أم لا فيشمل ما

نوضاً بالصبي وما غسلت

به التيمية لتحل حليها

المسلم ما إذا كثيراً ما

انها بأن جمع حتى كثر

فطهر وإن قل بعد تفرقه

لأن الطاهر إذا عادت

بالكثرة كما يعلم بما يأتي

(قوله وما اغتسلت به

التمية) وأولى منه

الكتابة لشمولها الحرية

واختصاصها بمن يحل

نكاحها أه شرح العباب

(قوله رحمه الله لحليها المسلم)

وإن قلنا أن غيره مكف

بالفروع تخفيفاً على المسلم

للضرورة والكافر لا يستحق

التخفيف لقدرته عليه

وبانه يحتمل أنهم كانوا يتصرفون في أسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة قرره شيخنا الحنفى  
 (قوله ولأنه زال المانع) أى مع ضمه بالغة والألف كثير كذلك (قوله فان قلت الخ) وارد على  
 المتن أو على الدليل والتعليل على وجه المعارضة كابدل عليه قوله جمعاً بين الأدلة والجواب الأول بالمتن  
 (قوله فيقتضى تكرار الطهارة) لأنه من صيغ المبالغة وقوله فيقتضى تكرار الطهارة بالمعنى  
 حتى القليل مع أنه يصير من أول طهارة به مستعملاً ولا يجوز التظهير به ثانياً (قوله قات فقول  
 يأتي اسماً للآلة الخ) فيه تسلية بأن طهوراً يقتضى تكرار الطهارة وهو أنما يصح لو كان صيغة مبالغة  
 من مطهر والواقع أنه صيغة مبالغة من طاهر لامن مطهر فعنه تكرار الطهارة لاسكن للماء يكن  
 لتكرارها معنى حل معنى المبالغة على أنه مطهر غيره رشيدى (قوله جمعاً بين الأدلة) أى جس  
 الأدلة الصادق بالواحد غافق وهو قوله لأن الصحابة الخ وقوله تعالى وأترنامن السماء ماء طهوراً  
 فالأول لا يقتضى التكرار والثاني يقتضيه ويجوز أن يكون الجمع باقياً على حقيقته والثالث قوله  
 ولأنه زال المانع لأن التعليل دليل وهو أيضاً لا يقتضى التكرار (قوله ليس مطلق) معتمد وقوله  
 وهو الصحيح ضعيف (قوله لكن منع من استعماله) أى في رفع الحدوث وحينئذ لا حاجة للتعليل  
 بأنه أزال المانع حل (قوله فيشمل ما توضحه الصبي) ولو غير غير بأن وضاه به وليه ليطوف به  
 وهذا دخل بقوله لا الأولى فلو قال الشارع وما وضاه للصبي لكان أول لبطل ما وضاه غيره  
 وضاه وليه في الحج لطواف قال شيخنا مر وله إذا مبر أن يصلى به وفيه بحث أه قل على  
 الجلال وفي عرش أن الأقرب أنه لا يصلى به لأنه أنما اعتد بوضوه وليه الضرورة وقدر التوضي  
 ما قيل في تزج المجنونة إذا غسلها بعد قضاء دم الحيض من أنها إذا أفاقت ليس لها أن تصلى بذلك  
 الغسل أه وقوله وما اغتسلت به التيمية من نحوحيض أو نفاس وهذا دخل بقوله لا الثانية لأن  
 غسلها ليس بعبادة وينها التغير فلو أسألت أو أحد أصولها وزوجها كافر وهي مجنونة بطل غسلها  
 وحينئذ بلغز فيقال لا تغسل به يحل بطل كلام المغتسل وأكلام غيره حل (قوله لحليها) أى الذى  
 يعتقد توقف الحل عليه حجج فيخرج الحنفى الذى لا يعتقد توقف الحل عليه بل على الانقطاع فقط  
 فلا يكون الماء مستعملاً حل وقال سئل لو اغتسلت حنفية لتحل زوجها الحنفى فغسلها غيره  
 مستعمل لأنه ليس بمالاب منه عندهما فلو كان زوجها شافياً واغتسلت لتحل له بنى أن يكون  
 ماؤها مستعملاً لأنه مالاب منه بالنسبة إليه وإن كان بالنسبة إليها ليس بمالاب منه وكانت شافعية  
 وزوجها حنفياً واغتسلت لتحل لها التمكن ماؤها مستعملاً أو لتحل له كان غير مستعمل حره  
 والمعمد أنه يصير مستعملاً مطلقاً حيث كان أه والزوجان يعتقدون توقف حل التمكن على الغسل  
 انتهى حنف والحنبل ليس بيقيد وكذا المسلم (قوله إذا كثر) أى المستعمل ابتداءً بأن توضحاً  
 شخص في ماء فلتين فأكثر فإن هذا يقال له ماء مستعمل لكنه كثيراً ابتداءً ولا يلزم من كونه  
 مستعملانه لا يصح الوضوء منه ألا ترى أن فسقية الأزهر مثلاً يقال لها مستعملة إذا انغمض فيها  
 محدث مثلاً لأنها استعملت في فرض بل في فرض كثيرة توضع الوضوء من قطع فعمل أن المستعمل غير  
 مختص بالقليل بدليل قول المتن والمستعمل في فرض غير مطهر أن قل ففهمه من المستعمل في فرض  
 مطهر أن كثر شيئنا (قوله لأن الطهارة) أى اللازمة للطهارة وقوله فالطهارة أولى لأنه إذا  
 زال الوضوء لا غلظ وهو النجاسة بالكثرة فالاستعمال أولى (قوله كما يعلم بما يأتي) أى في قوله

بأن يسلم أه شرح العباب لكن الذى اعتمده مر وولاه عدم التقييد بالمسلم لاسم أه قال سم والظاهر أنها لو لم يكن لها حليل  
 فاغتسل بقصد الحل أنه كذلك أه (قوله أى الذى يعتقد توقف الحل عليه) أى لا بد أن يكون مكفلاً أيضاً أه شرح العباب

فالطهورة أولى وخرج  
بالفرض المستعمل في غيره  
إرفسة الثانية والثالثة  
والرؤس المجدد فظهر  
لاتقاء العلة وسبباني  
المستعمل في النجاسة في  
بابها (ولا تنجس قلتامه  
وهما نجاسة رطل) بكسر  
الراء أفصح من فتحها  
(بندادي تقر بيا ملاقة  
نجس) خبر إذا بلغ الماء  
قلتين لم ينجس شيئا رواه  
ابن حبان وغيره ومجموعه

وقال سم في شرح البهجة  
لا يشترط تكليفه لأن  
ضلاله لا بد منه وإن  
لم يأت بالصبي تركه اه (قوله  
قال حل قلتامه أي  
صرف) حل المراد يقينا  
حتى لو غلط بقلة ما لم  
واستزجت ثم أخذ من  
المجتمع فله نعم على الباقي  
بالتنجيس عند ملاقاتي  
لنجاسة لأن كون المأخوذ  
مائعاً والباقي محض المائى  
غاية البعد ولا احتساب أن  
للمأخوذ خصوص المائع  
والاصل طهارة الماء فيه  
نظر سم على ابن حجر

(قوله ويمكن حمل كلام  
القائل بنجاستها على  
تحقق الخ) أي ولا يكون  
التحقق إذا كان  
المصيب قبل امتزاجه  
بالبحر اه شيخنا فو يسى  
(قوله من البول) أي وما

فإن زال تفسيره الخ وقوله لاتقاء العلة أي وقوله ولأنه أزال المانع عش (قوله قلتامه) أي مقدار  
مطر وفهمناه على حذف مضافين ليثبت ما إذا كان الماء في غيرهما وأنه أطلق الحمل وأراد الحال فيه  
وقال شيخنا العزى القلتان صراحة شرعية في النجاسة رطل وبدل على هذا قوله وهما نجاسة  
رطل تقر بيا قال حل قلتامه أي صرف ولو مستعملاً بخلاف الذى للمعجم ما استعمل فيه بحيث  
لم يتغير به لاحتساب قدراته نجس بمجرى الملاقة كما يحكم عليه بالاستعمال بمجرى مقدارها لمحدث  
له إذا انفس وعن حواشي الروضة للباقين أو وضع على ماء دون القلتين ملغ ماء فداب وبلغ به قلتين  
كان كالماء والماء لا بد أن يكونا بمحل واحد أو بمحلين وبينهما اتصال بحيث لو حرك الماء في أحدهما  
لنحرك الآخر تحركاً أو بالأفلا وعلى الثاني يحصل قول امام الحرمين لو كان الماء في حفرتين في كل  
حفرة قلة وبينهما اتصال فوق في إحدى الحفرتين نجاسة فليست أرى أن ما في الحفرة الأخرى دافع  
لنجاسة اه وقوله تحركا فو يراجع لقوله حرك وقوله لنحرك كاصح به عمرة ويؤخذ من سم  
على أني شجاع انتهى شيخنا لكن اعتمد شيخنا الحنفى انه راجع للازلة فقط كان بحيث لو حرك  
أحدهما تحركا فو يترك الآخر ولو تحركا كضعيفا كفى انتهى قال حج وبغنى في أحواض تلاصقت  
الاكتفاء بتحريك الملاصق الذى يبلغ به القلتان دون غيره وعبارته سم والوجه في سيوت الاخيلة أن  
يكفى بتحريك كل ملاصق يتحرك ملاصقه وإن لم يتحرك يتحرك به غيره إذا بلغ المجموع قلتين  
انتهى وقال عش قلتامه ولو احتسبنا حتى لو لم يبلغ قلتين وكناهما بمائع لم يتغير حسا ولا بقدر افاض قلتين بمائع  
والمراد بالماء الماء الصرف حتى لو لم يبلغ قلتين وكناهما بمائع لم يتغير حسا ولا بقدر افاض قلتين بمائع  
اليجاز التطهير به نجس بمجرى الملاقة لأن فيه قوة دفع ولادفع البذر أقوى من الرفع وإذا انفس  
فيه جنب صار مستعملاً بعد اتصاله عنه فصار حكمه حكم الماء القليل فإنه نجس بمجرى الملاقة  
وحكمه حكم الماء الكثير في أن له أن يتوضأ به مراراً ولا يجب عليه أن يتيقن قدر المائع وحكمه أيضاً أنه  
إذا توضأ منه شخص وتقاطر عليه منه شيء ففرض أنه لو وقع عليه قدره الماء التساقط يتغير أو لا  
فإن كان يتغير حكمنا عليه بعدم الطهورة والأفلا وفي هذه الحالة لا بد من نية الاشتراف والاصار  
مستعمل عش (قوله بندادي) نسبة إلى بغداد بدالين مهملتين وبأعجام الثانية وبنون بدال  
وبيم أوله بدل الباء مدينة مشهورة شرح مر وقوله وبيم أوله أي مع النون فقط كفى  
القاموس عش وهما بالمصرى أربعائة وستة وأربعون وثلاثة أسابيع رطل على ما يحسنه النووى  
زى (قوله تقر بيا) نبيز معقول عن المضاف أي والقلتان تقر بى نجاسته رطل أي مقر بها عو يرى  
أي ما يتركب منها (قوله بملاقة نجس) أي أن لم يغيره أخذها بحدوثه النجس بفتح النون مع كسر  
الجيم وفتحها وبكسر النون وفتحها مع سكون الجيم وفتح النون مع ضم الجيم شرح مر وعش  
عليه في أول كتاب الطهارة فهو بفتح النون مع ثلث الجيم وسكون الجيم مع فتح النون وكسرها  
ولو بال في البحر مثلاً ففتحت منه رغوة فهي طاهرة كما أفنى به الولد لها بعض الماء الكثير خلافاً  
لما في العبابو يمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقيق كونها من البول وإن طرحت في البحر  
بغيره فو قمت منه فطرة على شيء لم تنجسه شرح مر (قوله إذا بلغ الماء قلتين الخ) أي أن لم يتغير  
أخذها بحدوثها أيضاً واستدلال على الدعوى الأولى وهي قوله لا تنجس قلتامه وقوله وقرواية الخ  
تفسير الأولى وما الرواية الثانية وهي قوله إذا بلغ الماء قلتين من قلال مجرهم ما بعده من الضميمة  
فاستدلال على الدعوى الثانية وهي قوله وهما نجاسة رطل وقوله الواحد تأخ من تمام الاستدلال

تغير بمن الماء اه شرح الارشاد لحج وقوله أو ما تغير بمن الماء أي ولو تقلدرا اه شرح العباب على



وفي رواية فانه لا ينجس وهو المراد بقوله ليحمل خبثاً أي يدفع النجس (٢٥) ولا يقبله وفي رواية اذ بلغ الماء قلتين من قلال

هجر والواحدة منها قدرها

الشافي أخذنا من ابن

جويج الرائي لما قرئ بين

ونصف من قرب الخبز

وواحداً لا تز يدغل بالي

ما ثم طرل بفنادي وسياقي

بيانه في زكاة النابت وهجر

بفتح الهاء والجيم قرية

بقر بالمدينة النبوية

والقتان بالمساحة في المربع

ذراع ورع طولاً وعرضاً

شبران تقريباً والمعنى

بالقريب في الجملة أنه

لا يضرب طرلين على

ما صححه النووي في روضته

لكنه جمع في تحفته

ما جزمه الرافعي انه لا يضرب

نقص قدر لا يظهر بنقصه

تفاوت في التعبير بقدر

معين من الأشياء المغيرة

(فان غيره) ولو يسيراً أو

تغيراً قدر ياء (فنجس)

بالاجماع المخصص للخبر

السابق وخبر الترمذي

وغيره الماء لا ينجس شيء

فلو تغير بجمعة على الشط

لم يؤثر كما فهمه التقييد

بالملاقاة وإنما أثر التعبير

بالبير بالنجس بخلافه في

الظاهر لفظاً أمره أما اذا

غير بعضه فالتغير نجس

وكذا الباقي ان لم يبلغ

قتين (فان زال تغيره)

الحسنى أو التفسيرى

(قوله رحمه الله فان زال

تغيره الخ) والظاهر يعمي هذا في التغير السالب بالظهور فقط

على الدعوى الثانية لكن فيه أن هذا لا يفيد كونهما تقريرا بالمعنى المراد وهو أنه لا يضرب نقص الخ

اذغاية ما قاله الواحدة لا تز يدغل في الزيادة لا يفيد اغتزار النقص فتأمل (قوله أي يدفع

النجس ولا يقبله) على حد قولهم فلان لا يحمل النجس على حد قولهم فلان لا يحمل الحجر لثقله واللا يمكن

للتقييد بالقلتين فائدة حل وقوله لا على حاصلاً أي فهو من باب حل المعاني لاجل الاجزاء وقوله والا الخ

أي لان الماء مطلقاً لا يحمل الاجزاء النجسة بمعنى أنها لا تستغرقه والمعاني المراد بها الماء النجس

الحاصل من ملاقاته النجاسة (قوله أخذنا من ابن جويج) لم يقل كما قال ابن جويج لانه لم يصرح

بالنصف بل قال تسع قرئين وشيأ يحمل الشافي الشيء على النصف احتياطاً اه اطفئى (قوله

من ابن جويج) كان شيخ الشافي واسمه عبد الملك بن يونس ع ش أي شيعه له بالواسطة

اذ الشافي أخذ من مسلم بن خالد الزنجي وهو عن ابن جويج عن عطاء بن أنير بلح عن ابن عباس عن

التي صلى الله عليه وسلم (قوله بالمساحة) أي الترع (قوله في المربع) أما في المذوق كالخبر فيما

ذراعان طولاً وذراع عرضاً والمراد بالطول فيه العمق والقدار فيه ذراع النجار وهو ذراع ورع زى

والمحيط ثلاثة أمثال العرض وسع مثله فيضرب بعد البسط نصف العرض في نصف المحيط ويضرب

الحاصل في العمق وأما الثلث فهو ذراع ونصف طولاً وذراع ونصف عرضاً بذراع الآدمي وهو ما بين

الركنين وذراعان عمقاً بذراع الآدمي فتسقط كلها أذرعاً قيمة ثم تضرب ستة الطول في ستة العرض

بسته وثلاثين غلظاً ثلثها وعشرها خمسة عشر وثلاثة أخماس فاضرب بها في ثمانية العمق تبلغ مائة

وخمسة وعشرين الاختلاف واحد يسرع بغير أطوال الخمس الناقص معنى قوله تقريباً (قوله

لا يضرب طرلين) وكأن اغتزار الرافعي فقط لانهما أمر وسط بين أدنى مراتب القلوة وهو واحد

وأول مراتب الكثرة وهو الثلاثة مشهورى (قوله فان غيره) أي شيئاً ع ش وفي غيره ضميران

بارز ومستر فالبارز له الماء المستر للنجس والقدير فان غير النجس الماء أي حالاً فلو لم يغيره حالاً بل بعد

مدة قالوا به الرجوع إلى أهل الخبر فإن علموا ذلك فالأصل الطهارة شرح الإرشاد وقوله إلى أهل الخبرة

أي ولو واحداً كما ذكره في شرح المناهج وبحكم بالنجاسة من حيثئذ لأن حين وقوع النجاسة قاله

بعضهم فتأمل مشهورى والناسب ان يقول فان غيرها أي القلتين الآن يقال انه يرجع الضمير لضاف

اليه في قوله فلتأما (قوله أو تغيراً تقديرياً) الاختصار أن يقول أو تقديراً وذلك كان وقع فيه بول

منقطع الرأفة فيقدر الزجر يعم المسك والطمع طم الخلل واللون لون الخبر وهذا هو المخالف الأشد كافي

حل (قوله للخبر السابق) أي اذ بلغ الماء الخ ع ش (قوله وخبر الترمذي) عطف على الخبر

فلا جاع خص الخبر بن ع ش وبقي الخبر الثاني تخصيص آخر من جهة صدقه بالقليل والكثير

سينبه عليه بقوله أما الماء فلفظ مفهوم خبر القلتين السابق المخصص لملاقاة الماء لا ينجس شيء (قوله

فلو تغير بجمعة) مفهوم الضمير المستتر في قوله لانه عائد على النجس الملاقاة وقوله أما اذا غير بعضه مفهوم

الضمير البارز لان المتبادر منه فان غيره (قوله كأن فهمه التقييد) أي المفهوم من الضمير المستر

فانه راجع للنجس الملاقاة المفهوم من قوله بملاقاة نجس (قوله في الطاهر) أي الطاهر ففي معنى الباء

وقوله لفظاً أمره أي وصفه الذي هو التنجيس (قوله أما اذا غير بعضه) هذا واضح في الراكد

دون الجاري فان الجر به الثانية التي لم تلاق النجاسة لها حكم الغسالة حل (قوله فان زال تغيره)

أي الماء الكثير ما القليل فلا يظهر بزال تغيره حل (قوله أو التقديري) بأن يقدر أنه لو كان

التغير حساباً ومكشدة طوله لا تأخر بدليله ما زال تغيره يفعل به كذلك أو بأن يكون نجسه غير براءى

نهر صغير فيه ماء متغير في تغيره بنفسه بعد مدة أو بماء صب عليه فيعلم أن هذا أيضاً يزول تغيره بما ذكر

مكث (أو بناء) انضم إليه  
ولو نجساً وأخذ منه الباقي  
قتان (طهر) لا تنفاعة  
النجس ولا يضر عود  
تغيره إذا خلا عن نجس  
جامداً ما أنزل حساباً غيرها  
كسك وتراب وخل فلا  
يطهر الشك في أن التغير  
زال وأستدل بالظاهر أنه  
استقران صفاء الماء ولا  
تغير به طهر (و) الماء  
(ودنهما) أي الفلتين  
ولو جاز لا ينجس كطبل  
غيره (كزيت وان كثر  
بملاقته) أي النجس

(قوله ولو نجساً أي متنجساً)  
أبقاه بعضهم على ظاهره  
فلم يؤثروا بالنجس لكن  
انضم مع النجس دليل أنه  
شبابي الأرواح بالنجس  
والألفباه (هـ) قوله قال  
الزركشي المتجه في هذه  
أي فيها إذا بقيت النجاسة  
وعبارته شرح العباب لخرج  
ولم يشرع صاحب الحاوي  
لما إذا زال بنفسه من غير  
إخراجها منه قال أي  
الزركشي والمتجه في هذه  
الح (هـ) قوله والارجيع  
الطهارة لأنها الأصل (رده  
حجج في شرح العباب بأن  
الأقرب لكل ما هم أمتنى  
أمكن استناد التغير للنجاسة  
كان متنجساً وان احتمل  
أنه من غيرهما على الظاهر

اه (قوله تنجس جميع ما في الفناء) ولو كان في وسط

تقرير عرش زوى (قوله أي لا بين) دخل فيه الريح والشمس وبه صرح السبكي شوبري  
(قوله ولو نجساً) أي متنجساً وتنكسر الماء ليشبه حل هذا لا ينافيه قوله الماء إذا أطاق ينصرف  
لظاهره لأن ذلك الملاقى شرعي وهذا الملاقى أقوى عرش أي تسمية النجس ماء باعتبار اللغة والأفوه  
لا يقال له ماء شرعاً (قوله) وأخذ منه الباقي قتان) بأن كان الاناء من خفافه فزال الخفافه ودخل  
الريح وقصر حجج (قوله طهر) بفتح الهاء وضمها والفتح أصح شرح مر ويطهر ولو كان  
به نجاسة جامدة يكون مطهراً وإنما قال هنا طهر وفيما سبى في فوه طهر ولعله التفتين وأن الثاني لما كان  
فيه إيراد ماء كان مظنة توهيم أنه يظهر بالآراء ولا يظهر ولو لم يعبر بالظهور به فغير بهاد فاعلموا التوهيم  
بغلافه هنا تأمل شوبري (قوله لا تنفاعة علة التنجس) وهي التغير (قوله ولا يضر عود) تقديره  
الح) قال في الأعيان نعم ينبغي أنه لو قال أهل الخبرة أن التغير من تلك النجاسة كان نجساً اه أي  
من حين عود التغير كما قاله عرش قال الزركشي المتجه في هذه أنه إذا عاد ذلك التغير زالت النجاسة  
وان تغير تغيراً آخر لا بسبب تلك النجاسة أصلاً فهو مطهور وان تردد لحدال فاحتالاً والارجيع الطهارة  
لأنها الأصل شوبري (قوله إذا خلا عن نجس جامداً) فان كان به ذلك النجس الجامد ضر  
التغير به أحالة على ذلك النجس الجامد وهو واضح أن يمكن إحاطته عليه بأن كان ذلك التغير الذي  
زال المنسوب إليه فالمراد خلاصه نجس كان موجوداً فيه قبل زوال ذلك التغير وذلك التغير منسوب إليه  
قال الرشيدى على مر والظاهر أن مراده بالجامد الجاور ولو لماعا كالهـن وبلما مع المستك  
(قوله) أما إذا زال (لو زال التغير بمجاورة مطهوراً كما في فتاوى الفقهاء وبدل التثبيل بالمخاط زى  
وعبارته شرح مر ولو زال ذلك التغير ثم عاد فان كانت النجاسة جامدة قوي فيه فينجس وان كانت  
مائعة أو جامدة وقد أزيلت قبل التغير الثاني لم ينجس اه قال عرش قوله فينجس أي من الآن  
وعليه فلو زال تغيره قطعه منه جمع ثم عاد تغيره لم يجب عليه إعادة الصلاة التي فوهها ولو حكمه بنجاسة  
أبدانهم ولا يابسه لانه زال تغيره حكم بظهور بته والتغير الثاني يجوز أن يكون من نجاسة تحلت منه  
بعد وهي لا تضر فيما مضى (قوله حسا) أي ظاهراً (قوله كسك) أي فانه يزىل الريح وذلك فيما  
إذا كان متغيراً بالريح والتراب يزىل اللون وذلك فيما إذا تغير لونه والخل يزىل الطعم وذلك فيما إذا تغير  
طعمه أي لم توجد رائحة النجاسة بالمسك ولانها بالتراب ولا طعمها بالخل حل (قوله للشك)  
هذا ينبغي قوله قبل أما إذا زال الآن يقال للرد بقوله أما إذا زال أي زال ظاهره فلذلك أتى الشارح بقوله  
حسا أي ظاهره أو براد بقوله الشك في أن التغير زال أي حقيقة في الحس وفي نفس الأمر شيخنا (قوله  
فان صفاء الماء) أي زال الريح المسك أولون التراب وطعم الخل وقوله طهر أي سكتنا بظهور بته لا تنفاعة  
التنجس (قوله والماء ودنهما) قيل الظرف حال من المبتدأ وفيه ما لا يخفى والوجه أنه حال من فاعل  
ينجس العائد للماء شوبري (قوله ولو جارياً) الرد على من قال لا ينجس إلا بالتغير لقونه بوروده على  
النجاسة قال ابن حجر اختار كثير من أصحابنا مذهب مالك أن الماء لا ينجس إلا بالتغير أي أن قل  
وكانهم نظروا التسهيل على الناس والأقوال دليل صريح في التفصيل كاتري اه (قوله ينجس) لم يقل  
بالاجماع كالذي قبله لانه عند مالك لا ينجس إلا بالتغير اه حل (قوله وان كثر) تعميم حتى لو كان جارياً  
تنجس جميعه كافي حل وهو معتقد فلو كانت النجاسة في آخر الفناء الجاري فيها الزيت وأصلها تنجس  
جميع ما في الفناء ولو جعل حال بين النجاسة والزيت بعد الاتصال تنجس ما وراءه الحال الذي لم يجب  
النجاسة وعمله إذا كانت الفناء مستوية أو قريبة الاستواء بأن كان فيها ارتفاع يسير فان كان فيها  
ارتفاع وانخفاض فلا ينجس المرتفع بمجرد ملاقاته المنخفض للنجاسة ولو جعلنا حالاً لارتفاع كان

ففيه تفصيل يأتي في بابها  
وأما غير الماء من الرطب  
فبالأولى وفارق كثير الماء  
كثير غيره بأن كثيره قوي  
وبشق حفظه من النجاسة  
بخلاف غيره وإن كثرت  
وخرج بالرطب الجاف  
وتصيرى رطب أعم من  
تصيره بمائع (لا بملاقاة  
ميتة لا يسيل دمه) عند  
شق عضو منها في حياتها  
كذهب وخفساء (ولم  
نطرح فيه) (و) لا بملاقاة

القنطرة فلو جه أن يقال  
أن كان الجاري يظلم ماها  
ويبدل حكم الجاري أي  
فلا ينجس إلا مائلا  
النجاسة وإن كان يلبث  
فيها قليلا ثم يزل بها فله  
وقت البت حكم الراكد  
وكذا إن كان لا يلبث  
ولكن تتشاكل حركته فله  
في وقت التشاكل حكم الراكد  
أ شرح الروض (قوله  
أما ورد وعليها الخ) أي  
وأزائها حتى يأتي فيها  
تفصيل الفسالة أما إذا ورد  
عليها ولم يزلها كمنظفة  
مفرزة في قناة يمر عليها  
الماء لحكمها حكم النجاسة  
الواردة فيما تقدم اه  
شيخنا فواو بسني (قوله فإن  
تراجع فنجس كالرسة  
الخ) أي بأن فرض عود  
الرشع أو وقف عن الرشع  
وانصل الخارج بما فيه

ظاهر وأقيل لا ينجس إلا ما لا في النجاسة دون ما وراءه شيئا والحاصل أن الجاري من الماء ومن  
رطب غيره ما إن يكون بمسئوقه ريبا من الاستواء وأما إن يكون متحدر من مرتفع جدا فالجاري  
من المرتفع جدا لا ينجس منه إلا ما لا في النجس ماء وغيره وأما في المستوى والقر يبمنه فغير الماء  
ينجس كله بالملاقاة ولا غير بالجرية وأما الماء العذب فيه بالجرية وهي ما بين حافتي النهر من  
فان كانت قلتي لم تنجس هي ولا غيرها وإن كانت أقل فهي التي تنجس وما قبلها من الجريات باقى  
على ظهوره ولو اتصل بها وعبره شرح مر والعبرة في الجارية بالجرية نفسها لا مجموع الماء فان  
الجرية متفصلة حكما وإن اتصل في الحس لان كل جريئة طالبة لما قبلها هاربه مما بعدها فإذا كانت  
الجرية دون الثلثين تنجست بملاقاة النجاسة ويكون محل تلك الجرية بمن النهر ينحسوا ويظهر بالجرية  
بعدها ويكون في حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت مغلفة فلا بمن سبع يات عليها ومن التتراب  
هذا في نجاسة تجري مع الماء فان كانت جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جريئة تمر بنجاسة إلى أن  
يجمع قلتي منه ويلتص به فيقال ماء أثبت قلته غير متغير وهو نجس اه باختصار أي لأنه مادام لم يجمع  
نجس بأن طال محل جري الماء (قوله أما الماء فلفه فهم خبر الثقلين السابق المخصص) أي المفهوم  
فموصفة له لا بالخبر قال شيخنا ع ش المخصص هنا هو المفهوم فقط وإنما خصصناه دون المنطوق  
لان حديث الثقلين فرد من أفراد العام وكذا فرد من أفراد العام بحكم العام لا بخصيص رموى فقوله  
الماء لا ينجسه شيء مخصوص بما إذا لم يكن دون الثلثين (قوله ثم إن ورد) هذا قيد للملاقاة بما إذا  
لم يكن الماء وادعى النجاسة أي ولم يجمع معها وهو من جملة التفصيل الآتي حل وعبره مقرر  
مر والمراد بالملاقاة ورود النجاسة على الماء أو مروده عليها فسيأتي في باب النجاسة اه ومن  
الوارد أن فالرندر فأصاب فوراء غلاما لتنجس وأما لو وضع أثناءه ماء على محل نجس وهو برشح  
عليه فلا ينجس مافيه إلا أن فرض عود الرشع اليه اه ابن حجر وعبره شرح الروض ولو وضع كوز  
على نجاسة وماؤه خارج من أسفل لم ينجس مافيه مادام يخرج فان تراجع تنجس كالرسة بنجس  
ع ش على مر (قوله فالأولى) لان الماء فيه قوة على دفع النجاسة بخلاف غيره (قوله لا يسيل  
دمه) ولو احتال ودخل ماله دم لكنه لا يسيل كالوزغ شورى (قوله كذهب وخفساء)  
وكالبقي المعروف بمصر والقمل والبراغيث والسحالي وهي نوع من الوزغ ذكره ابن العماد وأقره  
المصنف ع ش على مر وعبره هنا هو تولد حيوان بين ماله نفس سائلة وبين ما ليس له نفس سائلة  
فالقاسي الحاقه بماله نفس سائلة كالحوي قيس نظيره فبالو تولد بين ظاهر ونجس تأمل اه أي لان  
الفرع يتبع أصله الأصلي (قوله ولم تطرح) ولومن هيمة لان للحيوان اختيارا في الجملة بخلاف  
الرجم والمراد أن لا يطرر هيمته وتصل ميتة أما إذا طرر هيمته أو أحييت قبل وصولها فلا يضر كافي  
ع ش قال الشمس الشورى فلو وجد مالا نفس لسائلة في ماء قليل وشك في أنها أقيت فيه ميتة ولا  
فيه نظر والذى أجاب به شيئا مر المسائل عن ذلك عدم العقول لا رخصة فلا يضر اليها لا ييقن  
وبعضه أجاب بالعفو مالا لا صل وحاصل خبر هذه المسئلة بأطرافها أن يقال كما اقتضاء كلام الهجة  
منطوقا ومفهوما أنها إذا طرر حية لم يضر أي سواء كان نشو هائم أم لا وسواء مات فيه بعد ذلك  
أم لا إن لم يتبره وإن طرر حية ضر سواء كان نشو هائما أم لا وإن كان وقوعها بنفسها لا يضر  
مطلقا فيمن عنه كافي عما يقع بالرجم وإن كانت ميتة ولم يكن نشو هائما لم يتبر أيضا وليس الصبي  
ولو غير مميز لهيمة كالمجمل ولو تعدد الواقع من ذلك فأخرج أحدنا على رأس عود فقط منه بغير  
اختيار لم ينجسه وحل له الخرج الباقي به الوجه ثم لان ماعلى رأس العود جزء من المائع المحكوم

لأنه ميتة ماء قليل متصل بنجاسة اه سم على حج (قوله كذهب الخ)

نجس وكفبار من جبين  
وحويان متنجس للنفذ  
ضبادى وذلك لمشقة  
الاحتراز عنها ونجس  
البخارى اذا وقع القباب  
في شراب أحدكم

وكالعقرب والحمل اه  
(قوله) وسكنوا عن طرح  
(الح) قال حجاج في شرح  
العباب وقد يؤخذ من  
العلة السابقة يعني قوله  
لمشقة الاحتراز انه لو حصل  
بفعله واختياره لا يعني عنه  
اذا لم يشقه الا ان يقال انها  
باعتبار الاغلب وليس ببيد  
ويشهد له العفو عن قليل  
دم نحو القمل الحاصل  
بفعله وقاسها الزركشى على  
طرح ما لنفسه لا سائلة في  
عدم العفو لا تنفاه العلة  
ويفرق بينه وبين القمل  
بأن ذاك يحتاج اليه  
بخلاف هذا ومن ثم مثله  
الزركشى بأن يرى ذبابة  
على نجس فيمسكها حتى  
يلسقها بيده أو يوبه  
ولزركشى فيها اذا تغبر نحو  
الماء بما لا يدركه الطرف  
احتمال بالنجاسة احواله  
للتغبر عليه واحتمال بعدهما  
لضعفه عن أن يغبر في  
العادة فيضاهي غيره من  
نحو طول مكث ثم نقل عن  
غيره انها كانت بحيث

بها رته تأمل اه (قوله نجس) ولومن مفاظ خلافا لابن حجر عش أى ما يمكن بفعله حل  
وفي شرح الارشاد ويعني عما يحمله نحو القباب وان أدركه الطرف على الاوجه اه وخالفه شيخنا  
هر وسكنوا عن طرح ما لا يدركه الطرف وعما اذا تغبر به الماء فليحذر (قوله أى بصرة) أى  
معتدل اه هر وعش (قوله كنفطة بول) أو نفطة متعددة لكن بحيث لو جمعت كانت قدرا  
يسيرا لا يدركه الطرف المعتدل وصار متنجسا معفو عنه لانه غير متنجس الذى الكلام فيه فقول  
بعضهم يشترط أن يكون ذلك القدر بما لا يدركه الطرف واضح ومن ثم اعتمد شيخنا في الشرح بعد  
ان نقل ما تقدم عن شرح الروض وأقره والظاهر ان محل العفو أى عدم التنجيس بما ذكر مما  
لا يدركه الطرف وما يبعد اذا لم يغبر قياسا على ما قبله حل (قوله كقليل من شعر) وكذا كثيرا  
للراكب وللمصاص هر شورى قال عش ونقل عن هر انه يشترط في العفو عن الدم القليل  
ودخان النجاسة كونه من غير مفاظ أيضا (قوله من شعر نجس) أى من غير مفاظ عش (قوله  
ومن دخان نجس) قال في شرح هر أى في الماء وأغبره اه أى حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه  
بفعله والنجس ومنه البخور والنجس والمنتجس فلا يعني عنه وان قل له بفعله عش (قوله أيضا  
ومن دخان نجس) بخلاف دخان المنتجس فانه طاهر وهذا يقتضي أن دخان يقرأ بالاضافة فان  
يفرى بالتونين شمل دخان المنتجس فانه نجس يعني عن قليله كما قاله زى وعش (قوله وكفبار  
سرجين) عطفه على القليل يقتضى أنه لا يشترط قلته وليس كذلك اه وكتب أيضا قوله وكفبار  
سرجين هل ولو طرح أو غبر أو لا خرر شرورى وعبرة عش فحينئذ عاده الكاف العفو عن القبار  
مطلقا قال سم وليس كذلك بل يشترط في العفو عنه القلة اه (قوله وحويان متنجس للنفذ)  
أى بالنسبة للماء فقط دون المائع حتى لو وقع في مائع نجسه على التعمد كما يرشده التعليل وقدر جمع  
الشيخ عن هذا وصوى بين الماء والمائع المشقة زى وظاهره أن النفذ قيد يخرج به بقية عطائه  
اذا كانت منتجة فلا يعني عنها ويشهد لذلك ما ذكره في الهرة التى اكلت نجاسة وغابت غيبة تجمل  
معها طاهر فقها قال لا تنجس ما شرب منه اذ لو كانت بقية الاعضاء مثل النفذ لم تحتج بالنجاسة بالبقية  
المذكورة وقال بعضهم أن النفذ ليس بقيد بل مثله بقية أعضائه كما صرح به الطوى وعليه يستكمل  
ما ذكره في الهرة تأمل وعبرة عش على هر ويلحق بذلك في العفو ما تلقىه الفيران في بيوت  
الاخيلة من النجاسات كما أفتى به الزوالد وما يقع من بعر الشاة في اللبن في حال الحلب لمشقة الاحتراز عنه  
كما قلنا ابن العباد فلو شك أو وقع في حال الحلب أولا فالوجه انه نجس اذ شرط العفو لم يتحقق ويعني  
عما يسهل من السكواة التى تجعل من روث نحو البقر والحق بذلك الزركشى ما لو زل طائر ولم  
يكن من طيور الماء في ماء وزرق فيه وأشرب منه وعلى فنه نجاسة ولم تتحلل عنه لتحذر الاحتراز عن  
ذلك اه هر وقوله ولم تتحلل عنه مفهومه انها اذا تحللت ضروريا من مائع فاما بقية الفيران وفيها  
لو وقعت برة في اللبن العفو المشقة اه عش عليه ثم قال هر ويعني عن جوة البعير وكذا غيره من  
كل ما يجتر فلا ينجس ما شرب منه يعني عما ناطق من ريقه المنتجس ويلحق به فم ما يجتر اذا االتم غير  
ندى أمه وفم صى تنجس لمشقة الاحتراز عنه لاسما في حق الخنازير كما صرح به ابن السلاخ اه  
وقوله وفم صى أى بالنسبة لندى أمه وغيره كتنقيبه في فم على وجه الشفقة مع الرطوبه فلا يلزم تطهير  
الفم كذا قرره هر اه سم على حجاج (قوله) لا يجب غسل البيضة والولادة اذا خرج من الفرج

تؤثر نجس والافلاان السبب اذ لم يصلح للحكم باليه كن ضرب بقلم لاضبان فيه والذى يذمه انه حيث وظاهر  
علم بقوله أهل الخبرة أن التغيير منه لم ينعف عنه سوا قبل التغيير لم لا وجب لم يعلم ذلك بأن علم عدمه أو شك فيه ففي اه ببعض حنف

وظاهر أن محله إذا لم يكن معهما مطوية بحجة اه روض وشرحه **(قوله)** فلا يغمس كله ثم لينزع فأن  
 في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء زاد أبو داود  
 وأنه يتقي جناحه الذي فيه الداء وقد يغض غسه إلى  
 مونه فلا يجس لأمه به  
 وقيل بالذباب مافي معناه  
 فان غيرته الميتة لكثرتها  
 وأمرحت فيه تنجس وقول  
 ولم تلمسرح ونحو ذلك من  
 زيادتي وتعتبر الفلة بالعرف  
**(فان بلغها)** أي الماء  
 النجس القلتين **(بماء)**  
 ولا تغير به فطهور لما  
 صرطان لم يبلغها أو بلغها  
 بغير ماء أو به تغير بالظاهر  
 لبقاء علة التنجس **(والتغير)**  
**(المؤثر)** بظاهر أو نجس  
**(تغير لم أولون أوريح)**  
 وسوج بالمؤثر بظاهر التغير  
 اليسير به وبالمؤثر بنجس  
 التغير بجيفة قرب الماء  
 وقدمي ويعتبر في التغير  
 التقدير بالظاهر المخالف  
 الوسط المعتدل والنجس  
 المخالف الأشد **(ولواشبهه)**  
 على أحد **(ظاهر أو طهور)**  
 بغيره من ماء أو غيره كما  
 فاده كلامه في شروط الصلاة  
**(اجتهد)** فيها  
 درس

**(قوله)** بماء أي مطلقا  
 خرج المانع وأباحه التطهر  
 بالجميع حيث لأخصاسة  
 لاستهلاك المانع فيه لآلانه  
 صار ماء أهـ مخرج الروض

وظاهر أن محله إذا لم يكن معهما مطوية بحجة اه روض وشرحه **(قوله)** فلا يغمس كله ثم لينزع فأن  
 ارشاد لقابله الداء بالرداء وفي قوله كمدفع توهم المجاز في الاكتفاء بنجس بعض فلا يكتفي بنجس  
 الجناحين وإن حصل الشفاء بالجناح الآخر وهل يغمس وإن انغمس بنفسه فيه احتمالاً ومحل جواز  
 الغمس أو استجابه إذا لم يغلب على الظن التغير به والأجر لما فيه من إضافة المال اه **(قوله)** فان في  
 أحد جناحيه وهو اليسار خيط ويؤخذ منه أنه إذا قطع أحدهما انغمس بالآخر إذا قطع كذا  
 قال بعض شيوخنا قلت يحتمل الغمس مطلقاً ويكون المراد الجناح أو أصله أجهوري عليه وبعبارة  
 ع ش على مر وعليه فلو قطع جناحه اليسر لا ينسب غسها لا تنفاء العلة بل قياس ما هو المعتمد  
 من حرمته غمس غير الذباب حرمته غمس هذه الآن لقوات العلة المقضية للغمس اه **(قوله)**  
 وأنه بغير الحزمة شورى **(قوله)** وقيل بالذباب أي في عدم التنجيس لافي الغمس **(قوله)**  
 وتعتبر الفلة أي المذكرة في قوله كغليل من شعر نجس ومن دخان ولو ذكر مجنبه لكان  
 أولى وبعبارة سم وتعتبر الفلة على ما قلنا من الشعر وما بعده دون ما قبله إذا كان فيه على  
 التغير وعنه من غير نظر لعرف الآن بأنهم أنه إذا كثر ما لا يسيل دمه عرف نجس وإن لم يغبر  
 فليحرم اه **(قوله)** بماء أي مطلقاً ولو نجس شورى أي غير بول **(قوله)** لماس من اتقاء علة  
 التنجيس وهي التغير والقلة ع ش **(قوله)** والتغير بالمؤثر تنقيده بالمؤثر يقتضيان أن غير المؤثر يكون بغير  
 العلم والولون والريح في أن مطلق التغير يكون بغيرها تأمل ع ش **(قوله)** أولون أوريح أو مائة خلو  
 شورى **(قوله)** خرج بالمؤثر لا يخفى أن هذا لا يستفاد من عبارة المذكورة إذ غاية ما يفيد أن  
 التغير بغير العلم والولون والريح غير مؤثر فلو قال خرج بالمؤثر التغير بالحرارة والبرودة لكان أولى  
 حل **(قوله)** وقد صرحا أي حكمهما وهو أن التغير اليسر لا ينسج والتغير بجيفة قرب الشط لا ينسج  
**(قوله)** المخالف الوسط أي فيقدر الولون عصب الغنم والطعم طعم عصب الزمان والريح ريح اللذن  
 حل **(قوله)** المخالف الأشد أي فيقدر الريح ريح المسك والطعم طعم الخل والولون لون الحبر حل  
**(قوله)** ولواشبهه عبارة شرح مر ولما كان قد عرّض اشتباه بين الماء الطهور وغيره ذكر  
 المصنف كغيره حكم الاجتهاد فقال ولواشبهه الخ فهو مرتبط بقوله إنما يطهر من مائع ماء مطلق أي  
 ولو بالاجتهاد فهو وسيلة للوسيلة وهي الماء المطلق وقوله على أحد أي أهل الاجتهاد ولو صيغها بالصفة  
 لعبادات ما بالنسبة لذلك فيشترط فيه التكليف مر قيل في عبارة المصنف صورة مكررة وهي  
 اشتباه الطاهر بالطهور لأن قوله طاهر بغيره يشملها إذا تغير يشمل الطهور وكذلك قوله أو طهور  
 بغيره يشملها لأن الغير يشمل الطاهر وظاهر أن المراد بغير الطاهر للتنجس وغير الطهور المستعمل  
 فلا تكرار في كلامه تدبر **(قوله)** بغيره أي أولئك الغير أصل في التطهير كما يعلم مما يأتي **(قوله)** من ماء  
 أو غيره راجع لقوله طاهر وطهور ولقوله بغيره والاصل هنا في الماء وقوله كما أفاده كلامه أي  
 الأصل ضمناً لا صريحاً ومجموع ذلك يشمل كما أفاده الشارح ما لو اشبهه طهور ومستعمل من التراب  
 بغيره ولا يفيد كلام الأصل لا هنا ولا في شرط الصلاة فيكون قوله كما أفاده أي مجموع ذلك لا يجزم  
 حل ملخصاً مع زيادة **(قوله)** اجتهد وشرطه ستة تعدد المشبهة وأصلية الطهارة فيه والمحصري  
 للمشبهة فلو اشبهه أنه نجس بأوان غير محصور فلا اجتهد بل يأخذ منها ما شاء إلى أن يبقى عدد  
 محصور عند حج وعند مر إلى أن يبقى المشبهة وكلام حج هو الظاهر وهذا شرط وجوب  
 الاجتهاد لا لجوازه لا يجوز حينئذ كون العلامة ط فيه مجال أي مدخل بأن يتوقع بظهور  
 الحال فلا يجتهد فيها إذا اشبهت محرمه بأجنبيات محصورات للشكاح لانه يحتاج له وكذا لو اشبهت

يبحث عما يبين النجس مثلا من الامارات كرشاش حول انائه أو قرب كعب منه هذا (ان بقيا) والا فلا اجتهاد حلالا صححه الرافعي فيما اذا تلف أحدهما وشمل ما ذكر الاعي لانه يدرك الامارة بالنس وغيره ومن قدر على طاهر أو ظهور يمين كاصر لجواز العدول الى المظنون مع وجود التيقن كافي الاخبار فان الصحابة كان بعضهم يسمع من بعض مع قدرته على التيقن وهو سامع من النبي صلى الله عليه وسلم واستعمل ما ظننه بالاجتهاد مع ظهور الامارة (طاهرا أو طهورا) وتعمير بطاهر أعم من تعبيره بماء طاهر وذكر الاجتهاد في اشتباه الطهور بالمستعمل وبالتراب النجس مع التقييد ببقاء المشتبهين من زيادتي (لا) ان اشتبه عليه (ماء و بول) مثلا فلا يجتهد اذا لأصل البول في التطهير ليرد

(قوله تخرى مع ما يربك الخ) أجيب عنه بأنه لا ريب مع غلبة الظن بالاجتهاد (قوله هو بصرح الاذرى الخ) عبارة مر وما بحثه الاذرى من بجيء

زوجته بأجنبيات فلا يجتهد فلو طه بخلاف ما لو اشتبهت أمته بماء فيجتهد للملك وله الوطء تبعاً والعلم بالنجاسة أو ظنها بخبر العدل والسلامة من التعارض بخلاف ما اذا كان هناك تعارض كأن تصير اجتهاده فانه لا يسهل بالتالي ولا بالأول كما يأتي اه زى لكن في عدل العلم بالنجاسة أو ظنها من الشرط ونظر لانه موضوع المسئلة لان الاشتباه مشعر بذلك حرف (قوله جواز ان قدر) وفارق القادر على اليقين في القليلة حيث لا يجتهد لانحصارها في جهة قطب غير هاهنا بعد اعتبار بان اجتهاده قد يؤيده الى غير جهتها (قوله وخاف ضيق الوقت) بأن لم يقم منه ما يسهلها كاملة وهو ليس بقيد بل وجوب لموسعا ان اتسع الوقت وجوبا مضيقا ان ضاق شسبى وروض ومر ع ش (قوله وذلك بأن يبحث) تصوير للاجتهاد ع ش (قوله مثلا) أى أو المستعمل (قوله هذا ان بقيا) أى كلاً أو بعضها هو اشارة الى شرط للاجتهاد فأشار الى أولها وهو التعدد بقوله ان بقيا والى ثانيها وهو ان يكون لكل من المشتبهين أصل في التطهير بقوله لئام و بول ولا ماء وماء ورد والى ثالثها وهو السلامة من التعارض بقوله فان تركه وتغير ظنه الخ ونرى في شرط آخر بعضها لا يلبق بالمقام وفى عدمه السلامة من التعارض شرطا نظرا لتأثير العمل بالاجتهاد لالاصله (قوله خلافا لما صححه الرافعي فيما اذا تلف أحدهما) أى لا بعد الاجتهاد وكان التالف هو الذى ظن طهارته وأما اذا كان بعد الاجتهاد والحال هذه فلا قاعدة فيه فالتعدد عند الرافعي شرطه ان يكون في الابتداء لاقى الدوام حل (قوله وشمل ما ذكر) أى الاحد فى قوله على أحد الاعي أى خلاقا لن قال لا يجتهد هنا كلاجتهاد في القبلة ورد بأنه يدرك الامارة هنا لانه كان أدلة القبلة بصرية نعم لو فقد جميع الحواس امتنع الاجتهاد كما قال الاذرى انه يجب الجزم به وهو حسن مر ع ش (قوله لانه يدرك) أى وانما جاز الاجتهاد للاعى لانه الخ (قوله وغيره) كالم والتوق وانما جاز له التوق لان النجاسة غير متينة لكن لو ذاق أحدهما امتنع عليه ذوق الآخر ما يفسل فيه بينهما لانه يصير متيقنا بالنجاسة فله لاجتماع الماهين عليه اه قل (قوله ومن قدر الخ) أى خلاقا لن قال لا يجتهد حيث تخرى مع ما يربك الى الما يربك (قوله كاصر) أى فى قوله اجتهاد فيها جواز ان قدر الخ ع ش وأما أعاده توطئة للتعليل المذكور بعد (قوله لجواز العدول) أى وانما جاز للاجتهاد لمن قدر لجواز العدول الخ (قوله كافي الاخبار) بفتح الهمزة تشورى (قوله واستعمل ما ظننه) أى هو لا غيره وقوله مع ظهور الامارة شرط في الاستعمال فالاجتهاد هو البحث عنها وظهورها أمر زائد على البحث لانه لا يزم من البحث عن الشيء ظهوره فلا يستعمل الا اذا ظهرت له الامارة بعد البحث شيخنا (قوله وتعمير بطاهر) أى فى قوله ولو اشتبه طاهر وعبارة الاصل ولو اشتبه ماء طاهر (قوله وذكر الاجتهاد) أى صريحا فالتناقض بينه وبين قوله أولا كما أفاده كلامه في شرط الصلاة لانه مذ كور ثم ضمنا تنبيه لا يحكم بنجاسة ماء صابره رشاش أحد الاناءين المشتبهين ولو ظهر بالاجتهاد أنه النجس لانا لا تنجس بالشك فيه عليه بعض مشايخنا اه ابن عبدالحق نعم ان توضحا بالتالي امتنع عليه أن يصلى قبل غسل ما صابه من رشاش الاول لانه اذا لم يقبله صلى يمين النجاسة ع ش (قوله لئام و بول) هذا تقييد للغير فى قوله السابق بغيره فلا بد أن يكون ذلك الغير غير محسوس العين حل (قوله فلا يجتهد) ظاهره منع الاجتهاد مطلقا ولو للشرب ويحويه من اطفاء نار ولو قيل بجواز الاجتهاد اذا أراد غير العبادات كان يكف بعبدا وبه صرح الاذرى اه ع ش اطيعي خلافا للقلوبى المانع للاجتهاد مطلقا (قوله ليرد

كلام المارودى في الماء والبول وبعد ذلك كلامه يشير الى أنه اعلم بالحق له الاجتهاد ليرش بماء الورثم يظهر بالآخر وهذا غير ممكن هنا أيضا فكل من الماء فيه أصل في الحل المطلوب وهو الشرب لجواز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول

تلف) طما أولادهما ولو

بصب شيء منه في الآخرفان

تیم قبلہ اُعاد ماصلاہ بالتیم

لأنه تيمم بحضرة ماء متيقن

الطهارة من تقصيره بترك

اعدامه وكذا الحكم في الو

احمد في الماء من فتحة

١٠٠٠ في المائة من التكاليف

دوتاليمہ قال في المجموع

فان لم يجدوا من يقابلهم

فان لم يجد من يملكه او

وجلدہ فتحیریم ولعیری

بالتفاف اعم من تعبيره

بالخط (ولا) ان اشتبه عايه

(ماء و ماء ورد) فلا یجتهد

بالاوجه انه لا اجتهاد في ذلك

ونحوه کیتة ووز کاة مطلقا

ام (قوله أء) في حد القرب

وقيل (الح) الاحسن أن

بقول فان (ص) هو أعرف

يَقُولُ مَا مِنْ مُجِدِّهِ إِلَى

عمل يجب طلب العلم

منه فيا في فيه تفصيله

وهو أقرب ما خلدنا من

ضبطه بالمشقة التي سقط

الجمعة اذا هوالة في تحصيل

الماء اه سبط الطيلاوى

(قوله رجع الله فتحيرونهم)

أَيُّ أَوَّاخْتَلَفَ عَلَيْهِ بَصِيرَانِ

مثلاً اجتهدوا وأكثروا

واستوى الجانبان عند

فإن اعتقد أربحية أحدهما

وحي عليه تقييده ۵۱

ثم مع الإرشاد الصغير

الاسماء: خط بسيط طيب

قوله (وأما النسبة للشمس) (الجن)

بالاجتهاد إليه) فان قلت ليس المقصود من طلب الاجتهاد هو طلب البحث عن التجسس حتى يشترط أن يكون له أصل في التطهير يرد بالاجتهاد اليه وانما المقصود هو طلب الظاهر قلت لمر الحال الاشارة إلى أن الاجتهاد قد يؤيده التجسس في نفس الامر فيظنه الظاهر فاشتراطه أن يكون المشتبه بغير بول ليكتفى بالظاهر الاصلية في مكان الاجتهاد فامل سم ع وش وقوله ايرد إلى البول وقوله إنه أي الأصل (قوله) بخلاف الماء) فان له أصلا في التطهير والمراد بقوله له أصل في التطهير عدم استحالة عن خلقته الأصلية كالتمتعج والاستعمل فانهم لم يستعملوا عن أصل خلقته بل حقيقة أخرى بخلاف نحو البول وماء الورد فان كلا منهما قد استعمل في حقيقة أخرى شرح مر وقال في الخادم والمراد بقوله له أصل في التطهير إمكان رده إلى الظاهر وتوجيهه وهذا محقق في المتعجب بالمسكرة بخلاف البول اه وهذا لا ينافي في نحو الطعام المائع المتنجس اه فيض شوري (قوله لا لا بطلان) لانها لو كانت لا بطلان لا بطلت الحكم الأول وهو عدم الاجتهاد فيقتضي أنه يجتهد لانه اذا بطل عدم الاجتهاد ثبت الاجتهاد (قوله ولو بصبي) الخ) أي وبعد الصب لا يجوز زلة الاجتهاد لانه بذلك لا يصير معه ماء ظاهر يبين حيث كان المصوب فترى التجسس الآخر ولو سلب ظهوره بته كذا في حل وبعبارة ع وش ولو بصبي أي وان لم يدركه كالمطرف وحل العفو فيه تقدم ان لم يكن بقوله اه فان قلت محتمل أنه صلب من الظاهر في التجسس فيكون معه ماء ظاهر قلت كما يحتمل هذا يحتمل العكس وليس أحد الاحتياين أولى من الآخر فليس معه ماء يبين حل (قوله) اه فيتم فيه) أي والخاله نه نسي ان عنده ماء مشتبها ببول والا فلو تم جمع العلم بذلك لا تصح صلاته ان تيممه غير صحيح فلا يحسن قوله اعدام صلاحه لانه يقتضي أن ماصلا بجميع مع انه حينئذ لا بطل شيئا فلو قال لا يصح جميعه اسكان أولى لان التلق شرط لصحة التيمم (قوله) مع قصره) الخ) أي فلا رد للتيمم بخفض شمتين الطهارة وقدمت منه نحو سبع حل (قوله) وكذا الحكم) أي بتيمم هذا التلق وقوله في بول واجتهاد أي الاصل الصالح بالاعمى (قوله) ولا داعي في هذه) أي بسبب التجسس التقليدي أي يجب عليه ولو لا داعي أقوى ادراك منه ولو بأجرة لاز يدعى ماء الظاهر فوفر عليها ويجب على من قصده الاجتهاد ولو بأجرة وتجب له الاجرة ان لم يرض بها كما قال شيخنا اذا نظر له لانه اذا أجازه وان تحير راجعه برأوى (قوله) فان لم يجد من يقبله) أي في حد القرب وقيل في محل يلزمه السعي إلى القبل لاجل ما ثبت فيه حل (قوله) فتعزيم) أي بعد التلق المذكور أي بالمبغدير التي تحير والاقلاه وهكذا إلى أن يضيئ الوقت حل وبعبارة ع وش فتعزيم ظاهره وان لم يضيئ الوقت وهو الظاهر وشرح شيخنا لارشاده قال ابن الرفعة وانما يقبله اذا تحير اذا ضاق الوقت والاصبر وأعاد الاجتهاد وفيه من الشقة ما لا يخفى بل قولهم الآتي في التيمم لو تيسر للماء آخر الوقت فانظروا أفضل رده لانهم لم ينظروا إلى الحالة الزاهنة دون ما يأتي في فائضه انما إلى ذلك الأولى لانه وان صبر واجتهد ليس على تعزيم من ادراك العلامة اه ع وش (قوله) ولما وماء ورد فلا يجتهد) أي للظاهرة ما بالنسبة للشرب فيجوز زلة التطهير بالآخر للحكم عليه بأنه ماء والفرق بينه وبين الظاهر أنه يستدعي الطهورة وهما مختلفان والشرب يستدعي الظاهر وهو ماء طاهر وانما السامى بأن الشرب لا يحتاج التحري رد بأنه وان لم يجتهد اليه فيه لكن شرب ماء الورد في طهارة يحتاج اليه وحينئذ فاستحتاج المأورد في جوار الطهر حينئذ صحيح لان استعمال الآخر في الطهر وقع تبعا وقصد ما امتناع الاجتهاد للشيء مقصودا ويستفاده تبعا كإتي امتناع الاجتهاد للوطء ويملك تعاقبا لو اتممت أمته بأتم غيره واجتهد فيها لما كانه باطل ما بهد حل تصرف فيها لكونه يقتضي التتابع ما لا يتصرف في المنوع من شرح

مر وعبارة البرماوى ولو اشبه امتنا شخصين واجتهد أحدهما فيهما للترك جاز وثبت ملكه لها بمجرد ذلك سواء وافقه الآخر أو تنازعه ولا تقبل منازعته الابنية وتعين الثانية للآخر المحصر فيه ويحل ولو طهرها بعده هذا ان لم يجتهد الآخر فان اجتهد وأداء اجتهاده في الغيب مأداه اجتهاد الآخر فينتجه الوقف ان يظهر الحال أو يصطلحها اه ولو اشبه ماء طهور بمنجنج وماء ورد جازله الاجتهاد بخلاف ما اذا كان معهما بول فلا يجوز الاجتهاد لان البول لأصل له في التطهير كقوله عش على مر (قوله للماء) أى قوله ادلاصل للبول في التطهير أى وكذلك ماء الورد لأصل له في ذلك (قوله للضرورة) أى الحاجة والافهه الكيفية جائزة وان قدر على طهور رمتيقن ويجوز وان كان قادرا على الجزم بالنية بأن يأخذ بكفه من أحدهما بالآخر من الآخر وبفسلهما خد بهما ناويا لوضوء ثم يعكس ذلك ثم يتوضأ بأحدهما بالآخر حل وزى (قوله قبل استعماله) ليس بقيد بل هو لتمام السنة (قوله اراقة الآخر) فلو لم يرقه وتغير اجتهاده والحال أنه قبل الاستعمال فالظاهر أنه يعمل بالثاني اذ ليس فيه عمل غير محاذ كره فباعه شيخنا (قوله لنحو عيش) لعل المراد عيش دابة وكذا آدمى خاف من العطش تلف نفس أو عضو ومنفعة والا لم يجز له شربه لان له حكم النجس سم عش (قوله لثلايلظ) بفتح اللام من باب طرب (قوله وذ كرسن اراقة الخ) انما يقبل والتصريح بعبارة المتهاج محتملة له وللوجوب وهو انما يقول والتصريح اذا كانت العبارة شاملة له ولغيره عش وعبارة الاصل اراق الآخر وفيها اذا كانت محتملة للوجوب والندب كان الاول ان يقول والتصريح بسن اراقة كقوله حل وسئل فكلما لم يحشى غير ظاهر (قوله فان تركه) أى ترك الآخر من غير اراقة (قوله لم يعمل بالثاني) وكذا بالاول زى وشو رى لظنه نجاسة فلا يصلى بالوضوء الحاصل منه على التعمد عند الرمي خلافا لابن حجر (قوله لثلايل ينقض الخ) جواب عما يقال ما الفرق بين ما هنا وما لتغير اجتهاده في القبلة وهو يصلى حيث يعمل بالثاني وأجيب بأنه لو عمل بالثاني هناك لم يفسد عليه الفساد الذي كور شيخنا عزرى ومنع ابن الصباغ ذلك بأنه انما يؤدى الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد لو أبطلنا ما مضى من طهره وصلاته ولم ينطله بل أمرناه بفسل ما ظن نجاسته كما أمرناه باجتناب بقية الماء الاول ويجاب بأنه يكفي في النقض وجوب غسل ما أصابه الاول واجتناب البقية شرح الروض وقال مر وعلم بما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لسلك صلاة يرد فقلها ان لم يكن ذا كرا لدليله الاول اه (قوله ان غسل ما أصابه الاول) أى غسله بماء الثاني وأخذ البقيتين من هذا أنه لو غسل ما أصابه من الاول بماء طهور متيقن الطهارة أو اجتهاد آخر غير هذا اجزله العمل بالثاني لا تنفاه المعنى المذكور وبه أفق والشيوخنا حل وفيه أن نقض الاجتهاد موجود أيضا تأمل وعبارة زى قوله وصلى بنجاسة قضيت أنه لو غسل أعضائه بين الاجتهادين انه يعمل بالثاني وبه قال السراج البقيني وهو كذلك وأنه لو اشبه طهور بمستعمل أنه يعمل بالثاني أيضا وهو كذلك كما يحتمل شيخنا الشهاب البرلى رحمه الله اه وقوله أنه يعمل بالثاني أى ولا يبعد ما صلا بالاول على الرجوع ولا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة بنجاسة قطعا ما في الاول وما في الثاني فيلزمه إعادة حيمته لانه قول النجاسة غير متعينة فلا يمتد بها كقوله الوصل الى أربع ركعات لاربعة جهات فانه لا يبعد مع أنه صلى لغير القبلة قطعا في ثلاث ركعات لان الميطل غير متعين شيخنا ح ف (قوله بل يقيم بعد الثالث) أى للماء من حتى لا يكون معه ماء أصلا متيقن الطهارة

ظن طهارة أحدهما) أى للماءين بالاجتهاد (من) له قبل استعماله اراقة (الآخر) ان لم يحتج اليه لنحو عيش لثلايلظ فيستعمله أو يتغير اجتهاده فيشبه عليه الامر وذلك من اراقة من زيادتي (فان تركه) وفي بعض الاول (وتغير ظنه) باجتهاده ثانيا (لم يعمل بالثاني) من الاجتهادين لثلايلظ غسل الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول ويصلى بنجاسة ان لم يفسله (بل يقيم) بعد التيمم (ولا يعيد) ما صلا بالثاني

(قوله وبجواب الخ) لكن قد يقال ليس اللازم هذا فقط بل اللازم اما هنا واما الصلاة بنجاسة يقينا فيكون كسئلة القبلة لا نقول لما تعدد اللازم هنا تقوى عدم العمل بالثاني بخلاف مسئلة القبلة فانه لا يلزم فيه الصلاة لغير القبلة لكنه لما كان غير معين لم ينقض الاعادة اه (قوله وأخذ البقيتين من هذا أنه لو غسل الخ) عبارة سم قوله لثلايلظ الخ هذا التعليل لا يأتى في مستعمل وطهور فمستعمل أن يكون الحكم فيه



ولامظنونها ولايجب عليه غسل أعضائه قبل التيمم لان النجاسة غير محققة قاله ع وش وقول  
 وقرره ح (قوله فان لم يبق الخ) مقابل قوله وبقي بعض الأول (قوله وقتلنا بجوارز الاجتهاد)  
 أى فى الواحد واما لو قلنا بعدم جواز الاجتهاد كان قوله فلاعادة أى جزما وقال بعضهم بما عايد  
 بقوله وقتلنا الخ لئلا يتأتى الخلاف فى العادة لئلا يشار له الاصل بقوله ولا يعيد فى الاصح اذ يقول  
 الضعيف المشار اليه هو القول بوجوب العادة ويعمل بأن معه ماء طاهر بالظن وهذا لا يكون  
 الاعلى طريقة الرافى القائل بأنه يجوز اجتهاده حتى يظن طهارة الثاني بالاجتهاد بخلافه على طريقة  
 النورى لئلا يتأتى هذا القول اذ ليس معه ماء طاهر بالظن لعدم جوارز الاجتهاد له فلا ظن تأمل وقائدة  
 جوارز الاجتهاد على طريقة الرافى على القول به مع أنه لا يعمل بالثاني أن له بيعه بعد الاجتهاد (قوله)  
 على ما اقتضاه كلام الرافى / الاجتهاد فى هذه الحالة يمنع على رأى الرافى أيضا لعدم قائلته وانما  
 محل الخلاف بينهما فيما اذا تلبس أحدهما قبل الاجتهاد قاله الشيخ الرملى فى حواشى شرح الروض  
 شوبرى (قوله فلاعادة) أى لمصلحة التيمم الخ مفرع على محذوف أى واجتهد فتغير ظنه  
 باجتهاده ثانياً ان الآخر هو الطاهر فلا يعمل بالثاني بل يتيمم ولا يعيد مثل ما تقدم فيما اذابى بعض  
 الأول وأشار لذلك بقوله فلاعادة فيه اختصار وحذف لعله بما تقدم وفيه بحث وهو أنه اذا  
 كان الجسم هنا مسواً لا يحكم قوله وبقي بعض الأول فلا يظهر كون قوله فان لم يبق من الأول شئ  
 مفهوماً لقوله وبقي بعض الأول لان كونه مفهوماً يشهر بان حكمه مخالف حكمه مع أنه واحد  
 فيها وهو أنه لا يعمل بالثاني بل يتيمم ولا يعيد فان اجيب بأن قوله هنا فلاعادة أى على الاصح  
 وقوله سابقا ولا يعيد أى جزما قلنا العادة فى كل فيها خلاف كما قاله سم على المحلى فليس رور  
 فوجد أن الأولى لا يعيد فيها جزما لانها مفرضة بعد تنف الماء من خلافاً لسم وهذه لا يعيد فيها  
 على الاصح ش يخفى (قوله اذ ليس معه ماء متيقن الطهارة) أى وان كان معه مظنونها (قوله وهذه  
 مسألة المباح) أى قوله فان لم يبق الخ وأنى بهذا وتوغلته لقوله وهي ائماناً على طريقة الرافى  
 وعبرة المباح فان تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثاني على النص بل يتيمم بلاعادة فى الاصح اه لحملها  
 الشرح على اذ لم يبق من الأول شئ لذكره الخلاف فيها لانه اذابى بعض الأول لم يعمل بالثاني قطعاً ولا  
 يعيد جزماً ولما دل الأولى أن يقول وهذا هو الذى ذكره المباح الخ (قوله لذكره الخلاف فيها) وهو  
 عدم العمل بالثاني على النص وادائهم لتجنب العادة فى الاصح فهذا هو الخلاف حل ولو ابدل  
 قوله لذكره الخلاف بقوله لتصحبه الخلاف لكان واضحاً لان الخلاف يار فى كل منهما ع وش وعبرة  
 سم الأولى أن يقول لتصحبه عدم العادة لان قوله لذكره الخلاف فيها يقال عليه ان أراد الخلاف  
 فى جواز الاجتهاد فلا مباح ليدركه وان أراد الخلاف فى العمل بالثاني فهو جارياً أيضاً فيما اذابى من الأول  
 شئ وان أراد الخلاف فى العادة فهو أيضاً فيما اذابى بعض الأول تأمل وفيه نظر لانه اذابى بعض الأول  
 وتغير اجتهاده وتيمم بعد تنف الماء من فلا يعيد جزماً كما تقدم فيكون قوله لذكره الخلاف لتلبيحها  
 متشابهة كونها مسئلة لان الأولى لا خلاف فيها (قوله على طريقة الرافى) وهي عدم اشتراط تعدد  
 المشبه دوماً ومراوده الاعتراض على الاصل حيث كان كلامه انما يستقيم على طريقة غيره وجهه  
 المحصر فى قوله وهي ائماناً على طريقة الرافى أن هذه المسئلة على طريقة النورى لئلا يتأتى فيها القول  
 الضعيف بوجوب العادة اذ ليس له الاجتهاد حتى يكون معه طاهر بالظن تأمل (قوله والاولى حل الخ)  
 لايتأتى أنه خلاف ظاهر قوله أى المباح واذا استعمل ما ظنه أراق الآخر اذ ظاهراً استعمال الكل  
 لا البعض ولا يصح حل استعماله فى كلامه على الإرادة اذ لا يتأتى مع قوله بل يتيمم بلاعادة حل

فان لم يبق من الأول شئ  
 وقتلنا بجوارز الاجتهاد  
 صلى ما اقتضاه كلام  
 الرافى فلاعادة اذ ليس  
 معه ماء متيقن الطهارة  
 وهذه مسألة المباح لذكره  
 الخلاف فيها وهي ائماناً على  
 طريقة الرافى هذا  
 والاولى حل كلام المباح  
 لئلا يتأتى على طريقة الضاعى  
 ما اذابى بعض الأول

(قوله لعدم قائلته) أى  
 لا قائدة له فى الاستعمال  
 وان كان له قائدة فى البيع  
 على رأى الرافى فلا تغفل  
 (قوله فيما اذا تلبس أحدهما  
 قبل الاجتهاد قاله مر)  
 أى الأول والطاهر ان الرافى  
 يقول يستعمله بعد ظن  
 طهارته بالاجتهاد تأمل اه

ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقي دون الآخر ثم اذ قضية كلام المجموع ترجيح عدم الاعادة في ذلك أيضا (ولو أخبره بتنجسه) أي الماء  
أخبره (عدله رواية) كيد و امرأة (٣٤) لافسق ومجهول وصي ومجنون حالة كونه (مينا للسبب) في تنجسه كولو غ

وأجيب بأن قوله استعمال أي كراهه أو بعضه (قوله ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقي) انما يصدق بذلك ليكون  
وقت تغير الاجتهاد تعدد حتى يصح الاجتهاد على مذهب النورى بخلاف ما اذا كان التلف قبل التغير  
فتكون المسئلة من قبيل قوله فان لم يبق من الاول شيء وانما يصدق التالف هو الباقي ليكون معه  
ماء طاهر بالظن حتى يثبت في القول الضعيف بخلاف ما اذا تلف الآخر وبقى بعض الاول ثم تغير اجتهاده  
فليس معه طاهر بالظن لانه بتغير اجتهاده ظن نجاسة ذلك البعض فتأمل (قوله ترجيع عدم الاعادة)  
معتمد (قوله ولو أخبره) هو اشارة الى تعميم النجاسة في المشبه أي سواء كان ظن النجاسة في الاناء  
حاصلا عن معرفته بنفسه أو بغيره قل (قوله عدل رواية) وهو مقبول الخبر وهو السلم المكلف  
الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصبر على صغيرة قال البرماوى قوله عدل رواية ولو عن عدل آخر ولو كان  
أعمى سواء أخبره بتنجس أحد مهابمها أو معينات التيسر اهـ ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعدا  
كان قال أحد مهابمها وان السك في هذا الاناء من ذلك ونكته الآخر وامكن صدقه ما صدقوا وحكم  
بنجاسة الماء من احتمال الولوج في وقتين فلو تعارض في الوقت ايضابان عيناه حمل بقول وانفهما  
فان استويا بالافا اكثر عدد اذان استويا يسقط خبر مهابم المراجع وحكم بطهارة الاناء من مر (قوله  
لا فاسق) الا ان اعتقد صدقه كمنظائره قال مر ومجمل بالنسبة لاخباره عن فعل غيرهم من آخرتهم  
عن فعل نفسه في غير المجنون كقوله بالت في هذا الاناء قبل كاي قبل خبره الى عن شاة بانه ذكاه اهـ  
باختصار (قوله ومجهول) أي للعدالة والاسلام ع ش (قوله واقفيها موافقا) أي يقينافهما  
والموافق ليس بقيد اذ مثله العارف بالحكم عند الخبر بفتح الباء لان الظاهر انه انما يخبره باعتقاده  
لا باعتقاده نفسه لعله انه لا يقبله (قوله مينا للسبب) قالى الخادم واعل أن قضية كلامهم انه اذالم  
بين السبب يكون الاخبار لا أثره وينبغي أن يكون له قائمة وهي التوقف عن استعماله كقوله في  
الجرح اذالم يفسر وشروطا لنفسه أي بوجوب التوقف عن العمل في رواية المجرور اهـ سم (قوله في  
مذهبه) متعلق بموافقا وقوله في ذلك أي فيما يتنجس قال ع ش قلاعن سم ولوشك في موافقته  
فالظاهر انه كالتلف وكذا الشك في الفقه اذ الاصل عدمه بما يظن واقول هذا ما أخذ من قول الشارح  
والمجهول مذهبه فلي تأمل اهـ (قوله اعتمده) أي وجوبه وان لم يكن عن اجتهاد (قوله والمجهول  
مذهبه) أي والمجتهد لان اجتهاده يتغير (قوله لذلك) أي للسبب وقوله عند الخبر بفتح الباء اسم  
مفعول (قوله ويحل الخ) لما ذكر الاجتهاد في نحو الماء وهو مظهر ولا بد له من ظرف استعطر  
الكلام على ما يميل من الظروف فقال ويحل الخ شرح مر أي فو شروع في وسيلة الوسيلة التي هي  
ظروف المياه لا احتياجها للبرماوى (قوله أي اقتناء) ولومن غير استعمال (قوله كل اناء طاهر)  
مقتضى ضميمه ان التقييد بالطهارة انما هو بالنسبة للاستعمال حيث اقتصر عليه في بيان المختار  
بقوله وخرج بالطاهر النجس الخ ولم يذكره مختارا بالنسبة للاختصاص منه في هذا الصنيع شرح مر  
فقتضاهما يجوز اتخاذ النجس وهو كذلك كافتناء الاختصاصات (قوله من حيث انه طاهر) حيثية  
تقيدها وهي مستفادة من اللان لتعلق الحكم عليها بالطهارة شيخنا (قوله في الطهارة وغيرها) متعلق  
بكل من المصبرين لكنهما بالنسبة لتعلقه بالثاني بمعنى الامسببنا (قوله بالايجاع) أي حتى في  
التفليس من الخليفة المذكورة فلا ينافي أن فيه خلافا لذلك من حيث تفاسته كقوله البرماوى وقدم

سكب (أو فقيها) بما يتنجس  
(موافقا) للخبر في مذهبه  
في ذلك وان لم يبين السبب  
(اعتمده) بخلاف غير الفقيه  
أو الفقيه الخالف والمجهول  
مذهبه فلا يعتمد من غير  
تبيين لذلك لاحتمال أن  
يغير بتنجس ما لم يتنجس  
هذه الخبر ٢ (ويحل  
استعمال واتخاذ) أي  
اقتناء (كل اناء طاهر)  
من حيث انه طاهر في  
الطهارة وغيرها لا جاع  
وقد نوصا النبي صلى الله  
عليه وسلم

#### ٢ درس

(قوله ليكون وقت تغير  
الاجتهاد تعدد) أي تعدد  
المشبه قبل التالف فيصح  
الاجتهاد (قوله بتنجس  
أحد مهابمها) أمال أخبره  
بتنجس فان عين قبل  
استعمال ذلك أو بعده قبل  
أمالوا بهم فلا يقد شيئا الا  
اجتنابهما لان الطهارة  
على الابهام لاوجب  
استعمال واحد منهما فقد  
استويا في افادة الابهام في  
كل جواز الاجتهاد فيهما  
اه زى (قوله فان  
استويا سقط خبرهما) وكذا  
لو تعارض الاثني والاكثر  
شرح البهجة للشارح

(قوله موافقا أي يقينا) أي على ما لا راجح من مسائل الخلاف لاحتمال ان يخبره بالذي ليس راجح اهـ شرح  
مر اهـ شوبرى (قوله حيثية تقييد) لا يقال لاحاجة لتقييد الطهارة فان المتنجس لم يحرم لذاته بل لتنجسه المظروف لا نقول هذه

من شئ من جلد ومن قدح  
من خشبون من غضب من  
جحر فلا رد القصبوب  
وجلد الآدمي ونحوهما  
وخرج بالطاهر النجس  
كالنخل من ميتة فيحرم  
استعماله في ماء قليل وندفع  
لا في جاف والاء جاف أو  
في ماء كثير لكنه يكره  
ودخل فيه النفيس  
كالياقوت فيعمل استعماله  
واخذاه لان ما فيه من  
الخيلاء وكسفر قلوب الفقراء  
لا يكره الا ان خواصه لكنه  
يكره (الا انما كذا بعضه)  
للمزبد على الامل (ذهب  
أوفضه فيحرم) استعماله  
واخذاه على الرجال والنساء

دعوى تحتاج ليدل  
بل الدليل قاض بخلافها  
اذ تنجسه ليس امرأ  
نار جاحنه ذاته فكان  
الصواب ان حوته ذاتية  
كحل الطاهر اه شرح  
العباب ليج (قوله افراء  
الكلاب) ويجوز أيضا  
احراق عظمها اه حرج  
في شرح الارشاد (قوله  
ونحو جلد الآدمي عظمه الخ)  
أي استعماله بدليل المثال  
فلا بد في جواز احراق عظم  
غير المحترم من حره وصره  
على قياس الانفراء المذكور  
(قوله التضمين) له اذا  
كان لا يفرض تدبر (قوله  
في ذاته لا يصح الخ) أي

الاجماع لانه عام ولانه أقوى لانه قاضى (قوله من شئ) الشئ القرينة الصغيرة كافي القاموس وقيل  
الجلد البالي لقوله من جلد بيان الواقع (قوله ومن غضب) الغضب كبحر الجهر الصوت وهو الحوض  
الصغير وقوله من جحر صفة كاشفة لقوله من جلد (قوله فلا رد) أي على قوله كل اياه طاهر  
المقصوب فان حرمة استعماله ليست من الحيضة المذكورة بل من حيث كونه ملكا للغير حل وصورة  
الابرأدان الكيفية التي تتناول ماهو حرام في عبارته حكم على الحرمة بالحل وحاصل دفعه أن المحترم  
كله مقصوب حرمة من حيث الاستيلاء على ملك الغير وشمول الملك له من حيث طهارته وهو من هذه  
الحيضة ليس بحرام تأمل (قوله وجلد الآدمي) أي ولو حره يابصره الان حرمة ذلك ليست من  
الحيضة المذكورة أيضا بل من حيث احترامه حل ولا ينافيه جواز اغراء الكلاب على جيفة  
الحرى والمراد لان ذلك لا يحرمه والردة واحترامهما لكونهما من بني آدم المكروه (قوله ونحوهما)  
نحو المقصوب المسروق ونحو جلد الآدمي عظمه كراهه وجلد الجن اذا صور بصورة ماله جلد (قوله  
كالنخل من ميتة) أي غير ميتة نحو كلب ما هي فيحرم مطلقا حل (قوله في ماء قليل) أي  
ان لم عليه التضمين والا فلا يحرم وهذا التفسير فارق كراهة البول في الماء الزا كذا القليل لعدم  
اتصافه بالنجاسة (قوله وما من) وان كثر أي لا يفرض حاجة كالموضع الدهن في اناء عظم الفيل  
على قصد الاستصحاب به فيجوز ذلك كما هو في شرح المهذب واعتمده شيخنا الطبري وقال  
لا يشترط في الجواز فقد اناه طاهر سم (قوله لا في جاف الخ) أي وهو من غير مغلط ومحل أيضا في غير  
البس اما هو فيحرم مطلقا لانه في المجموع اه شوري وحينئذ يكون مفهوم المتن فيه تفصيل فلا  
يتعرض عليه بان قوله طاهر يومه أن النجس حرام مطلقا وان كان جافا في ماء أو ماء كثير (قوله  
والا انما فيه) نظاره في مقام الاخبار (قوله ودخل فيه) أي الا انما النفيس أي في ذاته لا يصحب الصنعة  
حل ونبه عليه لمافي من الخلاف ومحل الخلاف في غير فص الخاتم اما هو فيجوز قطعاه اه شرح  
در (قوله كالياقوت) أي والمرجان والعقيق ومن خواص الياقوت أن التخم به ينفي الفقر وشبهه  
المرجان بفتح اليم برماوى وكون التخم كالياقوت ينفي الفقر روى أنس قال ان الاثقال لا شبهه ان  
صح الحديث يكون الخاصة فيه كان النار لا تؤثر فيه ولا تفسيره وأن من تخم به أمن من الطاعون  
وتيسر له أمور الماشى ويقوى قلبه وتهاجر الناس ويسهل عليه قضاء الحوائج اه حناني (قوله  
لان ما فيه الخ) قصده الرضى الخائف القاتل بجمرة النفيس لمافي من الخيلاء (قوله الا انما الخ)  
هذا لا يشمله ما تقدم لان حرمة استعماله ليست من حيث اناه طاهر وكتب ايضا هذا الاستثناء منقطع  
حيث نظر للحيضة المذكورة في كلامه حل فيكون المعنى الا انما كذا الخ فيحرم من حيثية أخرى  
وهي عين الذهب والفضة مع الخيلاء مخرج در وان لم ينظر للحيضة كان متصلا بمجرى استعمال  
مروء من ذهب جلاء العين مادامت الضرورة داعية كما قاله ع ش على مر (قوله فيحرم) أي  
بمع عمله من الاستثناء لاجل قوله كسب الخ (قوله فيحرم استعماله) ومن الا انما المسكحة  
والمبخر قوالا للفقهاء والصندوق وغطاء الكوز ونحوه ومثل الا انما المروء حل والخلال والابرة والمشط  
والكراسى التي تعمل للنساء ويحرم تطيب منه بنحو ماء ورد والاحتواء على مبخرة منه أو جالسه  
بقرها بحيث يمد متطيبا بها عر فأتى لو نحر البيت بها أو وضع ثيابه عليها كان مستعملا ويحرم تبخير  
نحو الميت بها أيضا والحيطة كافي في المجموع في الاستعمال اذا كان في اناء مما ذكر أن يخرج منه الى شئ  
ولو في أحد كفيه التي لا يستعمل بها في صبا ولا في يده اليسرى ثم في اليمنى ثم يستعمله ويحرم تحلية الكعبة

فيده لانه محل الخلاف بخلاف النفيس الصنعة فلا خلاف في حله شيخنا

رواه الشيخان ويقاس  
بافيه ما في معناه ولأن  
اتخاذهم حجر إلى استعماله  
(كضرب بأحد هو مضبوطة  
الفضة كبيرة غير حاجة)  
بأن كانت لزينة أو بعضها  
لزينة وبعضها حاجة  
فيحرم استعماله واتخاذ  
وإنما حرم ضرب الذهب  
مطلقاً لأن الخلاء فيه أشد  
من الفضة وخالف الزاقي  
فسوى بينهما في التفصيل  
ولأن شكل حرمه استعمال  
الذهب والفضة يحمل  
الاستنجاء بهما لأن الكلام  
ثم في قطعة ذهب أو فضة  
لا ينطبق أوهي منهما  
لذلك كالإمام المياهما  
البول فيه والجواب بأن  
كلامهم ثم إنما هو في الأجزاء  
ينافيه ظاهر تغيير الشيخين  
وغيرهما ثم بالجواز الآن  
يحمل كلام الجيب على  
ما طبع أوهي له ذلك وكلام  
غيره على غير ذلك (فان  
كانت صغيرة لغير حاجة)  
بأن كانت لزينة أو بعضها  
لزينة وبعضها حاجة  
(أو كبيرة لها) أي للحاجة  
(كره) ذلك وإن كانت  
محل الاستعمال للزينة في  
الأولى والكبرى في الثانية  
وجاز للصرف في الأولى  
(قوله رحمه الله مع الخلاء)  
زاده نظر المسئلة المودع عين الذهب موجود مع الحل (قوله فيه أن العلة لا بد الخ) ذكر بعضهم  
في الأصول عدم اشتراط كونها وصفاً وقال لا مانع من كون علة الشيء ذاته وزعمه أه شيخنا قوسني

الكرهية

زاده نظر المسئلة المودع عين الذهب موجود مع الحل (قوله فيه أن العلة لا بد الخ) ذكر بعضهم  
في الأصول عدم اشتراط كونها وصفاً وقال لا مانع من كون علة الشيء ذاته وزعمه أه شيخنا قوسني

والحاجة في الثانية والأصل في الجواز ما رواه البخاري من أن قد حصل الله (٣٧) عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسلا

بفضة لا تصدع أي مشعا  
يحيط فضة لا تشقه  
والنصر يح ذكر الكراهة  
من زيادتي وخرج بغير  
حاجة الصغيرة لحاجة فلا  
تكراه للخبر المذكور  
وأصل ضبة الاناء ما يصلح  
بمخله من صفيحة أو  
غيرها وأصلها على ما هو  
لزينة توسع وجميع  
الكبيرة والصغيرة العرف  
وقيل الكبيرة ما تنسحب  
جانبا من الاناء كشفا أو  
أذن والصغيرة دون ذلك  
فإن شك في الكبر فالأصل  
الإباحة والمراد بالحاجة  
غرض الإصلاح لا الهجر  
عن غير الذهب والفضة  
لأن الهجر عن غيرها  
يبيع استعمال الاناء الذي  
كذلك ذهب وأفضة فضلا عن  
المضب به وقولي كالخمر  
أقرب حاجة أهم من قول  
المهاجر لينة لماسر (ويحل  
نحو نحاس) بضم النون  
أشهر من كسرها (موه)  
أي طي (بنقد) أي يذهب  
أوفئة (للعكس) بأن  
موه ذهب أوفئة بشعو  
نحاس أي لا يحل

(قوله ودخل تحت قوله  
فالأصل الخ) أي يحل  
الإباحة على معنى عدم  
الحرمه (قوله أيضا ودخل  
الخ) كان الأشمل لتدخل

السكراته وقوله وجازي لم يحرم وهذا جواب عما يرد على التعليل قبله بأن يقال مقتضى هذا التعليل  
الحرمه وقوله والحاجة في الثانية تعليل لطلق الجواز حيث جاز الاستعمال جاز التضييب ولو تعددت  
ضبات صغيرة بنية فإن كان مجموعها قد أرضى كبره لم يحل والأصل حل (قوله لم يحل أي لم يفسد  
من الخلاء به فارق ما يأتي في فصول تعدد الدم المعقوضه ولو اجتمع أكثر شرع (قوله والأصل  
في الجواز) المراد الجواز المطلق لا بقيد الكراهة وهذا مشكل من وجهين الأول أن الجواز المطلق  
لم يرد في صورة مما سبق حتى يستدل عليه والثاني أن الشارح أقام هذا الدليل بعينه فيما بعد على الإباحة  
بمعنى استواء الطرفين فهذا الصنيع من الشارح غير ظاهر فليتظر في ضبة القدرح فإن كانت صغيرة  
كان الخبر دليلا للإباحة وإن كانت كبيرة كان دليلا للجواز مع الكراهة لأن الفرض أنها الحاجة لكن  
التبادر من قوله أي مشعا يحيط أن الضبة كانت صغيرة (قوله أن فسحه صلى الله عليه وسلم) واشتري  
هذا القدر من ميراث النصر بن أس بن جماعة ألف درهم وعن البخاري أنه رأى بالبصرة قنطرة بمنه  
ويقال أصله من الأثولونه يميل إلى الصفرة وماوى (قوله أي مشعا) أي مصلحا من التشبيب وهو  
الإصلاح حفي وهو بالتشديد وهو بيان المراد من السلسلة لا حقيقته بما رواه في التبادر من قول  
الشارح أي مشعا يحيط فضة أن الضبة كانت صغيرة ومعلوم أنها كلها الحاجة فهذه صورة الإباحة قيل  
سلسله أنس وبشر عليه فصار إجماعا عروى عنه أنه قال سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا  
كذا كما مر في الظاهر أن الإشارة عامة على القدرح بصفته التي هو عليها وأحوال عودها على مع قطع  
النظر عن صفته خلاف الظاهر (قوله وأصل ضبة الاناء) أي لغا (قوله وغيرها) يحيط فضة  
(قوله توسع) هو بالعين القوي أن يوضع اللفظ لشيء ثم يستعمل في غيره لا مع فهذا الأصل والوضع  
هنا لإصلاح خلل الاناء ثم استعمل في الأعم من الإصلاح والزيادة وماوى (قوله فالأصل الإباحة)  
أي بخلاف نظيره من الحرير والتفسير إذا شك في أنه أكثر لأن الأصل في المضب الجواز وفي الحرير  
والقرآن الحرمه سم وكذلك علم الكبر وشك في أنها لينة وألحاجة عث وشعبارة حل فالأصل  
الإباحة أي الأصل إباحة الاناء قبل تضييبه بخلاف الحرير إذا ترك مع غيره فإنه يحرم حيث شك في كثرته  
لأن الأصل تحريم استعمال الحرير وينبغي أن يكون هذا في غير الحرير والمطرف به فانه شبه بالضبة (قوله  
ودخل تحت قوله فالأصل الإباحة صور لأنه إذا شك في الكبر والصغر نارة يلم كونها لينة أو بعضها لينة  
وبعضها الحاجة فتحكم بالكراهة فيهما لأن الشك إنما أسقط الحرمه وأما إذا علم كونها الحاجة فلا حرمه  
ولا كراهة وكذا إذا شك هل هي لينة أو الحاجة فتارة يلم الكبر فتكراهه وتارة يلم الصغر فلا حرمه  
ولا كراهة وكذا إذا شك في الكبر والصغر فضم هذه الصور لبقية صور الضبة شيئا ح (قوله  
لأن الهجر الخ) ويؤخذ مما تقدم في تحريم ضبة الذهب من أن الخلاء فيه أكثر منه يقدم حينئذ اناء  
الفضة يؤيدها لوجود مية تحوكل وحسب أن أقدم الثاني على الاعتماد شو برى (قوله فضلا)  
مصدر منصوب إما بقل محذوف أو حال من استعمال أي حالة كون الاستعمال بفضل فضلا يرد  
عن حل التضييب وما على الحال من استعمال وفي استعماله في الآيات كانه نظر أقول ابن هشام أنه  
لا يستعمل إلا في النبي محو فلان لا يملك درهمه فضلا عن دينار فاستعماله هنا مخالف للقياس لأن  
يقول ببيع لم يحرم فيكون في حيزي تأويل لا شيئا (قوله لماسر) من صدق قوله لغير حاجة على  
ما بهذهال يتو بعضها الحاجة أي وقول المهاج لا يصدق بذلك إلا إذا أريد به كلاً أو بعضاً حل (قوله  
ويحل نحو نحاس الخ) أو ما الخو به التي هو الفعل لخرام مطلقا حتى في حل النساء فيه إضافة مال

جميع صور الشك أن يقول الشارح فإن شك في حرم أو مقتضى الكراهة فالأصل عدمه تدبر اه

(ان يحصل من ذلك شيء بالنار بهما) لقلة الموهبه فكأنه معدوم بخلاف ما ذكره حصل منه شيء بهما لكثرة والتصریح بالثانية مع التقييد فجامد زائد في التقييد صرح الشيخان في الاولى وابن الرفعة وغيره في الثانية أخذ من كلام الامام

**باب الاحداث**

قال الزمخشري وانما يوجب الكتاب لان القارئ اذا قرأ بالادشغ في آخر كان انشط واثبت كالمسافر اذا قطع مسافة وشعر في آخرى ولذلك جعل القرآن سوراً وقال السيد الصفوى لانه اسهل في وجدان المسائل والرجوع لها وادعى حسن الترتيب والنظم والارجمانه كمنشئة فتعسر مرابعتها برماوى قال ابن حجر وتقدم السبب طبعاً المناسب له تقدمه وضعاً كان تقدمه انما على الموضوع اظهر من عكسه الذى في الروضة وان روجه بأنه لما وجدنا أى حكم المحدث احتاج الى ان يعرف أولاً الموضوع ثم نوافقه ولذا لم يورد حنبلياً تفقوا على تقدمه موجب الفصل عليه اهـ (قوله والمراد به) أى في عبارة لفظها لافى نية تناوى وقوله كاهناى كالتعبير الذى في الترجمة فاطلاقه على الاكبر كجواز ان الشاهد من علامات الحقيقة حل (قوله غالباً) فلا بد انه ينصرف الى الاكبر في نية غسل الجنب لقرينة حاله قول والاوى أن يراد بغير الغالب تقدم في تعريف الطهارة من قوله رفع حدث الخ فان المراد به ما يشمل الاكبر والاصغر (قوله اعتبارى) أى اعتبر الشارع وجوده لانه من الامور الاعتبارية التى لا وجود لها فى الخارج قبل ان اهل البصائر تشاهده فظلمة على الاعضاء والمراد بالاعضاء موضوعه على المرجع وقيل قوم باعضاء البدن ويرتفع بغير الاعضاء المذكورة قول وجيزة البرماوى قوم بالاعضاء المراد بها ما يفضل وجوبه من اعضاء الموضوع وهو الرأس جزء مهم ويتعين بوقوع المسح عليه ودخول المندوب فيه من حيث شمول اسم الموضوع له وقيل بجميعها فيدخل المندوب فيها انث (قوله يمنع محبة الصلاة) أى وغيرها وخصه لاها المعظم (قوله يتنهى بها: الطهر) أى لو كان أو شامها ذلك فيشمل الحدث انثى مثلاً (قوله وعلى المنع القرب على ذلك) أى الاسباب بواسطة الامر الاعتبارى أو المراد الامر الاعتبارى وقد يتوقف في جملة ترتيب اعليه مع جملة جز من تعريفه شو برى أى حيث قال يمنع محبة الصلاة وقد يقال ان هذا ليس بجز من الترتيب بل هو حكم من احكامه وبعبارة قول أمانر التبع على الاسباب فواضح وأما على الامر الاعتبارى ففيه نظر لانهم امتقاربان الآن يراد بالقرب توقفه عليه اهـ وفيه ان المتوقف متأخر عما يتوقف عليه كالقرب وامل المراد بالتقرب والتوقف عدم الانفراد لوجوب التزام بين الامر الاعتبارى والمنع اهـ ف ويلحق حيث لا مخصص به بقوله وعلى المنع القرب على ذلك استغناء بما سبق والمرخص فقد الطهور بن (قوله والمراد هنا الثاني) أى بقرينة قوله هي نزوح الخ لانه انما ذكر الاسباب قال البرماوى والحدث ظاهر في الامر الاعتبارى والمنع لانه حقيقة فهما وأما إطلاقه على الاسباب فقال سم ظاهر لانه محقق ويحتمل انه مجزى قال شيخنا ع ش انه صار

### باب الاحداث

قال الزمخشري وانما يوجب الكتاب لان القارئ اذا قرأ بالادشغ في آخر كان انشط واثبت كالمسافر اذا قطع مسافة وشعر في آخرى ولذلك جعل القرآن سوراً وقال السيد الصفوى لانه اسهل في وجدان المسائل والرجوع لها وادعى حسن الترتيب والنظم والارجمانه كمنشئة فتعسر مرابعتها برماوى قال ابن حجر وتقدم السبب طبعاً المناسب له تقدمه وضعاً كان تقدمه انما على الموضوع اظهر من عكسه الذى في الروضة وان روجه بأنه لما وجدنا أى حكم المحدث احتاج الى ان يعرف أولاً الموضوع ثم نوافقه ولذا لم يورد حنبلياً تفقوا على تقدمه موجب الفصل عليه اهـ (قوله والمراد به) أى في عبارة لفظها لافى نية تناوى وقوله كاهناى كالتعبير الذى في الترجمة فاطلاقه على الاكبر كجواز ان الشاهد من علامات الحقيقة حل (قوله غالباً) فلا بد انه ينصرف الى الاكبر في نية غسل الجنب لقرينة حاله قول والاوى أن يراد بغير الغالب تقدم في تعريف الطهارة من قوله رفع حدث الخ فان المراد به ما يشمل الاكبر والاصغر (قوله اعتبارى) أى اعتبر الشارع وجوده لانه من الامور الاعتبارية التى لا وجود لها فى الخارج قبل ان اهل البصائر تشاهده فظلمة على الاعضاء والمراد بالاعضاء موضوعه على المرجع وقيل قوم باعضاء البدن ويرتفع بغير الاعضاء المذكورة قول وجيزة البرماوى قوم بالاعضاء المراد بها ما يفضل وجوبه من اعضاء الموضوع وهو الرأس جزء مهم ويتعين بوقوع المسح عليه ودخول المندوب فيه من حيث شمول اسم الموضوع له وقيل بجميعها فيدخل المندوب فيها انث (قوله يمنع محبة الصلاة) أى وغيرها وخصه لاها المعظم (قوله يتنهى بها: الطهر) أى لو كان أو شامها ذلك فيشمل الحدث انثى مثلاً (قوله وعلى المنع القرب على ذلك) أى الاسباب بواسطة الامر الاعتبارى أو المراد الامر الاعتبارى وقد يتوقف في جملة ترتيب اعليه مع جملة جز من تعريفه شو برى أى حيث قال يمنع محبة الصلاة وقد يقال ان هذا ليس بجز من الترتيب بل هو حكم من احكامه وبعبارة قول أمانر التبع على الاسباب فواضح وأما على الامر الاعتبارى ففيه نظر لانهم امتقاربان الآن يراد بالقرب توقفه عليه اهـ وفيه ان المتوقف متأخر عما يتوقف عليه كالقرب وامل المراد بالتقرب والتوقف عدم الانفراد لوجوب التزام بين الامر الاعتبارى والمنع اهـ ف ويلحق حيث لا مخصص به بقوله وعلى المنع القرب على ذلك استغناء بما سبق والمرخص فقد الطهور بن (قوله والمراد هنا الثاني) أى بقرينة قوله هي نزوح الخ لانه انما ذكر الاسباب قال البرماوى والحدث ظاهر في الامر الاعتبارى والمنع لانه حقيقة فهما وأما إطلاقه على الاسباب فقال سم ظاهر لانه محقق ويحتمل انه مجزى قال شيخنا ع ش انه صار

**باب الاحداث**

جمع حدث والمراد به عند الاطلاق كما هنا الاصغر غالباً وهو لغة الشيء الحادث وشراً يطلق على أمر اعتبارى يقوم بالأعضاء يمنع محبة الصلاة حيث لا مخصص وعلى الاسباب التى يتنهى بها الطهور على المنع المقترب على ذلك والمراد هنا الثاني وتعبير الاصل بأسباب الحدث يقتضى تفسير الحدث بغير الثاني الآن يجعل الاضافة (قوله والمراد هنا الثاني) استترجها عن قولهم فى الطهارة رفع حدث لان الاسباب لا ترفع (قوله أى بقرينة الخ) دفع به قول سم انه لا بد لارادة الثاني من قرينة بخلاف عبارة لاحتجاج لها فهى أولى وأجاب بمثل ما ذكر اهـ وقوله أيضاً أى بقرينة الخ وكذا بقرينة الجمع

بيانية (هي) أربعة أخذها (خروج غير منه) أي المتوضيحي عيناً أو محيطاً أو أنجساجاً أو زبطاً معتاداً كقول أنادرا كدم  
انفصل أولاً (من فرج) دبراً كان أو قبل (أو) من (نقب) بفتح المثناة (٣٩) وضهماً (تحت معدة) بفتح الميم وكسر

السين على الألفح  
(والفرج منسد)

(قوله وهو مفقود هنا)  
تعبه شيخنا الفضلي في  
بعض المواقف عنه بأنهما  
يجمعان في الأسباب  
الناقضة وينفرد الحدث  
في المنع وينفرد السبب في  
الزوال متلافيهما نظر تأمل  
(قوله وان قيس على  
جزيئتها) أي لوجود حال  
لكل الجزئيات ولا يصح  
أن تكون حكماً لو جرد  
القياس (قوله أي يتبين  
خروج الح) مناسب لكن  
التبين ليس الناقض إنما  
الناقض الخارج التيقن  
هكذا قرره بعض المشايخ

وفيه تأمل

(قوله أما المتصل فلا ينقض)  
هل ولو عاد لكن قياس  
النقض بعدم بعض الدودة  
النقض هنا للبصر (قوله  
الح) كان عليه حذف  
قوله أصلياً لأنه عند  
أصلتهما يكون كل ناقضاً  
وجعله الحكم منوطاً  
بالبول جرى على القالب  
من أن ذا البول يكون  
أصلها فاده حجج في شرح  
الارشاد (قوله واشتباه  
أرسلت) خالفه الشارح في

في الأسباب حقيقة عرفية وقال شيخنا الحقيقة في الثلاثة وهو ظاهر كلام الشارح واعترض كلامه  
بأن التعارض يقال كونه تصديقاً للحدث لا كبر فيكون التمرين مانعاً وأجيب بأن المراد بالاعضاء  
أعضاء الموضوع بالأسباب أسباب مخصوصة فلا يشمل الأكبر (قوله بيانية) أي باباً أسباب هي الحدث  
بناء على أن المراد بالبيانية أن يكون الثاني ميئلاً لمراد من الأول ولا كثر تسمية هذه بإضافة الأعم  
للأخص عرض أوليها لأن البيانية أن يكون بين الحاض والمضاف إليه عموم وخصوص وجهي حكم  
حده وهو مفقود هنا وفي الحدث ليطابق البيان للبين (قوله هي أربعة) وعلة النقض  
بها غير معقولة فلا يفسد عليها مر وبعبارة حجج والحصر فيها تمديد وإن كان منها معقول للمعنى  
فمن ثم لم يفسد عليها نوع آخر وان قيس على جزيئتها اهـ (قوله خروج غير منه) أي يتبين خروج الح  
وكذا يقدر في الجميع كما يعم قوله فيما يأتي ولا يرتفع يقين طهر أو حدث بظن ضده فإن شك في شيء  
مما يأتي في لبصر (قوله غير منه) أي الموجب للفصل كسأسي في حل بأن يكون غير منه أو من غير  
أدومته الغير الموجب للفصل (قوله أي المتوضيحي) أي المعلوم من المقام أو الافتراض فيشتمل ذكره كقوله  
كقوله تعالى حتى نوارث بالحباب برماوي ولولا قال أي الشخص لكان أولى ليشمل الحدث الذي لا يكون  
عقب وضوء كالولود لأنه يولد بعد ما تم له بسبقه طهر ولعل أراد النقض بالفعل اهـ قل مع زيادة قال  
عش ومفهوماً أنه لو وجد منه أحداث مترتبة كان من ثم لم يفسد غير لاؤل حدثاً وسبباً في  
قبول نوى بعض أسدائه الصادرة منه أنه يصبح سواء أوجدت معاً أم مرتباً سواء نوى الأول أو بعده  
وهو مناف لما ذهبوا إليه من أن الكلام هنا في الأحداث الناقضة أي بالفعل وما يأتي في مطلق الأحداث  
اهـ والمتمم أن الولادة بالليل والنحو والعلاقة بخروج الح إلى لا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل  
فانه ينقض ولا يوجب الفصل أما المتصل فلا ينقض قال الشيخ وإذا قلنا بعدم النقض يخرج بعض  
الولد مع استتار باقيه فهل يصح المصداق حيث لا تعلم اتصاله بغيره من نجاسة أم لا كما في مسألة  
الخطا فيه نظر اهـ ومال شيخنا إلى الأول وهو متجه اهـ (قوله الح) لم يقل الواضح لثلاثتهم أنه  
قيد في الدر أيضاً سئل (قوله انفصل أولاً) أي في غير بعض ولد ينقض فلا ينقض به لاحقاً انفصال  
جميعه فيكون واجبه الفصل لا الموضوع شيخنا (قوله من فرج) شامل بالنسبة للأنثى لمدخل الذكر  
ومخرج البول سم ولو كان له فرجان أصليان ببول من أحدهما يعني من الآخر كان البول ناقضاً  
فلو كان له أصلي واحد واشتباه وأسمت نقض الخارج من كل منهما (قوله أو من نقب) أو ما تجميع  
لما نفع خلوشو يرى (قوله بفتح المثناة وضهماً) عبارة المختار للنقب بالفتح وحاد الثقب والنقب  
بالضم جمع نقبة كالتب بفتح القاف اهـ بحروفه (قوله تحت معدة) أي ما يقرب منها فلا عبرة  
بافتتاحه في السابق والقديم وإن كان إطلاق الحذف يشمل ذلك فإرجاع عش على مر (قوله على  
الألفح) وفتح أو كسر فسكر فيض شو برى وبكسر تين فقيه أربع لغات ككل ما كانت عينه  
سوف حلق ما كان أو فعلاً كخضوشهد (قوله منسد) أي صار لا يخرج منه شيء وإن لم يجمع كما قاله  
الفراري عش وبدل عليه قوله بعد لا يبالغ فيه لأنه لو كان المراد بالأسداد الالتحام لربأت  
الايلاج فيه قال زى وهل المراد أسداد القبل والدمع حتى إذا بقي أحدهما منفتحاً كان الحكم  
أو كني أسدادهما ظاهر كلام الجمهور الثاني معتمد وقال ابن النقيب أنه أقرب إذا كان الخارج

شرح الروض لجعل النقض بهما معاً لا بكل ووافق الحمصي على ذلك حج وقال خلافاً لن وهم فيقول لا بد منهما وأراد حج  
أن ذلك المتوهم أخذ من اشتراط مسهما في المسامحة الأصلية مع أنه غير صحيح حافظه

للمطمان من الأرض تقضى فيه الحاجة تسمى باسمه الخارج للجاورة وخرج بالفرج والثقب المد كورين خروج شيء من قبضة يده كدم فسد وخارج من ثقب فوق المعدة وفيها أوجاءها ولومع انسداد الفرج أو تختمها اغتاحتها فلا تقضى به لأن الأصل عدم التقضى ولأن الخارج في الأخيرة لا ضرورة إلى مخرجه وفيها عداها يأتي ٢٠ أشبه إذا تحبسه الطبيعة ثقله إلى أسفل وهذا في الانسداد العارض أما الخلق فينقض معه الخارج من الثقب مطلقا والمنسد يستند كمنزواته من الخلق لا وضوء جسمه ولا غسل بإبلاجه ولا بإبلاج فيه قاله الماوردي قال في المجموع ولم أرفس بمره تصريحا بموافقة أو مخالفة وحيث أقم الثقب مقام المنسد فليس له حكمه من أجزاء

اه قوله هذا يدل على بعض المدعى الخ ثم مر هذا الدليل بقوله وقيس به ما في معناه من جميع الخارج اه ويمكن الجواب عن الشارح بأنه مشى على طريقته من جعل الفاظ اسمها للخارج من البراءة والقبول طاهر الأوغر طاهر كقوله السيوطي في الاتقان اه

من الثقب يناسب المنسد كأن انسداد القبيل نخر من أي الثقب بول أو الدبر نخر من هنا فاعلم من غير اطلاع منه على نقل قال لكن يشكل إذا كان الخارج ليس معتادا لواحد منهما اه وظاهر كلام الجمهور النقض به أيضا كما عرف واشترط السيوري انسدادهما معا خلاف كلام الجمهور اه

اه وحيث يدل على الثقب ثلاثة أحكام التقضى بالخروج منه وجواز وطء الزوجة فيه وعدم التقضى بنوبه كتمه حل وحرف ولا يصير جنبا بالوطء فيه بل إذا أنزل وجب جميع الأحكام ثابتة للأصلي عرش قال العلامة البرماوي ولو انفتح الأصل هل ترجع له الأحكام وتلقوا أحكام المنفتح انظر ما حكمها ثم قرر شيخنا زى ان الأحكام ترجع للأصلي من الآن وتلقوا أحكام المنفتح ولم ينزع أحدهم من الدرس

(قوله لقوله تعالى أوجاء أحدكم من الفاظ) هذا يدل على بعض المدعى وهو خروج الفاظ والمدعى خروج غير منه قال حل واعتذر بأن نظم الآية يقتضي أن كلام المرض والسفر حدث ولا قائل به وأجاب الأزهري بأن أوفى قوله أوجاء أحدكم بمعنى الوار وهي للحال والتقدير يأبها الذين آمنوا إذا قم إلى الصلاة عشرين فأغسلوا وجوهكم إلى أن كنتم مرضى أو على سفر والحال أنه جاء أحدكم من الفاظ أوالاستم النساء فلم تجزوا ماء فتميموا أو نقل القاضي أبو الطيب عن أمان السافى أنه نقل عن زيد بن أسلم وكان من المالكين بالقرآن في الآية تقديم وتأخير أي وحدا والتقدير يأبها الذين آمنوا إذا قم إلى الصلاة من النوم أوجاء أحدكم من الفاظ أوالاستم النساء فأغسلوا وجوهكم إلى أن كنتم مرضى أو على سفر فلم تجزوا ماء فتميموا اه (قوله ولقبهم الثقب) هذا الحاجة إليه لأن الفاظ في الآية شامل للخارج من الثقب المد كور لأن يخص بالخارج من الدبر تأمل (قوله والفاظ) أي في الأصل المسكان المطمان بفتح الهمزة أي المطمان فيه وحكى كسرهما أي المنخفض (قوله تقضى فيه الحاجة) أي يخرج والمراد بالحاجة ما يحتاج إلى خروجه المنضر ببقاءه وقضية التعبير بالمضارع في تقضى أنه لا يشترط في التسمية بذلك الاسم أن تقضى فيه الحاجة بالفعل لكن هل تكفى صلاحته لقضاء ولا بد من اعداده فيه نظر برماوي (قوله سمي باسمه) أي فهو مجاز مرسل ثم صار حقيقة عرفية في الخارج أي بالمعنى الأصح الذي هو البول والفاظ باللفظ الأعم يشمل الريح لانه لا يقصد لأخراجه المسكان المد كور شو برى وعبرة عرش قوله الخارج أي من الدبر أو القبيل إلا أنه غير مشهور بقوله السيوطي وحكمة اشتباهه في الخارج من الدبر دون القبيل أنه جرت عادة العرب أن الشخص إذا أراد البول يقول في أي مكان وإذا أراد الفضلة الخاصة يذهب إلى محل يتوارى فيه عن الناس تأمل اه (قوله وخرج بالفرج) أي بالخروج من الفرج ليناسب قوله وخرج شيء الخ وخارج بالرفع عطفا على خروج (قوله ولومع انسداد الفرج) غايته الرد والوالو الحال وهو راجع الثلاثة لانه لا رد على من قال إن الثقب يقوم مقام المنسد مطلقا (قوله إلى مخرجه) أي خروجه (قوله وهذا) أي التفصيل في الثقب بين أن يكون تحت المعدة أم لا حل (قوله أما الخلق) أي الانسداد الخلق (قوله مطلقا) أي في أي محل كان (قوله وحيث أقم الخ) ظاهره جوعه للانسداد العارض والخلق والمتمدد خلافة الخلق فيثبت المنفتح جميع الأحكام على المتمتد بخبر من النظر إليه فوق العورة لكن ليس له حكم كالفرج وتفسيرهم بالمنفتح يخرج المناقذ فالتأخر منها ليس بنافذ خلافا لبعض التأخرين وجميع في المجموع عدم اتقاض الوضوء إذا نام مكانها أي للثقب المنفتح من الأرض زى وعبرة عرش وحيث أقم الخ ظاهر هذا الكلام أنه راجع إلى الانسداد العارض والخلق وهذا لا يصح بل يشبه أن يكون راجعا إلى الانسداد العارض فقط ولا ينافيه قوله وتحرر من النظر إليه فوق العورة لأن



هذا على مقابل الاظهر في عبارة الاصل وان لم يكن عادته التفريع على المقابل وكتب ايضا لكان  
الانسداد على خلاف ما ثبت له الا انقض بالحارج فقط وجميع الاحكام ثابتة للاصل في خلاف ما اذا كان  
الانسداد خلفه فان الاحكام كلها تثبت للفتح اه وقوله وان لم يكن الحائز فاقضوا بسقوط قوله  
فوق المورد التي قبله لان اصل المشتاقان الثقب اقيم مقام المنسد ولا يكون الا اذا كان في المورد  
ويمكن أن يكون قوله حيث اقيم الثقب أي على القول الضعيف القائل بان الثقب ينقض مطلقا كان  
الاصلي منسدا كما صرح به المحلى **(قوله فوق المورد)** ظرف للإيجاب والتحریم وكان الاولى اسقاط  
هذا كله اذ لا ينفع الاعلى الضعيف القائل بان الثقب اذا كان فوق المعدة وكان الانسداد عارضا  
ينقض ولا يثبت بقية الاحكام الثابتة للاصل شيئا وعبرة حل قوله فوق المورد بتبع في هذا  
التعبر شيئا المحلى الذي فرعه على مقابل الاظهر وهو ان المنفتح فوق المورد ينقض الخارج منه  
فالاولى اسقاط قوله ويجاب ستره وتحريم النظر الخ لان المنفتح فوق المورد لا يقام حينئذ مقام الاصل  
فلا عبرة ولا ينقض الخارج منه فكيف يحرم النظر اليه اه **(قوله والمعدة)** أي عند الأطباء وقوله  
والمراد بها أي عند الفقهاء السريعة وما حاذوا فهو مجاز علاقته المجاورة **(قوله فلا ينقض الوضوء)**  
ومثله الواردة بالليل بخلاف اللقاء بعض الوله فينقض ولا يوجب الفصل رى ومن فوائد عدم النقض  
بالمنى محبة صلاة الغسل بدون وضوء وقطعا لو قلنا بان النقض لكان فيها بدون وضوء خلاف وثية السنية  
بوضوء قبل الغسل ولو نقض لنوى به رفع الحدث شرح مر وقول مر خلاف لانه قيل بعدم  
الاندراج **(قوله أعظم الامرين)** أي الذين من جنس واحد وهذه القاعدة تقتضى أن لا وضوء بقاء  
الولد الجاني لانه وان انعقد من منبهاد منبه استحالة الى الحيوانية شيئا **(قوله بخصوصه)** أي  
بخصوص كونه منيا وقوله بعمومى بعموم كونه خارجا **(قوله كونا المحسن)** أي فانه واجب أعظم  
الامرين وهو ارجح بخصوص كونه زائعا ومن لم يوجب ادوتهما وهو الجمل والتفريب بعموم كونه  
زنا حل وأورد عليه أن الكلى الواحد قد يوجب أمرين فأكثر كالجماع في رمضان يوجب أعظم  
الامرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا وأدوتهما وهو القضاء بعموم كونه فطرا وأدون منها  
معا وهو التعزير بعموم كونه معصية وقد يجاب بأن المراد ما كان من جنس واحد كالطهارة أو الواحد  
وهذا ليس كذلك ولا رد أن الكفارة تكون بالصوم لأن الواجب فيه الصلة العتق فتأمل اه شيئا  
في الغيب شورى **(قوله وانما وجبه)** أي الادون الذي هو الوضوء ويجابه فرع ابطاله حل  
**(قوله لانهما يتعمان محبة الوضوء)** أي الواجب والمباح لنحو الصلاة فلا ترد محبة الوضوء منهما عند  
الاحرام شورى **(قوله مطلقا)** أي في سائر الاحوال سواء كانت مستعاضة وغيره أو قال بعضهم مطلقا  
أي في ابتداء بان طرأ عليهم أو في الدوام بان طرأ عليه وقوله فلا يجامعانه أي في الدوام بان طرأ عليه  
وحاصل منعها ثمة قاس الدوام على ابتداء في بطلان وفيه أن الدوام أقوى وفيه أيضا أن الاسباب  
للمذكورة تنافي الوضوء ابتداء ودواما ومنها الحيض وانفاص فكيف تجعل منافاتها للوضوء ابتداء  
اصلا يقاس عليها في تهمة في الدوام تأمل **(قوله في صورة سلس المني)** أفهم أن السليم لا يصح  
وضوء محال نزول المني وهو كذلك لان الوضوء للصلاة وهي لا تقبض مع الجنابة من غير ضرورة عش  
اطفيح وقرر شيئا ح ف أن قوله في صورة الخ ليس بقيد بل يصح الوضوء مع خروج المني وان لم  
يكن به سلس أي وهو قضية قول المصنف غير منتهى ومقتضى ما يأتي في باب الحيض من أن الخاض يحرم  
عليه الطهارة زيادة على ما يحرم على الجنب فانه يقتضى محبة الوضوء مع نزول المني لان غايته أنه طهر مع  
الجنابة وهو غير متع عش على مر قال العلامة الرشيدى انما قصر التصو برعليه لانه محل واقف

بخلاف معنى السليم فإنه محل النزاع فلا يحصل به الإلزام والأقل الحكم واحد اهـ **(قوله زوال عقل)** العقل هو لغة المنع لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش اهـ ع ش ولهذا يقال إن من تلبس الفواحش لا عقل له وحمله القلب وله شعاع متصل بالدماغ وهو أفضل من العمل لأنه منبته وأسهل لأن العمل يجري منه مجرى النور من الشمس والروى بمن العين وهو عند أهل السنة عرض وعند الحكماء بجوهر مجرد عن المادة شو برى وقيل العلم أفضل قال بعضهم

علم العالم وعقل الماقل اختلافان \* من ذا الذى منهدا قد أوزل الشرقا

قالهم قال أنا قد سوت غايته \* والعقل قال أنا لاجل حسن في عرفا

فأفصح العلم أفصلا وقاله \* بأنا الله في تزييله أصفنا \*

فبان للسفل أن العلم سيده \* فقبل العقل رأس العلم وانصرفا

**(قوله أى تميز)** بهذا التفسير يكون الاستثناء الآتى متصلا **(قوله يجنون أو أغماء)** ولومع التمكن على الاعتماد شو برى وهر ولهذا التعميم بشيئ صنيع المتك حيث قصر الاستثناء على زواله بنوم الممكن فيخرج زواله يجنون أو أغماء الممكن فينقض قال البصري والجنون مرض يزول الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الأعضاء والأغماء زوال الشعور مع فتور الأعضاء والسكر خيل في العقل مع طربوا اختلال نطق **(قوله العينان وكاء السه)** قال في النهاية فافصله سته بوزن فرس وجهه أسته كافر اس حذفت الهاء وعوض عنها الهزة فقبل است فان بردت الهاء وهى اللام وحذفت العين التي هي التاء انحدفت الهزة التي هي بها عوضا عن الهاء فقبل سه برى في الحديث وكاء السه اهـ وفي الحديث استماركة كناية عن كناية بالثبات وكاء الذى هو من لوازم المشبه به للتشبه وتشبيه العينين المراد منهما اليقظة وكاء تشبيه بليغ يحذف الاداة طب شو برى وتقريرا الاستعارة المذكورة أن يقال شبه السه بفم فمر بتمثلا وحذف المشبه به وأثبت له شئ من لوازمه وهو وكاء أو إثباته تخييل **(قوله فليتوضأ)** لو تيقن النوم وشك هل نام لم يمكن أن لا فلا تنقض شرح حر ولو زالت إحدى ألبية عن مقرها قبل انتباهه ولو كان مستقر انقض وان لم تقع يد على الأرض لخص لحظة وهو نام غير ممكن أو زالت مع انتباهه أو بعده المفهوم بالاولى أو شك في أن زوالها قبل انتباهه أو لا وفى أنه نام أو نفض فلا تنقض لأن الأصل الطهارة ثم لو رأى زواله أو شك هل نام أو لا فعليه الوضوء لأن الرؤيا لا تكون إلا بالانوم اهـ ما من الروض وشرحه ولو نام غير تمكن وأخبره معصوم بأنه لم يخرج منه شئ لم ينقض وضوءه واعتد به بعضهم وإن ع فيه بعضهم زى وقال بالنقض لأن النوم على هذه الهيئة ينقض الوضوء وهذا هو المعتد به مشيئى فيجب عليه تصديق المعصوم ويتوضأ **(قوله فرح)** نام يمكن أن الصلاة ينقض ان قصر وكذا أن طال في ركع طويل فان طال في قسبر بطلت صلاته لا يقال كيف ينطل مع أنه غير علمد لا تقول لما كانت مقدمات النوم تقع بالاختيار أى شأنها ذلك زالت منزلة العلمد سم ع ش **(قوله كأشعر بها)** أى بالظنة المذكورة **(قوله والعينان)** أى فتحهما كناية عن اليقظة أى لأنه يلزم من فتحهما اليقظة قال حل والمضى ان اليقظة للدر كالوكاء للوعاء يحفظ ما فيه **(قوله نشوة السكر)** بفتح الواو على الألفح مقدمات السكر وأما الهزم فالنوم من قولهم نشأ الصبي غا زاد برماوى **(قوله ومن علامات النعاس الخ)** ومن علامات النوم الرؤيا حل **(قوله وإن لم يفهمه)** الجلة حالية **(قوله ولا عبرة الخ)** يؤخذ منه أنه لو خلق منسد البرولم يشق له تقبولنا ان المفتح أصالة لا يقوم مقام الأصل لا ينقض بنومه غير ممكن لأن النوم مظنة لخر وج شئ من دره وهذا لا يخرج منه شئ وقوله لندره لندره في نفسه حتى لو أبلى به

**(زوال العقل)** أى تميز يجنون أو أغماء أو نوم أو غير هالخبر أى داود وغيره العينان وكاء السه فن نام فليتوضأ وغير النوم عما ذكر أبلغ منه في الذهول الذى هو مظنة لخر وج شئ من الدر كأشعر بها الخبر أذ السه البر وكاء وحفاظه من أن يخرج منه شئ لا يشع به والعينان كناية عن اليقظة وخرج زوال العقل النعاس وحديث النفس وأوائل نشوة السكر فلا تنقض بها ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه **(لا)** زواله بنوم تمكن مقصده أى ألبية من مقسره من أرض أو غيرها فلا تنقض لأمن خروج شئ حينئذ من دره ولا عبرة باحتمال خروج ريع من قبله لندره ودخل في ذلك ما لو نام غيبا أى ضالمظنه وساقه بعمامة أو غيرها فلا تنقض به ولا تمكن لمن نام فهاهز دلا

شخص لا ينظر إليه وهو المتمدن كافي ع ش ويحتمل اذا ندرت وجه بخلاف ما اذا لم يندر ذلك بأن  
 كثير من وجهه فيضرومه غير ممكن قبله ان تصور له يمكن اه حل (قوله بخاف) أي تباعدوا  
 مراد الاول القائل بأنه لا يمكن له بالتجافي ما لا يمنع خروج شئ ولو خرج بلا احساس علة هر زى  
 ومراد الثاني ما يمنع خروج شئ بلا احساس وحيث أنه خالف لفظي (قوله عن الروائي) معتمدوا نظر  
 لوسد التجافي بشئ ونام هل ينقض أو لا مال شيوخنا زى الثاني شوبرى (قوله ولا يمكن له نام  
 على قفاه) أي فيتنقض وضوءه وان أخبر معصوم بغير خروج شئ منه حينئذ لانه بما قيمته فيه المظنة  
 مقام اليقين حل (قوله بشرى ذكر) أي ولومن الجبن اذا تحققت الاثوثة أو الذكورة على المتمدن  
 ولو على غيره ضرورة لرجل حتى ولو تصورت على صورة كلب مثلا تنقض لها ظاهر كلامهم بأن أخبره  
 عدل بمسألة اه و بنحوه و ج ر ج منه في حال نومه متمكنا وجب عليه الاخذ بقوله ولا يقال الاصل  
 بقا الطهارة فلا يرتفع الظن اذ خبر العدل انما يفيد فقط لا ناقول هذا ظن اقله الشارع مقام العلم  
 تنجيس المياه وغيرها كآياتي اه شرح العباب لحج والمتمدن خلافه فلا تنقض بخبار العدل  
 بشئ بما ذكر ع ش لان خبر العدل يفيد الظن ولا يرتفع يقين طهر او حدث بظن ضده ككسائي  
 بخلاف ما اذا أخبر معصوم بخروج ر ج منه في هذه الحالة أي حاله نومه متمكنا فانه ينقض وضوءه لأن  
 خبره يفيد اليقين ولو تولد شخص بين آدمي ومهمة لم ينقض اسه على ما عتبه الشيخ حميرة و ظاهره ولو  
 كان على صورة آدمي اه شوبرى (قوله لا جامع) رد على الحنفى للمفسر بذلك قال الكمال بن أبي  
 شريف والمتجمان للامامة حقيقة في تماس البدن بشئ من أجزاءهما من غير تقييد باليد وعلى هذا  
 فالجامع من أفراد مسمى الحقيقة فينتزله اللفظ حقيقة شوبرى (قوله التبر الشهوة) أي التي لا تلبس  
 بالظهور س ل فاندفع ما يقال ان غاية الاثارة خروج الخي وهو غير ناقض وأيضا الاثارة قد تنوجد في  
 النظر من أنه لا ينقض (قوله عمدا أم سهوا) فيه وفيما بعده رد على الامام مالك المنفصل (قوله انما  
 يبر الشهوة بطن الكف) أي شأنه ذلك حل لان الس يخالف المس فيستصور أحدها أن المس  
 لا يكون الا بين اثنين والمس قد يكون بينهما وقد يكون من الشخص نفسه اذا لمس فرجه الثانية أن  
 المس شرطه اختلاف النوع فلا يكون الا بين الرجل والمرأة والمس فلا يشترط فيه اختلاف النوع  
 فيكون بين الرجلين والمرأتين الثالثة أن المس يكون بأي موضع من البشرة والمس يخص بطن  
 الكف الا لربعة انتقاض وضوء اللاموس والملموس وفي المس انتقاض وضوء المس فقط الخامسة لمس  
 الحرم لا ينقض ومس فرجه ناقض السادسة لمس العضو المباني من المرأة لا ينقض أي اذا كان غير  
 الفرج ومس الذكر المباني ناقض اه اطفحى (قوله ظاهر الجلد) تقدم عن الانوار أن البشرة  
 هناك اعدا السن والشعر والظفر أي من الظاهر ولو زرع جلد مو حشى فواضح عدم النقض به حل  
 (قوله كاحم الانسان) واللسان والعين خلافا لحج شوبرى والعظم الذي وضع بالكشف ينقض  
 على المتمدن زى (قوله الحائل) من الحائل ما تجرد من غير يمكن فصله من غير خشية مبيح يتم  
 لوجوب ازالته لامن تنحصر حتى صار كالجزء من الجلد س ل (قوله والظفر) بضم الظاء مع سكون  
 الفاء وضحه وكسر هاء مع اسكان الفاء وكسرها واظفر وكصفو رو يجمع على أطافير وأظفار  
 فائدة الاظفار حل من نور كانت تحت حال آدم الحر يرى الجنة فلما أكل من الشجرة تطارعت  
 لباس الجنة وبقيت حالة النور فانقضت من وسطها وتقلعت وانقضت على رؤس الاصابع وصارت

لا ينقض ويصح في الروضة  
 ولا يمكن ان نام على قفاه  
 ملصقا مقعده بفسره (و)  
 ثالثها (تلاق بشرى ذكر  
 وأش) ولو خصيا وعنبنا  
 ومسوحا أو كان أحدهما  
 ميتا لم يمكن لا ينقض  
 وضوءه وذلك لقوله تعالى  
 أو لستم النساء أي لستم  
 كما قرئ به لا جامع له  
 خلاف الظاهر والس  
 الجس باليد وبغيرها والجس  
 باليد أو لحن غيرها وما عليه  
 الشافعي والمثني في النقض  
 به أنه مظنة التلذذ للشر  
 للشهوة وسواء في ذلك  
 اللامس والملموس كما فهمه  
 التعبير بالتلاق لا شرا كهما  
 في لغة المس كالمشركين في  
 لغة الجامع سواء كان التلاق  
 عمدا أم سهوا بشهوة أو  
 دونها بغير تسليم أو أشل  
 أصلى أو زائد من أعضاء  
 الوضوء وأغيرها بخلاف  
 النقض بمس الفرج يحتمل  
 بطن الكف ككسائي  
 لأن المس انما يبر الشهوة  
 بطن الكف والس يبرها  
 به وبغيره والبشرة  
 ظاهر الجلد وفي معناه اللحم  
 كاحم الانسان وخروجها  
 الحائل ولو رفيقا والشعر  
 والسن والظفر لا ينفذ  
 بهما وبذكر وأشئ

الذكران والاثنان والخنيان (قوله فواضح عدم النقض به) تردد فيه البايع وقال له قياسا على الملموس العضو المباني اه  
 (قوله والعين) أي بطنها وهي التي يخاف فيها حج فقط خلافا لوجه المحشى

عراقان افتقرا لم ونحوه  
اكتفاء بمثلتها بخلاف  
التلاق مع العفر لا ينقض  
لاتقاء مظنتها (لا) تلاق  
بشرى ذكر أو أنثى (عمرم)  
له بسبب أوضاع أو مصاهرة  
فلا ينقض لاتقاء مظنة  
الشهوة (و) رابعها (مس)  
فرج آدمى أو محل قطعه  
ولو صغيراً أو ميتاً  
ع درس

(قوله عمرم ولو احتمالاً فلو  
استلم على أبوه زوجته لم  
ينقض لسها قبل الاستلحاق  
ولا بعده لا احتمال صدقه  
فان قيل لو منع الاستلحاق  
النفص لا احتمال الحريمة  
لا تمتنع النفص بدون  
استلحاق لوجود الاحتمال  
قلنا بقرع امتناع النفص  
بدون استلحاق حيث وجد  
الاحتمال اه سم على  
التحفة وقال الجوهري اهما  
ان بلغت سبع سنين نقضت  
يقينا وان بلغت خمس سنين  
لم تنقض يقينا وبثبت  
يستفى فيها القلب (قوله)  
ولا ينقض وضوءه بلسها)  
أى من نكحها وكذا غيرها  
ان لس عدد محرمة فاقول  
فلو كان محرمة عشرا  
فلنسى احدى عشرة  
اتنقض وضوءه لتحقق  
لس الانجية اه سم على

ظفر فكان اذا نظر الى اغلاظها بكى فصار عاده فى أولاده اذا هجم الضحك على أحد هم ينظر الى اغلاظ  
يدها أو رجليه يسكن عنه براموى (قوله والخثى) ألفه للتأنيث فيكون غير منصرف والضمائر  
العامة عليه يؤتى بهامزة كره وان انقضت أو ثبت أنه لا مدلوله لشخص صفته كذا وكذا أسنوى اه  
شو برى (قوله والعضو البان) خرج هذا بقيد ملحوظ فى المتن قد بره وتلاقى بشرى ذكر أو أنثى  
حال الاتصال والشارح أخرجه بذكر وأنثى لأن العضو وحده لا يوصف بذكر أو أنثى وبأنه ظاهر  
ان محلته غير الفرج أخذ من قوله بعد ومس فرج آدمى الخ وفى حل قوله والعضو البان مالم يتصلق  
بحرارة الدم ونحو من فصله محذور تميم وان لم تحله الحياة خلافاً لأن محذور فى التحفة لانه بانفصاله صار  
أجنبياً لم ينظر لموده اه عن والمعتدان العضو البان متى اتصق وحلته الحياة تنقض ولو افلا سم  
وسل فإذا اتصقت بدرجل بيدن امرأة وحلتها الحياة تنقض وضوءه وإن رجل صاحب اليد بلسها  
وبه يلغز فيقال للرجل لس عضو نفسه فتنقض وضوءه ولو قطع الرجل والمرأة قطعتين تساوى لم  
قاله على بقاء الاسم فان بقى تنقض والا فلا فقله والعضو البان أى مالم يبق الاسم (قوله بان بلغا حد  
الشهوة) أى يقينا القوى طباع سليمة شو برى (قوله محرم) ولو احتالاً فلو شك هل بينه وبين امرأة  
رضاع محرم جازله نكاحها ولا ينقض وضوءه بلسها ولو احتالط محرمه بأجنبيات غير محصورات جاز  
له أن ينكح منهن ولا ينقض وضوءه بلسها وذلك كشحننا أنه لا تنقض بمن فها بلعان خلافاً للباقيين  
وقوله محرم وهى من حرم نكاحها على التأيد بسبب مباح حرمتها فرج بالاولى أخت الزوجة وبالثانى  
أم الموطوءة شبهة أى وبثباتها وان حوت على التأيد لكن لسبب لا يتصف بها براءة ولا غيرها  
وبالثالث أزواج النى صلى الله عليه وسلم لأن حرمه نكاحهن حرمتهم على الله عليه وسلم حل وزوجات  
بنين يحرم على سائر الأمم حتى على الأنبياء وأما زوجات باقى الأنبياء فممن يحرم على الأم فقط ويحل  
نكاحهن للأنبياء شيخنا ح (قوله ورابعها مس فرج الخ) ومثل المس التماس كان وضع شخص  
ذكر فى كف شخص آخر وقوله آدمى ومثله الجنى لأن عليه التعبد حل (قوله آدمى) أى واضح سواء  
كان المس مشكلاً أو لا وأما اذا مس الله كذا الواضح من الخثى مثل ماله فيتنقض وضوءه لأنه ان كان  
المشكك ذكر افق سم ذكره وان كان أنثى فقلسها وكذلك الأناث الواضحة اذا مست من المشكك مثل  
مالها بخلاف ما اذا مس كل منهما غير ماله فلا تنقض لا احتمال أن يكون عضواً لهما والخثى اذا مس آلتيه معا  
اتنقض وضوءه وان مس أحدهما فلا اه (قوله أو محل قطعه) شامل لفرج المرأة والبر وفيدى الرض  
محل القطع بالذكر حل ونقل عن شيخنا العزبى أن محل القطع خاص بالذكر كإثباته ضمن قول المنهاج  
ومحل الجباة فلا ينقض محل البر ومحل فرج المرأة كإثباته ضمن قول الشارح بعد المراد بفرج المرأة  
الناقص ملحق شفرها الخ لان هذا المراد غير موجود فى محل قطعه لكن فى القليوبى على الجلال ان  
محل قطع فرج المرأة والبر ينقض وهو الموافق لظاهر المتن وعبارته على التحريم وقوله أو محل قطعه  
والناقص بعد القطع ما يحاذى ما كان ينقض قبله من حرى الفرج لا ما كان داخله وعكس ذلك فى  
الذكر والبر كالفرج اه بحر وفحص ع ذلك ينقض أى قوله أو محل قطعه راجع للجميع لا للذكر  
فقط (قوله ولو صغيراً) غاية للرود وشمل اطلاقه السقط وظاهره وان لم تنفخ فيه الروح لشمول الاسم  
له كفى فتاوى الشارح ونوف شيخنا وما الى عدم التنقض لتسقيهم النفص بمس فرج آدمى وهذا  
لا يطلق عليه هذا الاسم وانما يقال له أصل آدمى اه ع من ما خاضه يفرق بين النفص بمس فرج

حيح (قوله من حوى الفرج) بيان لما الأولى وكان المعنى أن النافض قبل القطع هو السطح الذى يلاقى  
الشفر الآخر فبعد انقطاع يكون النافض هو ما ظهر منه الكبك وبشرته لا كل ما كان مستورا وظهر بسبب القطع لان هوا

من نفسه أو غيره هذا أو

سهوا قبل أن أراد مراسلها  
أو أخل متعلا ومنفصلا  
(بيطن كف) ولو شاة  
تغير من مس فرجه  
فليتوضأ وراه الترمذي  
وصححه وخبر ابن حبان  
في صحيحه إذا أفضى  
أحدكم بدهلي فرجه وليس  
بينهما مسر ولا حجاب  
فليتوضأ ومس فرج غيره  
أشئ من مس فرجه  
لهكس حرمه فغيره ولأنه  
أشهى له وعمل القطع في  
معنى الفرج لأنه أصله  
وخرج بالآدمي البهيمه فلا  
تقض بمس فرجها إذا لا  
حرمه طافي وجوب ستره  
وتحريم النظر اليه ولا تعبد  
عليها وبيطن الكف غيره  
كرؤس الأصابع وما بينها  
وحرفها وحرف الراحة  
واختص الحكم ببطن  
الكف وهو الراحة مع  
بطون الأصابع لأن التلذذ  
لها يكون به نظير الانضواء  
باليد السابق إذا الانضواء  
لفه لمس ببطن الكف

الحرف وما تحتها ينقض

قبل القطع فكذا بعده  
وقوله وعكس ذلك في الذكر  
أي فيكون النافض بما كان  
مستورا بالقبل وهو الثقب  
لا كل محل الجب وبه قال  
ابن الرفعة فقلعن التاضى  
والعتمد الذي عليه الجمهور

الصغير وعدم النقص بلمس الصغيرة لأن المداير في الأجنبية على الشهوة وهي مفقودة في الصغيرة  
بخلاف الفرج فالمدار على ما يسمى فرجا وهو موجود في فرج الصغير اهـ وحرف (قوله) من نفسه  
أو غيره) تميم في الفرج وقوله هذا أو سهوا تعميم في المس وقوله قبل أن الفرج الخ تعميم في  
الفرج أيضا فالوهم تعميما له لبعضها كان أنسب (قوله) أو منفصلا ولو بضم ما عدا اللقطة فتنتقض  
متصلة لا منفصلة وكذلك ينظر المرأة (قوله) بيطن كفه) سميت بذلك لأنها تكف لآدمي عن البدن  
زى أي ولو تعدد الكف إلا زائدا يقين ليس على سمت الاصل في مقدم سواء كان الجميع على معصم أي  
ساعد واحد أو أكثر خلافا للخطيب وشملت الأصابع الاصل منها الزائدة والمسامت وغيره وما في بطن  
الكف وأرى ظهره وهو كذلك عند شيخنا قل على الجلال وقيل ينقض ما في داخل الكف عاقلنا  
ولا ينقض ما في خارجه مطلقا كالمسعة فمما ورد بالفرق الواضح بينهما والمعتد أن الأصابع التي في  
باطن الكف إذا لم تسمت لأصابع الأصلية فإن مسها للفرج ينقض كالمسعة بخلاف ما إذا مسمتها  
فينقض باطنها لا ظاهرها ولو اشبهت الاصل بالزائد في الفرج واليد تنقض كل منهما مخرجه الروض (قوله)  
ولو شاة) ولو قطع وصارت معلقة بجلده حل أي جلده كثيرة ولو كان في باطن الكف شعر ولو كشيما  
تقض مسه كالمسعة قل ولو خاف بلا كف ما يقدر بقدر هامن الدراع ولا ينافيه ما يأتي من أنه لو خلق  
بلاص في أو كعب قدر لان التقدير ثم ضروري بخلافه هنا لان المداير على مظنة الشهوة وعند عدم  
الكف لامظنة فلا حاجة الى التقدير ع ش على مر (قوله) وخبر ابن حبان) قدم الحديث الأول مع أن  
الثاني أسرح في المقصود وهذا لأنه رواية البخاري وهو أصح شيء في الباب وأضافها أي الثاني تفسيره  
والتفسير متأخر (قوله) ستر) بفتح السين إذا أثر به الصدر وبكسر ها إذا أورد الساتر قل على  
الحلى وفيه أن الفعل لا يقال فيه بينهما (قوله) ولا حجاب) عطف عام على خاص لشمول الحجاب نحو  
الزواج فإنه حاجب وليس ساترا شيئا غشيا ما يرى وقال ع ش أنه عطف تفسير (قوله) لهكس حرمه  
غيره) أي غالباً إذ نحو يد المسكره والناسي كغيرهما بل رواية من مس ذكراته لم يعلموا الذكره  
الواقعة في حيز الشرط حج وفي حل لهكس حرمه غير ما رأيتها كلاله متعبد بستره وصونه عن الناس  
اه فشكل ما لو وضع ذكره في يد غيره (قوله) ولأنه أشهى له) ليس على باه لان فرجه ليس مشهى  
له قال حل ولأنه أشهى له أي لانه سياتي أن العلة في النقص بذلك وجود اللذة وكتب أيضا هذه هي  
العلة الصحيحة لانه سياتي أن العلة في النقص التلذذ كان الاقتصا رعاها أولى اه وإنما كانت أولى  
لان القياس يجب فيه أن تكون العلة موجودة في المقيس والمقيس عليه تأمل (قوله) إذا حرمه) أي  
لا احترام طافي وجوب أي بسبب وجوب ستره في سببية لان وجوب الستر وتحريم النظر يشأ عنها  
الاحترام كما في الآدمي بخلاف البهيمه وفيه أن الحرمة ليست علة في النقص وإنما العلة وجود اللذة (قوله)  
ولا تعبد عليها) أتى به لتخرج الزوجة بالنبي تزوجها فانه وان كان لا حرمه لها لم يجب وجوب ستر فرجها  
بالنسبة لزوجها الآن عليها التعبد أي التكليف بخلاف البهيمه (قوله) وما بينها) أي الأصابع وهو  
ما يستتر عند انضمام بعضها إلى بعض لا خصوص النقر وقوله وسر وفي أي حر وفي الأصابع وهو حرف  
الخنصر وحرف السبابة وحرف الإبهام وقوله وسر في الراحة وهو من أصل الخنصر إلى رأس الزند ثم منه  
إلى أصل الإبهام ومن أصل الإبهام إلى أصل السبابة حل (قوله) لان التلذذ الخ) أي والعلة في النقص  
بالمس التلذذ حل (قوله) إذا الانضواء) أي ما يقيد بقولهها ولم يسقطه كالجواب في بعض العبارات لان  
الانضواء المطابق معناه في اللغة ليس مخصوصا بالمس فضلا عن تقيده ببطن الكف بل هذا أحوم معنى  
الانضواء باليد وبعبارة المطالع أصل الانضواء مباينة الشيء وما قبله من غير حائل وفي المصباح أفضى بيده

أن النافض كل محل الجب لأنه بمنزلة السطح الذي كان ظاهره قبله ويمكن أن يدعى هذا عكس فتأمل

الى الارض مسها بطن واحته قال في التهذيب وحقيقة الافضاء الانتهاء واقتضى الى امرائه باشرها  
وجامعها واقتضى الى الشيء وصلت اليه اه بحرفه ع ش **(قوله فيثيقده الخ)** اعترض بأن هذا  
ليس من باب المطلق والمقيد بل من باب العام والخاص لان المس هنا موصلة لوصول الذي هو من وهي  
من مبيع العموم والافضاء فرد من افراد ذلك العام وذكر فرد من افراد العام بحكم العام لا يتخصص على  
الصحيح فالاولى أن يدعى تخصيص عموم المس بمفهوم حديث الافضاء اذ مفهومة أي غير الافضاء  
لا ينقض قوله من مس أي أفضى حل **(قوله ملتقى شفرهما)** أي ما تمتع بهما من اللحمية ومثل ملتقى  
الشفرين ما يقطع في الحثان منها ولو بارز ازال اتصاله ولم يقيد بالجلال المحلى بقوله على النفث فاد النقص  
بغير المحاذي للنفث من الشفرين والمراد ما يظهر منهما عند جلوسهما على قدميها والظاهر أن منه ما يظهر  
عند الاسترخاء المطلوب في الاستنجاء وعبارة تشرح الرض والمراد بقبل المرأة الشفران من أولهما الى  
آخرهما لا ما هو على النفث منهما كزهرهم فيه جامع من استأخرين اه **(قوله على النفث)** ليس بقيد  
**(قوله مع محامل سبر)** قيد بالسبر ليقول غير النافض من رؤس الاصابع وفي ذلك قصور بالنسبة  
لباطن الابهامين قل على الجلال **(قوله أي بالاحداث)** التي هي الاسباب ويصح ارادة المنع  
لكن بتكساف اذ ينحل المعنى أنه يحرم بسبب الملع من نحو الصلاة صلاة الخ وذلك هو التحريم  
فيكون الشيء سببا لنفسه أو بعينه صحيح وهذا يقتضى فساد ارادة المنع لا محتمل بتكساف اه شوبرى  
وقوله لنفسه أي اذا نظر نالك على انفراده وقوله أو بعضه أي اذا نظر نالك بالجميع لا به يصير المعنى  
على الاول يحرم بالنوع من الصلاة صلاة وبالمنع من الطواف طواف وهكذا والمنع هو التحريم والمعنى  
على الثاني وسر من المنع من الصلاة والطواف الى آخر المحرمات صلاة ويصح ارادة الامر الاعتبارى  
لكن يرد عليه أن الامر الاعتبارى والمنع لا تعد فيه ما لان كلامهما واحد بخلاف الاسباب **(قوله)**  
**(بكل منها)** اذا نظرت لقوله بكل منها والى قوله اجاعا شأنه أن المس والمس يحرمان الصلاة والاجاع  
وليس كذلك لانهم غير نافذين عند الحنفى فالصواب جعل ألف الاحداث جنسية وعلى جعلها  
استغراقية يرد اجاعا في الجملة وقد يرد على جعلها جنسية تحقق الجنس في الفرد سم وقوله يرد اجاعا  
في الجملة فيه أي الدليل حيثئذ اخص من المدعى اذ هو تحريم الصلاة بكل منها كما قاله الشارح والدليل  
انما أن التحريم البعض المتفق عليه وعبارة ع ش قوله اجاعا أي اجاعا مذهبيا أو محمول على حدث  
متفق عليه فلا يرد المس والمس اه **(قوله اجاعا أي في الجملة)** فلا يرد أن بعض تلك الاسباب يختلف فيه  
شوبرى وقد رد الاجاع على الحديث لانه نص في المقصود بخلاف الحديث اذ نفي القبول كما يصدق بعدم  
الصحة يصدق بعدم الثواب الذي قد يجامع الصحة والمراد في الصحة من اطلاق اللازم وهو نفي  
القبول و ارادة المزموم وهو نفي الصحة وفي شرح البخارى للقسطالى ما نصه قال في المصباح يقال  
بعض الفضلاء يلزم من حديث أبي هريرة أن الصلاة الواقعة في حال الحدث اذ وقع بعدها وضوء  
تقبل فقلت له الاجاع يدفعه اه لان معنى الحديث عدم قبول الصلاة مع الحدث مقبيا بالوضوء والغاية  
خارجة ومفهومه أنه اذا توضع قبل مع الحدث قال سم تقلاع عن شرح الارشاد لحج وتعمد نحو  
الصلاة مع الحدث كبيرة كما في المجموع وظاهر أن نحو من المصحف معه ليس كذلك اه  
**(قوله حيث لا عذر)** أي كدوام الحدث وفقد الطهورين وأما فقد الماء مع وجود التيمم فلا يقال  
انه من الاعذار المجوزة للصلاة مع وجود أحد الاسباب نعم ان نظري الى الامر الاعتبارى الذى يشأ  
عن ذلك السبب فواضح حل **(قوله وطواف)** ولو تفصل حل **(قوله المنطق)** مصدر ميمي بمعنى

منفذوه ويعلن الكساف  
ما يستقر عنده وضع احدى  
الراحتين على الأخرى مع  
تحامل سبر (وسرهما) أي  
أى بالاحداث أى بكل منها  
حيث لا عذر (صلاة)  
اجاعا لطلبها الصحيحين  
لا يقبل الله صلاة أحدكم  
اذا أحدث حتى يتوضأ وفى  
معناها خطبة الجمعة وسجدتا  
التلاوة والشكر (وطواف)  
لانه صلى الله عليه وسلم  
توضأه وقال لا تأخذوا عني  
مناسككم واه مسلم وخبر  
الطواف بمنزلة الصلاة الا  
أن الله فاعل حل فيه المنطق  
فن نطق

**(قوله وعبارة تشرح الروض)**  
المصادخ لم أجدها في  
الشرح المذكور وإنما  
رأيت حج نقلها في شرح  
العباب عن الغزى ووردها  
بنقول كثيرة مؤيداً بخصوص  
النفث فيها بل نسب الغزى  
الى الوهم فراجع تفهم  
**(قوله أي بالاحداث)** (لكن  
الذى تقدم للشارح أنه  
فسرها بالاسباب حيث  
أرجعها للصغير تعين أنها  
بمعنى الاسباب فلا معنى لما  
ذكره هنا **(قوله ويصح)**  
ارادة المنع الخ) منع من  
هذه الارادة بأن المنع الذى  
هو التحريم غير الحرمه التى  
هي الامتناع لانها صفة

فلا ينطق اليعقروا والحاكم  
وقال صحيح على شرط مسلم  
(وس مصحف) بتثنية  
ميمه (د) مس (ورقة) قال  
تعالى لا يسمعه الالطهرون  
أي المتطهرون وهو خير يعني  
النبي والجلأ بلغ من المس  
نم إن خاف عليه غرقاً أو  
سوقاً أو كافراً أو نحو ذلك  
بل قد سجد وبسج  
بالمصحف غيره كتورة  
والجمل ومسوخ تلاوة من  
القرآن فلا يحرم ذلك (د)  
مس (جلده) المتصل به  
لأنه كالجزء منه فإن انفصل  
عنه ففضية كلام البيان  
الحل وبه صرح الاستوى  
لكن نقل الزركشي عن  
عصرة المختصر للفرزلي  
أنه يحرم أيضاً وقال ابن  
المداد أنه الأصح

(قوله وس مصحف)  
ويجوز تشويش لم يستج  
مسه قبل الاستحذاء اه  
عش وقوله ولو بمحائل ومنه  
اصبح أرا أنفسم ذهب اه  
عش (قوله ليس في المكن  
نفس الخ) من أين أنه  
قصد به الاستدلال بدبر  
(قوله أنه استقرت جويان  
تفصيل الجلد في الورق)  
بل بحث بعضهم أن النسبة  
انقطعت بمجرد الفص  
بخلاف الجلد اه

النطق قال الشمس الشو يرى قد أحل فيه غيره فلم خص النطق بالذكراه وأجيب بأنه خصه بالرد على  
المشركين لأنهم كانوا يعتقدون حرم ذلك اه طوخ وحف (قوله فلا ينطق اليعقروا) هو بالرفع لان  
لأنه لا نهاية فهو خير بمعنى النهي بماوى وبعبارة عش قوله فلا ينطق اليعقروا هو بالرفع لان  
أو الرفع ويردو فلا يمتكن مؤكدا باننون وهي تشعر بان الرواية هنا بالجزم لان التأكيد بعد الهى  
كثير والاصل توافق الروايتين على معنى واحد اه (قوله وس مصحف) ولو بمحائل كالمس من كلامه  
حل وبعبارة عش قوله وس مصحف ياطن الكف أو بمحائل وغيره قال العلامة البرماوى ولو كان  
المحائل مخفياً حيث يعلمه ما سأل عنه فلا يخل بالتعظيم بخلاف مس المرأة الأجنبية بمحائل لان المدار فيه  
على نوران الشهوة وهي منتفية مع المحائل ونقل ابن الصلاح وجهها غير بياهم حرمه مس المصحف  
مطلقاً وقال في التتمة لا يحرم الامس المكتوب وحده لا الهاشم ولا ما بين السطور اه قال عش  
وتحرر مس المصحف شامل للكافرين كان كذلك وهو الذى يليق بقوله يجوز تعليم الكافر القرآن  
إذا جرى اسلامه يجعل على التعليم على ظهر القلب من غير تمكين من المصحف واللوح ثم رآه عن  
حجج ونصونه يمنع الكافر من مس اللوح على الأوجه وإن جاز تعليمه ثم رآه في المجموع والاحتقيق  
صرح بذلك اه (قوله بتثنية ميمه) والفتح غير بيا لا يخفى أن المصحف اسم للورق المكتوب  
فيه القرآن فلا يخفى أنه يتناول الأوراق بجميع جوانبها حتى ما فيها من البياض فالفائدة عطف الأوراق  
وقد يقال فائدة ذلك الإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يس الجلد أو بعض الأجزاء متصلة ومنفصلة حل أى  
فهو من عطف الجزء على الكل (قوله أى المتطهرون) جواب عما قبل يتوهم من المراء بقوله في كتاب  
اللوح المحفوظ ويكنون أى محفوظ والمطهرون الملائكة ويجب أيضاً بأنه لو كان المراد الملائكة لما  
التأ التي مع الإثبات قد يقتضى أن فيهم مطهر وغيره ولا يقال فيها مطهرهم البشر لان البشر لا يصلح  
لهم إليه حتى يتأتى منهم سائل مس ولوجب أيضاً بأن قوله تنزل من رب العالمين يمنع من ارادة  
اللوح المحفوظ لأنه ليس منزلاً (قوله وهو خير بمعنى النهي) اذ لو كان باقياً على أصله من الخبرة لزم الخلف  
في خبره تعالى ولو كان نهيًا محضًا لما صح جعله صفة لقرآن في قوله أنه لقرآن كريم بالإظهار القول لان الجلة  
الطلبية لا تقع صفة الإبدال والاصل عدم الإظهار مس ل وقال عش على مر قيل ويجوز أن يكون باقياً  
على أصله ولا يلزم الخلف لان المراد في المس المشروع اه (قوله والجلأ بلغ من المس) ليس في المتن  
التعرض للمحمل حتى يتعرض في الدليل بقياسه على المس إلا أن يقدر في كلامه أى وجهه (قوله نم إن  
خاف الخ) أى ويجز عن الطهارة وعن إيداعه مس لماتقة ثم حر (قوله أو نحو) كتجنس حل  
(قوله بل قد يوجب) أى فبالو خاف عليه كافراً أو سوقاً أو غرقاً قالان خاف عليه ضياعشوى (قوله  
كالتوراة والنجيل) أى ولو تحققنا عدم البدل فيها مع عش (قوله فلا يحرم ذلك) بل بكرة (قوله وس  
جلده) ولو بمحائل حل (قوله فإن انفصل عنه) قضية تفصيل في الجلد بالانفصال وعدمه وسكوته عن  
الورق أنه يحرمه مطلقاً أى متصلاً ومنفصلاً ولو هو أمسه المقصود لكن في سم على حج أنه  
استقرت جويان تفصيل الجلد في الورق عش (قوله عن عصارة المختصر) بضم العين الميمية أى  
خلاصته والمراد به مختصر للزنى بماوى وقال بعضهم المصارفات الوجيز للفرزلى ولعل تسميته بالمصارفة  
لأنه عنصر بدءاً المختصر أى أثر جهانه (قوله أنه يحرم أيضاً) حل كلام البيان في جلد المصحف  
على ما إذا انقطع نسبتة عن المصحف وكلام المصارفة على ما إذا لم تنقطع النسبة عش (قوله أنه الأصح)  
إبقاء حكمه قبل انفصاله ولو انهدمت تلك الأوراق التي كان جلد لها وهذا واضح إن لم يحصل جلد  
لكتاب أو حفظه والالم يحرم مطلقاً كافي شرح الروض لا تنقطع النسبة ولو كان مكتوباً عليه لا يسمه الا

المطهرون كاهوشان جلود المصاحف كأفاده شيخنا العالقي ح ل وهل هذا التفصيل الذي في الجلد يجري في الورق المنفصل عن المصحف لا يعد الجرح بان سم اماما فيه قرآن فيحرم مسه مطلقا **(قوله)** مس ظرفه أي المدة وان زاد على حجمه بخلاف غير المدة فلا يحرم الامس المحاذي فقط وعبارة ع ش شرط الظرف أن يعد ظرفا له عادة فلا يحرم من الخرائن وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها حر سم وقال س ل وح ف يحرم مسها اذا أعدت لها وان كبرت جلدًا وظهر حرمه من الجميع والظاهر أنه لا يحرم الامس المحاذي للمصحف ومنه ما لو وضع المصحف في زكينة معدة له فيحرم مسها وان كبرت اه وفيه أيضا فرع لو وضع المصحف على كرسي من خشب أو حجر بدل يحرم مس الكرسي قاله شيخنا الطبري وشيخنا م ر اه وقال العلامة حج يحرم مسه سواء المحاذي له وغيره اه وقيل يحرم مس ما حاذي المصحف لا ما زاد عليه من أعلاه وأسفله والمضمان الكرسي الصغير يحرم مس جيبه والكبير لا يحرم الامس المحاذي للمصحف واذا وضع المصحف في رف أو سفلى يجوز وضع الباب وج في الرف الأعلى كاقفل عن م ر وأما الكرسي الكبير المشتعل على الخرائن فلا يحرم من شيء منها ثم الدفتان المنطقتان على المصحف يحرم مسهما اه بد **(قوله)** كسندوق وهو بفتح الصاد وضما ويقال بالسین والزاى برماوى ومن السندوق بيت ال بقاع المعروف فيحرم مسه ان كانت أجزاءه بسة أو بعضها فيه وأما خشب الخائل بينها فلا يحرم مسه ع ش على م ر **(قوله)** وعلاقتة كظرفه مقتضاها س من ذلك ولو محتال وفيه نظرسو ح ل **(قوله)** وما كتب عليه قرآن ظاهر عطف هذا على المصحف ان ما نسميه مصحفًا قاله عبرة فيه بقصد دراسة ولا تبرك وان هذا انما يعتبر فيها لاسيما حج **(فرع)** يطلق القرآن على أر بقاعا موعر على النقوش وهو المراد في هذا الباب وعلى اللفظ وهو المراد بقوله في باب الفصل ونحل أذكره لا بقصد قرآن و يطلق على المعنى القائم بالنفس وهو المراد بقوله في باب الجساعة ويقدم الافة على الاقرأ وعلى المعنى القائم بذات الله تعالى بجز وكل الاطلاقات صحيحة شو برى **(قوله)** لدرسه والعبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتبة ودون ما بعدها وبالكاتب لنفسه ولا غير متبرعوا لا قاصره واستأجره ولو لم يقصد به شيئا نظر للقرينة كما جئنا به ابن حجر ولوشك هل قصد بها الدراسة والتبرك فكما لوشك في التفسير الا أنى ولو نوى بالمعلم غيره كان باعه فنوى به المشتري غيره لجه كونه غير معظم حينئذ كما أشار إليه شيخنا في شرح العباب شوى **(قوله)** كلوح يؤخذ منه أن لا بد أن يكون مما يكتب فيه عادة فلو كتب على عمود قرآن للدراسة لم يحرم مس غير الكتابة **(قوله)** شبهه بالمصحف فيحرم مسه ليباح حل **(قوله)** كالنخامة شرطه أن تعد تمام عرفا سم وحج على النخاع **(قوله)** وما على النقد و يحرم وضع البراهم في ورق المصحف وجعله وقاية ولو لمنا فيه قرآن ويبحث بعضهم حله وليس كإجاز م ر ابن حجر والتمتد لحل حيث لم يكن فيه اهانة **(قوله)** وحل حله أي ما ذكر من المصحف ولو في طرفه وما كتب عليه قرآن لدرسه حل وصورته أن يجعلها من المصحف ملقاة في أى لتناع ان لا يكون ماسا له أو يقال لاسر من حيث الحل وان حرم من حيث المس اذا تلازم بينهما قول على الجلال **(قوله)** في متاع أى مع متاع ولا يشترط كون المتاع ظرفا له كبرجوه أو صغر لكن لا بد أن يصلح للاستمتاع بحيث لا يعد ماسا له لان مسه محتال حرام قال ابن حجر ومثل الحل اسر فاذا وضع بدفأصاب ببعضها المصحف ببعضه غيره باقى فيه التفصيل المذكور حل وفي ع ش على م ر أنه لا يشترط أن يكون المتاع صالحا للاستمتاع وعبارة البرماوى في متاع أى أى متاع وان صغر جدا تحيط الابة لان المدار على قصد وعدمه ولا نظر للحجم وقال العلامة الخطيب لا بد أن يصلح للاستمتاع اه **(قوله)** ان لم قصد أى وحده وكان عليه ابراز الضمير لانه محل ليس تأمل شو برى

(وهو فيه) شبهه بجذبه وعلاقتة كظرفه (د) مس (ما كتب عليه قرآن لدرسه) كارج شبهه بالمصحف بخلاف ما كتب لتبرك ذلك كالنخامة وما على النقد (وحل حله في متاع) تمعاله بغيره بة بقول (ان لم يقصد) أى المصحف بان قصدا لتناع وحدها ولم يقصد شيء بخلاف ما اذا قصد ولو مع التناع وان اقتضى كلام

**(قوله)** بخلاف غير المدة الذي يتحرر في البرسى في الطرف انه ان هي لا حرم من كل ان عده العرف ظرفا لاسر من المحاذي وأما الدلمية فلا يحرم الا من المحاذي وان عد ظرفا له في العادة اه شخافو يسنى **(قوله)** ولو نوى بالمعلم غيره (الح) كان معناه انه اذا اقتبر القصد بتغير الحكم بدليل قول البرماوى و يتغير الحكم بتغير القصد من النجاسة الى الدراسة ونحوه اه ثم رأيت العباب انما ذكر ذلك عند قوله وينهى ما عليه معظم وكتب بعضهم ان ذلك لا يجري في المصحف فقال ينبغي أن ما كتب للدراسة لا يزول حكمه بتغير قصده لانه بذلك القصد صارت قرأته مقصودة فيثبت له حكم القرآن ويعد



الرافى الحل فيها إذا قصد لها وتعبيرى يحتاج إلى من تفسيرها بمقتضى (و) (٤٩) في تفسير لاه المقصود دون القرآن وحده

(قوله الحل فيها) معتمد لان المتاع يوم يصلح للاستنباع بخلاف قصد الجنب القراءة مع انه قد  
 قاله يحرم لان الله كره عرض فلا يصلح للاستنباع (قوله وفي تفسير) أى وحل جهل أى القرآن في  
 تفسيره وان قصد القرآن وحده مظاهر اطلاقهم ثم شورى (قوله اذا كان أكثر) أى يقينا  
 فيحرم عند الشك والعبرة في الكثرة بالحروف وهل المراد الملقوظ بها أو المرسومه خطا حالان  
 رجع منهما في الامداد الاول وفي التحفة الثاني وفرق بينهما بدل الفتحة حيث اعتبر الكسبية  
 فيه بالفتح والظاهر ان المراد ما حقق ان رسمه وان رسمه بخلافه وانظر لو حذف الكاتب شيئا من ذلك  
 شورى وفي شرح مر والعبرة في الكثرة وعدمها في المس بموضعه وفي الحل بالجميع اه وأما  
 المصحف المحشى فمن مر أنه كما في تفسير وعن الملقى أنه يحرم منه مطلقا وهو الظاهر لان الورق كان  
 يحرم منه قبل التحشية فكذلك بعده في عرف ع ش قال شيخنا ان حجر في شرحه الارشاد والمراد أى  
 بالتفسير فيما يظهر من التفسير وما ينشده معاذ كرمه ولو استطراد أو ان لم يكن له مناسبة به والكثرة من  
 حيث الحرف ولو لفظا لا رساما من حيث الجمله فيمنحصر إحدى لورقات من أحدها لا عر بهاه أقول  
 وانظر اذا حكى المفسر جميع القرآن على حدته ثم عقبه بجميع التفسير على حدته اه (قوله أو تساويا)  
 وفارق استواء اخر يرمع غيره حيث لا يحرم تنظيم القرآن ولو شك في كون التفسير أكثر أو تساويا  
 حل فيما يظهر لعدم تحقق المانع وهو الاستواء حجج حل والمعتد الحرمة مر (قوله وبما تقر)  
 أى من قوله لبرسه أى لان الحل يقاس على المس (قوله الاحدية) أى المكتوب فيها قل هو الله أحد  
 وليس هذا تكرار امه قوله السابق وما على النقد لان المقصود خمس الحروف المكتوبة والمقصود  
 هنا من ما كتب عليه كابدل عليه التمثيل بالناتج ع ش والاولى أن يقال ان ما تقدم في المس وهذا في  
 الحل (قوله وحل قلب ورقة بعد) أى ان كان على هيئة لا يعد فيها حامل للورق والاحرم شيخنا ومنه  
 ما لو ان كنه من غير عود واستشكل عدم تأثير المس بالعود هنا بخلافه منسجاة وهو بيد المصلى  
 قال في الابعاب ومحتاج بان المدا هنا على ما نقل في التظيم ولا خلل مع عدم المس باليدوى على التزهر  
 عن النجاسة ومحتاج بانها لافحتها صار الاتصال بها متصلا بالمصلى فيش شورى (قوله ولا في معناه)  
 وهو المس (قوله ولا يجب) أى على الولي والمعلم حل وفي الباب انه يمين ع ش وخرج الحل لكن  
 أفنى الخافض ابن حجر بان مؤدب الأطفال الذي لا يستطيع أن يقيم بلا حدث أكثر من أداء فريضة  
 يساعده في مس ألواح الصبيان لمافيه من المشقة عليه لكن يتيم اه برماوى وحرف (قوله  
 ولو جنبيا) الغاية لرد (قوله حاجة تعلمه) الاضافة بيانية قال حل أو ما هو وسيلة الى ذلك كتمه  
 للكتب والاتبان به لعل لفهمه منه قال شيخنا كان حجر أى ولو كان حافظا عن ظهر قلب وفرغت  
 مدة حفظه والظاهر التبادر ان المراد التحيز الشرعى اه (قوله ومه بعضون) ولا يحرم قراءته  
 بغير نجس بل تكراه مر وفي حاشية شرح الروض وقوله نجس ولو بمفعونه اه ع ش وقال سم  
 بغير مفعونه اه وبعبارة حل ومه بعضون لا بضوطا من بدن نجس وقوله نجس أى  
 ولو بمفعونه حيث كان عينا لا اثر أو يحتمل الاخذ بالاطلاق ثم أدت في شرح الارشاد الصغير ومه  
 بعضون نجس ربط مطلقا بجماف غير مفعونه ويحرم كتب شئ من القرآن والحديث وكل اسم  
 معظم في الكبر وكل علم شرعى وما هو الله لك بمتنجس اه (قوله والسفر به الى بلاد الكفر)  
 حيث خيف وقوعه في بد كافر حل (قوله ولا يرتفع بيقين طهر) لعل المناسب تقديم هذا على قوله

العود لانه ما من له بمجال بخلاف العود والفرق ان الحكم لما اتصل به وكان  
 العود لا يحرم القلب به بخلاف العود أو ما لو لم يؤمن غير باصه كمن شق قلبها كان حكمها حكم العود اه شيخنا فويسنى  
 (٧ - (تعبيرى) - اول)

المسجد حتى يسمع صوتاً  
أو يصير يحافظ ظن الضد  
لا يعمل بطله لأن ظن  
استصحاب اليقين أقوى  
منه وقال الرافعي يعمل بطلان  
الظن بعد تيقن الحدث  
قال في الكفاية ولم أره لغيره  
وأستعمل من الروضة (قالوا)  
يتيقنهما أي الظاهر  
والحدث كأن وجدانه  
بعد الفجر (وجعل  
السابق) منهما (ففسد  
ما قبلهما) يأخذ به فإن  
كان قبلهما محدثاً فهو الآن  
متغير سواء اعتاد تجديد  
الظن أم لا لأنه يتيقن  
الظن وشك في رافعه  
والاصل عدمه أو متغيراً  
فهو الآن محدثان اعتاد  
التمديد لانه يتيقن الحدث  
وشك في رافعه والاصل  
عدمه بخلاف ما إذا لم يعتد  
كذلك ذلك بقوله (لا ضد  
الظن) فلا يأخذ به (إن  
لم يعتد بتجديده) لم يأخذ  
بالظن لأن الظاهر تأخر  
ظهوره عن حدثه بخلاف

وسمى بها إلخ لا يتابعه به وكونه قيداً له فكأنه قال هي خروج غير منه بيقين إلخ وليس المراد هنا  
باليقين حقيقة أذمع ظن الضد لا يقين اللهم إلا أن يقال إنه يقين باعتبار ما كان شيئاً عشاوي  
أو يقدم مضافاً ولا يرتفع استصحاب يقين طهر أي حكمه وبعبارة الشمس الشو يرى ليس المراد  
هنا اليقين حقيقة أذمع ظن الضد لا يقين قال في الإمداد ليس المراد باليقين في كلامهم هنا اليقين الجازم  
لاستصحابه مع الظن بل مع الشك والتوهم في متعلقه بل المراد أن ما كان شيئاً لا يترك حكمه بالشك  
بعده استصحابه لأن الأصل فيما ثبت الدوام والاستمرار اهـ (قوله طهر) شامل للوضوء والغسل  
والتييم كما أن قوله وأحدث شامل للأكبر عمرة (قوله فيه) أي في الضد وقوله وهما أي الظن والشك  
(قوله فأشكل عليه أخرج إلخ) أي أشكل عليه اخرج وجعده فاعمل في تأويل المصدر فاعمل  
(قوله من المسجد) أي الصلاة عـش (قوله حتى يسمع إلخ) أي يعلم لا رد نحو الاصم شو يرى  
(قوله فمن ظن الضد إلخ) هذا من كلام الشارح وليس من الحديث وأدعمه بتقديمه طوطه لقوله وقال  
الرافعي إلخ والمراد بالظن مطلق التردد لأجل قوله لأن ظن استصحاب اليقين أقوى منه لأن ظن الضد  
و ظن استصحاب اليقين لا يجتمعان ويكون التقدير في شك في الضد لا يعمل بشك لأن ظن إلخ  
أو يقول الإضافية في قوله لأن ظن استصحاب اليقين يمانية أو لفظية ظن زائدة قالوا لا يسلطها ويصح  
أن يبقى الظن الأول على حقيقته ويؤزل الظن الثاني بالادراك الشامل للتوهم ندر (قوله وقال الرافعي  
إلخ) أن كان مراده أنه قد يعمل بطلن الطهر فقد يسلم وذلك فاسياً في أنه إذا لم يعتد التجديد يأخذ  
بالطهر حيث لم يتدكر ما قبل حدثه وطهره الواقعي من شأنه أن مراده أنه يعمل بطلن الطهر إذا  
كاهو الظاهر من سوق كلامه فمضوع تأمل حل وأحسن منه أن يقال كلامه محمول على ما إذا  
تظهر بعد تيقن الحدث وشك بعد طهارته في ترك عضونه أعضاء الطهارة فإنه لا يقدح فيها أو قدر فمنا  
هنا يقين الحدث بطلن الطهارة تشرح مر وبعبارة أخرى يادى فله لا يجب عليه غسله وصدق عليه أن يقين  
الحدث رفع بطلن الطهر وهو كلام صحيح لكنه بعيد عن المقام اهـ (قوله وأستعمل من الروضة) أي  
وأستعمل دليل على عدم محتمة (قوله فائدة) قال بعضهم واستقرى كلام الشارح فوجدناه متى أطلق  
لفظ الروضة فمراده زوائد ما هو في الأصل الروضة فهو ما تصرف فيه التوهم من كلام الرافعي أو زاده  
بغير تمييز متى قال الروضة وأصلها فهو ما انتفاع عليه معنى وأصلها فهو ما انتفاع عليه لظفر أجمعه قبل  
على الجلال (قوله فلو يتيقنهما) جعلها ابن القاص مستثنى من القاعدة التي قبلها وهي أن اليقين لا يرفع  
بالشك ورد الرواية في البحر بأن الأخذ بما ذكر يأتي على اليقين لأعلى الشك حل وهو أي قوله  
فلو يتيقنهما الخ يقال لمخوف تقديره هذا إن يتيقن أحدبهما (قوله لأنه يتيقن الطهر) أي أنه يتيقن  
كونه ما تأخر الحدث (قوله وشك في رافعه) وهو تأخر الحدث عنه وقوله الأصل عدمه أي عدم الرفع  
أي عدم تأخر الحدث عن الطهر وهذا يعارض بالمثل فيقال يتيقن الحدث وشك في رافعه أي وهو تأخر  
الطهر والأصل عدمه فما المرجع وأجيب بأن الطهر الذي يتيقن تحقق رفعه للحدث قطعاً بالمقابل  
الفجر أو بعد مولا كذلك الحدث فقوى جانبه وإيضاحاً أن أحد حديثه يرفع شيئاً أو الآخر محتمل  
وفوقه قبل الطهارة فيكون مرفوعاً أيضاً بعد ما فيكون ناقضاً لها فهي متيقنة وشك في ناقضها  
والأصل عدمه حل (قوله إن اعتاد التجديد) ولو مرة مر (قوله لأنه يتيقن الحدث) ولأنه  
يحتمل أن الطهر الثاني تجديد للأول (قوله وشك في رافعه) أي وهو تأخر الطهر عنه وقوله والأصل

لترجيحه بما قبل بعد من العمل التي في الشرح والحاشي وأيقال هوأت على اليقين لانه في الصورة  
الأولي من الشرح يتيقن رفع طهارته حدث فعمل بذلك اليقين وفي الثانية منه يتيقن رفع حدثه لطهارة فعلم بها تأخر وتدير اهـ

عدمه أي عدم الارتفاع أي عدم تأخر الطهر عن الحدث ويعارض بالمثل فيقال وتيقن الطهر وشك في رافعه أيضا والاصل عدمه في الرجوع وأجيب بأن الرجوع هو اعتياد التجديد المقتضى لكون الطهارة بعد الطهارة حل **(قوله فان لم يتجدد كرا قبلهما)** عتزل قيد ملحوظ في سابق تقديره فند ما قبلهما يأخذه ان تذكره قال القاضي ولا يرفع اليقين بالشك الا في أر بع مسائل الشك في خروج وقت الجمعة فيصان ظهر اثنائها بالشك في بقاء مدة المسح فيفسد ثالثها بالشك في وصوله مقصده فيتم رابعها بالشك في زنة الاعمال فيتم أيضا لان هذه خمس ولا بد فيها من اليقين وحيثه فكل رخصة كذلك ولا يختص بالذكورات بل غير الرخص يقع فيها ذلك براموي **(قوله لزمه الوضوء)** أي حيث لم يعلم حاله قبل ما قبلهما والاعمال يقتضى علمه من طهر فقط أو حدث فقط قال زى فان علم قبلهما طهر أو حدث وجعل أسبقهما نظر ما قبلهما وأخذ بمثله فان تيقنهما قبل وجعل السابق أخذه منه وهكذا يأخذ في الوتر بضده وفي الشفع عشم اعتبار عاده بتجديده وعدها اه عباب وقول زى أخذه عنه لان هذه شفع للنسبة للزينة التي فيها المصنف وهي قوله فلو تيقنهما وجعل السابق اه وتوضيح ذلك ان يقال تيقن طهر أو حدث ما بعد الشمس مثلا وجعل أسبقهما وتيقنهما قبل الفجر كذلك وتيقنهما قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب اولها ما قبل العشاء اول مراتب الشك وما قبل الفجر هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو المرتبة الثالثة فنظر الى ما قبل العشاء كقبل المغرب فان علم أنه كان اذ ذلك حدثا فهو الا أن أي قبل العشاء متطهرا أو متطهرا فهو الا أن يحدث ان اعتاد التجديد والاعتناء ثم ينقل الكلام الى المرتبة الثانية وهي ما قبل الفجر فان كان حكم عليه قبل العشاء بالحدث فهو الا أن متطهرا الى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام الى ما بعد الشمس مثل ما سبق فقول المحقق يأخذ في الوتر بالضد وفي الشفع بالمثل مراده الضد والمثل بالنظر لما قبل أول مراتب الشك وهو اليقين لا بالنظر لما قبل آخرها وان كان هو المتبادر من كلام المحقق والوتر هو أول مراتب الشك كقبل العشاء واليقين حاله قبل المغرب والشفع ثاني مراتب وهو قبل الفجر وحاله بعد الشمس وتزلاتها ثلاثة وهكذا على سلوك طريق الترتيب كما يؤخذ من عرض مر ح ف واذا تأملت ذلك تجد كل واحدة من المراتب ضد ما قبلها فان كان قبل أول المراتب حدثا فهو في المرتبة الاولى متطهر واذا حكمنا عليه بالتطهر فهو في الثانية حدثا ان اعتاد التجديد فان لم يعتد به فهو متطهر أيضا واذا حكمنا عليه بالحدث في الثانية فهو في الثالثة متطهر واذا حكمنا عليه بالتطهر في الثالثة متطهر ان اعتاد التجديد فان لم يعتد به فتطهر وهكذا في جميع المراتب في الحقيقة لم يخرج ذلك عن كلام المصنف تدبر **(قوله لتعارض الاحتمالين)** أي الطهر والحدث **(قوله والاولا أي وان لم يعتد بالتجديد حل قوله هو ما صححه الزايفي)** معتد **(فصل في آداب اخلاء وفي الاستنجاء)** أي حكمه وشروطه ومنه وبه قال الصافي انما أعاد العامل ثلاثيهم ان آداب مسطرة على الاستنجاء اه قال حل واخلاء في الاصل البناء الخالي نقلى الى البناء لعدم اقتضاء الحاجة عرفا اه وسمى باسم شيطان يسكنه والاولى ان يقول في آداب داخل اخلاء لان الآداب الآتية انما هي لمخاض لاله والآداب بالذ جمع أدب وهو المطلوب سواء كان مندوبا أم واجبا والمناسب لكلام الملقن ان يقول في آداب خاض الحاجة فقد وقع فيها اعتراضه به على الاصل واعلم ان جميع ما ذكر في هذا الفصل من الآداب محمول على الاستنجاء لا ترك الاستقبال والاستدبار والاستنجاء بشرطها الآتية وقدم هذا الفصل على الوضوء لانه يسبق تقديمه عليه في حق السليم وأخذه عنه في الروضة إشارة الى جواز تأخيره عنه في حق من ذكر مر **(قوله من لقاضى الحاجة)** أي عجزه وقوله من اخارج بيان الحاجة وقوله من قبل اودبر متعلق بالخارج **(قوله)**

من اعتاده فان لم يتجدد كرا  
ما قبلهما فان اعتاد  
التجديد لزمه الوضوء  
لتعارض الاحتمالين بلا  
مرجع ولا مبين الى الصلاة  
مع التردد المحض في الطهر  
والأخذ بالطهر ثم اذكر  
من التفصيل بين التذكر  
وعدمه هو ما صححه الزايفي  
والنوى في الاصل  
والتحقيق لكنه جمع في  
المجموع والتفسيح لزوم  
الوضوء بكل حال وقال في  
الروضة انه الصحيح عند  
جاعات من محقق أصحابنا  
فصل في آداب اخلاء  
وفي الاستنجاء  
(من لقاضى الحاجة) من  
الخروج من قبل اودبر

أى لم يدقناها (أن يقدم يسار مكان قضائها وبينه لا نصرافه) عنه لمناسبة اليسار المستقر واليمين الأخيرة والنصريف بالسنية من زباني و تعبيرى بمذاكر أعمر من (٥٢) تعبيره بقوله يقدم داخل الخلاه يسار والخراج بمينه (وأن) ينحى عنه

(ماعليه معظم)

أى لم يدقناها) مر يدقنا الحاجة هنا من دخل عليها ولو حاجة أخرى كما اقتضاه كلام النووي وان توزع فيه قاله شخنا في شرح العباب شو برى وهذا التأويل أى قول الشارع أى لم يدقناها بالنظر لبعض الآداب الآتية كتقديم اليسار فان بعضها بل غالبا لا يدن الا ان قضى حاجته بالفعل كان يعتمد يساره الى آخر الباب ماعدا البعد عن الناس والقول الآتى فلما بقي المقتضى ظاهره ليكون عاما للربيد والقاضى بالفعل لسان أولى ويكون لفظ قاضى مستعملا فى حقيقته ومجازه ويمكن أن يرتكب فى كلامه الاستخدام فقوله ويتمدد ونحوه مما هو خاص بالقاضى بالفعل ضميره يرجع للقاضى بالفعل فيكون ذكر القاضى بمعنى المرید وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو القاضى بالفعل تدر (قوله يساره) أى أو ما قام مقامها شو برى (قوله المكان قضائها) ولو فى صحراء وجهه أنه بقصد قضائها صار مستقرا وأما كونه يصير ماعدا فلا يصير الا بارادة العود اليه وأما كونه يصير مأوى الشياطين فلا بد من قضائها فيه بالفعل ما لم يكن مهيأ لذلك فانه بمجرد تهيئتها لقضائها تسكنه الجن ويدل لذلك ما ذكره فى المكروهات من أن الصلاة فى الحمام الجدد لا تسكره لانه لا يصير مأوى لهم بالاستعمال بخلاف الحش فانه يصير مأوى لهم بمجرد تهيئته برماوى (قوله لمناسبة اليسار المستقر) روى الترمذى عن أبى هريرة أن من بدأ برجله اليمنى قبل اليسرى اذا دخل الخلاه ابلى الفقر س (قوله والعنى أخيره) بأن كان شريفاً ولا شرف فيه ولا استفاد لسان قول الجمهور ما كان من باب التكرير بمبدأ فيه باليمنى وخلافه باليسار يقتضى أن لا شرف فيه ولا استفاد يبدأ فيه باليسار وبه قال شيخنا خلافاً لابن حجر حل قال مر فى شرحه وكأخلاه فيما تقدم الحمام والمستحم والسوق ومكان المصيبة ومنه الصاعقة ولو شرج من مستقراً مستقراً ومن مسجداً مستقراً بما بدأ به فى الإجماع ولا نظراً لتفاوت بقاع المسجدة وشرفها (قوله وتعبيرى بمذاكر أعمر) أى لأن قول المصنف لمكان قضائها شاملاً لما إذا كان خلاه أو غير خلاه لأن المراد بالخلاء الحاجة فى كل عموم اللهم إلا أن يقال الشارع من جهة أخرى لا شاملاً لما إذا دخل الخلاه لاقتضاء الحاجة فى كل عموم اللهم إلا أن يقال الشارع لم ينظر لهذا العموم لأن الآتية إما تنخص قاضى الحاجة فالكلام فيه تأمل شو برى وكلام الأصل بوجه الوجوب (قوله وأن ينحى الخ) لما صح أنه على الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاه وضع خاتمه وكان نقشه محمد رسول الله محمد سطر ورسول سطر والله سطر قال فى المهمات وفى حفظى انها كانت قرأ من أسفل ليكون الله تعالى فوق الجميع واذا ختم به كان على الاستواء كما فى خواتيم الاكار برماوى ويجب على من فى يساره خاتمه عليه اسم معظم بزرعه عند الاستنجاء وشمل ذلك ما ووجه معه مصحفه فيكره لا يقال انه حرام لانه يلزم معه غالباً مع الحديث لا نقول تقدم حكم ذلك وليس الكلام فيه مر فيكون حراماً من جهة حمله مع الحديث (قوله معظم) أى مختص أو مشترك فصد به معظم كمحمد ومقامتقر بنه على انه المراد به فان لم يقصد به معظم لم تكن التنجية قال الشو برى وليس المراد مطلق التعظيم بل ما يقتضى العصمة والادوية ان العبرة بقصد كونه لنفسه وأخيره متبرعاً والا فلا يكتب له مر قال سم ويدخل فيه أى المعظم ماعلم عدم تبديله من نحو التوراة والابجيل وهو ما بحثه شيخنا بن حجر فى شرح الارشاد فقال دون التوراة والابجيل الا ما علم عدم تبديله منها بما يظهر لانه كلام الله وان كان منسوخاً اه وهو ظاهر لا ينبغي خلافه ع ش (قوله)

(قوله فلا يصير الا بارادة العود اليه) أى ما لم يكن مهيأ لذلك والا كفى قصد الفعل فيه منه أو بمن يريد ذلك من أتباعه مثلاً اه ع ش (قوله ومكان المصيبة الخ) أى حيث علم أن فيها حال دخوله مصيبة كبراً ولم يكن له حاجة فى السخول ففعل حرمة دخول مكان المصيبة حيث لم يتح له بأن يتوقف قضاء ما يتأثر بفقدته تأثره وقع عرفاً على دخول عليها اه حج بصرف

(قوله وان كانت عبارة الاصل) مقتضى ما فسر به الشو برى مر يدقنا تأنى هذا العموم فى عبارة شيخ الاسلام ابن (قوله معظم) أى مختص ومنه الجلالة وان كانت فى الرسم يقصد بها التمييز وقد يقال قد يقصد هنا أيضاً وينبى أن يكون الرحمن كالجلالة اه سم على حج (قوله أيضاً معظم) ولو نقش اسم معظم على خاتم اثنين قصد أحدهما معظم والأخر غيره فالأقرب انه ان استعمله أحدهما حمل يقصد أو

غيرهما لا بطريق التباين أحدهما لا يبينه كره تغليب معظم (قوله فان لم يقصد به المعظم الخ) وهل يكره لصاحب الاسم العظيم الدخول به لايده ولا يحتاجه للدخول لم يكره لانه كان عظيمة الاسم أعظم من اسم اه سم على حج

من قرآن أو غيره كلمة  
في تعظيمه وجهه مكرره  
لاوام قاله في الروضة  
وتعديري بذلك أعوام  
من قوله ولا يعلل ذكر الله  
(د) أن يستمد في قضاء  
الحاجة ولو قلنا (يساره)  
نصبنا بينه بأن يضع  
أصابعه على الأرض ويرفع  
بأصبعه لأن ذلك أسهل  
خروج الخارج ولأنه  
المناسب هنا وقول الأصل  
ويستمد جالساً يساره جري  
على الغالب وبعضهم أخذ  
بمقتضاه فقال ويستمد بها  
قلنا ومقتضاه أوجه (د)  
أن لا يستقبل القبلة ولا  
يستديرها في غير المصلحة  
(يسار) أي مع مرتفع  
ثلاث ذراع بينه وبينه ثلاثة  
(قوله وهل يحصل سترها  
بيده) أي لو نصبها فكأن  
ثلاث ذراع فأكثر (قوله  
أما قل بأنه لا يشترط)  
ظاهراً أنه لا يشترط عرض  
أصلاً فيمكن نحو خيط  
والعرض الذي قال به من  
بحيث يستتر الفرج وما  
-والله (قوله رجحه الله تعالى)  
ذراع بينه (إلى) ولو كان  
الجدار ثلاث ذراع بينه وبينه  
ثلاثة أذرع فأقل أكتفى  
به اه شيخنا قولي

من قرآن) سواء كان مكتوباً بالخط العربي أو بغيره كالمندى لأن ذات الحروف ليست قرآناً  
هي دالة عليه ومن ثم فوالقرآن بأنه لا يلفظ المنزل على محله لا يخرج والحروف هوش وضعت ليعتدل  
منها إلى اللفاظ ومن اللفاظ إلى المعاني ع (قوله كاسم نبي) أي أو لمك وفي شرح الإرشاد  
لشيخنا حج وأما أي وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين عوام الملائكة ونحوها صمد به صرح الأسنوي  
حيث عبر بجميع الملائكة وهل يلحق بهم عوام المؤمنين أي صلحوا بهم لأنهم أفضل منهم محل نظر وقد  
يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجب المنفصل مرة لا توجد في الفاضل سم ع (قوله لا حرام) صرح به لرد  
والبرماوي يلحق بهم عوام المؤمنين (قوله وحله) أي ما عليه معظم (قوله لا حرام) صرح به لرد  
على من قال بالتحريم والافتقار إلى الحرمة معلوم من قوله سن وان لم يعلم منه خصوص الكراهة لاحتجاله  
خلاف الأولى ع (قوله ولا يشترط) أي ما عليه غالباً على الكراهة (قوله أعوام أولى) لشمله لغير  
ذكر الله كالتي واستند الجدل إلى ذكر الله لا يصح إلا بتجوز ح أي الدال ذكر الله والتمال هو  
التقوس (قوله ولو قلنا) ضعيف والمعتد فيها إذا كان قائماً أن يعتمد على رجلين معاه ع (قوله  
قوله أصابعها) أي الغني وقوله لأن ذلك أي ما ذكر من اعتدال اليسار مع نصب اليمنى فالعلة موزعة  
على الترتيب وقيل إن قوله لأن ذلك علة لقوله ناصباً بينه وقوله ولأنه المناسب لقلوبه ويعتمد يساره  
(قوله وبعضهم أخذ) مراد المحلى وهو المعتقد ع وظاهر صنيع الشارع أن هذا الخلاف في  
البول واللفاظ وليس كذلك بل ذلك البعض قيد بالبول فقط وعبارته ولو بال قائم فخرج بينهما  
فيستدعيهما اه وأما حكم اللفاظ فإن خاف منه التجسس اعتمد هماماً والاعتماد اليسار فقط ع  
على مر وقوله وأما اللفاظ الخ فيجمع بين كلام المحلى وغيره كقوله زى لكن حيث كان كلامه خاصاً  
بالبول لا يتأتى هذا الجمع (قوله وأن لا يستقبل القبلة) أي عنيها مر وقيل جهتها (قوله ولا يستديرها)  
لا يعني أن المراد باستديرها كشف دبره إلى جهتها حال خروج الخارج منه بأن يجعل ظهرها إليها ككشف  
لدبره حال خروج الخارج وأنه إذا استقبل أو استدير واستتر من جهتها لا يجب الاستتار أيضاً  
عن الجهة المقابلة لجهتها وإن كان الفرج مكشوفاً إلى تلك الجهة حال الخروج لأن كشف الفرج  
إلى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم  
معرفة معنى استقبالها واستدبارها فعمل أن من قضى الحاجة بين معا لم يجب عليه غير الاستتار  
من جهة القبلة إن استقبلها أو استديرها فاعتقل لذلك شو برى ويسم ع (قوله على مر وقوله  
الحشى كشف دبره إلى جهتها الخ) أي وإن كان جالساً على الهيئة المعروفة من غير اعتناء كقوله شيخنا  
العزيزي وغيره من خلاف قلنا يدى الفاعل أن الاستدبار بعين الخارج فلا يكون مستدير إلا إذا انحنى  
حال قضاء الحاجة على كلامه (قوله يسار) ولومن زجاج وهل يحصل سترها بيده أو لا يتجه الأول  
فليحرج شو برى وهذا على كلام ابن حجر القائل بأنه لا يشترط أن يكون الساتر عرضاً ماعلى كلام من  
المشترط ذلك فلا يحصل الستر بها (قوله أي مع مرتفع) قال به يعني مع (قوله ثلاث ذراع) أي وهو جالس  
أي ولو كان في مسقف أو يمكن نسقيته وعمله الأصحاب بأن ذلك يستتر من سرته إلى موضع قدميه وأخذ  
منه والله شيخنا أنه لو قضى حاجته قائماً على خلاف العادة لا بد أن يستتر من عورته إلى موضع قدميه  
صيانة للقبلة وإن كانت العورة تنهى الركبة قبل ومقتضاه أنه لو لم يكن على مرتفع وجب الستر إلى الأرض  
صيانة للقبلة ورد بان القبلة أعاصعاً عن الخارج مع العورة وأما هو حو لم يلهو من الركبة إلى أسفل  
القدمين خاصة دون ما عد ذلك وهذا يقتضى أنه لو أفرط طوله بأن كان الساتر اللد كور لا يستر عورته  
إلى قسميه لو كان جالساً لا بد من الزيادة عليه وأما لو كان قصباً اجتنب استتار ما بين سرته وركبته بدون

الستر المذكور فالظاهر أنه لا بد منه ولا يكتفى بدونه **س** قال شيخنا ولا بد أن يكون الستار عرض يسترجع ما توجه به في كلام حجج وان لم يكن له عرض لان القصد تعظيم القبلة لا الستار قال لا يقال تعظيمها لأنها يحصل بحجب عورته عنها لانهم ذلك بحل الاستدعاء والجماع اليها اه حل **(قوله فائق)** حال من فاعل فعل محذوف تقديره فذهب أي المدندان لاعتن الثلاثة ع **(قوله)** بذر أعاد الأدي أي المعتدل حل **(قوله ولو بارخاء)** أي ولو كان الستار بارخاء ذيله **(قوله في تذييله)** بالذال المحجمة اسم كتاب صغير جهله للشرح الكبير كالفائق للنهاج رمادى **(قوله واختار في المجموع)** معتمد **(قوله وبجرمان)** ينبغي أن يجب على الولي منع الصبي والمجنون من الاستقبال والاستدبار بالستر رسم وانظر لاستقبال الخنفي بالبول من أحد الفرجين حل بجرمان أولا والظاهر الاول لانه قضية الاحتياط كافي تحريم الحرر شورى أقول والاقر الثاني أخذه من قولهم بين الفرج وما ذكر لم يتحقق كونه فرجا والاصل عدم التحريم بفرق بين هذا وتحريم الحرر بان ذلك تحقق كونه حررا وشك في زيادته على القطن مثلا وعدمها فقلنا بالتحريم احتياطاً لان الأصل في استعمال الحر ير الحرمة على الرجل وقلنا الجواز هنا لان تحقق عين الفرج ع **(قوله قال صلى الله عليه وسلم اذا أتيتم الفاطم)** الحديث الاول دليل لقوله وبجرمان بدونه والثاني دليل لما قبله والثالث دليل اقول الشارح بعد أما اذا كان في المداخ وقدمه عليه لاجل الجمع الذي ذكره وقال بعضهم انه دليل لجواز الاستقبال في غير المداخ الستار بناء على ما قاله الاطفيحي ان مقصدته وهي لبثان كانتا غير معدتين لقضاء الحاجة كان ينقلها محاسناً أراد لکن الذي قرر شيخنا وغيرهما هما كانتا معدتين لقضاء الحاجة فليحرم **(قوله اذا أتيتم الفاطم)** أي المكان المهيأ لذلك ويجوز جعل أئيم على أرذم والفاطم على فضل وهو استخراج الفضلة المخصوصة اه ع **(قوله فلو لم يأتها ذلك المراءى غير المعدل لان المداخ لا موصوفة فيه ولا كراهة ولا خلاف الاولى والاولى ان يراد بالفاطم المكان المنخفض)** **(قوله فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها)** قضية قولهم يجب على ولي الصبي المميز تهيئه عن المحرمات أنه يجب منعه من الاستقبال والاستدبار حيث امتنع على المكسب بل ينبغي وجوب ذلك على غيره لولي ايضاً لان إزالة المنكر عند القدرة واجبة وان لم يأثم الفاعل سم على أني شجاع **(قوله بول ولا غائط)** أي ولا غيرها كالدم وسواء كان ذلك بالاصلي أو بالتقيد اذا كان الانسد ادخلت فيهما أي البول والفاطم راجعان لكل من الاستقبال والاستدبار كما قاله ع **(قوله)** على مر وقال قل على الجلال هما على الف والنشر المرتب أي لاستقبالها ببول ولا تستدبر وهما فاطم لان الاستقبال جعل الشيء قبلة الوجه والاستدبار جعل الشيء جهة دبره فلو استقبل وتغوط أو استدبر وبالم يحرم وكذا لو استقبل ولوى ذكره يمينا أو يساراً اه وقوله لم يحرم معتمد وقول الزبائدي تغلق عن عميرة بالحرمة فظهر وأجاب الشيخ عبد ميان صورة ما قاله عميرة بأن استدبر في البول وثبذ كرم لجهة القبلة واستقبل في الفاطم واتحن لجهة ظهره وأستاق فصار مستقبل الفاطم اه وقيل ان الزبائدي رجوع عن ذلك ح ف وأما الشس والقهر في فكره استقباطها دون استدبار هو محل الكراهة حيث لا سائر كقبلة بل أولى ومنه السحاب كما هو ظاهر اه حجج ع **(قوله ولكن شرعوا أوغروا)** فان قلت ان شرعنا استقبائنا وان غرنا باستدبرنا قلنا هذا الحديث محمول على أهل المدينة ومن دناهم فانهم ان شرعوا الاستقبال وان غر بالمد تدبروا زى ولو هبت ريح من بين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار أي جاز الممكن منهما فان تعارضاً بأن أمكننا وجب الاستدبار لان الاستقبال أغش شرح مر وم **(قوله في بيت حفصة)** أي في المحل المعد لذلك حج وقال مر في غير المداخ الستار وتبعه الحلبي وكلام الشارح لا في بدل عليه تأمل **(قوله)**

أذرع فائق بذر أعاد الأدي ولو بارخاء ذيله ويكرهان حينئذ كجزم به الرازي في تذييله تبعاً للمتل واختار في المجموع اجما خلاف الاولى لا مكره وان **(وبجرمان بدونه)** أي الستار **(في غير معد)** لذلك قال صلى الله عليه وسلم اذا أتيتم الفاطم فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرعوا أوغروا رواه الشيخان ورواها أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة وروى ابن ماجه وغيره باسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم ذكر عنده أن ناساً يكرهون استقبال القبلة بوجوههم

**(قوله ومنه السحاب الخ)** قضيت انه لا يتدبرها قرب الستار وقد يفرق بين السحاب وغيره وأما له الاقرب اه سم على

حج

فقال أوقف فعلاوها حولوا

بمقتضى إلى القبلة بجمع  
 متناخذاً من كلام الشافعي  
 رضى الله عنه بين هذه  
 الاجبار بمحمل وأما المفيد  
 للتحريم على ما يستتر فيه  
 بما ذكرناه لاسعته لا يشق  
 فيه اجتناب الاستقبال  
 والاستدبار بخلاف ما استتر  
 فيه بذلك فتدبر في فيه  
 اجتناب ما ذكر فيجوز  
 قوله كما فعله النبي صلى الله  
 عليه وسلم ببيان الجواز  
 وإن كان الأولى لتكرارها  
 إذا كان في المذهب فلا  
 حرمته ولا كراهة ولا  
 خلاف الأولى قاله في  
 المجموع وتقييده بالسائر  
 في الشئ الأولى وبعدمه في  
 الثاني مع التقييد فيهما  
 بغير المذهب من زبادي  
 (د) ان (بعد) عن  
 الناس في الصحراء ونحوها  
 إلى حيث ولا يسمع للخارج  
 منه صوت ولا يشم له ريح  
 (د) أن (يستتر) في ذلك  
 عن أعينهم بمررتع لثق  
 ذراعاً كثيراً بينه وبينه  
 ثلاثة أذرع فأقل ولو  
 بأربعة أذرع كان بصحراء  
 أو بناء لا يمكن تقييده فإن  
 كان بيناه مسبقاً أو يمكن  
 تقييده حصل الست بذلك  
 ذكره في المجموع وفيه  
 أن هذا الأدب متفق على  
 استحبابه وظاهر أن عمله

أو قد فعلوها أي الكراهة سم وحينئذ فعلوها بمعنى اعتقدوها ع ش وقال شيخنا ح ف أنه  
 معطوف على مقدر أي اعتقدوها وفعلوها أي فعلوها بمقتضاها وهو الاجتناب (قوله حولوا بمقتضى)  
 أي اجعلوا مقتضى وكانت لبتين يقضى عليهما الحاجة إلى القبلة فالباء في بمقتضى زائدة تقرر شيخنا  
 (قوله بجمع الخ) هذا الجمع يدل على التعارض بين هذه الأخبار الثلاثة أعني قوله إذا أتيت الخ وقوله  
 ور وبالخ وقوله ورى إن ما به الخ ووجه التعارض أن الأول يدل على حرم الاستقبال والاستدبار  
 مطلقاً مع الست وبذونه والاخيرين يدلان على جوازهما للدلالة الأولى منهما على جواز الاستدبار  
 والثاني على جواز الاستقبال ووجه الجمع أن الأول من الثلاثة يدل على حرم الاستقبال والاستدبار  
 بدون الست والاخيرين يدلان على الجواز مع الست وهذا مراد الشارح في الحسن الدافع للتعارض  
 لأن قوله بخلاف ما استتر فيه بذلك يرجع إلى الأخيرين وإن كان الثالث في المذهب لأن الشارح لم ينظر للعد  
 وغيره شيئاً (قوله على ما) أي فضاء لم يستتر الخ وقوله لأنه أي الفضاء (قوله بخلاف ما استتر فيه)  
 أي مكان استتر فيه وقوله فتدبر في فيه أي أن يكون في بناء ضيق فأنضم كلام الشو برى لأنه فهم إن مواقعة  
 على الفضاء والفضاء لا يشق فيه اجتناب ما ذكر (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) أي في بيت  
 حفصة (قوله أما إذا كان في المذهب) مفهوم قول المتن في غير مذهب الحاصل أنهما ثلاثة أمثال قال  
 سم ولا يبعد أن يصير مذهباً قضاء الحاجة فيه أي وإن لم يكن في بيان ع ش أي مع قصد العود إليه بذلك  
 اه (قوله في الشئ الأول) هو قوله ولا يستقبل القبلة الخ وقوله في الثاني هو قوله ويجزى بدونه  
 شورى (قوله وإن بعد) بضم العين في الماضي والمضارع ضد الأقرب كأي المختار وبضم الهمزة وكسر  
 العين من أبعد عن المنزل بمعنى تباعد كأي المصباح وأما الذي بمعنى الهلاك فهو بكسر العين في الماضي  
 وفتحها في المضارع قال تعالى ألبس الدين كأي بعت عمود وقال الشاعر ● لا يبعد قومي الدين الخ  
 (قوله ونحوها) كالبناء وقوله إلى حيث أي إلى مكان لا يسمع الخ ويسن أن يغيب شخصه حيث أمكن  
 كأي مر (قوله في ذلك) أي المكان الذي تقضى فيه الحاجة ح ل (قوله عن أعينهم) أي عن أعين  
 من يحتمل مرورهم عن يحرم نظره لورع ولا يفيض بصره بالفعل عنها لينتدب في دفع ما قاله فائدة الست  
 عن أعينهم مع البعد عنهم إلى الحد الذي كور حل (قوله بمررتع ثلث ذراع) ظاهر وإن حصل  
 ستر المورة بدون ذلك لضعف بدن قاضي الحاجة وقد يوجه بأن ما دون ذلك لا يبعد ستره شرعاً وفيه  
 نظر والذي ينبغي اعتبار ما يحصل به ستر المورة إذا نقص وما ذكره هو واقف على الغالب حل  
 والذي يؤخذ من مر أنه كسائر القبلة في التفصيل بين المجلس والقائم وفي العرض (قوله أو يمكن  
 تقييده) أي عاده وقوله حصل الست بذلك أي بالبناء عبارة مر كفاء الست بنحو جد وإن تباعد  
 عنه أكثر من ثلاثة أذرع اه قال حل أي ولا حاجة للمرتفع بخلاف ما تقدم من استقبال القبلة أنه  
 لا بد من المرتفع ولو في البناء المذهب كور وكتب أيضاً لأنه لا يمكن النظر إليه إلا بالتطلع فيحصل الست  
 بذلك وإن بعد عن الجدار أكثر من المسافة المذكورة وأما ما كتبه في الستر عن القبلة كاقدمه لأن  
 القصد تعظيمها كسائر ما يحصل مع ذلك وهنا عدم رؤية عورتين يحتمل مرورهم عن يحرم نظرها  
 عليه وهو حاصل مع ما ذكر من ثم لا يكتفي هنا بالحيج والماء الصافي بخلاف سائر القبلة كما قاله مر اه  
 (قوله إذا لم يكن ممن لا يفيض بصره) في العبارة نفي نفى فهو في معنى الإثبات ولم يقل إذا كان هناك  
 من يفيض بالإثبات مع أنه واضح وأخصر لأن عبارة النفي تشمل ما إذا لم يكن ممن أحد لأن السالبة تصدق  
 بنفي الموضوع قال سم وفيه إشارة إلى أنه إذا نفي بان هناك من يفيض بصره لا يحرم الكشف وهو

﴿قوله فالجالحل إنهما ثلاثة أحوال﴾ في المذهب الثاني غير المذهب بترفيه بدونه وحكامها واضح اه

قول النوري في شرح مسلم يجوز كشف العورة في محل الحاجة في الخلوة كحالة الاغتسال والبول ومعاشرة الزوجة أما محضرة الناس فيحرم كشفها (د) أن (يسكت) حال قضاء حاجته عن ذكر وغيره فالكلام عند مكره والافسورة كإذار أحمى فلو عطس جند الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه وقدروى ابن حبان وغيره خبر النهي عن التحدث على الفاظ (د) أن (لا يقضى) حاجته (في ما را كد) للنهي عن البول فيه في غير مسلم ومثله الفاظ بل أولى والنهي في ذلك للكرامة وإن كان الماء قليلا لا مكان طهره بالكثرة أما الجاري ففي المجموع عن جاعة الكرامة في القليل منه دون الكثير ثم قال ويبنى أن يحصر البول في القليل مطلقا لأن فيه اتلاف عليه وعلى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنابه (د) لاني (حجر) للنهي عن البول فيه في غير أبي داود وغيره وهو بضم الجيم وأسكان الحاء والفتح والحق به السرب بفتح السين والراء وهو الشق والمخني في النهي ما قيل إن الجن

قريب تأمل ع ش (قوله أيضا إذا لم يكن ثم من) أي شخص لا يفيض وبين من بقوله من يحرم الخ وهم الأجانب (قوله والواجب) أي بأن كان شخص لا يفيض من يحرم نظره إليه فيجب حيث لا وأما الاستحباب فبأن لا يكون هناك أحد أصلا أو كان لكنه يفيض بصره أو لا يفيض لكن لا يحرم نظره إليه وهو حاله وقد فاهذا أنه لا حصة عليه عند الغضب بالفعل وهو كذلك ولا ينافيه قول مر وجوب الغضب عليهم لا ينفى الحرمة عنه اه لأنه غير الغضب بالفعل (قوله زالا) أي بأن كان هناك من لا يفيض بصره (قوله وعليه) أي على وجوب الاستتار وقال بعضهم قوله وعليه أي على هذا التقيد بقوله يجوز كشف العورة الخ أي إذا لم يكن ثم من لا يفيض بصره الخ وقوله أما محضرة الناس الخ أي إذا كان ثم من يحرم نظره ولا يفيضون فالجن في الشقين وقوله في الخلوة بدل من قوله والمراد بها البناء المسقف أو الذي يمكن تسقيفه والأولى أن يقال المراد بها ليس بمحضرة الناس ولو محرمه بدليل مقابلته بقوله أما محضرة الناس الخ (قوله أما محضرة الناس) أي الذين لا يفيضون أبصارهم عن نظر عورته من يحرم عليه نظره زى وهذا محل الجدل قال الرزى وجوب غض البصر لا يعم الحرمة خلافا لمن توممه اه أي لأنهم قد لا يمتثلون وإنما يمنع الحرمة الغض بالفعل (قوله حال قضاء حاجته) ليس بقيد فالعند الكرامة حال قضاء حاجته وقيل به لانه لاداب للجن وإن كان قضية كلام الشيخين ما مشى عليه الشارح شوبري (قوله فالكلام عند مكره) ولو بالقرآن خلافا للادعى حيث قال ببحرهم حل (قوله فلو عطس) هو يفتح لطاء في المائى ويكسر واو ضمها في المتارخ من باب ضرب وباب نصر شوبري (قوله جند الله بقلبه) وشاب عليه وليس لنا ذكر شاب عليهم فيرلطف الاهداء ع ش على مر (قوله ولا يحرك لسانه) أي تحريكه كما يسمع به نفسه (قوله وقدرى ابن حبان) لم يقل حديث ابن حبان كما هو عادة لانه هذا الحديث فيه دلالة على بعض المدعى لان المدعى كراهة التحدث على البول والفاظ فلو قال الحديث الخ لا اعتراض عليه بأنه ليس فيه دلالة على جميع المدعى بخلاف ما فقه حل (قوله في ما را كد) أي ملوك له وأبواب بخلاف المملوك الغير والمسيل فيحرم قطعاً لكن في كلام الأستاذ الشيخ أن الحسن البكري أنه إذا كان مستبصر لا يحرم حينئذ اه حل وبعبارة ع ش في ما را كد أي يكره مطلقاً لم يستحجر فيكره بالليل دون النهار وقرره الشيبيري اه والحاصل أنه يكره البول في الماء ليلاً مطلقاً وكنا نهاراً إلا في كذا المستبصر والجاري الكثير اه (قوله في القليل منه دون الكثير) وفي الكفاية يكره بالليل لان الماء بالليل ما أدى الجن شرح الروض ولو اتهم مستحجر في ماء قليل حرم وإن قلنا بالكراهة في البول فيه لما فيه هنا من تضامته بالنجاسة خلافا لبعضهم شرح مر و ع ش (قوله أن يحرم البول) ضيف (قوله مطلقاً) أي سواء كان جارياً أو را كدا وقوله لان فيه اتلاف عليه وعلى غيره محله في المباح والمملوك له فان كان ملوكاً لغيره أو موقوفاً أو مسبلاً فينبى الحرمة مطلقاً ولا يجوز له التصرف في ملك غيره بغير إذنه ولا في الموقوف والمسيل بغير الجهة المأذون فيها من جهة الواقف والمسيل حتى يبنى في البرك الموقوفة والمسبلة أن يحرم وضع يده مثلاً إذا كان عليها عين النجاسة لغسلها بغسلها فإذا كان يتقذر الناس من مثله لا مكان تظهره خارجها ع ش (قوله الثقب) بالفتح والسكون كافى مختار الصمحاء وفي الخطيب على الغاية أنه يضم المثلثة وسكون القاف والقياس ما في المختار اه ع ش (قوله والمخني في النهي الخ) قال شيخنا يظهر تحريمه فيما إذا غلب على ظنه أن به حيواناً محتملاً يأتى به ويهلك حل (قوله ومهبر يح)



لئلا يصيبه رشاش الخارج  
(ومتحدث) للناس  
(وطريق) خبرهم اتقوا  
اللعائن قالوا وما لعائن  
قالا الذي يتخلى في طريق  
الناس أو في ظلمهم تنبأ  
بذلك في لعن الناس لها  
كثيرا إعادة ففسب اليهما  
بصفة المبالغة والمعنى احذروا  
سبب اللعن المذكور  
وألقى بظلم الناس في  
الصيف مواضع اجتماعهم  
في الشمس في الشتاء  
وشملهما لفظ متحدث  
بفتح الهاء أي يمكن  
التحدث قال في المجموع  
وغيره وظاهر كلامهم أن  
التفوط في الطريق مكره  
وبني تحريمه على من  
إيذاء المسلمين ونقل في  
الروضة كصالح في الشهادات  
عن صاحب الصلة أنه سوام  
وأقره وكالطريق فيما قاله  
المتحدث (وتحتمأ) أي  
شجر (غش) ميانة للشمرة  
الواقعة عن التلويث  
فتعافوا الانفس ولا فرق  
بين وقت الغرة وغيره  
(د) أن لا يستنجي بماء  
في مكانه بقيد زنه بقول  
(ان لم يعل) لذلك بل ينقل  
عنه لئلا يصيبه رشاش  
ينجسه بخلاف المعتد لذلك  
والمتنجس بالخمر (د) أن  
(يستبرئ) من بوله عند  
اطعائه بنجس وتزك

أي محل هوبها أي وقت هوبها كإقتضاء كلام المجموع من خلا قال في قوله أي جهة هوبها  
الغالب في ذلك الزمان وان لم تكن هابة الفعل (قوله) لئلا يصيبه رشاش الخارج أي بولا وأخطار قريبا  
وهذا أول من اقتصر الجلال المحلى على الأول شوري (قوله) ومتحدث أي الحديث الباح  
أما الحرم فلا يكره موكذا الحديث المكره بل يندب في الحرم حل والمراد بالمتحدث المملوك  
أو المباح أما إذا كان ملك الغير فيحرم حيث علم أنه لم يرض بذلك ولم يأذنه (قوله) اتقوا اللعائن  
المناسب لقوله اتقوا أن يحل على الفعلين فيكون قوله الذي يتخلى على حذف منافع أي يتخلى الذي  
و يجوز أن يحل على الشخصين بتقدير اتقوا فعل اللعائن وهو ظاهر قوله تنبأ له فلا حذف في الذي  
يتخلى ومطابقته بحسب المعنى وقال العلامة المناوي أن لعنا لا يؤخذ من لعن اسم فاعل بمعنى ما عاون  
كقوله مكرهم بمعنى مكرهم براموى (قوله) الذي يتخلى أي يبول وأغاط وأغاط عن الأخبار  
بالمخلى المفرد إشارة إلى انها كلها متشابهة كائنات الواحد حرف أو أن الذي قد يطلق على المعنى والجمع  
كقوله تعالى وختمت كالذي ناضوا اه مر حوى ويقال له بمعنى الواو كانه قيل الذي يتخلى في طريق  
الناس والذي يتخلى في ظلمه (قوله) ففسب اليهما هذا يقتضى أن التجوز في الاسناد فيكون مجازا  
عقليا من اسناد الوصف الذي حقه أن يستند لفاعل في نفس الامر إلى المفعول لأن هذين الشخصين  
في نفس الامر ملعونان والعلاقة بينهما لعن في الناس لهما وفيه مجاز مرسل أيضا من اطلاق السبب  
الذي هو اللعن على السبب الذي هو التخلي (قوله) والمعنى احذر اسباب اللعن) فقد أطلق في الحديث  
السبب وهو اللعن وأرى سببه وهو التخلي والظاهر أن مراده بتقدير مضامين أي احذر واسباب لعن  
اللعائن (قوله) مواضع اجتماعهم أي نحو حديث مباح أما الحرم فلا يكره بل يوقل يندب بتغيره لم  
لم يعد وقد يجب أن لم علمه دفع معصية براموى (قوله) ان التفوط في الطريق مكره) محله إذا لم تكن  
الطريق مسيلة للمرور أو موقوفة أو ملكة للغير أما إذا كانت كذلك فيحرم اه خضر عن الشوري  
بهاشم منهجه وإذا قضى حاجته في الطريق وتلف بهائى لم يضمن ويترك بينه وبين التائب بالتعمات  
حيث يضمن واضعها بان الغالب في الحاجة أن تكون عن ضرورة وألقى غير الغالب بالغالب كأي أخذ  
من عرش حتى لو غطاه بتراب ونحوه لم يضمن لأنه لم يحدث في التالف شيئا كافي عرش على مر  
(قوله) وينبئ تحريمه) ضعيف والعلامة كورة غير محققة (قوله) وتحت ما يمر المراد تحت ما يصل  
إليه الخمر الساقط غالبا بالخمر ما يقصده به الانتفاع كالألفاح أو شيا كالبايعين أو ندوا كورق  
الورد أو دينا كالقرط أو أمانة كالسدر وغير ذلك مما تعاف الانفس الانتفاع به بعد تلويثه  
براموى وينبئ أن محل الكراهة كقوله سم إذا كانت الخمر لله والارض أو كالمبايعين وأما إذا كانت  
الخمر لله والارض فان جاز له قضاء الحاجة فيها بان كان المالك يرضى بذلك فالكراهة من جهة الخمر  
وان لم يجز جاء الحرمة أيضا وان كانت الارض لله والخرقة فالكراهة للخرقة ان رضى به صاحبها  
والأخرى أيضا (قوله) ولا فرق بين وقت الخمر وغيره يدخل في ذلك ما من شأن نوعه أن يجرأ كنه  
لم يباع أو أن التعماد كالودي الصغير وهو ظاهر ومحل ذلك ما لم ينسب على ظنه حصوله قبل وجود  
الخمر في يده والكراهة في الفاظ أشد من الكراهة في غيره خلا لبعضهم زى عرش (قوله) خلاف  
المعتد لك) لم لو كان في المدة هو معكوس كره مكهبال رجم (قوله) من بوله قال شيخنا المولى وكذا  
من الفاظ قل على المحلى (قوله) وتزكرك بالثناء فوق كاضبطها شارح البحر يرفى ألفه وهو الجذب  
بخلافه بالثناء فإنه ضد النظم شوري وبه نصر وفي الحديث فلينزكرك ثلاث ترات يعني بعد البول

ونفي ذلك وإجماع المحققين لان الظاهر من انقطاع البول عدم عوده وقال القاضي بوجوبه وهو قوي دليلا (و) ان يقول عند وصوله مكان قضاء حاجته (بسم الله) أي تحصن من الشيطان (الله) أي أي الله (أي أعوذ) أي أعصم

(٥٨)

اه مختار (قوله وغير ذلك) منه المشي قل (قوله وقال القاضي بوجوبه) ماذ كره القاضي من وجوبه محمول على ما إذا غلب على ظنه خروج شيء منه ان يستترى مر شوري (قوله عند وصوله) أي قبل وصوله ما يناسب اليه ولومن أول دلهي طول بل وان كان دخوله لفريقه قضاء الحاجة كامر قل عبارة حج أي وصوله لحمل قضاء حاجته وألباه وان بعد محمل الجلوس عنه فإذا غفل عن ذلك حتى دخل قاله قبله اه ويستحب هذا القول في الصحراء والبيان كقوله المحلى (قوله بسم الله الخ) انما قدمت البسملة هنا على الاستعاذة بخلاف القراءة لان التعوذ هناك للقراءة والبسملة من القرآن فقدم التعوذ عليها بخلاف ما تكن فيه شرح مر وينبغي أن لا يقصد بالبسملة القرآن فان قصده كره ولا يزبد الرحمن لان المحل ليس محل ذكر اه شوري (قوله من الخبث) زاد في العباب اللهم اني أعوذ بك من الرجس النجس الخبث الخبث الشيطان الرجيم فان تركه ولو عمدا حتى دخل فينجس ان يتعوذ قبله بحمد الماعطس هناك وفي حال الجماع اه ع (قوله وعند انصرافه) أي بعد تحمله وان بعد كدهي طول بل كامر قل وفي منيع المصنف المعلق على معمولي عاملين مختلفين وهما أي العاملان المختلفان هنا يقول وعند معمول يقول بسم الله الخ ولم معمول عند لفظ وصوله وانصرافه معطوف على وصوله الذي هو معمول عبد وغفرانك معطوف على بسم الله الذي هو معمول يقول حل ويمكن أن يكون جاريا على القول المجوز له وهو من عطفا على (قوله غفرانك) أي اغفر لي غفرانك وأطلب غفرانك ويندب تكراره ثلاثا قل على المحلى (قوله الحمد الخ) هذا القاضي الحاجة وأما غيره فيقول ما يناسب قل (قوله وبسبب سؤاله المغفرة) حتى المؤلف هذا في شرح البهجة بصيغة القرية ولعل وجه التمر يض ماذ كره شيخنا زى من أنه كيف يتدارك ما أمره الشارع بتركه وأنبأه عليه ويحجب بأنه لا مانع من ذلك فقد أوجب التدارك على من أوجب عليه الترك وأنبأه عليه كالحائض في ترك الصوم لا ملحظ طلب التدارك كثرة الثواب والانسان مطلوب منه ذلك حل (قوله في تلك الحالة) أي وان طلب تركه خصوصا ان يحبه ترك قل وقوله ثم سهل خروجي فلما رأى شكره قاصرا عن بلوغ هذه النية تداركه بالاستغفار اه برماوى (قوله ويجب استنجاء) الاعلى الفور بل عند اعادة نحو الصلاة وخوف الانتشار أي انتشار النجاسة أي وان كان يجزى فيه الجلاء لان هذا وان لم يكن من التضمخ الذي هو استعمال النجاسة في بدنه لغير عنبر الا انه ملحوظ به حل وفي سم على حج والاستنجاء واجب عند القيام الى الصلاة حقيقة أو حكما وان دخل وقتها وان لم يرد فعلها في أول الوقت والحاصل أنه بدخول الوقت يجب الاستنجاء وجوبه بسبب سؤاله الوقت ومضيها بضيقة كبقية الشروط ولو اقضى الحال تأخير الاستنجاء نجف بوله في يده حتى لا يسببه جاز مر اه وظاهر أنه لا فرق بين أن يجلسا ينجف المحل أو لا لكن عبارة حج ويظهر أنه لو احتاج في نحو المشي لسك الذي كره المنتجس يسهل جازان عسر عليه تحصيل حاله فيه النجاسة اه وقد يقال وكذا ان لم يسره وهو وافق لظاهر اطلاق مر سم وجوب الاستنجاء على غير الانبياء لان فضلائهم طاهرة والاستنجاء يشق على ثلاثة أمور الاول فيا يستنجي منه واليه أشار بقوله من خارج ما لوث الثاني فيا يستنجي به واليه أشار بقوله بماء أو بجامد الثالث الكيفية واليه أشار بقوله وان يبدأ الخ وتعتبر به الاحكام الخمسة فيكون واجبا من الخارج الملوث ومستحبا

(بلك من الخبث والخبائث (و) عند (انصرافه) عنه (غفرانك الحمد الخ) الذي وعاقني) أذهب عني (الذي وعاقني) أي منه لا يتابع رواه في الاول ابن السكن وغيره وفي الثاني النسائي واخرج بضم الخاء والياء جمع خبث وخبائث جمع خبيثة والمراد ذكر ان الشياطين وانهم بسبب سؤاله المغفرة عند انصرافه ترك ذكر الله تعالى في تلك الحالة أو خوفه من نقصه في شكر الله تعالى التي أنعمها عليه فأطمعهم منه ثم سهل خروجه وبقيت آداب المذكورة في المطولات (٣) (ويجب استنجاء)

(٣) درس

(قوله وان كان دخوله لغبر الخ) ويقول هذا عند الخروج غفرانك الحمد فقط بلا زيادة اه ع (قوله حسنة اني أعوذ) فان أدخل مغلا قاله يعوذ أو أعينه غ (قوله) رحمه الله وبسبب سؤاله المغفرة الخ ولذا قدم سؤال المغفرة وان كان ذكر الله في نفسه أهم اه ع (قوله وان كان يجزى

من

فيه الجامد) يظهر هذه الغاية وجه لان المراد بالانتشار الانتقال بعد الاستقرار فكان الاولى أن يقول بدنا وان لم يجاوز الصفحة والخشعة اه شيخنا

من خروج دودو بعد بلالوث ومكروها من خروج وجع وسواها لمطعم المحترم ومباحا وهو الاصل  
 ببر وفي الاباحه شيء الا ان يرعاه به مباح قبل دخول الوقت وفرض ليلة الاسراع مع الصلوات الخمس  
 وهو بالماء من الشرايع القديمة تأمل **(قوله من نجوت الشيء)** أى من مصدر وهو النجول ان المصدر  
 المراد هو النجول الاستنجاء يشق من الجرد **(قوله فكان المستنجي الخ)** أى كان لان القطع اعما  
 يكون في ذى الاجزاء التي بها نداء اتصال فهذا شبيه بالقطع الحقيقي شيخنا **(قوله من خارج)** أى  
 نجس أخذاعا بعده **(قوله ولواندا)** لا تتعمق بالنظر لئلا يورد بالنظر للجماد **(قوله ازالة للنجاسة)**  
 قبل انه مفعول لاجله واعتراض بأن الفاعل لم يتحد لان فاعل الازالة الشخص وفاعل الوجوب  
 الاستنجاء الا ان يقال الاتحاد في المعنى والتأويل والتقدير يستنجى الشخص وجوبا ازالة للنجاسة  
 فالتحدي حيثئذ يقال انه على قول من لا يشترط الاتحاد في الفاعل الا ان فيه تعليل الشيء بنفسه لان  
 الاستنجاء ازالة ايضا فكأنه قال يجب ازالة النجاسة لاجل الازالة اللهم الا ان يقال تعليل الخاص العام  
 جائز لان الاستنجاء ازالة خاصة وقوله ازالة الخ علم لكل نجاسة شيخنا وأجاب عن بآبخر  
 الاستنجاء عن معنى ازالة النجاسة أى انه بمعنى استعمال الماء أو الجفر في محل الخارج وفيه أيضا أنه  
 قاصر على الاستنجاء بالماء لا يشمل الاستنجاء بالجفر لانه مخفف كإبائي فلفل فيه حذفا والتقدير ازالة  
 للنجاسة وتخفيفها أخذاعا بعده والمراد بالنجاسة الوصف القائم بالحل عند ملاقة عين نجسة مع  
 رطوبة لان الجفر من رطوبتها هذا المعنى لكن كلامه الآتي في تعليل عدم وجوب الاستنجاء من غير  
 البلوث يرشد الى ان المراد بالنجاسة هنا عينها لا الوصف حل وقال بعضهم ازالة للنجاسة أى عينها  
 أو أثرها في شمل الجفر اه **(قوله بماء)** ولو عذبوا بما جازا الاستنجاء به مع أنه مطعوم لان الماء فيه  
 قوة دفع بخلاف غيره من المائعات اه عيش وشمل الماء ما ذكر من كونه خلاف الأولى **(قوله أو)**  
 بجملته أى جاف لا رطوبة فيه ولا في الجمل يعرف حل أى ولو لم يجرى الجرم لكنه مكره فهو  
 من الواجب التحريم وقد تبين الاستنجاء بالجفر كولو كان مكان الماء فيه وعلم أنه لا يبعد الماء في الوقت  
 فينبغي أن يجب الاستنجاء بالجفر فور التلصص بالخارج فيلزم فعل الصلاة بدون الاستنجاء مكره وكذا  
 لو كان بحيث لو استنجى بالجفر أدرك الوقت ولو استنجى بالماء خرج الوقت عيش ولو استنجى  
 بحجر من المسجد كان متصلا ومجزء وإن كان متصلا وبيع بهما جميعا وانقطعت نسبتة  
 عن المسجد كفي الاستنجاء به والا فلا تخرج المياح بلحج عن الشامل وأقره عيش على مكر وقوله  
 وبيع بهما جميعا بان حكم بصفة يبيعهما كحتمى **(قوله قاله)** ولو سرفا فيجوز الاستنجاء به ولو  
 للرجال على المعتد وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين  
 الذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء لا يداست مع مال في العرف والا لما جاز بالذهب والفضة شرح  
 مكر أى حيث لم يطعموا بهما ذلك والاحرم بهما **(قوله كجدد دبع)** قال في عقود المختصر الاجل  
 المصنف أى التفضل الذي انقطعت نسبتة ولم تنقطع نقاط الاستنجاء به أى فلا يجزى ويحرم انما  
 حل منه في الأول مع الحدث خففه قال بهههه وعلى قياسه كونه الكعبة الا ان يفرق بان المصنف  
 أشد حرمه حل **(قوله ولو لم يغيره)** هذه لافاية للتعظيم لا لرد كإبائي من بعض شروح المنهاج  
 ونهيهما على دفع ما يتوهم من ان غير ذلك أصله قبل دفعه نجس فر بما يتصحب فيه عدم الاجزاء  
 وغيا مكر بالذبح فقال ولو لم يذبح ورد بهما قبل من عدم الاجزاء في الله كمن حيث ان أصله قبل  
 الذبح مطعوم فالأولى للشارح أن يفي به **(قوله وخفف)** وهو ماشى من الطين حتى صار خفرا  
 وعبارة المصباح الخرف الطين المعمول آتية قبل أن يطبخ وهو الاصل اذا شوى فهو النخاروفى

وهو من نجوت الشيء أى  
 قطعت فكان المستنجى  
 يقطع به الاذى عن نفسه  
 (من خارج ملوث لا معنى) ولو  
 نادرا كعدم ازالة للنجاسة  
 (بماء) على الاصل (أو)  
 بماء طاهر قاله غير محتم  
 كجدد دبع ولو لم يغير  
 مذكى وشيش وخفف  
 (قوله بالنظر للماء ولان داخل)  
 لعل الخاف يقول لا يجزى  
 فيه الجفر ثم رأيت المنهاج  
 صرح بذلك اه  
 (قوله أى ولو لم يجرى)  
 الحرم ويحرم بالجفر  
 الاسود بل لو قيل بكفر  
 فاعل قياسا على الكعبة  
 لم يبعد لانه أولى منها اه  
 بابى (قوله ولو استنجى  
 بحجر من المسجد) مثل  
 المسجد غيره من المائعات  
 والباطل وخروج بالمسجد  
 حرمه ورجحته مالم يصل  
 وفقيتها عيش (قوله)  
 فالأولى للشارح أن يفي به  
 أى لان رعاية الرد على  
 اختلاف أولى من رعاية  
 دفع التوهم اه

أعجاز ونهى صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلثة أعجاز وقيس بالجر غير ماعنى معناه والمندبوغ انتقل بالدبغ عن طبع اللحوم الى طبع الثياب وتخرج بالمسكوت غيره كدود وبسر لا يولث فلا يجب الاستنجاء منه لفوات مقصوده من إزالة النجاسة أو تخفيفها لكنه يسن خروجاً من الخلاف ويرى انى لا يمتنى فكذلك كذلك وبالجهد المانع غير الماء وبالطاهر النجس كبر وبالقاع غيره كالقصب والاسل وبغير محتمل المحترم

(قوله وفي القاموس الخرف محر كالجبر) وقوله وقال فى باب الزاء الجبر كذا فى الاصل والذى فى القاموس فى البابين الجبر بفتح الجيم ورواه واحد جمع جوة ككفرة وقرأه كته مصححه (قوله لأنه لا يفهم منه عدم الاجزاء) برده عليه ما تقدم قبله (قوله فى ان فضلته عليه الصلاة والسلام الخ) أشار به الى أن فصل النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على جوازه لمن فضلته بحجة (قوله وقيل انه بديل الخ) لا تظهر البديلة اه

القاموس الخرف محر كالجبر وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون غاراً وقال فى باب الزاء الجبر جمع جوة كالجرار اه ع ش (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) استدلل بالحدیث الاول على جوازه والثانى على وجوبه بالاى بالثالث على عدم جواز قصه عن الثلثة قل على التحريم لكن فيه ان العدد غير مدعى هنا حتى يستدل عليه بل ادعاء قياسياً بقوله بمسح ثلاثاً واستدل عليه بهذا الدليل نفسه وأجيب بان المقصود الاستدلال على أصل الاستنجاء بما ذكره من كان مستملاً على المدفوع هو حاصل غير مقصود وقال بعضهم انما جاع بين هذه الاحاديث الثلاثة لان الاول يحتمل انه خصوصية لان المعنى ان فعله دل على جوازه لأن المعنى انه جوزه بالقول وقوله وأمر به الخ علم لانه الاول لا يفهم منه عدم الاجزاء بأقل من الثلاثة لان العدد لا يفهم له أى لا يدل بفهمه على عدم الاكتفاء بأقل من ثلاثة أعجاز فلذا أتى بالثالث وهو قوله ونهى الخ لانه نص فى عدم الاكتفاء بأقل من الثلاثة اه (قوله جوزه حيث فعله) فيه ان فضلته عليه الصلاة والسلام طاهره ومثله بقية الانبياء ثم اربستم قال يفتنى ان محل وجوب الاستنجاء غير محرق ينيصلى الله عليه وسلم لان فضله طاهرة وانما كان يفعله لا تترى بيان المشروعية وقوله جوزه أى شرعه فلا يفتنى أنه من الواجب التحريم والمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيشمل الواجب (قوله بقوله) الباء بمعنى فى وهو متعلق بأمر فلا يقال انم تعلق حرفى جوزه بمعنى واحد يعامل واحد لان المعنى مختلف وقيل انه بديل من قوله به (قوله فيأرواه) متعلق بقوله (قوله وقيس بالجر غير) أى بنسائه على جواز القياس فى الرخص وهو مذهب الیه امامنا الشافعي رضى الله عنه خلافاً لى حنيفة وفاق تميم الخ يرى الجار بأنه تعبدى لا يعقل معناه بخلاف الاستنجاء لان الغرض منه الاتقاء وذلك موجود فى غير الحجر ماعنى معناه حل وكون هذا من الرخص نظر اذ يعتبر فيه تغيير الحكم الى سهولة لاجل عذره هنا لا عذر فى الاستنجاء بالجر ان يجوز ولوم وجود الماء بل ولا سهولة أيضاً لان التفرغ من وجوب الى وجوب فان قلت الوجوب فى الاستنجاء بالجر أسهل من حيث موافقته لغرض النفس قلنا النفس الى الاستنجاء بالماء أميل الا أن يكون مراده بالرخصة غير معناها المعروف وهو مطلق السهولة (قوله والمندبوغ اشقل الخ) أى فلا يندم مطعوماً وان جازاً كله اتفاقاً فى المذكاة على الجديد المرجوح فى الميتة أى ميتة المذكاة والمفتى به حرمة كل المندبوغ من جلود الميتة ولو ميتة لما كوله عند شيخنا كابن حجر فى باب النجاسة للتعليل المذکور حل وهو أى قوله والمندبوغ الخ جواب عن سؤال تقديره جلد المذكاة مطعوم فكيف جاز الاستنجاء به اه (قوله عن طبع اللحوم) أى صفها (قوله لفوات مقصوده) أى لا يجب الاستنجاء مقصوده (قوله من إزالة النجاسة) أى بالماء أو تخفيفها أى بالجر (قوله فكذلك) أى لا يجب الاستنجاء منه حل ولم يرجع اسم الإشارة فى قوله فكذلك للاستدراك أيضاً على قوله لكنه يسن لفيد ان هناك قولاً بوجوب الاستنجاء من الملى فقتضاه انه ليس هناك قول بذلك وان كان يسن غلبه خر وجابن خلاف من قال بنجاسته كما قاله حل فقتضاه أن ذلك الغسل عند الخائف ليس من قبيل الاستنجاء بدليل أنه يوجب سهواً كان الملى على الفرج أو الثوب ويسن لناغسله عنهما ماعناه ولم يدع ادعى القول بوجوب غسل النجاسة عند الامام مالك وأما على القول بنسبته الذى اعتمده فلا يظهر القول بفسية غسل الملى ماعناه خلافاً تأمل وقال ع ش قوله فكذلك لذلك أى لا يجب الاستنجاء منه لفوات مقصوده وينبغى أن يسن خر وجابن الخلاف (قوله كالقصب الاملس) وهو اسم لكل ذى امانيب أى عقد فمثل البوص والقررة والخيزران

(قوله فان قلت الوجوب الخ) أى على فرض وجود العذر اذ السهولة موجودة (قوله بدليل أنه يوجب الخ) فيه شئ لانا برامى معشر الشافعية نوجب غسل البول والناظ عن الفرج والثوب فكونه بوجبه لا يقتضى أن ازاله عن الفرج ليست استنجاء

الله عليه وسلم نهى عن  
الاستنجاء بالعظم وقال  
قانه طعام اخوانكم يعني  
من الجن قطعوا الانس  
كالتبخر اول ولان القصب  
الاملس ونحوه لا يقطع  
وغير المذبوغ نجس او محترم  
لانه مطعوم وانما يجوز  
الجمد (بشرط أن يخرج)  
الموت (من فرج) وهذا من  
زاد في فلاح جزى الجمد  
في الخارج من غيره كقصب  
منفتح

(قوله وبعضه في المحترم)  
المعتمد أن من جملة المحترم  
الحجر الاسود فلا يجوز  
الاستنجاء به (قوله وان  
سرق لانه لا يخرج به عن  
كونه ملح) يقيد جواباً ثانياً  
عن الاشكال قبله (قوله كل  
عظم ذكر اسم الله عليه)  
الظاهر أن المراد التذكية  
الشرعية واجمع (قوله  
والثانية حق كافر بهم)  
ومن ذلك يحرم الاستنجاء  
به ولو مع الماء فيه من  
تقديرهم طعامهم عليهم اه  
شيخنا قويسني

(قوله كالتبخر أي مالم  
يحرق) انظر ما الفرق بينه  
وبين العظم على ما قدمه  
عن ببر (قوله لانه  
لا يصل اليه الخ) وسيأتي  
ردومشارحناسننه المجاوزة

لانه جعله في معنى المجاوزة قدر اه

برماوى ومحل عدم اجزاء القصب الاملس في غير جوفه وفيما يبق اه عى على مر (قوله  
كالطعوم) أي المقصود لطعم آدمى سواء اخصت بأكله أو غلبت ككله بخلاف ما اخصت بأكله اليها  
أو غلبت تناولها وهو ما شتر كافيه على السواء يلحق بمأكل تناول الآدى له قياساً على الراب كافي مر  
و حل وأما المنزلة والفواكه فلهما ما يؤكل برطباً لا يابساً كاليقطين فيحرم الاستنجاء به برطباً ويجوز  
يا بساداً كان من مزيجاً وما يؤكل برطباً ولا يابساً هو أقسام أحد هاتين كل الظاهر والباطن كالتين والتفاح  
والسفرجل فلا يجوز برطبه ولا يابساً والثاني ما يؤكل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذى  
نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بذاته المنفصل والثالث ما له قشر وما أكره في جوفه فلا يجوز بلبه وأما قشره  
فان كان لا يؤكل برطباً ولا يابساً كالمان جاز الاستنجاء به سواء كان فيه الحب أم لا وان كل رطباً  
و يابساً كالطبيخ لم يجز في الحالتين وان كل رطباً قطع كاللوز والباقلا جاز يابساً لا رطباً اه شرح  
الروض (قوله وبعضه في المحترم) أي مطلقاً سواء قصد الاستنجاء أو لا وكذا غيره مما لا يجوز إذا  
قصد الاستنجاء الشرعى ولا فلا يشيخنا ما استعمل المحترم في غير الاستنجاء كالأكل والجمعة بالمعنى مثلاً  
فقال الزركشى يجوز وأقبح به شيخ الاسلام ومقتضى هذا أن إزالة النجاسة بالتبخر كذلك وهو بعيد  
جدا اه وقال مر ينبغي الجواز حيث احتيج اليه سم أى بان لم يوجد غيره أو كان هو أقوى  
أو أسرع تأثيراً في إزالة النجس غيره وقال ابن حجر بعد كلام الذى يشبه أن النجس ان توقف زاله على  
نحو ملح مما اعتد ائمنه جازاً للحاجة والأقلا (قوله روى مسلم الخ) دليل لقوله فلا يجوز مع قوله  
وبعضه به في المحترم فان قلت ما الفرق بين الجلد اذا دبر والعظم اذا سرق فانه لا يجوز في ذات الفرق أن  
الجلد انتقل من حاله النقصان الى حاله الكمال بخلاف العظم برماوى (قوله نهى عن الاستنجاء بالعظم)  
أى والنهى يقتضى الفساد وظاهره وان سرق لانه لا يخرج به عن كونه مطعوماً لانه يعود لهم أوفر  
ما كان زى (قوله فانه طعام اخوانكم) يقتضى أنه خاص بالمسلمين منهم ولفظ الحديث في مسلم من  
رواية ابن مسعود أن الجن سأله الزاد فقال كل عظم كراسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما كان لحماً  
وكل برة علفاً وبكم لاها، ودكا كانت قبل أكلها لكن وقع في راية أي داود كل عظم لم يذكر  
اسم الله عليه وجع بين الروايتين بأن الأولى في حق مؤمنى الجن والثانية في حق كافر بهم قال شيخنا  
وهل يأكلون عظام الميتة أم لا راجعه قال بعضهم وفي الحديث تصرع بان الجن يأكلون و به رد على  
من زعم أنهم يتفنون بالشعر وعن وهب بن منبه ان خواص الجن لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون  
برماوى بلخصوا هل طعامهم مقصور على العظم أو لا مع أن لهم قدرة على الاكل من طعام الانس وغير  
البحم قال بعضهم انهم يأكلون من الطعام الخافى عن التسمية (قوله كالتبخر) أى مالم يحرق (قوله  
نجس) أى ان كان جلد ميتة وقوله أو حرق أى ان كان من مذكاة وقوله لانه مطعوم أى سواء اعتيد  
أكله كالجلد السميط أو لم يعتد أكله كالجلد الخشن حل (قوله وانما يجوز الجماد) أى حيث أراد الاقتصار  
عليه (قوله بشرط أن يخرج الخ) الشروط المتقدمه شرط في نفسه وهي أربعة وهذه شروط في المحل  
من حيث الخارج وهي ستة وستان في شروط اعتبار الاستعمال وهي ثلاثة في قوله وأن يمسح ثلاث الخ  
(قوله من فرج) أى واضح دليل ما بعده (قوله كقصب) ما لم يكن انسداد الفرج خلقياً أو لاياً أو  
الخارجية على الأصح لانه حينئذ ثبت له جميع الاحكام مر بلحنى عى وأما الاقرب فلا يجوز الحجر  
في بوله فانه ابن المسلم وظاهر أن عمله اذا وصل البول الى الجلسه كاهو الغالب شرح الروض قال مر  
ومقتضى كلامه الاكتفاء بالحجر في حق المرأة وهو كذلك في البكر أما التيبقان تحققت نزوله الى

مدخل الذكر كهاو الغالب لم يكف الجرح لانه لا يصل اليه والا كنى اه (قوله في قبلي المشكل) أى لان فيهما واحد اذا واد لا يجزى فيه الجرح وخرج بقوله قبلي ما لو كان له نكبة لا تشبه آلة الجرح ولا آلة النساء فيكنى فيها الجرح خطيب ع ش وأن لا ينجف من باب ضرب أو نصب فهو بكسر الجيم أو فتحها كما في المختار والمراذ أن لا ينجف كله أو بعضها أوصل فان نجف كله أو بعضها أوصل تعين الماء وان فرض أن الجامد يقلعه مخرج ما يجانس هذه الجفاف ووصل الى جميع ما وصل اليه والا أنجزه الجرح وان لم يجاوز وفي الكثر للاستناد إلى الحسن البكري اعتبار زيادة الثاني على الأول بخلاف ما إذا كان من غير جنس الجفاف كان بال ثم نجف بول ثم أمضى فلا يجزى الجرح حل ومثله زى قال ع ش على مر والظاهر أن المأدى والودى من جنس البول (قوله وحشفة) أو قد رواه من فاقدها (قوله وان انشتر الخارج) أى متصلا بتداء (قوله الماصح الخ) علة الغاية (قوله فرقت بطونهم) عمق على أكلوا ع ش أى رق ما في بطونهم واذلرق انشتر الخارج (قوله ولان ذلك) أى الخارج قال حجج واولئ بمجاوزة الصفحة والحشفة دائما أجزاء الجرح للضرورة قال مر وظاهر كلامهم بخلافه الا ان يحمل على من فقد الماء اه (قوله وفي معناه) أى معنى المجاوز (قوله ووصول بول الثيب) أى أو البكر قال زى لان مخرج البول فوق مدخل الذكر والغالب أن الثيب اذا بابت نزل البول اليه فاذا تحققت ذلك وجب نظايره بالماء وان لم تتحققه لم يجب لكن يستحب اه وبعبارة ع ش على مر ويتعين أى الماء في بول ثيب أو بكر واصل مدخل الذكر يقينا وبوجهه يلزم من انتقاله لدخل الذكر انشاره الى محل لا يجزى فيه الجرح فليس السبب عدم وصول الجرح لدخله خلافا لهم فيه لان نحو الخرقه تصل له (قوله وان لا يتقطع) المتقطع الانفصال ابتداء والانتقال الانفصال بعد الاستقرار والانتشار هو السيلان متصلا في الابتداء شيئا (قوله وان لا يتنقل) أى مع الاتصال عن المحل الذى أصابه وان لم يجاوز صفحة وحشفة قال حل ومحل ما لم يكن الانتقال بواسطة ادارة الجرح لانه ضرورى (قوله واستقر فيه) وأما قبل الاستقرار فلا يضر الانتقال اذا جاوز صفحة وحشفة ع ش (قوله وان لا يطرأ عليه أجنبي) الطرأ ليس بقيد بل لو كان لا يجنى موجودا قبل كان الحكم كذلك وماوى قال ع ش ولو عرق المحل بعد الاستنجاء بالجرح عني عنه ما لم يجاوز الصفحتين (قوله من مجس) أى ولو جافا ع ش (قوله فان انتقل الملوث) أى مع الاتصال اذا المنفصل تقدم في قوله فان تنقطع الخ ومع كونه داخل الصفحة والحشفة اذا لم يجاوز تقدم في قوله فان جاوز ماصح الخ (قوله وان مسح ثلاثا) لو شك في العدد بعد الاستنجاء ضرورة رخصة لا يصار اليها لا ييقن كذا قرر بعض مشايخنا وفيه نظر فليحذر ونظيره الشك في التيمم في مسح عضو والشك في مسح أحد الخفين شورى وبعبارة ع ش لو شك في الثلاث ان كان بعد الفراغ لم يضر فاسألى الشك في غسل بعض الاعضاء بعد الفراغ حجج اه (قوله ولو ما طراف حجر) ولو غسل الجرح وجف جاز استعماله كدواء دغ به وتراب استعمال في غسل نجاسة الكلب وفارق الماء القليل بأنه لم يزل حكم النجاسة بل خففها وفارق تراب التيمم لانه بدل عنه أى عن الماء فأعطى حكمه بخلاف الجرح ومع جواز استعماله لا يكره شرح الروض (قوله قاله نارسو الله صلى الله عليه وسلم) ربيعة النهى لا يستنج أحكم بأقل من ثلاثة أحجار كايته في الواهب ع ش (قوله لان المنصود الخ) ولكون دلالة الجرح على الطهارة غير ظاهرة لعدم اثاره احتيج الى الاستظهار بالعدد كالمدة بالافراء وان حصلت البراءة بقر بخلاف الماملا كانت دلالتة على الطهارة قطعية لازلة لا زعم العين

وهي ما ينضم من الاليتين عند القيام (وحشفة) في البول وهي ما فوق الختان وان انشتر الخارج فوق العادة لخاصة أن الهاجرين أكلوا الخمر لما جروا ولم يكن ذلك عادتهم فرقت بطونهم ولم يؤمروا بالاستنجاء بالماء ولان ذلك يتعدى مضطه فنيط الحكم بالصفحة والحشفة فان جاز زعم الجرح الجلود تخروج ذلك مما تم به البسوى وفي معناه وصول بول الثيب مدخل الذكر (و) أن لا يتقطع (و) ان لم يجاوزهما فان تقطع تعين الماء في المتقطع وأجزاء الجامد في غيره ذكر في المجموع وغيره وهذا من زبادي (و) أن لا يتنقل الملوث عن المحل الذى أصابه عند الطرؤ وحسن استقرار فيه (و) ان لا يطرأ عليه (أجنبي) من مجس أو طاهر وط فان اتقى الملوث أطرافا ذكر تعين الماء (و) ان (مسح ثلاثا) ولو بطراف حجر روى مسلم عن سلمان قال نهان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناه ثلاثة أطراف حجر بخلاف روى

فان لم ينقه بالثلاث وجب  
الانقاء بازيدة عليه الى أن  
لا يبقى الاثر لا يزيله الماء  
أو صغار الخرف (رسن  
ايتار) واحدة بعد الانقاء  
ان لم يحصل بوتر قال صلى  
الله عليه وسلم اذا استجمر  
أحدكم فليستجمر وترا  
رواه الشيخان (د) سن  
(ان يبدأ بالاول من مقدم  
صفحة يميني) ويدبر قليلا  
قليلا الى أن يصل (اليه)  
أى الى مقدمها الذي بدأ  
منه (ثم بالثاني من) مقدم  
صفحة (يسرى كذلك ثم  
يمر الثالث على الجميع) أى  
على الصفحتين والمسربة  
جميعا وانصرج به هذه  
الكيفية من زياتى (د)  
سن (استجاء بيسار)  
للإتياع رواه أبو داود  
وغريه ويرى مسلم نهانا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن نستنجي باليمين  
(وجع ماء وجامد) بان  
يقدم على الماء فهو أولى  
من الاقتصر على أحدهما  
لان الصين نزول بالجامد  
والاثر بالماء من غير حاجة  
الى غفامة عين النجاسة  
وقضية أنه لا يشترط طهارة  
الجامد حيث أنه لا يمكن  
بدون الثلاث مع الانقاء  
وهو كذلك

والاثر بحيث الى قدر معين ولا عديم المرات كالعدة بالمحل شرح (د) قوله وان دم المحل كل مرة  
وكيفية الاستنجاء بالمحلى في ذلك ذكره قال الشيخان أن يمسحه على ثلاث مواضع من الجبر ولو أمره على  
موضع واحد من اثنين نعم الماء وهو المتمد والاولى للاستنجي بالماء أن يقدم القبل والجبر أن يقدم  
البر لا أنه أسرع جفا حج (قوله وان يبق) بضم الياء وكسر القاف والمحل مفعول به ويجوز فتح  
الياء والقاف والمحل فاعل يرمو ولكن قول الشارح فان لم ينقه بدل على الاول قال (د) وان انقضاء  
يزيل العين حتى لا يبقى الاثر لا يزيله الماء أو صغار الخرف (د) ولو نهم راحة النجاسة في يده بعد استجاءه  
غسلها ولم يجب غسل المحل لان الشارع خفف في هذا المحل حيث كثرت فيه بالجرع القدرة على الماء  
أى أو كثرت فيه بغلبة ظن زوال النجاسة قال بعض المتأخرين الا اذا شم الرائحة من محل لا للمحل  
فيجب غسل المحل والملا فقه يخالفه زى وعبارة شرح (د) ولو نهم راحة النجاسة في يده بعد استجاءه  
لم يجب تنجاسه بالمحل وان حكمتا على يده بالنجاسة لان ما تحقق أن محل الريح باطن الاصبع الذى كان  
ملاصقا للمحل لا احتيا له في جوابه فلا تنجس بالثلاث (قوله الى أن لا يبقى الخ) حلا قال الى أن  
يبقى أثر يحدث لا والاوجب بأنه لو قال ذلك لتوهم أن بقاء الاثر للذكر كمرطوب الطيفي عن اليابس  
أى وليس كذلك لان بقاء معقونه وهذا انصرج عنهم بأنه لا يجب زوال هذا الاثر بصغار الخرف  
وعبارة حج وبقا ما لا يزيله الا صغار الخرف معقونه ولو خرج هذا القدر ابتداء وجب استجاء  
منه وفرق ما بين الابتداء وانقضاء ولا يتعين الاستجاء بصغار الخرف المزيلة بل يكفي امره بالجبر وان لم  
يتلوث كما كتبه في المرة الثالثة حيث لم تلوث في المرة الثانية حل (قوله وسن ايتار) ولم يتلوا  
هنا من العين منزلة المرة الواحدة لمتخفيف حل وعبارة ع وسن ايتار أى لتثليث بخلاف  
لما فانه يسن فيه التثليث قياسا على سائر النجاسات كما في به الوالد شرح (د) (قوله من مقدم  
الخ) أى مع نعمين أى يدبر الخرف ملاصقا لحقة الدر (قوله ثم بالثاني الخ) فلما قلت النجاسة  
بواسطة إدارة هذا الخرف لم يضر لانه ضرورى وهذا مختص لما تقدم ان شرط الاستجاء أن لا يتقل  
الخارج ويذهبى أى وجوب بالرأى والرجل الاسترخاء للتلايق أثر النجاسة في تضاعيف مخرج القعدة  
وكذا أثر البول في تضاعيف باطن الشفرين حل (قوله والمسربة) بضم الراء وفتحها وبضم اليم  
جبرى الفاظ شرح الروض (قوله نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم) ذكره بعد الاتباع تذييها على  
أن الاستجاء باليمين مكره لا خلاف الأولى ع ش (قوله وقضية) أى التعليل وقوله حيث نأى  
حيث ندجم (قوله وهو كذلك) أى بالنسبة لاصل السنة ع ش أما كالماء فلا بد فيه من قية مشروط  
الاستجاء بالمحلى ويسن أن يقول بعد فراغ الاستجاء كافى الاحياء اللهم طهر قلبي من النفاق وحسن  
فريسي من الفواحش (د) شرح (د)

### باب الوضوء

الوضوء اسم مصدر سواؤه كان فعله تওয়া وضوؤا والاول مصدره التوضؤ والثاني مصدره الوضوء كما قال  
في الخلاصة \* فمؤله فاعلا \* ح ف وهو مأخوذ من الوضوء أى النضارة والحن والخلابة  
وهي معان لفة ويطلق لفة أيضا على غسل بعض الاعضاء (د) نقر شيخنا ع ش وفرض مع  
الصلاة لا لاسرا وليس من خصوصيات هذه الأمة والخاص بها الفرة والتججيل (د) ح ف  
(قوله وهو) أى الوضوء مخرعا استعمال الخ وهو يم الغسل والمسح والنية جزء منه وقد يكون النوى

باب الوضوء هو يضم الواو والفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة (قوله وفرض مع الصلاة الخ) أى لكل صلاة فلان كل  
فى البدل الذى هو التيمم على ذلك ونسخ ذلك بالنسبة للوضوء علم الفتح (د) خط

والاصل فيه قبل الاجماع  
ما يأتي وخبره سهل لا يقبل  
الله صلاة بغير طهور  
(فروضه ستة أحدها نية)  
رفع حنك على الناري أي  
رفع حكمه كحرمة الصلاة  
لان القصدين الموضوع رفع  
مانع الصلاة ونحوها فاذا  
نواه فقد تعرض للقص

(قوله والعلم بأنه مطلق  
الخ) المراد ما يشمل  
الظن ويشترط ان لا  
يكون على العضو ما  
يغير الماء تغيرا ضارا  
حج (قوله عند الاشتباه)  
اما ذلك يمكن اشتباهه فيصح  
طهره ولو لم يظن الخلافة قبل  
وان ظن عدم اطلاقه  
استصحابا للاصل فيقال  
شك في طهوره في الماء ملك  
أن تقول لا حاجة لقوله عند  
الاشتباه لان استصحاب  
الطهارة محتمل للظن اه  
عش على مر رسم على  
الهيبة (قوله وعدم المانع  
الحسي) ليس منقطع  
الماء على العضو وان لم يزل  
معه النجاسة اه حج  
(قوله وعدم المنافي) أي  
من نحو حيض في غير  
أغسال الحج كوضوءه وعيد  
ودخول مكة اه مر وعش  
(قوله والعلم بكيفية) علم  
لكل ما يعترف به النية وانما  
ذكره هنا لكون الكلام

مفتحة حانية وهو المراد بالاسعمال وصول الماء الى الاعضاء ولو بغير فعل قيل فان قلت هذا التعريف  
لا يشمل الترتيب قلت الأولى أن يزداد في التعريف على وجه مخصوص أي وهو الترتيب شوري  
بالحسي ويمكن أن يجاب بأن قوله في أعضاء مخصوصة أي ذاتا أو صفة وهي تقديم بعضها على بعض  
فيدخل الترتيب حث (قوله مفتحة) بفتح التاء سال من استعمال ويجوز ذكر بعضها سال من فاعل  
المصدر المحذوف والتقدير استعمال المتوضئ حال كونه مفتحة الخ شيخنا (قوله وهو المراد هنا) وهو  
يشتمل على فروض ومكرهات ومستحبات ومحرمات وشروط الاسلام والتخييم والماء المطلق والعلم  
بأنه مطلق عند الاشتباه وعدم المانع الحسي والشري وعدم المنافي والعلم بكيفية ودخول الوقت في  
حق صاحب الضرورة وازالة النجاسة على طريقه الرافعي وعدم تطبيق النية وجري الماء على العضو  
وتحقق مقتضى الملوالة بين أفعال الوضوء في حق صاحب الضرورة وبين الصلاة أيضا عش  
(قوله ما يتوضأ به) أي إذا هي للوضوء منه بخلاف ما إذا لم ير بها ذلك فلا يسمى وضوءا شيخنا (قوله  
لا يقبل الله) المراد بعدم القبول عدم الصحة والاقتضاء تكون صحيحة وهي غير مقبولة اج على  
التحريم (قوله بغير طهور) بضم الطاء على الاشهر اج وكان الأولى أن يستدل بحديث الصحيحين  
المدكورين باب الاحداث وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ  
لانه أصرح في المقصود وشمول الطهور وللتيميم لا يكون موجبا له كره خلافا للبرماوى لان التيميم  
يذكر هنا (قوله فروضه ستة) فروض جمع مضاف لمر فة فيكون من صيغ العموم ودلالة العلم بكيفية  
أي محكوم فيها على كل فرد فيدخل المعنى الى أن كل فرض من فرضه ستة فتقتضى العبارة ان فرض  
الوضوء ستة فتلاون وهو قاسد ويجاب بان القاعدة غلبة وأن على ذلك اذا لم يتم قرينة على ارادة  
المجموع شرح مر وعش بالفروض لا بالاركان التي جبرها في الصلاة لان النية يجوز زفريقها على  
أعضاء الوضوء فالحاجز تفريقها على أفعالها لم يبق بين آوله وآثار ارتباط بخلاف الصلاة فالحاجز  
تفريق نيتها على أركانها صارت شيئا واحدا بدليل أنه لو فسد ركن من أركانها كان ركنها باطلا لثبته  
عمدا بطلت صلاته بخلاف ما لو غسل يديه غسل لا يعتد به كان كان عليها نحو شمع فان ما فعله قبل ذلك  
من الوضوء لا يبطل خاصه لان الصلاة لما امتنع تفريق النية على أفعالها كانت حقيقة واحدة مركبة  
من أجزاء فانسب عند أجزاء أركانها بخلاف الوضوء لما كان كل جزء منه مستقلا بتركيب غيره  
بالفرض اه اطلقه (قوله رفع حدث) المراد بالحدث هنا السبب بدليل تقدير المضاف في قوله  
أي رفع حكمه ولو أراد المعنيين الآخرين لم يحج لتقدير المضاف وانما حل الحدث على السبب واحتجاج  
لتقدير المضاف لان قولوا أنه يرفع جميع أحداثه الخ وكذا قوله كأن بالاول لم ينمخ على أن  
المراد بالحدث هنا أحد الاسباب فاذا قلل نويت رفع الحدث فالمراد رفع حكمه وان لم يلاحظ هذا المعنى  
فلو أراد بالحدث نفس السبب من حيث ذاته لم يصح وضوءه اه حل بالحنك والمعتمد عند شيخنا  
مر أنه لا يكتفي بالجدد ترفع الحدث والاستباحة مع ولا يكتفي أيضا بالطهارة عن الحدث وتكتفي  
نية فرض الوضوء ويراد ما هو على صورة الفرض حل (قوله على الناري) أي كائن على الناري  
قال البرماوى ولو قال على المتوضئ لكان أولى ليشمل ما لو وضأ الى الصبي والغاسل الميت الا أن  
يقال هو قاسم مقامه فكانه عليه اه (قوله أي رفع حكمه) أي فالمراد بالحدث الاسباب وانما  
حمله عليها لانها التي تنافي فيها جميع الاحكام الآتية التي من جنسها ما لو نوى غير ما عليه رشيدي  
(قوله لان القصص) أي وانما كان رفع الحكم هو المراد لان الخ حل (قوله فاذا نواه) أي



سواء أأنى رفع جميع أحواله أم بعضها فإن نى بعضها الآخر فلو نى غير (٩٥) ما عليه كان ولم يذم فنوى رفع حدث

التوم فإن كان علمه سالم  
يصح أو غلطاً صح هذا  
(الفرع الثاني) أى الحدث أما  
دائمه فلا يكفيه نية الرفع  
وما فى معناها من نية  
الطهارة عنه لبقاء حدثه  
(أو) نية (وضوء) ولو  
يكون أداه وفرضه فى أعم  
من قول الأصل أو أداه فرض  
الوضوء (أو) نية (استباحة  
مفتقر إليه) أى الوضوء  
كاستحالة ومس مصحف  
بخلاف نية غير مفتقر إليه  
لأباحته مع الحدث فلا  
يتضمن قصد رفع  
الحدث سواء أضمن له الوضوء  
كقراءة قرآن أو تحديث  
أم لا كدخول سوق  
وسلام على أمير والنية  
شرعاً عند الشيء .

(قوله) ولما كان الظاهر أن  
الذي (الخ) أى لأن الكلام  
فى فرضه فربما يتوهم أنه  
يجب نية الوضوء لفظاً (قوله)  
وقد يشكل تصوير اللفظ  
(الخ) عبارة حج فى شرح  
العاب ومن السالاب كما  
هو ظاهر ما لوى الله كـ  
رفع حدث الحيف اذ لا  
يتصور فيه اللفظ خلافاً من  
نومه انتهت (قوله) الاضافة  
بيانية) ليس بتعين على  
قوله أو غلطاً صح أى غلطاً  
قليل (قوله) وان كان رفعا  
خاصاً) أى يفرض واحد  
(قوله) لا تفصيلاً) أى أوجه

رفع الحدث فقد تعرض للمصود وهو رفع مانع الصلاة وهو الحرمه ولما كان الظاهر أن الذى  
ينوى هو الوضوء فيتوهم أن نية الرفع لا تنفى ذلك بهذا التعليل ومحصله أن نية الرفع تستعمل  
على المقصود من الوضوء فإذا نوى الرفع فقد نوى الوضوء من حيث المقصود منه شيئاً ح (قوله)  
سواء أتو (أى قصد بقوله) لا يتصور رفع الحدث رفع جميع أحواله التى وجدت منه أم بعضها ظاهره  
سواء كان متقدماً أم متأخراً فإن قلت المتأخر لا يسمى حدثاً لأوجب جعل الأحداث المتعددة على ما لو  
وجدت دفعة كان مس وليس وبإلى وقت واحد فيفيد قوله إذا نوى بعض أحواله بذلك حتى لو  
وجدت مرتبة فنوى المتأخر لم يصح وفى الصباح ما يقتضى أنه لا فرق فى محبة نية رفع البعض بين  
وجودها معاً أو متباعدة لأن المراد بالحدث ما من شأنه أن يكون ناقضاً لما رأى (قوله) أم بعضها) لأن  
الحدث لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله أى إذا ارتفع مضافاً لبعض أسبابه فقد ارتفع مطلقاً وقد  
يعارض بالمثل وهو أنه إذا نى بعضه نى كله ورجع الأذلة بأن الأسباب التى هى الأحداث لا ترتفع وإنما  
يرتفع حكمها الذى هو المنع من الصلاة ونحوها وهو واحد تعددت أسبابه ولا يجب على المتوهم  
التعرض فى نيته لها أى لشيء من الأسباب فيلغى ذكرها قد كرر شيئا منها كعدمه قد كرمه وعدمه  
سيان لما علم أن المراد رفع الحكم لنفس الحدث حل (قوله) فلو نى غير ما عليه) مفهومه قوله على  
التأوى أى وأن لم يتصور منه كالتوهم أن الرجل رفع حدث الحيف والنفس فإنه يصح أن كان غلطاً كما  
صرح به فى المجموع برسلى وشورى وقد يشكل تصوير اللفظ فى ذلك من الرجل فإن صورته أن  
ينوى غير ما عليه بلفظه عليه وذلك غير ممكن فى حق الرجل لأنه لا يتصور أن يظن حصول الحيف له  
ويمكن الجواب بأنه لا مانع من تصور جواز كونه خديشاً انضح بالذكرة ثم خرج دم من فرجه فقلته  
حيضاً فأنشأه وقد أجاب عن خروج المني من ذكره فصدق عليه أنه نوى غير ما عليه غلطاً اه ع ش على مر  
وفيه أن الكلام فى الحدث الأصفر (قوله) حدث التوم) الاضافة بيانية لأن المراد بالحدث السبب  
(قوله) أو غلطاً (صحيح) أى على القاعدة وهى أن ما لا يجب التعرض له لاجل ولا تفصيلاً لا يضر لخطأ فيه  
إذا لم يجب التعرض للحدث لصحة نية الوضوء بخلاف ما يجب التعرض له لجهة وتفصيلاً أو جهة لا تفصيلاً  
فإنه يضر لخطأ فيه لا لآل كالتعطى من الصلاة إلى الصوم وعكسه والثانى كالتعطى فى تعيين الإمام كذكره  
الخطيب (قوله) فلا يكفيه (الخ) يتأمل وجهه مع أن المراد رفع حكمه وهو يرتفع وإن كان رفعا خاصا  
وأوجب بالنسبة لغيره من رفع حكم الحدث الرفع العام لأن جهة فى حقه على الخاص بأياه اذ قرآن  
الاحوال لا تخص النيات حل فإن أراد الرفع الخاص كنى قال قل على الجلال وقولهم إذا نوى  
الرفع الخاص صحت نيته انما هو ليكون ذلك المقصد يتضمن الاستباحة الخاصة التى هى المقصود منه  
لا محبة انها مرتبة جزأ من حدثه لأن طهارته لا بد من طهارة لرافقة فتأمل فإنه بعض عليه بالواجب اه  
وعبارة زى قوله فلا يكفيه نية الرفع أى أن أراد بالرفع الأمر الاعتبارى أو المنع العام أو أطلق  
الرفع أمال أو أراد رفع المنع بالنسبة لفرضه أو نوافل فيصح كاستباحة فى التيمم اه أى لأنه لا يستباح  
بوضوءه إلا فرضاً ونوافل (قوله) أو أداه فرض الوضوء) ويتدخل المستويات كالتيمم ومسح الاذنين  
فى هذه النية ونحوها تبعاً كظنهم فى نية فرض الظهر مثلاً لأن السن تدخل تبعاً حج باضاح وإنما  
صح الوضوء بنية فرض قبل لو تمت مع أنه لا وضوء عليه بناء على أن وجوب الحدث فقط اه خضر مخطه  
تفلاعن الرافعى وأجاب مر بقوله لكون المراد به فعل الطهارة عن الحدث المشروط للصلاة  
وشرط الشيء يسمى فرضاً بشر (قوله) اهلا ومس مصحف) أى بأن نوى استباحة الصلاة مثلاً

(٩ - بيمرى - اول)

مقتربا بقلبه فان تراخي

عنه سمي عزمًا ومحلها القلب والاصل فيها خبر الصالحين انما الاعمال بالنيات وتصير بالية الى الموضوعات من تغييره الى طهر لانه يوهم صحة الوضوء بنية المكث بالمسجد مثلالا انه يتوقف على طهر وهو الفصل مع انه لا يصح (مقرونة بأول غسل الوجه) فلا يكتفى قرنها بمبايعة الوجه خلوا أول للمسؤل ويوجب عنها ولا يما قبله لانه سنة تابعة للواجب من ان انفصل معه بعض الوجه كفى لكن

(قوله وان لم يخطئه شيء الخ) أي من حيث خصوصه كما يفيد قوله مفردانه والا فلا بد من تصور ما يصدق عليه انه يقتضي وضوءا لنية انما يعتد به اذا قصد فعل النوى بقلبه اه ع ش على مر (قوله ما لو نوى بوضوءه) أي أي تامة كانت اه رشدي (قوله اعتبار الافتراق في مفهوم النية الخ) اجاب سم على البهجة بانه رسم اعتبر فيه لازم غالبي أو يثلث من السابق في الصوم ليس لنية بل هو عزم ا كتنى به للضرورة اه وقوله بأنه رسم الخ بعده قوله وحقيقته الخ اه ع ش على مر

بخصوصها واستباحة ما يقتضي وضوءه من غير تعرض لشيء من أفراده ع ش وعبارة حل كصلاة ومس معصية كأن قال نويت استباحة الصلاة ومس المصنف قال شيخنا كابن حجر وظاهر أنه لو قال نويت استباحة مفتقرة الى وضوء أجزأ وان لم يخطئه شيء من مفرداته وكون ينه حينئذ تصدق بواحد منهم بما يقتضيه لا يضر لانه حينئذ متضمن لتبريق الحدث اه قال مر في الشرح وشمل ذلك ما لو نوى بوضوءه ما لا يتأتى له فعله حالا كالطواف وهو معصية مثلالا لولا العبد في نحو رجب وما لو نوى أن يصلي به الظهر ولا يصلي به غيره وهو كذلك بخلاف ما لو نوى به رفع حدث بالنسبة لصلاة دون غيرها فإنه لا يصح وضوءه قولا واحدا لان حدثه لا يتجزأ فاذا بقي بعضه بقي كله وهو المعتمد اه وقوله كالأوف الخ ما لم يقيد كأن يقول في هذا الوقت الا ان كان من أهل الخطوة ع ش (قوله مقتربا بقلبه) اعتبار الافتراق في مفهوم النية يشكل بتحقيقها بدونه في الصوم ولما عني للاستثناء في أجزاء القهوم شورى (قوله بقلبه) الضمير للشيء وهو فعل أيضا وجاب بان الفعل المضاف للمعنى المصدرى والمضاف اليه بالمعنى الحاصل بالمصدر (قوله فان تراخي) أي الفعل عنه أي عن قصد وعبارة حل فان تراخي أي التقصده أي الفعل والاولى وهذا ليس من الشعر بف شيخنا (قوله سمي) أي التقصده عزمًا أي فقط وان لم يتراخ بقلبه عزم ونية س (قوله ومحلها القلب) ذكر ابن العبادي كشف الاسرار أن القلب اذنين يسمع بهما كأن في الرأس اذنين والقلب عين كأن للبدن عيناه فاله الراغب (قوله انما الاعمال بالنيات) أي انما صحة الاعمال بالنيات والخفية يمتنعون هذا ويقدر انما كال الاعمال الجواب من الشافعية أن تقدير الصحة أقرب الى نفي الثالث من نفي الكل لان ما اتفقت محته لا يقتضيه شرعا فكأن لم يوجد بخلاف ما اتفقت كاله فإنه يعتد به شرعا فكأن ذاته موجودة ع ش على مر (قوله لانه يوهم الخ) هذا الإيهام مدفوع بقوله استباحة اذنية استباحة ما ذكره كتحصيل الحاصل وأيضا قد علم ذلك من قوله بعد أو ما يندب له وضوء كقراءة أي أو نوى استباحة ما يندب له الوضوء كقراءة فلا يكفيه في رفع الحدث أي مع أن القراءة تتوقف على الفصل وقوله تحصيل الحاصل أي لان الفرض أن حدثه أصغر وهو يستدعي معه المكث في المسجد نحوه فلفظ الاستباحة يدفع هذا الإيهام فدل كلام الأصل وأولا وأخره على أن المراد بالطهر في كلامه الوضوء كما حله عليه حج (قوله مقرونة) بالنسب والرفع شورى على الحال من النية أو وصفه طاردا كرافعي في ذية الصلاة أنه لا بد من قصد فعل الصلاة ولا يكتفى احضار نفس الصلاة غافلا عن الفعل والذي ذكره يتجه مثله هاندا نية الوضوء والطهارة ونحوهما اه بحرفه قاله الاسنوي ع ش (قوله بأول غسل الوجه) فلو قامت به علة أحفظ غسله وجب قرنها بأول ما يجب غسله أو مسح من الأعضاء بعده فلو سقط عنه غسل جميع أعضائه الأرجاء وجب قرنها بأول غسلهما زى فلو قامت الإبراهيم كتييم واحد ان لم يكن هناك جيرة فان كان هناك جيرة صلى كغافله الطهورين ونجب عليه الاعادة ع ش ومثل الفصل المسح فيها لو كان بوجهه جيرة فيكنى قرن النية بأول مسحها قبل غسل جميع الوجه فتغير به مسح الفصل جوى على الغالب سم وانظر لو نوى عند غسل جزء من الوجه كشعر فيه فازيل هل يجب اعادته عند غسل ما بعده أولا كغفاه بالنية عنده كالا يجب غسل محل شوى شورى وفي ع ش انها لا يجب اعادتها (قوله كتي) أي القرن (قوله لكن الخ) فيه اشكال ظاهر من جهة الاعتداد بنية لم تقارن غسلها مفروضا لان وجوب اعادته بمرجه عن كونه مفروضا لان أي شريف في شرح الارشاد ثم رأيت الاسنوي نازع في وجوب اعادته ذلك الجزع مع الاعتداد بالنية فانها توجب الاعتداد بالمغسول قال لهما مثلا زمان وهو الموجود في الذهب وقصد صرح بصلحة النية واجزا للمغسول المتولى والروايات

في البحر ومصح أبوعلى الطبري في الايضاح وللماوردى في الخاوي بحجة الوضوء بهذه النية ولم يوجبوا  
اعادته وعلى هذا فلا إشكال كما انحط الشورى في عدم وجوب اعادته الجزء مع قصد المضمضة نظراً  
لوجود الصارف **(قوله إن لم يقصد به الوضوء)** أي وحده بأن نوى غير الوجه فقط أو نواهما أو  
أطلق قل على التحريرو وعبد البر وعش وحاصله أن هنا أربع صور قصد الوضوء فقط قصد  
المضمضة قصد ما أطلاق قاله يكتفي بها في الجميع وسنة المضمضة نفوت في الجميع وكذلك سنة  
الاستنشاق أي لتقدم غسل بعض الوجه عليه ما تقدمت بهما على غسل الوجه شرط لخصوص ما هو فيه  
أن هذا البعض لا يعتد به في الثلاثة الأخيرة بإدلال وجوب اعادته فيها فافتقاده حصول ستمها تأمل  
وتجرب اعادته ذلك الجزء في الثلاثة الأخيرة دون الأولى وهذا حاصل للمعتمد عند عش وهر خلافاً لما في  
الحواشي وإن كثرت شيخنا خاف أي والصورة أنه قرن النية المعتبرة بما قبل الوجه فعمل بما تقرر أن من  
تخصض واستثنى على الكيفية للمألوقة مستحضر النية فاته ستمها وسينفذ فلا يحل إلا أن يغفل عن  
النية عندها أو يفرق النية بأن نوى المضمضة مثلاً وحدها ونوى سائر الوضوء وأدخل المألوقة في محلها  
من أنبو بسحق لا ينسل معهما شي من الوجه شرح الإرشاد لابن حجر زى **(قوله يعتد به)** أي لا يعتد  
بها **(قوله لا تفرق بينهما)** أي النية سائر صورها المتقدمة أخذاً من إطلاعه على شيء كان يقول نويت  
غسل الوجه مثلاً عن الوضوء أو عن استباحة الصلاة أو رفع الحدث عنه شوى يرى قال حلو ذكر بعض  
المأثورين أن التفرق يأتى في السن أيضاً اه قال سم وما كيفية تفرق النية عند المسنون كسبح  
الأذنين وإل من صورته يثبت مسيح الأذنين عن سنة الوضوء اه وقائده التفرق في عدم استعمال الماء  
بإدخال اليدين غيرنية الاعتراف قبل أن يرفع ستمها شوى يرى قال هر في شرحه ولا فرق في جواز  
التفرق بين أن يضم اليه نية تحويراً أو لا لا يبين أن يثنى غير ذلك المضموض كأن يشوى عند غسل الوجه  
رفع الحدث عنه لا عن غيره أو لا أو الوجه أنه نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل  
اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاه ذلك لم يحتج للنية عند مسح رأسه وغسل رجليه أذنيه عند  
غسل يديه لأن كنيته عند وجهه اه **(قوله رفع الحدث عنه)** أو الوضوء أو الاستباحة خلافاً لبعضهم  
زى **(قوله لا تفرق أفعال الوضوء)** أي حيث كان سائلاً ما الساس فليس له ذلك لوجوب الموالاة في  
حقه وأما تفرق النية فلا فرق فيه بين السليم والسلس عمرة **(قوله وله نية تردمها)** أي مع سائر صور  
النية وحيث وقع تشرىك بين عبادة وغيرها كاعتناق النوى رحمه ابن عبد السلام أنه لا ثواب مطلقاً  
والمعتمد اعتبار الباعث فإن كان الأغلب باعث الآخرة أوجب وألا فلا ونوى قماع وضوئه انقضت نيته  
فيعيد الباقي وحيث بطل وضوءه في أثناءه يحدث أو غيره أوجب على ما مضى إن بطل بغير اختياره والا  
فلا ويجزى ذلك في الصلاة والصوم شرح هر وقول هر انقطعت نيته وهل من قطعها ما لو عزم على  
الحدث ولم يوجده منه فيه نظر وقياس ما صرحوا به في الصلاة من أنه لو عزم على أنه باقى بمطل الكامل  
الكتبة لم يطل إلا بالشرع وفيها أنها لا تنقطع هنا بمجرد العزم المذكور فلا يحتاج لاعادتها معمله بعد العزم  
اه عش عليه **(قوله معها)** بأن يكون مستحضرها فإن غفل عنها ونوى التردد وجب اعادته ما فعله من  
حين نية التردد كما في شرح هر **(قوله غسل وجهه)** قال شيخنا الوسقط غسل الوجه مثلاً يجب غسل ما لا  
يتم الواجب إلا به لأنه إذا سقط المتبوع سقط التابع من خط ش **(فرع)** لو خالف وجهه من جهة  
صدره وآخر من جهة ظهره أفتى شيخنا هر بأن الذي يجب غسله هو الذي من جهة صدره لأن المواجهة  
به دون التي من جهة ظهره أي ما لم يكن الثاني هو الذي به الإحساس والواجب غسله فقط عش **(قوله)**

اه حج

(ما بين أدنيه) لان المواجهة للمأخوذ (٦٨) منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهره ما ذكره لا يجب غسل داخل العين ولا ينس وزدت

تحت لبس دخل في الوجه  
منتهى الحيين (فنه عمل  
غشم) وهو ما ينبت عليه  
الشعر من الجبهة اذا عبرة  
بذاته في غير منتهى كالاعبرة  
بالبحر شعر الناصية (لا)  
محل (تخفيف) بمجموعة  
وهو منبت الشعر الخفيف  
بين ابتداء العذار والتزعة  
يعتاد النساء والامراف  
تنحية شعره ليسع الوجه  
(و) لا (تزعان) يفتح  
الزأى أفصح من اسكانها  
وهما بياضان يكتنفان  
الناصية فلا يجب غسل  
الثلاثة لمسوطا في تدوير  
الرأس (ويجب غسل  
شعره) أي الوجه كهدب  
وحاجب وسبيل وعنار وهو  
المخاض للاذن بين الصغ  
والعارض ظاهر او باطنا  
وان كنف (لا) غسل  
(باطن كنف خارج عنه)  
ولو غير حلية وعارض (د)  
لا بطن كنف (حلية)  
يكسر اللام أفصح من  
فتحتها (وعارض) وان لم  
يجرعا عن الوجه (و) لا  
باطن كنف (بعضها) أي  
الثلاثة (و) قد (تيز) عن

لان المواجهة (الح) تخفيف لتحدد الوجه بما ذكره ويجب غسل موق العين وهو بالهدب والواو مؤخر  
العين مما يلي الاضواء على الخد يقال له الحافض يفتح اللام لكن قال لا يجرى أجمع أهل اللغة ان الموق  
والحاق اغتان بمعنى المؤخر وهو ما يلي الصدغ اه (قوله ولا ينس) بل يكره لضرره عن (قوله  
لا تخفف) من الخذف وهو الازالة العامة تبدل اللام بالفاء برأى والمراد بعض محل التخفيف وهو  
أعلاه والافصح داخل في حد الوجه على ما حده الامام (قوله العذار) بذلك مجموعة الشعر النابت  
المخاض للاذن أي لبعضها بين الصدغ والعارض أول ما ينبت للامرء بالغ بالشرح و مر والعارض ما انحط  
عن الاذن الى أول المنخفض من عظم التحية كاسياقي (قوله يعتاد النساء) ومن قبل الشعر المذكور  
تخفيف لطيفة أي ازالته وحدد الامام محل التخفيف بأنه ما انحط من خيط يوضع طرفه على رأس  
الاذن وطرفه الثاني على أعلى الجبهة مستقيما حل ورأس الاذن وهو الجزء القريب من الوتد وليس  
للمراد به أعلاه عن الشعر بلعني وعبارته بالحرف والمراد برأس الاذن الجزء المخاض لاعلى العذار قر يبين  
الوتد وليس المراد به على الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذ لبدا العذار اه (قوله والاشراف) أي  
الاكابر من الناس عن (قوله وتزعان) معطوف على محل فلذلك رفعه لان المقصود نفسهما  
لا محلهما (قوله الثلاثة) أي محل التخفيف والتزعان حل (قوله كهدب) بضم الهاء واسكان الدال  
وبضمهما وفتحهما معا وهو جمع والمفرد من كل واحد من هذه الثلاثة على وزن جعه الأنة بزيادة  
الناو وجمع الجع أهذا استوى شوي (قوله وحاجب) من الحجب وهو المنع سمي بذلك لنعته لا ذى  
عن العين (قوله وسبيل) الذي يؤخذ من كلام القاموس أنه يكسر الهمزة ع وش عبارة البرماوى بكسر  
السين وسكن ضمها اه (قوله المخاض للاذن) وهو ما بين العين والاذن سول (قوله لا بطن كنف  
الح) وحاصل ذلك أن شعور الوجه ان لم يخرج عن حده قلما ان تكون نادرة الكثافة كالهدب  
والشارب والعنفقة وحلية المرأة والخني فيجب غسلها ظاهرا وباطنا خت أو كنف أو غير نادرة  
الكثافة وهي حلية الذكر وعارضه فان خفت ويجب غسل ظاهرها وباطنها وان كثرت ويجب غسل  
ظاهرها فقط فان خف بعضها وكنف الآخر فاسلك حكمه ان يميز ويجب غسل الجميع فان  
نحوحت عن حد الوجه وكانت كثيفة ويجب غسل ظاهرها فقط وان كانت نادرة الكثافة وان خفت  
وجب غسل ظاهرها وباطنها شرح الروض ع وش ومثله شرح مر (قوله خارج) المراد بخروجه أن  
يجاوز حد الوجه من جهة استرساله في وفيه نظر لانه يقتضى أن اللحية خارجة داغما عنهم فروقها  
بين الخارج وغيره والمنقول عن سم وقروه المشايخ أن المراد بخروجه أن يلتوى بنفسه إلى غير جهة نزوله  
كان يلتوى شعر الذقن إلى الشفة وإلى الخاق أو يلتوى الحاجب إلى جهة الرأس شيئا عن ع وش والمراد  
بالباطن ما يلي الصدر من اللحية وما بين الشعر ع وش مر وقيل ان المراد بخروجه أن يخرج بالدمع  
حده من جميع الجهات أو يؤيده قوله بعد في شعر الرأس بان لا يخرج بالدمع (قوله وحلية) تجمع على  
حتى يكسر اللام وضمها قال ابن مالك ولطفه فعل \* وقضي جمع على فصل (قوله وان لم يخرج عن  
الوجه) المناسب أن يقول ان لم يخرج عن حد الوجه لانه قد تم حكم الخارج من اللحية والعارض وغيرهما  
من بقية الشعور الشامل لذلك حل فيكون في كلامه تكرار ويجب بان الواو للحال والحاصل أن  
حلية الذكر وعارضه وما خرج عن حد الوجه ولو امرأ أو فتختي ان كثرت ويجب غسل ظاهرها فقط وما  
عدا ذلك يجب غسله مطلقا أي ظاهرا وباطنا ولو كنف هذا هو المتمتع في شعور الوجه فابعه ع وش (قوله  
أي الثلاث) وهي باطن الكنف الخارج لغير الرجل وباطن كنف اللحية وباطن كنف العارض

وقوله

التخفيف قد يز يدعى المعتاد بان ينزل جهة الوجه فيكون الخارج عن حد الوجه أعلاه الغالب وجوده تدبر

بعضها الآخران كانت (من رجل) فلا يجب لعصر إصال الماء إليه فيكنى غسل ظاهرهما إذا لم يجز البعض الكثيف عن الخفيف فيجب غسل الجميع قاله الماوردي في اللحية ومنها غيرهما ون (٦٩) تعبه النوري بأنه خلاف ما قاله الأصحاب

وأما وجب غسل باطن الرجل يجب غسله ظاهره وباطنه والعمد خلافه فيكون من رجل قيد في غير الأولى على الصحيح فالعمد أن باطن الكثيف الخارج لا يجب غسل باطنه للرجل وللراة حل مع زيادة فالخالف أنه يجب غسل شعور الوجه ظاهره وباطنه الإبط كثيف اللحية والعارض من الرجل والباطن الكثيف الخارج عنهما من رجل ومن غيره (قوله أن كانت) أي الثلاثة من رجل والمراد به ما قبل الأثنى ولو صديا ولا يقال إن لحيته نادرة كالحية المرأة فتنبه شو برى (قوله أما إذا لم يجز) قال في شرح الروض بأن كان الكثيف متفرقا في أثناء الخفيف اه وهو يفيد أن المراد بالتمييز كونه في جانب واحد متلاصقا سم عث وقرر شيخنا ح ف المراد بالتمييز أن يهل أفراد كل الفضل اه (قوله بقية الشعور) أي ماعدا اللحية والعارض من الرجل (قوله على الذقن) يفتح الدال المجمة والتقاء أفصح من اسكانها بر (قوله عن القدر الخ) وهذا القدر هو المسمى بالذقن حر ح (وخرج بالرجل المرأة والخنثى) للعمد أن المرأة والخنثى لا يجب عليهما غسل باطن الخارج الكثيف ولو نادر الكثافة بخلاف الخفيف يجب غسل الظاهر والباطن شرح حر (قوله غسل ذلك كله) للعمد بخلافه في باطن الكثيف الخارج عث (قوله ولأنه يسن لراة) أي ما لم يهرأ الزوج أو السيد والأوجب كإيجاب عليها ترك كل ما له يجرى به وأستتمه الله إذا أمرها بتركه منه إز الفصوصنن بر ماوى (قوله وجب غسلها) أي إذا كانا أصليين أو أحدهما أصليا أو آخرها واشتبه أما إذا تميز الزائد فيجب غسل الأصلي دون الزائد ما لم يكن على مسه والواجب غسله أيضا ويكنى قرن النية أحدهما إذا كانا أصليين فلو كان أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من النية عند كل منهما عث على حر ويجرى هذا التخصيص في الزائد يقال إذا كانا أصليين كتنى بمسح بعض أحدهما وان كان أحدهما أصليا أو آخرها إذا واشتبه تعين مسح بعض كل منهما وان تميز الأصلي من الزائد تعين مسح بعض الأصلي وهل يكتفى بمسح بعض الزائد فقط مح نظر وهذا كله بحسب الفهم نيه عليه شيخنا الطنذاني قياسا على اليدين والرجلين زى قال عث لا يكتفى لانه لا ضرورة إلى الاكتفاء به مع وجود الأصلي (قوله من كفيه وذراعيه) أتى به لأن حقيقة اليدين رؤس الأصابع إلى المنكب فدفعه بقوله لمن كفيه الخ (قوله بكل) أي مع كل مرفق وإن ثبت في غير عمله كقوله عث وسيماسر فحين لانه يرتفق بهما في الانكاء عليهما ويحويه بر ماوى (قوله وأيديكم إلى المرافق) الأيدي جمع اليد التي هي الجارحة والأيدي جمع اليد التي هي النعمة هذا هو الصحيح وقد أخرجهما عوام العلماء باللفظ عن أصلهما فاستعملوا الأيدى في جمع اليد للجارحة وكثير من الناس يكتب إلى صاحبه المملوك يقبل الأيدى الكريمة أو الكرام وهو محسن والصواب الأيدى الكريمة قاله الصلاح الصفدى وشو برى في الفرى على المطول ما يحتاجه ونه والأيدي جمع الأيدى جمع اليد وهي الجارحة تستعمل في النعمة مجازا مسلا كما صرح به الشيخ في البيان وقيل مشترك بينهما وما قيل أن اليد اليمنى الجارحة يجمع على أيدي و بمعنى النعمة على الأيدى بر دعليه أن أصل يدي وما كان على وزن فعل لا يجمع على أفعال اه (قوله ولا يتابع) أي ولا يمس بالاتباع في قوله فاتبعوني لأن الاتباع وصف للتلاصق أن يكون دليلا والمراد بالاتباع التبع وهو قول النبي أو فعه (قوله من شعر) ظاهرا وباطنا وان كثف قال الشيخ في شرح التقرى ببل وان طال وخرج من أحد المعتاد

العكس لقوله تعالى وأيديكم إلى المرافق والاتباع رواه مسلم ويجب غسل ما عليه من شعر وغيره (فإن قطع بعضه بوجوب غسل ما بقى) مهالان المبسور لا يسقط بالهوس (ومن مرفقه) بأن سل عظم الذراع وبني العظام السميان برأس العنق (فراش) عظم

العكس لقوله تعالى وأيديكم إلى المرافق والاتباع رواه مسلم ويجب غسل ما عليه من شعر وغيره (فإن قطع بعضه بوجوب غسل ما بقى) مهالان المبسور لا يسقط بالهوس (ومن مرفقه) بأن سل عظم الذراع وبني العظام السميان برأس العنق (فراش) عظم

(عضده) يجب غسله لانه من السرفق اذ السرفق مجموع العظام اثلاث (أو) من (فوقه سن) غسل (بقي) عضده) محافظة على التحجيل وسيا في وثلا تحالو العضو عن طهارة (و) رابعها (مسح بعض بشر رأسه أو) بعض (شعر) ولو واحدة أو بعضها (في حدة) أي الرأس بأن لا يخرج بالثغرة من جهة نزوله فلخرج به عنه منها لم يكف المسح على الخارج قال تعالى وأمسحوا برؤوسكم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم مسح بياضته وعلى العمامة قبل ذلك على الاكتفاء بمسح البعض لا يقال الواكفي بالبعض لا كتنفي بمسح الذين خبروا لأن من الرأس لا نعارضه بأنه لو وجب الاستيعاب لوجب مسح الذين بعين ما قلتم فان قلنا صيغة الأمر مسح الرأس والوجه في التعميم واحدة فهلا وجبت التعميم أيضا قلنا المسح ثم بدل للضرورة وهنا أصل واحترزنا بالضرورة عن مسح الخفين فانه يجوز للحاجة (وله غسله) لانه مسح يذ (د) له (د) كوضع يده عليه بلا مد لحصول المقصود من وصول البلى إليه (د) خاسها

كما قضاء كلامهم شوي (قوله اذ المرفق الخ) والعضد ما بين المرفق الى الكتف ع ش (قوله الثلاث) أي العظام المسماة رأس العضد والاربع الداخلة بينهما (قوله محافظة على التحجيل) وانما لم يسقط التابع بسقوط المتبوع كرواتب الفرائض أيام الجنون لان سقوط المتبوع ثم رخصة فالتابع أولى به بخلافه فان ليس سقوطه رخصة بل لتعذر محسن الايمان بالتابع محافظة على الفعل بقدر الامكان كما سار موسى على رأس الحرم عند عدم شعره ولان التابع شرع ثم تكملته انقص المتبوع فاذا لم يكن متبوع فلا تكملته بخلافه لانه ليس تكملته للمتبوع لانه كامل بالمشاهدة أي في غير هذا المقطوع فتعين أن يكون مغطا بالنفس وان قطع من منكبه ندب غسل محل انقطع كاض عليه الشافعي وجري عليه الشيخ أبو حامد وغيره شرح الروض ع ش (قوله مسح بشر أسه) أي ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيمكن مسحه لانه من الرأس وان سبق له غسله مع الوجه لانه غسله أولا كان ليتحقق به غسل الوجه لانه كونه فرضا من فرض الوضوء اه ع ش اعلى مر و به يجب عن توقف العلامة الشويبري ولومسح على العمامة وأخوة على رأسه فوصل البالي الرأس فالوجه ان فيه تفصيل الجر موق وقال العلامة ابن حجر يكتفي مطلقا بقصد أم لا بخلاف الجر موق وبقرق يسنه ويؤيد الجر موق بأن صار فاهو مماثلة لغير المسح عليه فاحتج بقصد غير ولا كذلك هنا براموي ع ش (قوله في حده) وهو مذكور ككامل ما بين من أعضاء الانسان نحو الاذن والقلب بخلاف مائتي كاليدين والعين والاذن فانه مؤنث شويبري (قوله من جهة نزوله) وان كان في حد الرأس لكونه معقوصا ومحمدا حل (قوله فلخرج) أي ولو بقوله بأن كان معقوصا ثم جعد لم يكف المسح على الخارج أي لان المسح عليه غير ما مسح على الرأس والمأخوذ به في التقصير في الشك انما هو شعر الرأس وهو صادق بالنازل فلذلك اكتفى به هناك لانها (قوله) أي بالبدن وقوله عنه أي عن حد الرأس وقوله منها أي من جهة نزوله (قوله وروى مسلم الخ) لكأن تقولوا لما وقعة حال تطرق اليها احتمال أنه للضرورة فيجوز مسح الناصية أو قدرها والتكميل في حال الضرورة ولا يجوز ذلك في غيرهما فن ابن ثبت لا ككتفاء البعض مطلقا وقد يقال ان الراوي فهم تكرر ذلك وكثرة وقوعه منه صلى الله عليه وسلم فاطلقه فأخذ بمقتضى اطلاقه وكأنه قال كان يتوضأ ويمسح على العمامة منكر راحتي كانت هذه عادته والقرينة على هذا كون الراوي ذكره في بيان وضوئه صلى الله عليه وسلم براموي وبعبارة س قوله فدل على الاكتفاء بالخ لا ككتفاء بمسح الناصية بمنع وجوب الاستيعاب ومنع وجوب التقدير بالربع أو أكثر لانه ادونه اه (قوله لا يقال الخ) اشار رد اعراض من المالكية على الشافعية وكذا قوله فان قلت الخ وجوابنا وجوبهم ان الحد يث ضعيف (قوله بعين ما قلتم) فيه التفتان من الغيبة الى الخطاب (قوله المسح ثم بدل) أي فاعطى حكمه ولها صرا في فعله فيه يقتضي اللفظ وقيل ان الباء اذا دخلت على متعد كالي الآية تكون للتبعية أي وعلى غيره كما في قوله وليطوفوا بالبيت العتيق تكون للاتصاف قاله الشارح في شرح المختصر شويبري وحيد بن فيكون ذلك خوما لتلك القاعدة لانها هنا دخلت على متعد في قوله فامسحوا بوجوهكم وأجيب بأنه صداعن الأخذ بالقاعدة أن المسح بدل (قوله للضرورة) أي مع عدم المانع من الاستيعاب بخلاف ما يجوز للحاجة فان فيه ما ناعمن الاستيعاب وهو تعيب الخف فاندفع ما يقال كان المناسب العكس وهو الاستيعاب فباجوز للحاجة وعدمه فيما كان للضرورة تدبر (قوله فانه يجوز للحاجة) أي بعد تسليم أنه بدل وقيل أنه أصل وأجيب على هذا بأن السارع ناظر لحفظ الاموال في تعميم الخف نقص له (قوله وله غسله) واذا غسله لا ندب فيه ولا ركعة شويبري ع ش (قوله لانه مسح يذ) ان قلت انه مغاير قطعاً فكيف يكون نفسه

(غسل رجله بكل كعب من كل رجل، ولكل منها كعبان وهما العظامان) الثانيان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم لقوله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين ولا تبايعوا رؤاهم سلم قرئ في السبع وأرجلكم (٧١) بالنصب وبالجر عطف على الوجه والظن في

الاول ومعنى في الثاني خبره على الجوار وفصل بين المعطوفين اشارة الى الترتيب بتقديم مسح الرأس على غسل الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره وغسلهما هو الاصل وسيأتي جواز مسح الخفين بدله والمراد بفصل الاعضاء المذكورة انفساها ولا يعلم ذلك الا انفصال ملاقيها معها (د) سادسها ترتيبه هكذا أي كذا ذكر من البداءة والوجه ثم الدين ثم الرأس ثم الرجلين للاتباع رؤاهم سلم وغيره مع خبر الناسي باسناد على شرط سلم ابدأ بما بدأ الله به (ولو انقمت محمد) بنية الجنابة

(قوله نظرفيه بان شرط الخ) رده الرشيد على هر بانه ليس كازعم من الاشتراط وانما غرض التخييل بجمع صب ثوب اه

قلت مراد به أنه حصل المقصود بالمسح من وصول البال إلى الرأس لأنه يقال له مسح وغسل فسقط ما قد يقال للمسح ضد الغسل فكيف يحصله موز يادة اه ابن حجر بالخي (قوله مفصل الساق) عبارة المختار المفصل بوزن المجلس واحده مفصل الاعضاء والمفصل بوزن البضع الاسان اه والساق بالجمع وترك ما بين القدم والركبة وهو مؤث على المشهور ويجمع على أسوق وسيفان وسوق سميت بذلك لسوقها للحسد بر ماوى (قوله وأرجلكم إلى الكعبين) لم يقل إلى الكعوب كما قال في الابدى إلى المرافق لان كل رجل فيها كعبان وجمع المرافق لان كل بد فيها فرق ومقابلها بالجمع يقتضى القسمة ايجادا فلو جمع الكعب لادهم القسمة ايجادا فتقتضى وجوب غسل كعب واحد من كل رجل فان قيل فعل هذا يلزم أنه لا يجب الاغسل بدوا حد وجوب واحد وثقلنا صدقنا عنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم واجبا على الأمة مر بر ماوى (قوله ومعنى في الثاني) انظر وجه كون العطف معنى يامع عطفه على الاول لفظا ابتداء العامل فيه ما واحد وغاية الامر ان المثل اشتغل بحر كما الجوار وكتب أيضا يجوز عطف قراءة الجرح على الرأس ويجعل المسح على مسح الخفاف وعلى الفسل الخفيف الذي تسميه العرب مسحا وعبر به في الأرجل طلبا للاقتصاد أي التوسلا ملاحظة الاسراف لفصلها بالصبيح او تجعل الباء المقدرة على هذا الالحاق والحامل على ذلك الخيم بين القراءتين شرح مختصر الزنى للشارح شوبرى وقوله انظر وجه الخ أقول لا تنظر لان قوله لغضائي الاول أي معنى وقوله ومعنى في الثاني أي ونظرا لأن الحركة فيه مقدرة تخفف من الاول لانه الثاني والبسم وهو المسمى عندهم الاحتباك كأبدل عليه عبار تالرحوى واج واجب أيضا بأن مراد بالعتي التقدير (قوله جرحه على الجوار) نظرفيه بأن شرط الجرح على الجوار لا بد من غسل على الجرح وحرف عطف ع وش والجوار بكسر الجيم وضمة والسكر أفصح مختار (قوله ويجب غسل ما عليهما) مرفوع لو دخلت شوكة في أصبعه مثلا وصار رأسها ظاهرا غير مستور فان كانت بحيث لو قامت في موضعها لم تجز فوجب قلعها ولا يصح غسل الدين أو الرجلين مع بقائها وان كانت بحيث لو قلمت لا يبيح موضعها بمحو فابل يلتحم وينطبق لم يجب قلعها وصح غسل الدين مثلا هر لكن رجح شيخنا وجوب القلع مطلقا أي سواء كان لها غور في اللحم أم لا تأمل معم (قوله انفساها) أي ولو بفصل غيره لها بلاذنه وسقوطه في نحو نهران كان ذا كرا لنية فيها بخلاف ما وقع بعله كعرضه للطر ومشييه في الماء فلا يشترط فيه ذلك والحاصل أن الشرط امامه سواء تذكر النية أو لا وتذكر النية عند عدم فعله اه حل وزى (قوله ولا يعلم ذلك الا بانفصال ملاقيها معها) أي فلا بد من غسل جزء من الرأس ومن تحت الحنك ومن الذننين وجزء من فوق اليدين والرجلين اذا لا يتم الواجب الا به فهو واجب حتى لو تدرع به ثم لأجله مر بر ماوى باختصار (قوله) قال ابن عباس شرع الاستنجاء لوطء الجوار العين وغسل الكفين للأكل من موئدا الجنة والمنهضة الكلام رب العالمين والاستنجاء لوطء الجنة وغسل الوجه للنظر إلى وجهه الصكر ثم وغسل الدين إلى الرقبتين للسوار ومسح الرأس للتاج والاكيل ومسح الاذنين لسماح كلام رب العالمين وغسل الرجلين للشي في الجنة اه (قوله ابدأ بما بدأ الله به) أي بداءة حقيقة أو نسبية فيقبل تقديم الثاني على الثالث والثالث على الرابع فيكون الحديث دالا على الترتيب في جميع الاعضاء (قوله ولو انقمت محمد) ولو في ماء قليل ووقع النية عنه ماسة الماء

بعد القربة مقارنة لوجهه ندر (قوله اما فعله سواء الخ) أي في غير الوجه ندر (قوله عند عدم فعله) أي دعهم نهي في فعل الغير اه عباب بالخي وبالجملة لعل كلام المحشي على غير الوجه سلم تدبره

الوجه لتكون مقترنة بفعل أول أعضاء الوضوء سم وقد يشكل هذا بقوله وغسل أعضاء الوضوء دفعة واحدة أي بالصباح الوجه فقط إلا في قول في المنى يته وبين تعميم اليد بالغمس وهذا أي قوله ولو انغمس الخ كالاستدراك على قوله ترتيبه قال ع ش ولو انغمس منكس في ماء دون القلتين ونوى عند غمسه الوجه ثم غمس بقية أعضائه ارتفع الحديث عن الوجه فقط وصار مستعملا لبقية أعضائه صحح في شرح الإرشاد ولكن قرر شيخنا أن الماء لا يصير مستعملا لأن انغماسه صير أي انغمس جزأ واحد أو الجزء لا يحكم على مائه بالاستعمال مادام مترددا فكأن أعضاء الوضوء عضو واحد متأمل وفيه نظر لأن الترتيب بقدر اه (قوله بدله) أي الوضوء وهو متعلق بانغمس شو يرى (قوله) والتقدير (الترتيب الخ) هـ هـ هـ بما يفيد أنه لا بد من وجوه هذه اللحظات الطويلة وإيس كذلك وهذا التعليل الثاني هو التعليل عليه لأن الأول بر دعليه ما لو غسل الجنب أسافله قبل أعاليه بالصباح دفعة واحدة فإن هذا الفعل يكفي لإلا كبر ولا يكفي إلا مرة واحدة فالحاصل لمن ذلك في الأصغر غسل وجهه فقط ذكره شيخنا وأوجب بأن كلامه في الفصل بالانغماس بالصباح كسب أيضا وفي التعليل الثاني أنه إن كان المراد مجرد فرضه وتقديره فرضه غير مطابق للواقع فهو اعتراف منه باتخاذ اشتراط الترتيب في هذه الحالة فلا فائدة في التقدير والحاصل أنهم مصرحون بأنه لا يشترط في هذا الترتيب الحقيقي غاية الأمر أن الرافعي يشترط زمانيا تصوريه الترتيب الحقيقي لو وجدوا التووى لا يشترط ذلك حل فإن قلت ما الفرق بين هذا وبين ما لو وضع النجاسة السكبية في الماء الزا كحدث لا يقدر جو بأن الماء عليها سجال بل لا بد من تحريكها فإجابته قلت يفرق بينهما بأن الترتيب صفة تابعة وأما العدد فهو ذات قصودة ويفتقر في الصفة إلى تابعة لا يفترض في الذات القصودة م ر ع (قوله وسن استياك) هو مصدر استاك ويقال ساكسوا كفسوا كصبر المجرد المدى قال ابن مالك

فعل قياس مصدر المدى \* من ذي ثلاثة قال حل السواك لغة البلك وألته وفي الشرع استعمال عود ونحوه في الأسنان وما حولها ينبغي أن يمكن في ضمن عبادة تقدمته فيها بارة أهـ بـ وبنيه أي السواك أن يمكن الوضوء والإغتسل تشمله اهـ وقول حل في الأسنان وما حولها فيه قصور إذ لا يشمل اللسان ولا سقف الحنك مع أنه يطلب السواك فيها لأن يقال أراد بما حولها ما يقرب منها اهـ ع ش على م ر وهو سن الوضوء الفعلية الداخلية عند صحح إذ محله عند بين للضمضة وغسل الكفين فتنهله والنية والتسمية ومن سنه الفعلية الخارجية عند م ر لأن محله عنده قبل غسل الكفين ثم فتنهله الوضوء فيحتاج لنيته عند شيخنا عبارة شرح م ر وبدؤه بالسواك يشعر بأنه أول السن وهو ما جرى عليه جمع وجوزي بعضهم على أن أولها غسل الكفين اهـ (قوله مطلقا) أي في جميع الأحوال شو برى والمراد بها ما لا يمتنع من بدليل قوله ولكن كره لصاح الخ وقال زى قوله مطلقا أي طولا وعرضا بدليل قوله وسن كونه عرضا اهـ قال ع ش فلا استياك سنة مطلقا كونه عرضا سنة وأما لو فاهو كمر ومن حيث الكيفية فقط فلا ينافي كونه سنة (قوله السواك مطهرة) وجه الإلزام منه أنه لا صيغة أمر فيه أن يمدح به يدل على طلبه طلبا شرعيا فيه فثبت السنة بذلك زوا وماؤه في الحديث فاستاكوا عرضا فهو هيئة خاصة برأوى ويجمع السواك على سواك بعصمتين كتاب وكتب لكن يجب هنا أسكان الواو كما في الاشتقاق وعبارة أصباح السواك يجمع على سواك بالسكون والأصل بعصمتين اهـ ومطهرة فتح المبور كره أي والفتح أولى وانظر ما روجه مع أنه اسم آلة والقياس الكسر وقد وجه الفتح بأنه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل من التطهير برأوى ولا تحصل السنة بالاستياك بالتمتع على المعتمد أقوله مطهرة وهذا منجسة خلافا

غلطاً وألحدت وأظهر  
منه أوالضوء بدله (أجزاء)  
عن الضوء ولم يمكن  
زمناً يمكن فيه الترتيب حساً  
خلفاً لرافى لأن الغسل  
يكفى لاحد الاكبر  
فلا صغر أولى ولتقدير  
الترتيب في لحظات طليقة  
(وسن استبانك) مطلقاً

۳ درس

خبير الناسي وغيره  
 السواك مطهرة للفم  
 وكسرها (و) سن كونه  
 (عرضا) أي في عرض  
 الاسنان خبر أي داود اذا  
 استكنتم فاستأنكوا عرضا  
 ويجزئ طولالكنه بكرة

(قوله) إذا لفرق في المعنى بينه  
(الح) بل هناك فرق وهو  
أن نعيم البدن يكفي  
لاذكري فلا مفر وأجل بخلاف  
غسل الأعضاء فقط  
(قوله) فلم تنمليه نية الوضوء  
ويؤيد ما نعر بف الوضوء  
هو استعمال الماء في أعضاء  
مخصوصة بنية اه ع ش  
على م



ذكره في المجموع فميسر

الاستياف في اللسان طولا  
قال ابن دقيق العيون واستدل  
له بخبر في سنن أبي داود  
وقوله وسن إلى آخره أولى  
من قوله وسننه السواك  
عرضا (بخشن) كعود  
وأشنان لانه المصل للعود  
بالاستياف وأوله الاراك  
(لا اصبعه) المتصلة لانهما  
الاسمي سوا كاختلاف

(قوله حيث جعل الخ)

هكذا لا يخص عمل  
واستدل به حجج بقوله  
ولا ينافيه خبر السواك  
مطهرة لان معناه أنه آلة  
تنقيه وترى دل تنقيه فميسر  
لقوية لا شريطة كما هو  
واضح اه (قوله قاله) وهي  
تصل بالانحناس (والحرمة  
فيه وفيه فيه سم لاصر  
خارج وفارق الاستياف  
بانه رخصة وهذا عزيمه اه  
حجج في شرح الارشاد  
(قوله وأيضا عبارة الأصل  
توهم الخ) وجهه على الاضافي  
باعتبار ما ذكره في مقته  
لا بدفع الإيراد  
وأجيب عن الأخير (قوله)  
هذا بناء على أن السواك اسم  
لا آلة ولو لم يكن بناء على  
الملك كما تقدم أول الدرس  
عن حل لم يحتج إلى تقدير  
ذلك المضاف اه شيخنا  
(قوله لا جزء الشخص  
لا يكون سوا ك) هذا غير

للحلي حيث جعل المطهرة على الطهارة لقوله وهي التنظيف قالوهي تحصل بالانحناس اه (قوله)  
نعم يسر الخ) اه تدارك بالنظر لظاهر المتن والافتقار لنسب لقوله في عرض الاستياف أن يقول وأما في  
اللسان اه ع ش وأقوله من نقل حجج الان كان للتغير فلا بد من ازالته فبايظهر ويحمل الاكتفاء  
بها فيه لانها مخففة حل (قوله في سنن أبي داود) فان قلت حيث كان الخبر في السنن المذكورة فأي  
قائمة في نسبتها لابن دقيق العيون ولا ذكره الشارح ابتداء عن أبي داود قلت لعل السرفي ذلك أن  
الحديث ليس ناصفا إذ ذكره أبو تاي في الاصاب ما يدل لذلك وعبارته هو أفضل في اللسان لحديث فيه  
قال ابن دقيق العيون تبعه المتأخرون والحديث المشار اليه عندنا جدد وغيره ثبت التي على الله عليه  
وسلم فرائسته سواك وطرف السواك على لسانه يستأنى يرتفع إلى فوق قال الراوي كأنه يستأنى طولا  
ع ش اطفئ على مقتضى تخصيص العرض بالاستياف والطول باللسان أنه يتخير في باعهما ما يبر  
عليه السواك وينبغي أن يكون طولا كاللسان في غير اللثة أما هي فينبغي أن يكون عرضا لا يبر كرها  
الطول في الاستياف بالخوف من ادماة اللثة ع ش (قوله أولى من قوله وسننه السواك) لان عبارة  
الأصل توهم أن الاستياف وكونه عرضا سنة واحدة بخلاف عبارة المتن وأيضا عبارة الأصل توهم  
الحصر في المذكور استمع له ليس كذلك وأيضا توهم أن نفس الآية تستمع أن السنة هي الاستياف  
بخلاف عبارة المصنف شيخنا وأجيب عن الأخير بأنه على تقدير المضاف أي استعمال السواك (قوله)  
بخشن) في القاموس ما يقتضي فتح حائه وفي الأشموني في باب أبنية أسباه الفاعل ان التصريح بأنه  
بالكسر ك ع ش قوله بخشن أي الذي لا يؤذي الأسنان كيايس الطرفاء وعود الدرعان لانه يورث  
الجلام انتهى وفيه على م ر قوله بخشن ولومطيا لغير الحرم والمعدة ما ملها لفتح مطية في نفسه ككتير  
العشاب فلا يمنع منه الحرم والمعدة انتهى والأفضل الأراك ثم بعد النخل ثم الزيتون ثم ذوالج  
الطيب ثم بقية الأعواد وكل واحد منها فيه خمسة مقربة في لافنية أي ينافيها كيايس المندى بلهاء ثم  
المندى بماء الورد ثم المندى بالزيتون ثم الطيب ثم كيايس غير المندى فالجميع خمسة وعشر ومن ضرب  
خسة في خسة وكل واحد من هذه خمسة عشر أربة الخسة مقدم على ما بعده واعتمد شيخنا الحنفوي أن  
البايس الغير المندى مقدم على الطيب لانه أقوى في ازالة التغير وبعضهم ضم الخمسة الأولى الخرقه  
وأصبح غيره بشر وطها لكن لا تجزى فيها الخمسة الثانية \* ومن فوائد السواك أنه يبيض لأسنان  
ويزيل قلعها ويقتلها ويذهب النكهة ويشد اللثة ويزيل رغاوتها ويصق الخلق ويصحح اللسان  
ويزيد في العقل ويذكر الفطنة ويحسن الخلق أي لون البدن ويقوم الصلب ويقطع الرطوبة من  
العين ويحيد البصر ويبطئ الشيب ويسوي الظهر ويرهب العدو ويصلب اللحم ويضعف الأجور  
ورضى الرب ويسخط الشيطان ويزيد في ثواب الصلوات يحيى الأموال ويقوى القلب والمعدة وعصب  
العين وماوى (قوله وأشنان) يضم الهزة ع ش وكسر هاء فهو الناصول وأوجه بحر (قوله)  
لانها لا تسمى سوا ك) أي شمر عاذلوعو على العرف لان من أن الاشنان والخرق وعو ذلك لا يجزى  
وليس مراد ع ش وانظر الفرق بين أصبعه وأصبع غيره حيث سميت أصبع غيره سوا ك  
وأجزأت بالشرط ولم تسم أصبعه سوا كة ملقا وعبارة غيره لان جزء الشخص لا يكون سوا كة  
وقوله بخلاف المنفصلة المتصدة أصبعه لا تنسب مطلقا وان أصبع غيره المتصدة تنسب بخلاف المنفصلة  
لانه جزء آدمي يحرم تجب مواراته بخلاف المتصلة ع ش على م ر وعبارة حل قوله وأصبع غيره أي  
مطلقا وقوله أن أصبعه أي أصبع نفسه المتصلة وقوله لحصول المقصود بها أي من ازالة التغير هذا والذي  
اعتمده شيخنا أن المنفصلة ولو لم تكن لا تجزى وان قلنا بطهارتها اه أي وأما المتصلة التي من غيره ان كانت

خشنة من حى بإذنه أجزاء والأفلا تفر بر شيئا والمتجه أن الأذن قيد الجواز للإجزاء إلا أنه إن لم يكن بإذنه أجزاء مع الحرمة كالاستياك بالسواك المصوب تأمل ح ف (قوله وذكره الاستياك) بخلاف إزالته بغير سواك كاصبه خشنة على القول بأنه لا يحصل بها الاستياك زى ع ش (قوله لصائم) ولو حكما في شمل المسك وعبرة ع ش يؤخذ من قوله صائم أن المسك لا يكره في حقه اه خطيب على التنبه واعتمد الشيخ الزاى الكراهة وكذا الزاى تبعاً له انتهت بالمحرم كالأقدام الشهيد لأنه متصرف في نفسه وإزالة قدم الشهيد تصرف في حق الغير بغير إذنه نعم نظير دم الشهيد أن يسوك مكلف صائماً بعد الزوال بغير إذنه شرح م ر فان قيل لاى شيء كره الاستياك بعد الزوال لصائم ولم تذكره المضمة مع أنها من يلة الخلو ف بل أوى كاصرحوا بذلك فى الاستنباه حيث قالوا والماء أفضل لأنه يزىل العين والاذن ولا كذلك الحجر أوجب بان السواك لما كان مصاحباً للماء ومثلها لى كان أبلغ من الحجر فى الإزالة ومن مجرد الماء الذى به المضمة (قوله بعد زوال) خرج به بالموات فلا يكره تسويكه لان الصوم اقطع بالموت ونقل عن فتاوى الشارح ما يوافقه ع ش على م ر وحاشيته هنا فرع مات الصائم بعد الزوال هل يحرم على الغاسل إزالة خلو ف ب سواك قياس دم الشهيد الحرمة وقال به م ر وأما كل ناسيا وتغيره فلا يكره ولو بعد الزوال بل يسن ابن عبد الحاق ومثله ما لو نام بعد الزوال وتغيره فلا يكره فى حقه السواك شيشى انتهى وأما المواصل ففكره له قبل الزوال أيضاً وم بعد الفجر وتزول الكراهة بالثروب وتعود بالفجر زى يفكره جميع النهار وقوله بعد زوال أى بغير سبب يقتضيه فلو نام بعد الزوال أو كل ناسياً وجاهلاً وبكرها واحتمل حصول التغير منه فلا كراهة فى إزالته زى (قوله أطيب) ومعنى كونه أطيب عند الله ثناءه تعالى عليه م ر وضاه به وبذلك فسرته الخطابي والبقوى وغيرهما فلا يختص بيوم القيامة وقال ابن الصلاح وقال ابن عبد السلام يختص به لتبنيده بذلك فى رواية مسلم زى وعبرة الشورى أى رائحة فمأ كثر ما بان من ثواب استعمال المسك المأمور به يوم الجمعة اه (قوله بضم الخاء) وتفتح فى لغة شاذة ع ش وأما الرواية فى الضم فقط ح ف فان قلت الأحاديث الدالة على طلب السواك دالة على طلبه فى كل وقت وهذا الحديث دال على النهى عنه بعد الزوال فلم يقدم عليها أوجب بأن فيها جلب مضاعفة وفيه درمفسدة ودور المفاسد مقدم على جلب المصالح اه شيخنا ح ف لان إزالة الخلو ف مفسدة وأيضاً ومقيد لها (قوله والمساء بعد الزوال) أى اسم لها بعد الزوال لغة ع ش قال حج ويمد لغة الى نصف الليل ومنه الى الزوال صباح اه شورى (قوله وأطيبه الخلو ف تدل على طلب بقاته) أى طلباً مؤكداً بدليل قوله ف فكره إزالته كفى البرماوى (قوله ف فكره إزالته) هذا واضح على طريق المتقدمين ما على طريق المتأخرين من أنه لا بد فى الكراهة من نهى خاص فلا يصح هذه النتيجة حل وأجب بأنه قد سبق بمقام النهى اشتداد الطلب كإلزام من كلامهم فى مواضع ع ش (قوله إزالته) أى بالسواك لا بغيره على الاعتماد وان كان المدرك يقتضى الكراهة مطلقاً كفى حج (قوله ولان التغير) مطووف على قوله ف فكره (قوله) وتأكد الاستياك أى طلبه الشارع طلباً مؤكداً ع ش (قوله وصلاته) ولو قبل دخول وقتها اه شورى وإذا نسي السواك أول الصلاة باتى به فى أثناء الصلاة بأفعال قليلة م ر ع ش لان الكف وان كان مطلوباً فيها لكن عارضه طلب السواك لها وقد أركه فيها يمكن الأثر لى طلب الشارع دفع المار فيها والتفريق بشرطه م ر (قوله وقراءة) شامل للسملة ومثل القراءة كل ذكر قال حج فنيبه ندبه لذكر الشامل للتسميع نديها لكل أمر ذى بال الشامل للسواك يارمه ودور ظاهر لا يختص عنه

المتفصلة وأصبح غيره واختار فى المجموع تبعاً للروايات وغيره أن أصبح الخشنة تكفى لحصول المقصود بها (ر) لكن (كره الاستياك) (صائم) بعد زوال (خبر الشيخين) بخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والخلوف بضم الخاء التبر والمراد الخلو ف من بعد الزوال لم يعطيت أمتى فى شهر رمضان خمساً ثم قال وأما الثانية فأنهم عسرون وخالوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك رواه أبو بكر السمعاني فى أماليه وقال حديث حسن والمساء بعد الزوال وأطيبه الخلو ف تدل على طلب إبقائه ف فكره إزالته ولان التغير قبل الزوال يكون من أثر الطعام غالباً وتزول الكراهة بالثروب (وتأكد) الاستياك (فى مواضع كوضوء وصلاة وتغيره) وقراءة

ظاهر أيضاً وبإضا التسمية وعدمها أمر خارجى (قوله بالسواك المصوب) أما لو أن له أن وطن وضاه فلا سمة ولا كراهة لكنه خلاف الأولى الاترك كإفكائه عاشره صلى الله عليه

وخبر الشيخين لولأن  
أشقى على أمي لأمرتهم  
بالسواك عند كل صلاة أى  
أمرى بحاجب فيهما وخبرهما  
أيضا كان النبي صلى الله  
عليه وسلم إذا قام من الليل  
بشوص فاه بالسواك أى  
يدلك به وخبر مسلم أنه  
صلى الله عليه وسلم كان إذا  
دخل البيت بدأ بالسواك  
ويقاس بما فيها من أفعاله  
وقولى وتأ كدلى أحوأولى  
من قوله ويسن للصلاة وتغير  
القيم (وسن لوضوء تسمية  
أوله) أى الوضوء للأمر بها  
ولأننا في الأخبار الجملة  
وأما خبر لوضوء من لم يمس  
الله عليه فضعيفا ومحمول  
على الكامل وأقلها بسم  
الله وأكملها بسم الله  
الرحمن الرحيم (فإن تركت)  
عمدا أو سهوا (ففي أثناءه)  
بأى جهاد كراهة فيقول  
بسم الله

(قوله لا يمنع نداء التسمية)  
يرد على هذا المحصول  
المخلص بعكس ذلك أى يمنع  
ندبه لها اسم على حجج  
(قوله وقيد حج بغير الخال)  
أى لأنه استقر احتال  
التقييد (قوله أشرف) أى  
فروعوا كآل وعوا بكرة  
دخوله غايلا لمن أكل  
كرها بخلاف غيره اه حج  
في التحفة (قوله ثم السباق)

الاجتمع نداء التسمية فهو بوجه بأنه حصل هناء مانع منها وهو عدم التأهل لكل النطق بها اه بالحرف  
أى لأنه لا تأهل لذلك إلا بالسواك (قوله ودخول المنزل) ولو لم يشره وظهره ولو تألوا بقيد  
حج بغير الخال وفرق بينه وبين المسجد عن أى بأن ملائكة المسجد أشرف (قوله وتيقظ منه)  
لا يخفى أن هذان أفراد قوله وغيرهم فلا حاجة لذلك لأن النوم مظنة للتغير وقد يقال أتى به ليستدل  
عليه بالحديث ويثبت به التأكد كغيره والضم ولو يغير نوم حل وعبارة البرماوى وتيقظ منأى وإن لم  
يحصل تغير لانه مظنة وكذا السكوت وكذا الجوع وعطش لما قيل أنه ينفذ الجامع وروى العطشان  
وبعد الأكل لما قيل أنه يهضم الطعام اه ويتأكد أيضا الصائم قبل وقت الخلو فكايسر التظيب  
للأحرام فيض شوى أى فيتأكد وقت ذل (قوله لولأن أشق الخ) أى لولا خوف المشقة  
موجود الخ فادفع ما قيل أن لولا خوف امتناع لوجود وهذا يقتضى العكس وفى عمدة لقائل أن يقول  
مفاد الحدوث في أمر الاستجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك ثبوت الطلب لدى فما وجه  
الاستدلال بهذا الخبر ثم السباق وقوة الكلام تعطى ذلك واعلم أن ما أفاده من استثناء الأمر عند كل  
وضوء المراد منه عموم السلب وإن كان الظاهر منه كآثرى سلب العموم انتهى (قوله لأمرتهم بالسواك  
عند كل وضوء) (فرع) لو خلق لوجه أن أحدهما من جهة فقاء أنه لا يجب غسله ولا تطيب مضممة  
القيم الذى هو فيه وهل يطلب السواك للقيم الذى هو فيه ويتأكد كغيره وللصلاة فيه نظر ولطلب غير  
بعدم سمع عن قولهم لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وبالصحيح من خبر ركنان بسواك أفضل  
من سبعين ركعة بلاسواك والمتقدم تفصيل صلاة الجمعة وإن قلنا بأنها على صلاة الجمعة تفصيل الواحدة كثيرا من  
لكثرة القوائم المترتبة عليها وإن الدرجات المترتبة على صلاة الجمعة فتعبد الواحدة كثيرا من  
الركعات بسواك شرح مر ملحها وعبارة البرماوى بعد ذكر الحديث واستشكل بأن صلاة الجمعة  
بخمس أو سبع وعشرين درجة مع أفاضل كفاية وأجيب بأجوبة منها أن السنة قد تفضل القرض  
كافي ابتداء السلام ورده ومنها أن هذا الخبر لا ية أوم خبرا لجامعة فى الصحة ومنها أنه محمول على ماذا  
صلى جامعة بسواك وصلى صلاة منفردة بلاسواك فهذه الصلاة أفضل من تلك بخمس وثلاثين فيكون  
للسواك عشرة وللجامعة خمس وعشرون (قوله وخبر مسلم الخ) فى هذا دليل على تأكد السواك  
لأن الترغيب فى الشيء يدل على طلبه كآثرى الترغيب عنه يدل على النهى عنه وكان مع المضارع بفيد التكرار  
وذلك يدل على تأكد كده حل (قوله إذا دخل البيت) أى المنزل وقيل الكعبة (قوله ويقاس بما  
فيها الخ) فاقراءة فى معنى الصلاة ودخول المنزل وارادة النوم فى معنى الوضوء وأما تغير القيم بغير النوم  
فى معنى تغيره بالنوم حل وقوله فى معنى الصلاة ودخول المنزل فيه أنه لا جامع بين القراءة ودخول المنزل  
فالأولى حذفه وإن كان مستقنا كان المراد أنه فى معنى الوضوء وهو غير محتاج إليه لأنه ذكره فى الحديث  
الرابع فلا حاجة لقياسه (قوله تسمية) وهى سنة عين بخلافها فى الأكل فسنة كفاية قال مر وتسن  
ولو بعمد معصوب خلافا لبعض المتأخرين لانهاء بقا العصيان لعارض (قوله وأكلها بسم الله الرحمن  
الرحيم) ثم الحمد لله على الإسلام ونعمته الحمد لله الذى بقاء الماء طهورا زادا للزلى رب أعوذ بك  
من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ويسن التوقد قبلها ثم رح (قوله فى أثناءه)  
جمع نفي بكسر فسكون وهو تضاعف النون وخلاها شوى برى وقوله جمع نفي أى كآجل جمع  
حل (قوله فيقول بسم الله الخ) ظاهرا أنه لا تحصل منه التسمية حينئذ إلا أن قال ماذا كروا ما  
الجامع فلا يأتى بها أن أثناءه لأن الكلام عنده مكرره وقوله ولا يأتى بها بعد فراغه الظاهر أن المراد به

وقوة الكلام الخ) أى لأن الكلام فى سياق المسح بالسواك وفى ذكر فضله أى شيئا تفوق بسنى

عند يدان يقرن التسمية بالتسمية عند أول غسلهما (ففسل كفيه) إلى كونه وان يتبين طهرهما لا يتبع رواه الشيخان فالمراد بتدبير التسمية على غسلهما والتصرح به من زيادتي فقد يمهأ على الفراغ منه (فان شك في طهرهما كره غسهما في ماء قليل) لا كثير (قبل غسلهما ثلاثا) لخبر اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغتسل يده في الماء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا بدري أين أتت يده رواه الشيخان الا قوله ثلاثا لم أشار بما عمل به إلى احتمال نجاسة اليد في النوم وألحق بالنوم غيره في ذلك أما اذا تبين طهرهما فلا يكره غسهما ولا يسن غسلهما قبله والتفديد بالقليل وبالثلث من زيادتي فلا نزول الكراهة الا بغسلهما ثلاثا وان يتبين طهرهما لا الأولى لان الشارع اذا غيضا حكما بغاية فائما يخرج من عهده يستيقظها وكلاء القليل غيره

(قوله لم يلفظ بهما راعى التسمية) لا يخفى أن الحكمة التي هي المساعدة للقلب لا توجد الا عند عدم تأخر اللفظ وأجاب بعضهم بأنه لا مانع من المساعدة

عند التأخر فنوزع بأن قد تعزب النية اه لكن ر بما يجمع هذا النزاع قوله عقبه اه

غسل الرجلين وأما الاكل فيأتي بها بعده ليقاها الشيطان مأكله حل حر ولا يقوم غيرها من الجسد مشلا مقامها وقول حل وأما الجراح اعتمدت بها سنة كفاية في الجراح فاذا أتى بها أحد الزوجين كني كفاية الشورى وقرره ح وقوله الظاهر الخ اعتمد ع ش وزى ان المراد به الفكر المشهور (قوله آله) المراد بالآله ما قبل الآخرة ففسل الوسط ح (قوله ولا يأتي بها بعد فراغه) بخلاف الاكل فإنه يأتي بها بعده أي حيث فسر الفصل بحيث تنسب اليه عرفا كفاية الشيخ ليتقيا الشيطان مأكله وهل هو حقيقة أولا كل محتمل وعلى كونه حقيقة لا يلزم أن يكون داخل الاناء فيجوز وقوعه خارجه شرح حر (قوله والمراد بآله الخ) هذا بالنسبة للسن الفعلية التي منه أما بالنسبة للسن الفعلية التي ليست منه فآله السواك وأما بالنسبة للسن القولية فآله التسمية وهذا يجمع بين الاقوال (قوله بأن يقرن) على وزن ينصر من قرن وفي الصحاح انه من باب نصر وضرب (قوله النية) أي الفعلية (قوله بالتسمية عند أول غسلهما) ثم يلفظ بهما راعى التسمية م فادفع ما قيل قريتها مستحيل لنسب التلظظ بها ولا يقل معه التلظظ بالتسمية مع النية برأوى (قوله ففسل كفيه) أي قيام غسل كفيه لان ابتداء غسلهما مقارن للتسمية فلا بد من هذا التقدير ولو خلق بلا كف فإنه يقدره قدره وفسل كافي شرح العباب لم برأوى (قوله فالمراد الخ) تفرع على قوله والمراد بآله أول غسل الكفين الخ مع ضمنية الفاء في قوله ففسل كفيه وقوله والتصرح به أي بما أقاده وهو الفاء المذكورة ح (قوله فان شك) أي شكماستوى الطرفين ع ش (قوله قبل غسلهما ثلاثا) فقيدته أنه لا يستحب زيادة على الثلاثة بل هي كافية للنجاسة المشكوك ومنه الوضوء ع ش قال سم على حج و توجه أن محله في غير المخلطة والافسحاعم التراب بل تسعان فلنا بسن الثامنة والثالثة اه (قوله اذا استيقظ أحدكم) أضافه إلى ضمير المخاطبين إشارة إلى أن الحكم خاص بهم لا يتناول النبي صلى الله عليه وسلم لان عينه تنام ولا ينام القلب ح (قوله حتى يغسلها ثلاثا) أعماش النبي صلى الله عليه وسلم بالنسل ثلاثا قبل الغمس وان كانت اليد تظهر بالمرأة لانه اجتمع على اليد عبادان احدهما الغسل من نومه النجاسة والاخرى الغسل من قبل الغمس لاجل الوضوء فإنه سنة من سنن الوضوء وان تحقق طهارة يده والفلة الثالثة لطلب الاشارة فان ثلثت الغسل مستحب اه من رسالة ابن العماد في سنة الاعترا ف وقوله وان تحقق الخ ينافية قول الشارح بعد ما اذا تبين طهرهما الخ تأمل (قوله في ذلك) أي كراهة الغمس حل (قوله اما اذا تبين) أي ولو بعد النوم كان نام محتيا على وجه لا يعمل من نجاسة فيقع ع و عبارة الزاى قوله ما اذا تبين طهرهما أي وكان مستندا اليقين الغسل ثلاثا ما اذا كان مستندا الغسل مرة فسيأتي في كلام الشارح بقاء الكراهة اه (قوله ولا يسن غسلها قبله) أي قبل الغمس وان يتبين نجاستهما ح عليه غمسها التضمين بته النجاسة فلو كان الشك في نجاسة مغلفة لم تزل الكراهة الا قبل اليد سبع احداها بالتراب لا يتوقف على ثمانية وتاسعة الا عند من يقول باستحباب التثليل في المخلطة حل فلو كانت النجاسة مخففة كتنى بنضجها ثلاثا (قوله اذا غيضا حكما) وهو هنا كراهة الغمس التي دل عليها قبله فلا يغمس الخ والغاية هي قوله حتى يغسلها (قوله فائما يخرج الخ) قد يقال لكنه على الغاية هنا بما يقتضى الا كتفاء مرة واحدة شوى وهو قوله فإنه لا بدري الدال على احتمال نجاسة اليد وهه الا احتمال بزول مرة واجب بأما اذا عمل بذلك المقتضى لم عليه استنباط معنى من النص يعود عليه بالابطال لان استنباط الا كتفاء مرة يطل قوله حتى يغسلها ثلاثا ع ش و برده على الشك في النجاسة المغلفة حيث قالوا ان الكراهة لا تزول الا بسبع مع التتر قبل

ادخالها الاناء فقد استنبطوا من النص معنى عاد عليه بالابطال اللهم الآن يقال لما كان في ذلك الاستنباط استيعافه ما غايبه الشارع مع زيادة فيها احتياط لم يرتب عليه ابطال شي خناخف **(قوله من المباحث)** وكذا الجمادات الرطبة ع ش **(قوله مع أنه غير مراد)** وذلك لأنه يؤدي إلى نجاسة الماء القليل وذلك حرام للضمخ بالنجاسة ع ش قال الشارح يرى ما المانع من ارادته وتكون الكراهة براد بهما يشمل كراهة التعهر به بالنسبة لهما مع حاشية التحفة **(قوله فمضمضة)** قدمت المضمضة على الاستنشاق لشرف منافع الغم على منافع الانه لأنه مدخل الطعام والشراب الذين بهما قوام البدن ومحل الاذكار الواجبة والمدنوبة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر شرح الاعلام لشيخ الاسلام **(قوله فاستنشاق)** والاستنشاق أفضل من المضمضة وإن كان أفضل لأن أبانور يقول المضمضة ستة والاستنشاق واجب بناء على أن أقواله صلى الله عليه وسلم محمولة على الوجوب وأفعاله على الندب فالمضمضة تقلعت عن فعله والاستنشاق ثبت من قوله إذا نوضاً أحكم فليجعل في أنفه ماء انتهى خادم **(قوله وجمعها الخ)** الجمع هو المسمى عندهم بالوصل وضابطه أن يشرك بين المضمضة والاستنشاق في غرقه وضابط الفصل أن يجمع بينهما في أو فاذ كلامه أن الجمع من حيث هو أفضل من الفصل من حيث هو وإن أفضل كصفات الوصل أن يكون ثلاث غرقات **(قوله غرقات)** أن يجمع على لغة الفتح أي للعين تعين فتح الراء وأن يجمع على لغة الضم جازاً ساكن الراء وضماؤها فتحتها لخص في غرقات أربع لغات شورى **(قوله لكل منهما ثلاث)** وهي أضعفها وأظفها وفي هذه الصورة كيفيتان الأولى أن يتمضمض ثلاثاً متواليه ثم يستنشق كذلك الثانية أن يتمضمض واحدة ثم يستنشق بانزى وهكذا إلى أن يتم الثلاث في الفصل ثلاث كيفيات ما ذكرنا أشار إليه بقوله أو بغير فتين الخ وهذه الكيفية الثالثة أفضل كصفات الفصل الثلاث حل وكيفيات الوصل ثلاث أيضاً فالجموع ستة **(قوله من أجمع بينهما بغير فتة الخ)** جعل هذه من كيفيات الوصل إنما هو بالنظر للفرقة ع ش **(قوله مستحق)** أي للاعتداد بهما معاً فلو قدم الاستنشاق على المضمضة حصل هو دون المضمضة وإن أتى بها بعده على المعتد كالوعدو فيقبل الافتتاح فان التوعد يحصل دون الافتتاح زى وعتارة شرح م فيصحب منها ما وقعها وأولا كأنه ترك غيره فلا يعتد به بعد ذلك وأما إذا قلنا أن التقديم مستحب فانه إذا أعادها ثانياً حسب ما انتهى قال في الروضة وتقديم المضمضة على الاستنشاق شرط على الأصح وقيل مستحب ثم قال ولو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب غسل الكف على الأصح اه وقضيته أنه لو قدم الاستنشاق على المضمضة وأتى بهما معاً حسب الاستنشق وقامت المضمضة فيكون الترتيب شرطاً للاعتداد بالجميع فإذا عكس حسب ما قسمه على محله وفاته آخره ع **(قوله كالوجه واليدن)** تنظير في مطلق الاستحقاق وإن كان لا يعتد بغسل اليدين إذا قدمه أو أنه راجع للملة أعني الاختلاف الخ **(قوله الدلواني)** يفتح الدال نسبة إلى قرن أو ما ضم الدال نسبة إلى الدلوالب المعروف نخلاً كاذكره السيوطي في الانساب **(قوله أن يبلغ)** يضم المثناة التحتية وفتح الباء الموحدة وتشديد اللام المكسورة من التبليغ برامدى **(قوله والثلاث)** بكسر اللام فيه وفي مراده كافي الصباح **(قوله الصائم)** أي ولو حكا كالمسك برامدى **(قوله بل تكره)** أي خوف الاطوار والفرق بينهما وبين القبلة حيث حرمتان سوكت شهوة فإن المضمضة والاستنشاق أصلهما مطلوب ولا كذلك القبلة ومن ثم لو كانت المبالغة لاجل نجاسة فانه لا يضر بشر شي خناخف وأيضاً القبلة تعجز إلى فطر اثنين بخلاف المبالغة **(قوله وسن تليث)** أي ولو للسلس أي ولا يحصل التليث إلا إذا ثبت العضو قبل الانتقال إلى ما بعده إلا في اليدين فلو قلت

الخيشوم وخرج بالمطر العائم فلا تنس له المبالغة فيما بل تكره كاذكره في المجموع (د) سن تليث

فإن لم يتبين طهرهما الصادق يتبين نجاستهما مع أنه غير مراد (مضمضة فاستنشاق) لا يتابع رواه الشيخان وأما خبر تيمموا واستنشقوا فضعيف (وجمعها) أفضل من الفصل بينهما بست غرقات لكل منهما ثلاث أو بغير فتين يتمضمض من واحدة منهما ثلاثاً ثم يستنشق من الأخرى ثلاثاً (د) جمعها ثلاث غرقات يتمضمض ثم يستنشق من كل واحدة منها (أفضل) من أجمع بينهما بغير فتة يتمضمض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها ثلاثاً أو يتمضمض منها ثم يستنشق مرة ثم كذلك ثانية وثالثة وذلك لا يتابع رواه الشيخان وعلم من التعبير بالأفضل أن السنة تتأدى بالجميع وهو كذلك وقولنا ثلاث أولى من قوله ثلاث وتقديم المضمضة على الاستنشاق مستحق لاستصحاب أكفأه الفاء لاختلاف العضوين كالوجه واليدن وكذا تقديم غسل الكفين عليهما وتقديمه عليهما من يادني (د) من مبالغة فيها لفظ لا امر بذلك في خبر الدلواني والمبالغة في المضمضة أن يبلغ الماء أقصى الخنك وجهي الإنسان والثلاث وفي الاستنشاق أن يمد الماء بالنفس إلى

اليسرى قبل اليمنى ثم ثلث اليمنى - هل فضل التثليث في كل ولو نوضاً مرة فرة فمرة لم يحصل التثليث ولا يحرم فعل غير الأولى لأنه قبل يحصل التثليث به فهو شبه أنه انتهى شو برى أى ولا تعيد بدله قبل الاتيان بمسح أو مسحاً ومكرراً على المعتد ح ف وقول الشورى لم يحصل التثليث أى بخلاف نظيره في المصنعة والاستدشاق لان الوجه واليد من متباعدان فينبغي الفراغ من أحدهما ثم الانتقال لآخر الألف والهم كعضو واحد في نظيرهما كما يدل زى ويسن التثليث ولومن موقوف للطهارة لانه يتساح بالماء لتفاته وبه فارق الا كفان الموقوفة حيث لم يؤخذ منها المندوب شيخنا انتهى شو برى **(قوله لنفسه)** أى واجب أو مندوب ومسح ولو جيرة وعمامة خلافاً لركشى وان تبعه الخطيب شو برى أى بخلاف مسح الخفاف لانه يعيبه قال حل وأما النية فلا يسن تثليثها كما أفنى به والد شيخنا وعلى سنن تثليثها يكون معناه أن يأق بهما ثانية وثالثة على قصد بطل الأولى بل يكون مكرراً لما احتجى يكون مستصحباً لذكره **اه** **(قوله وتحليل ذلك)** وحينئذ قالوا نأخيره هذه السنة عن جميع السان لتعلقه بالجميع كما قاله حل **(قوله وروى البخارى الخ)** لما كان ظاهر الاخبار المتقدمة يفهم وجوب التثليث دفع ذلك بقوله وروى البخارى الخ **(قوله نوضاً مرة)** أى انصرفى كل عضو على مرة ع ش **(قوله فاقبل بيديه وأدبر)** أى أخذ من جهة القبل وذهب بهما الى جهة الدبر وليس المراد أن يرجع بيده من جهة الدبر الى جهة القبل بل دليل قوله مرة واحدة لانه مخصوص بمن لا شعر له ينقلب **(قوله وقد يطلب ترك التثليث)** أى وجوبه بالزيادة على الثلاث حرام اذا كان الماء مسيلاً للوضوء وهو محمول على ما اذا كان من نحو حنفية كما قاله العلقمى اما اذا كان من نحو الفساقى فلا يحرم لانه عائد فيها فلا تلافى طوخى **(قوله فشيئاً بان يبنى الخ)** اعترض بأمر مما يربى بدراعة وهي بدعة وترك سنة أهون من اقتحام بدعة وأجيب بأنها إنما تكون بدعة اذا علم أهل الأمة وحينئذ تكون مكرهه زى **(قوله ومسح كل رأسه)** واذا مسح الجميع وقع البعض واجبا والباقي منه وبأكثره من تطويل الركوع ونحوه بخلاف استخراج يمين الركعة دون خمس وعشرين فانه يقع كله واجبا وبقوى يفرق بأن ما يمكن تجزؤه يقع منه قدر الواجب فرضاً بخلاف ما لا يمكن كجبراً الزكاة كما قالوا واعترض بما اذا اشترك اثنان في بعض أحدهما يرضى والآخر بأكل لسان من غير فضيحة أو أحدهما يرضى عن ولده والآخر بخلافه حيث يصح ذلك فانه صدق عليه أن البعض تجزأ والجواب للتعين أن يقال انما وقع بعير الزكاة كله واجباً لانه من جنس الواجب صالحة في الزكاة وانما يدل عنه تخفيفاً على المالك فلما أخرجه هو وقع كله واجباً وصار ما عاقل قال بوجوبه برماوى **(قوله وياضق)** بضم واو ومن ألقى **(قوله ثم يردهما الخ)** فيكون ذهبا وعود مرة واحدة لعدم تمامه بالذهب شرح مز **(قوله ولا يفتصر على الذهاب)** فلا راداً لافائدة فيه فان ردمه بحسب ثانية الماء صار مستعملاً ولا يافيه ما لو انهم سجدوا في ماء قليل ناولا يرفع حده ثم أحدث حال انفساه فله أن يرفع الحدث المتجدد به قبل خروجه لان ماء المسح نافه لا فاقوله كقوة هذا والواحد ماء غسل النزع ثانياً فيحسب غسله أى لكونه نافها **(قوله أو يتم)** بالنصب بان مضرة والصدع مطوف على مسح أى أو يتم الخ على - بقوله \* وبس عبادة وتقرعنى \* ح ف والثحيح يكون بعد مسح الواجب لافله لانه غير مستقل بخلاف الفرة فانه يعتد بها ولو قبل الفرض لاستقلالها شو برى زى قوله أو يتم بشرط أن لا يكون على نحو العمامة نحو عدم راغيت وأن لا يمسح منه ما حاذى القدر الممسوح من الرأس كفى عميرة وأن لا يكون عاصياً بلس نحو العمامة وأن يقدم مسح جزء من رأسه كما يفهم من قوله أو يتم **اه** قال شيخنا ح ف وبشرط أن لا يرفع بيده بين مسح الجزء والتيميم للتأخير للماء

لنسل ومسح وتحليل وذلك وذكر كنسحية وتشهد لالتباع في الجميع أخذاً من اطلاق خير مسل أنه صلى الله عليه وسلم نوضاً ثلاثاً ثلاثاً ورواه أيضاً في الأول مسل وفي الثاني في مسح الرأس أبو داود وفي الثالث البيهقي وفي الخامس في القشهد أحمد وابن ماجه ومرح به الرواى في قصيرى بما ذكر أولى من تعيينه بثلاث القسل والمسح وروى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم نوضاً مرة ونوضاً مرتين مرتين واه غسل وجهه ثلاثاً وبيده مرتين ومسح رأسه فأقبل بيديه وأدبر مرة واحدة وقد يطلب ترك التثليث كأن ضاق الوقت أو قل الماء (فيما) بان يبنى على الأقل عند الشك ههنا بالاصل (ومسح كل رأسه) لالتباع ورواه الشيخان والسنة في كيفية مسح الرأس أن يضع بيده على مقدمه وياضق مسبحته بالآخرى وإجماعه على صدقيه ثم يذهب بهما الى قفاه ثم يردهما الى المبدأ ان كان له شعر ينقلب ولا يفتصر على الذهاب (أو يتم) باللسح

(على نحو عمامته) وإن لم يمسح عليه نزعته لم يمسح السابق في رابع الفروض والافضل أن لا يتنصر على أقل من الناصية  
 من وجوه من اختلاف وتعيرى بذلك أولى من قوله فإن عسر رفع عمامته كحل للمسح عليها (ف) مسح كل (أذنيه) بما جدي لا لبابيل الرأس  
 للاتباع رواد البيهقي والحاكم ومجاهد والسني في كيفية مسحهم أن (٧٩) يدخل بمسح به في صمائه ويدبرها على

المعاطف ويمر بأهامي على  
 ظهرهما ثم يمسح كفيه  
 وهما مبلولتان بالأذنين  
 استظهارا والمراد أنها إن  
 مسح برأس مسبتيه  
 صاخيها بباطن أظفلهما  
 باطن الأذنين ومعاطفهما  
 (وتخليل شعر يكتفي غسل  
 ظاهره) كاحية رجل  
 كشقة للاتباع رواد الترمذي  
 ومعه (و) تخليل  
 أصابعه) تخليط بين صبرة  
 أصبع الوضوء وخلل بين  
 الأصابع رواد الترمذي وغيره  
 ومعه وواخليل في  
 الشعر بأن يدخل أصابعه  
 من أسفل الأصابع مثله  
 تقصر بقها وفي أصابع  
 اليدين بالتشبيك وفي  
 أصابع الرجلين من أسفلهما  
 بخصر يده اليسرى مبتدئا  
 بخصر يده اليمنى خاتما  
 بخصر اليسرى وتعيرى  
 بشرائح أولى من تعيريه  
 بالحية الكثة (ويجوز  
 أي تقصير يمين على يسار  
 (لتحوا قطع) كمن خلق  
 بيد واحدة (مطلقا) أي في  
 جميع أعضائه وضوئه  
 (ولغيره في يده ورجليه)

مستعملا وأن لا يكون عاصيا بل بالصفات البس لكونه محرما لأن التتميم على العمامة رخصة  
 بخلاف ما إذا كانت مفقودة أو ما اشتراط بعضهم أن لا يمسح من العمامة ما قابل الجزء من الرأس  
 فليس المراد حقيقة الاشتراط وإنما المراد أنه لا يشترط في تأدية السنة مسحه لأنه يمتنع كما يفهمه كلام  
 مر اه (قوله على نحو عمامته) وإن لم يضعها على ظهر رى (قوله على أقل من الناصية الخ) فيه  
 أنه تقدم أنه لم يقل أحد بوجوب خصوص الناصية فأنه دون ربع القائل بوجوبه أو بخليفة فكان  
 ينبغي أن يقول على أقل من ربع حل والاولى تقديم هذه العبارة في مسح الرأس الذي هو رابع  
 الفروض (قوله لا لبابيل الرأس) لأنه مستعمل وهذا واضح في بلل الاولى دون الثانية والثالثة ثم رأيت  
 شيئا ذكر أن امتناع ما بلل الثانية والثالثة لكونه خلافا لا كحل والافضل السنة يحصل بذلك  
 كإجماع به السبكي في فتاويه وجوز عليه جميع أيضا حل (قوله مسبتيه) أي رأسهما كما أشار  
 إليه بقوله والمراد الخ زى (قوله في صاخيها) الصاخي بالكسر ترق الأذن وقيل هو الأذن نفسها  
 والسين لغة فيه عتار عش (قوله استظهارا) أي احتياطاً وقال عش أي طلبا لظهور المسح  
 للكل والحاصل أن في الأذنين اثنتي عشرة مرة مسحهما ثلاثا واستقلالا ومسحهما ثلاثا استظهارا  
 مراعاة للاخبار في أنهما من الوجه أو من الرأس ومسحهما ثلاثا استقلالا ومسحهما ثلاثا استظهارا  
 ذكره قل (قوله أظفلهما) أي السببتيين حل (قوله ومعاطفهما) من عطف الجزء على السك  
 لأن الباطن شامل لذلك (قوله وتخليل شعر) الأجرم على العتمد خلا قلن قال يخلل برقى مر  
 و يفرق من المضمضة والاستنشاق الصائمون كان قد يؤدي الوصول للجوف لأن التخليل أقرب  
 لتلف الشعر سم (قوله إن صبرة) بفتح الصاد وكسر الباء ويجوز أن سكان الباء مع فتح الصاد وكسرهما  
 شوى رى (قوله أصبع الوضوء) الأصابع أن يأق به تمام يندوبه (قوله في يده) هل وفي وجهه سم  
 قال شيئا القياس نعم لا احتقلال كل منهما وحيه التي أشرف عش (قوله في طهوره) بدلسن في  
 شأنه (قوله والرجل تسرج الشعر) أي تسرحه فالمراد بالصدرا أنه لصحة الجل حش (قوله فإن  
 قسم البساركة) وكذا المعية وهل يكره التيميم في نحو شديده مما يظهر دفعة واحدة قياسا على ذلك  
 أو يفرق بوزود الأمر بالتيميم ثم انتهى عن تركه في اليدين والرجلين ولا كذلك المعية هنا كل محتمل  
 والوجه الثاني شو برى (قوله واطالة غرته وتجبيلها) وهما إيمان للواجب والمنسوب ما تشرح  
 مر والمنسوب اطالتهما قل على التحريك قال زى واطالتهما يحصل أقلها بإدنى زيادة وإن سقط  
 في السك غسل الفرض لعذر اه (قوله إن أمي) أي أمه لا لاجابة الدعوة والمراد المتوضئون منهم  
 يدعوون قال (البرماوى) أي يسمون أو يرفعون وقيل بنا دون إلى موقف الحساب والميزان أو الصراط  
 أو الخوض أو دخول الجنة أو غير ذلك (قوله غرا) جمع أغروها حال من الوارف يدعوون أي ذوى غرة  
 وأصلها بياض جبهة الفرس فوق الدرهم شبه بها يكون لهم من النور في الآخرة (قوله محجلين) من  
 التججيل وأصله بياض في فواق الفرس كأي الذارى وهي أي الاطالغان بطيل غرته أي وتجبيلها

لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب أن يمان ما استطاع في شأنه كما في طهوره وترجله وتغسل رءاه الشبان والرجل تسرج الشعر لأن قدم  
 اليساركة نص عليه في الام أن السكتان والخذان والأذنان وجانب الرأس لغير نحو الاقطع فبطهران دفعة واحدة والتفصيل المذكور  
 من ز يادى ويسن كأي المجموع البداة بأعلى الوجه (واطالة غرته وتجبيلها) وهي غسل ما فوق الواجب من الوجه في الأول يومين  
 اليدين والرجلين في الثاني غيرة الشيخين أن أنى يدعوون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منهم أن يطيل غرته

فليُفعل وغاية الغرض أن يسفل مسفعة العنق مع مقدمات الرأس وغاية التحجيل استيعاب العضدين والساقين (ولاء) بين الأعضاء في التطهير بحيث لا يجف الأثر قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج. وقد روي للمسح مغسولاً ويسن أيضاً ذلك (وترك استعانة في صب) عليه لانه تارة لا تليق بالمتعب (٨٠)

والاستعانة في احضار الماء  
والأولى مكرهه إلا في حق  
الاقطع ونحوه فلا كراهة  
والخلاف الأولى بل قد تجب  
ولو بأجرة مثل والثانية لا  
بأس بها (و) ترك (نفس)  
لإعلان نفسه كالشرب من  
العبادة فهو خلاف الأولى  
وبه جزم في التحقيق وقال  
في شرحي المذهب الوسيط  
انه لا اشهر لكثرة جمع في  
الروضة والمجموع أنه مباح  
تركه وقوله سواء (و) ترك  
(تنشيف) بلا اعتبار لانه صلى  
الله عليه وسلم بعد غسله من  
الجنابة أنه ميمونة بمذيل  
فردوه جعل يقول بالماء هكذا  
ينفضه رواه الشيخان  
(والذكر المشهور عقبه)  
أي الوضوء وهو كاف في الأصل  
أشبهه أن لاله الأله  
وحده لا شريك له وأشهد  
أن محمداً عبده ورسوله اللهم  
اجعلني من التوابين  
واجعلني من المتطهرين  
سبحانك اللهم وبحمدك  
أشهد أن لا اله الا انت  
أستغفرك وأتوب اليك  
خير مسلم من نوحاً قال حسن  
الوضوء ثم قال أشهد أن لا  
اله الا الله في قوله ورسوله

وخصها الشموله أو لكون محلها أشراف الأعضاء وأول ما يقع عليه النظر من أرى (قوله) ويقدر  
المسح مغسولاً وإذا غسل ثلاثاً فالمرء بالآخر زى (قوله) ويسن أيضاً ذلك) هو مكره  
قوله وتخليل وذلك وإن كان الأثر في سن تثليثه لانه يلزم منه نذبه (قوله وترك استعانة) أي أمانة  
ولومن غير أهل العبادة أو بلا طلب فليس الدين والتناء للطلب قل أي كما يؤخذ من العلة وفي عرض  
وترك استعانة أي وإن كان المعين كافراً على الأوجه خلافاً لركشي وتجب على المأجور ولو بأجرة مثل إن  
فصلت هما يعتبر في تركه الفطر على الأوجه والأصل بالتيمم وأعد شرح الإرشاد لحج سم اه (قوله في  
صب) انظر لم يقد بذلك وهلا تركه ليشمل ترك الاستعانة في غسل الأعضاء فانه سنة أيضاً كما يأتي وأوجب  
بأنه إنما يقيد بذلك بالنظر للفهوم لأن الغالب أن ترك السنة يكون خلاف الأولى فلو تأخر في الاستعانة  
لسفل تركها في احضار الماء فيكون سنة من أنه ليس كذلك ولو زاد قوله وأنى غسل لتوهم أن الاستعانة  
فيه خلاف الأولى فقط مع أنها مكرهه فدفع ذلك بالتقيدها شيخنا ح (قوله لانه تارة) فنية  
العله المذكرة أنه لا فرق بين طلب الأمانة وعدمه مع القدرة على المنع فتعيرهم بالاستعانة ترى على  
الغالب ذلك في شرح الإرشاد سم (قوله تركه وقوله سواء) أتى بذلك لثلاث توهم أن المراد باللباح  
ما ليس بحرام فيشمل المكروه قال زى وإذا استعان بهن يصب عليه من أن يقف الصاب عن ساره لانه  
أمكن واحسن (قوله وترك تنشيف) وهو كاف في القموس أن أخذ الماء بحرقه وبه ردواهم من أن المطالب  
تركه إنما هو لباللغة حل وإذا تنشف فالأولى أن لا يكون بذلك وطرفه هو نحوها (قوله بلا عذر)  
كبره وأخوف تجسب أو أراده تيمم وهذا في الحى والماليت فيسن تنشيفه حل (قوله بمذيل) بكسر الميم  
وتفتح ع من (قوله يقول) أي يفعل وقوله هكذا مفعول به وقوله بنفسه بدل من اسم الأشار توهم تفسير  
له قال سم ولا رد على ما تقدم لا مكان جله على بيان الجواز اه (قوله عقبه) أي بحيث لا يطول بينهما  
فصل عرفاً بل يظهر زى وترك التعرض للذكر الذي للأعضاء ومشى مر على استعانة به ومنع شدة ضعف  
أحاديثه سم (قوله الثانية) وهي باب الصلاة باب الصدقة باب الصوم ويقال له الران وباب الجهاد  
وباب التوبة باب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس باب الراضين والثامن هو الباب الاين الذي  
يدخل منه من لا حساب عليه شوى وتفتح له أكراماً أو الأفعال أنه لا يدخل الامن باب واحد ع من على  
مر وانظر ما فائدة تخصيص الثانية مع ان القرطبي عدها ثمانية عشر وبجلب بان الثانية هي الابواب  
البحر كأبواب الدور ودخلها ثمانية عشر ثم زيد براموى (قوله بدسئل من أهباشاء) لا يشك بأن  
الابواب موزعة على الأعمال فكل باب لاهل عمل مخصوص لان فتحها أكرام لكن بأمه الدخول  
من الذى هو أهله براموى (قوله كتب برق) أي أو يتجدد ذلك بعدد الوضوء لان الفضل لا يحرق عليه  
ع من (قوله لم يتطرق اليه ابطال) أي يصون صاحبه من تعاطى مبطل بان برن والعياذ بالله تعالى  
والاقتدران جميع الأعمال يتطرق اليها الا بطل بالردقو بحتمل أن هذا خصوصه لا يبطل بهالكن  
ظاهر كلامهم مخالفه ويحتمل أن هدامته صلى الله عليه وسلم مباينة في حفظه وتأكد في طلبه لما فيه من  
الشهادتين وغيرهما على الأوجه في غيره فليتأمل شو يرى وقوله بان برن فيكون فيه بشرى بان من

ففتح لها أبواب الجنة الثانية يدخل من أهباشاء وزاد الترمذى عليه ما بعده الى النظر من دورى  
الحاكم الباقي وجميعه ولطفه من نوصاً قال سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا انت أنت الذى كتب برق أى فيه كورد في رواية ثم طبع بتمام  
فلم يكسر الى يوم القيامة أى لم يتطرق اليه ابطال والطابع بفتح الباء وكسر هاء الخاتم وروى بحمدك زيادة فسبحانك مع ذلك



قوله لا يرتدونه يموت على الإيمان ح (قوله جلة واحدة) قاله في سبب حكاية ما صابحنا له ذلك  
شوبري (قوله وسن أن يأتي الخ) و يسن أن يكون رافعا يديه إلى السماء وكذا بصره ولوأعجى حل  
باب مسح الخفين

هو من خصائص هذا الامة كاذكر مس على أبي شجاع ع ش والسلام عليه ينحصر في خمسة  
أطراف الاول في أحكامه الثاني في مسدته الثالث في كيفية الزايع في شروطه الخامس فيما قطع المدة  
والرخص المتعلقة بالسفر ثمانية أربعة خاصة بالطلوب وهي مسح الخلف ثلاثة أيام وانقصر والجمع وفطر  
رمضان وأربعة عامة وهي أكل الميتة والنافلة على الرحلة وترك الجمعة واسقاط الصلاة بالتيتم رماوي  
وكون الاولى والاربعة رخص السفر بالنظر للغالب لهما كما يكونان في الخضراء أيضا (قوله هو أولى الخ)  
اذ عابوهم جواز غسل رجل ومسح الاخرى الآن يقال أن في الخلف للجنس أو العهد الشرعي والمعهود  
شرعا أنه اسم للفردتين وقال القليوبي أن الخلف يطلق عليهما على أحدهما وتغيير المصنف لا يشمل الخلف  
الواحد في الوقت احدى رجله الآن يقال نظر للغالب فعلى هذا استوت العبارتان بل ربما يقال  
التوهم في عبارة المصنف أكثر تقرير بر شيئا وذكره هنا مقام مناسبته للوضوء لانه بدل عن غسل  
الرجلين بل ذكره في خامس فروع دليلان ان الواجب الغسل والمسح وأخوه جمع عن التيمم لان  
في كل مسح جامع زى واستدل به بقراءة الجرف في أرجلكم ومسحه رافع لحدث لا مسح شرح مر  
(قوله يجوز) أى يجوز العود اليه والا فلو اذ وقع لا يكون الا واجب فيكون من الواجب الخيرة قاله  
الشوبري والمختار له ليس منه لان شرط الواجب الخيرة أن لا يكون بين شيئين أحدهما أصل والاخر بدل  
ع ش على مر والظاهر أن هذا اشتباهاً من المسئلة فيها قولان أحدهما أنه واجب بدلا والثاني أنه واجب  
اصلا من قبيل الواجب الخيرة (قوله فيه) أى في التغيير لانه كور فالمراد بالجارح هنا ما استوى طرافه والا  
فالواجب من قسم الجارح شيئا وقال قل قوله يجوز أى لا يحرم في غسل الواجب وغيره (قوله على أنه  
لا يجب) أى عين الصلوة والاهو واجب بخبر وقد يجب عينه لعارض شو برى (قوله لكن الغسل أفضل)  
وجه الاستدراك انه لما حكم بأنه جائز بمعنى مستوى الطرفين ففيه استواء فعله وتركه الذي هو غسل  
الرجلين فدفعه بذلك وهو جلي شو برى فينبى بالاستدراك انه خلاف الاولى لا مباح حكمه الاصل  
من حيث العدول خلاف الاولى وقد يرضى له الوجوب كما في قوله نعم ان أحدث الخ أو لندب كما في  
قوله أترك المسح الخ أو الحرمه كما في الحرم الخ فتعبر بأحكام أربعة (قوله نعم) استدراك على  
الاستدراك والمراد انه أحدث بعد دخول الوقت مر وهو شامل لما اذ لم يبق الوقت ولما اذا  
تيقن حصول الماء آخر الوقت تدبر (قوله) رغبة عن السنة) أى عما جاء به من جواز المسح  
لا يثارة الغسل عليه لامن حيث كونه أفضل سواء وجد في نفسه كراهية لافيه من عدم النظافة لا  
فصل ان الرغبة أعظم من الكراهية برماوي وبعبارة ع ش على مر وقوله رغبة عن السنة أى  
الطريقه وهي مسح الخفين أى بان أعرض عن السنة لجرد أن في الغسل تنظيها للاحقة أنه أفضل  
فلا يقال الرغبة عن السنة قد تؤدي الى التكفر لان محله ان كرههما من حيث نسبتهما الرسول صلى الله  
عليه وسلم (قوله) وشكافي جواز) أى دليل جواز أى لنحو معارضه دليله حج وزهر وهذا  
جواب عما قيل اذا شك في الجواز فكيف يقال الأفضل للمسح ع ش ممن الشاك في الجواز لا يجوز  
له المسح لان شرط جواز العلم به وقوله أى لنحو معارض وهو الدليل البال على غسل الرجلين كآية  
الوضوء فينبى وبين الدليل البال على جواز المسح معارضة فشك هل دليل المسح متقدم فيكون  
منسوخا بدليل الغسل أولا وهل أحدهما أرجح من الآخر والتعارض الذي كور لا يظهر الا في  
حق من هو أهل للترجيح كمتجه المذهب لا في حق غيره لوجب عه بقول امامه من غير بحث عن

اجلة واحدة وقيل عاطفة أى  
وبحسب سبب حكاية قد لكة  
جلتان وسن أن يأتي بالذكر  
لله كور متوجه القبة كما  
في حالة الوضوء قاله الزايع  
باب مسح الخفين  
هو أولى من قوله مسح  
الخلف (يجوز) المسح  
عليهما لا على خفر رجل  
مع غسل الأخرى (في  
الوضوء) بدلا عن غسل  
الرجلين وتغييرهم يجوز  
فيه تنبيه على أنه لا يجب ولا  
يسن ولا يحرم ولا يكره  
لكن الغسل أفضل نعم ان  
أحدث لا يسهو معه ما يكتفى  
بالمسح فقط وجب كقوله  
الروائي أترك المسح رغبة  
عن السنة وشكافي جواز  
(قوله وقال قل قوله  
يجوز الخ) وهو الأولى  
لقول سم قوله وتغييرهم  
الخ فيه بحث لأن مقتضاه  
خروج مسائل الوجوب  
والندب أو الكراهية من  
عبارة نعم الله كورة ولعل  
الأوجه أن المراد بالجواز  
عدم الامتناع في غسل الجميع  
اه (قوله) ولما اذا تيقن  
حصول الماء الخ في الوجوب  
في هذه نظر والظاهر انه  
جائز اه

الدليل شيخنا **(قوله)** وأخاف فوت الجمعة) أى تجملها أو بعضا وظاهره وان توقف مظهر الشعار عليه ولكن يبنى أن يجب المسح في هذه الصورة ع ش وقال الزايدى فى قوله وأخاف فوت جماعة أى وليست هناك الا لك الجماعة وعلمها أيضا: ا كانت الجماعة غير جماعة الجمعة والواجب المسح اه اجهرى **(قوله)** وأعرفه) انظر ماصورته لما يأتى ن الحرم يمنع عليه لبس الخط ولعل صورته أن يلبسه لغير كبره يصور أيضا بما اذا مسح عليه قبل الاحرام اج **(قوله)** واذا سبر) يبنى تقييده بما اذا وفى وقت الصلاة بحيث أنه لو مسح أدرك الصلاة وفى وقتها وأثناء الاسبر لماعند اتساع الوقت فلا يوجب عليه المسح بل الواجب عليه اذا الاسبر وتأخير الصلاة **(قوله)** وأخوها) كما هذا غريق ع ش **(قوله)** بل يكره تركه) لما كان التبادر من قوله فالمسح أفضل أن مقابل المسح وهو الفصل خلاف الأولى اضرب عنه وقال بل يكره تركه تركه يستحق بالفصل فهو اضرب ابطال **(قوله)** وكذا فاعطى عليها) ضعيف بل يجب المسح **(قوله)** أخذنا ماسر) أى فى قوله نعم اخ لا هذا اذا وجب المسح خوفا فوت الظهر بالأمم أن بدلا فوجوه بخوف فوت مالا بدله كما هذا الاسبر وأما بدل بمسحة كالوقوف برفة أولى تأمل **(قوله)** انه يجب فيه) أى فباعطى على الثلاثة الاول وهو خوف فوت عرفه واذا الاسبر ونحوه حل **(قوله)** ازالة العاجسة) كان ديمت رجله فى الخف فاراد أن مسح عليه بدلا عن غسلها وقوله والغسل بان اجنب مثلا وأراد أن مسح بدلا عن غسله حل **(قوله)** ولومندو با) أى كل منهما **(قوله)** ثلاثة أيام) أى بان ابتدأ المسح فى السفرو دام سفره الى آخر الثلاث اخذ من قوله الا فى فان مسح حضرا اخ فاقه مقابل لهذا المقدر **(قوله)** من مقيم) ولو عاينا باقمته كفن أمره سيد بالسفر فاقم وقد ينزع فى ذلك كونه رخصة الا ان قال ايسر الخصة سبب الرخصة حل **(قوله)** انه) تكسر الهمزة شوبى **(قوله)** ثلاثة أيام) أى مسح ثلاثة أيام ثم حذف المضاف واتصبت المضاف اليه اتصابه على التوسع وانما قلنا ذلك لضعف عمل المصدر محذوفوا ولا يصح أن يكون ثلاثا معمولا للمسح لان صلته أن وهو مسح لا تعمل فيا قبلها وقوله أن مسح بدل من المصدر المقدر سم أى بدل كل واحد يجوز أن يكون بدل اشتال من ثلاثة بدون تقدير مضاف والمعاد محذوف أى فيها وفى الحديث تصرح بان مسح الخضر رخصة حتى للقيم حل **(قوله)** اذا تظهر) ظرف لهذا المصدر المقدر أعنى مسح للأرض لان الرخصة ليست وقت التظهر **(قوله)** والبراد الخ) جواب عن سؤال المقدر تقديره ان ليلة اليوم هي السابقة عليه لا المتأخرة عنه والمسافر مسح ثلاثة أيام وثلاث ليال مطلقا كما مسح للقيم يوموا ليلة كذلك ولا يؤخذ ذلك من التعبير بلبا ليلن الاعلى تقدير وقوع ابتداء المدة عند الغروب دون ما اذا كان عند الفجر فلا مسح سوى ثلاثة أيام وليتثنى لان الليلة الثالثة اليوم الرابع لسبقها عليه فأجاب بان المراد ما ذكره شوبى على التحرير **(قوله)** لا) أعنى ما يسبق اليوم الاول ليلة بان أحدث وقت الفجر وفى كون الليلة للمتأخرة يقال ليلة اليوم نظر لان الليل سابق النهار الا فى ليلة عرفه وفيه نظر لان اضافته لغيره لاجزاء الوقوف فيها كالجزى فى يومه ففى ليلتها فى حكمها فقط والا ففى ليلة العيد ويقال طهالبة المزدلفة كباقي فى الحج وليلة يوم عرفه الحقيقية هي التى قبلها حل **(قوله)** بان أسدت وقت الفجر) الاولى كان كاعبره بالحلى سم أى ليشمل قوله ولو أحدث فى أثناء الليل ع ش **(قوله)** منه) أى من الليل أو النهار **(قوله)** ويقاس بذلك اليوم واليلية) أى للقيم من سبق اليوم ليلة بان أحدث وقت الفجر ولو أحدث أثناء الليل أو أثناء اليوم اعتبر وقت الماضى من الليلة الثانية واليوم الثانى حل **(قوله)** من آخر حدث) أى ان كان بغير اختياره كأن كان بولا وأغناط أو بيا وأجونا أو أعما ومن أوله ان كان

(قوله من آخر حديث) أى ولو صار يتوضأ ويغسل داخل الخلف مخرج الروض

يا حنّان

كستحاضة (ومستيم لا

لفقداء) كرض وجرح

(انما بمسحان بما يحل)

لهما من الصلوات (لوقى

طهرهما) الذي يساعليه

خفف وذلك فرض ونوافل

أو نوافل فقط فلو كان

حدهما بعد فعلهما الفرض

لم يمسح الا للنوافل اذ

مسحهما مرتب على

طهرهما ولو لا يفيد أكثر

من ذلك فلو أدا كل منهما

أن يفعل فرضاً آخر وجب

نزع الخلف والطهر الكامل

لانه محدث بالنسبة لما زاد

على فرض ونوافل فكأنه

ليس على حدث حقيقة

(قوله لان الدائم الخ) أى

بخلاف التيمم فيمسح بمن

استقر له لان الخ (قوله لمن

انقطع) أى وقت انقطاعه

(قوله ولم مسح حتى انقضت

المدة) وانقضت ما صدق

بما لم يوصى يوم وإيلة في

الاقامة ثم سافر فلا بد من

ابتداء طهارة ناسئة وليس

بمسحها بخلاف ما لوصى

أقل منهما لو أن مسح الا

بعدهما قاته يتم مسحهما

أه سم على المنهج (قوله

الذى قدره الشارح) أى

وليس على المدة لانها لم يمسح

فيها لما يشأ من التناول

وافعل فرض واحد أى

وقت أدا فيمسح للنوافل

بأختياره كالنوم والنس والمسح لانه يمكنه الطهر من أو لم يختلف الذى ليس بأختياره وجعل البول رما حده بفرض اختياره لان من شأنه ذلك وكذلك جعل النوم وما بعده اختياراً لأن من شأنه ذلك حـ فلو حذف المصنف آخر وقال من حدث كإكمال الاصل لكان أولى يشمل ما ذكره وأخذ جميع مقتضى اطلاقه من اعتبار الأثر ولو فإذ ذكر ونقل عن شيخنا أن الإجماع ليس كالنوم لان النوم وأثله بأختياره بخلاف الأعمامى فلابد من استمراره لان التام جعل في حكم المكلف انتهى ولو اجتمع ما هو بأختياره وما هو بفرض اختياره كأن مس وبالفرض ما هو بأختياره **فخرج** وقم السؤل في الدرس عمالوا بتلى بالنقطة وصار من استبرأته منها يأخذ زمانها ببله تحسب المدة من فراغ البول ومن آخر الاستبراء الطاهر الاول ووجه بان الاستبراء انما يشرع ليأمن عوده بعد انقطاعه حيث انقطع دخل وقت المسح لانه يتقدم بعوده ولو توضع من انقطاعه مع وضوءه ثم لو فرض اتصاله حسب من آتوه براموى **(قوله بعد ليس)** فلو حدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة حل **(قوله لان وقت المسح)** أى الزمان للحدث والاقبى جوزه للمسح للوضوء المجرد قبل الحدث كما في مـ **(قوله بذلك)** أى بأختياره للحدث المذكور **(قوله فيمسح الخ)** فخرج على قوله لمسح الخ الذى قدره الشارح شيخنا **(قوله دائم حدث الخ)** أى أن لم يبربط ذكره والا فهو كالسليم لعدم خروج شيء من فرجه قاله الزركشى الطفيحي **(قوله كرض)** كأن تكفى الوضوء التيمم الذى ليس الخلف بعد تيممه الخلف لفرضه الماء وتكفى هذا الفعل حرام لان الفرض ما يضره والاوجب نزع الخلف ولا يجزئ المسح عليه لحصول الشفاء كما ذكره المصنف فقلنا المجموع عـ وش قوله وتكفى هذا الفعل حرام ليس بالزم قال ابن السبكي خاتمة الحكم قد يتعلق على الترتيب فيحرم الجميع أو يباح قال المحلى في تمثيل المباح كالوضوء والتيمم فانهما جائزان وجواز التيمم عند الجهل من الوضوء وقد يباح الجميع بينهما كأن تيمم بخوف بقاء البرء من الوضوء من عمت ضروره على الوضوء ثم توضعاً متحملاً لشدة بقاء البرء وان بطل بوضوءه تيممه لا تنفاه فأئذنه اهـ فجعل الوضوء في هذه الحالة مباحاً لان الفرض أنه خاتمة المشقة لا عالم بها وسلم الخواشي لذلك فقول المحشى وتكفى هذا الفعل حرام غير لازم لا مكان تصويره بكون الوضوء فيها مباحاً هي صورته بخوف الله كونه يصدق عليه أنه مسح على خف ملبوس على تيمم محض لغرض فقد الماء وصورة المستيقنة أن الطهر الذى ليس عليه الخلف هو التيمم لانه هو الذى يستتبع به فرضا ونوافل فقط بخلاف الوضوء فانه يستتبع به فرضاً كثيراً ثم بعد ليس الخلف على التيمم تكفى المشقة وتوضوء مسح الخلف فان وضوءه هذا يستتبع به فرضاً ونوافل ان لم يكن صلى بالتيمم الذى ليس عليه الخلف فرضاً أو نوافل فقط ان كان صلى به فرضاً وقد يقال لا فائدة في لبس الخلف على التيمم لانه لا يمسح عليه الا لان يقال لبسه لرفع رداءه ولا يمسح عليه في المستقبل اذا شفى وتوضوءاً اذا تكفى المشقة وتوضوءاً يرضي عن العشاوى **(قوله وجرح)** بان عمت الجراحة الاعضاء الاربعه حل **(قوله والطهر الكامل)** هذا واضح في دائم الحدث دون التيمم اذا تكفى المشقة وتوضوءاً اذا الواجب عليه غسل الرجلين فقط عـ وأجيب بان قوله والطهر الكامل أى ابتداء في دائم الحدث وتيمماً في التيمم المذكور **(قوله لانه محدث)** المراد بالحدث هنا الشئ المترتب على الاسباب **(قوله بالنسبة لما زاد الخ)** وأما بالنسبة للفرض والنوافل فليس محدثاً لانه محدثاً به محدث لا بتأني قوله فكأنه ليس على حدث حقيقة لان مدته لم يكن صـ فوجزى فاما مطلقاً كان كآبه باقى

بوما وليدة ثلاثة أيام بلياليهن وان عصى بترك الفرض في هذه المدة على الاوجه اهـ حج في شرح الارشاد بزائدة

من اما التيميم لفقد الماء فلا يمسح شيئاً اذا وجد الماء لان طهره ضرورة وقد زال بزوالها وكذا كل من دائم الحدث والتيميم لغير فقد الماء ازال عنده كما في المجموع وقولي آخر مع لكن الى آخره من زيادتي (فان مسح) ولو اُحد خفيه (حضر اسافر) سقر قصر (او عكس) أى مسح سفرا فأقام (لم يكمل مده سفر) فقتصر في الاول على مدة حضر وكذا في الثاني ان أقام قبل مده والاوجب التزم وعلم من اعتبار المسح أنه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس بالمدّة ولا يمسح وقت الصلاة حضرا او عصياه انما هو بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة (وشرط) جواز مسح (الخف ابسه بعد طهر) من الحدثين للغير السابق فلو لبسه قبل غسل جلبيه وغسلهما فيه لم يجز المسح الا ان يزعموا من موضع القدم ثم يدخلهما فيه ولو ادخل احدهما بعد غسلهما ثم غسل الاخرى وأدخلهما يجز المسح الا ان يزعم الاول كذلك ثم يدخلها ولو غسلهما في ساق الخف ثم أدخلهما موضع القدم جاز للمسح ولو

ابتدا لبس بعد غسلهما ثم أحدث قبل وصولهما الى موضع القدم لم يجز المسح (سائر محل فرض)

(قوله فان طهره) علة العلة (قوله لا يرفع الحدث) أى المنع العام (قوله فلا يمسح شيأ) الاول أن يقول فلا يمسح لشيء لان الكلام فيما يستبيح به المسح لا في مسح شيء من الخف ح (قوله لان طهره ضرورة) وهي فقد الماء وقذف الأذى طهره فيجب عليه التزعم حل لا يقال وطهره المتوضئ قد زال بالحدث لا ناقول ذلك طهره ورفع الحدث قال لبس معه على طهارة حقيقة وأما هنا بالحدث باق شو يري (قوله) وكذا كل من دائم الحدث) وأما المتنجرة فان غسّلت الخف وليست الخف ثم أحدث أو طال الفصل بين غسلها وصلاتها وجب عليها أن تتوضأ فان توضأت ومسحت الخف كانت كغيرها فصل في الفرض والنفل وتزعمه عند كل فريضة لا ما تنفصل لها وعبرة حج وبتجه أنها لا تجتمع الا لا نوافل لا تنفصل لكل فرض فهي بالنسبة لغيره من أقسام السلس وفيه أنها تمسح للفرض فيما اذا أحدثت بعد الفصل أو طال الفصل حل (قوله أنه لا عبرة بالحدث) أى لا يضر في ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كما لو سافر بعد دخول وقت الصلاة فانه يجوز قصره في السفر بخلاف ما لو شرع فيها قبل سفره مم (قوله ولا يمسح وقت الصلاة حضرا) هو لا رد على القول الآخر فان افاضى وقت الصلاة حضرا مسح مسح مقم لعصياه وذلك كأن أحدث المنهي للسفر وقت الظهر وجاء وقت العصر وهو لم يصل الظهر ثم توضأ ومسح سفره فانه يمسح مسح مسافر ولا يراد أنه في هذه الحالة غاص لأنه أخرج الصلاة عن وقتها والعاصي لا يجوز له الا مسح مقم لأن عصياه انما هو بالتأخير لا بالسفر والمضرا انما هو والعصيان بالسفر (قوله) وشرط جواز المسح (الخ) إشارة الى أن ذات الخف لا يتعلق بها شرط وانما هي للأحكام ع ش على م ر وفي قل على المحلى قوله وشرطه أى الخف أى شرط صحة المسح عليه كإشارته وتعبير بعضهم بالجواز ليس في محله (قوله بعد طهر) ولو تبما حل (قوله لم يجز المسح) وشارك عدم بطلان المسح فيما اذا زالهما من مرقمهما الى ساق الخف ولم يظهر شيء من محل الفرض عملا بالأصل فهم ما هو الآن الأصل عدم جواز المسح فلا يباح باللبس التام واذا لمسح فالأصل استمرار الجواز فلا يبطل الا بالزعم التام ثم لو كان الخف طويلا غار جاعا العادة فأتى جرحه الى موضع لو كان الخف معتادا لظهر شيء من محل الفرض بطل مسح به بخلاف اه برماوى (قوله الا ان يزعم الاول الخ) فان قلت هلا اكتفى باستدانة اللبس لانه كابتداء كإساق في الإيمان قلنا انما يكون كالا ابتداء اذا كان الابتداء بجميع ما هو ليس كذلك كونه في شرح المذهب زى أى لفوات شرطه وهو لبسه بعد كمال الطهارة والذي يتجه أن هذا الإخفاف ما في الإيمان وان ذلك يسمى لبسا هنا أيضا وانما يعتد به هنا لفوات شرطه وهو كون ابتداء لبسه بعد كمال الطهارة اه برماوى (قوله كذلك) أى من موضع القدم حل (قوله قبل وصولها) وكذا لو قارن لأن المسح رخصة لا يصرها الا ييقين وفي ع ش خلافه ونصه خرج به البعدية والمقارنة فيجوز للمسح فيهما فاذا راجع اه (قوله سائر محل فرض) المراد بالسائر الخلل لما يمنع الرق بغيره كفي الشفاف عكس سائر الصورة لأن القصد هنا منع نفوذ الماء وهم منع الرؤية بان شرف وسبأني أن سائر ما بعده أحوال وهي في الحقيقة شروط لجواز المسح لا لبس كقوله يتوهم وحاصله أنها أحوال مقارنة فباعد الثاني وهو قول اللقن طاهر أو أعمن المقارنة والمنظرة بالنسبة اليه وبنى على ذلك أنه لو لبس نجسا ومتنجسا ثم طهره قبل الحدث جاز وأغير مانع التقوذا وغيره ممن فيه التردد ثم صبره حالاً ومائناً وأسائر ما بعد ذلك ولو قبل الحدث لم يجز للمسح ولا يصح هذا هو المعتمد وان وقع في الخواشي ما يخالف به فقول حل أنه ان لبس للتنجس وطهره قبل الحدث يكون لبسه غير صحيح غير ظاهر بل الظاهر ان اللبس صحيح

وهو القدم بكعبيه من كل

الجواب بقيد زنده بقولي

(لا من أعلى) فيكني واسع

يرى القدم من أعلا عكس

ستر العورة لأن اللبس هنا

من أسفل وثمن من أعلى غالباً

ولو كان به تخرق في محل

القرض ضرر ولو تخرقت

البطانة أو الظهارة والباقي

صفيق لم يضر والضرر ولو

تخرقت من موضعين غير

متعادلين لم يضر (ظاهر)

فلا يكتفي بنحس ولا متنجس

إذا تصح الصلاة فهمما إلى

هي المقصود الأصلي من

المسح وماعداها من مس

المصحف ونحوه كالتابع لها

نم لو كان بالغ نجاسة

معفو عنها مسح منه

مالماتنجاسة عليه ذكره في

المجموع (بمعناه) أي

تفوقه بقيد زنده بقولي

(من غير محل خبز) إلى

الرجل لو صب عليه فلا يمنع

لا يجوز لأنه خلاف الغالب

من الخفاف المنصرف إليها

نصوص المسح (ويكن فيه

تردد مسافر حاجته) عند

(قوله يجوز أن يكون معطوفاً

على يكتفي فهو مفرع)

فيكون معنى ضرر لم يجر

المسح عليه مالم يرفع قبل

الحديث اه (قوله وكذا

يقال في لاقه) فيان

لاقه الامكان لا التردد

والأولى ان علة لاقه

التناسب يمكن ان معناه لم يقل متردد التلازم ما ذكر

حيث قد صرح ع ش على مر وقول دم والمتنجس كالنجس أي في عدم محبة المسح قبل غسله  
خلافه لأن المرفى أي فانه يصحح المسح مع وجود النجاسة فالنجس صحيح باتفاق وانما هو في محبة  
المسح وعدمه كما هو صريح عبارة دم وإن كان جعل طاهر في المنهج حالا يقتضي عدم محبة اللبس  
وليس مراداً قال الرشدي قوله فلا يكتفي بنحس إلى قوله والمتنجس كالنجس أي لا يكتفي المسح عليهما  
كما هو صريح كلامه فليت الطهارة قشر ما للابس وإن اقتضى جعل قول المصنف طاهر اطلاقاً من ضمير ليس  
خلاف ذلك شيخنا ح ف ومن خطه ثقات (قوله من كل الجواب) متعلق بإسائر ع ش (قوله  
غالباً) كأنه احتج به عن السراويل سم (قوله ولو كان به تخرق) لم يضر به لبقاء لبس شاملو طراً  
التخرق بعد اللبس وقوله ضرراً أي لا يجوز للمسح عليه إذا طرأ تخرقه بعد الحدث فإن طرأ قبله ثم رفعه  
قبله أيضاً جاز المسح عليه وعلم بمقتضى رآنه لو ظهر ثم من محل القرض ضرر ولو من محل الخرز وانما عني  
عن وصول الماء من محله كجسيماً في لصرا الاحتراز عنه بخلاف هذا وقوله ولو تخرقت بجوزان يكون  
معطوفاً على كفي فهو مفرع وبمحتمل أن يكون غير مفرع على دخول ولو تخرق في الابتداء حل (قوله  
ضر) أي إذا لم يخطئه قبل الحدث ع ش (قوله البطانة أو الظهارة) بكسر أولهما ع ش (قوله صفيق)  
أي قوى (قوله غير متعادلين لم يضر) أي وألباق صفيق كصافي شرح الروض ع ش (قوله  
ولا متنجس) أي مالم يفسد قبل الحدث أيضاً ع ش والمراد متنجس بما لا يفي عنه من المغفوعة  
مالم يخرز بشعر نجس من مغاظة كشر خنزير مع رطوبة وغسل ظاهره سبعا أحدها بالتراب فلا  
تنجس رجله المبتلة بلاقائه ويصلي فيه الفرائض كالنوافل حل دم فلو تمت النجاسة بالمغفوعة عنها  
جميع الخلف لم يبعد جواز المسح سم ولا يكاف المسح بخرقة بل له المسح بيده ح ف ويلزم عليه  
التصحيح بالنجاسة فمن ثم اعتمد بعضهم المسح بنحو عود (قوله كالتابع لها) ومن ثم امتنع عليه من  
المصحف ونحوه وعلى إبطال الخلف بدليل عن الرجل وهي لا تظهر عن الحدث مع بقاء النجس عليها  
وقضية هذه العلة عدم محبة مسح الخلف إذا كان على الرجل حائل من نحو شعرة أو تحت أظفارها أو رخ  
يمنع وصول الماء لئلا تظهر عن الحدث مع وجود ما ذكر وفيه ان هذا لا يتقاعده عن اللقافة حل  
والعند محبة المسح على الخلف مع وجود الحائل سم وزي واج (قوله مالماتنجاسة عليه) فان مسح  
محل النجاسة لم يضر عنها وقوله مالماتنجاسة إذا أصاب النجاسة المغفوعة لم يضر محله إذا أصابها  
لا قصداً حل فلو مسح موضعاً طاهراً فاختلط بالنجاسة لا بالقصد فينبغي القول أن ماء الطهارة لا يضر  
اختلاطه بالمغفوعة سم (قوله يمنع ماء) ان قلت ما وجه اتيانه بهذه الحال جلة وهلاقي بهامفردة  
كسابقه ان قلت لعل وجه ذلك ان اسم الفاعل حقيقة في التلبس بالفعل ولو أتى بهامفردة كقوله مانع ماء  
اقتضى تلبسه بالتمسح حقيقة حيث لا يفسد مراداً ولهذا قالوا لا يوجب عليه فتأمل وكذا يقال في  
لا تحفه شو برى (قوله من غير محل خبز) أي ومن غير خرق لبطانة والظهارة الغير المتعادلين كما علم مما  
مر سم (قوله ويمكن فيه) أي عند كل لبس في غير السلس تردد أي من غير نعل مع اعتبار توسط  
الارض سهولة وضعوه قال شيخنا فإظهار اه حل وبعبارة ع ش على مر الوجه اعتبار القوة  
من الحدث بعد اللبس لأن به دخول وقت المسح حتى لو أمكن تردد القيم فيه يوماً ليلة من وقت اللبس  
لأن وقت الحدث لم يكتف مر سم على بهجته ينبغي ان ضعفه في أثناء المدة لا يضر إذا لم يخرج عن  
الصلاحية في بقية المدة انتهى (قوله تردد مسافر حاجته) وهذا معتبر في حق القيم أيضاً فلا بد من كون  
خفه يمكن فيه تردد مسافر حاجته يوماً ليلة ح ف خلافه قلن قال يستبرئه تردد معتمده حاجته وهو ان  
يجزو استقر كلام ع ش على مر على كلام ابن حجر وعزاه للمرفى في غير الشرح ولوقوى على دون

مدد المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته اهـ **(قوله بجورب ضعيف)** قال في شرح  
 الروض وهو الذي يلبس مع المكعب أي الباجوج ومنه خفاف الفقهاء والقضاة كره الصيمري زي وهو  
 المعروف بالزد **(قوله أحوال)** أي من المضاف إليه وهو أحواله في لابس وجود شرطه وهي أحوال المقارنة  
 للحاصل بالمصدر أو محمولة على الأعم من المقارنة والمنتظرة وكتب أيضا وإعلان قضية كونهما حالاً من  
 ضمير لابس أنه لا يجزى لبس غير سائر وإن صار سائر إبداءه وقبل المسح ولا لبس المتنصص وإن طهره  
 كذلك قال الشيخ والمجته الأجزاء وظاهره أن لم يوجد ذلك إلا بعد الحدث وهو مقتضى كلامهم وقد نظر  
 فيه ابن حجر بأنه بالحدث شرع في المدة وحينئذ فكيف تحجب المدة على ما لم يوجد فيه شروط الأجزاء  
 قال فالوجه أن كل ما طرأ أو زال عما يمنع المسح أن كان قبل الحدث لم ينظر إليه أي فلا يضرب أو بعده نظر  
 إليه أي ضرب اهـ وهو وجه من قول الشيخ في محل أتوليد أن تكون شروط الخلف عند اللبس أيضا  
 شرح شيخنا لهذا الكتاب شوري واعتقد الشيخ البشير كلام حج وعليه فتكون المذكورة  
 أحوالاً أعم من المقارنة والمنتظرة واعتقد شيخنا ح ف أنه لا بد أن يكون ما نال الماء وسائر أوقوا  
 عند اللبس فإذا كان غير سائر ثم صار سائر بعد اللبس لم يكف وكذا البقية بخلاف طهارته الخلف فلا  
 يشترط وجودها عند اللبس فعليه يكون طاهر حالاً أعم من المقارنة والمنتظرة وما عداها من المقارنة  
 وانظر ما الفرق في كلام حج وبيته تام اهـ **(قوله لصاحبها)** أي لعامله **(قوله قلت محل ذلك)**  
 أقول ويجاب أيضا بأن هذا ليس من باب الأمر بشئ مقيد إلا أمره هنا وإنما هو من باب الأخبار وبيان  
 شرط الشئ فإذا أخبر بأن شرطه اللبس في هذه الأحوال علم أن اللبس في غير هذه الأحوال لا يكتفي فيه  
 كالموجود واضح فليتام من شوري ويمكن أن يراد بالمأمور به المأمور في فيصيح كلامه شيخنا وأن  
 المراد بالمأمور به معنى والمعنى ليلبس مما يمسح الخلف سائر طاهر الخ وقوله محل ذلك أي عدم الزوم  
**(قوله نحو حج مفردا)** مثال لنوع وما بعده مثال للفعل **(قوله من هذا القبيل)** أي من نوع المأمور  
 به أي مما له تعالى لأن المأمور به لبس الخلف لنفسه والخلف تحته أنواع طاهر وبحسب إلى غير ذلك ومن  
 فعل المأمور لأنها تحصل بفعله أو نتاجه كذا كره حج حل وهذا ليس بظاهر في قوله يجمع ماء  
 وما بعده لأن المنع وإمكان التردد ليس من فعله فإدخاله نوع المأمور به فقط ح ف **(قوله في شرط**  
**الخ)** هذا دخول على المتن ونتيجة ما قبله الأولى أن يقول بدل هذا فيجزي المسح عليه ولو عر ما الخ  
 لأن غرض المتن بهذه الغايات الثلاث الرد على الضعيف القائل بعدم أجزاء المسح حينئذ كما يلزم من أصله  
**(قوله ولو محرما)** أي لا لأنه قاله محرماً لمقصوب لكونه مالا كالغيب لا ذات اللبس يخرج المحرم لذاته  
 تخلف المحرم فلا يصح عليه إذا لبسه متعدياً لأن محرم لبس الخلف عليه لذات اللبس لأن المحرم منهي عن  
 اللبس من حيث هو ليس من حيث هو فصار كالخلف الذي لا يمكن تنافي المتن عليه **(قوله في كني مقصوب)**  
 وما أخذ من جلد آدمي بخلاف الاستعانة به حيث لا يجزى لأنه لم يأت له طاهر بخلافه هنا شوري  
 ولأن محرم لبس جلد آدمي لعارض الاحترام لا لذات اللبس لأنه غير منهي عنه وفيه شرط ح ف **(قوله**  
**وذهب ورفقة)** أي لأن محرم لبسهما لما عارض الخلف لا لذات اللبس ح ف **(قوله بخلاف ما لا يسمى خفا)**  
 محترزا للصيمري في قوله لبسه أي الخلف أي ما يسمى خفا فلا يصح المسح على ما لا يسمى بذلك لعدم التسمية  
**(قوله أو شدة)** أي قبل اللبس أو بعده وقبل الحدث لكن ظاهر كلام الشارح أنه لا بد أن يكون مشدودا  
 عند اللبس حل واعتقد ح ف أن الشرط أن يكون مشدودا قبل الحدث وإن لم يكن مشدودا عند  
 اللبس اهـ **(قوله بشرج)** بفتح الشين المتجمة والراء شوري **(قوله بعري)** هي العيون التي

أرضه كجورب ضعيف  
 من صوف ونحوه وأفراف  
 سسته وضيقه ونحوها ذلا  
 حاجة لثلك ولا فائدة في  
 أدائه فم إن كان الضيق يسع  
 بالشيء فيه عن قرب كفي  
 فإن قلت سائر وما بعده  
 أحوال مقيدة لصاحبها فن  
 أين يلزم الأمر باللبس  
 من الأمر بشئ الأمر بالمقيد  
 له بدليل اضرب هنداً جاسة  
 قلت محل ذلك إذا لم تكن  
 الحلال من نوع المأمور به  
 ولأن من فعل المأمور كالتل  
 المذكور وإذا ما كانت من  
 ذلك فهو حج مفردا ونحو  
 ادخل مكة محرماً فهي  
 مأثور بها وما هنا من هذا  
 القليل في شرط في الخلف  
 جميع ما ذكر (ولو) كان  
 (محرماً) في كني مقصوب  
 وذهب ورفقة كالنسيم يتراب  
 مقصوب (أو غير جلد) كبد  
 وزجاج وخرق مطبق لأن  
 الإباحة للحاجة وهي  
 موجودة في الجميع بخلاف  
 ما لا يسمى خفا فجلدها فلها  
 على رجله وشدها بالربط  
 اتباعاً للنصوص والتصریح  
 به من زباني (أو)  
 مشقوقاً (شديشرج) أي  
 بعري بحيث لا يظهر نيتي  
 من محل الغرض حصول  
 السرة وسهولة الارتفاق به  
 (قوله رجعه الله يسع بالشيء)

الخ) نظر لو كان الواسع يعتدل عن قرب اهـ سم ونظر فوجب جوابه في شرح أي شجاع لخط وهو الإجزاء أيضا اهـ نوضع

يظهر من الرجل شيء لانه اذا مشى ظهر (ولا يجزئ) جرموق) هو خف فوق خفان كان (فوق قوي) ضعيفا كان أو فوقيا ورود الرخصة في الخف لعموم الحاجة اليه والجرموق لاتم الحاجة اليه وان دعت اليه حاجته ممكنه ان يدخل يده بينهما ويصح الاسفل فان كان فوق ضعيف كفي ان كان قويا لانه الخف والاسفل كاللغافة والا فلا كالاسفل (الآن يصله) أي الاسفل القوي (ماء) فيمكن ان كان بقصد مسح الاسفل فقط أو بقصد مسحهما معا أو لا بقصد مسح شيء منهما لانه قد سقط الفرض بالمسح وقد وصل الماء اليه (لا يقصد) مسح (الجرموق فقط) فلا يمكن لقصد ما لا يمكن للمسح عليه فقط ويتصور وصول الماء الى الاسفل في القوين بصبه في محل اخر زد قولي فوق قوي الى آخره من زائدني (فرع) وليس خفا على جيرة لم يجز المسح عليه على الاصح في الروضة لانه ملبوس فوق مسح كالسج على العمامة (وسن) مسح أعدلاه وأسفله

توضع فيها الازرار جمع عروة ككبة ومدى اه مصباح (قوله لظهور رجل الفرض اذا مشى) قال حج في شرح الارشاد ويقر بين نزيلهم بالظهور بالقوة هناءة للظهور بالفضل بخلافه في ستر العورة فبالأوصاف وهو عورة ترى عند الركوع كأي شيء بان انحلال الشرج هنا يخرج منه عن اسم الخف لانتفاء صلاحته للشي عليه بخلافه في العورة من طوقه عند الركوع فانه لا يمنع كون القميص ساترا قبله (قوله ولو فتحت العري) ظاهره ولو قبل الحدث وبعد اللبس حل (قوله جرموق) هو فارسي معرب وهو اسم للأعلى حر (قوله ان كان) أي الجرموق فوق انظر ولو قصد الاسفل فقط أو لا يجزئ في هذه الحالة للصارف بظهور الثاني كالمظهر من كلامهم وله نظائر ومثله لو مسح على الخف بقصد البشرة شوبرى وحاصل مسئلة الجرموق ان الخفان اما ان يكونا قوين أو ضعيفين أو الأعلى قوي والأسفل ضعيف أو العكس فان كانا ضعيفين لم يصح المسح على كل منهما وان كان الأعلى قويا فهو الخف والأسفل كاللغافة وان كانا قوين أو كان الاسفل قويا فقط ففيه التفصيل المذكور في المتن والشرح (قوله ضعيفا كان) أي الجرموق (قوله الا أن يصله ماء) ولوشك بعد المسح هل مسح الاسفل أو الأعلى هل يصح بالمسح فلا يكف اعادته لان الأصل الصحة أو لا فيه نظر والاقرب الاول لانه المذكور ع ش (قوله أو لا بقصد مسح شيء) أي وقصد مسح أصل المسح أخذنا من التعليل (قوله لانه قصد الخ) فيؤخذ منه أنه لا بد لمسح الخف من قصد المسح وهو كذلك زى شوبرى واعترض بأن نية الوضوء منسجبة عليه فلا حاجة لقصد (قوله لا بقصد مسح الجرموق) معطوف على ما قدره بقوله ان كان قصد الخ ومن هذا يعلم ان الجرموق اسم للخف الأعلى حل (قوله فلا يكفي) وكذا الوقت واحد لا ينعينه لانه يوجد في قصد الأعلى وحده وفي غيره فلما صدق بمجيزي وما لا يجزئ حل على الثاني احتياطا ع ش وبعبارة من لا يقصد الجرموق فقط ومنه ما لو قصد هذا أو هذا أي أحدهما لا ينعينه أي قصد هذا المفهوم فانه يجزئ على ما عهده الطبراني وارتقاء شيخنا زى اه (قوله لم يجز المسح) ظاهره وان أدخل يده فمسح الجيرة أيضا فليحرم رسم وهو ظاهر لان مسح الجيرة عوض عن غسل مائتيها من الصحيح فكأنه غسل رجلا ومسح خف الأخرى وقد تقدم عدم اجزائه ع ش (قوله لانه ملبوس فوق مسح) أي ان كانت أخذت شيئا من الصحيح والأجزاء المسح عليها شوبرى ومثله زى لكن قال ع ش على حر قوله فوق مسح أي ما من شأنه أن مسح فيشمل ما كانت الجيرة لا يجب مسحها لعدم أخذها شيئا من الصحيح كقوله الشهاب الرمي واعتمد شيخنا الحنفياى الاول (قوله خطوطا) هو سنة أخرى فكان مقتضى عادته أن يقول خطوطا (قوله تحت العقب) الاول فوق ليم المسح جميع العقب شوبرى (قوله الى آتوسافه) وآخوه هو الكعبان لان ما كان وضعه على الاتصاب كالانسان فأوله من أعلى كالرأس في الانسان وآخوه من الاسفل فالساق أسفله وهو ما عند كعبيه وأوله أعلاه وهو ما بين الركبة فما أخذه قل وزى من مثل هذه العبارة فانه يسن مسح الخف التحجيل ليس في محله وكأنها فهمها أن ضمير ساقه والخف وليس كذلك بل هو راجع للشخص فلا يسن فيه تحجيل لما علمت شيخنا ع ش وبعبارة سم على حج هل يسن مسح ساق الخف لتحصل طالة التحجيل كان ظهر لئلا يسهل لكن رأينا بهد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سنده اه (قوله فاستيعابه الخ) مفرع على قوله خطوطا واعترض بأنه عند انمام مالك يجب استيعابه فهل روى خلافه ولكن خلاف

وعقبه وحرفه (خطوطا) بأن يصنع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى آتوسافه واليسرى الى اطراف الاصابع من تحت مفرجا بين اصابع يده فاستيعابه بالمسح خلاف الاولى

الاولى وأجيب بان محل مراعاة الخلاف اذا لم يترتب عليها ترك سنة واضحة بالدليل وقد ورد الدليل بمسحه خطوطا شيئا الخفانوى **(قوله)** يحمل قول الروضة **(الح)** حمل على ذلك بان ظاهره الاباحة فيبين ان ظاهرها غير مراد وانما يمكن الجدل المذكور لان معنى لا يندب لا يطلب وهو وان كان المتبادر منه الاباحة صادق بخلاف الاولى ع ش **(قوله)** وغسل الخف أى لانه يعبه لا يقال فى التعيب اتلاف مال فيحرم الفسل والتكرار لانا قول هو غير محقق قال حمل قوله وغسل الخف أى حيث كان يفسد بذلك دون ما لا يفسد به كأن كان من حديد أو خشب اه وانما أبرز المصنف الضمير لثلاثتهم أن الكراهة لتكرار الفسل شو برى أى يتوهم أن غسل بالجر معطوف على الماء وفيه ان انتوهم موجود مع الاظهار ايضا فالاولى أن يقال لو اضر الزم عليه تشتيت الضائر **(قوله)** كسح الرأس يؤخذ من التشبيه لا اكتفاء بمسح شعره وجرى عليه حج وجرى شمعنا مر على عدم اجزائه وفرق بينه وبين الرأس شو برى أى فرق بان الرأس اسم للرأس وعلا والشعر منه بخلاف الخف شعره ليس منه كافى رى ويكنى المسح على الخط الذى غطى به لانه بعد منه وعلى الازرار والمرا التى له اذا كانت منبثة فيه بنحو الخطاطية سم **(قوله)** ولان لزمه غسل أى اصاله فخرج المذخور فله المسح ولا يجب عليه نزعها ولما أن يغسل وهو لا يسله ع ش وح ف وقوله فله المسح أى مسح الخفين ببقية المدة ولا تنقطع بذلك الفسل المذخور وليس المراد ان يمسح الخف بدلا عن غسلهما فى ذلك الفسل وكلام المصنف شامل لمن تنجس جميع بدنه أو بعضه واشتبه مع أنه يمسح ويرد بأن هذا من ازالة النجاسة وهي تحصل بكشط جلده **(قوله)** أى لاس بالجر على أنه تفسير لمن أو بالضمبى على أنه تفسير للهاء فى زمه أى لان من واقعة على لابس فالتقدير ولا لاس لزمه تدبر **(قوله)** أوسفرا جمع سافر بمعنى مسافر وهو شك من الراوى كرا كب وركب عمرة **(قوله)** الامن جنابة استثناء من التنى لامن يأمر نافي لكل من المستثنى والمستثنى منه مورد ومحل للطلب المدلول عليه يأمر نافيكون الاثبات الذى دل عليه الاستثناء مطول بأوامر وابه ونظير ذلك قوله تعالى أمر أن لا تعبدا الاياه برماوى **(قوله)** ولان ذلك أى المذكور من الجنابة وما فى معناها وهذا معطوف على قوله خبر صفوان وفى هذا التعليق شى لان المدعى ان من لزمه غسل لا يمسح للحديث الاصح حتى لو غسل رجله عن الجنابة فى الخف وأحدث بعد ذلك حدثا أصغر لا يصح ان يمسح عنه وليس المدعى ان من لزمه غسل لا يمسح على الخف بدلا عن غسلهما عن الحدث الا كبر كايقتضيه هذا التعليق وأجيب بان المدعى عالم بالامر بنى أى لعدم مسح الخف للحدث الاصح والاكبر **(قوله)** وفارق الجبيرة الضمير فى فارق يعود على المسح بدلا عن غسل الجنابة أى فارق مسح الخف بدلا عن غسلها من الجنابة حيث لا يصح الجبيرة أى مسحها عن الجنابة حيث يصح مع الجواز وبعبارة حمل قوله وفارق الجبيرة أى حيث لم يؤثر نحو الجنابة فى منع مسحها اه أى وأثر فى منع مسح الخف تأمل **(قوله)** ثم أى فى الجبيرة **(قوله)** ومن فسد خفه أى خرج عن صلاحية المسح **(قوله)** أو بدائشنى هذا الجملة معطوفة على صلته من فهي صلة وكذا ما بعدها واعترض بأن الجلتين معطوفتان ليس فيهما ضمير يعود على من مع أنه يجب فى العطوف على الصلة تلبسه بضمير الموصول لانه صلة ولا يوسخ تركه الا اذا كان العطف بقاء كائى الاشمو فى وأجيب بان العائد هو الهاء من به فانها راجعة الى خفه المضاف الى ضمير الموصول والعائد من قوله وانقضت المدة محذوف أى المدة المسحوعة وهل يكنى ضمير الجملة الحالية وهي قوله هنا هو بظهر المسح فانها راجعة للجملة الثلاث كقولنا من مضى

فى محل الفرض بظاهر أعلى الخف أى لا بأسه وباطنه وعقبه وحوفه اذ لم يرد الاقتصاد على شى منها كما ورد الاقتصاد على الاعلى فيقتصر عليه وقوف على محل الرخصة ولو وضع يده المبتلة عليه ولم يرها وقطر عليه أجزاء وقوى بظاهر من يادى وقى ولا مسح اشك فى بقا المدة) كان نسي ابتداءها أو أنه مسح حضرا أو سفرا لان المسح رخصة بشروط منها المدة فإذا شك فيها رجع الى الاصل وهو الفسل (ولان لزمه) أى لابس الخف (غسل) هذا أهم من قوله فان أجنب وجب تجديد لابس أى ان أراد المسح فينزع ويظهر ثم يلبس حتى لو اغتسل لا بأس لا يمسح بقية المدة كما اقتضاء كلام الرافعى وذلك خبر صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا مسافرين أوسفرا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة رواه الترمذى وغيره ومحذوه وقيس بالجنابة ما فى معناها ولان ذلك لا يتكرر تركه رالحديث الاصح وفارق الجبيرة مع أن فى كل منهما مسح على سائر الحاجة موضوع على طهر بان الحاجة ثم أشد والفرع أشق (ومن فسد خفه أو بدا)



أى تظهر (ثم يحسب أنه من رجل ولفافة وغيرهما) (أو انقضت المدة) (٨٩) وهو بظهر المسح) في الثلاث (لزمه غسل

قدميه) فقط لبطان  
ظهرهما دون غيرهما بذلك  
واختار في المجموع كابن  
المنذر أنه لا يلزمه غسل شيء  
ويصلي بظهره وتخرج  
بظهر المسح ظهر الفسل  
فلا حاجة فيه إلى غسل  
قدميه الأولى والثالثة  
من زيادتي وتعبيري في  
الثانية بما ذكرنا من  
قوله ومن نزح

باب الفسل

فتح العين وضمة (موجبه)  
خسة (موت) لمسلم غير  
شهيد مسائي في الجنائز  
(وحيض) لآلة فاعتزلوا  
النساء في الحيض أى  
الحيض ويعتبر فيه وفيما  
يأتي الانقطاع والقيام  
للمصلاة ونحوها

(قوله وإدم مصدر لا يغسل  
إلخ) أى بمعنى الاغتسال  
كقوله غسل الجمعة سنة  
شرح البهجة للشارح  
(قوله وأما جهل الشارح  
على الحيض) أى مع أنه  
صالح لأن من لم يمتيته (قوله)  
ولوى غير زنه بدفعه  
الغاية وهى حتى يطهرن  
(قوله خاص بالفرج)  
ما لم يمنعوه يكون مازاد  
على ذلك إلى ما بين السرة  
والركبة مبنيا بالسنة مثلا  
(قوله فيكون واجبا)

يوم الجمعة وهو صائم فله أجر عند ربه حر والاعتراض يجري أيضا على جعل من شرطية لأن الصحيح  
أن الشرط هو الخبر (قوله أى ظهر شيء) ولومن محل الخرز بخلاف نفوذ الماء لمسرا اشتراط  
عدمه فيه وكتب أيضا وان ستر على الأوجه وفارق ما يأتي في سائر العورة بأنهم احتاطوا هنا  
لكونه رخصة أكثر فترأوا الظهور بالقوة منزلة الظهور بالفعل مر (قوله وهو بظهر المسح)  
وان غسل بصد رجليه على الاعتماد لأنه لم يسلمهما باعتقاد الفرض شو برى (قوله لزمه غسل  
قدميه) أى بنية رفع الحدث عنهما على الاعتماد لأن مسحهما صرف النية عن غسلهما سم  
وشو برى (قوله وتخرج بظهر المسح) أى بالنسبة للاولين وأما انقضاء المدة فلا يتم وهو بظهر الفسل  
لأن ابتداءه من الحدث كإظهاره شو برى وقد تصور بمالوا أحدث وتوضأ وغسل رجليه داخل  
الخف ثم انقضت المدة وهو بظهر ذلك الفسل قال في شرح الروض وله أن يستأنف لبس الخف في  
هذه الصورة بهذه الطهارة لطيفي (قوله إلى غسل قدميه) أى بل يصلى بذلك الطهر لبقائه وان بطأت  
المدة ثم ان أراد المسح نزح الخف ثم لبسه ع ش

باب الفسل

له ذكر معنى الفسل لغو نزعنا كمنظارة وانظر ما حكمته ذلك والكلام عليه منصرف في ثلاثة أطراف  
في موجباته وفي واجباته وفي سنه (قوله بفتح العين) وهو الاضمح مصدر غسل واسم مصدر لا يغسل  
وبضمه اشتراك بينهما وبين الماء الذى يغسل به أو بكسر هاء اسم لما يغتسل به من نحو سدرا وانفتح في  
المصدر اشهر من الضم وأصح لغة أى لأن فعلهم باب ضرب قال ابن مالك  
فعل قياس مصدر الملقى \* من ذى ثلاثة كزردا

لكن الضم أشهر في كلام الفقهاء للفرق بينه وبين غسل النجاسة وانكار غلط كفى المجموع وحيث  
ضم جاز ضم ثانيه تبعاً لافض شو برى (قوله موت) ولو حكايد دخل السقط فان فسر الموت بأنه  
عرض بضاد الحياة تدخل فيكون وجوده يبدله قوله تعالى خلق الموت والحياة والقتال بأنه عدمى  
يؤزل خلق بقدر فيكون التقابل بينه وبين الحياة على هذا التقابل العدم والممكنة على الأول تقابل  
الضدين تدبر (قوله لمسائي في الجنائز) أى من كلام المتن الدال على التقييد وقال حل أى من  
أن غير المسلم لا يجب غسله وأن الشهيد يحرم غسله وهو واعتذار عن عدم تقييد هنا (قوله أى الحيض)  
أى في زمن الحيض لأنه لا معنى للاعتزال في نفس الحيض أى الدم وأما جهل الشارح على الحيض  
موافقة للآتين لطيفي والاعتزال وان كان شاملا لساتر بدنها الآن السنة بينت ذلك بما بين السرة والركبة  
ولم يحمله على مكان الحيض لأن جهل عليه بوجه منع فر بانها في عمله ولوى غير زنه وبوهم أيضا ان  
الاعتزال خاص بالفرج تأمل ح ف لان عييض يصلح للكان والزمان والحدث ومحل الدليل قوله  
تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن ووجه الدلالة أن التمكن واجب وهو متوقف على الباهر فيكون  
واجبا وقوله أى الحيض الا أنى أن يقول أى زمن الحيض لأن المعنى عاييه يبدله أنه سبحانه ذكر نفس  
الحيض فيما قبله بلفظ الاذى فلو كان المراد بالحيض الحيض لكان المقام للاضمار وما ذكره الشيخ كثيره  
من التفسير بالحيض يحوج إلى تقدير ومضاف وهو لفظ زمن اه رشيدى (قوله ويعتبر فيه) أى  
في كونه موجبا للفسل فهو كغيره بسبب الفسل هذين الشرطين والاصح ان الانقطاع شرط للمدة  
والقيام للمصلاة شرط للغورة (قوله والقيام للمصلاة) ولو حكا فيشمل ما إذا ضاق الوقت (قوله)

لان ما توقف عليه الواجب يكون واجبا (قوله فيشمل  
ما إذا ضاق الوقت) أى فيكون آتيا بترك الغسل اه

(١٢ - بحيرى - اول)

كما صحح) أي التوروى في التحقيق أي صحح اعتبار الانقطاع والقيام الصلاة في نحو الحيض أي في كونه موجباً للفعل. فالصحح في التحقيق وغيره مجموع الثلاثة أعنى الحيض والانقطاع والقيام وهذا التصحيح لا يقتضي ان السلافة في كل من التحقيق وغيره بل هي موزعة فالثلاثة في غير التحقيق وإثباتها في التحقيق. وهذا أصح قوله وإن لم يصرح إلخ فلا تنافي أو يقال صححه في التحقيق ولو بجا وإلما به يصرحاً شيخنا أي لأن الذي في التحقيق أنه يجب إبداء القيام إلى الصلاة ونحوها ومعلوم أن من لازم ذلك الانقطاع فهو صححه ضمننا ع (قوله ونفاس) أن قيل لا حاجة إليه مع الولادة لأنه يستغنى بها عنه لا نأقول لا تلازم لأنها إذا اغتسلت من الولادة ثم طهر الدم قبل خمسة عشر يوماً فهذا الدم يجب له الفسل ولا يفتى عنه ما تقدم تأمل شو برى (قوله لأنه دم حيض مجتمه) هو ظاهر فيمن لم تحض وهي حامل أمأهي فيجوز أن يكون الخارج من مناها الحبل البص لا الكلال وقضية تعليمهم وجوب الفسل من النفاس بأنه دم حيض مجتمه أن النساء لو نوت رفع حدث الحيض كفت النبي ولو عدم هو كذلك ع ش أي ألم تقصد المعنى الشرعي على المعتمد (قوله ونحو ولادة) ظاهره ولو من غير العمل لها لتادله أطلق فيه وفصل فيما بعده ع ن وقيدته ابن قاسم بكون الفرع منسداً (قوله من القاء علقته أو مضغته) أي أخبرنا أو بل بإمأصل آدمى ولو واحدة منهن على المعتمد ع ش (قوله ولو بلابل) غاية الرد على من قال أنها لا تجوب الفسل متمسكة بقوله إلى الله عليه وسلم إنما الماء من الماء اه شيخنا ع ش وأكثرت ما تكون الولادة بلابل في نساء الأكراد ويجوز وطؤها عقبها ونقطر بها رماوى (قوله لأن كلاً منهما) أي من الولادة ونحوها وفيه أن الولادة والقاماذ كرايسا متبيلان الولادة شرج الولد وكذا العلقه إلخ وجواب بان المعنى لأن كلاً منهما ودلالة على المني أو ذمى منمقد اه ع ش وأجيب أيضاً بان المراد الولادة للولود بالقاء المني والحاصل أن العلقه والمضغة حكم الولد في ثلاثة أشياء الفطر بكل منهما وجوب الفسل وأن الدم الخارج بعد كل يسمى نفاساً وتر يد المضة على العلقه بكونها تنقض بها العدة ويحصل بها الاستبراء ويبدأ بها ضمناً بأنه ثبت به أمية الولد وجوب الفرة بخلافهما اه رماوى وفي التليو في على الحمل فائدة ثبت العلقه من أحكام الولادة وجوب الفسل وفطر الصائم بها وتسمية الدم عقبها نفاساً وثبت المضة ذلك وانقضاء العدة وحصول الاستبراء فقط مالم يقولوا فيها صورة فان قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة وثبت مع ذلك بها أمية الولد ويجوز أن كلاهما من الحيوان المأ كول عند شيخنا مر (قوله وجنابة) وهي لغة البعد وشراً معنوى يقوم بالبدن بمنع محبة الصلاة حيث لا مخصص مر شو برى واستعملت في المذكور هنا لأنه بعد الشخص عن السجدة والقراءة ونحوها رماوى وقوله أمر معنوى فقيته أنه لا تطلق الجنابة على المنع من الصلاة ونحوها ولا على السبب الذي هو شرج المني أو دخول الحشفة رشدي مع أنها تطلق عليهما (قوله لآدى) مثله الجنى (قوله أو قدرها من فانداه) وإن جاوز طولها العادة ولو خلق بلا حشفة يعتبر قدر المعتدلة بنعال مثاله وكذلك في ذكر الهيمه يعتبر قدر يكون نسبته إليه كنسبه معتدل ذكر الآدى إليه فإظهاره ولوناه وأدخل قدر الحشفة منه ليؤثر كإيؤثر من قوله أو قدرها من فانداه اه زى (قوله فرجا) ولومنا حيث بقي اسمه اه قل ولو أوجد كره في دبر نفسه فالتجته ترتيب الأحكام من غسل وحدود غير ما عليه كإفاله مر في باب الزنا خلافاً لما نقل عن زى من وجوب الفسل دون الحبل كونه لا يشتهى فرج نفسه وانظر هل يجب عليه حدان باعتبار كونه فاعلاً ومفعولاً أم لا قياساً على تداعيل الحدود بعضها في بعض إذا كانت من جنس واحد الأقرب الثاني اه رماوى وسم على صح (قوله ولون ميت) تنصير في الحشفة

كما صححه في التحقيق وغيره وإن لم يصرح التحقيق بالانقطاع (ونفاس) لأنه دم حيض مجتمه (ونحو ولادة) من القاء علقته أو مضغته ولو بلابل لأن كلامهما مني منمقد ونحو من زى (وجنابة) وتصل لآدى ع ش فاعل أو مفعول به (بدخول حشفة أو قدرها) من فانداه (فرجا) قبل أو دبراً ولو من ميت أو بهيمه

(قوله لأن الذي في التحقيق إلخ) عبارة التحقيق الخروج وإرادة نحو الصلاة انتهى (قوله ولو بلابل غاية إلخ) لعل المراد بالبلبل بعض من يبقى مع الولد في الرحم حتى يسوغ الخسلاف والفعل وأما غيره بطوبة أو دم يخرج من مع الولد ففيه أنهم لا يدخل طمأ في إيجاب الفسل فره شيخنا لو رأته بهامش حاشية زى من المؤلف

ثم لا غسل بإيلاج حشفة مشكل ولا بإيلاج في فيه لا على الفاعل ولا على المفعول به (د) تحصل (بخر) وج منه أولاً من معتاد (أد) من (تحت صلب) لرجل وهو الظاهر (وزائب) لمرأة وهي عظام الصدر (وانسد المعتاد) خبر الشيخين عن أم سلمة قالت جاءت أم سلم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة (٩١) من غسل أذا هي احتلمت قال نعم إذا

وأما الماء ونحوه بمنه  
غيره وأما خروج منه ثانياً  
كان استند عليه من نوح فلا  
غسل عليه فتعديري بجه  
أولاً من تعديري بجه وقولي  
أولاً مع التقييد بتحت  
الصلب إلى آخر من زيادي  
فالصلب والزائب هنا  
كالمدة في الحدث فبما  
ثم يكتفي في الثيب خروج  
التي إلى ما يظهر من فرجها  
عند فقهوا في الفسل  
الظاهر كإسباقي ثم الكلام  
في معنى مستحكم فإن لم  
يستحكم بأن خرج لمرض  
لربب الفسل بخلاف كما  
في المجموع عن الأصحاب  
(ويعرف) التي (بتدقق)  
له (أمانة) بخروجه وإن لم  
يتدقق لفتته (أورج) بجهين  
وطلع نخل (رطباً) (أورج)  
(بياض) بجهين جافاً وإن لم  
يتدقق وتلد به كان  
خرج مابق منه بعد الفسل  
ورطباً وجافاً حالاً من  
التي (فان فقدت) خواصه  
لله كورة (فلا غسل)  
يجب به فإن احتمل كون  
الخارج منياً أو ودياً كن  
استيقظ ووجد الخارج

والفرج (قوله) لم لا غسل (الح) أي إلا أن تحققت جنباته كأن أخرج رجل في فرجه وأخرج هو في فرج  
امرأة أو برفح بجنبه فيلأنه جامع وأجوع زى (قوله) تحت صلب) وكذلك نفس الصلب مر  
(قوله) وزائب) يفيدان تحت مسطحة على الزائب فلا يوجب الفسل عند المؤلف إلا الخارج من تحت  
الزائب دون الخارج منها نفسها كما أنه لا يوجب الفسل عنده إلا الخارج من تحت الصلب لا الخارج  
من نفس الصلب وهذا في المجموع التصريح بان الخارج من نفس الصلب يوجب الفسل أي وعلى  
قياسه الزائب وحيداً يكون الصلب كتحته المدة حل والحكمة في كون مني الرجل في ظهره ومنى  
المرأة في زائبا كثرة شفتاهما على الأولاد برماوى (قوله) وانسد المعتاد) أي انسداداً عارضاً والا  
فيوجب مطلقاً أي سواء من تحت الصلب أو لا (قوله) عن أم سلمة) هي زوجته عليه الصلوة والسلام  
واسمها هند بنت سلم وكانت من أجل النساء (قوله) إن الله لا يستحي من الحق) يحتمل أنه لا يأمر أن  
يستحي من الحق أو لا يمنع من ذكره امتناع المستحي وانما قد مت ذلك على سؤاله لا إشارة إلى أن  
المسؤول أمر يستحي منه فتوقع رافة استهلال عند أهل البدع شوري (قوله) كالمدة) صوابه  
كتحته المدة إلا الخارج من نفس الصلب يوجب الفسل لأنه معدن التي سئل (قوله) ثم الكلام)  
أي في قوله أو تحت صلب (الح) وأما إذا كان من طريق المعتاد فلا يتقيد بكونه مستحماً فيجب به  
الفسل وإن خرج لمرض ولو على صورة الدم كثرة الجاع ونحوه فيكون طاهراً موجباً للفسل كما  
في (قوله) مستحكم) أي خرج لا لمرض (قوله) أولاً (قوله) أو مائة خلق (قوله)  
عجيين) أي لنحو حنطة (قوله) بياض) بجهين) أي لنحو دجاج شوري (قوله) من المنى) أي  
من ضميره (قوله) خواصه) أي علمانه (قوله) بجهين) وهل يسأل شوري وعقل عن زى أنه  
لا يتب بل يحرم قلت وهو ظاهر إذ يحصل شك لأنه لا ينقطع عبادة فاسدة فإن حصل شك فهي  
مسئلة التحخير لا يتصورها وقد حكموا عليه في الحالة المذكورة بأنه ليس بمنى فأن ثانی الفية تأمل  
اج (قوله) بجهين حكمهما) فإن اختار كونه منياً لم يحرم عليه ما يحرم على الجنب لآلنا لغيره بالشك  
على المتمدن وخالف بعض المتأخرين واعتمدوا في الحقيقة وإذا تحقق كونه منياً بعد ذلك أجزاء الفسل  
السابق لأنه وجب عليه باختبار كونه منياً به فارق وضوء الاحتياط إذا تحقق الحدث بعده فإنه لا يجوز  
لأنه متبهر به كافي عش ولأن يرجع عما اختاره أولاً كأن اختار كونه منياً فله أن يختار كونه  
ود ثانياً ويسلوه ويظهر أن له الاختيار ولو في أثناء الصلوة لا ينط لا تمنع قننا لا نقاد ولا ينط لها  
بالشك ثم رأيت ما يقتضي أنه لو اختار أحدهما وفعل به أنه لا يؤثر اختيار الآخر وهو قول الخطيب  
وقال الشوري وإذا اختار أحدهما وفعله اعتد به فإن لم يفعله كان له الرجوع عنه وفعل الآخر لا يتبعين  
عليه باختباره والمتمدن أن له الرجوع عما اختار من فعله كافي عش ولا إعادة عليه ما صلاه عن  
(قوله) وقضية ما ذكر) أي أطلق أن المنى يعرف بشئ من تلك الخواص حل (قوله) وهو قول  
الاكثرين) معتمد (قوله) إلا بالتلذذ (الرج) أي يرجع البجهين وطلع النخل رطباً وبياض البيض

منه أي بجهين تحجيرين حكمهما في غسل أفر: وضوءاً يغسل ما أصابه منه وقضية ما ذكر أن منى المرأة يعرف بما ذكر أيضاً وهو قول الأكثر  
لكن قولاً لا مامراً إلى لا يعرف إلا بالتلذذ والرجع (قوله) أي خرج لالمة) فغير المستحكم ما خرج بذلك  
وفيه إحدى الخواص مهم ومر (قوله) أي من ضميره) التي هو نائب فاعل (قوله) رجعه إلى أن احتمل كون الخارج (الح) كان اختلط  
بغيره فلم يدر هل فيه الصفات أو لا فلا يقلل عند صفاته لا غسل (قوله) ولا إعادة عليه ما صلاه) أي حيث لم يكن رجوعه بتحقيق أه شيخنا

جاها وان لم يحصل تدفق حل (قوله وقال السبكي الخ) ضعيف (قوله أى بالجنبانية) هلاقالأى  
بالله كورات وأجيب بان ذلك يشمل الموت ولا يأتى فيه ما ذكر وأيضاً يشمل الحيض والنفس وقد  
ذكر محررهما في باب الحيض فيكون في كلامه تكرار حل (قوله ومكث) أى ولو مكث ليدل  
قوله ولو لم تردداً قال جمع وهل ضابطه كافى الاعتكاف بالزيادة على الطمأنينة أو ما هنا بدانى طمأنينة  
لأنه أغلظ كل محتمل والثاني أقرب اه ويوجه بانهم إنما اعتبروا فى الاعتكاف الزيادة لأن ما دونها  
لا يسمى اعتكافاً والمدار هنا على عدم تعظيم المسجد بالمكث فيه مع الجنبانية وهو حاصل يادى مكث  
عش على مر (قوله مسلم) أى بالغ غيبتى لأن من خصائص الأنبياء جواز المكث في المسجد  
مع الجنبانية وإن لم يقع منهم بخلاف للمميز كما فتن به النووي وسرى عليه شيخنا في شرحه ولو ركب دابة  
ومر فيه لم يكن ما كثر لان سيره منسوب اليه فكانه ما ركب بخلاف نحو سرير يحمله إنسان شرح مر  
وهل هو كبيرة أو صغيرة توقفه زى قلت والذي يظهر الثاني كادخل النجاسة والصبيان والجنائين  
مع عدم الامن اه شوى (قوله بالضرورة) أما إذا كان عند ركأن خشى من الماء البارد ونحوه  
جاءه المكث بشرط أن يتيمم وهذا التيمم لا يبطله ناقض من نواقض الوضوء ولا يبطله الاجنبانية  
ويتيمم ولو برباب المسجد لكن التراب الذي أدخل في وقفه يجرم ويجزئ ع (قوله ولو لم تردداً)  
فلوى وهو يجامع وجهه سور وان لم يكت مر ولو دخل بقصد المكث فركب لم يكت لم يكن المرو  
حوا ما خلا قال ابن العماد وان حرم القصد ع (قوله بمسجد) ومثله رحبته وهي ما وقفت الصلاة  
حالة كونهما آمنه وهواؤه ولو طأ رافيه وجناح بمجده وان كان كاه في هواه الشارع وشجرة أصلها  
فيه وان جلس على فرعها الخارج عنه وكذا لو كان أصلها خارجاً عنه وفرعها فيه ومكث على فرعها في  
هواؤه بخلاف ما لو وقف على فرع شجرة أصلها خارج عن أرض عرفات وفرعها في هواؤها لان هواها  
لا يسمى عرفات برماوى وقوله وجناح بمجده مثله في شرح مر قال الرشيدى عليه فيه إذا كان  
داخلاً في وقفه فهو مسجد حقيقة لان المسجد اسم لهذه الابنية المخصوصة مع الأرض وإن لم يكن  
داخلاً في وقفه فظاهر أنه ليس له حكم المسجد اه ودخل في المسجد المشاع ونسجبت النجاسة فيه  
ولا يصح فيه الاعتكاف (قوله لا عبوره) أى ان كان له بابان ودخل من أحدهما وخرج من الآخر  
زى بخلاف ما إذا لم يكن له الا باب واحد (قوله وقراءته لقرآن) أى باللفظ ومثله إشارة الاخرس قاله  
القاضى في فتاويه وكتب أيضاً قوله وقراءته أى المتطوع بها فلونذر قراءة سورة معينة كل يوم مثلاً  
ففقد الطهور بن يوماً كاملاً فيجوز له قراءة تلك السورة على ما اقتضاه كلام الارشاد واعتمد جمع قاله  
شيخنا **﴿فرع﴾** سامع قراءة الجنب حيث حوت هل يناب لا يبعد الثواب لانها استماع للقراءة ولا  
ينافى ذلك الحرم على القارئ مر شوى برى باختصار (قوله بقصده) ولومع غيره س (قوله ولو  
بعض آية) ولو حرقان قصداً يأتى بمابعده ولو بإشارة أو تحس حج قال شوى والمراد اشارته  
بمحل النطق كسأله لاطلاق الإشارة وعبارة البرماوى قوله ولو بعض آية صادق بالخرف الواحد وان  
قصده الاقتصاف عليه وهو كذلك لان نطقه يعرف بقصد القراءة شروع في المعصية فالتحريم لذلك  
لا يكون يسمى قرأنا (قوله لا يقرأ الجنب) بكسر الهمزة تنهى ويضمها خبر معناه شوى ولا يحرم  
سماع قراءة الجنب والخاص وان علم ويناب أيضاً سم على حج في باب الاجارة ع (قوله له  
متابعات) أى مقويات أى طرق تؤيدها بر دمعنا من طرق أو صحيححة أو حسنة ع ش على مر  
(قوله لكن فقد الطهور بن الخ) وحيث يقال لنا شخص يجب عليه الصلاة يجب عليه أن يوقها  
خارج المسجد حل (قوله بل عليه قراءة الفاتحة) ولا بدأ بقصد القراءة والالام تصح صلاته ع ش أى

وبه يزم النووي في شرح  
مسلم وقال السبكي انه اعتمد  
والاذعى انه الحق (دورم  
بها) أى الجنبانية (ماحرم  
بجسدت) مما صرى بابه  
(ومكث مسلم) بالضرورة  
ولو لم تردداً (بمسجد)  
لا عبوره قال تعالى ولا جنباً  
الا عارى سبيل بخلاف  
الرباط ونحوه (وقراءته  
لقرآن بقصده) ولو بعض  
آية تخبر الترمذى لا يقرأ  
الجنب ولا الحائض شيئاً  
من القرآن وهو وان  
كان ضعيفاً له متابعات  
تجبر ضعة ولكن فاقد  
الطهور بن له بل عليه قراءة  
الفاتحة في الصلاة لا يضراره  
اليها أما إذا لم يقصده كان  
قال عند الركوب سبعان  
الذى سخر لنا هذا وما  
كانه مقرئ وعنده المحببة

اثابة والايهر اجعون بغير

قدسقرآن فلا يحرم وهذا  
أهم قوله ويحل أذكاره  
لا بقصد قرآن إذ غير أذكاره  
كمواظفه وأخباره كذلك  
كأدله عليه كلام الزاقي  
وغیره والتقييد بالمسلم من  
ز يادى وخرج به الكافر  
فلا يمنع من المكث ولا من  
القراءة كما صرح به فيها  
لما وردى والرواى لانه  
لا يعتقد حرمه ذلك لكن  
شرط حل قراءته أن يرمى  
اسلامه وبالقراءة غيره  
كالتوراة والإنجيل (وأفله)  
أى الفصل من جنابة  
ونحوها) نيت رفع حدث أو  
نحو جنابة) كحصى أى  
رفع حكم ذلك (أو) نية  
(استباحة مفتقر إليه أى  
الى الفصل كصلاة أو أداء)  
غسل (أو فرض غسل)  
وفى معنا لغسل المفروض  
والطهارة للصلاة بخلاف نية  
الغسل لانه قد يكون عادة

(قوله أى الجنبة) تخصيص  
لما عصى للمقام والا فغير  
الجنبة مثله فى ذلك كله اه  
مر (قوله رحمه الله فلا  
يمنع من المكث) محله ما لم  
يكن به قربة من الانبياء  
والامنع اه ع من على مر  
بصرف لانه يحرم الاذن  
لحق دخول بغيرهم اه منه  
(قوله اذا اذن له مسلم أى  
مكث) أى ولو نقل الاذن  
له صبي مأمور اه

وكذا قراءة آية فى خطبة الجمعة شورى (قوله بغير قصد قرآن) لاجابة اليه مع قوله ما اذا لم يقصد  
قال الاطفيحي وهل يشترط فى قصد الذكر بالقراءة ملاحظة الذكر فى جميع القراءة قياسا على  
تكبير الانتقالات أو يكتفى بقصد الذكر فى الاول وان غفل عنه فى الاثناء فيه نظر والا قرب الثانى  
ويفرق بان الصلاة حقيقة واحدة فعدم ملاحظة الذكر فى كل تكبير يعطى لملاحظة الشبه أى التكبير  
حينئذ بالكلام الاجنبى خلاف القراءة وعند قصد الذكر يحرم الحن فيه لان اللفظ لا يخرج به عن  
القراءة (قوله وهذا أعم اخ) اسم الاشارة لراجع للأن أى باعتبار مفهومه أى مفهوم هذا أى قوله  
بقصده ولا يصح أن يكون الضمير راجعا للمفهوم وهو قوله ما اذا لم يقصد اخ لان الاعمى اعماهى بين  
المتن والاصل كما هو عادته لا بين المفهوم والاصل (قوله وأخبره كذلك) وان لم يوجد نظمها الا فى  
القرآن كما فى شرح التحرير (قوله وخرج به الكافر) فى خروجه عما سبق نظرا ذ كلامه السابق  
فى الحرمة وهى عامة للمسلم والكافر وقد يجاب بأنه أشار بقوله فلا يمنع الى أن التقييد بالمسلم انما هو  
للعمره والمنع مما مال الكافر فيحرم عليه ولا يمنع من ع ش أى فقيها قد سئل عن مقدر هذا محترزه  
والتقدير ومكث مسلم ومنع من وأمال الكافر فلا يمنع ويحرم عليه لانه مخاطب بالرفع ولا ينافيه قوله  
بعد لانه لا يعتد بحرمه ذلك اذ لا يلزم من نفي اعتقاد الحرمة نفي الحرمة أى لان اعتقاده لا يعتبر (قوله  
الكافر) أى الجانب خلاف الحاضر والنساء فيمنعان منه اتفاقا قاله حج شورى (قوله فلا  
يمنع من المكث) محله اذا اذن له مسلم أى مكث حل وكان له حاجة ومن الحاجة المفتى والحال كلفصل  
الخصومات فان دخل بغير ذلك عز ركن يشك على جواز اذن المسلم له فى الدخول ما جرى عليه  
مر فى البيع أنه يحرم بيع الطعام فى رمضان أى مع علمه بأنه يأكله فى النهار الا أن يجاب بأنهم يعتقدون  
وجوب الصوم فى الجاهلية ولا كذلك دخول المسجد لا يعتقدون حرمته شورى (قوله من المكث ولا  
من القراءة) الا خصم فلا يمنع منها وقد يقال أحوجه الى ذلك قوله لكن شرط اخ (قوله شرط حل  
قراءته) أى تكتفيه منها والافهى حوام عليه مطلقا قال حل وأمال العابد فلا يجوز تعليمه ومنع من  
تعلمه ولو لم يكن الصبي تمكنه من المكث فى المسجد جنبا كالقراءة ولا بد من أن يحتاج للمكث فيه  
(قوله كالتوراة والإنجيل) أى ولو لم يعلم تبه لمان لان الحرمة من خواص القرآن تعظيها على بقية  
الكتب ع ش (قوله وأفله) أى واجبه الذى لا بد منه قال حج علم أن فى عبارته شبه استخدام  
لانه أراد بالفصل فى الترجمة الا من الواجب والمنسوب وبالصبر فى موجه الواجب وفى أفله  
وأكله الا من اذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لأقل له ولا أكمل اه (قوله نية رفع  
حدث) و يرتفع الحصى بنية انفسا وعكسه مع العبد كابد عليه تعليمهم بحجاب الفصل فى النفاس  
بانه دم حيض مجتمع مر وله تفرقها على أجزاء البدن كالوضوء كما نقل عن حج (قوله والطهارة  
لصلاة) فيه أنها تصدق بالوضوء واجيب بان قرينة حاله تخصه بالا كبر كاختصت الحدث فى  
كلامه بذلك (قوله بخلاف نية الفصل) أى فلا تكتفى ما لم يصفه الى مفتقر اليه أو نحوه كنوت  
الفصل للصلاة وقراءة القرآن أو مس المصحف ومثله نية الطهارة وقوله لانه قد يكون عادة وبه فارق  
الوضوء وقد يكون منه وبلا يصرف الواجب الا بالنس عليه لانه لما تردد القصد فيه بين أسباب  
ثلاثة أعادى كالتنظيف والتدب كالعبد والوجوب كالجناية احتاج الى التعيين بخلاف الوضوء فليس له  
الاسبب واحد وهو الحدث فمحتاج الى التعيين لانه لا يكون عادة أصلا ولا مندوب بالسبب وليست  
الصلاة بعد الوضوء بسبب التجدد واعماهى محو زلة فقط لا لاجبائه ولتلك لانه ما اضافته اليها فافهم  
ذلك فانه ما يكتب بالتبرع فلا عن الخبر برواى وقل فان فات أى فرق بين أداء الفصل والغسل

ونحو الجنبه من ز يادى  
وتعبيرى بأداء أو فرض  
غسل أولى من تغييره بأداء  
فرض الغسل وظاهر أن  
نية من به سلس متى كنية  
من به سلس بول وقدر  
بينها (مقرونة بأوله) أى  
الغسل فلو نوى بعد غسل  
جزء وجب إعادة غسله  
(وتعميم ظاهر بدنه)  
بالماء حتى لا يظفروا وشر  
ومنتبه وان كنف وما يظهر  
من صباغ الاذنين ومن  
فرج المرأة عند عقودها  
لغشاء حاجتها وما تحت  
القلفة من الاظفار فليأته  
لاحب مضمومة واستشاق  
كافى الوضوء ولا غسل شعر  
نبت فى العين أو الألف  
وكذا باطن عقده فتعبرى  
بما ذكر أولى من قوله  
وتعميم شعره وبشره  
(وأكله إذا قدر) بجمة  
طاهرا كان أو نجسا كنى  
ودوى استظهارا (فتكنى  
غسلة) واحدة (لنجس  
وحدث)

(قوله غير رأسه) نعم رفع  
حدثها الاصر لان يتنه  
شملت مسحاه وهو  
رافع له مر ومعاصم  
اندر ارجع أصغر بقية الاعضاء  
فى أكبرها فصارح متوشا  
ولا يحصل به سنة الوضوء  
قبل الغسل لانه لا يز يد على  
مالوا يغسل غسل كامل

فقط لانه ان أريد بالاداء معناه الشرعى وهو فعل العبادة فى وقتها المقدس لشرع الا يصح لان الغسل  
لا وقت له مقدر شرعا وان أريد بمعناه اللغوى وهو الفعل ساوى نية الغسل وبجواب بأن الاداء لا يستعمل  
الا فى العبادة ع ش وفيه أنه يصدق بالندوب (قوله أولى) عبر فى الوضوء بأعم وهما بأولى وانظر  
وجهه وعبارته هنا أولى لان كلام الاصل بوجهه أنه لا بد من الجمع بينهما ولو نوى الجنب رفع الحدث  
الا صغر ظاهرا لرفع حدثه عن أعضاء الوضوء فقط غير رأسه لانه لم ينو المسح كما ذكره غيره ما لو  
بختلاف باطن شعر لا يجب غسله لانه يسر غسله فكانه نواه ومنه يؤخذ ان رفع جانبه محل الغرة  
والتمجيد الا أن يفرق بأن غسل الوجه هو الاصل ولا كذلك محل الغرة والتمجيد حج ع ش  
واستشكل الغلط المذكور بأنه اذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا عبرة به لان النية محلها  
القلب وان كان المراد أنه قصد بقلبه رفع الا صغر حقيقة كان مقتضاها أن لا ترفع الجنبه حتى عن  
أعضاء الوضوء وأجيب بان المراد بالظلم الجمل بأن ظن أن غسل أعضاء الوضوء بنية رفع الحدث  
الا صغر كاف عن الأكبر كما يكتفى عن الا صغر شيئا ح ف (قوله كنية من به سلس بول) أى  
فى نوى الاستباحة ولا يكفيه نية رفع الحدث وما فى معناه كالطهارة عنه وأوله أو لاجله حل (قوله  
حتى الاظفار) أى فالبشرة هنا أعم من الناقض فى الوضوء برماوى (قوله وان كنف) وفارق  
الوضوء بتكرره (قوله من صباغ الاذنين) بكسر الصاد كفى القاموس والخارج ع ش (قوله  
ومن فرج المرأة) ويفرق بين هذا حيث عد من الظاهر وبين داخل الفم حيث عد من الباطن بأن  
باطن الفم ليس له حالة يظهر فيها نارة ويستتر أخرى وما يظهر من فرج المرأة يظهر فيها ولو سلت على  
قدمها لقضاء حاجتها حل وح ف (قوله وما تحت القلفة) لانهما مستحقة الازالة ولذا ألوا زالها  
انسان ليرضما هو ليه يضم القاف واسكان اللام وبفتحهما ما يقطعها الخان من ذكر القلام ويقال لها  
غرة بجمة مضمومة وراءها كنية برماوى ومحل وجوب غسل ما تحت القلفة ان تيسر ذلك بان  
أمكن فسخها والا وجبت ازالها فان تعذرت صلى كفاقد الطهورين ع ش على مر (قوله  
فصل) أى من قوله وتعميم الخ (قوله لا تحب مضمومة الخ) أى أن محلها ليس من الظاهر وان  
انكشف باطن الفم والألف بقطع سائرهما وكذا باطن العين وهو ما يستتر عند انطباق الجفنين وان  
انكشف بقطعهما كفى الوضوء وفارق ما ذكر فى باطن العين وجوب تطهيره عن الخبث لانه أغش  
وأخذ منه أن مقعدة البسور اذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنبه ويجب غسل خبثها او يحل لم يرد  
ادخالها والا لم يجب هذا أيضا من ل (قوله كفى الوضوء) أى بل يسنان سنة مستقلة وان كانا موجودين  
فى الوضوء للسنة للغسل ولم يقن عنهما لاننا نقول بوجوب كلهم كالوضوء كفى حج (قوله شعر  
نبت فى العين) وان طال فلا يجب غسل الخارج كفى ع ش (قوله باطن عقده) أى عقد شعر  
ظاهر البدين هذا هو المراد وان أوهت عبارته رجوع الضمير لشعر داخل العين والألف والمراد منه  
ما تعتد بنفسه وان كان مقصرا بعد متهده ح ف وأما اذا كان بفعله فيعين عن قليله دون كثيره  
شغنا ونقل الاظفاري عن ع ش أنه لا يفي عن قليله أيضا لتعدي به بفعله (قوله أولى من قوله وتعميم  
الخ) أى لانه لا يشمل الظفر ويقتضى وجوب غسل الشعر النات فى العين والألف (قوله وأكله  
ازالة قدر) أى مع الأقل المتقدم (قوله استظهارا) أى طلب الظهور وصول الماء الى جميع البدين  
(قوله فتكنى غسلة) مفرع على قوله وأكله الخ مع قوله وأكله الخ مرة هذا محل خلاف الشيخين  
محل ذلك ان كانت النجاسة حكمية أو عينية وزالت أو صافها بلك المرة هذا محل خلاف الشيخين

حصل (تم) بعد ازالة الغلظن  
(وضوء) الانبعاث رواء  
البخاري وله أن يؤخره أو  
بعضه عن الغسل (ثم تعبد  
معاطفه) وهي ما فيه  
انقطاع والتواء كابط  
وغضون بطن وتخليل شعر  
رأسه وطيته بالماء  
فيدخل أصابعه العشر  
فيه فيشرب بها أصول  
الشعر (ثم اغتسل بالماء على  
رأسه) وذكر الترتيب  
بين هذين مع ذكر اللحية  
من زيادتي (تم) فاضته  
على (شقه الايمن ثم  
الايسر) لما رآه صلى  
الله عليه وسلم كان يجب  
التيمم في طوره وهذا  
الترتيب أبعد عن الاسراف  
وأقرب الى الثقة بوصول  
الماء (ودلك) لما وصلت  
اليه يده من يده احتياطاً  
وخروجاً من خلاف من  
أوجبه (وتلث) كالوضوء  
في غسل رأسه ثلاثاً ثم شقه  
الايمن ثلاثاً ثم الايسر ثلاثاً  
وبذلك ثلاثاً ثم غسل  
(د ولده) كافي الوضوء  
وبه مرجح الرافعي في  
الشرح الصغير والاصل  
في باب التيمم (وأن تابع  
غير محدث آخر

(قوله) ثم رأيت قولاً (الح)

لا يصح جواباً الا لو كان القول

أنه لا يجب الاستنابة فيقال

نصه يده نأمل اه

والابان كانت عينيه ولم تزل واصافها وجب الصحة الغسل تقديم ازالها عليه بانها قهما شيئاً حرف  
وعبارة زى قوله فتكني الح عبارة الاستعداد لكن قيد النوى النجاسة بالحكمة ولا بد منه  
وقيدها بالسبكي بما اذا كانت النجاسة لا تحول بين الماء والغسل ولا تخفى تقيدها أيضاً بتغير المخلطة  
كاعلم من قوله غلظة واحدة أم المخلطة فغسلها بدون التثريب وأمع قبل استيفاء السبع لا يرفع  
الحديث اه (قوله لان موجبهما واحد) وهو التعميم بالماء مع زوال الاوصاف في النجاسة حرف  
وعبارة ع ش قوله موجبهما بفتح الجيم يعني أن الغسل الذي أوجبه الحدث والحيث واحد قال  
المصنف (وبني) أن يفتن من يفتن من نحو اربع في لدقيقة وهي انه اذا ظهر محل النجوس بالماء  
غسله لا يرفع الجنابة لانه ان غفل عنه بعد لم يصح غسله أي محل النجوس والاقتداء يحتاج الى المس  
فيستقض وضوءه أو الى الكفة في الفسوخة على يده اه وهنادقيقة أخرى وهي انه اذا نوى كذا كر  
ومس بعد التية ورفع جنبه اليها ومعهما كاهو الغالب حصل بيده حدث أصغر فقط فلا بد من  
غسلها بل يرفع حدث الوجه ينيه رفع الحدث الأصغر لتعدد الاندراج حينئذ ابن حجر ع ش وقوله  
حصل يده الح هذا اذا نوى على المحل واليد أو أطلق وأما اذا قصد بالنية المحل فقط فلا يحتاج الى نية رفع  
حدث أصغر عنها لان الجنابة لم ترفع عنها فيخرج حدثها الا في الأصغر في غسلها عن الجنابة فهذا مخلص  
من غسل اليد نالها هذه المسئلة تسمى بالدقيقة ودقيقة الدقيقة فالدقيقة التية عند محل غسل  
الاستنجا ودقيقة الدقيقة بقاء الحدث الأصغر على كفه اه شيخنا عشاوى (قوله ثم وضوءه)  
فان تجردت جنباته عن الحدث الأصغر نوى به سنة الغسل والا نوى به رفع الحدث الأصغر وان قلنا  
بالاصح من اندراجها في الغسل خروجاً من خلاف من أوجبه وهو القائل بعدم الاندراج فلا يحصل  
الخروج من الخلاف الا بنية رفع الحدث وان أخوه عن الغسل وكلام التورى كالصريح في هذا سم  
على الغاية والحاصل انه اذا كان عليه حدث أصغر فاداً أن يتوضأ قبل الغسل أو بعده فان توضأ قبل  
الغسل فلا بد لصحة الوضوء من نية من نيانه للتقدمة وان توضأ بعد الغسل فان أراد الخروج من  
خلاف من أوجبه فكذلك وان لم يرد الخروج من الخلاف المذكور فيكفيه نية سنة الغسل وان  
لم يكن عليه حدث أصغر نوى بالوضوء سنة الغسل تقدم أو تأخر شيئاً حرف قال ع ش وقائدة  
بقاء الوضوء مع الحدث الا كبرهعة الصلاة بل يرفع الحدث الا كبر نيته وحده من غير خلاف اه  
(قوله وله أن يؤخر الح) أي لو كان الغسل مسنوناً خلاً قلن خصه بل واجب ويندب كونه قبل  
الغسل ثم في أثناءه برماوى (قوله وغضون بطن) بكسر الطاء وسكونها ع ش أي طياتها  
والبطن بالكسر عظيم البطن والمني غضون شخص بطن (قوله لما وصلت اليه يده) يقتضى هذا  
أن مالم تصله يده لا يسر دلوكه وليس كذلك بل يسر له أن يستعين بعود نحوه شيئاً عشاوى (قوله)  
خروجاً من لاف من أوجبه) فيه ان من أوجبه أوجبه في جميع يده وإذا كان كذلك فلا يحسن  
جعل علة لقوله لما وصلت اليه يده فالقوله حذف قوله لما وصلت اليه يده ويكون كلامه عاماً لجميع  
البدن شيئاً حرف ثم رأيت ولا عند المالكية انه لا يجب الاستنابة فيما عجز عنه قاله ابن حبيب  
وصو به ابن رشد (قوله شقه الايمن) لكن يغسل شقه الايمن من قدام ثم من خافه وكذا ياقا في  
الايسر بخلاف الميث فانه يغسل القدم بشقيه ثم المؤخر بشقيه لانه أسهل لانه يلزم عليه اهلا به  
مرة واحدة ولو غسل كالحى لم انصرف من مرتين مرة من جهة يمينه ومرة من جهة يساره (قوله)  
والاصل) أي وصرح به الاصل ع ش (قوله وان تتبع الح) ليس هذا من أكل الغسل بل هو سنة  
مستقلة (قوله غير محدث) أي وغير صائغة وغير محدث شيئاً (قوله اثار) بفتح الحاء أو بكسر فسكون

نحو حوض) كنفس (مسكا) بأن يجعله على قفلة وقد خالفها فرجها بعد اغتساله الى المجل الذي يجب غسله للامر به مع تفسير عائشة له بذلك في خبر الشيعتين وطيبيا للجل (٩٦) فان لم يجلس مسكا (طيبيا) فان لم يجده (طيبيا) فان لم يجده فالماء كاف ما لم يجده فيحرم

عليها استعمال المسك  
والطيب نعم تستعمل شيئا  
يسير من قسط أو ظفار  
ويجوز الخاق المحرمة بها  
والثقيف بغير الحمد مع ذكر  
نحو والطين من زيادتي  
(وأن لا ينقص) في معتدل  
الخلفة (ماء وضوء عن مد  
وغسل عن صاع) تقريرا  
فيهما لا اتباع روم مسلم  
فعل أنه لا حادثة حتى لو  
نقص عن ذلك وأصبح أجز  
ويكره الامبراف فيه  
والصاع أربعة أمداد والمدة  
رطل وثلاث ينفادى  
(وليس تجديده) أى  
الغسل لأنه لا ينقل وإلا فيه  
من المشقة (تخلو وضوء)  
فيسن تجديده بقيد زنه  
بقول (صلى به) صلاة ما  
روى أبو داود وغيره خبر  
من توضأ على ظهر كتب  
له عشر حسنات (ومن  
اغسل للفرض وغسل)  
كثباته وجعة (حصلا) أى  
غسلها (أو لأحدهما  
حصل) غسله (فقط) عملا  
بما وافى كل واحد من مدرج  
الغسل في الفرض لأنه  
مقصود فأشبهه سنة الظاهر  
مع فرضه وفارق ما لوى  
بصلاته الفرض دون التحية  
حيث تحصل التحية وإن لم

شورى (قوله حوض) ولو احتالا كافى المتغيرة على الوجه حج ع (قوله للامر به) أى  
بالاتباع وقوله بذلك أى بلجل المسك (قوله فان لم يجده مسكا) الترتيب لكمال السنة لا لاصلا شورى  
(قوله طيبيا) أى غير المسك بدليل المقابلة (قوله فالماء كاف) أى غير الماء الغسل الرابع للحدث  
وعند الشيعين عمرة الا كنفاء بما الغسل الرابع للحدث وقوله كاف أى في دفع الكراهة لاعت السنة  
خلافا لاسنوى شورى (قوله تستعمل الخ) معتمدا خلافا لعلبي (قوله من قسط أو ظفار)  
نوعان من البخور ويقال في القسط كست بضم الكاف كافى الشورى وفى البرماوى الاظفار شئ  
من الطيب أسود على شكل ظفر الإنسان ولا واحد من لفظه اه (قوله ويجعل الخ) ضعيف  
(قوله بها) أى المجددة وكذا الصائفة حل أى من حيث كونها تستعمل شيئا يسير من قسط أو ظفار  
(قوله وان لا ينقص) بفتح أو له متعد يقال تعالى لم ينقصكم شيئا وقاصرا وان اختلف الفاعل عليهما  
فقوله ماء وضوء يجوز في لفظ ماء الرض على أنه فاعل ينقص والنسب على أنه مفعول وهذا أولى لان  
نسبة النقص الى الغسل أولى شورى لكن قول الشارح في معتدل الخلفة يؤيد الاول والافتال  
معتدل الخلفة ثم ان صنيعه يقتضى أن هذا من أكل الغسل وليس كذلك ومن ثم قال بالمهاج وليس  
أن لا ينقص فذكره عملا لاشارة الى أنه مستمسكة وذ كر حكم ماء الوضوء لانه من سنن الغسل قال  
مول وظاهر كلامه أن المستحب عدم النقص لا الاقتصار على اللواصع وغيرها ومن بانه يندب المسك  
والصاع وقصيته أنه يندب الاقتصار عليهما قال الخطيب وهذا هو الظاهر لان الرفق محبوب اه (قوله)  
ولا يسن تجديده) ومثله التيمم وضوءه اتم الحديث على ما قاله الفري أنه الاشبه شورى (قوله بخلاف  
وضوء) أى وضوء السليم أما وضوء صاحب الضرر فلا يستحب تجديده كما قال الشورى ع  
(قوله فيسن تجديده) ولو لم يجد الا بعض ماء لا يكفي استعماله كما هو ظاهر وتيمم عند فقد الماء أو  
تعدرا استعماله كما وافى عليه شيخنا اه شورى وعمل سن التجديد بما يرضاه فضيلة أول الوقت  
والا قدمت عليه لانها أولى كافتى به والده شيخنا اه حل وشورى (قوله صلى به) ولو سنة الوضوء  
وفى كلام الاستاذ آفى الحسن البكرى غير سنة الوضوء فيها يظهر أى ثلاثا يزم التسلسل الا اذا قلنا لاسنة  
لوضوء المجدد كما هو ظاهر حديث بلال حل وأجيب بأن هذا مقوض اليه فله تركه بقطع سنة الوضوء  
فلو جدد قبل أن يصلى بركه تتركها لا تحرم ما قال حج يحرم ان قصد به العبادة اه ع وشورى  
مول فان قصد به عبادة مستقلة حرم اه والمراد بالعبادة المستقلة أنها عبادة مطلوبة فى ذاتها كافى  
عش على مر (قوله صلاتا) ولو ركعتين وصلاة جنازة (قوله ومن اغتسل الخ) ولو طلب  
منه اغتسال مستحبة كعيد وكسوف واستسقاء وجعة ونوى أحدا حصل الجميع لمسارها المثوبة  
وقياسا على ما واجتمع عليه أسباب اغتسال واجبة ونوى أحدا لان مبنى الطهارة على التداخل حل  
والمراد بحصول غير النوى سقوط طلبة (قوله كثباته وجعة) أى كدسل جنبه وغسل وجعة والافئفس  
الجنازة ليست فرضا لاجلة ليست نفل عشاوى (قوله اشغال البقعة) التعبير به لقليل وكان الأولى  
أن يقول شغل البقعة لان فعله شغل قال تعالى شغلنا أموالنا وفى المختار شغل بسكون العين ومنها  
وشغل بفتح الشين وسكون العين و بفتحين فصارت أربع لغات والجمع اشغال وشغل من باب قطع  
فهو شاغل ولا تقل اشغله لانها لغة رديئة اه ع على مر (قوله ومن أحدث وأجنب) هلا قال

عليها استعمال المسك  
والطيب نعم تستعمل شيئا  
يسير من قسط أو ظفار  
ويجوز الخاق المحرمة بها  
والثقيف بغير الحمد مع ذكر  
نحو والطين من زيادتي  
(وأن لا ينقص) في معتدل  
الخلفة (ماء وضوء عن مد  
وغسل عن صاع) تقريرا  
فيهما لا اتباع روم مسلم  
فعل أنه لا حادثة حتى لو  
نقص عن ذلك وأصبح أجز  
ويكره الامبراف فيه  
والصاع أربعة أمداد والمدة  
رطل وثلاث ينفادى  
(وليس تجديده) أى  
الغسل لأنه لا ينقل وإلا فيه  
من المشقة (تخلو وضوء)  
فيسن تجديده بقيد زنه  
بقول (صلى به) صلاة ما  
روى أبو داود وغيره خبر  
من توضأ على ظهر كتب  
له عشر حسنات (ومن  
اغسل للفرض وغسل)  
كثباته وجعة (حصلا) أى  
غسلها (أو لأحدهما  
حصل) غسله (فقط) عملا  
بما وافى كل واحد من مدرج  
الغسل في الفرض لأنه  
مقصود فأشبهه سنة الظاهر  
مع فرضه وفارق ما لوى  
بصلاته الفرض دون التحية  
حيث تحصل التحية وإن لم

ومن

ينوها بان قصدتم اشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس قصدنا النظافة فقط بدليل أنه يقيم عند  
عجز عن الماء وقولى للفرض وغسل أعمن قوله كثباته وجعة (ومن أحدث وأجنب)



ولمرتبا هذا أهم من قوله ولوأحدث ثم أجنب أو عكسه (كفاه غسل) (٩٧) وان لم ينمعه الوضوء لاندراج الوضوء فيه

(باب في النجاسة وازالتها)

(النجاسة) لغة ما يستقر

وتشرعا بالحدس مستقر يمتنع

محبة الصلاة حيث

لامرخص وبالعبد (مكرر

ماتم) تكسر ويخرج المانع

غيره كبنج وحشيش مسكر

فليس بنجس وان كان كثيره

حراما ولا تدرأه العقوبة

ولا الخشيش للذاب نظرا

لاصهما (وكذب)

(قوله لعل الاولى أن يقول

الح) لك أن تقول حصل

بلواو الرد على الاصل

والمقصود بالغاية الرد على

من قال عند الترتيب نية كل

وعلى من قال بعدم كفاية

النقل عن الاصغر ولو نواه

تدبره (قوله بأنه حد للنجس)

أي العين لا للنجاسة بمعنى

الوصف أي أنه لا يستقر

الا لعين والجواب بالنسليم

أي تسليم أنه تعرف للعين

لا لوصف تدبر (قوله وان

كان في أصله جامدا) لعل

المعنى أنه في حال جوده ليس

فيه اسكار والافاق قول

الشارح ولا تدرأه لكن

جزء بعضهم واقفه الرمي

بأن ما كان أصله جامدا أي

وليس كحال جوده تدبر

له حالة اسكار كالخشيش

والخشب للذاب وضاره شدة

مطرنة بالنجس تأمل (قوله فيه أنه يلزم الح) هذا البرد

بعد تعمله بقوله لأنه جامد مقتضى أنه قبل تقطيعه جامد فإذا تأملت وجدت لامنفاةين عبارتي مر والبرماوى اه شيخنا قوسنى

ومن أحدث حدثا أصغر وأكبر كفاه غسل ليكون الا كبر شاملا للحيض والنفاس وأجيب بأنه اقتصر على الجنابة لكونها توجد بدون الحدث الاصغر بخلاف الحيض والنفاس قائما بالوجود بان بدونه أي الحدث الاصغر فثمة دره (قوله ولمرتبا) لعل الاولى أن يقول ولو لمعا لان المعية هي التي أصل بها الاصل فالاولى أن ينفي بها تأمل (قوله لاندراج الوضوء) أي لاندراج موجب الوضوء عشماوى

أي في بيان أفرادها وكيفية إزالتها كورفة في قوله وما نجس ولو مضاعف قائم ذكروه كيفية إزالة النجاسة المظلمة والخفيفة والمتوسطة والمراد بالنجاسة هنا أعيانها والاضد في إزالتها عائدا إليها بمعنى الوصف ففيه استخدام آخر عن الوضوء والحدس إشارة إلى أنه لا يشترط في محضهما تدمر إزالتها لأنه يكفي كإعمال مقارفة إزالتها واهلها وقدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط في محضهما تدمر إزالتها اه حل والشرط مقدم على الشرط (قوله وشرعا بالحدس مستقر) لك أن تقول اعتبار الاستقذار فيها يناقض اعتبار عدمه في الحدس كور في شرح الروض كغيره بقوله كل عين حرم تناولها إلى أن قال لا حرم تناولها بالاستقذارها وفيه في قولهم في الاستدلال على نجاسة الميتة كافي شرح الروض كغيره لحرمه تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بمحترم ولا مستقر ولا ضرره يدل على نجاسته فلي تأمل سم على حجب وأجيب عن الاول بأن المعنى أن حرم تناولها لا لكونها مستقرة بل للنجاسة التي هي أبلغ من الاستقذار وهذا لا ينافي استقذارها شرعا (قوله يمتنع الح) فان قلت هذا حكم من أحكام النجاسة وادخال الحكم في التعريف يؤدي إلى الأمور لأن تصور النجاسة متوقف على هذا الحكم أعني كونها تمتنع محبة الصلاة من حيث أنه جزء من تعريفها وهذا الحكم متوقف عليها لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره لا يقال أنه رسم لان الشارع قال بالحدس الا أن يراد بالحدس ما قبل الحدس كحال الرمم شيخنا وما اعترض به ابن النقيب وغيره بأنه حد للنجس لا للنجاسة رد بان النجاسة تنطابق على الاعيان أيضا على أن أهل اللغة قالوا ان النجاسة والنجس بمعنى واحد وشرح مر باختصار (قوله مسكر) المراد به هذا المعنى العقل لاؤا شدة المطر به واللام يحتمل لقوله ما تمع زى أي لان ما فيه شدة مطر به لا يكون الامانما ح ف وبعبارة سم على حجب مسكر أي صالح للاسكار ولو بانضامه لغيره دخلت القطر من المسكر أو يقال مسكر ولو باعتبار نوعه اه والعبارة يكون الشيء جامدا أو ماتا بحالة الاسكار فالجامد حال اسكاره طاهر والماتع حال اسكاره نجس وان كان في أصله جامدا مر (فرع) سئل شيخنا مر عن الكسك اذا صار مطر بأم قطع وجف هل يكون نجسا فأجاب بأنه طاهر لانه جامد وللمسكار لا يكون نجسا الا اذا كان مائعا اه عش وفيه انه يلزم عليه صيرورة النجس طاهر بالجفاف وهذا لا نظيره وبعبارة البرماوى وأما الكسك فطاهر ما لم تصر فيه شدة مطر به والافوق نجس أي ان كان مائعا اه ومنه قل (قوله كبنج) ففتح الباء قاموس عش ولا يردهما يقال ان البنج والخشيش عند ان لا مسكران فهما خارجان بقيد الاسكار فلا يحتاج في أخواجهما إلى زيادة ما تمع وذلك لانه قد مر في المجموع بأن البنج والخشيش مسكران شرح مر وعش عليه فعمل بهذا أنه كان الاولى للشارح أن يقول مسكرين بدل قوله مسكر (قوله ولا ترد) أي على المانع (قوله ولا خشيش المذابة) أي ما لم تزد وترغى ولا فنجسة ولو صار في مذابه شدة مطر به وصار مسكرا حرم وصار نجسا بحاله لا يورى وسم (قوله نظرا لاصهما) أي فا كان

(١٣ - عبري) - (اول)

ما فاعال اسكاره كان نجسا وان جدوما كان جامدا حال الاسكار يكون طاهرا وان انما عا كالحشيش  
 المذاب وكالكشك المسكر حال جوده والحاصل ان ما فيه شدة مطر به نجس سواء كان مائنا أو جامدا  
 قال كشك الجامد لو صار فيه مطر به كان نجسا اه حل ورده مر وقال بطهارته (قوله ولو  
 معلما) الغاية للتعميم لا للدل على اختلاف في خصوص العلم كما يل من شرح الاصل ثم رأيت الاطفيحي  
 قال انها لدرد على من قال بطهارة العلم (قوله لانه أسوأ حالا من السكب) أي نجاسته ثابتة بالقياس  
 الاولوى ولم يستدل بقوله تعالى وأعلم خنزير فانه نجس كما استدل به الماوردي حيث جعل ضمير فانه  
 راجعا للضائف اليه وهو الخنزير وان كان الاكثر رجوعه للضائف لانه يحتمل رجوع الضمير للحمه بل  
 هو الظاهر لانه لما حدث عنه فيدل على نجاسته لجه بعد موه ولا بد له على نجاسته في حال حياته ومن ثم  
 قال النووي ليس لناديل واضح على نجاسته اه (قوله لانه لا يجوز) غلة لانه أي لا يجوز اقتناؤه وبحال  
 مع تأتي النفع به فلا تراد الحشرات اذ لا يجوز اقتناؤها وهي مع ذلك طاهرة اذ لا نفع بها ظاهر اقدم جواز  
 اقتناؤه مع تأتي النفع به بل على مثله بدل على نجاسته تدبر (قوله مندوب) أي مدعو الى قتله بل  
 قد يجب ان كان عقور أو شوى (قوله من غير ضرر فيه) خرج به الفواسق الخمس قانون يقتل  
 بضررهن (قوله مع غيره) أي غير كل وشمل الغير الآدمي وهو كذلك ان كان على صورة غير الآدمي  
 اتفاقا فان كان على صورة الآدمي ولو في نصفه الاعلى فأقضى شيئا الى على كونه طاهرا به وثبت سائر  
 أحكام الآدميين له ثم قال وعلى الحكم بالنجاسة به على حكم الطاهرات والعبادات والولايات  
 كدخوله المسجد وعدم النجاسة بمسه مع الرطوبة وعدم نجس نحو ما عمنه وصحة صلواته وامامته  
 واعتكافه وحفظه قضائه وتزويجه مولته ووصايته يعطى حكم النجس في عدم حل ذبيحته ومناكحته  
 ونسب بوارثه ولومن أمه وأولاده وعدم قتل قاتله واختلاف فيما يجب عليه في قاتله قليل دية كامل وقيل  
 أوسط الديات وقيل اخسها وقيل قيمته وقال الخطيب جمعه من الولايات وقال ابن حجر يجوز تسريه  
 ان خاف العنت وقال شيخنا بانه من أمه وأولاده وما الى وجوب دية كامل وذكر عن بعضهم ان  
 الآدمي المتولد بين شاتين يصح منه أن يخطب ويؤم بالناس ويجوز ذبحه أو كاهه وقياسه ان الآدمي من  
 حيوان البحر كذلك وفي كلام بعضهم ان المتولد بين سمك وآدمي له حكم الآدمي ومقتضاه حكمة  
 أ كاه وهو ظاهر فانظر كذا في قوله اه قل على المحلى (قوله وهذا أولى من قوله وفرعهما) لانه يوهم  
 ان المتولد من أحدهما مع غير طاهر وأيضا يلزم على كلام الاصل التكرار لان فرع كل مع الآخر دخل  
 في السكب والخنزير لانه لما كبأ وخنزير ب تنبيه على الطاهر ان الماسكي الذي أصابه مغلط ولم يسهه  
 مع التراب يجوز لدخول المسجد عملا باعتقاده لكن هل للحاكم عليه كونه يضرر غيره بدخوله حيث  
 يثبوت السجدة في نظر فان قلنا لم ينفعه فهل له من الآدمي المتولد بين آدمية وكأب أو يفرق فيه نظر  
 اه شوى ونقل عن حسان لم ينفعه حيث خيف التلوث لان عدم منعه منه يلزم عليه سداد عباد وغيره  
 ع ش (قوله ومنه يتبعه الاصل) المراد ما له البدن الذي انفسل منه فلا يراد أنه هو اصل فكيف يكون  
 فرعوا حاصل أنه أصل باعتبار ان خلق منه فرع باعتبار اتصاله عن غيره شيئا (قوله لذلك) أي تعا  
 لاصله وظاهر كلامهم هنا انه لا يشترط طهارة التي فهل هو طاهر قد يقال هو نجس لان هذا  
 أولاد ان يكون خارجا في سن يمكن فيه ذلك ان فرض وجود مثل ذلك حل وعبرة ع ش فرع اذ قلنا  
 بطهارة التي فرج من آدمي في نحو سبع سنين وفيه صفات التي فهل هو طاهر قد يقال هو نجس لان هذا  
 ليس مثيلا لانه لا يمكن قبل التسع وتلك الصفات ليست صفات التي لانها انما تكون صفات في حد الامكان  
 والاصل في الخارج من البطن النجاسة مر اه (قوله عن عائشة الخ) ومن المعلوم انه كان مختلطاً بيني

ولو معلما تخبر بطهارة  
 أحكم الآتي (وخنزير)  
 لانه أسوأ حالا من السكب  
 لانه لا يجوز اقتناؤه بحال  
 ولانه مندوب الى قتله من  
 غير ضرر فيه (وفرع كل)  
 منه ما مع غيره تنقيب بالنجس  
 وهذا أولى من قوله  
 وفرعها (ومنه يتبع)  
 لاصله بخلاف من غيرها  
 لذلك وغير الشيخين عن  
 عائشة أنها كانت تحك التي  
 من نوب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ثم يسل في

(قوله وان كان الاكثر  
 رجوعه الخ) عارضه حود  
 الضمير لا يقرب منه كور  
 وايضا عوده للضائف يؤدى  
 للتكرار لان لجه فقد تقدم في  
 الميتة وعدم التكرار أولى  
 اه صحيح في شرح العباب  
 (قوله وعدم النجاسة بمسه  
 مع الرطوبة) قال صح في  
 العباب لا يعنى على نجاسته  
 الابانة بله ونحو زوجته  
 اه (قوله وقال صحيح يجوز  
 تسريه الخ) وكذا تزوجه  
 كما صرح به في شرح العباب

(وميتة غير بشر وسمك)

وجواد) حرمة تناولها قال

تعالى حرمت عليكم الميتة

والدم أمانة البشر وتاليه

فطاهرة لحسل تناول

الاخيرين وقوله تعالى

ولقد كن منائي آدم في الاول

وقضية تكرر بهم أن لا يحكم

بشجاستهم بلوث وسواء

المسكون والكفار وأما قوله

تعالى انما المشركون نجس

فالمراد بنجاسة الاعتقاد و

اجتنابهم كالنجس لانباسة

الاياد والمراد باليتة

الزائلة الحياة بغير ذكاة

شرعية وان لم يسلم دم فلا

حاجة الى أن يستثنى منها

جنين الذكاة والصيد الميت

بالضقة والبيع والنادا الميت

بالسهم (ودم) لما مر من

(قوله) ولا يذبح من طهارتهم

(الخ) فيه أنه ليس في الذكاة

الخ الاستدلال على الطهارة

بعد التأويل وانما السوق

له آية ولقد كن منائي وهذه

الآية انما هي بل بلادة

لدم الاراد فهذه البصرة

مبنية على التساهل شيخنا

قويستي (قوله) فانه يحل

أكلها) على الاصح

شورى هذا هو الفنى به

وان تقدم في اول الفصل

وباقى في آخر هذا الدرس

أشهما لا يؤكلان لان

الاكل مقتض طهارتهما اه

شيخنا (قوله) رحمه الله وان

يسل دم (الخ) هذه غاية في مفهوم كلامه

احدى زوجاته لانه كان معصوماً من الاحتلام بناء على أنه من الشيطان وعلى فرض ان يكون من منبه  
وحده وقتنا يظهر فضلاته فاراد بفضلاته التي قام الدليل على طهارتها البول والغائط والدم ونحوها وأما  
التي فلم يبق الدليل على طهارته ولا يجوز الاجل على الخصوصية على الدليل فيكون حكمه فيه كحكمنا وفيه  
ان هذا لا ينهض الا ان امتنع القياس حل وهو غير متعين بل أولى حذف أو قول هذا الاستدلال مبنى  
على القول بالضعف بأن فضلاته غير طاهرة (قوله غير بشر) أى وملك وجنى على ما بحثش يرى  
(قوله) حرمة تناولها) أى من غير استعدا ر فيها فلا يرد نحو المصاق ومن غير ضرر فلا يرد مضافه ضرر  
كالسميات (قوله) فطاهرة) وقيل ان ميتة لآدمي نجس به قال الامام مالك وأبو حنيفة وعليه يستثنى  
الانبياء قبيل والشهداء وهل يظهر بالفضل على هذا القول قال أبو حنيفة والنبوي من أئمتنا انه يظهر  
ومقتضى المذهب خلافه اه على الجلال وقال الشيخ سلطان لا يهلون نجس بلوث لكان نجس العين  
ولم يؤمر بشهه كسائر الاعيان النجسة لا يقال ولو كان طاهر لم يؤمر بشهه كسائر الاعيان الطاهرة لانا  
نقول قد عده غسل الطاهر بدليل الحديث ولا كذلك نجس العين (قوله) ولقد كن منائي آدم) قال ابن  
عباس بان جعلهم بأكلون بالآدمي وغيرهم يأكل بغيره من الارض وقيل بالعقل وقيل بالنطق والذبيز  
والفهم وقيل باعتدال القامة وقيل بحسن الصورة وما روى خلق آدم يوم الجمعة ونفخت فيه الروح يوم  
الجمعة وأسكن الجنة يوم الجمعة ونهى يوم الجمعة وأهبط من الجنة يوم الجمعة وتنب عليه يوم الجمعة واجتمع  
بحقائه يوم الجمعة ومات يوم الجمعة وله من العمر ألف سنة ولم يمت حتى بلغ ولده وولد له أر بعين ألفا  
وعاشت حواء بعده وستة وقيل ثلاثة أيام ودفت بحبه اه سحيمي على عبد السلام (قوله) وقضية  
تكرر بهم) أى وقضية عموم تكرر بهم في الآية اذ لم يرد تخصيص قول على الجلال (قوله) بنجاسة  
الاعتقاد) أى فساد اعتقاده بمجاز لان النجاسة انما تكون في الاعيان فيكون في الآية مضافا مع مر  
والتمهيد بانما اعتقاد المشر كين نجس أى فساد قوله واجتنابهم كالنجس فيكون في الآية تشبيه بليغ  
أى انما المشركون كالنجس في وجوب الاجتناب وقيل اسماهم باب السكينة فأطلق المازم وهو  
النجس وأر بدالاز وهو وجوب الاجتناب شيخنا عز بزي (قوله) لانباسة الايدان) بقوله قال هذه  
الآية في المشركين الاحياء والكلام هنائي الموتى عش ولا يذبح من طهارتهم حال حياتهم طهارتهم بعد  
موتهم بدليل نجاسة الآدمي بعد موته عند المالكية والحنفية الا لانبياء قبيل والشهداء عندهم (قوله)  
الزائلة الحياة) يرد عليه جنين الذكاة الذي لم يحل الحياة لانه لا حياة له تزول مع انه طاهر محل أكله  
كاللقطة والمضغة فانه محل أكلها على الاصح شورى وأجيب بأن المراد بالزائلة الحياة المدومة الحياة  
فيعقد بعدم وجود الحياة رأسا ح (قوله) دن لم يسلم دم) بأن كانت عمالا نفس سائلة خلا فالتفاد  
حيث ذهب الى طهارة ميتة ما لنفس سائلة شورى وهذا يدل على انه غاية لقول المتن وميتة الخ قال  
عش ولك ان تجعله غاية في الذكاة فيكون الغرض منه التنبيه على طهارة الذكاة وان لم يسلم دم اه  
فكأنه قال اما ما زالت حياته بذكاة شرعية فهو طاهر وان لم يسلم دم عند صحها فيكون غاية في المفهوم  
الذي هو المتن فيدبرو يكون الغرض من هذا على القفال أيضا القائل بأن الذكاة التي لم يسلم دمها وقت  
الذبح ميتة نجسة اه شيخنا (قوله) بالضقة) أى الزجة والالقاء بان ألتأته الجارحة الى ساقط وضمة حتى  
مات وبعبارة يرى يقال فسطه أى زحالى ساقط ونحوه اه (قوله) الميت بالسهم) فان الشارع جعل ذلك  
ذكاتها حل (قوله) ودم) وان تحلب من سمك أو كبدا وطع حل ويستثنى منه الخ اذا شج  
بلون الدم زوي الدم الباقي على اللحم وعظمه من الذكاة نجس معقونه كقوله الحليمي ومعالم ان الفعو  
لا ينفى النجاسة فراد من عبر بطهارته انه معقونه مخرج مر وقوله نجس معقونه صورة بعضهم بالدم

يسل دم (الخ) هذه غاية في مفهوم كلامه لرد على القفال (اه) قويستي

الباقى على اللحم الذى لم يختلط بشئ كالوذبح شاة وقطع لحمها وبقى عليه أثر من الدم بخلاف ما لو اختلط  
 بغيره كما يفعل فى النى يذبح فى الحبل المعدل بها الآن من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقى من الدم  
 على اللحم بعد صب الماء لا يعنى عنه وان قل لا اختلاطه بأجنهى وهو صوب رحسن فلينبه له ولا فرق  
 عدم الغفو عما ذكر بين الميتلى به كالجزائر وغيرهم عرش على مر وقد يقال الماء لصلاح اللحم  
 فلا يعدم أجنبا **(قوله)** كطحال وكبد وعقلة أى وان سحقت وصارت كالدم فبها يذبح عرش **(قوله)** لانه  
 دم مستحيل لك أن تقول كونه كذلك لا يقتضى نجاسته بدليل الحلى واللبان الآن يجب بان المراد  
 مستحيل الى فساد لا الى صلاح فتأمل سم **(قوله)** وقى وهو الخارج بعد وصوله الى المعدة بل الى مخرج  
 الجوف الباطن وهو الحاء عند شدينا مر وقد يشكك عليه الخراج من الصدر من الباطن فان  
 الصدر مجاوز يخرج الحاء بكنيز ثم رأيت فى شرح العباب لابن حجر وقولهم بطهارة البلم الخارج  
 من الصدر صريح فى أن الواصل للصدر وما فوقه اذا عايد قبل وصوله للمعدة لا يكون نجسا اه  
 حل واعتمد ذلك ح ف ورد قوله بل الخ وقال ان يخرج الحاء انما هو متغير فى الخروج لاني  
 الدخول يعنى ان ما فى المعدة اذا وصل الى مخرج الحاء يقال له قى وينجس وأما الدخول فى  
 حال الاكل اذا وصل الى مخرج الحاء ثم خرج فلا يكون نجسا والماء الخارج من فم النائم  
 كان متنا أو مصرا فهو نجس ويعنى لمن ابتلى به حل وعبرة عرش على مر والبالم  
 الصاعد من المعدة نجس والماء السائل من فم النائم نجس ان كان من المعدة كان خرج متنا بصفرة  
 لان كان من غيرهما وشك فى انه منها أو لاقاه طاهر ثم لو ابتلى به شخص فظاهره كافى الروضة الغفو  
 أى وان كثر ولا فرق بين أن يسيل على ملبوسه أو غيره لشقة الاحتراز عنه ومثله بالاولى ما لو ابتلى  
 بدم لثته والمراد بالابتلاء بذلك أن يكثر وجوده بحيث يقل خلوه عنه ويستثنى من القى عسل  
 النحل فهو طاهر لانه قيل انه يخرج من فم النحلة وهو الاصح وقيل من دبرها فهو مستثنى من  
 الروث وقيل من ثديين صغيرين تحت جناحها فهو مستثنى من لبن الملائكة كغيره ومن القى ما عايد  
 حالا ولم تحوكلب كذلك فلا يجب فيه تسبيح الفم كما يجب تسبيح الدبر منه وان خرج حالا بلا  
 استحالة قل واعتمد عرش انه لا يجب تسبيح الدبر من خروج مامن شأنه الاستحالة وان  
 لم يستحل كاللحم المغاظ وانه يجب تسبيحه من خروج مامن شأنه عدم الاستحالة وان استحالة  
 ويسع الفم من خروج اللحم غير مستحيل اه ح ف **(قوله)** وان لم يتغير أى وان لم يخرج متغيرا  
 ولو ما فوق القلتين خلا فلا بأس سوى حيث ادعى ان الماء دون القلتين يكون متنجسا لانجسا فيظهر  
 بالكثرة قياسا على الحب وفرق بان تأثير الباطن فى المائع فوق تأثيره فى غيره حل قال ابن حجر فى  
 الشحفة وعن المعدة والحاوى الجزم بنجاسة نسج العنكبوت ويؤيده قول الغزالي والقرزوبى انه  
 من اعماهم قولهم انها تنفذ بالذباب الميت لكن المشهور بالطهارة كقوله العلامة السبكي والاذرى  
 أى لان نجاسته تنوقف على تحقق كونه من اعماهم أو انها لا تنفذ بالذباب وان ذلك النسج قبل احتمال  
 طهارة قها وأنى واحد أى من أين لنا واحد من هذه الثلاثة اه **(قوله)** كالغائط أى قياسا عليه  
 وله لم يجهل القى ع مقياسا على البول بل جعله مقياسا على الغائط لانه اشبه به من البول عرش قال  
 الشورى وفيه انه مقيس عليه وهو مقيس كاذ كره بعد أى فى قوله وروث كالبول فراجع القياس  
 على القيس اه **(قوله)** وروث أراد به ما يشمل الغائط لانه قيل انه خاص بغير الأذى **(قوله)**  
 من صلب متصل بحيث لو زرع لبث وكذا لما ألقاه من بيضة ابتلعها اذا كانت لوحضت لفرضت  
 خلافا لبعضهم اه مر وعش **(قوله)** وبول والحصة التى يخرج عقبه ان يقن انقاذها منه ففى

نحره روفه تعالى أو دما  
 مسفوحا أى سائلا بخلاف  
 غير السائل كطحال وكبد  
 وعقلة **(ويصح)** لانه دم  
 مستحيل **(وقى)** وان لم  
 يتغير كالغائط **(وروث)**  
 بثلاثة كالبول ثم ما ألقاه  
 الحيوان من صلب متصل  
 ليس بنجس بل متنجس  
 يسفل ويؤكل **(وبول)**  
 للأرض بصب الماء عليه فى  
 خبر الشيخين المتقدم أول

**(قوله)** ويستثنى من القى  
 الخ ولو شربت عسل نجسا  
 وبجته فظاهره لا ما لم يتحقق  
 أنه عين مائثر به اه ح ف  
 فى شرح العباب عن ابن  
 العماد **(قوله)** من فم النحلة  
 الاولى من بطنها لان نجاسة  
 القى ع غروجه من الباطن  
 فيصح الاستثناء حينئذ  
 وعلى القول بخروجه من  
 فيها فهو من اعماهم وجرى  
 عليه الاكثر والقول بانه من  
 بطنها لكنه استحالة صلاح  
 كلسك فلا استثناء أفاده  
 ح ف فى شرح العباب اه

الطهارة (ومضى) عجمة للامر بفعل الذي كرمته خبر الشيخين في قصة على رضى الله عنه وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالباً عند نوران الشهوة فيض شهوة قوية (ودى) عجمة كالبول وهو ماء (١٠١) أبيض كثير يخرج من فم الجمل حيث استمسكت الطبيعة أو

نخبة والافنة حة اه حل ﴿فرع﴾ لو ابتل حب ماء نجس أو بول و صار رطباً وغسل بماء طاهر حال الرطوبة ظهر ظاهره وإطاركة اللحم إذا طبخ به ماء غسل بظهر ظاهره وإطاركة زى (قوله بمجمة) ويجوز إظهارها سائلة وقد تكسر مع تخفيف الباء وتشد يدها حج فقيمت لغات لان السكون والكسرة في كل (قوله في قصة على رضى الله عنه) أى لما قال كنت رجلاً من ماء فاستحييت أن أسأل النبي صلى الله عليه وسلم لقرب ابنته منى فأخبرت المغيرة فسأله فقال يسئل ذكره ويتوضأ قل على الجلال (قوله أبيض) وقيل أصفر (قوله بمجمة) ويجوز إظهارها حج (قوله كالبول) هلا فاسه على المذنى لأنه أشبه به ولعله فاسه على البول لوضوح دليله أغنى صوابه عليه الخ وقيل لأن كلا منهما يكون الصغير والكبير والمذى خاص بالكبير ﴿قاعدة﴾ ذكر علماء الفسرجان في الله كبرانه مجرى مجرى للمنى والبول والودى ويجرى بينهما المذى كذا فى حلى (قوله حيث استمسكت الطبيعة) أى يس مافها قل (قوله ولين مالا يؤكل) والفرق بين منى وبض مالا يؤكل وبين لبنه أن كلاً من اللبن والبيض أصل حيوان طاهر بخلاف اللبن فإنه مرءاء والأصل أقوى من المرءى حل (قوله أنه يستحيل الخ) فيه أن هذا يجري في لبن مالا يؤكل مع أنه طاهر وأجيب بأن الدليل في الحقيقة هو القياس على الدم وقوله يستحيل بيان للجامع (قوله ما بين ما يؤكل) أى المتصل قبل موته ولوعى صور الدم ومثله الذى قل و زى (قوله منشؤه) أى مرءاء (قوله وقيل لبن الله كراخ) ضعيف وقوله والأوجه الأول معتد فطم لبن الصغيرة طاهر ولا يشك على منى الصغيرة حيث حكم بنجاسته لان للمخاط في طهارة اللبن كونه غداً وهو حاصل مع الصغر وكم كونه أصل آدمى ولا يكون كذلك إذا كان في سنه ﴿فرع﴾ لوشك في اللبن أن من مأ كوله وأدى وألفه هو طاهر خلافاً للآثار لان الأصل الطهارة سم شوبرى ﴿فرع﴾ الانفة طاهرة وإن كان اللبن الذى شربته نجساً أو من مغلط مر أى حيث أخذت من سخله من كذا لانا كل الطعام وإن جاوزت الحولين خلافاً لمن بحث الحاقه ببول الصبي ع ش (قوله لتعليقهم السابق) وهو أن اللاتى بالآدى أن لا يكون منشؤه نجساً اذهول بأنى الاى الأدمية الكبيرة الحية حل (قوله وماز يد) جواب عن الحصر الذى استفيد من الملقى زى لان الاقتصاد في مقام البيان يفيد الحصر (قوله من نحو الجرة) بكسر الجيم وجمعها جرو ركسدة وسدر مصباح وهو ما يخرج البعير وعوده ليحترق أى لباً كله ثانياً وأمافة البعير وهو ما يخرج من جانب فم إذا حمل له مرض إيلاج فطاهرة لانه من اللسان اج قال ابن الصباغ ويقع عن الجرة لتعذر الاحتراز عنها قال في الإيعاب أنه محتمل وإنما يقوى لمن يشاب نحو قوله فيض شوبرى (قوله وماء المتلفط) أى المتغير (قوله هو من معناه) فالجرة في معنى التقيء وماء المتلفط في معنى الدم أى وإن كان يقع عن القليل منه كما باني في الصلاة شيخنا (قوله وجزع مبان) ومثله ما يسمى نوب الثعبان على الأوجه وانظر لواصل الجزء المذكور بأصله وحلته الحية حل بظهر ويؤكل بعد التذكية ولا يظهره ما أوحى الله الميته ثم ذكيت ولا يظهر في هذا الا الحفل فكذا الاول فليتأمل شوبرى (قوله جزء البشر) ومنه المشيمة التى فيها الولد فهى طاهرة من الآدى نجسة من غيره انتهى شرح مر (قوله النحوشر) أى ورش مأ كوله ما ينفصل مع قطعة لحم تقصد

شعر حيوان (ما كوله) كسوفه ﴿قوله﴾ خلافاً لمن بحث الحاقه ببول الصبي فرق بأن الأصل في البول عدم العفوا لضرورة ولا ضرورة هما إلى الحولين والأصل في الانفة الطهارة إلا أن خرجت إلى اسم السكرش وانخرج إلى الإبا كل غير اللبن وبأن الحولين قد جعلها الشارع أمداً في الطلق بخلاف الحيوان اه مر في شرح العباب

والافهوعيس تبعها وان لم تقصد فهو طاهر دونها وبغسل أطرافه ان كان فيها رطوبة أو دم وعلى هذا  
يحمل ما في شرح شيخنا قل على الجلال ونوح بالشعر وما ذكره الطلق والقرن والظفر  
والسن ففي نسخة لفقه المعنى الذي خرج به نحو الشعر حج شوري (قوله وفأثره) بالهمز وذكره  
وهي شواخ بضم الخاء وتخفيف الراء مثل غراب بجانب سرعة الظبية كالسلة تحتمل لثقلها وقيل  
بجوفها لنقبتها كلبضة بخلاف المسك التركي فانه نجس لانه دم مضاف اليه أجزاء وقيل انه يؤخذ من  
حيوان غير ما كوله وقال شيخنا يؤخذ من فرج الظبية كالفيض انتهى برماوى ومحل طهارة المسك  
وفأثره ان انفصلت في حال حياة الظبية ولو احتال فيها بظواهر أو بعد ذكائها وكذا بعده وتمثال تهيأت  
للخروج والافحجان ولو شك في نحو شعر أو ريش أهوم من مأكول وغيره وانفصل من حي أو ميت  
أو عظم أو جلد أهوم من ذلك المأكول أو من غيره وفي لبن أهوم من لبن مأكول ولبن غيره فهو طاهر  
ومن ذلك ما عمت به البلوى في مصرنا من الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها التي أخذت منه  
هل هو مأكول اللحم ولا وهل أخذ بعده ذكيتها وموته وقياس ما ذكر طهارتها كطهارة الفأرة مطلقا  
إذا شك في أن انفصلها من حي أو ميت خلا فتفصيل بها لا نسوي ويجوز بان العادة يرى أنه لا لاشياء  
وان كانت طاهرة فارق الحكم بطهارتها الحكم بنجاسة قطعة لحم وجدت مرمية في غير ظرف  
لعدم جرم بان العادة يرى اللحم الطاهر ع (قوله أئنا) أى أمعة البيت ومناعة أمعة البيت  
وغيره فهو أعم (قوله فتجسس) ويعنى عن يسره من غير تحريك وعن كبريه من مرموه اه  
حل (قوله كلفة) أى قال أهل الخيرة انها أصل آدمى حل وهي دم غليظ استحال عن المني  
سمى بذلك لعلاقه بكل ما لامسه والمضغعة قطعة لحم بقدر ما يمتص استحال عن العلقه حج  
ويجتمع أكلها مائة العلقه والمضغعة من الدكاكة شرح الرض ومثله شرح الرضى في باب الألعنة خلافا  
لشوري (قوله ورطوبة فرج) أى ما يخرج من محل لا يجب غسله والافهى نجسة لانها حينئذ  
رطوبة جوفية وهي إذا خرجت الى الظاهر يحكم بنجاستها مرموا والحاصل أن رطوبة الفرج ثلاثة  
أقسام طاهرة قطعها وهي ما تكون في المحل الذي لا يظهر عند جلوسه وهو الذي يجب غسله في الغسل  
والاستنجاء ونجسة قطعها وهي ما وراء ذكر الجماع وطاهرة على الأصح وهي ما يلهو ذكر الجماع وقيل  
انها نجسة معقونها اه شيخنا (قوله كاصلها) وهو الحيوان لا المني (قوله دنان النجاسة) وكذا  
دنان المتنجس كحطب تنجس ببول قال شيخنا وبه يعلم ما عمت به البلوى في الشتاء شوري وهذا  
مكررم قوله في أول الطهارة من دنان نجس لأن يقال أى به توطئة لقوله وكذا يحارها الخ (قوله يعنى  
عن قوله) ما لم تكن هناك رطوبة ولا فلا يعنى عنه تلذذ بل هو الدنان منزلة العين فلو زال الريح الكثير  
من الثوب ولم تكن رطوبة جازت الصلاة في ذلك الثوب ح لومن المعفونة الجنب المعمول بالانفحة  
من حيوان تقضى بغير اللبن لعموم البلوى به يشرح مر وعليه فتصح صلاته حامله ولا يجب غسل الفم  
منه ولا يلحق بذلك الخبر المعمول بالسرجين فتصح صلاته حامله كما نقل عن شيخنا زى بالدرس ع  
على مر وقال مراده بالعموم الطهارة كذا كره مر على الصواب (قوله ولو غير محترمة) وهي  
مأسكت بقصد الحربة وان عصرت بقصد الخلية كان المحترمة مأسكت بقصد الخلية وان عصرت  
بقصد الخيرة بقوله العبرة بقصد من يباشر لنفسه أو يوكل غيره أو بقصد المتبرع أو قصد الجنبون كلاقصد بخلاف  
السكران حل (قوله وان قلت) الغاية في رد النقل مكر وعلى المعتمد لا يقال ان نقلها التحاذل ان  
الاتخاذ المسمى عنه هو الاتخاذ بطريقه حتى فيها اه وفي كلام الجلال ان هذا النقل حرام ورد ان الشيخين  
صرا بعدم الحرمة في باب الرهن ع وش والعمد الكراهة قل على المحلى (قوله لا تتخذ الخمر) أى

وويره ومسكه وفأثره  
(فطاهر) قال تعالى ومن  
أصوافها وأوبرها  
وأشعارها أئنا ومناعا الى  
حين ونخرج بالما كوله نحو  
شعره فنجس ومنه نحو  
شعره أو يدين من مأكول  
لان العضو صار غير مأكول  
(كلفة ومضغعة ورطوبة)  
فرج من حيوان (طاهر)  
ولو غير مأكول فانها طاهرة  
كأصلها وقول نحو ومن  
طاهر من زيادى (فرج)  
دنان النجاسة نجس يعنى  
عن قوله وبخارها كذلك  
ان تصاد بوسيلة نار لانه  
جزء من النجاسة فغسله  
النار بقوتها والافطاهر  
وعلى هذا يعمل المطلق من  
أطلق بنجاسته أو طهرانه  
(والذى يظهر من نجس  
العين) شيئا (خبر) ولو  
غير محترمة (نقلت) أى  
صارت خلا (بلا) مصاحبة  
(عين) وقت فيها وان  
قلت من شمس الى ظل  
أو عكسه فلهزم خبره سلم  
عن انس قال سئل النبي  
صلى الله عليه وسلم أتخذ  
الخمر خلا لا

(بدها) أي فظهر مع دهنها للضرورة والالام يوجد دخل ظاهر من غير وهن من زيادته أوالاختلفت بمصاحبة عين وان لم تؤثر في التخليل كصاة فلا تظهر لتنجسها بعد تخليلها بالعين التي تنجست بها ولا

(١٠٣)

وان أفهم كلام الاصل  
خلافه وأفهم كلامهم أنها  
تظهر بالتخليل اذا زعت  
العين منها قبله وهو ظاهر  
نعم لو كانت العين المذنوعة  
قبله خمسة كظم ميتة لم  
تظهر كما فسق به النووي  
والحقيقة المسكرا المتعد  
من ماء الغيب يخرج به  
البيضاء وهو لا يغسل من  
الزبيب ونحوه فلا يظهر  
بالتخليل لوجود الماء فيه  
لكن اختارنا لا يمكن خلافه  
لان الماء من ضروريه وفي  
معنى تخليل الحرق انقلاب دم  
الظنية مسكرا (وجوابه) ولو  
من غير ما كمل (نجس)  
بالموت فيطهر (ظاهر)  
و باطنا (بالدابة بما يزرع  
فمنه) من لحم ودم  
ونحوهما مما ينفذ ولو كان  
نجسا كذرق طيرا وغاريا  
عن الماء لان الدابة في حالة  
لازلة واما خبر يظهرها  
للماء والقرط فمحمول على  
الزبد وعلى الطهارة  
المطلقة والاصل في ذلك خبر  
مسلم اذا دبر الحمار إلى  
الجد فظهر وضابط النزوع  
أن يطيب به ربح الجلد  
حيث لو تقع في الماء لم يعد  
اليه الفساد وخروج

النافع بشئ حتى يصير خلاصه الدلالة منه انه تكون خلاص غير معالجة ومن المعلوم ان الخل طاهر وفيه  
ان هذا الاستدلال بالمفهوم وشرط العمل بالمفهوم ان لا يخرج على سؤال فالاول الاستدلال بالاجماع  
شيعنا وأجيب بان محل عدم العمل بالمفهوم حينئذ اذا لم يكن عاما وما احتاجم شيئا من يرى (قوله)  
بدها) أي وان غات وارفعت وغير واسطة نار ثم هبط فيطهر جميع البدن للضرورة ع وش والحكم  
بطهارة البدن من غير مطهر مشكل فالاول القول بما هو وقوله والالم يوجد دخل يقال عليه لا ملازمة وما  
للمانع من كون البدن نجسا معقوا عنه للضرورة ولا يلزم ما ذكره عبارة سم قوله والالم يوجد دخل الملائمة ممنوعة  
لان العفو عن ملاقاة البدن يكفي في الطهارة اه (قوله بمصاحبة عين) أي ليست من جنسها اما ان  
من جنسها فلا تصرف لوصف على الخارج آخر أو لا يندبط على الجميع على المتمد زى (قوله وان لم تؤثر)  
والتي تؤثر كعمل حار حل (قوله فلا تظهر) ويحرم تعمد ذلك حجج شوري (قوله ولا ضرورة)  
أي به لا يخرج فتات نحو البرز فانه طاهر مع أنه عين للضرورة (قوله كما فسق به النووي) لان النجس  
يقبل التنجيس حل (قوله اذا زعت العين) أي وكانت طاهرة أخذ ما بعده ولم يتخلل منها شئ  
(قوله خلافه) معتمد ع ش (قوله نجس) بثلاث الجيم وفي المختار انه من باب طرب (قوله بالموت)  
أي حقيقة أو حكما فيشمل الجزء المنفصل في حال الحياة ح ف ويشمل ما لو سلخ جلد شاة مثلا وهي  
حية كما قاله ع ش (قوله ظاهر أو باطنا) قال في الخادم المراد بباطنه ما بطن وباطنه ما ظهر من  
وجهه بدليل قوله لم انا بظهره ظاهره فقط جازت الصلاة عليه لافيه فتنبه لذلك فقد رأت من  
يفظ فيه مخرج مر أقول لو لم يصب الدابة الوجه الثابت عليه الشعر فينبغي أن يكون من الباطن  
أضاحي يجرى فيه القول بعدم طهارة الباطن أخذنا من علته ابن شوري أي لان الدابة في الأصل الى  
الباطن (قوله كذرق طير) بالذال المحجمة والزاي فقد ذكره في المختار في فصل الذال وفصل الزاي  
قال في فصل الزاي زرق الطائر زرق وباه ضرب واه صريح في أنه يقرأ بالزاي أيضا (قوله الماطقة)  
أي التي لا يحتاج معها الى غسل (قوله طهر) بفتح الهاء من باب ذهب وبالصم من باب نطق  
(قوله لو تقع) أي بل شو برى (قوله وخروج الجلاء الشعر) نعم قال النووي يعني عن قلبه فيطهر  
تبعوا واستشكله الزركشي مان ما لا يتأثر بالدبغ كيف يظهر قليله قال ولا يغسل الآن يقال لا يظهر داما  
يعطى حكم الطاهر اه وقد يوجه كلام النووي بأنه يظهر تبعاً للشقة وان لم يتأثر بالدبغ زى (قوله)  
فيجب غسله) أي مالا فاه الدابة فقط : شوري (قوله ونجس) لايها ما به نجس العين فلا يظهر  
بالفصل فينا فيه قوله والتي يظهر الخ شو برى (قوله وما نجس) بضم الجيم وكسر الهاء لكن الضم قليل  
وضبطه الشارح في باب شرط الصلاة بفتح الجيم وبرماوى ولما انتهى الكلام على بيان بعض  
الاعيان النجسة شرع في ازالته أي النجاسة وحاصلها انها ما أن تكون حكمية مطلقه أو موقوفة  
أو مخففة واما عينية وهي اما ان يوجد في الخل جوما أولونها أو يجهأ وطعمها أو يوجد اثنا منها  
مضمومة لبعضها فيحصل ست صور وياتها الجرم مع الربح الجرم مع اللون الجرم مع الطعم وهكذا  
فتضيف الى الاربعة الاول فالتجاسة عشرة أو يجتمع ثلاثة منها هو صادق باربعة صور الطعم  
واللون والربح والجرم واللون والجرم والطعم أو الربح والجرم والطعم أو يجمع

بالجلاء الشعر ونحوه لعدم تأثرهما بالدبغ وتنجسه بالموت جلد الكلب ونحوه مما يزرع فمضوله لا يزرعها كجديد الجلد وتشميمه  
وتليجه (ويصير) الدبغ (كثوب نجس) فيجب غسله لتنجسه بالدابة نجس أو لم تنجس ولو غلقاته وتغيري بالالدابة  
وتنجس أوله من تعبه بالدبغ ونجس (والنجس) في قوله وما للمانع من كون البدن الخ قال به بعضهم (قوله يحصل ست صور)





ويعتق بوجوه في واحدة من السبع كافي رواية الدارقطني أحدها بالطحا على أن الظاهر أنه لا تراه أرض بين الروابيتين بل مجولتان على الشك من الراوي كأهل عليه رواية الترمذي أخرهما وقال أولاهن وبالجهة لا تقيد بهما رواية أحدهن لضعف دالتهما بالتعارض أو بالشك ولجواز على رواية أحدهن على بيان الجواز وأولاهن على بيان التنبؤ وأخرهما على بيان الاجزاء وقيس بالكلب الخنزير والفرع وبولوجه غيره كبوله وقره وعلم بمذاكر أنه لا يكتفي ذر التراب على المحل من غير أن يبقه بالماء ولا مزجه بغير ماء ثم إن مزجه بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير به كثيرا كفي ولا مزج غير تراب طهور كاشنان وتراب نحس وتراب مستعمل وهو خارج بتعديري بظهور وكلامه يقتضي خلافة الواجب من التراب ما يكثر الماء ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل وخرج بزاد في غير تراب التراب فلا يحتاج إلى ترتيب زاد لمعني لتراب التراب

المقيد لان محل حله عليه ذالم يقيد بقيد من متنافيين والاسقط التيقن ونقي المطابق على اختلافه كافي حج (قوله) ويكتفي الأولى التفرع (قوله) بالطحا أي التراب والطحا في الأصل مسيل واسع فمدق الحصى كافي الخنزير (قوله) على أن الظاهر متعلق بمحذوف تقديره لو لنا أن نحري على أن الظاهر الخ (قوله) بل مجولتان على الشك من الراوي) اعترض بأنهما روايتان كل منهما لما طرقت مستقلة غير بطريق الأخرى وسند كل منهما غير سند الأخرى فكيف يحملان على الشك مع أن الشك لا يكون إلا في حديثه سند واحد فإن أحجب عنه بيان الراوي حذف من كل من الروابيتين ما أثبت في الأخرى فلنا هذا الجواز حالة الشك إذ كيف يقتصر الراوي في روايته على أحد المشكوكين وما استدلل به من رواية الترمذي لا بد له إذ لا يلزم من الشك في رواية الترمذي الشك في رواية مسلم وحاصل ما ذكره الشارح خمس روايات ثمان مسلم واحدة لافي داود واحدة للدارقطني واحدة للترمذي (قوله) وبالجهة الخ) أي وأقول قولنا لمتب بالجهة أي سواء قلنا بالتعارض أو بالشك ودفع به ما قد يتوهم من أن هذه الرواية تحمل عليها رواية أحدها بناء على القاعدة للمؤمن أن المطلق يحمل على المقيد وحاصل الجواب أن محل ذلك إذا أمكن أمالذالم يمكن لكنها فلا تحمل لان المحل عليهما لا يمكن لتنافي قيديهما وعلى أحدهما تحكم ع ش (قوله) لا تقيد بهما أي بأحدهما إذ التقيد بهما معالاي يمكن والسمير راجع لروايي مسلم (قوله) وأولاهن على بيان التنبؤ حتى لا يحتاج بعد ذلك إلى ترتيب ما ترش من جميع الفسالت حل (قوله) وأخرهما على بيان الاجزاء أي لا اكتشاف في سقوط الطلب أي وإن كان لا ينافي الجواز فالاجزاء أقل مرتبة من الجواز في الجهة لأنه يصدق مع الحرمة قال الشو برى وإنما خص الاجزاء الأخيرة لأنها التي يتوهم فيها عدم الاجزاء اه (قوله) وقيس بالكلب الخ) على هذا يشكل ما ذكر في الأصول من أن الشيء إذا خرج عن القياس لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على مورد النص وما هنا خرج عنه فإن القياس في إزالة النجاسة لا اكتشاف بزوال العين فليحصر شوري وإيضاحه التنجاسة الكلية أمر عمدي والأمور التعدية لا يقاس عليها وأجب بأن قوله وقيس أي في التنجيس المرتب عليه التسبيح لافي التسبيح حتى ربما ذكر ح ف وقيل على الجلال (قوله) وبولوجه غيره هذا قياس أولوي لأن فيه أطيب أجزاءه وكان الأولى للشارح تقديم هذا القياس على قوله وقيس بالكلب الخنزير كما قلنا لغيره لان المناسب انعام الدليل على نجاسة الكلب ثم يقيس عليه الخنزير (قوله) وعلم بما ذكر أي من قوله في المتن أحدها بتراب وما قرره في الروايات فإن ذلك دال على مصاحبة التراب للماء حل (قوله) أنه لا يكتفي ذر التراب) الحاصل أنه ان وضع التراب على جرم النجاسة لم يكف مطلقا وإن زالت الاوصاف ووضع التراب كفي مطلقا أي سواء مزجه بالماء أولا ولا سواء كان المحل رطبا أو جافا وان بقيت الاوصاف فإن كان المحل جافا ووضع التراب مزوجا بالماء أو وحده كفي الترتيب بان زالت الاوصاف مع الماء المصاحب للتراب يوجب كذا ان كان المحل رطبا ووضع التراب مزوجا بالماء وزالت الاوصاف وإن وضع وحده لم يكف كنجاسة فرغ من شيوخه ح ف وعبر به (قوله) من غير أن يبقه بالماء) بأن يضعه بعد تمامه الباقية فإن أتبعه بالماء وامتزج معه على المحل كفي حل (قوله) ولم يتغير به) أي لا حسا ولا تقديرا (قوله) كاشنان) بضم الهمزة وكسر هاء التمهيد (قوله) وتراب مستعمل وليس منه حجر الاستنجاء فيجزئ هذا لانهم لم يعدوا حجر الاستنجاء من الطهارات لان المحل باق على نجاسته ومن لم يزل المستحجر في ماء قليل نجسا أو حله لم يصل لم تصح صلاته خلافا لسم حيث قال ومن المستعمل حجر الاستنجاء ع ش (قوله) إذ لا معنى لتراب التراب) أنه يقال معنى وهو المجمع بين المطهرين أعنى الماء والتراب الطهور والتراب الطهور ومفقود هنا لان التراب الثاني في الأرض الترابية

متنجس وتقدم أنه لا يكفي شيخنا قال حل قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين الطهور والمستعمل وعلى قياسه يقال ولا بين الطاهر والنجس وأما لو أصاب ما تطاير منه شيئاً قبل غلم السبع فيشترط في تطهيره تربيته لا تنفاء العلة لذلك كونه انتهى وعبارته شرح مر ولو أصاب شيء من الأرض الترابية ثوبا قبل تمام السبع اشترط في تطهيره تربيته ولا يكون تبعاً لما لا تنفاه العلة فيها وهي أنه لا ينعى للتراب القرب أيضاً قال استثناء معيار العموم ولم يستثنوا من تريب النجاسة المعطاة للأرض الترابية كذا أفنى به القول وهو الحق عليه اه وأما لو أصاب شيء من غسالات الكلب شيئاً حكمه حكم المقتل عنه فإن كان بعد تربيته غسله قدر ما بقي من السبع ولم يربب والا فقد رما بقى مع التريب ولو اجتمع ماء الغسالات السبع ثم ترش شيء منه فلو جهه أن يقال إن كان التريب في أولى السبع لم يحتاج إلى تريب لانه لا يحتاج إليه عند الانفراد فكذلك عند الاجتماع والاحتياج إليه لانه مخلوط بما يحتاج إليه وهو ماء الأولى برأوى وعبارة عرض أما الغسالات إذا اجتمعت من غسل النجاسة المظلمة فمضى ابن أبي شريف بأن الأمانة التي جعلت فيه يسئل سبعا أحداً بتراب وخالف سم وقال إذا كان التريب في أولى السبع لم يحتاج إليه لأن ماء الأولى وكلاهما بعد ما لا يوجب للتريب عند الانفراد فكذلك عند الاجتماع والمعتد بكلام ابن أبي شريف اه شيبى رى أى لانهما صارت نجاسة مستقلة فلا بد من غسلها سبعا وترتيبها اه واعتمد شيخنا ح ف كلام سم **(قوله عين النجاسة)** أى جوماً أو أحدها أو صافها اه حل فلما راد العين هنا ما قبل الحكمية بخلاف العين التي لا يصح التريب معها فانها الجرم كما في شوبرى وفي قوله ولم يزل إلخ إشارة إلى تعقيب ما كانه قال والغسالات المزيله العين تعد واحداً فوان كثرت كغيره به مر وانما حسب العدد المأمور به في الاستحاج قبل زوال العين لانه محل تخفيف وما هنا محل تقلب فلا يقاس هذا بذلك شرح مر والسكتة في تغيير الشارح بالست دون غيرها الراد على المخالف المذكور بعد تدبر **(قوله حسب واحدة)** قال الأذرى ولا يكفي التريب قبل زوال العين والمراد عين لها جرم والافيكى نعم إن أزالها الماء المصاحب للتراب لجنبه الأجزاء ووافق عليه مر ومع شوشو رى **(قوله كما يحجه النوى)** معتمداً **(قوله لم يعلم)** يقال طعمت بكسر العين طعم بفتحها إذا تناولت ما كولاً ومشرى وبألف المختار والطعم بالضم الطعام وقد طعم بالكسر طعمه بالضم الطعام إذا كل أو ذاق فهو طاعم قال الله تعالى ومن لم يطعمه فإنه منى أى من لم يذقه وظاهره أنه لا يطلق الطعم بالضم على المشروب اه عرض قال تعالى فإذا طعمتم **(قوله قبل مضى حولين)** تنازعه قوله بول وقوله لم يطعم فلو شرب اللبن قبل مضى الحولين ثم مال بعدهما قبل أن يأكل غير اللبن هل يكفي فيه النضح أو يجب الغسل لأن تمام الحولين منزل منزلة كل غير اللبن الذي يظهر الثاني كاعتماده شيخنا الطنطاوى زى وقوله منزل إلخ أى لغائط معدته حينئذ وقوته على الاستحالة حل وكذا لو أكل غير اللبن للنفذى في بعض الأيام ثم عرض عنه وصار يقتصر على اللبن فهل يقال لسلك زمن حكمه أو يقال بتسلسل مطلقاً لانه صدق عليه أنه أكل كل غير اللبن للنفذى يظهر الثاني كما قاله شيخنا الطنطاوى ولو اختلط اللبن بغيره فإن كان التبراً كتر غسل وإن كان أقل أو مساوياً فلا غسل والذي اعتمده شيخنا أنه يغسل مطلقاً كان يتناول على وجه النفذى انتهى زى ومثل ما قبل الحولين البول المصاحب لآخرهما سم عرض على مر فإن شك هل هو قبلهما أو بعدهما فنقل عن سر أنه لا بد من غسله لأن النضح رخصة لا يصار إليها إلا بين وخالفه عرض على مر قال لأن الأصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول بعدهما والحولان تحديد اه **(قوله غير لبن)** كسمن ولومن لبن أمه والظاهر أن مثل اللبن القشقة أى من أمه وأولادها وإن كان لا يحتمل بأكلها من حلف لاياً كل اللبن قال

ولم يزل عين النجاسة إلا بست غسلات مثلاً سبست واحدة كما يحجه النوى لكن صحح في الشرح الصغبراً نهاست وقواء في المهمات (أو) بحس (بول) صى لم يطعم) أى لم يتناول قبل مضى حولين (غير لبن) للنفذى

**(قوله نعم إن أزالها الماء)** (الح) أى إن كان الجرم جافاً أو رطباً ومن ج التراب بل الماء والآن يكفى لتنجسه حينئذ والمراد أنه إذا أزالها بوضاها ويؤخذ من هنا محل ما تقدم في الحاصل عند قول الشارح اه لا يكفي ذر التراب من أنه لا يكفي التريب مع وجود الجرم مطلقاً على ما إذا لم يزل الجرم مع الأوصاف والاكفى على تفصيل الأوصاف ومحمد أيضاً قوله في القولة قبل بخلاف العين التي لا يصح التريب معها فانها محل على نظير ذلك الجمل وحيث كان حكم الجرم حكم الأوصاف فانما جعله على التفرقة الغالب من أن الجرم لا يزل مع الأوصاف بمرقاة واحدة اه شيخنا قوسى

(نسخ) بان يرش عليه ماء يعمو وبغلبه بلسيلان بخلاف الصبية والخشي لا بد (١٠٧) في برطمان من النسل على الاصل و يتعق

بالسيلان وذلك لخبر  
الشيخين عن أم قيس أنها  
جاءت بدين طاصير لم يكل  
الطعام فأجابها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في حجره  
فقال عليه فدعا بهاء فنهضه  
ولم يفسله وخبر الترمذي  
وحسنه يفسل من بول  
الجارية و يرش من بول  
الغلام وفرق بينهما بان  
الايتلاف يحمل الصبي  
أكثر يخفف في بوله بان  
بوله أرق من بولها فلا  
يأصق بالحل أصوق بولها به  
والخشي به الخشي وخرج  
بز يادق للتغذي تخنيكه  
جرو نحوه وتناوله لسفوف  
ونحوه الاصلاح فلا يتعان  
التخفيف كالمجموع (أد)  
نحس (يقهره) أي يقهر  
شي من تحويك وغير بول  
الضبي الذكور (وكان  
حكما) كبول جف ولم  
تدركه صفة كفي جرى  
ماء عليه مرة (أد) كان  
عينا وجبنا الصفاة  
من طم ولون ورج (الا  
ماعسر) زواله (من لون  
أورج) فلا تجب ازائه بل  
يطهر المحل (كمنحس  
بهما) أي ينحو الكلب  
وبول الصبي فانه يجب في  
الصبي منهما از الصفاة الا  
ماعسر من لون أورج  
وهذا من زيادتي أما اذا

قل على الجلال ودخل في البين الرائب وما فيه الانفعة والاظ ولومن مغلف وان وجب تنسيق فيه  
لا سمن وجنبه وقشطنه الانفعة لبين أمه فقط اه والعتمه أن الجين الخالي من الانفعة لا يضر وكذا  
القطعة مطا. ولو قطعه غير أمه وشبهه ان بد حرف وقيل ان بد كالمسن وقوله للتغذي ظاهر وهو مرة  
واحدة ولو قيل بان لا يستغن عن البين في ذلك الوقت حل (قوله نضح) بجاء مهملة وقيل مجعمة  
اه ببر (قوله وبغلبه) عطف تنسيق عرش (قوله بلسيلان) ويسن تثنيته على الاوجه شوبرى  
ولا بد من ازالة الاوصاف كإياي (قوله في حجره) بكسر الحاء كافي القاموس وعبارته بالكسر العقل  
الى أن قال وما بين يديك من ثوبك اه وفي المصباح الفتح والكسر عرش و يطلق على الفرس  
وعلى حجره سديد وعلى العقل وعلى حجره ثوب وعلى الكذب فله معان ثمانية جمعها بعضهم  
في قوله ركب حجر اوطفت البيت خلف الحجر \* وحزرت حجر اعطيا ما دخلت الحجر  
فله حجر متعسني من دخول الحجر \* ما قلت حجرا ولو اعطيت مثل ما حجر

(قوله ولم يفسله) ذكره بعد النضح لانه قد يطلق على النسل الخفيف عرش (قوله يخفف في بوله)  
لان المنفعة تجلب التيسير وهذه حكمه فلا يضر تخفيفها في نحو الارض والانا ولو وقعت قطرة من هذا  
البول في ماء قليل وأصاب ذلك الماء شيئا وجب غسل ذلك الشيء ولا يكتفى بنضجه حل (قوله و بان  
بوله) أي ولان الذكر خلق من ماء وطين أي بالنظر لاصله وهو آدم والاتي من لحم ودم أي بالنظر  
لاصلها وهي حواء أي فلو حظ في كل أصل نوعه والا فكل منهما مخلوق من التطفة (قوله فلا يلقى)  
بفتح الصاد من باب علم (قوله و خرج الخ) فيما ذكره داخل في كلامه لانه يصدق بما اذا لم يعلم  
غير البين أصلا وطعم غير البين لا يتغذى تأمل (قوله وتناوله السفوف) بفتح السين كافي المختار قال  
سم وان حصل له التغذي انتهى (قوله وغير بول الصبي الخ) أفتى بعضهم في مصدق تنجس بغير  
مغفر عنه بوجوب غسله وان أدى الى تغذي من كان لا يقيم والغسل له وليه ويتعين فرضه على مافيه فيها  
اذا مسمت النجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما اذا كانت في نحو الجلد والحواشي حج مجرؤه ودر  
أيضا (قوله وكان حكما) وهو ما لا تدرك أوصافه أخذ من تمثله (قوله مرة) ما عثر في أو منقول  
مطلق شوري (قوله الا ماعسر الخ) لكن في بول الصبي لا بد أن يسرز والكل من الرج والالون  
بالغسل بعد عسر وبالنضح وبعدم استعانه به عاسيا في حل وضابط العسر ان لا يزول بعد المبالغة  
ياحت والقرص ثلاث مرات وبعد الاثنان والصابون ان توقفت الازالة عليهم والقرص هو الخت  
بأطراف الاصابع وضابط التعسر ان لا يزول بالايتلاف شيئا وقل (قوله بل يطهر) أي طهرا  
حقيقة لانه نجس معفو عنه ولو كان من مغلف قال شيخنا ومتى قدر على ازالته وجب وفيه نظر مع طهر  
المحل قل (قوله أما اذا اجتمعا) أي محل واحد من نجاسة واحدة والا فلا لقوات العلة الآتية وأفتى  
شيخنا بحداسة ما يؤخذ من البحر فيوجد فيه مجاز بل وأطعمه وألونه أي لكن يعني عنه الشقة حل  
وحرف وقال قل على الجلال لا يحكم النجاسة من غير تحقق سببها قاله المنقول من البحر لا زيار  
اذا وجد فيه وصف النجاسة محكوم بطهارته لا لشك قاله شيخنا مر وأجاب عما قيل عن والله من  
الحكم بالنجاسة يحمله على ما اذا وجد سببها اه وقوله للشك لاحتمال أن يتغير من نجاسة قرب الشط  
وقوله لوجود سببها أي في البحر المنقول منه بان أخبر به عدل (قوله مطلقا) أي عسرز والماء لا م  
حل (قوله لقوة دلالتها) لكن اذا مر اعراضا عنهما مادام التعذر ونحوه انهما عند القبر ولا تجب  
اعادة ما سلاه معهما وكذا يقال في الطم قل على التحريم وحرف (قوله بقاء العلم) وتقدم

اجتماعه فوجب ازاها مطلقا لقوة دلالتها على بقاء العين كابدل على بقاءها بقاء العلم وحده وان عسر زوله ولا تجب الالسة ان في زوال

في الاواني أن المرحج فيها جواز اللزوق وأن محلل منعها اذا تحقق وجودها فياير يدزوقه أو انحصرت  
شرح مر فائدته ما يقال كيف يعرف بقاء الطمع مع حرمه ذوق النجاسة **(قوله الا ان تعينت)** أى  
الاستعانة بان توقفت ازالة ذلك على ما ذكره والتوقف بحسب ظن المظهر ان كان له خبره أو الاسأل خبرا  
وقوله على كلام فيه والتمس منه وجوب ذلك حينئذ واستحبابه حيث لم يوقف ازالة ذلك عليه ولا بد  
أن يكون ممن ذلك فاضلا عما يفضل عن ممن للماء في التيميم قال حج ومن ثم انجبه أن يأتي هنا  
التفصيل الآتي فيما اذا وجد بعد الفوت أو القرب ولا يجب قبول هبته فان لم يقدر على نحو الحث يجب  
أن يستأجر عليه باجرة مثله اذا وجدها فاضلة عما ذكر فلو تعذر ذلك حشا أو شرعاً في عنه للضرورة  
فلو زال التغير لزومه استعمال ذلك في زال العذر وظهر كلام حج أنه يصير طاهر الامعقوا عنه ثم رأيت  
شيخنا في شرحه استوجه أن من فقد نحو الاشنان يصير غنا بما لو فقد الماء وقد تنجس ثوبه فلا يصح  
فيه من صلى فيه للضرورة كنحو رد أعاء حل **(قوله وشرط ورود ماء)** أى على المحل كما امتنع تنجس  
كله فوضع فيه ماء وأدبر عليه كله فيطهر كله ما لم تكن فيه عين النجاسة ولو نائمة واجتمعت مع الماء  
ولو معقوا عنها ولذلك قال حج واغتاء بعضهم بطهراً فماء صب على بول في اجانته يحمل على بول الاجرم  
له وبذلك علم أن التفصيل في الغسالة عمله في الاجرم للنجاسة فيها لكن قولهم لو صب ماء على دم نحو  
براغيث فزال عينه طهر المحل والغسالة بشرطه ايئازع في ذلك فراجعوه وحوره قل على الجلال وقوله  
كأنه لا بد فيه من ورود الماء على أعلاه إلى أسفله فلو صبها في أسفله ثم أدارها حولها لم يكن اه حرف  
وكلام حج يخالفه وبعبارة نحو يرى قال في الخادم لو وضع ثوباً في اجانته فديم معقوا عنه وصب الماء عليه  
تنجس بالاقالة لان نحو دم البراغيث لا يزول بالنصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور قال وعذا  
يفعل عنه أكثر الناس اه وهو يدل على أن القليل الوارد ينحس أن لم يطهر المحل اه وفي ع ش  
على مر **(فرع)** قرر مر أنه لو غسل ثوباً فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ ولو لم يجز يضر  
بقائه الدم فيه ويعنى عن اصابته هذا الماء قليلاً أمل سم على منجى ما مان قد قضي على دم البراغيث فلا بد  
من ازالة أثر السم ما لم يمس فيعنى عن اللون على ما مر اه **(قوله ان قل)** قدر ان الشرطية بسلان  
كانت الاجلة صفة لان مفهوم الشرط أقوى من مفهوم الصفة لان مفهومه لم يقع فيه خلاف بخلاف  
مفهومها ح **(قوله فعل)** أى من قوله وجب ازالة صفاته وقوله وشرط ورود ماء قل أى من اقتصاره  
عليهما **(قوله وغسالة)** ولو لمصبوغ بمتنجس أو نجس وقدر التبعين الصبغ لنجس ولا يضر بقاء  
اللون افسر زواله ويعرف ذلك بصفاء الماء ولا بد أن لا يزيد وزن الثوب بعد الغسل على وزنه قبل  
الصبغ فان زاد ضر لان الزائد من النجاسة كافى في شرح مر والحاصل أن المصبوغ بعين النجاسة  
كالمصبوغ بالمصبوغ الذي تفتت فيه النجاسة لم تفتت فيه وكان المصبوغ رطبا فله بطهر اذا  
صفت الغسالة من الصبغ بمنز وال عين وأما اذا صبغ بمتنجس ولم تفتت فيه النجاسة فكان المصبوغ  
جافاً فله بطهر مع صبغة اذا غمس في ماء كثير أو صب عليه ماء غمره وإن لم تصب الغسالة لان صبغة  
كديمي يحس بمتنجس فله بطهر بغيره بالماء فقولهم لا بد في طهر المصبوغ بمتنجس من أن تصفو الغسالة  
محول على صبغ يحس أو نحو ذلك بجزء عينة العين وقال في ذلك الشيخ: الطبراني اه سم ملخصاً  
قال مر ويطهر بالغسل مصبوغ ونحوه بمتنجس أو نجس ان انفصل الصبغ وان بقي لونه المجرد اه  
وقوله بمتنجس أى حيث كان الصبغ رطبا في المحل فان جف الثوب بالمصبوغ بمتنجس كفي صبا الماء  
عليه وان لم تصبغ سائمه اه ع ش ومحله اذا لم تفتت النجاسة والا فهو كالم سم **(قوله بعد اعتبار)**  
ما ينشأ به المحل) أى ببقية من الوسخ الظاهر قال ابن حجر ويكتفي فيها بالظن وقوله وقد طهر المحل

الامر بغير الماء الا ان تعينت  
على كلام فيه ذكرته في شرح  
الجبعة **(وشرط ورود ماء)**  
ان **(قل)** لان أكثر على المحل  
للا يتنجس الماء لو انعكس  
فلا يظهر المحل فعمله انه لا  
يشترط العصر لما يأتي  
من طهارة الغسالة وقوله  
قل من زبادى **(وغسالة)**  
قليلة منفصلة بالافقرو بلا  
**(زائدة)** وزنا بعد اعتبار  
ما ينشأ به المحل **(وقد طهر)**

**(قوله وفي ع ش فرع الخ)**  
وما في آخره ليس على  
الطلاقه بل يترك على  
التفصيل الذي ذكره ع ش  
على مر اه شيخنا مرصفي  
**(قوله وقد فرض طهره)**  
أى المحل حال ورود الماء  
**(قوله المتصل)** لا على المحل  
كجاء بحسب اه **(قوله)**  
والحاصل ان المصبوغ الخ  
الحاصل ما يؤخذ من كلامه  
أربعة ثلاثة يجب الغسل  
فيها لأن تصفو الغسالة  
وهي ما اذا صبغ بمتنجس  
وما اذا كان الثوب رطبا  
سواء تفتت النجاسة أو لم  
تفتت وواحدة يكفي التمر  
وهي ما اذا صبغ بمتنجس  
ولم تفتت النجاسة وكان  
الثوب جافاً اه

الحمل طاهرة) لان الانفصل بعض ما كان متصلا به . وقد فرض طهره فان كانت كثيرة فطاهر تمام تنغير أول تنفصل فطاهرة أيضا وان افعلت متغيرا وغير متغير زاد وزنها بعد ما ذكر أول يزد ولم (١٠٩) يظهر الحمل فنجسه والتقييد

بالقيلة وبعدم الزيادة من زيادته (ولو تنجس ما من غير ما مولود هنالك) تنذر تطهيره لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن القارة تجرت في السمن فقال ان كان جامدا فاقروها وما حو لها وان كان مائعا فلا تقر به وفي رواية الخطابي فأريقوه فلو أمسكن تطهيره لم يقل فيه ذلك لما فيه من اضاءة المال والجامد هو الذي اذا أخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يعللها على قرب والمائع بخلافه ذكره في المجموع

### باب التيمم

هولعة التصديع والوصول نواب الى الوجه واليدين بشروط مخصوصة والاصل فيه قبل الاجماع انه وان كنتم مرضى أو على سفر (قوله محل وجوب ارافته الخ) لعله لكون النفس يشق عليها عدم استعماله فيكون قد أخلفه بالجمرة والا فقد قدم في أول النجاسة قوله واراقة ما وقع فيه واجبة ان أرد استعمال الماء والاستحبة كسائر النجاسات لا الخمر

بان لم يبق به طعم ولون ولا راح على ما تقدم ولوى المفظل حل (قوله طاهرة) لكن لا يظهر شوري (قوله فرض طهره) أي طهره المنفصل فكذلك الانفصل وقوله فطاهرة تمام تنغير أي وان لم يظهر الحمل وقوله فطاهرة أيضا أي ان طهر الحمل قال الشوري لعل محله مع عدم التنغير أيضا فليتأمل فان التبادر من العبارة خلافه انتهى بقرينة آخر وهو ان قوله أولا وثانيا فطاهر متوافق لحكم المنطوق الا ان يقال المفهوم فيه تفصيل فلا يضر به تدبر (قوله ولودها) أخذ غابة بالخلاف فيه عرض عبارة شرح مر وقيل يظهر السمن بنفسه بان يصب الماء عليه ويكأ به ثم يحركه بخشبة ونحوها بحيث يظن وصوله لجميعه ثم يترك ليعلم ثم يثقب أسفله فاذا خرج الماء سد محل الاختلاف كقوله في الكفاية اذا تنجس بماء دنية في البول والابيض بالاختلاف اه (قوله عن القارة) بالهز لا غير وأما قارة المسك بالهز وتركه عرض (قوله فأريقوه) قال شيخنا كان حجر على وجوب اراقة حيث لم يرد استعماله في نحو وقود وعمل نحو صابون إساءة دابة حل والحيلة في تطهيره لعل اسقاءه للتلحل **فروع** السكر المتنجس ان كان قسيرا أن ينقع بأن تنجس عليه ثم يطبخ سكر اليطهر وان كان تنجسه بعد انقضاء طهره ينقع في الماء وكذا اللبن الجامد يفتح الباء فان كان تنجسه حال كونه لبنا ما لعل اليطهر وان جد وان طرا التنجس بعد جوده تنجس بالغدير وغيره طهره ينقع في الماء بخلاف البقي اذا نجس بماء نجس اه سمع عن سواهم انهم الى الحالة السابقة بان صار يتراد موضع ما أخذ منه عن قرب أول يذبحها بها فانه اذا ذبحها وضع اليه دقيق حتى جدم تنقع في الماء فانه يظهر وكذا ان يذبح حيث كان جامدا وكذلك التراب والفرق أن كلام من الدقيق والتراب جامد والماء طرية عارضة بخلاف الصل واللبن ونحوهما هذا ما اعتمدته مر

### باب التيمم

أخره عن الوضوء والغسل لانه بدل عنه ما أتى باب بيان أسبابه وكيفية وهي أركانه وسننه وبيان آتاه وهي التراب وأحكامه وهي وجوب الاعادة وعدمه وما يستبد به وبطلانه لانه ذكر جميع ذلك وهو رخصة مطلقا محتمة بالتراب المصوب لكونه آلة الرخصة لا يجوز لها المنع انما هو كون سببها الجوز لها مصيبة كافي حج ومر وقوله وهو رخصة قال شيخنا حلف الا في حق العاصي بالسفر فانه عزيمة فيه وقوله مطلقا أي سواء كان الفقد حسا أو شرعا وقيل عزيمة مطلقا وقيل ان كان الفقد حسا فزيمة والافرصة وهذا الثالث أقرب المسببات من جهة تيمم العاصي بسفره قبل التوبة ان فقد الماء حسا بطلان تيممه قبلها ان فقدته شرعا كان تيممه لمرض عرض على مر لان الزمة يستوي فيها العاصي وغيره ومن الفقد الحسي ما اذا حال سبع أو عدد بينه وبين الماء وأخاف راكب السفينة غرقا لو استعمل الماء وغلب على ظنه ذلك مر قالوا بالحسي تصفرا استعماله حسا اه سئل وقال قل ان هذا كله من التقيد الشرعي وقرره شيخنا حلف وينبغي ان يكون الفقد حسا أو شرعا التفصيل بين كون الحمل يغلب فيه الفقد أولا في الحسي وعدمه في الشرعي فلا يعيد في السبب الشرعي مطلقا اه (قوله إصال تراب الخ) ان قلت هذا الترتيب غير شامل للنية والترتيب لاهما ليسا بشرط قلت المراد بالشرط هنا ما لا بد منه فيشمل الركن والا يبعد ليه ضمن النقل والقصد

غير المحترق فيجب اراقاته والطلب النفس تناو طاهي من غير ادع الى بقائه فلا تردا المحترق عرض عليه او تحمل الاراقة فيأمر على تزيغ الانا منه ولوى اناء أحسن وهنا على ان لا فهو في الحقيقة يرجع للأول اه ولعله أولى من جن الوجوب هنا على التأكيده (قوله طهره بنقعه) الأولى بغيره لان صورة المسألة ان النجاسة لم تصل الى بطنه اه

فاشتمل التعريف على الأركان **(قوله وخبر مسلم الخ)** قال النووي في شرح مسلم معناه أن من كان قبلنا إنما أبيع لهم الصلوات في مواضع مخصوصة كالبيع والسكناس اه قال الكرماني قد كان عيسى يسبح في الأرض ويصلي حيث أدركته الصلاة فكانه قال جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وجعلت لغريسي مسجداً ولم يجعل له طهوراً فعل هذا يكون الخاص بالنبي وأئمة هو المجمع بينهما أو أن السلام في الامم لا في نبياتها أو الألفرد كما مرح بذلك الحلي في حاشية المعراج **(قوله وتر بها)** أي ترابها طهوراً بفتح الطاء ما يطلع به ويضمها الفعل أي الطهر والمراد به اسم الفاعل أي وتر بها مظهره وقيل بالفتح فيها وقيل بضمها فوهم كذا بخط المؤلف شوي قال حل ولذلك كان من خصائص هذه الامة اه وفرض سنة خمس على الراجح اه اطاف وانظر ماذا كانت تفعل الامم السابقة عند فقد الماء هل كانوا يصلون بلا طهارة أصلاً أو يتركون صلاة أو يراجع **(قوله بفعل)** أي كامل أي أو وضوء مسنون كما تجد بدفوعه ومأمور بطهر عن غير محس لكان أم وأولى عما ذكر ومع ذلك يرد عليه نحو الميت والمجنونة إذا انقطع حيضها ليحل وطؤها وغيره بالبر بالنسبة للطواف ونحوه تأمل شوي **(قوله وهذا أولى الخ)** محتمل أن الأولى في قوله يقيم المحدث والجنب لأنه لا يشمل الفسل المستنون فيوهم أنه لا يقيم عنه ويحتمل أم في قوله لا سبب لانه يوم اجتناعها مع أنه يكتفي بوجود أحداهو بدل لحداف قول حج الأولى أن يقول لأحد أسباب اه والظاهر أن يقول أولى وأعم ووجه الأولى يذنه أن هذا سبب للجنب لا للتييم وجه العموم أنه لا يشمل الفسل للتدوير والوضوء المجدد فقد نص مر على أنه إذا وضأ وصلّى ثم أراد صلاة قبل المحدث وعدم الماء وتعدرا استعماله أنه ليس له أن يقيم عن الوضوء المجدد فله عنه سم ونص عليه الشوي برى **(قوله والجنب)** يجوز أن يكون من عطف الخاص على العام سم **(قوله فقد ماء)** أي حساً أو شعراً كان مسجداً للشرب ولو بحسب القرينة العرفية والأولى حل الفقد هنا على الحس لا بشكر مع البين الآخرين لانها من الفقد الشرعي وتيقن الفقد يكون ولو بالخيار عدل بفقد كافي البحر وفيه أن أخبار العدل مفيد للظن نعم أن كان مستنده في ذلك الطلب فواضح لما سيأتى أن ظن الفقد المستند للطلب كاف حل والعمدة أن خبر العدل يعمل به وإن لم يكن مستند للطلب لأن خبره وإن كان مفيد للظن الأنهم أقاموه مقام اليقين أطلقه شيخنا ح ف مر وعبارة شرح مر من صورتيقن فقد كافي البحر ما لو أخبر عدول بفقد بل الأوجه الحاق العدل في ذلك بالعم إذا أفاد الظن أخذاً عما يأتي فينا وبث النزولون ثقة يطلب لم انتهى وقال حج المراد باليقين هنا حقيقة خلافه وهم فيه **(قوله فان تيقنه)** أي في المحل التي يجب طلبه منه والمناسب أن يقول فان تيقناه أي المحدث والمأمور بالفسل ويمكن رجوع الضمير لن ذكر **(قوله بان يجوز وجوده)** أما بالظن أو بالشك أو الوهم فمبارته شاملة لذلك وللجوز باليقين شوي لأن عدم تيقن الفقد يصدق بيقين الوجود وعبارة البراموي وأعم لم يقل بان لم يتيقن فقد لانه يشمل صورة تيقن الوجود وسيأتي حكمه في قوله فلو علم الخ وأيضاً قول الشارح بعد تيقن وجود الماء الخ يقتضي أن ما هنا خاص بالتجويز **(قوله طلبه ولو بماذونه)** البرئوق به قال شيخنا وان ظن عدمه فلو طلب بلاذن لم يمتد به ولا يشترط أن يكون الاذن وفقاً في الوقت بل لو أذن له قبل الوقت ليطلبه في الوقت وأطلق ا كتنى طلبه في الوقت حل **(قوله في الوقت)** أي أن طلبه فلو طلب قبله لفاتته فدخل الوقت ا كتنى بذلك الطلب لان الطلب وقع صحيحاً أي والخال أنه محتمل تجدد ماء كاهو ظاهر شوي وهو أي قوله في الوقت متعلق بالطلب واليتم **(قوله من رحله)** هو سكن الشخص من حجر أو مدراً وشعر ويطلق أيضاً على ما يستصعبه من

وخبر مسلم جعلت لنا الأرض كلها مسجداً وتر بها طهوراً (يقيم محسدت ومأمور بفعل) ولو مسنوناً (الجز) عن استعمال الماء وهذا أولى من قوله يقيم المحدث والجنب لأسباب (وأسبابه) أي المحدث ثلاثة أحدها (فقساه) لا به السابقة (فان تيقنه) أي فقد الماء (يجم) (الطلب) إذا فاقدة فيسواء ما كان مسافراً أم لا وقول الاصل فان تيقن المسافر فقد جوى على الغالب (والا) بان يجوز وجوده (طلبه) ولو بماذونه (السكن) في الوقت عما يجوز فيه من رحله

**(قوله وسيأتي حكمها) أي في قوله بخلاف** **(قوله وان ظن عدمه)** ولو خبر عدل لم ياذن له **(قوله أو أطلق ا كتنى الخ)** فان أذن له قبل الوقت ليطلب قبله لم يصح وان طلبه في الوقت لانه عند دخول الوقت ليس مأذونه اه شيخنا

الاثاث أي الامتعة حل ومعنى الطلب من رحله أن يغش فيه اه على واطلاق الطلب على مجرد التفنيس هل هو حقيقة أو مجاز فيه نظر والتبدر من كلامهم أنه حقيقة وأن الطلب مشترك بين التفنيس والسؤال ونحوهما أيسى به في تحصيل مراده ع **(قوله ورفقته)** بضم الراء وكسرهما أي ورفقته ممر عرشه وبذلك لا رفاق بعضهم بعض ومساعدته برماوى ولا يجب الطلب من كل بعينه بل يكفي بداء بهمهم حل **(قوله المنسوبين اليه)** بأن يستحدوا من ازل ورحيل **(قوله ماء موجود به)** ولابد أن يقولوا بل نحن ان كان قادرا عليه **(قوله ثم ان لم يجد)** هذا من جملة ما يجوز فيه ولا يعطيه بشم تراخيه عما قبله وفي كلام شيخنا ولو به ان النازلون ثقة يطلب حكم كفى اه لان طلبه قائم مقام طلبهم حل باختصاصه وبعبارة البرماني قوله ثم ان لم يجد احوال وأشار به الى أنه لا ينتقل الى النظر الا بعد التفنيس والطلب وذلك لان الاسهل ما ذكر وعبارته توهم أن ذلك شرط ولم يقل به أحد اه **(قوله حواليه)** جمع حوّل بمعنى جهة على غير قياس وفيه احوال وهذا الجمع على صورة المثني حذف **(قوله الى الحد الأدنى)** وهو حد الفوت وأشار به الى أن قول المتن الى حد غوث متعلق في المعنى بكل من العاملين أعني نظر وتردد **(قوله)** وخص موضع الخصرة أي وجوبا ان غلب على ظنه وجوده فيه حل **(قوله والاين كان ثم مهددة)** وجب لردد أي خرج من الوهدة وهه علوها وصعد علوا الجبل ونظر الى حد الفوت من تلك الجهات الاربع وحينئذ لا يجب التردد وهذا المحل قول لما لنا الشافعي في البويطي وليس عليه أن يسو لطلب الماء في جميع الجهات لان ذلك أضر عليه من إتيائه الماء في المواضع البعيدة وليس ذلك عليه عننا أحد اه فان كان بحيث لو صعد علو الوهدة وعلو الجبل لا يحيط بحد الفوت من تلك الجهات وجب عليه التردد فيها لا بدركه وإلى ذلك أشار بقوله تردد وكتب أيضا قوله تردد مقتضاه أنه لو لم يحيط بشئ من الجهات الاربع أصاب منه نحو الجبل وجب عليه أن يردد ويثني في كل من الجهات الاربع الى حد الفوت وفيه بعد لان هذا را بماز يد على حد البعد هذا ويقتضي أن يردد ويثني في مجموعها الى حد الفوت لافي كل جهة حل بأن يثني في كل جهة من الجهات الاربع نحو ثلاثة أذرع بحيث يحيط بنظره بحد الفوت فالدار على كون نظره يحيط بحد الفوت وان لم يكن مجموع الذي يثني في الجهات الاربع يبلغ حد الفوت على المعتمد خلافا للحلي تقرير شيخنا عشاوي عن شيخه الشيخ عبدربه بل المدا على الاحاطة بحد الفوت وان لم يمش أصلا بأن كان المحل الذي صعد اليه أو نزل فيه مستويا فقوله الى حد غوث متعلق بمحذوف تقديره ونظرا الى حد غوث اه **(قوله ان من مع ما ياتي)** أي ان كان التجوز يغير العلم أما إذا كان به فلا يشترط الا من على الوقت شورى **(قوله ما ياتي)** أي في حد القرب بأن يأمن نفسا وضوا وما لا زائدا على ما يجب بذله لماء طهارته وانقطاعا عن رفقة وشورى الوقت حل وبعبارة الشورى قوله مع ما ياتي أي في حد القرب من جملة ما ياتي آمن الوقت ومحل اشتراطه فيمن لا يلزمه القضاء آمنا من يلزمه القضاء فلا يشترط في آمن الوقت وهذا العلم المعتمد من نزاع طويل اه واعتمد شيخنا حذف أن هذا التفصيل انحاه في صورة العلم الآتية في حد القرب وأما ما هنا في حد الفوت فيشترط فيه الا من على الوقت مطلقا اه **(قوله اختصاصا)** أي محترما وما لا أي لها ولغيره حل **(قوله يلحقه فيه غوث رفته)** مع اعتدال أسماهم ومع اعتدال صوته وابتداء هذا الحد من آخر رفته المنسوب اليه لا من آخر القاطنة حل **(قوله تردد)** أي في غير المستوى قدر نظره في المستوى لان كلامه في غير المستوى فقوله في المستوى متعلق بنظره فتقتضى العبارة أنه لا يبان يثني الى آخر حد الفوت ومحل على ما اذالم نحصل الاحاطة بجميع أجزاء حد الفوت الابهذا المثني فان حصلت بأقل منه لم تجب الزيادة **(قوله**

ورفته) المنسوبين اليه ويستوعبهم سكان ينادى فيهم من معه ماء يوجد به وقولي في الوقت بما جوزه فيه من زياتي (ثم) ان لم يجد الماء في ذلك (نظر حواليه) يمينا وشمالا وأماما وخلفا الى الحد الأدنى وخص موضع الخصرة والطير يزد احتياط (ان كان بمسوى) من الارض (والا) بأن كان ثم مهددة (وجبل) ترددان (أمن) مع ما ياتي اختصاصا وما يجب بذله لماء طهارته (الى حد غوث) أي حد يلحقه فيه غوث رفته لو استغاث بهم فيهم مع تساعدهم بأشغالهم وهذا هو الراد بقول الاصل تردد قدر نظره أي في المستوى وبقول الشرح الصغير تردد غلوة سهم أي غاية رميه وقولي ان من من زياتي (فان لم يجد) ماء (ثم) (قوله أي وجوبا) لا من به لموضع اندبره (قوله) وأما هنا أي في حد الفوت فيشترط الخ أي عند عدم التيقن للوجود أمامه فلا يشترط مطلقا تدبره

فأولعلم ماء) ولواخبار العدل اذ المراد به ما يشمل غلبة الظن ومثله الفاسق ان وقع في قلبه منه **(قوله)** فوق حد الغوث) أي باعتبار الغاية والا فالحدود الثلاثة مشتركة في الابداع من **(قوله)** ويسمى حد القرب) وقدره ونصف فرسخ تقريبا حج وقدر نصف الفرسخ يسيرا لاقبال المعتدلة احد عشر درجة وربع درجة وذلك لان مسافة القصر يوم وليلة وقدرها ثلثا وتسعون درجة ومسافة القصر ستة عشر فرسخا فاذا قسمته عليها باعتبار البرج خمس كل فرسخ اثنان وعشرون درجة ونصف درجة ع ش على مر فان كان فوق ذلك ولو بخطوة فهو حد البعد شيخنا عثمان بن ع ش **(قوله)** وجب طلبه) لانه اذا سأل اليه لشقه له النوى قال يري اولى حج والمراد بالطلب هنا غير المراد به عند التوجه فهو هناك النفس الماء وهنا فقصده وقوله غير اختصاص أي وكان العلم بغير خبر العدل والا فيشترط أمن الاختصاص شورى **(قوله)** غير اختصاص الخ) أي وكان غير محتاج اليه فان كان محتاجا اليه اعتبارا من عليه أيضا ع ش بان كان كلب صيدو كانت مؤتمنه من صيده ومحل الامن على غير الاختصاص أيضا اذا كان يحصل الماء بلا عوض **(قوله)** أو أوجوه) أي لآلة الماء **(قوله)** من نفس بيان القبر وقوله وعضو أي له أو لغيره **(قوله)** واقطاع عن رفقة) للضرر والتخلف عنهم وكذا ان لم يضره في الاصح لما يلحقه من الوحشة غير أنهم لم يبيحوا ترك الجماعة بسبب الوحشة بشرطوا خوف الضرر واصل الفرق تكرير الطهارة في كل يوم اه ديمري وفرقا أيضا بان الجماعة مقصد والماء هنا وسيلة انتهى مر ع ش **(قوله)** وخروج وقت) يحتمل الا كقتناه بادر ك رفة سم ع ش وهذا اذا لم نلزمه الاعادة كان قد علم الماء أكثر من وجوده فان لزمته الاعادة بان كان نجسا والماء أكثر من فقدته فلا يشترط الامن على خروج الوقت تقرر شيخنا عثمان بن ع ش أي بان خاف على نفس أو مال الخ وقيل المراد بالان خاف خروج الوقت بدليل ما بعده وهو قوله بخلاف الخ تأمل شورى **(قوله)** بخلاف من معناه) أي يحصل عنده وظاهره وهو فوق حد الغوث وهو الوجه لان معناه فلا يصح التيمم بخلاف من يحصله فلا بد أن يأمن فليحذر رشورى **(قوله)** فوق ذلك) أي وان قل كقدم كما يفهم من اطلاقهم ولعله غير مراد بل الظاهر أن مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فان المسافر اذا لم يثل ذلك لا يمتنع من النهاب اليه وانما يمتنع اذا بعدت المسافة فر ع ش وبعبارة حل قوله ولا يجب قصد الماء لبعده هذا واضح اذا علمه وهو في أول حد القرب أو في آتائه وأما لو علم ذلك بعد وصوله لا آخر حد القرب ومقار بذلك الآخر وكان قد رى بياجدا وكذا في الغوث فلا يجب القول بطلبه بشرط الامن على الوقت اه **(قوله)** فلو يتقنه) أي يتقن طريقه في محله فيجب عليه تحصيله منه وهو حد الغوث والقرب يتقن طريقه بمنزله أي مكانه الذي هو نازل فيه فهذا يتقنه بدلالة قوله في حد الغوث فان لم يجد تيمم ولقوله فلو علم ماء الخ باعتبار مرقومه وهو انه اذا لم يأمن على ما ذكر تيمم أي فحفل ذلك كماه ما لم يتقن طريقه الماء آخر الوقت شيخنا عثمان بن ع ش المراد بان آخر الوقت ما يشمل آتائه بل ما عدا وقت الفضيلة ابن شورى وقال ع ن بأن يبقى منه وقت يسع الصلاة وطهره فاهي ولو بأقل مجزئ وصورة المسئلة أن يكون في محل يغلب فيه فقد الماء والوجوب التأخير جزما وان خرج الوقت ويجزئ هذا التفصيل في تقين السرة أو الجماعة والقيام آخره وظننا فان يتقن فالتأخير أفضل أو ظن فالتقديم أفضل **(قوله)** فانتظاره أفضل) وربه ان أفضل منه فعلمنا بالتيمم أول الوقت وبالوضوء آخره شورى لا يقال الصلاة بالتيمم لا يستحب اعادةها بالوضوء لانما نقول محله فيمن لا يرجو الماء بعد

ويسمى حد القرب (وجب طلبه) منه (ان آمن غير اختصاص) وما لا يجب بذله الماء طهارته) ثمنا أو بوجه من نفس وعضو وما لا ائد على ما يجب بذله الماء واقطاع عن رفقة وخروج وقت والا فلا يجب طلبه بخلاف من معناه ولو توشأ به خرج الوقت فانه لا يتيمم لانه واجد للماء ووصف الماء بما ذكر من زيادتي ولم يعتبرنا الامن على الاختصاص ولا على المال الذي يجب بذله بخلاف فيما مر لتيقن وجود الماء وتعييرى بما ذكر أعهم من اقتضاره على النفس والمال (فان كان الماء بمحل (فوق ذلك) المحل المتقدم ويسمى حد البعد (تيمم) ولا يجب قصد الماء لبعده (فلو يتقنه) آخر الوقت فانتظاره (أفضل)

**(قوله)** رجه الله فأولعلم ماء الخ) أما لو علمه في حد الغوث المتقدم فيجب عليه طلبه ان آمن على كل شيء غير الوقت فلا يشترط الامن عليه وان لم نلزمه الاعادة والاختصاص والماء الواجب بذله في الطهارة له شيخنا **(قوله)** بان كان وجود الماء أكثر الخ أي أو استوى الامر ان تدبر **(قوله)** رجه



يقين بوجوده في غير منزله  
والا وجب التأخير جزما  
(والا) بان ظنه أو ظن أو  
يقين عدمه أو شك فيه آخر  
الوقت (فتجب تيمم) أفضل  
لتحقق فضيلته دون فضيلة  
الوضوء (ومن وجده غير  
كاف) لم (وجب استعماله)  
في بعض أعضائه خبر  
الشيخين اذا أمرتكم بأمر  
فأتوا منه ما استطعتم (ثم  
تيمم) عن الباقي فلا يقسمه للثلاث  
يتيمم ومعه ماء طاهر  
يقين ولا يجب مسح الرأس  
ببلع أو برد لا يذوب  
وقيل يجب قال في المجموع  
وهو أقوى في الدليل  
(ويجب في الوقت شراؤه)  
أي الماء الطاهر (بمن مثله)  
مكانا وزمانا فلا يجب شراؤه  
بزمنه على ذلك وان قلت  
نعم ان يبيع منه لاجل زيادة  
لاقت بذلك الاجل وكان  
قدما الى وصوله محلا يكون  
غنايه وجب الشراء (الا  
أن يحتاجه) أي الثمن  
(لدينه أو مؤنة) حيوان  
(محترم) من نفسه وغيره  
(قوله) ويمكن حل كلام  
الماوردي (الخ) لا يمكن الحل  
بعد فرض كلام المثنى في  
صلاة سقط التيمم فكون

بقية سياق كلامهم واعتراض بأن الفرض الاول ولا تشملها فضيلة الوضوء وأجيب بأن الثانية لما  
كانت عين الاولى كانت جارية لنفسه بشرح مر ومحل افضلية التأخير حيث لم يقترن التقديم بنحو  
جماعة والا كان التقديم أفضل زى (قوله) أبلغ أي أعظم وأكثروا (قوله) قال الماوردي  
هذا اذا تيقن وجوده بان كان معه في المنزل وعلم أنه لا يمكن منه الا في آخر الوقت ع وش وهو ضعيف  
ويمكن حل كلام الماوردي على ما اذا كان يعمل يغلب فيه وجود الماء فانه يجب عليه التأخير حيثئذ  
كما صرح به زى ع ش على مر (قوله) وجب استعماله لو كان معه ماء لا يكفيه وتركه لا يكتفي  
وجب عليه استعماله كل منه. ويجب عليه الاعادة لتقصان البذل والميل منه ع ش (قوله) اذا أمرتكم  
بأمر المراد بالامر الشيء المأمور به كأنه قال اذا أمرتكم بشئ بذليل قوله فأتوا منه (قوله) تيمم  
الاول قرأه بصيغة المصدر ليفيد الوجوب (قوله) ولا يجب (الخ) أي والفرض أنه وجد الثلج أو البارد  
فقط اذا وجد ماء يكفي له وجهه ويديه وجد ثلجا فانه يجب عليه استعماله حيثئذ ع ش وبعبارة  
الطيفي ولا يجب (الخ) اذا لم يمكن هنا تقديم مسح الرأس على مسح الوجه واليدين للتراب ويؤخذ من  
العادة أن يلوغ غسل ما قبل الرأس وجب مسحه بنحو الثلج وتيمم عن الرجلين ويمكن حل كلام المجموع  
عليه ولاننا في شيخنا اه (قوله) قيل يجب (الخ) وعليه فتيمم عن الوجه واليدين ثم مسح الرأس  
بالثلج ثم تيمم عن الرجلين ولا يؤثر هذا الماء في محبة التيمم لوجهه واليدين لانه لا يجب استعماله فيما  
زى (قوله) وهو أقوى في الدليل) أي أنه يصدق عليه أن معه ماء ولو بالقوة فيكون داخلا في الحديث  
المتقدم (الخ) (قوله) ويجب في الوقت شراؤه) علم من وجوب شرائه ذلك بان نحو يبيع ذلك في الوقت  
بلا حاجة للوجوب أو قائل وبطل تيممه مادام بقدر على شئ منه في حد القرب وانما سمت هبة عبد محتاجة  
للكفارة لا هبة التراضي أصالة فلا أثر لوقتها وبه مال محتاجة بدنه يتعلق بالتمه وقد رضى الدائن  
بها فليكن له جبر على العين فان عجز عن استرداده تيمم وقضى س (قوله) بجن مثله) قال القليوبي المراد  
ثمن مثل الذي يكتفي لواجب الطهارة ما لا زاد للثمن فلا يعتبر ويحتمل اعتباره اه من حواشي شرح  
الروض شوري ولولم يجرده من الثمن الماء والسعة قدم السعة له وام نفعها مع عدم البذل ومن ثم زعمه  
شراء سائر عورة قنه لاء طهارته ولو وهبه لفرعه قبل الوقت ثم دخل الوقت ازم الاصل الرجوع به بحبرة  
قال مر وبزم البائع فسخ البيع في القدر المحتاج اليه فيها اذا كان له خيار كأقضى به الوالد اه (قوله)  
مكان) أي فلا تعتبر حالة الاطرار فقد تساوى الشرع فيها ذاتا كثيرة بما وى (قوله) وان قلت  
وأنما سوي العين اليسير في نحو الوكيل بالبيع والشراء لان ما هاته بدل مع كونه من حقوق الله للمنية  
على المساعدة ع ش (قوله) نعم ان يبيع (الخ) لا حاجة الى هذا الاستدراك لان ما ذكرتم مثل اذا زاد في  
مقابلة الاجل ولهذا لم يورد هذا الجلال المحلى فقه درمشو برى وبعبارة شرح مر ولوز بد في غمته بسبب  
التأجيل زيادة لاقتبالا لاجل المخرج بها عن كونه من مثله اه (قوله) الا أن يحتاجه ليدنو لمؤملا  
نعم يشترط أن يكون حاله قبل وصوله الى وطنه وبعده ولا مال فيه والواجب شراؤه قبل نظره ولا فرق  
بين أن يكون الدين لله تعالى ولا دين لغيره ولا بين أن يتعلق بتمته أو بيمين ماله كمين عارضا فنه المتغير  
بأنه شرح مر (قوله) حيوان محترم ولا يتقيد المحترم بكونه ماله أو معه سواء في ذلك السلم  
والكافر حل (قوله) محترم وان لم يكن لا تغاير على المعتمد مر ومن المحترم كلب متنعف به وكذا  
ما لا تقع فيه ولا ضرر على المعتمد مر والحاصل أن الكلب على ثلاثة أقسام عقور وهذا الاخلاف في

كر وجهه وعملوك وبقية حضرا (١١٤) وسفر اذ هالوا بالباقي صرّف العلم الى ذلك وبتبعم وخرج المحترم غيرة كبريى

عدم احترام ما يفتد بقلته والثاني محترم بالاخلاق وهو ما فيه تقع من صيد أو سواها الثالث ما فيه خلاف وهو ما لا يقع فيه ولا ضرر وقد تناقض فيه كلام النووي والمعتد عند شيخنا حر أنه محترم بحرم قلته اه خضر على التحريم (قوله حضرا وسفرا) ولا بد أن يفضل في الحاضر عن مؤنة يومه وليته حل ولا بد في المسافر أن يفضل عن مؤنته ذهابا والباقي شيخنا (قوله غير محتاج اليه فيه) أى الدين فقوله يحتاجه يفتى عن هذا الوصف من ثم قال حج هو صفة كالشفة ضمن لازم الاحتياج اليه لاجل استغراقه اه قال سم والصواب أنه صفة لازمة كما صنع حر لانه يلزم من الاحتياج الاستغراق (قوله اقتراض الماء) أظهر في محل الاضمار لالتبوه وأوضح أن الضمير راجع للتمتع المتقدم اه وقوله في الوقت مفهوم انه لو وهب وأقرضه قبل الوقت لا يجب عليه القبول وهو كذلك اذ لم يطلب وسيأتي أن له اعدام الماء قبل الوقت فهذا أولى وليس هذا نظير وجوب طلب الماء قبل الوقت اذا اتسعت القافلة خلافا لما في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله واستعادة آتله) ولو تجاوزت قيمتها أضعاف ثمن الماء في فلا نظر لما كان تلفها حتى يفرم قيمتها لان الظاهر السلامة في كلام شيخنا ولا يلزم من معناه بذله محتاج تطهارة به حل (قوله تحصيله) أى الماء وقوله بغيرها أى الثلاثة (قوله ولم يحتج الى ذلك المالك) أى يجوز بذله حل (قوله فلا يجب فيه ذلك) أى ما ذكر من الاقتراض والاحتياج ولا يأتى هنا الاستعادة قال زى فلا يجب لو كان قبولها من أب أو ابن ولو كان قابض القرض مؤسرا بعل غائب اه (قوله ما يميز القبول والسؤال) فان امتنع من القبول والسؤال لم يصح تبعمه مادام قادر عليه وحاصل الخلاف أى مخالفة في الماء والخم والأقلام ما لا يجب فيه الجبيع من الشراء وقبل الحبة والقرض والسؤال والألّة يجب فيها الثلاثة لاجارة والشراء والعار به والخم لا يجب فيه شئ برأوى (قوله ولو نسيها حل) لو ذكر هذا آخر الباب عند ذكر ما يقضى من الصلاة وما لا يقضى كان أولى لان البحث هنا في السبب المبيع للتبعم وأما القضاء وعدمه فالتبعم فسيأتى آخر الباب زى لكن ذكره هنا لانه نوع مناسبة لا قادتتهما أنه يعين مع وجود التقصير وأن النسيان ليس عذرا مقتضيا اسقوطه وأن الاضلال يقتدر تارة ولا يقتدر أخرى شرح حر (قوله وأضله في رحله) أى تسبب في ضياعه وفيه في المختار وأضله أضاعه وأهلكه قال ابن لسيكت أضلت بعيرى اذا ذهب منك وضلت المسجلوا اذا زاد لم تكن تعرف موضعها وكذا كل شئ مقيم لا يعتدى له اه فعلى هذا يقرأ رحمه في قول الشارح ما أو أضل رحمه بالنصب على القبولية (قوله أعاد) وان أمعن في الطلب زى (قوله حقيقة) أى فيقال وجهه بالفعل أو حكا كان نسي الخن وألّة (قوله ونسبت في احواله) أى أنه اذا نسي لورث ما ذكر ولم يعلم به أنه لا يجب عليه الاعادة وهو ظاهر وأقول لم يطلب في رحله لعله يعلم بعدم وجود ما ذكر فيه وقد أدرج فيه ذلك وجبت الاعادة لتقصيره حل والمعتد أنه لا اعادة لعدم نسبته الى التقصير (قوله بأن عجز الرفقة) أى خيامهم والخيما ليست قيد لأن الحكم عام قال ع ش على حر يؤخذ من هذه العلة أنه لو اتسع تخيمه جدا كتحميم أمير الحج لا قضاء عليه اه (قوله حاجته اليه) لعطش حيوان (ولا تبعم لعطش عاص بسفرة حتى يتوب وقوله حيوان وان لم يكن معه ومثل الماء الا كل فقد ذكر في فال وضفة في الاطعمة ان له ذمة عشا الغير التي لا يحتاج اليها لحيه المحترم المحتاج للاطعام وعلى المالك بذله حل (قوله محترم) وهو الذى يحرم قلته ومنه كتب منتفع به وكذا ما لا يقع فيه ولا ضرر على المعتد عند حر خرج نحو الكلب المقور وتارك الصلاة بشرطه والزاني المحسن والفواسق الخمس فلا يجوز صرّف الماء اليه لاجل محب الطهر به وان أفضى الى تلفها سم (قوله

وزان محسن ولا حاجة لوصف الدين بالمستغرق كاقضل الاصل لان ما فضل عن الدين غير محتاج اليه فيه وتبعمى بالثبوت أعظم من تبعمه بالنفقة (و) يجب في الوقت (اقتراض الماء وانها به واستعادة آتله) اذ لم يمكن تحصيله بغيرها ولم يحتج الى ذلك المالك وضاق الوقت عن طلب الماء خرج بالماء منه فلا يجب فيه ذلك لثقل المنفعة والمراد بالاقتراض وتاليه ما يميز القبول والسؤال فتعبرى بها أولى من تبعمه بالقبول وقول في الوقت مع مسئلة الاقتراض من زياتى وتبعمى بها آتله أعظم من تبعمه بالهلول (ولو نسيه) أى شئ أعاد ذكر من الماء والخن والألّة (وأضله في رحله بقتيم) وصلى ثم فذكره أو وجده (أعاد) الصلاة ولو وجد الماء حقيقة أو حكا معه ونسبته في احواله حتى نسيه أو أضله الى تبعمه وشرح بضلال ذلك في رحله لما أو أضل رحمه في رحاله وتبعم وصلى ثم وجده وفيه الماء أو الخن أو الألّة فلا يبعد ان أمعن في الطلب اذ لا ما معه حال التبعم وفارق أضله في رحله ان تبعم الرفقة أوسع من تبعم

اليهناك (ما لا) أي فيه

أي المستقبل صوالل روح  
أوغبرها عن التلق في تيم  
مع وجوده ولا يكلف الطهر  
به جمعه وشبهه لغيره  
لأنه مستقر عادة وخرج  
بالحق غير كاسر والعطش  
المبيح التيمم معتبر بالخوف  
المعتبر في السبب الآتي  
والعطشان أخذ الماء من  
ماله كغيره إينله ان لم يئذله  
له (رو) ثانيا (خوف محذور  
من استعماله) أي الماء  
مطلقا أو للجوز عن  
تسخينه (كرض وبه  
بره) بفتح الباء وضمتها  
(رواية) أم وشين فاحش  
في عضو ظاهر للصدر  
والإبرة السابقة والشين  
الازم المستكره من تيمم  
لون وبحول واستحشاف  
ونفرة تبق وجلة تزيد  
والظاهر ما يبدو عنه الهمة  
غالبا كالوجه والبدن  
ذكر ذلك الرافي وذكر  
في الجنائيات ما حاصله أنه  
ملا يهد كشفه شكاً

(قوله ومن جهه ما يأتي ان  
لا يشرب به الخ) ومقتضاه ان  
غلبة الظن لا تكفي بل لابد  
من اخبار الطبيب ومن ان  
يعلم الطبيب في المستقبل  
انه يتولد منه المحذور  
الذي كور والتمتد هنا انه  
يكفي غلبة الظن كذا كره  
الجوهري عن الراسي في  
الشرح وابن حجر في شرح

أي فيه) أشار به إلى انه منصوب على الظرفية (قوله صوالل روح) علة لكون الاحتياج سببا  
للجوز ع ش ومقتضى هذا أنه لابد من خوف تلف النفس والمزوء وهو مخالفة له والآتي والعطش  
المبيح معتبر بالخوف حل أي لأن هذا أهم من تلف النفس ويجب أن قوله صوالل روح أي مثلا  
ح (قوله في تيمم مع وجوده) ويجزم تطهيره به وان قل حيث عان وجوده يحتاج اليه في القافة  
وان كبرت وشربت عن الصبغ حل وكثير يجهلون فيتوهمون أن التطهير بالماء مقرر بعينه وهو  
خطأ فيجب ولا يقيم الاحتياج له لغير العطش ما لا كبل كلك وطبخ لحم بخلاف حاجته لذلك حاله  
التيمم من أجله والفرق بينهما أنه لا غنى عن دفع العطش بوجهه وأما بل نحو الكعك فيمكن  
الاستغناء عنه في الجلة فاعتبرناه حالاً لا مراً ح ح وقوله كبل كلك قده حج بما يسهل  
استعماله وأخذ سم بمقتضاه فقد لو عر استعماله بدون البل كان كالعطش اه ع ش على مر  
(قوله لغيره) مفهومه أنه يكلف التطهر بوجهه وسبقه وهو كذلك كفي ع ش فعل هذا يقيد  
المحترم في الملق بأي شيء تأمل ومثل الدابة غير المميز حل (قوله وخرج بالمحترم غيره) فلا يكون  
عطشه محجوزاً لئبذل الماء وهل يعتبر الاحترام أيضاً حق نفسه أولاً فيكون أحق بمائه وان كان  
مهذراً ولعل الثاني أقرب لتمام ذلك لأن امره يقتل نفسه وهو لا يحل له قتلها إلا أن الزكوى استشكل  
عدم بدل بل الماء لغير المحترم بأن عدم احترامه لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعاً لانا ما نؤرون  
بأحسن الفتنة ان نسلط أهمل الطرق وليس العطش من ذلك وقد يجب أن ذلك انما يرد لو منعناه  
الماء عدم الاحتياج اليه للتطهر أمانع الاحتياج اليه فلا محذور في منعه ع ش على مر (قوله معتبر  
بالخوف أي معتبر في الخوف) أي ضابط العطش المبيح التيمم أن يخاف منه محذوراً كمرض وبه  
بره إلى آخر ما يأتي في شيخنا ومن جملة ما يأتي أن لا يشرب به إلا بخيار طيب عدل بان عدم الشرب يتولد  
منه محذور تيمم ع ش (قوله والعطشان أخذ الماء من مال) أي غير العطشان وله مقتضاه وهو  
المالك حل وكنته عطش أدى محترم معه نازمه مؤقته كافي الامداد شوى (قوله ان لم يئذله)  
بضم اللام من باب نصر ع ش على مر (قوله وخوف محذور) شمل تعبيره بالخوف ما كان ذلك  
بجبر التوهم وعلى سبيل النذرة كان قاله العدل قد يخشى منه التلق ع ش على مر (قوله مطلقاً)  
أي بارداً أو مستخدماً بدليل المقابلة وعبارة ع ش مطلقاً أي قدر على تسخينه أولاً اه (قوله أو المحجوز  
عن تسخينه) أي فان وجد ما يستغنه به وجب تسخينه وان خرج الوقت وكذا يجب تحصيل ما يستغنه  
به ان علم به في موضع آخر وان خرج الوقت سم على المنهج بالمخشي ع ش وخرج بالتسخين التبريد فلا  
يجب عليه انتظار وامل الفرق بينهما أن التبريد لا اختيار له فيه بخلاف التسخين قاله ع ش قل شيخنا  
الحنفاوي وهو الذي تقيناه خلافاً في موضع آخر من التسوية بين التسخين والتبريد انتهى (قوله  
بفتح الباء وضمتها) أي فيها (قائدة) تقول برأيتكيت البرأ بفتح الباء وضمتها مفتوح الباء  
هنا أصح وهو مصدر للفتوح وأما الضموم فقد رل الضموم والمكسور أسنوى شوى (قوله وزادة  
الم) أي لا يحتل عادة حج (قوله المنذر) قدمه لانه علم والآية خاصة ع ش (قوله وعول) الواو  
بمعنى أو والنحول الازم مع رطوبة في البدن والاستحشاف الخزل مع بوسة فيه (قوله ونفرة)  
كثيرة وزا بمعنى (قوله وجلة) ظاهره ونفركل من اللحمة والنفرة ولا مانع من تسميته شيئاً  
لأن مجرد وجوده هماً للعضو يورث شدة ولكن مجرد لا يبيع التيمم بل ان كان قاحشاً تيمماً أو يسيراً  
فلا والواو في الجميع بمعنى أو ع ش (قوله عند الهمة) بالفتح الحذمة وحكى أبو زرعة والكسائي

العباب وغيره بعد كلام طويل اه شيخنا

ذلك ويستمد في خوف  
ما ذكر قول عدل في الرواية  
وذكر زيادة الام من  
زيادتي وبه صرح في  
الروضة وأصلها وتغيير  
بما ذكر أع من تعبيره  
بما ذكره وما ذكره من  
أن الأسباب ثلاثة هوماني  
الاصول ذكرها في الروضة  
كأصلها سبعة وكلها في الحقيقة  
ترجع الى فقد الماء حسا  
أو شرعا (إذا امتنع  
استعماله أي الماء في  
عضو) لعله (وجب تيمم)  
لثلاثا والعضو عن طهر  
وبم القربا بساكن على  
الذهان كات جعل التيمم  
(د) وجب (غسل صحيح)  
سواء كان على العضو سائر  
كصوف يخاف من نزعه  
محذور أو لم يخاف إذا  
أصرتكم بأمر فأتوا منه  
ما استطعتم وبتلف في  
غسل الصحيح المجاور  
للعليل بوضع خوخة مبلولة  
بقربه وبتحمل عليها  
ليتنفصل بالقطرات منها  
ما حولها من غير أن يسيل  
اليه (د) وجب (مسح كل  
الساكن) ان كان

(قوله) رجه الله ما أمكن  
على العلة) فلا يمكن إصرار  
وكانت العلة ببعضها هل  
يقيم على البعض الآخر ولو

المهتة بالسكروا نكره الاصمى مختار ع (قوله للرؤا) قال ابن التماسي على السنن المرأة يفتح  
اليم وكسرها و بالهمز وتركه مع ابدالها و اوا الملكة فتنافه تقتضي تخلف الانسان باخلاص مثله ١١  
بحرفه وفي المختار والمرأة الانسانية أي الكاملة وضبطه بالقلم بضم الميم ع (قوله) ويمكن رده الى  
الاولى أي بان يقال الذي لا يعد كشفه حكما للرؤا وهو ما يبدو عند المصنف ع (قوله فلا أثر لخوف  
ذلك) ولوا متحسنا تنقص قيمتها بذلك نقصا فاحشا لان حق الله تعالى مقدم على حق السيد بدليل  
فتلها بترك الصلاة وبذل الزائد على ثمن المثل يعد غيبة في المعاملة اذ به يستدل على عدم الرشد ولا يسمع  
به أهل العقل حل وعبارة شرح مر وسلطان و يفرق بينهما وبين بذل الزائد على الثمن بان هذا يعد  
غيبا في المعاملة ولا يسمع به أهل العقل كما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان ينسج فيها بالثافة  
وتصنع بالكثير فقليل لماذا فقال ذلك عسلي وهذا جودي ١١ (قوله قول عدل) أي ان لم يكن  
عارقا باللب كان عارقا به كتنى بمعرفته نفسه فان لم يكن عارقا به ولم يجد طبيبا وخاف محذور رافض  
أي في السجى أنه لا يقيم وخالف البيهقي فأفتى بأنه يصلي بالتيمم ثم يعيد اذا وجد المحذور وأخبره بجواز  
التيمم (قوله وكلها في الحقيقة) أي سواء قلنا انها ثلاثة أو سبعة ع (قوله واذا امتنع استعماله)  
أي حرم زى وعبارة سم واذا امتنع أي امتنع وجوب استعماله ويحتمل التحريم أي بان خاف  
محذورا كإسره فيكون الامتناع على بابه وانظر هل يحرم الاستعمال عند خوف بطوله بالظاهر  
الحرمه ع (قوله) ويحتمل أن يريد به تحريمه أيضا عند غلبته فحصل المحذور بالطريق  
للتقدم فالامتناع على بابه اقل ع (قوله) فافهم قوله عند غلبة الظن ان حيث لم يلق بغيره فله ما ذكرنا  
له التيمم وهو موافق لما اقتضاه تغيير المصنف بالخوف وحينئذ نثبت أخبره الطبيب العدل بان الغالب  
حصول المرض حرم استعمال الماء وان أخبره بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم ١١ (قوله)  
في عضو) المراد بالعضو هنا الجزء من البدن ليس له نحو لسانه كما يدل له قوله الآتي وان كات بغير أعضاء  
الوضوء شيخنا (قوله وجب تيمم) لعل الاولى بتقديم غسل الصحيح على التيمم لاجل مفهوم قوله  
لاترتب لنحو وجب فان مفهومه أن المحدث يجب عليه الترتيب بان يقدم غسل الصحيح تأمل (قوله)  
وبم القربا) معطوف على تيمم من قوله وجب تيمم فهو بالنصب على حد \* وليس عبادة وتقرعني \*  
فتفيدة العبارة وجوب الامرار (قوله سواد الخ) تعميم في الفصل حل وفي التيمم أيضا (قوله)  
كصوف) يفتح اللام ع (قوله وبتلف) أي وجوب ان أدى ترك التلطف الى دخول الماء الى  
الجراحة وقد أخبره الطبيب بضرر الماء اذا وصل اليها ع (قوله) من غير أن يسيل اليه) فان تعذر  
غسله الا بالسيلان الى العليل أمسه الماء من غير افاضة وان لم يسم ذلك غسلا حل فان تعذر الا بالسيان  
صلى كفاقه المهورين وأعاد ع (قوله ومسح كل السائر) ولو كان به دم لم يفي عن ماء  
الطهارة وكتب أيضا قوله ومسح كل السائر أي بدلا عما أخذهم من الصحيح ومن ثم لم يوجب بأخذ شيئا أو  
أخذ شيئا وغسله لم يجب مسحه على التعمد شوري (قوله كل السائر) أي خلا فلقن قال يكتفي مسح  
بعضه وقوله وانما وجب مسح الكل الخ غرضه به الداعي الضيف وتأمل في الجواب فان محصله أن  
الذي أبيض للضرورة يجب فيه التعميم والذي أبيض للحاجة لا يجب فيه مع أنه كان للتمييز للنظر العكس  
الهم الا أن يقال حصل الجواب القياس على التيمم بجامع ان كلا مسح أبيض للضرورة فيكون قول  
الشارح مسح أبيض للضرورة بيان للجامع وعبارة صله مع شرح مر وقيل يكتفي مسح بعضه كالخف  
والرأس و فرق الاول بينهما بأن في تعميمه مشقة أتزع أي نزع الصمامة و بينه وبين الخف

(ان لم يجب نزع بهاء لا يقرب استعمال الماء ما لم يكن واجب مسح (١١٧) السك لانه مسح ابيع للضرورة كالتيتم

ولا يجب مسح محل العلة بالماء  
(لا ترتب) بين الثلاثة  
(لنحو جب) فلا يجب  
لان اتيتم هذا العلة وهي  
باقية بخلافه فياخر في  
استعمال الناقص فانه  
افقد الماء فلا بد من  
فقدته بل الاولى هنا  
تقديمه ليزيل الماء أثر  
التراب وتسمى بذلك أهم  
من قوله ولا ترتب بينهما  
للجنب ونحو  
الجنب المحدث فيتيتم  
ومسح بالماء وقت دخول  
غسل عليه رعاية للترتيب  
الوضوء (أو) امتنع  
استعماله في (عضو من  
فتيهما) بجان وكل من  
اليدين والرجلين كعضو  
واحد

بأن استعماله يليه اه (قوله ان لم يجب نزع) بان كان في نزع مشقة بان خاف من نزع المحدث  
الساق حل أي وكان وضعه على طهر بخلاف ما لو وجب نزع كان وضعه على حث أو لم يخف من  
نزعه محذورا ع ش (قوله بماء) متعلق بالمسح ولو سقطت جديرته في الصلاة بطلت صلاته سواء كان  
بري أو لا كخلاف الخب بخلاف ما لو رفع الساتر لتوهم البرء فيان خلافه فانه لا يبطل تيممه اه شرح  
مر (قوله ولا يجب مسح محل العلة بالماء) أي حيث لا ستر أي لانه يتيتم بدل طهر العلة بالماء فلا معنى  
للمسح حينئذ عن وهذا مفهوم قوله ان كان وبعبارة زى قوله ولا يجب مسح محل العلة وان لم يضر  
لان واجبه الفصل فاذا أتمرت فلا فائدة في المسح بخلاف المسح على الساتر لشيء بالمسح على الخف اه  
(قوله لا ترتب) غرضه به الرد على الضعيف القائل بوجوب الترتيب وقوله لان التيمم الخ غرضه به ابداء  
فارق في القياس الذي تمسكه به الضعيف وبعبارة شرح مر ورد القول بوجوب تقديم غسل الصحيح  
كوجوب تقديم ماء لا يكفي به أن التيمم هنا العلة وهي مستمرة : هناك لعدم الماء فامر باستعماله أولا  
ليصير عاد الماء ويحمل النص القائل بانه يبدأ بالتيمم على الاستصحاب ليهب الماء أثر التراب  
اه (قوله بين الثلاثة) أي التيمم وغسل الصحيح ومسح الساتر والترتيب بان يقدم الغسل على التيمم  
والمسح ومقتضى قوله لا ترتب بين الثلاثة لنحو جب ووجوب الترتيب على غير الجنب بين الثلاثة حتى  
بين التيمم ومسح كل الساتر وإيس كذلك لان الترتيب الواجب على غير الجنب إنما هو بين الغسل  
والتيمم فقط اذا كانت الجراعة في غير الوجه وأما التيمم والمسح فليس بينهما ترتيب اللهم إلا أن يقال  
المراد بقوله بين الثلاثة بين مجموعها ويكون مفهومه أن غير الجنب يجب عليه الترتيب بين مجموع الثلاثة  
أي بعضها وهو الغسل والتيمم وبل عليه قول الأصل ولا ترتب بينهما أي التيمم وغسل الصحيح  
لأنه جنب فخالصه أن مفهوم قوله لنحو جب فيه تفصيل وهو أن غير الجنب يجب عليه الترتيب بين التيمم  
والغسل فقط ولا يجب عليه الترتيب بين التيمم والمسح وبل لذلك قول الشارح بعد نزع بنحو  
الجنب المحدث فيتيتم ومسح أي حيث عطف الواو الالف على مطلق الجمع والمفهوم اذا كان فيه تفصيل  
لا يفترض به شيئا ح ف (قوله لنحو جب) كالخاض والنساء ومن طلب منه غسل مسنون  
حل (قوله فياس) أي في قوله ومن وجده غير كاف وجب استعماله ثم يتيتم أي فانه يجب عليه الترتيب  
بان يقدم الغسل بالماء الذي معه ثم يتيتم عن الباقي وقوله في استعمال الناقص أي الناقص ماء وضوئه  
عن غسل أعضائه كلها شيئا (قوله هنا) أي في الجنب (قوله تقديمه) أي التيمم (قوله وقت  
دخول) تنازع فيه قوة فيتيتم ومسح قبل وكان الأولى أن يقول فيفضل الصحيح ثم يتيتم ومسح  
ليبه على الترتيب المراد وأجيب بان هذا يفهم من قوله وقت دخول الخ (قوله غسل عليه) كاليدين  
مثلا فيجب أن يقدم غسل الوجه على التيمم عنهما ولا ترتب بين غسل الصحيح عنهما والتيمم عنهما  
وكذا اذا كانت العلة في الوجه فلا ترتب فيه أصلا فحل كون المحدث يجب عليه الترتيب بين الغسل  
والتيمم اذا كانت لعة في اليدين مثلا شيئا (قوله فيتيما) أي حيث لم تم الجراعة العضوين  
والا كتيتم واحد وكذا يقال في الثلاثة والحاصل أن تعدد التيمم إنما هو عند تعدد الغسل بتعدد  
العضوان سقط الغسل عن العضوين بسقط الترتيب فيكفي تيمم واحد شيئا (قوله وكل من اليدين  
الخ) فلو كانت لعة في وجهه يديه ثم عن الوجه قبل الانتقال إلى يديه ثم يتيتم عن يديه قبل الانتقال  
إلى مسح الرأس حل فلو تم العلة وجهه ويديه كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما  
حينئذ وبه فحقى الواو ومنه لو تم الرأس والرجلين مر لان التيمم لا يتعدد الا عند وجوب الترتيب

(قوله رحمه الله ولا يجب  
مسح محل العلة الخ) معناه  
أن محل العلة مكشوف وهذا  
مقابل قوله ان كان (قوله  
أيضا محل العلة) أي سواء  
كانت في أعضاء الوضوء  
أم لا وقوله بالماء أي ما بالتراب  
فيجب حيث كانت في  
أعضاء التيمم هذا حيث  
يخش شيئا عا س اه سم  
(قوله أي لا يتيتم بدل  
طهر الخ) علة لا يجب  
(قوله يجب عليه الترتيب  
بين التيمم والغسل فقط)  
لوقال ولا ترتب على الجنب

وكذا على المحدث في عضو العلة كان أولى وكان يفهم وجوب تقديم غسل الوجه متلا على اليد التي فيها العلة من الوضوء

كاسبق (قوله ويندب الخ) فان قيل اذا كانت العلة في وجهه وبديه وغسل جميع الوجه ولا جاز  
نوال جميعه ما لم لا يكفيه تيمم واحد لكن عمت العلة أعضاءه فاجلوا بان التيمم هنا في طهر تحت فيه التيمم  
فولم يكفاه تيمم واحد حصل تطهير الوجه واليد في حالة واحدة وهو متعمد بخلاف التيمم عن الأعضاء كلها  
لسقوط الترتيب بسقوط الفسل شرح مر (قوله) فأربعة) ولا بد لكل واحد منهم نية على  
المعد لأن كل واحد منهم طاهر مستقلة لا تنكسر بل ما قبله عرش على مر (قوله) ان عمت العلة الرأس  
أي ولم يكن عليها سائر فان كان وأخذ فقدر الاستمسك من الرأس بأن يني من الصحيح ما لا بد منه  
للاستمسك كغناه مسح السائر بالماء ولا يقيم فان لم يأخذ شيئاً فقيم فقط سم بالمعنى ومنه زى عند  
قول المصنف ومسح كل السائر (قوله) وان عمت الأعضاء كلها فقيم واحد) أي أن لم يكن سائر على الوجه  
واليد إن أو كان سائر أو ممكن نزعه للتيمم والالتيمم يسل كذا فقد الطهور ين تيمم بقصى لكن  
يسن خروج من خلاف من أوجب شرح مر (قوله) ومن تيمم لفرض آخر الخ) بأن سلى بالاول ودخل  
وقت فرض آخر وهو يقيم وجب عليه إعادة التيمم فقط ويعيد تيمماً واحداً وان كان الذي سبق منه  
تيممات كافي مر خلافاً لحج حف (قوله) لم يغسلوا ولا مسحاً) عمله ما لم ينزع السائر أما إذا نزعه  
ووضع بدله مثلاً فيجب إعادة تيمم شوري (قوله) أعاد الخ) الاختصار أن يقول إن أحدثت عاد جميع  
ما مس كاعبر به مر (قوله) وان كانت العلة الخ) أي هذا كله اذا كانت العلة بأعضاء الوضوء كما يؤخذ  
من قوله وعضو الخ) فان كانت بغير أعضاء وضوءه الخ) حل بإيضاح (قوله) تيمم لحده إلا أكبر  
ويجب عليه إعادة هذا التيمم لكل فرض وان لم يحدث حدثاً كبيراً ولا صغيراً فإن أحدث حدثاً أصغر  
توضأ فقله توضأ للأصغر أي ان أحدث حف وعبرة حل ويعيد التيمم فقط لكل فرض إن لم  
يحدث فان أحدثت عاد الوضوء والتيمم اه وفي اللطفي قوله توضأ للأصغر فلو أحدث قبل أن  
يسلى أو بعد الصلاة وجب عليه إعادة الوضوء فقط لأن تيممه عن الجنابة لم يبطال بالحدث كاتقدم عن  
الروضة اه ومثله الشوري وقرر شيخنا ح ف كلام حل وهو المتمد

فصل في كيفية التيمم وغيرها أي في الكيفية التي يكون عليها التيمم وهي أركانه وسننه وقوله  
وغيرها أي وفي غيرها كالفضاء وحكم من نسي صلاة من الخمس ونحو ذلك وعدل عن تعبير بعضهم  
بالأركان وعطف الكيفية عليها لأن الكيفية شاملة للأركان والسنة كذا كرنا ولا (قوله) يقيم  
أي يجوز التيمم ويصح عرش (قوله) ظهور) ولو مقصود بالكن يحرم كتراب المسجد وهو ما دخل  
في وقوله لا ما لا يجوز رج ولوشك فواجده فيه قال شيخنا بكلامهم الحل وان قال الشيخ ينبغي التحريم  
لأن الظاهر أنه تراه شوري (قوله) ما يداهي به) كاطلين الأرضي حل وهو بكسر الهمزة وتفتحها  
مع فتح اليم فيهما نسبة إلى ارمينية بكسر الهمزة وتخفيف الياء من بلاد الروم بدر (قوله) أي تراباً  
طاهراً) قال الشافعي ترابه غبار وقوله حجة في اللغة ويؤيدان تفسيره الصمد بالتراب الذي له غبار  
قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه لأن من في مثل ذلك التبعيض فلا بد أن مسح بشئ يحصل  
على الوجه واليد ين بعضه ودعوى بعضهم أنها في مثل ذلك لا ابتداء ضعفه الزعمي بأن أحد أمان  
العرب لا يفهم من قول القائل مسح رأسه من الدهن ومن الماء والتراب إلا المعنى التبعيض والاذعان  
للحق أحق من المراء حل ففهم رد على مالك وغيره قال حل على الجلال وجوزوا الإمام مالك بكل ما  
اتصل بالأرض كالشجر والزرع وجوزوا أبو حنيفة وصاحبه محمد بكل ما هو من جنس الأرض كالزئبق  
وجوزوا الإمام أحمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة بما لا يغابر فيه كالخبر الصلب وجعلوا من الآفة

ابتداءً وقسروا الصعيد بما على وجه الأرض لا بالتراب **(قوله والراد بالطاهر الخ)** أي لما يأتي من امتناع المستعمل قياساً على الماء ع ش قال الحكيمة الترمذي إنما جعل التراب طهوراً لهذه الأمة لأن الأرض لما أحست بمولده صلى الله عليه وسلم انبسطت وتعدت وتطاولت وأزهرت وأنبعثت وانفجرت على السماء وسائر الخلق فأتته مني وعلى ظهره تأتية كرامة الله وعلى فخمي يسجد بجميعة وفي بطني مدفنه فلما جرت رداء غرها بذلك جعل ترابها طهوراً لأمة قانتين هديمتن الله تعالى لهذه الأمة ناصه لتدوم لهم الطهارة في جميع الأحوال والأزمان اه اطفئني وقرره شيئاً

**ح ف (قوله ولو برمل)** أي ولو بشمار رمل لأنه يقتضي أن الرمل إذا لم يبق بكني وليس كذلك وعبرة رمل قوله ولو برمل هو غاية في التراب بدليل كلامه الآتي أي ولو كان التراب الذي له غبار رمل فلو قال ولو رمل لكان أولى اه **(قوله لا يسلق)** بفتح الصاد من باب علم ويقال بالصاد والزاى والسين كافي المختار

**ع فرع** لو قد حجر حتى صار له غبار لم يكن التيمم به والفرق بينه وبين الرمل ظاهر لأنه ليس من جنس التراب بخلاف الرمل ع ش **(قوله المحروق منه)** أي بأن كان فيه قوة الانبات وقوله لم يصر رماداً أي بأن خرج عن قوة الانبات كذا ذكره م في حواشي شرح الروض ع ش ودخل فيه أيضاً الطفل والسبخ الذي لم يسلقه مراً أو شجسته الأرض من مدرولاً أو لم تراه بعلمها كلابن عجب بنحو خل حتى تغير ريحه أو طعمه وجف وكان له غبار حل **(قوله وخرج به)** أي بالتراب أي بقية وهو طهور رف كان الانسب أن يقول وخرج به المتنجس والمستعمل لا تهما شرباً بطهور رة الأولى تقدم للمستعمل على قوله وما لا غبار له مع أنه لا حاجة اليه مع قول المتن لا يستعمل إلا أن يقال ذكره المتن لأجل ترفيقه وذكره الشارح لأجل مفهوم المتن وعبرة البرماوى قوله وخرج به التراب الخ أي خرج بالجموع لكن لم يراع الترتيب في الاستخراج إذ لو راعاه لقدم قوة كنورة على المتنجس والمستعمل ولعل حكمة تأخيرها أن مفهوم التراب مفهوم لقب وفي الاحتجاج به بخلاف فلاناً أخوه وأكثره المخرج به وقلة المخرج بغيره اه قال الغزالي في المنحول وكون مفهوم اللقب ليس بمحجة محله حيث لاقرينة وهاقر يثان العدول عن الأرض إلى التراب في الطهارة بعد ذكرها في المسجدة حيث قال جعلت لنا الأرض كلها مسجداً وتر بها طهوراً ولم يقل جعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً وكون السياق للامتنان يقتضي حكماً بما يقن به فلما اقتصر على التراب دل على اختصاصه بالحكم م **(قوله المتنجس)** كتراب مقبرة علم بها زى **(قوله وغيرها)** هذه شجبة التراب ع ش **(قوله كنورة)** هي الجرف طفيف حل **(قوله وزرنيخ)** بكسر الزاى **(قوله وسعاقفة سؤف)** هو ما تنخن من طين وشوى فصار نظاراً حل **(قوله ونحوه)** كزعفران وقوله بما يعلق بفتح الهم في الشارع وبه طرب **(قوله لائها)** أي النورة وتليها ليست في معنى التراب فلتا عن كونها منه فهي خارجة عن التراب فكان الأولى تقديم ذلك على جميع المحترقات وقوله ولان الخليط الخ أن كان هذا هو السبب في منع التيمم فليس في كلامه ما يفرجه وكتب أيضاً في مع كونه ليس في معنى التراب والافتقار في استخراج هذا الخليط بالتراب كما هو التبادر من ضيعه ويحجب عنه بأنه شجبة يعلو في الحق والتقدير بتراب خالص وإنما اختص التيمم بالتراب لتقدم من قوله جعلت لنا الأرض كلها مسجداً وتر بها طهوراً فقد خص بعد أن علم فإن قيل هذا اجتماع مفهوم اللقب فلناهم هو حقيق حيث وجدت القرينة وهي هنا الامتنان يقتضي اكتساباً بما يقن به حل **(قوله لا يستعمل)** هذا استخراج بقوله لا لا طهور ودونها نوطاً لتعريف قال ابن حجر في حديث وكذا في حيث فيما يظهر اه وخرج به المستعمل في غير ذلك كالجسيم بدلا عن الوضوء المجدد أو عن غسل الجمعة فإنه لا يكون مستعملاً كالماء المستعمل في غسل

والراد بالطاهر الطهور كما عبرت به (ولو برمل لا يسلق) بالعضو فإنه يقيم به لانه من طبقات الأرض والتراب جنس له بخلاف ما يسلق بالعضو والتقييد بعدم لصوقه من زيادتي ودخل في التراب الكور المحروق منه ولو أسود ما لم يصر رماداً كافي الروضة وغيرها وخرج به التراب المتنجس وما لا غبار له والمستعمل وسائى وغيرها كنورة وزرنيخ وسعاقفة سؤف ومختلط بدقيق ونحوه مما يعلق بالعضو وان قيل الخليط لا نهال يست في معنى التراب ولان الخليط يمنع وصول التراب الى العضو (لا يستعمل) كالماء وهو

(قوله الذي لم يسلق) أي لانه اذا علاه الملم لم يبق فيه قوة الانبات فلا يجزئ

ما يقي بعنونه أو تناثر منه) حالة التيميم كالتمطر من الماء يؤخذ من حصر المستعمل في ذلك محضة تيميم الواحد أو الكثير من تراب يسير مرات كثيرة وهو كذلك (١٢٠) ولورفع يده في أثناء مسح العضو وضعه صامح على الأصح وسوخ زيادتي

منه ما تناثر من غير مسح العضو فإنه غير مستعمل (وأركانه) أي التيميم خمسة أحدها (النقل تراب ولومين وجهه ويد) بأن ينقله من أحدهما إليه أو إلى الآخر فتعبري بذلك أعين قوله فلو نقل من وجهه إلى يده أو عكس كفي وكنتله من أحدهما نقله من الهواء ونقله بنفسه قصد لوجوب قرن النية بكياي وأما صرحوا بالقصد لا بفعلها أسرة بالتيميم وهو القصد والنقل طريقه (فلسفته رجع عليه) أي الوجه أو اليد (فردده) عليه (دوى لم يكف) وإن قصد برفقه في مسح راجع التيميم لأنه لم يقصد التراب وإنما التراب أنه لما قصد رجع وقبل يكفي في صورة القصد واختاره السبكي (ولزيم بآذنه) وبنيه (صح) ولو بلا عنصر إقامة لفعل مأذونه مقام فعله (و) ثانيها (نية استباحة مفتقر إليه) أي التيميم كماله وس محض تعبري بذلك أعين من تعبره باستباحة الصلاة (قوله بعنونه أي الممسوح) وكذا الممسوح بعد فراغ المسح أي فهو مستعمل بالنسبة لغیر المسح

الطهارة ع وش عبارة شوري لا يستعمل في أي حدثا وأثبت وإن غسل على الراجح اه أي في الغلظة فلا يجوز استعمال التراب الذي غسل به المقلط من ثمانية على المعتدل بل هو طاهر غير مطهر وأى إن كان نهر يغيب المستعمل المذكور غير شامل له لأن مراده نهر يغيب المستعمل في رفع الحدث بل قضية الحصر أنه غير مستعمل في جواز استعماله مرة ثانية وهو ما جوى عليه المصنف في شرحي الروض والبهجة لكن المعتدل خلافه فهو طاهر غير مطهر اه (قوله بعنونه) أي الممسوح (قوله) أو تناثر منه أي من الممسوحة والممسوحة جميعا ع ش (قوله) يؤخذ من حصر الخ أي لأن مقام البيان فيه يد وجبته سقط ما قبل الحصر فيه بناء على أن ما في كلامه موصولة فإن جعلت نكرة موصوفة فلا شوري (قوله) محضة تيميم الواحد أو الكثير من تراب يسير (الآن) يتخلط بما تناثر من العضو بعد مسحه حل ولا يقدر بمخالف كافي الماء شيئا: ح ف (قوله) ولورفع يده الخ) ليحصله مستفاداً ما ذكر بل تقييدا قوله أو تناثر منه أي فلا بد أن يكون هذا التناثر انفصال عن الممسوحة والممسوحة جميعه أو قوله صرح لماعلت أنه لا بد أن يفصل عن الممسوحة والممسوحة جميعه أو قوله وسوخ الخ لأن التناثر منه ظاهر في الانفصال عنه بصد مسحه أو الفوق صادق بما تناثر منه من غير مسح حل (قوله) وأركانه خنت) باسقاط التراب إذ لو حسن عدمه كنا لحسن عدم الماء كفاي الوضوء والقصد لأنه داخل في النقل الواجب قرن النية به بالنقل مستلزم للقصد ولا عكس أذهوني مسألة راجع الآية قاصد غير ناقل والمعتدل أن التراب ركن في التيميم بخلاف الماء لأنه ليس خادما بالوضوء بخلاف التراب فإنه خاص بالتيميم لأنه في النجاسة المقلطة ليس مطهرا بل المظهر إنما هو الماء والتراب شرط زى (قوله) وتله يتضمن) المراد بالتضمن هنا الاستلزام لا المصطلح عليه عند أهل المنطق وأشار بقوله ونقل الخ إلى دفع ما يقال أن المصنف لم يعد القصد من الأركان كأعده الاصحاب منها وحاصل الجواب أن النقل متى كان مقترنا بالنية كان مستلزما للقصد وحيث لا حاجة ذكر القصد مع ذكر النقل وإنما صرح الاصحاب بالقصد مع النقل لآية وهي قوله تعالى فتييموا لأن التيميم في اللغة القصد والنقل طريقه وانظر لم خالفهم المصنف قال زى المخاطبات لا يكتفي فيها بدلالة الالتزام بل لا بد فيها من الدلالة لمطابقة اه واعلم بشرط القصد في الوضوء لأن اسم النقل المأمور به يطلق مع اشتفاء القصد بخلاف التيميم والنقل هو التحويل والقصد هو قصد المسح به والنية أن ينوي الاستباحة لأنه لا يكتفي غيرها كياي في هذا هو الفرق بين الثلاثة (قوله طريقه) أي محققه شوري (قوله) لم يكف عدل عن عبارة الأصل وهي لم يجز لانها محتملة لأن يقال عدم الجواز لا يستلزم عدم الصحة ع ش (قوله) أنه لم يقصد التراب) أي بنقل أي لم ينقله برفقه قوله وإعالم التراب أما وأما أثر التعبير به عن النقل لما قدم من أنه طريقه شوري قال حل فلو قلناه بوجهه أو يده كان ناقلا للعضو وهو كاف اه (قوله) وبنيه) أي الأذن ولا بد أن تكون النية عند النقل والمسح كقولك هو التيميم مر (قوله) ولو بلا عنصر لكن مع الكراهة حل (قوله) إقامة لفعل مأذونه مقام فعله) اخذ أنه لا بد أن يكون أهلا للطهارة والمعتدل خلافه فيمكن كونه كافرا أو حائضا حيث لا نقض وغير مبرز كغردولا يقال غير المبرز لا يتأق الأذن لأنه لا الأذن يشمل الإشارة حل (قوله) ونية استباحة مفتقر إليه) بأن ينوي هذا الأمر العام أو ينوي بعض أفراده كما مر وأذا نوي الأمر العام استباحة أدنى المراتب وهو

منه ما تناثر من غير مسح العضو فإنه غير مستعمل (وأركانه) أي التيميم خمسة أحدها (النقل تراب ولومين وجهه ويد) بأن ينقله من أحدهما إليه أو إلى الآخر فتعبري بذلك أعين قوله فلو نقل من وجهه إلى يده أو عكس كفي وكنتله من أحدهما نقله من الهواء ونقله بنفسه قصد لوجوب قرن النية بكياي وأما صرحوا بالقصد لا بفعلها أسرة بالتيميم وهو القصد والنقل طريقه (فلسفته رجع عليه) أي الوجه أو اليد (فردده) عليه (دوى لم يكف) وإن قصد برفقه في مسح راجع التيميم لأنه لم يقصد التراب وإنما التراب أنه لما قصد رجع وقبل يكفي في صورة القصد واختاره السبكي (ولزيم بآذنه) وبنيه (صح) ولو بلا عنصر إقامة لفعل مأذونه مقام فعله (و) ثانيها (نية استباحة مفتقر إليه) أي التيميم كماله وس محض تعبري بذلك أعين من تعبره باستباحة الصلاة (قوله بعنونه أي الممسوح) وكذا الممسوح بعد فراغ المسح أي فهو مستعمل بالنسبة لغیر المسح

وفرق بينه وبين الماء الطاهر استعماله بمجرد دفعه عن المسئول بأنه لم يثبت على العضو ولا يجر عليه بنفسه لكانه غائبا عن ذلك لا يشترط فيه المشقة كما اغتفر رفع اليد ثم عودها لذلك بخلاف الماء صرح به العبادي على أي شجاع



وهو ماعدا الصلاة خطبة الجمعة والموافاة واجب لان ما نواه ينزل على أدنى المراتب **(قوله وبذلك)**  
 أي بالاستباحة على أنه لا تنكح فيترفع حدث وما في معناه لان الحاصل للتييم إنما هو مجرد الاستباحة  
 لا رفع الحدث أي حكمه العام وهو المنع من نحو الصلاة مطلقا كما هو المراد عند الإطلاق حل **(قوله فان نوى)**  
 رفعها نكاحا كفي شورى **(قوله ولا نية فرض تيم)** لانه بدل على أنه مقصودا أصالة مع أنه بدل ومحل  
 مالم يصفه نحو صلاة **(قوله لا يسلح أن يكون مقصودا)** لان تركه نية الاستباحة ودعوله  
 إلى نية التيمم أو نية فرضيته ظاهر في أنه عبادة مقصودة في نفسها من غير تفيد بالضرورة كذا قال  
 شيخنا قال ويؤخذ من مقرر أنه لو نوى فرضية الإبدال لا يصلح لانه نوى الواقع حل أي  
 بأن نوى فرض التيمم قاصدا أنه بدل عن الفسل والوضوء لأنه فرض أصالة عى على مر **(قوله)**  
**مقصودا** أي أصالة **(قوله لا يسلح أن يكون مقصودا)** بل يكره مر اه عى **(قوله بنقل أول)** أي  
 فلو لم ينو عند ابتداء النقل ثم نوى قبل بمساة التراب الوجه كنى وكأنه نقله عن يده إلى وجهه وهو كاف  
 عى **(قوله ومستدامة إلى مسح)** المعتمد ان الاستدامة ليست شرطا فالمراد على اقترانها بالنقل  
 والمسح وان عى بز بينهما عى وعبرة زى المعتمد أن اقتران النية بالنقل والمسح معا كفى أو ما  
 استدامتها فليس شرطا وكلامهم جرى على الغالب لان هذا من يسير قل أن تعز فيه النية اه  
**(قوله قبله)** راجع للعليل **(قوله لم يكتف)** أي المسح لعدم النية عنده في الأولى وعدم صحة النقل  
 في الثانية وكتب أيضا قوله لم يكف الا ان شوى في مسألة الحدث قبل بمساة التراب الوجه وفي مسألة  
 العز وبولوم المساة شورى أي ولا يحتاج حينئذ إلى نقل جديد عى **(قوله فان نوى الخ)**  
 بيان لما يستبيح به التيمم بعد صومه وكأنه قيل ثم اذ أصبح التيمم فليست يبيحه عى **(قوله فرضا)**  
 ولا يشترط تعيينه كما هو من نظيره **(قوله وضبطه جمعة)** المعتمد أنه يتمتع الجمع بين الجمعة وخطبتها  
 بتيمم واحد مطلقا أي سواء تيمم الجمعة أم الخطبة لان الخطبة بدل عن ركعتين على قول والقائل  
 بالصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف زى فعم أن الخطيب يحتاج لتيممين نعم ان تيمم خطبة الجمعة  
 ولم يخطب جازله أن يصلى به الجمعة لان الخطبة بمنزلة ركعتين فاشبهت بالفروض العينية عى ويجوز  
 له حينئذ أن يصلى به غير هاوله أن يصلى بالمادة بتيمم الأولى لان الفرض واحد **(قوله أصل النقل)** أي  
 أصله في التكليف أي لولا أنه يكف بالفرض لم يكف بالنقل ومن ثم لم يكف الصلى بالنقل لاتقاء  
 تكليفه بالفرض كما هو مبين في شرح جمع الجوامع شورى وقال شيخنا المراد ان الخطاب وقع أولا  
 بالفرض لئلا الاسراء وأما السان فسما التي صلى الله عليه وسلم لم يعد والكلام بالنظر لأصل الفرض  
 لا لفعله فلا يرد الصلى برماوى حى **(قوله ومثلها الخ)** والحاصل من ذلك أنه اذا نوى فرضا عينيا  
 جازله فعله وماعدا من التوافل وفرض الكفائيات ومس المصحف وسجدة التلاوة والشكر الخطبة  
 الجمعة لان القول الضعيف يقول انها تابعة عن ركعتين من الظهر والصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف  
 واذا نوى النفاية أو الصلاة أتبع له ماعدا الفرض العيني وماعدا خطبة الجمعة واذا نوى غير فرض  
 ونقل كان نوى مس المصحف فعله ماعدا الصلاة فرضا ونفلا وماعدا خطبة الجمعة اه عى وعبرة  
 الشورى فالحاصل أن نية الفرض تبيح الجميع ونية النقل أو الصلاة أو صلاة الخنزة تبيح ماعدا  
 الفرض العيني ونية شيء ماعدا الصلاة لا تبيحها وتبيح ماعدا الصلاة فيشمل تمكن الحليل اه حج  
 وقوله ماعدا الفرض العيني اهل المراد به ما هو كذلك بالصلاة فيشمل المادة فلا تسباح بهذا وهو متجه  
 لان ارق من النقل اه **(قوله في يتمتع الجمع)** أي وليس أنه اذا لم يخطب أن يصلى به الجمعة لان خطبة  
 الجمعة دون صلاتها كونه فرض كفاية هذا ولا يعتد أنه حيث لم يخطب جازله ان يصلى الجمعة لان الخطبة

وبذلك علم أنه لا يكتفى  
 رفع حدث لان التيمم  
 لا يرفع ولا ينفى فرض تيم  
 وفارق الوضوء بأنه مهيأة  
 ضرورة لا يصلح أن يكون  
 مقصودا ولهذا لا يسلح  
 تعبد به بخلاف الوضوء  
 (مقر ونه) أي النية (بنقل)  
 أول لانه أول الأركان  
 (ومستدامة المسح)  
 لشي من الوجه فلو عى بت  
 أو أحدث قبله لم يكف لان  
 النقل وان كان ركنا غير  
 مقصود في نفسه (فان نوى)  
 بالتيمم (فرضا أو) نواه  
 (ونفلا) أي استباحتهما  
 (فله) مع الفرض (نقل)  
 وصلاة جنائز وخطبة  
 جمعة وان عى فرضا عينيا  
 فيه فعل غيره (أو) نوى  
 (نفلا) والصلاة (فله) غير  
 (فرض عين) من النوافل  
 وفروض الكفائيات  
 وغيرهما كس المصحف  
 لان ذلك اما مثل ما نواه في  
 جواز تركه له ودونه أما  
 الفرض العيني فلا يستبيحه  
 فيهما ما فى الأولى فلان  
 الفرض أصل النقل فلا يصح  
 تابعا وأما في الثانية فلاخذ  
 بالاطو وكذا حكم غير  
 التوافل فيه لمن زى  
 ومثلها ما نوى فرض  
 الكفاية كان نوى بالتيمم  
 استباحة خطبة الجمعة فيمتنع  
 الجمع بينهما وبين صلاة

بمباشرة كعتين فاشتمت الفروض العينية ع ش ولا يجوز الجمع بين خطبتين بيمين واحد سواء كان  
 زائدا على الأربعين أم لا ح ف قال ابن حجر وأما يجب تيمم لكل من الخطبتين التين بينهما جلوس  
 لهما من غير ان يركع واحد ولو صلى بيمين فرضا فاجب أعادته كان ربطا بحسبة ثم فكك جازله أعادته وإن كان  
 فعل الأولى فرضا لان الثانية هي الفرض الحقيقي فجاز الجمع نظر لهذا اه (قوله فرضين) أي بأن  
 قلنا نويت استباحة فرضين وأطلق أو عينهما كظهر وعصر ع ش (قوله استباح أحدهما) ظاهره  
 صحة ذلك وان علم وتعمد حل قال ع ش ويستباح غيرهما إذا لم يصل واحد منهما اه (قوله أو نحوه)  
 نحوه كسجدة ثلاثه أو شكرا أو قراءة أو مكث بمسجدا أو استباحه وطء حج (قوله حتى مسترسل  
 لحيته) ولا يشترط يقين وصول التراب الى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن ولا قصد التراب أيضا  
 لهضموعين مسحهما فلو أخذ التراب لمسح به وجهه فتدكر أنه لم يمسح جازان مسح به يديه وعكسه خلافا  
 للفقهاء برماوى (قوله ثم يديه) هل يجب إزالة ما تحت الظفر مما عتق الوصول اليه كافي الوضوء أم لا  
 جزء شيخنا زى بالأول وفرق بينه وبين عدم وجوب إيصال التراب الى منابت الشعر الخفيف بان  
 الظاهر مطلوبه الازالة بخلاف الشعر الخفيف وان لم يزل يقال قضية الفرق وجوب إيصاله الى منابت لحية  
 المرأة لا تقول المراد بمطو يسه الازالة المطلوب اصالته وأما لحية المرأة فلا تتطلب ازالة الا لعارض  
 تشوه أو زينة أو نحوه ذلك فليتأمل شوبرى (قوله فلا يجب) أي ولا يندب أيضا للشدقة شرح مر  
 (قوله وان أمكن بنقله الخ) قال بعضهم هذه قضية شرطية لا تقتضي الوقوع وصورها بعضهم بان  
 مسح بالخرقة وجهه ويديه معا وفيه أن هذه ليست نقلة واحدة حصل بها تيمم الوجه واليدين بل الحاصل  
 من ذلك قتلان لا ترتيب بينهما اه وقوله بل الحاصل من ذلك قتلان فيه نظر يعلم من قوله معا وأيضا  
 البطان لعدم ترتيب المسح بين الوجه واليدين وقوله ونحوها هل من نحو آخره قتلان وضع وجهه ويديه  
 على التراب معا لنقلة أو يقال ذلك قتلان لا ترتيب بينهما الظاهر الثاني أخذ من كلامه الآتي فبالو  
 ضرب يديه معا حيث جعل ذلك أمورا للثقتين التين لا ترتيب بينهما حل وصورها بعضهم بمالو  
 ضرب بالخرقة ووضع على وجهه طرفها وطرفها الآخر على يديه في زمن واحد ثم مسح وجهه ويديه فلهذه  
 نقلة واحدة فلا يصح التيمم بذلك وحينئذ فلا نظر في الشارح كغيره وصح التصور كما أشار اليه مر  
 وسئل شيخنا ح ف مصرح به قل على الجلال وقال فالبعض الذي فسد به مسح اليدين بقية النقلة  
 الأولى لا نقلة أخرى فهو نظير ما لوضرب يديه معا ومسح بأحداهما وجهه وبالأخرى يده فإنه لم يقل أحد  
 بأن مسح اليد باليد الثانية نقلة تأتبع مع قصدتها كالتقدم بل أوجبوا عليه نقلة أخرى وهذا واضح لا غبار  
 عليه ويتعين اتباعه والمخبر اه (قوله لوروده) أي التعمد أو ورود ما ذكر من الثقتين (قوله  
 لا ترتيبهما) فلا يجب لكن يستحب شرح مر (قوله فلوضرب) هذا نص ورأبها للثقتين التين لا ترتيب  
 بينهما فكل بنقلة وفيه أن عدم الترتيب إنما هو عند الوضع وأما عند المسح فالحاصل بين الثقتين لان  
 مسح الوجه بعد نقلة ومسح اليدين نقلة أخرى فقد حصل الترتيب بين الثقتين حل وقوله عند الوضع  
 أي وضع اليدين على التراب والظاهر أن هذا من المصنف بقوله لا ترتيبهما فليحتمل لا يظهر قوله وفيه الخ  
 وقوله وفارق أي النقل لمسح حيث يحجز النقل لشيء من اليدين مع النقل للوجه أي وعكسه ولا يحجز  
 أن يقع المسح لشيء من اليدين مع المسح للوجه أي وعكسه (قوله وبالأخرى الأخرى) أي  
 ويحتاج لغيره بأخرى لمسحهما اليسار ع ش (قوله بأنه) أي النقل وسيلة والمسح أصل مقصود  
 وينتفى في الوسائل ما لا ينتفى في المقاصد حل فقوله المسح أي حيث وجب فيه الترتيب (قوله فيمكن

تعمك ووضع يده على تراب ناعم لحصول المقصود فالتعبير بالضرر بتدوين خروج مخرج الغالب كان قوله في الطهر ضرره للوجه وضرره للبدن كذلك اذ لو مسح ببعض ضرره للوجه وبعضهما

(١٢٣)

تعمك) ولو في الهواء ع ش قال في المختار نعمت الدابة أي نرغت (قوله اذ لو مسح ببعض ضرره) أي بخرقة مسح ببعضها الوجه وبعضها الثاني احدى البدن فلهذا ضرره بواحدة فقد اكتفى بالوجه ببعض ضرره بواحدة لا بد من ضرره بأخرى ليدل الثاني وتوفيته ان الحاصل حينئذ قتلان فلو مسح بذلك خرقة الوجه وشبهها احدى البدن وبالثالث الثالث اليد الاخرى فالحاصل حينئذ ثلاث قتلات حل قال شيخنا وهذه الصورة أعني قوله اذ لو مسح بالخرق عني قوله اذ لا فلو ضرب يده مع الخرق فذكرها ولا من حيث عدمه وجوب الترتيب وذكرها هنا من حيث أنه لا يشترط خصوص ضرره للوجه وخصوص ضرره للبدن اه (قوله حتى لم يلبس) نقل عن المجموع ان الجانب فيه يقتصر على أقل التسمية والراجح انه باق بالكل قاصدا الله كراي يطلق مر ع ش (قوله وسواك) ومحل بين التسمية والنقل كما أنه في الوضوء بين غسل الكفين والمضمة حج ع ش وهو يفيد ان التسمية لا تسحب مقارنتها للنقل خلاف ما مر من استحباب مقارنتها لغسل الكفين في الوضوء (قوله وعدم تكرره مسح) فلو كرره كان مكروها ع ش (قوله واياته بالشهادتين بعده) عبارة شرح مر والد كراي السابق في الوضوء وذكر الوجه والبدن والرقب والتجديد وان لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه (قوله على يساره) أي وبأقربه على الكيفية المشهورة وهي ان يضع يده على أصابع اليسرى سوى الإبهام بحيث لا يخرج إبهام اليمنى عن مسحة اليسرى ولا مسحة اليمنى عن إبهام اليسرى ويحركها على ظهرها باليسرى كذلك تم مسح احدى الرأيتين بالاشرى بدلا مما يجب لان فرضهما حصل بضر بهما لم يمسح وجهه وجاز مسح ذراعيه بترابهما الدم انفصالهما الحاجة اذا لم يكن مسح الذراع كغسلها فصار كغسل الماه من بعض العضو اي بعضه اه شرح مر (قوله بخلافه في الطهر بالماء) وهذا جرى على الغالب والافلاكان الخاتم هذا وما عرفت في الوضوء شيئا انعكس الحكم ع ش (قوله لا عند النقل) أي كما هو كلام المصنف (قوله ون تم الخ) هذا شروع في أحكام التيمم وهي ثلاثة الحكم الاول فيما يظله الثاني فيما يستبيحه به وقد ذكره بقوله ولا يؤدى به الخ والثالث في وجوب الاعادة وعده وذكره بقوله وعلى فاقد الطهورين ان يصلي الفرض ويعد حل والاصواب ان يقول وذكره بقوله وبعضه متمم لبرد الخ لان فاقد الطهورين ليس متمم ما حتى يدخل وجوب اعادته في أحكام التيمم واليت اذ لم يتمم الماء قبل الصلاة بطل التيمم وان كان في الصلاة بطل ان كانت لا تسقط بالتيمم وكذا اذا وجد بعد ما وقبل الدفن فان وجد بعد الدفن لم ينش كائن له قل عن السبيل (قوله لا عند الماء) أي حيا كان الفقد وشرعا كان تيمم لمرض وقوله يجوز ما قد رعايه ولو بالشفاء فافهم شو ري وقول الشورى كان تيمم لمرض هذا يظهر مع قوله يجوز لان نوههم الشفاء لا يبطل التيمم كما قاله مر وانما يظهر على قول الاصل فوجده فالردى حل الفقه هنا على الحسى (قوله يجوز) أي في محل يجب طلبه منه وشمل التجوز التوهم والشك ودخل الوجود بالاولى لانه وان كان ليس من أفراد التجوز بالانية الاولى بهذا الحكم قال مر ومن لم تجوز به جوده مع امكان شرائه واقترافه عنه واقترافه له الغالب ومحل

(قوله واقتراض منه)

يظهر أنه لا محل لهذا لان

التصوص عليه أن الغن

كلامه أنه يجوز الاقتراض

فان حل كلامه على انه اقترضه بالفعل وهو الذي تعين حله عليه كاتبه بانه ظاهره

بكونه يعني قوله جوده أنه وجد في ملكه

لئلا يتكرره الاقتراض فان قرئ اقتراض بالرفع زال الاشكال اه

لا يجب فيه الاقتراض ولو وجد المقرض فكان الاولى اسقاطها وهذا انما يتوجه في مر اذا قلنا ان معنى

فان حل كلامه على انه اقترضه بالفعل وهو الذي تعين حله عليه كاتبه بانه ظاهره

بكونه يعني قوله جوده أنه وجد في ملكه

لئلا يتكرره الاقتراض فان قرئ اقتراض بالرفع زال الاشكال اه

لئلا يتكرره الاقتراض فان قرئ اقتراض بالرفع زال الاشكال اه

لئلا يتكرره الاقتراض فان قرئ اقتراض بالرفع زال الاشكال اه

بطلانه بالتجويز اذ انق من الوقت زمن لوسى فيه الى ذلك لامكته التطهر به والصلاة فيه كاملة اه  
قال ع وش بطلان بالتجويز رأى التوهم اذ توهمه في حد القوت لوجود الطلب منه بالتوهم ما في  
حد القرب فلا يبطل تيممه الا بطل الماء لانه لا يجب طلبه منه الاعتدال ومنه أى التوهم ما توهمه زوال  
المانع المحسنى كان توهمه زوال السبع فيبطل تيممه لوجوب البحث عن ذلك بخلاف توهمه زوال المانع  
الشعرى كتوهم الشفاء فلا يبطل به التيمم كاقدم للشرح اه والحاصل ان قوله بجوز ما براهجية  
أومر جوحيته وأساواة ومثلهما لم يعلم بالاولى فالاحوال اربعة وعلى كل امان لا يكون مانع أصلا  
أو يكون مانع مقارن أو متأخر أو اربعة في ثلاثة باني عشر وعلى كل امان أن يكون محل يغلب فيه الوجود  
أو العقد أو يستوى الامر ان وثلاثة في اثني عشر وستة وثلاثين وعلى كل منها امان أن يكون في الصلاة  
أو خارجها فالحال اثنان وسبعون **(قوله ولو في تحريمه)** غايته في التني أى ولو في أثناء تكبيرة الاحرام أى  
قبل الاتيان براءه من أكبر ومثله ما لو كان مقارنا لقلبك لان الدخول تحتها وقده قارنه المانع حل  
وعش **(قوله بطل تيممه ولو زال سريرا)** **(قوله بطلان)** قبل بطلان ويجوز تعلقه بجوز أو يضأى  
جوز بطلان وهو أولى عش ويدل عليه قوله بقارن تجوزيه وقوله أو وجدته ولامان **(قوله)**  
كطش (مثال المانع الشعرى وسبع مثال المانع المحسنى **(قوله لم يبطل تيممه)** فان توهمه زواله بطل عش  
**(قوله لان وجوده ليس بيقين)** فكلامه يوهمن أن توهم الماء وشكه فيه لا يبطل التيمم وانما يقبده  
الاصل لاجل قوله وفى صلاة لان المؤثر فيها الوجود ان لا التجويز بشورى وبعبارة عش وبجواب ان  
للمناهج اعتبار بالوجود لانه الذى يفتقر فيه الحال بين كون الصلاة تسقط بالتيمم أولا ما للتجويز فى  
الصلاة فلا أثر له مطلقا اه **(قوله أو وجدته فيها)** ذكره وجود الماء في الصلاة ليس لكونه غير محتاجا فيها  
بل مجرد التصور بل ان الطائفة والخاض عند التمكن كذلك عش وفي البرماوى ما يخالفه ونه قال  
العلامة تاهرا للدين البابل التقييد بالصلاة شرط معتبر بخلاف ما اذ جمعت لتكبير حياها ومجبت  
للماء في أثناء الجماع فانه يبطل تيممه مطلقا ويجب النزاع اذا علم برؤيتها ومثل ذلك الطواف والقراءة  
ولو قد رجع بين والفرق ان الصلاة لها ارتباط ببعضها بخلاف غيرها انتهى **(قوله كصلاة التيمم الخ)**  
الكفاستة هائية وكذا ما بعدها **(قوله يندر فيه فقد الماء)** أى يغلب فيه الوجود بشرى **(قوله)**  
بطلت المناسب بطل أى التيمم لانه يلزم من بطلانه بطلان ولا عكس واجب بان الهنى بطلت  
بطلان التيمم **(قوله فلا فيها)** لا يقال لافائدة لانه علم لاناقول وضع التفرغ ان يكون الماء على  
أه فبقيل اشارة الى ان بطلان أى بطلان نواهيها بالنسبة لعدم الاعمال بالانسياق وقعه منها فيثبت  
عليه فليتأمل شوى وأجيب أيضا بأنه لا لاجل التعليق المذكور ولا رد على القائل بأنه يتجمل كفى  
عش المحسنى **(قوله لوجوب اعدتها)** أى حيث كانت فرضا والنقل تابع له عش **(قوله أو وجدته)**  
وكانت تسقط أى أو وجدته فيها لم تعد قط لكن كان هناك مانع فهدم صورة التلذذ داخل تحت قوله والا  
**(قوله لا يندر فيه فقد الماء)** بان غلب الفقد واستوى الامر ان شرح حر **(قوله كسائى)** أى فى قوله  
ويقضى متبهم الخ **(قوله فلا تبطل)** ويبطل تيممه بمجرد سلامه وان علم ان الماء تلف حل وليس  
له بعد السلام أن يدخل نفسه في الصلاة لسجود سهو بخلافه لذكرك في ذلك لانه فيها  
ح ف وبعبارة البرماوى قوله فلا تبطل ولا يبق تيممه بعد الفراغ من سلامه لوجود الماء وله ان يسلم  
والسليمة الثانية لانها من انواع الصلاة وليس له سجود سهو بعد سلامه ولوناسيا وان قصر  
الفصل لبطلان تيممه بالسلام قال حجج كابن عبدالحق وأقره عش ونقل عن حر أه يسجد  
للسهو وأقره شيخنا البابل اه **(قوله وان كانت نقلا)** أى بالنسبة لحالة التجويز وأما في حالة

ولو في تحريمه (بطل) تيممه  
لانه لم يتلبس بالمصود فصار  
كألو جوزه في أثناء التيمم  
(بلا مانع) من استعمال  
الماء يقارن تجسوزه  
فان كان ثم مانع منه  
كطش وسبع لم يبطل  
تيممه لان وجود الماء  
حينئذ كالعدم وقول مجوزه  
اولى من قوله فوجدته لان  
وجوده ليس بيقين (أو وجدته  
فيها) أى في صلاة ولا مانع  
(لا تسقط به) أى بالتيمم  
كصلاة التيمم بمحل يندر  
فيه فقد الماء كسائى  
(بطلت) فلا فيها لا فائدة  
في اتمامها لوجوب اعدتها  
(والا) بان تجوز وجوده  
فيها أو وجدته وكانت تسقط  
بالتيمم كصلاة التيمم  
بمحل لا يندر فيه فقد الماء  
كسائى (فلا) تبطل وان  
كانت نقلا

**(قوله فان توهم زواله)** أى  
المانع وأعمال الراد به  
الحسنى كإشواؤه بما قدمه  
أن توهمه زوال المانع  
الشعرى غير يبطل (قوله)  
وان علم ان الماء تلف غايته  
لرد

بالقصود ولا مانع من  
اتمامه كوجود المكفر  
الرقبة في الصوم نعم إن نوى  
الاقامة أو الأتمام في  
مقصورة بعد وجود الماء  
بطلت لحديث ما يستتبعه  
إذا الأتمام كافتتاح صلاة  
أخرى (وقطعها) ولو فرصة  
ليتوضأ ويصلي بطلها  
(أفضل) من أتمامها  
ليخرج من خلاف من  
حرم أتمامها (رحم) أى  
قطعها (في فرض) إن  
ضاق وقته. عنه مثلاً  
يخرج من وقته مع قدرته  
على أدائه فيه وهذا من  
زيادته وبه يزم في التحقيق  
وان ضيقه في الروضة  
وأصلها (والتنقل)

(قوله رحمه الله حدثنا الخ)  
أى لأحداه شياً من  
الصلاة لم يستتبعه بنية  
الصلاة حين كان يصح له  
ابتداء الصلاة تأمة عند  
القداء أحاده بعد الرؤية  
فلذلك ورد عليه عدم  
الشمول الذي ذكره أنحش  
(قوله وما مل من الأنا)  
المراد (الخ) هذا يخالف ما  
في بطلان التيمم بالتجويز  
من اشتراط أدائها كلها  
فاظهر الفرق (قوله يختلف  
مفهوم الشرط الخ) قال  
شيخنا القويى الذى يعلم  
من المحلى على جمع الجوامع  
من المخالفين في مفهوم الصفة

الوجود فلا يأتى لان النفل لا يفصل فيه بين أن يسقط بالتيمم أو لا فكان الأولى أن يقول ومثل  
الفرض في عدم البطلان في حالة التجوز لا حالة الوجود النفل حل وهذه الغاية الرد (قوله  
فله أتمامها) صرح به لاجل قوله بعد وقطعها أفضل وللتعليل المذكور (قوله لتلبسه بالمقصود)  
لما كان هذا التعليل شاملاً للصلاة التي لا تسقط بالتيمم وتقدم أتمامها بطل أشار الشارح للحجوب عنه  
بقوله ولا مانع من أتمامه أى بخلاف الصورة المتقدمة فهناك ما يمنع من أتمام الصلاة وهو وجوب  
الاعادة شيخنا وعبارة الاطفيعى قوله لتلبسه بالمقصود يرد عليه المحلى بالخلف إذا تخرق فيها انقبض  
مع تلبسه بالمقصود والمتعذر بالأشهر إذا حاضرت فيها فتنتقل الحيز مع التلبس بالمقصود أيضاً والاعامى  
إذا أصلى بالتقليد ثم أبصر فيها فان صلاته تبطل فدفعه الشارح بقوله ولا مانع من الأتمام بخلافه في  
المذكورات لوجود المانع فيها وهو في الأولى عدم جواز افتتاحها بحال مع تخرق الخلف وفي الثانية  
قدرتها على الأصل قبل الفراغ من البسك وفي الثالثة زوال ما يجوز معه التقليد اهـ (قوله كوجود  
المكفر للرقبة في الصوم) أى في أثناءه فيتم الصوم ولا يجب اعتناق الرقبة وإن كان اعتناقها وقطع  
الصوم أفضل ويقع الصوم الذى صدر منه فتلوان نوى به الفرض ثلاثاً يلزم عليه الجمع بين البسك  
والمبدل منه وهم لا يجوزون ذلك (قوله بعد وجود الماء) أى أومعه ع ش فلو تأخر شرطه  
لما منع من نيّة الاقامة والأتمام لم تبطل قال در وشفاء المريض من مرضه في الصلاة كوجود الماء  
في التنفيل اهـ (قوله لحدثنا الخ) هذا التعليل لا يشمل مقارنة الرؤية لئلا يحول الأقامة اللهم الآن  
يقال نزلوا المقارنة من غير الحدث ويؤخذ من هذا التعليل أيضاً أنه لو خرج وقت الجمعة وهم فيها  
بطلانها حينئذ لكانت الصلاة المذكورة ع ش (قوله وقطعها أفضل) أى فيها أوجد الماء بدليل قوله  
ليتوضأ ويصلى أما إذا جوزه فيها فلا قطعها إلا بمعنى أنه بل يحرم عليه قطعها حينئذ در اطفيعى  
قال در ومحل كون القطع أفضل ما يمكن في الأولى فضيلة خلت عنها الثانية فإن كان في الأولى فضيلة  
كذلك بأن كانت جامعة وكانت الثانية خالية عن الجامعة فأكملها بالتيمم أفضل اهـ ولا ينسب قلبها  
فلا لأن رؤية الماء تؤثر في النفل أيضاً سم وفي حج إن قلبها فلا حرام ع ش والمناسب أن قول  
لا يصح وذلك لأن القلب كافتتاح صلاة أخرى إذ كأنه خرج منها وحرم بصلاً أخرى واعتراض بأنه  
لربأت زيادة على ما نواه وانما غير صفة الثبة واعتمد شيخنا جواز قلبها فلا حل (قوله ولو فرصة)  
هذه الغاية للرد على القول بأن أتمام الفريضة أفضل كما حكاه المحلى في شرحه وعلى الوجه الجارى على  
إن أتمامها واجب كما حكاه در في الشرح وأشار الشارح لقول ثالث وهو وجوب القطع بقوله ليخرج  
من خلاف من حرم أتمامها فهذه أقوال ثلاثة كلها ضعيفة والمتعمد ساقى المتن وراعى الشارح القول  
الثالث دون غيره لقوة مدركه انتهى قال الشو يرى وقد نوه الغاية أن قطع النفل أفضل قطعاً وليس  
مراد بل قيل إن الأفضل أتمام الصلاة مطلقاً اهـ (قوله أفضل من أتمامها) أى ومن قلبها فضلاً  
(قوله إن ضاق وقته) بأن لم يبق منه ما يسع قدر جميعه حل وما مل من الأنا المراد ضيق الوقت  
عن وقوعه أدائه حتى لو كان إذا قطعها وتوضأ أدرك ركعة في الوقت قطعها سم ع ش ورجع عنه  
وما مل الى الاول وقوله عنه أى الفرض قال الشمس الشو يرى وقد راداة الشرط لان ظاهر المتن  
مخصص التحريم بفرض اعتصم بأن وقته ضيق وليس لما وقت كذلك إلا المغرب على قول فأشار  
بتقدم راداة الشرط الى أن الجلة فعل الشرط لاصفة للوقت فليتأمل اهـ والاولى الجواب بأن مفهوم  
الصفة فيه خلاف بخلاف مفهوم الشرط فيعمل به قطعاً شيخنا ح ف (قوله والمتنقل) هذا عام

أن في مفهوم الشرط خلافاً أيضاً إلا أن المخالفين فيه أقل من المخالفين في مفهوم الصفة

الواجب له في صلاته (ان  
نوى قنبرا) ركعة أو أكثر  
(أنه) لا تعاد نيته عليه  
(والا) أي وان لم يقنبرا  
(في) لا يجوز (ركعتين)  
لأنه الاحب والمعمود في النفل  
نعم ان وجدته في الثالثة فما  
هو ثم انما لانها لا تنبعض  
(ولا يؤدي به) أي يتيممه  
لغير رخصة عينية (من) ففرض  
عينية غير واحد ولو نذر  
لأنه طهارة ضرورية فيتقدر  
بقصرها فيمتنع جمعه بين  
صلاحي فرض ولو صيما  
وبين طوافين (الاحسين  
الحليل) للمرة فلها تمكينة من  
الوطء مرارا وان يجمع بينه  
وبين فرض آخر وخرج  
بالفروض العينية النفل  
وفروض الكفاية صلاة  
الجنائز فله فصل لما شاء  
منها كما علم مما لأن  
النفل لا ينحصر بخففت  
أمره وصلاة الجنائز تشبه  
النفل في جواز الترك  
وتعينه عند افراد المكلف  
عارض وقولي يؤدي أعم  
من قوله صلى والاستثناء  
من زيادتي (ومن) نسي  
احدى الحسن) ولم يعلم عينا  
(كفاء من) تيمم لأن  
الفرض واحد ومساواة  
وسيلة فلو تذكر المنسية  
بعدم تحببها لغيره كما  
في المجموع وتعتبر بما  
ذكر أولي من قوله كفاء

فياذا كان الحرف يفلب فيه الوجود والقدر وفيه تصريح بصحة النفل وعدم بطلانه في الحالين قلت  
وما اقتضاه كلامه من عدم البطلان في النفل بخالفه كلام الاصحاب في اجراء التعديل فيه ولا ينافيه  
قولهم نسيه بطلان لان مرادهم اسقاط الطلب وعدمه فليتأمل حل (قوله الواجب له) فهم  
منه ان الحق زلة لا يقتصر على ركعتين بل يصلى ماشاء وهذا يؤيد بتقدير حل كون التيمم بطل  
بالسلام بصورة الوجدان (قوله قدر) انما لم يذكر بدله بعد دلان القدر يشمل الواحد بخلاف العدد  
(قوله أنه) أي جواز اول الفضل قطعه لصيله بالوضوء ع ش (قوله فلا يجوز ركعتين) أي  
لا يجوز ذلك لان الاقتصاري على ركعتين هو الاحب والمعهود فلا وجه لجوازه بلا ضرورة ع ش أي  
فازيادة عليهما كافتتاح صلاة به سد وجود الماء (قوله في الثالثة) بان صار للقيام لها أقرب حل  
(قوله ولا يؤدي) أي يفعل فيشمل المقضية والمنذورة (قوله لغير رخصة عينية) هذا القيد مأخوذ  
من قوله فمما سبق فان نوى فرضاً أو وضلاً أو دفعه به ما هوه العبارة من أنه يؤدي به الفرض  
مطلقاً سواء نوى به فرضاً عينية أو كفائياً أو غيرهما لا يقال هذا مكررم قوله المتقدم فان نوى فرضاً  
لأنه يقول ماذا كره مبين للفرض المتقدم المحتمل لجنس الفرض الصادق بفرضين أو أكثر وتوطئة  
لاستثناء تمكين الحليل ع ش (قوله من فرض عينية) يشمل خطبة الجمعة وصلاة الصبح ح فأي لان  
الخطبة وان كانت فرض كفاية الا انها معتزلة ركعتين (قوله غير واحد) قال م ولو تيمم بقصور فعلى به  
ثمة جاز انتهى (قوله ولو نذر) ما لو كانه مساكاً واجب الشرع والقابة للرد على اتمامه بأنه يجمع بين  
الفرض الاصيل والنذر بقديم وهذا يفيد أنه لو نذر أن يصلى أربع ركعات لكل ركعتين بسلام وجب تيممان  
وكذا لو نذر أن يصلى التوكل ركعتين بسلام ولو نذر أن يمسك كل صلاة دخل فيها فله جمعها مع فرض آخر  
عيني لان ابتداءه نفل ومنه يؤخذ أنه لو تيمم تلك الصلاة لا يصلى به الفرض العيني ولو تيمم العيني بالفرض  
ثم بلغ لم يصل الفرض لان صلاته قبل بلوغه نفل فلا يصح وقوعه عن الفرض وبهذا أفقحة جمع  
الاصلي مع المعادة حل قال الباكي وسئل ولو نذر التراويح وجب عليه عشر تيممات لوجوب  
السلام من كل ركعتين فليس الجميع صلاة واحدة من هذه الجهة اه واعتمد ع ش على مر أنه  
بقي تيمم واحد لان وجوب السلام من كل ركعتين لا يفرجها عن كونها صلاة واحدة لكونها شرعت  
كذلك بخلاف ما لو نذر السلام من كل ركعتين من التوارة الضحي فيجب لكل ركعتين تيمم لان كل  
ركعتين صارت بذرة صلاة مستقلة (قوله فيتقدر) أي التيمم بقدرها أي الضرورة أي وقدر الضرورة  
فرض واحد لا ضرورة الى جمع فرضين به تفرع عشاوي (قوله وبين طوافين) أي وبين صلاة  
وطواف ولو لدواع (قوله فلها تمكينة من) الوطء مرارا) بان تيممته وهو كل مرة فرض عليها  
فصح الاستثناء وقوله وأن يجمع أي حيثما تيمم للتمكين حل بان تيمم الفرض فتصليها ثم تمكّن  
الحليل ع ش (قوله عارض) أي فلا نظره ولا يمتد به (قوله أعم من) قوله يصلى لتشموله الطواف  
وتمكن الحليل الذي استثناء (قوله من زيادتي) ومع ذلك لا يرد على التمايز لتبعيره بالصلاة ع ش  
(قوله ومن نسي احدى الحسن الخ) هذه المسئلة من فروع قوله ولا يؤدي به من فروض عينية غير  
واحد أي نفس الامر وان أدى به فروعاً عديدة ظاهر ان وصلاً لتلك الواحدة بمر (قوله كفاء من)  
تيمم ويشترط في النية ان يقول نويت استباحة فرض الصلاة والصلاة التي تسبها من الحسن من يوم  
كذا مثلاً ع ش (قوله لان الفرض واحد) ومنه يؤخذ أن من يصلى الجمعة بالتيمم لوزمه إعادة  
الظهر صلاً بذلك التيمم الاول مخرج م (قوله فلو تذكر المنسية الخ) ويفرق بين هذا وبين من

تيمم لانه قد يوهم تعلق من يتيمم فيقتضي اشتراط كون التيمم لمن وليس مراد (أ) نسي منهن (مختلفتين) ولم يعلم عينهما (صلى كلاً) منهن (بتيمم أ) صلى (أر بعا) كالظهر والعصر والمغرب (١٢٧) والشاهد (به) أي بتيمم (وأر بعا) ليس منها ما بدأ بها أي العصر والمغرب

نوضاً احتياطاً وهو شاك في الحدث ثم بين خلافة لانه قلنا بنية الفرض والوضوء متبرع به زى أى وهنا ملزماً بالصلاة وأيضاً هو متصرف لمكان إتيانه بالظهر المتيقن بإبطال وضوءه بالى ولا كذلك هنا ع (قوله) لا يدفع يوم (الخ) هذا بعيد جداً لان من متعلق بكفاؤه إذا اصيل في العمل للفعل به يدفع هذا التوهم وإن أبدأه السبكي كذلك مر في شرحه له شوري ولك أن تقول كون الاصيل في العمل للفعل لا يدفع هذا التوهم لان التوهم يوجد عند غير عالم بان الاصيل في العمل للفعل تقرير شيخنا ومثله سم (قوله) فيقتضي اشتراط (الخ) أى فيوهم أنه إنما يصح فيه تيمم واحد إذا نوى به الجنس وليس كذلك بل يكفي تيمم لغيره من أولاده (قوله) مختلفتين أى في الاسم وان توافقاً عدداً كظهر وعصر والمغرب مختلفان بقيناً بدليل قوله أو شك في اتفاقهما وهذه طريقة ابن القاسم بالتدبير لانه كان ينتقم القصص وهي أحسن مما بعدها التي هي طريقة ابن الحداد كافي الشوري انتهى (قوله) صلى كلاً بتيمم أى فيصلى الجنس بخمس تيممات أى سواء كان من يوم أو يومين حل ولان يصلى الجنس مرتين بتيممين ويبرأ يمين كقوله لا طغيان عن شرح الارشاد (قوله) لان المنسيتين (الخ) اشتمل كلامه على عشر احتمالات فقوله أما الظهر والصبح احتمالاً وقوله أو أحدهما مع إحدى الثلاث فيه ست احتمالات حاصل من ضرب اثنين في ثلاثة وقوله أو هما من الثلاث فيه ثلاث احتمالات شعبة (قوله) أما الظهر والصبح أى وقد صلى الظهر بالتيمم الاول والصبح والثاني وقوله مع إحدى الثلاث أى العصر والمغرب والصلاة (قوله) أو هما أى المنسيتين ع (قوله) واحدة غير الصبح كالظهر أى لأن الصبح صلاحاً بالتيمم الثاني (قوله) لانهما عدد للنسي لان الضابط ان يتيمم بقدر النسي ويصلى بعد ما يتيق بعد ضرب النسي في النسي فيميز زيادة عدد النسي على ذلك الحاصل وضرب النسي في نفسه واسقاط الحاصل من ذلك من جهة ما تقدم في مسئلتنا وهي نسيان صلاتين تضرب اثنين في خمسة يحصل عشرون بدعى ذلك اثنين ثم تقصر بهما فيحصل أربعة وتسقط هذا الحاصل من تلك الجملة التي هي الثلثة عشرة تبقى ثمانية وهي عندما يصلى حل ومعرفة ضابط ما يصليه بكل تيمم أن تقول يصلى بكل تيمم عدد غير النسي زيادة واحداً لان غير النسي في مسئلتنا ثلاثة فإذا زاد عليها واحد كان المجموع أربعة وحف وهذا الضابط آخر وهو أن تقسم عندما يصلى على النسي بأن تقسم الثمانية على الاثنين يخرج ما يصلى بكل تيمم وهو أربعة (قوله) وليس كذلك نعم ان كان فوات الصلاة بلا عذر وجب عليه الولاء (قوله) أى لو توفت وقوله فيه أى في الوقت وقوله بشرطه أى الموقت قال ع (قوله) أى غير الزالة النجاسة عن بدنه كاسبا (قوله) كستر أى واحتجنا في قبلة ونعمام العددي في الجمعة وقوله وخطة جمعة فإذا تيمم للجمعة قبل الخطبة جاز لان وقتها قد زال وتقدم الخطبة شرط لصحة فعلها (قوله) أو إن لم يصح (الخ) وأردع قوله ولو قبل الاثنين بشرطه (قوله) قبل زوال النجاسة أى سواء قدر على إزالتها أو لا على ما اعتمد مر ع (قوله) للضيق خرج به ما لو زالها ولو حكا كافي الاستنجاء بالجر كاحصا حوا به في المستحاضة وعبرة مر بعد قول المصنف فتفصل المستحاضة فرجها أى ان أرادته والاستعمال الاجبار لا يجبر بناء على جوازها في النادر وهو الاصح ثم قال وبذلك أى الفسل واستعمال الاجبار تنوضاً وتيمم ع (قوله) والا أى بان كان عدم صحة التيمم قبل زوال النجاسة عن البدن لسكون زوالها شرط للصلاة (قوله) والوقت شامل أى المعبر عنه بالضمير في قوله السابق له فيه ع

فعله خلاف ذلك ولهذا انقضت كالوضوء وأصلها على وقته وأما لم يصح التيمم قبل زوال النجاسة عن البدن للتمتع بها مع كون التيمم طهارة ضعيفة لا لسكون زوالها شرطاً للصلاة ولا لما صح التيمم قبل زوالها عن التوب والمكان والوقت شامل لوقت الجواز

وقت الثالثة تذكرها ووقت صلاة الاستسقاء لمن أرادها وحده انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع  
أكثرهم ومنها صلاة الكسوفين فيدخل وقتها لمن أرادها وحده بمجرد التغير ومع الناس اجتماع  
معظمهم ويدخل وقت فعل الثانية في جمع التقديم بفعل الأولى فيتيمم لها بعدها لا قبلها نعم ان دخل  
وقت قبل فعلها بطلت بحمله لأنه انما يصح لها تبعاً وقد زالت التبعية بإحلالها لجمع وبه فارق ما مر من  
استباحة الظهر بالتيمم لقائته صبح لأنه لما استباحها استباح غيرها معها وهن لم يستبح ما نوى على  
الصفة للمنبه به فلم يستبح غيره وقضيته بطلان تحميه بطلان الجمع بطول الفصل وان لم يدخل الوقت  
فقوله بطل بدخوله مثال لا يقدروا لو أراد الجمع تأخير اصح التيمم للظهر في وقتها نظراً لاصالة الصلاة لا العصر  
لأنه ليس وقتها لمن يحجر **(قوله ووقت العذر)** فيتيمم الثانية في وقت الأولى اذا أراد جمع التقديم  
عش **(قوله بانقضاء الغسل)** أي الغسل الواجب وهو الغسل الأولى عش وبه يلغز فيقال لنا شخص  
يتوقف طهره على طهر غيره **(قوله في كل وقت اراده)** قال العراقي وقت ارادته وقت له فصدق انهم يقيمون له  
الاي وقتهم **(قوله الا وقت الكراهة)** أي حيث قصد ان يصل فيه فلو تم النقل المطلق في وقت الكراهة  
ليقله بمذرواله أو أطلق صرح وفاقاً لم أره فان قيل لا يصدق حينئذ أن التيمم في وقت الفعل واجب بانه  
محل وقته في الجلبة بدليل جوازها في حرم مكة مطلقاً ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصل فيه لم يصح كما في  
شرح الروض سم **(قوله يشترط العلم)** أي والظن **(قوله وعلى فاقد الطهورين)** أي هذا في المعنى  
راجع لقوله أول الباب يقيم محبت الخ كأنه قال هذا اذا وجد التراب فان فقدته كالماء فإنه يصلح طهراً  
الوقت ويعدو المراد بالقدس يشمل الشرعي وبعبارة شرح مر ومن يجدهما ولا تراى الكونه في  
موضع ليسافيه أو وجدتهما ومنع من استعملهما مانع من نحو غش في الماء أو نذاف في التراب مانعة  
من وصول التراب للعصو ولم يمكن تحفيقه بنحو نار الخ **(قوله الماء والتراب)** لم يشرهما بعد قوله  
الطهورين لثلاثتهم أهمها طهوران دائماً **(قوله أن يصل الفرض)** أي اذا انقطع رجاءه وان اتسع  
الوقت زي **(قوله طهرة الوقت)** فلا يسجد في صلاته لتلاوة ولا سهو كما في به والحمد لله على ما فاقد السرة  
فيه التنقل لعدم لزوم الاعادة كذا ثم احدث ولا يحسب فاقد الطهورين في الجمعة من الأربعة لنقصه  
شرح مر قال في الروض فبطل صلاته أي فاقد الطهورين برؤية أحدهما قال في شرحه لكن محلف  
التراب اذا رآه بمحل ينفي التيمم فيه عن القضاء كما صرح به في المجموع كذا نقله الزركشي عنه ولم أره  
فيه وفيه نظر مشي مر على الاطلاق وفي العباب فرع وجد فاقد الطهورين في الوقت بعد فعل الصلاة  
التراب بمحل لا تسقط فيه الصلاة بالتيمم وجب فعلها قال مر فرع هل مجرد توهم فاقد الطهورين  
التراب في الصلاة يبطلها كالتوهم التيمم الماء خارج الصلاة حيث يبطل تيممه لوجوب القضاء وانتفاء  
الطهارة مطلقاً وكالقصصنا حتى قيل انها غير صلاة شرعية لا في نظر مرام الى البطلان وقال  
الآن يوجد نقل بخلافه سم **(قوله ويعد)** مراده بالاعادة ما يشمل القضاء **(قوله يسقط به)**  
الفرض أي حيث وجده بعد خروج الوقت أو لو وجده في بان ظن عدم وجده في جميع الوقت ففعل  
قبل آخره ثم وجد تراباً بمحل ينال فيه وجود الماء فيعد التين أن صلاته الأولى غير معتد بها عش **(قوله)**  
وخرج بالفرض النقل ومنه سجود السهو والتلاوة مر أي ما لم يكن مأموماً أو لا وجب الثانية عش  
**(قوله بمحل)** أشار به الى ان يندرس في الوصف محذوف وقوله يندرس فيه فقدته أي بان غلب وجود  
الماء بخلاف ما اذا غلب القصد واستوى الأمران فلا يقضى **(قوله بخلافه)** أي التيمم وهذا يقتضي ان  
العبرة بمحل التيمم وهو قول حج واعتمد مر ان العبرة بمحل الصلاة بتحررها أيضاً شيخنا  
ولو شك هل المحل الذي يصل به تسقط به الصلاة ولا يجب اعادتها حل وسم عن مر أي لان انقضاء

وقت العذر ويدخل وقت  
صلاة الجنازة بانقضاء الغسل  
أو بدله ويقيم النقل المطلق  
في كل وقت اراده الا وقت  
الكراهة ويشترط العلم  
بالوقت فلو تيمم شاكا  
فيه لم يصح وان صادفه  
وعلى فاقته الباء والتراب  
**(الطهورين)** كمحبوس  
بمحل ليس فيه واحد منهما  
أن يصل الفرض طهراً  
الوقت **(ويعد)** اذا وجد  
أحدهما وانما يعد  
بالتيمم في محل يسقط به  
الفرض اذا لا فائدة بالاعادة  
به في محل لا يسقط به  
الفرض ويخرج بالفرض  
النقل فلا يفعل **(ويقضى)**  
وجوباً **(تيمم)** ولو في  
سفر **(لبرد)** لتندرس فقد  
ما يسخن به الماء أو يدثر  
به أعداءه **(و)** تيمم  
**(لقدماه)** بمحل **(يندر)**  
فيه فقدته ولو مسافر لتندرس  
فقدته بخلافه بمحل لا يندرس  
فيه ذلك ولو مقبلاً **(و)** تيمم



(لعنر) كفتداه وجرح

(في سفر مصيبة) كما بقي

لان عدم القضاء رخصة

فلاتناط بسفر المصيبة

وضبطي للقضاء وادع بما

تقرر هو التحقيق فضبط

الاصل به التيميم في الاقامة

ولعدمه بالتيميم في السفر

جوي على الغالب من غلبة

الماء في الاقامة وعدمه في

السفر (لا) تيميم في غير

سفر المصيبة (المرض يمنع

الماء مطلقا) أي في جميع

أعضاء الطهارة (أو في

عضو لم يتقدم جرحه ولا

سائر) بمن لصوقه وبخوه

(أو به) (سائر) من ذلك

(وضع على طهر في غير

عضو) فلابقضى العموم

المرض والجرح مع العفو

عن قليل الدم أو إصا على

مسح الخبث في الأخيرة بل

أولى للضرورة هنا والتقية

الأخبرع التقييد بعدم

كثرة الدم في السائر من

زيادته (والا) بأن كثر الدم

أو وضع السائر على حدث

أو على طهر في عضو

التيميم (فمضى) وإن لم يجب

نزع لفوات شرط الوضع

على الطهر في الثانية

وتقصان البدل والمبدل

جميعا في الثالث وجهه نجاسة

غير مصغوف عنها في الأولى

ولكون التيميم طهارة

(قوله لم تأخذ من الصحيح

شيئا) أي زيادة على قدر

ما استمسك به فافهم

بأمر جديد والاصل عدمه وهذا اندفع ما قد يقال إن ذمته اشتغلت بالصلاة فلا بد من ثبوت البراءة كما  
يندفع عدم وجوب شيء على من شك بعد السلام في ترك فرض مع إن ذمته اشتغلت وإن برأ بيقين سم  
والمراد بنبطه وجود الماء وقده في ذلك الوقت على المتمدن خلافا لبعض ضقة المصلحة الذين يصرون  
غلبة الوجود بنجاسة شهر مثالي السنة وغلبة القدر بأربعة أشهر مثلا فليست المصلحة لو كان الماء يستمر  
أدع عشر شهر في الوادي وفي غالب السنين ينفد شهر فإذا تيمم شخص في ذلك الشهر لقضاء عليه  
وكذا لو كان يوم فقط يغلب فيه فقد الماء في كثر السنين ولو كان الماء موجودا في السنة بنجاستها  
الاذلك اليوم فلا قضاء على التيميم فيه فالبررة الوقت الذي تيمم فيه فإن كان يغلب فيه وجود الماء  
بالنسبة لا كثر ما وقات السنة وجوب القضاء وإن غلب القدر واستوى الأمران فلا قضاء سم للمعنى  
وأمره شيئا العزى والحفناوى والعشماوى (قوله وجرح) ضعيف لأن محل محبة تيممه في سفر  
المصيبة أن فقد الماء حسا أما إذا فقد شرعا نحو مرض وجرح وعطش فلا يصح تيممه حتى يثوب  
لقد رتبته في زوال مانعه بالتوبة اه اطفئى (قوله ولعدمه) بمقرر (أي في قوله لا لمرض الخ  
فكان الأولى أن يؤخر قوله وضبطي الخ عن قوله لا لمرض الآن يقال مراده ضبط القضاء بتناول  
الماء وضبط عدمه بمفهومه الذى ذكره بقوله بخلافه في محل لا يندفع في ذلك كما يدل عليه قوله بما  
تقرر (قوله لا لمرض يمنع الماء مطلقا) أى لو قى محل يغلب فيه الوجود وكالمرض حيولة نحو مسبح  
أو خوف راكب سفينة في البحر من الوقوع فيه حيث غلب على طه ذلك قل (قوله في غير عضو  
تيمم) أى لو لم يكن نزع ولم يأخذ من الصحيح شيئا وحاصل مسئلة الجبرقة أنها تارة تكون في أعضاء التيمم  
وتارة لا وعلى كل تارة تأخذ من الصحيح شيئا وتارة لا وإذا أخذت تارة يكون بقدر ما يمسك به وتارة  
يكون كثر فإن كانت في أعضاء التيمم قضى مطلقا وإن كانت في غير أعضاء التيمم ولم تأخذ من  
الصحيح شيئا لا يقضى مطلقا وإن أخذت من الصحيح زيادة على قدر ما استمسكت به قضى مطلقا  
وإن كان بقدر ما استمسك به ولم يكن نزع إن كان وضمه على طهر كامل لا يقضى والا ففى سل  
ونظم ذلك بعضهم فقال

فلاتعد والسترقه بالعلية \* أو قدر الاستمسك في الطهارة

وان يزمن قسره فأعسد \* ومطلقا وهو وجه أو يد

(قوله لعموم المرض) وإع أن الفقهاء تارة يعطون بالعموم وتارة بالعذر والتأثير والعذر والتأثير  
يقولون فيه وإذا وقع داء وتارة يقولون وإذا وقع لا يدوم والفرق بين العام والتأثير بتقسيمه أن العام هو  
الذى يتكرر وقوعه كالمرض والسفر بدليل مقابله بالتأثير والتأثير هو الذى يندر وقوعه والمراد بوقوعه  
عدم زواله بسرعة كالاستحاضة والسلس وفقد سائر الموردة لأن العادة بحمل الناس بمثل السائر المذكور  
والذى لا يدوم إذا وقع هو الذى يزول بسرعة كفتد الطهور بن ح ف (قوله وإن لم يجب نزع)  
بأن خاف المخذور السابق (قوله لفوات شرط الوضع الخ) انظر لو لم يأت بالعل على الترتيب ولعله أشد  
تعليلا لا لاول ما يبعد من باب (قوله وجهه نجاسة الخ) أى فإذا طرأ بعد التيميم فوجوب القضاء  
لعدم العفو لعدم محبة التيمم حل (قوله ولو لم يكن التيمم الخ) جواب عن سؤال مقدر حاصله أن  
ما ذكرناه هنا خلافا لما في شروط الصلاة لا نسكذ كثره هنا إن لم يكن الكثير من الشخص لا يعنى عنه  
وألقتم فشم ذلك ماذا كان بفعل فاعل ولا يجوز محله لآد رتبته على عدم العفة ومطلقا وجوب  
القضاء وكثر في شروط الصلاة أنه يعنى عنه إن لم يكن بفعل فاعل ولا يجوز محله فالفارق وأجاب عنه  
الشارح بثلاثة أجوبة لا لاولها إنما كان التيميم طهارة ضيقة لم يفتقر فيه الدم الكثير مطلقا بخلاف

الطهارة بالماء ثم الثاني أن ما هنا محمول على ما هنا ك من التفصيل المتقدم الثالث أن بعضهم جعل الاصح عدم الغفوعن الكثير مطلقاً أي فيها هنا وفيها هنا ك سواء كان بفعل فاعل أم لا جاوز محله أو لا قال أبا ن مستويان على الجوابين الأخيرين ومقتزى أن على الأول شيخيناً عن أبي (قوله لم ينقثر فيه كثير الدم) ظاهره وان لم يكن بفعله ولا جاوز محله بدليل قوله ويمكن جعله الخ الطفيضي (قوله بخلاف الطهر بالماء) أي لحاق شروط الصلاة من الغفوعن الدم الكثير محمول على طهارة الماء دون طهارة التيمم حل (قوله على كثير الخ) معتمد وهذا كإثبات ما بقي على عدم وجوب تقدم إزالة النجاسة على التيمم إما إذا قلنا بأنه يجب تقدم إزالة النجاسة عليه فيكون وجوب القضاء لعدم صحة التيمم لعدم الغفوعن فرض طرو النجاسة عليه بعد فلا بناء على (قوله فلا يخالف ما في شروط الصلاة) أي من الغفوعن الدم الكثير من الشخص نفسه إذ محله ما لم يجاوز محله أو يحصل بفعله أي فلا فرق بين طهارة الماء والتيمم فلا جوبه ثلاثة حل (قوله عدم الغفوعن) أي عن الكثير مطلقاً حل أي هنا وفي الصلاة (قوله ويجب نزع الخ) وهذا إذا أخذ من الصحيح شيئاً أو كان في غير أعضاء التيمم فإن لم يأخذ من الصحيح شيئاً لم يجب نزعه وإن وضع على غير طهر وإن كان في أعضاء التيمم وجب نزعه مطلقاً أي أخذ من الصحيح شيئاً أو وضع على طهر أو لا حل

### باب بالحض

أي باب أحكام الحضيض وبيان زمنه ومثله يقال في الاستحاضة والنفاس وإنما هو من الغسل مع أنه من أسبابه فكان المناسب ذكره قبله عند ذكر موجباته لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤخر الزينة ولعشرة أساء حضيض ونفاس وطمئت بالثلاثة وضحك وأعصاروا كبار ودراس وعراك بالعين الملهة لفرقك بالفاء وطمس بالياء المهملة ونظمها بعضهم فقال

حضيض نفاس دراس طمس اعصار • ضحك صراك فراك طم أكبار

والذي يحيض من الحيوان ثمانية نطفها بعضهم في قوله

ثمانية في جنسها الحضيض ثبت • ولكن في غير النسا لا يؤقت

نساء وخفأ وضيم وأرب • كذا نفاقة وزغ وحمز وكبة

قال بعضهم وأهل معنى حضيض غير المرأة وربة دمها وليس حيضاً حقيقة فلا يتبرأ أقل ولا أكثر ولا غيرهما من الأحكام قل (قوله وما يذ كر معه) وإنما أفردته بالترجمة ولم يقل والنفاس والاستحاضة لاصاته أما الاستحاضة فواضح وأما النفاس فلأن أكثر أحكامه بطريق القياس عليه حج وقال مر وزجه بالحض لأن أحكامه أغلب فقد ترجم لشيء وزاد عليه وهذا لا يبعد عيباً (قوله والحض لغة السيلان) ومنه الخوض لحض الماء أي سيلانه فيه والعرب بتبدل الواو ياء بالعكس لانهما من مخرج واحد وهو الهاء الذي يخرج من القم اه برماوى والاستحاضة لغة السيلان أيضاو شرعاً ما ذكره وفيه ان التعريف الذي ذكره لتحديد المعنى القوي والشرعي الطفيضي (قوله إذا سأل) أي سأل ماؤه (قوله دم جيلة) أي سيلان دم جيلة لاجل أن يكون المعنى الشرعي مستملاً على المعنى القوي كما هو القاعدة عندهم شيخنا عزى ويقل القاعدة أغلبية فلا حاجة لتقدير مضاف والجملة لطيفة وإضافة الدم اليها من إضافة السبب إلى سبب أي دم سبب أي ناشئ عن الطبيعة وكذا يقال في دم علة (قوله من أقصى رحم المرأة) أي من عرقه في أقصى رحم المرأة والرحم وعاء الولد وهو جادة على صورة الجرة المقولة فيه الصديق من جهة الفرج واسعه أعلاه ويسمى بأم الاولاد شيخنا (قوله في أوقات مخصوصة) قال حل أي بعد البلوغ على سبيل الصحة اه وفيه أن هذا وقت لأوقات فعل المراد

بالأوقات

ضعفة لم ينقثر فيه الدم الكثير ولا ينقثر فيه جواز تأخير الاستحاضة عنه بخلاف الطهر بالماء ويمكن أيضاً جعل ما هنا على كثير جاوز محله أو حصل بفعله فلا يخالف ما في شروط الصلاة على أن بعضهم جعل الاصح عدم الغفوعن أخذاً عما يحمله في المجموع والتحقيق ثم من عدم الغفوعن خلافاً لمصححه في النهج والروضة ثم (ويجب نزعه) سواء أوضعه على حدث وعليه اقتصر الأصل أم على طهر (ان أمن) عند وراعيها والافلاحيب

### باب بالحض

وما يذكر مع من الاستحاضة والنفاس والحض لغة السيلان قال حاض الوادى إذا سال وشرعاً دم جيلة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة

(قوله وكان في غير أعضاء التيمم) فإن لم يأخذ أي أن التيمم بأخذ شيئاً من الدم صحيح إذا كان الخ فإن كان في أعضاء التيمم لم يتقبله إذا

(قوله ومنه الخوض الخ) هذه عبارة مر عن الشرح الصغرى لأنه مصدرها يقال وعبر بدل المخرج بالحض

أو حيض أم لا والنفس  
الدم الخارج بعد فراغ الرحم  
من الجبل والاصل في  
الحيض آية وبأنك  
عن الحيض أي الحيض  
وخبر الصبيحين هذا شيء  
كتبه الله على نبات آدم  
(أقل سنة تسع سنين) فربما  
(تقريرا) فلو رأت الدم  
قبل تمام التسع على السبع  
حيضا وطهر فهو حيض  
والافلا والتسع في ذلك  
ليست ظرفا بل خبر فاقبل

(قوله رحمه الله بعد فراغ  
الرحم الخ) وحاشا لم يتصل  
بالولادة فابتدأه من  
رؤية الدم كافي التحقيق  
وموضع من المذهب فزمن  
التفاهل لا نفاس فيه لكن  
محسوب من الستين قاله  
البقيضي قال ولم أر من حقق  
هذا اسم العبادي على  
أني شجع وقوله فابتدأه  
من رؤية الدم أي ما لم تتأخر  
ورؤيته خمسة عشر يوما  
(قوله وان لا يكون عليها  
بقية الطهر) لعل الاول  
وان لا يجاوز كثره (قوله  
وكذا ما يخرج مع الولد)  
أي وكذا حال المطلق  
اه عبادي (قوله في أن  
أقل النفاس لا ينقطع به  
الصلاة) أي وحده ما دام  
غيره كان فاقف مجنونة

بالاوقات أفله وغالها كثره وقضية أن الدم الذي حصل به البلوغ لا يسمى حيضا وليس كذلك ولا  
حاجة لقوله على سبيل الصحة بعد قوله دم جلية لان معناه دم اقتضته الجلية والطبيعة وهذه لا يكون  
الا على سبيل الصحة شيئا خاف وقيل المراد بالاقاوت أن يخرج بعد من الحيض وان لا يكون عليها  
بقية الطهر (قوله على الشهر) ومقايده العادل بالمهلة وبالحجاء الدال والابدال للامراء به فبه أربع  
لغات لانه بالذلل المجمة أو المهلة مع اللام أو الزاع من الطرق التي يعرف بها كونه دم حيض أو استحاضة  
أن تأخذ من قام بها ما ذكره مسور قسلا وتضعها في فرجها فان دخل الدم فيها فهو حيض وان ظهر على  
جوانبها فهو استحاضة وهذه علامة ظنية لا قطعية والامر بوجوده لا مستحاضة ع ش (قوله بعد فراغ  
الرحم) أي وقبل مضي خمسة عشر يوما من الولادة فان كان بعد ذلك لم يكن نقاسا ككسائي ع ش (قوله  
من الجبل) ولو علقة أو مضغة قال القوابل فيها خلق آدمي غايين التوأمين حيض في وقته ودم فساد  
في غيره وكذا ما يخرج مع الولد فليس بحيض لكونه من آثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد  
بل هو دم فساد لان اتصال بحيضها المتقدم فانه يكون حيضا كما في شرح مردوع ش قال مردعي  
شرحه وحكم النفاس مطلقا حكم الحيض الا في شيئين أحدهما أن الحيض يوجب البلوغ والنفاس  
لا يوجب لثبوته قبله بالانزال الذي حبل منه الثاني أن الحيض يتعلق به العدة والاستبراء بخلافه أيضا  
في أن أقل النفاس لا ينقطع به الصلاة لانه لا يمكن ان يستغرق وقت الصلاة لانه ان وجد في الانتهاء فقد  
تقدم وجوده وان وجد في الأول فقد زلت بالانقطاع اه (قوله والاصل في الحيض) أي في وجوده  
وبعض أحكامه فالآية دللت على الاسرين والحديث دل على الأول (قوله أي الحيض) فسر به ذلك  
وان كان صالحا للزمان والمكان لاجل قوله فل هو آدمي (قوله كتب الله) أي قدر رأي قدره وجه  
على نبات آدم أي حقيقة أو تزي لا يفتد دخل حواء لانها بمنزلة بنته من حيث انها خلقت من ضلع  
الاسير بان سدل منه ضله الاسير من غير تألم وخلقت منه ولهذا كان الانسان ناقصا لضعف جهة  
يساره فاضل لضعف جهة اليمين ثمانية عشر وضلع جهة اليسار سبعة عشر وكما للفسر على انها  
خلقت بعد دخول الجنة شيئا (قوله أقل سنة) أي من صاحبته أي أقل زمن يوجد فيه الحيض  
(قوله قربة) أي هلاية لان السنة الهلالية ثلثا ثمة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه بخلاف  
العددية فانها ثلثا ثمة وستون لا تنقص ولان بدو التسمية ثلثا ثمة وستون يوما وربع يوم الاجزا  
من ثلثا ثمة جزء من اليوم زي ع ش (قوله والافلا) أي ليس بحيض بل دم فساد أي أن يبقى ما لا يسع  
حيضا وطهر كما قال سم وعبارته فرع لورأت لدم أي ما بهضها فيل زمن الامكان بهضها في القياس  
كما قال السنوسي جعن الممكن حيضا قلورأت الدم عشر قايام من أول العشرين الباقية من اثنا عشرة  
فالخمس الثانية من العشرة المثلثة واقعة في زمن الامكان لانها مابعد هالتسع حيضا وطهر فهي  
حيض والخمس الاول مابعد كواقعة قبل زمن الامكان لانها مابعد هالتسع حيضا وطهر فهي  
ينبغي أن يقال بهضها حيض وهو اليوم الاخير بابتدائه ناقصا بحيث يكون الباقي مابعد هالتسع  
حيضا وطهر بان ينقص عن ستة عشر يوما بلبالها اه (قوله في ذلك) أي التركيب المتقدم (قوله  
بل خبر) أي لا بدافع الاجهال على الخبره قال سم وفيه أن الاجهال موجود على البتة والشمه واول  
التاسعة وأثناء هانبة ما فيه أن الخبر به أقل اجها ما اه ويمكن أن يجاب بأن عدوله عن الظرفية الى  
الخبر به قربة لله على أن المراد كمال التسع لا كماله الصادق بأوها ع ش (قوله غافيل) قاله ابن الرقعة

آخر الوقت مقارنا لأقل النفاس فيسقط اه مم (قوله أقل سنة أي من صاحبته) ولا آخر لسنة مادامت حية وقال المصنف آخر ستون  
سنة وهو ضعيف اه زي (قوله قائلها بن الرقعة) أي اعترض احادها أن معنى الظرفية أن أقل السن مطر وف في التسع فيمضي بول الاول

(قوله ان قاتل ذلك) أي القاتل كور هو أقبل سنة تسع سنين (قوله ليس بشئ) أي ليس ذلك القاتل بشئ إلا بمعنى لكونه لا قبل في تسع سنين وكتبه يضاقوله ليس بشئ أي لأنه لا دلالة في هذه العبارة على ذلك إلا لو ثبت أن القاتل نطق بتسعة مفتوحة أو مضطمة بقلبه بذلك ولم يثبت ذلك حل (قوله زمنا) غير محمول عن المضاف أي أقبل زمناه يوم الخ ودفع به ما أورده عليه من أن الضمير في أقبله راجع للمسلم واسم التفضيل بعض ما يضاف إليه فكأنه قال وأقبل دم الحبيب يوم وهو لا يجوز لما قبله من الأخبار باسم الزمان عن الجنة وإنما أكرز كالتعريض على تقدير المضاف لما فيه من الاختصار وعدم تغيير الأعراب لأنه إن قدره بين المتضادين فقال وأقبل زمناه غير صورة المقتضى تصير الهاء مكسورة بعد أن كانت مضمومة وفصل بين المتضادين وإن أسوأ البيان عن المقتضى فقال أي أقبل زمناه بعد أن أقبلها إلى أن طولها ذكر ما أخصر وأولى ع ش على مر (قوله أي قدرهما) فسر به ذلك ليشمل نحو من الظهر لهما من اليوم الثاني سم (قوله متصل) قيد في تحقيق الأقل فقط أي لا ينصو والأقل فقط إلا إذا رآه أربعا وعشرين ساعة على الاتصال والاولو رآه متفرقا أي لم يكن أقله فقط بناء على الصحيح من أن اللقاء المتخلل حينئذ حبيب وهو قول السبب وهذا لا ينافي قول شيخنا في رأته دامته قطا ينقص كل منه عن يوم وليدة غير أنه إذا جع باع يوم وليدة كفي في حصول أقل الحبيب حل لأن الأقل له صورتان أقل فقط وأقل مع غيره من الغالب والاكثر (قوله) وأن لم يتصل أي وكانت أوقات السماء مجموعها أربعة وعشرين ساعة حل أي فية لهذا أقل الحبيب لأنه لا يقدر يوم وليدة بأكثر من واحد في خمسة عشر شيئا (قوله وغالبه ستة وأربعة) وإن لم يتصل فأولاً ذلك محذور كان أولى حل وذكر الشراح الغالب تقيما للأقسام (قوله كل ذلك بالاستقراء) إذا ضابط الشيء من ذلك لغة وشرا فراجع فيه إلى التعارف بالاستقراء زى والمراد الاستقراء الناقص وهو دل على فيفيد الظن وإن لم يكن فيه تتبع لا كثيرا لجزيئات بل يكفي بتدريج البعض وإن لم يكن أكثر كالحظا كما خط عليه كلام سم في الآيات البيئات (قوله لا غلو غلبا) انظر أي حاجة لهذا القيد وهو لا اقتصر على أن الشهر قد يجتمع فيه ذلك فإنه ثبت المطلوب سم أقول قد يقال ذكره لكونه المطابق للواقع ولم يتوقف ثبوت المطلوب عليه ع ش (قوله بين حبيب ونفاس) وكذا الظهر بين نفاسين ويتصور فيها لو دلت ثم وطئها في نفاسها وعلفت بناء على أن النفاس لا يمنع العلق ثم بعد مضى أكثر النفاس وقبل مضى أقل الظهر ألفت علقه كصوره حل (قوله يجوز أن يكون أقل من ذلك) بل يجوز أن لا يكون بينهما مطهر أصلا لأن يتصل أحدهما بالآخر ع ش (قوله تقدم) أي الظهر على النفاس أو أنوع عن النفاس وكان طرقه بعد بلوغ النفاس أكثره بأن رأت النفاس ستين يوما ثم انقطع يوما وعاد فانه حبيب بخلاف ما إذا طهر قبل أن يبلغ أكثره لم يكن حبيبا إلا إذا فضل بينهما خمسة عشر يوما حل ويصير رجوع ضمير تقدم للحبيب كآخى خلف من مر وعبر تسوواء كان الحبيب متقدما على النفاس أم متأخرا لكن حل رجعه الظهر لأنه لا محدث عنه وإنما كالأحد اه حج (قوله وحرم به) أي على الحائض وعلى غيرها بالنظر لبعض الحرامات لأن الطلاق حرام على زوجها لا عليها والمباشرة حرام على المباشرة سواء كانت المباشرة منها ومن غيرها (قوله وعبر ومسجد) أي يقينا ويكفي في ذلك الاستفاضة ع ش ودخل في المسجد المشاع كقائه ع ب وخرج غيره كالدرسة فلا يحرم إلا أن غلب على ظننا تنجيسه (قوله إن خافت) قدر إذا لشرط لأن مفهومه لا خلاف في العمل بخلاف مفهوم الصفقة فإن العمل به فيه خلاف كما تقدم ح ف (قوله بثلاثة قبل الهاء) دفع به توهم قراءة بالنون الموهمة أن إذا لونه من غير ظنهورون

وليصة) أي قدر هامة صلا وهو أربع وعشرون ساعة (وأكثره) زمنا (خسة) عشر يوما بالبالها) وإن لم يتصل وغالبه ستة وأربعة كل ذلك بالاستقراء من الإمام الشافعي رضي الله عنه (كأقل) زمن (طهر بين) زمنا (حسنتين) فإنه خمسة عشر يوما بالبالها لأن الشهر لا يجزأ غالباً عن حبيب وطهر وإذا كان أكثر الحبيب خمسة عشر زمناً لم يكن أقل الطهر كذلك وخرج بين الحبيبتين الطهر بين حبيب ونفاس فإنه يجوز أن يكون أقل من ذلك تقدم أولاً (كسبائتي) (والأحد لا أكثره) أي الطهر بالإجماع وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحبيب (وحرم به) أي بالحبيب (ونفاس) ما حرم مجتابة من صلاته وغيرها (وعبر ومسجد) إن خافت (ثلاثة) بثلاثة قبل الهاء بالهمزة لغتيه

المعنى الخبر أن الأقل هو التسع فانظر كلام سم (قوله فرجع فيه إلى التعارف) ولو وجد نساء تخالف عادت من ما كان صار غالبه ببعض عشا فلا عبرة بهن لأن استقراء الأولين أهم أدهى من

فيه حكمه لم يحرم ع ش (قوله جازيل العبور) أي مع الكراهة وقوله كالجنب وهو في حقه خلاف

الأولى ع ش أي التثنية في مطابق الجواز (قوله وغيرها الخ) كاستحاضة وسلس بول ومن به وجو

نضاجة أي سبيلها ومن به نجاسة تخشى سقوط ثوب منها ومن هذا يعلم أن حومة العبور من حيث التنجيس

لا من حيث الحيض حل (قوله وألبادة) كفسل جهة وقوله ونحوها كالعبد والكسوف (قوله

أليس الخ) استقهم نقر يرى عا بعد النفي وهو جواب عن سؤال من قال حين قال صلى الله عليه وسلم

النساء ناقصات عقل ودين مائة ما نقصان العقل فشهد وأما نقصان الدين فواجهه قال حينئذ ذلك

ع ش قال قل والمراد بالعقل الدية لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل وقيل إن المراد بالعقل

تحمل الدية عن الجاني واعترض بأن التحمل منتفأ أصلاً لأنه موجود ناقص وبه ضم جله على

العقل الغير يري والظاهر أنه المناسب للعلم لأن المقام مقام ذم النساء وانظر وجه كون ترك الصلاة

والصوم حال الحيض نقصان من الدين مع أن الترك واجب عليها فتشابه عليه من حيث أنها آتية بواجب

الآن يقال لهن ناقصات دين بالنسبة للرجال من حيث أن هذا الوقت لا يتبعدين فيه فاطلق النقص

عليهن بهذا الاعتبار شخنا قال مر وهل تثاب على الترك كإثاب لريض على النوافل التي كان

يفعلها في صحته وشغلها المرض عنها قال الأصف لالان لريض ينوي أن يفعله لو كان سليماً مع بقائه أहितه

وهي غير أهل فلا يمكن أن تفعل له صوم عليها اه والقياس على ترك الحرامات أنها تثاب هن على

الترك إذا قصدت به أمثال الشارع والمثالب لقياسها على المريض أن يقول وهل تثاب على الصوم

والصلاة التاركين في حال الحيض إذا كانت علة على فعلها ولا الحيض اللهم الآن تجعل على في كلام

مر يجمع مع كأنه قال وهل تثاب مع التارك أي عند العزم على الفعل لولا الحيض تأمل (قوله ويجب

قضاؤه) أي بأمر جديد لا يمس واجبال حيض زى ونسبته قضاء مع أنه لم يسبق لفعله فنقض في

الوقت أنما هو بالنظر بصورة فعله خارج الوقت حج (قوله بخلاف الصلاة) لا يجب قضاؤها بل يكره

وتعقد لانه لا يلزم من عدم طلب العبادة أي طلباً غير جازم عدم انعقادها وإلّا فهي لا تتمتع على القول

بالحرمة حل وقوله وتنفذ أي تفلاً مطلقاً لا تثاب عليها لكونها منهيها عنها لذاتها والمنهي عنه لذاته

لا ثواب فيه ع ش (قوله ولا تترك الصلاة) ولأن الصوم عهد تأخير به بذر كالسفر والمرض ثم يقضى

والصلاة بعهد تأخيرها بعذر ثم يقضى حل (قوله ومباعدة الخ) ظاهراً جواز الوطء في الفرج بمحائ

لكن قال مر وعلم عا فقر حومة وطئها في فرجها ولو بمحائ بطريق الأولى وجواز النظر ولو بشهوة تاذ

ليس هو أعظم من تقبيلها وجهها بشهوة اه وأجيب بأن مفهوم المباشرة فيه تفصيلاً وهو أن غيرها

لا يحرم أن كان بغير وطء وإن كان بوطء حرم قال الشوبري ومباشرة المرأة للرجل بما من من مباشرته

متمنة عليها أعلى الأوجه خلافاً للسنن أي فيمتنع عليها أن تمس ما بين سرتها وكنيتها ولو جيع بدنه

(قوله ما بين سرتها وكنيتها) قضية إطلاقه حصة من الشعر النابت في ذلك المحل وإن طال وهو قريب

فأبراج وظاهر أيضاً حصة من ذلك أيضاً بنظره واستناده وأما منع منه أيضاً لكونه في بعض الجواهر

أنا لومس بسنة وأشعر وأظفر لم يحرم وفيه وقفة ع ش (قوله بوطء) أي لم يتعين لدفع الزاوا لا يرتكب

أخف المفسدين لدفع أشدهما بل ينبغي وجوبه بقياس ذلك حل استمناء يده تمين لذلك اه ابن

شو رى وهو قوله يده فيدعيه محرم يداً جنسية أو لا فيجوز بشهو يدها لماعل بشو يرى وينبغي ذبا

لوعراض عليه وطؤها والاستمناء يد متقوم بوطئها لانه من جنس ما يباح له فعله لا مباح له لولا الحيض

ع في قول التحريم والكراهة الصلاة في الأوقات المكروهة ويحتمل الانعقاد على القوانين بناء على منع رجوع النهي لما ذكرنا

المقصود به مجرد ذلك أي كيد في التخفيف اه وبه تعلل كلام حل وعش اه

في ذلك (وطهر عن حدث)

أو لباداة استلهاها الا

أغسال الحنج ونحوها

فيتنبهون فأنهم زيانق

(وصوم) خبر الصبيح

أليس إذا حضرت المرأة

تصل ولم تقم (ويجب

قضاؤه) بخلاف الصلاة كما

سألت في بابها لم يسئل عن

عائشة كنا نؤمر بقضاء

الصوم ولا تؤمر بقضاء

الصلاة ولا تها تترك فيفنى

قضاؤه بخلافه ومباشرة

ما بين سرتها وكنيتها) بوطء

(قوله لانه لا يلزم من عدم

طلب الخ) الصواب من

طلب عدم الخ لانه من

الذكور صادق بالوجوب

والكراهة والحرمة فلا

يلزم من فقد السنة عدم

الانعقاد مع من جهلة

ما صدق عدمه بالحرمة وقد

ذكر أنه يلزم منها عدمه

وعبارة العبادة على أي

شجاع قال جمع بذكره

قضاؤها وقال النبي سفاوى

وإن الصلاح والنورى

يحرم ثم يحتمل عدم الانعقاد

على القوانين لانه الأصل فيها

الطلب من المبادات عموماً

وخصوصاً لولان الظاهر أن

الهي راجع لذات العبادة

وأولها وهو الانتناع

بالقضاء من قبول تخفيف

الشارع ونظيره عدم الانعقاد

وقيل بقدم الاستمناة لأنه صغير وطء الخافض كبيرة كما قاله الرمى وبنى أيضا أنه ين وطئها في دبرها حيث تعين ببقا دفع الزنا كأن استقبلها ع (قوله أو غيره) ولو بفيرسوة حل ولو أخرته بالحيف فكذبها لم يحرم الوطء وأوصد قها حرم وإن لم يصدقها ولو لم يكن بها فالأوجه حله الشك شرح مر ولو دفعها على الحيف فادعت بقاءه قاله قول ولان الأصل بقاءه مر وظاهره وان خالفت عادتها ع (قوله وطلاق) أى من غير الحكمين والمولى بخلاف منهما فإنه واجب فلا حرم فيه أهشورى (قوله غير صوم) لان الحيف زال وصارت كالجنب وعبرو مسجدا لأنها أمنت التلويح وطلاق زالوا المعنى المتقدم وهو طول المدة حل وإنما يستثنى المصنف عبور المسجد لأنه لا يحرم إلا عند خوف التلويح وهو منتبذ بقطع الدم فلم يكن العبور حراما (قوله وطهر) أى لغير الحيف كالوضوء وغسل الجمعة في محل ما ذكر قبل الفصل من الحيف ع (قوله وطهر) والمراد بالطهر الأول الطهر الرفع لحدث الحيف فالعنى أنها حال جريان الدم يحرم عليها الطهر عن الحدث والعبادة تكسلا لبعثة فإذا انقطع الدم حل الثاني قبل الفصل الرفع لحدث الحيف ولا شك أن الرفع لحدث الحيف غير نحو غسل الجمعة والوضوء وحيدته فلا تنهاه في كلامه إذا ظهر حل الشيء قبل نفسه لأنه لا يعمل الكلام إلى قوله لم يحل قبل طهر غير طهر وأجاب به من أن المراد بالطهر الأول المعنى الحاصل بالمصدر وهو التطهر وبالثاني المعنى المصدرى وهو الفعل لكن يناهيه قول الشارع في الأول غسلها كان أو تيممها (قوله لا تنهيه) التحريم) وهي في الصوم أنه مضغ وخروج الدم منه فليجتمع عليها منعان والشارع ناظر لحفظ الإبدان وفي الطلاق تضررها بطول المدة وفي الطهر التلويح وهذا مبني على أن ترك الصوم معقول المعنى فان قلنا أنه تعبدى فلا يظهر هذا التعليل شيخنا (قوله لفائدة الطهورين) أى يكمل من قوله السابق في التيمم وعلى فائدة الطهورين الخ ومن ثم لم يستثنى في المتن هنا ع (قوله والاستحاضة كسلس) المناسب ذكر هذا في الفصل الآتى فية أقسام المستحاضة كاستحاضة غيره والاستحاضة هو الدم الذى تراه المرأة في غير أيام الحيف والنفاس فيدخل فيه ما تراه الصغيرة والآيسة زى ويشترط لظهور المستحاضة إزاله النجاسة التى على البدن كما يشترط ذلك لاصحة التيمم م م واعتمد حل عدم الاشتراط لقوة الماء بخلاف التيمم وشبهه الاستحاضة بالسلس لأنه ورد فيه النص شيخنا ح ف قوله كسلس أى سلس بول كافى حج وهو من إضافة الصفة للوصف أى بول سلس أى متتابع **فائدة** المستحاضة اسم للزأ أو الاستحاضة اسم للدم والسلس بكسر اللام للرجل وبفتحها اسم للبول ونحوه ع بدو (قوله وغيرها) ويجوز وطؤها وان كان دمها جاريا في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كراهة مخرج مر (قوله أن نفسل) أى مثلا فلا يستحاضه بالجر كافى زى (قوله فتجشوه) وبجب في الحشوان يكون داخلها ع محل الاستحاضة لا يارزاعته لا تنصير حاملة تمل بنجس برماوى (قوله وتربطهما) ر بطاء يبدأ وبه ضرب ونصر عتار وقوله كالتكة بالكسر رباط السراويل والجمع تكات كسيرة وسدر قماوس ع (قوله ولم تاذبهما) قال حج في شرح العباب يتجه أن يكفى في التأذى بالحق وان لم يحصل مبيح تيمم شوى (قوله ولم تكن في الحشوصامة) ولو نفلا وانما حافظوا على صحة الصوم لاعتى صحة الصلاة عكس ما فعلوه فبن ابتلاع خيطا قبل الفجر وطء الفجر وطء خارج لان الاستحاضة علامة منة فالظاهر ولما فلوراعينا الصلاة تبعز عليها قضاء الصوم لعمشور ولان المحذور هنا لا ينطبق بالسكية فان الحشوصا بنجس وهي حاملة بخلافه هناك زى وقوله وانما حافظوا الخ أى

بشرطه أى بشرط تحريره  
الآتى في بابيه من كونها  
موطوءة تعبد بآراء مطلقه  
بلا عوض من التضررها  
بطول المدة فان زمن الحيف  
والنفاس لا يحسب من  
العدة والنصر صريح هذا من  
ز يادى (وإذا انقطع) ما ذكر  
من حيف ونفاس (لم يحل)  
بما حرمه (قبل طهر)  
غسلا كان أو تيمما فهو  
أعم من قوله قبل الفصل  
(غير صوم وطلاق وطهر)  
فتحل لا تنهيه علة التحريم  
وتحل الصلاة أيضا لفائدة  
الطهورين بل تجب وقول  
وطهر مسن ز يادى  
(والاستحاضة كسلس) أى  
كسلس بول أو سلسى فيا  
بأنى (فلا يمنع ما منعه  
الحيف) من صلاته وغيرها  
للضرورة وتعمري بذلك  
أعم من قوله لا يمنع الصوم  
والصلاة وان كان في التحيرة  
فمفصل بأنى (فيجب أن  
نفسل مستحاضة فرجها  
فتجشوه) بنحو فقلته  
(فتعصيه) بأن تشده يده  
حشوه وذلك بخبر مشفوقه  
الطرفين يخرج أحدهما  
أماها والآخر وراعها  
وتربطهما بخبر تشد  
بها وسطها كالتكة  
(بشرطهما) أى الحشو

والعصب أى بشرط وجوبهما بأن احتاجتهما لم تأذبهما ولم تكن في الحشوصامة (قوله وهي حاملة) حيث  
لأنه لا بد من نظر ينسب بين ما كتب على قوله فتجشوه ولعل معنى ما مر على بعد أن تجعل الطرف الأعلى حاسبا للدم في باطن الفرج

(فتتطهر) بأن توشأ

أو تيمم وتغسل جميع ما ذكر

(الكل فرض) وإن لم تزل

العصابة عن محلها ولم

ينظر الدم على جوانبها

كالتييم في غير دوام الحدث

في التطهر مرة أساعليه في

الباقى (وقته) لأقبله كالتييم

وذكر الحشوها والتربيع مع

قولي بشرطهما من زيادتي

وأفاد تعسب يرى بإفاده

ما شرطه في التحقيق وغيره

من تعقيب الطهر بمقابله

وتعسبى بالطهر أهم من

تعييره بالوضوء (و) أن

(ينادي به) أى بالفرض

بعد التطهر تقلل بالحدث

بمخلاف التيمم في غير دوام

الحدث (ولا يضرب تأخيرها)

الفرض لمصلحة كثر

وإتظار رجاءه) وإجابة

مؤذن واجتهاد في قبله لانها

غير مقصورة بذلك والتصریح

بالوجوب في غير الوضوء

والعصب من زيادتي

(قوله بتجديد ر بطها)

انظر لما حكمه وجوبه

خصوصاً ذالحدث للربط

ارتخاء ثم ظهر أن العني أنه

يأزم عند كل فرض إزالة

الحشوها لتتطهر كل نقو

فان تأوثر غيره والأفلا

وكذا يقال في العصابة

وأمرها بالتعريض بها بعد

عصم تأوثر الحشوها

حيث أمر بها ترك الحشوها لثلاث أسباب صومها ولم أر عواصم لصحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشوها خروج الدم المتقضى لأفسادها بخلاف مسئلة الخطأ فأنهم أوجبوا خراجه رعاية لمصلحة الصلاة ونظريه بعضهم بأنهم لم يطلوا الصلاة بخروج الدم كأبطالها ثم بقاء الخطأ بل في الحقيقة راعوا كلاً منهما حيث اغتفروا ما ينافي به وحكموا بصحة كل منهما مع وجود الثاني اه ع ش على مر (قوله فلا يجب) أى ما ذكره أى مجموع فلا ينافى وجوب بعضه كحشوها واحتاجته تأمل شو برى بأن كانت تأذى بالحشوها والعصب معادون الحشوها وحده (قوله على الصائغ) أى فرضاً (قوله وتغسل) إشارة إلى أن قوله لكل فرض متعاقب بمحذوف وقوله جميع ما ذكر وهو غسل الفرج والحشوها والعصب لكل فرض وتغسل معه ما شاءت من التوافل قبل الفرض وبعد بل وبعد شرج وقته حل (قوله وإن لم تزل العصابة عن محلها) ومحل وجوب تجديد العصابة عند تنويعها بما لا يفي عنه فان تأوثر أصلاً أو تأوثر بمعاينة عن ثقلته فالواجب فيما يظهر تجديد بطها لكل فرض لتغييرها بالكتابة وما تقرر من الغفوة قليل دم المستحاضة هو ما أفني به الوجود واستثناءه من دم المذاق حتى حكموا فيها بعدم الغفوة مما خرج منها شرح مر ويغنى عن قليل سلس البول في التوب والعصابة تلك الصلاة خاصة قاله ابن العماد (قوله كالتييم) ظاهره اشتراط إزالة النجاسة قبل طهرها وليس كذلك والفرق أن الطهر بالماء أرفع في الجلة أى في غير هذه الصورة فكان قوي لا كذلك التيمم شيخنا ح ف قال الشو برى قوله كالتييم أى كالتييم في التطهر لكل فرض وكذا ثم الحدث في الباقي أى في العصب والحشوها ونحوهما في كلامه قياساً على أحد مسائل التيمم أى تيمم السليم والثاني على دائم الحدث اه (قوله في غير دوام الحدث) أى كالتييم الموجود في غير دوام الحدث وانما يقيد به لأن تيمم غيراً يصل لها أى التيمم المستحاضة وتيمم دائماً الحدث فهو أولى بقياسه عليه لأغلبه وعلى تيمم فإنه لو أطلق لاقتضى ذلك فيأزم عليه قياس طهر ذي ضرورة على طهر ذي ضرورة فان قلت قد قاس عليه بعداً أى في قوله وقياساً عليه في الباقي قلت القياس بعد في ملحقات الطهر من الحشوها ونحوه فسوى مح في القياس فيه شو برى أى لأنه تابع ويقتدر فيه ما لا يقتدر في المتبوع شيخنا والاولى أن يقال إنما قاسها على دائم الحدث في ملحقات الطهر كشو بها بالنص فيه بخلاف الطهر لكل فرض فقيست فيه على تيمم السليم لعدم ورود نص في طهرها (قوله في التطهر) هذا حكم المقيس عليه أى كقوله في التطهر لكل فرض وقياساً عليه على دائم الحدث في الباقي وهو غسل الفرج والحشوها والعصب فان قيل هلا قاس على دائم الحدث حتى في التطهر لكل فرض قلنا دائم الحدث مقيس في ذلك على التيمم فلا قاس عليه كذا ذكره حل والحاصل أن التيمم السليم أصل في الطهر للمستحاضة ودائم الحدث غير المستحاضة أصل لها في ملحقات الطهر فالمنفذ كأموراً ر بقوى الفصل والحشوها والعصب والطهر لكل فرض فقياس الأخير على تيمم السليم والبقية على دائم الحدث سواء كان تيمماً أو متوضئاً فقياساً اه (قوله وقته) متعاقب بجميع ما ذكر شو برى أى من السبل وما بعده (قوله أى بالفرض) فلا يجب المبادرة بالنفل بل يندب فلا أحدثت قبل فعلها الفرض حدثاً آخر غير الاستحاضة وجباً أن تعيد جميع ذلك حل (قوله لمصلحة) أى الفرض وشرح بمصلحة الفرض التأخير لصواب كل أو شرب وحل من مصلحة الصلاة النافذة ولو مطلقه وان طال زمن ذلك أو لآخر قلت وفي الإيعاب وطألته أخيراً لارتبابة القبيلة كما قفصه كلام الروضة فيعلم منه أن فعلها لا ينفل المطلق مضراً حل (قوله وإتظار رجاءه) لعل المراد ما تحصل به الرجاء وظاهر كلامهم وإن طال واستغرق غالب الوقت بل في كلام شيخنا مر أن ما جتمع ما ذكر وإن خرج الوقت وان حرم عليها ذلك ولا يخفى أن هذا واضح في

وأوجب الربط لأنه يعتبر غالباً لإطلاع على العصابة بإحلالها تدير

(ويجب طهر) من غسل

فرج ووضوء أو تيمم (إن

انقطع دمها بعده) أي بعد

الطهر (أو فيه) لاحتال

الشفاء والاصل عدم عود

الدم ويجب أيضا إعادة

ما صلتها بالطهر الأول لتبين

بطلانه (لأن عادقربا)

بأن عاد قبل إمكان فعل

الطهر والصلاة التي تطهر

ها سواء اعتادت انقطاعه

زمنيا ناسخ ذلك أم لم يسعها

لم تعتد انقطاعه أو لا دوى

تعيير عباد كرسامة بما

أورد على كلامه كالاجتناف

على المتأمل

**فصل** إذا رأته ولو

حامل لا مع طلق دما) ولو

أصفر أو كدر (زمن

حيض قدره) يوما وبيلة

فاكثر (ولم يـهـ) أي

يجاوز (أكثر فويع

تقاء تحله حيض) مبتدأة

كانت أو معتادة خرج بزمن

الحيض ما لو بقي عليها بقية

طهر كأن رأته ثلاثة أيام

دما ثم اثني عشر نقاء

(قوله كإع من قول المان

الخ) لأن قوله انقطع

بعده فبعد ما خرج بعده

وقوله أو فيه فبعد أنه خرج

فيه (قوله وقبل أنه تميم

في قوله لأن عاد الخ الأولى

أنه تميم في كل منهما (قوله

ولا يخفى أن أقسام الخ)

وأولها قوله أن عبرا الخ اه

الستر والاجتهاد في القبلة دون غيرها فلا يحرر حل وقال ع ش أي حيث عذرت في التأخير لنحو غيم

فبالت في الاجتهاد أو طلب السيرة والأبأن علمت ضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقياس حينئذ

امتناع صلاحها بذلك الطهر اه (قوله ويجب طهر الخ) عبارة الخ مع اللين ولو انقطع دمها بعد الوضوء

ولم تعتد انقطاعه وعوده واعتادت ذلك أو وسع زمن الانقطاع بحسب العادات وضوء والصلاة فيمكن

وجوب الوضوء أو ما في الحالة الأولى فلا حتم لاحتال الشفاء والاصل عدم عود الدم وأما في الثانية فلا مكان أداء

الصلاة غير مقارنته حدث اه ويؤخذ من قوله لأن عاد قريبا تنبيها وجوب الطهر بانقطاع الدم

زمنيا نسخ الطهر والصلاة بأقل مجزئ (قوله ويجب أيضا إعادة ما صلته) أي أن انقطع الدم في الوقت

(قوله لتبين بطلانه) أي حيث خرج منها الدم في أثناءه أو بعده كما علم من قول المتن أن انقطع دمها

بعده أو فيه أو لا فلا تبطل وتصل به قطع ما شرح مر (قوله قبل إمكان فعل الطهر والصلاة) أي أقل

مجزئ منها على الأقرب من (قوله سواء اعتادت الخ) هذا تنعيم في قوله ويجب طهر إن انقطع

الخ فكان الأولى تقديمه على قوله لأن عاد قريبا وقيل إنه تنعيم في قوله لأن عاد قريبا وإذا أخبرها بقية

بأنه يعود قريبا لا يجب إعادة الطهر وإذا أخبرها بأنه يعود بعيدا وجب إعادة الطهر (قوله لم تـهـ

انقطاعا صلا) أي ولم يخبرها بقية عارف بعوده ما شرح مر

**فصل في الاستحاضة** وبيان أقسام المستحاضة ولا يخفى أن أقسام المستحاضة مبيزة وغيرها

وكل منهما ما مبتدأة ومعتادة والمعتادة للغير الميزة أما إذا كـر القدر والوقت وأما بـهـا وأما بـهـا

لأحدهما إذا كـر فلا شرح حل (قوله إذا رأته) أي علمت فإن قلت هذا محال لاختلاف الأعداء النجوبة

من أن أداته الشرط لا يجوز حذفها والمصنف تركه كغيره الأساليب الجنائيات لا يجوز عندهم الاحتال

فعل الشرط أو جوابه إذا دل عليه دليل قلت ارتكبه المصنف للاختصار لا للافاء عليه تقرير شيئا

عشاهي وقرئ إذا دون أن ولو لم أهمها أخسر لأنها لا حزم وإن للشك وإـهـ بالمد كورة مجزوم بها اه

شيئا حـف ولو كان لأنها تأتي بمعناها وقوله رأته أي علمت فيشمل العياد ومعناها عرفت فذلك

نعت لمفعول واحد (قوله ولو صلا) ولو ألفت أحدا لتأويلين وكتب أيضا قال في شرح المهذب يقال

امرأته حامل وحاملة والأول أشهر وأقصر وإن حملت على رأسها وأطهرها لحاملة لا غير اه شو برى

وهذه الغاية وما بعدها لا ردعي من قال أنه حينئذ ليس بحيض لأن الحمل لا يحيض وقال الأصغر

والأكبر استحاضة وذلك لأنه دم تردد بين كونه دم علة ودم جيلة والاصل السلامة ولا نظر لكون

الظاهر أن الحمل لا يحيض حل وقائدة حيضها في مدة الحمل أن المدة تنقضي بذلك الحيض حيث

لم ينسب الحمل لأصحاب العدة شيئا عزرى (قوله لا مع طلق) يقال طلقت تنطق طلقا على ما لم يسم

فأعله مختار والطلق الوجه الناتج من الولادة والصلوات لأصحابها حـف (قوله زمن) أي في

زمن (قوله قدره) نعت لقوله دما وبطل اشتباهه وقوله يوما بدل بعض من قدره فراه القدر

الشرعي فاضافة لعمد (قوله ولم يعبر) أي المرق الذي هو الدم لا يبعد كونه قدره فسقط ما قيل أورد

عليه ما أورد على أصله وهذا أيضا يجب أن أصله شوري (قوله فويع نقاء الخ) وهذا القول

يسمى قول السحب وهو المعتمد والناهي أن النقاء طهر ويسمى قول اللقط والتلفيق ومحل القولين

في الصلاة والصوم ونحوهما فلا يجعل النقاء طهر إفي القضاء العدة كما جعل ما شرح مر وقول مر وأصله

أي بعد الغسل وبحل وطؤه حينئذ (قوله أيضا فويع نقاء تحله حيض) هذا ظاهر حيث تحققت

أن أوقات الدم لا تنقص عن يوم وبيلة وأما ما اشكت في أنه يبلغ ذلك لم يحكم عليه بأنه حيض لانه

الاصل في آثار المرأة ألا فيه نظر والأقرب الأول لأنهم صرحوا بأنه يحكم على ما راه المرأة بأنه حيض



ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الاخيرة دم فساد لا خبيث ذكره (١٣٧) في المجموع وهو وارد على تعبير الاصل بسن الخبيث

وتعبرى بقدره الى من  
تعبيره ما قل لان اقله لا يمكن  
أن يعبرأ كثره وخرج  
بز يادى لا مع طاق الدم  
الخارج مع طاقه اقل  
بحيى كما ليس بنفاس  
(فان عبره كانت) أى من  
عبردها أكثر الخبيث  
ونسمى بالمستحاضة  
(مبتدئة) أى اولها  
ابتداءا للدم (عبرة بان ترى  
قوى بوضيفا) كالاسود  
والاحمر فهو ضيف بالنسبة  
للاسود قوى بالنسبة  
للاشقر والاشقر أقوى  
من الاصفر وهو أقوى  
من الاكبر وما له رائحة  
كربته أقوى مما لا رائحة  
له والشخين أقوى  
من الرقيق فالأقوى ما  
صفاه من نحن ونقن وقوة  
لون أكثر فيرجع أحد  
الدمين بمبارد منها فان  
استوى فالسابق (فالضعيف)  
وان طال (استحاضة  
(قوله قضيتان من رأت  
الخ) انظر من أين الاقتضاء  
(قوله أيضا قضيت) كان  
وجهه عدم تقدير الفصل  
بالمستحاضة مع تعبيره فيها  
تقديم بقوله فهو دم فساد  
فكانه جار على من يقول  
باجها من جازدها أكثر  
الخبيث (قوله وهو أحد  
اصطلاحين غير مشهور)  
بل المشهور أن كل ما ليس

فيؤخذ بكلامه حتى يتحقق ما يتبعه فلا تقضى ما فاتها فيه من الصلوات ويحكم بالهضاء عنها بسببه  
ويقع الطلاق المعاقب الى غير ذلك من الاحكام ثم رأيت مر صرح بذلك في باب العدد عن (قوله  
ثم انقطع) خرج به ما لو استمر فان كانت مبتدئة فغير معتد بها وتعدت عما ذكره فقالوا رأت  
خبيثها لمعرودة اول الشهر ثم نقاه رأت بعته عشر ثم عاد الدم واستمر فيوم وليلة من أول المأذظهر لأنهما  
مكملان لأقل الطهر ثم خبيث خمسة أيام منه ويستمر دورها عشرين حج وقول ابن حجر غير معتد  
أى مستكملة للشروط فلا ينافي أنها تسمى عينة فاقدم شرط تمييز كما صرح بذلك الشارح في ما سيأتى  
وأما كانت فاقدم شرط تمييز لأن زمن النقاء حكمه حكم الضعيف وقد نقص عن أقل الطهر (قوله  
وهو وارد الخ) يمكن أن يدفع ورودها به علم كون الثلاثة الاخيرة ليست شيئا من قول الاصل قبل  
وأقل الطهر بين الخبيثين سم (قوله بسن الخبيث) فمن الخبيث أخص من سن الخبيث (قوله  
لان اقله لا يمكن أن يعبرأ كثره) بخلاف روية تقديرها تصدق بما اذا جاء مع لغيره ثم آخر فروية  
عشرين مثلا يصدق عليها روية التقدير الاقل اشهورى وفيه ثنى قال سم ومع ذلك فتعبر بالاصل  
صحيح لان روية لافل صادقة روية زائدة على الأقل والضمير في قوله ولم يعبر بالمرق الصادق بالاقول  
والاعم منه لانفس الأقل اه (قوله لم طلقها) وكذا الخارج مع الولد شورى (قوله كما أنه ليس  
بنفاس) لثقتهم على فراغ الرحم من اجل فهو دم فساد ما لم يتصل بخبيث قبله والا كان خبيثا كما تقدم  
حل (قوله فان عبره) عبر من باب دخول ونصر عتار (قوله أى من عبردها) أى لا يبعد كونه  
قدر الخبيث والفلان سبب لكان ما ان يقول من عبر قدردها المذكور أكثر الخبيث حل قال شيخنا  
ح ف وهذا يدل على أن الضمير في قوله ولم يعبر بقوله عبره راجع الى الدم من حيث هو لا يقيد كونه قدره  
حيث لم يقل لشارح أى من عبر قدردها الخ اه (قوله ونسمى بالمستحاضة) قضيتان من رأت  
دمها لا يبلغ بوما ليلية لا تسمى مستحاضة وهو أحد اصطلاحين غير مشهور عن (قوله أى أول  
ما ابتدأها الدم) ما صدر بقاى أول ابتداء الدم اياها وهو على حذف مضاف لصحة الاخبار أى ذات  
أول الخ وهذا انكشاف الاولى أن يكون أول طرفها جزا والنفذ بر فان كانت فى أول ابتداء الدم المبادر  
يقدر فيه مضاف أى في أول زمن ابتداء الخ وقول المداينى أول مبتدأ وما ذكره موصوفة والدم خير  
والنفذ بر أول شئ ابتدأها هو الدم غير ظاهر لانها ابتدأها أشياء كثيرة غير الدم تأمل (قوله بان ترى)  
تفسير للبرزة لا يبعد كونها مبتدئة شورى (قوله كالاسود الخ) حاصل مسئلة الدما عاتمها نجسة اقسام  
أسود وأحمر وأصفر وأشقر وأكثر وكل منها له أوصاف لانه ما يجرد عن الشن والشن والنسك  
أو هسما أو بأحد هما فاذا أردت ضرب ماضر بآوصاف الاول أربعة فى أوصاف الثاني ثم المجموع  
فى أوصاف الثالث ثم المجموع فى أوصاف الرابع ثم المجموع فى أوصاف الخامس فالخامس ألف  
وأربع وعشرون صورة شورى (قوله والاشقر أقوى) عبارة للمصباح الشقر من الألوان  
حرة تعلو يضاف الى الانسان وجره صافية فى الخيل قال ابن فارس الى أن قال وقد أشقر اذا صار قانيا  
لميله غبار قاله الزهرى عن (قوله فالأقوى الخ) فيه فقوله لانه لا يتناول تقدير ما فيه صفة  
واحدة على الاضافة فيها أصلا كآسود نخين غير منتن على أسود رقيق غير منتن تأمل (قوله فان استويا  
فبالسابق) بان كان أحدهما أسودا بلنخ ونقن والآخر أحمر بأحد هما أو كان الاسود لحد هما والآخر  
بهما أى النخن والنخن أو كان أسود نخين وأسود منتن وكأجر نخين أو منتن وأسود مجرد حل (قوله  
وان طال) فلورأت بوما ليلية دما أو دم أحمر مستمر اسبينا كثيرة فان الضعيف كلمة طهر لان أكثر

حيث لا نفاسا خبيث فان التهمة فى ما غير حاصره بل جميعا

والقوى حيض ان لم ينقص عن اقله  
(ولاء) بأن يكون خمسة

عبرة عكس ما يوهم - كلام  
الاصل (أو) كانت (معتادة  
بان سبق لها حيض وظهر)  
وهي ذاكرة طما وغير عبرة  
كما علم

(قوله تقدم القوى عليه)  
أى بأن جاء الضعيف بعد  
القوى واستمر أو تأخر بأن  
جاء القوى بعد الضعيف  
واقطع أو توسط بأن وقع  
بين ضعيفين كل منهما

لا ينقص عن أقل الطهر تأمل

(۱۳۸)

ولا عبراً كثره ولا تة من الضيف عن أقل طهر) بقيد زدت بقولی

الطهر لاحد له اه زى (قوله والقوى) أى مع ضعيف وأبقاه سالمه كأن رأيت يوماً وليه سواداً ثم كذلك جرة وأبقاهم سواداً وهكذا إلى خمسة عشر مثلاً ثم طبقت الجرة رى قال الاطفيحي قوله والقوى حبس أى وان اختلف كأن رأيت خمسة سواداً وخبه جرة وخبه شفرة ثم طبقت الصفرة فقبل الصفرة حبس لأن أقوى منها اه (قوله ولا تنص الضعيف الخ) قال فى التناثر لا يحتاج له الاستغناء عنه بالأنى لأن القوى اذا لم زد على خمسة عشر لم ينقص الضعيف عنها ورداه لب الطبري وابن الاستاذ بأن ذلك اعما يزم اذا كان الدور ثلاثين فيلزم من عدم عبور القوى الا كتر عدم نقص الضعيف عنه وفقد يكون أقل فيكون القوى خمسة عشر والضعيف أربعة عشر أو يكون كل أربعة عشر فقد نقص الضعيف لم يزد بالقوى أى وحيداً تكون كغير الميزة الآتية قال بهضهم ولا يحتاج اليه فيمن دورها أكثر من ثلاثين أيضاً لأنه يزم من عدم عبور القوى الا كتر عدم نقص الضعيف عنه بل لا يكون الا زائدا عليه نعم دورها لا تون يزم من الثالث الثانى لانه اذا كان الضعيف خمسة عشر لم يزد على القوى أى بكون القوى أو بعبارة فاقبل أى بل يكون خمسة عشر فالواجب حينئذ كثر طين فقط أقل القوى مطلقاً ثم ان كان الدور أكثر من ثلاثين ضم اليها أكثر القوى فقط اذا يزم منه أن الضعيف حينئذ خمسة عشر كما كثروا كان دونها ضم اليه أهدمها لانه يزم منه الآخر فلا حاجة الى ذكر شرط ثالث محال اه قال فى الابعاب وقدمو جميعاً وروا عليه بأن الثانى وثالثا اختلفا فخرج جميعاً وايضاً باعتبار ما لا بد منه من حيث الجلة وان لم يزم من أهدمها الآخرى بعض الصور فذلك صرحوا بجمعها ولم ينظر والمائيتها من التلامذ من عرّش (قوله ولاده) حال من الفاعل الذى هو الضعيف أى ولا نقص الضعيف حالة كونه متروكاً اليان أقل الطهر (قوله بان يكون خمسة عشر يوماً متصلة) فيكون طهر اربعين حبسيتين والمراد بها ما أن لا يتخللها قوى ولو تخللها بقية شيخنا وهذا ان استمر الدم بخلاف ما لو رأيت عشرة أيام سواداً ثم عشرة جرة وشلاً وانقطع فاتها لتعمل فخيرها مع نقص الضعيف عن خمسة عشر ولا يرد ذلك على الشارح لوضوحه زى (قوله وروين أخر) أو يوماً كائى التحري (قوله ولا يميزه) الاسم يعنى غطره راعا بها فابدها ولاضاف وميزة مضاف اليه مجرور وعلامه جوه كسرة مقدرة على آخره مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل (قوله خيضا يوم وليلة) أى من كل شهر لان سقوط المصاحبة على هذا القدر متيقن وفيما عداها يستشكل فيه فلا تترك اليقين الا به أو أمانة ظاهرة من غيراً واعدة لكنها فى الدور الاوّل فهل حتى يعبر اليها أكثره فتقتل وتبقى عبادتها زاد على اليوم واليلية وفى الدور الثانى تغفل بمجرد يوم ليلية ان استمرت على فقد الشرط المذكور حل (قوله وطهر هاتع وعشرون) انما نص على ذلك لئلا يرد على من قال ان طهرها أقل الطهر أو غالبه اه ولم يقل وطهرها بقية الشهر لانه لو قال ما ذكرنا لزم المراد بالشهر الحلال المصادق بثمان وعشرين فيكون بقية ثمانية وعشرين واعلم ان الشهر منى طلقى في كلام الفقهاء قاله ابو الحلال الا فى ثلاثة مواضع فى الميزة الفارقة عن طهرها المذكورة هنا وفى تبعية روى فى الجمل بالنظر لاقوله وغالبه فان الشهر فى هذه المواضع عددي أعنى ثلاثين شيخنا ح فى قلا من الشهر روى على شرح التحري (قوله بشرط) لم يقل بقيد لتصدى بهادة الشرط (قوله لا فيتمية) عبارة التحري روى والافكت متعبرة وهى أولى لان المتعبرة خاصة بالعادة التأسيسية فقدر الوقت أو لاحدها كسبائى وهى مبتدأة (قوله اسمى بميزة) أى فاقد بشرط فخيرها يطلق عليها اسم الميزة بل فايد كسبى من قوله وحيث اطلقت الميزة فالج حل (قوله عكس ما يوهى كلام الاصل)

ما يأتي (قوله عايناهما) قدروا العادة  
قدروا وقتا وثبت العادة  
المختلفة بمررة لانها  
متناهية لا يتناهى عن حاض  
في شهر خمسة ثم استحيضت  
ردت الى الجملة كارتد اليها  
لو تكررت وخرج يز ياتي  
ان لم تختلف مالواختلفت  
فان تكررت الدور وتنظمت  
عاداتها ونسبت انتظامها أو  
لم تنظم أو لم يتكرر الدور  
ونسبت النوبة الأخيرة  
فيها ما حيضت أقل النوب  
واحتاطت في الزائد كما علم  
مما سأل في أول تنسبها  
ردت اليها واحتاطت  
في الزائد ان كان أول  
تنسب انتظام العادة لم تثبت  
الامرئين فلو حاضت في  
شهر ثلاثين في ثمانية خمسة  
وفي ثالثة سبعة ثم عادت دورها  
هكذا ثم استحيضت في  
الشهر السابع ردت فيه في  
ثلاثة وفي الثامن الى خمسة  
وفي التاسع الى سبعة وهكذا

(قوله رجعة في حاض)  
في شهر خمسة أي وطهرت  
بقيته كما هو ظاهر اه  
فويست (قوله رجعة اليه)  
ونسبت انتظامها أي كيفية  
انتظامها والافلوسكت  
أوجد انتظام من أصلها ولا  
فاظهر أن حكمها كالم  
تنظم

أي من أنه لا يقال طاهرة مالا أي ان عطف قد تدبى كلامه على رأاه (قوله عايناهما) أي في قوله  
ويحكم العادة مميزة وقوله واستحيرة الخ فانه يعلم منه أن هذه مقيدة بهذين القيدين المذكورين (قوله ان  
لم تختلف) هلا قال بشرط زده بقولى ان لم تختلف كما سبق مع ان هذا من زيادة كانه عليه بعد الا ان  
يقال حذف من الثاني دلالة الاول (قوله بمررة) متعلق بثبت وقوله لانها أي العادة في مقابلة لا ابتداء  
أي لانها ما أخذت في مقابلتها والمقالة تحصل بمررة فهي من المواد التي الرجوع للذلل (قوله كارتد اليها)  
لو تكررت) غير انها في الدور الاول اذا جاوز دمه عاداتها أمسكت مما عاكس عنه الحاض لا خيال  
انتظامه عند خمسة عشر فاقل فاذا جاوز قست ما جاوز قد ردت عاداتها وفي الدور الثاني بمجرد مجاوزة الدم  
لقد ردت عاداتها فقل وتصل وتوصم حل (قوله وخرج ان ياتي) ان لم تختلف مالواختلفت أي فلا تثبت  
الامرئين فهذا حكم المفهوم الاول ان يعبر به ثم يتكلم على كونها تحيض أقل النوب أو النوبة الأخيرة  
وأجيب بأنه لا يقل ذلك وان كان هو المناسب للاخراج بمررة لاجل التفصيل الذي ذكره لان ثبوتهما  
برتين خاص بالصورة الأخيرة كما قاله اشرار وقد ذكره سبع صور في كل منها قد اختلفت العادة حتى  
في صورة عدم تكرر الدور وقد بين السبعة بقوله فان تكرر الدور الخ فهذه صورة وقوله أو لم تنظم أو لم  
يتكرر الدور فهاتان صورتان وقوله أو لم تنسبها في ثلاث صور لانه يحسن قوله ونسبت النوبة الأخيرة  
الراجع للثلاثة وقوله أو لم تنسب انتظام العادة بصورة واحدة وقوله لم تثبت الامرئين راجع للصورة الأخيرة  
كما يقتضيه سياقه وكان الاول أن يذكره في أول صور المفاهيم كما صنع مر ليقابل قول المتن بمررة لكن  
أنزه لاجل التفصيل الذي ذكر مع الاختصار ويؤخذ من الدوران مفهوم المتن فيه تفصيل ويكون  
الصورة سبعه هي على كلام زى وأما على كلام الحلبي فهي ستة لان مرجع الضمير في قوله ونسبت النوبة  
الأخيرة فيهما الصورتين الامرئين فيكون الاول على إطلاقها فتحض فيها أقل النوب مطلقا مع  
الصورتين الامرئيتين عند انسيان النوبة الأخيرة وترد للنوبة الأخيرة عند العلم بها في الامرئيتين على  
الضبط (قوله فان تكرر الدور) كالثلاثة والخمسة والسبعة في المثال الآتي والمراد بالدور فحين لم تختلف  
عاداتها والمدقاني تستعمل على حيض وطهر وفيمن اختلفت عاداتها هوجه الأشهر المشتبه على  
العادات المختلفة كثرت الأشهر وأقلت عرش على مر (قوله ونسبت انتظامها) أي لم تعرف كيفية  
دوران الدور بان لم تدرك هل تربع أو في نحو المثال الآتي هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة أو بالعكس  
أو الخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة أو بالعكس وغير ذلك من الوجوه الممكنة تأمل عرش (قوله فيهما) أي في  
التكرور وعدمه والتكرور فيه صورتان فاسأل ثلاثة وحينئذ تدرك هذه النسخة نسخة فيها يعرفهم كما  
فرمزي وفيه نظر لان في صورة التكرور والانتظام ونسيان الانتظام تحضها أقل النوب وان كانت  
ذا كرتلنوبه الأخيرة وكتب يضاف قوله فيهما أي فما اذا تكرر الدور ولم تنظم عاداتها أو لم يتكرر الدور  
بالكلية أو ما اذا تكررت وانتظمت ونسبت انتظامها فتحضها أقل النوب وان كانت ذا كرتلنوبه  
الأخيرة حل واعتمده شيخنا ح (قوله أقل النوب) أي لكونه المتيقن (قوله واحتاطت في  
الزائد) أي من النوب فتحطاط الى آخره كثيرا العادات فتنقل أكثر نوبة لا خيال انقطاع دمه عاتده  
حل والحاصل أن الصور ثلاثة التكرور مع الانتظام وعدمه وعدم التكرور على كل حال اما ان تنسب  
النوبة الأخيرة تأمل في هذه صورتين وقوله أو لم تنسب انتظام العادة بصورة سابعة وقوله ردت البهاض في  
الاولى من الثلاث وقوله واحتاطت الخ ضعيف في الثالثة كما يؤخذ من سم وعش فقول الشارح  
ونسبت النوبة الأخيرة في الصورتين الامرئيتين فقط لاني الاول لانها تحض فيها أقل النوب مطلقا  
أي سواء نسبت النوبة الأخيرة أو تأمل (قوله أو لم تنسبها ردت الخ) مقابل قوله ونسبت النوبة

(ويحكم المعتادة بميزة غير لاعادة) مخالفة بقيد زته بقول (ولم يشغل) بينهما (أقل طهر) لان التميز أقوى من العادة الظهور وولاه  
صاحبه فلو كانت عادته ختمة من أول الشهر وبقيته طهر فأتت عشرة  
(١٤٥)

علامة في الدم وهي علامة في

الآخرة فمما تقتضيه رجوع ذلك للمستثنين ومقتضى ذلك أنه إذا ارتكر والدوم نفس الذوبة الآخرة  
ترد إليها وتختاط في الزائدان كان والمعتد أنها لا تختاط في الزائد في هذه الصورة لأنها ترديها للثوبه  
الآخرة وتكون ناسخة لما قبلها عرش وسم وأما رجوعه إذا ارتكر ولم ينظم فلا إشكال فيه فانه  
مصرح به في العباب وشرح الروض وغيرها اه (قوله ويحكم المعتادة الخ) إشارة لقسم ثان من  
أقسام المعتادة وهي الميزة وكان الانسب تقديمه على ما قبله فتكون أقسام الميزة متصلة لكن جملة على  
ما صنعته الاختصار وقد تقدم لك شروط التميز فاعتبرها هنا أيضاً كقوله سم (قوله بينهما) أي التميز  
والعادة (قوله أقل طهر) أي ما أكثر دليل تنفيه الآتي (قوله الظهور) المراد بظهوره مشاهدته ما بدل  
عليه وهو السواد والجرعة (قوله في صاحبه) أي الدم (قوله ثم ضعيفاً) الظاهر أن هذا ليس شرطاً في  
الحكم حتى لو لم تر بعد الخامسة القوية شيئاً كان الحكم كذلك سم وقد يقال أنما يقيد به لأنها لو رأت  
بعد الضعيف قوياً يستمر كانت علامة التميز لا به وبالعادة تأمل (قوله فتقدر العادة الخ) أي فتعمل  
بهما (قوله إذا كانت) أي من جاوزتهما أكثر الحيض متبعية وهو معطوف على مقدر تقديره أو كانت  
معتادة غير متبعية لا على معتادة لأنها قسم منها (قوله قدراً أو وقتاً) أو مانعة خلوت تجوز جالبع  
فتدخل الأقسام الثلاثة في التعريف (قوله لتحبرها في أمرها) أي شأنها أي حكم شأنها والمراد بالشان  
الحال أي فهي بكسر الياء وقيل بفتحها من باب الحذف والإبصار أي متبعية في أمرها أو يدل بحبرة  
بفتح الباء لان الشارع حبرها في أمرها برماوى (قوله لأنها حبرت الفقيه في أمرها) ووجه  
تحبره أنه لو جعلها حائضاً بداخري الإجماع أو طاهر أبدأ بالإصح لنزول الدم عليها فاحتاط للضرورة  
ولذا انصف فيها الشيخ الهاربي جملها ضخماً شيعياً غرضي وتخيرها الفقيه قبل تدوين الكتب التي  
هي فيها أو بعده لا لتحبر لأن أخذ الحكم حينئذ منها سهل والمراد بالفقيه المجتهد (قوله فإن نسيت)  
أي لم أتم في شمل الجاهلة كالذا كانت مجنونة في زمن حيينها السابق (قوله أولى) وجهه الأول وبأن  
قول الأصل بأن يوهب أن النسابة لأحدهما ليست متبعية وبجواب عنه بأن مراده نرى الف تحبره  
المطلقة والنسابة لأحدهما يقال لها متبعية مقيدة اه (قوله وهي غير مجزئة) أما إذا كانت بميزة  
فترد إلى التميز كما مر (قوله فكعائض) قال مر ويستمر وجوب نفقته على الزوج وإن منع من  
الوطء فلا خيار له في فسخ النكاح لأن وطأها متوقف سم (قوله كنتمتع وقراءة) أي كرامة تمنع  
وسوء قراءة لأن التمتع ليس حكماً ومراده بالتمتع المباشرة فإنها هي التي تحرم عرش أي لأن التمتع  
يصدر بالنظر بشهوة مع أنه لا يحرم ويجرم وطؤها ما لم يخش الفت بطريق الأولى من جواز مع الحيض  
المحقق مر والحاصل أنها كائن في خمسة أمور مباشرة ما بين المرأة والركبة وفداء القرآن في غير  
الصلاة ومن المصحف والمكث في المسجد للعبادة متوقفة عليه وعبوره بشرطه وكطاهر في ستة  
الصلاة والطواف والاعتكاف والصوم والطلاق والفصل (قوله وقراءة في غير صلاة) أي وإن خافت  
نسيان القرآن فكسكتها من اجرائه على قلبها وتناوب على اجرائه على قلبها المذخرة ح ف فلولم يكف في  
دفع النسيان اجزائه على قلبها ولم يتق طه قراءة في الصلاة لما قام كما شغلها بإصباحة تمنعها من  
تطول الصلاة جاز طه لقراءة ثم إذا قننا جواز القراءة خلف النسيان فهل يجب عليها أن تقصد

أسود من أول الشهر  
وبقيته أحمر حكمان  
حيضها العشرة لا الخمسة  
الأول منها إذا دخل بينهما  
أقل طهر كأن رأت بعد  
خمسها عشرين ضعيفاً  
خسها قوياً ثم ضعيفاً فقد  
العادة حيض للعادة والقوى  
حيض آخر (٣) (أو)  
كانت (متحيرة) وهي  
النسابة طهر قدر أو  
وقاسمت بذلك لتحبرها  
في أمرها وتسمى مجزئة  
أي لأنها حبرت الفقيه  
في أمرها (فإن) هو أولى  
من قولها (نسيت عادتها)  
فسر أو وقتاً وهي غير ميزة  
(فكعائض) أي أحكامها  
السابقة كنتمتع وقراءة في  
غير صلاة  
٣ درس

(قوله فإن نسيت عادتها)  
قدرا أو وقتاً ومثل النسابة  
لها من علمت القدر  
وشكت في الوقت أو شكت  
هل هي مبتدأة أو معتادة  
أو علمت أنها مبتدأة أو كسكت  
جهلت وقتاً ابتداء الدم  
ولهذا قال الزاقي إن الحافظة  
لقد الحيض لا يخرج عن  
التحبر المطلق إلا عن طهر قدر

البور وبثدائه اه سم (قوله وعبوره بشرطه) انظر المراد بشرطه وانظر الشرط لماذا لا العبور أم  
للمكث فلا يصح كون الشرط أمن التلويت ولا كونه خوفه اه ثم ظهر أنه شرط للمكث لا أمن التلويت وهو قيد في مدخول غير  
الذي هو مفهوم التقي ومفهوم أنها عند خوف التلويت لا يجوز طه سواء توقفت أم لا  
يتلوتها

بتلاوتها الذكر أو تطلق لحصول المقصود من دفع النسيان مع ذلك قلت الظاهر أنه لا يجب عليها ذلك بل يجوز لها قصد القراءة لأن حديثها غير محقق والعذر قائم بها فلا تمنع من قصد القراءة للحصول للثواب أما في الصلاة جائزة مطلقاً أي فاتحة الكتاب وغيرها لأن حديثها غير محقق في كل وقت بخلاف فاقده الطهورين من الجنب والحائض حيث لا يقرأ غير فاتحة التلحقة في حديثه حل وعش على مر ويجوز لها غير فاتحة في الصلاة ولجميع القرآن قل ويجوز لها القراءة التامة لأن تعلم القرآن من فرض الكفايات وينبغي لها جواز من المصحف وجهه إذا توقفت قراءتها عليهما ع **(قوله)** لا احتال كل زمن إلخ أي وإن بلغت سن اليأس خلافاً للحاكمي حل **(قوله)** لا في طلاق وحيدته تعتد بثلاثة أشهر في الحل لتقصيرها بما يؤول الانتظار إلى سن اليأس فإن ذكرت الأدوار فعدت ثلاثة منها من الحل والدور عبارة عن المداة التي كانت تحيض وتطهر فيها فإذا كانت في كل شهرين مثلاً تحيض مرة فتتقصى عدتها بمائة شهر لأن كل شهرين يسمى دوراً أو شهرها كامل أو طلقت في أول الشهر فإن طلقت في ثمانية فإن مضي منه خمسة عشر أو أكثر له ما بقي واعتدت بثلاثة أشهر بعد ذلك وإن بقي من الشهر ستة عشر أو أكثر فبشهرين بعد ذلك ع ش اطفئ ع **(قوله)** نفقة رلبية بخلاف ما لا نفقة لثبته كقراءة القرآن خارج الصلاة **(قوله)** وطواف ومنها الاعتكاف وحل جواز دخول المسجد لها إن أممت تلو يث المسجد وبما جاز للدخول لم يمنع من التلو يث لعدم محبتها ما خرج بخلاف تحمية المسجد فلا يجوز لها الدخول لفعلها إلا أن دخلت لفرض غيرها كالاغتكاف وينبغي أن مثل ذلك ما لو أرادت فعل الجمعة وتعتد عليها الاقتصار خارج المسجد في جواز دخوله لفعلها لا بد على ذلك أن الجمعة ليست فرضاً عليها لأن دخول المسجد لا يتوقف على كون العبادة التي تدخل لفعلها فرضاً بديل دخولها للطواف والاعتكاف المشدود بين شيخنا ع ش اطفئ ع وقال زى والمعتد أن محل جواز البث في المسجد إذا توقفت فحة تلك العبادة على المسجد كطواف واعتكاف والا فلا مر اه **(قوله)** فرضاً ونفلاً رابع ثلاثة ح ف **(قوله)** ونفسل لكن إن كان بالغ فلا بد من الترتيب بين أعضاء الوضوء لا احتال أن واجبه الوضوء وتنوي ثبته مشتركة بين الوضوء والغسل كنية رفع الحدث شيخنا ع زى **(قوله)** لكل فرض ولو نذر أو صلاة جنازة لا تنقل فلا تنقل له كايحتمل في المجموع وجزم به ابن الرفعة وغيره بل تعديه قبل الفرض وبعده بطهارة الفرض تبعاً كالتيتم زى وم ر ع ش قال الاطفئ ع و يفرق بينهما بين التيمم حيث جمع بين الفرض وصلاة الجنازة بتيمم واحداً بين التيمم يزى المانع عننا فإنه أنه يضعف عن أداء فرضين بخلاف للمتجربة فإنها في كل وقت محتمة الحيض والطمهر **(تنبيه)** بعض الشافعي والاصحاب على أنه لا قضاء على المتجربة وإن صلت في أول الوقت واعتقده زى وم ر كونهما واحداً وطالب وغيرهم وقال الشيخان بوجوده عليها في كفيته طرق تعاليم الطولات اه قل على الجلال **(قوله)** في وقته فيجب عتق لان الغسل لا احتال انقطاع الحيض واحتال قائم في كل زمن فلم يقيد الفصل بالوقت سم ويجب عنه إن احتال انقطاع قائم في كل وقت وبفرض وجوده قبل الوقت فيجب انقطاع بعده فلم يكتب به وأما احتال الانقطاع بعد الغسل إذا وقع في الوقت فلا حيلة في دفعه ع ش ومفهوم قوله في وقته أنها إذا اغتسلت لفاتمة وأرادت أن تصلي به حاضرة بعد دخول وقتها امتنع ذلك عليها وهو كالك وبفرق بينهما بين التيمم من أنه إذا تم لفاتمة ثم دخل وقتها صلى بها لحاضر بيان التيمم لم يطرأ عليه بعد تيممه ما يزى بل طهارته بخلاف المستحاضة اه اطفئ ع **(قوله)** كعتد الغروب فيه جوعتد بالكاف وهي لا تجزى إلا بين وسهل ذلك كونها بمعنى وقت على أن إن عتيل في شرح التسهيل جوازها بالكاف على لغة **(قوله)** وتصلى به المقرب ثم إن بادرت لفعلها فذلك

احتياطاً لا احتمال كل زمن يمر عليها الحيض (لا في طلاق وعبادة فتفتقر لثبته) كصلاة وطواف وصوم فرضاً ونفلاً لا احتياطاً لا احتمال الطهور وذكر حكم الطلاق من زى يادى (وتنفسل لكل فرض) في وقته لا احتال الانقطاع حينئذ بقيد زى بقول (إن جهات وقت انقطاع) الفهم فإن علمته كعتد الغروب لم يلزمها الغسل في كل يوم وليست الاعتد الغروب وتصلى به المصرب وتتوضأ باقى **(قوله)** لتضررها بطول الانتظار وعملها بالغالب من عدم خلل الشهر عن الحيض والطمهر **(قوله)** فلا يجوز لها الدخول لفعلها لأنها وإن كانت عبادة فتفتقر لثبته لثبته سببها الدخول بخلاف الجمعة وغيرها فهي مطلوب ليس سببها الدخول اه شيخنا **(قوله)** أنها إذا اغتسلت لفاتمة تلحق لعل المراد أنها اغتسلت قبل دخول وقت الحاضرة كما يؤخذ من الفرق الآتي اه

لا يلزمها المبادرة للصلاة  
لكن لو آخرت لزوما  
الوضوء حيث يلزم  
المستحاضة المؤخرة  
ومعلوم انه لا غلص على ذات  
التقطع في النقاء اذا  
اغتسلت فيه (والمعصوم  
رمضان) لاحتمال أن  
تكون طاهر اجمعه (ثم  
شهرًا كاملاً) ان تأتى بعد  
رمضان تاماً وافصلاً ثلاثين  
متوالية فعولاً كاملاً أولى  
من قوله كاملين (فيبقى)  
عليها (يوماً) بقيد زنه  
بقول (ان لم تعد الانقطاع  
ليلاً) بان اعتادته نهاراً  
أوشكت لاحتمال ان تمضي  
أكثر الحيفين ويطرأ  
الدم في يوم وينقطع في آخر  
فيفسد ستة عشر يوماً  
من كل من الشهرين  
بخلاف ما إذا اعتادت  
الانقطاع ليلاً فإنه لا يبقى  
عليها شيئ واذا بقي عليها  
يوماً (فتصوم لها من  
ثمانية عشر) يوماً ثلاثة  
أو لها ونسلة آخرها  
فيحصل لان الحيفين ان  
طرا في الأول منها فإيتان  
يتقطع في السادس عشر  
فيصح لليوم ان الاخبار  
وان طرأ في الثاني صح  
الطرفان وفي الثالث صح  
الأولان وفي السادس عشر

وان آخرت للمصلحة الصلاة وجب الوضوء ع (قوله لاحتمال الانقطاع) في ان الفرض أنها  
علت الانقطاع عند الغروب فلم عبر بالاحتمال واجباً به عبر به لاحتمال تغير محلها لكن كان المناسب  
التعير بالظن لا بالاحتمال تدبر (قوله واذا اغتسلت) أي المتحيرة سواء علمت وقت الانقطاع أولاً  
ع (قوله لا يلزمها المبادرة للصلاة) بخلاف المستحاضة يلزمها المبادرة للصلاة عقب الوضوء لما في  
المبادرة من تقابل الحدث والفعل اما وجب لاحتمال الانقطاع ولا يمكن تكرره بين الفعل والصلاة  
وأما احتمال وقوع الفعل في الحيفين والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه إذ ثبت أن المصريح بالهجرة (قوله)  
حيث يلزم المستحاضة) أي بان أثبت للمصلحة الصلاة بما يتقطع الجمع بين الصلاتين مـ ر ع  
والمراد بالمستحاضة هنا غير المتحيرة ليصح قياس هذه عليها أذهب أيضاً مستحاضة (قوله ومعالم الخ)  
غرضه بهذا تعبير آخر لقول المتن لكل فرض بعد أن يقيد بقوله ان جهات وقت انقطاع أي ومحل  
وجوب غسلها لكل فرض ان لم يسهل من النقاء صلاتين واغتسلت الأولى (قوله لا يغسل)  
أي ولا وضوء شو برى أي تأتيا على ذات التقطع في النقاء أي لا يشكر الغسل في النقاء فإذا كان  
زمن النقاء يسع صلاتين مثلاً واغتسلت الأولى لا يجب عليها ان تغسل الصلاة الثانية مثلاً حل أي  
ولا يندب بل لو قيل بغيره لم يكن بعيداً له تعاط لعبادة فاصدة ع (قوله رمضان) يقرأ في  
المتن ينع الصرف كاهو المحفوظ وفيه أنه لا ينع من الصرف الا إذا أُرِيدَ به رمضان سنة بعينها وهذا المرد  
به ذلك بل المراد به رمضان من أي سنة كانت الا أن يقل المسافر رمضان من الصرف العلمية والزيادة  
والصحية باقية وان أُرِيدَ به من أي سنة فهو معرف قد انحلت ان المراد منه ما بين شعبان وشوّل لمن جميع  
السنين ع ش على م رأى فهو علم جنس (قوله أولى من قوله كاملين) أي لا رمضان قبله لا يكون  
كاملاً وأوجب بان الاصل انما عبر بكاملين لقوله فيحصل من كل أربعة عشر ع ش وعبرة مـ ر  
فالكافي في رمضان قيد ان فرض حصول الاربعة عشر لا لبقاء اليومين كالاخي فلا اعتراض على المصنف  
كلا يعترض عليه بأنه لا يبقى عليها شيء اذا علمت ان الانقطاع كان ليلاً وضوءه أيضاً هـ (قوله ان لم تعد  
الخ) أي قبل التحجير (قوله فيفسد ستة عشر يوماً) فيحصل لها من كل أربعة عشر ان كان رمضان كاملاً  
والا فيحصل لها منه ثلاثة عشر والمقضي منه بكل حال ستة عشر يوماً حل (قوله من ثمانية عشر)  
هي تكتب بالالف ان كان فيها ثمانية عشر والالف ثمانية عشر والالف ثمانية عشر والالف ثمانية عشر  
فقلت من ثمانية عشر يوماً والالف ثمانية عشر والالف ثمانية عشر والالف ثمانية عشر والالف ثمانية عشر  
ثلاثة أو طارح هذا اشارت الى قاعدة وهي أن تصوم بقدر ما علمت متواليها من أول ثمانية عشر ومن سابع  
عشر هاتفي هذا في يومين متصلين بالأول والثاني والأول واحد هما الأول والثاني واحد وهذا  
القاعدة تجري في قضاء أربعة عشر فادونها كما يظهر للآمل شو برى (قوله صح الطرفان) أي  
الأول والثاني عشر ع ش (قوله صح الثاني والثالث) لا تأخذ فرضاً ان لسادس عشر الذي طرأ  
فيه الحيف من شهر ربيع الأول يلزم أن يكون الحيف الذي قبله طرأ في سادس عشر من شهر صفر  
وحينئذ يستمر الى اليوم الأول من ربيع الأول فيفسد لاحتمال أن يكون الحيف انقطع في الثاني تدبر  
(قوله صح السادس عشر والثالث) أي وفسد الأولان من الثمانية عشر والاخبار من مهال الأولين  
واقعان في حيف الشهر السابق والاخبار واقعان في حيف الشهر اللاحق تقر برشيعة عز برى  
(قوله واثنين وسطها) وهما التاسع والعاشر وعبرة ع ش على م قوله واثنين وسطها أي ليسا

الاول والثالث والخامس  
والسابع وعشر والتاسع  
عشر (ويمكن قضاء  
يوم بصوم يوم وثلاثة  
وسابع عشره) لان الحيف  
ان طرأ في الاول سلم الاخير  
أوفى الثالث سلم الاول وان  
كان آخر الحيف الاول سلم  
الثالث وأكث الثالث سلم الاخير  
ولا يتعين الثالث والسابع  
عشر بل الشرط أن تترك  
أيام بين الخامس وعشر وبين  
صوم الثالث بقدر الأيام  
التي بين الصوم الاول  
والثاني وأقل منها (وان  
ذكرت أحدهما) بأن  
ذكرت الوقت دون القدر  
أو بالعكس (فليقين) من  
حيض وطمهر (حكمه وهي)  
أي التحجيرة فإذا كره  
لأحدهما (في) الزمن  
المحتمل (للحيض والطمهر  
كناسية لهما) فبما مر  
ومن غسلا لكل فرض  
وتعيرى بذلك أرى من  
قوله كفاف في الوطء  
وطاهر في العبادة لما لا يخفى  
ومعلوم أنه لا يلزم الفصل  
الاعتدال احتمال الانقطاع  
ويسمى ما يحتمل الانقطاع  
طمهرا مشكوكا فيه وبالأ  
يحتمل حيضاً مشكوكا فيه  
والدلالة لوقت كان  
تقول كان حيضاً يتدنى  
أول الشهر

متملين باليومين الاولين ولا باليومين الاخيرين سواء والت بينهما في أنفسهما أو فرقت بينهما  
**(قوله)** وبأن الصوم وحاصل ما ذكره خمس كفيات لكن الكيفية الخامسة ليس الصوم فيها من  
ثمانية عشر لان فيها صوم التاسع عشر **(قوله)** ويمكن قضاء يوم (الح) اشارة الى طريقة أخرى وهي  
أن الصوم قد مر ما عليها مغفراً في خمسة عشر يوماً من زيادة صوم يوم ثم الصوم قدره من سابع عشر  
صومها الاول من غير زيادة وهذه طريقة تأتي في سبعة أيام فساد ونهازي **(قوله)** وان كان آخر الحيف  
للمناسيب ان يقول وان طرأ في السادس عشر سلم الاول وان طرأ في الثامن عشر سلم الاول وان طرأ في  
الطريق وترك احتمالاً كان ينبغي ذكره على قياس ما قدمه وهو طريقة في السابع عشر الذي هو أحد  
أيام الصوم وعليه في سلمها الثالث وأما الاحتمالان اللذان ذكرهما بقوله وان كان آخر الحيف الح فإعدادان  
على سيقا المقام لان الحيف لم يطرأ فبهما في يوم من أيام الصيام مع أن جميع الاحتمالات التي ذكرها  
في هذا المقام كان الطريق فيها أيام الصيام والاصرف في ذلك سهل تأمل **(قوله)** ولا يتعين الثالث أي  
لصوم الثاني ولا السابع عشر الصوم الثالث بل هذان الصوم بدل اليوم الثالث وما بعده الى آخر الخامس  
عشر وبدل السابع عشر يوماً بعده الى آخر تسعة وعشرين حل **(قوله)** بل الشرط ان تترك أياماً  
بين الخامس عشر وبين صوم الثالث بقدر الأيام التي بين الصوم الاول والثاني) بأن الصوم الاول  
والخامس عشر والتاسع والعشرين لان المتروك وهو ثلاثة عشر مساو لايام التي بين الصوم الاول  
والثاني وقوله وأقل منها بان الصوم الاول والاربع والسابع عشر المتروك أقل مما بين الصوم الاول  
والثاني حل وبعبارة رسم ولو صامت بدل التاسع والعشرين السادس عشر لم يخرج من العهدة لانها  
لم تترك بين الخامس عشر وبين الصوم الثالث شيئاً اهـ **(قوله)** بقدر الأيام التي (الح) أي كذا كانها بين  
الخامس عشر والسابع عشر التي صامته يوماً كان بين الاول والثالث وما جالغ في قوله بالابن بس فبذل  
**(قوله)** وأقل أي لا كره فلابتأ به شوي فلو صامت الاول والثالث والثامن عشر لم يجز لان  
المتروك بين الخامس عشر والصوم الثالث يومان وليس بين الصومين الاولين الا يوم وانما استنع ذلك  
لجواز أن ينقطع الحيف في أثناء الثالث ويعود في أثناء الثامن عشر مر **(قوله)** فبما مر من حرمة  
التمتع والقراءة في غير الصلاة ومس المصحف وحله ومن حل الطلاق وفعل العبادات المتفرقة لنية وقوله  
ومنه أي بما مر غسلها لكل فرض الذي ذكره الاصل وذكره توطئة لقوله ومعلوم أنه لا يلزمها  
الفصل الا عند احتمال الانقطاع والا فلا يجب عليها الا الوضوء فقط حل وقصده بقوله ومعلوم أن تخصيص  
التمتع لان ظاهرهما تفصل لكل فرض دائماً المحتمل **(قوله)** وأولى من قوله كفاف في الوطء وطاهر  
في العبادة أي لان قوله في الوطء بوجه ان المباشرة فيها بين السرة والركبة لا تحرم وكذلك بوجه جواز  
دخولها المسجد وكذلك قوله وطاهر في العبادة لا يشمل الطلاق مع انها فيه كالظاهر شيئاً ح  
وأيضاً بوجه ان لها نقرأ القرآن في غير الصلاة لانه عبادة وليس كذلك وهذا كله هو المراد بقوله  
لما لا يخفى **(قوله)** طهر مشكوكا فيه أي وحيضاً مشكوكا فيه وما لا يحتمل حيضاً مشكوكا فيه أي وطهراً  
مشكوكا فيه ففيه حذف من الاول لانه لا الثاني وبالعكس وهو المسمى بالاحتياط شيخنا والظاهر  
أنها لا تفصل طواف الاضافة في هذه الحالة ولا في الحيف المشكوك فيه ولا في الوطء لا سيما انما عادت  
فردت لاقول التورب واحتاطت في الزائد وذلك لان الطواف لا أثر لوقته وهي في زمن الشك يحتمل  
فساد طوافها فيجب تأخيرها الى طهرها بالحق بخلاف الناسية لعادتها قد راو وقتاً فاتها منظره الى فعله  
اذ لا يزم طوافها لولا انقطاع فيه حتى تؤمر بالتأخير اليه هذا ولم يتعرضوا الى الوطء طواف الاضافة

يقيم ونصفه الثاني طهر  
يقين وبابن ذلك يحتمل  
الحيض والطهر والاقطاع  
والذاكرة للقدر كأن  
تقول كان حيض خمسة  
العشر الأول من الشهر  
لا أعلم ابتداءها أعلم اني  
في اليوم الأول طاهر  
فالسابع حيض يقين  
والأول طاهر يقين  
كالعشر من الاخيرين  
والثاني الى آخر الخامس  
يحتمل الحيض والطهر  
والسابع الى آخر العاشر  
يحتمل طهما ولا يقطع  
(وأقل النفاس حجة) كاعبر  
بها في التنبيه والتعقيق  
وهي المراد بتعبير الروضة  
كأما ما به لا حد لاقوله أي  
لا يتقدر بل ما وجدته وان  
قل يكون نفاسا ولا يوجد  
أقل من حجة أي دفعة وغير  
الاصل عن زمانها بلحظة  
وهو الانسب بقولهم  
(وأكثره ستون يوما  
وغالبه أربعون) وما وذلك  
باستقراء الامام الشافعي  
رضي الله عنه

(قوله وبعبارة سم والطاهر  
الح) اذا تأملت وجدتها  
كبارة الشورى ولا يخالفه  
ينها الاما قول سم أوع  
الاقطاع (قوله ولو خرج  
عقب مضنة الح) وكذا  
عاقه كاقدمه ونص عليه  
مر (قوله وأكثره ستون  
الح) وقال المزي في أقهاره بقا أيام لان أكثره قدراً أكثر الحيض أربع مرات فليكن أقله كذلك اه برماوي

زمن التحريه يجب عليها عاداته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كما في قضاء الصلوات أولا  
وقياس ما في الصلاة وجوب ذلك لانها اذا طافت زمن التحريه احتيل وقوع الطواف زمن الحيض ع ش  
(قوله فيوم وليلة منه حيض يقين) أي بحسب الظاهر فلا ينافي أنها قد تتغير عاداتها وكذا يقال فيها  
بعده شورى (قوله وبابن ذلك الح) أي فتغسل فيه لكل فرض وقوله يحتمل الحيض أي  
بفرض ان حيضها لا أكثر وقوله والطهر أي يلجئهم من غير احتمال الاقطاع فيه لان الفرض ان الاقطاع  
بعد اليوم الأول وقوله والاقطاع أي على احتمال مجاوزته للأول فبشكل زمن يحتمل امتداد الحيض اليه  
والاقطاع فيه وحيث لا يستغنى بهذا أي الاقطاع عما قبله أي الطهر خلافا لما هو به بعضهم شورى  
وعبارة سم والطاهر أنه ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا احتمال طهر أعلى لا يكون بعد الاقطاع  
كأكثرهم من عقب الاقطاع عليه فإنه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض فيقبل ما مرادهم الطهر في  
الجله فالرأى احتمال الطهر والاقطاع احتمال طهر بعد الاقطاع ومع الاقطاع والحاصل أنه ليس المراد  
أن كلا منهما يحتمل حصوله على الأفراد فإنه غير ممكن كآتين بل المراد باحتمال الطهر احتمال الطهر ان  
حصل منها غسل بعد اليوم واليلة انتهى (قوله فالسابع حيض يقين) لانها أول خمسة الحيض  
أو آخرها أو في اثنا عشر (قوله طهر يقين) أي بحسب عاداتها المستندة الى علمها ولا يمكن تغير عاداتها  
أي فتتوضأ فيه لكل فرض مع الحشو والعصب كما تقدم في المستعاضة وكذلك تفعل في العشرين  
الاخيرين وقوله والثاني الح أي فتتوضأ لكل فرض أيضا ولا تغسل ولا يقلب يجب عليها الغسل لكل  
فرض لان هذا الزمن داخل تحت قول المصنف وهي في المحتمل كناية عن طهروا من الطهروا أن النائية  
لهما يجب عليها الغسل لكل فرض لا تقول وجوب الغسل لكل فرض خرج بقول الشارح ومعلوم  
أنه لا يلزمها الغسل الاعتداحات الاقطاع فكلامة مقيد بالنظر لهذه الصورة وقوله يحتمل للحيض  
والطهر أي الطهر الأصلي الذي ليس ناشئ عن احتمال الاقطاع ووجه عدم احتمال هذه الأيام للاقطاع  
أنه ان كان أول خمسة التي هي حيضها اليوم الثاني أو الثالث أو الرابع أو الخامس أو السادس يكون  
الاقطاع في السابع وما بعده الى آخر العشرة شيخنا عز بزي (قوله يحتمل طهما ولا يقطع) أي  
فتغسل لكل فرض شيخنا (قوله وأقل النفاس) أي بشرط أن يكون قبل تمام خمسة عشر والا فهو  
حيض شيخنا عز بزي وبعبارة مر ولو لم تر نفاسا أصلا جاز وطؤها قبل الغسل كولو كان عليها جنابة  
ولو لم تر دما لا بعد معنى خمسة عشر يوما كغيره فلا نفاس لها أصلا على الأصح انتهى قيل سمي بذلك  
لخروجه عقب نفس ولو شوج عقب مضنة قال القوابل هي مبدأ خلق آدمي فهو نفاس (فخرج في  
ع ب ان الدم الخارج بين التوأمين حيض كبد خروج عضودون الباقي فقولهم الدم الخارج بعد  
الولادة أي الكاملة سم (قوله وهو الانسب الح) أي لان العظة من أماء الزمان فيناسب الزمن  
الزمن وانما عدل عن هذا الانسب لان ما ذكره تفسير حقيقة النفاس التي هي الدم لا زمنه حل  
(قوله وأكثره ستون الح) اعتمد شيخنا كحج ان أول المدغم رؤ به الدم أي لامن الولادة قال والا  
لزم انه لو تأخر رؤ به الدم عن الولادة أي دون خمسة عشر مكان زمن النقاء فناسا فيجب عليها ترك  
الصلاة وقد صح في المجمع أنه يصح غسلها عقب ولادتها أي الخالبة عن الدم ومقتضاها أنها تصل  
حينئذ وفي كلام البقيني ابتداء الستين والاربعة من الولادة وزمن النقاء لافاس فيه وان كان محسوبا  
منها أي فعمله إفتاء الصلوات الفاتية فيه قال يوم أر من حقق هذا أي فالحكم تثبت من رؤ به الدم  
والمدغم من الولادة واعتمده زى قال حج في شرح ع ب رداعلى البلقيني حسبان النقاء من الستين



المبتدأة والمعتدة إلى التمييز إن لم  
يزد أقوى على ستين ولا يأتي  
هنا بقية الشروط وغير  
المعتدة إلى حجة والمعتدة  
المعتدة إلى التمييز إلى العادة  
وغير المعتدة الحافظة إلى  
العادة وتثبتان لم تحذف  
مرة والأفقه التفصيل  
السابق في الحض والمعتدة  
تختلط

### كتاب الصلاة

هي لغة مأمراً أو أفعال  
وشرعاً أقوال وأفعال  
مفتحة بالنكير محتمة  
بالسلم ولا ترد صلاة  
الأخرى لأن وضع الصلاة  
ذلك فلا يضر عرض مانع

(قوله رحمه الله) لأن وضع  
الصلاة ذلك أي الشان  
والغالب حينئذ لا بد من قيد

الغلبة في التعريف وصلاة  
الأخرى عبادة يصدق  
عليها أنها في الغالب أقوال  
الح هـ سم (قوله) فقد بين  
ذلك الشيء (الح) في الحقيقة  
يرجع إلى الغلبة فكان  
الأول للشرح أن يقول  
أقوال وأفعال غالباً هـ ثم  
رأيت سم قال قوله لأن  
وضع (الح) في دفع هذا الإيراد  
نظر وكان حاصل جوابه  
أن المراد الصلاة شرعاً  
ما وضع أقوال وأفعال (الح)  
فتدخل صلاة الأخرى  
لكن في ذلك خفاء لا

أي والأربعين من غير فعله تاسافيه تدافع بخلاف جعل ابتداء النفاس من الدم حل والمعتدان  
الدم من الولادة عند الاحكام وأحكام النفاس من رتبة الدم شيخنا ومقتضى حساب زمن النقصان  
الستين وعدم وجوب القضاء كيف يقتضي بعض ملة النفاس (قوله) وعبور (قوله) قال الراغب أصل  
المبر تجاوز من حال إلى حال فالأعبور فيختص بتجاوز الماء ما يسباحة وفي سفينة أو على بئر أو  
قنطرة انتهى وعلى هذا فكان الصواب التعبير بالعبور قاله الجلال السيوطي على الأصل لكن  
في الصحاح عبرت النهر وغيره أعبره عبوراً وعبوراً وهو يدل على عدم الاختصاص فليحرم شوري  
(قوله) فينظر أمتدأ) أفاد هذا التفصيل أنه لا يحكم على المجاوز للستين بأنه حيض بل ينظر فيه  
لأحوال المستحاضة المتقدمة ع وش وعلمه ما يتدخل بينه وبين الستين نقاء والا كان الواقع بين  
النفاس حيضاً وعليه فيفارق ذلك ما لو رأته الحامل وما اتصل به دم مطلقاً أو ولادتها فإن المتصل يكون  
حيضاً وإن لم يتدخل بينهما نقاء لتصر محم يحوز اتصال النفاس بالحيض إذا تقدم الحيض بخلاف ما إذا  
تقدم النفاس فلا يكون ما بعده حيضاً إلا إذا فصل بينهما نقاء والا كان المتصل بالنفاس استحاضة هـ  
ط ف (قوله) ولا يأتي بقية الشرط أي وهي عدم نقصان القوى عن الأقل والضعيف عن  
خمس عشرة وذلك لأنه لا حد للأقل هنا حتى يشترط عدم النقصان عنه ولأن الطهرين أكل النفاس  
والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر فلا يشترط عدم نقصان الضعيف عنها هـ سم (قوله) وغير المبرزة  
إلى حجة) وهي بعد الحجة والتمييز ردت إليها والعادة ردت إليها طهره فيأتي في حيضها ما تقدم من  
كونها مبتدأة أو معتدة أو غير ذلك من التفصيل الذي يمكن أن يأتي هنا فتعويض على التفصيل المتقدم  
شوري ويعرف كون الدم حيضاً مع اتصاله بدم النفاس بقوله أهل الخبرة من القوابل والأطباء (قوله)  
تختلط أي فإذا نسبت عادتها فادراو وتناجفة نفاس يقيبن وبعد ما تفصل لكل فرض حتى تتم  
الستين ثم تتوصل لكل فرض شيخنا عز يزي

### كتاب الصلاة

أي ما يتعلق بهما من حقيقتها وأحكامها ع وش والمراد بحقيقتها كيفية المركبة من أركانها ومندوباتها  
(قوله) مأمراً (أول الكتاب) من أهمها (الرحمة والرحمة) معنى لغوي وشرعي كما قاله البغوي ومن  
اللائكة استغفار ومن الأذى تضرع ودعاء ع ش (قوله) أقوال وأفعال) ولو حكما لتدخل صلاة  
المرضى والمر بوط على خشية والأخرى والجزاء لأن القيام فيها متعدد لكل فرض وإن لم يثبتها  
من حلف لا يصلي نظر العرف قل على الجلال والأقوال خمسة والأفعال ثمانية قال في شرح العباب  
وشرح بجمع الأفعال سجدة الثلاث والشكر لاشتغالها على فعل واحد وهو السجود وقد يقال بل هي  
أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه فعلان خارجان عن مسمى السجود هـ وقد يقال المراد أفعال  
مخصوصة كالركوع والسجود شوري فاندفع بذلك ويقول الشارح لأن وضع (الح) الاعتراض على  
التعريف بأنه غير جامع لعدم شموله صلاة نحو المرض الذي يجرى ما على قلبه وغير ما ع لشموله لسجود  
الناوة والشكر وادخال صلاة الجنازة في التعريف غير ظاهر لأن الكلاء في الصلاة ذات الركوع  
والسجود بدليل قوله باب وأقامها (قوله) ولا تدرك صلاة الأخرى أي على التعريف الشرعي ووجه  
الورد أنها أفعال فقط ع ش (قوله) لأن وضع الصلاة ذلك) إن أراد بوضعها حقيقتها ومعناها لم  
خروج هذا الفرد وأصلها فإن أراد بالأصل الغالب لم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد شيئاً أكثر فليبين  
ليظهر فيه شوري أي يجب بأن المراد بالوضع هنا الشان أي لأن شأنه ذلك فقد بين ذلك الشيء الآخر

بما نسب التعريف لأن المصنفين يتساعون بمثل ذلك اه يحذف آخرها

(١٩) - (بحري) - أول

ووجد صحبنا تأمل شيخنا **(قوله والمغرب وضات منها الخ)** وقد يجب في اليوم والليلة أكثر من ألف صلاة فقد ثبت في الحديث الصحيح أن بعض أيام الدجال كسنة وسئل النبي عن ذلك اليوم هل يقيمنا فيه صلاة يوم ولية فقال لا أقدر وأله قدره وهو جاري سائر الأحكام كافة إلا عباد وصوم رمضان فيصلي الوتر والتراويح ويصبر في المغرب والعشاء والصبح ومواقيت الحج ويوم عرفة وأيام منى وكذا العدة وحديثه في الدجال ما رواه ماتز وجهها وليست بحامل وانقضت عدتها من طلوع الشمس إلى الزوال حل قوله في كل يوم ولية أي ولو تقدر بالشمس أو زلأ أيام الدجال **(قوله كما هو معلوم الخ)** أي علمه ما يشاء يعلم الضرورى في كونه لا يتوقف على تأمل فلا مرد أن الضرورى يختص بالمركب بأحدى الحواس وأيضا الضرورى لا يحتاج لإقامة الأدلة عليه وقد أقدم عليها الأدلة وقيل إن الكاف تعليلية وما معصية أى لم ذلك الخ وقوله من الدين أى من أدلة وقوله وما يأتى عطف خاص على عام **(قوله والأصل فيها)** أى في فرضها وعددها شو برى **(قوله على أمي)** أى وعلى كما هو في رواية أخرى قال شيخنا الحفناوى والذى تلقيناها واعتمده بعض الحواشى أن الحسين لم ينسخ في حقته صلى الله عليه وسلم وأنه كان يفعل على سبيل الوجوب اه وصبارة ع ش والمعتبدان الحسين نسخا في حقنا وفي حقته صلى الله عليه وسلم ولكن كان يفعل على وجه التقلية وضبط السيوطي في الخصائص الصغرى الصلوات التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها قبلت ما تركه كل يوم ولية وأصل الصلاة الليل فنسخت في حقنا وقته صلى الله عليه وسلم على الأصح انتهت **(قوله ليله الاسراء)** والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة الاسراء أنه لما قدس ظاهره وأطنأ حيث غسل بماء زمزم وعلى بالابان والحكمة ومن شأن الصلوات أن يتقدمها الطهر ناسب ذلك أن تفرض في تلك الحالة وليظهر شرفه في الملاء الأعلى فتح الباري وفيه أيضا ذهب جماعة إلى أنه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفردة لما كان وقع الاسراء به من قيام الليل من غير تحديد وذهب الحنفى إلى أن الصلاة كانت مفردة وضركت بالبدلة وركعتين بالعشي وذكر الشافعى عن بعض أهل العلم أن الصلاة كانت مفردة ثم نسخت شو برى وكانت ليلة الاسراء سبع عشرة رجب وقيل سبع عشرة ربيع الآخر وقيل الأول قبل الهجرة بسنة واعتمده مر وقيل بسنة عشر شهرا وقيل بثلاث سنين حل **(قوله تحسين صلاة)** هل كانت الخمسون هذه الخمس مكررة عشر مرات أو كان ما عدا الخمس من الحسين صلوات أو مغيرة للخمس فيه ونظر ولم أقف فيه إلى الآن على شيء من ذلك والسيوطي أنها لم تكن صلوات أخرى في أوقات مختلفة بل هي الخمس مكررة كل منها عشر مرات ع ش أى في كل وقت عشر وتقل ع ش على مر في قوله أخرى أن كل وقت عشر صلوات كل صلاة ركعتان حتى في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا هو المعتقد وذكر بعضهم أن الكيفية والكمية لم تعلم **(قوله فلأرأجه)** أي بأمره من موسى حين مر عليه وسأله عما فرض عليه مما أنه مر على إبراهيم فلم يسأله وحكمة ذلك أن موسى كليم ومن شأن الكلام التسليم ولأنه اختبر قومه بالصلوات التي فرضت عليهم فحجز وأعنا وذلك شفقة منه على أمته صلى الله عليه وسلم بخلاف إبراهيم لكونه خليلا ومن شأن الخليل التسليم وأيضا ليعتبر قومه اه برماوى فإن قالت فهل ما وقع من النبي من المراجعة كان اجتهدا منه أم لا فالجواب كما قاله الشيخ محي الدين أنه كان باجتهاده لأنه لما قال لموسى إن أمك لا تطيق ذلك وأمره بالمراجعة بقي متحيزا من حيث شفقة على أمته ولا سبيل له إلى رد أمر به فأخذ في الترجيع في أي الخالين أولى وهذا هو حقيقة الاجتهاد فلا ترجيع عنده أن يرجع به يرجع بالاجتهاد إلى ما وافق قول موسى اه من الميزان للشعراني **(قوله)** حتى جعلها خاسرا أى في حقنا وحقته ع ش وفي سيرة حل أن الصلاة فرضت ليلة الاسراء ركعتين

والمفسر وضات منها في كل يوم ولية خمس كاهو معاصو من الدين بالضرورة وما يأتى والأصل فيها تفعل الأجسام آيات كقولهم تعالى وأقيموا الصلاة وأخبار كقوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على أمي ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم أزل أراجعه وأبأله التخفيف حتى جعلها خاسرا في كل يوم ولية

**(قوله هل كانت الخمسون هذه الخمس الخ)** أى على هذه الكيفية **(قوله بل هي الخمس مكررة)** الظاهر أن المراد الخمس قبل زيادة كل صلاة ركعتين **(قوله والمغرب والعشاء وهذا هو المعتقد)** أى فأقرت بعد التخفيف في السفر على الركعتين فيما عدا المغرب وزيد بها ما عدا الصبح في الحضر

وقوله لما دلنا بشئ الى العين أخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة وأما الشيخان وغيرهما وجوبها موضع  
الى أن يبقى ما يسهل فإن أراد تأخيرها الى أثناء وقتها لزمه الزعم على (١٤٧) فهاهنا في الاصح في المجموع والتحقيق

### باب وأقناتها

ركعتين حتى المغرب وزيد فيها ركعة وفي شرح البخاري لابن حجر أنها فرضت ركعتين ركعتين  
ماعد المغرب اه (قوله لما دلنا) لحل الحكمة في إيراد هذا دفع ما قد يتوهم أن الخمس في الحديث  
الأول محتملة لأن تكون فرضاً أو فلا شوبرى (قوله وغيرهما) بالرفع عطف على الشيخان  
ولا يجوز جزمه عطفاً على مدخول الكاف لأنه يفوت التنبيه على رواية غير الشيخين وأما ما أنه  
أن ثم أخبرنا غيره من الأخبارين فستفاد من الكاف ع (قوله الى أن يبقى ما يسهل) جميعها  
وشروطها (قوله فإن أراد تأخيرها) ليس بقيد بل بمجرد دخول الوقت لزمه الفعل أو والعزم إذا ظن  
السلامة الى آخر الوقت والأصحى قال السبكي ومن أجمع ظن الموت عصي لا يقال يلزم أن لا تكون  
الصلاة واجبة على التبعين وهو باطل لا نقول إلا لازم كونها غير واجبة على العين في أول الوقت وليس  
ذلك باطلاً وأما بالنسبة لجلسة الوقت فهي واجبة على العين فلا يجوز إخلاله ومطاعنا أول بزم خلاف ذلك  
فتأمل ع في فصولات بعد العزم وقبل الفعل ليأتي بخلاف الحج لأن وقته غير محدد وحل (قوله لزمه العزم  
على فعلها) أي في الوقت فإن لم يلاحظ ذلك كان عزم على الفعل ولم يلاحظ كونه في الوقت أم حل فإن  
غلب على ظنه أنه يموت في أثناء الوقت كان زعمه قد فطأ بالبولي المهم باستيفائه فأمر الامام بقتله تعين أي  
الصلاة في أي في أوله فيعصى بتأخيرها لأن الوقت تضيق عليه بظنه روض وشرحه ع ويجب عليه أيضاً  
عزم عام وهو أن يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات وترك كل المأمور به سم في آيات ع ش

(بين) وقتي (زوال)

(قوله في شرح البخاري  
لحج أنها فرضت الحج) أي  
وأقرت على ذلك سفرنا  
وزيد فيها حضراً والمراد  
بالقراها بعد التخفيف

على ذلك سفرنا أن المتعين  
ذلك فلا يتألى أن لا يتم  
لأنه غير متعين إنما المتعين  
ركعتان وما زاد مفقوض  
لا اختيار اه شيخنا (قوله  
دفع ما قد يتوهم) أشار بقده  
الى قلنا توهمه وجوب التوهم  
انه ربما يقال جعلها خاصاً  
فلا فيكون التخفيف  
لعدد والصفة اه شيخنا  
(قوله ليس بعيد) بل مثل  
أراد ما دلنا من شيخنا ومثل  
أرادة التأخير الى أثناء  
الوقت أرادة التأخير الى  
خارج الوقت اه شيخنا  
(قوله رحمه الله) فإن أراد  
تأخيرها) مثلاً عدم أرادة

### باب وأقناتها

صدر به الاكثر ونحوه تعالى في كتاب الصلاة لأن أهمها الخمس وأهم شرطها ما اقتضاه دخولها  
تجب وبغير وجهان فقول اه شرح الروض وقوله وأهم شرطها ما اقتضاه أي من أهم شروطها فلا يراد أن  
الطهارة أهم دليل أي أنه أصلي الفرض فحين أن الوقت لم يدخل وقت فلا مطلقاً ما يمكن عليه فائتة  
من جسدنا والوقت عنوا وإذا صلاها طاهراً بالطهارة فحين عدمها بان بطلان الصلاة أصلاً شيخنا ح  
(قوله من زيادي) وهي الأصل أي ذكر الترجمة هو الأصل ليناسب ذكر الأوقات بعد تخفيف الأصل لها  
لمجرد الاختصار ع ش (قوله أول صلاة ظهرت) أي في الاسلام وانظر وقت ظهورها ولعل يوم ليلة الاسراء  
قالوا ظهور وجوبها حل والظاهر أن المراد بوقت ظهورها وقت فعلها فلها اسميت ظهورها وقيل سميت  
ظهور الظهور حافي وسط النهار ولعلها في وقت الظهيرة وهي شدة الحر برماوى (قوله وقد بد الله) جنة  
حالية وفيه أن الله بدأ أيضاً بالصبح في الآية التي توهي قوله وسبح بحمده بك قبل طلوع الشمس فهذا  
لا يتم إلا أن ثبت أن هذه الآية سابقة على تلك في النزول وبجواب بأن قوله قد بدأ الله بعض لعلها تعامها  
هو مجموع هذا وما قبله فلا ترد الصبح تأمل قوله وكانت أول صلاة عطف على قوله وكان الظهر عطف  
على على معلول ع ش وشيخنا لم يحب الصبح لعدم العلم بالكيفية ولا احتمال أن يكون حصله  
التصريح بأن وجوب الخمس من الظهور وهذا أولى لما يرد على الأول أنه لو كان كذلك لوجب قضاء  
الصبح ولم ينقل ولوجب قضاء العشاء أيضاً لأنه رجع من الاسراء ليلاً ع ش ملخصاً (قوله لم يولدك  
الشمس) أي زوالها واللام بمعنى عند الأول كونه بمعنى بعد لان وقت الزوال ليس من وقت الظهور كما  
سبأ في وقد كانت الظهر لادود والمصر لسليان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس والصبح لأكرم ونظمه

شع وكان الاشتمل فإن لم يفعلها اه شيخنا (قوله رحمه الله الى أثناء وقتها) مثله لو أخرت الى وقت الاخرى لجمع مثلاً اه شيخنا  
(قوله فلما راد ظهور وجوبها) لما كان يمكن أن يقال إنه صلى الله عليه وسلم أخبر بصيغة الاسراء بحكم الخمس المفروضة دفع هذا المضي  
بقوله والظاهر ارجح فنقول حل ظهور وجوبها أي ظهورها مصححاً للفعل اه

بمنهم بقوله **لآدم صبح والعشاء ليونس** \* وظهر لداود وعصرا لئجله  
ومغرب يعقوب كذا شرح مسند \* لعبدكم فاشكركم لغضله

**(قوله)** وقت ظهر بين زوال الخ أي تحقيقاً وتقديرًا حتى يدخل في ذلك أيام الدجال و يقال مثله في بقية  
الأوقات فلا يقال إن الشيخ سكت عن حكم الأوقات في أيام الدجال كذا أجاب به الطنطاوي اه **بخط**  
الشيخ خضر وقوله بين زوال يفهم أن الزوال ليس من وقت الظهر وليس كذلك كذا في حاشية المصنف  
على العراقي شوى يرى وقوله ليس كذلك ضعيف بل هو كذلك ولما كان كلامه يقتضي أن الزوال  
والمغرب وقتان قدر لفظا وقتي ولما كان كلامه يقتضي أن وقت المغرب ليس من وقت الظهر مع أنهما قدر  
زيادة **(قوله)** وز يادقه مبرطل الشيء مثله أي فلا يدخل وقت العصر إلا بز يادة على مبرطل الشيء مثله  
وهذا هو الموافق لما نقله الأصحاب عن إمامنا الشافعي وهذه الزيادة لما كان وقت العصر لا يكاد يعرف  
الإمام علي بن الإمام والأفهي من وقت العصر إلا من وقت العصر يدخل مبرطل الشيء مثله وقيل  
فأصله بينهما حل وعبدارة شرح مر وهو أي مبرطل الشيء مثله سوى ما رآه وقت العصر  
للعبدات المار فلا يشترط حدوث زيادة فأصله بين وقت الظهر اه **(قوله)** غير ظل استواء الخ  
لما كانت العبارة تقتضي أن الاستواء له ظل أو لها الشارح قوله أي غير ظل الشيء الخ **(قوله)** إن كان  
أي وجد ذلك في أكثر البلاد حل **(قوله)** وسبح محمد بك أي صل وعبر بذلك لاشتغالها عليه  
عش وفيه أن التسبيح ليس جزأ من أفعاله حتى يتعمل في الشكل وفي القاموس أن من جملة معاني التسبيح  
الملازمة له فلا يجوز استدلال بهادون قوله فسبحنا لله سبعين تسنن الآية وإن كان فيها الدلالة على  
جميع الأوقات لأن في هذه الأمر بالتسبيح الذي هو الصلاة ولما كانت هذه الآية محملة الدليل الجمل  
فيه ما فيه احتاج إلى الثاني فينبه بقوله وخبرنا عن جبريل الخ شوى ورأى ما كانت الآية محملة لأنها تدل  
على المواقيت فتمسكوا بما تدل على الصلوات اجبالا **(قوله)** أي جبريل أي جبرائيل جبرائيل أمما فتكون الباء  
في قوله فصل في الظهر يعني مع وقيل معناه صار إلى أمما فتكون الباء على حقيقة هذا الأجنبي هو  
ما قرره شيخنا ح ف ومثله في حاشية عش وخبرنا أنه جبريل أي صلى في أمما وأما تقدم  
جبريل وصلى به صلى الله عليه وسلم مع كونه صلى الله عليه وسلم أفضل منه فرض التعليم لا يقل أن يمكن  
أن يقتدى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ذ بعلمه الكيفية قبل ذلك بالقول أو أصلى الله عليه وسلم  
يصلى به أمما و يعلمه جبريل مع كونه مقتدى بالآشارة ونحوها لا نقول أمما جبريل أظهر في التعليم  
منه فبالاقتدى به جبريل و علمه بالآشارة أو نحوه لا يقال من شروط الصلاة العمل بكيفية قبل الإحرام  
بها لا نقول يمكن أن يكون هذا بعد استقرار الشرع وظهور كيفيتها للناس وأن يكون جبريل يعلمه  
ما فهم من الأركان وغيرها قبل الإحرام أو ما به يعلمه كيفية الفعل على وجوبه اه لا يقال يشترط في  
الإمام تحقيق التذكور إذا كان المقتدى به ذكرًا والملائكة لا توصف بذلكورة ولا يؤثرون لا نقول الشرط  
انقضاء الأئمة لا لتحقيق الله كورة فإن قلت برعلينا الخ حتى إذا كان أمما الله كورة فان الشرط وهو انقضاء  
الأئمة موجود فيه مع أنه لا يصح الاقتداء به قلت الشرط انقضاء الأئمة فيقينا الأئمة محتملة في الخفي  
**(قوله)** عند البيت أي فبا بين الحجر بكسر الحاء المهمة والحل المعروف بالمحطة وهذا صريح في أنهم كانوا  
مستقبلي الكعبة ويخالف ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى إلى بيت المقدس بأمر من الله ورأى به  
لاجل أن يعلم هل ينبيه الكفار ولا لأنه كان قبلهم لا يقال أنهم كانوا يصليون في ذلك المحل مستقبلي  
لأشام أي فلا مخالفة لا نقول قد ورد أنه لم أمر باستقبال بيت المقدس كان يجعل البيت ينمو وينمو وذلك  
غير ممكن في ذلك المحل برماوى ويمكن أنه أمر باستقبال بيت المقدس بعد أن صلى مع جبريل حرور روى

و) زيادة (مبرطل الشيء  
مثله غير ظل استواء) أي  
غير ظل الشيء حالة الاستواء  
إن كان والأصل في المواقيت  
قوله تعالى وسبح محمد  
ربك قبل طلوع الشمس  
وقبل الغروب ومن الليل  
فسبحه أراد بالأول  
الصبح وبالثاني الظهر  
والعصر والثالث المغرب  
والعشاء وخبرنا عن جبريل  
عند البيت

**(قوله)** وهو أي مبرطل الخ  
أي أن مبرطل قبل مضى  
شئ من الزيادة **(قوله)** فبا  
بين الحجر الخ (المحطة تختص  
الباب الموجود الآن والحجر  
في جهة أخرى فلا تاتي  
الجميع إلا بان مراد أنه صلى في  
جهة الباب من يمين  
الواقف فبالباب لكن  
ربما يسكر عليه رابة عند  
باب البيت

مرتين فبلى في الظهر حين زالت الشمس وكان النبي قد ارتد الشراب والعصر (١٤٩) حين كان ظله أي الشيء مثله والمغرب حين

أظفر المأمى أي دخل وقت  
أفطاره والعشاء حين غاب  
الشفق والفجر حين حرم  
الطعام والشراب على  
الصائم فلما كان الغد صلى  
في الظهر حين كان ظله  
مثله والعصر حين كان ظله  
مثليه والمغرب حين  
أظفر الصائم والعشاء  
الذي تلت الليل والفجر  
فأسفر وقال هذا وقت  
الانبياء من قبله والوقت  
ما بين هذين الوقتين رواه  
أبو داود وغيره وصححه  
الحاكم وغيره وقوله صلى  
الظهر حين كان ظله مثله  
أي فرغ منها حينئذ كما شرع  
في العصر في اليوم الأول  
حينئذ قال الشافعي رضي  
الله عنه نافيها اشتراكهما

(قوله لأن وقت العصر

يدخل بمصير أي بعد  
انتهاء المصير (قوله أي  
عقب ذلك) لا حاجة  
للعقبة في الظهر في اليوم  
الثاني (قوله فلما كان  
الغد صلى في الظهر) أي  
فرغ منها فادفع التناقض  
قوله محتمل أنه متعلق  
بمحذوف الواضح أن  
يقال المراد منهية في الثالث  
الليل أي منتهية آخرها إلى  
أول الثالث ويتضمن أن  
المراد أنه آخر الليل ثم  
ابتدأ على قياس ما يأتي في  
المصير حين يذكره (قوله

أنه صلى الله عليه وسلم لما جاء جبريل ليعلمه الكيفية نادى أصحابه فاجتمع فقال إن جبريل يأتي اليكم  
ليعلمكم الصلاة فأمر وأمر النبي خلفه وأحوت الصحابة كذلك مقتدين بجبريل ليحكم لا يرونه  
فصاروا يتابعون صلى الله عليه وسلم كالراية بسم (قوله مرتين) المرة كتابة عن فعل خمس صلوات من  
الظهر إلى الصبح والافقوص بعشر صلوات (قوله حين زالت الشمس) أي عقب زوالها (قوله حين  
كان ظله الخ) أي عقب ذلك والمراد بظلال الاستواء لا الخي (قوله أي دخل وقت أفطاره) وكان هذا  
الوقت معلوما لم فلا يرد أن فرض رمضان كان بعد فرض الصلاة شوري (قوله حين حرم الطعام) هذا  
يفيد أنه كان هناك صوم واجب لأن الحرمة لاتعلق بالشدوب إلا أن يقال المراد حين امتنع على من يريد  
الصوم وقت فلا يرمي (قوله والفجر) أي من اليوم الثاني حل (قوله فلما كان الغد الخ) وفيما بين  
أول اليوم الثاني لليوم الأول هو الصبح وعليه فكان يقول فلما كان الغد صلى في الصبح إلى آخر العشاء ثم  
يقول فلما كان الغد صلى في اليوم الثاني صلى في الصبح لأنه حقيقة من اليوم الثالث قلت يجوز أن يجعل  
اليوم مطلقا من اليومين فيكون الصبح الأول من اليوم الأول لأنه مكمل للصلوات الخمس والصبح الثاني من  
اليوم الثاني عشر ويصح أن يزداد بالعدالة الثانية تأتي هي فعل الخمس ثانيا وأولها الظهر فقال صلى في  
الظهر ولم يقل الصبح مع أنه أول الصبح شيئا وقال الشوري لما كان الصبح مكمل للخمس كان كأنه  
من تحة الأول أو يقال إن أول النهار طلع الشمس وأما الصبح فهو ليلى حكما بدليل أنه يصح فيه (قوله  
أنه تلت الليل) محتمل أنه متعلق بمحذوف أي مؤشرة إلى تلت الليل ويحتمل أن تكون إلى بمعنى عند  
ولا حذف تدبر (قوله والفجر فأسفر) وكان ذلك في اليوم الثالث وقوله فأسفر محتمل أن يرد  
أنه فرغ من الصلاة فدخل عقب فراغها من الأسفار والأظفار أنه أوقفها فيه والاختيار أن لا تؤثر  
إلى الأسفار أي الإضاءة كجاءني غزي وكتب أيضا قوله فأسفر قال في مرعاة الصعود قال الشيخ ولي  
الدين يعني العراق الظاهر عود العصر على جبريل ومعنى أسفر دخل في السفر بفتح السين والفاء وهو  
يباض النهار ويحتمل عود على الصبح أي أسفر المصير في وقت صلاته وبالفقر وانه أتمدنى ثم  
صلى الصبح حين أسفرت الأرض شوري (قوله هذا وقت) أي هذه أوقات الانبياء فهو مفرد  
مضاف فيه قال السيوطي محت الإحداث أنه لم يصل العشاء أمة قبل هذه الأمة فيمكن جعل قوله وقت  
الانبياء على أكثر الأوقات ويبقى على ظاهره ويكون بونس صلاحا دون أنه شوري (قوله  
الانبياء) أي مجموعهم (قوله والوقت ما بين هذين الوقتين) مقتضاء أن وقت العصر يخرج بمصير ظل  
الشيء مثليه وإن وقت العشاء يخرج بثلث الليل والفجر بالاسفار وبذلك قال الاصطخري وسباني  
في كلام الشارح الجواب عن ذلك بأن هذا محمول على وقت الاختيار حل والمراد في غير المغرب لأن  
وقتها لم يختلف فيها وهذا وجه تحملك الفاعل بأن وقتها واحد كان قلت هذا مشكل لأنه يقتضي أن الوقت  
الذي صلى فيه في المرة الأولى وفي الثالثة الثانية ليسا معاً أنهم لمته وأتم بالنسبة للظهر وأجيب بأن هناك  
شيئا مقدرا أو التقدير والوقت ما بين ملاقى أولها وطعام من قبل وما بين ملاقى آخر آخرهما من بعد فدخل  
الوقتان وأجيب أيضا بأن المراد من هذه العبارة هذان الوقتان وما بينهما قل على الجلال وشيخنا  
(قوله أي فرغ منها حينئذ) هل يصح إضاؤه على ظاهره فإنه بعد مصير ظل الشيء مثليه يبقى من الوقت  
مقدار ظل الاستواء هج أقول يمنع من ذلك أنه يلزم عليه أنه صلى العصر في اليوم قبله في وقت  
الظهر فلا يخلص من الاشتراك فليتأمل شوري (قوله نافيها الخ) خلافا لما في نسو بين الظهر

والاختيار أن لا تؤثر إلى الأسفار) أي إلى أن تغفل وقت الأسفار (قوله رجه الله وقال هذا وقت الانبياء الخ) أقاد بأن وفي النعاين  
وقت الانبياء وأقاده بوقته ما بين الخ أن ما بين وقتي النعاين وقت اختيار فلا يستغنى بالاول عن قوله والوقت الخ اه شيخنا

في وقت واحد ويدل له خبر مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس فالمختصر العصر والزوال ميل الشمس عن وسط السماء المسمى بالوجه اليه نحوالة الاستواء الى جهة المغرب في الظاهر لنا لاني نفس الامر وذلك بزيادة ظل الشيء على طوله حالة الاستواء أو بحدوده ان لم يبق عند ظل قال الاكثرون والظهر ثلاثة اوقات وقت فضيلة أو وقت اختيار الى آخره وقت عصر وقت العصر لمن يجمع وقال القاضي طار بسة اوقات وقت فضيلة أو له ان يصر ظل الشيء منسلر به وقت اختيار الى أن يصر مثل نصفه وقت جواز الى آخره وقت عصر وقت العصر لمن يجمع ولها أيضا وقت ضرورة وسباني وقت حرمته وهو الوقت الذي لا يسعها وان وقت اداء المكتبة يجريان في غير الظاهر وعلى هذا ففي قول الاكثرين والقاضي الى أن توسع (ف) وقت (عصر) من آخر وقت الظاهر (الى غروب) للشمس فخير جبريل السابق مع خبر الصعيحين ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وروى ابن أبي شيبة بإسناد في مسلم

والعصر في وقت واحد عملا بظاهر الحديث (قوله والزوال ميل الشمس) جاء في بعض الاحاديث المرفوعة ان الشمس اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع بعد ذلك تطلع من المشرق كما تدور الاربعون في وقت الظهر يدخل برجها لانه بمنزلة زوالها حل وفي الحديث أن ليلة طلوعها من مغربها تقول بقدر ثلاث ليال لا يمكن ذلك لا يعرف الا بعد مضيتها لانها ما على الناس خيفة تقاس ما يأتي انه يلزم قضاء الحس لان الزوال ليلتان مقدرتان يوم وليلة ولو اجبهما الحس اه مر (قوله الى جهة) متعلق بعين وقوله في الظاهر متعلق بجبريل أو بالاستواء فلو اوقع احرامه قبل ظهوره لم تنقصد وان تقدم عليه بذلك بنحو حساب ولا يشكل على دخول رمضان اذا اعتمد فيه على الحساب واجيب بأن الصوم احتياط له فوجب بذلك ومقتضى الاحتياط هنا عدم الانعقاد بأنهم هنا جعلوا دخول الوقت بالظهور فاذا لم يظهر فلا دخول وان علم به بغير ظهوره لم يري (قوله لاني نفس الامر) كوالا فقد قال جبريل ان حركة الفلك تقطع قدر الناق بالحرف المحرك قدر خمسة ايام واربعة وعشرين فرسعا قل على الجلال (قوله وذلك) أي الميل وليس اول الوقت مجرد الميل فانه يوجد قبل ظهور الظل المذكور حتى لو قارنه التحريم قبل الظهور لم تنقصد وان اتصل به الظهور حل (قوله ان لم يبق عنده ظل) ككفة وصنعا العين في أطول ايام السنة حل (قوله ثلاثة اوقات) للمتمتع أن هلستة اوقات وقت فضيلة بمقدار ما يؤذن ويتوضأ ويستلم الموقوف بأكل اوقات وان لم يكن جاتا به يصلح مع ركنها وقت اختيار الى أن يصر ظله منلر به أو نصفه وقت جواز الى أن يبق ما يسعها وقت حرمته بعد ذلك وقت عصر وقت ضرر وهو اذا زالت الموانع وبقي من وقتها قدر زمن تحريم وليس لما وقت كراهة وكل الاوقات لها وقت عذر الا الصبح وقت كراهة الا الظاهر (قوله وقت فضيلة) المراد بوقت الفضيلة ما ين فيه الثواب من حيث الوقت ووقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحليفة وسبى بذلك رجائه على ما بداهة ولا اختيار جبريل يابو بوقت الجواز لا لاثواب فيه نهاء بوقت الكراهة ما فيه ملام منها س (قوله وقال القاضي) المراد به القاضي حسين وهو شيخ المتولي واليغوي وليس المراد به البيضاوي ح (قوله مثل ربه) المتمتعان وقت الفضيلة هو ما تقدمه وقت الاختيار الى أن يبق ما يسعها (قوله الى آخره) أي آخر الوقت (قوله وقت حرمته) ونوزع فيه بأن الحرم تأخيرها لا إيقاعها فيه ورد بأن هذا لا يمنع كسميته وقت حرمته الا اعتبار زي (قوله لا يسعها) أي جميع أركانها حتى لو كان يسع الزكوان ولا يسع السنن وأراد أن يأتي بالسنة لم يحرم عليه التأخير لذلك الزمن حل (قوله وعلى هذا) أي بيان وقت الحرمة في قول الاكثرين الى أن عبارة الاكثرين في وقت الاختيار وعبارة القاضي في وقت الجواز تصدق بوقت الحرمة كما علمت حل (قوله الى آخره) هو مقول القول أي قول الاكثرين ووقت اختياره وقول القاضي وقت جواز الخ فيه نسمع لا يندرج وقت الحرمة في وقت الاختيار ووقت الجواز على هذا القول وعبارة الشوري وجه التسميح أنهم دخلوا في وقت الجواز والاختيار وقت الضرورة والحرمة (قوله فوق عصر) وهي على الاصح الصلاة الوسطى وعليه فهي أفضل الصلوات وبها الصبح ثم الشاء ثم الظهر ثم المغرب زي وحل (قوله من آخر وقت الظاهر) قال الاسنوي غير أنه لا بد من حدوث زيادة ان قلت ذلك الزيادة من وقت العصر الا أن خروج وقت الظاهر لا يكاد يصر بحدونها زي فقوله من آخر وقت الظاهر أي من عقب آخره (قوله الى غروب الشمس) أي لجمع قرصها (قوله مع خبر) أي به لانه يدل على آخر وقتها وخبر جبريل على أنه شيء خنا (قوله فقد أدرك العصر) أي مؤداة حل (قوله وروى ابن أبي شيبة) يدفع به ما توهم من قوله فيما قبله أدركها أن استمرار الوقت الى علمها بعد الغروب ودفع به توهمه أنه ان أدرك دون ركعة خرج الوقت

وقت العصر ما تغرب الشمس (والاختيار) وقته من ذلك أيضا (والمعيار الظل مثلين) بدلال الاستواء إن كان ظهير جيل  
السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول (١٥١) على وقت الاختيار وبدء وقت جواز ولا

كرهه إلى الاصفرار ثم  
بها إلى الغروب ولها وقت  
فضيلة أول الوقت ووقت  
ضرورة وقت عنده وقت  
الظهر إن يجمع وقت  
تحريم فلها سبعة أوقات  
(٥) وقت (مغرب) من  
الغروب (إلى مغيب شفق)  
ظهير مسلم ووقت المغرب  
ما لم يغيب الشفق وفيه  
الأصل الشفق بالاحمر  
ليخرج ما بعده من الأصفر  
ثم الأبيض وحده كالخمر  
لقول الشافعي وغيره من  
أئمة المذاهب الشفق هو الحرة  
فاطلا على الآخر بن مجاز  
فإن لم يغيب الشفق لعصر  
إلى أهل رأيته كعص  
بلاد المشرق اعتبر بعد  
الغروب زمن يغيب فيه  
شفق أقرب البلاد إليهم  
ولها خمسة أوقات فضيلة  
واختيار أول الوقت ووقت  
جواز ما لم يغيب الشفق ووقت  
عصر وقت العشاء إن  
يجمع وقت ضرورة ووقت  
سورة (٥) وقت (عشاء)  
من مغيب الشفق (إلى)  
طلوع (لخر صادق) ظهير  
جبريل مع ظهير مسلم في  
النوم تفريط وأعمال التفريط  
على من لم يصل الصلاة  
حتى يجيء وقت الصلاة

فص على بقائه إلى الغروب شوي (قوله والاختيار) مبتدأ أول وقوله وقته مبتدأ ثان وقوله إلى مصدر  
خبر المبتدأ الثاني وقوله من ذلك أي من آخر وقت الظهور وهو يقتضي أن وقت الاختيار من أول الوقت  
لأن مخرج وقت الفضيلة وهو كذلك فوقت الفضيلة مشترك بينهما بين الاختيار وما زاد عليه اختيار  
لا غير (قوله وقوله) أي جبريل (قوله ثمها إلى الغروب) فيه تسميح لأنه أشرك وقت الكراهة  
والحرمة في وقت واحد فالأول أن يقول ثمها إلى أن يبقى ما يسعها ثم يدخل وقت الحرمة شوي  
(قوله فوقت مغرب) سميت بذلك لكونها تفصل عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غرب  
يفتح العين والزاء إذا بعد شرح مر (قوله من الغروب) أي لجمع قرص الشمس ولو تأخرت عن  
وقتها المعتاد كرامة لبعض الأولياء فلو عادت بعد الغروب عاد الوقت ووجب قضاء الصلاة أي إعادة  
المغرب إن كان صلاها ويجب على من أفطر في الصوم الامساك والتفاء لتبين أنه أفطر نهرا ومن  
لم يكن صلى العصر يصليها أداء وهل يأتي بالثاني خبر إلى الغروب الأول أو يتبين عدم أئمة الظاهر الثاني  
ويشهد له قصة سيدنا علي رضي الله عنه ولو غربت الشمس في بلد فصل بها المغرب ثم سافر إلى بلد آخر  
فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه إعادة المغرب كما تأتي به والله شيعنا حل (قوله ظهير مسلم)  
لم يستدل بخبر جبريل السابق لأنه لم يكن فيه تعرض لذكر آخر الوقت (قوله اعتبر بعد الغروب  
الخ) ويظهر أن عمله ما يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع فجر هؤلاء والأب أن كان ما بين الغروب ومغيب  
الشفق عندهم بقدر ليل هؤلاء في هذه الصورة لا يمكن اعتبار مغيب الشفق لانعدام وقت العشاء  
حينئذ وإنما الذي ينبغي أن ينسب وقت المغرب عند ذلك إلى ليلهم فإن كان السدس مثلا جعلنا  
ليل هؤلاء سدسه وقت المغرب وبقية وقت العشاء وإن قصر جدا ثم رأيت بعضهم ذكر في صورتنا  
اعتبار غيبوبة الشفق بالأقرب وإن أدى إلى طلوع فجر هؤلاء فلا يدخل به وقت أصبح عندهم بل  
يعتبرون أيضا بفجر أقرب البلاد إليهم وهو بعيد جدا أذ مع وجود فجر لم حس كيف يمكن الغاؤه  
ويعتبرون فجر الأقرب إليهم والاعتبار بالغير إنما يكون كما يصرح به كلامهم فيمن انعدم عندهم ذلك  
المعتبرون ما إذا وجد فدار الأمر عليه لا غير حج زي (قوله وقت فضيلة واختيار) جمعها في  
وقت واحد لأنه ليس لها وقت اختيار زائد على وقت الفضيلة للتحلاف في وقتها وشلها للجواز بلا  
كرهه فالثلاثة مشتركة في وقت واحد وهو وقتها على القول المرجوح الذي هو ضابط وقت الفضيلة  
(قوله وقت جواز) أي بكرة قال مر في شرحه وقول الاستوى لقلا عن الأذرى وقت كراهة  
وهو تأخيرها عن وقت الجذب بظاهر مراعاة لقول بخروج الوقت اه (قوله وقت عشاء) فإن  
انعدم الليل في بعض البلاد بأن كان يطغ الفجر عقب غيبوبة الشمس وجب قضاء المغرب والعشاء  
قال حج ومقتضا أن لا صوم عليهم لأنه على التقدير والاختيار بالنسبة لا يكون صلا المغرب والعشاء  
بعد الفجر قضاء فإن تأخر طلوع الفجر عن غيبوبة الشمس بمقدار لا يصح الصلاة المغرب أو كل  
الصائم قدس كاه وجب قضاء المغرب ولو تأخر بقدماء بين العشاء والنسبة لأقرب البلاد إليهم اعتبروا  
بهم حل (قوله مع خبر مسلم) ذكره مع خبر جبريل لكونه ميثاقا في الوقت بخلاف حديث  
جبريل (قوله وإنما التفريط على من لم يصل الخ) عداه بلى منع أنه إنما يتعدى في أن في تيميم  
الكلام حقا أي ثم التفريط أطف (قوله ونسج والصادق) سعى صادقا لأنه يصدق عن الصبح

الأخرى ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى من الجنس أي غير الصبح لما يأتي في وقتها ونسج بالصادق  
وهو المتشروطه معترض بنواحي السماء

الكاذب وهو يطالع قبل الصادق مستطيلاً ثم يذهب وتعبه ظلمة (والاختيار) وقته من ذلك أيضاً (الى ثالث ليل) خير  
 جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة (١٥٢) اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وطاسبعة

وبينه وقد ورد في الخبر اطلاق الكاتب على مالا يعقل وهو صدق الله وكذب بطن أخيك لما وهمه  
 من عدم حصول الشفاء بشرب العسل ثم أي حين سأله وقال يا رسول الله إن بطن أخى وجعة فأمره  
 بأن يشرب العسل فشر به ولم يحصل له شفاء فقال يا رسول الله لم يشف فقال صلى الله عليه وسلم لما تقدم  
 أي لانه قال في قوله تعالى فيه شفاء للناس (قوله الكاذب) سمي كاذباً لانه يضيء ثم يسود ويذهب  
 ثم (قوله مستطيلاً) تشبهه العرب بذهب الذهب من حيث الاستطالة ويكون النور في أعلاه عميرة  
 ثم (قوله من ذلك) أي من مغيب الشفق (قوله الى ثلث ليل) بضم اللام واسكانها شورى (قوله الى  
 ما بين الفجرين) لوقال الى الفجر الازل لكان أولى اذ البينة غير جمعة لصدقه على كل جزء من  
 أجزاء ذلك الزمن فهي غير معينة فأنهم الوقت بها فلي تأمل (قائمة) السحر عبارة عما بين الفجر  
 والكاذب والصادق قاله الكرمانى شورى (قوله فوت صبح) بضم الصاد وكسرها وحكى  
 التثنية فليحمر شورى (قوله طبرمسل) قدمه على ما بعده لصراحتى المقصود شورى ولم  
 يذكر خبر جبريل لان هذا الحديث واف بأزل الوقت وأخره (قوله وفى الصحيحين) لعل ايراد هذا  
 بعد ما قبله لكونه رواية الشيخين والا فاولاً صرح اه حل وبعبارة ع ش قوله فقد أدرك  
 الصبح أى مؤداة وهذا الخبر مفيد لكونه مؤداة بدارك ركعة وليس مستفاداً بمقابلة اه (قوله  
 هنا) احترازاً عما سياتى في الكسوف من انه لو ظهر بعضها صلى للباقي فله بلحقوا ما لم يظهر بما ظهر  
 حل (قوله فيما سى) أى في قوله فصرالى غروب (قوله الحاقاً لما لم يظهر) بما ظهر (قوله  
 طلت بخلاف غروبها فانه لا بد من سقوط جميع القرص فاذا غاب البعض ألتحق ما لم يظهر بما ظهر  
 فكأنها لم تقرب زى (قوله مالا يسها) أى أقل مجزئ من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل  
 نفسه فيها يظهر شورى (قوله أولى من تعبيرة الخ) بحاجب غيبته وان عبر بالاول فالأول اذ منه معلوم  
 لانه بين فيه أوائل الاوقات وأواخرها ومن لازمه التعقيب ع ش (قائمة) الحكمة في كون  
 المكتوب بالسبعة عشر ركعة أن زمن اليقظة من اليوم واليلة سبعة عشر ساعة غالباً اثناعشر نهراً  
 ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من الفجر فجعل لكل ساعة ركعة جبرلما يقع فيها من  
 التقدير وحكمة اختصاص الجنس بهذه الاوقات تعبدى كما قاله أ كثر العشاء وأبدى غيره حكاه من  
 أحسنه ذكر الانسان بها نشأته اذ ولادته كطالع الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبهه كوقوفها عند  
 الاستواء وكهولته كيليها وشيخوخته كقر بها للغروب وموته كخرو بها وناه جسمه كاحتماق أثرها  
 بذهاب الشفق فوجبت العشاء حينئذ كبر ذلك كأن كلاً في البطن وتبينته للخروج كطالع  
 الفجر الذى هو مقدمة لطالع الشمس فوجب الصبح حينئذ كذلك وكان حكمة كون الصبح ركعتين  
 بقاء الكسوف لمصرين أو بعاتوف النشاط عند هما والمغرب ثلاثاً مهارت النهار ولم تكن واحدة  
 لان ابتداء من البر وهو القطع وأخفت العشاء بالعصرين لتجبريق الشمس الليل من النهار اذ فيه فرضان  
 وفى النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه أقوى شرح ثم (قوله وكرد قسمية مغرب عشاء)  
 ظاهره ولو بالتعقيب وقى كلام سم انه لا يكره معه ع ش أى كان يقال العشاء من (قوله وعشاء  
 عقة) أى وتسمية عشاء عقة وحينئذ ففقه المطلق على معمولي علم واحد خلا للشورى تأمل  
 قال في ع وب ولا يكره أن يقال لهما العشاء أن شورى (قوله لاتعبدنكم الاعراب) أى لاتتبعوا

أوقات وقت فضيلة وقت  
 اختيار وقت جواز بلا  
 كراهة الى ما بين الفجرين  
 وبها الى الفجر الثاني  
 ووقت سورة مرقوة ضرورة  
 ووقت عسرو وهو وقت  
 المغرب لمن يجمع  
 (ق) وقت (صبح) من  
 الفجر الصادق (الى)  
 طالع (شمس) طبرمسل  
 وقت صلاة الصبح من  
 طالع الفجر ما لم يطالع  
 الشمس وفى الصحيحين  
 خبر من أدرك ركعة من  
 الصبح قبل ان تطلع الشمس  
 فقد أدرك الصبح وطوعها  
 هنا بطوع بعضها بخلاف  
 غروبها فيما مر الحاقاً لما لم  
 يظهر بما ظهر فيها ولان  
 الصبح يدخل بطالع بعض  
 الفجر فتاسبان يخرج  
 بطالع بعض الشمس  
 (والاختيار) وقته من  
 ذلك أيضاً (الى اسفار)  
 وهو الاضاء فليحمر جبريل  
 السابق وقوله فيه بالنسبة  
 اليها الوقت ما بين هذين  
 محمول على وقت الاختيار  
 وبغده وقت جواز بلا  
 كراهة الى الاجراء ثم به الى  
 الطالع وتأخيرها الى أن  
 يبقى مالا يسها وسام ففعلها  
 أول وقتها فضيلة ولها

وقت ضرر وقلة سنة وأوقات تعبيرى فياذ كر بالفاء أولى من تعبيرة فيه بالاولا فادتها التعقيب المقصود الاعراب  
 (ذكره تسمية مغرب عشاء وعشاء عمة) لاوى عن الاؤل في خبر البخارى لاتعبدنكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب



وتقول الأعراب هي العشاء وعن الثاني في خبر مسلم لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم لأنهم العشاء وهم يعمون بالابل يفتح  
أوله وضمه وفي رواية بجلاب لابل قال في شرح مسلم معناه هم

(١٥٣)

الأعراب في تسميتهم المغرب عشاء لأن الله تعالى سماها مغرباً وتسمية الله خبر من تسميتهم والسرفى  
الهي خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين شرح البخارى الشيخ الاسلام (قوله) وتقول  
الأعراب فيه نظار في مقام الضمير لا يتوهم من أن الفعل مسند لضمير المخاطب (قوله المغرب)  
بتثنية الباء كضمه بالقلم شوى برى قال على البدلية والرفع على كونه خبراً للمخدوف والنصب على كونه  
مفعولاً للمخدوف (قوله وضمه) أى مع كسر التاء فيهما عرش (قوله يستحب أن لا تنسى الخ)  
فتكون التسمية بذلك خلاف الأولى والمتمم الكراهة مخرج مر (قوله وكذا نوم) أى إذا ظن  
يقظه في الوقت والاسم ولغلب عليه النوم بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال شدة عزمه فلا حكمة  
فيه مطلقاً لا كراهة شرح مر (قوله قبلها) أى وبعد دخول وقتها أى الحقيقى مر ولا يحرم  
النوم قبل الوقت وإن علم عدم استيقاظه فيه لأنه لم يتخاطب بالصلاة قبل دخول وقتها عرش على مر  
وعبارة الشوى وكراهة النوم قبل الصلاة بعد دخول وقتها تحرى في سائر الاوقات وإنما خص  
الكراهة بالعشاء لأنها محل النوم غالباً كما في شرح مر وقوله ولا يحرم النوم قبل الوقت أى وإن قصد  
عدم فعلها في وقتها كما إذا نام قبل دخول وقت الجمعة قصد تركها فلا يحرم وإن قلنا بوجوب السعى على  
بعد الدار والفرق أنه لما كان بعيد الدار لا يمكنه الذهاب إلى الجمعة إلا بالسعى قبلها زل ما يمكن فيه  
السعى منزلة وقت الجمعة لأنه لو لم يعتبر لادى إلى عدم طلبها منه والنوم لما لم يكن مستزماً لتفويت الجمعة  
اعتبر حرمة خطابه بالجمعة وهو لا يتخاطب قبل دخول الوقت لكن في سم على حجج ان حكمة  
النوم قبل الجمعة هي قياس وجوب السعى على بعيد الدار وظاهر أنه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعى  
قبل الوقت وحرم النوم لذلك السعى الواجب عرش على مر وعبارة شوى برى يوم قبلها  
ولو وقت للمغربان يجمع حجج واعتمد مر خلافه قال الشيخ وقد يقال النوم المحذور هنا إذا  
وقع قبل فعلها وأوجبنا خبرها إلى وقتها فبقع الا قبل وقتها لافيه قبل فعلها وقد يصور النوم قبل فعل  
المغربين قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب أيضاً يمكن أيضاً أن يصور بنوم خفيف  
لا يمنع الجمع فإذا أراد الجمع كره أن ينام بعد المغرب قبل فعل العشاء وإن اتفق زوال النوم قبل طول  
الفصل فليتنامل ابن شوى (قوله وحديث بعدها) أى بعد فعلها عرش ما لم تكن مجموعة جمع  
تقديم فلا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها أو مضى وقت الفراغ منها غالباً شوى وأفهم كلام  
المصنف عدم كراهة الحديث قبلها لكن قضية التعليل عدم الفرق قاله الاسنوى وقد يجاب  
بأن إباحة الكلام قبل تنهى بالإمر بارتقاء الصلاة في وقت الاختيار وأما بعد الصلاة فلا ضابط  
له خوفاً من الفوات فيه أكثر من شرح مر وفارق الكراهة فيما إذا جع المصريح بالظهر تقديماً  
حيث كرهت الصلاة بعده وإن بدخل وقت العصر بان المعنى الذي لا جله كره الحديث بعدها  
مفقود وكراهة الصلاة بعده العصر منوطه بفعلها وقد وجد اه سم وما ذكر من كراهة النوم والحديث  
يجرى في سائر الصلوات وإنما خصت العشاء بذلك كرهها لأنها محل النوم أصالة وانما لم يكره الحديث قبل  
الفعل لأن الوقت باعث على تركه طلب الفعل فيه كافى قبل على الجلال وأحق بالحديث بالخياطة  
قاله في شرح الارشاد شوى برى وإله لم يحرم سائر العورة ومثل الخياطة الكتابة وينبى أن لا تكون  
للقرآن أو العلم المتعمق به حل (قوله أمالمكرهه الخ) كالتكلم بما لا ينعينه عرش (قوله)

جلاب الابل أى يؤخونه  
الى شدة الظلمة فالعنة  
شدة الظلمة وما ذكر من  
الكراهة في الثاني هو  
ما يؤمر به النوى في كتبه  
لكنه خالف في المجموع  
فقال نص الشافعى على  
أنه يستحب أن لا تنسى  
العشاء عتمة وذهب إليه  
المحققون من أصحابنا  
وقالت طائفة قليلة بتركه  
(و) كره (نوم قبلها) أى  
العشاء (وحديث بعدها)  
لأنه صلى الله عليه وسلم  
كان يصكرهما رواه  
الشيخان ولأنه بالآول  
يؤخر العشاء عن أول  
وقتها بالثاني يتأخر نومه  
فيخاف فوت صلاة الليل  
إن كان له صلاة قليل أو فوت  
الصبح عن وقتها وعن  
أوله والمراد الحديث المباح  
في غير هذا الوقت أما  
المكرهه فهو هذه الشدة  
كرهه (الافى خبر) كقراءة  
(قوله رحمه الله فالعنة)  
شدة الظلمة الخ أى فم  
يناسب تسمية الصلاة به  
لأنها نور بل ضياء كافى  
خبر مسلم وما ورد منه  
فليان الجواز وأن النبى  
تزيهى وخطاباً لمن لا  
يعرف العشاء اه حج

(٢٠ - بحيرى) - اول

في شرح الباب (قوله والحديث بحيرى) لعل الأولى حذفه كما يلزم من  
حاشية سم شارحه ومن تعليل المحشى بعد (قوله رحمه الله الافى خبر) كان عليه ان يزبدوا بعد ذلك كالتكلم بما دعت إليه الحاجة

وايناس ضيف) أى من حيث أنه ضيف ولو فاسقاً فلا يخالف تحريم الجلوس مع الفساق إيجاب أى لأنه من حيث القسوة شوى برى وعبرة زى قوله وايناس ضيف ظاهر كلامهم هذا أنه لا فرق بين كون الضيف فاسقاً ولا وبنافيه ما فى الشهادت أنهم عدوا من الصغار الجلوس مع الفساق إيناسهم ويجب بأن ما هنا مخصوص بغير الفاسق أما هو فلا يس إيناسه بل يحرم ذلك اه ومثله ع ش وعبرانه أن إيناسهم من حيث أنه فاسق حرام وكذا أن لم يلاحظ فى إيناسه شيئاً وأما إيناسه لكونه شيخه أو معلمه فيجوز اه (قوله ومحادثة الرجل أهله) ولو كانت فاسقة ع ش (قوله عامة ليله) أى أكثره ع ش (قوله عن نبي إسرائيل) أى عن عبادهم وزهادهم لاجل التخليق بإخلاصهم (قوله وسن نجعل صلاة) لقوله تعالى فاستبقوا الخيرات وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ولقوله عليه الصلاة والسلام الصلاة فى أول الوقت رضوان الله فى آخره عفوانه قال ما مائنا الشافعى رضوان الله أنما يتاكدون للصالحين والعفو يشبه أن يكون للقصرين وقد يجب إخراج الصلاة عن وقتها كما إذا خيف انفجار الميت أو فوات الحج أو فوت نقاذ الأسير والغريق يوسع فيها حل ثم إن المراد بالتججيل المبادرة بهما إطلاق التججيل على المبادرة بمجاز مرسل علاقته بالمجازة لأن التججيل جعل الشيء قبل وقته وليس مراد هنا يتجمل أن يكون استعارة حيث شبه المبادرة بالتججيل للبالغة فيها واستعارة التججيل للمبادرة بجامع الطلب المأكد ويذهب للإمام الحرص على أول الوقت لكن بعد مضى قدر اجتماع الناس وفعلهم لاسباب عبادته وبعده يصلى بين حضرة من قبل لأن الأصح أن الجماعة القليلة أؤتمن أفضل من الكثيرة آخوه ولا ينتظر ولو نحو شريف وعام فإن انتظره كره ع ش على مر (قوله ولو عشاء) الغاية للرد على القائل بس تأخيرها تمسكاً بغير الآتى وسبب تأجيلها عنه وعبرة مر وقول تأخير العشاء أفضل ما لم يجاوز وقت الاختيار والاختيار أن تؤخر عن ثلث الليل وقول عن نصفه ظهير لولا أن أشق على أمتي لا أخرت العشاء إلى نصف الليل ورجحه المصنف فى شرح مسلم (قوله لاؤل وقتها) أى ذاتين دخوله زى والإمام عفى فى أو بمعنى عند كفى قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس أى عند زوالها ع ش (قوله ولفظ الصحيحين) أى بهذا الحديث تقوية للحديث المتقدم وإشارة إلى أنه لا تعارض بين الحديثين لأن حديث الصحيحين مطلق وحديث ابن مسعود مقيد فيجوز حمل المطلق على المقيد ع ش مع إيضاح وإما خبر أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر فعارض بما ذكر حل ولكن يحتاج لرجوع الأول عليه ولعل المرجح كونه رواية الصحيحين على أن المراد بالأسفار ظهور الفجر الذى يعلم به طلوعه فالتأخير إليه أفضل من تججيله عند ظن طلوعه كفى شرح مر (قوله لوقتها) أى المستحب وفى البخارى إرداه أيضاً لفظ على وقتها قال الطبري وغيره قوله لوقتها الألف للاستقبال مثل قوله فطلقوهن لعدتهن أى مستقبلات عدتهن وقيل لا ابتداء كقوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس وقيل بمعنى فى وقوله على وقتها أقبل على معنى الإلام فمما تقدم وقيل لا راداة الاستعلاء على الوقت فإنه تحق دخول الوقت لتقع الصلاة فيه فتح البارى شوى برى (قوله يستحب) أى يجب فالسنة والتاء زائدتان قال قل وهذا فهمه الراوى من فقهه عليه الصلاة والسلام وليس من كلامه اه (قوله هو الذى وأطلب عليه) أى وأما التأخير فكان لعذر ومصلحة تقتضيه ولا يشكك عليه أن كان تنبيذ التكرار لا نأقول ما ولا فادتها التكرار ليس من وضعه بل بحسب القرأى المنقولة بالاستعمال وأما ثانياً فنقول سلمنا فادتها التكرار لكن يصدق ثلاث مرات وتكررها يتكرر العذر ولا أكثر التججيل بل هو الأصل ع ش على مر (قوله لكن الأقوى دليل لاخ)

علم وايناس ضيف ومحادثة الرجل أهله حاجة كملاطفة فلا يكره لأنه خير ناجز فلا يترك لمصلحة فتقوتها وروى الحاكم عن عمر بن ابن حسين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدثنا عامة ليله عن نبي إسرائيل (وسن نجعل صلاة) ولو عشاء (لاؤل وقتها) خير ابن مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أفضل قال الصلاة لاؤل وقتها رواء البارقضى وغيره وقال الحاكم أنه على شرط الشيخين ولفظ الصحيحين لوقتها وأما خبر كان النبي صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء فأجاب عنه فى المجموع بأن تججيلها هو الذى وأطلب عليه صلى الله عليه وسلم ثم قال لكن الأقوى دليل تأخيرها إلى

حساب وشغل فيه مصلحة لأولغيره وحديث مسافر لا يحتاجه للسفر المكين عليه الحديث ومثلها حديث من انتظر غيباً كالجماعة ليعملها معهم أصيلة أو إعادة ولوزاد على وقت الاختيار اه حج فى شرح الباب وع ش على مر (قوله وجه الله وسن نجعل

صلاته) ولا يجب أن كان قدما نفسه فى وقتها اه

ثلث الليل أو نصفه ويحصل تهجيلاً (بإشغال) أول وقتها (١٥٥) (بأسبابها) كطهر وستر أو نيل يفعلها رهناء من

أى المتبادر من الأدلة ذلك حل أى وإن كان الحكم هو الأول ولما قلنا أن يقول إن صح أن تهجيلاً هو الذى راعى عليه فكيف يكون الأقوى دليلاً آخرها إلى أن سناذ كروان لم يصح فكيف يصح الجواب ومجيب بأن ذلك أمر محتمل لا مانع منه وبه مجتمع الأدلة وهذا لا ينافي أن الأقوى المتبادر من الأدلة خلافه سم وكان المراد بقوله ومجيباً لأنه لما ثبت أنه كان يستحب التأخير أحتمل أن يكون تهجيلاً لعلمه برغبة الصحابة فى التهجيل لشدة انتظارهم ما التزمهم فى أشغالهم التى كانوا بها نهاراً وأخشية قوات أشغالهم التى يحتاجون إليها فى آخر ليالهم وانتظارهم العشاء وعافوت عليهم ما يحتاجون لفعله بعد مجيئهم والاصحاب أخذوا بظاهر مواظبته على التهجيل فجعلوه أفضل والنوى نظر إلى أنه حيث ثبت عنه استحباب التأخير واحتمل أن التهجيل لعرض جعل التأخير هو الأقوى فى الدليل ع ش وحاصل الجواب اختيار الشئ الأول وأن التأخير كان مصلحة كانتظار بعض الصحابة الغائبين لأشغالهم (قوله بأسبابها) المراد بالنسب ما يتعلق بها السبب الحقيقى وعبارة ع ش أى ما يطلب لإجله أهم من أن يكون شرطاً أو مكملاً (قوله ولا يضر فعل راتبة الخ) هذه العبارة تقتضى أن فعل الراتبة أى كل اللقم بإسما من الأسباب لأن المتبادر السبب الحقيقى وعبارة شرح م ر تقتضى أنهما منها ونصها بأسبابها من طهارة وأذان وسر وأكل لقم وتقديم سنة راتبة ١٥ وجعل أى كل لقم سبباً باعتبار ما ترتب عليهم من تحصيل الخشوع فيها ع ش ولعل العبارة فى ذلك كله بالوسط من غالب الناس لاختلاف وقت الفضيلة باختلاف أحوال الصالحين وهو غير معهود شرح م ر (قوله لم يضر) أى من التهجيل بل يكون مهيلاً حل (قوله فى الذخائر) معتمده هو بالثال المجمة ع ش (قوله مع صور) نحو الخوالا بعين منها يندب التأخير بل يرى الجار ويسافر سائر وقت الأولى ولو اوقف يعرفه فبؤى المغرب وإن كان نازلاً وقتها لجمعها مع العشاء بمزدلفة ولن يتحقق وجود الماء أو البصرة أو الجماعة آخر الوقت نعم الأفضل أن يصلى مرتين مرة فى أول الوقت منفرداً ثم إلى الجماعة وللقادر على القيام آخر الوقت وإتمام الحديث إذا رجا الاضطجاع ولن يشته عليه الوقت فى يوم غيم حتى يتيقنه أو يظن فواته أو خرواضاً به أن كل كمال للجماعة اقترن بالتأخير وخلاعه التقديم يكون التأخير منه أفضل شرح م ر باختصار (قوله وسن) أى فى غير أيام السجالات أمأهى فلا يسن فيها الإبراد إذا لم يرجع زوال الحر فى وقت يذهب فيه طالب الجماعة مع بقاء الوقت المقدور بقل مثله عن شيخنا زى معللاً بانتفاء الظل وأما البوادى التى ليس بها حيطان يمشى فيها طالب الجماعة فالظاهر كجها قضية إطلاقهم سن الإبراد فيها لأنه وإن لم يوجد فيها ظل يمشى فيه طالب الجماعة تنكسر سورة الحرأى شدته بل هو من شأنه أن يكون فيها ظل يمشى فيه طالب الجماعة بتقدير وجود شخص فيها كالاشجار ع ش (قوله بظهر) الباء للتعدي يقال أبرده أدخله فى وقت البرودة وكل من الباءين واللامين متعلق بإبراد وكذا قول الشارح إلى أن يصبر ويصح أن تكون اللام فى قوله لمصل متعلقة بسن المقدور وهو أولى شيخنا (قوله أى تأخير فعلها) خرج إذا فافلاس الإبراد به الاقتوم يعلم أنهم اداسموا الأذان تنكفون الحضور مع الشقة فى سن الإبراد به برأوى باختصار (قوله لشدة حر) اللام معنى فى أو بمعنى عند قوله بيلأذى فى بلد (قوله خار) أى وضعه الحرارة كسكة وبعض بلاد العراق وإن خالفت وضع قطرها حل (قوله إلى أن يصبر الخ) ولا يشترط فى سن التأخير وجود الظل المذكور بل يسن الإبراد وإن لم يكن فى طريقه ظل أصلاً لشدته الحر تنكسر بالتأخير كما فاده ع ش شيخنا ح ف (قوله فأبردا بالصلاة) الباء للتعدي وقيل

زائد فى ولا يضر فعل راتبة ولا شغل خفيف وأكل لقم بل واشتغل بالاسباب قبل الوقت وأخر بقدرها الصلاة بعده لا يضر قاله فى الذخائر ويستثنى من سن التهجيل مع صور ذكرته بعضها فى شرح الروض وغيره ما ذكره بقول (د) سن (إبراد بظهر) أى تأخير فعلها عن أول وقتها (لشدة حر) بيلد حار إلى أن يصبر لحيطان ظل يمشى فيه طالب الجماعة غير الصحيحين إذا اشتد الحر فأبردا بالصلاة

(قوله أى المتبادر من الأدلة الخ) أى هل ما قاله من جعل التهجيل لعشر وعدم التأويل للجواب الآتى آخر القولة

(قوله لجعلوه أفضل) وجعلوا استحبابه التأخير على أنه كان لمصلحة فكانتظار الغائب من الصحابة (قوله) وحاصل الجواب اختيار الخ تأملها فإلى فهمها معنى فانه لا يصلح حاصل جميع الجواب إنما يصلح جواباً من قبل جمهور الاصحاب لا النوى (قوله) ولن يشته عليه الوقت الخ هذه توجد فى الأصل لكن رجماعاً له هو واجب أحب

بأن الواجب عليه الظن لا اليقين ولا مجرد الظن وأنهم ينكف فى القيم الظن فى الأفضلية لظن عدم دون المعهود وعدم كفايته فى الوقت

(المصلى جماعة بمصلى)  
مسجد أو غيره (باتونه)  
كلهم أو بعضهم (بمشقة) في  
طر يقم اليه فلا يس في  
وقت ولا بلد بارد  
أو متدلين ولان يصلى  
بيته متفردا أو جماعة  
والجماعة بمصلى باتونه بلا  
مشقة أو حضروه ولا يأتهم  
غيرهم أو يأتهم غيرهم بلا  
مشقة عليه في آياته كان  
كان منزله بقرب المصلى  
أو بعيدا ولم يزل باقي فيه  
وتعبري بمصلى وبمشقة  
أعم من تعبيرة بمسجد  
ومن بعد وخرج بالظهر  
غيرها ولو جعة لشدة خطر  
فوتها المؤدى اليه آخرها  
بالتكاسل ولأن الناس  
مأمورون بالتكبير اليها فلا  
يتأذون بالحسروماني  
الصحيحين من أنه صلى  
الله عليه وسلم كان يربدها  
بيان للجواز فيها مع عظمتها  
مع أن التعليل الأول منتف  
في حقه صلى الله عليه وسلم  
(ومن وقع من صلاته في  
وتناركة) فأكثر والباقي  
بعده (فالكس أداء والا  
فقتاء) غير المصحيحين  
من أدرك ركعة من الصلاة  
فمقد أدرك الصلاة أي  
مؤداة ومفهومة أن من لم  
يدرك ركعة لا يدرك الصلاة  
مؤداة والفرق أن الركعة

زائدة ومعنى أبرد أو شرا على سبيل التضمن فتح الباري شوري (قوله وفي رواية الخ) هذه  
مدينة للراد من الأولى عش فيه حل المطلق على المقيد (قوله من فيح جهنم) يجوز أن  
نكون من ابتداءية أو تبعضية وهو الراجح شوري (قوله أي هيجانها) هو من كلام  
الراوي وظاهره أنه في كل من الروايتين عش وقد ورد أيضا أن شدة البرد من فيح  
جهنم فهل يسن الإبراد فيه المعتمد لأن الحر له وقت تنكسر سورة فيه بخلاف البرد وهذا أولى مما نقل  
عن شيخنا من أن الإبراد من الحر رخصة فلا يقاس عليها لأن الصحيح من مذهب الشافعي محبة  
القياس على الرخص حل (قوله المصلى جماعة) أي لم يدر بدلاتها وهو قيد في غير المسجد فقط على  
المعتدل لأنه يسن الإبراد لتفرد به الصلاة في المسجد على المعتمد كما في شرح حر والقيد المذكور  
في المتن سبعة (قوله أو بعضهم) شامل للواحد فيلنظر (قوله بمشقة) تنسب الخشوع أو كماله وحينئذ  
تكون سلامهم مع هذا التأخير أفضل من صلاة الواحدة منهم جماعة في يته حل (قوله باردين  
أو معتدلين) وإن عرض فيها حر شديد كما يفيد عموم كلامه هذا فلا بد أن يكون الحر الشديد في زمته  
عادة زى وحل (قوله ولان يصلى بيته منفردا) هذا محتمر زقوله صلى وترك محتمر زالذي قبله أي  
جماعة لأن الانفراد كان في المسجد فيسن الإبراد أيضا وإن كان في غيره فلا يس فسكت عليه لأن فيه  
تفضيلا وقوله ولا لجماعة صلى الخ محتمر زقوله بمشقة وقوله أو حضروه ولا يأتهم الخ محتمر زقوله باتونه  
وقوله أو يأتهم غيرهم الخ محتمر زقوله بمشقة أيضا فكان الانسب ذكرهم مع قوله ولا لجماعة لأنه أخوه في  
الخروج بالعيد الأخير تأمل شيخنا (قوله ولا يأتهم غيرهم) أي وكأولاف مقيمين بخلاف ما إذا كان  
يأتهم غيرهم بمشقة فيسن للحاضر من المصلى الإبراد ولو كان فيهم الإمام حل نعم انما محل الجماعة المقام  
فيه يسن لتعاطم زى (قوله وخرج بالظهر غيرها) أخوه من قوله فلا يس في وقت الخ مع أن قيود  
محتمر زاتهم مؤخره في المتن عن الظاهر لماله لأن ما ذكره في الشرح من قوله فلا يس الخ محتمر زلقه وبغير  
الظهر فإدراكه يكمل ما يتعلق بغير الظهر منطوقا ومفهوما ثم ذكر محتمر زالظهر فكان جعل الظهر قسما  
تحتة أفرادا وبغيره قسما آخر عش والاولى أن يقال أخوه متعلق بما بعده (قوله ولو جعة) الغاية للرد  
كأن المحلى (قوله لشدة خطر فوتها) المراد بالخطر الخوف أي لانها لا تقضي بخلاف غيرها (قوله بيان  
للجواز) فأرشد إلى أنه يجوز تأخيرها وإن كان من حقها أن لا تؤخر لانها مضافة ليوم ويستحب التكبير  
البها حل (قوله مع عظمتها الخ) أي لأن عظمتها بما يتوهم منه وجوب تهجيلها وعدم جواز الإبراد  
بها (قوله الأول) أي شدة خطر فوتها أي ما اشتمل عليه من التكاسل فهذا هو المتن في حقه وقد يقال  
هو وإن اتنى في حقه لم ينتف في حق الصحابة الذين كانوا يبردون معه لأن يقال بركة نبي صلى الله  
عليه وسلم مع صومهم على اتباعه تمتع عنهم ذلك (قوله ركعة) بأن رفع رأسه من السجدة الثانية عش  
(قوله من صلاته) ولوقتا حر (قوله فالشكل أداء الخ) ونقل الزركشي كالقمولي عن الأصحاب أنه  
حيث شرع فيها في الوقت نوى الأداء وإن لم يبق منه ما يسع ركعة وقال لا ملام لوجه لنية الأداء إذا علم  
أن الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه حجج في شرح ع حل كلام الامام على ما إذا نوى الأداء  
الشرعي وكلام الأصحاب على ما إذا نوى والصواب ما قاله الامام وبه أفتي شيخنا الشهاب حر شوري  
وغش على حر (قوله على معظم) لاحاجة لقوله معظم مع ذكر أفعال لانها مشتملة على جميع الأفعال  
لأن الجلوس بين السجدة يتن شبه جلوس التشهد لأن براد الأفعال ما يشمل تحقوق التشهد أو فعل  
القلب واللسان كالتحية والتكبير قل على التحريم وحاصل الجواب أن المراد بالأفعال ما يشمل

تشتمل على معظم أفعال الصلاة أعظم الباقي

كاشك بر ما بفعل ما بعد الوقت تا بما على اختلاف ما درونها (ومن) (١٥٧) جهل الوقت) لغيره أو حبس بيت مظل وأظهر ذلك ولم يخبر به ثقة عن علم

(اجتهد) أن قدر (ينحو) ورد) تكياطة وصوت ديك محرب سواء البصير والاعمى وله كالبصير العاجز تقليد مجتهد لجزم في الجلة قال النووي والاعمى والبصير تقليد المؤذن الثقة العارف في الغيم لأنه لا يؤذن الا في الوقت أمافي المصحو

(قوله رحمه الله محرب) الظاهر أن المراد تكرره سراراً إلى أن يطلب على الظن اعتياده فلا تكفي المرة وإن أثبتت الله وتولا المرتان وإن ثبتت بهما التجربة بالنطق فيعتين قياس ما هنا على جارية الصيد اه بهامش در (قوله خرج الفاسق) سكت عن المستور فظاهر دخوله في ثقة وليس كذلك فلا بد من تحقير العدالة حتى لو شك فيها المصحو

لم يجب تقليده وإن أفاذ كلام التنويع التي حقه در جواز فقط ولو عجز عن الاجتهاد وأوحيه وكان بحيث لو أخر لا يطلب هلى ظنه دخول الوقت وفقد من يقوله بحيث يشق عليه مراجعته صلى على حسب حاله وأعاد اه سبط طبيب قوله وفقد من قبله أي العاجز أما المتحيز فلا

الاقوال لا نهافعل اللسان كالشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام لأن الركة الأولى خلث عنها (قوله كاشك بر) قال الشيخ في آياته أعمال يصح تكرر راحقة لأن التكرير راحته أو اليان بالتي تانيها سارداً تاء كيد الأول وهذا ليس كذلك إذا ما بعد الركة مقصود في نفسه كالاولى كما أن كل واحدة من خمس اليوم ليست تكرر بل التماس في الأوس اه شورى (قوله ومن جهل الوقت الخ) كان للمناصب ذكر هذا في شروط الصلاة عند الكلام على معرفة الوقت لأن يقال له مناسبة هذا لعلنا قال ومن تعجل صلاة الأول وقتها نسب أن بدكره هنا اه برماوى (قوله ولم يخبر الخ) مفهوماً أنه إذا أخبره ثقة عن عمل لا يجوز له الاجتهاد وينافيه قول در اجتهاد جواز أن قدر على اليقين الخ إلا أن يقال محل جواز الاجتهاد عند القدرة على اليقين قبل حصول اليقين له بأخبار الثقة المذكور أو يعلم نفسه وأما بعد حصول اليقين بما ذكر فلا يجوز له الاجتهاد المخالف لما ذكره بدل قوله در أن قدر لم يقل أن حصل اليقين فتأمل ومقتضى كلام الروضة العمل بقول المخبر عن علم ولو أمكنه والعلم بخلاف القبلة وفرق بينهما بتكرار الوقت فيعسر العلم كل وقت بخلاف القبلة فإنه إذا علم عينه امرأة كتنى به بقية عمر مادام بقية مكانه مخرج در (قوله اجتهد) وجوباً أن لم يقدر على اليقين وجواز أن يقدر عليه زى وشورى وعرض وهذا يقتضى أن الاجتهاد والعلم بالنفس في مرتبة واحدة وانظر هذا مع قولهم المراتب ثلاث ذمسية هذا أن المراتب ثنتان فقط تدبر شيخنا (قوله تكياطة وصوت ديك) ظاهره أنه صلى مجرد سماع صوت الديك ونحوه قال حل وهو غير مراد بل المراد أنه يجعل ذلك علامة يجتهد بها كان تأمل في الخاطئة التي فعلها أهل أسرع فهم عن عادته وأولاهل أذن الديك قبل عاده بأن كان ثم علامة يعرف فيها وقت أدائه للعدالة غير ذلك بما ذكره قال و يدل على ذلك قول المتن اجتهد بنحو ورد لجعل الورد ونحوه له للاجتهاد ولم يقل اعتمد على ورد ونحوه اه وهو ظاهر عرض أى قلابه بنحو ورد ولا ذكر قبل التماس السببية أى اجتهد بسبب نحو ورد فتجعل هذه العلامات دلائل بمعنى أنه إذا وجدته من هذه العلامات اجتهد وهل دخل الوقت أم لا وهل استعمل في قراءة ثم لا (قائدة) قد استشر أن الديك يؤذن عندما كان حالة العرش وأنه يقول في صياحه يا غافلين اذكروا الله برماوى باختصار وروى العزالي عن يمين بن مهران قال بلغني أن تحت العرش ملكان صورة ديك فاذا مضى وقت الليل الأول ضرب بجناحه وقال ليقيم القائمون واذا مضى نصف الليل قال ليقيم المصلون واذا طلع الفجر قال ليقيم الغافلون وعليهم أوزارهم وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الديك الفرق حبيبي وحبيب حبيبي جبريل يعرض بيته وستة عشر بيتاً من جبرائيل أى يعرضهم من الشياطين وفي رواية أنه غايه الصلاة والسلام كان له ذلك أيضاً وقال الديك الأبيض في البيت بركة اه دبيري (قوله محرب) أى جو بتأصيته بالوقت حل بحيث غاب على الظن عدم تحفظه شورى (قوله وله) أى الاعمى سواء كان قادراً على الاجتهاد أولاً (قوله والاعمى والبصير تقليد المؤذن) أى كأنهما الاجتهاد (قوله الثقة) خرج الفاسق وأصحب المميز وقوله العارف أى بالوقاات لا عن اجتهاد وأما العلم أن أدانه في الغيم استند فيه للاجتهاد فلا يقبله وكذلك في المصحو حل ودر واعلم أن مراتب الوقت ثلاثة الأولى العلم بنفسه وفي مرتبة أخبار الثقة عن علم والمؤذن العارف في المصحو فتخير الشخص بين هذه الثلاثة وفي معناها المزاولة والساعات والمناكب الصحيحة فهذه كلها في المرتبة الأولى والمرتبة الثانية الاجتهاد والمؤذن العارف في الغيم والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد ثم إن كونه ثلاثة في الجلة أى فيما لا حصل العلم بالنفس فلا دليل قول زى ودر اجتهد وجوباً الخ تدبر (قوله في الغيم) قد يقال هو في يوم الغيم مجتهد قال نعم بل عليه المعنى

يقول بل صلى ويميد وإن كان بمحل بحيث يلزمه الذهاب للجمعة أشكر الوقت اه سبط طب

فكأنه من علم (فان علم) أن (حالته) بالاجتهاد وقعت (قبل وقتها) وعلم بذلك فيها وقيل أو بعده (أعاد) وجوبه فان علم وقوعها فيه أو بعده أولي بين الحال المحجب (١٤٨) الاعادة وتعبيري بالاعادة أعم من تعبيرة بالقضاء (ويبادر بفات) وجوباً

تقليد المجتهد ولا يجوز تقليده إلا لاجز كأمي البصر والبصرة إلا ان يجاب بأنه أعلى من رتبة من المجتهد فقد يكون اعتمده على أمر قوي كالكشف سبحانه له فيكون أبعاد عن الخطأ من المجتهد فهو مرتبة بين المجتهد وعلم المجتهد اهـ مر شوبرى وعليه تكون المراتب أربعة (قوله فكأنه من علم) أى فيمتنع الاجتهاد مع وجوده وهو واضح حيث لم يعلم أن أذانه عن اجتهاد والا فلا يجوز أن يقلده وللمتقدم والحاسب العمل بمقتضاهما وليس لغيرهما تقليدهما وظاهره وان غلب على ظنه صدقهما والاول من يرى أن أول الوقت طلوع النجم الفلاني والثاني من يعتمد منازل القمر والشمس وتقدير سيرهما اهـ حل والمتمم أنه متى غلب على ظنه صدقهما جاز تقليدهما قياساً على الصوم كما في ع ش على مر وقدره شيخنا ح (قوله فان علم) أى ولو تخبر عدل ورأى عن علم لاعتن المجتهد حج شوبرى (قوله أو بعده) وهي حيث لا قضاء لانه فيه حل (قوله أعظم من تعبيرة بالقضاء) لأن الاعادة شاملة لما إذا حل في الوقت أو قبله بخلاف القضاء ع ش والمراد الاعادة التقوية وهي فعل العادة ثانياً مطلقاً في الوقت أولاً في أن القضاء يطلق لفة على الاداء مطلقاً أى في الوقت ألام لا فيمكن جعل كلام الاصل عليه فالعبارتان متساويتان تدبر (قوله ان فات بلاعذر) أى ما لم يلزم عليه فوات الترتيب كما يعلم مما سيأتي كأن فات الظاهر بعذر والعصر بلاعذر فبدأ بالظهور نداء بلاعذر فالن قل قياس قولهم أنه يجب قضاء ما فات بتعذر فوراً أنه يجب البداية بالعصر وان فات الترتيب المحبوب وعورض بان خلاف الترتيب خلاف في الصحة ومراعاتها أولى من مراعاة الكمالات التي تصح الصلاة بدونها حل ومراعاتك في مقدار ما عليه من الصلوات قضى ما لم يتيقن فصله وهذا هو التمسك وقال النووي يفتى ما يتيقن تركه اهـ براموى (قوله كنوم) أى ما لم يكن في الوقت مظن عدم الاستيقاظ فيه والشك والاحتمال حل (قوله ونسيان) حيث لم ينشأ عن منهي عنه كلب شرطه والافلا يكون عنراً حل وقوله عن منهي عنه أى ولو نسي كراهة لان لعب الشرط لم يكره لأحكام قال ع ش وهذا يخص خبر رفع عن أمي الخطأ والنسيان اهـ وفيه على مر ودخل وقت الصلاة وعزم على الفعل ثم تشاغل في مطاعة وصنعة أو نحو مما حتى خرج الوقت وهو غافل فلا يحرم عليه لان هذا نسيان لم ينشأ عن تعذره (قوله فليصلها الخ) دل على طلب الصلاة وقت تذكرها فيفيد وجوب الصلاة وكون القضاء على الفور وصرفه عن الفورانه لما لم صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه في الوادي حتى طلعت الشمس ارتحل هو وأصحابه ثم سار وامدة ثم نزلوا وصافوا ذلك على عدم وجوب فور ربة القضاء وبقي وجوب الصلاة على ظاهره ع ش (قوله وسن ترتيبه) طاهره وان كان المتأخر من الفوات متروكاً لعدم الأي بلاعذر والاول اعذر وهو ما مال اليه طلب وبزوجه مر في شرحه (قوله فيبقى الصبح قبل الظهر) أى إذا كان من يوم واحد فلو كان من يومين وتأخر يوم الصبح بدأ بالظهر ع ش لان الاوجه أنه يبدأ بالفات أو لاحفظه على الترتيب كما في شرح مر (قوله وتقديمه على حاضرة) أى ان تذكره قبل شروعه فيها بدليل قوله ولو نذر كراهة الخ (قوله لم يخف فوتها) أى فوت أدائها وان خاف فوت جامعها زى أى في غير الجمعة (قوله محاذ كراهة لاداء) تعليل لسن الترتيب والتقديم (قوله ونحوه) كلباً أى وقد بقي من الوقت ما يسعها وكذا إذا علم ماء في حدة القرب فانه يجب عليه السيل له وان خرج الوقت عن فعلها كلها وبعضها ومنه ما لو علم بوجود الماء وكان بحيث لو طلبه

ان فات بلاعذر ونبدأ ان فات بعذر كنوم ونسيان تجهيزاً للبراءة للذمة ونظير الصعيحين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها (وسن ترتيبه) أى الفات في قضى الصبح قبل الظهر وهكذا (وتقدمه على حاضرة لم يخف فوتها) محاذ كراهة لاداء فان خاف فوتها بدأ به وجوباً بالسلامة تصير فاتتة وتعبيري كالاصل وكثير لم يخف فوتها صادق بما إذا أمكنه أن يدرك ركعتين الحاضر فيسن تقديم الفات عليها في ذلك أيضاً به صريح في الكفاية وان اقتضت عبارة الروضة كالشرحين خلافاً ويجعل إطلاق تعذرهم اخراج بعض الصلاة من وقتها على غير هذا ونحوه ولو نذر كراهة بعد شروعه في حاضرة أمها

(قوله ربه الله ان فات بلاعذر) من الفات بعذر ما استيقظ من نومه والباقي لا يسع الا الوضوء أو بعضه فقط زى (قوله فدل ذلك على عدم الخ) محتمل ان ارتحاله كان لعذر وهو وجود الشيطان بالوادي اهـ ويرد بأن مثل هذا

خرج

لا يكون عنراً في تأخير الواجب الفورى (قوله ربه الله وسن ترتيبه) ما لم يكن تقديمه في الاداء

ثم لما لم يكن يجب لصحة قضاء الوقت تقديمه للمساء قضاء عليه اهـ مر

شرح في فائته معتقدا سعة الوقت فبان ضيقه على ادراكه أداؤه واجب قطعها (وكره) كراهة تحرير بما صححه الرضا والمجموع هنا ذكر اهتدائه في كراهة التحقيق وفي الطهارة من المجموع (في غير حرم مكة صلاة عند استواء الشمس حتى نزول (اليوم جمعة) انتهى عنها في خبر مسلم والاستثناء في خبر أبي داود وغيره (و) عند طلوع شمس وبعد صلاة (صبح) أداء لمن صلاها (حتى ترتفع) فيها (كره) في رأى الصين والافساق طوله انتهى عنها في خبر الصحيحين وليس فيه ذكر الرخ وهو تقرب (وبعد) صلاة (قوله) يذهب جزأ منه (الح) الفعل لا يذهب بل المنصب هو الله وأمله أراد ما ذكره الشارح في شرح البيهقي أن الصلاة تتوقف على أوقات مخصوصة لأمكنة مخصوصة فكان الخلل في الوقت أعظم تدبره (قوله) رجائه في غير حرم مكة فلا كراهة فيه ولو حررها (قوله) رجائه وبعد صلاة (صبح) أي مفضية عن القضاء اه شورى وكذا يقال في العصر اه عطية

خرج بعض الصلاة عن وقتها ع ش (قوله) ضاق الوقت أو اتسع) فانت بعن أو بعن ع ش (قوله) معتقدا ليس يقيد بقوله سعة بفتح السين وكسرها (قوله) عن ادراكه أداؤه أي عن ادراكه ركعة بشر بنه ماسبق ابن شرف وقل (قوله) وجب قطعها) هلاسن قلبها نقلها والسلام من ركعتين فراجع ثم رأيت مر قال انه يسن قلبها نقلها سم وظاهره ان عمله ما لم يقم الثالثة والواجب قطعها قال ع ش على مر ويمكن حل قوله وجب قطعها على معنى امتنع انماها فزادنا قلبها نقلها اه قال شيخنا ح ف ويشترط لنسب قلبها نقلها ان يكون في الركعة الثانية فان كان في غيرها من أولى أو الثالثة كان القلب مباحا ومجلا اذ لم يكن القضاء فور ياوا الحرم القلب انتهى لكن قول الشارح وجب قطعها شامل لما اذا كان القضاء فور يا فليحرج (قوله) كراهة تحرير) معتمد فان قلت ما الفرق بين المكروه كراهة تحرير وبين الحرام مع ان كلا منهما مفيد الامتناع قلت اجيب عن ذلك بأن المكروه كراهة التحريم ثابت بدليل يحتمل التأويل والحرام ثابت بدليل قطعي أو اجاع أو قيس أولى أو مساو اه شيخنا عزري (قوله) وكراهة تنزيه (الح) وعلى كل لا تعقد الصلاة لان النهي اذ ارجع لنفس العبادة أو لانها تقتضي الفساد سواء كان للتحريم أو للتنزيه قاله الحلال المحلى في شرح جمع الجوامع فيكون مع جوازها فاسدة قال الشيخ حمزة وهو مشكل لان العبادة الفاسدة حرام مطلقة الا ان يقال الاقدام على هذه الصلاة جائز والاستمرار حرام أو يقال هي جائزة من حيث كونها صلاة حرام من حيث كونها فاسدة حل وسم وأيضا فاجابة القول بكراهة التنزيه من حيث ذاتها لا ينافي حرمه الاقدام عليها من حيث عدم الانعقاد مع انه لا يبطى الاجابة الاقدام على ما لا يعتقد اذا كانت الكراهة فيه للتنزيه بدو يقصد بذلك التلاعب وطارق كراهة الزمان كراهة المكان حيث انعقدت فيه مباحات الفعل في الزمان يذهب جزأ منه فسكان النهي منصرف فلا يذهب هذا الجزء في النهي عنه فهو وصف لازم اذ لا يتصور وجود فعل الا بذهاب جزء من الزمان وأما المكان فلا يذهب جزء منه ولا يتأثر بالفعل فانتهى عنه لا سخر بخارج مجاور لا لازم تحقيق ذلك فانه نفيس شرح مر (قوله) في غير حرم مكة) وكذا في حرمه عند الخطبة براموى و اعلم ان المذكور هنا خمسة اوقات تحرم الصلاة فيها وبني سادس وهو اذا صعد الخطيب على المنبر ولا يعترض بعدم ذكره هنا لانه مذكور في باب الجمعة وأيضا فالكلام هنا في النقل المطلق وهناك تحرم الصلاة مطلقا فرضا ونظرا انه يجب حينئذ على من يصل صلاة لحاسب كسنة الموضوع أن يقتصر على ركعتين فان قام الزيادة بطلت وكذا اذا حرمهما وصعد قبل تمامهما بخلاف ما اذا حرمهما فلان مطلقا قبل الاوقات المكروهة فلا يجب الاقتصار عليها لان الاول فيه اعراض عن الخطيب شيخنا ح ف (قوله) عند استواء أي يقبضه انقلبك شك لم يحرم ع ش قال حل قوله عند استواء بأن قارنه التحريم لان وقت الاستواء لطيف لا يسع صلاة اه (قوله) اليوم جمعة) وان لم يحضرها شورى (قوله) وبعد صلاة (صبح) المناسب لما بعده حيث آخر وقت الاصرار عن وقت العصر ان يقدم هذا على قوله عند طلوع شمس و يذكر بعده الاستواء لاجل الترتيب الخارجي أو يجب بأنه انما يقدم الاستواء لاجل الاستثناء الذي بعده فلو اذخره مع الاستثناء لتوهم رجوع الاستثناء للجميع وذ كرهه الطلوع لتعلقه بالزمان (قوله) اداء أي يقبضه انقلبك شك مفتيان عن القضاء (قوله) حتى ترتفع فيها) يقتضى أن كراهة الصلاة بعد صلاة الصبح لا تنهى بطلوع الشمس قال مر وتجهت الكراهة ان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت (قوله) كرم طوله سبعة أذرع بذراع الأدمى وترتفع قدره في أربع درج براموى وحجج (قوله) النهي عنها في خبر الصحيحين) مع الإشارة إلى حكمة النهي لانها تطلع وتغرب بين فرى الشيطان وحينئذ

في خبر المصحين (الا)

صلاة (السبب) بقيد زنه

بقوله (غير متأخر) عنها

بأن كان متقدما أو مقارنا

(كقائفة) فرض أو نفل

بقيد زنه بقوله (لم يقصد

تأخيرها إليها) ليقضيها فيها

(و) صلاة (كسوف ونحوه)

لمسجد بقيد زنه بقوله (لم

يدخل) إليه (بنيها فقط

وسجدة شكر) فلا تكره

في هذه الاوقات لانه صلى

الله عليه وسلم قائم ركعا

سنة الظهر التي بعده فقضاها

بعد العصر واما الشيطان

وأجوعا على جواز صلاة

الحناءة بعد الصبح والعصر

وقيس بذلك غيره وحل

التمسك فيها ذكر على صلاة

لا سبب لها وهي النافلة

المطلقة أو طاسب متأخر

وسباني يبينها وخرج

بغير سبب مكة الصلاة بحرمها

المسجد وغيره فلا تكره

مطلقا لخبر يابني عبد مناف

لا يمنعوا أحدا طاف بهذا

البيت وصلى أو ساعا شاء

من أبيل أو نهار رواه

الترمذي وغيره وقال حسن

صحيح وبغير متأخر ما لها

سبب متأخر قصر كملة

الاحرام وصلاة الاستخارة

فان سببها وهو الاحرام

والاستخارة متأخر أما اذا

يسجد لها الكفار ومعنى كونها بين قرينين بدني رأسه منها حتى يكون سجودا بدينها سجودا له زى  
 وهذه الحكمة خاصة بالاوقات المتعلقة بالزمن فان قلت الحكمة موجودة في الصلاة التي لها سبب قلت  
 الصلاة المذكورة تحال على سببها وغيره بحال على موافقة عباد الشمس اطف ملخصا **(قوله ولو**  
**مجموعه في وقت الظهر)** وعليه يلزم فيقال لنا شخص يحرم عليه صلاة نفل مطلقا بعد الزوال وقبل  
 العصر الى الغروب **(قوله غير متأخر عنها)** أي الصلاة بان كان متقدما كصلاة الجنازة لان سببها الغسل  
 ولا يضيئ ان هذا متقدما بالنسبة للصلاة وأما بالنسبة للوقت أي وقت الكراهة فقد يكون متقدما وقد  
 يكون متأخرا وقد يكون مقارنا حل وبعبارة بمر تقسيم السبب الى متقدم أو غير بان كان بالنسبة  
 للوقت فظاهر وان كان بالنسبة الى فعل الصلاة فلا تاتي المقارنة اذا السبب دائما متقدما اه **(قوله أو**  
**مقارنا)** كالكسوف والاستسقاء أي بالنسبة لوقت الكراهة وأما بالنسبة للصلاة التي هو المراد فلا  
 تبدو والمقارنة وفي كلام حج أن الكسوف سببه متقدم يؤثر به قومه لو زال في أثناء الصلاة  
 أتمها لتقدم سببها حل والاولى التمثيل بالجماعة في المعادة مداني وعرض بان الجماعة شرط فيها  
 لاسبب وسببها تحصيل الثواب **(قوله كقائفة)** مثال لاسببها متقدم وسببها التذكر ان قامت بعلم وان  
 قامت بلا علم فربما شغل ذهنه ودخل الوقت اه ح **(قوله لم يقصد تأخيرها إليها)** ظاهره  
 وان نسي القصد المذكور وقد نقل عن الناصر الطبراني انه لو نسي ذلك القصد انعقدت وهو واضح  
 وقوله ليقضيها فيها أي لا غرض له الا ذلك حل وليس من تأخير الصلاة لا يضاها في وقت الكراهة  
 حتى لا تنقض ما جرت به العادة من تأخير الجنازة ليمضي عليها بعد صلاة العصر لانهم إنما يقصدون بذلك  
 كثرة الصلوات عليها كما في به بالدرجة الله تعالى أي لا التحري لأنه بعد اداؤه وفور ضار اذانه  
 لم تنقضه شرح مر وحف وحل **(قوله وكسوف الخ)** هو مثال للقرن بالنسبة للصلاة وان كان  
 ابتدأها غير مقارن فهو مقارن بالنظر للدوام اه **(قوله لم يدخل بنيتها)** أي ليس له غرض  
 في الصلاة التحية في ذلك الوقت حل **(قوله وسجدة شكر)** الاستثناء بالنسبة اليها منقطع لانه  
 لا يقال لصلاة **(قوله فقضاها بعد العصر)** في مسلم لم يزل يصلحها حتى فارق الدنيا أي  
 لان من خصوصياته انه اذا عمل عملا داوم عليه ففعلها أول مرة قضاء وبعده نقلا شرح مر  
 وبالنظر للحكمة في استمرار الدوامه عليهم اذ نسي كعتي الفجر فقامها فقامتاه ولم يستمر على  
 قضاها فليحرم رشو يرى أي مع كونها أفضل ولعل الفرق بينهما أن نافلة الصبح قامت بالنوم  
 وهو ليس فيه نقر يطول نافلة الظهر قامت بسبب اشتغال بصل الله عليه وسلم عن صلاتها في وقتها  
 وهو اشتغال بقدوم وفد عبد قيس اه بايلي **(قوله وقيس بذلك غيره)** أي بالذكر من فعل  
 الفائتة بعد العصر وصلاة الجنازة بعده وبعد الصبح اه ع **(قوله فلا تكره)** أي في هذه  
 الاوقات والظاهر أنها ليست خلاف الاولى سم ع **(قوله فلا تكره)** أي في هذه  
 كقائه الحماني خروجا من الخلاف **(قوله طاف بهذا البيت)** ليس بقيد **(قوله وصلى)** أي في الحرم  
 حل فلا يراد أن الدليل أخص من الذي لأنه يتوهم أن المراد وصلى أي في البيت لان الكلام فيه فيكون  
 الدليل أخص اه **(قوله فتحرم)** الناسبا قوله وكراما يقول فذكره لكنه راعى المعنى **(قوله**  
**أما اذا قدم الخ)** قال حج بعد كلام طويل قرر ومن هذا وما قبله يعلم أن المراد بالتحري قصد  
 إيقاع الصلاة في الوقت المكره ومن حيث كونه مكره والآن مراعاته أي معانته للشرع انما

تتاني

قصد تأخيرها الفائتة الى الاوقات المكرهه ليقضيها فيها أو دخل فيها المسجد بنية التحية فقط فلا تنقصد

الله الة وكسجدة الشكر سجدة الثلاثة لأن يقرأ آياتها في هذه الاوقات بقصد السجود أو يقرأها في غيرها ليسجد فيها وعدى كالحرم



الشمس كرمح وبعد العصر حتى تقرب فان كراهة الصلاة عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الاصفرار حتى تقرب عامقن صلي الصبح والعصر وغيره على العبارة الاولى خاصة بين صلاتها على الثانية (فصل) فيمن تجب عليه الصلاة وما يذكره (انما تجب على مسلم) ولو فاضى فدخل المرنء (كسك) أي بالغ عاقل ذكر أو غيره (طاهر) فلا تجب على كافر أصلي وجوب مطالبة بها في الدنيا (قوله فبطل اليراد) قال سم على التحفة تبين أنه لا تفصيل فيه فلم يبطل اليراد اه (قوله لم يقض عهده) يقصد أن الأصل الحري بمطالبة ما هو كذلك باعتبار مطالبة بالاسلام اللازم لمطالبتها بالرفع وغير مطالب بها باعتبار أنه مادام على كفره لا يطالب ابتداء بالاسلام أفاده حج والذي ارتضاء أن يقال أنه غير مطالب بها اه والظاهر أن المرنء يطالب بالاسلام المستقيم طرانا اعتد ومكثا باعتبار أنه لا دافع لوجوبها عليه بعد اعترافه بها فخرج من اعتقلا اه ثم أيسماني عن شرح العباب المرنء

تناق حيث ندر شرح عب شوري (قوله على العبارة الاولى) أي عبارة المصنف (قوله على الثانية) أي ما يقتضيه ظاهرها مع أنه لا يختص بذلك حل فصل فيمن تجب عليه الصلاة (قوله) أي من لا تجب عليه مر (قوله وما يذكره) وهو لو زالت الموانع والامر بهما السمع والضرب عليها لعشر فان قلت التعمير الفصل لاجبه له لعدم اندراجها تحت باب المواقيت قلت يمكن الجواب بان المواقيت لما لم تكن معرفتها مطلوبة لها أنها بل يعرف بها وجوب الصلاة على المكلف عند دخولها منزلة معرفة وجوب الصلاة منزلة المسائل المسترجعة تحت المواقيت ع ش ويجاب أيضا بان هذا الفصل لما كان شتملا على وقت الضم ورة كان مندرجا في باب المواقيت بهذا الاعتبار شيخنا ح (قوله) أنما تجب (الح) هو من قصر الصفة على الموصوف (قوله على مسلم) أي يقينا فلا يشبه صبيان مسلم وكافرو بلغام قضاء الاشتباه لم يطالب أحدهما هو يقال على هذا لاشخص مسلم بالغ عاقل لا يؤمر بالصلاة اذا تركها ومن ذلك ما نقله شيخنا مر في شرحه عن الاندري أن من لم يعلم له اسلام كفار المماليك الذين يصفون بالاسلام بدارنا لا يؤمر بهن بالاحتمال كفرهم ولا يتركها لاحتمال اسلامهم وقال خط الوجه أمرهم بها قبل بلوغهم ووجوبها عليهم بعده وهو ظاهر قل على الجلال (قوله ولو فاضى) قال الشيخ هذا مجاز يحتاج في تناول الفظة له الفرق بنة أقول يمكن أن تكون القرينة في قوله فلا قضاء على كافر أصلي اذ قيد الاصله أخرج المرنء القضاء منه فرع الوجوب عليه فليتامل شوري فالمسلم مستعمل في حقيقته ومجازه أي أن المرنء كان مقررهما اسلامه فلا يقيد بحجده لها بعد نظير من أقر لاحد بشي ثم حجده وبهذا افترق من اعتقل من دين إلى آخر فانه وإن لم يقر عليه لكنه لم يطره الصلاة بالافرار فلا قضاء عليه شيخنا ح (قوله أي بالغ عاقل) أي سالم الخواس وبقائه الدعوة فلو خان أعمى أصم أخرس فوه غير مكلف كن لم تبلغه الدعوة مر ويجب عليه القضاء اذا بلغته الدعوة لما فاته قبل بلوغه لان الجهل بوجوب الصلاة ليس من الاعذار حل قال ع ش فلو أسلم وجب عليه القضاء فوراً انسته الى تصديقها حقيقة أن يعلم في الجلة بخلاف من خلق أعمى أصم أعمى بك فانه ان زال مانعه لا قضاء عليه لعدم تكليفه مع عنده (قوله فلا تجب على كافر ألي قوله ولا على صي) قد يقال يفتى عنه قول المتن فلا قضاء الخ لانه يلزم من نفي القضاء نفي الوجوب وأوجب بان قصده أخذ مفهوم المتن وإن كان كلام المتن بعده يفتى عنه ولا يقال ان حل عدم الوجوب على أزداد من ذكر على عدم الائتم بالترك وعدم الطلب في الدنيا ورد الكافر وأعلى الاول ورد أيضا وأعلى الثاني ورد الصبي لا ما قول بمنعه أي اليراد اذ الوجوب اذا أطلق إنما ينصرف لمدلوله الشرعي وهو طلب الفعل طلبا جازما وهو هنا كذلك ثبتا واثباته غاية مافية أن في الكافر تفصيلا وهو أنه لا يطالب بها في الدنيا ولا يطالب بها في الآخرة ورتب عليه اعمو القاعدة أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد فبطل اليراد شرح مر وقال سم لحل الارجح في جواب هذا القيل أن المصنف أراد بالوجوب الطلب الجازم وهو معناه الشرعي مع أنه الذي هو توجه المطالبة في الدنيا وحينئذ فيصح اشتقاؤه عن الاضداد باقتفاء الجزأين أو أحدهما وقوله باقتفاء الجزأين كالمجنون والحافض وقوله أو أحدهما كالكافر فانه يطالب بهما من جهة الشارع ولا يطالب بهما من جهة الشرع بل من جهة الامن الشارع اه (قوله وجوب مطالبة) أي من ألي وجوب بالترتب عليه للطالبة من ألي الحقيقة معنى العبارة لا تجب علينا مطالبة فيها نسمع اذ لو طالبتا لزم تقضى عهده وظاهر أنه مطالب بهما من جهة الشرع كذا يحط

شيخنا مفتي الانام اه شورى أى بدليل أنه يعاقب عليها في الآخرة سم **(قوله لعدم متهمة)** أى مع عدم نكسها بما منع يطلب منه رفعه بخصوصه ومع عدم قصد التعليظ عليه فإن الكافر الاصلى لا تعاقب برفع المانع وهو الكفر بخصوصه وانما يطلب بالاسلام أو بأداء الجزة ولو كان حريا فلا رد على التعليظ المرتد والمحدث لانهما يطالبان برفع المانع بخصوصه فيطالب الأول بالاسلام بخصوصه والثاني بالطهارة وكذا لا رد على التعليظ المجنون والسكران المتعديان لقصد التعليظ عليهما بخلاف الكافر الاصلى لا يجب عليه القضاء اذا أسلم ترغيبا له في الاسلام فلا يناسب التعليظ شيئا حاف وعصاة الشورى قوله لعدم متهمة يرد عليه المجنون المتعدى والسكران المتعدى فانها لاتصح منهما في هذه الحالة مع أنها يجب عليهما اه وأجب بمنع وجوبها عليهما لان المنفى وجوب الاداء وهما لا يجب عليهما الاداء وان وجب عليهما القضاء وقول حاف في التعليظ ومع عدم قصد التعليظ عليه لاخراجهما لاحاجة اليه ومن العلة أى قوله لعدم الخ يؤخذ منه أنه لا فرق بين الذى والحرفى لكن الحرفى مطالب بالاسلام ويلزمه كونه مطالبا برفع من الصلاة وغيرها فيصح أن يقال مخاطب بمخاطب مطالبة باعتبار اللزم المذكور وغير مخاطب بها كذلك لأنه مادام على كفره لا يطلب ابتداء الا بالاسلام حج في شرح عب شورى ولهذا اقال حل الاول التعليظ بالوفاة بذمته والكلام في الذى لا يشمل الحرفى اه أى لانها واجبة عليه وجوب مطالبة منال كونه مطالب بالاسلام فيكون قول الشارح فلا تجب على كافر أصلى خاصا بالذى لكن الذى اعتمده شيخنا حاف فقلاعن ع ش أن نفي الوجوب شامل للحرفى أيضا لكونه ليس مخاطبا بخصوص الاسلام بل هو مطالب اما بالاسلام أو بالجزة وأورد عليه الوثنى فإنه مطالب بالاسلام بخصوصه لان الجزة لا تقبل منه فيقتضى أنها تجب عليه وجوب مطالبة منا وأجب بان هذا نادر فالحق بالاعم الاغلب أى لان الغالب أن الكفار لهم اما كتاب أو شبهة كتاب **(قوله)** كاتفر ر في الاصول أى من أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أى الجميع عليها بخلاف الخذف فيها لجواز أنهم اذا أسلموا قبلوا من لا يقول بها ع ش **(قوله وسكران)** ظاهره ولو كان كل منهم متعديا بدليل قوله بعد وجوبها على المتعدى الخ اه طف **(قوله وجوب انعقاد سبب)** أى وجوب سببه انعقاد السبب وهو دخول الوقت أى لا وجوب أداء وفيه أن وجوب القضاء فرع وجوب الاداء ورد بان ذلك أغلبي وفيه أيضا أن انعقاد السبب موجود في غير المتعدى مع أنه لا قضاء عليه أى فالاولى التعليظ بأنه يتعديه صار في حكم المكاتب فكانه مخاطب بادائها فوجب القضاء نظر التلك تأمل حل وأجب بأن قوله وجوب انعقاد سبب مع قصد التعليظ فلا يرد غير المتعدى **(قوله لا قضاء على كافر الخ)** يصح أن يكون نفري يعاقب عليه قوله فلا تجب على كافر الخ الذى هو مفهوم المتن السابق بناء على أن القضاء بالامر الاول لا بأس جديدا والا فلا يلزم نفي وجوب الاداء نفي وجوب القضاء كاتفر صوم الحافظ شيخنا عزرى وقوله فلا قضاء أى لا وجوبا ولا نذرا بل يحرم عليه القضاء ولا يعتقد وهذا اختلاف الصي والمجنون فإنه يصح منهما قضاء الصلوات الواقعة أيام السبا والمجنون بل يتدب لها القضاء زمن التميز وأما اذا قضى ما قبل التميز فلا يصح ع ش **(قوله ترغيبا له)** قدمه على الآية لقوته في الدلالة لان الآية ليست عيومها لان المراد فيها بما قد سلف حقوق الله المتعلقة بالكافر أما حقوق الآدميين فلا تسقط باسلامه وكذا لو زنى في كفره ثم أسلم لم يسقط عنه ما كان كاهونه كور في محله شيخنا اه طف **(قوله فليهد بعدة الاسلام قضاء الخ)** فرع لو انتقل النصر الى اليهود مثلا ثم أسلم فالظاهر أنه لا قضاء في مدة اليهود يرادى ومن **(قوله تعليظا عليه)**

لعدم متهمة لكن يجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كاتفر ر في الاصول فكيف يمكن فعلها بالاسلام ولا على صبي ومجنون ونمى عليه وسكران لعدم نكاحهم ولا على حاف ونفساء لعدم متهمة ما وجوبها على المتعدى مجنونه أو اجهاته أو سكره عند سن هير وجوبها عليه وجوب انعقاد سبب كاتفر ر في الاصول لوجوب القضاء عليه كاسياتى **(فلا قضاء على كافر أصلى)** اذا أسلم ترغيبا له في الاسلام ولقوله تعالى قبل الذين كفروا ان يبتغوا يسفر لهم ما قد سلف وخروج الاصلى المرتد فعليه بعد الاسلام قضاء ما قاته زمن الردة حتى زمن الجنون فيها تعليظا عليه

**(قوله ولا فلا يلزم الخ)** أى لو قلنا انه باس جديدا لم يصح نفريه لأنه لا يلزم الخ اه

الجنون رخصة والرد ليس  
من أهله بما وقع في الجموع  
من قضاء الحائض المرتدة  
زمن الجنون سبق فلم (ولا)  
قضاء على (صبي) ذكر  
أو غيره إذا بلغ (ويؤمر بها)  
يمزلسع ويضرب عليها)  
أي على نكحها (لعشر)  
تخبر أي داود وغيره صروا  
الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع  
سنين وإذا بلغ عشرين  
فأضربوه عليها وهو كاف  
الجموع حديث صحيح  
(كسوم طافه) فانه يؤمر  
به لسبع ويضرب عليه  
لعشر الصلاة وذكر  
الضرب عليه من زيادتي  
والأمر به ذكره الأصل  
في بابه قال في الجموع  
والامر والضرب واجبان  
على الولي أبا كذا أو جدًا  
أو وصيًا أو قبا من جهة  
القاضي وفي الرضة كاسلها  
يجب على الأب والأم  
تعلم أولادهم الطهارة  
والصلاة بعد سبع سنين  
وضربهم على تركها بعد  
عشر وقولهم لسبع وعشر  
أي لتعلمهما وقال الصمري  
يضرب في أثناء العائنة

(قوله وفيه أن الترك سهولة)

قد يقال وجوبه ينسب  
سهولته لمكان الالتزام إلا  
أن يجاب بأنه وإن كان فيه  
سهولة لكنه مشوب بالزام  
حكمه حكم العزيمة

والرخصة كانت سهولة عفا ٨١

أي ولأنه التزم بالإسلام (قوله بخلافه من الحيض والنفس فيها) أي ولو كان هناك جنون مع  
الحيض والنفس لتحصل منافقتهما لما وقع في الجموع الآتي شيخنا (قوله عزيمة) أي أو العزيمة  
يستوى فيها المرد وغيره قال ع ش اذكر ما ثبت على وفق الدليل فهو عزيمة وما ثبت على خلاف  
الدليل فرخصة وقال في جمع الجوامع والحكم أن تغييره إلى سهولة لغرض قيام السبب للحكم الأصلي  
فرخصة أو لا فريضة وهو أولى وإنما كان اسقاط الصلاة عن الحائض والنفساء عزيمة لانهما اتفقتا  
وجوب الفعل إلى وجوب الترك وفيه أن الترك فيه سهولة لئلا ينفس إليه فالحق أنهما اتفقتا على سهولة  
لحينئذ وجه كونه عزيمة أن الحكم تغيير في حقهما لغرض ما منع من الفعل وشرط العذر المأخوذ في تعريف  
الرخصة أن لا يكون مانعا من الفعل كالاستفاد كل ذلك من المحل على جمع الجوامع (قوله وعن الجنون  
رخصة) المراد بالرخصة في حق الجنون معناه اللغوي وهو السهولة لانه ليس بمخاطب بترك الصلاة زمن  
جنونه (قوله زمن الجنون) تنازع فيه قوله المرتدة وقضاء (قوله سبق فلم) لأن انسحاب حكم الردة  
على زمن الجنون عارضه كون الحائض مكافئة بالترك بالتفريط بسبب الردة تمنع منه مانع فالحق مانع  
والردة تقتضي فيغيب المانع على المتقضي شيخنا وأجيب عن الجموع بأن مراده الحائض البالغ التي  
دخلت في سن الحيض وهذا الجواب وإن كان بعيدا أولى من جعله سبق فلم ع ش (قوله ولا قضاء على  
صبي) أي وجوبه بالاقيندب القضاء حل أي من التمييز دون ما قبله (قوله ويؤمر بها) أي مع  
التهديد مر أي فرضها ونفلها أداء وقضاء سم أي يجب على كل من أبويه وإن علا ويظهر أن  
الوجوب عليهما على الكفاية فيسقط بفعل أحدهما محلول المقصوده حج شوري (قوله بمنز)  
وهو من يأكل وحده ويضرب وحده ويستحب وحده حل (قوله لسبع) أي كاملة واللام بمعنى  
عند (قوله ويضرب) أي ضربا غيره برح بعد طلبة ما منه ولو لمقتضية شرح مر وهو ظاهر فيما فاته  
بعد بلوغه العشر أما فاته بعد السبع ولم يقضه حتى دخل العشر فهل يضرب على قضاءه كالذي فاته بعد  
بلوغه أو لا وفيه نظر والاقرب أن ينقله شيخنا الشوري عن بعضهم رجحانه ع ش (قوله عليها)  
أي على فرضها سم (قوله لعشر) وإن لم تنم حل (قوله وإذا بلغ عشرين سنين) أي وصل إليها  
تمام التاسعة وذلك لصيق بالول العائنة لأن تمام التاسعة مظنة للبلوغ ح ف (قوله يجوز للام  
الضرب مع وجود الأب مر ولا يجب عليها الأمر والضرب إلا أن فقد الأب لأن هذه الولاية الخاصة  
موكولة لها لاها كذا أقره مر على جهة البحث والفهم أقول لكن قوله وفي الرضة كاسلها يجب على  
الأب والأم الأمهات إلى آخر ما حكاه الشارح يقتضي الوجوب مع وجود الأب فليحذر سم ع ش (قوله  
كسوم) تنظر أي أداء وضاعة (قوله طافه) بأن لا يحصل له به مشقة لا تحتمل عادة وإن لم تنجح التيمم  
حل (قوله كالصلاة) أي قيا ساعليا (قوله على الولي) مثله الأم كأي الرض فلا راد بالولي منه  
ولاية التاديب الشامل للام أخذا من كلام الرضة الآتي (قوله أوجد الخ) أو بالتنوع لا للتخيير (قوله  
يجب على الأب والأم الخ) لأن هذه ولاية التاديب ولا ولاية المل والأب يجب على الأم مع وجود الأب ومنه  
تعلم أنه لا يجب على الأجنبي مع وجود من ذكر حل (قوله الطهارة الخ) أي وسائر الشعائر وعبارة  
شرح مر وعليهم تهميم من الحرمان وتعليمهم الواجبات وسائر الشعائر كالسواك وحضور الجماعات  
أه (قوله بعد عشر) أي بعد ادراكها أو بركة تعليم الواجبات في ماله فإن لم يكن له مال فعلى الأب  
ثم الام وتخرج من ماله أجرة تعليمه القرآن والآداب كنفقة ماله وبدل متلفه شرح مر (قوله وقولهم)  
أي الأصحاب (قوله الصمري) بفتح الميم وضمتها (قوله في أثناء العائنة) أي خلالها فلا راد

(في غير ردة) غير (سحر) كإغماء (بتعد) أما فهم كان ارتد منهم من أو أغنى عليه أو سكر بالتمام وكان سكر أو أغنى عليه بتعد منهم من أو أغنى عليه أو سكر بالتمام فيبقى مدة الجنون أو الإغماء أو السكر الحاصلة في مدة الردة والسكر والإغماء بتعد لتعدي وخرج بقول بالتمام ما لو تعدى بذلك فعليه القضاء ولو سكر مثلاً بتعد من جن بالتمام ففى مدة السكر لمدة جنونه بمدها

(قوله) وأعلم أن القسمة العقلية (الخ) هذا الحاصل لا معنى له لأنك إذا تأملت أنه يجب ترك صور من المحتاج اليه وزاد صوراً لا تاتى لأن من جملة ما ذكره وقوع الجنون والسكر والإغماء في الجنون وهذه لا تاتى فالأولى الحاصل الآتى بعد اه شيخنا يزيد (قوله) لأن الجنون لا يدخل على الجنون) قد يقال قد ينسب الجنون للتأخر لما شر به ثانياً فإذا استقام آخره لم يقل الأطباء قد انتهت المدة للنسب وللأول وهذه المدة منسوبه للتأخر فيظهر أن لقضاء لما زاد حره (قوله) ولا يصح تصوره (الخ) قد يقال يصور في الانتهاء بلا تعد بان سقيه غيره في مدة السكر

بالانتهاء بعد تمام التسع قال عرش وأطلق الانتهاء على ذلك لأنه تمام التسع يشترع في العاشرة فيصدق عليه أنه في أثناءها ومقارنة لضرب لاول الجزء الحق من العاشرة لا يكاد يتحقق بشيء من غير مولد الفرق بين استكمال السبع وعدم استكمال العشر أن التسع والعشر ظنة البلوغ ولم يتحقق التميز إلا بعد استكمال السبع فاشترط استكمالها عرش (قوله) وجزم به ابن القري) معتد (فرع) قل من تعرض لعدد ما يضرب على التعليم وقد نقل عن ابن سريج أنه قال لا يضرب فوق ثلاث ضربات أخذ من حديث غط جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات في ابتداء الوحي وروى ابن عدى بسند ضعيف أنه أن يضرب المؤدب ثلاث ضربات قاله الأسنوي في الينوع والراجح أنه لا يضرب بقدر الحاجة وإن كثرت لكن بشرط أن يكون غير مبرح عرش (قوله) ولا قضاء على ذى جنون) أى واجب ولا يفتدب أى ينسب له أن يقضى زمن الجنون أن كان في زمن التميز دون الواقع في غير زمن التميز اه حل (قوله) كإغماء وسكر) الكاف فيه استقصائية \* وأعلم أن القسمة العقلية تقتضى ستاً وثلاثين صورة من ضرب الجنون والإغماء والسكر في نفسها وضرب التسعة الحاصلة في الوقوع في الردة والوقوع في غيرها وضرب الثمانية عشر الحاصلة في اثنين التعدي وعدمه فالجملة ما ذكره ذالوقوع في الردة يجب فيه القضاء مطلقاً والواقع في غيرها يجب فيه القضاء مع التعدي ولا يجب مع عدمه وغير التعدي به الواقع في التعدي به يجب فيه القضاء مدة التعدي به فقط تأمل (قوله) بالتمام) بأن جهل حاله أو كرهه عليه وما عاوجب قضاء الصوم على من استغرق إغماؤه جميع النهار في قضاء الصلاة من الحرج لسكرتها بتكررها بخلاف الصوم اه مر وقوله كإغماء لم يذكر الجنون في نحوه السكر إذ لو ذكره لاقتضى أن الجنون يقبل مثله وقبل السكر والإغماء وفي كلام شيخنا أن الجنون لا يقبل مثله حل وكذلك لا يقبل سكر أو إغماء لأن الجنون يزىل العقل والجنون لا عقل له وكذلك السكر والإغماء متعلقان بالعقل والجنون لا عقل له حلف قال كإف في قوله كإغماء استقصائية (قوله) في غير ردة (الخ) أى بأن لا تكن الثلاثة في ردة أو لا سكر وإغماء فهذه ثلاث صوراً وكان الثلاثة في سكر بالتمام وإغماء كذلك فهذه ست صوراً لمنطوق تسع صوراً لأن الثاني في قوله وغير نحو سكر بتعد دخل على قيد ومقيد فيصدق بينهما وبني القيد وهو قوله تعد والحاصل أن الصور ست وثلاثون صورة بضرب الجنون والسكر والإغماء في التعدي وعدمه فهذه ست وكل ما مجرداً وواقع في ردة أو في سكر مع التعدي وعدمه أو في إغماء مع التعدي وعدمه فتضرب الستة الأولى في هذه الستة يحصل ما ذكره وقوله أما فهم كان ارتد الخ فهذه ثلاث صور من المفهوم وقوله كان سكر الخ ست صور من المفهوم ومفهوم قول المتن بالتمام ثمانية عشر لأن الثلاثة ما مجردات أو في ردة أو في سكر بقسمة أو في إغماء بقسمة مفهوم المتن سبع وعشرون صورة ومنطوق تسع صور (قوله) أو أغنى عليه بتعد) لم يقل أرجن كالتعدي في القسمة العقلية كما قاله مر لأن الجنون لا يدخل على الجنون عرش (قوله) أو سكر بالتمام) وصورة طرد السكر بالتمام على السكر بتعدان يشرب مسكر أعيد أو قبل أن يزول عقله يشرب مسكر أي بظنه ماء مثلاً ثم يزول عقله ويعلم أهل الخبرة غاية الأول ولا يصح تصويره ما ذكره بالتعدي في أثناء السكر بتعد لأنه في هذه الحالة يجب عليه قضاء الدين فليطأ عليه لأنه في حكم المكف وقس عليه فافهم شيخنا حلف (قوله) الحاصلة في مدة الردة أو سكر والآخر (بتعد) أما ما زاد على ذلك فلا يقضى به خلافاً لما ظاهر المتن ومن قال بضربهم قوله بتعد فقد يقال وجوب القضاء للتعدي لا لوقوع غير التعدي به فيه (قوله) والسكر) أى والحاصلة في مدة السكر (قوله) بذلك) أى الجنون أو الإغماء أو السكر حل (قوله) ولو سكر مثلاً) أى أو أغنى عليه وهذه أعلم من قوله ولا وكان سكر أو أغنى عليه بتعد الخ وما ذكره

يترتب عليه الفرق بين طر والجنون على السكر وطروده على الردة ع ش وعبارة سم قوله ولو لسكر  
الخ كان مقصوده به بيان عدم القضاء في مدة الجنون المتصلة بمدة السكر بخلاف قوله السابق وكان  
سكر الى قوله ثم جن الخ فان مقصوده به بيان القضاء في مدة الجنون الواقعة في مدة السكر  
(قوله بخلاف مدة جنون المرتد) أي فانه يقضى زمن جنونه الزائد والمقرر هذا فرضه وهو  
ضعيف شيخنا (قوله كإجماع ذلك) أي كل من المستلزمين أما الأولى فن قوله السكر والاعتناء بعد لان  
معناه كإجماعه ويقضى مدة السكر والاعتناء والجنون الحاصلة في مدة السكر والاعتناء بعد وأما  
الثانية فن قوله ويقضى مدة الجنون الحاصلة في مدة الردة حل (قوله لان من جن الخ) لا يخفى  
أنه يقضى مدة الجنون في السكر أيضا فلا إشكال لانه لا يقضى مدة الجنون الزائدة على مدة السكر  
وعلى مدة الردة ويقضى ما وقع في زمن السكر والردة وكتبنا أيضا هذا الفرق لا يفيد حل وقوله  
وعلى مدة الردة أي بان أسلم الجنون المرتد بعد احواله بحد أسلم واحدا منهما في مدة الجنون فانه  
لا يقضى مدة الجنون الزائد على الردة حكمه حكم السكران المذكور فالمستلزم على حد سواء ح ف  
(قوله مرتد جنون الخ) أي يقضى جميع المدد وقد يقال وجوب القضاء التمدد لا لوقوع غير التمدد  
به فيه تدبر (قوله ليس بسكران الخ) أي يقضى المدد الذي ينتهي اليها السكر فقط (قوله ولا عن  
حائض) أي لا قضاء ما يلزم ولا واجب ولا مندوب فان فعلته كره وانقضت نفلا مطلقا وعند شيخنا أنها  
مكرهة وتنفذ حل (قوله وبين الجنون) أي في الردة حل (قوله الموانع) أي للصحة أو للوجوب  
كالصبا والجنون (قوله والنفس) أي والسكر بل تعد فلو انزع سبقتو كان الأولى له ذكره ع ش (قوله  
قدر زمن) قدر زمن لان التكثير ليس من الوقت (قوله وخلانها) أي خلواتها لا يخرج ما خلا  
قدر الطهر وعاد المانع ثم خلا قدر الصلاة وطاء المانع فالظاهر أنه لا وجوب واليه مال شيخنا واعتمده  
فراجعه اقل على الجلال (قوله قدر الطهر) أي ولو كان يصح تقديمه فظهر السليم والمراد الطهر عن  
حدث أو خبث بخلاف السر والاحتجاب في القبة فانه لا يشترط أن يتخلو قدرهما خلا فالبعضهم وعبارة  
سم قوله قدر الطهر أي طهر واحد ان كان طهر رفاهية فان كان طهر ضرر ورة اشترط أن يتخلو قدر الطهر  
بعد الدفروض (قوله والصلاة) أي باخف يمكن لأي أحد كان كبر بع ركعات في حق المقيم وتنتفي في  
حق المسافر وان أراد الانعام بل وان شرع فيها بقصد الانعام فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين فستعفى  
منه ع ش (قوله بيقم) الأولى يتم (قوله في جزء منها) أي وان لم يسع التحريم ع ش وعبارة حل  
لا خفاء ان الجزء يصح بدون التكبير فكان القياس الوجوب بدونها وأجيب بان دون التكبير  
لا يكاد ينحصر فاستقصوا اعتباره وأباطوا الحكم بادر كجزء محسوس من الوقت وأما في القيس عليه  
فأدرك على مجرد الربط وهو حاصل بأي جزء كان وانما لا يترك الجمعة بدون ركعة لان ذلك أدراك  
اسقاط أي للظاهر وهذا أدراك استحباب احتياط فيها اه (قوله مع فرض قبلها) فلو أسلم الكافر وقد  
يق من وقت العصر مثلا يسع تكبيرة وخلان الموانع ما يسعها والظاهر وجب الطهر وان كان ليس  
مخاطبا بها قبل ذلك ولا بر عليه قوله تعالى قل للذين كفروا الآية لانه لما أسلم في وقت العصر كانه أسلم  
في وقت الظهر لان وقت العصر وقت لهاو بهلن فيقال أسلم الكافر وقت العصر فوجب عليه الطهر  
وكذا يقال في الحائض ح ف (قوله قدره) أي قدر الفرض الذي قبلها دون قدر طهره ان كان طهر  
الأولى يجمع به بين صلايين بخلاف ما اذا كانت طهارة ضرورية فلا بد من أدراك قدر طهارة أخرى  
للفرض الثاني حل ودر (قوله هذا) أي محل وجوب الصلاة التي قبلها الصالحة لجمعها مع ان خلا  
أي الشخص (قوله مع ذلك) أي مع قدر الفرض الذي زالت الموانع في وقته وطهره ع ش (قوله قدر

بخلاف مدته جنون المرتد  
كإجماع ذلك لان من جن في  
ردته من ندى جنونه حكم  
ومن جن في سكره ليس  
بسكران في دوام جنونه  
قطعا وقوله أو نحوه أعم  
من قوله وأغشاهم بلادهم  
الى آخره من زياتي (ولا)  
على حائض ونفساء ولو  
في ردة اذا طهرت اذ تقدم  
الفرق بينهما وبين الجنون  
وذكر النفساء من زياتي  
ثم يفت وقت الضرورة  
والمراد به وقت زوال موانع  
الوجوب فقلت (ولو زالت  
الموانع) المذكورة أي  
السكر الأصلي والصبا  
والجنون والاعتناء والحيف  
والنفس (و قد نفي)  
من الوقت (قدر) زمن  
(بحرم) فما كثر (وخلان)  
الشخص (منها قدر الطهر  
والصلاة) أي صلاة  
الوقت بادر كجزء من  
وقتها كما يلزم المسافر  
اتمامها باقتدائه بيقم في  
جزء منها (مع فرض قبلها  
ان صلح لجمعها معها وخلا)  
الشخص من الموانع  
(قدره) أي فضلا ووقتها وقت  
لهالة المبرر لخلة الضرورة  
أولى فيجب الطهر مع  
العصر والقرب مع العشاء  
للعشاء مع الصبح ولا  
الصباح مع الظهر ولا العصر  
مع المغرب لانتفاء صلاحية  
الجمع هذا ان خلا مع ذلك  
من الموانع قدر

المؤداة فان خلافتها قدر الطهر فقط (١٦٦) تعينت اومع ذلك قدر ما يسع التي قبلها تعينت اوماذا لم يبق من وقتها قدر ثم حر

المؤداة) أي بالنسبة لفعل نفسه (قوله) أما إذا لم يبق من وقتها قدر (تحريم) بان لم يبق شيء أو بقي دون تحريم  
 اهل حل وهو يقتضي أن الموانع لو زالت في أول وقت العصر وخلتها قدر ما يسع الطهر والعصر مع  
 الظهور زمت الطهر (قوله) والا بان كانت تجمع مع ما بعدها كالطهر والعصر زمت معها في الشق الاول  
 وهو قوله أما إذا لم يبق من وقتها في الشق السابق وهو خلو من الموانع قدر ما يسع الطهر والعصر مع ما يسع المؤداة أيضا  
 حل فردا بشرط الجنس والا فهو حاشر طان وكتب أيضا قوله بالشق السابق وهو قوله في المتن  
 وخلا قدر مع قوله في الشرح هذا ان خلا في قوله هذا ان خلا فقط خلا فالبعض الحواشي ح ف  
 (قوله في الشق الاول) ولا يجب عليه شيء في الشق الثاني (قوله بالنسبة) فيه لا نبالوجه فيها بالاحتلام  
 يبطلها وقد يصور بما اذا أحسن ينزل المتن في قصبة الذر فكم نفعه من الخروج فان الحكم فيه كذلك كما قاله  
 حل وغيره وعليه فيكون التقيد بالنسبة للاغلب (قوله) أما إذا جوبا وان لم يكن نوى الفريضة وعبارة  
 شرح مدر وقوع أو طهر فلا يمنع وقوعها بوجبا كحج الطلوع وكذا شرع في صوم النفل ثم نذر  
 اتعسا في صوم رمضان وهو مبني ثم شق لكن تستحب الاعادة ليؤديها في حال السكال انتهت  
 بحرورها (قوله في الجملة) أي في صلاتها بعد عشر وعدها وقبل اتمامها زى أي جامع انه شرع في غير  
 الواجب عليه وعبارة مدر كالعبد اذا شرع في الظهر يوم الجمعة ثم عتق قبل اتمام الطهر وفوات الجمعة  
 (قوله) ولو في الوقت (الغاية للرد على من قال انها لا تجزئ حينئذ فيجب عليه اعادتها (قوله بعد الجمعة)  
 عبارة مدر بعد الظهر وهي أولى لان الظاهر هي التي يشوهم عدم اجزائها (قوله) فاعادة واجبة بل  
 تنسب عن (قوله ولو طرأ مانع) لم يقل الموانع لعدم تأني الجمع هنا كالمكر الاصل والعبء وأيضا  
 طرأ واحد منها كاف وان اتفقت غير بخلاف الزوال فانه لا يجب الصلاة معه اذا اتفقت كلها ع ش  
 (قوله) أو دناس أي أوسكر بلائمه ع ش (قوله قدر الصلاة) أي بانف يمكن من فعل نفسه اه صح  
 (قوله) لزمت مع فرض الخ ان قلت ما قبلها واجب قبل لان الفرض ان المانع طرأ قلت ما ذكر ليس  
 بلازم لفرضه في نحو جنون منقطع استغرق وقت الاولى وطرا وقت الثانية بعد من يسعها تأمل ع ش  
 وفيه انه حينئذ يصير من زوال المانع المتقدم الا ان يقال فيه الجهتان (قوله) وأدرك قدره أي الفرض  
 قبلها ع قدر الصلاة وظاهره اتصال القدرين وبذلك قوله واستغرق المانع باقيه لكن يبقى النظر فيما  
 لو أدرك قدر الصلاة من وقتها وطرا المانع وزال وقد بقي من الوقت قدرها أيضا فعاد فهل يجب الفرض  
 قبلها لا أدرك قدره من وقتها وهو أحد القدرين المذكورين أو لا لفوات اتصالها كل محتمل وإسأل  
 الاول أقرب كما تقدم اذا لم يدرك ادراك القدر فليتأمل ع ش وكتب أيضا يقال لا حاجة الى ادراك  
 قدر الفرض الثاني من وقت العصر مثلا لان وجوبه باذرا كفي وقت نفسه اذا فرض أن المانع انما  
 طرأ في وقت الثانية فيلزم الخلو منه في وقت الاولى لا يقول لا يلزم ذلك لجواز أن يكون المانع قائما به في  
 وقت الاولى كله كالأول سلم الكفر أو بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثلاً من جن وأحاضت فيه (قوله)  
 وفارق عكسه وهو وجوب ما قبلها بان وقت الاولى التي هي الظهر والغرب وقوله بخلاف العكس أي  
 فان وقت الثانية يصلح للاولى في الجمع وغيره كالنساء فقوى ثمانية بالاولى فلذا لزمت بدارك ما ذكر لان  
 وقت الثانية كانه وقتها وما أيضا وقت الاولى انما هو وقت الثانية بطريق التبعية بدليل لا يجوز  
 تقديم الثانية على الاولى بخلاف وقت الثانية قاله وقت الاولى لا بطريق التبعية حل (قوله) كوضوء  
 رقاية بان كان غير صاحب ضرورة حل

أول بطل الشخص القدر  
 المذكور فلا نزم ان لم يجمع  
 مع ما بعدها والزم معها  
 في الشق الاول بالشروط  
 السابق والتقييد بالخلو  
 المذكور في الموضعين من  
 زياتي (ولو بلغ فيها)  
 بالنسبة (أعما) وجوبا  
 واجزا أنه لانه اذا ما  
 بشرطها فلا يؤثر تغيره  
 بالسكال كالعبد اذا عتق في  
 الجمعة (أر) بلغ بعدها ولو  
 في الوقت بالنسبة أو بغيره  
 (فلا اعادة) واجبة كالعبد  
 اذا عتق بعد الجمعة (ولو طرأ  
 مانع) من جنون أو غيبه  
 أو حبس أو دناس (في  
 الوقت) أي في ابتداء  
 واستغرق المانع باقيه  
 (وأدرك) منه (قدر  
 الصلاة وطهر لا يقدم)  
 أي لا يصح تقديمه عليه  
 كتحميم (لزم) مع فرض  
 قبلها ان صلح لجمع معها  
 وأدرك قدرها فجمع عمار  
 بالاولى لم تكن من فعل  
 ذلك ولا يجب معها ما بعدها  
 وان صلح لجمع معها وطرق  
 عكسه بان وقت الاولى  
 لا يصلح للثانية الا اذا صلح  
 لجمع بخلاف العكس فان  
 صلح تقديم طهره على الوقت  
 كوضوء رقاية لم يشترط  
 ادراك قدره ولا مكان

تقديمه عليه أما إذا لم يدرك قدر ذلك فلا يجب لعدم تمكنه من فعله وتعميره بما ذكر (قوله) قلت ما ذكر (قوله) ليس بلازم) يتألفه قول المتن وطهر لا يقدم بذره (قوله) كوضوء رقاية) أي واحد ولو يصلوات خلافا لما اعتبر تعدده اه

أهم من قوله ولو حاشى  
أو جن والتقييد بطهر

لا يقدم من زى ياذى

باب بالتنون

(سن) على الكفاية  
(أذان) بمجمة (واقامة)  
لواظبة السلف والخلف  
عليهما وطبر الصبحين  
إذا حضرت الصلاة فليؤذن  
لكم أحكم (لرجل ولو  
منفردا) بالصلاة وان بلغه  
أذان غيره (لمكتوبة  
ولو فاتته) لما روى الخبر  
الآتي وطبر مسلم أنه صلى  
الله عليه وسلم نام هو  
وأصحابه عن الصبح حتى  
طلعت الشمس

(قوله رجاه سن اذان)

فيل ان اهل الجنة  
يعرفون أوقات الصلوات  
التي كانت في دار الدنيا بهز  
خلق مرامير أبواب من  
الجنان ليتلذذوا والافلا  
تكليف اه شرح زهرة  
القصاد لابن العماد (قوله  
قول مخصوص) به يعلم ان  
المراد من قوله سن اذان  
فصل اذان لان الالفاظ  
لا يتعلق بها حكم أذنه  
سم على التشفة وقوله  
يعلم به الخ فيبدأ اذان  
لفرا الصلاة لا يسمى أذانا  
وليس كذلك وان كان  
أصل مشروعيته للاعلام  
بها اه منه لمضى (قوله  
حتى الصلاة) وعليه  
لا يؤذن في وقت الأولى من صلاتي جمع التأخير اه سم

### باب الاذان

(قوله بالتنون) قال ع ش عبر باب لعدم انشراح تحت المواقيت التي عبر عنها بالباب (قوله سن  
أذان) الى قوله ولو فاتته) اشتمل كلامه متناو وعمر على ست دعوى ستمها وكونهما على الكفاية  
وكونهما لرجل وكون الرجل ولومنفردا وكونهما لمكتوبة وكونهما ولو فاتته فاقب بالواظبة وأثبت  
الثانية والثالثة والخامسة بخبر الصحيحين وأثبت الرابعة بخبر الآتي والسادسة بحبر مسلم (قوله على  
الكفاية) هذا لا يناسب قوله بعد ولومنفردا حل وعبارة ع ش قوله على الكفاية أى حيث كانوا  
جساعة قال مر اما في حق المنفرد فهما سنة عين وحينئذ فيشكل قول المصنف ولومنفردا لأن يقال  
مراد مر بقوله سنة عين أنه لا يطلب من غير المنفرد اذان لصلاة المنفرد ومراد الشارح أنه اذا فعله  
غيره لاجل صلته سقط عنه اه ع ش ووجه اشكال قوله المصنف ولومنفردا أنه يقتضى أن يكون  
في حكمه سنة كفاية قال شيخنا ح ف ويجب بأنه ليس المراد منفردا عن غيره عند الاذان  
بل المراد منفردا بالصلاة كقيد به الشارح وهذا لا ينافي وجود غيره والاشكال لا يرد الا اذا كان  
المراد الانفراد بالاذان لكن لا يكون في ذكره حينئذ لدعى الضعيف القائل بأن المنفرد عن  
غيره لا يسن له الاذان لانه لا اعلام اه (قوله اذان) هو لفظة الاعلام وشرا فقول مخصوص  
يعلم به وقت الصلاة المفروضة والاقامة مصدراً قام وهي لفظة كالاذان والاقامة من  
خصوصيات هذه الامة كقوله السيوطي وشرا في السنة الأولى من الهجرة ع ش وقوله يعلم به  
وقت الصلاة الخ يدل على أنه حق للوقت والمقتضاه حتى الصلاة بدليل أنه يؤذن للقاتلة ح ف  
ويكفر جاحده لانه لا يعلم من الدين بالضرورة ع ش على مر (قوله لواظبة السلف الخ) قال  
بعضهم السلف هم الصحابة والخلف من بعدهم وهو المشهور وقال بعضهم السلف ما قبل العرب بعمامة  
والخلف من بعدهم وقدم القلة على الحديث لعمومها الاذان والاقامة بخلاف الحديث فانه خاص  
بالاذان وأيضا لدفع توهم الوجوب من قوله فليؤذن بخلاف الواظبة المذكورة فاعلم انهم بالوجوب  
اه برامى (قوله فليؤذن) استعمل الاذان فيما يشمل الاقامة أو تركها فاعلم بها ع ش (قوله  
أحكم) قالوا انما يحجب أى علمها هذا الحديث لاهما اعلام بالصلاة ودعاء اليها مر ع ش (قوله  
لرجل) المراد به ما يشمل الصبي شو برى (قوله وان بلغه الخ) أى حيث لم يكن مدعو به أما اذا كان  
مدعو به بأن سمعه من مكان وأراد الصلاة فيه وصلى فيه فلا يندب الاذان اذا لمعنى له مر زى  
ع ش وعبارة قل على التحريز تنبيه لا يسن للنفرد اذان اذا كان مدعو بأذان غيره بأن  
سمع الاذان في محل وقصد الصلاة فيه وصلى فيه اه (قوله لمكتوبة) متعلق بالاذان والاقامة على  
سبيل التنازع وقوله لرجل متعلق بسن قال سم وهل المراد المكتوبة ولو بحسب الاصل فليؤذن  
للعادة أى حيث لم يره له اعقب الأصلية أو تلحق بالنفل الذي يطلب فيه الجماعة فيقال فيها الصلاة جامعة  
النفس الى الثاني أميل (قوله لما روى) أى من قوله اذا حضرت الصلاة الحديث أى وهو دليل لسن  
الاذان للحاضرة في حق الجماعة وقوله وللخبر الآتي لعله خبر أى مصعقة وقوله وخبر مسلم دليل لقوله  
ولو فاتته وأخذها غابة ردعى الجديد انه لا يأنه يقيم لها ولا يؤذن لقوات وقتها لان الاذان حق  
لوقت على هذا القول مر (قوله نام هو وأصحابه) اعترض بقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر  
الانبياء تمام أعيننا ولا تنام فلو بناؤا يجب بأن روى به الشمس ونحوها من وظيفة العين لامن وظيفة  
القلب والعين تنام ونومها لا ينافي استيقاظ القلب شيخنا ثم رأيت السؤال والجواب في حاشية ع ش  
على مر وقال بعد ذلك وقد يتوقف في هذا بأن يقطعه القلب بترك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض

ثم نزل فتوسعا ثم اذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الغداة بخلاف التسنورة وصلاة الحانزة والثافلة (د) سن له (رفع صوته بأذان في غيره صلى أقيمت فيه جماعة ذهبوا) روى البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ان ابا سعيد الخدري قاله اني اراك تحب التسنم والبالدية فاذا كنت في غمك أو باديتك فاذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء قاله لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا يشهد له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت ما قلته لك بخطابي ويكنى في أذان المنفرد اسماع نفسه بخلاف أذان الاعلام كسباني (د) سن (عدمه فيه) أي عدم رفع صوته بالأذان في المصلى المذكور لثلاث يتوهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى والتصرع بسن رفع الصوت وعدم رفعه لغير المنفرد مع قول (قوله أقيمت فيه جماعة) أي بأذان حج في شرح الارشاد اه

أتمه فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجب ايضاً به فعل ذلك للتشريع لان من تأمت عيناه لا يحاط ببدء الصلاة حال نومه وهو صلى الله عليه وسلم شارك الامته الا في اختصاص به ولم يرد اختصاصه صلى الله عليه وسلم بالخطاب حال نوم عينيه ودون قلبه فتأمل بجره (قوله فسادوا) والحكمة في سيرهم منه ولم يوافق به أن فيه شيطانا وانظر حكمة سيرهم الى الارتفاع ولمع لانهم بقطوع الوادي الا حيثك شيخنا وقد يدل عليه ما في رواية أخرى ارحلوا بنانم هذا الوادي فان فيه شيطانا لطيفي (قوله ثم اذن بلال) أي بأمره صلى الله عليه وسلم مرعش وضمن اذن معنى أعلم فعده بالياء والمراد به الاذان الشرعي بغيره ساق كلامه خلافاً لقال المراد به النوى (قوله فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) ليس فيه دليل لسن الاذان للمنفرد في الغائبة بل للجماعة فيها وهو بعض المدهى حل (قوله صلاة الغداة) أي الصبح (قوله بخلاف التسنورة الخ) خرجت بالكتابة وقوله وصلاة الجازة أي لاهل البيت مكتوبة في المتعارف بل ليست صلاة شرعية بديل انه لا يبحث بهما من حلف لا يصلى حل (قوله والثافلة) فلا يسن لها الاذان والاقامة بل يكرهان حل (قوله وسن له) أي بارى بالصلاة مرعش (قوله في غيره صلى) كاليت فيه رفعه وان كان بجوار المسجد وحصل به التوهم المذكور مرعش وكلامه شامل لثلاث صور بان لم يكن في مصلى أصلاً كنيته والبالدية أو كان في مصلى في غير احدى واجهة ولم يذهبوا وهذا على كلامه (قوله أقيمت فيه جماعة) ليس يقيد بل مثله لوصاف احدى شورى (قوله وذهبوا) تبع فيه الرخصة وهو مثال لا قيد فلا يرفع مطلقاً سوى ذهبوا أم يكنوا مر أي لانهم اذالم يذهبوا بهم أهل البلد اه ابن شرف أي فالتعبير بالاهام بدخول الوقت وعدم دخوله وعبارة مر قولهم يذهبوا فاعلمكم كذلك لانه ان طال الزمن بين الاذنين توهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى والآن هو وقوع صلاتهم قبل الوقت لاسباب يوم النهم اه (قوله روى البخاري) هذا دليل رفع صوت المنفرد بالأذان حل (قوله الخدري) هو بالنصب مرعش (قوله قاله) أي لصداقه وظاهر هذا ان القول به عبادة وفي شرح مسند الشافعي للحاوي ان القول له أبوه عبد الرحمن حل (قوله وأباديتك) أول التوسيع وقوله فاذا نأى أردت الاذان (قوله مدى صوت) المراد بالمدى هنا جميع الصوت من أوله الى آخره وقول الشورى أي غابة بعد فعل المراد به المعناه النوى لانه يقتضى أنه لا يشهد الا لمن سمع غايته بخلاف من سمع أوله وليس مراداً شيخنا (قوله جن ولا انس) ظاهره ولو كافراً ولا مانع منه بل دخل فيه ابليس لاهما شهادة للمؤذن لاعياه فلا يقال هو عدو وليني آدم فكيف يشهد لهم وقدم الجن على الانس لاهل سبقهم عليهم في الخلق شورى أي باعتبار أيهم وقال شيخنا ح فقدم الجن لانهم بالأذان أكثر من تأخر الانس اه (قوله ولائني) يحتمل أن يراد به غير الانس والجن مما يصح اضافة السمع اليه ويحتمل أن يراد به الامر يشهد له الرواية الاخرى فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن انس ولا جن ولا شيء ولا شيء وان الله تعالى يحق لمالك ان يشهد به يوم القيامة قاله الحاوي في شرح مسند الشافعي شورى (قوله الاشهاد) أي وشهادتهم سبيلقر به من الله لانه يقبل شهادتهم بالقيام بشعائر الدين فيجاء به على ذلك مرعش وعبارة معنى مر الاشهاد أي بالأذان ومن لازمة الايمان لنطقه بالشهادتين فيجاء به على ذلك وهذا انما يحصل للمؤذن احسب بالادوم عليه وان كان غيره يحصل له اصل السنة اه (قوله أي سمعت ما قلته لك) أي جميع ذلك وهو اني أراك الخ زى (قوله بخطابي) أي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاني سعيد الخدري اني أراك الخ (قوله كسباني) أي في قوله ولجماعة جهر حل (قوله لا يتوهم السامعون) أي حيث طالت المدة وعدم دخول الوقت

فساروا حتى ارنفت  
ثم نزل فتوسعا ثم اذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الغداة بخلاف التسنورة وصلاة الحانزة والثافلة (د) سن له (رفع صوته بأذان في غيره صلى أقيمت فيه جماعة ذهبوا) روى البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ان ابا سعيد الخدري قاله اني اراك تحب التسنم والبالدية فاذا كنت في غمك أو باديتك فاذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء قاله لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا يشهد له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت ما قلته لك بخطابي ويكنى في أذان المنفرد اسماع نفسه بخلاف أذان الاعلام كسباني (د) سن (عدمه فيه) أي عدم رفع صوته بالأذان في المصلى المذكور لثلاث يتوهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى والتصرع بسن رفع الصوت وعدم رفعه لغير المنفرد مع قول (قوله أقيمت فيه جماعة) أي بأذان حج في شرح الارشاد اه



والجمعة إذا قصرت حل **(قوله أولى عما ذكره)** حيث قال ويرفع المنقرصونه نذبالإسجد وقت فيه جماعة **اه** **(قوله عدم السن)** أي والدمي من العدم شورى و فرقه بينهما بأن عدم السن صادق بالاحالة وغيره بخلاف من العدم فإنه يفيد أن الفعل مكروه وأخلاف الأولى ع ش **(قوله ومن اظهار الاذان)** قال م د و انما بان يكون بحيث يسمعه جميع أهلها أو أسفوا اليه لكن لابد من حصول السنة لسلك من ظهور الشعار كما ذكره فإنه لا ينافي ما يأتي أن أذان الجماعة يكفي فيه سماع واحد لانه بالنظر لاداء أصل سنة الاذان وهذا بالنظر لادائه عن جميع أهل البلد **اه** وعبارة الطمعي قوله ومن اظهار الاذان أي لاجل ظهور الشعار بالنسبة للسلك اما في جانب واحد ان كانت صغيرة أو في أكثر من مكان كانت كبيرة فلاؤذان في جانب واحد من بلد كبير حصلت السنة لاهل ذلك الجانب فقط **(قوله وإقامة)** وهي ذكر مخصوص يقيم إلى الصلاة أي يكون سببا للقيام لها ومن ثم سميت إقامة حل **(قوله أو بجمعين)** بأن يجمع الخنثى مع الأنثى بأن يقيم الخنثى لمن فالحاصل ان الخنثى يقيم لنفسه والأنثى تقيم لنفسها ولأنثى وتجتمع إقامة الخنثى لثله وللرجال وإقامة الأنثى للخنثى وللرجال فنجوز الإقامة في أربع وتجتمع في أربع وعبارة حل قوله أو بجمعين هذا مطلقا رسيا في تقيده في قوله وشرط لغير ساء كورة فإن هذا يقتضي ان الخنثى يقيم للخنثى وليس كذلك لاحتال أنونة الأولاد كورة الثاني **اه** بزيادة فيخص كلامه هنا بإقامة الخنثى لنفسه وللنساء وإقامة المرأة كذلك وان كان كلامه يومه إقامة المرأة والخنثى للخنثى وللرجال **(قوله لاستنهاض الحاضرين)** أي طلب نهضهم أي في مقامهم قال ع ش يؤخذ منه أنه لو احتيج إلى الرفع لم يطلب وهو ظاهر **اه** **(قوله لإعلام الغائبين)** أي وضعه ذلك فلا ينافي سنة للفرد حل **(قوله لم يكره)** أي إذا لم يقصد الاذان الشرعي فإن قصده من حرم عليها ذلك سم ع ش **(قوله ان كان ثم أجنبى)** قال م د المتمدن الحرمة وان لم يكن هناك أجنبى لان رفع الصوت بالأذان من وظيفة الرجال في رفع صوتهما به تشبه الرجال وهو حرام **اه** فالحرمة توجد بأحد أمرين بقصد الاذان ورفع الصوت لمافي كل من التشبه عن وأقول يلزم من التحريم احتجابا بانه شعار لرجال يحرم الاذان بالرفع صوت بهن هذه العادة وقد وردت ذلك عليه فاعتذر بما فيه تأمل وقد يجاب بأنه انما يكون شعار الرجال اذا كان مع رفع الصوت سم ع ش ولا يشكل بجواز غنائها مع سماع الاجنبى له حيث لم يضح منه فتنه لان الغناء يكره للرجال استماعه حيث لم يضح الفتنه والاحرم والاذان يستحب له استماعه وهو مظنة للفتنة من المرأة فلوجوزناه لرأه لا ذى إلى أن يؤمر الاجنبى باستماع ما قد يضحى منه الفتنه وهو ممتنع وكان مقتضى هذا حرمة رفع صوت المرأة بالقراءة في الصلاة خارجا لان استماع القراءة مطلوب والذي اعتمدته شيخنا عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة لعدم من النظر إلى القارئ بخلاف المؤذن فلواستحبناه للمرأة لأحر السام بالنظر اليها فقد صرحوا بتركها جهرها بما في الصلاة محضرة أجنبى وعلاوه بخوف الافتتان وانما لم يحرم رفع صوتها بالتلبية لانه لا يسن الاصغاء اليها ولا ان كل أحد مستقل بالتلبية حل وعبارة اج على التحريم يؤخذ مما تقدم من ان فيه تشبها بالرجال ومن أنه يستحب النظر للمؤذن عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة وان كان الاصغاء اليها مندوبا **اه** قال شيخنا ح ف و حرمة رفع صوتها بالأذان معالة بخوف الفتنه والتشبه بالرجال فلا يرد الأمر للجيل **(قوله وان يقال الخ)** ويحفل أي يقول لاجل ولا فتنه ولا ينافي في اجابته حل **(قوله في نحو عدي)** وينبغي نده عند دخول الوقت وعند الصلاة لانه يكون تابعا عن الاذان والإقامة حيج والمتمداه لا يقال الامر واحدة لانه بدل عن الإقامة كما يدل عليه كلام الذا كر التوى م د وانظر هل يشترط فيه شروط المؤذن

في نحو (عبد) من نفل شرع فيه الجماعة ككسوف وتراويح (الصلاة جامعة) ولوروده في خبر الصحيحين في كسوف الشمس ويقاس بنحوه والجزآن تصويان (١٧٠) الأول بالاغراء والثاني بالحالية ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع

أحدهما ونصب الآخر  
كايته في شرح الروض  
وكلاهما جامعة الصلاة  
كانص عليه في الام (د)  
أن يؤذن (الاولى فقط  
من صلوات والاها)  
كفواته وصلاتي جمع وفاتت  
وحاضرة دخل وقتها قبل  
شرعه في الاذان ويقم  
للكل للإتيان في الاولين  
رواه في اولها الشافعي  
وأجد باسناد صحيح وفي  
ثانيتها الشيعان وقياسا  
في الثالثة فان لم يوال أو والى  
فاته وحاضرة لم يدخل وقتها  
قبل شرعه في الاذان  
لم يكسوف لغير الاذان  
لها وتعيير بذلك أولى  
من قوله فان كان فوات  
لم يؤذن لغير الاذان (ومعظم  
الاذان منى) هو معدول  
عن اثنين اثنين (د) معظم  
(الاقامة فرادى) قيدت  
من زيادتي بالمعظم لان  
التكبير أول الاذان أربع  
والتوسيع أخوه واحد  
والتكبير الأول والأخير  
ولفظ الاقامة فيها منى مع  
أن الاصل استثنى لفظ  
الاقامة واعتبر في دقائه  
عن ترك التكبير بأنه  
لما كان على نصف لفظه

في الاذان كان كأنه فرد والأصل في ذلك خبر الصحيحين أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة والمراد  
منها قلناه فالاقامة احدى عشرة كلمة والاذان تسع عشرة كلمة بالترجيم وسياً في (وشرط فيها ترتيب) (قوله الاول) فلو أن لكل لم  
يصح أذان غير الاول لهدمته لغيرها والاصل في العبادة أن لم تطلب أن تكون فاسدة اه شيخنا قوسى (قوله رحمه الله كفوات)

بالتهادين

بالاذان ويوتر الاقامة والمراد

بالتهادين أو بعاصر أو لاء قبل أن يأتي بهما جهرا والمعمدان هما بس من الإذان بل هوسنة فيه بدليل  
 أنه لو تركه كصحة إذانه ع وش وقوله بل هوسنة فيه قيل في حكمته تدبر كل في الإخلاص بكونهما الخرجتين  
 من الكفر بالله خلتين في الإسلام ونذكر خفاهما في أول الإسلام وظهورهما بعد حل فلو ترك  
 كلمة من غير الترتيب لم يصح إذانه ع وش **(قوله ولاء)** ولا يفصل بينهما بسكوت أو كلام طويل  
 ويشترط أن لا يطول الفصل عر فإين الإقامة والصلاة ولا يشترط لهماية بل الشرط عدم الصراف  
 فلو ظن أنه يؤذن أو يقيم الظهر فكانت المصريح حل **(قوله مطلقا)** أي للتفرد والجماعة فيؤخر  
 رد السلام وتسميت العاطس إلى الفراغ وإن طال الفصل لأنه لما كان معذورا سوغ له في التدارك مع  
 طوله لعدم تقصيره بوجه فإن لم يؤخر ذلك للفراغ خلاف السنة كالسكاه ولو لمصلحة شرع مر **(قوله)**  
**ولجماعة جهرا** إن كان الجهر هو رفع الصوت فقد تقدم استجابه وفيه أن الذي تقدم رفع فوق هذا  
 فالجهر هو رفع بقدر ما يسمع واحدا من الجماعة ورفع الصوت زيادة على ذلك لأن الجهر ضد الأسرار  
 والأسرار أن يسمع نفسه والجهر أن يسمع غيره ورفع الصوت زيادة على الجهر تأمل حل **(قوله)**  
**إسماع واحدا منهم** أي بالفعل وبوجه أن الفرض منه حضور الصلاة وهو لا يحصل إلا بذلك ويفرق  
 بين هذا وما يأتي في الخطبة من الاكتفاء بالسماع بالقوة من الجميع بأن المقصود من الإذان إعلام من  
 يسمع لحضر بخلاف سماع الخطبة فإنه بحضور بالفعل كما كفى منه السماع بالقوة اه ع وش وشرط  
 بعضهم في الواحد أن يكون مكفادا كرا ع وش **(قوله أو كلام)** ولو عدا أو مثله يسير ثم أوانعاه  
 أو جنون لعدم إخلال ذلك به ومثله الردة أن الردة لا تبطل ماضى إلا أن اتصل بالموت ويسن أن  
 يستأنف الإقامة في ذلك أقرب بهما من الصلاة بخلاف الإذان في الآيتين حل **(قوله وعدم بناء غير)**  
 أي وإن اشبه أصواته قوله أن ذلك يؤق في بس أي غالباً وشأنه ذلك حتى لو أتت التوهم امتنع حل  
 أي فلا رده هذه الصورة وهي عدم الاشتباه بالبس كان يتوهم أنهما ليعيان مثلاً أو يشاهدان بالذكر  
 فقوله في بس أي بس الإذان بنسبه **(قوله ودخول وقت)** أي في نفس الأمر مر وهذا يفيد  
 صحته مادام الوقت باقياً ونهته مشروعيته بفعل الصلاة بالنسبة لذلك المسمى وقول ابن الرقعة تهى  
 بوقت الاختيار محمول على الأفضل ولو أن قبل علمه بالوقت فصادفه اعتد به بناء على ما تقدم من عدم  
 اشتراط النية فيه وبه فارق التيمم والصلاة كذا قال زر كشي وأقره في شرح الروض خلافاً لظاهر  
 كلام شرح البيهقي حل أي لا اشتراط النية فيهما وقضية هذا الفرق أنه لو خطب الجمعة جاهلاً بدخول  
 الوقت فتبين أنه في الوقت جزء لعدم اشتراط النية فيه أو محتمل عدم الأجزاء لأن الخطبة أشبهت  
 الصلاة فقيل أنها بدليل عن ركعتين سم أي أو القائل بالصحيح لا يقطع بالنظر عن الضعيف **(قوله لأن)**  
**ذلك للاعلام به** هذا لا يجزى إلا على القول بأن الإذان حق للوقت للصلاة والمعمدان أنه للصلاة بدليل  
 أنه يؤذن للقاتلة **(قوله فلا يصح قبله)** خصه بالذكر لاجل الاستثناء بعدد أو لا يصح بعداً أيضاً  
 قل على التحري ويرد عليه القاتلة فإن الإذان لها بدخول وقتها إلا أن يقال كلامه مفروض فيها  
 إذا أذن للصلاة بعد دخول وقتها وكان فعالاً في الوقت **(قوله فنصف ليل)** ظاهره هو للآذان  
 الثاني فإن قلت تقدم في نفي الإذان الشرعي أنه إعلام بدخول الوقت والإذان قبل الوقت  
 ليس إعلاماً بالوقت فالجواب أن الإعلام بالوقت أعم من أن يكون علماً بأنه دخل أو قارب أن  
 يدخل وإنما خص الصبح بذلك من بين الصلوات لأن الصلوات من أول وقتها مرغب فيها والصبح  
 غالباً عقب نوم فناسب أن نوقف الناس قبل دخول وقتها لتهيؤ لها ويدركوا أفضلها الوقت اه فتح  
 الباري شوري أي وليغسل الجنب **(قوله إن بلا لاخ)** انظر كيف ثبت هذا المدعى وهو كونه

ولاء بين كلماتهما

مطلقاً (ولجماعة جهرا)

بحيث يسمعون لأن ترك

كل منهما يخل بالإعلام

ويكفي إسماع واحد منهم

ولا يصرف في الولاية تحمل يسير

سكوت أو كلام (و) شرط

فيهما (عدم بناء غير) على

أذانه أو إقامته لأن ذلك

يوقع في بس وهذا ما قبله

من اشتراط الجهر مطلقاً

واشتراط الترتيب والولاء

في الإقامة من زيادتي (و)

دخول (وقت) لأن ذلك

للاعلام به فلا يصح قبله

(الأذان) صح في صف

ليس (يصح) بالأصل خبر

اصحبهين إن بلا يؤذن

بليل فسكوا وأشروا

مثلاً من وجب عليه إعادة

الجنس لفسان صلاة منها

اه مر

من نصف الليل هذا الحديث **(قوله حتى نسمعوا أذان ابن أم مكتوم)** أي تقر بوعن سماعه وكان معه بلال يعلمه بالوقت فأنذع ما يقال أن أذان الاعشى وحدهم وكان اسمه حمرا فسماه النبي عبد الله واسم أمه عاتكة وهو الذي نزل فيه عيسى ونولي أن جاءه الامعي الخ فتح الباري **(قوله وشرط في مؤذن الخ)** ثم يشترط فيمن نصبه الامام أو نائبه الا إذا كان يكون بالغا عاقلأ مينا عارفا بالوقت بامارة أو بخبر ثقة عن علم اذارتبه ليخبره دائما فان اتنى شرط من ذلك لم يصح نصبه ولا يستحق المعلوم وان صح أداته اه زى وقال شيخنا مر يستحق المعلوم وفيه نظر لم يأتى عنه في نصب من يكره الاقتداء به حيث قال يصح نصبه ولا يستحق المعلوم فهذا أولى منه قل على الجلال وقوله تقرأى رب الامام الثقة كاليقاني ليخبر المؤذن **(قوله وتخير)** وان لم يقبل خبره بدخول الوقت فلا يجوز الصلاة اعتداء على أداته اه حل **(قوله مطلقا)** أي لنساء وغيرهن **(قوله فلا يصح من كافر)** ويحكم بسلامة اذآلتي به لنتقه بالشهادتين الا ان كان عيسوا ياولد باعتدأبأذانه الا أن أعاده ثانيا والعبسوى من طائفة من اليهود ينسبون إلى أبي عيسى اسحق بن يعقوب الاصمحي كان يعتقد أن محمدا أرسل إلى الحرب خاصة تسكبا بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بالسان قومهم حل وبرماوى **(قوله وخشاني)** قضيته امتناع أذان واقامة الخشني لخشني فلي تأمل مع قوله فياسم منقردين واجتمعين الا أن ينص مانقدم عا إذا اجتمع الخشني مع النساء وله فلا يشترط فيهما ذكورة بل يشترط في أحدهما وهو المؤذن وكتب أيضا قضية ما هنا أنه يصح أذان المرأة للنساء وتقدم أنه ان كان بقدر ما يسمع من يكرهه وكان ذكر الله أي فبولس بأذان وانه ان كان ثم رفع صوت حرم ان كان ثم أجنى الا أن يحمل كلامه هنا على الرفع مع عدم أجنى ويكون جاريا على طريقته هو وان كان المعتصم أحرار مع الرفع مطلقا وهذا ظاهر وقد وقع كثيرا اشرف في كلام الشارح شورى **(قوله كاتما متاهلها)** قال في شرح البهجة وقد يتوقف في هذا القياس وجهه أنه انما تمتعت امامتها للرجال لا بابط صلاته للمأموم بصلاته الامام وهذا لا يربط ويجب بأن الاذان وسيلة لاصلاة فاعطى حكم القاصد كذا انحط زى خضر **(قوله فلا يشترط فيهما)** أي في كل منهما ذكورة فلا ينافى اشتراطها في أحدهما وهو المؤذن سم **(قوله عاصم)** أي من قوله وسن اقامة لأذان لغيره أي للمرأة والخشني **(قوله فهو اسم للادول)** معتمد وهو فوله بخص الصوت والثاني هو قوله برفعه ع ش قال العلامة الرشيدى على شرح مر قوله فهو اسم للادول لا يخفى أن المناسب لهذا التوجيه أي قوله لان المؤذن الخ أن يكون اسمها للثاني لانه الذي يرجع اليه وحينئذ فقسمة الاول به مجاز من تسمية السبب باسم السبب اذ هو سبب الرجوع اه **(قوله من تاب اذارجم)** لان المؤذن دعاء الصلاة لحيه لثنتين ثم عا فدلها بذلك ونص بالصحيح لما يرض للثانم من التكاسل بسبب النوم ويثوب في أذان الثانت أيضا كاصبر به ابن عييل النجفي نظرا لاصله شرح مر **(قوله الصلاة بخير من النوم)** أي البيضة للصلاة خير من راحة النوم فأنذع ما يقال لافائدة في هذا الاخبار لان من المعلوم أن الصلاة خير من النوم **(قوله وقام فيهما)** فيكره كل للقاعة والمنطجع أشد كراهة ولرا كب لقم بخلاف المسافر للحاجة الا أن الاولى خلافه والوجه أن كلامه في الاذان والاقامة يجزئ من المثنى وان بعدد من محل ابتداء بحيث لا يسمع آخره من سمع أوله فعل ذلك لنفسه وأولن بمعنى معه حل **(قوله ان احتيج اليه)** ظاهره أنه فيقيد كل من الاذان والاقامة وليس كذلك بل هو فيقيد في الاقامة فقط وأما الاذان فيطلب فيه أن يكون على عال مطلقا كاتى شرح مر

يصح من كافر وغيره بل لانه عبادة وليس من أهلها ولا من امرأ أو غشني لرجال وخشاني كاتما متاهلها طم أما للمؤذن والمقيم للنساء فلا يشترط فيهما ذكورة وعلم عاصم أن الخشني بسن له الاقامة لنفسه دون الاذان وذكر المقيم وتقييد الذكورة بغير النساء من زيادتي (وسن ادراجها) أي الاقامة أي الاسراع بها (ورخصها) وهو من زيادتي (وترتيله) أي الاذان أي الثاني فيه فلا يصح بذلك في خبرنا كما لا يخفى ولان الاذان للثانين والاقامة للحاضرين فالأثر بكل منهما ما ذكر فيه (وترجيح فيه) أي في الاذان لو روده في غيره سلم وهو ان يأتي بالشهادتين ضربتين بخص الصوت قبل اعدتهما برفعه فهو اسم للاول كاتى المجموع وغيره وفي شرح مسلم أنه للثاني وقضية كلام الروضة كاصها أنه ملها وسمى بذلك لان المؤذن يرجع إلى رفع الصوت بعد أن تركه أولى الشهادتين بصد كرها (وتنوب) بثبوت من تاب اذارجم (في) أذاني (صحيح) لو روده به في خبر أبي داود وغيره ما يستأنس به كافي المجموع وهو ان يقول بعد

الحاملين الصلاة خير من النوم مرتين وخرج بالصحيح ما عاها فيكره فيه الشوب كافي الروضة (وقام فيها) أي في الاذان والاقامة على عال ان احتيج اليه بخبر الصحيحين

يابلل فم فناد ولأنه أبلغ في الأعلام ووضع مسبحته في صمائي أذنيه في الأذان (و) توجه (القبلة) لأنها أشرف الجهات لولان توجهها هو  
 المنقول سلفاً وخلفاً وذكر سن إقيام والتوجه في الإقامة مع جعل كل منها مستقلة عن زيادتي وكذا فولي (وأن يلتفت بعنقه فيها  
 يميناً حتى على الصلاة) مرتين في الأذان ومرّة في الإقامة (وشبلاً (١٧٣) مرّة في حق على الفلاح) كذلك من غير

تحويل صدره عن القبلة  
 وقدمه عن مكانها لان  
 بلا كان يفعل ذلك في  
 الأذان كافي للصحيحين  
 وقيس به الإقامة واختص  
 الالتفات بالجميع لثنتين لأنهما  
 خطاب آدمي كالسلام من  
 الصلاة بخلاف غيرها  
 (و) أن يكون كل من  
 المؤذن والقيم (عدلاً) في  
 الشهادة لأنه يخبر بأوقات  
 الصلوات فهو أولى من  
 الصبي والعبد بذلك (حيث)  
 أي على الصوت لأنه أبلغ في  
 الأعلام (حسن الصوت)  
 لأنه أبلغ على الإجابة  
 بال حضور (ذكرها) أي  
 الأذان والإقامة (من)  
 فاسق) لأنه لا يؤمن أن يأتي  
 بهما في غير الوقت (وصي)  
 كالفاقد (وأي وحده)  
 لأنه ربما يغلط في الوقت  
 وذكر الثلاثة من زيادتي  
 (وحدث) ظهير الترمذي  
 لا يؤذن الامتسوخ  
 وقيس بالأذان الإقامة  
 (و) الكراهة (جنباً أشد)  
 منها للمحدث لفظ الجنب  
 (و) هي (في إقامة) منها  
 (أغلط) منها في أذانها  
 لقر بها من الصلاة (ومها)

(قوله فم فناد) دليل أدبية القيام لا يقيد كونه على عال لأنه لا يدل عليه (قوله ووضع مسبحته)  
 أي ألقها لأنه أجمع للصوت وبسبب بدل الاصم والبعد على كونه إذا تشرح مر ومنه وخذنب  
 وضع غيرها عند فقدهما بخلاف التسهل لا يقود غيرها مقامها لاصطلاح القلب وهو موقوف في غيرها  
 (قوله وتوجه القبلة) أي أن لم يحتج إلى غيرها والاكتفاء بوسط البلد فيدور حولها (قوله وان  
 لم يلتفت). انظر وجه الاتيان به مؤولاً وهلاً في به كساقه مصدر اصرر يحال يقال في به كذلك ليعطف  
 عليه ما بعده لا تقول ليس بضروري لأنه يجوز أن يكون هناء صراحي يأتي بأن في المتن بعده مع رغبة  
 الاختصان هنا مثل شوري (قوله مرتين) حال من حتى على الصلاة أو من فاعل يلتفت أي حال كونه  
 قائلاً ذلك مرتين إلخ شيخنا (قوله خطاب آدمي) أي وغيرهما ذكر كراهة وقوله كالسلام أي فانه يلتفت  
 فيه دون ما سواه لأنه خطاب آدمي وبفارق كراهة التفات الخطيب في الخطبة بأنه يعط الحاضرين  
 فالأذن في حقّه أن لا يمرض عنهم شرح مر (قوله عدلاً) أي عدل راية بالنسبة لاصل السنة  
 وأما كمالها فغير فيه كونه عدل شهادة وبه يجمع بين كلام الوالد مر في شرحه (قوله أي على  
 الصوت) فالصوت مغاير لحسن الصوت ولا يأتي ما من من سن خفض الإقامة لان المراد خفضها  
 بالنظر للأذان (قوله لأنه ربما يغلط في الوقت) من باب علم يؤخذ منه أنه لو كان يؤذن بقول مؤقت  
 لم يكره حل (قوله ومحدث) أي غير فائد الطهورين إلا أن أحدث في الإثناء فإن الأفضل إكمله  
 لأنه دام فيتوسع فيه ولا يستحب قطعه ليتوضأ قبله في شرح للمحدث عن الإمام الشافعي وأصحابه  
 وحيث يقال بالنسبة لصورته يستحب فيها الأذان للمحدث حل ومثل المحدث ذو نجاسة غير مفعول عنها لان  
 المطلوب منه أن يكون بسطة الحلى وظاهر هذا أنه لا فرق بين النجاسة في الثوب وغيرها ولا يبعد التزامه  
 شوري (قوله لقر بها من الصلاة) يؤخذ من هذه الآية أن إقامة للمحدث أغلظ من أذان الجنب وهو  
 لما تمتد خلافاً لا لا ينوي حيث قال يتساوى بهما عرض على مر (قوله أي مجموعهما) المراد بالمجموع  
 كل واحد على انفراد عرض وعبارة الشوري المراد بالمجموع كل واحد منفصلاً الآخر والظاهر  
 أي الأولى شيخنا (قوله على الأذان) وإنما كان الأذان أفضل منها لقوله صلى الله عليه وسلم المؤذنون  
 أطول أمتاً قالوا يوم القيامة أي أكثر جلاء لان راجي الشئ يمد عنقه اليه وقيل بكسر الهمزة أي أسرع إلى  
 الجنة وأما ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم وأخلفاء بعده على الإمامة لم يؤذّنوا لا اشتغالهم بمهمات الدين  
 التي لا يقوم غيرها في مقامهم وهذا قال عمر لا خلافة لا ذنت وإنما كان الأذان أفضل مع كونه سنة  
 والإمامة فرض فيها مقامهم وهذا قال عمر لا خلافة لا ذنت وإنما كان الأذان أفضل مع كونه سنة  
 (الح) وجه التبري أن هذا الحديث لا يدل على أنهما أفضل من الإمامة لأنها فرض كفاية وفيها فوائد  
 وإن كان الاعتماد أن الأذان وحده أفضل من الإمامة فهي أفضل من الإقامة حل وعبارة عرض  
 أعاد سنده لمجاوز أن يقال لا يلزم من الشهادة فضل الأذان على الإمامة بل يجوز أن يكون فيها  
 فضل أكثر من ذلك اه ولست دلالة على ذلك فهو يدل على أن الأذان وحده أفضل مع أن  
 مدعاه أنهما معاً أفضل كقوله (قوله مؤذنان لم صلى مسجداً وأغبرية) وأهل المراد يؤذنان في

أي الأذان والإقامة أي مجموعهما كما شرح به النووي في نكتته وإن اقتصر في الأصل كغيره على الأذان (أفضل من الإمامة) فالواظـ  
 لا يسمع مدى صوت المؤذن من ولائس ولائس والشاهد له يوم القيامة ولأنه لأعلامه بالوقت أكثر فقامتها (وسن مؤذنان لم صلى) مسجد  
 أو غيره وأصابه صلى الله عليه وسلم (يؤذن واحد) الصبح (قبل فجر) بعد نصف الليل (وأخر بعده) ظهران بلا يؤذن بابل السابق فإن

قوله لا يسجد (و) سن  
(السمعها) أى لسمع  
المؤذن والمقيم قالوا ولو حدثنا  
حدثاً كبر (مثل قولها)  
خبر مسلم إذا سمع المؤذن  
فقلوا مثل ما يقول ثم  
صلا على ويقاس بالمؤذن  
المقيم وهو من ز يادى (الافى)  
جميعات وتشوب وكفى  
أقامة فيقول (فى كل كلمة  
فى الأذان) بان يقول لا حول  
ولا قوة إلا بالله لقوله فى خبر  
مسلم وإذا قال (سى) على الصلاة  
قال أى سمعه لا حول ولا  
قوة إلا بالله وإذا قال (سى)  
على الفلاح قال لا حول ولا  
قوة إلا بالله أى لا حول من  
معية الله إلا به ولا قوة على  
طاغته إلا بمعية الله ويقاس  
بالأذان الإقامة قال فى  
المهمات والقياس أن السامع  
يقول فى قول المؤذن ألا  
صلا فى رجاله لا حول  
ولا قوة إلا بالله والجميعات  
مركبة من (سى) على الصلاة  
وسى على الفلاح والحوقة  
من لا حول ولا قوة إلا بالله  
ويقال فيها الحوقلة  
(و يقول فى الثانى) صدقت  
وبررت مرتين خبر  
ورده فيه قاله ابن الرفعة  
وبررت

(قوله وتكره لمن فى  
صلاة الإحيلة والتشوب  
استثنائهما منقطع لانهما

التشوب وهذا فى وقت هذه أى أن حوت لم يتبع المسجد لأنهما يؤذنان فى وقت واحد وحينئذ  
يكون قوله فيؤذن واحد قبل الخرج من صلاة فوالله تعدد لأن هذا قاعدة التعدد فقط حل وعبرة  
شرح مردويه من صلاة فوالله تعدد أن يؤذن واحدا (قوله وسن لسمعها) حيث لم يكن مصليا  
ولنقل ولما يكرهه الكلام كقاضى الحاجة والجامع ومن يسمع الخطيب حل وفى شرح حجج على  
الحاج تقييد أى السامع بان يفسر اللفظ أى يترى وهو لا يمتد بها عنه نظير ما أتى فى السورة لا املام  
عش وعبرة البرماوى قوله ولسمعها أى ولو بصوت لم يفهمه وان كره أنه واقفته فان لم يسمع الا  
أتم أجاب الجميع مبتدئاً بأوله اه (قوله أى لسمع المؤذن والمقيم) فلو كثر المؤذنون قال ابن عبد السلام  
يجب لكل واحد اجابة لتعدد السبب واجابة الأثر لأفضل الا فى الصحيح واجبة فحاشيان لانهما  
مشرعان مردوان فان أذنوا معاً كنى اجابة واحدهم ولا سن اجابة أذان نحو الولادة وتقول القيلان ولو  
فنى حتى ألقاها الإقامة يجب مثنى سم شوى (قوله قالوا لو حدثنا) لعل حكمة التبرى احتمال  
الحديث المذكور بعد الاختصاص بغير الجنب وبدله قوله صلى الله عليه وسلم كرهت أن أذكر الله  
الأعلى طوعاً وشراً وعبرة حل ولو محدثاً كنى كبر كالخضف والنفس وبنها ميملاً لمقاله السبكي  
ان الجنب والحائض لا يجيبان وقال ولله لا يجيب الجنب ويجيب الحائض لطول أمدها اه وعبرة  
شرح مردوحج وان كان جنباً وحائضاً ونحوهما خلافاً للسبكي اه فظاهرهما اعتاده وقضيته عدم  
الاسلام بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عنهما فقيهما الوقت والجيب لا تقصير منه لان  
اجابته نابعة لأذان غيره وهو لا يلزم غالباً وقت أذانه سم على حج (قوله خبر مسلم) وروى الطبرانى  
بسنده رجاله ثقة إلا واحداً اختلف فيه وأخبر قال الحافظ الهيثمى لأعرفه ان المرأة إذا أجابت الأذان  
أول الإقامة كان لها بكل حرف ألف درجة وللرجل ضعف ذلك شرح حج (قوله مثل قولها)  
بأن يأتى بكل كلمة فترغى منها كابدل عليه قوله فى الحديث فقلوا الخ لكن بحث الاسنوى  
الاعتداء بابتداء السمع ابتداءه فرغاه مأملاً لا ورده ابن العماد بان المنقول أنه لا يكتفى بالتعقيب فى الخبر اه  
ملخصان شرح حج قال سم ينبغي أن لا يترأخى عنه بحيث لا يصدجوا الجاهل فهم أنه لا يضر الفصل  
القصر اه وأخذوا من قوله مثل ما يقول ولم يقل مثل ما يسمع أنه يجب فى الترجيع وان لم يسمعه  
ويؤخذ من ترتيب القول على النداء الصادق بالكل والبعض ان قوله عقب كل كلمة للأفضل فلو سك  
حتى فرغ كل الأذان ثم أجاب قبل فاصل طويل عرفا كنى فى أسنة الاجابة كما هو ظاهر ويقطع  
الاجابة بقول الدعاء والدكر وتكرملن فى صلاة الإحيلة والتشوب أب وأصدقت فانه يطلها ان تعدد  
وعلم والجامع وقاضى حاجة بل يجيبان بعد الفراغ كصل ان قرب النفل شرح حج ومثله مرد (قوله  
فيقولون) الأولى فيقول لان المشهور رقيه الحوقلة لا الحوقلة (قوله فى كل كلمة) أى من الجميعات  
وفى معنى اللام والثانية على أيها فلا يلزم تعاقب حرفى بمعنى واحد بامل واحد (قوله والقياس)  
أى على الجميعتين بمجاهد الطالب برماوى (قوله يقول) أى بعد الأذان بجماعه أو بعد الجميعتين  
وأيما يقول المؤذنون الأصاوى رجالكم فى الآية الظلمة والمطرطة (قوله مركبة من سى) على الصلاة  
الخ) أى من هذا اللفظ ولا يشترط لصحة ذلك أن يأخذ من كل كلمة بعض حرفها فاندفع ما يقال  
الحيلة مأخوذة من سى على فقط اه عش (قوله فى الثانى) أى التشوب عش (قوله وبررت)

لبسان الإجابة فى شئ ولذا حول مرد عبارة التحفة والعباب الى قوله فان قال فى التشوب صدقت  
وبررت أو قال سى على الصلاة أو الصلاة حينئذ النوم بطالب صلاته اه فنية دره لكن يأتى أن المأموم يقول صدقت فى انشاء

بكسر الراء) صرّ هذا رأى خبر كثير (د) في الثالث (أقامها الله وأدامها) (١٧٥) وجعلني من ماحلي أهلها) لوروده

في خبر أبي داود وهذا من زيادتي والقياس بأن يأتي به من تين (د) من (الكل) من مؤذن ومقسم وسامع ومستمع (أن يصلي و يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ) من الاذان والاقامة لخبر مسلم السابق ويقاس بالسامع فيه غيره من ذكر (تم) يقول اللهم رب هذه الدعوة) أي لاذان والاقامة (آخره) تمت بكلي الاصل التامة والصلوة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابنه مقاما محمدا الذي وعدته والثناء السالمة من تطرق نقص اليها والقائمة التي ستقام والوسيلة منزلة في الجنة والمقام المحمود مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة والقياس منسوب بدلائم قبله وبقدر برأعي أو مرفوع خبر المبتدأ محذوف وذكريا يقال بعد الاقامة مع ذكر السلام من زيا في ﴿باب﴾ بالتثنية (التوجه) للقبلة بالصدر لا بالوجه (شرط)

زاد في الباب والحق ناعت ع ش (قوله بكسر الراء) أي وفتحها ع ش (قوله أن يصلي ويسلم) ويحصل أصل السنة بأي لفظ أتى به ما يفيد الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ومعالم أن أفضل الصبح على الراجح صلاة الشهد فينبغي تقديمها على غيرها ومن الغرما يقع لأؤذن من قولهم بعد الاذان الصلاة والسلام عليك يا رسول الله إلى آخر ما يؤتون به فيمكن ع ش (قوله ثم اللهم الخ) وظاهر أن كلام من الاجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة مستقلة فلو ترك بعضها من أن يأتي بالباقي ع ش (قوله والفضيلة) عطف بيان أو من عطف العام وقيل الوسيلة والفضيلة قبتان في أعلى عليين أحدهما من أولوة يبيضاء يسكنها النبي صلى الله عليه وسلم وآله والاخرى من باقوته صفراء يسكنها ابراهيم وآله هرماوى ومثله مر وكتب عليه ع ش قوله يسكنها ابراهيم ولا ينافي هذا والله صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الجواز أن يكون هذا السؤال تنجيها وعده من أنهما له ويكون سكنى ابراهيم وآله فيها من قبله صلى الله عليه وسلم اه بحر وه (قوله وابنه) أي أعطوه مقاما مفعول لا يشئ تضمنه معنى أعطاه ومفعول فيه أي أهله مقام أحوال أي ابنته دام مقام محمود ونكرهم أي معين لانه أغفر كانه قبل مقام أي مقام محمود بكل لسان كذا في شرح البخاري للمصنف شورى (قوله الذي وعدته) أي بولك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا (قوله تطرق نقص) كإراء والحبب (قوله مقام الشفاعة) هذا ما عليه إجماع المفسرين كقوله الواحدى وقيل شهادته لامت وقيل أعطاه لواء الجذب يوم القيامة وقيل هو أن يجلسه الله تعالى على العرش وقيل هو كون آدم ومن دونه تحت لوائه يوم القيامة من أول عرصته إلى دخولهم الجنة قاله حجاج في الجواهر النظم وقائمة الدعاء بذلك مع أن أن الله وعده به طلب الدوام أو الاشارة لتدب دعاء الشخص له بمره قاله المؤلف شورى ويجوز أن يكون لظهور شرفه وعظم منزلته مر أو لإيصال الثواب للداعي ع ش

#### ﴿باب التثنية﴾

المقصود من هذا الباب قوله ومن صلى في الكعبة الخ وأما كونه شرطاً والاستثناء منه فقد كور بالتبع فلا يقال انه مكر مع ما يأتي في شروط الصلاة وقد يقال ذكره هنا وإن كان سبياني توطئة لمجايد شيعنا وكان صلى الله عليه وسلم يصلي أولاً إلى الكعبة يرحى ثم أمر بالتوجه إلى بيت المقدس وكان يجعل الكعبة بينه وبينها ما هو لازم على استقبال بيت المقدس جعل الكعبة خلف ظهره فشق عليه ذلك فسأل جبريل أن يسأله به التوجه إليها فنزل قوله تعالى قد نرى قلب وجهك في السماء الآية فأمر باستقبال الكعبة بعد أن صلى من الظهر ركعتين بعد الهجرة بستة وأربعة عشر شهراً وقول بعضهم أول صلاة صلاح إلى الكعبة العصر مراد صلاة كاملة اه قال السيوطي قال ابن العربي نسخ الله القبة من تين ونكاح الكعبة العصر مر تين ولحوم الجرا اهلية من تين ولا حفظ رابعا وقال أبو الباس العوفي رابعها الوضع عما سمته النار وقد نظمت ذلك فقلت

وأربع تكرر والنسخ لها • جاءت بها النصوص والآثار

لقبلة ومتعنة وحسر • كذا الوضع خمس النار

وز يد خامس وهو الخمرة شورى (قوله التوجه) أي يقيناً في القرب وظناً في البعد (قوله التلبية) سميت قبلة لأن المصلي يقابلها وتكلمة أي تر بها وقال مر لاستدارتها وارتفاعها (قوله بالصدر) أي حقيقة في القيام والجلوس والوقوف في الركوع والسجود والمراد بالصدر جميع عرض البدن

من النوم ولا أثر للخطاب حيث كان معنى التناء (قوله يصلي أولاً إلى الكعبة) قال حجاج على الباب كان أول أمره يستقبل بيت المقدس بأمر به في وجهه وبرأيه في وجه آخر وعلى الأول قبل بقرآن وقيل بغيره وكان يجعل الكعبة الخ في مكان يقف بين الجبالين اه

فلا يستقبل طرفاً خارج شيئ من العرض عن محاذاتها ليصح حج شوبري وكذا لو خرج بعض صف طويل امتد بقر بهاول بأثرها بالمسجد الحرام عن محاذاتها بقينا فقبل صلاته أما الصف البعيد عنها فصحت صلاته وإن طال الصف من المشرق إلى المغرب لكن مع انحراف طرفه لأن صغير الحجم كلما زاد بعده زادت محاذاته كالنار الموقدة من بعد أه زى قال حل بالصدر أي إذا كان قائماً أو قاعداً بجملة في غير القيام كالركوع والسجود ولو صلى منضجاً فلا استقبال بتقديم البدن أي بالصدر والوجه كإسباني وفي المستقلى لابد أن يكون أخصاً للقبلة أي ووجهه يضاهيان رفع رأسه كإسباني فتقيد الشارح بالصدر بالنظر للعقاب وكذا قوله لا بالوجه حـ وقال الرشيدى إنما يقيد بالصدر لأن الكلام هنا في صلاة القادر في الغرض كاهو نص المتن فلا بد أن قديح بالوجه بالنسبة للمستقلى لأن تلك حالة عز وسياح لم يحكم بخصها فادفع ما في حاشية الشيخ وعبارة الشيخ قوله بالوجه رطاً ظاهر أنه لا فرق في ذلك بين القائم والقاعد والمستقلى وليس مراداً المأبى أن الاستقبال في حق المستقلى بالوجه وفي حق المضطجع بتقديم بدنه ثم قوله لا بالوجه إنما اقتصر عليه لكونه نفياً لما قد يقتضيه التعبير بالتوجه فإنه ظاهر في المقابلة بالوجه فلا يقال نحو البدن نزاع فيه القوم وإن كان مفهوم قوله بالصدر أنه لا يضرب خروج نحو البدن عن القبلة وقوله لا بالوجه بدلى عنه خلافة وفيه قوله بالصدر أن خروج القدمين عن القبلة لا يضرب هو كذلك (قوله وجهه) المراد بالوجه الذات والمراد بالثابت بعضها كالمصدر فهو مجزئ على مجاز لاحقة لقوله (قوله المسجد الحرام) أي الكعبة (قوله أي جهته) المراد بالجهة العين والجهة تطلق على العين والاطلاق على غيرهما جاز: بل ادعى بعضهم أنها لا تطلق إلا على العين سم وزى وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل أمر اصطلاحى أي وهو سمت البيت وهو أه إلى الباء السابعة والأرض السابعة حج شوبري (قوله والتوجه الخ) الحاجة إليه لأن سياق الكلام في الصلاة شيخنا (قوله وتغير الشيخين الخ) أي بهذا ليبين المراد من الآية لأن المسجد علم زى أي فيكون من المطلق الشكل وأراد الجزء (قوله قبل) بضم الفاء والباء وقيل بفتح الباء مر (قوله مع شبراخ) أي به لأن قوله هذه القبلة لا يدل على وجوب الاستقبال وإنما يحتمل الخصوصية (قوله بدونه اجاعاً) أي بدون التوجه الأعم من أن يكون للجهة والعين لأن الاستقبال لا خلاف فيه وإنما الخلاف هل الاستقبال للعين أو للجهة بين الشافعى والمالكي فلا يلة لأن قوله اجاعاً مشكل فإن المالكية لا يبطون الصلاة عند استقبال الجهة وأن لم يستقبل العين لأن الضمير راجع إلى التوجه لا بقيد كونه العين فالمن أن الصلاة بدون الاستقبال من حيث هو بالاطة اجاعاً فلا ينافى أن في جزئيات الاستقبال خلافاً أه وقوله فإن المالكية الخ وكذا هو قول عندنا يجوز أن استقبال الجهة وأن لم يستقبل العين كما يؤخذ من شرح البهجة وصرح به في التنبيه ومن هذا يعلم أنه لا يصح جواب من أجاب عن هذا الإشكال بأن المراد اجاعاً مذهبي شيخنا شياوى (قوله لا يجد) أي في محل يجب طلب الماء. ولو بالوجه فاضلة عما يعتبر في القطرة عـ (قوله لا في صلاة) هذا استثناء متصل أن كان مستثنى من القادر حراً أما إذا كان مستثنى من القادر الشرعى والحقى معافوه منقطع إذا لم يدخل لأنه قادر حساً عاجزاً شرعاً وكذا أن أردنا القادر شرعياً يكون منقطعاً وقوله لا في نقل استثناء متصل على الثلاثة تأمل (قوله ما يباح) أي خوف ما يباح مثولها أي ما يشأه لاجل قوله وأخيره كالنار والسبع فإن النار مثلاً لا تباح وإنما يباح

الصلاة فتعين أن يكون فيها وتغير الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين قبل الكعبة أي وجهها والحمد لله للقبلة مع خبر صلوا كما را بنحو أصلى فلا تصح الصلاة بدونه اجاعاً ما المأجور عنه كبريض لا يجد من بوجه إليها ومربوط على خشبة فيمدى على حاله ويبعد وجوباً (الافى) صلاة (شدة خوف) ما يباح من قتل أو غيره فرضاً كانت أو نفلاً فليس التوجه بشرط فيها كإسباني في بابه

(قوله لأن سياق الكلام الخ) أو كلام الآية الشريفة (قوله وقيل بفتح الباء) (قوله إنما اقتصر عليها) لأنها الزاوية والأفق لفة ثالثة وهي كسر القاف وفتح الباء كافى آية ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل الخ (قوله لأن الاستقبال لا خلاف فيه) نظر في هذا إلى كون التوجه مراداً منه في المتن استقبال الجهة نظراً إلى ظاهر قوله شطر للمسجد الحرام بحسب العرف وهو مأخوذ من كلام سم في حاشيته (قوله لا يصح جواب من أجاب الخ) لكنه سلام



قصر السفر لان النقل  
يتوسع فيه كجواز قاعدة  
للقادر (فلسافر) (سفر)  
مباحا (تنقل) ولوراتب  
صوب مقصد كايصل  
بأن (راكلا ماشيا) لانه صلى  
الله عليه وسلم كان يصل  
على راحلته في السفر حينما  
توجهت به أي في جهة  
مقصده وراه الشيخان  
وقر رواية لمعايير أنه  
لا يصل عليها المكتوبة  
وقيس بالراكب الماشي  
وتخرج بمذكر العاصي  
بسفره ولها تم التميم  
ويشترط مع ذلك ترك  
الفعل الكثير كركض  
وعمد بلا حاجة

(قوله) ويحجب بأن الغاية  
(الخ) والكسوف واردة  
أي ضاع هذا الجواب  
(قوله) وظاهر أن الواجب  
(خ) عبارة المجموع لا يشترط  
سلوك نفس الطريق بل  
الشرط جهة المقصد المعلوم  
فلو لم يسر إليه في طريق  
معين فله التفتل إلى جهته  
ومن ثم لا يضر نحو وجه أي  
الغاية ولو بفعل ركبها ولا  
خروج الماشي في معاطف  
الطريق التي بمقصده  
وجهاته وان طال لان ذلك  
كله من جهة مقصده  
وموصل إليه ولا بد منه

ما ينشأ عنه وهو القرار منها اه شيخنا هذا ان فسر القبر بالنار وصوفا فان فسر القرار من النار  
ونحوه اقدر مصاف في قوله مباح أي من سبب ما يباح فالإباح هو القرار والسبب نحو النار والخوف  
من سبب القرار لانه والمراد بالإباح ما عدا الحرام فيشمل الواجب وعبارة عن قوله مباح أي  
مباح له فعله كقتال ودفع مائل وبذلك فيه القرار من سبيل أنوار أوسع وغيره مباح القرار  
منه (قوله للضرورة) حتى لو أمّن في أثناء الصلاة وكان راكبا وجب عليه أن ينزل ويشترط أن  
لا يستبرأ للقبلة في نزوله ولا انطلت صلاته حل (قوله) (والا في نقل سفر) أي غير معادة وصلاحي  
والمراد على التفصيل الآتي في قوله فان سهّل الخ مع قوله والمشي بينهما الخ (قوله مباح) المراد به  
ما قابل الحرام فيشمل الواجب والمندوب والمكروه وشيئا حاف ويشترط أيضا دوام السفر فلو  
صار مقبلا في أثناء الصلاة وجب عليه انما لها على الأرض مستقبلا ودوام السير فلوزل في أثناء الصلاة  
لزمه انما لها للقبلة ويشترط ترك الأعمال الكثيرة بلا حاجة وعدم طوله النجاسة مطلقا عمدا وكذا انسياها  
في نجاسة رطبة غير معقوفة عنها شيئا من مر (قوله معين) المراد به المعلوم من حيث المسافة بأن  
يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافر أعرفا لخصوص محل معين كما قاله الشارح في صلاة المسافر  
شوري ويشترط مجاوزة السوران كان ولا تجاوزة العمران فيشترط هنا جرح ما يشترط في القصر  
الاطول السفر ع ش (قوله) (وان قصر السفر) بأن يخرج إلى محل لا يزمه فيه الجمعة لعدم جماعه  
النداء على الأوجه زى والغاية لرد وقيل السفر القصير أن يفارق محله بنحو ميل كما اذا ذهب لزيارة  
قبر ائمتنا الشافعي فيجوز له الترخص بمجاوزة السور ومثله يقال في التوجه لركبة المجاورين من الجامع  
الأزهر ع ش على مر ورجع الأول حج ثم قال يفرق بين هذا وحجومة سفر المرأة والذين  
بشرطها فانه يكفي فيه وجود مسمى السفر بأن المجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك وثم  
نفو بتحق القبر وهو لا يتقيد بذلك (قوله) كجواز (قوله) كجواز (قوله) كجواز (قوله) كجواز  
كجواز الخ (قوله) (فلسافر) لا يعلم جواز المشي والركوب بمأقوله فالأولى الواو لا أن يقال التفرع  
بالنسبة لترك التوجه في الجمعة وان لم يزد التفصيل فيه مما سبق ع ش (قوله) (نقل) أي صلاة النقل  
وان نذر انما له أي بعد مجاوزة السور والعمران كما قاله ع ش (قوله) ولوراتب) كان الأولى أن  
يقول ولو نحو عدي لان الخلاف انما هو فيه كأشار إليه الجلال المحلى زى وقوله ولو نحو عدي أي من  
كل نفل تنشر فيه الجماعة ح ف وقد يحجب بأنه أراد بالركب ما له وقت فيشمل العيد لكن لا يشمل  
الكسوف مع أن الخلاف فيه أيضا ويشمل نحو الضحى وسنة الظهر فيوهم أن الخلاف فيه أيضا ع ش  
ويحجب بأن الغاية لا تعنيهم ولرد فاندفع كلام زى (قوله) (صوب مقصد) أي جهته وظاهره أن  
الواجب استقبال جهة المقصد لا عنيه وفارق الكعبة بأنها أصل وهو بدل (قوله) (مباحا) أي من  
قوله ولا ينصرف للقبلة (قوله) (في جهة مقصد) والقرينة عليه أن ترك العبادة إلى أي جهة  
أرادت لا يائق بمحله صلى الله عليه وسلم لان ذلك بعد عينا ومعلوم أن ما كان يسيرها جهة مقصده  
ويحتمل أن يكون هذا التصريح من كلام أئمة المذهب ويحتمل أنه ادراج من الراوي الذي يروى عن  
الصعابة ع ش (قوله) (وفى روية لهما) هي مقيدة للأولى (قوله) (عليها المكتوبة) ومثلها  
المندورة وصلاة الجنازة مر ع ش (قوله) (دحج بمذكر) من قوله سفر مباح الخ ع ش  
(قوله) (ولها تم) المراد به لم يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافرا عرفا حل (قوله) (ركض)

سواء طال هذا التصريح وكثر أم لا لما ذكرناه اه عيب  
(٢٣ - بحيرى - اول)  
وشرحه لمجربا تأمل ما في عبارة المحشى هنا (قوله) (وجه الله بلا حاجة) أماها ولولم يفسر كالركض للصعيد فلا يضر اه مر سم

أى للداية **(قوله فان سهل توجهه راكب الخ)** حاصله ان الصورا ثنا عشر صورة لانه اما ان  
يسهل عليه التوجه في جميع الصلاة ولا يسهل عليه في شيء منها أو يسهل عليه في التحريم دون غيره  
أو في غيره دونه وعلى كل من الأربع اما أن يسهل عليه تمام كل الأركان أو لا يسهل عليه شيء منها  
أو يسهل عليه بعضها دون بعض فالحاصل اثنا عشر قبل الا الاولى صورتان هما سهولة التوجه في جميع  
صلاته سواء سهل عليه تمام كل الأركان أو بعضها تحت الا الاولى عشر صور ففهوم القيد الاول وهو  
سهولة التوجه في جميع صلاته فيه تسع صور وهي أن لا يسهل عليه التوجه في شيء من صلاته أو يسهل في  
التحريم دون غيره أو في غيره، ونه وعلى كل اما أن يسهل عليه تمام كل الأركان أو بعضها أو لا يسهل  
عليه شيء فهذه تسع صور ومفهوم القيد الثاني وهو تمام الأركان مع منطوق الاوّل فيه صورة واحدة  
وهي سهولة التوجه في جميع صلاته مع عدم سهولة شيء من الأركان والتوجه في جميع الصلاة لا يلزمه الا في  
الصورتين الاولى في المتن وأما التوجه في بعضها فهو في التحريم فقط وذلك في صورتين أربع داخل تحت  
قوله الاتوجه في تحريمه ان سهل وهو أن يسهل عليه التوجه في التحريم سواء سهل عليه تمام كل  
الأركان أو بعضها أو لم يسهل عليه شيء والراية أن يسهل عليه التوجه في جميع صلاته ولم يسهل عليه تمام  
شيء من الأركان فلا يلزمه فيها الا التوجه في التحريم وهذه هي مفهوم القيد الثاني مع منطوق الاوّل  
**(قوله توجهه راكب)** أى متنفّل **(قوله بمرة)** هو مكان الرقاد وليس بقيد بل غيره كما كتب  
والسراج كذلك دليل قوله فيما يأتي وبذلك علم أنه لا يلزمه وضع وجهه الخ شيئا **(قوله وسفينة)**  
الاعتماد ان راكب السفينة ان سهل عليه التوجه فيها وتمام الأركان لزمه ذلك والترك التنفّل شيئا  
حرف قالوا حذف السفينة وقال البرماوى والحو دج كالسفينة فيأخذ كره فيكون ضعيفا أيضا  
والضعف في كل منهما ما هما بالنسبة لما بعد الاوصاف شيئا حرف كلام البرماوى وقال  
المعتد ان التفصيل الذى في الشارح مسلم في الهودج دون السفينة **(قوله في جميع صلاته)** أفاد  
به أنه المراد والا فالعبارة تصدق بالبعض برماوى **(قوله كما أو بعضها)** المراد به الركوع  
والسجود معالما يصدق بأحدهما وبعبارة الاصل أظهر فلو قدر على تمام أحدهما فقط مع  
التوجه في الجميع فهو داخل في قوله والا فلا وبه انظر لك سقوط كلام سم وبعبارة قوله  
أو بعضها قضيت انه ان سهل الاستقبال في الجميع ولم تبسره سوى تمام الركوع انه يجب  
الاستقبال في الجميع والتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له اه حميرة لانه لا يلزمه الا  
التوجه في التحريم حرف وعزى **(قوله أى ان لم يسهل ذلك)** أى مجموع الصادق بالتحريم  
حتى يأتي قوله بعد ان سهل وكتب وأضاف له وان لم يسهل دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع  
الصلاة دون اتمام شيء من الأركان وأما اذا سهل اتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا  
أو في جميع صلاته ففضية كلامه أنه في جميع ذلك لا يجب الاستقبال عند التحريم ان سهل حج  
شورى **(قوله مبرها)** أى من له دخل في تسيرها بحيث يحتل أمره لو اشتغل عنها وبعبارة ع  
على مر من له دخل في سيرها وان لم يكن من المدين لتسيرها كالملاون بعض الركب أهل العمل  
فيها في بعض أعمالهم اه قال مر في شرحه وألقى صاحب مجمع البحرين الجنى علاجها سير المرفد ولم  
أره لغيره **(قوله فلا يلزمه توجهه)** قضيت انه لا يجب في التحريم وان سهل والمعتد وجوبه فيه ان سهل  
ولا يلزمه اتمام الأركان كراكب الدابة قاله حج في شرح الارشاد اه شورى وعش **(قوله عن)**  
النفل) أى ان قدم عمله أى شغله الذى يشتغل به على النفل وقوله او عمل أى ان قسم النفل على  
العمل **(قوله من الاستثناء الاخير)** هو قوله الاتوجه في تحريمه حل والاوّل قوله الا في شدة خوف

**(فان سهل توجهه راكب غير ملاح مرفد) كهودج وسفينة في جميع صلاته (وتمام الأركان) كما أو بعضها هو أعظم من قوله وتمام ركوعه وسجوده (لزمه) ذلك ليسر عليه (والا) أى وان لم يسهل ذلك (فلا) يلزمه شيء (الا توجهه في تحريمه ان سهل) بان تكون الدابة واقفة عليها وأمكن انحرافه عليها او تحريفه أو سائرته ويده زمامها وهي سهلة فان لم يسهل ذلك بان تكون صعبة أو مقطورة أو لم يكن انحرافه عليها ولا تحريفها لم يلزمه توجهه لأشقة واختلال أمر السير عليه وتخرج بزاد في غير ملاح ملاح السفينة وهو مسيرها فلا يلزمه توجهه لان تكليفه ذلك يقطع عن النفل أو عمله وما ذكره من الاستثناء الاخير هو ما ذكره**

الشيخان وقضيت أنه لا يلزمه التوجه في غير التحريم وان سهل ويمكن الفرق بأن الانقطاع يحتاط له بالاجتماع لغيره لكن قال الاسنوي  
ما ذكره بعد ثم نقل ما غشي خلاف ما ذكره (ولا ينحرف) عن صوب (١٧٩) طريقه لانه بدل عن القبلية (الاقبلية) لانها

الاصل فان انحرف الى  
غيرها باطل صلاته الا ان  
يكون جاهلا أو أناسيا أو  
جهت دابته وعاد عن  
قرب (ويكفيه ايماء) هو  
أولى من قوله ويروي  
(يركعوه و) (يسجوده)  
حالة كونه (اخفض) من  
الركوع تمييزا بينهما ولا اتباع  
رواه الترمذي وكذا  
البخاري لكن بدون  
تقييد السجود بكونه  
أخفض وبذلك علم أنه  
لا يلزمه في سجوده وضع  
جبهته على عرف الدابة أو  
سرجها أو رغو (والمشاي  
تجما) أي الركوع  
والسجود (وتوجه فيهما  
وفي تحريمه) وفيما زده  
بقولي (وجاوسه بين  
سجدتيه) لسهولة ذلك  
عليه بخلاف الركوب  
المشي فباعدا ذلك كما علم  
نقل رطلول زمينه أو سهولة  
المشي فيه (ولو سلى)  
شخص (فرضا) عينا أو  
غيره (على دابة واقفة  
وتوجه) القبلية (وأتمه) أي  
الفرض وهو أمر من قوله  
وتزكروا وسجوده  
(جاز) وان لم تكن  
معقولة لاستقرار في نفسه

أوضح ملاح (قوله أنه لا يلزمه الخ) معتمد وقوله في غير التحريم ولو السلام (قوله ويمكن الفرق)  
أي بين التحريم وغيره (قوله قال الاسنوي الخ) ضيف فرض في شرح الروض كلام الاسنوي في  
الواقفة راجع سم وعليه فلا منافاة بين ما نقل عن الاسنوي وما نقل عن الشيخين فان كلامهما في  
غير الواقفة وكلامه في الواقفة ع وش وفيه ان هذا الجلب فيه تصوير الشارح السهولة بقوله بان  
تكون الدابة واقفة الخ تأمل (قوله خلاف ما ذكره) وهو أنه متى سهل عليه الاستئصال ولو في  
السلام وجب وهو كما ذكر أنه لا يجب التوجه الا في التحريم ان سهل ولا يجب التوجه في غيره وان سهل  
شيئنا (قوله ولا ينحرف) أي الى كماله بقوله لا يبعد الا وهو قوله والا فلا المفروض في الركاب  
لكن لا يخفى به في مكان الانسب تأخير عن المشاي أيضا قال ع ش أي لا يجوز له فلا تهاية  
وعمل من قول أصله يحرم انحرافه لانه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة بخلاف النهي فان الاصل في  
مخالفته الفساد برماوي فلو ركب الدابة فقلوب الى جهة القبلية جاز اه مر (قوله عن صوب طريقه  
الخ) وانما يحرم الانحراف عن صوب مقصده مع مضيه في الصلاة وأما مجرد الانحراف مع قطعها  
فلا يحرم لان تركها زاي (قوله الا للقبلة) ولو كانت خلف ظهره وبمضى صوب مقصده وان كان لقصده  
طريق آخر يستقبل فيه القبلة مساو له مسافة وسهولة وسلك تلك الطريق لا لغرض لتوسمه في  
التقليل (قوله وعاد عن قرب) راجع للثلاثة أي عاد الجاهل عند العلم والتامى عند التارك عن  
قرب ومن جهت دابته قرب بالقال ع ش ويسجد للسهو في الثلاثة على المعتمد (قوله ويكفيه) أي  
الركاب لا يقيد بكونه يركب (قوله هو أولى الخ) لانه يوهن ان الايماء واجب ولا يجوز له وضع جبهته  
على عرفها مثلا وليس كذلك شيئنا (قوله ويروي) بالهمز مختار (قوله على عرف الدابة) أي  
شعر رقبته كما في المصباح فهو شامل لغير الفرس (قوله أو سرجها) والظاهر أنه لا يلزم بذل  
وسعه في الالتحاض بحيث لو زاد عليه لمس عرف الدابة أو نحوها ط ف (قوله والمشي تجما) أي ان  
سهل عليه الاتمام قال مر في شرحه لو كان يمشي في وحل أو ماء أو نالج فالوجه أنه يكفيه الايماء  
لما فيه من المشقة الظاهرة وتلو يثبته وتيا به بالطين والزاد السكال يؤدي الى الترك جملة اه  
باختصار (قوله وجاوسه بين سجدتيه) هذا غير المشاي زحفا أو حبرا أو ما هو فالجولس بين السجدتين  
في حقه كالاعتدال اذا كان عاجزا عن القيام شوي (قوله وله المشي فباعدا ذلك) المناسب للقبلة  
أن يقول وله ترك التوجه فباعدا ذلك لكنه غير بالازم لانه يلزم من المشي جهة مقصده ترك  
التوجه تأمل (قوله لعلول زمينه) راجع الى القيا والشهد وقوله أو سهولة المشي فيه راجع  
الى الاعتدال والسلام شيئا فتوجه في أربع ويمشي في أربع (قوله فرضا) ولو ذرا (قوله أو  
غيره) كسلامة الخنازة ع ش (قوله بان تكون سائرة) وحسن عدم الجواز ان كان زمانها ميسره ولم  
يكن يدا أحدا فان كان يد غيره وكان مبرا والتم بها القبلة واستقبل وأتم الاركان في جميع الصلاة  
جاز سم أي لان سيرها حيث تليس منسوب اليه (قوله لرواية الشيخين السابقة) هي قوله غير انه  
لا يصح عليها المكتوبة ولم يؤخذ بقضيتها فيمنع من صلاته عليها واقفة مع التوجه واتمام الاركان  
لان السباق يدل على انه انما ترك الصلاة عليها ليعرض لمن ينظر وهو مانع من الصحة ع ش

(والا) بان تكون سائرة أو لم توجه أو لم يتم الفرض (فلا) يجوز له رواية الشيخين السابقة ولان سبيل الدابة في (قوله ولو نذرا) وليس منه  
نقل نذرا تامه ولو فسده أو أرا قضاءه لان وجوب أوله انما هو للتوصل للواجب لانه نذرا لا ما يذره على الدابة فحقل السلوك به مسلك  
واجب الشرع ما لم يقده في نذره بما لا يأتي في واجب الشرع ع ش على مر وشرح العباب في بعضه

(قوله منسوب اليه) يقتضى أنها لو ثبت وثبة فحاشة أو سارت ثلاث خطوات متواليات بطلت صلاته وهو كذلك وقرره شيخنا زى شويرى وعبارة حل قوله لأن سبب الدابة منسوب اليه أى فيما إذا كانت سائرة أى حيث لم يكن زمانها يديده ولو بالت أو رأت أو وطئت نجاسة لم يضر حيث لم يكن زمانها يديده ولودى فيها وفى يده لجأها وأصلت بها نجاسة والحالة هذه ضرر كمالولى ويسده حمل بظاهر متصل بنجاسة حتى كان زمانها يديده اشترط طهارة جميع بدننا حتى محل الزوث وحل ولا يكف التحفظ والاحتياط فى مشيه فلو وطئ نجاسة جاهلا بها أو كانت يابسة وقار قها لا لم يضر وإن تعمد المشى عليها ولو يابسة ولم يجد عنها معدلا ولو قار قها لا ضرر (قوله انقطاعا عن رفقته) أى إذا استوحش م أى وإن لم يتضرر به قياسا على التيمم بأفبه من الوحشة والمراد برفقته هنا من ينسب اليه لأجميع أهل الركب ولو كان معادلا لآخر وخشى من نزوله وقوع صاحبه ليل الحلى أو تضرره بميله أو بركو به بين الحملين أو احتاج فى ركوبه لمعين وليس معه أجبر لذلك كان جميع ذلك عذرا ولو تورم أى تخرج من صاحبه التزل أيضا أو من صديق له اعانته على الركوب إذا نزل فجه وجوب سؤاله كسؤال الماء فى التيمم شويرى (قوله صلى عليها) ظاهره اختصاص الزاكب بذلك وليس كذلك بل الماشى الخائب كذلك فىصلى ماشاء كالنافذة ونجس إعادة لسدرة العذر شويرى (قوله وأعاد) ظاهره ولو كان الوقت واسعا وقياس ما تقدم فى فائد الطهورين ونحوه أنه إن رجع زوال العذر لا يصح إلا إذا ضاق الوقت وإن لم يرجز والعدرة صلى فى أوله ثم إن زال بعد على خلاف ظنه وجبت إعادة وإن استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائتة بعذر فيندب فضاهاورا عرض على ممر (قوله كاسر) أى فى أول الباب فى قوله فىصلى على حاله ويعيد وجوبا بالمراد كاسر فى باب التيمم أى ممر ما يؤخذ منه ذلك شويرى (قوله على رجال) أى عقلاء فلو كانوا مجانين فسكاهة نسبة السير اليه اه عديده فلو كان بعضهم مجانين وبعضهم عقلاء أفتى شيخنا بأنه إذا كان غير العقلاء تابعين للعقلاء صح والأفلا سم وقال الاطف الأقرب الصحة مطلقا (قوله صح) أى لأن سيره أى السرير منسوب لحامله دون راكمه وفرق المتولى بين الدابة السائرة بنفسها وبين الرجال السائرين بالسرير بأن الدابة لا تكاد تثبت على حالة واحدة فلاتراعى جهة القبلة بخلاف الرجال قال حتى لو كان للدابة من يازم لجأها أى وهو عزو يسيرها بحيث لا تختلف الجهة جاز حل ومثله ممر (قوله فى الكعبة) أى داخلها حج (قوله ونوجهه شاشا) راجع للأمرين ولا يشترط أن يكون عرض ممر ذيا لجميع عرض بدن المصلى عرض قال زى فلو زال الشاخص فى أثناء الصلاة بطلت بخلاف زوال الرابطة اه لأن أمر الاستقبال فوق أمر الرابطة سم لأن الاستقبال شرط لصحة الصلاة والرابطة شرط لصحة الجماعة (قوله منها) ولو كان مولا كالشخص ويوجه بأنه يده منها باعتبار الظاهر ما إذا لم يتوجهه ماذ كرفلا يصح لأنه صلى فى البيت لا ياله وانما جاز استقبال هوائها لمن هو خارجها هدمت أو وجدت لأنه يسمى عرفا مستقبلا بخلاف من فيها لأنه فى هوائها فلا يسمى عرفا مستقبلا لها حج (قوله كتمتها أو بابها) راجع لقوله ومن صلى فى الكعبة لما بعده فوصلى خارج الكعبة وقد انتهت كنى التوجه إليها ولو بلا شاخص كاصرح به فى عب وهذا معتبر بقول المصنف ولو فى عرضها حل أى لأن الشاخص لا يجب إلا إذا كان داخلها أو على سطحها (قوله أو مسمرة) لو سمرها هو يصلى بها تمام أخذها فظاهر أنه لا يكتفى بمحتمل خلافة وارضى ممر هذا الخلاف سم وفى حج أنه يكتفى باستقبال الوقت الممر ورتقى فيه المشية بالبنية والمسرة ليس بالتخصيص بل يكتفى بمرتها ولو تغير

منسوب اليه بدليل جواز الطواف عليها فلم يكن مستقرا فى نفسه ثم ان خاف من نزوله عنها انقطاعا عن رفقته أو نحوه صلى عليها وأعاد كاسر ومقتضى علم ان قوله والأفلا أى من قوله أو سائرة فلا ولو صلى على سرير محمول على رجال سائرين به صرح (ومن صلى فى الكعبة) فرضا أو قفلا ولو فى عرضها أو انتهت (أوعلى سطحها) ونوجهه شاشا منها كتمتها أو بابها وهو ممر دود أو خشبة مبنية أو مسمرة فيها أو تراب

(قوله من ينسب اليه لا جميع الخ) أى لا يشترط الانقطاع عن جميع أهل الركب (قوله رجسه الله محمول على رجال) ولو مالك أعاجم يعتقدون وجوب طاعة الامر اه سم والفرق أنها أى الدابة لا تكاد تثبت على حالة فلا تراعى الجهة بخلافهم اه سم

(قوله وفى حج الخ) الذى فى التحفة طبع موافقة ممر ولعل نقل المحشى عنه فى غيرها

جمع منها (ثاني ذراع) بذراع آدمي (تقريباً) من زباني (جاز) أي (١٨١) ماصلاً بخلاف ما إذا كان الشاخص انقل

من ثلث ذراع لانه ستره  
المصلح فاعتبر فيه قدرها  
وقسستل النبي صلى الله  
عليه وسلم عن اقبال كؤنوة  
الرجل رواه مسلم وقول  
شاخصها انهم معاذ كره  
(ومن امكنه علمها) أي  
السكبة بقيد زنه بقول  
(ولا خائل) بينه وبينها  
كان كان في المسجد وعلى  
جبل أي قيس أو سطح  
بحيث يماينها (لم يصل  
يفره) أي يفريه

(قوله) وكما يخرج عن علم  
فأول عرضه قول خبر  
عن عبد فهل يقدم  
عليه أو يتأخر ضان فونظر  
اه سم وقبوله أيضا  
فكأن خبر لكن يجوز  
الاجتهاد في جهة ويسرة  
حج (قوله) رحمه الله  
ولا خائل) لاجتهاد زنه  
لان الخائل لا يخال مع  
وجوده انه امكنه علمها  
بدل ذلك ما في قول الشارح  
والالخ (قوله) رحمه الله لم  
يعمل يفريه) يؤخذ من  
منع الاخذ بقول خبر عن  
علم مع سهولة العناية  
امتناع الاخذ بقول خبر  
عن خبر عن علم مع امكان  
سماح الخبر عن علم وسهولته  
اه سم وليس من تأخير  
عرب بناء على العناية  
وكذا الوعان وضبط مكاه  
فل يتطرق له احتال فاه

بناء وتسمير كافي حج وخالف في ذلك زى وحل وم وعبارة مر وتخالف الصا الأوتاد  
المفروزة في الدار حيث تعد منها بدليل دخول طي بيوعها لجان العادة بفرضها الصلحة فعدت من  
البار لذلك (قوله جمع منها) أي دون ما تملكه الرمح زى قال سم وينبغي أن تكون أجزاؤها  
المقبوعة كالتراب المجموع منها اه (قوله ثاني ذراع) وان بعد عنه ثلاثة أذرع فاكثرو يفري  
بين هذا وبين ستره المصلح وقاضي الحاجة بان القصدهم التسرع في القبة ولا يحصل الامع القرب وهنا  
اصابة العين وهو حاصل في البعد بالقرب حل (قوله بخلاف ما إذا كان الخ) المناسب أن يقول  
أما إذا كان الشاخص دون ثاني ذراع أو لم يكن منها كخشيش ثابت وعصا مفروزة بها فلا يصح التوجه  
اليه زى وهو مخالف لحج في الصا المفروزة كاتقدم بخلاف الشجرة الثابتة في عرضها فان التوجه  
اليها ياتي كافي مر (قوله ستره المصلح) أي كستره (قوله) وسئل النبي) بيان لدليل حكم الاصل  
(قوله) كؤنوة الرجل) بكسر الخاء والمز وهى لغة قليلة والسكينة آخره الرجل ولا تقل مؤنوة الرجل  
أي على الفصح اه مختار ع وش عبارة البرماوى قوله كؤنوة الرجل بهم مضموه وهمزة سا كنة  
بعدها هاء محجمة مسكورة أو مفتوحة مخففة فيها وقال مؤنوة بضم الهم وفتح الهززة وتشديد  
الخاء المفتوحة أو المسكورة وقد ثبت لدل الهمزة أو أو يقال آخره يفتح الهززة والمدمع كسر الخاء وهى  
الحقيقية المحسوسة التي يستند اليها الزاكب خلفه (قوله) ومن امكنه علمها) أي سهل عليه بدليل قوله  
الآتي والاعتماد ثمة ع ش سهل ذلك عليه يفريه مشقة لا تحتمل عادة برماوى (قوله) أي السكبة  
ومثلها معارب الـ مـ من المتعمدة في أنه متى امكنه علمها لم يعمل يفريه وعبارة الاصل عمل القبة وهى  
أعم وفي حل قوله أي السكبة أي وما في معناها كالقطب وموقفه صلى الله عليه وسلم اذا ثبت التواتر  
فان ثبت بالأداف كاتخرج عن علم وقول حل كالقطب أي بعد الانتهاء اليه ومعرفة يقيناً وكيفية  
الاستقبال به في كل قطر وأما اذا قد شئ من ذلك كان من جهة الأدلة التي يجتهد معها بهذا الجمع بين  
الكلامين أي من جملة من الأدلة ومن جملة يفيد اليقين وهو بين الفردين في نبات نشع الضمري  
اه شيخنا ح ف وعز زى (قوله) ولا خائل) الواو للعال وحائل اسم لاوا خبر محذوف أي موجود  
والجمله حال من المفعول في قوله أمكنه شيخنا (قوله) بينو بينها) أي ولا مشقة عليه في علمها بخلاف  
الايمى مثلاً اذا امكنه التحسيس عليها لكن عشقة لكثرة الصفوف والازحام أو السورى فيكون  
كالخائل فيعتمد بدقة يخبره عن علم هكذا ظهر وعرضته على شيخنا طب فوافق عليه سم وما ذكره  
في الايمى مستفاد من تفسيرهم الامكان بالسهولة اه ع ش (قوله) في المسجد) أي الحرم ع ش  
(قوله) له جبل أي قيس) سمي بذلك لان آدم اقتبس منه النار التي في أيدي الناس أي استخرجها  
باراد من حجر صوان أخرجه منه وكان يسمى في الجاهلية الامين لان الحجر الاسود كان مودعه فيه عام  
الوفان وهو الجبل الشريف على الصفا برماوى وقال الله له اذ رأيت خاليتى بينى فأنزجته له فلما  
انتهى عليه الصلاة والسلام لحل الحجر ناداه الجبل يا ابراهيم ان لك ودعة عندي فخذها فاذبحها أيضاً  
من بواقيت الجنة وقيل سمي الامين لحفظه ما استودع فيه من الامانات حل في السيرة (قوله) بحيث  
يماينها) قيد في الثلاثة أي بحيث يمكنه معاينها كان في ظلمة أو غرض عينه لأنه يماينها بالفعل والا  
بأن كان يعاينها بالفعل فيقال له عالم الا أنه أمكنه علمها فلا يصح جعل هذه أمثلة لقوله ومن امكنه  
علمها تأمل في خنا عن جارى وعبارة مر وهو متمكن من معاينتها (قوله) لم يعمل يفريه الخ) والفرق  
بين هذا وكشف الصحابة باخذ بعضهم عن بعض مع امكان سماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم أن

لا يحتاج الى المعاينة بعد ذلك وفي معنى الدائنة من كان بكه وتيقن اصابة القبة وان لم يعاينها حال صلاته اه شرح مر

القبلة أمر حسي مشاهد ولا مشقة فيها وأما الأحكام فلم تكن أمراً محسوساً فذاهم النبي صلى الله عليه وسلم في كل حكم فيه مشقة (قوله من تقليد) المناسب تأخير لأنه آخر المراتب قال حج فعمل أن المصلي بالمسجد وهو أعني أوفى ظلمة لا يعتمد على اللبس الذي يحصل به اليقين أو أخبار عدد التواتر وكذا رتبة قطعية بأن كان قد رأى خلافه من جعل ظنهم له ملائكة يكون مستقبلاً وأخبره بذلك عدد التواتر اهـ (قوله أو قبول خبر) أي عالم بالغ الخبر عدد التواتر أو يكون معصوماً والافتقار له الاختيار بالخبر المذكور شورى واستوجه ع ش أن له الاختيار بالخبر المذكور لأنه يفيد اليقين (قوله في ذلك) أي فيما إذا أمكنه علمها ولا حائل شيخنا ر (قوله وكالخاص) أي المجتهد أي قياسي عليه إذا وجد النص فلا يعمل بغيره (قوله أعم من تعبيره) لتدبره الأخبار لكنه مأخوذ من قول المهاج والأخذ الخ فتأمل سم قال شيخنا لا يمكن حل كلام المصنف عليه بأن يفسر التقليد بالأخذ بقول الغير مطعماً وبدله تعبير الروضة بل يجوز له اعتماد قول غيره ع ش (قوله اعتمد ثقة) ظاهره الان اعتماد المذكور لا يسمى تقليد إلا أن التقاليد سيأتي ولعل وجهه أن التقليد خاص بأخذ قول المجتهد من غير معرفة دليله كقوله ابن السكيت والخبر عن علي بن مجاهد (قوله ثقة) أي عدل رواية كما أشار إليه بقوله ولو عبد أو امرأة وقد يشمل التعبير بالثقة دون مقبول الشهادة من يرتكب خاتم المرأة مع السلامة من الفسق ويشعر به قوله وخروج الثقة غير كفاسي ويحتمل عدم قبول خبره وهو الأقرب اه ع ش على مر (قوله خبر عن علم) عدل عن قول بعضهم أخبر ليعد أن وجوده مانع من الاجتهاد ولو قبل أخباره قل وحينئذ فكان الصواب حذف لفظة أخبار من قوله فبأسأق وليس له الاجتهاد مع وجود أخبار الثقة (قوله بأشاهد الكعبة) أي أو الحراب المعتبرة أو قال رأيت القطب ونحوه أو الجمع الكثير من المسلمين يصابون هكذا في هذا كله يمنع الاجتهاد بل يعتمد خبره فان لم يخبره لزمه سؤاله حيث لا مشقة عليه في سؤاله على الأوجه يسأل من دخل داره ولا يجتهد ثم إن علمه أن المجتهد عن اجتهاد امتنع عليه تقليده كحظر ه زى (قوله بعمو حائل) أي وإن قل كمثلث درج وقوله أو دخول المسجد أي وإن قرب أيضاً المذكور عبارة خط نعم إن حصل له بذلك مشقة جاز له الأخذ بقول ثقة مخبر عن علم ع ش (قوله لا مشقة) أي وإن كانت تخمّل عادة ح ف (قوله وفي معناه) أي المخبر عن علم ع ش والأولى رجوع الضمير لأخبار الثقة أي في معناه من حيث الاعتماد لا من حيث امتناع الاجتهاد من كل وجه لأنه يجتهد فيها بمنه وبسرة كإسباني بخلاف المخبر عن علم لا يجوز له الاجتهاد معه شيخنا عز بزي وأيضاً روية الحارث بالمتعة في معنى العلم بالنفس كاقدم ففى مقدمة على المخبر عن علم ففوله وفي معناه أي من حيث امتناع الاجتهاد منه فلا يتأق في أهماني المرتبة الأولى (قوله روية حارث بالمسلمين) وفي معناه خبر صاحب البار وهو ظاهر أن علم أن صاحب الخبر عن غير اجتهاد ولا الإيجاز تقليده شرح مر وكتب عليه ع ش قوله مخبر عن غير اجتهاد بأن خبر عن معانية أو ماني معناه كروية لقطب الحارث بالمتعة وقوله بالإيجاز أي بأن علم أنه يخبر عن اجتهاد أو شك في أمره اهـ بحروفه والحارث في الثقة صدر المجلس سمي الحارث للمهود بذلك لأن المصلي بحارث فيه الشيطان واتكبر الصلاة فيه ولا ينبغي فيه خلافاً للجلال الديوطى ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده آل حرامات الأولى حراب وإنما حدثت الحارث في أول المائة الثانية مع ورود الهوى عن اتخاذها لانه بدعة ولا نعمان بناء الكنائس اه برماوى (قوله بكثر طارقه) أي العرفن وسلمت من الطعن بخلاف ما لم تسلم منه كحارث بقرافة وأر ياف مصر فلا يمنع الاجتهاد مع وجدها بل يجب لامتناع اعتقادها وكفى

من تقايه أو قبول خبر أو اجتهاد له وله علمها في ذلك وكالخاص إذا وجد النص فتعبري بذلك أعم من تعبيره التقليد والاجتهاد (والا) أي وإن لم يمكنه علمها أو أمكنه وثم حائل كجبل وبناء (اعقد ثقة) ولو عبد أو امرأة (خبر عن علم) لاعت اجتهاد كقوله أنا شاهد الكعبة ولا يكف العارضة بعمود حائل أو دخول المسجد للثقة وليس له أن يجتهد مع وجود أخبار الثقة وفي معناه روية حارث للمسلمين ببلد كبيراً وصغيراً بكثر طارقه وخروج بالثقة

(قوله رجه الله وكالخاص) إذا وجد النص أي في أنه لا يعمل بغيره (قوله رجه الله أو أمكنه وثم حائل) كان كان خارج المسجد ولو دخله لا يمكنه العلم بالنفس (قوله أي عدل) ولا يجب تكسر بر سؤاله حيث لم يضر مورث شك اه ع ش (قوله رجه الله بخبر عن علم) وأر بعد كرامة اه شورى

غيره كغساني وصبي مجز (فان فقدته) أي الثقة المذكور (وأمكنه) (١٨٣) اجتهاد) بأن كان عارفاً بأدلة الكعبة كالشمس

والقمر والنجوم من حيث دلالتها عليها (اجتهاد لكل فرض) بقينه زده بقولي (أن لم يذ كر الدليل) الاول اذ لا تفتقر بقاء الظن بالاول وتبري بالقرض أي العيني أولى من تعيينه بالصلاة ومحل جواز الاجتهاد فياذا كان ثم حائل أن لا يثبت له حاجة والا فليس له الاجتهاد لتفريغه (فان ضاق وقت) عن الاجتهاد وهذا من بدئي (أو تحير) المجتهد لظلمة أو لتعارض أدلة أو غير ذلك (صلى)

(قوله أو أقوى أدلتها القطب) تقسم أنه جعله في مرتبة المعانيه وشرطه أو شرطاً منها أن يكون بعد الانتهاء ومعرفة يقيناً وكيفية الاستقبال له في كل قطر وقال بعد ذلك وأما ذافقت شيئاً من ذلك كان من جملة الأدلة التي يجتهد بها وقال بعد ذلك وهذا يجمع بين الكل (الكل من) قوله رحمه الله (النجوم) علومها والنجوم القطب وهو بين الجدي والفردين وكان الشيخين سميانجما بجمهورية والافهوق كقال السبي وغيره ليس نجما بل نقطة تدور عليها هذه الكواكب بقرب النجم اه شرح البهجة ومراهم بالتي فيه

النظر المشهور القطب الشمالي وله قطب آخر مثله وهو الجنوبي

الظن من واحد إذا كان من أهل العلم بالحقائق أو ذكر له مستند قال شيخنا ويجوز لاعتماد على بيت الارض في دخول الوقت والقبلة لا فائدة في الظن بذلك كإتياء الاجتهاد كما أتت به الوالد وظاهر كلامه أنه يجوز له الاجتهاد مع وجودها وحسنه يحتاج إلى الفرق بينهما بين ما تقدم في المحارب وقد جعلوها في دخول الوقت كالخبر عن علم حل (قوله كغساني) ظاهره وإن صدقه عش وقباس ما يأتي في الصوم الاخذ بغيره ان وقع في قلبه صدقه الا أن يفرق بينهما كان أمر القبلة مبني على اليقين وكما حوت صلاة أعظم من حومة الصوم بدليل أنه لا يندرج تأخيرها بحال بخلاف الصوم احتطأ لها ط ف (قوله وصبي مجز) وان اعتقد صدقه على الراجح وماوى (قوله فان فقدته) أي حساراً وهو ظاهر وأشرعاً بأن كان في محل لا يكتب تحصيل الماء منه وهو فوق حد القرب كافي عش ومن الفقهاء الشرعي ما لو امتنع من الاخبار وأطلب الاجرة مع عدم القدرة عليها كجاء في الفقيه (قوله بأدلة الكعبة) وأقوى أدلتها القطب وبخلاف باختلاف الاقاليم ففي العراق يجعله المولى خلفاً عنه العيني وفي مصر خلفاً عنه اليسرى وفي اليمن قبالة ماعلى جانبه اليسرى وفي الشام وراءه وفي بخران وراء ظهره حل وقوله وراءه أي ماعلى جانبه اليسرى فلا يتصلح مع بخران ح ف ونظم ذلك بعضهم فقال

من واجه القطب بارض اليمن \* وعكسه الشام وخاف الاذن

يمنى عراق ثم يسرى مصر \* قد صححو استقباله في العمر

(قوله والنجوم) قال شيخنا إن كل نجمة قدر الجبل العظيم لانه لو صغرت لم تر وكل واحدة منها معلقة بسلسلة من ذهب في الكرى كذا يخط الشيخ خضر الشوبري (قوله من حيث دلالتها) أي لامن حيث ذاتها لان ذلك معلوم لكل أحد عش (قوله اجتهاد لكل فرض) ولو ندرا وصلاة وصبي وان ينتقل عن موضعه بل بسبب إعادة الاجتهاد لفرض اذا فسد وان لم ينتقل عن موضعه حل أي اذا تراخى فله عن الاجتهاد وتخرج بالفرض النفل وصلاة الجنازة كافي التيمم مر عش أي والمعادة فلا يجتهد لماعلى المتمتع عند مر خلا فالحج و زى (قوله أن لم يذ كر الدليل) من الذكر بالضم وهو الاستحضار أي ان لم يذ كر الدليل الاول بالنسبة للفرض الثاني أما بالنسبة للفرض الاول فالوجه أنه لا حاجة لتذكر الدليل عنده بل يكفي الاحتذاء بالجهة تأمل شوبري (قوله أولى من تعبيرة بالصلاة) لانها تشمل النفل وصلاة الجنازة ولا يجب تجديد الاجتهاد لها بل هما تابعان للاجتهاد الفرض وله أن يصليهما وان لم يذ كر الدليل الاول الذي صلى به الفرض حيث كان عالماً بالجهة فان أراد أن يفعلها ابتداء اجتهاداً لشيخنا عشاوى (قوله ومحل جواز الاجتهاد) أي والاخذ بقول الثقة (قوله أن لا يبينه الخ) بان يبينه أو بناء الحاجة فله أن يقل أن يبينه مع أنه أخضر وأقاراً لم يوليه غيره بلا حاجة لا يكتب صعوده أي اذا لم يكن قاعه عش (قوله بلا حاجة) فان صار محتاجاً إليه بعد بناءه بلا حاجة لا يكتب صعوده حج عش والاكتفاء صعوده (قوله فليس له الاجتهاد) أي ولا الاخذ بقول الثقة بل يكتب المعانيه فالحاصل أن المراتب أربعة الاولى المعانيه الثانية الخبر عن علم الثالثة الاجتهاد الرابعة التقليد فلا ينتقل للتأخره الا ان عجز عن التي قبلها ركها تؤخذ من الملقى (قوله فان ضاق وقت) أي والحال انه لا يمكنه علمه اذ من بينه وبينها حائل وان افتضى كلامه استواءهما في هذا لا يخفى شوبري قال عش فان ضاق وقتاً أي عن إيقاعها كملها في الوقت (قوله عن الاجتهاد) أي وان أتم بتأخيرها إلى ذلك الوقت عش (قوله أو تحير صلي الخ) ظاهره أنه لو كان

يصلى وإن لم يضيئ الوقت والمعتدلة كذا فقد اظهره من أن جوز زوال التعريض بشرق الوقت  
والاصلي أوله حل قال ع ش ثم المراد بضيقه ضيقه عن إبقائه وكلما فيه ويرق بضيقه وبين ما لو  
كان عليه قاتمة وكان لو لاها خرج وقت الحاضرة فانه يجوز حيث أدرك ركعة منتهى الوقت بانه لا يلزم  
من الاجتهاد ظهور الصواب فروى الوقت وأشبه ذلك من توهم الماء فانه بشرط لوجوب الطأب أنه  
على الوقت والاختصاص اه **(قوله الأى جهة شاء)** فلو شاء جهة وصلى الواجب عليه التزامه لانه  
باختياره هذا التزم استقباطها فلا يتركها إلا بمرجع غيرها عليها ع ش **(قوله للضرورة)** أى ضرورة  
سرة لوقت وقيل المراد ضرورة تضيق الوقت والتجبر **(قوله فان عجز)** هذا مقابل قوله وأمكنه  
اجتهاد والمراد بالاجتهاد عن تعلم الأدلة عدم معرفتها وان قدر على تعلمها للمسايق أى أنه فرض كفاية ويجوز  
تعلمها من كافر كما قاله الماوردى وقال شيخنا مر بجرته وعلى كل لا يستعملها إلا إذا قرأ عليها مسلم  
عارف قل على الجلال **(قوله ولم يمكنه تعلم أدلتها)** مفهومه انه اذا أمكنه امتنع عليه التقليد  
وهو واضح ان وجب عليه تعلم الأدلة عينا وكتبها بغيرها استقام هذا وقد وجدنا عليه وعلى الهاشم  
ملحوظا لان هذا لا يأتى إلا اذا قلنا بوجوب تعلم الأدلة عينا وليس كذلك وعلى ثبوته يكون من عطف  
السبب على السبب قال حيث لم يجب التعلم عينا وكان لا يعرف الأدلة كان له تقليد الثقة العارف بالأدلة  
وان أمكنه تعلم تلك الأدلة لانه غير مقصر بعدم التعلم لها حل **(قوله قلته عارفا)** ويجب تكرير  
سؤاله لكل صلاة ولا بد أن لا يكون اختياره الثاني عن الاجتهاد الاول فان كان فلا عبرة به فان لم يجد  
تقارفا فهو كالمتجبر ويرى **(قوله لزمه)** أى لزوما عينا وكفاية على التفصيل المذكور بعد تدبر  
**(قوله وهو فرض عين إلخ)** لا يقال حيث اكتفوا تعلم واحد سقوط الطلب عن الباقي لظاهر كونه  
فرض عين اذ هو مخاطب به كل مكلف طلبا بجزا لا لا تا حول المراد بكونه فرض عين عدم جواز التقليد  
لكل أحد بل كل فرد مخاطب بالتعلم حيث كان أهلا له ويشترط ذلك قول الشارع فلا يقتل إلخ فليس  
للمراد بفرض العين معناه الاصولي المذكور بل هو كفرض الكفاية على القول بأن مخاطب به السك  
فدستية فرض عين فيه يجوز المشاهدة في أمم الجميع بتركه وان كان يسقط بفعل البعض والمراد بكونه  
فرض كفاية به يجوز لغير العارف أن يقاتله ولا يكلف التعلم ليعتد به فو محبر بين التقليد والتعلم ليجتهد  
فيكون مخاطب به على هذا البض فيكون التنازل بينهم وبين ما قبله هو تقابل القولين في فرض  
الكفاية أعني كون مخاطب به السك أو البعض شيخنا ح ف **(قوله لسفر)** أى لارادة سفره ان لم يكن  
في طريق مقصد المسافر بلا استقرار فيها محارب متعددة الألف وفرض كفاية **(قوله لخضر)** أى  
بكثرة العارفين والألف وفرض عين مر والمراد بالسفر أن لا يوجد أحد من العارفين وقوله فلا يملك  
أى عدم وجود من يقاتله والمراد بالخضر أن يوجد أحد من العارفين حل فالتقليد بهما لا لا غلب  
ح ف **(قوله عاتق)** أى لا يوجد حل **(قوله فان كثرة)** بان وجدوا ولو احدثا لان به يسقط فرض  
الكفاية حل وهو بعيد عبارة ع ش على مر ينبغي أن المراد بالكثرة أن يكون في الركب جماعة  
متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من أراد الصلاة وجود واحد منهم من غير مشقة فو به تحصل في قصده  
تدبر وبعبارة زى قوله فان كثرة إلخ في خدمه الفرق أن المدعى قلة العارفين وكثرتهم وانظر إلى  
حضر ولا سرح في قول العارفين في الخضر تعين التعلم **(قوله ومن صلى باجتهاد إلخ)** الذى يتحصل  
من كلامه منطوقه ومفهومه واستثناؤه صورة لان الخطأ أمان أن يكون معينا أو غير معين وعلى كل منهما  
امافى الجملة أو التيامن أو التيامر فهذه ستة وفى كل منها أمان أن يكون قد غيرة أو لا فهذه اثنا عشرة صورة  
وكل منها مافى الصلاة أو قبلها أو بعدها فهذه ست وثلاثون صورة اه برماوى **(قوله فتيقن خطأ)**

الى أى جهة شاء للضرورة  
**(وأعاد)** وجوبه فلا يملك  
لتمسكه على الاجتهاد  
ولجواز زوال التجبر في  
صورته **(فان عجز عنه)** أى  
عن الاجتهاد في الكلمة  
ولم يمكنه تعلم أدلتها  
**(كأبى)** البصر  
أو البصيرة **(قلته عارفا)**  
بأدلتها ولو عجزه أو امرأة  
ولا يبعد ما يصيبه بالتقليد  
**(ومن أمكنه تعلم أدلتها)**  
**(لزمه)** تعلمها كعلم  
الوضوء ونحوه **(وهو)** أى  
تعلمها **(فرض عين سفر)**  
فلا يملك فان ضاق الوقت  
عن تعلمها صلى كيف كان  
وأعاد وجوبه **(د)** فرض  
**(كفاية لخضر)** وإطلاق  
الاصل انه واجب محمول  
على هذا التفصيل وقيد  
السبكي السفر بما قبل فيه  
العارف بالأدلة فان كثرة  
ركب الحاج فكل خضر  
**(ومن صلى باجتهاد)** منه  
**(ومن مقلده)** فتيقن خطأ  
**(قوله لعدم وجود من**  
يقاتله) أو وجوده في أهل  
الطريق من غير سفر معهم  
اه شيخنا



فيما يأمّن مثله في إعادة

كلما تم بحكم اجتنبه ثم

بعد النور بخلافه واستحزوا

بقوله نعم فيما يأمّن مثله في

الإعادة عن الاكمل في

الصوم ناسيا والخطأ في

الوقوف بعرفة حيث لا يجب

الإعادة لانه لا يأمّن مثله فيها

(فولقيته فيها استأنفها)

وجوب وان لم يظهر له الصواب

وخرج بيقن الخطأ عنه

والمراد بيقينه ما يعتزم به

الاجتهاد فيقبل فيه خبر

الثقة عن معانته (وان تغير

اجتهاده ثانيا (عمل الثاني)

لانه الصواب في ظنه (ولا

إعادة) لما قبله الاول لان

الاجتهاد لا يتقضى بالاجتهاد

والخطأ فيه غير معين (فلو

صلى أربع ركعات لاربع

جهات به) أي بالاجتهاد

(فلا إعادة) لها لذلك

ولا يجتهد في محراب النبي

صلى الله عليه وسلم عنة ولا

يسرة ولا في محراب

المسلمين جهة

باب صفة أي كيفية

(الصلاة)

وهي تشغل على فروض

(قوله لانهم لم يسبحوا الخ)

أي ما لم يكن اخباره بقوله

رأيت أئمة الفقهاء يقولون

هكذا لانه لا يز يد على

المحارب اه سم قوله

التعقيب المستفاد من الفاء ليس بقيد (قوله معنا) محترز للخطأ غير المعين ككسائي في قوله والخطأ

فيه غير معين شو برى (قوله أعاد وجوبا) أي عند ظهور الصواب وان لم يظهر له الصواب الآن أو يقول

استقرت عليه الإعادة شو برى بالني وبعبارة ع ش أعاد وجوبا أي ثبت في ذمته وما يعيد بالفعل

عند ظهور الصواب فلو لم يظهر له الصواب وضاق الوقت صلى لحرمة الوقت كالتجبر شو برى وبعبارة

بصلاته الاولى لانها كالعدم ليقين الخطأ فيها (قوله فبا) أي في صلاة وقوله مثله أي الخطأ وقوله في

الإعادة أي أعادته قال عوض عن الضمير العائد على ما وفيه أن هذا لا يأتي الا اذا ظهر له الصواب وأما

اذا لم يظهر له الصواب فلا يأمّن الخطأ في الإعادة وجيب بانه لا يعيد الا عند ظهور الصواب كما قاله الشورى

وسم (قوله في الوقوف بعرفة) أي اذا اذ برقوا (قوله استأنفها) أي وجب استئنافا عند ظهور

الصواب وان لم يظهر له الصواب الآن (قوله ظنه) ومنه قوله الآن وان تغير اجتهاده الخ (قوله وان تغير

اجتهاده) بان ظهر له الصواب في جهة أخرى غير الجهة الاولى حل قال الشورى وان تغير اجتهاده

أي قبلها أو بعدها وفيها اه وهذا مراد ما بعده من أخباره معين كالتقدم (قوله عمل الثاني) عملان

كان فيها اذ ان جميع على الاول على المعتمد كما قاله الفيض وجوب عليه في الروضة وان كان ظاهر كلام

المجموع كانهما صحيح العمل بالثاني ولومع التساوي كولو فرض ذلك قبل الدخول في الصلاة شو برى

(قوله ولا إعادة لما قبله الاول) من جميع الصلاة وبعضها وحل العمل بالثاني مثلاً في الصلاة واستمرار

صحتها اذا ظن الصواب مقارنا لظهور الخطأ ولا بأن لم يظن الصواب مقارنا بطل وان قدر على الصواب

على قرب بلضى بزمها الى غير قوله اه حل (قوله لان الاجتهاد الخ) أي فقد عمل هنا بالاجتهاد

وفارق ما في الميامن عدم عمل فيها بالثاني بلزوم نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول والصلاة

بنفسه ان لم يفسده وهذا لا يزوم منه الصلاة الى غير القبلة بقينا مر لان الخطأ في الاجتهاد هنا غير معين

كما اشار اليه الشارع بقوله والخطأ فيه غير معين (قوله فلو صلى) تفريع على قوله ولا إعادة ع ش

(قوله ولا يجتهد) أي لا يجوز له الاجتهاد في محراب النبي صلى الله عليه وسلم ع ش أي ما ثبت انه وقف

فيه للصلاة بأخبار جمع يؤمن نواظروهم على الكذب لا المحراب الخوف المعروف الآن اذ لم يكن في زمنه

محراب شرع مر (قوله بمنه ولا يسرة) أي ولا جهة بالاولى والمنية واليسرة بفتح الياء فيها كما

في شرح البرهجة للشارح (قوله ولا في محراب المسلمين) أي المعتمدة (قوله جهة) وهل يقدم اخبار

الثقة مع اختلاف الجهة أو يقدم جهة المحراب المعتمدة أنه يقدم اخبار الثقة عن علم في هذه الحالة لانهم

لم ينبهوا مع عمله الاجتهاد فتمت ولا يسرة فوجؤوا ذلك في المحراب شو برى

### باب صفة الصلاة

(قوله أي كيفية) فسر الصفة بالكيفية لان الصفة اسم لما زاد على الشيء كالرياض والكيفية أعم

قال حل كيفية الصلاة أي الهيئة الخاصة بالصلاة من أركانها وشروطها وغير ذلك فهو من إضافة الالة

الصورة إلى ما عاها كهيئة السرير فالقروض بيان ما نشأ عنه تلك الهيئة وهو الاركان والسكن وبعبارة

عن فسر الصفة بالكيفية لان صفة الشيء ما كان زائدا عليه وما يذ كرهه الصلاة لا أمر زائد عليها

وفيه أنه ذكر كبتها أي أجزاءها وهي أركانها وأوجب بان الكيفية من كوزة في ضمن الكميات وهي

كون الاركان على الترتيب المذكور وقال ع ش لوقال أي كصفتها وبكتبتها لكان أظهر لانه ذكر

أركانها هنا أيضا (قوله وهي تشتمل) أي الكيفية ان قلت المفر عند التحويين ان الموصوف هو

ثلاثة عشر) جعل الطمأنينة في أعمالها الأربعة هيئة تابعة للركن وفي الروضة سبعة عشر بعد الطمأنينة في أعمالها أركاناً وهو اختلاف لفظي وبعد المصلى ركناً على قياس عبد السلام والقائد في الصوم والبيع ركنين تكونان الهيئة عشرين أحدها (نية) لخاص في الموضوع هي معتبرة منها وفي سائر الأبواب (يقب) فلا يكتفي النطق مع غفلة ولا بضر النطق بخلاف ما فيه كان نوى الظاهر سبق لسانه إلى غيرها (فعلها)

(قوله وقد يقال كان القياس الخ) أي يقتض الشك في الطمأنينة يؤخذ جوابه بمقابل الصلاة (قوله لأن ماهيته غير موجودة فيه بحث لأن ماهية الصوم الامساك الخاص من معنى كف النفس على الوجه المخصوص والكف المذكور فله كما صرحوا به حيث قالوا إن الفعل المكف به الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر ومثله بالهيئة المصاة بالصلاة وبالإمسك عن المفطرات لا بمعنى ابتعاد ذلك لأنه أمر اعتباري لا وجوده في الخارج أي عبارة عن تعلق القدرة

التي يشتمل على الصفة لا العكس وهنا خلاف ذلك لأنه جعل الكيفية التي هي الصفة تشتمل على القروض والاشكال فلتعني اشتغال الصفة على الموصوف ملائمتها أي تعلقها به لا الاشتغال الحقيقي شيخنا وبه يجب عن قول ع ش جعلها مشتملة على الشروط تسمع إذ الشرط ما كان خارج الماهية اه لان المراد بالاشتغال التعلق والسؤال لا يرد بعد تفسير الصفة بالكيفية وكذلك ان رجع الضمير للصلاة ولما كانت الشروط مقارنتها كانت كأجزائها فصح اشتغالها عليها (قوله وعلى شروط) لك أن تقول لو أراد بالصفة هنا يشمل الشروط لترجم للشرط بفصل أو نحوه ولم يترجم لها بباب على أن يتنع كون الشرط الخارج عن الماهية من جهة الكيفية رشيدي (قوله هيئة) أي حقيقة وقوله تابعة للركن أي في الوجوب ويؤيد ما ذكره في التعميد والتأخر عن الاماها من عدم حسابها ركناً (قوله وفي الروضة) أي وعدها في الروضة وقوله هو اختلاف لفظي لان كلاهما يوجب الاتيان بها بدليل أنه لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال مثلاً وجب التدارك بأن يعود للاعتدال فوراً ويطمئن فيه وان قلنا أنها هيئة تابعة خلافاً لمن قال بعدم وجوب التدارك بناءً على أنها هيئة تابعة ويوجب به بناءً على أنها غير تابعة بل مقصودة تضي على ذلك كون الخلاف معنواً أو قاص ذلك على الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغه من قراءتها وفيها من أصلها بعد الركوع حيث يتدارك الثاني دون الأول ورد بالفرق بين الطمأنينة وبعض حروف الفاتحة بما يغتفر والشك فيها بعد الفراغ من قراءتها لكثرة تلك الحروف وغلبة الشك فباعي أنه لا جامع بينهما لان حروف الفاتحة ليست متفة تابعة للموصوف كالطمأنينة بل هي جزء من الفاتحة والجزء ليس تابعاً للكل وقد يقال كان القياس تنزيل المهيئة منزلة الجزاء الأولى حل (قوله وبالمصلى الخ) قال شيخنا قد يقال يمكن الفرق بأن القائد إنما جعل ركناً في البيع نظراً للعقد المترتب وجوده عليه كالمقود عليه ولهذا كان التحقيق أنهما أي العاقد والمقود عليه شرطان لانهما خارجان عنه وفي الصوم ركن لان ماهيته غير موجود في الخارج واعتامة عقله بشغل الفاعل بفعل ركناً لتكون تابعة بخلاف نحو الصلاة وجد خارجه بدون فاعل لا ينتج للنظر لفاعلها شرح م (قوله لخاص في الوضوء) أي من قوله انما الأعمال بالنيات ع ش وهذا لا ينتج كونها ركناً بخصوصه وإنما ينتج وجوبها في الصلاة وعارة م لخاص في الوضوء إلى أن قال ولاها واجبة في بعض الصلاة وهو أولها لافي جميعها فكانت ركناً بالتكبير والركوع وما شرب ع لهما لأن وجب لها فشرط أو فيها فركن أو سن وجب فيه بعض الألفيته اه وقيل ان النية شرط لأنه لا يدخل في الصلاة إلا آخرها وأوجب بأنه آخرها بين دخوله فيها بأولها (قوله وهي الخ) أشار به إلى أن قلب متعلق بمحتوف (قوله يقب) قال بعضهم لا حاجة إليه لان النية لا تكون إلا به وأوجب بأن الأصل في القيود بيان الماهية وأيضاً ذكره لادع على من يشترط اللفظ فيها لا يقال لا ينافي هذا اجعله فلا يكتفي النطق الخ فمرع عليه لان ذلك مفرع على التقيد وهو النية مع قيده وتقر به حينئذ ظاهر لا غفاه فيه وقوله بعد ولا يضر الخ فمرع على القيود وحده وهو بين أيضاً فأكمل شو برى وأما تعرض لها هنادون غيره من نية الأبواب المتقدمة لنية مع ان القلب لا بد من نية الكل اهتماماً بالصلاة ح ف (قوله سبق لسانه) أي أو تعتمد ثم أعرض عنه فصاروا معتمد تكبير الأحرار ع ش على م (قوله انظروا) أي إيقاعها وههنا مني على أن المكف بالمعنى الصوري كما قاله سم وقال غيره المكف بالمعنى الحاصل بالمصدر فان قلت النية مشتملة على الفعل لانها قصد الشيء مقترناً بفعله فلا حاجة لقوله لفعلها أوجب بأنه حادثة عن بعض منها وهو الفعل

شيئنا حـف (قوله ولو نفل) للتعميم (قوله لانه) أى القمل (قوله وهي هنا) أى الصلاة  
وأما غير ما هنا كقولك الصلاة واجبة والصلاة قول أو أفعال قللها ما يشمل النية حـف  
(قوله لانها لا تنوي) والازم للتسلل لأن كل نية تحتاج إلى نية وهذا يأتي في الإلزام لانه ينوي كل  
فرد فرد من الصلاة وليس كذلك وأما أن قلنا انه ينوي المجموع أى يلاحظ مجموع الصلاة بالنية وهو  
للمتعمد فيمكن أن تنوي بأن يلاحظ من جملة أفعال الصلاة ويكون المراد بقوله لانها لا تنوي أى لا يجب  
بنتها فليس المراد أنه لا يجب أن يلاحظ أن النية من جملة الصلاة وذ كرشيداً به يجوز تعلفها بنفسها  
وغيرها كالعزم وحيداً فغير محسلة لنفسها وغيرها كالشاة من الأربعين ترك نفسها وغيرها ولكن  
لا يجب أن يلاحظ هذا قدر حل (قوله مع تعيين ذات وقت) لا ينافي اعتبار التعيين هنا بما يأتي  
أنه قد ينوي الفصرو يتم والجعة ويصل الظهر لأن ما هنا باعتبار الذات وصلاته غير ما نواه باعتبار عارض  
اقتضاه حج (قوله أو سبب) كالكدوف وقوله عن غيرها وهو النفل المطلق (قوله صلاة  
الوقت) أى المطلق المصدق بكل الأوقات (قوله ومع نية فرض) أى ملاحظته (قوله ليمتدع  
النفل) أدخل به المنسورة وقوله وليان حقيقة الشيء لانه يميزه عن غيره حل وعش ويؤيد بذلك  
الفرضية أحد أمرين إما التمييز وإما بيان حقيقة الشيء لانه يميزه عن غيره حل وعش ويؤيد بذلك  
قوله وشمل ذلك المعادة وهذا لا يدفع اعتراض عميرة بقوله هذا أى قوله ليمتدع عن النفل يجب  
اسقاطه وذلك لأن معنى الظهر مثلاً إذا قصد فعلها وعينها كونهما ظهر أعجزت بذلك عن سائر النوافل  
بحيث لا تصدق على شيء منها فكيف يعمل اشتراط الفرضية مع ذلك بالتمييز عن النفل مع أنه حاصل  
بالتمييز اه وقال حل قوله ليمتدع عن النفل أى وهو المعادة وصلاة الصبي إذا كان النادى  
بالفاجر معبد (قوله وشمل ذلك) أى قوله ومع نية فرض فيه (قوله إذ كيف ينوي الفرضية)  
قضية أن المجنون إذا أراد قضاء ما فاته من الجنون أنه لا ينوي الفرضية وكذا الحائض على القول  
بانقضاء الصلاة المقضية منها كالمبعض شيئا فليحرر شوري قال عـش والمعتد أن الحائض  
تنوي الفرضية ومثله المجنون ويفرق بينهما بين الصبي بأنهما كانهما لا يتكليف في الجلبة في أن  
هذا التعليل يقتضي امتناع نية الفرضية على الصبي لانها على هذا لوجه تالعب وليس ذلك مراداً إذ  
الخلاف إنما هو في وجوبها وعدمه لكن تبعا في حقه حيث تنوي الفرضية أن لا يبريداً لها فرض في  
حقه بحيث يعاقب على تركها وإنما ينوي الفرض بيان الحقيقة الأصلية أو يطلق ويحمل ذلك منه  
على الحقيقة المذكورة عـش على مر فلأراد أنها فرض عليه بطلت (قوله من تعليلنا الثاني)  
هو قوله وليان حقيقة أن ذلك فرض في الأصل شوري والمعتمد عدم وجوب نية الفرضية على  
الصبي ونجى في المعادة والموجب القيام في صلاة الصبي لأن القضاء لها كاه وهي بالقديم حتى ظاهر  
والنية قلبي خفي والمحاكاة إنما تظهر بالآل فوجب حج (قوله وبما ذكر) أى بقوله مع تعيين  
الحج (قوله تكون مستثناة عامر) أى من تعيين ذات السبب والتحقيق عدم الاستثناء لأن هذا  
القول حيث لم يقدّم السبب ليس عين ذلك المقيد وأما هو نفل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد  
لا يقال مقتضى كونه نفلاً مطلقاً عدم انعقاد تحية المسجد وركعتي الوضوء في الأوقات المكرهه لا نقول  
لما حصل به مقصود ذلك المقيد انقضاء بدليل ما قالوه في محبة صلاة ركعتين إن دخل والامام يحبط  
حل (قوله فائدة) السنن التي تندرج مع غيرها تحية المسجد وركعتي الوضوء والمواقيف والأحرام وسنة  
الغلاة والاستحارة وصلاة الحاجة وركعتا الزوال وركعتا القدوم من السفر وركعتا الخروج له شرح  
مر (قوله وسن نية نفل فيه) يبنى غير صلاة صبي لانه يسن له نية الفرضية خروجه من الخلاف

أى الصلاة ولو نفل لنتميد  
عن بقية الأفعال فلا يكفي  
احضارها في الذهن مع  
الغفلة عن فعلها لأنه المطلوب  
وهي هنا معادة النية لأنها  
لا تنوي (مع تعيين ذات  
وقت أو سبب) كصحيح  
وسنة لنتميد عن غيرها  
ولا تكفي نية صلاة الوقت  
(ومع نية فرض فيه) أى  
في الفرض ولو كفاية أو  
نذراً لنتميد عن النفس  
وليان حقيقة في الأصل  
وشمل ذلك المعادة نظراً  
أصلها وسياً في بيانها في  
باب الجماعة وصلاة الصبي  
وهو ما صححه فيها في الروضة  
كأصلها لكنه ضعفه في  
المجموع وغيره وصح خلافه  
بل صوّبه قال إذ كيف  
ينوي الفرضية وصلاته  
لا تقع فرضاً يؤخذ جوابه  
من تعليلنا الثاني وبما  
ذكر علم أنه يكفي للنفل  
المطلق وهو لا يتقيد  
نوقت ولا بسبب فاعمل  
الصلاة لمصلحة بها والحق  
بعضهم به تحية المسجد  
وركعتي الوضوء والأحرام  
والاستحارة وعليه تكون  
مستثناة عامر (وسن  
نية نفل فيه)

أى فى النفس خروجا من  
 الخلاف وإنما يجب  
 فيه لزوم التعليل له  
 بخلاف الفرضية للظهر  
 ونحوها (د) سن (إضافة)  
 لله تعالى خروجا من الخلاف  
 وإنما يجب لأن العبادة  
 لا تكون إلا لله تعالى  
 والتصريح بسن هذين  
 من زياتى (وطلى)  
 بالثنوى (قيل التكبير)  
 لمساعد اللسان القلب  
 (وسمى أداه بنية قضاء  
 وعكسه) بقيد زنه بقول  
 (بصدر) من غم ونحوه  
 لأن كلا منهما ما فى معنى  
 الآخر بخلاف ما لو أجمع  
 علمه بخلافه فلا يصح  
 لتلاعه (د) تأنيبه (تكبير  
 تحسرم) سمي بذلك لأن  
 المصلى يحرم عليه ما كان  
 حلالا له من مفسدات  
 الصلاة ودليل وجوبه خبر  
 المسمى وصلاته إذا قامت إلى  
 الصلاة فكبر ثم أقرأ ما تيسر  
 معك من القرآن ثم أركع  
 حتى تطمئن راكعا ثم أرفع  
 حتى تستدل قائما ثم أسجد  
 حتى تطمئن ساجدا ثم أرفع  
 حتى تطمئن جالسا ثم أفل  
 ذلك فى صلاتك كلها رواه  
 الشيخان وفى رواية  
 للبخارى ثم أسجد حتى  
 تطمئن ساجدا ثم أرفع حتى  
 تستوى قائما ثم أفل ذلك  
 فى صلاتك كلها وفى صحيح

شورى (قوله أى فى النفس) أى الملقى وذى الوقت والسبب (قوله لازم التعليل له) أى أصالة  
 وقد يجب لعارض نذر شورى (قوله للظهر ونحوها) إحد تقع معادة أى فوجبت نية الفرضية  
 ليمتد الفرض عن المعادة فحينئذ اقتضى كلامه عدم وجوب نية الفرضية فى المعادة وقد تقدم وجوب  
 ذلك فى كلامه تأمل شورى وأجيب بأن المراد به الفرض الشورى والذى اقتضاه كلامه عدم وجوب  
 نية الفرض الحقيقى فى المعادة وكذا التميز عن صلاة المصلى لأن نية الفرضية لا يجب عليه حتى ولو أها  
 فالمراد بالفرض الشورى وبعبارة حل قوله بخلاف الفرضية للظهر ونحوها فإنها قد تختلف وذلك  
 فى المعادة وصلاة المصلى فنية الفرضية فى صلاة الظهر مثلا المعادة الفرض منها بيان حقيقتها الأصلية  
 لا يميزها عن النافذة وكذا صلاة المصلى إذا نوى الفرضية الفرض منها بيان حقيقتها لا يميزها عن النافذة  
 وأما غير المعادة وصلاة المصلى فتميزها عن المعادة بما ينسقط ما لم يشيخ بحيرة هنا (قوله ليساعد اللسان  
 لقلب) وخروجا من خلاف من أوجب كقائه هر ولم يذكره الشارح لأن الخلاف فيه (قوله  
 يأ فى معنى الآخر) أى لغة يقال ذيت الدين وقضيت بمعنى وقضت عش (قوله مع علمه بخلافه) أى  
 وقد أرا المعنى الشرعى وأطلق فإن أراد المعنى اللغوى صح كفى حل (قوله تكبير تحسرم) وفى  
 البحر وجه أنها شرط لأنه لا يدخل الإجماعها فليست داخل الماهية ثم أجاب بأنه بفرغه منها يبتين  
 دخوله فى الصلاة من أولها اه والحكمة فى افتتاح الصلاة بالتكبير استحضار المصلى عظمت من  
 نهأ أخذت والوقوف بين يديه يمتلئ بهبة فيحضر قلبه ويخشع ولا يثبت رماوى (قوله من  
 مفسدات الصلاة) أى تحسرم ذلك عليه بدخله فى أمر محرم قال عن يقال أحرم الزمى إذا  
 دخل فى حرمه لا تمتك قاله الجوهرى قال الأسنوى فلما دخل هذه التكبيرية فى عبادة تحسرم فيها أمور  
 قيل لها تكبيرية تحسرم عش على هر (قوله خبر المصلى وصلاته) أى الذى أسأه وصلاته ولم يحسبها  
 واسمه خلاد بن رافع الزرقى الأنصارى وقوله ما تيسر معك من القرآن والتيسر معه إذا ذاك الفاتحة  
 وفى بعض الروايات فأقرأ بأمر القرآن حل قال عش ولم يقتصر على قوله إذا ذك إلى الصلاة فكبر  
 على عادة من الاقتصار فى الأحاديث الطوال على محل الاستدلال ليجل عليه فى الاستدلال على بقية  
 الأركان ولم يذكره التشهد ونحوه من بقية الأركان لكونه كان علما لها اه (قوله ثم أسجد) أى  
 بعد قوله ثم أرفع حتى تطمئن جالسا عش أى فيكون بين السجدة الثانية وقوله ثم أرفع الخ أى للركعة  
 الثانية وقوله وفى صحيح ابن حبان فى فيها لأن فيه التعرض للطمأنينة بالمعنى فى الانتصاب قائما وإشارة  
 إلى عدم أجزاء القراءة فى حال النهوض أى قبل أن يصير إلى القيام أقرب منه إلى الركوع وإن أجزأت  
 قبل الطمأنينة (قوله مقر وباه النية) وذلك بأن يستحضر فى ذهنه ذات الصلوة بما يجب التعرض له  
 من كونه ظاهرة فرضا ثم يقصد فعل هذه المعلوم ويجعل قصد هذا مقارنا لأوّل التكبير ولا يغفل عن  
 تذكرة معنى يتم التكبير وتنازع فيه أمام الحرمين بأنه لا نحو به القدرة البشرية ومن ثم اختار النووى  
 ما قاله الشارح وقال ابن الرفعة وغيره أنه الحق الذى لا يجوز سواه وصوبه السبكي ولو تخلف بين الله  
 وأكبره لا يضر الفصل به لم يشترط مقارنة النية له وكلام الأصحاب فيها يتوقف عليه الانقضاء زى وقوله  
 ذات الصلاة أى تفصيلا كقائه حجج لأن المقارنة الحقيقة لا تكون إلا حينئذ ولا نحو بها القدرة  
 البشرية حينئذ شيخنا قال عش واقتصر على هذا هر فى شره ولم يذكر كما اختاره فى المجموع  
 أصلا لكن ذكر حجج ما يقتضى ترجيحه حيث قال بعد كلامه قررته وقال صواب السبكي وغيره  
 الاختيار وقال ابن الرفعة أنه الحق وغيره أنه قول الجمهور والزركشى أنه حسن بالغ فى ترجيحه وغيره والادعى

ابن حبان بدل قوله حتى تستدل قائما حتى تطمئن قائما (مقر وباه النية)

بان يقرنها بألفه يستمعها إلى آخر لكن النوى اختار في مجموع غيره نبعاً للإمام والفزالي وغيرهما لا كنفاء بالمقارنة العرفية بحيث  
يعد عرفاً لله مستحضر الصلاة (وتمين فيه) على القادر على (١٨٩) النطق به (الله) كبر للاتباع رواه ابن ماجه

وغيره مع خبر البخاري  
صالحاً كذا مجموعي أصلي  
فلا يكتفي الله كبير ولا الرحمن  
أ كبر (ولا يضر ما لا يمتنع  
الاسم) أي اسم التكبير  
(كأنه الأكبر) والله  
الجليل أ كبر والله زوج  
أكبر (لا كبر الله) والله  
الذي لا اله الا هو الملك  
القدوس أ كبر ان ذلك  
لا يسمى تكبيرا ويجب  
امناع التكبير نفسه ان كان  
صحيح السمع ولا عارض  
من لفظ أو نحوه (ومن غز)  
بفتح الجيم أفصح من  
كسرها عن لفظ التكبير  
بالرسمية (ترجم) عنه  
وجوبا بأى افتضاء ولا  
يعدل إلى غيره من الذاكر  
(وازمه تعلم ان قدر) عليه  
(قوله من غير تخيل زمن  
وليس الخ) يريد دفع  
ما أفقده ابن الصلاح هذا  
القياس من قياسها على  
التكبير والجواب لابن  
الرفعة (قوله رحمه الله  
أ كبر) ولا يضر من الجاهل  
ابدال حمزة أ كبر رواه  
ويضر تخيل ولو بسين  
الكلمتين ساكنة أو  
مضرة كزه (سم) قوله رحمه  
الله ولا يضر ما لا يمتنع الاسم  
فلا يضر الفصل القليل

انه صحيح والسبب من اقبل به وقع في الوسواس المذموم (قوله بان يقرنها) بضم الراء من باب نصر  
ينصر برمادى (قوله ويستمعها) قال السبكي اختلفوا في هذا الاستمعاب فقيل المراد انه  
يستمر استحضارها ولكن استحضار النفايس بنية وإيجاب ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل نوالى  
أشغالها فاذا وجد القصد المتبهر أو لا وجد مثله وهكذا من غير تخيل زمن وليس تكرار النية كتكرار  
التكبير كي يضر لان الصلاة لا تنعقد الا بالافراغ من التكبير قال وهذا الوجه فيه ح وج مشقة لا يفتن  
له كل أحد ولا يقصده ع ش وذهب الأئمة الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود النية قبل التكبير اه  
عبارة (قوله بحيث يمتدح) متناق بمحذوف تقديره واكتفى بالاستحضار العرفي أيضا بحيث لا يخ  
فالحجية بيان للاستحضار العرفي لا للظاهر العرفي لان المقارنة العرفية معناه ان يوجد اقترانها عند  
أى جزء ولا يضر عزو بهما بعد والاستمعاب الحقيقي أن يستحضر جميع الأركان تفصيلا والمقارنة  
الحقيقية أن يستحضر الأركان من أول التكبير إلى آخرها فالخاص أن للقوم أربعة أشياء استحضار  
حقيقي بان يستحضر جميع أركان الصلاة تفصيلا ومقارنة حقيقية بان يقرن ذلك المستحضر بجميع  
أجزاء التكبير واستحضار ع في بان يستحضر الأركان اجالا ومقارنة عرفية بان يقرن ذلك  
المستحضر بجزء من التكبير شيخنا والمتمدان الاستحضار الواجب هو القصد والتعيين ونية  
الفرصة عند أى جزء من أجزاء التكبير كما قرر مشيخنا ح ف نقلا عن شيخه الخليلي وهو عن  
شيخه الشيخ منصور الطوسي وهو عن شيخه الشورى وهو عن شيخه الرضى الصغير وهو عن شيخ  
الاسلام قال وكان الشيخ لطوي يقول هذا هو منهج الشافعي وهذا انفرده الشافعي عن بقية الأئمة  
اه ويمكن رجوع هر عماني شرحه (قوله وتمين فيه) أى في التكبير أى في صيغته وفيه انه  
يلزم عليه نظرية الشئ في نفسه الآن بقا صيغة التكبير عامة ونظرية الخاصة في العام جائزة (قوله  
مع خبر البخاري) أى ولم يرو عنه أنه صلى الله عليه وسلم صلى على غيره هذا الوجه ع ش (قوله ما لا يمتنع  
الاسم) أى اذا كان من نعمت الله بخلاف غيره كقوله الله هو أ كبر الله يضر على المتعمد كلفه يارحم  
أ كبر وكتب أيضا قوله ولا يضر ما لا يمتنع الخ كذلك السلام وما الفرق مع أن ما هنا حوط نوقف  
فيه شيخنا في شوى يرى الظاهر أنه كذلك قال ح قوله ما لا يمتنع الاسم أى لا يفوت معناه وهو كون  
الله أ كبر من شئ (قوله كأنه الا كبر) لان اللفظ المعنى بل تقوى بإفادة الحصر لكنه خلاف  
الأولى خرجا من الخلاف (قوله لا كبر الله) هل ولو وصل بلفظ الجلالة أ كبر كأن قال أ كبر الله  
أ كبر فيه نظر والاقرب ان يقال ان قصد البناء ضرورا فلا ع ش وقوله والاولى بان قصد الاستئذان  
أو أطلق كافي حاشيته على (مر) (قوله الملك القدوس) ليس بقيد لا للضرورة وجود ثلاث كلمات فاصلة بين  
الكلمتين وهي حاصلة بدون ذلك وبعبارة ع ش وكذا بدونهما أى الملك القدوس كافي التحقيق (مر  
سم) (قوله لا يسمى تكبيرا) أى شرعا قال ح ل انظر لا يسمى عندهم مع أى معنى التكبير وهو كون  
الله أ كبر من شئ لا يفوت بذلك اه (قوله ويجب اسماع التكبير نفسه) وكذا سائر الأركان القولية  
(قوله بفتح الجيم الخ) لمضارعه بعكس ذلك شوى (قوله ترجم) فلو عجز عن الترجمة أيضا فالاقرب  
انه يشتمل لذكر آخر وقيل يسطر التكبير ع ش ما خصا وتكبيره الاحرام بالمفارقة خدائى بزررك  
كأنه في الروضة عن صاحب النعمة الكبرى فلا يمتنع ترلان خدائى معناه الله و بزررك معناه كبير

بالذكر) كالسنة القليلة قال في معنى الهمزة وهو لا بد كرا لا يطول فصله وهو وقفة تقن قال شيخ الاسلام أى بقدر تنفس كقائه التولى وغيره اه  
(قوله مع أن ما هنا حوط) أى لكونه انعقادا لكونه يشتر على السلام لا كبر الله

ولو بسفر وبعد العلم  
لا يلزمه قضاء ماصلا بالترجمة  
الا ان آخر العلم مع التمكن  
من وضاق الوقت فانه لا بد  
من صلاته بالترجمة لحرمته  
ويلزمه القضاء لتسريته  
ويلزم الاخرس تحريك  
لسانه وشفتيه ولسانه  
بالتكبير قدر امكانه وهكذا  
حكم سائر اذكار الواجبة  
من تشهد وغيره قال ابن  
الزعة فان عجز عن ذلك  
نواب قلبه كافي للمريض  
(وسن الامام جهر بتكبيره)  
أي تكبير التحريم وغيره  
من تكبيرات الاعتقالات  
ليسمع الماء ومون أو بعضه  
فيه واصلانه بخلاف  
غير الامام وهذا من زيادتي  
وكلاما مبلغ احتيج اليه  
(د) من (اصل) من امام  
أوغیره (رفع كفيه) للقبلة  
مكتوفتين منشورتي  
الاصابع مفترقة وسطا  
(مع ابتداء) تكبير (نحره)  
حذو) بذال معجمة أي  
مقابل (منكبيه) بان  
تخاذي أطراف أصابعه  
أعلى أذنيه وأهملها مشحنتي  
أذنيه ومراحته منكبيه  
وذلك تسير الشيخين أنه  
صلى الله عليه وسلم كان  
يرفع يديه حذو منكبيه  
إذا افتتح الصلاة بالآلهة  
ففي الروضة كاصحابا  
وشرح مسلم أنه لا يسن فيه

وتر يصيره بمعنى أكبر شيئا ح ف أي لانه دال على التفضيل (قوله ولو بسفر) أي ولو فوق مسافة  
القصير مد وعش وعبارة مد ولو بسفر أطاؤه وان طال كالتقصير كلامهم لأن ما لا يمت الواجب  
الايه فهو واجب وانما يجب السفر لك على فاقده لمدام النفع هنا بخلافه ثم اه (قوله وضاق  
الوقت) أ ما مع سعة فلا ينبغي أن يحله حيث يرجى حصول العلم قبل ضيقه ع (قوله ويلزمه القضاء  
الح) عبارة مد فان ضاق الوقت صلى حرمته وأكاد كل صلاة ترك العلم طامع مكانه وامكانه مع تبرم  
الاسلام فيمن طرأ عليه وفي غيره يتجه كقائل الاسنوي وغيره أنه يعتبر من تميزه ليكون الاركان  
ولشرط لا فرق فيها بين لصي وغيره والوجه خلافه أي أنه يعتبر من البلوغ لافيهم من عدم مؤاخذته  
بما مضى في زمن صباه اه (قوله ويلزم الاخرس) حل هذا بعضهم على ما ذ طرأ الاخرس ووجه  
ذلك بما يظهر أنه في الطارئ كان واجبا عليه القراءة المستترة للتحريك المذكور فاذا عجز عن  
النطق ما بين التحريك الذي كان واجبا واليسور لا يسقط بالمسور رأما اذا ولد الاخرس فلا يلزمه  
لانه لم يجب عليه القراءة التي هي المقصودة فلم يجب التابع الذي هو التحريك وكافي الناطق العاجز  
فانه لا يلزمه ذلك واعتمده مد اه شورى وعبارة ع وش وويلزم الاخرس أي الاخرس العارض مد  
وخرج به الخلفي فلا يجب عليه تحريك ذلك لانه لا يحسن شيئا من الحرف حتى يحرك به فلو حرك  
لسانه وشفتيه من غير شعور بشئ من الحرف لم تبطل كالشوك أصابعه في حركه وغيره لان هذه  
حركات خفيفة وهي لا تبطل وان كثرت نعم ان فرض تصويره للحر وفكان سمع على خلاف العادة  
فانتقض في ذهنه صور حروف الفاتحة وجب التحريك اه (قوله ولسانه) وهي اللحمة المطبقة  
في أقصى سقف الفم زى (قوله من ذلك) أي التحريك في نواب قلبه لعل المراد اجراء بدليل قوله  
كافي المريض اه شورى أي بان يصور نفسه متحركا (قوله جهر بتكبيره) أي بقصد الذكرك في  
كل تكبير أو بقصد مع الاسماع بخلاف ما اذا قصد الاسماع فقط أو طاق فان الصلاة تبطل ويأتي مثله  
في المبلغ شيئا (قوله لسمع الماء ومون أو بعضه) علة ثالثة لانه اذا قصد الاسماع فقط بطلت  
صلاته ولا بد من قصد الذكرك وحده أو مع الأعلام عند كل تكبيره خلافا للخطيب حيث قال يكفي  
عند التكبير الأولى وحمل البطلان في اذكار في العالم أما العاى ولو عاظا للعلماء فلا يضر قصده  
الأعلام فقط ولا الاطلاق شيئا عشاوى وح ف وقضيتهم لوعدوا بانقالاته من غير جهر لا يأتي  
به فيكون مباحا فان حل قوله لا يأتي به على معنى يسن أن لا يأتي به كان محتملا للكره ع وش وعبارة  
الاطمئني تقييده في المبلغ بالاحتياج يقتضى ان الامام يطلب منها الجهر مطلقا وليس كذلك بل في  
كلامه ما يقتضى أنه يعقده بالاحتياج فيها وهو قوله فيعلم واصلانه أي بالرفع فلو علموه بغير الرفع اتنى  
الاحتياج فيكون الرفع مكروها حيث ع (قوله لاصل) ولو امرأة ومضطجعا مد (قوله  
حذو منكبيه) متعلق بمحذوف والتقدير منهي الرفع حذو منكبيه قال زى والمنكبي جمع عظم  
العضد والكشف ولو قطعت يده من الكوع رفع الساعدا ومن المرفق رفع العضد ولو لم يقدر على الرفع  
المستون بان كان اذرافه زاد ونقص أى يلمكن فان قدر عليه ما جعلا الأولى لا زيادة اه (قوله  
وراحته) أي ظهرهما قال مد وعلم بما قرر أن كلاما من الرفع ونفى أى أصابعه وكونه وسطا والى  
القبلة سنة مستدلة وعليه فكان الأولى للصنف أن يقول بوسن رفع كفيه للقبلة وكونهما مكتوفتين  
الحز زيادة الماطف في الكل كاجرت به عادته في مثل ذلك الاطفيح (قوله أما الانتهاء إلى) أى انتهاء  
التكبير مع الرفع شورى وهو مقابل لمحذوف تقديره هذا حكم الابتدأ أو أ ما الح (قوله أنه لا يسن)

والوسيط والتحقيق استحباباتها جميعاً (و) ثالثها (قيام) (١٩١) (فرض) للعاد عليه بنفسه أو بغيره فيجب

ضميف وقوله منهما أي من التكبير والرفع وقوله استحباب الخ معتمد (قوله وثالثها قيام) وهو أفضل  
 الاركان لشماله على أفضل الأركان وهو القرآن ثم السجود حديثاً أقرب ما يكون العبد من ربه  
 وهو ساجد ثم الركوع ثم باقي الأركان ويسن أن يفرق بين قدميه بشير خلافاً لقوله أنوار باري  
 أصابع ويكره أن يقدم إحدى رجله على الأخرى وأن يلقى قدميه شرح مر (قوله أو بغيره) أي  
 ولم تلحقه مشقة شديدة بذلك الغير والالم يجب عش وعبرة لشورى قوله أو بغيره من معين أي ولو  
 بأسرة فاختاره ما يضر في الفطرة وعكازة أي وكان يمكنه الوقوف بدونهما أو بما يحتاج اليهما في النهوض  
 فقط والالم يجب وهو عاجز الآن وهذا هو المعتد في المسئلة وقد بسطها الشيخ في الحاشية ثم رأيت شيخنا  
 كحج قال والأوجه أنه لا فرق حيث أطاف أصل القيام أو دواءه لمعين لزمه شورى وقرع عش بين  
 المعين والمكسر قبل الأول لا يجب إلا في الابتداء والثاني يجب في الابتداء والدوام للشفقة في الأول دون  
 الثاني ح (قوله حال التحريم) وكذا بعده (قوله وتخرج بالقرع الخ) عبارة تشرح مر وتخرج  
 بالقرع النفل والقادر العاجز وسبأني حكمهما (قوله مع أنه) أي القيام من حيث هو لا بقيد كونه  
 ركناً وهو ركز أي القيام الذي هو ركز في الكلام استخدام (قوله في القرية فقط) أي  
 فاهبطت رتبته عنهما (قوله ولأنه قبلهما فيها شرط) يتجه الاكتفاء بمقارنته لمما فقط وإن لم يتقدم  
 عليهما إلا أن يكون ما قاله منقولاً فلا بد من قوله مع أشكاله وأنكون شرطيته قبلها ما توقف مقارنته  
 لهما عادة على ذلك فإن أمكنتم لم يشترط مع على حج عش على مر (قوله نصب ظهر) أي ويحصل  
 بنصب الخ فهو متعلق بمحذوف قال حل ومر بان يكون للقيام أقرب منه إلى أقل الركوع وأكان اليها  
 على حد سواء اه (قوله منحنيا) بان يصير للركوع أقرب مر (قوله بحيث الخ) صاط لا لاختناء  
 السالك للقيام (قوله ان قدر) فإن لم يقدر لزمه المكث زيادة على واجب القيام ويصرفه للركوع  
 بطما فإنه لم لا اعتدال بطما فإنه حج قالم قوله ثم الاعتدال هل محل هذا إذ انجز أيضاً عن الأيما  
 إلى الاعتدال بنحو رأسه ثم جفنيه والاقدمه على هذا لأنه أعلى منه أم لا فيه نظر وأهل المنجبه الأول  
 اه بالخرف (قوله ولو عجز عن ركوع وسجود) أي لعله في ظهره مثلاً منعه من الاختناء شرح مر  
 (قوله قام وجوبا) ولو جمين (قوله في الخنثاء) أي من اختنائه (قوله أو أياً اليها) أي رأسه فقط فإن  
 عجز فباجفائه قال حل فبعد الأيما للسجود الأول يجلس ثم يقوم ويومئ للسجود الثاني حيث  
 أمكنه الجلوس ولو قدر على الركوع فقط دون السجود والاعتدال كرره عن السجود اه وقوله  
 يجلس ثم يقوم ويومئ اظهر للقيام شرط وما المانع من الأيما للسجود الثاني من جلوس مع  
 أنه أقرب تأمل (قوله بل هو مشقة شديدة) أي لا تختمل عادة وإن لم تنبع التيمم حج فليس  
 المراد بالعجز عدم الامكان (قوله أو دود وان رأس الخ) ولا يعيدرا كبسيفة فعد السجود وان رأس  
 مخالفة لخدمته مر قال شيخنا زى في الحاشية وفيه نظر لأن الرأس نادراً أيضاً تأمل  
 شورى لكن في شرح مر التفصيل المذكور وهو أن رأس السقينة لا يعيد إذا قعد ولو كان  
 الرأس أي وإن أمكنه الصلاة على الأرض خارجها اه قال حم على حج فلا يكف الخروج من  
 السفينة إذا كان بلحقه مشقة أو يفرضه مصلحة السفر اه (قوله قعد) أي ولا إعادة مر عش  
 وثواب القاعد لعرض كتاب القائم (قوله أي أصل تخديه) هل قال أي ألبه مع أنه أخصر (قوله وهو  
 الابيان) قال حج كذا قاله شيخنا يلزمه اتحاد الورك والايه ليس كذلك في القاموس الفخذ  
 ما بين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ والايه الهجرة اه من محال باختصار وهو صريح في تغاير

أعم من قوله أفضل من تر به (وكره قضاء) في قعد الصلاة (بان يجلس على وركبه) أي أصل تخديه وهو الإلين (ناصبار كنبه)

السجدين وان كان الافتراض أفضل منه وهو أن يفرش رجليه أي أصابعهما ويضع يديه على عقيقه (ثم ينحني) المصلي قاعدا (ركوعه) ان قدر (وأفله) ان ينحني إلى أن تكاد يجهته بأمام ركبتيه (أو كانه) ينحني إلى أن (يحاذي) جهته (محل سجوده) وركوع القاعد في النفل كذلك (فان عجز) المصلي بالمعنى المتقدم عن القعود (اضاحج) على جنبه متوجه القبلة بوجهه ومقدم يده وجوباً (وسن على) جنبه (الابن) ويجوز على الايسر لكنه مكروه بلا حذر وجزم في المجموع وتفسيره بذلك أقوى من قول الأصل صلى جنبه الابن (ثم) ان عجز عن الجنب (استلقى) على ظهره وأخصاه القبلة (رافعا رأسه) من زياتي بأن يرفعه قليلا حتى لا يتوجه إلى القبلة بوجهه ومقدم يده ان لم يكن في الكعبة وهي مسقفة والأصل في ذلك خبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمران ابن حصين وكانت به بواسير يصل قائما فان لم تستطع فاعدا فان لم تستطع فعلى جنبك الذي لا يكعب الله نفسا الا وسهها اذا صلى فيومي برأسه ركوعه وسجوده (قوله رحمه الله بالمعنى المتقدم) قيل ينبغي اشتراط زيادة الضمير هذا الاختلاف في القعود اه سم

الاباء

تستطع فاعدا فان لم تستطع فعلى جنبك الذي لا يكعب الله نفسا الا وسهها اذا صلى فيومي برأسه ركوعه وسجوده (قوله رحمه الله بالمعنى المتقدم) قيل ينبغي اشتراط زيادة الضمير هذا الاختلاف في القعود اه سم



ان عجز عنهما فان عجز  
عن الایام برأسه أوما  
بإفائه فان عجز أوجی  
أفعال الصلاة على قلبه  
فلا تسقط عنه الصلاة  
مادام عقله ثابتا (ولقادر)  
على القيام (نقل قاضدا  
ومضطجعا) خبر البخاری  
ومن صلى قائما فهو أفضل  
ومن صلى قاعدا فهو نصف  
أجر القائم ومن صلى نائما  
أى مضطجعا فهو نصف أجر  
القاعد ويقعد للرکوع  
والسجود وخرج بما  
ذكره المستفي على فحاه  
وان أتم ركوعه وسجوده  
لعدم ورود (د) رابعها  
(قراءة الفاتحة كل ركعة)  
في قيامه أو بدله خبر  
الشيخين لا صلاة لمن لم  
يقرب بالفاتحة الكتاب أي  
في كل ركعة لم يقرأ في خبر  
المسني وصلاته (الركعة)  
مبسوق) فلا تجب فيها  
بعض انه لا يستقر وجوبها  
عليه لتحمل الامام لها عنه  
(والبسلة) آية (منها)

(قوله رجه الله قراءة  
الفاتحة) ونعزم بالشواذ  
ولا تبطل صلاته بها الا ان  
تعمد غير العجز بزيادة  
حرف أو نقصه اه سم  
ورأي القراءة لو تعارضت  
مع القيام والاستقبال  
فيقعد بقدر قراءتها ثم يقوم  
ليركع من قيام اه سم

الایام شرح مر (قوله أوما بإفائه) أي جنسها فيكني جفن واحد ع ش على مر وظاهر  
كلامه انه لا يجب هنا كون الایام المسجوداً خاض وهو متجه خلافا للجو بظهور التخيير بينهما  
في الایام في الرأس دون الطرف شرح مر (قوله أوجی أفعال الصلاة) أي بان يثل نفسه قائما  
وقارنورا كماله الممكن ولا إعادة عليه مر أي ولا يشترط فيما يقدر به تلك الافعال ان يسهاو كان  
قادرا وفعلها بل حيث حصل التخيير بين الافعال في نفسه كأن مثل نفسه راكعا ومضى زمن بقدر  
الطماينة فيه كفي وهل يجب عليه مراعاة صفة قراءة من الادغام وغيره لانه لو كان قادرا على الطمى  
وجب عليه ذلك وأولاه نظروا القرب الثاني لان الصفات انما اعتبرت عند النطق لتمييز بعض  
الحروف عن بعض خصوصاً المتماثلة والمتقاربة وعند الجز عنها انما في بها على وجه الإشارة إليها  
فلا يشبه بعضها ببعض حتى يحتاج الى التمييز ع ش (قوله أوجی أفعال الصلاة على قلبه) ولا إعادة  
عليه شرح مر قال حج فان عجز كان أركه على ترك كل ما ذكر في الوقت أوجی أفعال الصلاة  
على قلبه كالافعال اذا اعتقل لسانه وجوبا في الواجبة وندابي المسدودة اه وتوقف سم في  
عدم الاعادة ونقل عن فتاوى مر وجوب الاعادة وهو قريب لان الاكرام على ما ذكرنا اذا وقع  
لا بدوم الاعادة في مثله واجبة ع ش على مر (قوله فلا تسقط عنه) وعن الامام أي حنيفة  
ومالك انه اذا عجز عن الایام برأسه سقطت عنه الصلاة قال الامام مالك فلا يبعد بذلك شرح مر  
(قوله تخبر البخاری) وهو وارد في حق القادر وهذا في حقنا ما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا ذنم  
خصامه صلى الله عليه وسلم ان نطقه قاعدا مع قدرته كتطوعه قائما شرح مر (قوله لا يقعد)  
أي وجوبا ع ش (قوله للرکوع والسجود) انظر حكم الجالس بين السجدين هل يقعد له أو  
يكفيه الاضطجاع فيه تأمل ثم رأيت في الایام ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال  
شورى (قوله قراءة الفاتحة) دعوى أولى وقوله كل ركعة دعوى ثانية وقد أثبتنا بالدليل وقوله في  
قيام دعوى ثالثة ولم يثبتنا بالدليل ويمكن اثباتها بخبر المسني صلاته حيث قال فيه اذا قتل الصلاة  
فكبر ثم أقرأ فنص على ان القراءة في القيام ونقاس به بدله فلو قال الشارح أي في قيام كل ركعة لوفى  
بالمراد تأمل (قوله لا صلاة) أي بحقيقة لان في الصلوة أقرب لنفي الحقيقة من نفي الكمال الذي قال  
به الحنفية (قوله لمس) أي من قوله ثم افعل ذلك في صلاتك كما هو وتعليل لقوله أي في كل ركعة  
اه ع ش (قوله الركعة مبسوق) أي حقيقة أو حكما كبطل في القراءة أو الحركة ومن زعم عن  
السجود وأنى انه في الصلاة أو شك بعد ركوع امامه وقبل ركوعه في قراءة الفاتحة وتخطف اه  
شورى أي تخلف لقراءة الفاتحة فانه يغتفره ثلاثة أركان طويلة فاذا قرأها ولم يسبقها كثير من  
ذلك ومضى على نظم صلاته ثم قام فوجد الامام راكعا وهاو بالرکوع ركع معه وسقطت عنه الفاتحة  
حل وكون هذا في معنى المبسوق ظاهرة اذا فسرناه بالي بدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة في الركعة  
الاولى وأما اذا فسر بمن بدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة في أي ركعة فتكون هذه الصورته  
حقيقة (قوله بمعنى انه الخ) والافهى وجبت عليه ثم سقطت لتحمل الامام لها عليه فلا استثناء  
بالنظر لجرد الوجوب منقطع وبالنظر لكون المراد بالوجوب الاستقرار متصل ع ش وقوله منقطع  
لان الاستقرار لم يدخل في الوجوب وعلى الاتصال يكون المعنى انها تجب وتستقر في كل ركعة الركعة  
مبسوق فلا تنفرد بعبارة شورى الاستثناء من استقرار الوجوب لامن أصله اه (قوله والبسلة  
آية منها) فهي ما سبع آيات الاولى البسلة الثانية الجدة رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة  
مالك يوم الدين الخامسة اياك نعبد وياك نستعين السادسة اهدنا الصراط المستقيم السابعة صراط

عدها آية منهار واه ابن

خزيمة والحكم ومصححه

ويكنى في ثوبها عملا الظن

(ويجب رعاية حروفها)

فلا تأتي قادراً ومن أمكنه

التعلم بديل سوف منها آخر

لم تصح قراءته لتلك

الكلمة لتغييره النظم ولو

لفق بقاف العرب المترددة

بين الكاف والقاف همت

كجزء به الروائي وغيره

وتعيرى بمجاز كراهم من

قوله ولأبدل ضاداً بظاء لم

تصح (و) رعايتها (تشديداتها)

الأربع عشرة لأنها هيأت

لحروفها المشددة فوجوها

شاملاً لحياتها (و) رعايتها

(تربيتها) بأن يأتي بها على

نظمها المعروف لأنه منط

البلاغة والاعجاز فلو بدأ

بمنهجها الثاني لم يستدبه

ويبقى على الأول أن سها

بتأخيرها ولم يطل الفصل

ويستأهلهان عمداً وطال

الفصل

(قوله بالنصف الثاني) أي

التي يقرؤها أولاً (قوله

حمد الخ) لا حاجة إلى هذه

الثلاثة فيثبت ترجع الصور

إلى اثني عشرة صورة لا تخفى

عليك اه شيخنا (قوله

رجع الله وتشديداتها) فلو

خفف مشدداً بطلت صلاته

أن غير المعنى مر اه سم

(قوله رجعه الله لأنه منط

البلاغة) منه يؤخذ عدم وجوب ترتيب التشديد حيث لم يخل بالمعنى وإن وجبت فيه الموالاة اه سم

الذين أنعمت عليهم غير المنضوب الخ ع ش على مر لان كل آية عماذ كيجوز الوقف عليها وإن لم يكن تاماً والمالكية يجعلون أنعمت عليهم آخر آية لانهم يجعلون تسامع آيات غير التسمة (قوله عملاً) أي حكماً لا اعتقاداً وقال بعضهم قوله عملاً أي من حيث العمل به وما قيل من أن القرآن إنما ينبت باتواتر ديان عمله فيما ينبت قرأنا قطعاً ما لم ينبت قرأنا حكماً أي من حيث العمل به كالبسملة فيكنى فيه الظن لا يقال لو كانت قرأنا من كل سورة لكفر بجاهدها لانا نقول لو لم تكن قرأنا لكفر بمبناها وأيضاً التكفير لا يكون بالظنيات اه زى وحف وهي أولها وأول كل سورة ما عدا ابراءه فتسكبه في أولها وتندب في آياتها عند مر وعند حج محرم في أولها وتكره في آياتها لان المقام لا يناسب الرحمة وليست للفصل والالتصاف أول براءة وسقطت أول الفاتحة حل (قوله وبكى الخ) جواب عن كونها وردت أحاد مع أن القرآن متواتر (قوله لم تصح قراءته) وبطل صلاته ان تعدد وغير المعنى ويجب عليه إعادة القراءة ان لم يتعد وان لم يخل بالمعنى كفتح ذال نعبه وكسر هاء كسر ياء حرم تعدده ولا تبطل صلاته وقراءته وقيل تبطل حكاية في التثنية اه ابن الملقن أما إذا كان اللحن يخل بالمعنى كالتصحيح أو كسر لم تصح قراءته وتبطل صلاته ان تعدد ويجب عليه إعادة القراءة ان لم يتعدش ويرى بعبارة قل قوله لم تصح قراءته أي ويجب عليه استئناف القراءة ولا تبطل صلاته إلا أن غير وكان علمداً علماً اه ونقله الألف عن ع ش وقرره حف والمتمدنه متى تعدل الأبدال ضر وإن لم يغير المعنى لان السكامة حيث تصارت أجنبية كاقطه س ل عن مر وقرره العزيز والخلاف في تفسير المعنى وعنده ما عدا هو في اللحن (قوله بقاف العرب) المراد بالعرب المنسوب إليهم خلافاً للذين لا يعتد بهم ولأن سها بعض الأئمة لاهل الغرب وصعيد مصر حج وعش أمال الفصحاء منهم فلا ينطقون بذلك بالي (قوله همت) أي قراءته لكن مع الكراهة مر ولو كان قادراً على القاف الخالص وقوله الصعنة ان ذلك ليس بأبدل سوف آخر بل هي قاف غير العتشيخنا حف خلافاً لحج فانه قال لوطي بقاف العرب المترددة بينها وبين الكاف بطلت إلا أن تعذر عليه التعلم قبل خروج الوقت (قوله أعم من قوله ولو الخ) يجب عنه إذا تمأقيد بذلك لأجل الخلاف لأن القول الثاني قائل بالصحة فيها التقارب الخرج بخلاف ما لو أبدل الصاد بغير الظاء فقرأه لم تصح قطعاً والمصنف لم يراع هذا المعنى لكن كان عليه حينئذ أن يقول ولو ضاداً بظاء كعادته في الرد على الخلاف اه برماوى (قوله منط البلاغة) أي متعلقة بالبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته (قوله والاعجاز) عطف مسبب على سبب (قوله ولم يطل الفصل بين فراغه) أي النصف الأول والارادة التكميل أي التكميل على النصف الأول زى بإيضاح والأولى أن يقول بديل قوله وارادة التكميل والبناء وما يحذف أراد أن يقول والتكميل لأنه لا يلزم من ارادة التكميل التكميل فوراً مع أنه المقصود (قوله ان تعدد) ينبغي ان يقيد بما إذا قصد التكميل كما في شرح الروض شو يرى فإذا قصد الاستئناف أو طاق في استأناف بل ينبغي خلافاً للزركشي في الإطلاق (قوله أو طال الفصل) أي بين فراغه وارادة التكميل حج أي بان تعدد السكوت لنا سبباً في أنه تسهولاً يضر ولوم طوله زى وعبارة الشورى قوله أو طال الفصل ولو بعسر وفارق ما يأتي في الموالات نظر الشارع إلى الترتيب أكس من نظره إلى الموالات اه أي لأنه منط الاعجاز فاحتيط له أكثر حج والحاصل أن صور هذه المستثنى لا تكون صوراً لأنه أماناً يأتي بالنصف الثاني عمداً وسهواً أو جهلاً مع قصد الاستئناف والإطلاق أو التكميل في النصف الأول من الفاتحة

بأن يكسماها على الولاء  
 الاتباع مع خبر صلوا كما  
 رأوني أصلي (يقطعها  
 نخلة ذكر) وان قل  
 (وسكوت طال) عرا (لا  
 عذر) فيها (أو) سكوت  
 (قصده قطع القراءة)  
 لشعار ذلك بالأعراض  
 عن القراءة بخلاف سكوت  
 قصير لم يقصده القطع أو  
 طويلا أو تخلف ذكر بذر  
 من جهل وسهو وأعياء  
 ونقص ذكر بالمسألة  
 كتأمينه لقراءة امامه  
 وفتح عليه اذا توقف فيها  
 ووجهه في ذلك كماله كور  
 أنه مسنون لكن  
 الاحتياط استأنفها للخروج  
 من الخلاف ولا يفتح عليه  
 مادام يردد الآية قاله التولي  
 وقولي بالأعز من زيادي في  
 الثاني وأولى ما ذكره في  
 الأول (فان عجز عن  
 جميعها) لمسلم معمل أو  
 مصحفاً وغير ذلك وهذا  
 مراد الاصل بقوله فان  
 جهل الفاتحة (فسج آيات)  
 عدد آياتها يأتي بها (ولو  
 متفرقة) وان لم تفصل المتفرقة  
 معنى منظوما اذا قرئت كما  
 اختاره النووي في مجموعه  
 وغيره تبعاً لاطلاق الجمهور  
 (قوله لمسلم معمل) وكذلك  
 ويصدق ضيق الوقت اه  
 (قوله ويعمل الفرق)

المأ في به ثانياً في هذه تسع صور حاصلتين ضرب ثلاثة في ثلاثة والتكميل بالنصف الثاني على النصف الأول  
 المأ في به ثانياً في صور تان وهما طول الفصل وعدم طوله بضر بان في التسعة المتقدمة تبطل الصور ثمانية  
 عشر مضروبة في الصور ثين وهما تعد تأخير النصف الأول والسهو بتأخير تبطل ستون ثلاثين ثمانية  
 عشره طول الفصل وثمانية عشره مع عدم طوله فينبغي على النصف الأول المأ في به ثانياً في اثني عشرة  
 صورة وهي الاتيان بالنصف الثاني عمداً أو جهلاً أو سهواً مع قصد الاستئناف بالنصف الأول المأ في به ثانياً  
 أو اطلاقاً في هذه ست صور مضروبة في اثنين وهما تعد تأخير النصف الأول والسهو بتأخيرها وكذا  
 في حال عدم طول الفصل يبقى أربعة وعشرون ثمانية عشره مع طول الفصل وستتم مع عدم طوله وهي ان  
 يبدأ بالنصف الثاني عمداً أو سهواً أو جهلاً مع قصد التكميل بالنصف الأول المأ في به ثانياً في هذه ثلاثة  
 مضروبة في السهو بتأخير النصف الأول وتعد تأخيرها وكذا يجب فيها الاستئناف بشر شيخنا  
 عز رزي (قوله وهو الاتها) قال البغوي ولو شك أثناءه في البسطة وكلها مع الشك ثم قد كراهه ان  
 بهازمه اعاد ما قرأه مع الشك لاستأنفها لأنه لم يدخل فيها غيرها وقال ابن سريج يجب استأنفها وهو  
 الأوجه لتقصيره بما قرأه مع الشك فصار كأنه اجنبي حج واعتد به هذا الثاني (قوله  
 وسكوت طال) بان زاده على سكتة الاعياء والاستراحة شرح مر (قوله أو سكوت قصد الخ) أي  
 وان قصر عرش (قوله أو تخلف ذكر) ظاهره وان طال شورى (قوله بضر) راجع  
 للطويل وتخلل الذكر وقوله من جهل وسهو يصح أن يكونا راجعين للعدري في السكوت الطويل  
 والتخلل للذكر بأن يأتي بالذكري جاهلاً أو سهواً أو يكت جاهلاً أو سهواً وقوله واعيا راجع للعدري  
 الذي في السكوت الطويل وقوله وتعلق الخ راجع لتخلل الذكر بضر اه شيخنا (قوله كتأمينه  
 لقراءة امامه) أمالاً أو من أودعا لقراءة اجنبي أو سجد لقراءة غير امامه أو فتح على غيره أو وسع  
 لستأن عليه فان الموالاة تفضل بل تبطل صلاته في صورة السجود ان علم وتعد زي (قوله وفتح  
 عليه) أي بقصد القراءة ولوم الفتح زي والابان قصد الفتح فقط أو أطلق بطلت كما يؤخذ من  
 قول المتن بعد ولا ينظم قرآن بقصد تفهيم وقراءه ففهموه أنه لو قصد التفهيم أو أطلق بطلت والمراد بفتح  
 التلقين بان يذكري كما بعد الذي يترد فيه وان كان التوقف في غير الفاتحة اعانة للإمام على القراءة  
 المطاوعة منه اه عرش وقوله ولا يفتح عليه الخ أي لا يسن له ذلك (قوله ووجهه) أي العذر  
 (قوله أنه مسنون) أي فكان عذراً لهذا الاعتبار ومن العذر سجود التلاوة تبعاً لإمامه وصلاته على  
 النبي صلى الله عليه وسلم بل يظن الضمير إذا سمع اسمه كقوله قل وكذا سأل الله الرحمة إذا سمع امامه يقول  
 وقول رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين (قوله مادام يردد الآية) سواء كانت واجبة أو مندوبة فان  
 فتح عليه وهو يردد امامه قصد الذكر فانه قطع الموالاة سم عرش (قوله من الخلف) أي  
 خلاف من قطع الموالاة بذلك (قوله لمسلم معمل) أي حسباناً لم يجد ذلك في محل يلزمه طلب الماء منه  
 أو شرعاً بان توقف على أسوة عجز عنها يراعى ويجب عليه التحل ان تعين ولو بأسوة شورى (قوله  
 أو مصحف) ولا يجب على مالكه بذكره ولو بأسوة ولا يجوز أن لا يعاب ومقتضى كلام ان الرفعة أنه يلزم مالك المصحف  
 تعين كالمسلم ويشتمل الفرق ثم رأيت في الإيعاب ومقتضى كلام ان الرفعة أنه يلزم مالك المصحف  
 اجاره وهو ظاهر قياساً على لزوم التحل بأسوة ولا يجوز أن لا يعاب والنظر فيه وان غالب مالك شورى  
 (قوله أو غير ذلك) كبلاد أو ضيق وقت عن تعلم ذلك ولو كانت مكتوبة على جدار خلفه فهل  
 يستدبر القيلة لقراءتها ثم يعود للاستقبال تقدم بالفاتحة على الاستقبال ولا لأنه الآن عاجز فينتقل  
 للبدل سر قلت الظاهر الأول حل (قوله ولو متفرقة) للرمد على ما قال ان المتفرقة لا تجزى مع

أي بان البدن عمل التكليف ولم يعد وجوب بذل مال الانسان لغيره ولو بعوض الامن المضطر اه مر اه سم

(لاتنقص حروفها) أى

السبع (هـ) أى عن

حروف الفاتحة وهي

بالبسطة مائة وستون وخمسون

حرفاً بنيت ألف ملك

والمراد أن المجموع لا ينقص

عن المجموع لأن كل آية

من البسطة قد رآه من

الفاتحة (هـ) أن عجز عن

القراءة زمه (سبعة أنواع

من ذكر أو دعاء كذلك)

أى لاتنقص حروفها عن

حروف الفاتحة واعتبار

الأنواع والاكتفاء بالدعاء

من زبدي وبجب تعلقه

بالآخرة كقوله الامام ووجه

النزوى في مجموعه وغيره

ولا يشترط في الذكر والدعاء

أن يقصد بهما البداية بل

الشرط أن لا يقصد بهما

غيرها وإذا قدر على بعض

الفاتحة كتره ليبلغ

(قوله رحمه الله) أن يقصد

بهما البداية) المستمدان

فصد التشرية لا إطلاق

يضر (قوله خلافاً لحج

الذى سم عن المهج

عن يروح الإرشاد لحج

انه سوى بين الافتتاح

والتعوذ وغيرها في عدم

ضرب الأساطيق اه فاطر

قول حل خلافاً لحج (قوله

فهل يجوز له تنكير برأعدها

(الح) ولو عرف نصفها

الاخير فقط كتره بشرط

أن لا يقصد به ولا الاخير

لوجوب الترتيب

حفظ التثنية والمعمد خلافه وقوله وان لم تقل الدعى القائل بان غير المفيدة لا تجزى مع حفظ المفيدة  
والمعمد خلافه أيضاً شيخنا عطاءى (قوله لاتنقص الح) وينبئ الاكتفاء بظنه في كون ما أتى به  
قد رصف حروف الفاتحة كما كتفى به في كون وقوعه بقدرها كما يأتي للشفقة عمداً في بعض الحروف بل قد  
يتعذر على كثير ع ش على مر (قوله بانبات ألف ملك) كذا قاله جمع قيل والحق انها مائة  
ونمانية وثلاثون بالابتداء بألفات الوصل زى ولعل وجه ما قاله الشارح عدل المتشدد بفرق بين مع اسقاط  
ألفات لفظ الله والرجح الاربع واسقاط ألف العالين ليكون هنالك حرفاً لا ترمى وانظر وجه ما قاله  
زى وما قاله في الهجة ثم رأيت حجج قال تنبيه ما ذكر من ان حروفها بدون تشديداتها وبقراءة  
ملك بلا ألف مائة وأحد وأربعون هو ما جرى عليه الاسنوى وغيره وهو مبنى على أن ما حذف رسماً  
لا يجب في العددياً به أن الحروف الملقوظ بها وكوفي حالة كالفاتح الوصل مائة وسبعة وأربعون وقد  
انقضى ثمة الرسم على حذف ألفات الاسم وألف بعد لام الجلالة مرتين وبعدم الرجح مرتين  
وبعدم العالين والباقي ما ذكره الاسنوى اه ثم وجه ما قاله زى بسد نقده عن بعضهم بقوله  
وكانه نظر الى ان ألف صراط في الموضعين والألف بعد ضاد الضالين عند وقوفه رسماً لكن هذا قول ضعيف  
اه (قوله لأن كل آية من البديل الح) فيجوز أن تكون أقصاً وأز بدو بحسب التشديد بمرتين  
من الفاتحة والبديل ويغنى عن التشديد من الفاتحة حرفان من البديل وهل عكسه كذلك فيجزى حرف  
مشدد من البديل عن حرفين من الفاتحة ظاهر كلامهم نعم ونقل ان شيخنا الرضى عدم الاجزاء في ذلك  
وهو واضح فلا يقام الحرف المشدد من البديل مقام حرفين من الفاتحة بخلاف العكس حل (قوله  
لزمه سبعة أنواع) انظر التشديد لم يجب بله ذكر عنه الهمز كافى الفاتحة شو يرى والجواب انه ورد  
أصله على الله عليه وسلم وأرى رجلاً قد عجز عن الفاتحة فأمره باليد المذكور بخلاف التشديد فانه رأى  
رجلاً عجز عن التشديد فلم يأمره شيخنا جوهرى لكن سياً في أن تؤدرس التشديد عن مر أنه يأتي  
بدله بذكر عنه الجزعته (قوله أو دعاء) هي ما تنفخو فتجوز الجمع بان يأتي ببعضها من الذكر  
وبعضها من الدعاء ع ش وقال حمزة الذكر والدعاء في مرتبة واحدة فاقول كلامه لا تغير وهو  
للمعمد اه والذكر ما دل على ثناء على الله تعالى والدعاء ما دل على الطلب (قوله وبجب تعلقه بالآخرة)  
قال الامام فول لم يصر غير الدعاء المتعلق بالآخرة أى بعد أجزاء زى وم و شرط أن يكون العربية  
فان عجز عنها ترجم عنه بأى لفظ شاء كما يدل عليه قوله الآتى حتى عن ترجمة الذكر والدعاء ع ش قال  
الشو برى وعلى هذا الوجه عن الاسنوى بالعربية وأسكنه الترجمة عنه بغيرها والانيان بالدينوى  
بالعربية فالتى يظهر تعيين الاول لانه قادر عليه ولا يعدل الى الدينوى الا اذا عجز عنه مطلقاً فيصر  
(قوله في الذكر والدعاء) وكذلك القرآن اذا كان بدلاً مر ولو قال الشارح في البديل لكان أولى  
(قوله بها غيرها) أى فقط حتى في التعوذ والافتتاح اذا كان كل بدلاً خلافاً لحج حل وقوله  
أى فقط أى لو قصد البداية وغيرها لم يضر على كلامه والمعمد اه يضر حينئذ بخلاف ماسأى في  
قد ذكر مع غيره والفرق أن الزكن أصل والبديل فرع والاصل يتفرقه في شيخنا حرف وعبرة  
الاطف قوله بل الشرط أن لا يقصد بها غير أى البداية ولو معها فلا افتتاح وتعوذ بقصد السنية  
والبديل لم يكفه شرح مر اه وهو الذى اعتمده ع ش (قوله واذا قدر على بعض الفاتحة) هذا  
مفهوم الجميع في قوله فان عجز عن جميعها فكان الانسب في المقابلة أن يقول فان عجز عن البعض ذكر  
المقدور قال الشو برى لو قدر على ثلث الاول والاخير وعجز عن الوسط فهل يجوز له تنكير برأعدها  
أو يتعين الاول يظهر الاول فيحذر اه وعبرة العباب وشرحه لو وعرف آية من الفاتحة وغيرها

ولم يعرفه كراكرها وجو باقدر آيات الفاتحة عدد اوسوفا والابان عرف آية من الفاتحة وست  
آيات من غيرها وآية من غيرها وذ كراقرها آي الآية مثلا وآي بديل الباقي من القرآن ثم الله كرملا  
لان الشيء الواحد لا يكون أصلا ولا مربعا وجو بابين ما يعرف منها وبدا حتى يقدم بدل النصف  
الأول على الثاني وحسبنا فان كانت الآية المغنونة أول الفاتحة قرأها ثم البديل وعكسه بأن كانت  
آخرها عكسه قرأ البديل ثم قرأها اعطاء لبديل حكم البديل وأفهم كلامه أنه متى عرف آية من غيرها  
مع الله كرا ولم يعرف شيئا منها قدم الآية وان لم تأسس وفها حرف آية من الفاتحة ثم آي بالله كرا قد بما  
للجنس على غيره وأنه لا يكتفى بتكرير الآية سبعا الا اذا لم يعرف ذ كرا غيرها ولو سقط آيتين وكررها  
أربعا كفى فيها بظهور الآية في سبع ويزادة ع ش **(قوله ان لم يقدري على بدل)** أي قرآن أو ذ كرا  
كافي ع ش فيقدم الذكر على تكرير البعض **(قوله حتى عن ترجمة الله كرا)** فيه تصرع صر بوجوب  
الترجمة وانظر تردد الشيخ مع ما هنا شوى فأنشأ الشارح بعده الآية إلى مرتبة خامسة بين الذ كرا  
والدعاء وبين الوقوف أسقطها من المتن شيخنا **(قوله ز معوقه)** اعترض بأنه لا يدخل في الصلاة  
الاستبكية الاحرام فيكررها قدر الفاتحة ولا يقف بشدها ويمكن أن يجاب بأنه لقوله شخص  
عند الاحرام ثم نسخها اه شيخنا **(قوله قدر الفاتحة)** أي قدر وقفة معتدل القراءة حل  
ولا يجب عليه تكريرها لسانه وشفتيه ع ش فلو قدر بعدها يجب عليه العود بليس شيخنا **(قوله)**  
لأنه أي الوقوف المفهوم من قوله وقفة **(قوله لغوات الاعجاز فيها دونه)** أي لان الاعجاز خاص  
باللفظ دون المعنى قال حل فيه ختمنا أنه لا يترجم عن البديل اذا كان قرأنا وكلام الشارح يفيد  
ولو قدر على الفاتحة والذ كرا أو الدعاء قبل الفراغ من البديل في به أو بعده ولقول الكوع ولو كان  
البديل وقفا لم يأت به وأجزأ ما فعله **(قوله وسن عقب)** لما فرغ من الفاتحة شرع يشكم على  
سنتها وهي أربع ائمان قبلها وهما دعاء الافتتاح والتموذوثان بعدها وهما التامين والسورة وكون  
دعاء الافتتاح ستة لها اعتبار أنه مقدم لها والافهوسنة في الصلاة وكذا السورة جعلها ستة لها  
باعتبار كونها تابعة لها وقد صرح بالتعويض والافتتاح أو أحدهما عند ضبط الوقت كأي شرح مر بأن  
أحرمهما وقد نبى من الوقت ما لا يسعها والافقد مر بأنه يأتى في السابق اذا أحرم في وقت يسعها وان لم  
صبر ورثها قضاء لكن يشك عليه ما مر من أنه اذا خاف فوت الوقت بأن خاف خروج بعض الصلاة  
عن وقتها لآي في بداء الافتتاح على ما اقتضاه كلام الروض فانه صرح في أنه اذا شرع فيها أي وقت  
يسعها كاملة بدون دعاء الافتتاح ويخرج بعضها بتقدير الاتيان به تركه وصرح بمثله حج ومن  
ثم قال سم في شرح الغاية يستثنى من السابق دعاء الافتتاح فلا يأتى به الا حيث لم يخف أو حج ثنى  
من الصلاة عن وقتها اه وعليه فيمكن الفرق بينه وبين بقية السابق بأنه عهد بطلب ترك دعاء الافتتاح  
في الجنزة وفيما لو أدرك الامام في ركوع أو اعتدال لم تحط رتبته عن بقية السابق بأن السابق شرع  
مستقلة وليست مقدمة لشيء بخلاف دعاء الافتتاح فانه شرع مقدمة لغيره ع ش على مر ورد  
عليه السورة فانه عهد تركها في الجنزة وفي المسبوق وأيضا هي تابعة للفاتحة لاستقلتها تأمل وقوله عقب  
قيد لا لكل ولا لا يفوت بالسكوت ولطوال والمراد بالعقبة أن لا يتخلل بينهما لفظ اذ تعقيب كل شيء  
بحسبه فلا يثنى ما فرغ من سن السكتة الطائفة بينهما اذ لا يفوت الا بالشرع في غيره ولو سهوا كما قاله  
مر وعبارته المواجه به تحرم قال ع ش لعل تعديرا بعد التنبية على أنه لا يفوت بالتأخير حيث  
لم يستغل بغيره **(قوله دعاء افتتاح)** أي دعاء يفتح به الصلاة وأخوه الهنام كون أصله ابتداء  
بالكلام عليه في أول الركن اهتماما بصفة القراءة التي هي الاصل وما ذكره الاصل نظريه الى بيان

قدرها ان لم يقدري على  
بدل ولا قرأه وضم اليه من  
البدل ما يتيم به الفاتحة مع  
رعاية الترتيب (ه) ان تجز  
عن ذلك كلمة حتى عن ترجمة  
الذ كرا والدعاء زمره (وقفة)  
قدر الفاتحة في ظنه لانه  
واجب في نفسه ولا يترجم  
عنها بخلاف التكبير  
لغوات الاعجاز فيها دونه  
(وسن عقب تحرم مر)  
بفرض أو نقل (دعاء  
افتتاح)  
(قوله ولا يجب عليه تكريرك  
لسانها) والفرق بين ما هنا  
وما تقدم في قراءة الاخرس  
هو ما لرضا لا يجب عليه  
القراءة لولا العارض  
وما هنا ليس عارفا ما يقرؤه  
ولا يكره بلسانه فوجب  
في الاخرس دون ما هنا  
(قوله وصرح بمثله حج)  
نقبه سم بكلام الانوار  
وبكلامه نفسه في شرح  
العقاب فانه صرح بأنه متى  
كان الباقي يسم الصلاة  
الاتيان بلسان من السابق  
افتتاحا أو غيرهما بل هو  
الافضل اه  
(قوله رحمه الله دعاء افتتاح)  
قال في الروضة كاصلها  
ويزيد المفسر وأمام  
محصول من غير مضام المهم  
أنت الملك لا اله الا أنت  
سبحانك وبعدهك أنت  
ربي وأنا عبدك ظلمت

ما يفعله الحق الاّ عـش وفي تسميته دعاء تحوّل لان الدعاء طلب وهذا الطلب فيه وانما هو اخبار  
فسمي دعاء باعتبار انه يجازى عليه كما يجازى على الدعاء كما قاله اج او باعتبار ان آخره دعاء وان  
ليكن مذكوره انما هو اللهم باعديني وبين خطيائي كما بعثت بين المشرق والمغرب فان هذا منه  
شيخنا حـف ومثله في شرح الروض وحل سنه للمأموم اذا عرف انه يدرك الفاتحة مع الامام  
او غلب على ظنه ذلك ويسن له اذا اقتدى بالامام في التشهد الاخير بأن سلم الامام عقب تحريمه كما قاله  
الرشدي ويسن للمأموم الاسراع بدعاء الافتتاح اذا كان يسمع قراءة امامه اه شرح مـر وهو  
صريح في انه يقرؤه وان سمع قراءة امامه وعليه فعل الفرق بينه وبين قراءة السورة ان قراءة الامام  
تعد قراءة للمأموم فأغنت عن قراءته ويسن استماعه طاولاً كذلك الافتتاح فان المقصود منه الدعاء  
ودعاء الشخص نفسه لايعد دعاء لغيره اه عـش على مـر ولوتركه ولو هوسوا وشرع في التعوذ  
لم يعد اليه **(قوله وجهت وجهي)** أي اقبلت بذاتي فغير بالوجه عن القات مجازاً **(قوله خنيها)**  
مساماً حالاً من الوجه أي الذات فتأ فيهما الاتي كذلك والتذكير باعتبار الشخص ولا يصح  
كونهما حالين من تاء الضمير في وجهت لانه كان يلزم في المرأة التانيث شو يروى برّد باناً اذا اعتبرنا  
الشخص بالزم التانيث حج وقوله خنيها أي مائل عن كل دين الى دين الاسلام **(قوله وما تالـخ)**  
تأ كيد **(قوله ونسـك)** أي عبادتي فهو من عطف العام على الخاص **(قوله ومحياي)** أي احياي  
ومحياي أي امانتي فعلى منسوبان لله **(قوله وأؤمن المسلمين)** لافرق في التعبير بين الذكر والانثى  
شوب وعبارت شرح مـر وحج ومعلوم ان المرأة تأ في جميع ذلك بانها على المذكورة اتباعاً لوارده  
للتغاييب الشائع واردة الشخص في نحو خنيها برّد قول الاسنوي القياس المشترك للمساكنات  
وقول غيره القياس خنيها مسامة ومع ذلك لو أتت به حصلت السنة اه **(قوله فـسـكـان صـلى الله عليه)**  
وسلم يقول بما فيها ولا يطولها غيره الا ان قصد لفظ الآية وعند الاطلاق ينبت ان لا يحرم خلافاً لحج  
ولا تبطل به الصلاة لانه لفظ القرآن ولا نظر للصارف واذا تعمد ذلك هل بكفر او لا قلت الظاهر الاّ قل  
ان قصد ذلك المعنى وتعمد لم يلزم عليه من تكفير من قبله حل **(قوله اؤلّ سلمى هذه الامة)**  
أي في الوجود الخارجى فلا ينافي أنه اؤلّ المسلمين مطلقاً تقدم خلق ذاته وافرغ النبوة عليه قبل خلق  
جميع الموجودات عـش وكلام الشارح يقتضى أنه صلى الله عليه وسلم من جهة هذه الامة وهو  
كذلك لان المراد بالامة المدعوون برسائه وهو صلى الله عليه وسلم مرسل حتى الى نفسه شيخنا **(قوله)**  
وسياً في الخ) غرضه من ذلك انها لا ترد على اطلاقها لان ماياً في مقيد لما أطلقه هنا برماوى  
وقد يقال الكلام في الصلوات الخمس فلا تدخل صلاة الجنزة **(قوله لا يسـن الخ)** أي ولو كانت  
على قبر او غائب على المعتمد مـر **(قوله فتعوذ)** أي حيث لم يخف فوات وقت الصلاة او ما قدر  
عليه منها ولو في صلاة الجنزة حل **(قوله للقراءة)** أي أو يبدلها وعبارت شيخنا ويستحب  
لما جازى في ذكر بدل الفاتحة فيما يظهر خلافاً لصاحب المهمات ولو تعارض الافتتاح والتعوذ  
أي لم يمكن الاّ أحدهما بان كان الباقي من الوقت لا يسع الاّ أحدهما والصلافة حل برامى الافتتاح  
لسبقاً والتعوذ لانه لقراءة النظره قلت بما رجح الثاني انه قيل بوجوبه حل **(قوله اذا أردت)**  
قراءته قال الشيخ بهاء الدين في عروس الافراح ورد عليه سؤال وهو ان الارادة ان أخذت مطلقاً  
لزم استحباب الاستعاذة بمجرّد ارادة القراءة حتى لو أراد تمعنه ان لا يقرأ يستحب الاستعاذة  
وليس كذلك وان أخذت الارادة بشرط اتصالها بالقراءة استحباباً للتعوذ قبل القراءة قال الداميني  
وفي قسم آخر باختباره من ولا الاشكال وذلك انا أخذت مقيدة بأن لا يعرض له صارف عن القراءة

ونسكى ومحياي ومحياي لله  
رب العالمين لا شريك له  
وبذلك أمرت وأنسـن  
المسلمين للانبا عـر واهـسلم  
الا كلمة مساماً فان حبان  
وفي رواية للبيهقي وأناؤل  
المسلمين فسكان صلى الله  
عليه وسلم يقول بما فيها تارة  
لانه اؤلّ سلمى هذه الامة  
وبما في الاولى أخرى  
وسياً في الجنائز انه  
لا يسـن في صلاتها دعاء  
افتتاح (فتعوذ) للقراءة  
لقوله تعالى فاذا قرأت  
القرآن فاستعد بالله من  
الشيطان الرجيم أي اذا  
أردت قراءته

نفسى واستقرت بذني  
فاغفر لي ذنوبي جميعاً هـ  
لا يغفر الذنوب الاّ أنت اهـ  
انه في احسن الاخلاق  
لا يهـدى لاحسن الآلات  
واصراف عني سببها  
لا يصراف سببها الاّ أنت  
ليبك وسعديك واخبركه  
في يدك والشر ليس اليك  
أنا بك واليسك تباركت  
وتعاليبت أستغفرك وأتوب  
اليك اهـ شرح الهجة  
(قوله وقد يقال الكلام في  
الصلوات الخمس) الصواب  
في ذات الركوع والسجود  
مع أن صريح الشارح في  
قوله تحرم بفرض بنياد عليه بالعلان أي على التيقيد بالخمس اهـ

فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (كل ركعة) لأنه يبتدئ فيها قراءة (١٩٩) (والأولى أكد) للاتفاق عليها (واسرارهما)

أي بدعاء الافتتاح والتعوذ في السرية والجهرية كسائر الأذكار السنونة (د) من (عقب الفاتحة) بعد سكتة لطيفة لأقاربهافي الصلاة وخارجها (آمين) لاتباع رواة الترمذي وغيره في الصلاة وقس بها خارجها (مختفيا) (مجهلا) (معدوقصر) والبدافصح وأشهر وهو اسم فصل بمعنى استجب مبنى على الفتح فلو شدد الميم لم يبتل صلاته لقصد الدعاء (د) من (في جهرية جهر بها) للحلى حتى للمأموم لقراءة امامه تبعاله (وأن يؤمن) للمأموم (مع تأمين امامه) تخبر الشيخين اذا أمن الامام فأمناؤه من وافق تأمينه تأمين للملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ولأن المأموم لا يؤمن لتأمين امامه بل لقراءته وقد فرغت فلارد بقوله اذا أمن الامام اذا أراد التأمين ويوضحه خبر الشيخين اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإن لم يتفق لموافقته أمن عقب تأمينه وان تأخر امامه عن الزمن السنون فيه التأمين أمن المأموم وخروج يراى في جهرية السرية

اه عن (قوله فقل أعوذ بالله) وهذا أفضل صيغة على الإطلاق ولو أنى به أى شرع فيه بعد أن ترك دعاء الافتتاح ولو سهوا لا يعود اليه حل (قوله كل ركعة) وكذا في صلاة الجنازة ع (قوله) (واسرارهما) بحيث يسمع نفسه (قوله) ومن عقب الفاتحة آمين نعم يبتدئ استثناء غورب اغفر لي المحبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم قال عقب ولا الضالين رب اغفر لي آمين حجج وبنيت أنه لو زاد على ذلك ولو البدي والجميع المسلمين لم يضر ع (ش على مر ولا يفوت الا لشرع في غيره ولو سهوا مر ولا يسن عقب بدل الفاتحة من قراءة أود كرها هو مقتضى إطلاقهم ثم رأيت في ع وب ولو تضمنت آيات البذل دعاء فينبغي التأمين عقبها شورى والا فلا يؤمن عقبها لهذا التفصيل هو العقد وهذا لا يرد على المصنف لأن المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يفترض به زى وعبارة شرح مر وسن عقب الفاتحة أو بطلان تضمن دعاء فيها يظهر كآلة لاصل آمين اه ولو بدق البذل بما يتضمن الدعاء ونتم بما لا يتضمنه فالوجه أنه يؤمن في الأخير بما روى في ع (ش على مر ما يقتضى أنه لا يؤمن الا ان أوما يتضمن الدعاء (قوله بعد سكتة لطيفة) أى بقدر سيجان الله فالارد بالعقب ان لا يتخلل بينهما لفظ اذ تفقيب كل شئ بحسبه مر قال حجج فرع يسن سكتة يسيرة وضبط بقدر سيجان الله بين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسلة وبين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة ان قرأها وبين آخرها وتكبيره الزكوع فان لم يقرأ سورة فبين آمين والزكوع وبين الامام ان يسكت في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة اذا علم أنه يقرأها في سكتته وأن يشغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وبى أولى اه (قوله بمعنى استجب) لا يقابل استجب متعدونه بدليل أنه يقال استجب دعاء ناول يقال آمين دعاء وغيره متعدى لا يفسر بالمعنى لا تقول قال في التسهيل وسكها أى أسماء الأفعال غالباً متعدى والاروم حكم الأفعال اه قالوا وخروج غالبا آمين فانه بمعنى استجب وهو متعدونه نائل شورى (قوله لقصد الدعاء) افاد أنه لم يقصد الدعاء بل قصد بقول آمين بالتشديد لانها اجنبية ع (ش وعبارة الشورى يؤخذ منه أنه لم يقصد الدعاء بل قصد بقول آمين بالتشديد قاصدين انها بطلت صلاته ولو لم يأتى بطلت ايها والمعمدا انها لا تبطل في صورة الإطلاق اه بالمتنى وفي حجج انها تبطل في صورة الإطلاق (قوله في جهرية) أى شرع فيها الجهر (قوله مع تأمين امامه) وليس في الصلاة ما سن فيه المقارنة غيره مر وخروج به مالم كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام أو مأموم فلا يسن له التأمين ع (ش على مر (قوله فانه من وافق تأمينه تأمين للملائكة) ومعلوم من حديث آخون الملائكة تؤمن مع تأمين الامام فيكون التعليق منتجا لدعى شيخنا ح (ش وعبارة حل هذا يرشد الى أن الملائكة تؤمن مع تأمين الامام أى في الزمن وقيل في الصفة كالاخلاص وفيه أن الغرض من الاستدلال على مقارنته تأمين المأموم لتأمين الامام قبل وهم الحفظة قال شيخنا ولوقيل بأنهم الحفظة وسائر الملائكة كان اقرب (قوله ما تقدم من ذنبه) أى الصغائر (قوله لان المأموم لا يؤمن لتأمين امامه) حتى يلزم تأخير تأمينه عن تأمين الامام بل لقراءته وقد فرغت فينبغي أن يكون عقبها يفتقران تأمين الامام حل (قوله بل لقراءته) أى لقراء امامه (قوله وبوضعه) بضم الباء وكسر الصاد مخففة من أوضح اذ ابنى اه مختار بالمتنى ع (ش (قوله عن الزمن الخ) وهو بقدر سيجان الله كالتقدم (قوله أمن المأموم) أى لنفسه ولا ينظر باعتباره بالشرع وما روى أى لان سبب التأمين انقضاء قراءة الامام كما علمت وقد وجد ولا نظر للمقارنة لان محل طلبها اذا أمن الامام في زمنه المطلوب وهو عقب القراءة وظاهر هذا الكلام أنه لو تأخر لم يلزم لا ينظر اليه فليجرح حل

(قوله رجعا لى كل ركعة) يفهم منه أنه لا يعود في القيام الثاني من ركعة صلاة كسوفه وليس كذلك اه شرح الهجعة

(قوله فلاجهر بالتأمين فيها) ظاهره ولو لمسمع قراءة امامه وعبارة مع على الغاية مانه ولايسن في السرية جهرا بالتأمين ولا موافقة الامام فيه بل يؤمن كل سرا مطلقا ان جهرا الامام بالقراءة فيها أي السرية لم يسمع من موافقته وفي شرح الروض أنه لو جهر بالسورة في السرية يشتغل هو بالقراءة ولا يستمع قراءة امامه لخالفته بالجهر لمطلب منه قال فالعبرة بالمشروع والمفعول ومقتضى هذا التعليل أن لا يؤم ولا يجهر بالتأمين في السرية وان جهر امامه اه ع (قوله مطلقا) أي سمع قراءة امامه أم لم يسمع ع ش وسواء كان قبله أو بعده ومع (قوله يقرأ غيره) معطوف على آمين في قوله وعقب الفاتحة آمين كأشار اليه الشارع لكن صنيعة يومه أن السورة لا تسن الا ان آمن مع أمهاتين مطلقا وكونها بعد التأمين سنة أخرى وعبارة أصله وتس سورة بعد الفاتحة اه (قوله غير الفاتحة) أمهي فلا يمتد بها عنها الا اذا لم يحسن غيرها على ما استظهره شيخنا وفيه أنه تكرر بركن قول تأمل شو برى أي وبعض أهل منه بنوا بقول بطلان الصلاة بتكرير الركن الثاني وأجيبه بقول ضعيف جدا فلم يراع حرف أو بأنه ليس من تكرر بركن الركن الثاني لأن قراءتها الثانية لم يجرى بها من السورة (قوله) رواه الشيخان في الظاهر (الح) ظاهره أنه لم يرد في غير الظاهر والعصر وانما يقس عليها غيرهما وصح في شرح الروض بخلافه وعبارته بعد قول المتن فرج يستحب قراءة شئ بعد الفاتحة في الصباح والاولين من غيرها اه دون ما عدا اهما رواه الشيخان في غير المغرب والانسائي فيها باسناد حسن وقدم ان فاقد الطهورين اذا كان جنباً لا يقرأ غير الفاتحة وسياق في آتوس صلاة الجماعة أن من سبق باخبرته فقرأ فيها اذا نذر كهم أو كالصبح الجمعة والعيد ونحوهما اه بحر وفيه تأمل ذلك تحيد النص ورد في أو ثي الغشاء وفي الصباح رواه الشيخان فيهما وفي المغرب النسائي ع ش (قوله فلا تسن له سورة ان سمع) ظاهره ولو في السرية فهو كذلك لان المدار على فعل الامام لا على الشرع وقوله لا تسن عن قراءته لما قرأه أنه لما ركعه حل وقوله هو كذلك اعتمد زى وفي شرح الروض أنه لو جهر بالسورة في السرية يشتغل هو بالقراءة ولا يستمع قراءة امامه لخالفته بالجهر لمطلب منه فالعبرة بالمشروع ولا يفتعل الا بالمفعول انتهى وأقره ع ش (قوله واذا قرأ القرآن) فیه ان هذه الآية محمولة على الخطبة كجسائي في بابها وأجيب بأن الآية مفسرة بتفسيرين قيل الخطبة وقيل القرآن نفسه اذا الآية الواحدة تحتل تفسير بكثرة حرف (قوله وتيسرى بذلك أولى) وجهه الاولیة أن ما في الشهاج مفهومه انه اذا لم يبعد ولم تكن مرة لا يقرأ ويدخل فيه ما لمسمع صوتا لا يفهمه أو كان أصم أو أسمع الامام ع ش (قوله) فان سبق بهما) مقابل لمخدوفه أي هذا اذا لم يسبق بهما (قوله في باقي صلاته) أي الثانية والارابعة ونقل عن شرح ع ب انه يكرر السورة مرتين في الثالثة المغرب وهو المذهب قبلما جمع حل أي بأن أدرك الامام في الثالثة ولم يتمكن من قراءة السورة فمعه فيها وتركها في ثابته أيضا فانه يسن له قراءة السورتين في ثابته كما قالوا في صبح يوم الجمعة لو ترك لم تنزل في الاولى فانه يسن له قراءتها مع حل أي في الثانية (قوله اذا نذر كهم) لبيان الواقع وأن اذا نذر مجردة عن معنى الشرط ومعناها الوقت أي وقت نذركه أي نذركه الباقي (قوله ولم يكن قراها فبا أدركه) بأن كان سريعا وقراءة امامه بطريقه فتصور بر للمعنى وفي شرح المذهب ان للمدار على امكان القراءة وعليه ما في كسبت القراءة ولم يقرأ الا في الباقي لانه مقصر بترك القراءة وفي كلام الشهاب عميرة توتر كها عمدا في الاوليين فالظاهر نذر كها في الاختيرتين كظنهم من سجود السهو حل واعتمد حرف كلام شرح المذهب وهو الذي اقتصر عليه زى وفي الشورى ولم يكن قراها أي ولا تمكن من قراءتها اه (قوله ولا سقطت عنه) لكونه مسبوفا قال الشيخ عميرة فيه نظر وجهه ان الامام لا تسن له السورة في الاختيرتين فكيف

ولا يعبس بل يؤمن الامام وغيره سرا مطلقا (م) بعد التأمين سن أن (يقرأ) غيره أي غير الامام من امام ومفرد (سورة) غير الفاتحة (في) ركعتين (اوليين) جهرة كانت الصلاة أو سرية لا لتباعد رواه الشيخان في الظاهر والعصر وقس بهما غيرها (لاهو) أي الامام فلا تسن له سورة ان سمع النبي عن قراءته طاروا أبو داود وغيره (بل يستمع) قراءة امامه اقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له فان لم يسمع بها لصم أو بصد أو صم صوت لم يفهمه أو أسمع امامه ولو في جهرة (قرأ) سورة اذا لمعنى اسكوت وتغيري بذلك أولى من قوله فان بعدوا كانت سرية قرا فان سبق بهما) أي بالاوليين من صلاة امامه بان لم يذكر امامه (قرأ) حان باقي صلاته اذا نذر كهم ولم يكن قراها فبا أدركه ولا سقطت عنه لكونه مسبوفا فلا تخلو صلاته عن السورة بالعد (د) أن (يطول) من تسن له سورة (قراءة أولى على ثابته) لا يتابع رواه الشيخان ثم (قوله لكن صنيعة الخ) فرع لا يسجل في السورة الا ان قرأ من أو لم يخلف ما اذا قرأ أثناءها فلا يسجل الا ان كان خارج الصلاة اه م



لنفره وإمام (في صبح طول الفصل) بكسر الطاء وضمة (د) في (ظهر قريب منها) أي من طوله كما في الروضة كاصلها وغيره وهومن زيادتي والاصل أدخله فاقبله (د) في (عصر وعشاء أوساطه) والثلاثة في الإمام مقيدة بقيد زوته تبعاً للمجموع وغيره بقول (برضا) مأموين (محسورين) أي لا يبلى وراه غيرهم (د) في (مغرب قصاره) تحدير النسائي في ذلك وأزل الفصل الجمرات كما يحججه النووي في ذائقته وغيرها (د) في (صبح جعة) في أول (الم تنزيل في ثمانية هل أي) لا يتابع رواه الشيخان فإن ترك أي في الأولى سن أن يأتي بهما في الثانية واعلم أن أصل السنة في ذلك كله بتأدي قراءة شيء من القرآن لكن السورة أولى حتى أن السورة القصيرة أولى من بعض سورة طويلة وإن كانت أطول كما يؤخذ من كلام الرازي في شرحه وقول النووي في أصل الروضة أولى من قدرها من طويلة غير واف بكلام الرازي كاتبه عليه في

يتحملها عن المأموم مع أن ظاهر كلام الشارح أنه يتحملها عنه فكأنه نوههم أن الإمام لا يتحمل عن المسبوق الفاتحة فكذلك السورة وهو يجب اه وأجاب حل بأن سقوطها عنه لسقوط متبوعها وهو الفاتحة لا يتحمل الإمامها عنه كإمامه الشيخ عسيرة وفي كلام حج في شرح الاصل أن الإمام يتحمل عنه السورة حيث نوا أنه أولى من يتحمل الفاتحة اه بحروفه وهذا الجواب واضح في سقوطها في الأولى التي سبق فيها ردا صورة سقوطها في الركعتين الأولىين معا صور شيخنا العلامة السجيني المسئلة بما إذا اقتدى بالإمام في الثالثة وكان مسبوقاً أي لم يدرك زمانها من قراءة الفاتحة لوسط المعتدل ثم ركع مع إمامه ثم حصل له عن ركعة مثلاً ثم تمكن من السجود فوجد وقام من سجوده فوجد الإمام راكعاً فيجب عليه أن يركع معه وسقطت عنه الفاتحة في الركعتين فكذلك تسقط عنه السورة تبعاً وليس المراد أن الإمام يتحمل عنه السورة اه (قوله كافي مسئلة الزحام) أي بأن زحم إنسان عن السجود وكافي تطويل الإمام. الركعة الثانية في صلا ذات الرقاع لتلحقه القرعة الثانية حل وكقولنا سورة السجدة في الركعة الأولى من صبح الجمعة فاه بقرا في الثانية لم يزل وهل أي زى (قوله وسن في صبح) هذا تفصيل للسورة المتقدمة فلا تكرار يماوي وقوله طول الفصل سمي بذلك لكثرة الفصل فيه بين السور اه يماوي والحكمة في ذلك أن وقت الصبح طويل وصلاته ركعتان فتناسب تطويلها وقت المغرب ضيق فتناسب فيه القصار وأوقات الظهر والعصر والشاء طويلة ولكن الصلوات طويلة فذا تمارض ذلك رب عليه التوسط في غير الظهر وفيها قريب من الطول الشرع حر وانظر حكمه مخالفة الظهر لغيره من الرابعتين وأعماله الكون وقها وقت قيوالة فتناسبها التخفيف بقريب من الطول كما نازعات تأمل قال حل وطول الفصل من الجمرات إلى العم والأوساط من عم إلى الضحى والقصر من الضحى إلى الآخر وهذا في غير المسافر ما هو فيسن له أن يأتي في الأولى من الصبح يقلل بها لكافرون في الثانية يقلل هوافة أحد طلبة التخفيف عنه اه شيخنا عن حج (قوله برضا محسورين) أي صريحاً بما يمكن المسجد مطروقا لم يمتدح بعضهم حتى لم يكونوا يملكون ولا نساء من زجرات ولا مستأجرين إنجاة عين على عمل نازح كفي حل (قوله وفي صبح جعة) وإن لم يكن المأمومون محسورين راضين بالتطويل كما يفهم من إطلاقه وتقييد ما قبله قال الشوري والظاهر لو كان الصبح قضاء فليحجر زى اه قال: يخشا العجاوى وحاصلها أنه لو أتى بالم تنزيل في صبح يوم الجمعة بقصد السجود وأولاً وبالأية التي فيها السجدة فقط سواء أتى بها في أولها أو آخرها لا تبطل صلاته لأن صبح يوم الجمعة محل السجود في الجمعة ولو أتى به سجدة في غير صبح يوم الجمعة بقصد السجود وسجدت بطلت صلاته سواء كانت ألم أو غيرها ولو قرأ في صبح يوم الجمعة بغير ألم تنزيل بقصد السجود وسجدت بطلت صلاته ككافي به هر خلافاً لحج فان لم يقصد السجود بأن أتى به سجدة غير علم بأن فيها سجدة بل اتفق ذلك لم تبطل صلاته سواء كان في صبح يوم الجمعة أو غيره اه (قوله ألم تنزيل) بضم اللام على الحكاية للتلاوة زى (قوله بقراءة شيء) ولو بعض آية أن أقدمى حل (قوله في أصل الرضة) فيه أن أصل الرضة وهو شرح الوجيز الرازي للنووي والنووي له الرضة وأوجب بأنه على تقدير مضاف أي في فقر راصل الرضة أو في مختصر راصل الرضة وهو الرضة أو الإضافة بيانية اه ح ف وأما الوجيز فهو للزالي (قوله غير واه) أي ولو في قتال من قدرها من طويلة أو أكثرتها مع أن المعتد من كلام النووي أنها أولى من قدرها وإن لا أكثرتها زى (قوله أن يجهر بالقراءة) وإن خاف الرياء بخلاف الجهر خارج الصلاة اه شوري والحكمة في الجهر في موضعه أنه لما كان الأيل محل الخلوة

والعبدین وخسوف القمر  
والاستسقاء والتراجم ووتر  
رمضان وركعتي الطواف  
ليلاً أو وقتاً أصبح فيها  
بعض ذلك وأن يسرى غير  
ذلك إلا في نافذة الليل  
المطلقة فينوسط فيها بين  
الاسرار والجهسر إن لم  
يشؤش على تأتم أو مصل  
أدخوه ومحل الجهر  
والوسط في المرأة والخنى  
حيث لا يسمع أجنبي  
ووقف في المجموع ما يخالفه  
في الخنى ولعبة في الجهر  
والامرار في القرينة  
المقضية بوقت القضاء  
لا بوقت الاداء قال الأذرى  
ويشبه أن يلحق بها  
العبد والاشبه بخلافه كما  
اقتضاه كلام المجموع في  
باب صلاة العبدین قبيل  
باب التكبير عملاً بالأصل  
أن القضاء يحكي الاداء  
ولأن الشرع ورد بالجهر  
بصلاته في محل الاسرار  
فيستصحب (و) خامسها  
(ركوع) فتقدم ركوع  
القاعد (وأقله) للقائم  
(الخفاء) خالص (بحيث  
تدالوا حاشا

(قوله رحمه الله اغتناء  
خالص الخ) أي ولو توقف  
على ما لم يخرج عن  
الاقتضاء الواجب اهـ

وطيب فيه السم شرع الجهر فيه طلب المدة مناجاة العبد لربه وخص بالأولين لشغل المصلي فيها  
والهزار كما كان محل الشواغل والاختلاط بالناس طلب فيه الامرار لعدم صلاحيته للتفرغ للمناجاة  
وأحق الصباح بالصلاة الليلة لأن وقته ليس محلاً للشواغل عادة ع ش على مر (قوله وأولى  
العشاءين) فيه تسمية المغرب عشاء وهو مكره عنده ولوم التغليب كاصح حه السكن في الانوار  
التصريح بعدم الكراهة مع التغليب فله جوى هنا على مقالة الانوار وإن خالفه ثم يفرح شوى  
(قوله والاستسقاء) أي سواء كانت ليلاً أو نهاراً بدليل الاطلاق فيها والتقييد في ركعتي الطواف إن  
شرف (قوله فينوسط الخ) حد الجهر أن يسمع من يابه والامرار أن يسمع نفسه قال بعضهم  
والنوسط بينهم يعرف بالقافية بهما كما شاراه قوله تعالى ولا تجر بصلانك ولا تخافت بها واتفق  
بين ذلك وبين لقاب الزركشي والاحسن في تفسيره ما قاله بعضهم أن يجهر نارة ويسر أخرى إذا انتقل  
الواسطة زى وفسر حل التوسط بأن يز بدعى الاسرار إلى أن لا يبلغ حد الجهر بأن يز بدعى  
أدنى ما يسمع نفسه من غير أن تبلغ تلك الزيادة إلى سماع من يليه اهـ بحرفه ورد بأنه لا يناسب  
قوله أن لم يشؤش على تأتم الخ لأنه على تفسيره لا يشؤش قطعاً (قوله أن لم يشؤش على تأتم) فضية  
تخصيص هذا التقييد بالتوسط في النقل المطابق أن ما طلب فيه الجهر كالعشاء لا يترك فيه الجهر لما  
ذكرناه مطلوب لذاته فلا يترك لهذا العارض ع ش على مر (قوله وأخوه) كشتغل عطافة  
عز أو تدرسه أو تصنيفه والأمر ومن المصلي في ذلك من يقرأ القرآن خارج الصلاة أو يشغل  
بالذكر حل (قوله حيث لا يسمع أجنبي) والاستصحاب لعدم ذلك حل (قوله ما يخالفه في  
الخنى) حيث ذكر أن الخنى يسر بمحضرة الرجال والساعة مع أنه مع النساء ما راجل أو امرأة فلا راجه  
لامرار حل قال مر والظاهر عدم المخالفة لأنه معصوم بما إذا اجتمع النساء والرجال الأجانب  
معا (قوله بوقت القضاء) معتمد (قوله أن يلحق بها) أي بالقرينة العبد فيجهر فيه في  
وقت الجهر ويسر فيه في وقت الاسرار وقوله والاشبه بخلافه أي بل يجهر بمطلقا وهو المعتمد حل  
(قوله عملاً بالأصل أن القضاء يحكي الاداء) ولم يعمل بذلك في غيره لخروجه بالدليل حل (قوله  
بصلاته) أي صلاة ما ذكر من العبدین وقوله فيستصحب أي الشرع (قوله وخامسها ركوع) هو من  
خصائص هذه الامة وأول صلاة ركع فيها النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر صهيبة الاسراء اهـ  
مواهب المعنى أي فيكون صلى الظهر قبله بالركوع وكذلك صلاة الليل التي كان يصلها قبل ذلك  
كانت بالركوع كما قاله السيوطي وفي البيضاوي في تفسيره قوله تعالى واركع مع الراكعين فانصه أمرت  
بالصلاة في الجماعة بذكر أركانها بالغة في المحافظة عليها وقيام السجود على الركوع أما لكونه كذلك  
في شريعتهما وألتنبيه على أن الاول لا وجب الترتيب لا يفرقون ركني بل لا يكتفي بالذي كان من يسوا  
في ركوع يسوا مصليين انتهى وهو صريح في أن الركوع كان في شرع من قبلنا ع ش واعتمد  
شيخنا ح ف أنه من خصائص هذه الامة ففسر بعضهم بصل مع الصائمين مجازاً من التعبير بالجزء  
عن السك غير مسلم لأن الركوع لم يكن مشروفاً في شريعتهما فهو ليس جزءاً حتى يصير به عن السك  
تدبر (قوله تقدم ركوع القاعد) اعتمد أن تركه هنا والمناسب ذكره بعد قوله وأقله كما صنع  
مر (قوله خالص) أي عن الإختصاص وهو أن يخضع عيونه ويرفع أعلاه وبقدم صدره **رفع**  
لأنه يقدر عليه الإيماء (وما ابتدأه وودوا ما لا زمنه يسير (قوله بحيث تدال) أي يقينا فلو شك هل  
الحي قدر اتصل به راحة أو ركبتيه (زمنه إعادة ركوع) لأن الأصل عدمه شرع مر (قوله راحاً)  
مفردة راحة والجمع راح بلاتاء برماوى وتغييره بالراحة يشعر بعدم الاكتفاء بالأصابع وهو كذلك

كإقتضاء كلامهم وقال ابن العماد انه المواب وان اقتضى كلام التنبيه الاكتفاء بها مر ع  
**(قوله معتدل خافه)** فلو طالت بده أو قصرنا أو قطع شئ منها لم يعتبر ذلك حل أي بل يقدر  
معتدلاً **(قوله إذا أراد وضعهما)** انظر أي حاجة لهذا بعد التصريح بالحقبة المذكورة لان معناها إذا  
أراد وضعهما الآن يقال ذكره أيضاً وقوله ويرى بالحيثية اه ع ش اطف **(قوله فلو حصل ذلك)**  
بالتخاس مفهوم قوله بمخامه قوله أي بمعم اختصام مفهوم قوله تالاس واسم الإشارة للتبيل المفهوم من  
تال كقوله الشو برى **(قوله لم يكف)** أي تبطل صلاته ان تعد ذلك على بحرمة والام تبطل ويبد  
الركوع حجج بزيادة أي لان فعله بالتخاس زيادة غير مطلوبة بل هي تلاعب وتسهيل لکن الاقرب  
ما اقتضاء كلام الشارح كشرح مر من عدم البطلان ويحمل كلام حجج على ما اذا لم يبدعه على  
المواب كافي ع ش على مر ومقتضاه أنه اذا أعاده على المواب البطلان وان كان أي في بعبدا  
عالم الحور **(قوله وقول الاختصاص)** اعترض بان أصله فيه أن يشعني وغايته أن ذلك مصدر مؤنزل  
وهذا مصدر صريح وأجاب الطنطاوي بان الزيادة من حيث كونه مصدر صريح يحاو يكن أي يجب بان  
مراد أن يجمع المواب مع معتدل الخلق من الزيادة فلا يفي في الانعناء مذ كورني لاصل وأولى  
من ذلك أن نسخة الشيخ التي اختصرها هي التي شرح عليها الجلال وهي غالية عن الانعناء مطلقا  
يرشد اليه كلام المحلى شو برى وقوله مطلقا أي مصدر صريح يحاو مؤنزل وعبارة ع ش قوله وقول الخ  
أي وأما ما يوجد في بعض نسخ المباح من قوله أن يشعني فهو غير موجود في خط الحنف وأهـ هو  
ملحق لبعض ناسخ التاملة الشيخ تصحيحها للفظ المصنف اه **(قوله بطمأنينة)** متعلق بقوله بعبدا  
وتكون الباء بمعنى مع أو متشقة ببتال أو بمحذوف أي متمسكة بطمأنينة اه شيخنا **(قوله رفته)**  
أي للاعتدال **(قوله بفتح المهاء الخ)** هذا مذهب الخليل وقال بعضهم بفتح المهاء الانخفاض  
وبعضها الارتفاع اه ع ش **(قوله خبر المسمى مصلاته)** دليل على الركوع بطمأنينة لا على أقله  
وان أوجه كلامه **(قوله ولا يقصد به غيره)** أي فقط فلو قصد غيره وكذا لو طق لم يضر على قياس  
ما سبق في البدلية وقوله كظنير ما من بقية الأركان كاعتدال الخ فان الشرط أن لا يقصد بها غيرها  
فقط لا لسحابنية الصلاة على ذلك حل ومثله ع ش عن سم وعبارته لحل المراد أن لا يقصد  
به غيره فقط حتى لو قصد غيره لا يضر سم وكتب أيضا قوله ولا يقصد به غيره أي حقيقة أو حكما أي  
بان كان ثم صارف كإشعار اليه تعليقه الآتي وحينئذ فلا إشكال في قوله الآتي أو سقط الخ اه أي لان  
السقوط مثل به الشارح لهذا الغير مره أن لا يقط لا قصد له أصلا فلا يصح التثليل به لقصد الغير وحاصل  
جواب المحقق أن القصد وجود حكم لا لوجود ما صارف كأنه قصد الغير وأجيب أيضا بان المراد  
بقصد الغير وجود الفعل الصارف مطلقا اه شيخنا حف **(قوله كظنير)** لو قال كظنيره  
كان أوضح ع ش والضمير راجع له هو بل للركوع فحينئذ يقدر في قوله ن الاعتدال مضاف أي من  
رفع الاعتدال وهكذا بقدر فراجع ما يتناسبه كإشعار اليه بالتفرع ع قوله فلو هو الخ **(قوله من)**  
الاعتدال أي من رفع الاعتدال وقوله والسجود أي وهوى السجود وهكذا **(قوله فلو هو)**  
ثلاثة بان قرأ أو أتم سجدة أو الأبان قرأ أمه أو أتم سجدة ثم هو عبقها للركوع فظن المأمور أنه  
هو السجدة الثلاثة فهو مضمرة أو ليس بدفوف عند حد الزايم فيجب ذلك عن الركوع لانه  
فعل المأمور للتابعة الواجبة وقول بعض المتأخرين الأقرب عندى نه يعود للقيام ثم يركع لوجهه ولو لم  
يعلم بوقوف الإمام في الركوع لالابدان وصل للسجود قائم منحنيا فلو تصب عابدا على بطات صلاته  
زياد نه قياما ولو قرأ أية سجدة أو قصد أن لا يسجد للثلاثة هو للركوع ع ثم أراد أن يسجدها فان كان

معتدل خلقته ركنيه  
إذا أراد وضعهما  
فلو حصل ذلك بالتخاس  
أو به مع إختصاص لم يكف  
والراحتان ماعدا لأصابع  
من الكففين وقوى  
اختصاص معتدل خلقته  
ن زيادى (بطمأنينة  
تفصل رفعه عن هويه)  
بفتح المهاء أشهر من ضمها  
بان تستقر اعتناؤه قبل  
رفعه لخبر السى مصلاته  
(ولا يقصد به غيره) أي  
بهويه غير الركوع  
(كنظيره) من الاعتدال  
والسجود والجلوس بين  
السجدتين وألله تشهد فلو  
هو لتلاوة

(قوله على قياس ما سبق في  
البدلية) هذا سهو بالنظر  
لقصد لان الذى سبق  
أنه إذا قصد البطل وغيره  
لا يكتفى بخلاف قصدهما  
معانها يكتفى بفرق بينهما  
بأنه يضيّق في لبطل بدليته  
ما لم يضيّق في غيره اه  
شيخنا لا يمكن أن  
القياس في الإطلاق بدليل  
انظر كذا

أو سقط من اعتدال  
أورفع من ركوعه أو  
سجوده فزعمان شي لم  
يكف ذلك عن ركوعه  
وسجوده واعتداله  
وجاوزه لوجود الصارف  
فيجب القود إلى القيام  
لهوى منه وإلى الركوع  
أو السجود ليرتفع منه  
(وأكله) مع ماس (تسوية  
ظهر وعنق) كالصفيحة  
للإتيان رواه مسلم (وأن  
ينصب ركبتيه المستزيم  
لنصب ساقيه ونظده لانه  
أعوان له (مفرقتين) كان  
السجود (وأن) (يأخذهما)  
أي ركبتيه (بكتفيه) أن  
(يفرق أصابعه) كاف  
التحرر للإتيان رواه في  
الأول البخاري وفي الثاني  
ابن حبان وغيره (القبلة)  
أي لجهتها لأنها أشرف  
الجهات (وأن) (يكبر  
ويرفع كفيه كتحريمه)  
(قوله فليس له ذلك)  
فإن سجد على ما دعا له  
بطلت صلاته لأنه قطع  
فرض السنة (قوله إن الباعث  
على الهوى (الح) العوالب  
حذف الهوى إلا أن  
يشكها به راجع لسقوط  
مع أنه خلاف ما قدمه اه  
(قوله وكتب يضاعى قوله  
الح) الأولى لاسقاط هذه  
الكتابة وذكر عبارة  
البرماوى عقب عبارة حل

قد انتهى إلى حد الرأى فليس له ذلك ولا جاز حل ومثله شرح مر ففهم منه أن قوله فلو هوى  
خاص بالسقط خراج المأموم (قوله أو سقط من اعتدال) أي قبل قصد الهوى فإن كان سقوطه  
قبل الطمأنينة وجب العود إلى ما سقط منه وطمأن ثم سجد أو بعد ما هتف بمعدله ثم سجد اه  
حل فإن قلت كيف يكون هذا من قصد التبر والحال أن الساقط لا قصد له في سقوطه قلت قال الشيخ  
حجج بوجه بان الهوى لا تغير المفهوم من المكان صادق بمسألة السقوط لأنه يصدق عليها ما وقع هو به التبر  
وهو الإلجاء شوري (قوله من ركوعه أو سجوده) انظر وجه إضافة الركوع والسجود دون  
التلاوة والاعتدال مع أن الإضافة للتلاوة أولى شو برى أي ليخرج ما إذا هوى للتلاوة مامه فانه لا يضر  
كما قسم والله ليرجع قوله فعلى هاتين الصورتين (قوله فزعمان شي) يجوز فتح الزاى على كونه  
مفعولاً لأجله ويجوز كسرها على كونه حالاً أي فانه لا يفتح أولى لأن جعله مفعولاً لأجله فيبدأ  
الباعث على الهوى أو الرفع انحماؤ الفزع بخلاف جعله لا شخذاً وجعل حجج القتمه تعيناً فذكر  
(قوله ليرتفع من ركوعه (الح) على القلب والنشر المرتب بقوله من ركوعه راجع لقوله فلو هوى  
للتلاوة وقوله وسجوده راجع لقوله أو سقط وقوله واعتداله راجع لقوله أو رفع من ركوعه وقوله وجاوزه  
راجع لقوله أو سجوده وقوله لهوى منه أي إلى الركوع والسجود (قوله فيجب العود إلى الح)  
والظاهر أنه يجب جالساً هو بر سم وظهر أنه يجب جالساً في الجميع وهو مشكل بالنسبة للسقوط وقد  
يجاب بأنه منسوب إليه فتزل منزلة السهو ولو قيل بأنه لا يجب جالساً في الجميع لم يكن بعيداً بل هو الظاهر اه  
عش (قوله ليرتفع منه) أي يرتفع من الركوع والاعتدال ومن السجود لاجل شيوخنا (قوله  
مع ماس) أي الانحناء (قوله وأن ينصب) هذا الفعل مؤول مع أن بعدد معطوف على تسوية  
أي ونصب وانما عدل عنه وقد عبر به أصله مع أنه أخسر ثلاثتهم أنه معطوف على ظهر فيكون  
الغنى وتسوية نصب فنه على أن أصل النصب مطلوب لا تسوية بل قبل وينصب بدون أن لا يترجم  
عليه وقوع الحجة خبراً بدون رابط لانها معطوفة على الخبر وقوله المستزيم بالرفع نعت للمسلم المذكور  
شيخنا (قوله المستزيم (الح) أشار به إلى أن ما ذكره موقوف بعبارة الأصل ويشتمل على زيادة هي  
نصب الفخذين فلذلك كان تغييره به أولى من قول أصله ونصب ساقيه لأنه لا يستلزم نصب الفخذين ولم  
ينبه الشارح على الأول بقشو برى والظاهر أن في تغييره بنصب الركبتين تسعاً لأن الركبة لا تنصف  
بالانصباب وانما ينصف به الفخذ والساق لان الركبة موصل طرفي الفخذ والساق (قوله كاف  
السجود) أي بقدر شبر ولم يذكر له علة فلو أنشأ قوله لانه أعوان ليكون علة لكان أولى عش  
وقوله كاف السجود انما علة عليه لو رد النص فيه وان كان فيما علة على مجهول لأنه سبأى (قوله  
كاف التحريم) أي من حيث تقر يقها تقر يقا وسطا وليس مراده الاستدلال لقوله بعد ذلك للإتيان  
بل هو نظير (قوله للقبلة) متعلق بحذف أي موجهها للقبلة قال حل ولا يخفى أن الإبهام  
لا يستقبل ما حيزت كالتنصر قلت هذا مع قطع النظر عن قولهم تقر يقا وسطا فاع نظر إلى الاستقبال  
حاصل بالجميع وكتب يضاعى على قوله أي لجهتها بالأيامنة ولا يسهة أي لجهة بين عينها ويساره فلا إبهام  
مستقبلة أي لجهة مستعملة في أيام العين والجهة اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله أي لجهتها داخل  
بين العين ويساره وخارج بين الجهة ويساره وعبارة عش على مر واعتبر في التفرق كونه  
وسطاً للتلاوة خرج بعض الأصابع عن القبلة اه (قوله وأن يكبر (الح) وأما أنهم أوجبوا التكرار في  
قيام الصلاة وجاوس التماساً لوجوبه في الركوع وسجود لان القيام والقود يقعان للعبادة والعادة  
فاستجى إلى ذكر تحريم العبادة والركوع والسجود يقعان للعبادة فقط لم يجب فيها ذكر الحج

(قوله مكشوفتين الخ) الأول أن يأتي بواو العطف في السكت ليفيد أن كل واحد منهما تسبحة مستقلة كما  
 يؤمن من (قوله مع ابتداء تكبيره) أي يرفعهما يكون معه ولا يز ل يرفعهما الى أن يجازي  
 بهما منكبيه وقضية كلام الأصل أن الرفع يقارن الهوى وفي المجموع تغلغل الأصحاب يكون  
 ابتداء رفعه وقائم مع ابتداء التكبير اه حل فهذا الابتداء آن متفرعان بخلاف ابتداء هوى به  
 فيتأخر الى أن يصل كفه حذو منكبيه ويسمى التكبير أن ينتهي الى حد الركبين فغايبته مقارنة  
 لعامة الهوى وأما غاية الرفع فقد انفصلت عند ابتداء الهوى قالوا غايبته ليست كهي في التحريم قال  
 ع ش م ر قوله مع ابتداء تكبيره فيجده الى أن يصل الى حد الركوع وكذا في سائر الانتقالات  
 حتى في جلسة الاستراحة فيمده على الألف التي بين الهاء واللام لكن بحيث لا يجوز سيع ألقاها لأنها  
 غاية هذا المذهب وأول من ابتداء رفع رأسه الى تمام قيامه اه حج وهذا التكبير عند رفع رأسه من  
 السجود الثاني (قوله كاسر في تكبيره التحريم) هذا كاسر مع التشبيه الذي في المتن وهو قوله  
 كتبره (قوله فيهما) أي تكبير والرفع ع ش (قوله ربي العظيم) قال الفخر الرازي العظيم  
 هو الكامل ذات وصفة والجليل الكامل صفو الكبر والكمال ذات شوري (قوله وبجمعه) الواو  
 والزيادة اه (قوله أدى أصل السنة) أي مع الكراهة ع ش (قوله راضين) أي صريحا  
 (قوله لك ركعتان الخ) قدم الظرف في الثلاث الأول لأن فيها ردا على المشركون حيث كانوا  
 يعبدون معه غيره وأخره في قوله خشع لك لأن الخشوع ليس من العبادات التي ينسبونها الى غيره حتى  
 يرد عليهم فيها ع ش على م ر وإذا تعارض هذا العهد والتسبيحات قدمها ويقدم التسبيحات  
 الثلاث على هذا العهد على كل التسبيح وهو أحد عشر ركعتي الروضة (قوله خشع لك سمعي) يقول  
 ذلك وإن لم يكن متصفا بذلك لا يتعبد به فافا لم خلافا لبعض الناس وقال حج ينبغي أن يهجرى  
 الخشوع عند ذلك والأيكون كاذبا لما يرد أنه بصورة من هو كذلك اه ابن شوري (قوله وعخي)  
 في المصباح المنج الولد الذي في العظم وخالص كل شيء عنه وقد يسمى الدماغ عا اه (قوله وما استقلت)  
 أي حلت وهو كذابة عن جميع ذاته فهو من عظم السكت على الجزء وأقرب البناء في الفعل لأن القدم  
 مؤنث قال تعالى فذل قدم بعد نبوتها (قوله قدري) لا يصح فيه تشديد الياء لفقد ألف الرفع اه شوري  
 (قوله وشعري وبشري) أي بعصبي وفي آخوه تترب الملائين م ر ع ش وقوله فخالج بدل من  
 قوله لك وفيه نظر لأن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر لا يصح الا إذا فاد الظاهر الحاطة أو كان بدل  
 بعض أو اشبال كقائل في الخلاصة

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا • تبدله الا ما الحاطة جلا • أو اقتضى بهما أو اشبالا

فالاول أن يكون قوله وما استقلت مبتدأ خبره تقرب الملائين ح ف (قوله ما فاضته) وهو أن امام  
 المحصور ين يز يد على التسبيحات ما ذكر ولا يز يد اماما غيرهم حل (قوله ونكره القراءة في  
 الركوع) ما لم يقعد الدكر وحده والام نكره حل وينبغي الكراهة عند الاطلاق أو قصد هما  
 كافي الشوري فتكره في ثلاث صور وقيل لا تكراهة عند الاطلاق (قوله وغيره) ومنه الاعتدال  
 ع ش (قوله وفي نقل) أخذه غايته واولي الجالوس بين السجدين للرد على ما فهمه بعضهم من كلام  
 النووي ويزم به ابن المقرئ من عدم وجوب الاعتدال والجالوس بين السجدين في النقل وعلى ما قاله  
 فهل يجزأ من ركوعه أو يرفع رأسه قليلا أي من ركوعه وسجوده أم كيف الحال وهل الأقرب  
 الثاني ع ش عبارة الانوار ولوترك الاعتدال والجالوس بين السجدين في انفاة لم ينطل اه

ونكره القراءة في الركوع وغيره من بقية الأركان غير انقيام كافي المجموع (و) سادسها (اعتدال) راد في نقل ويحمل

(بعود لبدنه) بان بعد

لما كان عليه قبل ركوعه قائماً كان أو قاعداً فيعبر بذلك أولى من قوله الاعتدال قائماً (بطما أفينة) وذلك لخبر الذي وصلته (وسن رفع كفيه) حذو من تكبیه كافي التحريم (مع ابتداء رفع رأسه) قالوا مع الله أن جدته) أي قبل منه جدوه قال من جدته الله سمع لك (و) قالوا (بعد عدد ربنا لك الحمد) وأولاهم ربنا لك الحمد وبواو في مقابل لك (ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) أي بمدهما كالكرسي وسع كرسى السموات والأرض (و) أن (يزيد من مر) أي المتفر دوام محصورين راضين بالتعويل وذكر الثاني من زيادتي (أهل) أي بأهل (النشاء) أي المذبح (والحمد) أي العظمة (لى) آخره) غنة كافي الأصل أحق ما قاله لعبد ربنا لك عبد لآمانع لما أعطيت

(قوله بعود لبدنه) نأريد بالبدنه مكان القيام ما يمكن هنالك أشرف استغنى عما أطال به الحشى وقسولى أشرف أى فیتعین فی الفرض ويجوز فى النقل العود إلى أشرف اه

(قوله بعود لبدنه) ظاهره أنه لو صلى فلان قيام وركع منه تعين اعتداله من القيام ولا يجوز ثم جلس وهو الذي توجه وأنه لو ركع من جلوس بعد اضطجاعه بان فرأى فيه ثم جلس أي بعد والى الاضطجاع والتوجه تعين الاعتدال من الجلوس لأنه بدأ ركوعه من شؤ برى وقر شيعنا حرف أنه لا يتعين ذلك بل يجوز من الاضطجاع وذكره الشو برى أيضاً محل آخر قبل هذا فرأى ما إذا صلى فرضاً من اضطجاع فلا فرق بينه إذا قرع على القعود للركوع فلا يعود الاضطجاع لان القعود أكل عيش أى فلا يجوز ما دون (قوله قائماً كان أو قاعداً) ويجب للممكن فيمن لم يطق اتصا بالركوع فى أمامه عاد إليه غير المأموم فوراً وبواو لا بطلت صلاته والمأموم يأى ركعة بعد سلام امامه زى ويرسل يديه فى الاعتدال وما قبل يجعله ما تحت صدره مردود حجج (قوله مع ابتداء رفع رأسه) أى مبتدأ رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه ويستمر الى انتهاء وقوله قائلاً أى كل من الامام والمأموم والمفرد حل أى مبتدأ نقول الخ مع ابتداء رفع كفيه ومع ابتداء رفع رأسه الثلاثة أى القول والرفعان متقارنان فى الابتداء والانهاء وسمع الله من جدته ذكر الانتقال للاعتدال لذكر الاعتدال لتقدمه عليه اه شيخنا (قوله لمن جدته) اللام زائدة لأنها كيد لان سمعتم يمدى بنفسه (قوله سمع) أى وأسمعه كافي مر وحجج ويؤخذ من قوله كفى أن الأول أفضل اه عيش (قوله أى) قبل منه جدته) قالوا سمعه سماع قبول لا سماع رد وهو معنى الدعاء فكانه قيل اللهم تقبل جدنا فادفع ما قد يقال ان سماع الله مقطوع به فلا فائدة فى الاخبار به شيعنا حرف والاصل فى ذلك أن أبكر تأخر ذات يوم عن صلاة العصر خلف النبي فهورل ودخل للمجد فوجده را كما فاقال الحمد للركوع خلفه فنزل جبريل وقال يا محمد سمع الله ان جدته لجموا فى صلاتكم برأوى وكان قبل ذلك يرفع بالتكبير اه اج (قوله ربنا لك الحمد) وهو أفضل الصيغ صل وينب أن يزيد جدا كثيراً طيباً مباركاً فيه ما ورد أنه يساق اليها ثلاثون ملكاً يكتبون نواهيها للهاليك يوم القيامة اه برأوى برواية البخارى يضع ثلاثون وقول البرأوى يساق اليها إلى كتابة نواهيها (قوله) وبواو في مقابل لك وعلى نواهيها عطف على مقدس أى طمأنينة لك الحمد على ذلك اه زى (قوله ملء السموات الخ) يعنى ثلثيها يكثناه لو كان مجد بالالاسموات والأرض وما بهما (قوله) من شيء بعد) بيان لمأى وملء شيء شئته أى شئت ملأه بعد السموات والأرض أى غير السموات والأرض حل وبعد صفة لشيء ويجوز تعلقه بشئ ويكون معناه ما شئت ملأه بعد ذلك ومن قال انه لا يصح تعلقه بشئ لانه يقتضى تأخر خلق الكرسي عن خلقه ما غير مستقيم اه سم (قوله وسع كرسى) بيان لعظم الكرسي لان السموات والأرض بالنسبة له كقمة لمقايضة أرض فلاة اه برأوى وكذا كل شيء بالنسبة لما فوقها قل (قوله وأن يزيد من مر) أقوم ما نابله بقوله الامام مطلقاً وبه صرح حج حيث قال ويسن هذا حتى الامام مطلقاً خلافاً لجموع أنه انما يسن له ربنا لك الحمد فقط عيش (قوله واما محصورين) والمأموم تابع لآمامه (قوله أحق ما قاله العبد) أى أحق قول ففى تكريمه وقاى من أحق الخ والافاق على الإطلاق لاله الله قال فى المجموع ويقع فى كتب الفقهاء حذف الحزم والارواح والابواب اثنتهما زى (قوله وكذا لك عبد) قال السبكي ولم يقل عبيد عود الصنوبر على جمع لان لقصداً يكون الخلق أجمعون بملة عبد واحد وقب واحد ايعاب اه شو برى أو يقال أفرد بانظر للفظ كل لانه يجوز مراءاة لفظها ومراءاة معناها قال تعالى وكاهم آية يوم القيامة فرد وكل آية داسرين قل زيادة (قوله لآمانع الخ) ماذ كره الشارع من ترك تبوين اسم لاغنى ما مع ومعطى مع أنه مطول أى عامل فيما بعد موافق للرواية الصحيحة لكنه

أخوه وملء بالرفع صفة  
وبالنصب حال أي مائلا  
ببقر كونه جسا وأحق  
مبتدا ولا مانع إلى أخوه  
خبره وما بينهما اعتراض  
ويستوي في سن التسميع  
الامام وغيره وما خبر إذا قال  
سمع الله من حمده فقولوا  
ربنا لك الحمد فنهأ فقولوا  
ذلك مع ما علمتموه من  
سمع الله من حمده لهم  
بقوله صلوا كما رأيتموني  
أصلي وأما خبر ربنا لك  
الحمد بالذكر لأنهم كانوا  
لا يسمعون غالباً ويسمعون  
سمع الله من حمده ويسن  
الجهر بالتسميع للامام  
والمبلغ (ثم) بعد ذلك سن  
قنوت في اعتدال آخرة  
صحيح مقلد (أو) آخرة  
المسكت ربات لئلا (أو) آخرة  
وقطع وعدت (و) آخرة  
وترأف ثمان من رمضان  
كالهم) هذا الرفع إيهام  
تعيين لفظ القنوت الآتي  
أول من قوله وهو الهم  
(أهدني) فيمن هديت إلى  
آخرة تمته كافي العز يز  
وعافي فيمن عافيت وتواري  
فيمن تولى وتواري كافي  
أعطيت وفي شمرأفني  
أنك تقضي ولا يقضي عليك  
أنه لا يذل من واليت ولا  
يسمن من عادت تباركت

مشكل على من ذهب البصريين الموجبين ثبوته وقد يجاب عنهم جملة ما فيها بعده من قدر علم أي  
لما منع منع المأعطيت واللام التقوية أو يخرج على لغة البداديين أنهم يتركون تنوين المطول  
ويجوزون بحرف الفرد في بناءه على الفتح ومضى على هذه الافة العشرى حيث قال في قوله تعالى  
لا تشرع عليكم اليوم وفي قوله لا عامم اليوم من أمر الله أن عليكم متعاقب بالترتيب ومن أمر الله متعلق  
بلا عامم وأما إن كسان يجوز في المطول التنوين وتركه أحسن سم في شرح المنهج زى (قوله)  
ولا معنى لما نعت زاد بعضهم ولا راد لما قضيت برماوى (قوله ذا الجدم) يفتح الجيم أي النفسى  
وقوله الجدم فاعل يفتح أي بل أنما يفتح طاعتك ورضاك (قوله خبره) أي لفظاً وهو مقول القول معنى  
برماوى (قوله لا يسمعونك) أي لا يسمعونك بالآلة ولا يسمعونك بالآلة ولا يسمعونك بالآلة ولا يسمعونك بالآلة  
بالتسميع للامام) أي أن احتيج إليه من وطابق أكثر عوام الشافعية على الأسرار به والجهر  
بربنا لك الحمد يلى عى (قوله بعد ذلك) أي التكرار لتقديم المصل مطلقاً أي سواء كان  
منفرد أو أمام محصورين أو لا وهو قوله ربنا لك الحمد السواك أي وبعد ما تقدم يضمن  
كون المنفرد أو أمام المحصورين يزيد أن أهل البناء الخ حل بإيضاح أي بالقنوت يفعل بعد ذلك  
الاعتدال ولا يسقط عند رادة القنوت اه عميرة (قوله قنوت) القنوت لغة ادعاء بجهر أو شر  
والراد هنا الدعاء في الصلوات في محل مخصوص من القيام شو يرى فهو شرعاً كخصوصه شمل  
على دعائه (قوله في اعتدال آخرة صبح) فلو قنوت قبله لم يجز خلافاً للامام مالك وشمل كلامه  
القضاء وانفالت الصبح غير هالفرفع فامع قصره فاف كانت بالز يادة أليق ولا نهأ فاعلة الصلوات التي صلاحها  
جبر بل بالنبي صلى الله عليه وسلم عند البيت والدعاء يستحب في الخواتم كافي شرح م (قوله مطلقاً)  
أي لئلا تزل (قوله لئلا تزل) أي لرفعها ولو لم يرفع من زلت به فيسن لاهل ناحية لم تزل من فعل ذلك  
لمن زلت به حل وبعبارة شرح م ربنا زلت بالسلطين ولو واحد على ما عتبه جمع لكن اشترط  
فيه الاسنوى نعتي نفعه كسر عالم أو شجاع وهو ظاهر اه وخرج بالواحد الاثنان ومقتضاه أنه  
يقنن لهما وإن لم يكن فيهما نفع متعد اه عى م (قوله كوابه) وهو كثرة الموت من غير  
طاعون ومثله الموت بالطاعون بعضهم فسر الواب بالطاعون لكن ينفيه عبارة م لأنه جمع  
ينهما فقال كواب وطاعون فهذا يقتضى التغاير وقوله وقطع وهو احتباس المطر ومثله عدم النيل  
ويشرح أيضاً القنوت للفلاء الشديد لأنه من جملة النوازل شو يرى بغيره وقرره ح ف (قوله)  
وعدت أي ولو سلمها حل (قوله هذا) أي الاثنان بالكاف (قوله فيمن هديت) أي معهم  
فنى بمعنى مع أو لا ندرج في سلمتهم أو التقدير واجبني مندرجاً فيمن هديت وكذا الاثنان بعد ما جاز  
والجهر ومعلق بمحذوف زى (قوله فيمن عافيت) أي مع من عافيت من بلاد الدنيا والآخرة  
(قوله وتواري) أي كن باصراً لحفاظاً لمن القنوت مع من نصرته وحفظته اه (قوله وقى)  
شمرأفني) أي شمرأفني على القضاء من السخط وعدم الرضا بالقضاء والقدر أي وهو محمول على  
القضاء المطبق لأن المبرم لا بد من وقوعه (قوله لا يذل من واليت) أي لا يحصل له ذلة وفي رواية يضم  
الياء وفتح الدال أي لا يذل أحد ببر (قوله ولا يسمعونك عادت) أي لا تقوم عزة لمن عادته  
وأبعد عن رحمتك وغضب عليه (قوله تبارك ربنا) أي تبارك خبرك وبرك وهى كلمة تعظيم  
ولا يستعمل منها إلا الماضي شو يرى (قوله قنوت شهر) أي متتابعاً في الجنس في اعتدال الحركة

ربنا وتعايت الاتباع رواه الحاكم ابنه في قنوت الصبح ومعه ورواه البيهقي فيه في قنوت التورودى الشبخان في القنوت كذا  
أنه صلى الله عليه وسلم قنن شهر

يدعو على قاتلي أصحابه القراء بيتر معونة ويقاس بالمدن غيره قال الرافعي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعز من عادت كمال في  
الروضة وقد جاء في رواية البيهقي (٢٠٨) والتصرح يكون قنوت التازلة في اعتدال آخرة صلاتهم من

الآخرة يدعو الخ مر عش **(قوله يدعو)** أي يدفع كيدهم من المسلمين لا بالنظر للقتولين  
لا قضاء أمرهم وعدم إمكان نذرهم شرح مر بتغيير ولم بكر قد جاء الدعاء بهلاكهم فلا يرد عليه  
أنه كيد دعا عليهم شهر أول يستعجله ح ف ورد بن عدم اجابته سر يعا لعل يتقاه وهل دعاؤه  
عليهم كان بعد القنوت أو هو القنوت واستظهر السيوطي الثاني **(قوله القراء)** أي الذين كانوا  
يحفظون القرآن وكانوا سبعين ولا ينافيه ما اشتهر أن الذين جعلوا القرآن في عهد النبي نحو عشرة لجه  
على جمعهم له بوجه لقراءت السبعون كانوا يحفظونه بدون وجه القراءت مدابني وقد نظم  
بعضهم العشرة فقال

لقد جمع القرآن في عهد أجد • علي وعثمان وزيد بن ثابت  
أبي أبوزيد معاذ وخالد • تميم أبو الهرداء وابن لعاث

**(قوله بيتر معونة)** أي وألهمهم بيتر معونة أي فيها كما صرح به أهل السير وهو اسم مكان بين مكة  
وعسفان قال في المواقب وقيل اسم لبرقيه ويؤيده ما في السير **(قوله فقد غابهم)** أي انقص  
نواهم بتفويتهم ما طلب لهم فكره ذلك **(قوله من هذا)** أي من كراهة التخصيص شوبرى  
والذين كبر في اسم الإشارة باعتبار أنهم أي الكراهة حكم من الأحكام **(قوله كان إذا كبر)** أي  
للأرواح عش فيفهم منه أنه كان يقول ذلك في دعاء الافتتاح لأنه من جهة دعيته **(قوله الدعاء)**  
المعروف وهو اللهم تقنى من الخطايا كما ينقئ الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج  
والبرود ورد أيضاً أنه كان يقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين السماء والأرض وفروا به  
بين الشرق والغرب برمادى **(قوله وترك للتقيد)** أي تقيد اللهم إيماناً بعتينك الخ به أي غنوت  
الوتر فترك التقيد بغير طلب الزيادة لئلا يذلل كور على الله وبأسماؤه والتفديد الملى كور ذكر الأصل  
في باب النقل **(قوله اللهم انستعنيك الخ)** أي نطلب العون والمغفرة والمداية لأن السبب والثناء  
للطاب وقوله ونؤمن أي نصدق والوكل الاعتقاد واظهار الجهد والثناء والحدس والمراد بالشكر هنا تقضي  
الكفر وهو ستر العمة زى باختصار **(قوله ونمني عليك الخ)** كأن المراد شئ عليك بكل ما ياتي  
بك أي بذكرك بالخير بقدر الاستطاعة لأن الشخص لا يقدر أن نمني عليه بكل خير أي تفصيلاً فظهر  
منصوب بزرع الخافض ويصح أن يكون مفعولاً مطلقاً أي الثناء الخ يرشخنا عز زى **(قوله ولا)**  
نسكفرك أي لا نجد نعمتك بعدم الشكر عليها بدليل المقابلة **(قوله ونحام)** فيه إشارة إلى أن  
الفاجر كالعلم وقوله وترك تفسير **(قوله من يفجرك)** أي يخافك بالعامى **(قوله ولك نصلى)**  
عطف خاص على عام ونص عليها ما بدأ بها **(قوله ونسجد)** عطف جزء على كل أن أراد به  
سجود الصلاة وعام على خاص أن أراد به ما يشمل سجود الشكر **(قوله واليك)** أي إلى طاعتك  
نسئ **(قوله ونحسد)** يجوز فيه فتح الدون وضمها يعاب وهو بكسر الفاء والبال المهملة شوبرى  
**(قوله الجند)** بكسر الجيم أي الحق حل قال ابن مالك في مشتت الجند بالفتح من النسب معروف  
وهو أيضاً العظمة والحظ والكسر قبض لخلل وبالضم الرجل العظيم **(قوله ملحق)** بكسر الحاء  
على المشهور أي لائق و يجوز فتحة أي ملحق بهم حل أي الحق لله منهم وعلى الكسر المشهور  
يكون من الحق معنى لحي كانت الزرع بمعنى نت ح ف **(قوله ثانياً)** أي بخلاف هذا فإنه من

زيادى وفي قول آخر  
تقليب بالنسبة لآخرة الوتر  
لأنه قد يوتر بواحدة فلا  
تكون آخرته (د) ان  
يأتى به (امام بلفظ جمع)  
فيقول اهدنا وهكنا لان  
البيهقي رواه كذلك فخل  
على الامام وعاله الزورى  
في اذكاره بالبركة للامام  
تخصيص نفسه بالدعاء فظهر  
لا يوم عبد قوميا فيخص  
نفسه بدعوة دونهن فان  
فعل فقد غابهم رواه  
الترمذي وحسنه ويستثنى  
من هذا ما ورد به نص  
فظهر أنه صلى الله عليه وسلم  
كان اذا كبر في الصلاة يقول  
اللهم تقنى اللهم اغسلني  
الذنوب الدعاء المعروف  
(د) ان (يزيد) فيه من  
مر أي المنفرد وامام  
محصورين راضين  
بالتمويل والتسديد من  
من زيادى وترك التقيد  
بقنوت الوتر أول من  
تتميده به (اللهم انا  
نستعنيك ونستغفر الى  
آخرة) تتمه كما في المحرر  
ونستعنيك ونؤمن بك  
وتوكل عليك وننتي عليك  
الخ بركنه نسكفرك ولا  
نسكفرك ونحسدك من  
يفجر لك اللهم اياك بعد

وك نصلى ونسجد واليك نسئ ونحسد أي نسرع نرجو رجعت ونخشى عذابك إن عذابك الجند السكار  
ملحق وردا البيهقي بنحوه عن فعل عمر رضي الله عنه ولما كان قنوت الصبح تابعا لنسئ صلى الله عليه وسلم



قدم على هذا على الأصح (ثم) بعد الفنون من (صلاة وسلام) (٢٠٩) على النبي صلى الله عليه وسلم عليه

عن ثقات عمر وليس ثابتاً عنه صلى الله عليه وسلم (قوله قدم على هذا) أي قدم عليه في الذكر  
والإتيان أي أن المصلّي إذا أراد الجمع بين يوتين فالأولى تقديم الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو  
اللهم احسن الخ هذا هو المرام من العبارة دليل قوله على الأصح إذ الخلاف إنما هو في أفضلية التقديم  
والتأخير (قوله ثم بعد الفنون) أي وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لا يجزئ في كتحسب الزاكب  
أجواني في أول كل دعاء وآخره يحمل على ما لم يرد فيه نص بتأخير الصلاة كما هنا وقوله كتحسب الزاكب  
أي لا تجعلوني خلف ظهوركم لأنه ذكر في الاعتصام بكم كما أن الزاكب لا يترك قدمه التي خلف  
ظهره الاعتصام به شيخنا عزري (قوله على الآل) وكذا على الأصحاب (قوله وظهرهما إليها  
الخ) فثبت أنه يجعل ظهرهما إلى السماء عند قوله فتنى ثم ما قضت قال شيخنا ولا يترض بأن فيه  
سركه غير مطابقة للصلاة إذ هي في المردود سواء دعا رفع الياء أو عدم حصوله شورى (قوله  
لا مسح) أي في الصلاة أي لا يندب فلا يترك حل وليس خارجاً مر أي يسن أن مسح  
وجهه يديه بعد ما ورد أن كل شرقة مسجها يديه بعد الدعاء تشهد له ويغفر له بعد دعاءه وما  
فعله العامة من تقبيل اليد بعد الدعاء لأصله كافٍ شرح مر وعش (قوله لهدم ثبوته) عبر  
هنا بعدم الثبوت وفيما بعده بهم الورد لأنه قيل في الأول برورده لكنه لم يثبت (قوله وأن يجهر به  
إمام) أي بما ذكر من الفنون والصلاة والسلام سواء كان المصلي والوتر أو للنازلة وقوله في السرية  
كالصبح بعد الشمس والوتر كذلك حل وبعبارة مر كأن قضى صبحاً أو وتر بعد طلوع الشمس  
وأنما يسن الجهر به في السرية للإمام ليسمع المأمومون فيؤمنوا (قوله دون جهر بالقراءة) مالم  
يزد المأمومون بعد القراءة وقبل الفنون والجهر به بقدر ما يسمعون وإن كان مثل جهر بالقراءة  
حرف (قوله والمفرد يسريه) في غير التارة أمافيها فيجهر بمطابقاً أي في السرية والجهرية  
منفرداً أولاً مر (قوله للدعاء) ومنه الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم على المحدث وقول  
الشارح وإشراكه وإن كانت دعاء للخبر الصحيح رغم أن من ذكرت عنده فم يل على رذبان  
التأمين في معنى الصلاة عليه مع أنه الأليق بالمأموم لأنه تابع للداعي فتناسبه التأمين قياساً على بقية  
الفنون ولا شافى في الخبر لأنه في غير المصلي شرح حجج (قوله وأول التناء الخ) وانظر ما أول  
التناء في فنون عمر قال زى نقلاً عن شيخ الإسلام أنه يشارك من أوله إلى اللهم عذب الكفرة  
فيؤمن الخ (قوله هذا) أي قوله وأن يؤمن الخ مقتضاه أنه إذا سمعها بالأي  
بها وليس كذلك بل يأتي في جهام طلقاً كما قاله مر (قوله وسجود) هولاء الانخفاض والتواضع  
وقيل الخضوع والتذلل برأوى ويطلى السجود على الركوع قال تعالى وخروا له سجداً وقد  
اشتمل كلامه على أربع دعوى السجود وكونه تين وكونه في كل ركعة وكونه بطمأنينة  
واستدلال عليها بالخبر المذكور ولعل هذا حكمه تقديم الطمأنينة على الأقل (قوله بطمأنينة)  
أنما قدمها على أقل السجود وأكمله إشارة إلى أنها معتبرة في الأقل ولا اكمل السكن المناسبات  
ففيه في الركوع أن يذكرها في الأقل ثم يذكرها في الأقل ويكتف به في الأقل ومنه الطمأنينة  
كافصل في الركوع الآن يقال أنه تنفخ في العبارة فغيره بالأسلوب والأولى أن يقول قدمها للإشارة  
إلى أنها معتبرة في السجدين (قوله من تين) وكرر السجود لأن أقدم سجداً أخبر بأن الله تعالى  
عليه خفين رفع رأسه أي قبول توبته مكتوباً على باب الجنة فسجد لله ثانياً شاكراً الله تعالى على

تقضى هذا اسم الامام (فإن لم يسمع فنت) سرا كبقية

(٢٧ - (يجري) - اول)

الاذكار والدعوات التي لا يسميها (د) سابها (سجود من تين) كل ركعة (بطمأنينة) خبر المصلي وصلاته (ولو على محمله) كطرف

الاجابة انكر روى عمالا ليس حيث امتنع من السجود لادم برماوى وعبارة زى والحكمة فى تعدده دون بقية الاركان لانه ابلغ فى التواضع والان الشارح اخبى بران السجود يستجاب فيه الدعاء بقوله اقرب الى فترج الثانى شكر على هذا واعاد اركنا واحد الكون متماجدين كاعده بعضهم الطمانينة فى محال الاربع ركننا واحد اشرح مر وعذوهم فى التقديم والتأخر كين لان المداير على غش الخالفة ح ف (قوله لم يتحرك بحركته) أى بالفعل عند جميع وعند مر ولولا القوة فعلى كلام مر لو كان يصلى من قعود وسجد على محمول لم يتحرك بحركته فى هذه الحالة ولو صلى من قيام لم يتحرك بحركته لم يصح صلاته ان سجد عليه عمدا علنا وعند حج والشارح تصح صلاته لانها باعتبار ان التحرك بالفعل ولم يوجد اه شيخنا ومنه فى زى (قوله فى قيامه) أى ان كان يصلى من قيام وقوله وقعوده ان كان يصلى من قعود (قوله لانه فى معنى التفضل عنه) وانما ضرر ملاقة للنجاسة لان الاعتبار ثمان لا يكون شئ مما نسب اليه ملاقيها وهذا منسوب اليه ملاق لها والمعتبر هنا وضع جبهة على قرار الاربع بكنيتها بالركعة يخرج عن القرار شرح مر وعبارة سل وهنا البرة يكون الشئ مستقرا كما فاده خبر من جبهته ولا استقرار مع التحريك (قوله بطلت صلاته) لا يبعد ان يختص البطلان بما اذا رفع رأسه قبل ازالة ما يتحرك بحركته من تحت جبهته حتى لو ازاله ثم رفع بعد الطمانينة لم يطل صلاته وحصل السجود سم بحروفه وقوله لا يمدح هو كما قال من عدم البطلان بل حيث صار لا يتحرك بحركته قبل رفع رأسه كان فاع عماته التى سجد عليها وقطع الطرف التى سجد عليها واطمان بصله كفى وان ازاله من تحت جبهته ع ش ببعض زيادة وكيف هذا مع ان صلاته بطل بمجرد الشروع فى السجود فقصية هذا الصكلام انها بطل بمجرد الشروع الا ان زال ما يتحرك بحركته من تحت جبهته او صار لا يتحرك قبل رفعه فلا تبطل ولا يعقل ذلك بعد ان حكما بانها بطلت بمجرد الشروع واوجب بان صورة المسئلة اذا لم يقصد رفع الحائل ولا عمد فان قصد ابتداء أنه يسجد عليه ولا يرفعه بطلت صلاته بمجرد الهوى كقياس على ما لو عزم ان يأتى بثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها فانها تبطل بمجرد ذلك ع ش برماوى (قوله وخرج بمحمول الخ) أى خرج من التفصيل السابق بن تحركه بحركته وعدمه لامن الحكم لانه واحد فيهما لان حكم المحمول الذى فى المكان الذى اخرج ح هذا به الصحة كذا وان كان مافى المكان مقيدا بعدم التحرك كانه قال وخرج نحو السرى برقانه لا يضر مطلقا وان تحرك بحركته وقيد السرى بالتحرك لانه المفهوم عدم الصحة فيه والاولى ان يراد بالمحمول الذى خرج به المحمول المقدر فى المفهوم لان التدبير بخلاف المحمول الذى يتحرك بحركته اه (قوله وله ان يسجد على عود يديه) لا يخفى أن المحمول يشمله ومن ثم قرر شيخنا زى أنه مستثنى من كلامهم وقد اتفق به فقيهل شخص سجد على محمول يتحرك بحركته وصحت صلاته وصور بما اذا سجد على ما يديه من نحو منديل حل وقال برماوى اشار الشارح بالملى أى قوله كل طرف حمامته الى تقيد المحمول باللبوس كما قيد به فى الروض فيكون هذا خارجا باللبوس لا مستثنى (قوله على عود) أى مثلا مر ومثله التديل اذا كان فى يدها وكان على كتفه مثلا وفضله عنه عند كل سجدة ويضع تحت جبهته وقوله يديه قال ع ش سوا بطل يديه لا اه لكن قال بعض مشايخنا ان ال بطل يضر لانه اشد اتصالا من وضع شاله على كتفه واعتمد شيخنا ح فى الاول لانه وان رطل يديه لا يراد به الدوام كاللبوس تدبر (قوله وأقله مباشرة بعض جبهته) ولو قلنا جاد او يكره الاقتصاد على وضع البعض سوا فى ذلك الجبهة وغيرها كجلى ع ش وصريح كلامه ان مسعى السجود وضع الجبهة فقط والبقية شروط له وقبل مسمى السجود الجليح ح ف (قوله ولو شرعا) وان لم يعمها وامكن

من حمامته (لم يتحرك بحركته) فى قيامه وقعوده لانه فى معنى التفضل عنه بخلاف ما يتحرك بحركته لانه كالجزء منه فان سجد عليه عمدا علنا يتحرك به بطلت صلاته والا فلا لكن تجب إعادة السجود وخرج بمحمول ما لو سجد على سرير يتحرك بحركته فلا يضر له ان يسجد على عود يديه (وأقله مباشرة بعض جبهته) ولو شرعا بانها

بها

(قوله وعند سرى ولو بالقوة) أى فى غير الشرح والافبارته فى الشرح كعبارة الشارح (قوله ان يسجد عليه علنا عمدا) أى وقد قصد أنه يسجد عليه ولا يرفعه فتبطل بمجرد الهوى فان لم يقصد ذلك بطلت ان لم يطل من تحت جبهته ثم يطلن والا لم تبطل اه ملخصا من سم (قوله اذا لم يقصد رفع الحائل) أى أو قصده قبل رفع رأسه بازائه له

السجود على ما خلا عنه منها **مر** قال شيخنا **حرف** ولو طال ونسج عن الوجه **اه** بخلاف الشعر  
 النازل من الرأس فلا يكتفى بالسجود عليه **عش** ولو طال أنفه حتى صار يمنعه من وضع جبهته بالأرض  
 فإن أمكنه وضع مخدة تحت جبهته وأمكنه السجود بشرطه وجب ولا يكف بوضعه في ثمره مشلاحيث  
 كان عليه كلفة **وا** إن لم يمس ذلك سجود حيث أمكنه ولو على الألف ولا إعادة عليه لو زال المانع وكذا  
 يقال في عيب الجبهة **اه** **برادى** (قوله مصلاه) ما لم يكن المصلى أمرا محتاملا ولم يتمكن من  
 السجود فانها نوى أو إعادة عليها لانه عذر علم **س** (قوله بان لا يكون عليها حائل) فلو سجد على  
 شيء التصق بجميع جبهته وارتفع معها صح سجوده وجب ازالته لا جوده الثاني قالوا له ملتصقا بجبهته  
 ولم يدرفى أى السجودات التصق فعن القاضي أنه إن رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة وجوز  
 التصاقه فيها قبلها أخذ بالأسوأ فإن جوزه في السجدة الأولى من الركعة الأولى قدر أنه فيها يكون  
 الحاصل له ركعة الأسجدة أو فيها قبلها فقدره فيها ليكون الحاصل له ركعة بفرض سجود أو بعد فراغ الصلاة  
 فإن اعتدل طر وبعده فلا يصل مضيقا على الصلاة والأفان قرب الفصل بنى وأخذ بالأسوأ كما تقدم  
 والاستأنف **سم** **عش** (قوله مشقة شديدة) ويظهر مضيقها بما يبيح ترك القيام وإن لم تنسج التيمم  
 قوله في الإمداد وفي التعفف تقيد بها بما يبيح التيمم **شورى** (قوله فيمض) ولا إعادة إلا إن كان  
 تحت نفس غير مفعونه **حل** (قوله ويجب وضع جزء) عبر به دون أن يقول بوضع جزء يكون  
 لفظ أقل مسلط عليه لأن الفرض به رد ما قاله الرافى من أنه لا يجب وضع غير الجبهة كما حكاه في الأصل  
 لأن المقصود من السجود وضع أشرف الاعضاء على مواضع الأقدام وهو مخصوص بالجبهة فأوردته  
 صريحاً **عش** وعلى كلام الأصل مع شرحه يكون قوله في الحديث أمرت مستعملا في الوجوب  
 والندب **اه** وأوجب عن المصنف أيضاً بان يسمى السجود وضع الجبهة فقط ووضع بقية الاعضاء  
 شروط كما قاله شيخنا **حرف** ويصور رفع جميعها معاً الجبهة كأن كان يصلى على حجرين بينهما  
 حائط فيهر بيطمخ عليه عند سجوده ويرفعها **شرح** **مر** (قوله جزء من ركبتيه الخ) قضيته  
 الاكتفاء بالسجود على بعض ركبتيه بدو أصابع قدم واحدة لانه يصدق على ذلك أنه بعض الركبتين  
 واليدين وأصابع القدمين ويجب عنه بان الأضافة للاستعراق إذا لم يتحقق عهد ولا يصر عنه إلى  
 المجموع الأقرب في فكاه قال هذا موضع جزء من كل الركبتين الخ **عش** (قوله واطن كفيه) وهو  
 ما تنقض الوضوء وقوله أو أصابع قدميه أى باطنها ولو جزأ من أصبع واحدة من كل رجل ويطاظر لو خلى  
 بلا كفو للأصابع هل يقدر مقدارها ويجب وضع ذلك أو لا ولو خلى كفه مقاولاً لم يمكن وضعه هل  
 يجب وضع ظهر اليد عوضاً عن وجوده أو يكتفى كالوقطع بمحرراً **عش** التقدير وجوب وضع  
 ظهر اليد **فرع** لو قطعت يده من الزند لم يجب وضعه لقوات محل الفرض وهل ينس فيه نظر ولا يبعد  
 أنه ينس وقياس ذلك ما لو قطعت أصابع قدميه ابن شو برى ولو تمدر وضع الاعضاء المذكورة لم ينس  
 إلا يما بها ولو تعددت أعضاء السجود كانت أسوأ لوجب وضع جزء من كل منها كما أفتى به **مر** وكذا  
 لو اشتبه أو ما لوتيمر بالعادة الأصلية ولا عبرة بالزائد ولو ساءت بخلاف ما في نوافض الوضوء لأن الدار هناك  
 على مظنة الشهوة وهي تحصل بلس بطن المسامت ونهائى وضع الاعضاء الأصلية **اه** **عش** على  
**مر** (قوله أمرت أن أسجد على سبعة أعظم) سمي كل واحد عظم باعتبار الجلبة وإن اشتمل كل واحد  
 على عظام ويجوز أن يكون من باب تسمية الجلبة باسم بعضها فتح البارى (قوله بل بركه كشف  
 الركبتين) أى غير الجزء الذى لا يتم سرالورة إلا به أما هو فيحرم كشفه وتبطل به صلاته **حل** **فرع**  
 يجب وضع هذه المذكورة حين وضع الجبهة بأن يصير الجميع موضوعاً في زمن واحد مع الظمانئة

(مصلاه) أى ما يصلى عليه  
 بان لا يكون عليها حائل  
 كصاية فإن كان لم يصح إلا  
 أن يكون لجر أحسن على  
 أزالته مشقة شديدة فيمض  
 (ويجب وضع جزء من  
 ركبتيه) من (باطن كفيه  
 د) باطن (أصابع قدميه)  
 في السجود لخبر الشيخين  
 أمرت أن أسجد على سبعة  
 أعظم الجبهة واليدين  
 والركبتين وأطراف القدمين  
 ولا يجب كشفه بل بركه  
 كشف الركبتين كإصص عليه  
 في الام والاكتفاء بالجزء  
 مع التقيد بالباطن من  
 زيادى (د) يجب (ان)  
 (قوله لان كان تحته يحسن)  
 في الحقيقة لاستثناء لان  
 وجوب الاعادة إنما هو  
 للنجاسة **عش** على **مر**  
 (قوله ويرفعها شرح **مر**)  
 أى الاعضاء كلها ولو سجد  
 على شيء خشن ولم يحسن  
 من التحامل فإن زجر  
 جبهته بغير رفع لم يضر مطلقاً  
 وإن رفعها فإن كان يسيراً  
 قبل الطمانئة لم يضر أو  
 بدنه حاضر **اه** مدافى على  
 خط (قوله اعتمد **عش**  
 التقدير الخ) وهو مسلم في  
 الكتمان للقاب غير مسلم له  
 في التقدير **اه**

بنال) أي يصيب (مسجده)  
 يفتح الجيم وكسرهما محل  
 سجوده (نقل رأسه) فإن  
 سجد على قطن أو نحوه  
 وجب أن يتحمل عليه  
 حتى ينكس ويظهر أثره  
 في بدنه فثبت تحت ذلك  
 كما يجب التحامل في بقية  
 الأعضاء وتخصيصهم بالجبهة  
 لدفع توهم الاكتفاء  
 بالغالب من تمكين وضعها  
 بالتحامل لا لأخراج بقية  
 الأعضاء كانوا هم الزركشي  
 فقال لا يجب فيها التحامل  
 (و) أن (يرفع أسافلها)  
 أي عجزته وما حولها (على  
 أعاليه) فلا وانعكس أو  
 تساو بالجزء لعدم اسم  
 السجود كالأول أكب على  
 وجهه ومدبره لجهة أن كان  
 به على لا يمكنه معها السجود  
 إلا كذلك أجزاءه

(قوله) فلو وضع يده ثم  
 جهته (الخ) هذا فرع  
 مستقل لا مفرع على ما قبله  
 اه شتواي (قوله) ثم رفع  
 بعضها) أي بعد تحصيل  
 أقل السجود وقوله واستمر  
 أي على السجود اه  
 (قوله) وأن لا يكون على  
 محمول يتحرك (الخ) أي  
 بالنقل على طريقة حج أو  
 بالقوة على طريقة مر  
 (قوله) والتعامل عليها) أي  
 فقط على المستعمل خلافه  
 فلما تقدم اه

حينئذ وإن تقدم وضع بعضها على بعض فلو وضع يده ثم جهته ثم وضع البقية ثم رفع بعضها واستمر عادا  
 على ما ثبت صلاته مر أي لأن هذه الحقيقة غير معهودة في الصلاة خلافا لما عر حيث قال بعدم  
 البطلان وعليه بأنه مستصحبها كان ورد بأن تلك الحقيقة لم تعهد حرف (قوله) أي يصيب) تفسير  
 مراد ع وش وقيل مضايبلغ كأي قوله تعالى لن تناو البرأي لن نبلغوا حقيقته (قوله) نقل رأسه  
 (الخ) عبارة مفرع مر ومعنى النقل أن يكون يتحمل بحيث لو فرض أنه لو سجد على قطن أو نحوه  
 لاندك لماس من الأمر بتكسب الجبهة ولا يكتفى بالرخاء رأسه خلافا للإمام اه (قوله) حتى ينكس)  
 المراد من هذه العبارة أن يندك من القطن ما يلي جهته عر فالأول عدم أنه لو كان بين يديه عمل مثلا  
 من لظن لا يمكن انكساجه بمجرد وضع الرأس وإن تحامل عليه فغلبه عر على مر (قوله)  
 ويظهر أثره) أي التحامل في بدنه كأن المراد بظهوره احساسها به لا حصول أثرها في على الأول بمعنى  
 اللام تأمل شوري وفي قل على الجلال والمراد بظهور أثره الاحساس به حيث أمكن عر فالنحو  
 فتنازل مثلا ومن ذلك الصلاة على التين (قوله) كما يجب التحامل (الخ) ضعيف عر (قوله) لا يجب (الخ)  
 معتمد (قوله) وأن يرفع (الخ) أي يقينا فلو شك لم يجزه حتى لو كان الشك بعد الرفع من السجود وجبت  
 إعادته أخذنا مما تقدمه أن الشك في جميع أفعال الصلاة مؤثر لبعض حروف الفتح والتشهد بعد الفراغ  
 منهما عر على مر (قوله) أي غيرته) في التعبير بالتعليق لأن الجبهة خاصة بالرأى والعجز للذكر  
 والمرأة كأي المختار فلو قال أي عجزه لكان أولى عر على مر (قوله) على أعاليه) وهي رأس  
 ومنكبا قاله الشيخ حج في شرح الأشاد وشرح عر وقضيته إخراج الكفين ويظهر أن  
 إخراجهما غير مراد وقد أخذنا على ما في الأعلى في شرح الأصل شوري وبعبارة عر شتية اليدين  
 من الأعلى كما علم من حد الأسافل وحينئذ فيجب رفعها أي الأسافل على اليدين أيضا حج قال ابن  
 قاسم عليه العمل المراد بهما الكفان أي فلو نكس رأسه ومنكبيه ووضع كفيه على عال بحيث تساوى  
 الأسافل من شيعتنا ولو تعارض عليه التنكيس ووضع الأعضاء السبعة وجب التنكيس لأنه متفق  
 عليه عند الشيخين بخلاف وضع الأعضاء السبعة ولو كان في ثوبه ثغرة وتعارض عليه السجود وضع  
 اليد على الأرض وضع وترك السجود لانه عاجز حينئذ قاله مر وذهب حج إلى التخيير لتعارض الواجبين  
 عليه وغيره إلى مراعاة السجود لانه متفق عليه بخلاف الوضع عر على مر (قوله) لم يجزه) ثم لو كان  
 في سفينة ولم يتمكن من ارتفاع ذلك لها صلى على حسب حاله وجبت الإعادة لندبرته برماوى (قوله)  
 لعدم اسم السجود) أي المستكمل للشرط فلا ينافي صريح كلامه أولا من أن مسمى السجود  
 وضع الجبهة فقط والبقية شرط حرف (قوله) يشترط للسجود شرط وسطة القدم أنبئة وأن  
 لا يكون على محمول يتحرك بحركته وكشف الجبهة والتعامل عليها وأن تستقر الأعضاء كلها دفعة  
 واحدة والتنكيس وهو ارتفاع الأسافل على الأعلى وأن لا يقصده غيره وكما يؤخذ من كلامه هنا  
 ومما يرى غير الخامس شيئا وسكت عن وضع بقية الأعضاء غير الجبهة مع أن شيئا سرف جعلها  
 شرطها لأن مسمى السجود على هذا وضع جميع الأعضاء السبعة كما يؤخذ من كلام عر (قوله)  
 كالأول أكب على وجهه) كعب وعرض كل منهما امتد بدون هز وبالحزم لازم عكس القاعدة وليس لها  
 ثالثهما أنزل الإماميني يقال كيت الاناء وعرضت النافذة على الحوض وأكب على وجهه وأعرض  
 عنا (قوله) لا كذلك) أي في صور: العكس والتساوى وقال سم حتى في الصورة الأخيرة شيئا  
 وبعبارة عر على مر قوله لا كذلك أي منعكسا أو متساويا ومنكبا وقوله أجزاء أي ولإعادة  
 عليه وإن شفي بعد ذلك وينبغي أن مراده بقوله لا يمكنه الخ أن يكون فيه مشقة شديدة وإن لم تنبع

(وأكله أن يكبر لوجهه بالا رفع) لينبيه (ويضع ركبتيه مفرقتين) بقدر شبر (ثم كفيه) مكشوفتين (حذو منكبيه) للاتباع رواه  
التكبير الشيخان وفي عدم الرفع البخاري وفي البقرة أبو داود وغيره (٢٣٣) (ناشر أصابعه مضمومة) لا مفرجة

(اللقبة) للاتباع رواه في  
النشر والضم البخاري  
وفي الأخير البهقي (ثم)  
يضع (جبهته وأنفه)  
مكشوفًا للاتباع رواه  
أبو داود وغيره ويضعهما  
معًا كما يجزم به في الروضة  
وأصلها وقال الشيخ أبو  
حامدهما كمضو واحد  
يقسم إيهما شاء (د) أن  
يفرق قديميه بقدر  
شبر موجهًا أصابعهما  
اللقبة (ويرزهما من ذيله)  
مكشوفتين حيث لا خف  
وقوله ويفرق إلى آخره من  
زيادتي (د) أن  
الرجل فيه) أي في  
سجوده (وفي ركوعه)  
بأن يرفع بطنه عن خلفه  
ومرفقيه عن جنبه  
للاتباع في رفع البطن عن  
الفخذين في السجود  
والمرفقين عن الجنبين  
فيه وفي الركوع رواه في  
الآل أبو داود وفي الثاني  
الشيخان وفي الثالث  
الترمذي وقيس بالأول  
رفع البطن عن الفخذين  
الركوع (ويضم خفيه)  
من امرأته تخفي بعضهما  
إلى بعض في الركوع  
والسجود لانه استترها

التيمم أخذًا مما تقدم في العصابة اه ولولم يتمكن من السجود إلا بوضع وسادة مثلاً وجب ولو باجرة  
قدر عليها أن حصل معه التنكيس والاسن لعدم حصول مقصود السجود حينئذ ومثله الخيل ومن  
بطنه خيرة برماوى (قوله أن يكبر) أى أن يتدنى التكبير مع ابتداء الهوى ويتخذه مع خفيه  
وجعل هذا من كل السجود مع السابق عليه لانه مقسمة له فكأنه منه (قوله ويضع ركبتيه مفرقتين)  
ينبى أن يكون ذلك في الرجل غير العارى حل (قوله ثم كفيه الخ) وترك الترتيب مكرره برماوى  
(قوله ناشر أصابعه) أى لا يفاضش برى (قوله وأنفه) ويجمع على آنف وأنف برماوى وقوله مكشوفًا لم  
يقول مكشوفين لأن كشف الجبهة واجب وكلامه في بيان الأكل (قوله معًا) معتمد (قوله وأن يفرق  
قسمه) أى غير العارى والمرأة والخنثى وإن اقتضى كلامه خلافه حيث أطلق هنا وفيه رد بالرجل  
(قوله أصابعهما) أى ظهورهما (قوله ويرزهما من ذيله) هو واضح في غير المرأة والخنثى لأن ذلك  
مبطل لصلاتها حل (قوله حيث لا خف) أى غرض على ما بحثه شوبرى وأما الذى لا يصح المسح  
عليه فهو كالعدم وهو متفق بالكشف أى يرزهما مطلقاً سواء كان له خف أو لا أو ما كشفهما فإن كان  
له خف فلا يكشفهما وإن لم يكن له خف فيكشفهما فاولم يكشفهما كره له ذلك اه وعبارة الشوبرى  
قوله حيث لا خف معناه بقوله مكشوفتين لابه وقوله ويرزهما الخ لأن الإزار مطلوب مطلقاً  
والفخذين في كشفهما كذا قرر شيخنا زى وكذا لا يكشفهما لأن حاجة كبره كإفراغ عن  
حل والبالى وأقره شيخنا حن ولا يكره سترهما كالجنبين برماوى (قوله وأن يفراق الرجل)  
أى غير العارى أما العارى فالأفضل له الضم وعدم التفريق بين القدمين في الركوع والسجود وإن  
كان خالياً حل (قوله رواه) أى الاتباع أى الفعل الذى اتبعناه فيه والألا للاتباع من أفعالنا وهى  
لا ترى وأما المعنى للأمر بالاتباع في قوله فاتبعنى بحبيكم الله (قوله في الأول) أى رفع البطن عن  
الفخذين في السجود وفى الثاني أى رفع المرفقين عن الجنبين في السجود ثالث رفع المرفقين عن  
الجنبين في الركوع اه زى (قوله أى المرفقين) قيد بالرفقين لاجل قول المجموع في جميع الصلاة  
اذ لا يتأتى الضم في الجميع إلا في المرفقين فتدبر سم فلما كان كلام المجموع محققاً لقول الشارح  
في الركوع والسجود أنه بقوله أى المرفقين والضم الذى في الركوع والسجود شامل لضم المرفقين  
لجنبين وضم البطن للفخذين (قوله وأن يقول المصلى) ذكر لفظ المصلى لثلاثتهم رجوع الضمير  
إلى الرجل لتقدمه في المكان قبل حينئذ فلا يرد عدم بيان الفاعل في كثير من الأفعال في هذا الباب  
شوبرى قال البرماوى ومن دارم على ترك التسبيح في الركوع والسجود سقطت شهادته ومن ذهب  
إلى أن أحد أن من تركه عابداً بطلت صلاته فإن كان تاسياً بسجود السهو اه شيخنا (قوله)  
قال ابن الرمي لم يجعل الله لنا الأرض ذللاً لنعش في مناكبها فهمي تحت أقدامنا فطؤواها وهو غاية الذلة  
أمرنا الله أن نضع أشرافنا عند ما نلوا وجهه وأن نغرضه عليها جبراً لا نكسارها بوضع الشريف  
عليها الذى هو وجه العبد فاجتمع بالسجود وجه العبد وجه الأرض فاجبر كسرهما وقد قال تعالى أنا  
عندنا المنكسرة فلو بهم فذلك كان العبد أقرب في تلك الحالة من سائر أحواله الصلاة لأنه سعى في حق  
الغنى لا في حق نفسه وهو جبر أنكسار الأرض مناوى على الجامع الصغير (قوله سبحان ربي الأعلى)

وأحوط له وفي المجموع عن نص الامام للمرأة تضييع الصلاة أى المرفقين إلى الجنبين (د) أن يقول المصلى في سجوده  
(سبحان ربي الأعلى ثلاثاً) للاتباع رواه بغير تثنية مسرور أبو داود (د) أن (يزيد من) وهو المنفرد وامام محصورين راضين  
بالطويل وذكرياً في من زيادتي (اللهم لك سجدت إلى آخره)

والاعلى أبلغ من العظيم فجعل في السجود الذي هو أشرف من الركوع وأبلغ منه في التواضع والخضوع  
 شورى **(قوله وبك أنت)** فان قيل رد على الحصر الايمان بغيره من بسبب الايمان بهم كالايمان  
 والالتسك والكتب قات بحباب بان الايمان بما أوجبه ايمان به أو لا الحصر الاضافي بالنسبة لمن  
 عبد وشورى **(قوله سجد وجهي)** أي وكل بدو رخص الوجه الذي كرهه أشرف أعضاء الساجد  
 فاذا خضع وجهه فقد خضع باقي جوارحه زى **(قوله الذي خلقه)** أي أو وسعده من العدم وصوره  
 أي على هذه الصورة العجيبة قال سم دفعا لما قد يتوهم انه خلق مادة الوجه دون صورته  
 وكيفيته **(قوله أي منفذها)** لان السمع والبصر من المعاني لا تأتي شقهما **(قوله تبارك الله)**  
 أي زاد خبره وأحسانه **ح ف (قوله أحسن الخالقين)** أي المصورين والخالقين وهو الاستخراج  
 من العدم الى الوجود لا يشارك فيه أحد غيره وأفضل التفضيل ليس على باب لان المصورين ليس  
 فيهم من حيث تصورهم حسن ويستحب أن يقول في سجوده أيضا سبوح قدوس رب  
 الملكة والروح ومعنى سبوح كثير التزاهة أي أنت منزعة عن سائر النقائص أبلغ تنزيهه وطهر  
 عنها أبلغ تطهيره يأتي به قبل الدعاء لانه أنسب بالتسبيح بل هو منه اه دبى **(قوله والدعاء)**  
 فيه يفهم أنه لا يشرع الدعاء في الركوع وليس كذلك بل هو في السجود أكد **فرع**  
 لوقال سجدت لله في طاعة الله أو سجد الفاني للباقي لم يصر على الاعتماد لان المقصود به التثناء  
 على الله فلا ظن قال بالضرر لانه خبر شريح مر قال ع ش عليه ظاهره وابن بقصد التثناء  
 وينبغي أن يحمل ذلك اذا قصد به التثناء اه **(قوله أقرب ما يكون)** أي من جهة قرب الرحمة  
 والاستجابة وأقرب مبتدأ حذف خبره لسد الخلل وهو قوله وهو ساجد مسند ومصدرية  
 والتقدير أقرب كون العبد أي كونه أي أحواله حاصل اذا كان وهو ساجد وهو مثل قولهم أخطب  
 ما يكون الأمير قائما إلا أن الحال تمت مفردة وهنا جملة مفرقة بالواو وعلم من ذلك خطأ من زعم أن الواو  
 في قوله وهو ساجد زائدة لانه خبر قوله أقرب شورى وعبرة حج في امرى الكلام على تسبيح  
 الركوع نصها أقرب ما يكون العبد من ربه اذا كان ساجدا اه فلعلها روايتان ع ش **(قوله)**  
**فأكثروا الدعاء أي في سجودكم** تنه ففمن أن يستجاب لكم وقوله ففمن يفتح القاف وكسر  
 الميم أي حقيق **(قوله ولو في نفل)** ظاهر كلامه أن الاختلاف إنما هو في الجلوس بين السجدين في  
 النفل وأن الطمأنينة فيه لا خلاف فيها وظاهر عبارة ع ب عكس ذلك وهو أن الطمأنينة فيها  
 خلاف في النافلة وأن الجلوس فيها لا خلاف فيه وهذا هو المعتمد بما روى لكن تقدم في الاعتدال عن  
 ع ش عن ابن المقرئ أن كلاً من الاعتدال والجلوس بين السجدين ليس ركناً في النفل عنده **(قوله)**  
**ولا يطوله** أي لا يجوز تطويله ع ش والمراد بالطول أن يأتي في الاعتدال زيادة على الذكر الوارد  
 فيه بقدر الفاتحة وفي الجلوس أن يأتي بزائدة على الذكر الوارد فيه بقدر التشهد أي بالفاظه الواجبة  
 فيه قال في التحفة فان طوّل أحدهما فوق ذكره المشرع في قدر الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد  
 في الجلوس علمدا على ما بطلت صلاته اه وقر رجيع ذلك شيخنا **ح ف (قوله وسبأني حكم)**  
**تطويلهما** وهو أنه ان كان علمدا على ما بطلت صلاته والأفلا ع ش ويسجد السهو ومحل البطلان  
 في الاعتدال في غير الاعتدال الاخير من كل صلاة مكتوبة بقول رد تطويله في الجملة أي في بعض  
 الاحوال وهو النافلة اه حج و حل وقيد مر بوقت النافلة واعتدله ع ش **(قوله وسن)**  
**أن يكبر** لم يقل أو كلمة كجمله ما قبله لان الجلوس حقيقة واحدة فبعضها بالاقول والاكمل وهذه  
 سن في خلاف ما قبله تأمل شورى **(قوله واضعا كفيه)** أي نديا ولا يضر ادامة وضعهما على

ثمنه كافي الاصل وبك أنت  
 ولك أسلمت سجد وجهي  
 الذي خلقه وقوره وشق  
 سمعه وبصره أي منفذها  
 تبارك الله أحسن الخالقين  
 لا اتباع واه مسلم زاد في  
 الروضة بوجه وقوته قبل  
 تبارك (د) ان يزبد من  
 مر (الدعاء فيه) تطير مسلم  
 أقرب ما يكون العبد من  
 ربه وهو ساجد فأكثروا  
 الدعاء أي في سجودكم  
 والتقيد بن من من زباني  
 (د) ثامنها جلوس بين  
 سجدتيه ولو في نفل  
 (بطما أنيسة) تطير للمسي  
 صلاته (ولا يطوله) ولا  
 الاعتدال لانها غير  
 مقصود من لانها محل الفصل  
 وسيأتي حكم تطويلهما في  
 باب سجود السهو (د)  
 سنه (أن يكبر) مع رفع  
 رأسه في سجوده لإرف  
 ليدبه (د) ان يجلس  
 مفترشا كإسباني للاتباع  
 رواء في الاول الشيخان  
 وفي الثاني الترمذي وقال  
 حسن صحيح (وضعا كفيه)  
 على نظديه (قربا من  
 ركبته) بحيث تسمتهما  
 رؤس الأصابع (ناثرا  
 أصابعه) مضومة للقبلة

الارض الى السجدة الثانية اتفقا خلافا لمن وهم فيه زى أى قال ان ادا تم على الارض تبطل ع ش  
على مر (قوله) قال رب اغفر لي (الح) وأن يزيد على ذلك من مر وهبى قلبا تقيا نيا من  
الشرك بريلا كافر ولا شقيا حل (قوله) واجبرني أى على النبل والرزقنى أى اعطى من خزائن  
فضلك ما قسمته لى فى الازل خلافا لمن السباق والمقام خلافا لمن فهم أن الرزق شامل للحرام عند  
أهل السنة فيلزم عليه طلب الحرام من الله تعالى وهذا كلام فاسد قائل الله من توهمه برماوى مع زيادة  
وتغير وعبرة زى قوله واجبرني أى أغنى من جبر الله مصيته أى يرد عليه مذهب منه وأعوّض عنه  
وأصله من جبر الكسر كذا فى النهاية وفى الصحاح الجبر أن يفتى الرجل من فقر أو يصلح عظمه من  
كسر اه فطعن الرزقنى على اجبرني عطف علم على خاص اه وهذا مبنى على القول بان كلام من  
المعطوفات على ما يلبس والصحيح أن كلاما معطوفة على الاولى اذا كان المعطف بالواو (قوله) وارفعني  
أى ارفع عني كل ما أكره من بلاد الدنيا والآخرة برماوى وزاد بعضهم وارفع عني مر ع ش (قوله)  
لا بعد سجود ثلاثة) مفهوم قوله ثانية (قوله) يقوم عنها أى فلا تنس للقاعدة مر ولعل المراد يقوم  
ضمانا فصدّه وارادته وان خالف المشروغ فقس فى محل التشهد الاول عند تركه شرح مر (قوله)  
جلسة خفيفة) ولا يضر تخلف المأموم لاجلها لانه يسير بل يتيان بهما حيثك سنة وبه فارق ما لو  
تخلف للتشهد شرح مر ويسن لمناكبيرة واحدة يمدّها من رفعه من السجود الى القيام ومحل  
ذلك ما لم يزم من تطويلها أكثر من سبع ألفات فان ازم تطويلها عن ذلك بطلت الصلاة وحينئذ اذا  
أراد تطويل الجلسة الى أطول من هذا القدر كبر واحدة فلا تتقال اليها واشتغل بذكر ودعاء الى أن  
يتلمس القيام فقل من هذا انه لا ينس تكبيرتان واحدة فلا تتقال اليها من السجود واحدة فلا تتقال  
عنا الى القيام اه ح ف ويؤخذ من هذا انه ليس جلسة الاستراحة ذكر مخصوص قال ع ش  
على مر ولربيب الشارح كحج ما ذيل فعله فى يديه حالة الاتيان بها وينبى أن يضعهما فى ريمان ركبته  
وينشر أصابعهما مضمومة للقلبة فليراجع (قوله) جلسة الاستراحة) وهى فاصلة وقيل من الاولى  
وقيل من الثانية شرح مر وتظهر قاعدة ذلك فى الايمان والتعالى ع ش قال فى ع وبقرها  
كاجلسة بين السجدين وتكره الزيادة عليها ما تم تطل والابطل الصلاة وينبى أن يكون ضابط  
الطول هو البطل فى الجلوس بين السجدين هذا وقال مر المتمد كاقاله الوالد انه لا يبطل تطويلها  
مطلقا ولاولى غير نهاية لانها ملحقه بالركن الطويل واعتمد شيخنا ماب وحج البطلان سم وعبرة  
زى ويكره تطويلها فلو طوّلها لم تبطل على المتمد خلافا لبعض المتأخرين كالسراج البقنى اه مر  
والفرق بينهما بين الجلوس بين السجدين أن الاركان يحاط لها ما لا يحاط للسنة كذا فرره زى  
(قوله) عما يخالفه) أى من ترك جلوس الاستراحة (قوله) وأن يعتمد) خلافا لاعتنا مع أنها مختص  
شورى (قوله) على كفيه أى مبسوطين لا مقبوضتين كقوله يتوهم من قول الرافعى يقوم كالعاجن  
لان المراد التشبيه به فى شدة الاعتناء حل على أن عبارة الرافعى كالعاجز بالزى لا بالنون كقوله  
البرماوى وقوله على الارض أى حال كونهما على الارض بيان لاهام الاعتناء فى المتن فعبارة غير وافية  
بل مراد برماوى (قوله) تشهد) سمي بذلك لاشتغاله على الشهادتين من تسمية الكل باسم الجزء  
شرح مر وجع المصنف هذه الثلاثة فى محل واحد نظرا لتقاربها (قوله) ان عقبا) بفتح القاف  
من باب نصر قال حل ان عقبا أى التشهد والصلاة والقعود لهما والسلام وفيه أن الكلام ينحل الى  
أن القعود والسلام ركن ان عقبة سلام اه أى مع أن القعود والسلام لا يعقبه الاسلام فلا قاعدة للتبديد

وعاقبى الاتباع روى بعضه  
أبو داود وباقية ابن ماجه  
(د) سن (ب) سجدة  
(ثانية) لا بعد سجود ثلاثة  
(يقوم عنها) بأن لا يعقبها  
تشهد (جلسة خفيفة) نسى  
جلسة الاستراحة للاتباع  
رواه البخارى وما ورد  
عما نقله غير يربط ووصع  
حل لى وافق غيره على بيان  
الجزاز (د) سن (ان يعتمد  
فى قيامه من سجود وقعود  
على كفيه) أى على رطبيهما  
على الارض لانه أعون  
له والاتباع فى السابق  
رواه البخارى (١)  
(د) تاسعها وعاشرها  
وحادى عشرها (تشهد  
وسلا على النبي صلى الله  
عليه وسلم بعد وقعودها  
والسلام ان عقبا اسلام)  
لما روى الدارقطنى والبيهقى  
باستناد صحيح عن ابن  
(١) درس  
(قوله) عطف علم على خاص)  
الاول عطف خاص على  
عام كالم تأمل فى معناها  
(قوله) وهذا مبنى على  
القول (الح) لا يظهر هذا  
البناء الا لو كان ارزقنى  
عقب اجبرني ولم توسط  
بينهما ارزقنى اه  
(قوله) والفرق بينهما بين  
الجلوس (الح) فرق مر بأن  
الجلوس بين السجدين

بالنسبة اليه الا ان يقال ان عليان الواقف أو الضمير راجع للجموع أو يضامقتضاه ان السلام يعقب قعوده مع أنه يقارن وأيضاً يصير المعنى في المفهوم والاعتقاد قعود السلام سلام فسنة مع أن هذا لا يعقل وعبارة الشورى ان عقيب أي تشهد والصلاة على النبي وفي بعض النسخ ان عقيب أي الصلاة على النبي لان ذلك كورات كافتوتهم لم يابلزم عليه من الركاة كذا ذكره **(قوله كذا نقول)** بمحتمل أن يكون يتوقف أواجتهاد منهم وبمحتمل أن يكون على سبيل الوجوب وعلى سبيل التنبه لكن نهي النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم ذلك بقوله لا تقولوا إلخ وبما يدل على أنهم كانوا يقولونه من غير تشريع تأمل قال العلامة البرماوى كذا نقول أي في الجالس الأخير كما هو الظاهر والمتين وحينئذ لا حاجة إلى قوله بعد والمراد فرضه إلخ لأن يكون ذكره توطئة لقوله وهو محمله **(قوله قبل أن يفرض)** هو مع قوله ولكن قولوا يدل على الوجوب واستفيد من الحديث تأخر فرض التشهد عن فرض الصلاة وحينئذ صلاة جبريل بالنبي هل كان الجالس الأخير فيها مستحباً وأوجباً بغير ذكر مرمى وفرض في السنة الثانية من الهجرة قيل على الخلاف والتشهد الأخير فرض عندنا وعند أحد وكثير العلماء وواجب عندنا في حنيفة وسنة عند مالك **(قوله السلام على الله قبل عباده)** أي كذا نقول السلام على الله قبل أن تقولوا السلام على جبريل فقوله السلام على جبريل السلام على ميكائيل بيان لعباده شيعتنا عشاوى وعبارة البرماوى يعني أنهم كانوا يقدمون ما يتعلق بالله سبحانه وتعالى على ما يتعلق بعباده لأنهم كانوا يقولون هذه العبارة اهـ **(قوله على فلان)** الظاهر ان المراد منه الملائكة كما رافضيل حل ونقل عن عمن أنهم كانوا يذكرن بعض صلحاء المؤمنين أيضاً ومعنى السلام على فلان طلب سلامته من النفاثين وقوله فان الله هو السلام أي لان السلام اسم من أسمائه تعالى ومعنى السلام على فلان السلام الذي هو من أسمائه تعالى أي رجة السلام على فلان فهو بتقدير مضاف **(قوله والمراد)** أي بالفرض الذي فاده الحديث عمن **(قوله لما يأتي)** لتعليل لمحمد وقد تدبره لافي الاول لما يأتي وهو أنه صلى الله عليه وسلم قائم من ركعتين من الظهار إلخ **(قوله وهو)** أي الجالس الأخير **(قوله فيقبضه)** أي ينهض الجالس للتشهد في الوجوب قال عمن لا يلزم من تبعيته له في الوجوب أن يكون ركعة مستقبلاً يجوز أن يكون شرع للاعتداد بالتشهد فيجوز ما ذكر لا يثبت المطلوب من كونه ركعة وما يدل على أن المراد وجوبه استقبلاً لا به عجز عن التشهد وجب الجالس بقدره اذ لو كان وجوبه بالتشهد لسلط بسقوطه **(قوله وأولى إلخ)** جواب عما يقال بالدليل لا يدل على وجوبها في الصلاة وإنما يدل على مطلق الوجوب والاولى الاستدلال على وجوبها في الصلاة بحديث أمرنا الله أن نعبدك فكيف نعبدك اذا صلينا عليك في صلاتنا فقال قولوا اللهم صل على محمد وآله والاولى أن يستدل على كونها بعد التشهد بحديث ابن مسعود يشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا ذكره مرمى في شرحه وإنما كان الأولى الاستدلال على وجوبها في الصلاة بالحديث لان قوله أولى إلخ لا ينتج وجوب كونها في الصلاة علته أيضاً وهي قالوا وقد اجعوا الانتزاع أيضاً وكذا قوله والمناسب إلخ لا ينتج كونها في التشهد وإنما كان مناسباً لانضامها السلام وعبارة اللفظي قوله أولى أحوال وجوبها الصلاة لانها أفضل عبادات البدن وهذه الأولوية تحتاج اليها على الرواية التي لم يذكر فيها اذا صلينا عليك في صلاتنا أما عليها فلا تنصرفها للصلاة منطوقاً اهـ **(قوله الصلاة)** أي لأنها أفضل عبادات البدن روى **(قوله قالوا إلخ)** صيغة تبر وسببه قول ابن دقيق العيد قولهم اجعوا على عدم الوجوب خارجا ان أرادوا عن غير صحيح لكنه لا ينتج وجوبها علينا في الصلاة وإن أرادوا عدم ذلك وهو الوجوب المطلق

مسعود قال كذا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله الى آخره والمراد فرضه في الجالس آخر الصلاة لما يأتي وهو محله فينبغي في الوجوب ومثله الجالس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد ثابت بقوله تعالى صلوا عليه وبالامر بها في خبر الصحيحين وأولى أحوال الوجوب بها الصلاة قالوا وقد اجعوا على أنها لا تنجب خارجها والمناسب لها منها



التشهد آخرها فتجب بعده كما صرح به في المجموع وغيره وهو الموافق لما يأتي في الترتيب وأما عدم ذكر الثلاثة في خبر المسمى  
صلاته فيقول على أنها كانت معلومة ولهذا يذكره النبي (٢١٧) والسلام (والأى وإن لم يعقبها سلام (فسته)

فلا تجب لانه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر وجلس فلقضى الصلاة بركعة وهو جالس فمسجد سجدتين قبل السلام ثم رواه الشيخان دل عدم تذكره على عدم وجوب شيء منها وقول بعده أولى عما ذكره وذكر أن القعود للصلاة التي صلى الله عليه وسلم والسلام من زيادتي (كما على الآل) فانها سنة (في) تشهد (آخر) الامر به في خبر الشيخين دون أول لبنائه على التخفيف (وكيف قدم) في فعدات الصلاة (جازو) لكن (سن في) قعود (غير) تشهد (آخر) لا يعقب سجود كقعوده بين السجدين أو لاستراحة أول تشهد الأول والآخر لكن يعقبه سجود سهو (افتراش) بان يجلس على كعب يسراه بحيث يلى ظهرها الأرض (ويصوب) ينادو يضع أطراف أصابعه منها (القبلة في) الآخر وهو الباقي لا يعقبه سجود (تورك) هو كافتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه (ياصق) تركه بالأرض (قوله) لكن ينافي هذا قول

فمنوع اه وإيضاف الكشف في سورة الأحزاب ثلاثة أقوال يجب في كل مجلس مرة وإن تكرر ذكره يجب كذا كرتجب في العمر مرة قال الاحتياط فعليا كذا كرتل فيه من الأخبار مجمعة شوري وعبرة ع ش وجه التبري أنه قيل بوجودها كذا كرا لأن يقال المراد أنها التاجب بغير سبب يقتضيها ولم يتحقق ذلك إلا في الصلاة اه (قوله) تشهد آخرها (قوله) لا تها دعاء وهو أليق بالغوايم ولما سبقتها السلام وهذا لا يقتضي الوجوب في الآخر حل (قوله) لما يأتي في الترتيب (أى) من أنما يوصل على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد أعادها (قوله) الثلاثة (أى) التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والقعود لهما والسلام اه حل (قوله) وهذا (أى) لكونها معلومين اه حل (قوله) وان لم يعقبها (أى) التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والقعود لهما (قوله) فلا يجب) صرح به وإن أقاد قوله والافقة نواة لقوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ فإنه ثبت عدم الوجوب لا السنة ويق عليه أن يذكر دليلًا لاسنية ولعله ترك ما هو الظاهر من قوله قام من ركعتين الخ لأنه كان الغالب من أموره فعله وهو دل على السن وعبرة مر بدقول المصنف فستان الأخبار الصحيحة في ذلك اه وقد بدل السنة سجود آخر الصلاة لأنه مقتضى هذه الآثار كالتشهد وقد يقال ترك التصريح بدليل السنة لأن المقام مقام في الوجوب الذي أقاده منهم قوله ان يعقبها سلام وعمل الكلام على السنة بخصوصها ما يأتي في فسجود السهو عند عدم الإيعاض ع ش لكن ينافي هذا قول المصنف والافسة (قوله) قام من ركعتين (أى) سهو أو هو الظاهر ويحتمل أنه قام عدايا بالاجواز ع ش (قوله) فلما قضى صلاته (أى) في غير ما يطلب منه قبل السلام بدليل قوله بعده قبل السلام ع ش على مر (قوله) تشهد آخر (أى) بعده لا نهائسة بعده لافيه (قوله) لا امر به (لما سبأ) يقول بها لأن يؤخذ بالتذكور شوري (قوله) وكيف قدم (جاء) أي بالاجماع سم أي لم يحرم فلا ينافي كراحة الأشخاص به صرح العلامة مر برماوى ولا ينافي أيضا صدقه بل تدوب الذي أشار إليه بقوله وسن الخ (قوله) ولكن سن) أي لكل مصل ذكر أو أثنى فلسيأتي من الافتراش والتورك وغيرهما يجرى في الرجل وغيره ع ش على مر (قوله) في قعود الخ) بأن يكون قعود غير تشهد أصلا أو قعود التشهد الأول أو قعود التشهد الأخير الذي يعقبه السجود فهو شامل لثلاث صور والصورة الأولى شاملة للجلاس بين السجدين وجلاس الاستراحة فالمجموع أر بع صور (قوله) في غير آخر) دخل فيه للسبوق لكن استثنى الخليفة المسبوق فإنه يجلس متوركها كاذن لصله حل (قوله) لا يعقبه سجود اه (أى) يحسب ارادته (قوله) يعقبه سجود سهو (أى) ولم يردعه به بأن أرادها وأطلق أماد أقصد عدمه فيتورك مر أى فلو عن له ارادة السجود افتقر ش سم ع ش أى وإن أدى ذلك إلى الخفاء يصل به إلى حذر كوع القاعد لتولم عن مأور به كافي ع ش على مر (قوله) افتراش) سمي بذلك لأنه جعل رجليه كالفرش له كاسمي التورك تورك كالجو على التورك وعند الامام مالك يسن التورك مطلقا وعند أبي حنيفة يسن الافتراش مطلقا برماوى قول (قوله) ويضع أطراف أصابعه (أى) يطلونها على الأرض ورؤوسها لائقية حل (أى) ولقي الكعبة اه برماوى (قوله) وهذا الذي الخ) أشار به إلى أن الله ولما عرفة ونسكرا قبله شوري (قوله) ولا يلقى) بضم الياء التحية وركه الأيسر بالأرض فلا يجز عن هذه الكيفية وكان لا يمكنه إلا أن يخرج رجليه اليمنى من جهة اليسرى ولا يلقى وركه الأيمن هل قلبت منه هذه

الكيفية ويكون هذا نور كافت قياس ما يأتي قرب يافى قطع الهيئى وأقطع مسبحة تعاد لم طلب هذه الكيفية حل **(قوله للإتياع في بعض ذلك)** انظر المراد بالبعض الذى فعله النبي صلى الله عليه وسلم والذى يؤخذ من شرح مر أن الإتياع إنما هو في صورة التورع وفي صورة الافتراض في جلوس الشهود الأول وقوله وقيا سافى الباقي وهو تقيّة صور الافتراض تأمل **(قوله والحكمة في ذلك)** أى فى كون الافتراض فى الأول والتورع فى الثانى وعبارة تشرح مر والحكمة فى المخالفة بين الأول وأما أقرب لعدم اشتباه عدد الركعات ولأن السبوق إذا رآه علم أنه فى أى الشهودين والحكمة فى التخصيص بأن المصل مستوفى غير الأخير والحركة عن الافتراض أهون **(قوله أعم من قوله ويسن)** أى لشموله بقية جلسات الصلاة ع ش وعبارة حل أعم أى وأول لأن عبارة الأصل لتشمل تشهد الصبح والجمعة الأعلى سبيل التقلب لأنه ليس آخر الآن الآخرى كلامه ما قبل الأول **(قوله وأن يضم الخ)** هذه المسنونات هل تسن لمن لا يحسن التشهد أى الوجه نعم وهل تسن للمصل مضطجعا أن أمكن الوجه نعم أيضا لأن الميسر لا يسطع بالمسور وللتشبه بالقادرين سم قوله فى قوم دأى واضطجعا وأستلفاء طافه - وليس بقيد وقوله تشهد به أى وإن لم يحسنهما وكذا تشهد به أن كان مسبوفا كالى ع ش **(قوله ثمانية)** أى الطرف **(قوله يضم)** أى حتى الإبهام سم **(قوله لتتوجه كلها القبلة)** أى غالباً فلا بد ضم من صلى فى الكعبة ومضطجعا ح **(قوله قابضها)** أى الأصابع لا يفيد كونها من يسره بدليل قوله من يمتد قال ع ش قابضها أى بعد وضعها أو لا منشورة الأصابع **(قوله وهي التى تلى الإبهام)** سميت بذلك لأنه يشار بها للتوحيد والتزبده عن التشريك ونسعى أيضا السبابة لأنه يشار بها عند المخاضة والسب ونعت بذلك لاصطحابها بباط القلبي فكما تناسب حضوره شرح مر والنياط عرق متصل بالقلب اه صباح اه ع ش **(قوله ويرفعها)** قال فى الروض فان قطعت أى يمتداه بشر باليسرى بل يكره سم **(قوله ويدبر رفعها)** أى إلى السلام أى تمام التسليمين كما يؤخذ من ع ش ولو عجز عن التشهد وقعد بقدره سن فى حقه أن يرفع مسبحة كآ من عجز عن القنوت سن فى حقه أن يقف بقدره وأن يرفع يديه زى وقوله إلى السلام عبارة ع ش أى إلى القيام فى التشهد الأول والسلام فى الأخير اه **(قوله ولا يجر كمال الإتياع)** فان قلت قد ورد بجر يكها حديث صحيح وقد أخذ به الإمام كآورد بعدم بجر يكها أحاديث صحيحة فالمرجع قلت مما يرجع الشافعى فى أخذه بالأحاديث الدالة على عدم التصريك أنها دالة على السكون المطلوب فى الصلاة اه شيخنا ح **(قوله)** ولم تبطل صلاته (صرح به الرد على من يقول بالطلان ع ش ولا تبطل وإن حركها ثلاثا لأنها ليست عضوا مستقلة ولا فعل خفيف بل قول أن تحرك يكها مندوب عند تأني تحريكها ثلاثة أقوال الكراهة والندب والتحرر جمع الطلآن أن حركها ثلاثا شيخنا **(قوله)** بان يضعها تحتها عبارة تشرح مر للأرصاد بان يضع رأس الإبهام عند أسفلها على طرف الراحة اه وعليه فيقدر فى كلام الشارح مضاف أى بان يضع رأسها اه اطف وهذه الكيفية يسمى بعض الحساب ثلاثة وخسين وأكثرا لحساب يسمى مائة وخسين انتهى حل أى لأن الإبهام والمسبحة فهما خمس عقد وكل عقدة بمشرفة ذلك خمسون والأصابع المقبوضة ثلاثة فذلك ثلاثة وخسون والذى يسمى مائة وخسين يجعل الأصابع المقبوضة تسعة بالنظر لقدمه لأن فى كل أصبع ثلاث عقد فإخلاف إنما هو فى المقبوضة هل هي ثلاثة أو تسعة ح **(قوله أودع بينهما)** أى بين الإبهام والوسطى أى أوقع التحليق بينهما أى جعلها حلقة قال الظاهران بين زائد فوالقَالَ وحققهما أى جعلها حلقة لكان أظهر **(قوله أتى بالسنة)** انظر أى هذه

البحارى وغيره وقيا سافى البقية والحكمة فى ذلك ان البصلى مستوفى فى الأول للحركة يدينه بخلافه فى الثانى والحركة عن الافتراض أهون وتعبيرى بس إلى آخره أعم من قوله ويسن فى الأول إلى آخره (و) سن (أن يضع فى) قنود (تشهد به يديه على على طرف ركبته) بأن يضع يسراه على طرف اليسرى بحيث تسمته رؤسها ويضع يمينه على طرف الهيئى وهذا من زبادى (ناشرا) أصابع يسراه يضم) بأن لا يفرج بينهما لتتوجه كمال القبلة (قابضها من يمينه) المسبحة بكسر الباء وهى التى تلى الإبهام فيرسها (دبر رفعها) مع ألتها قليلا (عند قوله لا الله) للإتياع فى ذلك فى غير النضر رواه مسلم وغيره ويدبر رفعها ويقسم من ابتدائه بمشرفة الألفان المبدوء واحد فيجمع فى توصيده بين اعتقاده وقوله وقوله (ولا يجر كمال) للإتياع رواه أبو داود فلو حركها كره ولم تبطل صلاته (والأفضل قبض الإبهام بمخبطها) بأن يضعها تحتها على طرف راحته للإتياع رواه مسلم فلو أرسلها معها أو قبضها فوق الوسطى أو حلق بينهما رأسهما أو وضع أظفار الوسطى بين عقدتى الإبهام أى بالسنة الكيفيات

لكن ما ذكرنا أفضل وأكمل

الشمس مشهور) وروفيه

أخباره مختار الشافعي

منها خبر ابن عباس قال كان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يلعن التشهد فكان

يقول التحيات المباركات

الصلاوات الطيبات لله

السلام عليك أيها النبي

ورحمة الله وبركاته السلام

علينا وعلى عباد الله

الصالحين أشهد أن لا إله إلا

الله وأشهد أن محمدا رسول

الله واهم مسلم (وأفله)

ما رواه الشافعي والترمذي

وقال فيه حسن صحيح

(التحيات لله - السلام

عليك أيها النبي ورحمة الله

وبركاته)

(قوله لا أقصم امر عليه)

عبارة من بعد الظاهر ولو

أرسل الإجماع والسبابة

أو قبضهما فوق الوسطي أو

حان بينهما برأيهما أو

بوضع أمثلة الوسطي بين

عقدتي الإجماع أي بالسنة

والأول أفضل اه فإن

الاقتصار المدعى (قوله

أترككم أسرار) الرواية

المشهوره في مثل هذا المقام

يترك الحبيب حبيبته وأن

جبريل قاله هذا المقام

ولو جاوزته احترقت بالنور

فأزال الله وبما لا إله مقام

مهم اه خط في سورة

الأمراء

الكيغيا أفضل بعد الأولى وينبغي أن لتجلىق هو الأفضل لا أقصم امر عليه في مقابل الظاهر  
عش (قوله وأكمل التشهد) قدمه على ما بعد على عكس ما فعل في الركوع والسجود لقلة السلام  
على الأكل هنا شوى ولا تنسحب التسمية أول التشهد في الأصح والحديث فيه ضعيف شرح  
(قوله) وروفيه أخبار صحيحة (ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء لما جاوز سبيل التهنيتي  
غشيت سحابة من نور فيها من الألوان ما شاء الله فوق جبريل ولم يسلم معه فقل له النبي صلى الله عليه  
وسلم أترككم أسير منفردا فقال جبريل وبما لا إله إلا الله مقام معلوم فقل له النبي صلى الله عليه وسلم رمى ولو  
خطوة فصار معه خطوة فكأنما يحترق من النور والجلال والهيبة وصغر وذاب حتى صار قدر الصغور  
فأشار على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يسلم على ربه إذا وصل مكان الخطاب فلما وصل النبي صلى الله عليه  
التحيات المباركات الصلاوات الطيبات فقال الله تعالى السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته  
فأجاب النبي بأن يصحون لعباد الله الصالحين نصيب من هذا المقام فقال السلام علينا وعلى عباد الله  
الصالحين فقال لجميع أهل السموات أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وأما لي يحصل للنبي  
مثل ما حصل لجبريل من المشقة وعدم الطاقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم مطلوب فأعطاه الله تعالى قوة واستماد  
لتحمل هذا المقام بخلاف غيره ولذلك ما تعجب الله للجبريل أنك وغازي الأرض ونوموسى صقمان  
الجلال لأن موسى طالب ومريد ومحمد مطلوب ومهاد وفرق كبير بين المقامين قرره شيخنا ح ف  
عنه فراه للعراج وذكر الفشتي في شرح الأربعين أنه ورد أن في الجنة شجرة فاسمها التحيات وعليها  
طائر اسمها المباركات وتحتها عين اسمها الطيبات فإذا قال العبد ذلك في كل صلاة نزل ذلك الطائر من  
فوق الشجرة وانغمس في تلك العين مخمخ من هاهو ينفض أجنحته فينقطر المائمن عليه فيحاق  
الله من كل قطر منه قلبه يستغفر الله لذلك العبد أي يوم القيامة برماوى (قوله أيها النبي) بالتدريج  
أو بالجزء أو تركهما معا مضر في الوصول والوقف من المعاني وغيرها وان أعاده على الصواب كتنى به وال  
بطلت صلاته بالسلام إن تعمد أو سلم ناسيا وطال الفصل عش على امر (قوله السلام علينا) أى  
الحاضر من منام ومأموم وملائكة وأنس وجن وقيل كل مسلم برماوى قال ابن العربي إذا قلت  
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أو سلمت على أحد فقلت السلام عليكى فاقصد كل عبد صالح من  
عباد الله في الأرض والسماء وميت وحى فانه حينئذ يرعد عليك فلا يبقى ملك مقرب ولا روح مطهرة يبلها  
سلامك إلا ويرد عليك وهو دعاء مستجاب لك فتفزع ومن لم يلقه سلامك من عباد الله الطاهرين في  
جلال الله المشتغلين فإن الله ينوب عنهم في الرد عليك وكفى بهذا ثمرا حيث يسلم عليك الرب جل وعلا  
فليعلم يسمع أحدهم سمعت عليهم حتى ينوب الله عن الكل في الرد عليك مناورى الكبير على الجامع  
الصغير (قوله وأفله التحيات) استفيد من المائق أنه لا يجوز زائد اللفظ من هذا الأقل ولو جرد  
كأنه بأعلى النبي بالرسول وعكسه ومحمد أبدا وغيره وقضية كلام الانوار أنه راعى هذا التشديد وعدم  
الابدال وغيرهما فظهر ما مر في الفاتحة ويؤخذ مما تقرر في التشديد أنه لو أظهر النون المدحة في الأدم  
في أن لا إله إلا الله بطل لتركه شدة نظير ما مر في الرحمن بإظهار أل والندبة بمنزلة حرف لم لا يعد عن  
الجلال لخلافه كثيرا شرح امر ما خا وفيه أنه لم يسقط حرفا وإنما أظهر المضموع عبارة عش عليه  
قوله ويؤخذ مما تقرر أنه لو أظهر الخ قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الراء في أن محمدا رسول الله  
أبطل فإن الأدم في كل منه في كل من ذلك نظر لأن الظاهر في مثل ذلك لا يزبد على اللحن  
الذى لا يغير المعنى خصوصا وقبوز بعض القراء الظاهر في مثل ذلك سم على حج عش على امر  
(قوله أيها النبي) ولا تنصرف بأدق قبل أيها النبي على التعمد لأنه ليس أجنيبا عن الذكر بل يمدح كما

ذكره سم واعتمده عى على مر لان فيه تصر محال لى (قوله أى عليك) أشار به إلى أن هذا من باب حذف الخبر اه شورى (قوله وان محمدًا) فيه تصريح بأنه لا يجب إعادة تشهد ثانى ولا بد من الاتيان بالواو وان جمع بين الشهادتين عى وأعمال يجب فى الأذان لا لمطلب فيه أفراد كل كلمة بنفس وذلك بذق العطف وألفاظ الإقامة بالأذان حل (قوله وأعبده ورسوله) والحاصل أنه يكفى وأشهد أن محمدًا رسول الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله وأشهد أن محمدًا رسول الله وان محمدًا عبده ورسوله وأن محمدًا رسول الله على ما فى أصل الروضة وهو ما عتمد وذكر الواو بين الشهادتين لا بد منه زى (قوله إذا بعد الخ) تعليل لكون ما ذكره الالف (قوله تواجى) أى بالعطف ويكون العطف مقدرًا بدليل التصريح به فى رواية سم شيخنا (قوله وقد سقط أولها) أى المباركات وهذا محل الاستدلال على كون ما ذكره أقل التشهد وهو يقدر بأن ما بعد المباركات لم يسقط فى رواية لكن عبارة هر ولورود اسقاط المباركات وما يليها فى بعض الروايات فلهذا انقصر على اسقاط المباركات لكثرة الروايات التى سقطت فيها عى (قوله ما يجب) أى يعظم وقوله مالك لجميع التجنات أى التى كانت تخياها الملوك أى مستحق القعود منها وهو التعظيم وقد كان لكل ملك من ملوك الارض تحية مخصوصة فكانت تحية ملك العرب بالسلام وتحية ملك الالكسة (٣) بالوجود وتقبيل الارض وتحية ملك الفرس بوضع اليد على الرأس وتحية ملك الحبش بوضع اليد على الصدر مع الكنية وتحية ملك الروم بكشف الرأس وتنكيسه وتحية ملك النوب بوجع اليد على الوجه وتحية ملك جبر بالاماء بالاصابع مع الدعاء وتحية ملك اليمامة بوضع اليد على كنف الحياض بالغرفها ووضعها راجعة اشارته الى اختصاصه تعالى بجمعها دون غيره رماوى (قوله تشهد) أى فى الصلاة وضع و روده بأن تشهد كتشهد ناظم ان أر بدتشهد الاذان صح لانه صلى الله عليه وسلم أذن مر فى سفره فقال ذلك زى وانظر ما غرضه بقوله أله مارواه الشافعى الخ لانه يقتضى أن جميع ما ذكره المصنف على التشهد فى الصلاة تستغنى عنه بقوله أله مارواه الشافعى الخ لانه يقتضى أن جميع ما ذكره المصنف من أقل التشهد مروى حتى لفظ تشهد فيكون ثابتا بالليل وأيضاً بعده مرجوع الضمير فى تشهد للاذان وان كان مجرد قائدة ببيان تشهد فى أذانه فالامر ظاهر (قوله ولو أقل بترتيب الخ) وصرح فى التهمة بوجوب معمولاته وسكتوا عليه وفيه ما فيه وفى خط الراجع وجوبها من (قوله ان غير الخ) كان قال الله وأن محمدًا رسول الله وأشهد أن الله بل يكفران فصد المعنى بشيخنا حى (قوله بطلت صلاته) أى وان أعاده على الصواب لان ما فى بكلام أجنى عى (قوله وأقل الصلاة) ولا يجب الموالاة بينها وبين التشهد كما هو ظاهر حل وشروط أقل الصلاة وشروط التشهد كفى الانوار هر أى من الموالاة قسم الابدال وعدم اللحن للغير لى ومراعاة الحروف وتبديدها (قوله على محمد) أو على رسول الله أو النبى هر ولا يكفى على الرسول بدون إضافة عدم وروده والألفا الفرق بينه وبين رسول الله وكذا بينه وبين النبى والغالب فى الألفاظ الواردة فى الصلاة التعبد فلا يقاس عليها غيرها (قوله دون أحد) وقرق بين ما هنا واخطبة حيث كفى فيه بالرسول والماسح والحشر والعاقب بأن الخطبة أوسع من الصلاة فالصلوة يطلب فيها من احتياط اطمعنى عى هر (قوله على الصحيح) أى فلا يكفى على الصحيح (قوله وأكلها) فبأن الصلاة على النبى لم تزد فى الكل والذى زادها هو الصلاة على الآله لم يظهر أن الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم لها أقل وكل هذا ان كان قوله كسليت على ابراهيم راجعاً للصلاة على الآله فان رجوع للصلاة على محمد أى فى السك دون الكيف كان لها أقل

وعلى آل محمد كما بارك على  
إبراهيم وعلى آل إبراهيم  
أنك جليل عظيم وفي بعض  
طرق الحديث زيادة على  
ذلك ونقص عنه وآل  
إبراهيم اسمعيل واسحق  
وأولادها وخس إبراهيم  
بالذكر لأن الرحمة والبركة  
لم يجتمعا لنبي غيره قال  
تعالى رحمة الله وبركاته  
عليكم أهل البيت وسجد  
بعضه سمحود ومحمد  
بعضه ماجد وهو من كل  
شرفا وكما (وهو) أي  
(آخر) لا في أول بيئته على  
التخفيف كاسم (كدهاء)  
من المصلي بدني وأندوني  
فأهنة (عده) أي بعد  
التشهد الآخر بماتصل  
به من الصلاة المذكورة نظير  
إذا فعد أحدكم في الصلاة  
فليقل التحيات فقال  
أنه ما لم يخبر من المسألة  
ماشاء أو ما أحب رواه مسلم  
وروي البخاري ثم ليخبر  
من الدعاء بأجبه إليه فيدعو  
به أما التشهد الأول لا  
يسن بعده الدعاء لا بأس  
(وما توره) أي بمثوله  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
(أفضل) من غيره (ومنه)  
اللهم اغفر لي ما قدمت إلى  
آخره أي وما أخرت وما

فيكون قوله وعلى آل إبراهيم راجعا للصلاة على آله فيكون على التوزيع (قوله على محمد) والأفضل  
الانتيان لفظ السيد كاصرح به جمع لأن فيه الانتيان بمأمرنا به وزيادة الأخبار بالواقع فهو أفضل  
من تركه وأما حديث لا تسيدوني في الصلاة فباطل شرح مر (قوله كالمصلي على إبراهيم) التشبيه  
راجع للصلاة على آل لا للصلاة على محمد لأنه أفضل من إبراهيم فكيف تشبه الصلاة عليه بالصلاة على  
إبراهيم شيئا حتى قال مر ولا يشك أن غير الانبياء لا يساوهم مطاقا لا نقول مر ادنا بساواة على  
القول بجمه وطالب النسبة لهذا الفرد انما هو بطريق التبعية صلى الله عليه وسلم اه وقيل ان التشبيه راجع  
للكمية لا للكمية وقوله وأولادها أي المؤمنون منهم وظاهر كلامه أنه ليس لإبراهيم من الأولاد إلا  
اسمعيل واسحق وليس كذلك بل ثلاثة عشر وله أكاثره عرش على مر المناوي وغيره راجعه  
(قوله) أنك جليل عظيم زائد رواية قبله في المصلي (قوله اسمعيل واسحق) وهو ولد له لصلبه عرش  
قال آل إبراهيم أنبياء حتى أتى بعضهم أنبياء لأنه لم يوجد من نسل اسمعيل نبي إلا نبينا عليه الصلاة والدم  
ونسلم اسحق فهم غير الانبياء (قوله لم يجتمع النبي غيره) أي في القرآن بدليل ذكر الآية وإن وقع  
في نفس الأمر أنهما اجتماعا لانبيا غير شيئا حتى حرف (قوله أي الأكل) من الصلاة على محمد  
وآله لأن التشهد إذا كمل مسنون في الأول أيضا كما نقل عن زى وقرره شيخنا العزيز حيث قال  
إن المباركات الصلوات الطيبات سنة في التشهد الأول وعبراته منهاج وأقول الصلاة على النبي اللهم صل  
على محمد وآله والزيادة في جليل عظيم سنة في الأخير (قوله من المصلي) أي الإمام والمفرد والاشبه  
في المأموم الموافق أنه لو كان الإمام يطيل التشهد الأول ما نقل لسانه أو غيره وأمه المأموم مريعا  
ستحب له الدعاء بأن يقوم امامه وأما المسبوق إذا أدرك ركعتين من الرابعة فانه يتشهد مع الإمام  
تشهد الأخير وهو أول المأموم ويستحب له الدعاء فيه ومنه الصلاة على الآ وهل بقية التشهد كذلك  
أولا يأتي ببقية التشهد لأنه كقول كقول حل (قوله أودنيوي) نحو اللهم أرزقني زوجة حسنة  
حرف (قوله فانه سنة) ولو كان محرما بطلت لأنه كطلب المستحيل مر سم وعبارة البرماوي  
قوله كدعاء بعده أي بفريقه محذور ولا معاق (قوله بد اتصل به) أي مما اتصل به فالباء بمعنى مع  
(قوله ثم ليتخير من المسألة الخ) والمصارف عن الوجوب الإجماع سم (قوله أعجبه) أي أحسنه  
(قوله فيدعو) بالنصب على جواب الأمر شوري (قوله فلا يسن) بل يكره مر (قوله أفضل  
من غيره) أي لتعيين الشارع عليه مر (قوله وما أخرت) أي ما وقع مني آخر من ذنوبي كما قاله  
الاسنوي اه شوري وقال زى ولا استحالة فيه لاه طاب قبل الوقوع أن يغفر ذنوبه وأما  
المستحيل طلب المغفرة لأن فلا حاجة لقول الاسنوي المراد بل تأخر انما هو بالنسبة إلى ما وقع أي التأخر  
بما وقع لأن الاستغفار قبل الذنب محال (قوله وما أسرفت) أي أوزرت به الحد (قوله اللهم إني  
أعوذ بك الخ) قال عرش في القوت هداما كد فقد صبح الامر به وأوجب قوم وأمر طامس بأنه  
بالاعادة لتركه وبني أن يتم به دعاء لقوله عليه الصلاة والسلام واجعلن آخر ما تقول اه سم  
(قوله الحميا) المراد به حياة الانسان غير لحظة الاحتضار الذي المرادة بقوله والمات وألردا ما بهما  
وبلدات فتنة القبر وليست على هذا مكررة مع قوله ومن عذاب القبر شوري وعبارة عرش عرش تجتمع  
أن المراد بثينة المات الفتنة التي تحصل عنده الاحتضار وضافتها للمات لا تصالها به وأن المراد بها  
ما يحصل بعد الموت كالفتنة التي تحصل عند سؤال الملكين كتابا لجمعه في الجواب وهذا أظهر أن

أسررت وما أعانت وما عرفت وما أنت أعلم به في أنت الملتزم وأنت المؤثر لا اله الا أنت لا تبايع رواه مسلم وروي أيضا كالبحاري  
اللهم إني أود بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة الحيا والمات

مغفرة من عندك وارحني  
 انك انت الله هو الرحمن  
 (د) سن (ال لايز) يداد  
 على قدر الشهد والصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم  
 لكن الافضل كافي الروعة  
 كصالحا ان يكون اقل منهما  
 لانه تبس طما فان زاد  
 عليهم لم يضر لكن يكره  
 له التطويل بغير رضا  
 المأمومين وخروج تقيدي  
 بالامام غيره فيقبل ما أراد  
 ما لم يخف وقوعه في سهو  
 كجزء من جمع ووض عليه  
 في الام وقال فان لم يزد على  
 ذلك كرهته ومن جزم  
 بذلك النورى في مجموعه  
 فانه ذكر النص ولم يخالفه  
 (ومن هجر عنهما وعن دعاه  
 وذكر كرم اورين) كالشهد  
 الاول والصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم بعده  
 والقنوت وتكبيرات  
 الانتقالات والتسبيحات  
 (ترجم) عنها وجوباً في  
 الواجب ونهياً في المأثور  
 بأى لغة شاء لانه لم يخالف  
 القادر ويجب في الواجب  
 التعلل ان قدر عليه ولو  
 بالسفر كما سيظهر في تكبير  
 الشجر فلو ترجم القادر  
 بطلت صلته ما غفر  
 المأثورين بان اخترع دعاه  
 أو ذكر بالجمعة في الصلاة  
 فلا يجوز كإقتله الرافى عن

ما يحصل عند الموت سمعة فتنة نحيا (قوله المسيح) بالخاء المهملة لانه يمسح الارض كلها الامكة  
 والمدينة وبيت المقدس وبأخاه المحجة لانه يمسوخ العين والدجال الكذاب زى واسمه صاف بن  
 صباد وكنيته أبو يوسف وهو يهودى عرش وبقى بعد الجلب الشد بسبع سنوات متواليات  
 ومعه جبلان واحد من لحم وآثر من غير ومعه جنة ونار وحمار يمسوخ العين يضر حافره حيث  
 أدرك طرفه ومعه مسكان واحد عن يمينه وآثر من شيا فيقول أنا بك فيقول الملك الذى عن يمينه  
 كذبت فيحبيه الملك الآخر الذى عن شماله صدقت ولم يسمع أحد الا قول الملك الذى عن شماله صدقت  
 وهذه فتنة كبيرة أعادنا الله بها أول من يتبعه أهل مصر ويقدمه سبعون دجالا وقيل سبعون ألف  
 دجال وجمع شيخنا البايع بينهما بأن من قال سبعين يعنى من السكبار ومن قال سبعين ألفا يعنى من  
 الصغار والسكبار اه برماوى واتخاذ كفتنة المسيح الدجال بعد شاول ما تقدم لها اعظمها وكثرة  
 شرها وانظر اى قاعدة في التعوذ من فتنة المسيح بالنسبة للبايعين الذين قطع به اسم ادراكهم زمانه  
 ويجب بأن فائدة تعلم من بعدهم كأن النبي صلى الله عليه وسلم استعاذ منها تعاليا لامتة (قوله مغفرة  
 من عندك) أى لا يقتضيا سبب من العبد من العمل ونحوه مشورى (قوله انك انت الخ) انظر  
 الى هذه التأكيدات هنا من كذا أن وضير الفصل وتعرضا خبر باللام وصيغة المبالغة فاستخرج  
 فوائدها ان كنت على ذكر من علم المعاني والبيان شورى (قوله وأن لا يز يداد) معطوف على  
 قوله وأن يضع يديه شيخنا (قوله على قد راخ) أى قد راى بأن به منها فان اطاعها أو اطاعه وان خففها  
 خففه لانه تبس لها شرح مر شورى (قوله لكن يكره له) قال مر ثم عمل طلب ما زاد على  
 الواجب ما لم يضر وقت الجمعة فان ضاق عن الزيادة عليه فلا وجه عدم الاتيان بها وقيل ذلك انه  
 لو ضاق مدة الخاف ما يسع الزيادة لم بات بها وهو واضح في الفرض أمانى للثقل فينبى أن يقال ان  
 قصد بالزيادة باطاله وعدم البقاء فيه لم يحرم لان الخروج من النفل جائز والاحرام لاستغفاله فيه عبادة  
 فاسدة عرش (قوله بغير رضا المأمومين) فضيته طلب الدعاء بمدون التشهد والصلاة على النبي  
 وان لم يرض المأمومون به صرح حجج في شرح الارشاد (قوله وقال) أى فى الام وهذا استئناف  
 كلام آخر يفيد به أن الافتصاح على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وترك الدعاء رأسا مكرره  
 فتوقله فان لم يزد أى المصلى على ذلك أى التشهد والصلاة على النبي وظاهر كلام الشارح أنه راجع للغير  
 ونقل في شرح الروض أن هذه عبارة الام حل وقال بعضهم ان قوله فان لم يزد الخ استشهد على  
 محذوف تقديره فان اقتصر على التشهد والصلاة كره قال الشافعى الخ (قوله عنهما) أى عن التشهد  
 الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أى عن النطق بهما بالعبارة اه برماوى وهذا يقتضى  
 أن التشهد لا يجب فيه بدل بخلاف الفاتحة وتوقف الشورى في الفرق بينهما فقال فيهما قوله لانه  
 سبعة أنواع انظر التشهد لم يجب بطله عند الجز كفى الفاتحة اه وأجاب شيخنا الجوهري بأنه ورد  
 أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد عجز عن الفاتحة فأمره بالبدل المذكور ورأى رجلا عجز عن  
 التشهد فلم يأمره بشئ اه ثم رأيت مر في شرحه قال لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد وحسن  
 ذكر اتزان به والا نرجه اه فقد أثبت وجوب البدل تأمل (قوله ولو بالسفر) وان طالع عرش  
 (قوله فلا يجوز) أى يحرم حل (قوله فتعيرى الخ) وجه الاول أنه عبارة الاصل فهو بل  
 تقتضى أنه لو اخترع ذكر من عند نفسه بالجمعة ولم يكن مأثوراً أو متقولاً عن السلف تصح  
 صلته لان هذا الذكر من دون مع ثباته بطل قال مر مراده بالندوب المأثور اذا خلاص فيه ما غفر

أولى من تعبيره بالتسويد

(و) ثاني عشرها (سلام)

تخبر عن غير محلها التكبير

وتخليها التسليم (واقلة

السلام عليكم أو عليه)

وهو عليك السلام لتأديته

معنى ما قبله لكنه مكروه

وهذا من زيادتي فلا يجوز

نحو سلام عليكم لعدم

دورده بل هو مبطل إن أعمد

(وأكله السلام عليكم

ورجعة مرة منين) مرة

(بمعناه) مرة (ثملا ملتفتا

فيهما حتى يرى خضه)

الأيمن في الأولى والأيسر

في الثانية للأنواع في ذلك

رواه ابن حبان وغيره

ويشدد السلام فيهما

متوجه القبلة وبنيهما مع

تمام الالتفات (أو يا السلام

قوله روجه الله ملتفتا فيهما

الح) هذا في غير المستلقي

الذي لم يكنه الاستقبال

إلا الوجه أما هو فلا يلتفت

لأنه لو التفت تخرج عن

الاستقبال اه (قوله روجه

الله أو يا السلام الح) وهذا

كله في غير ما روى من أمام

ومنفرد وأما هو فسيأتي

حكمه (قوله جيندلو يكون

هنا مستقيا الح) سيأتي

ما يمنع الاستثناء (قوله

وأجيب أيضا) لم يظهر

مغايرته في المعنى قبله اه

المأثور بأن اخترع دعاءه أو ذكره ثم ترجم عنها بالجمجمة في الصلاة فإنه يحرم وتبطل به صلاته (قوله  
وسلام) عبارة مسلمة والسلام وهي أولى لأن لا بد منها وأوجب بأنه نكسر ليوافق ما قبله من قوله  
وركعوا وسجدوا قال في محاسن الشريعة فيه معنى لطيف وهو أن الملقى كان مستقلا عن الناس ثم  
أقبل عليهم كمنافسهم برماوى (قوله غير محلها التكبير) أي غير محلها كان خلافاً لغيره حاصل  
بالتكبير وتحليل ما كان حراماً فيها حاصل بالتسليم وانظر وجه الدلالة من هذا الحديث على كون السلام  
ركناً (قوله لتأديته معنى ما قبله) ولوجود الصيغة وانما هي مقولة شرح في عدم سلاما بخلاف  
أ كبر الله فإنه لا بد من تكبير أو الحاصل أنه يشترط لأجزاء السلام شروط أن يأتي بالألف واللام وكان  
الخطاب وبمع الجمع وأن يسمع نفسه وأن يوالى كشيء وأن لا يقصد به الإعلام عن أي وجهه بخلاف  
ما إذا قصد الإعلام والتحليل أو أطلق فإنه لا يضر ويشترط أيضاً أن يكون السلام من قعود وأن يكون  
مستقبل القبلة وأن يأتي به بالبرية إذا كان قادراً وأن لا يزد فيه زيادة تغير للمعنى كان قال السلام  
وعليك بخلاف ما لو قال السلام التام عليكم فلا يضر كالتكبير وأن لا يقصد منه ما يفعله للمعنى كان قال  
السلام عليكم أو السلام عليكم حرف قال مر في شرحه ولا يجوز في السلام السلام عليكم بكسر  
أوله لأنه يأتي بمعنى الصلح كما استوجهه الشيخ خلافاً للاستوى نعم إن نوى به السلام اتجه أجزاءه لأنه  
يأتي في معناه وقد نوى ذلك (قوله نحو سلام عليكم) كسلاي عليكم أو سلام الله عليكم أو عليك  
أو عليكم كافاً لعدم ذلك كسبيل لا مع ضمير التثنية فلا تبطل به لأنه دعاء لخطاب فيه ولا يجوز شرح  
مر (قوله لعدم وروده) أي لأنه ليس في معنى ما ورد فلا يرد أن عليكم السلام يمكن مع أنه ورد  
عش لأنه معنى ما ورد وأغنى أجزاء في الشاهد لوروده فيه شرح مر (قوله إن تعدد) أي وبخطاب  
ويظهر تقييده بتغير الجاهل المعذور كان مر (قوله ورجعة الله) وأما بركته فلا تنس وإن وردت  
من عدة طرق حل (قوله منين) أي يقول ذلك منين وقوله ملتفتا حال من الضمير المستتر  
في يقول المقدر تقرر برشحننا والالتفات بالوجه فقط لأنه يشترط أن يكون صدره مستقبل القبلة إلى  
الانبان بالمعنى عليكم حرفاً قال الرشيدي أي ملتفتا فيهما أي بوجهه وهذا في غير المستلقي أما هو  
فيمتنع عليه الالتفات لأنه متى التفت خرج عن الاستقبال المشروط حينئذ يكون مستقياً هكذا  
ظهر به بلز فيقال لنا معنى التفت السلام بطلت صلاته (قوله أينما فلتالا) وأن يفصل بينهما  
فلو عكس كره وأن يأتي بها عن يمينه أو يساره أو تلقاء وجهه كان خلاف الأولى حل فلو سلم  
التسليم الأولى عن يساره فالأوجه أن يأتي بالثانية عن يساره أيضاً خلافاً لبعضهم لأنها هي  
المشروعة لها ففعلها عن يمينه تغيير السنة المطلوب فيها كالأول قطع سبيلته التي لا يشتر بغيره إلا أن  
لهامية تطلبه بالاشارة بها فتوث ما طلبت من قبضها إن كانت من اليمن ونشرها على خديها إن  
كانت من اليسرى عش (قوله أو يا السلام) أي مع التحلل فلونوى به جرحاً والسلام أو الرمن غير  
ملاحظة التحلل لم يكتب به لوجود الصارف وحديثه يكون هذا مستثنى من عدم وجوبنية الخروج  
أي فعل أجزاء السلام عند الإطلاق أي غفلاً عن التحلل وعلمه ما لم يكن صارف والأوجبة  
التحلل واستشكل أن قوله أو يا السلام الح بأنه لا معنى للتثنية لأنه صريح بوجود الخطاب والصريح  
لا يحتاج لتثنية وأجيب بأن التحلل من الصلاة عارضه فاحتاج للتثنية لوجود الصارف والمعارض بخلافه  
خارج الصلاة فتوجبية الثانية لا أولى صارفاً أيضاً عن ذلك اه (عبارة زي) ويجيب بأن المبالى خارجها  
لم يوجد له صارف عن موضوعه فاحتج للتثنية وأما فيها فكونه واجباً لا يخرج منها صارف اه  
وأجيب أيضاً بأن محل التثنية قوله من التفت إليه من ملائكة الح قال الشوري وظاهر كلامهم أنه

لا يشترط نية السلام التي هو الركن أي نية معناه وهو التحلل مع ذلك أي مع نية السلام على من ذكر  
 ويفرق بينه وبين نظائره مما اعتبر فيه فقد اصراف بأنه هنا يخرج من مدلوله الذي هو التحلل  
 ولومع النية المذكورة وفي غير ما خرج له عن مدلوله فاحتجج إلى فقد اصراف ثم لا هنا تأمل وبعبارة  
 عش على مر انظر هل يشترط مع نية السلام على من ذكر نية سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد السلام  
 على من ذكر أو لا يضر للصارف وقد قالوا يشترط فقد اصراف أو لا فيكون مستثنى فيه نظر والقلب  
 إلى الاشتراط أميل وهو الوجه اه سم والأقرب ما مال إليه من عدم الاشتراط أي اشتراط نية  
 السلام ويوجه بمقاله حجج من أنه لو علم من عن يمينه بسلامه عليه لم يجب الرّد لأنه لو لم يكن مشروعا  
 للتحليل لم يصلح للأمان فكأنه لم يوجد فلا يصلح صرافا اه حجج (قوله على من التفت هو إليه)  
 أبرز الضمير لأن الصلاة جرت على غير من هي له شوري ولم يرد الملتزم كون الابرار واجبا لأنه لا يجب  
 في الفعل باتفاق والخلاف إنما هو في الوصف كما قاله شيخنا ح في حاشية الاشعري وقال ياسين على  
 الفا كهي الخلاف في الفعل أيضا (قوله ومؤمنين انس) ولو كانوا غير مسلمين ولو بعد وانجا أي  
 إلى آخر الدنيا عش على در (قوله وبجرة اليسار الخ) وقد يحرم السلام الثاني عند عرض مانع  
 عقب الأولى كحدث وشوخ وقت جمة وخرق خف وانكشف عورة وسقوط نجاسة غير مفقوعها  
 عليه وهي وإن لم تكن بزمن الصلاة إلا أنها من نواهيها ومكملاتها شرح م أقول بوجه الحرمة  
 في هذه المسائل أنه صار إلى حالة لا تقبل فيها هذه الصلاة فلا تقبل نواهيها عش لكن لا يطل الصلاة  
 (قوله على من خلفه) الظاهر أن المراد من ذكر من الملائكة ومؤمنين الانس والجن حل (قوله  
 والأولى أولى) لا تها ركن (قوله وينوي مأموه) أي نواهيها حل معنى لان مأموه معطوف على  
 الضمة بالاستقراي ناو وبغير المأموه حل يجب عليه الرّد ولا وعدم الوجوب أوجه شوري أي وإن قصد  
 الاعمال لان المصل غير متأهل للاخطاب فيصرف للتحليل دون الأمان المقصود من السلام الواجب  
 ردة كما فاده عش وغيره (قوله الرّد) أي مع الابتداء على من لم يسلم عليه كما قاله فيمن لقيه شخصان  
 قد يسلم عليه أحدهما فسلم عليهما قاصدا به الابتداء على من لم يسلم عليه والرّد على من سلم كما ذكره عش (قوله  
 فينوبه) أي الرّد من على عين المسلم من امام ومأموه بالتسليم الثانية بان تأخر تسليم من على يمينه  
 الثانية بعد سلام المسلم الأولى أدل لتقديم عليه لم يكن من هو على يمينه قد سلم عليه فلا يطلب منه الرّد أي  
 وأما ابتداء فقد تقدم حكمه فالتسليم تكون للابتداء والرّد حل والضايط أن يقال كل مصل ينوي  
 السلام على من لم يسلم عليه والرّد على من سلم عليه مع الابتداء على من لم يسلم عليه (قوله ومن على  
 يسارهما الأولى) واستشكل ما ذكره فيمن على يساره بان الامام إنما يسلم عليهم بالثانية فكيف يرد  
 عليه قبل السلام عليه وورد بان ذلك مبنى على الاصح أن الأولى لمأموه أن يؤخّر تسليمه إلى فراغ الامام  
 زى (قوله ومن خلفه الخ) بان تأخر سلامه على سلام من خلفه وأمامه (قوله بأهماشاء) أي إذا  
 تأخر سلام من خلفه عن تسليمته ولم يقل كسابقه والأولى أولى اكشفه بمسابق (قوله أر بع  
 ركعات) انظر وجه انتباهه بالمسود هنادون ما قبله لواله للاشارة إلى استواء الاربع ركعات في عدم  
 التأكيده شوري (قوله يمينين) أي الاربع في الجميع (قوله على الملائكة المقر بين) ظاهره  
 ولو غير الحفظ ولا مانع منه ولعل التقييد بالمقر بين أراد به أنهم مقررون بالنسبة لنوع البشر له صمة  
 جميعهم من المعاصي فهي صفة لازمة عش (قوله معهم) أي الملائكة والنبين وحيث قد فراد  
 بالمسلمين من مات والمراد أر واحدهم ولعل سيدنا علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه علم ذلك من النبي  
 صلى الله عليه وسلم بان قاله أنا أسلم على من ذكر أو صرح به صلى الله عليه وسلم في سلامه فلأراد

على من التفت) هو (إليه)  
 من ملائكة ومؤمنين انس  
 وجن) أي ينوبه مرة العين  
 على من عن يمينه وبجرة  
 اليسار على من عن يساره  
 (وينوبه على من خلفه  
 وأمامه بأهماشاء) والأولى  
 أولى (د) ينوي (مأموه)  
 الرّد على من سلم عليه) من  
 امام ومأموه فينوبه من  
 على عين المسلم بالتسليم  
 الثانية ومن على يساره  
 بالأولى ومن خلفه وأمامه  
 بأهماشاء والاصل في  
 ذلك خبره على كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم يصلي  
 قبل الظهر أربع ركعات  
 أربع ركعات  
 ركعات يفصل بينهما بالتسليم  
 على الملائكة المقر بين  
 والنبين ومن معهم من  
 المسلمين والمؤمنين رواه  
 الترمذي وحسنه



وشهر سمرقند من نار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ترد على الامام وان تحاب وان يسلم بعضنا على بعض رواه ابو داود وغيره وبين  
للمأموم كافي التحقيق ان لا يسلم الا بعد فراغ الامام من تسليمته (٢٢٥)

المسلمين من مات ويصكون المراد بالمؤمنين الاحياء ويكون معطوفا على الملائكة فيكون المسلمون  
والمؤمنون متقايين وقيل مترادفان ويكون المؤمن معطوفا على المسلمين والمراد بهم الاحياء  
والاموات ويكون المراد بلمعة أنهم في جهنم وهو الذي قرر شيخنا ح (قوله وخبر سمرقند)  
أثني به لانه علم الفرض والنفل والأول خاص بالنفل وأيضاً فيه الرد (قوله وان تحاب) أي نفل  
ما يؤدي الى ذلك فلا يقال المحبة أمر قلبي ولا اختيار فيها وقوله وان يسلم بعضنا من عطف الاخص على  
الاعم لان ابتداء السلام من اسباب التودد وقبده بعضهم بالمصلين بقربة ذكر الامام وقديقال  
لا حاجة الى التقيد لان المقصود من تسليم بعض المصلين على بعض حاصل من التعميم ولا يضر  
شموله للمصلين وغيرهم ع (قوله ان لا يسلم الخ) ومن كان الذي عن يساره ينوي الردي عليه  
بالاول ويندفع ما قد يقال كيف ينوي الردي عليه بالاول والمأموم انما ينوي السلام على من عن يساره  
بالثانية فلوم بفعل المأموم الذي عن يساره السنة بل سلم قبل ان يسلم الامام الثانية نوي بالاول السلام  
على الامام وينوي الردي عليه ثانية حل (قوله والتقيد بالمؤمنين الخ) انما حقه الأصل لانه  
معلوم مشروعية السلام اذ غير المؤمنين لا يشرع لهم شؤري (قوله بالتسليمه الاولى)  
«فرع» لو سلم الثانية على اعتقاده انه في الاول وتبين خلافه لم يحسبوا يسلم التسليمه في كافئ  
به الوالد وبفارق ذلك حسان جلوسه بنية الاستراحة عن الجلوس بين السجدين بأن نية  
الصلاة لم تشمل التسليمه الثانية لانها من لواحقها لان نفسها ولذا لو أحدث بينهما لم يطل  
صلاته بخلاف جلوسه الاستراحة فان نية الصلاة شاملة لها شرح مر (قوله وثالث عشرها) قال  
الدهاميني في مثله في عبارة القفسي هو بفتح الشاء على أنه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه  
ولا يجوز فيه الضم على الاعراب وأطال في بيانه سم على حج (قوله ترتيب بين الأركان)  
وأما الترتيب بين الأركان والسنن وبين السنن بعضها مع بعض كالترتيب بين قراءة الفاتحة  
والسورة وبين دعاء الافتتاح والتودد فليس ركنا وانما هو شرط للاعتداد فاذا قدم المتأخر لا يعتد  
به في تقديم السنة على الفرض كتقديم السورة على الفاتحة وقأت المتأخر في تقديم السنة على  
السنة شيخنا ح (قوله المشتعل على قرن النية بالتكبير) وأشار بقوله مقر وناه النية  
وقوله وجعل التشهد الخ أشار بقوله وقعودهما والسلام (قوله فارتبب مراد الخ) قال مر

بعه ماذ كر ويمكن أن يقال بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس والتشهد ترتيب لكن  
باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لانه لا بد من تقديم القيام على القراءة والجلوس على التشهد  
واستحضار النية قبل التكبير وأجيب عن الشارح بان استحضار النية قبل التكبير وتقديم القيام على  
التكبير والقراءة والجلوس على التشهد والصلاة شرط لاركن غرضه من الماهية قال حل ولا أن  
تتم وجوب تقديم القيام على ماذ كر وكذا الجلوس بل يكفي مقارنة التكبير لنية التشهد والجلوس وكذا  
استحضار النية اذا يكنى مقارنتها سر اه (قوله بمعنى الفروض) حال من الأركان وكذا قوله بمعنى

الاجزاء (قوله صحيح) لان المراد بالفرض ما لا بد منه وقوله فيه تغليب أي غلب ما هو مزع على ما ليس  
بجزء وأطلق على الكل أجزاء اه زي وعبارة ع (قوله صحيح أي على وجه الحقيقة ولا غلط  
الصحة ثابت على تقدير كونها بمعنى الأجزاء تأمل قال حل قوله فيه تغليب لان الركن الحقيقي انما هو

أو وجد المبوق الامام را كما قال في بعض تكبيره التحريم  
بعد الاختصاص بها لغيره بم ذلك اه قد علم من منافي الفرض دون النقل فيفيد ان التكبير مع الجهل لا يشترط فيه القيام في النفل انتهت

(٢٩ - عبرى) - اول

القول والفعل الظاهر وهذا وإن كان فعلاً أي جعل هذا بعد هذا السكت، غير ظاهر وفيه أن التنية كذلك الآن يقال لانسلم أن الجزء الحقيقي للفعل الظاهر بل الاعم وأليس المراد بالترتيب الفعل بل هو الحاصل بالمصدر وهو كون هذا بعد هذا وهذا إنما هو هيئة لجزء والجزء الحقيقي ما كان من الأقوال والأفعال وإن لم تكن ظاهرة وليس هذا منها على أن بعض المشايخ وهو سم قال ما المانع من أن تكون الصلاة شرعاً عبارة عن مجموع الأقوال والأفعال وهيئتها الواقعة هي عليها وهي الترتيب وهو جزء حقيقي فلا تغليب لأن صورة المركب جزء منه اه وقد يقال المانع الطباق في تعريض الصلاة على اقتصارهم على الأقوال والأفعال ولم يزد أحد الهيئة ويحجب بان المراد بالأقوال والأفعال في التعريض الاعم من المادية والصورية اه شيخنا ح (قوله بتقديم ركن فعلي) أي وأولى قولي تخلف التعاقب أي أنابا العموم شو برى وحاصلها أن المصلح أمان أن يقدم فعلياً على فعلي أو على قولنا في قولي أو على فعلي والأولان مبطلان لانهما يخترمان هيئة الصلاة بخلاف الأخيرين إذا كان القول المتقدم غير السلام لانهما لا يخترمان هيئتها وقال قل على الجلال قوله ركن فعلي أي على فعلي ولا حاجة لقولهم وأعلى قولي ليدخل تقديم الركوع على القراءة لأن البطلان فيه من حيث تقديمه على القيام الذي هو فعلي ولما قال بعضهم لا يتصور تقديم فعلي على قول محض اه (قوله كأن ملى الخ) السكاف استعصائية إذ ليس لتقديم القول غير السلام على قول آخر غير هذه الصورة شيخنا (قوله) فان تذكر قبل فعل مثله هذا أصل أول وقوله ولا جزأ ما الخ أصل ثان وقد فرغ على الأول نفر يعين وهما قوله فوعم في آخر صلته إلى قوله ثم تشهد وقوله وأعلى في قيام ثانية ترك سجدة إلى قوله لم يسجد وعلى الثاني أيضاً نفر يعين وهما قوله أول ومن غيرهما أو شك لزمنة ركعة وقوله وأى آخر رابعة إلى آخر المسائل شيخنا (قوله) أي بعد تذكره وهو راجع إلى فان تأخر بطلت صلاته والتذكر في كلامه مثال لا يقدم قوله شك أي الامام والمنفرد في ركوعه هل قرأ الفاتحة وفي سجوده هل ركع لزمه القيام حالا فان نكث قليلاً لينتد كر بطلت صلاته والمأموم يتابع امامه وبأى ركعة بعد سلامه مخرج شرعاً وقوله أي وجوباً وفوراً فان تأخر بطلت صلاته فلو تذكر في سجوده ترك الركوع فله بان يعود للقيام وركع ولا يكتفي به يقوم را كما لا نه صرف الهوى للسجود وحينئذ يحتاج للفرق بينه وبين ما يأتي في جلوس الاستراحة والجلوس للقيام فبالأولى من جلوس وفرق حج عاقد يتوقف فيه اه وفرق الشوري بان صورة هوى السجود غير صورة هوى الركوع فلا يقوم مقامه قال وهذا فرق ما لو تشهد التشهد الأخير على ظن الأول أو جلوس الجلوس بين السجدين على ظن الاستراحة اه (قوله في ركعة أخرى) فيه أنه يخرج ما لو ترك السجدة الأولى بان لم يطمئن ثم تذكر ذلك في السجدة الثانية فانها تقوم مقام الأولى وقد فعل مثله في ركعة تأمل شوري وجواب بان قوله في ركعة أخرى ليس قيداً (قوله أيضاً) ظاهره وان لاحظ كونهم في الركعة الثانية مثلاً حل وعبارة الشوري قوله حتى فعل مثله وان أتى بالمثل بقصد المتابعة كالأحرم منفرداً وصلى ركعة ونسى منها سجدة ثم قام فوجد مصلحاً في السجود أو الاعتدال فاقتدى به وسجد معه للتابعة فيجزئه ذلك وتكمل به ركعته (قوله كسجود التلاوة) ولو لقراءة آية بدلا عن الفاتحة فيما يظهر خلافاً للركشي حج سم ع ش على م وعبارته هنا كسجود تلاوة أي وسجود سهو بان استمرت غفلة حتى سجده لسهو صدر منه يقتضي السجود ثم تذكر أنه ترك شيئاً من السجود اه (قوله لم يجزه) لعدم شمول نيته قال شيخنا محل ذلك ما لم يتد كر حال سجوده للتلاوة ترك سجدة وقصد السجدة التي تركها ولا يفيكني سواء كان مستقلاً أم ما مالا لأنه قصد ما عاظمه حال سجوده وقال شيخنا يكتفي ان تذكر حاله هو بالسجود للتلاوة وأما إذا تذكر حال سجوده فلا يكتفي لانه صرف الهوى للتلاوة فلا

الجزاء فيه تغليب ودليل وجوبه الاتباع مع خبر صلوا كما رأيت في أصلي (فان تعمد تركه) تقدم ركن (فعلي) هو أعم من قوله بان سجدة قبل ركوعه (أو سلام) من ز يادى كان ركع قبل فراهة أو وسجد أو سلم قبل ركوعه (بطلت) صلاته لتلاعبه بخلاف تقديم قول غير سلام كان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد أو تشهد قبل السجود فيعيد ما قدمه (أو سهواً) فله (بعد متروكه) لو وقع في غير محله (فان تذكر) متروكه (قبل فعل مثله) فله (والأى) وان لم يتذكره حتى فعل مثله في ركعة أخرى (أجزاء) عن متروكه (وتدراك) (الباقى) من صلاته نعم ان لم يكن المثل من الصلاة كسجود التلاوة فيجزئه

(فأوعى في أصوله) أو بعد سلامه ولم يطل الفصل (ترك سجدة من ركعة) آخره سجدة تشهد (لوقوع شهادته قبل محله) (أو من غيرها ونشك) في أنهما من آخره أو من غيرها (لزم ركعة) فيهما لأن (٢٢٧) الناصبة كالتسجد من التي بعدها

ولتاقيها في الأولى وأخذنا  
بالأحوط في الثانية (أو علم  
في قيام ثانية) مثلاً (ترك  
سجدة) من الأولى (فان  
كان جالساً وسجدته)  
التي فعلها ولو بنية جالس  
استراحة (سجد) من قيامه  
اكتفاء بجالسه (والا)  
أي وإن لم يكن جالس بعد  
سجدته (فليجلس مطمئناً)  
ليأتي بالركن بمشيته (ثم  
يسجد أو) علم (في آخر  
رابعة ترك سجدة) أو  
ثلاث جعل محلها أي  
الحس فيهما (وجب  
ركعتان) أخذاً بالأسوأ وهو  
في المسئلة الأولى ترك  
سجدة من الركعة الأولى  
وسجدة من الثالثة فيجبران  
بالثانية والرابعة وياغو  
باقية ما أدى المسئلة الثانية  
ترك ذلك وسجدة من  
ركعة أخرى (أو أربعم)  
جعل محلها (فسجدة) بحجب  
(ثم ركعتان) لاحتمال أنه  
ترك سجدة من الأولى

يكنى عن المولى بالسجود برأوى (قوله فأوعى) أي المنفرد أو الأمام أو المأموم ع ش على هر (قوله)  
ولم يطل الفصل) عرفاً وبطناً بحجته غير معفو عنها وإن شئ قليلاً ونحو ذلك من القصة زى وحل (قوله)  
ثم تشهد) أي وسجد بالسهو حيث لم يكن مأموماً مأمو فلا سجود عليه إلا سهو محمول على إمامه  
ع ش (قوله أو شك في أنهما من آخره) أي أو شك هنا في محل المترك مع العلم بنفس الترك فلا يفتني عنه  
قول الشارح الآتي وكالم يترك ماذا كرك الشك فيه أي في أصل الترك (قوله بالأحوط في الثانية) وهي  
الشك لأن الأحوط جعلها من غير الأخيرة (قوله مثلاً) راجع لقوله قيام فيشمل الجالس القائم مقام  
القيام في حق من يصلي من جالس وراجع أيضاً قوله ثانية أي وفي قيام ثالثة ترك سجدة من الثانية أو  
رابعة ترك سجدة من الثالثة (قوله جالس) أي جالساً معتد به بأن إماماً اه ع ش ولو كان يصلي  
جالساً لم يقصد القيام ثم ذكر كرك القياس أن هذا الجالس يجوز شوري (قوله ولو بنية جالس  
استراحة) فيه أن الجالس إذا كان بنية جالس الاستراحة كيف يقوم مقام الجالس الواجب مع أنه  
تقدم أنه يشترط أن لا يقصد بالركن غيره نقط وهذا قصد الغير فقط وهو جالس الاستراحة واجب بأن  
الشرط المذكور في غير المندور وظنهم ما ذكره فممن تشهد تشهد الأخر على ظن أنه الأول فإنه  
يكفيه لأنه معدور في قصده وقصدته ما فعله نية الصلاة بخلاف من ركع أو رفعه فزاع من شئ وسجد  
لثلاثة فلم تشمل (قوله سجدة من قيامه) ولا يضر جالسه حينئذ كما وقصد من اعتدله قد رقتة  
الاستراحة ثم سجدة أو قد من سجود التلاوة والاستراحة قبل قيامه فلا يطل بها الصلاة لأنها معدورة فيها  
غير ركن بخلاف زيادة نحو الركوع فإنه لم يعلم فيها إلا ركناً فكان تأثيره في تغيير نظمها أشد شوري  
(قوله رابعة) نسبة إلى رابع المصلون أو رابعاً ونحوه بالرابعية لأن الأحوال لأية لتأتي في غيرها  
زى (قوله وجبر ركعتان) وذهب جمع من المتأخرين إلى أن الواجب في المسئلة الثانية وهي ترك  
ثلاث سجدة تركعتان لا ركعتان فقط لاحتمال أن يكون المترك السجدة الأولى من الركعة الأولى  
والثانية من الثانية والثالثة من الرابعة فالحاصل من الأولى والثانية وهو الثانية من الأولى لقيامها مقام  
السجدة الأولى ركعة السجدة لأن ترك أولى الأولى يلغي جالوسها لأن الجالس لا يعتد به إلا إذا سبقه  
سجود وحينئذ يافوا السجود الأول من الثانية لأنه لا جالس قبله فالثانية لم يحصل منها إلا الجالس بين  
السجدة من فتمت الأولى بالسجدة الأولى من الثالثة وياغو باقية ما حصل من الرابعة سجدة فليسجد  
الثانية ثم يأتي بركعتين حل وصياتي جوابه وبعبارة زى وصوبه الأسنوي ومن تبعه أن الأسوأ زومه ما  
مع سجدة وأن الأول خيال باطل لأن الأسوأ تقد بر المترك أولى الأولى وثانية الثانية واحدة من  
الرابعة فتركه أولى الأولى يلغي الجالس لأنه لم يسبقه سجود فيبقى عليه منها الجالس والسجدة  
الثانية لقيام الثانية مقام الأولى وحينئذ فيتم بركعتان أولى الثانية مقام ثانية الأولى لما تفرق رانه  
لا جالس قبلها من بعده جالساً تشهد وهو يقوم مقام الجالس بين السجدة من لحصله من  
الركعتين ركعة الأسوأ سجدة فشكل بواحدة من الثالثة وياغو باقية ما تركه من سجدة  
فيسجد فاصبر في الركعة الثانية ويأتي بركعتين اه وما ذكره هو الخيال كما بينه الشافعي وغيره  
لأن ما ذكره خلاف الفرض لحصرهم المترك حساً وشرعاً في ثلاث وهذا ترك رابع هو الجالس  
(قوله فتجبران إلخ) الأولى بسجدة من الثانية وتجبراً ثالثة بسجدة من الرابعة (قوله ركعة أخرى)

هذه العبارة في غير هذا الكتاب نكط وهر (قوله ما شاء من الرابعة) سواء كانت الأولى أو الثانية لأن في الأولى يلزمه جالس قبل  
السجدة التي يأتي بها (قوله فيني عليه منها الجالس والسجدة الثانية) لأنه يجب له المجلس للاستراحة قبل قيام الثانية

أى من الثانية وأربعة **(قوله)** اذ الاولى تم بسجدة من الثانية) وهى السجدة الباقية منها والثالثة وابقوا كتبوا أى السجدة الباقية من الثانية وواحدة من سجدة الثالثة وأما لو جعل المتروك واحدة من الاولى وثنتين من الثانية وواحدة من الثالثة لزم ركعتان فقط وذهب جمع فى هذه الى وجوب ثلاث ركعات لاحتمال أن يكون المتروك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية والسجدة من الثالثة اذ الحاصل له من الاولى والثانية ركعة الاسجدة كما جعلت فتم بسجدة من الرابعة وبقوا فيها حل وسبأى جوابه **(قوله)** فثلاث) وذهب أولئك الجع فى الثانية وهى ترك الست الى وجوب ثلاث ركعات وسجدة لاحتمال أنه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة لان الحاصل له من الاولى والثانية ركعة الاسجدة وردعى أولئك الجع بان ما ذكره خلاف كلام الاصحاب لان كلامهم مفروض فيمن علم إتيانه بالجلسات المحسوبة اعتد بها وأغترك السجود فقط وحيث أن أسوأ التقادير ما ذكره الاصحاب وكلامهم مفروض فيمن قال تركت السجود دون الجلوس المعتد به وما ذكره أولئك فيمن لم يجلع هل أتى بالجلسات المعتد به أولا حل **(قوله)** وفى ثمان سجعات) لم يقل جهل عملها لعدم تأنيبه وفيه أنه يمكن الجهل فيها أيضا كأن اعتدى بالأمام وهو فى الاعتدال فإنه يسجد معه سجدة وتكسب له أن لا يمكن أن ينهيه الثمانية فى العشرة ويجهل عملها شيئا وكذلك يحصل الجهل اذا سجد السهو **(قوله)** ويصور) نبه عليه لكونه خفيا وقال قل دفع لما يتوهم من أنه اذا لم يسجد لم يتصور الشك أو الجهل فتأمل **(قوله)** وكالم (الخ) رابع لأول التفاريع وهو قوله فلو علم فى آخر صلاته الخ **(قوله)** على المختار عند) أى عند النوى حل فهو معامول من المقام وبعبارة الاصل قيل يكره تغميض عينه وعندى لا يكره ان لا يغمض ضررا اه قال ع ش أى ولكنه خلاف الاولى اه وقال قل انه مباح ويؤيد كلام ع ش قول المصنف وسن اذامة نظرا لـ (خ) وقد يجب اذا كان المرأيا أمامه صفوا وقد بين كأن صلى لحائط مرقق ونحوه مما يشوش فكره شرح مر **(قوله)** وسن اذامة (خ) قدم هذا فى التهاج على كراهة التغميض وما هنا نسب لانه بين به نفي الكراهة التى قيل بها فيصدق ذلك بكونه مباحا فترقى الى ما يفيد أنه خلاف الاولى وأن السنة النظر الى موضع سجوده ع ش ولو كان أعشى أو فى ظلمة سن ان تكون حالته حالة الناظر لمحل سجوده ويستثنى ما لو كان فى محل سجوده صور تلهم فلا ينظر اليه حل **(قوله)** نظر محل سجوده) بالاضافة وعدمه ما شو برى أى من ابتداء التحرم الى آخر صلاته ع ش ولو كان يصلى فى السكعة أو غف فبأى وعلى جنازة خلافتان قال انه فى هذه الصور ينظر للسكعة ولتنبيه والنجاسة حل **(قوله)** أقرب الى الخشوع) أى من حيث جمع النظر فى مكان واحد وموضع السجود وأشرف وأسهل اه برماوى وسن أيضا لن فى صلاة الخوف والعذر أمامه نظره الى جهته لثلا يثبتته تريح مر **(قوله)** اشارته) أى محل اشارته أى مادامت مرفعة والاذب نظر محل السجود شرح مر فلو قطعت نظر محل سجوده لا محل قطعها شورى **(قوله)** وهو حضور القلب) بان لا يحضر فيه غير ما هو فيه وقوله وسكون الجوارح بان لا يبعث بها فالخشوع عبارة عن مجموع الامر بن وقيل خاص بالقلب وقيل بالجوارح وهذا الثالث واضح لقوله بعد فراغ قلب حل وبعبارة حج وظاهر ان هذا أى الثالث مراد لقوله بعد فراغ قلب لأن يجعل ذلك سجدة له وهذا اخيه بحالة الدخول وقد ورد ان من خشع فى صلاته وجبت له الجنة وخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه شرح مر و قل **(قوله)** أى تأملها) والظاهر ان المراد بالتأمل ادراك معناه ولو بوجه ومن الوجه الكفاى أن يتصور أن فى التسبيح

اليك مبارك كيد بوا آياته (و) تدبر (ذكر) قياسا على القراءة (ودخول صلاته بنشاط) للنهم على مذكرك قال والتعجيد

تعالى وأذا قاموا إلى الصلاة  
قاموا كسالى (وفراغ  
قلب) من الشواغل لانه  
أقرب إلى التشويخ (وقبض)  
في قيام أو بدله (يعين)  
كسوع يسار) وبض  
ساعدتها ورسفها (تحت  
صدره) فوق سرته للاتباع  
روى بعضهم بسرو بعضه ابن  
سزيمة والباقي أبو داود  
وقيل يتخير بين بسط  
أصابع اليمنى في عرض  
الفصل وبين نشرها  
صوب الساعد والقصد من  
القبض الذي كور تسكين  
اليدين فان أرسلهما ولم  
يمت فلا بأس نص عليه  
في الام والكوع وهوين  
ز يذني العظم الذي يلي  
اهام اليد والرسغ المفصل  
بين الكف والساعد  
(وذ كر دعاء) وهوين  
زيادتي (بعدها) أي الصلاة  
كان النبي صلى الله عليه  
وسلم اذا سلم منها قال لا اله الا  
الله وحده لا شريك له  
الملاك والحمد وهو على كل  
شيء قدير اللهم لا مانع لما  
أعطيت ولا معطي لما مننت  
ولا ينفع ذا الجنتك الجند  
رواه الشيخان وقال صلى  
الله عليه وسلم من سبى الله  
دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين  
وحده ثلاثا وثلاثين وكبر  
الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام  
المائة لا اله الا الله وحده

والتحميد ونحوهما تعظيما لله وتناء عليه فلا شاب على الذكر لان عرفه منا هو لوجلا بخلاف  
القرآن فانه يشاب عليه مطلقا لانه متعبد بتلاوته اه ع ش على مر (قوله قاموا كسالى)  
الكسل الفتور عن الشيء والتواني وهو ضد النشاط شرح مر (قوله وفراغ قلب) قد يقال المراد  
قبل الدخول في الصلاة وسبب ذلك ان يقرأ الجهر عطا على نشاط ليكون سببا للخشوع في الصلاة  
وقوله من الشواغل وان لم تكن دنيوية وفي كلام ابن الرفعة ولا بأس بالتفكير في أمور الآخرة حل  
وفي شرح مر ان التفكير في غير الصلاة التي هو فيها مكروه حتى في أمور الآخرة كالجنة والنار وان  
قرئ بالرفع فأد طلب فراغ القلب في دوام صلاته ولكن يغني عنه حضور القلب المتقدم في تفسير  
الخشوع وقوله وقبض عين كوع يسار والحكمة في جعلها تحت صدره ان يكونا فوق أشرف الاعضاء  
وهو القلب فانه تحت الصدر وما يلي الجانب اليسار والعادة ان من احتفظ على شيء جعل يديه عليه شرح  
مر (قوله ورسفها) بالصبغ عطا على كوع وبالسبب ان فصم من الصاد وقوله تحت صدره حال من العين  
واليسار والحكمة ارشاد للمعنى الى حفظ قلبه عن الغلو والظن وضع اليد كذلك بحاذيه والعادة ان  
من احتفظ بشئ امسكه بيده مر وحج اه (قوله فلا بأس) معتمدا على اعتراض عليه والا  
فالسنة ما تقدم ع ش (قوله الذي يلي ايهام) يد أي يلى أصل الابهام (قوله الفصل) بفتح الميم وكسر  
الصاد أو ما المكس فهو اسم الانسان ع ش ويسمى أي الفصل الذي كور بالزند قال في المختار والزند  
موصول طرف الذراع في الكوع وهما زندان الكوع والكسوع واما اليبوع فهو العظم الذي يلي  
ابهام الرجل مر واما الكسوع فهو العظم الذي يلي خنصر اليد وقد نظم ذلك بعضهم فقال  
وعظم يلى ايهام كسوع وما يلي \* تخنصر الكسوع والرسغ ما وسط  
وعظم يلى ايهام رجل مقلب \* يبع غنقا يلى واحذر من الفاظ  
أى تذكر قولنا ملتب العلم قاله للآيسة اه ع ش (قوله بعدها) أفهم قوله بعدها ولم يقل عقبها لانه  
لا يضر الفصل بالزينة وهو كذلك وتردفيه ع ش على مر واستقرب الضرر لطول الفصل فعلى  
الاول وكان يصلى صلاة الجمع فيؤخذ كراوى الى الفراع من الثانية وأكمل منه ان يأتي لكل صلاة  
بذكر ودعاء شيخنا ح ف (قوله اذا سلم منها قال الخ) ظاهره أنه كان يقول مرة واحدة وانه خلف  
الصوات الخمس وفي سم على حج كان صلى الله عليه وسلم اذا صلى المصبح جلس حتى تطلع  
الشمس واستبدل في الخادم بخبر من قال في دبر صلاة لتجرحه ووثان رجلاه لا اله الا الله وحده لا شريك له  
الخ ثم قال واتي مثله في المغرب والمصرور وذلك فيما اه وفي متن الجامع الصغير ما منه اذا صليت  
صلاة الفرض فقولوا عقب كل صلاة عشر مرات لا اله الا الله وحده الخ قال بكتبه من الاجركن اعتق  
رقية وأقره المتأوى وعليه فينبغي تقديمها على التسبيحات لحث الشارع عليها بقوله ووثان رجلاه  
ع ش (قوله ولا تنفع ذا الجنتك الجند) بفتح الجيم فهما أشهر من كسرها وظهر كلام النووي في  
شرح مسلم ان منك متعاق بالجد والمراد بالجد النبوى لان الاخرى نافع وقال العلامة ابن دقيق العيد  
منك متعاق ينفع لاحال من الجند انه اذا كان نافع وضمن نفع معنى يمنع وما يقاربه وعليه قلعتي  
لا ينفع منك حظ دنيوي كان أو آخر ويوهو حسن دقيق شرح اعلام شوبرى (قوله دبر كل صلاة)  
مقتضى الحديث ان الله كراوى كور يقال عند الفراغ من الصلاة فلما تأخذ ذلك عن الفراغ من الصلاة  
فان كان يسيرا بحيث لا يبعد مضرا وكان باسما أو متشاغلا بما وردا بياض الصلاة كآية الكرسي فلا  
يضر وظاهر قوله كل صلاة يشمل الواجب والنافل لكن جعله أكثر العلماء على الفرض بدليل التشديد  
به في حديث آخر اه زى باختصار (قوله ثلاثا وثلاثين) الذي اعتمده جمع من شيوخنا حصول

لا تتركه إلى قوله قد غفرت له خطيأه وإن كانت مثل زبد البحر وكان صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثين مرة

هذا الثواب لله كروا إذا زاد على الثلاثة والثلاثين في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله عدم النقص عن ذلك ع ش على مر (قوله زبد البحر) هو ما يرى على وجهه عند ضرب الأمواج ا هـ ج على التحريك وقال شيخنا ح ف الزبد يطلق على معان والمراد هنا الماء أى ولو كانت مثل ماء البحر في الكثرة وما ذكره ح ف مذكور في القاموس وعليه فالمراد بالبحر الحفرة (قوله إذا انصرف) أى خرج من صلاته بأن يسلم منها ع ش (قوله جوف الليل) منصوب على نزع الخافض أى الدعاء في جوف الليل ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو جوف الليل وعليه فيغنى في السؤال مضاف محذوف أى وقت الدعاء أسمع قال جوف الليل أى حوائى الوقت جوف الليل ع ش بياض (قوله منها) أى الفكر والدعاء (قوله امام) ليس بقيد وكذا المأمومون (قوله) وانتقال لكن المتجه كفى المهمات في النافذة المتقدمة ما أشعر بكلامهم من عدم الانتقال لأن المصلى مأمور بالبادة للصف الأول وفي الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوصاً مع كثرة الصفوف كالجمعة اه فم أن محل استحباب الانتقال ما لم يمارضه شئ آخر شرح م قال ع ش عليه قوله وانتقال ولو في الانتهاء لا يقال الفعل لا يناسب الصلاة بل يطلب تركه قبل الانتهاء فليس هذا على الإطلاق ألا ترى أنه يطلب منه دفع الماروقتل نحو الحية التي مرت بين يديه وإن أدى لفعل خفيف سم (قوله بكلام) (إنسان) أى القس عن وصل صلاة أخرى لا بعد كلاماً وسنوج برماوى (قوله وانتقاله لنقل الخ) أى لا تسن فيه الجماعة ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة والأقصى والمجهر وغيرهما ولا ين اليل والتهار لعموم الحديث ولكونه أبعده عن الزيادة ولا يلزم من كثرة الثواب التفتيش شرح م وسواء كان المسجد خالياً أو من الزيادة ولا لأن العلة ليست خوف الزيادة فقط بل مع النظر إلى عود بركة الصلاة فيه برماوى (قوله نفل يوم الجمعة) أى سنتها القليلة وأما البدية ففعلها في البيت أفضل ع ش على م ر وفي قل على الجلال أن مثل قبيلة الجمعة كل رابعة متقدمة دخل وقتها و هو في المسجد (قوله صورد كرتها في شرح الروض) قال الزركشى وصلاة الضحى وصلاة الاستسقاء وصلاة منثني السفر وأقام منه والمالك في المسجد للاعتكاف أو تعلم أو تعلم والشافعية والخانق فوات الزاوية وقد نظم ذلك شيخنا ط ب فقال

صلاة نفل في البيوت أفضل \* إلا الذي جاعة يحصل  
وسنة الاحرام والطواف \* ونفل جالس للاعتكاف  
ونحو مكنته لحيال بقعه \* كذا الضحى ونفل يوم الجمعة  
وخائف الفسوات بالثأثر \* وقادم ومنثني السفر  
ولاستخارة والقبيلية \* لغرب ولا كذا البدية

اه سم ع ش (قوله لينصرف غيرهم) وسن للغير الانصراف عقب سلام الامام شرح م ر (قوله) للانتفاع في النساء ولأن الاختلاط بهن مظنة الفساد شرح م ر (قوله مكنتهم) أى التختان لينصرفن أى النساء (قوله والقياس مكنتهم) أى القياس على ما ساق في النكاح في نظر الخنق والنظر إليه قاله الشوبرى وعبارة الشارح في كتاب النكاح (فرع) المشكل يحتاط في نظره والنظر إليه فيجعل مع النساء رجلاً مع الرجال امرأة كما يحتمل في الروضة وأصلها (قوله وانصراف لجهة حاجة) لصل المراد من

وسلم أى الدعاء أسمع أى أقرب إلى الإجابة قال جوف الليل ودر الصلوات المكتوبة بات رواه الترمذي ويكون كل منهما من السكن يجهر بهما امام رب يعلم مأمومين فإذا تعلموا أسر (واقتال الصلاة من محل أخرى) تنكثاً لمواضع السجود قائماً تشهدته وتعيير بهما بذلك أهم من قوله وإن ينقل لنفل من موضع فربه قال في المجموع وغيره فان لم ينقل فليصل بكلام انسان (د) انتقاله لنفل في بيته أفضل) ظهر الصحيحين صلوا أيها الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرأة في بيته إلا المكتوبة ويستثنى نفل يوم الجمعة قبلها وركعتا الطواف وركعتا الاحرام حيث كان في المقاتلة مسجد جود زيد عليها صورد كرتها في شرح الروض (ركعت) رجال لينصرف غيرهم) من نساء وخنائق للاتباع في النساء ورواه البخارى وقيس بهسن الخنائق وذكرهم من زياتى والقياس مكنتهم لينصرفن وانصرافهم بعدن فرادى

(والأقيمين) بالجرأى وإن لم يكن على حاجة فيصرف لجهة يمينه لأنها أفضل (وتنفعى قدوة بسلام أمه) التسليمه الأولى ثم جرحه من الصلاة بها فلو سلم المأموم قبلها عامدا لم يطل صلاته إن لم ينو المتارفة (٣٣١) (فقد أوم) موافق (إن يشتغل بدعاء

ونحوه) كوجود سهو  
لإقطاع القدوة (ثم يسلم)  
وله أن يسلم في الحال أما  
السبوق فإن كان جلوسه  
مع الإمام في محل تشهد  
الأول فكذلك مع ركعة  
تطوي له ولا يقوم فوراً بعد  
التسليم الثانية فإن قصد  
عامداً لا يتحرر بمطل  
صلاته (ولو أقصر أمامه  
على تسليمه سلم) هو  
(ثنتين) أصوات لفضيلة  
لثانية وتخرجه من متابعتها  
بالأولى بخلاف التشهد  
الأول لو تركه أمامه لا يأتى  
به لوجوب متابعتها قبل  
السلام (ولو مكث بعدها)  
لترك دعاءه (فالأفضل جعل  
يمينه اليمين) ويساره إلى  
الحرب لا لا يأتى رابع رواه مسلم  
وهذا من زيادتي وصرح  
به في المجموع وغيره

### باب

بالتنوين (شروط الصلاة)  
جمع شرط بالأركان وهو  
لغة تعليق أمر بأمر كل  
منها في المستقبل ويعبر  
عنه بإزام الشيء والتزامه  
وأصلاً

(قوله ويساره إلى الحرب  
أي ولوى الدعاء) خسه  
الصبري وغيره بغير الدعاء  
فيقبل عليهم بوجهه فيه

موضع صلاته لا الانصراف من المسجد بأن خرج وأراد التوجه حيث يشاء ويرى (قوله والأقيمين)  
قال الأسنوي وينافيه أنه يسكن في كل عبادة الله هاب في طريق الرجوع في أخرى اهـ وبجاء بحمله  
على ما إذا أمكنه منع التباس إن يرجع في طريق غير الأولى والأرعى مصلحة العود في أخرى لأن  
القاعدة فيها شهادة الطريقين لها كترها حجج شوبرى وهذا يقتضى أن المراد الانصراف من  
المسجد فيبقى ما قرره وأما من أن المراد الانصراف من مكان الصلاة إلى مكان آخر ولو في أثناء المسجد  
وهو الذي قرره شيخنا (قوله وتنقض قدوة) أي بهذا البني عايبه قوله فلم أومحل والأخلاق في  
القدوة (قوله فلم أوم) ويؤخذ من أن الأفضل الموافقة شوبرى على من ينفق أن  
تسلمه عقبه أولى حيث أتى بالذكر لمطالع الألبان أسرع الإمام فلما أوم الأتيان به (قوله فكذلك)  
أي لأن يشتغل بدعاء ونحوه وقوله فإن قصد أي قدرا زاد على الطمأنينة شرح من عرش وهذا هو  
العمدوان وقع في بعض نسخ من أنه لا يضر تطويل قعوده بقدر جلسة الاستراحة وتقدم إن ضابطها  
قدر الذكر الوارد في الجلوس بين السجدة تين وهذه النسخة رجح عنها وإن اعتمد عليها بعض الخواص  
رحف لأن ضابط جلسة الاستراحة المذكور عن حج وأما عند من يخطيها ما شاء واستشكل على  
شرح من والى قلعه عن عرش بأن قعوده حيثن في محل جلوس الاستراحة وتقدم أن تطويلها  
عنده لا يضر مطلقاً وأجيب بأن جلسة الاستراحة غير مطلوبة هنا كقوله البرماوى لأنها إنما تطلب بعد  
سجدة ثانية يقوم عنها وهو هنا مطلوب منه القعود لأجل متابعة الإمام في التشهد (قوله ويساره إلى  
الحرب) أي ولوى الدعاء ومحل في غير محراب النبي صلى الله عليه وسلم أما هو فيجعل يمينه إليه تأدب به  
صلى الله عليه وسلم اهـ زى

### باب التنوين

أما شرح هذا الباب مع الأركان مع أن الشروط خارجة عن الماهية فهي مقدمة على الأركان طبعاً  
لأن الأركان متوقفة عليها شرعاً فكان المناسب تقديمها أي الشروط عليها أي الأركان وضعا وأجيب  
بأن الشروط لما كانت مشتملة على الموانع للصلاة والموانع لا تعرف إلا بعرفة الأركان أنورها اهـ  
رحف قال من لإبطال الشرط بتقديمه على الصلاة وبجواب استمراره فيها فكان المناسب تقديم هذا  
الباب على الذي قبله لأننا ناول لما شتمت على موانعها ولا تكون إلا بعد انعقادها حسن تأخير اهـ  
لكن هذا الجواب إنما يناسب صنيع المتأخر حيث ذكر الموانع في باب الشروط وعقد هذا الفصل لاقتل  
فصل بطل بالخط الخ ولا يناسب صنيع المتأخر لأنه لم يذكر الموانع هنا صريحاً وإنما ذكرها  
وعده من الشروط ومعلوم أن المراد باتفاقاً عدمها وإن لم يكن بعد وجودها وعدمها بماذا المعنى  
لا يتوقف على انعقاد الصلاة فالأرد على المتأخر بقى (قوله تعليق أمر) فقد علق هنا صحة الصلاة  
على وجود شرطها فكانه يقول إذا وجدت الشروط صح الصلاة كعلق على أنسان طلاق زوجته على  
دخول الدار اهـ زى وقضية هذا أن التعليق بولاي يسمى شرطاً في الشرع بنية خلافه شو يرى أي لأنها  
حرف شرط في معنى (قوله ويعبر عنه) أي لته إزام الشيء والتزامه أي معا وظاهر أن هذا يشمل كل  
واجب كالصلاة أي فيكون غير مانع قال عرش أي وليس معناه العلامة فإنها ليست معنى الشرط  
بالسكون وإنما هي معنى الشرط بفتح الراء كذا صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصبراه من  
اه شرح الوجهة (قوله أي فيكون غير مانع) أي ولا يضر كونه غير مانع لأن اشتراط المنع ومثله الجمع إنما هو في التعريف  
الاصطلاحي اهـ

الشروط جميع شرط بسكون الرأوهولفة لعلامة ومنه أشرط الساعة أي علاماتها هـ هو المشهور وإن  
قال الشيخ أي في شرح الروض الشرط بالسكون الزام الشيء والزامه لعلامة وإن عبر به بعضهم فها  
انما هي معنى الشرط بالفتح هـ فله بحسب ما فهمه من كلامهم ولم أره لغيره هـ وعبارة حل قوله  
بالزام الشيء أي من جهة الشارع والالتزام من جهة المشرط عليه فالشارع مشاغل بحجة الصلاة على  
ماسية كمن الشرط كأنه قال إذا وجدت هذه الشروط حجت الصلاة فالزم المكف إذا أراد الدخول  
في الصلاة أن يكون بذلك والمكف التزم ذلك **(قوله ما يلزم)** أي خارج عن الماهية يلزم الخ لا يدخل  
في التعريف الركن لأنه داخل في الماهية **(قوله يلزم من عدمه العدم)** خرج به المانع وقوله  
ولا يلزم من وجوده وجوده خرج السبب وقوله ولا عدم خرج المانع بالنظر لطرفة الأول وهو ما يلزم  
من وجوده العدم وتوجهه أولاً بالنظر لطرفة الثاني وهو لا يلزم من عدمه وجوده ولا عدم قال بعضهم  
ولا حاجة لقوله لأنه لا لزوم الوجود في اقتران الشرط بالسبب ولزوم العدم في اقترانه بالمانع إنما  
هو لوجود السبب في الأول والمنايع في الثاني لالتقاء الشرط فكأن حواشي جمع الجوامع وهو قيد لا دخال  
الشرط المتقترن بالسبب أو المانع الأول كقولنا الحول مع ملك النصاب والثاني كقوله لا مقتدر بك  
النصاب مع الدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة قال ع ش قوله لأنه راجع لكل من قوله ما  
يلزم من عدمه العدم وقوله ولا يلزم من وجوده الخ **(قوله فشرط الخ)** بين به معنى ما في الترجمة  
أي إذا أردت بيان الشروط المبوبة فهي ما يتوقف عليها صحة الصلاة الخ والتعريف الأول عام  
لكل شرط وبما عار عن خارج عن الماهية فيخرج الركن فقوله وليس منها مستدرك على تفسير  
ما بدأ ذكر كما أشاره ع ش والضمير في ليست عائد على ما لان معناها أمور خارجة عن الماهية وإن  
فسر ما بدأ موقفاً احتجيج لقوله وليس منها **(قوله لا كتفاء عن الاسلام الخ)** والالكان عشرة  
وانما كتنى به لأن طهر الحدث يستلزمه وفيه أن الشرط انما هو كون الانسان متطهراً وهذا قد  
يصح به الكافر كمن توضع ثم ارتد فالتأخير ببقاء طهره يمكن أن يجاب بأن المراد بطهر الحدث  
التطهير بالقلع وهو يلزمه الاسلام وليس المراد به التطهير حتى رمد ما ذكر حل وفيه ان الشرط كونه  
متطهراً لا التطهير بالذهل تأمل وقوله ويجعل انتفاء المانع شرطاً والالكان ستة وأل في المانع الجنس  
أي يجعل انتفاء الموانع شرطاً وقد عدها ثلاثة بعد اذهي انتفاء ثلاثه فهي شرط ثلاثة وأما ترك  
النطق فانها ترك زياد ترك فعل عدا ترك فعل غش أو كثر من غير جنسها وانما ترك مقطر وأكل  
كثيراً وبكرام تأمل **(قوله تجوزا)** أي لان مفهوم الشرط وجودي ومفهوم المانع عدي هذا  
ما ظهر بعد التوقف والسؤال من الناس هـ زى وقوله مفهوم المانع أي انتفاء المانع لان الكلام  
في انتفاء لانه والافهوى المانع وجودي لانه الوصف الظاهر المنضبط للعرف تقيض الحكم وقوله  
تجوزا أي مجازاً بالاستعارة المهرست حيث شبه انتفاء المانع بالشرط في توقف صحة الصلاة على كل منهما  
واستبر لفظ الشرط لا انتفاء المانع **(قوله على ما في المجموع)** متعلق بمحذوف أي بناء على ما في  
المجموع من عدمه شرطاً شيئاً **(قوله على ما مال اليه الرافعي)** أي من عدل الموانع أي انتفاؤها  
شرطاً حقيقة لانه لا يشترط كون الشرط وجودياً **(قوله أحدها)** كتب العلامة الشوبري ما فيه  
شرط الصلاة مبتدأ خبر محذوف تقديره تسعة وقوله وهي تسعة بيان لها أي دليل عليه وليس خبراً لانه  
قرن بالواو والجارئة خبر لا تاقترن بها وليس الخبر قوله معرفة قـ الخ لا قدره مبتدأ وهو قوله أحدها  
الخ وليس قوله جمع شرط خبره لانه لا دليل عليه بل هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي جميع شرط حـ  
وانظر حكمه تغييرا عن ارباب المتن عما كان متبادر منه فتأمل هـ أقول ويمكن الجواب بأنه انما لفعل

ما يلزم من عدمه العدم  
ولا يلزم من وجوده  
وجود ولا عديم لذاته  
فشرط الصلاة يتوقف  
عليها صحة الصلاة وليست  
منها وهي تسعة لا كتفاء  
عن الاسلام بطهر الحدث  
ويجعل انتفاء المانع شرطاً  
تجوزاً على ما في المجموع  
وحقيقة على ما مال اليه  
الرافعي أحدها



(معرفة) دخول (وقت) يقيناً وظناً فمن صلى بدونها لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت (و) ثانيها (وجه) للقبلة وقد تقدم بيانه مع ما قبله في كتاب الصلاة (و) ثالثها (استعرة) ولو خالف في ظنك (بما) أي (٢٣٣) بجرم (ينع) ادراك لو نها من أعلى

وجواب (لما) من أسفلها  
فلوريت من ذيله كان  
كان بعلو الرائي أسفل لم  
يضر ذلك (ولو) سترها  
(بطين ونحو ماء كدر) كراه  
صاف مقراً بمحضرة فعله  
انه يجب التطين أو نحوه

(قوله) الآن كانت عليه  
قائمة ولم لاحظ الخ لا معنى  
لهذا الاستثناء لان محله  
على ظن دخول الوقت  
بالاجتهاد والفرض هنا أنه  
لم يظن فكان الأولى حذفه  
اه شسواني (قوله) ولم  
يلاحظ صاحبة الوقت الخ  
بل وان لاحظها أخطأ من  
مسئلة من صلى ستين سنة  
يصلي الصبح على النجم  
مثلاً ثم بان خطؤه فان كل  
صلاة تقع قضاء عما قبلها فلم  
يبق عليه الا فرض واحد  
اه (قوله) رجعه الله وتوجه  
للقبلة) والمراد عيبتها بحسب  
الاسم لا بحسب الحقيقة  
وبه يزول ما استشكلوه  
من الصف الطويل اه  
وراجع العبادي على أبي  
شجاع في هذا الشرط  
(قوله) رجعه استعرة  
ولو تعارض الستر عليه  
والقيام فالظاهر مراعاة  
الستر وقد نقل عن فتاوى  
مر ويذهب إلى تقدم من  
مراعاة الاستقبال ولو تعارض

ذلك دفعلها أو رد على مثل عبارته بما أخر فيه من تعاطفات عن جمع من انه لا يصح الاخبار برأسمها  
لعدم التطابق بين المبدأ والخبر لانه اذا قيل هنا معرفة وقت خبر وما بعده معطوف عليه لم يستقم واجب  
عنه بأنه يعتبر المعطوف بما قبله لا يفتقر المعرفة وما بعده الى آخر التسعة متقدماً ثم يرفع الرابطة بينها  
وبين المبتدأ وأورد عليه ان كل واحد من التعاطفات حيث ذكر من الخبر والجزء لا اعرابه فتشقق  
السمكيات كالاماء قبل التركيب ليس لها كة مخصوصة ينطق بها فيه وأجيب عنه بأنها أعربت  
بالعراب الجلية مجازاً بإعطاء ما للكل لا يفتقره لتخلص الشارح من ذلك بما فعله لكن فيما ذكره  
الشووي شين وهو انه اذا جعل الخبر محذوفاً فقد برهنة لم يظهر لقوله بهد وهي تسعة فائدة لان البيان  
انما يكون لمناخيه خفاءً وبالجملة فالظاهر ان بقول المصنف باب في بيان شروط الصلاة وهي تسعة عرض  
(قوله) معرفة المراد بالمعرفة هنا نطاق الادراك ليصح جعلها شاملة لليقين والظن ولا حقيقتها لادراك  
الاجاز وهو لا يشمل الظن ففيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه حل عرض (قوله) يقيناً حال من  
المعرفة برماوى (قوله) أو ظناً أى ناشئان اجتهاد بأن اجتهادك هو ممر (قوله) لم تصح صلاته  
أى ان كان قادراً والاملى لمرة الوقت شورى (قوله) وان وقعت في الوقت) الان كانت عليه قائمة  
ولم يلاحظ صاحبة الوقت فانها تصح وتقع عن اغتية حل قال سول قوله وان وقعت في الوقت ويغارق  
ما قاله في الصور الواجب من انه لو أظلم من غير اجتهاد حرم عليه ثم ان تبين ان فطره وقع بعد الغروب  
صح صومها بالصلاة تنوقص على نية ولا كذلك الفطر (قوله) وقد تقدم بيانه الخ وذكرهما هنا  
مع بقية الشروط (قوله) ستر عورة أى عند القدرة فان غرضه صلى عارياً وأمر كوعه وسجوده  
ولا إعادة عليه شرح مر وقوله صلى عارياً أى الفرائض والسنة ولا يحرم رؤيته لاني هذا حاله فلا  
يكف غضب بصره عرض على مر (قوله) ولو خالف الخ) للتعميم (قوله) بما يمنع ادراك لو نها) أى  
لمتدلل البصر عادة كاني نظائره عرض فلا يضر ما يحكي حجه كسر اويل ضيقة وان كان مكرها  
للأفوا تخني وخلاف الأولى للرجل ولا يفي ما يحكي لوها بأن يعرف معنوعاً بياضها من سوادها  
كراج وقف فيه ومهلل النسج والمراد بقوله بما يمنع ادراك لو نها أى في مجلس التخاطب كاني سم  
قال عرض على مر وهو يقتضي ان يمنع في مجلس التخاطب وكان يجب لو تأمل الناظر فيه مع زيادة  
القرب لمصلى جدا الأدر كاون بسترته لا يضر ولورؤيت البشرية بواسطة شمس أو نار وكانت بحيث  
لا ترى بدون تلك الوساطة لم يضر (قوله) أى بجرم خرج الألوان فلا يكتفي بها وكذلك الظلمة  
وبهذا اندفع الإيراد عنه وعن أصله زى (قوله) لم يضر ذلك) وكذلك الورؤيت حال سجوده كاني  
حج (قوله) ولو سترها) أى ولو كان سترها الخ بغير المصير وهو بسكون التاموضم الزاء اسم كان  
المقدرة أى ولو كان سترها كاتبا بطين والغاية لرد (قوله) ونحو ماء كدر) والحاصل أنه متى قدر على  
انجام الركوع والسجود في الما من غير مشقة لا تحتل عادة وجب عليه ذلك أو في لسط كذلك وجب  
أى بشرط ان لا يأتي بثلاث خطوات متوالية كاني عرض على مر تلاقن سم فان حصل له  
باطخر وج مشقة خبر بين أن يصلى على لسط عارياً وفى الماء ثم يضر ج الى لسط ركوعه وسجوده وأما  
صلا تلتاثر والصلاة لا يعا فلا يأتى فيها هذا التفعيل اه حل وسم عرض (قوله) فطر) أى من  
الابتن بالوهذا ماظهر اه زى أى في غلج بل المصنف من كلام الاصل بل ذكره ضمناً (قوله) انه يجب

(٣٠ - - بحيرى - اول) مع القيام لعدم سقوطه بحال مع القدرة بخلاف القيام فانه يسقط في النافلة  
مع القدرة اه عرض على مر (قوله) ومهلل النسج) ويجب عليه لبس المهلل عند قدغيره لانه يستر بعض العورة اه سم

على فاقد الثوب ونحوه وإنه  
لو كان بحيث ترى عورته  
من طوفة في ركوع أو غيره  
بطلت عندهما فليزرها أو  
يشد وسطه ونحوه من زيادتي  
(وعورته رجل) سوا كان  
أغبره (ومن بهار في كولو  
مبعضه ما بين سرعة وركبة)  
نظير السهقي وإذا زوج  
أحدكم أمته عبده أو أجبره  
فلا تنظر الأمة إلى عورته  
والعورة ما بين السرعة والركبة  
وقيس بالرجل من يورق  
بجامع أن رأس كل منهما  
ليس بهورقة فتعبري بذلك  
أعم من تعبيره بالامة (و)  
عورة (حرة غير وجه  
وكفين) تظهر أو يطنأ إلى  
الحكم وعين لقوله تعالى

(قوله عامة في الصلاة  
وغبرها) أي عامة أيضا  
للأحد وغيره ولا بد منه حتى  
يظهر قوله لكن يرد الخ  
أي لأن لا يراد على هذه  
الزيادة أي وعلى هذا الإجابة  
إلى القياس كما يشهد ما بعده  
(قوله هو عورة الأحاد)  
أي عامة للصلاة وخارجها  
والاحتياج لقياس الصلاة  
صلى نظر الحارم (قوله  
لا حاجة إليه لأن لفظ  
العورة عام الخ) فيه أن هذا  
العموم منوع بدليل قوله  
في القولة التي قبل هذه  
لكن يرد عليه أن المعرفة  
إذا أعيدت معرفة كانت  
عيننا إلى أنوما قاله فتأمل

(الخ) أي ويجوز زعم وجود الثوب على المتمسك خلافا لما تقدمت به شوري وهل يجب تقديم الثوب  
على الثوب الخبر رأوا فيه نظر وقد يقال إن أزرى بالمصلين أن يلبس ثوبا يغطي عورته أي نحو سوار أو رداء  
تقدمه والواجب شوري ويقدم المتنجنس على الخبر خارج الصلاة عند عدم رطوبة ثوبه فبما يظهر  
(قوله على فاقد الثوب ونحوه) ولو خارج الصلاة يظهر أن يعتبر في محل فقد هاهما قيل لا فقد الماء  
في التيميم برماوى (قوله وأنه الخ) هذا علم من قوله من أعلى وجواب (قوله بطلت عندهما) أما  
قبلها فلا تبطل وقائده تظهر في محبة لا اقتداء به وفيها إذا أتى عليه شيء بعد إتمامه شرح مر ومحل عدم  
البطلان قبلها ما ذكر بالفضل فإن رآها هو أو غيره قبلها ما بطلت فالجواب أنها متى رأت بالفضل من  
طوقه ونحوه بطلت صلاته ولا فرق بين الضيق والواسع وإنما التفصيل بينهما عند عدم الرؤية بالفعل في  
الضيق لا ضرر وفي الواسع تبطل عند الركوع أو السجود لا قبلها ما يكفي ستر ذلك ولو بالعبية حل  
ولو كان أعشى وأدخل رأسه في جيب قميصه الضيق بحيث لو كان سبيرا لأزى عورته يضرع شوري على مر  
(قوله يدعو رقبته) المراد به ما قبل الرأفة يدخل الصبي أو غيره يبرز ونظيره قائده في طوافه إذا أصرم  
عنه وليه برماوى (قوله ولو مبعضة) أخذها غاية لا اله الا الله على ما في الاصل لا لا خلاف لغيره فإنه في  
الامة مطلقا ونبه على زيادتها بقوله الآتي وتعتبر بذلك أعم والاولى أن يقال أخذها غاية لدفعه من  
قال يجب في البضعة ستر جميع البدن تغليباً للحرمة وعبرة الاستوى ومن بعضنا في كماله كالي  
الحاروي ومعه قوله في شرح المهذب اه بحر وقه ع ش وقول ع ش لغيره في الامة مطلقا لان  
عندنا قولاً بأن عورتها جميع بدنهما ماعدا وجهها وكفيها ورأسها كما يقول به الحنفية (قوله ما بين  
سرقة وركبة) شعروا بشراف لوطا للشر من العانة إلى أن جاو زركبة وجب ستره ولو تلبس سلة في  
العورة كالتين وجاوزت ما ذكر وجب سترها من أعلى وجواب لامن أسفلها حل قال سم  
قوله ما بين سرقة وركبة تخرج نفس السرعة والركبة لكن يجب ستر جزء منهما بالتحقق ستر العورة  
(قوله وإذا زوج الخ) ذكر الواو يدل على أنه تقدم شيء تكون عاطفة عليه فانظر وعبرة مر إذا  
زوج بلا ذكر الواو وهي ظاهرة (قوله إلى عورته) أي الأحد (قوله والعورة الخ) من تحمة  
الحديث وانظر وجه دلالة الحديث على المدعى الذي هو العورة في الصلاة والحديث لا يدل على كون  
العورة في الصلاة هي بل بالنظر للحارم بدليل السياق وأجب بأن العورة في قوله والعورة عامة في الصلاة  
وغبرها بدليل أعادتها بالام الظاهر والتصر على أحدهما يحتاج لإدليل لكن يرد عليه أن المعرفة  
إذا أعيدت معرفة كانت عيناً وإيضاً في قوله والعورة للمهمل والمعهود العورة المتقدمة وهي عورة  
الأحد فالظاهر أن القياس صحيح لذين الأمرين تأمل (قوله وقيس بالرجل الخ) لا حاجة إليه لأن لفظ  
العورة عام يشمل الرجل وغيره والآتي الحرة خرجت منه بدليل آخر وأيضاً هذا العام بالنسبة للرجل والامة  
على طه شوري ويدل على هذا الظاهر في مقام الأضمار (قوله بجامع أن رأس كل منهما ليس  
بعورة) أي في الصلاة وهذا اتفاق لأن المخالف يوجب زيادة على ما ستر باقي البدن غير الرأس  
وعبرة مر وكالرجل الامة في الأصح والثاني عورتها كالخرة الأراسها أي عورتها ماعدا وجهها  
وكفيها ورأسها فدل على أن قياسها على الرجل وأقرب بجامع بينهما وفيه أن هذا ليس على الحكم  
حتى يصح جعله جامعا وأجب بأنه من قياس الشبه في الجملة كقياس البغال على الخيل في عدم وجوب  
الركاة لمن قيس بالعله وأيضاً فهو جامع أفناى يقتضيه الخضم وهو الحسنى لأنه يقول إن الامة كالخرة في  
الصلاة لأراسها فتقول له قيسها على الرجل هذا الجامع الذي تسلمه أولى (قوله غير وجه وكفين)  
شمل ما لو كان الثوب ساترا لجميع القدمين وليس عسا للباطن القديم فيبقى الستر به لكون الأرض

نمخ ادراك باطن القدم فلا تكف باس نحو خف خلافا لما توجه بعض صنعة الطلبة لكن يجب  
تحرز على سجد هاتين ارتفاع الثوب عن باطن القدم فانه مبطل فتنبه على مر **(قوله)**  
ولا يبدن زينة **(قوله)** أي عمل زينة من بدليل الاستثناء لأن الزينة ما يميز به كالتياب ونحوها وقوله لا  
ما ظهر منها أي من محلها وانظر وجوب هذا الآية على المدي هو كون العورة في الصلاة غير بالوجه  
والكفين وقوله لأن الحاجة إلح قد يقال الحاجة تدعو إلى إبرازها خارج الصلاة وأما في الصلاة فلا  
حاجة إليه ويمكن أن يجب بأهمل لأن دليل على أن عورة الأثني بالنسبة للأجانب جميع بدنها بالنسبة  
للمحارم ما بين سرتها وركبتها العين أن تكون الآية واردة في شأن الصلاة تأمل **(قوله)** الاماظهر أي  
ما غلب ظهوره فأن دفع ما يقال كيف يبدن ما ظهر مع أنه ظاهر لأن المعنى الاماظهر فيبدنه والحوارة ير  
عورات فعد الأجانب جميع البدن وعند المحارم والخلوة ما بين السرعة والركبة وعند النساء الكفارات  
ما لا يبد عند المنة وفي الصلاة ماذا كره الشارح **(قوله)** رقا لاحاجة إليه حل لأن الخشعي الرقيق  
لا تختلف عورته بالثوب كعورة الأثني فلا يحتاج إلى قوله وخشعي كاشي رقا بل هو مثل الرجل الرقيق أيضا  
شيخنا **(قوله)** لم يصح صلاته ولو انكشف بعض بدنه ولو لم يعد ما بين السرعة والركبة في أثناء صلاته  
بطلت عرش وما سر حوايه بالجمعة من أن العدد لو كل بخشعي لم تنقذ لثناك وإن انعقدت بالعدد  
المعتبر ثم خشي زنا عليه لم يطمع صلاة واحد وكل العدد بالخشعي لم يطمع الصلاة لا يتقيا لا انعقاد  
وشككت في البطلان والأصل عدمه غير وارد هنا لأن الشك هنا في شرط راجع إلى ذات الأصل وهو  
الستر وشك راجع لغيره وهو العدد ويفتقر فيه ما لا يتفقر في الثالث شرح مر خلافا للخطيب  
القاتل بأنه إذا انكشف في الأثناء بعض عورة نسوي ما بين السرعة والركبة وقد أحرم سائر الجميع عورة  
الحره صحت صلاته قياسا على ما في الجملة والقول بعدم الصحة مقرر وفيها إذا اقتصر ابتداء على ستر  
ما بين السرعة والركبة فهذا الوجه الذي جمع به الشيخ الخطيب قال زى وضع شيخنا مر هذا  
الجمع واعتمد البطلان مطلقا قال زى ولنا منه مع من الذي جمع والجمع أولى من التضييع **(قوله)**  
وله ستر بعضها أي جواز أن كان فاقدا للستر أو غرق وأمكنه ترفيعها ووجوب أن لم يمكنه ترفيعها  
فاستعمل الجواز في المعنى لاعم اه شيخنا فلو تعارض عليه السرد وضع اليد في السجود قال شيخنا  
البيقني يقدم السرد لأنه متفق عليه عند الشيخين ووضع اليد في السجود مختلف فيه عندهم ما مر إعاة  
التفقي عليه أولى وخالف في ذلك شيخنا مر فقال يقدم السجود لأنه الآن عاجز شرعا عن السرد لمر  
الشارع له بوضع اليد في السجود على الأرض اه زى ولأنه ركن وهو محتاط فيه أكثر من غيره  
وقال العلامة حج وخط يتخير بينهما لأنه تعارض عليه واجبان برماوى **(قوله)** فان وجد كافي  
تفرع على وجوب ستر البعض ولو عبر بالواو لكان أولى لأن هذا الحكم لم يعم بمقابلة عرش على  
مر **(قوله)** أي بعضها بالترفسير لما يرى كافي بعضها وقوله قدم سوائيه أي وجوب **(قوله)** أي قبله  
ودبره والمراد منهما التافس منه الوضوء مر نخرج بالقبيل والدبر غيرها ومن أغبر الأثني  
والإليان عرش **(قوله)** لأنه متوجه قضية التعليل الأولى اختص ذلك الصلاة وأثنى عدمه وهو  
الأوجه زى وانظر لتفصيل صوب فصد فقبل يقال هو بآيته ولا الظاهر الثاني لشرف القبلة فلما راجع  
ثم رأيت شيخنا زى قرر وجوب تقديم القبيل ولو أخرج الصلاة على الراجح وصرح به حج وقوله  
الشيخ في الخواشي عن شيخنا وهو قضية التعليل الثاني في كلام الشارح شورى **(قوله)** وهو من  
ز يادى ولم يذكر الأصل لكونه غير مختص بالصلاة بل يجري في غيرها كالوضوء فكان الأنسب  
ذكره في الوضوء وحالة ما هنا عليه **(قوله)** ان اعتقدها كالمافرضا ولو علم على الأوجه شورى **(قوله)**

ولا يبدن زينة الاماظهر  
منها وهو مفسر بالوجه  
والكفين وانما لم يكونا  
عورة لأن الحاجة تدعو  
إلى إبرازهما (وخشعي كاشي)  
رقا وهو بدنه من زيادتي  
فلا رقة: صغر الخشعي الحر على  
ستر ما بين سرتها وركبتها  
تصح صلاته (وله) أي الصلي  
(ستر بعضها) يبد حصول  
مقصود السرد (فان وجد  
كافي) أي بعضها (قدم)  
وجوب (سوائيه) أي قبله  
ودبره لأن ما الخش من  
غيرهما وسما سوائين  
لأن انكشفهما يسوء  
صاحبهما (ثم) أن لم يكفهما  
قدم (قبله) لأنه متوجه به  
القبلة فكان ستره أهمل تطليا  
له لأن الدبر مستور غالبا  
بالإيد (و) رابعها هو  
من زيادتي (علم بكيفية)  
أي الصلاة بأن يبدن زينة  
ويعرف وضوءها من سرتها  
ان اعتقدها كالمافرضا أو  
(قوله) رجه لا يستر بعضها  
يبد أي لو بد غيرها وان  
حرم اه محلى أي أعاد  
باطحان السوء اه

وكان عامياً) والمراد بالعامي من لم يحصل من الفقه شيئاً يهدي به إلى الباقي ويستفاد من كلام المجموع أن المراد به ههنا من لم يفرغ من صلاته من سنه وأما العالم من يميز ذلك من عرفه وقوله هنا أي وأما غير ما ههنا فهو ما تقدم من أنه من لم يحصل الخ قال حل وحسب يكون قوله وكان عامياً ما لا لاه شدة قد ذكره مقرر شيخنا ح ف أن المراد بالعامي ههنا من لم يستكمل بالعلم زماناً تقضى العادة بأن يميز فيه بين الفرض والنفل والعلم من اشتغل بالعلم زماناً تقضى له دة فيبدأ بغير الفرض والنفل (قوله) ولم يقصد نفلًا بفرض حق العبارة ولم يقصد بفرض نفلًا أي لم يقصد الفرض نفلًا أي لم يعتقد أنه واجب لفعل في العبارة قلياً ه شيخنا (قوله) عند القدرة اعتبار القدرة ليس خاصاً بما ذكر بل هو معتبر في جميع الشروط من فليظهر ما حكمه ذكره فيه فقط (قوله) مطهر (ليس) بقيداً أيضاً بل مثله فاذا الظهور ين (قوله) فإن سبقه الحدث ليس بقيد وقيد به محل الخلاف وهو مقابل لقوله فلا تنقذ صلاة حدث وعبره من فلو لم يكن مطهر عند أحواله لم تنقذ صلاته وإن أحواله لم يكن حدث نظر فإن سبقه الخ ثم قال في القديم ونسب للجدد لا تبطل صلاته بل يطهر ويبنى على صلاته لعذر وإن كان حدثه أكبر حديث فيه ضعيف باتفاق الحديثين ومعنى البناء أن يعود إلى الركن الذي سبقه الحدث فيه ويجب تقليل الزمن والأفعال قدر الإمكان ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة فلو كان السجدة بالإن فسلك الأبعد بطلت صلاته وليس له بعد طهارته العود إلى وضوءه الذي كان يصلي فيه ما لم يكن اماماً يستغلف أو أمراً ما يبيح فضيلة الجباعة اه (قوله) كأنها مدمعة خف أي وقتاً حرم وتقي من المدة ما يسع صلاته ثامة فلو افتتحها علماً بأن ما بقي من المدة لا يسعها لم تنقذ لتقصير حيث شرع فيها مع عدم إمكان صحتها حل (قوله) وتنجس ثوب الخ) وعبارة سم على أي شجاع حتى لو لم يثوبه بأو يدنه نجسا أو متنجساً بطلت صلاته وإن فارق حاله بخلاف ما لو سعه غير المتنجس من قتياعه عنه حالا اه بحروفه وهل مثل ذلك ما لو كشف غير عورته بغير ذنه فسترها حالاً بل أولى بعدم البطلان لأن الصلاة عهدتها مع انكشاف العورة من غير إعادة بخلافها مع النجاسة وقد يفرق بأن الإتيان بمجاسة النجاسة من غير ما كثر بخلاف كشف العورة من غير ما لا يم الإتيان به فلي تأمل وأقول الأقرب عدم الفرق للمدرك في الجميع ع ش (قوله) كأن كشف الريح) أو كشفها آدمي أو حيوان كما هو ظاهر حل وقال شيخ شيخنا ع بر به أو كشفها آدمي غير يميز أمال المعز فبطل اه ومثله في ع ش على من فقلع عن سم قال وبوجه ذلك بأن له قصداً فبعد الحاقه بالرجع بخلاف غير المعز فإنه لم يكن له قصد أمكن الحاقه به هذا لو قل عن شيخنا زى الضرر في غير المعز ودفعه بغيره في الصلاة فليراجع أقول وهو قياس ما قلناه في الانحراف عن القبلة مكرها فإنه يضر وإن عاد حالاً ودفعه بغيره إلا كراهي الصلاة فاعفده اه بحروفه وقرر شيخنا ح ف أن الرجوع في مدمعة بر على المتمتع في الصلاة آدمي ولو غير يميز وكذا الهيمة (قوله) ودفعه حالا قد يؤخذ من هذا أنه لو دفعه شخص وهو الصلاة بغيره فأخرفه عن القبلة ثم عاد حالاً لا يضر وأي فرق بينه وبين ما لو كشف عورته آدمي فسترها حالاً بخلاف ما لو كرم على عدم استقبال القبلة فإنه يضر لأن الإكراه نادر حل (قوله) وإني التوب) أي في غير المسجد ما لم يبق الوقت والالتقاء فيه طرفة الوقت وإن زنت تجس السجدة فأنهى اليأس بكمه أو عود يديه بطلت صلاته كما علم بما في وأفتي والده شيخنا فلو صلى على نحو توب متنجس الأسفل ورجله مبتلة ثم رفعها فارتفع معها التوب لا تنصاف بها أنه ان فصل عن رجله وراو لم يتجر كما يجب صلاته ولا بطلت حل وعبارة سم قوله وإني التوب الخ لعل صورة التوبة في التوب في الوطآن يدفع التوب من مكان طاهر منه إلى أن يسقط ولا يرفع يديه ولا يقبض يديه ويجزئه لأن ذلك حل

بعضها لم يميز وكان عامياً ولم يقصد نفلًا بفرض محض (و) خامساً (طهر حدث) عند القدرة فلا تنقذ صلاة حدث (فإن سبقه) الحدث بعد أحواله لم تنقذ (بطلت) صلاته بطلان طهارته كالتعمده (وتبطل) أيضاً (بأن) طاهر (عرض) كأنها مدمعة خف وتنجس ثوب أو بدن بما لا يبيح عنه (لا) أن عرض (بلا) تقصير من المصلي كأن كشف الريح عورته أو وقع على ثوبه نجس رطب أو يابس (ودفعه حالا) بأن ستر العورة وإني التوب في الرطب ونفضه في اليابس فلا تبطل ويفتقر هذا العارض اليسير

(قوله) لا تنقذ لتقصيره) ولا يقال بالانقضاء إمكان النسل في الأنا قول النسل قبلها أي المدة أي قبل انقضاءها غير مفيد بعدم الحدث وبعد ما قد تقدمه الحدث ومع فراغ المدة لا بد من تقدير سبق حدث حتى يزول بالنسل اه سم بالخي (قوله) كأن كشف الريح) ولو تكرر كشف الريح ونوالى بحيث احتاج في السترة حرركات كثيرة بطلت التوبة اه سم

بالمحمول والملاقى أعظم ومن  
تغيرى به الثوب والمكان  
وان فهم المراءى مما يأتى  
(ولو نجس) بفتح الجيم  
وكسرهما (بعض شئ منها)  
أى من الثلاثة (وجعل)  
ذلك البعض في جميع الشئ  
(وجب غسل كله) لتصح  
صلاة معه اذ الاصل بقاء  
التجاسة ما يأتى جزء منه بلا  
غسل وعلم بذلك انه لو ظن  
باجتهاد خطأ من ذلك  
نجسا لم يكف غسله لان  
الواحد ليس محلا للاجتهاد  
بل يجب غسل الجميع حتى  
لو تنجس أحد سكين وجهه  
وجب غسلها ما فوق فمها  
أو أحدها كغسل  
ما ظن نجاسته بالاجتهاد  
كالثوبين ولو كان النجس  
في مقدم الثوب مثلاً رجول  
محله وجب غسل مقدمه  
فقط (ولو غسل بعض  
نجس) كسوء (ثم) غسل  
(بأقيه) فان غسل مع  
مجاوره مما ضل أولاً  
(طهر) كله (والا) بان  
غسل دون مجاوره (فغير  
المجاور) يظهر والمجاور  
نجس للاقائه وهو رطب  
للنجس وانما لم يتنجس  
بالمجاور مجاوره الرطب  
وهكذا لان نجاسة المجاور  
لا تمتد الى ما بعده  
كالسمن الجامد يتنجس

للتجاسة وأصل صورة نقصه في اليابس أن يميل محل التجاسة حتى تسقط أو يضع أصبعه على جزء طاهر  
من ثوبه ويدفعه إلى أن يسقط ما فوقه على محلها أو يرفعه فهو حامل لها فلي تأمل اه سم  
(قوله طهر نجس) بفتح النون والجيم وبكسرهما وفتح النون وكسرهما مع اسكان الجيم ففيه  
أربع لغات ويجب طهره ولو داخل فله وأذنه وأعينه وانما يجب غسل ذلك في الجنابة لفاظ التجاسة  
تدرى براموى (قوله) وتغيرى بالمحمول (الح) لأن المحمول يشمل غير الثوب والملاقى يشمل نحو  
السقف وقوله وان فهم المراد هو العموم مما يأتى في قوله ولا تصح صلاة نحو قاضى (الح) فانه يفهم منه أن  
الثوب والمكان في كلام الاصل هنا ليس بقيد (قوله) بفتح الجيم وكسرهما) أى وضعهما وضارعه  
بالضم والفتح فقط اه شوى (قوله) وجب غسل كله) محله في المكان ان لم يزد على قدره وضع  
صلاته فان زاد عليه لم يجب غسل السكك له أن يصلى في جانب منه وقال قل على الجلال له أن يصلى  
في كله الا قدر موضع التجاسة اه وانظر وجهه في ذلك أولاً والجواب انه ان نزع المكان سن  
الاجتهاد والادب كاصرح به البراوى ولو رأينا في ثوب من يرى بدا الصلاة نجاسة لا يعمى بها رجب  
عينا اعلامه لان الامر بالمعروف والنهي عن المنى في العيصان قاله ابن عبيد السلام و به أفتى الحنفى كولو  
رأينا مبياتى بصبية فانه يجب علينا النزع شرح مر قال ع ش ينشأ في محل ذلك حيث كانت  
تتمتع من جهة الصلاة عنده وعلينا بذلك والا فلا يجوز كونه صلى مع علمه بذلك لعدم اعتقاد البطلان  
(قوله اذ الاصل (الح) وانما لم يتنجس ماله لعدم تيقن تنجس محل الاصابة نزع مر (قوله) ولو  
غسل (الح) أتت خبر بان محل هذا الباب التجاسة ذكره هنا استطراد وكذا قوله ولو نجس بعض شئ  
الح تأمل (قوله) ما يغسل) حال من مجاوره (قوله) فغير المجاور) محله اذا كانت التجاسة محققة  
فلو تنجس بعض الثوب واشبهه فغسل نصفه ثم باقيه طهره وان لم يغسل المجاور لعدم تحقق نجاسة  
البعض الذى يغسل أولاً ع ش على مر وقال حل هذا كله أى قول المصنف فان غسل مع  
مجاوره طهر (الح) ان غسل بالصبي عليه في غير اناه فان غسله في انا ميان وضع نصفه ثم صبه عليه ما يقره لم  
يظهر حتى يغسله دفعة لان ما في الا نامله له البعض النجس وهو وارد على ماء قليل فينجسه وحيث  
تنجس الماء لم يظهر المحل اه ويؤخذ من هذا التعليل أنه لو صب الماء على موضع من الثوب مر رفع  
عن الاناء وانحصر عنه الماء حتى اجتمع في الاناء ولم يصل الماء الى ما فوق المغسول من الثوب طهر وشق  
ذلك سم عن الشارح اه ع ش على مر (قوله) وانما لم يتنجس (الح) رد لقول الضعيف  
القاتل بانه لا يظهر مطلقاً حتى يغسله دفعة لان الرطوبة تسرى كفى شرح مر (قوله) لا تعدى الى  
ما بعده) انظر الملقى بين ما بعد المجاور حيث لا يتنجس وبين ما لا يقبل المجاور من خارج فانه يتنجس  
كما هو ظاهر اه ابن الرافعة وقد يفرق بانه لو قيل بنجاسة غير المجاور لا تقتضى نجاسة مجاوره وهكذا  
فيزعم عدم الحكم بظاهره مطلقاً الا لزم له الشقة بخلاف المجاور لا يلزم على نجاسته ما ذكر فلي تأمل  
شوى (قوله) يحل متصل) وحاصل مسألة شد الحبل انه ان وضع طرف الحبل على محل طاهر  
وباقية نجس بلا شد لم يضر وأعلى الطرف النجس ولو بلا شد ضرر مطلقاً أو وضعه على طرف الطاهر  
وشده نظر فان لم يتنجس بجزء لم يضر والا شوى (قوله) طرف متصل بنجس سواء كان اتصاله  
على وجهه لا يضر أم لا وسواء كان النجس بنجر "نجر" أم لا وخرج بقوله متصل بنجس ما لو كان  
الطرف الآخر متصلاً بشئ طاهر وذلك الطاهر متصل بالنجس فيفضل و قد لان كان ذلك النجس

منه ما حول التجاسة فقط وتغيرى ببعض أهم من تغيره بنصف (ولا تصح صلاة نحو قاضى) كذا يداه ونحوها (طرف) شئ كحبل  
(متصل) (قوله) رجه الله وطهر نجس) فرع لو شربته بقرب في الصلاة لم يطل لانه داخل مسها داخل البدن بان تقر بانها داخله

وان تحركه بحركته لعدم  
جله ولو كان طرفه متصلا  
بسا جوركب وهو ما يجعل  
في عنقه أو بحمار بنجس  
في محل آخر بطلت على  
الاصح قال في المجموع ولو  
حبس بمكان به نجس صلى  
وتحاج عن النجس قدر  
ما يصحكه ولا يجوز وضع  
جهته بالأرض بل ينحى  
للسجود الى قدر لوزاد  
عليه لاقى النجس ثم يمد  
ونحوه من زيادتي (ولا يضر  
نجس بمحاذيه) لعدم  
ملاقاة له وقولي محاذيه  
أعم من قوله محاذي صدره  
في الركوع والسجود  
(١) (ولو وصل عظمه)  
بقيد زنه بقولي (لحاجة)  
الى وصله (بنجس) من  
عظم (لا يصلح) للوصل  
(غيره)

### (١) درس

وتفرغ السم وهو وان كان  
نجسا لكن حصوله في  
الداخل لا يبطل بخلاف  
الحية فانها تاتي سمها على  
ظاهر البدن وهو نجس  
وتنجس ظاهر البدن  
مبطل هكذا ذكره  
واعتمدته مره  
(قوله رجسه الله ولا يضر  
نجس بمحاذيه) وان كره  
ولو سقفا وأما ما ثبت

ينجس بجزء المصل والصل الطرف لأخره المتصل به على وجهه الى بض وان لم يضر بجزءه أو كان  
الاتصال لاجل وجهه الى بض وقد أشار الشارح للفقهاء بقوله ولو كان طرفه متصلا بسا جوركب الخ  
لكن كلامه فيه اجبال لعدم افاذه للتفصيل المذكور كذا يستفاد من كلام شرح مر والشو برى  
(قوله فلا يضر جعل طرفه الخ) مفهوم قوله نحو قابض وقوله ولو كان طرفه متصلا الخ مفهوم قوله  
متصل بنجس وقوله بطلت أي ان كان مر بوطا بسا جوركب أو الجار والافلا فاللفظ فيه تفصيل فلا  
يعترض بان حكم المفهوم موافق لحكم النطق مع أن يجب أن يخالفه تأمل (قوله بسا جوركب)  
أو بسفينة صغيرة تنجس بجزء بخلاف الكبيرة التي لا تنجس بجزء فانها كالدار سواء كانت في بر أو بحر  
خلافا للاسنوي شرح مر (قوله صلى) أي الفرض فقط عى أي وليس لابس الثوب طاهر  
والأفرشه وصلى عا راي ولو بحضرة من يحرم نظره ويجب عليهم غض أبصارهم ولا إعادة شوى برى  
وبرماوى (قوله ولا يجوز وضع جهته) مفهومه أن يضع ركبته ويديه على الأرض وليس مرادا  
لأنه يصدق عليه حينئذ أنه لاقى النجس ونقل عن فتاوى مر ما يوفق عى (قوله ولو وصل)  
أي المكاتب المختار ولما ذكر ما يشترط في الصلاة من طهارة بدنه وملبوسه ونحوهما استثنى من ذلك  
مسائل فكله وقال ويستثنى من ذلك ما لو وصل الخ برماوى وبعبارة حل ولو وصل أي معصوم اذ  
غيره لا يأتى فيه التفصيل الآتى لان غير المعصوم متى وصله لتبرح حاجة يجب عليه التزم مطلقا من ضررا  
يبيح التيمم أو لاى وان لم يضره فوات نفسه لانه لا يضره لانه لا يضره في حق الله تعالى اه  
ومذا على كلام حج والذي صرح به مر أنه لا فرق بين المعصوم وغيره وهو العمد ويستثنى  
تارك الصلاة بعد الأمر الامام فلا يجوز له الوصل بالنجس لقدرته على التوبة بالصلاة عى الطمى  
وحاصل مسئلة الجبر أن فعله مختار ارفع فقد الطاهر الصالح الخ يجب زعمه وان يخفى ضررا وان فعله مع  
وجود الطاهر الصالح وجب زعمه الآن يخاف ضررا وان فعله مكرها لم يجب زعمه وان لم يخف ضررا  
وكذا ان فعله بحال عدم تكليفه كضربه فلا يجب التزمه وان لم يخف ضررا وحيث وجب زعمه تصح  
صلاته ولا طهارته مادام العظم النجس مكشوقا لم يستقر وحيث لم يجب زعمه صلاته وطهارته ولم  
ينجس الما يمروره على العظم ولوقبل اكتسائه بالجلد واللحم ولا الرب اذا لاقاه مر سم ومال  
أيضا الى أنه لو جلد أي من لم يجب عليه التزمه لم تبطل صلاته وقياس المستحجر البطلان الا ان يفرق  
بان العظم مع الوصل صار كالجزء فلا ينجس ملاقيه مطلقا كما تقدم بخلاف محل الاستجمار **فرع**  
لو وشم الكافر نفسه ثم أسلم وجب عليه زعمه حج شوى برى وبعبارة زى وشيطة الجرح بخيط  
نجس ودواؤه وداؤه نجس كالجبري تفصيله المذكور وكذا لو وشم وشم غزاة لا يفرق في محال حتى يخرج  
الدم ثم يوضع نحو نيلة عليه فيخضر اه وحاصله أنه ان فعله حال عدم التكليف كذلة الصغر والجنون  
لا يجب عليه ازالته مطلقا وان فعله حال التكليف فان كان لحاجة لم يجب الا ازاله مطلقا والا فان خاف من  
ازالته خذرو تيمم لم يجب والا وجبت متى وجبت عليه ازالته لا يفتى عنه ولا تصح صلاته معه حف وأما  
حكم كى الجمعة فخالصه أنه ان قام غيرهما مقامها في مداواة الجرح لم يفتى عنها ولا تصح الصلاة مع جملها  
وان لم يبق غيرهما مقامها لم يفتى الصلاة ولا يضر اشتغالها وعظمها في محل ما دامت الحاجة قائمة وبهذا نهاء  
الحاجة يجب زعمها فان ترك ذلك من غير عذر ضرر ولا تصح صلاته برماوى وعى (قوله عظمه)  
أي لا اختلاف وخشية مسيح تيمم ان لم يوصله شوى برى (قوله لا يصلح) أي وقت ارادته حتى لو صلح

الطاهر قال السبكي تبعا  
للزام وغيره الا اذا لم يخف  
من الزرع ضررا (والا)  
بان لم يخشأ أو وجد صالحا  
غيره من غير آدمي (وجب)  
عليه (نزع) أي التحصن  
وان اكتفى بها (ان)  
أمن) من نزعها ضررا  
يبيع التيمم ولو بث) حله  
بحسب التعمد بمحله مع تمكنه  
من ازالته كوصول المرأة  
شعرها بشعره تحس فان  
امتنع انما الحاكم نزعها  
لانه مما يدخل النيابة كرد  
المقصور فان لم يأمن ضررا  
أومات قبل الزرع لم يجب  
نزع رعايته بخلاف الضرر  
في الأول ولعدم الحاجة

(قوله رجعتا فقصص  
صلاته) وكذا المامنة  
كالستجمع بمجامع عدم  
لزوم الاعادة ولصلاحيته  
لنحو القراءه ففارق  
الآدي اه عميرة .

(قوله الا اذا لم يخف من  
الزرع الخ) قال عميرة  
بها مش شرح البهجة لك  
أن تحمل كلام السبكي  
ومن معه على ما اذا وجد  
عن قرب بحيث لم يلتم  
الحل عليه أو كلام الشيخين  
على ما اذا حصل التمام ولم  
يكن في الزرع ضرر فلا  
يكفي الا لا لعدم التعمد

غيره ولكن كان هذا أصح أو أسرع الى الجبر لم يجز الوصل نه خلا قال سبكي ويقدم عظم الخنزير على  
السكب لان السكب غلط ويقدم غير الغلط ولو كان يعلو البرء على الغلط ولو كان سر يعاير ماوى  
ملخصا وهذا انما يتقدم في الطهارة في قياس الخنزير على السكب حيث قالوا في توجيه القياس لانه  
أسوأ حالا منه اذا لاجل اقتناؤه بحال وأيضا فان الخنزير لم يقل أحد بجواز كل خلاف السكب فيه  
قول بالجواز لبعض المالكية فالصحيح أنه يقدم عظم السكب على عظم الخنزير ويقدم الغلط على  
الآدي حل (قوله هو أولى الخ) لان كلام الاصل ويشمل الطاهر غير الصالح مع أنه لا يعتبر وأوجب  
عنه بان في كلامه صفة مقدرة أي لفقد الطاهر الصالح وعبرة ع ش وجهه الأولوية ان قوله لفقد  
الطاهر بوجه أن الطاهر الذي لا يصلح للوصل يمنع من الوصل بالنجس وليس مرادا والمراد بقوله أن  
لا يقدر عليه بلا مشقة لا لتحمل عادة والظاهر أنه يجب عليه طلبه بما جوزه فيه سم وقوله أي سم  
يجب عليه طلبه الخ أي ولو بالسفر حيث لم يخش من السفر فساد العضو أو زيادة ضرره ع ش أي ولو  
كان فوق مسافة القصر وقوله ولا يلزمه نزعها اذا وجد الطاهر الصالح أي في الاصل لفقدته وهو صالح  
للوصل حل (قوله الا اذا لم يخف من الزرع ضررا) أي ضرر وبه فارق ما بعدها فانه مقيد  
شورى ومع ذلك فهو ضيف (قوله صالحا) وان كان دونه في الصلاحية خلافا لاسنوى حل  
(قوله غير آدمي) بخلاف الآدي لا يجوز الوصل بعظمه أي حيث وجد غيره وان لم يكن محترما  
كالحر في المولد مر سم ع ش قال ويبنى ان محل الامتناع بعظم نفسه اذا اراد نقله الى غير محله  
لانه بانفصاله منه حصل له احترام وطلبت مواراته ع ش على مر ما اذا وصل عظم يده مثلا في المحل  
التي أين منه فان طاهر الجواز اه قال رشيدى وفي حاشية الشيخ انه لو وصل عظمه بعظمه أي  
يتنقض وضوءه وضوء غيره بعينه مادام العظم لم يحل الحياة ولم يكس بالبحم وهو سهو لمس في باب  
الحديث من أن العضو المقصول من الاتي لا يتنقض مسبه ولو سلمناه فكأن يبنى أن يقول لا يصلح له  
وضوء مادام العظم المذكور كذلك لانه ما سلمه دائما اه يجوز وقوله لا يفتن ولا وجب نزعها المناسب  
لقاطبة أن يقول والى لا يعتبر لكن القاطبة باللازم لانه يلزم من وجوب الزرع انه لا يعتبر وقوله مع تمكنه  
من ازالته فلا يرد ما اذا لم يأمن ضررا أومات فانه لا يجب الزرع مع حله بحسب التعمد بمحله لانه غير متمكن  
من ازالته (قوله كوصول المرأة) مثله الرجل سم وحاصله أن وصل المرأة شعرها بشعره تحس  
أو شعر آدمي حرام مطلقا سواء كان طاهر أم نجس من شعرها أو شعر غيره باذن الزوج أو السيد أم لا  
وأما وصلها بشعر طاهر من غير آدمي فان أذن فيه الزوج أو السيد جاز والا فلا كما يؤخذ بجميعه من مر  
والشورى وقوله من شعرها لانه بانفصاله منها اه محترما نجب مواراته ع ش على مر (قوله ع  
خضب الرجل لحيته البيضاء بالخضاب) مر سنة وأما خضبا بالسواد فهو حرام الا اذا كان لاجل الحرب  
لان سواد اللحية يدل على قوته وثقل الشعر الايض من اللحية مكره والحديث القدسي وهو الشيب  
نورى والى النار نارى وألحق نورى بنارى اه شيخنا ح ف وسجنى (قوله فان لم يأمن  
ضررا) بان خشى نحو شين أو بقاء براء وقوله لم يجب نزعها بل يحرم كافي الاوار ونصح صلاته معه بلا  
اعاد ونصح الصلاة عليه وغسله ولا يجلس ماء قليلا ولا ماء طاربا اذا لم يكس لحبا بالنسبة له واخبره  
حل وقيل يجب الزرع من الميت الا باني الله وهو حامل بحاسة تعدى بحملها واعترض بأنه لا يجزى على  
قول أهل السنن ان الله تعالى يعيد أجزاء الميت الأصلية جميعها حتى لو حرق وصارت رمادا وذرت في

الوضع ألا (قوله رجعتا من غير آدمي) فان لم يجد الا هو جاز الوصل به (قوله رجعتا) فان امتنع من الزرع لم يحكم الخ) أي بعد اجبار الحاكم  
له اه شرح البهجة (قوله لانه بانفصاله منها صالح الخ) فلا قبل بالجواز قياسا على وصل العضو بكانه ويمكن الفرق بالحاجة وعدمها

الهاء وأجيب بان المراد بلفظاته نزوله في القبر فإنه في معنى لقائه اذ هو أول منزلة من منازل الآخرة وقيل المعاد من أجزاء مآمات عليه اه برماوى وهذا الجواب بعيد ومن ثم كان هذا القول ضعيفا ويترك بينه وبين ذى القلعة المتعذر غسل ما تحتها بدون قطعها حيث قالوا لا تقطع اذ امات يدفن من غير غسل وصلاة بان النجس الموصول به لكونه مقدما لعضو من الآدمى اغتفر فيه ما يغتفر في القلعة كذلك قيل شورى ح (قوله لزوال التكليف) أى مع ما فيه من هتك حرمة الميت فلا يرد ما لو كان بيده نجاسة ومات تأمل شورى أى فإنه يجب ازالها لفقد الجزء الثانى من العلة وكذا لا يرد ما وصلت شعرها بشعر نجس أو شعر آدمى وأدمية فإنه يجب ازالته (قوله عن محل) أى عن أثر محل استحماره وكذا ما يلاقى من الثوب ع (قوله في الصلاة) فلأصاب ماء قليلا بنجسه اه مر (قوله ولو عرق) من باب تعب كفى المصباح أى ولم يجاوز الصفحة والحشفة والواجب غسل الجوارح وهل المراد غسل فقط ولو اتصل بما فيها أم لم يتصل والواجب غسل الجميع قياس الاستنجاء بالاجحار وجوب غسل الجميع وهو الوجه شورى (قوله في حقه) فلو قبض في بدن مغل أو في ثوبه بطلت صلاته ومثله كل من كان به نجاسة أو فاد المسند أن المغموقين يقيدين كونه في الصلاة ومثلها الطواف وفي حقه وهذا القيدان يجران في سائر المعقوقات كلبين الشارع ودم البراغيث كأفاده مر وفي حقه متعلق بنفى وهو مطابق وقوله في الصلاة تعالى به بعد تنقيده بقوله في حقه فأخذه العامل بالاطلاق والتقييد فلا يلزم عليه تعاقب حى جو بمعنى واحد بعامل واحد (قوله فلو جمل وأقبض على يده) ومثل المستحجر كل ذى خبث آخر معق عنه كسم البراغيث مر زى ولأومسك المستنجى بالباء معلى مستحجرا بطلت صلاة المستحجر أيضا لأن بعض يده مثل يدين مستنجى بالماء وبعض يده متصل ببدن المستحجر فصدق عليه أنه متصل به فهو متصل بمثل بنجس وهو نفسه ولا ضرورة لاصاله به ع (قوله على مر قال الرشيدى هو فى غاية السقوط اذ هو مما طاعة لا اخفاء) أى معنى كون الطاهر المتصل بالملى متصلا بنجس غير معق عنه أى غير معق عنه بالنسبة للمسك الذى هو مفسد التوهم (قوله فلو جمل مستحجر الخ) بخلاف حال طاهر المنفذ ولومن غير حاجة ولا نظر للخبث بباطله لانه في معناه الخلق مع وجود الحياة المؤثرة في دفعه كفى جوف الصلى لجله صلى الله عليه وسلم أمانة في صلاته وهذا فارق حال المذبوح والميت الطاهر الذى لم يظهر باطنه ولو سمكا وجوادا يؤخذ من كون العفو فيه حقه حرمة جماعة زوجت قبل استنجائه لمياه واستنجائها وأنه لا يلزمها حينئذ تمكينه كأفتى به الوالد اه شرح مر بل يحرم عليها (قوله هو أولى الخ) لان التعبير بالتعذر يقتضى أنه لا بد أن يتعذر الاعتزاز أى لا يمكن أصلا وليس كذلك فان المدار على التسر بان يمكن الاعتزاز لكنه يصير (قوله من طين شارع) أو مائة أى اذا وصل اليه ذلك وخرج به ما تولى طين كلب طين الشارع وانتفض على انسان والورش السقاء على الارض النجسة أو رشه على ظهر كلب فطار منه ثوب على شخص لم يصف عنه مر سم والمراد به محل المرور وان لم يكن شارع مر مر كدهلج الحمام وما حول الفساق مما لا يتبادر لتأهله اه ع (قوله وخرج بالطين عين النجاسة اذ اتى قنت في الطريق فلا يفي عنها) شرح مر ما لم تعما كما قاله الزركشى واستوجه حجج عدم العفو حينئذ ويبي عن طين الشارع وان مشى فيه حافيا فلا يجب عليه غسل رجليه بخلاف تراب المقبرة المنشوطة فلا يفي الا عن قليله فقط ع (قوله على مر بالمضى وقوله فلا يجب عليه غسل رجليه وان انتقل الى محل آخر ليس فيه طين عني عنها) ايضا اذا كان غير مسجد لان المسجد يصان عن النجاسة ويمتنع تلويثه بها اه مر (قوله بنجس) ولومن

اليه في الثاني لزوال التكليف (وعنى عن محل استحماره) في الصلاة ولو عرق لجواز الاقتصاد فيه على الجهر (في حقه) لآى حتى غيره فلو جمل مستحجرا في صلاته بطلت اذ لا حاجة الى جمل فيها (د) عني (ع) ص (قوله هو أولى من قوله يتعذر الاجتزاء منه) غابا من طين شارع نجس (يقينا) ليس نجسه

(قوله اذا كان غير مسجد) بالتأمل لا موقع للتبديد



مغلط اه حل وم كان بالت فيه الكلاب واختلط بوطا بطينه أو مائه بحيث لم يبق للنجاسة عين  
متينة كافي ع ش ولا يفي عما جرت به العادة من طالع الكلاب على الأسلبة ورقادهم في محل وضع  
الكبزان وهذا رطوبة من أحد الجانبين ع ش على مر (قوله) ليس نجس (سئل شيخنا  
زي عبا عتاده الناس في تسخين الخبز في لماد النجس ثم يفتونه في البين ونحوه فاجاب بأنه يعني عنه  
حتى مع قدرته على تسخينه بالظاهر ولو أصابه شيء من نحو ذلك البين لا يجب غسله كذا بهامش وهو  
وبه مرضى بل يعني في ذلك وان تعاقب به شيء من الرماد وصار مشاهدا لسوء ظاهره ووطا به ما بان انفتح  
بعضه ودخل فيه ذلك كدود الفاكهة والجبن ومثله الفطير الذي يدفن في النار المأخوذة من  
النجس ع ش على مر قال مر وأقفي ابن الصلاح بطهارة الأوراق التي تعمل وتبسط وهي  
رطبة على الحيطان المعمولة برماذج من عمل بالأسل و ومثله الخواجج المنشورة على الحيطان المذكرة  
كقائه ع ش والمراد بالمعمولة بالرماد هي التي جرت العادة بعملها به أتما مشوهد بانؤه بالرماد النجس  
فانه نجس بأصابعه إذا لم يمسح بالظاهر فيتمد عليه لوجود السبب الذي يجعله التنجيس اه ع ش  
الحقيق (قوله) بخلاف ما لا يعسر الاحتراز عنه) بحيث ينسب صاحبه تقلة التحفظ أو يكثر بحيث  
يجعله على حصول سقطة حل (قوله) عن دم نحو براغيث) في فتاوى الشارح سئل عن رجل يقص  
أقمل على ظفريه فهل يعني عن دمه لو كثر كغسالة إلى عشرين رداء خالط الدم الجلد أو كان قليلا هل يعني  
عنه فاجاب بأنه يعني عن قليل دمه عرفا في الحلقا المذكرة كثره لكونه بفعله وعماسته الجلد لا تؤثر  
اه ويبقى الكلام في إذا مرث القملة بين أصابعه هل يعني عنه أو لا والأقرب عدم العفو الشكرية مخالطة  
الدم للجلد ع ش على مر (قوله) كقمل) وان اختلط بقشرتها ويضر اختلاطه بقشرة غيرها  
ح ف قال ع ش ويبقى عن الصبيان وهو يبيض القمل ولوميتا لشدة الاحتراز عنه اه حج  
(قوله) بهامش) أي الدين الذي هو دم البراغيث وما عطف عليه ودم القمل وما عطف عليه خلا فان  
فهم تخصيص معلوم ما بدم القمل والجمع شرح مر والمراد بمعلوما ما يغلب السيلان اليه عادة وما حاذاه  
من الثوب فان جاوزه عني عن الجواز ان قل شوري زيادة فان كثر الجواز فقياس ما تقدم في  
الاستحباب انه ان اتصل الجواز بغير الجواز وجب غسل الجميع وان تقطع وانقص عنه وجب غسل  
الجواز فقط شيخنا عشاوي (قوله) لان كثر) أي دم البراغيث وما بعده أخذنا من قوله كان قتل  
براغيث الخ غير ونيم الذباب لان كثرته بفعله غير ممكن اه ع ش فان كثر لا بفعله عني عنه وان  
تفاحش بأعمال غسله اه حل وحاصل ما في الدماء انه اذا كان قليلا بحيث لا يدركه طرف عني عنه  
ولون من مغلط فان كان يدركه الطرف فان كان من مغلط لم يصف عنه مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا فاذا لم  
يكن من مغلط ان كان من أجنبي عني عن القليل دون الكثير وان لم يكن من أجنبي فان كان من الناذق  
لم يصف عنه شيء مطلقا خلا فجميع فانه يعني عن القليل عنده لان اختلاطه بغيره ضروري وان كان  
من غيرهما عني عن القليل ان لم يختلط بأجنبي وأما الكثير فعني عنه بثلاثة شروط أن لا يكون بفعله  
وأن لا يختلطه أجنبي وأن لا يتنقل عن موضعه اه بالي (قوله) كان قتل) أي قصد اغتلافه بغير قصد  
وأحق بقتله قصد النوم في ثوب حتى كثر فيه دم البراغيث فلا يعني عنه لان السنة النوم ع بالآلا  
لحاجة كبره أو عدم وجود غطاء غير ثوبه وحيث عني عن نحو دم البراغيث فلا تضر عماسة الثوب  
المنشمة عليه من الرطوبة الحاصلة من ماء القمل الواجب والندوب والوضوء كذلك وكذا الحاصلة من  
التنظيف والتبريد كقائه بعضهم يعني عن دم الخلاقة المختلط بماء البيلة الأولى دون الثانية لطروعه عليه  
(قوله) بالمس) ولولا التحمل ولو كان عنده غيره خالي من ذلك ولا يكف لبه لان الشارع لم يغفرهما



(ولو في نحو تنحنح) كضحك وبكاء وأين وثق وسعال وعطاس فهو أعم مما عبر به (وبحرف منهم) شئ من الوفاة وإن أخطأ بحذف هاء السكت (أو) حرف (مدود) لأن المداة أنشأوا وأولاه (٢٤٣) سواء كان ذلك بمصلحة الصلاة كان قام

إمامه لأئمة فقال له أقعد  
أم لا والاصل في ذلك خبر  
مسلم أن هذه الصلاة لا يصلح  
فيها شئ من كلام الناس  
والكلام يقع على الفهم  
وغيره الذي هو حو فان  
وتخصيصه بالمفهم اصطلاح  
للنحاة ويستثنى من ذلك  
اجابة النبي صلى الله عليه

(قوله رحمه الله ونفخ) قال

مر ولو من أف اه

ولكن ذكر حج في

شرح الارشاد بعد تصويره

غاية البعد اه بهامش

شرح الهجة (قوله بخلاف

ما ذكر لم يفهم) أي ليس له

معنى في لفته (قوله لانه لم

يوجد منه بحسب ظنه) أي

ولا يحسب لفته تأمل (قوله

من أن العبرة في العبادات

الح) فيه أنه هنا اعتباراً أيضاً

عند التأمل (قوله فان

جهل الافهام الح) قد يقال

بجهل الافهام أخفى من

جهل ابطال التنحنح

(قوله فيه نظير سم

شوري) عبارة سم

الوجه أنه لا يصر في هذا

ويصرفها قبله نظراً الى

الحرف نفسه لان الافهام

وعنده من صفات اللفظ

والاشتغال بالاعراض عن

مستدل بالسمع ولومن حديث قدسي أو من سائر الكتب المتزنة غير القرآن وقوله ولومن حديث الح  
وعليه ظاهر كلام البشر الواقع في عبارة بعضهم ما من شأنه أن يكون كلامهم فيشمل الحديث القدسي  
ويخرج القرآن اه اظفمعي وقوله وأكون بحيث الح قال ع ش على مر ويضرب سماع حديث السمع  
وان لم يسمع المعتدل لان المدار على النطق مع الاسماع وقد وجد اه (قوله ولو في نحو تنحنح) أي  
لغير غلبة ولغير تغدير ركن قول كأي خذ ما يأتي وكان الاولى تقديمه على ما قبله أو تأخيره مما بعده  
ليشمل ذلك فقد توهم بعضهم من العبارة أن الحرف المفهم وما بعده لا يصر في نحو التنحنح وليس  
بصحيح به عليه الشيخ الشوري ولو جهل البطلان بالتنحنح لم يضر وان كان غير قريب عهد  
بالاسلام ولم ينشأ بعيداً عن العلماء لان هذا ما يخفى على العوام عن (قوله وبكاء) وان كان من  
خوف الآفة مر ع ش (قوله وبحرف منهم) أي عند المتكلم وان لم يفهم عند غيره بخلاف ما اذا لم  
يفهم عندهم ان أفهم عند غيره لانه لم يوجد منه بحسب ظنه ما يقتضي قطع نظم الصلاة به يعلم الجواب عما  
أورد على ذلك من أن العبرة في العبادات بما في نفس الامر مع ظن المكلف بما في ظن المكلف فقط  
وذلك لأن عمله في شروط العبادة ونحوها ما يبطلها ظاهراً في ما على ما يقطع نظم الصلاة والكلام  
لا يقطع نظمها الا ان كان مفهماً عند المتكلم فان جهل الافهام عما هو مفهم في فيه ما قالوه في الجدل  
بجرمة الكلام من أنه ان عذر تقرب اسلامه وان شئت ببادية بعيدة عن العلماء عذر والا فلا ولو قد  
بالمفهم ما لا يفهم كان قصد بقوله في القاف من الفاق أو العلق قال طب يضر وهو محتمل ولو أني  
بحرف لا يفهم قاصداً به معنى المفهم هل يصر فيه نظير سم شوري وقرر شيخنا ح ف أنه يضر  
واستقر به ع ش وقوله قال طب يضر المعتداته لا يضر كافي ع ش (قوله كمن من الوفاة) أي  
بان لاحظاً أنها من الوفاة أو اطلاقاً وبوجه الاطلاق بأن القاف المفردة وضعت للطلب والالفاظ  
الموضوعة اذا أطلقت جلت على معانيها ولا تحتمل على غيرها الا بقرينة وانقاف من الفاق ونحوه جزء  
كلمة لا معنى لها فاذنوا على بيتيه وان لم ينوها جلت على معناها الوضعي ع ش ونسمة في حوفا  
نظر الصورة والا فهو فعل أمر عند النحاة (قوله أو حو ف مدود) أي به وان كان داخل في الحرفين  
للمرد على من قال ان الحرف المدود حرف واحد ولا نظر للاشباع اه حرف (قوله والكلام يقع

الصلاة عند الفهم وعدمه سواء قصد أو قصد غير الافهام بالمفهم والافهام بغيره لا يؤثر في ظاهره ثم عرض ذلك على شيخنا بن الرمي  
فجزم به معللاً بما أثرت اليه ذلك ان تقول ما من عن الرافعي من التعليل بإنشائه على مقصود الكلام والاعراض عن الصلاة يقتضي عدم  
البطلان (قوله وفيه أنه في اصطلاحهم الح) لا معنى لا يراده

اصطلاحهم اه زى (قوله فى حياته) او بعد ماله فلا تبطل بذلك وان كثروا وجوب الاجابة حينئذ  
 بخلاف اجابة اجدال والدين وان شق عدم اجابته فاجابها لتجب حينئذ بل تحرم فى الغرض فتبطل الصلاة  
 به ويحوز فى النفل وتبطل بها الصلاة الاجابة فيه اولى ان شق عايمها وعدمها وغيره من الانبياء كسيدنا  
 عيسى تحجب اجابته وتبطل بها الصلاة حل وفى ع ش ماضيه ويجب اذار مشرف على هلاكه  
 وتبطل الصلاة به خلافا لما صححه فى التحقيق واجابة المصلى عيسى عند نزوله قال الزركشى الفاهر انها  
 كاجابة محمد صلى الله عليه وسلم فلا تبطل بها الصلاة لافرق بين أن تكون الاجابة بالقول أو بالفعل وان  
 كثروا زم عليه استدبار القيلة كافي مر (قوله من ناداه) وينبئ أن يقال انها تنقطع الموالاة اه  
 ع ش والسؤال كالمثناة كافي اجابة الصحابة فى قصة زى الدين اما خطابه ابتداء فتبطل به على الوجه  
 من تردد شو روى لوى ادى واحد افا جابه آخر بطلت صلاته وينبئ أن تكون اجابته بقدر الحاجة  
 والابطلت اه شيخنا (قوله من ناداه) أى ولو بكثير القول وللعلم ولوع استدبار القيلة حيث لم يرد  
 على قدر الحاجة فخطابه واذا تمت الاجابة بالفعل أم صلاته مكاه ولو كان التجيب اماما وزم تأخيرها عن  
 القوم أو تقدمه عليهم بأكثر من ثلثا فذراع فهل تجب عليهم نية المفارقة حالاً أو عند التلبس بالبطل أو  
 بدفع رغب الاجابة أو يفترقه عوده الى محله الاول أو لم يمتابهته فى محله الآن كشدته لخوف قل مر  
 القاب الى الاول اميل وفيه بعد والوجه الميل الى الثانى اه ع ش على مر (قوله كندر وعق)  
 المختص من التلغظ بانذر لا يبطل لأنه من جنس الدعاء بخلاف العنق مر ع ش والمراد بالندى رغبر  
 من اللجاج وهو نذر ائبر بالندى كنه على صوم أو صلاة أمام اللجاج فذكره تبطل به الصلاة وهو  
 متعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر اه شيخنا ح ف (قوله بالتلقين وخطاب) أى لغير النبي  
 صلى الله عليه وسلم كفى شرح الارشاد والتعلق بخوان شتى الممرضى ففى كذا او خطب نحو  
 عيسى ح وان فعلت كذا (قوله لا يقلل كلام) من اضافة الصفه للوصف وضابطا للقليل ست كلمات  
 عريقة فاقول قل أى كايؤخذ من قصة زى الدين ووطن بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم  
 يسير اعمد البطل مر ومثل ذلك ما لو كل يسير انا سافظن بطلانها به الا كل فبلغ بقية المأ كول  
 عمدا ع ش وقول مر لم تبطل هو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعهما كلام كثير متوال ولا بطلت  
 لأنه لا يتقاعد عن الكثير سها وهو مبطل ثم عدم البطلان هنا يشكل عليه ما قالوه فى الصوم من  
 البطلان فيها لو كل ما سافظن البطلان فأ كل عمدا وقد يجاب بان من ظن بطلان صومه يجب عليه  
 الامساك فأكاه بدل على نوايه فأ يبطل ولا كذلك الصلاة وفرقاً يضاهيان جنس الكلام الضم  
 كالحرف الذى لا يفهم مقترن فى الصلاة بخلاف الأ كل عمدا لا يفترق فى الصوم ع ش (قوله ما سبى  
 لها) أى للصلاة بخلاف نسيان تحريمه فيها فانه كنسيان النجاسة على نحو به شرح مر (قوله  
 أو سبق اليه) أى القليل وكذا قوله تحريمه كافي حل (قوله أو جهل تحريمه) أى ما تى به يؤخذ  
 من ذلك بالاولى محتملة لمحو البلف والبالغ الفاعل بقعه الاعلام والفتح الجاهل بمتانت ذلك وان علم امتناع  
 جنس الكلام اه سم على التحقق وزاد فى شرحه على القاية بل يبنى محتملة حينئذ وان لم يقرب  
 عمده بالاسلام ولم ينشأ بعيدا عن المماثل بدخفاء ذلك اه اطفيعى (قوله وان علم تحريم جنس  
 الكلام) يشكك بان الجنس لا يتحقق الا فى ضمن أفراده ويمكن أن يجاب بأنه يجوز أن يعتقد أن  
 بعض أفراد الكلام لا يحرم لكونه يتناقى بالصلاة كمن أراد امامه أن يقوم فقال له اقتدى فليس  
 المراد بالجنس حقيقة بل المراد أن يعلم حرمه الكلام فى الصلاة ولا يلزم من ذلك أن يعلم حرمه مطلقا به  
 شيخنا ع ش اه اطفيعى ويجب أيضاً بان المراد بالجنس الحقيقة فى ضمن بعض مبهم (قوله

وسلم فى حياته من ناداه  
 والتلفظ بقسرة كشد  
 وعنى بالتلقين وخطاب  
 (ولو كان) التام فى ذلك  
 (سكرها) لندوة الكلام  
 فيها (لا يقلل كلام) حالة  
 كونه (ناسيا لها) أى  
 للصلاة (أو سبق اليه)  
 (لسانه أو جهل تحريمه)  
 فيها وان علم تحريم جنس  
 الكلام فيها (وقرب اسلامه)  
 (قوله أنها قطع الموالاة)  
 أى فسدت أئب اقراء أو  
 التشهد ان اجابه بالقول  
 (قوله وأخلى) أكثر من كلمة  
 الخ عبارة الرضى راجعناها  
 فى النسخة الصحيحة  
 فوجدناها على أكثر أو  
 كان أكثر من كلمة وسوء  
 كان مهملاً أو دوى سالة  
 من التحريف اه من  
 هاشم  
 (قوله وقد يجاب بان من  
 ظن الخ) هذا يقتضى  
 قصره على رمضان (قوله)  
 ويجب أيضاً بان المراد  
 بالجنس الخ فيه ان هذا  
 عين الاشكال فالمراد  
 عليه الجواب الاول

أوبعد عن العلماء) بخلاف من بعد أسلامه وقرب من

(٢٤٥)

أعلماء لتقصيره ترك التعليل ولا يتنحج

لتعذر ركن قولي) لا لتعذر

غيره كجهل لانه ليس

بواجب فلا ضرورة الى

التنحج له (ولا بقليل

نحوه) أي نحو التنحج

من ضحك وغيره (الغلبة)

وخرج بقليل وقيل ماصر

كثيرها لانه يقطع نظم

الصلاة وقولي أو بعد عن

العلماء من ز ياتي وكذا

التقييد في الغلبة بالقليل

وأعترف القلة والكثرة

بالمرق وقولي ركن قولي

أهم وأولى من تعبيره

بالقراءة (ولا) تبطل

(بذكر ودعاء) غير محرم

(الا ان يخاطب بهما)

كقوله لغيره سبحانه ربي

وربك وألعن رجلي

الله فيبطل به بخلافه

الحق وخاطب الله ورسوله كما

علم من أذ كالركوع

وغيره وذ كرت في شرح

الروض وغيره زيادة على

ذلك (ولا ينظم قرآن بقصد

تفهيم وقراءة) كياحيي

خذ الكتاب ٧ مقفما

بهم يستأن في أخذ شيء

أن يأخذ كالوقصد القراءة

فقط فان قصده فقط ولم

يقصد شيئاً يبطل لانه يشبه

(قوله والنذرة جاعة) قال

شيخنا القوي يسي الظاهر

أن النذرة لا يفسد في

التنحج لتعذر التكبير

أوبعد عن العلماء) المراد العالمين بذلك الحكم وإن لم يكونوا علماء عرفوا بظهور ضبط البعد بما لا يجد مؤنة فيجب عليه بذلها في الحج توصله اليه حج شوري (قوله ولا يتنحج لتعذر ركن قولي) أي مشتمل على حرفين أوسط منهم أوسط ومدة والأصوات الغفلة أي إخلال عن الحروف لا عبرة به وظاهر ضيقه وإن كثرت التنحج وظهر بكل واحدة حرفان فأكثر ثم رأيت شيخنا قال ثم التنحج للقراءة الواجبة لا يبطلها وإن كثرت إخلالاً في الجواهر ولو غلب عليه الضحك وإن منه حرفان لم تبطل وقوله لغلبة وإن ظهر مع كل مرة من ذلك حرفان ولا ينبغي عدم التقييد بالقليل في جانب الغلبة ولا يخفى أن الغلبة تأتي في التنحج والضحك ولو كان له حالة يخافها عن ذلك وهي تسع الصلاة قبل خروج وقتها وجب عليه انتظارها ولو أنزلت اه حل (قوله لانه ليس بواجب) المراد بالواجب هنا ما يتوقف عليه صحة الصلاة فلا يفسد في تنحج لقراءة سورة نقرأها لأنها لا يتوقف عليها صحة الصلاة إذ لو تركها أعدا مع علمه به لم تبطل بذلك على أن وجوب السورة للنذرة عارض لأصل ع ش (قوله لانه ليس بواجب) يؤخذ منه أنه لو دعت ضرورة إليه كتكبير لا يتفادى في الركعة الأولى في الجمعة والمداء مطلقاً والنذرة جماعة ونحو ذلك لم يضر لتوقف صحة الصلاة على ذلك وهو كذلك اه شوري (قوله كثيرها) وفي كلام شيخنا وإن كثرت التنحج ونحوه الغلبة فظهر به حرفان فأكثر بطلت صلاته اه والظاهر أن المراد بظهر بكل مرة من التنحج ونحوه حرفان فأكثر لأن الصوت الغفلة لا عبرة به كما صرح بذلك وفي كلامه ولو نطق كالجار وأسهل كالمرس أو كما كشيأ من الطيور ولم يظهر من ذلك حرف منهم أوسط فإن لم تبطل صلاته ولا يبطل حل وقوله بطلت صلاته أي لقطع ذلك نظم الصلاة قال مر في شرحه وهذا أي كون الكثير يبطل محمول على حالة لم يصر ذلك في حقه من ضامن منا فان صار كذلك بحيث لا يبطل زمن من الوقت يسع الصلاة بالنحو سعال مبطل لم تبطل ولا إعادة عليه حينئذ (قوله أهم وأولى) وجه الاسمية أن تعبير المصنف بالركن القوي يشمل القراءة وغيرها كالنشيد ووجه الأولي أن تعبير الأصل بالقراءة يشمل الركن وغيره فيجوز بها أن لا يبطل لتعذر السورة والتشهد الآخر وليس كذلك (قوله ولا يذكر) هو ما دلوا له التناء على الله حل وهو ما وضعه الشارع ليعتد به (قوله ودعاء) هو ما تضمن حصول شيء وإن لم يكن اللفظ تصافيه كقوله كم أحسنت إلى وأسأت شوري (قوله غير محرم) الظاهر أنه راجع لذلك أي كل منهما والله كراهم بان اشتمل على ألفاظ لا يعرف مدلولها كإيابة التصريح في باب الجمعة رشدي والدعاء المحرم كالدعاء بالمستحيل كقوله اللهم اغفر لمة محمد جميع ذنوبها (قوله الآن يخاطب) أي غير الله ورسوله بخلاف لاله الأنت والسلام عليك يا رسول الله فلا يبطل به شرح مر وبالله أشارا شارح بقوله وخاطب الله ورسوله (قوله ولا ينظم قرآن) أي لم ينسخ تلاوته وإن نسخ حكمه وقوله فيها به أي بجميع اللفظ ولو في الابتداء بأن قصد أن يقرأ الآية على إتمام القرآن وكقوله لمن استأذنه في الدخول ادخلوها بسلام آمين وإن ينهأ عن أخذ شيء يوسف أعرض عن هذا ولوافق أنه انتهى في قراءة تلك الآية حل ومثله مر (قوله بقصد تفهيم وقراءة) والأوجه مقارفة قصد القراءة ولومع التفهيم لجميع اللفظ إذ عرّفه عن بعضه بصير اللفظ أجنياً منافي للصلاة مترح مر (قوله كياحيي خذ الكتاب) قال الاستنوي لتنتج أن ما لا يصلح لإكلام الآدميين من القرآن والله لا يؤثر أن قصد به الإفهام فقط وبه صرح الماوردي شوري (قوله مفهوماً به الخ) وإشارة الآخر من يعمل بها وحكمها حكم النطق الآتي الصلاة والشهادة والحشفا إذا فها لا يكثر زيداً شوري (قوله كالوقصد القراءة فقط الخ)

المذكور فيها ﴿٢﴾ قوله مفهوماً به الخ في العبارة نقص وحققا مفهوماً به قصد القراءة بجميع اللفظ الخ اه من هامش

وتأتي هذه الابريغ في المتع على الامام بالقرآن والذكر او بظهر بتكثير الانتقال من الامام او المبلغ  
 اه زى **(قوله ولا يكون قرأنا الابالقصه)** أى عند وجود العارف فيه اه كيف يكون القرآن  
 ذوالاسلوب الصيب القى اعجز الباء مفتقر فى كونه قرأنا الى القصد حتى يكون مع عدم القصد  
 خارجا عن القرآنية مع ذلك لاسلوب وفى سم على البهجة في باب الاحداث مانصه بمشتمل وهو  
 ظاهر ان المراد به لا يسطى حكم القرآن الابالقصه لأن حقيقة القرآن تنفى عن عدم القصد فان ذلك  
 محالوجه له اه بمر وفه **(قوله فتبطل به صلاته)** أى وان قصده القراءة فقط كاهو قضية صفيه  
 حيث اطلق هنا قيد فبا بعد فاعمل وسر تأملناه وسرناه بان يجعل قوله أولا وان قصدها القراءة  
 أى مجموعها لان المجموع بهذا النظم ليس قرأنا وقوله بعد وقصدها القراءة أى بكل كلمتها  
 منفردة عن البقية **(قوله فان قرأها)** أى أوجعها فان التفرق ليس بقيد وقوله وقصدها أى بكل منها  
 القراءة أى وحدها فان قصدها معها التفهيم ضر **(قوله ولا يسكوت طول)** أى أو نوم المتمكن زى  
 وهو استثناء لقوى منقطع لانه ليس داخل فى النطق المتقدم فى قوله وترك نطق **(قوله لا يخرم)** بابه  
 ضرب اه عتار **(قوله وسيأتى الخ)** أى فالمراد ان يتولى بذلك في غير الركن القصير حل فلما  
 أطلق المان هنار بما ينوهم ان ذلك شامل للركن القصير مع أنه ليس كذلك فإدراة تقييد المان بما ذكر  
**(قوله ومن لرجل الخ)** والتنبيه المذكور مندوب لتدب كتنبيه الامام على سهوه ومباح لمباح  
 كاذنه لداخله واجب واجب كاذن أرحم ان تعين شرح مر وسام لحرام كالتنبيه شخص يرد  
 قتل غيره ظاهرا ومكروه المكروه كالتنبيه للنظر المكروه عفى **(قوله من امرأة)** وان خلت عن  
 الحرام وقوله تصفيق أى وان كثر وتوالى عند الحاجة بخلاف نحو دفع النار وقوله بل ان فعله لا عالج  
 ولا يتفقد ذلك بهذه الصورة بل فيها قبلها كذلك وانما قيدوا بها لان قصد اللعب غالبا لا يكون الا فى  
 ذلك وقد أتى والشيخنا ببيان صلاة من أقام لشخص أصبه الوسطى لعبا مع لعبا بالشرع  
 حل وعبارة تشرح مر وشمل مالو كثر منها وتوالى وزاد على الثلاثة عند سجنها فبطل به كمال  
 الكفاية بأقضى به والود فرق بينه وبين دفع النار وانفاذ نحو الفريق بأن الفعل فيها خفيف فأشبه  
 تحريك الأصابع في سبحة أو حكا أن كانت كف فارة كجسيأتى فان لم تكن قارفاً فغير يحكمها للحرب  
 بخلافه في ذلك **(قوله لا يبطن على بطن)** قال شيخنا ح فى والتصفيق خارج الصلاة لاصلاحه سوام  
 بخلاف تصفيق الفقراء **(قوله ويعتبر فى التسبيح الخ)** ولا يضر فى التصفيق قصد الاعلام برماوى **(قوله)**  
 ولو صفى الرجل الخ) وان كثر وتوالى لم يضر حل وان زاد على ثلاث حيث لم يكن فيه بعد احدا  
 الدين عن الاخرى وعودها اليها كاهو ظاهر ويصرح به التعليل بأنه فصل خفيف وبه تارق دفع  
 النار اه برماوى **(قوله والمراد بيان التفرقة الخ)** فمضى قوله ومن لرجل الخ من التفرقة بين الرجل  
 وغيره فى التنبيه بالتسبيح والتصفيق أى سن ان يكون تنبيه الرجل بالتسبيح وتنبيه غيره بالتصفيق فلا  
 ينافى أن التنبيه من حيث هو قد يكون واجبا قد دفع ما يقال كيف قال ومن لرجل الخ مع ان التنبيه قد  
 يكون واجبا **(قوله والا)** أى ولا يكن لمراد بيان التفرقة بينهما بل بيان حكم التنبيه فلا يصح لان  
 انذار الاعمى الخ خفف جواب الشرط وأقام دليلا وهو قوله فاذا راعى الخ مقامه **(قوله وتبطل)**  
 الصلاة على الاصح هل وان تأق الوقت حل والظاهر نعم ح فى **(قوله ترك زيادة ركن)** أى  
 جنسه فبشمل اشهد في طابق الدليل المدعى والدليل قول الشارح لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر

فيه دون نظمه كقوله  
 يا ابراهيم سلام كن فتبطل  
 به صلاته فان فرقها قصد  
 بها القراءة فتبطل به تلقى  
 المجموع عن التولية وأقره  
 (ولا يسكوت طويل) ولو  
 عمد ابلاغه لانه لا يفرم  
 هينها وسيأتى فى الباب  
 الا ترى ان فاعل ويل الركن  
 القصير يبطل عمده (ومن  
 لرجل تسبيح) أى قول  
 «يعان الله (ولغيره) من  
 امرأة وخفى (تصفين)  
 بضر بطن كفى أو ظهرها  
 على ظهر آخرى أو ضرب  
 ظهر كفى على بطن آخرى  
 (لا) ضرب (بطن) منها  
 (على بطن) من آخرى بل  
 ان فعله لا عالج عالج تحريمه  
 بطلت صلاته وان قل لمناقاة  
 الصلاة وانما بين ذلك  
 لما (ان باهما شئ) فى  
 صلاتهما كتنبيه امامهما  
 على سهو واذنهما لداخل  
 وانذارهما أعمى خشيا  
 وقوعه في محذور والاصل  
 في ذلك خبر الصحيحين  
 من باه شئ فى صلاته فليج  
 وانما التصفيق للنساء  
 و يعتبر فى التسبيح أن  
 يقصد به الذكر ووقع  
 التفهيم كظهير السابق فى  
 القراءة وتعتبرى بما ذكر  
 أعم مما عرى به ولو صفى الرجل

وسبغ غيره جازع مخالفتهما الستة والمراد بيان التفرقة بينهما فاذا كر لا بيان حكم التنبيه والا فاذن الاعمى وهو خما  
 واجب فان لم يحصل الانذار بالالكلام وبالعمل لم يبطل وجب تبطل الصلاة به على الاصح ١ (د) ثامنها (تركز يده ركن ١ درس

فعلی عهدا) فتبطل بها

صلاته لتلاعبه بخلافها

سهو لانه صلى الله عليه

وسلم صلى الله عليه وسلم

وسجد لله سجدتين بعد رواه

الشيخان ويقتصر القعود

اليسير قبل السجود وبعد

سجدة التلاوة وسيأتي

في صلاة الجماعة أنه لو

اقتدى بمن اعتدل من

الركوع أنه يلزمه متابعتها

في الرأى ولو ركع أو سجود

قبل امامه وعاد إليه لم يضر

وتخرج بالقصلي القولي

كترك برالفصح وسيأتي

في الباب الآتي (وترك فعل

لخس) كوثبة فتبطل به

(قوله اذ لم يبطل زمن

سجوده) المراد بالقول

ما كان قدراً الطمأنينة

فأكثر اه قويسى وقوله

على ذلك أى ما يتحرك

بحركته

(قوله فيجب عليه السجود

ثانياً) العواب العود ولا

يضمن ان كان قد اطمأن

وبه تمام ان لا يضمن بعد هذا

الثالث من زيادة الركن

تأمل (قوله ربه الله فتبطل

ولو سجدوا صلاته) أى لان

الفعل أقوى من القول ولا

يقال ان قليل الفعل

محتمل وقيل القول غير

محتمل فيعبراً مثلاً تناهول

القليل من الفعل والقوى

لا يأتى عنه الاحتراز

بخلاف قليل القول اه سم

خسالات فيه يادة ركعة أو يقال اذا كانت زيادة ركعة سهواً لا تبطل في زيادة الركن أولى المراد  
زيادة ركن لغیر متابعة كسبائی فی قوله وسیأتی فی صلاة الجماعة برماوی (قوله عهدا) أى علماً  
بالتحریر وان لم یطمأن فيه ان كان ما فی به أو لا متعباً به وأما لو سجد على ما يتحرك بحركته ثم رفع  
وسجد ثانية لم يضر وينبئ ان يكون على عدم ضربه اذ لم يبطل زمن سجوده على ذلك ولو سجد على  
شيء خشن وتحامل أى واطمأن ثم رفع رأسه خوفاً من جرح جبهته ثم سجد ثانية ابطلت صلاته لا اعتداد  
بسجوده الأول أى حیث علم به والا بان ظن عدم الاعتداد به فینبئ أن لا يضر حرر قلت الذى  
یفهم من كلامهم أن الفزع ان قارن الرفع لم یعد به ولو جرد المصارف فوجب علیه السجود ثانياً والا فلا  
أى عمل البطلان عند العلم ما يقارن الرفع الفزع فان قارنه لم یعد بالرفع فوجب علیه السجود اربع  
منه ومن ذلك ما لو أدرك مسبوقة العلم ما يقارن الرفع الفزع فان قارنه لم یعد بالرفع فوجب علیه السجود اربع  
واضرباً فاستخرج على المأموم أن يسجد الثانية لانه زيادة ركن لغیر المتابعة فان سجدتها بطلت صلاته  
ان كان علماً علماً بمنها حل (قوله فتبطل بها) أى بالزيادة قال مر كزيادة ركوع أو سجود  
لغیر متابعة اه قال ع ش مفهومة أنه لو انحى الى حد لا تجزئ فيه القراءة بان سار للركوع  
أقرب منه بقیام عدم البطلان لانه لا یسمى ركوعاً وله غیر مر ادوائه حتى انتهى حتى خرج عن حد  
القیام جامداً علماً بطلت صلاته ولو لم یصل الى حد الركوع لتلاعبه ومثله يقال فی السجود (قوله  
بخلافها سهواً) ومن ذلك ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبيراً فظن أنه امامه فرفع يديه للهوى وحرك  
رأسه للركوع ثم تبين له الصواب فكف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لان ذلك فی حکم النسيان  
ومن ذلك ما لو تعدت الأثمة بالمسجد فسمع المأموم تكبيراً فظن تكبيراً امامه فتابعه ثم تبين له خلافه  
فبرجم الى امامه ولا يضره ما فعله لثانية أخره فيه وان كثر ع ش على مر (قوله ولم یصدّها)  
هو لتتبعه ولا یضاح فقط لا لايقوله وسجد لله سجدتين كاف في محبة الاستدلال على أن الزيادة سهواً لا تبطل  
ع ش (قوله ويقتصر القعود اه) شرع في استثناء صور خمسة لا تضربها الزيادة لان ذلك  
القعود على صورة ركن هو الجلوس بين السجدين قال مر وانما اغتفر لان هذه الجلسة  
عهدت في الصلاة غير ركن بخلاف الجلوس ركوع لم یعد فيها الا اكتشافاً تأثيره في تغییر نظمها  
أشد اه وقوله اليسير قال حج بان كان بقدر الجلوس بين السجدين وهو ما یسع ذكره واعتمد  
مر أنه لا یزید على طمأنينة الصلاة قال حل وظاهر كلامهم أنه لا يضر ان قصد به الركعة  
وكذا لو قرأ آية سجدة في صلاة فهو السجود فلما وصل الحد الى ركع بدله ترك ذلك ورجع  
للقيام ليركع منه لم يضر وان عاد للقيام لان الهوى بقصد السجود لا یجوز مقام هوى الركوع  
اه (قوله وبعد سجدة التلاوة) أى وبعد سلام الامام حج ع ش (قوله أنه يلزمه) بدله من أنه  
الأولى الواقعة فاعلم ان وهو بدل اشغال وجواب لو محذور تقديره لزمته متابعتها دل عليه خبران  
الثانية (قوله لو ركع اه) ولو عدا والا ولم یعد به والثاني للثانية شوری والعود سنة عند العبد وعند  
السهو يتغير بين العود الى انتظار (قوله وترك فعل لخس) ما لم یكن فزعاً من تحوكة والا فلا تبطل  
لعدمه ع ش أى لانها كشدة الخوف وترك الفعل معتبر من أول الشرع في تكبيرة الاحرام فلو  
فعل ميطاً قبل تمام تكبيرة الاحرام كثلث خطوات بنفسى البطلان بناء على الأصح من أنه تمام  
التكبيرة یبین دخولها في الصلاة من أول التكبيرة وقا لمر على خلاف لما رأيت في فتوى عن خطه اه  
سم وع ش على مر وحج والمراد بالبطلان عدم الانقضاء وعده هو ما قبله شرطاً واحداً لان كلا  
منهما ترك فعل بمعل وغاية الفرق بينهما أن هنا الفعل ان كان من جنس الصلاة بقيد العبد وان كان

وهذا أولى من قوله وبطل  
بالوثبة الفاشحة (أو) فعل  
(كثرت من غير جنسها) في  
غير شدة خوف (عرفا)  
كثلاث خطوات (ولاء)  
فتبطل به ولوسهوا صلاته  
لذلك بخلاف القليل  
تخطو ثنتين والكثيرا لتفرق  
لأنه على الله عليه وسلم صلى  
وهو حامل أمامة فكان  
إذا سجد وضعها وإذا قام  
جعلها رواه الشيخان  
والكثير ما لوني ثلاثة  
أقدام ولواء وفعل واحدا  
منها صرح به الأعمشاني  
و يستثنى من القليل الفعل  
بقصد اللعب فتبطل به  
كأمر (لأنه) في الكثير  
كثرت بك أصابعه مرارا  
بلا حركة كفه في مبيعة  
الحاقلة بالتأويل فإن حرك  
كفه فيها ثلاثا ولواء تبطل  
صلاته

(قوله أي وأعم) لا مانع  
من جعل الأولوية لها كما  
وقع للشارح في محال فلا  
زيادة (قوله عند ذلك  
خطوتين) فيكون ماسمي  
خطوة واحدة عطف الرفع  
أقل ما يتحقق به عرفا فلا  
يقال أن في الخطوة اعتادة  
رفعها وضعها فكان مقتضا  
عدمها خطوتين وليس لنا  
خطوة منفردة (قوله لم يهت  
السفل خطوة واحدة أي

من غير جنسها يبطل مطلقا ولهذا أعاد العامل بقوله وترك الخ تأمل (قوله وهذا أولى الخ) أي وأعم  
لأن الوثبة لا تكون إلا فاشحة ولشموله غير الوثبة مما خش كتحريك جميع يده ويمكن أن يقال  
أن الفاشحة في كلام النجاشي كالصفة الكاشفة للإشارة إلى أن كل ما خش حكمه حكم الوثبة شورى  
(قوله أو أكثر) أي فيضاف لوشك في كثرة فعله لم تبطل إذا أصل معها شرح حر (قوله من غير جنسها)  
فإذا كان من جنسها فإن كان عمدا تبطل ولو كان فعلا واحدا كزيادة ركوع محمد أو كان سهوا فلا  
تبطل وإن زاد على الثلاثة كزيادة ركعة سهوا شيئا (قوله في غير شدة خوف) وفي التأويل في السفر  
وتقيده بهذا في الكثير وعدم التقيده به في الذي خش يقتضي أن الذي خش يبطل ولو في شدة الخوف  
والظاهر رجوعه لكل منهما فليحذر (قوله ثلاث خطوات) جمع خطوة بفتح الخاء المرقبة يضمها  
ما بين القدمين وهي هنا نقل القدم الواحدة إلى أي جهة كانت فإن نقلت الأخرى عدت ثانية شورى  
وعبرة حل وهي عبارة عن نقل رجل واحد إلى أي جهة كانت حتى لو رفع رجله لجهة العاظم لجهة  
السفل عد ذلك خطوتين وظاهره وإن كان ذلك على التوالي فإن نقلت الأخرى عدت ثانية سواء  
سار بها الأولى أم قدمها عليها أم أخرها عنها وكتحريك ثلاثة أعضاء على التوالي كركبته وبديه اه  
والمعتد أن النقل لجهة العاظم لجهة السفلى خطوة واحدة كما يؤخذ من زي وصرح به عرش على  
مر وقرره ح (قوله بخلاف القليل) ولو احتمل لكنه مكروه وكذا ما بعده مر (قوله  
والكثيرا لتفرق) ضابطا لتفرق أن بعد الثاني منقطع طعن الأول في العادة وفي التهذيب عندى أن  
يكون ينسبها قدر ركعة حديث أمامة سم شورى (قوله وهو حامل أمامة) يجوز أن أمامة أن  
ينصب بآقبه وإن خفض بأضافته وعلامة جوه الفتحه لأنه لا ينصرف وقد قرئ أن الله بالغ أمره  
بالوجهين شورى وأمامة بنت بنته زينب زوجة أبي العاص وزوجها على بد فاطمة أي تزوج أمامة  
بوصية فاطمة ولم تخلف منه برماوى (قوله إذا سجد) أي أراد أن يسجد وإذا قام أي أراد القيام قال  
العلامة المتأخرى في شرح الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم إن في الصلاة شدة لأماته فإن قيل فكيف  
حل المصطفى صلى الله عليه وسلم أمامة بنت أبي العاص في صلاته على عاتقه وكان إذا ركع وضعها وإذا رفع  
من السجود أعادها قلت أسنادا لجل والوضع إليه مجاز فانه لم يعتمد جعلها السكونها على عادتها تتعلق به  
وتجلس على عاتقه وهو لا يدفعها فإذا كان على الخبيصة يشغله عن صلاته حتى استبدل بها فكيف  
لا تنفله هذه اه بحر روفه وعليه فلا دليل فيما قاله الشارح من الحديث إلا أن يقال إنها كانت تتماهى  
به صلى الله عليه وسلم في الابتداء فلا يدفعها لما جبل عليه من كمال الشفقة والرحمة ولكن إذا ركع أو  
سجد وضعها فاستدل بوضعه على أن الفعل الكثير الغير المتوالى لا يضر عرش لكن هذا الجواب  
لا يثبت مع قول الشارح وإذا قام جعلها (قوله وفعل واحدا) وكلا فعال الأقوال حتى لو قصد الاثنان  
بحرفين متواليين فأنى بأحدهما تبطل صلاته (قوله كأم) أي في قوله بل إن فصله لا يعابنا  
بتحريكه تبطل صلاته وإن قل عرش (قوله لأن خفا الخ) هذا ما بعده تقييد قوله أو أكثر أي  
ما لم يكن خفيفا ويعبر وقوله كتحريك أصابعه أي لا بقصد اللعب كأم (قوله الحاقا لها) أي  
للأصابع أي لتحريكها يمكن رجوعه لتحريكها واكتساب الجمعية من المضاف إليه والأولى له كاهو  
نسخة (قوله فإن حرك كفه الخ) وذهابها ورجوعها ووضعها أو رفعها حركه واحدة أي إن اتصل أحدهما  
بالآخر والأفكل مرة فبما يظهر حج زي بخلاف حركه الرجل فإن ذهابها ورجوعها حركتان  
والفرق بينهما بين اليأسان البيهقي بتحرركها كثيرا بخلاف الرجل لأن عادتها السكون ح قال

إذا كان على التوالي (قوله رجعه الله وفعل واحد أنها) بل الشروع فيها يبطل



مع على عدم الحك فلا يتصل  
بشرك كنه الحك فلا يتصل  
ولا للضرورة وهذه من  
زيادتي وبها صرح القاضي  
وغيره (د) ناسعا (ترك  
مفطر وأكل كثيرا أو أكره)  
فيتصل بكل منها وإن كان  
الأول والثالث قليلين كبلغ  
ذوب سكرة والثاني مفرقا  
سهوا أو جهلا بجهلته  
لا شعار الأولين بالأعراض  
عنها ونحو الثالث والمفطر  
من الأفعال فيتصل بكثيره  
وإن لم يمس إلى الجوف شيء  
من المصنوع وتغيير يما  
ذكر أعظم ما يجزى به ورسن  
أن يصلى لنحو جدار)  
كممود (ثم) أن يحز عنه  
فلنحو (عسا مفروزة)  
كتماع للأبناج رواه  
الشيخان ونحو واستروا  
في صلاتكم ولو بهم رواه  
الحاكم وقال على شرط مسلم  
(ثم) أن يحز عن ذلك (يسط  
مصلى) كسجادة يفتح  
السب (ثم) أن يحز عنه  
نحو (أمامه) خطأ ولا كما  
في الروضة روى أبو داود  
خبر أدا صلي أحده فليجعل  
أمام وجهه شيئا فإن لم يجد  
فليجنب عسا فإن لم يكن  
معه عسا فليخط خطاه  
لا يضرم أمامه وقبيل  
بالخط المصلى وقدم على

زى وألقى الأذرى الجفان بالأصابع وشدها باللسان كذلك خذ لا فلا يقدر يقتضيه كلام الأذرى  
وقد أشار به بقوله كتحرك يثأ صابحه اه وكذا آذانه وحواجه وشفتاه وذ كرموا شياه برماوى  
(قوله) أراشدتدبوج أى ولم يكن له حالة تخوفيه من هذا الحك زمانا يسع الصلاة قبل منقضى الوقت  
فإن كان وجب عليه انتظاره كقصد في السعال ونحوه فمما على حده سواء اه ع ش عن سم على  
حج بالحق (قوله) وأكل يضم المهر تأم أى قول لقوله بعد والمفطر من الأفعال فلا كل بالفتح م  
لنضع قال ع ش ولا يضرم عطفه على المفطر لانه يضروا لم يكن مفطر فلا يستفاد منه فتعين ذكره اه  
فيكون من عطف العام (قوله) أو أكره عطف على كثيرا أى أو كل بأكره قليلا وكثيرا والباء  
في بأكره للسببية أو بمعنى لكن مقتضى المقابلة أن يقول أو كل قليل بأكره وحكم الصغير  
بالأكره فيهم الأولى (قوله) قليلين لأنهم لا يكونان إلا عن عمد لانه لا يقدر إلا العمد وإن قل والمفطر  
القليل يبطل الصلاة على المعتد وهناك قول بعدم البطلان والأكل القليل سهوا لا يبطل قطعا م  
وهذا مفهوم المتن فكان لا بد ذكره ومثله لوجوبه بقاء طعام بين أسنانه ومجوز عن تمييز موجب  
كأن الصوم أو زنت خامة ومجوز عن اسمها كفى م ما يجزى الطعام الباقي من أثر الطعام فلا أثر له  
لانتفاء وصول العين إلى جوفه ع ش على م (قوله) والثاني مفرقا أى وإن كان الثاني مفرقا سهوا  
الخ ومعلوم أن الأكل الكثير عمدا وإن شمله المفطر لكنه لا يشمل الأكل الكثير سهوا أو أكره  
فاحتاج إلى عطف قوله وأكل كثير على قوله مفطر حل فتنى كثيرا لا كل يبطل الصلاة عمدا أو  
سهوا أو جهلا ما لو كان ناسيا الصلاة وأجهلا بجهلته وعثر به فلا يتصل بقليله قطعاً وإنما يفطر كثير  
الأكل في الصوم ناسيا لأن الصلاة ذات أفعال منظومة والكثير يقطع نظمها والصوم كف وتلبس  
المصلى بهيمة يبعد معها النسيان بخلاف الصوم اه اطفئ (قوله) أن يصلى لنحو جدار) ولو صلاة  
جذارة وينهى أن يعد النعش شاترا أن قرب منه فإن بعده عنه اعتبر حرمة المرور أمامه ستره بالشرط  
وينهى أيضا أن في معنى الصلاة سجدة الثلاثة والشكر ومراجعة النعش بعد الصلوات ع ش على م  
(قوله) كممود أى فالجدار والعاد في مرتبة واحدة ع ش (قوله) ثم أن يحز) المراد بالهجز عدم  
السهولة (قوله) عسا) رسم بالالف لانه واوى ع ش قال الفراء أول من سمع بالعراق هذه عصا  
وأنما عصى كافي القرآن العزيز (قوله) طولاً هذا هو الأكل ويحصل أصل السنة بجعله عرضا  
شرح م (قوله) فليجعل أمام وجهه) أى فليجعل وجهه مستقبلا للشيء ثابت قبل كالعمود هكذا  
ينبئ لصحيح المعنى فليس الشيء متناولا لأى والعصا بديل قوله فإن لم يجد أى فإن لم يسهل عليه  
استقبال وجهه لجدار متناولا فينبغي باطل وانظر ما المانع من جعل الشيء في الحديث متناولا للصلى أيضا  
مع قطع النظر عن التأويل المتقد وللاحتجاج حينئذ إلى قوله وقبيل بالخط ثم ظهر أنه لا يصح جعل  
الشيء متناولا للصلوات كان متناولا لا يقتضى انقضاء رتبة العمود والجدار مع اتهامات شرة عسا  
وعن العصا قائل وبعبارة ع ش قوله أمام وجهه شيئا أى ثابتا قبل صلاته كالجدار ونحوه (قوله) ثم  
لا يضرم) أى فى كل توبه ع ش وقال الشورى أى فى ذهاب خشوعه وقوله ما لم يقل من مر لانه  
شيطان فأشبهه غير العاقل (قوله) وقبيل بالخط) أى عليه وقوله وقدم أى المصلى مع كونه مقياسا على  
على الخط (قوله) فلا تزدراع) بأن يكون ارتفاع الثلاثة الأول بعد ذلك وامتداد الأخير من كذلك لكن  
لم يتعرض حجج لقصر هداى الأخير من بل قضية عبارته عدم اشتراط شيء فيهم لانه قال وكان ارتفاع  
أحد الثلاثة الأول ثلثي ذراع فأكثر ع ش على م والثلاثة الأولى في كلام المتأخر الجدار والعمود

بما ذكر من زيادته وذلك  
صرح في التحقيق وغيره  
لا الترتيب في الأذنين فهو  
مقتضى كلام لروضة وأصلها  
وصرح به في المجموع  
والاضبط الأخير بن فهو  
القياس كقوله الأسنوي  
وإذا صلى إلى شيء منها  
(فيسن له) وغيره (دفع  
مار) ينسبه وبينها  
والمراد بالمصلى والخط منها  
أعلامها وذلك خبر  
الشيخين إذا صلى أحكم  
إلى شيء يستمر من الناس  
فأراد أحسن بجزأ بين  
يديه فليدفعه فإن في فليقاته  
فأما هو شيطان أي ممة  
شيطان أو هو شيطان  
الإنس وذ كرسن الدفع  
لتغير المصلى من زيادته وبه  
صرح الأسنوي وغيره  
تفقه (وحرم مردور) وإن

(قوله من يدفع بالصالح)  
لا يتأني كونه من بابه لأن  
المار لا يعطل عليه شيئاً  
بدليل قوله في الحديث ثم  
لا يضره ماسراً ممة فحين  
أنه من إزالة الذكر الآن  
يجعل الإمام في الحديث  
على الإمام من جهة خارج  
السفرة وحيداً يمكن أن  
المرور من داخل السفرة  
يضره وإن كان فيه ضرر  
تأني أن يكون دفعه من

والعصا عبارة الشو ري وطولها أي طول الماله ارتفاع منها وهو صريح في بقائه حج (قوله ثلاث أذراع)  
وإن لم يكن لها عرض حل (قوله أي بينهما وبين المصلى) أي بين رأس أصابعه لا عقبه في حق القائم  
وعلى قياسه في القاعد أن يكون من ركبته حل وبينها بين بطون القدمين في حق المستلقي  
وبينها وبين الجزء الذي يلي القبلة في المصطنع ع ش (قوله فيسن له وأبعد ما) بالتدريج  
كالمائل وإن أدى دفعه إلى قتله وبشرط أن لا يأتي بثلاثة أفعال متوالية ولا يطلت فإن قيل فلا يجب  
الدفع لانه إزالة منكر أوجب بأمور منها أن المنكر إنما يجب إزالته إذا كان لا يزال إلا بالنهي عنه  
والمكره هنا يزول بانقضاء ضرره هر وهذا أي الدفع مستثنى من كراهة لفعل القليل حل ولم يقل  
دفعه لم يتوقف العامل عطفه على قوله أن يصلي لتجويد إلا أنه يقتضي أن دفع المارسة وإن أصل  
لتجويد كقوله الشوبري (قوله دفع مارة) وإن لم يأتيه وأدفعه فليفرق فإن كره ثلاث متوالية بطلت  
صلاته قاله النووي اه زى وبعبارة حل قوله دفع مارة لم ينفوت عليه سعة التمشوع أي وإن لم يأتيه  
بحروره كالجاهل والساهي والغافل والصبي والمجنون خلافاً لحج لان هذا من باب دفع الصالح لأن من باب  
إزالة المنكر على أن غير المكلف يمنع من ارتكاب المنكر وإن لم يأتيه (قوله منها) أي حال كونها بعضها  
فهو حال من المصلى والخط وقوله أعلامها أي لا ولها أي فيقدر مضاف في قوله وبينها بالنسبة إليهما  
أي بين المصلى وبين أعلامها هو الطرف الذي للقبلة يعني أن لا تحجب الثلاثة أذرع إلى بين المصلى والمصلى  
من رأس أصابع المصلى إلى آخر السجدة حتى لو كان فارشها تحت كفي لا تأخض بها من رأس أصابعه إلى  
أولها حتى ولو وضعها قدميه وكان بينه وبين أولها ثلاثة أذرع لم يترك لأن الاعتبار أن يكون بينه وبين  
آخرها ثلاثة أذرع فأقل لا بينه وبين أولها تقر برشيخنا وبعبارة ع ش قوله أعلامها وعلى هذا  
صلى على فر ومثلها طول ثلاث أذراع وكان إذا سجد سجد على مواردها من الأرض لا يحرم المرور بين  
يديه على الأرض لتقصيره بعدم تقديم الفرق والمذكور على موضع جبهته يحرم المرور على الفرق فقط  
وبعبارة على هر قوله أعلامها قضيت أنه لو طال المصلى والخط وكان بين قدم المصلى وأعلامها أكثر  
من ثلاثة أذرع لم يكن ستره معتبر ولا يقال يعتبر منها مقدار ثلاثة أذرع إلى قدمه ويجعل ستره و يأتي  
حكم الزائد وقد توقف فيه هر ومال بالفهم إلى أنه يقال ما ذكر لكن ظاهر المنقول الأول فليحذر اه  
هرم وكان الأولى للشارح أن يقدم قوله والمراد ع ش على قوله فيسن دفع مارة تأمل (قوله إلى شيء) أي  
غير آدمي وبهية حل (قوله يستمر من الناس) أي يمنع الناس شغل المرور وبين يديه برماوى  
(قوله أي ممة شيطان) لأن الشيطان لا يحسر أن يمر بين يدي المصلى وحده فإذا مر عليه إنسان وافقه  
شو ري (قوله وهو شيطان) أي يفعل فعل الشيطان لانه يصد شغل السلم عن الطاعة فلو دفعه  
والحالة تسمى أي في حاله تنس الدفع وتلف لأضغان عليه وإن كان رقيقاً عالم بعدم استولايه عليه حل فإن  
عدمه واستولايه ضمنه أخذاً بما يأتي في الجرف في صلاة الجماعة وقد توقف في الضمان حيث عدم دفع  
الصالح فإن دفعه يكون بما يمكنه وأن أدى إلى استيلاء عليه حيث تعين طر بقافي الدفع وبفرق بينه  
وبين الجرح بان الجرح النفع الجرح لا دفع ضرر الجرح ع ش على هر (قوله به صرح الأسنوي) مقدم  
(قوله وحرم مردور) وهو من الكبار أخذاً من الحديث اه عز ري وهو معطوف على قوله فيسن  
الح فيكون مترباعاً في الصلاة لتجويد رفكان المناسب الاتيان بالمضارع وبعطف بالمرور والجلوس  
بين يديه ومدرجاً به واضطجاعه ع ش ولو أزيلت ستره حرم على من علم بالمرور كبحته الأذرع

لم يجد للمارسبلا آخر طير

لو يعلم المار بين يدي المصل

أى إلى السرة ماذا عليه

من الأثم لكان أن يقف

أربعين خرفه خيرا له

من أن يمر بين يديه رواه

الشيخان الأمن الأثم

قالبخاري والاخرى

قالبزار والتحرير مقيد

بما إذا لم يقصر المصل

بصلاته في المكان والا

كان وقف بقارعة

اطريق فلا حرجه بل ولا

كرهه كقائه في الكفاية

أخذ من كلامهم وما إذا

لم يجد المار فرجة أمامه

ولا فلاحته بل له خرق

الصفوف والمروء بينه ليسد

الفرجة كقائه في الزوطة

كأنه وفيها الوصل بلا

سرة أو تباعد عنها أى ولم

تكن بالصفة المذكورة

فليس له الدفع لتقصيره

ولا يحرم المرور بين يديه

لكن الأولى تركه فقوله في

غيرها لكن بكرة محمول

على الكراهة غير الشديدة

قال وإذا صلى في سرة فالتسعة

أن يجعلها مقالة ليعينه أو

شبهها ولا يصمد لها ضم

المسم أى لا يجعلها تلقاء

وجهه (وكره التفات) فيها

بوجهه خبر عائشة سألت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن الالتفات في

الصلاة فقال هو اختلاس

تغلبه الشيطان من صلاة

لعدم تقصيره وقيل سأن من استتر بسفرة براهما قلده ولا يراه مقلدا للمارحريم المرور ولوقيل باعتبار

الاعتقاد المصلي في جوار الدفع وفي بحر الممر باعتبار اعتقاد المار لم يعد كذا ان لم يعلم مذهب المصل

ولو صلى بلا سرة فوضعها غيره واعتد بها بكرة أى يصلى وبين يديه رجل أو امرأه يتقبله رواه م

وقوله فوضعها غيره أى بعد أدنه حل وانظر هل هو قيد أو لا والحق أنه ليس قيد (قوله لكان أن

يقف) ليس هنا جوابا وإنما التقدير لو يعلم بالحكمة لوقف أو لا يقف ولو وقفها لكان خيرا له شو برى

وقوله ليس هنا جوابا لأن كون وقوفه ر بعين خرفه خيرا له لا يتوقف على علمه بالأثم الذى عليه بل

الوقوف المذكور خيرا له وإن لم يعلم بالأثم الذى عليه فلماذا جعل جوابا للمفسر وقدر جوابا للمذكورة

وأنما يخص الاربعين لاس من الأولان الاربعاء على جميع الاعداد أى أكاد عشر أتمتات ألوف فلما

أرشد التكميل بفت عشرة الثاني أن كل أطوار الإنسان أربعين كانتظنوا والعلة والضفة وكذا

بلوغ الأشد اه كمان على البخاري شو برى (قوله خيرا له) هذا خبر كان وفي رواية رفع خبر

وعليه خبره م كان لا نه وان كان نكرة أنها وصفت ويحمل أن يقلدها ضمير لسان والجهة

خبرها فتح الباري وأقول التفضيل لاس على بابه (قوله مقيد بما إذا لم يقصر المصل الخ) يؤخذ منه أنه

لو لم يجد محلا يقف فيه الأبواب المسجدة لكثرة الصائين كيوه الجملة منلاحرم المروء وسن له الدفع وهو

محمول ويحمل عدم حرم المرور لاستحقاقه المرور في ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصل

حيث لم يبادر للسجدة بحيث يتيسر له الجلوس في غير الممر وهذا أقرب (قوله بقارعة الطريق) أى أو

شارع أو درب ضيق أو باب نحو مسجد كالح الذى يغلب ممر والناس فيه وقت الصلاة ولوقى المسجد

كالخاف قال شيخنا ع ش وليس منه ما جرت به العادة من الصلاة وراقب معمر بالجامع الأزهر

فان هذا ليس محلا للارغاب نعم ينبغي أن يكون منه ما وقف في مقابلة الباب اه برماوى (قوله وما

إذا لم يجد المار فرجة) ليس بقيد له ارعلى السعة ولو بلا خلاء أن يكون بحيث لو دخل بينهم لم يسوءه

كما سيصرح به في شروط الافتداء حل (قوله بل له خرق الصفوف) وان تعددت زادت على

صفتين بخلاف ما ساقى في الجملة من تحطى الرقاب بحيث يتقيد به بصفتين لأن خرق الصفوف في حال

القيام أسهل من التخطي لأنه في حال انقود حل (قوله ليسد الفرجة) وان لزم عليه المرور بين

يدي الصائين وفيه تصريح بأن لا تنكفي في السرة للمصلى بالصفوف حل وهو كذلك كما صرح به

مر (قوله وفيها الخ) مراده بيان مفهوم قوله ون الخ (قوله فليس له الدفع) أى في حرمه عليه

ذلك وان تغربت السرة بسائر أنواعها زى (قوله ولا يحرم المرور) قال م في شرحه ولو استتر

بسرة في مكان مغصوب لم يحرم المار و يهاو بينه ولم بكرة كافى به الوالد اه أى لأنها لا فراها

لوجوب الزاها فسمى كالم (قوله فاستن الخ) لا يتأني في الجدار كما هو معلوم وقد يتأني فيه أن ينصل

طرفه عن غيره وحديثه في السرة وقوفه عند طرفه بحيث يكون عن يمينه ويشمل المصلى كلسجادة

فهل السرة موضعها عن يمينه وعدم الوقوف عليها فيه نظرو ويحمل على هذا أن يكفي كون بعضه عن

يمينه وان وقف عليها مسم على حج ع ش على م (قوله ليعينه) وهو أولى أى بحيث تأسمت بعض

يده ولا يبلغ في الإصراف عنها ع ش (قوله ولا يصمد) وحديثه يحتاج إلى الجواب ما تقدم في الخبر

وهو إذا صلى أحكم فليجلب امام وجهه شيأ حل الان يقال المراد بالامام ما قال الخلف فيصدق يجعلها

عن يمينه وشماله والاولى أن تكون على اليسار لأن اليمين باقى من جهتها وقال ع ش الأولى عن

يمينه لشرف اليمين (قوله وكره التفات) أى مالم يقصد به اللاب والابطاحلانه م (قوله بوجهه)

أى في غير المساقى لأن التفاته بمطال (قوله هو اختلاس) أى سبب اختلاس قال الشورى رأى

(ونقطتي لم) اللهم عنه

رواه ابن حبان وغيره

ومحموه (وقيام على

رجل) واحدة لانه تكاف

بنافي الخشوع (لالحاجة)

في الثلاثة فان كان طام

يكره وقدر وي مسلم خبر

انه صلى الله عليه وسلم

اشتكى فليست رواه وهو

قاعده فالتفت اليها فاما

قيما فاشار اليها الحديث

وخبر اذا تاءب أحدكم

فليمسك يده على فيه

فان الشيطان يدخل

فتأخبري بالحاجة عن

الثلاثة أولى من تقديم

الاصل على الخبر منها بل

ففيجعل قيدا أيضا فبأي

أرق بعضه (ونظر نحو

سواء) مما يليه كثوره

أعلام ذلك خبر البخاري

ما بال أقولم برفعون

أبصارهم الى السماء في

صلاتهم ليتبين عن ذلك

أولئك من أبصارهم وخبر

الشيخين كان النبي صلى

الله عليه وسلم صلى عليه

خيمة ذات أعلام فلما

فرغ قال أختي أعلام هذه

أذهبوا بها الى أي جهنم

والثوني ان يجانبته ونحو

من زيادي (وكشف شر

قوله وجه الله رفعون

أبصارهم الى السماء الخ)

ويستحب نظر السماء في

الدعاء بعد الوضوء قاله

العربي في احياء علوم الدين

اختطاف بسرعة ولعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لانه يقطع منها شيئا وأخذه قال  
الطبيعي سمي اختلاصا فهو يرا قبح تلك الفعلة بالختلاص لان المصلي مقبل على ربها والشيطان مرصد  
له ينتظر فوات ذلك عليه فاذا التفت فقد اغتتم الشيطان الفرصة وقدر ودلا يزال الله يقطع لاعي العبد  
في صلاته ما لم يفت فاذا التفت أعرض عنه وفي رواية انصرف عنه حل (قوله اللهم عنه) أي عن  
التفتية وذكر الضمير لا كتسابها التذكير من المضاف اليه وفيه أن الاكتساب لا يكون الا اذا كان  
المضاف صالحا لمحضف وهو هنا غير صالحه حينئذ يكون رجعا لذكور وهو التفتية ونظر الكون  
التفتية سترا (قوله وقدر وي) لم يقل غير مسلم لان هذا الخبر منسوخ فلا يصح دليلا وقوله اشتكى أي  
مرض (قوله فاشار اليها) أي بالقعود فقاموا وجعلوا اجلسا أو اجعون أو اجعون شو ري ووجه النسخ انهم  
كانوا قادرين على القيام وكانت صلاتهم فرضا والقادر لا يجوز له القعود فيه وان كان امامه يعني من  
قعود لعنه اه (قوله فليمسك يده) والاولى ان تكون بدخل قوله فان الشيطان يدخل ل  
لانها لا تقع الاذني حل والاولى ان تكون بدخل قوله فليمسك يده والاولى ان تكون بدخل قوله فليمسك يده  
(قوله فان الشيطان يدخل) ظاهره انه بدخل حقيقة ولا يشك عليه ان الشيطان جسم فكيف  
يدخل في قلب بني آدم وأجيب بان الشياطين لم قوة التصور فيجوز ان يتصور بصورة الهواء فيدخل  
حقيقته وهذا هو الظاهر من الحديث الواردة في مثله ويحتمل ان مجاز عما يحصل من اختوار العنفسانية  
لمصلى ولعل وضع اليد على القم على هذا التصور بخاله محال من يدفع عن نفسه من بعده بالاذي اه  
عش على مر (قوله فتأخبري) تفرع على قوله في الثلاثة لعل الاستدلال لانه يستدل على مفهوم  
الاخير وقوله أولى من تقديم اصل وكلام الاصل صحيح أيضا لان الاستثناء يرجع لما بعده (قوله أوفى  
بعضه) لعل إنشاء التردد انه اختلف في بعض ما يأتي هل هو مفيد بعدم الحاجة فلا عش (قوله ونظر  
نحو سواء) ولو بدون رفع رأسه وعكسه وهو رفع رأسه بدون نظر كذلك على ما يحسنه الشوري فيشتمل  
الاجمعي كما قاله البرادى (قوله ما بال أقولم) أي بهم لان النصيحة على رؤس الاشهاد فحينئذ شو برى  
والاستفهام توبيخي (قوله ليتبين الخ) أي ليكن منهم انتهاء عن رفع الابصار الى السماء وخطاب من  
الله اه حل فهو خبر بمعنى الامر والتأخير تهديد بالهلم واما رفع البصر في غير الصلاة للسما للدعاء  
فجوز له الاكثر لان السماء قبلة الدعاء اه شرح البخاري للشارح (قوله خيمة) بفتح الخاء  
المهجمة وكسر الميم وبالصاد كساء مريم له علمان والانبجانية بفتح الهجمة وسكون النون وكسر  
الموحدة وتضعيف الجيم وببدالنون ياء النسبة كساء غليظ لعله وقال تلب يجوز فتح الهجمة وتكسر ها  
وكذا الموحدة فتفتح الباري شو برى (قوله قال أختي أعلام هذه) انما قال ذلك صلى الله عليه وسلم  
بيننا وبينهم والافهوصلى الله عليه وسلم لا يشغلته عن الله عش وقال بعضهم قوله أختي أي كادت ان  
تلهيني والافهوصلى الله عليه وسلم لا يهيه شيء عن عبادة الله فلهذا هو تعام لامة (قوله الى أي جهنم)  
وقيل جهنم بالتعريف الاول وهو الصحيح وانما خص بأبهم لانها كانت منه اول طاب منه لانجانية  
جبر الله لئلا يحصل له رذها كسر وكتب أيضا قوله الى أي جهنم الى لباسها في غير الصلاة فلا شك  
شو برى واسم الى جهنم عامر بن حذيفة العدوي القرشي الذي أسلم يوم الفتح توفي في آخر خلافة معاوية  
فسلطاني عش (قوله وكشف شعر) محله في الرجال المراءة في الامر بنقضه الضمائر مشقة تغير  
طبيعتها المتأخرة لتجمل ويبقى الخافي الخفي بها شرح حر ومراده بفهمها ما يشمل تركها مكفوفين  
أي ولو في صلاة جنازة لكن الحكمة التي ذكرها لتأملها والحكمة الشاملة لها اذ ارفع روعه

وعشره عن مباشرة الارض اشبه المتكبر شو برى زيادة ثم يجب كفش سر امرأة وسخني توفقت محبة  
 الصلاة عليه اه قل **(قوله)** امرت ان اسجد الخ أى وجوبا وقوله ولا كفش سر اولانو باى  
 نعبا **(قوله)** والمعنى فى نهى أى حكمته الاصلية فلا يرد أنه يكره الكف فى صلاة الجنابة والقاعد  
 برماوى الاول ان يقول السنة التى بدل القاعد ونهى ما يؤخذ من الامر لان الامر بالشيء نهى عن  
 ضده **(قوله)** اه أى ما ذكر من الشر والشوب حرف **(قوله)** ويصق أماما عينا أى فى الصلاة  
 وخارجها وانما كره البصاق على العين اكراما لملك ولبرام ملك اليسار لان الصلاة فى الحسنات البدنية  
 فاذا دخل فيها تنحى عنه ملك اليسار الى فراغه منها الى محل لا يصيبه شئ من ذلك فالبصاق حينئذ انما  
 يقع على القرن وهو الشيطان شرح مر قال الرشيدى قوله اكراما لملك اعما يظهر بالنسبة للملئ على  
 ان فى هذه الحكمة وقفة لم تكن عن توقيف وعبرة حج ولا يبعد فى سراعة ملك العين دون ملك  
 اليسار اظهار الشرف الاول اه وعبرة عش قوله وعينا أى فى الصلاة وخارجها لكن حيث كان من  
 ليس فى صلاته مستقبلا كما يحث بعضهم تقييد ذلك بما اذا كان متوجها للقبلة اكراما لها **(قوله)**  
 ولكن عن يساره محله ان لم يكن فى مسجده صلى الله عليه وسلم فانه يصق فى كجهة يمينه لا يمد فوفون  
 جهة اليسار اه شيخنا **(قوله)** وكفارتهما فنبأ أى فهمى دافعة لا ابتداء الاثم ودوامه كما هو ظاهر  
 الحديث زى ومحله ذلك اذا كان حيا طاموسا قبل بمقها والافه واطمعه لدوامه فقط وعبرة حل  
 قوله وكفارتهما فنبأ أى بشو تراب وأمالا ط فان امكن دلكتها فيه بحيث لا يبقى طائر الربة كان  
 كدفنها والا فلا لانه زيادة فى التقدير ومحله كون دفنها بنحو تراب كافيا ذا الريق طائرا ولو يتأذى من  
 المسجد بنحو اصابه انواع. وأبدنهم ولا يكف فهمى أى الكفارة دافعة للاثم أى قاطعة لدوامه ان  
 تقدم البصاق على الدفن فان كان عقبه كالجوف ترابا ويصق فيه ثم دأ تراب على بصاقه كان دافعا لاثمه  
 ابتداء ودوامه اه **(قوله)** فى طرف ثوبه أى ولو كان فيه دم براغيث ويكون هذا من الاختلاط  
 بالاجنبى حاجة اه حرف **(قوله)** نهى ان يصلى الرجل مختصرا الصلاة ليست بقيد بل خارجها  
 كذلك لانه فعل الكفار بالنسبة اليها وفعل المتكبر بن خارجها وفعل النساء والمختنن للجب ولما  
 صح به اراحة أهل النار فيها ولان الياس هبط من الجنة كذلك برماوى سم **(قوله)** بعد افقة حدث  
 فالسنة تفرغ نفسه من ذلك لانه يحمل بالخشوع وان خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت متصلا ولا يجوز  
 له الخروج من الفرض بطر وذلك فيه الا ان غلب على ظنه حصول ضرر بكنته يبيح التيمم فله حينئذ  
 الخروج منه وتأخير عنه الوقت والمبرق كراهة ذلك بوجوده عند التحريم ويلحق به فيما يظهر ما لو  
 عرض له قبل التحريم وزال وعلم من عادته أنه يعوده فى اثنتان نرح مر **(قوله)** وبحضرة طعام  
 أى وقرب الخضور ويشى أن المراد بذلك أن لا يكون بمقدار الصلاة سور حل **(قوله)** أى يشترى  
 اليه تفسير مر ادمن التوق والافه ووشدة الشوق اه رشيدى وعبرة عش على مر قوله أى  
 يشترى اليه وان لم يشد جوعه ولا عطشه فيما يظهر أخذ ما ذكره فى الفا كنه وتقل عن بعض أهل  
 العصر وهو الشيخ سى التقييد بالشديدين فأخبره وعبرة عمرة قوله توق اليه شامل ليس  
 به جوع أو عطش وهو كذلك فان كثيرا من الفواكه والمشروبات التى يذوقها قد توق النفس اليها من  
 غير جوع ولا عطش قال حل وحديثا بكل ما يحتاج اليه بحيث كان الوقت متصلا والاصلى لحمة  
 الوقت لا كراهة **(قوله)** أى كاملة يجوز فيه صفة صلاة وقضه صفة طائر النظم للحل وقوله بحضرة  
 طعام خبر وقوله وهو دافعه لا يخفى فيه أن الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة لأن النظم جلة

ما كسول أو مشروب (بتوق) بالثنا أى يشترى (ايه) خبره من أصلا تأتى كاملة بحضرة طعام ولا وهو بدافعه لا يشترى أى

ومنه مسلخه (وطريق)  
في بيان لآبرية (ونحو)  
منه (له) وهي موضع الزل  
كجيزة وهي موضع ذبح  
الحيدوان (و) نحو  
(كنيسة) وهي معبد  
اليهود كعبته وهي معبد  
النصارى (و) نحو (عنان)  
ال) ولوطها كراحتها  
الآني والعنان الموضع الذي  
تنحى إليه الابل الشارب  
ليشرب غيرها فإذا اجتمعت  
سبقت منه إلى المرحى ونحو  
من زيادتي (و) (بيرة)  
بثلاث للوحة نبشت اسم  
النهي في خبر التمدني عن  
الصلاة في جميع خلا المراح  
وسباني وخلعوا الكنيسة  
فألحقت بالحمام والمعنى في  
الكرامة فيهما أنها  
ماوى الشياطين وفي الطريق  
انفعال القلب بمرور الناس  
فيه وقطع الخشوع وفي  
نحو المزلة بالمقبرة المنبوشة  
نحاستها تحت ما يفرش  
عليها فإن لم يفرش شيء  
صح الصلاة وفي غير المنبوشة  
نحاستها ما تحتها باليد وفي  
عطن الابل نفاها للشموش  
للخشوع وأحق بها ما راحها  
بضم الميم وهو ما وأهلا ليل  
لغنى المذكور فيه ولهذا  
لا تتركه في سراح الفئيم  
ولا يات يتقو منها من مثل  
عطن الابل والبقر كالغنم قاله

وهو بدافعه لاختيان حالاً ويقدر اعتبار كماله في الصلاة كحال هذه الاخباين ع ش على مر  
(قوله وبحسام) أي غير جديد ويقرق ينمو بين الخلا الجدي بأن الخلا يصير مسنة نرا وماوى  
لشياطين بمجر دلتناحه والجام لا يصير ماوى للشياطين الا بكشف العورة فيه حل أي فؤخذ من العلة  
تقيده غير الجدي ومثل الجام كل محل معصية شرح مر كالمعاغة ومحل المكس وإن لم تكن المعصية  
موجودة عين صلاته لأن ما هو كذلك ماوى للشياطين وتندب إعادة الصلاة الواقعة في الجام ولومنفرد  
للخروج من خلاف الامام أحمد وكذا كل صلاة تختلف فيها يستحب عاداتها على وجه يخرج به من  
الخلا ولومنفرد او خارج الوقت ومرار ع ش على مر (قوله) ومنها مسلخه أي موضع الخواالج  
سمى بذلك لانه وضع سانخ الخواالج أي نزعهما منقول من سانخ الحيوان أي موضع مسلخه (قوله)  
لآبرية) ضعيف والتحقيق إن مدار الكراهة على كثرة مرور الناس ومدار عمدتها على عدم كثرة  
مرورهم من غير نظار لخصوص البتيان والصحراء شيدى على مر (قوله) ومنها (قوله) بفتح الباء  
ومنها شرح مر (قوله) ونحو (كنيسة) ولوجده بدفة فيما يظهر وقرق ينمو بين الحمام الجدي بنفاظ  
أمرها بكونها معة إعبادة القساسة فاشبهت الخلا الجدي بل أولى ع ش قال حل ومحل جواز  
دخولها ما يتقو نامة والاحرم (قوله) كعبته بكسر الباء (قوله) في الجميع أي في قوله وبحسام إلى آخر  
كلامه وهي تسع مسائل تعلم من كلامه بالتأمل فاستدل على ستة منها بالنهي وقاس ثلاثة منها وهي  
المستثنيات فأشار إلى القياس بقوله فألحقت أي نحو الكنيسة وفيه ثنتان وسقيس مراح الابل على  
عطنها ومن جعل المسائل عشرة جعل في المقبرة ثنتين المنبوشة وغيرها قوله وسباني إلى آخره استدلالا  
وتعليل (قوله) فيهما أي في الكنيسة والحمام قال مر ومحل الكراهة في جميع ما يمر بهارضا خشية  
خروج وقت والافلا كراهة وانما لم يقتض النهي عنها الفساد عند اختلاف كراهة الزمان لأن تعاقب  
الصلوات وأوقات أشد لان الشارع جعل لها وقفا مخصوصا لاتصحب في غيرها فكان الخلط فيها أشد بخلاف  
الاستكنة فتصح في كلها ولو كان المجل مغصو بالان النهي فيه كالمر بلام خارج من مكث عن العبادة فلم  
يقتض فسادها (قوله) نجاسة ما تحتها باليد منه يؤخذ من عدم الكراهة في مدة البراءة والانباء والشهداء  
ومن دفن وهو صحيح البدن ولم تمض مدة تغير فيها والكلام في مقبرة الانبياء حيث لم يستقبل رؤس  
قبورهم في الصلاة والاسم كالجثة الزركشى وحينئذ تحرم الصلاة خلف قبره الشر يف حل باختصار  
ومحل ذلك حيث قصد التعظيم لا التبرك والافلا حرمه وانما لم تذكره في مقبرة الانبياء لانهم أحياء في  
قبورهم بأكلون ويشربون ويساون ويحجون قال الصلاة الجهورى بل وينكحون بر  
(قوله) ولهذا أي للشارأى لانتفائه (قوله) ولا فبا) أي في مكان يتصور منها أي بوجدن من الغنم بان  
يتصور لها موضع تنحى إليه بعد شربها ليشرب غيرها (قوله) وفيه نظر) لا يفتي وجه النظر أن  
الحاق البقر بالابل أولى من الحاقها بالغنم

### باب في مقتضى سجود السهو

(قوله مقتضى) بكسر الصاد أي سببه وهو مفرد مضاف لمره تقييد وإضافة سجود السهو من إضافة  
السبب للسبب أي سجود سببه السهو وذلك إلى أن الغالب لا يفتي بكون سببه عمدا فقد صار حقيقة  
عرفية غير الخل الواقع في الصلاة سهواً وعمدا قال العلامة البرماوى وهو من خصائص هذه الآلة ولم يعلم  
في أي وقت شرع والسهو جازع على الانبياء بخلاف النسيان لانه نقص وما في الاخبار من نسبة النسيان

إليه (قوله) رجحه الله والبقر كالغنم) أي حيث لا تفار بالفعل فالأصل الكراهة في عطن الابل لحظتها انقار وفي عطن غيرها بشرط

العليه الصلاة والسلام قلما راد به السهو وفي شرح المواقب الفرق بين السهو والقسبان أن الأول زوال  
 المورد عن المترك مع بقائها في الحافظة والقسبان زوالها عنهما معا فاحتاج في حصولهما إلى سبب  
 جديد سم على حج اه عش **(قوله وما يتعلق به)** أي بالسجود من كونه قبل السلام ومن كونه  
 يتعدون من كون الإمام يتحمل سهو المأموم وقدموا سجد السهولة لا بفعل الأفي الصلاة تنووا  
 بسجود الثلاثة لأنه يفعل داخل الصلاة وخارجها أو آخر واسجود الشكر لأنه لا يفعل إلا خارج الصلاة  
 اه شرح مر **(قوله في الصلاة)** صفة لبيان محله لا للاحتراز لأن مثلها ما ألحق بها عش **(قوله)**  
 فرضا أي سوى صلاة الجنائز سوى صلاة قائد الطهورين لأنه سنة وهو ممنوع منها مر وقوله  
 أو فلا وسجدة الثلاثة خارج الصلاة وسجدة الشكر ولما منع من جبران الشيء أكثر منه حل  
 ومر كافي فساد صوم يوم من رمضان بوطء قائه ان يحز عن الاعتاق بصوم ستين يوما متتابعة مع قضاء  
 اليوم **(قوله سنة)** أي مؤكدة الإلزام جمع كثير يخشى منه التقوى يش عليهم بعدم سجودهم معه  
 ويفرق بينه وبين ما يأتي في سجدة الثلاثة بأنه أكثر منه حل وإنما لم يجب سجود السهولة لأن سبب  
 عن المسنون والبدل ما أكد له أو أخف وأما وجب جبران الحج لأنه بدل عن واجب فكان واجبا  
 شرح مر ثم يجب على المأموم بسجود امامه تبعه **(قوله لا حدار بقعة أمور)** أي كايستفاد من  
 صنيعة حيث أعدل المأموم على من المعطوفات إشارة إلى استقلال كل فتأمل وهذا قال لاحد أمور أربعة  
 وما وجه تقديم الصفة على الموصوف قات له لا لأنه لا بد من أول الأمر فتأمل شوري **(قوله لتركك)**  
 بعض أي يقينا لقوله الأفي والشك في ترك بعض معنى اه عش **(قوله ولو لم يتركك)** أو بقصد أن  
 يسجد حل والغاية لرد على القول الضعيف القائل بطلان الصلاة بشروعه في السجود إذا كان  
 الترك عمدا **(قوله تنهيد أول)** أي في فرض أو نقل بأن أحرم بار بركاتنا وأبأن يأتي في تنهيد  
 فان ترك أو لم يترك السجود على المعتمد عند مر وخالفه حج فقال لا يسجد لأنه ليس مطلوبا  
 لأنه **(قوله أو بعضه ولو حرقا عش)** **(قوله وقعوده)** أي التشهد أو بعضه كان لا يحسن التشهد  
 لأنه حينئذ يسب أن يقعد بقدر فقبل نفسه وقد يقال سجوده الآن ليس لذات القعود بل لكونه  
 بدلا عن التشهد حل وكذا يقال في قيام القنوت **(قوله وان استلزم تركه ترك التشهد)** أي غالبا  
 ومن غير الغالب ماذا كان عاجزا عن القعود فإنه يسب له الاتيان بالتشهد من قيام فهناك يلزم من ترك  
 القعود ترك التشهد وكذا إذا كان عاجزا عن القيام فإنه يأتي بالقنوت من قعود فلم يلزم من ترك قيامه  
 ترك شيء غيرا حى وهذا الاحتجاج إليه لا لأجلنا الوالو الحال فإن جعلناها الغاية فلا حاجة إلى  
 قول شيخنا غنا بالان معناه حينئذ سواء استلزم تركه ترك التشهد بان كان قادرا على القعود أم لا  
 بان كان عاجزا عن القعود **(قوله وقنوت راتب)** ويسجد تاركه تبعاً لإمامه الحنفى على القعود  
 بل وان فعله المأموم لأن ترك إمامه له ولو اعتقاد من حكم السهو الذي يلحق المأموم لا لاعتدائه  
 في الصبح بمصلحة سنته لأن الإمام يحمله ولا خلل في صلاته وعدم مشروعية القنوت لا يمنع من  
 تحمله لأن وضع الإمام يحمل الخلل وان كان مما لا مشروعية فيه بل وقوله لا ترك إمامه الخ  
 فان أتى به الإمام الحنفى لم يسجد المأموم إذا عبرة بعقيدة المأموم اه عش وقال قل يسجد  
 الشافى المأموم وان قنوت كل من الإمام والمأموم لأنه غير مشروع للإمام ففعله كالعدم اه والمعتمد  
 الأول **(قوله أو بعضه)** ولو حرقا كالفقهاء فأنك والوافي وأنه لأنه يتعين بالشروع فيه لاداء السنتام  
 يعدل إلى بدله شرح مر قال عش أي ما يعدل إلى آية تتضمن نداء ودعاء لانها لم تزد في القنوت  
 كانت قنوتاً مستقلاً فاسقط العدول إليها حكم ما شرع فيه اه أي فكأنه لم يشرع فيه بخلاف ما إذا عدل

وما يتعلق به (سجود  
 السهو) في الصلاة فرضا  
 أو نفلا (سنة) لا حدار بقعة  
 أمور (ترك بعض) من  
 الصلاة ولو عددا (وهو)  
 ثمانية (تشهد أول) أو بعضه  
 (وقعوده) وان استلزم  
 تركه ترك التشهد والمراد  
 بالتشهد الأول اللفظ  
 الواجب في التشهد الأخير  
 دون ما هو سنة فيه فلا  
 يسجد لتركه قاله المحب  
 الطبري (وقنوت راتب)  
 أو بعضه

التعار بالفضل وفاقا في كل  
 ذلك لم أره سم والمعتمد  
 ان البقر كالابل لان العلة  
 الموجودة في احدهما  
 موجودة في الاخرى اه  
 فويستى (قوله لان مثلها  
 ما ألحق بها) كسجود  
 التسلاوة وان لم يلزم كون  
 الجبور أقل من الجابر

(وقيامه) وان استأنز تركه

ترك القنوت (وصلاة على

النبي صلى الله عليه وسلم

بعدها) أي بعد التشهد

والقنوت المذكورين

وذكرها بعد القنوت

وتقييدها بالاتباع من زيادتي

وسبأني بيان ما يخرج به

(و) صلاة (على الآل بعد

التشهد (الآخرو) بعد

(القنوت) ولتصرح به

من زيادتي وذلك لأنه

صلى الله عليه وسلم قام من

ركعتين من الظهر ولم يجلس

ثم سجد في آخر الصلاة قبل

السلام مسجدتين رواه

الشيخان وقيس بمخافه

القبضة وتصورت ترك

السابع منها بان يفتن ترك

امامه بعد سلامه وقيل

أن يسلم هو وظاهر أن

القعود للصلاة على النبي

بعد التشهد الاول والصلاة

على الآل بعد الاخير

كالتعود الاول وان لقيام

لها بعد القنوت كالقيام

له وسميت هذه السنن

أباضاً لقرنها بالجبر

بالسجود من الإباح

الحقيقية أي لاركان

وتخرجها بقية السنن

كأكل الركوع والسجود

فلا يجبر تركها بالسجود

لعدم ورودها فيها برباب

وهو قنوت الصبح والوتر

قنوت النافلة لأنه سنة في

القيوت وارد كقنوت سيدنا عمر فبعد لأنه لما كان بين الجهم بينهما صاروا كقنوت واحد فإذا  
 أدخل بعض أحدهما سجدة للسهو فإدب في كلامه من فيه تفصيل يدبر ولو جهم بان قنوت الصبح وقنوت  
 سيدنا عمر فبتركه بعض قنوت عمر توجه الجود لا يقال بل عدم السجود لأن ترك بعض قنوت  
 عمر لا يرد على تركه بجملته وهو حينئذ لا سجوده لا يقول لوصح هذا التحسين لم عدم السجود  
 بتركه بعض قنوت الصبح المخصوص لأنه لو تركه بجملته وعبد إلى دعا آخر لم يسجد فأنسل ثم وافق  
 من على ما قلنا اه سم لأن جهمها صيرهما كالقنوت الواحد وقوله وقيامه أي وان لم يجسه (قوله)  
 وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم المراد بها الواجب منها في التشهد الأخير مخرج (قوله) بيان  
 ما يخرج به وهو قنوت النافلة عن (قوله) والتصرح به (الخ) أي يذكر الصلاة على الآل في القنوت  
 (قوله) وقيس بمخافه وهو ثلاثة والبقية خمسة بجامع أن كلاً من مخصوص في محل مخصوص وليس  
 مقدمة ولا تابعة له ولا يشترع خارج الصلاة وقد تردد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلما تشرع  
 خارج الصلاة شو برى لكن زودها على جزء من الصلاة المركبة مع عدم ورودها على المجموع لا يقدح  
 في الصلاة تأمل اه حرف وانظر قوله بجامع أن كلاً من مخصوص (الخ) مع أن في كل من القديس والمقيس  
 عليه ما ليس بذلك خروج قوله ليس مقدمة دعاء الافتتاح والتعود وبما بعده السور وقول الثالث  
 التسبيح فلا سجود لواحد من المذكورات (قوله) وتصورت (الخ) جواب عما قيل كيف يصورت ترك  
 السابع لأنه إن علم تركه قبل السلام أي به أو بعده وطال الفصل أو أني بمطلقات محس السجود اه  
 حل فقوله ترك السماع أي وتصور السجود ترك السابع كافي من وإذا فتره حينئذ فلا إشكال في  
 تصويره والسابع منها هو الصلاة على الآل بعد التشهد الأخير مخرج (قوله) ان يفتن (الخ) ولم يصوره بما  
 إذا نسيه للمصل فسلم ثم ذكر عن قرب لانه لا يجوز له العود بعد السلام حينئذ بقصد السجود لما يلزم  
 على عود لما ذكر من السور لأنه إذا أصبح عوده كان العود متمكناً من الصلاة على الآل فيأتيها فلا  
 يتأني السجود لتركها وإذا لم يتأني السجود حينئذ لتركها لا يصح منه العود للصلاة لأجل السجود لها  
 فأدى جواز العود إلى عدم جوازه فيبطل من أصله اه شيخنا حرف وشورى (قوله) وقيل أن  
 يسلم هو (أو بعده وقرب شوري (قوله) وسميت هذه السنن (الخ) والإباح الحقيقية جبرها  
 بالتدارك وهذا لما طلب جبرها أشبهت الإباح الحقيقية بجامع طاب الجبر فيها وان اختلف الجبور  
 به فلهذا سميت أبعاضاً شوري (قوله) الجبر أي بسبب الجبر وقوله بالسجود لعل الأولى  
 حذفة كما صنع من لأن الجامع مطلق الجبر اه والحاصل أن الإباح أربعة وعشرون التشهد  
 الأول أو بعضه والقعود لها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتعود لها والصلاة على الآل في  
 الثانية لاخير والقعود لها فلهذه ثمانية والقنوت أو بعضه والقيام لها والصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم وعلى الآل والحب والقبول لكل والسلام على النبي والآل والحب والقيام لكل فلهذه ستة  
 عشر فإلها ماذكر وعلى كل حال أمان بتركها عمداً أو سهواً فتكون ثمانية وثلاثين وعلى كل منها  
 أمان بتركها أو أمانه (قوله) لعدم وروده أي مع كونها ليست بمعنى ما ورد حتى يقاس عليه  
 فاندفع ما يقال ليس كل ما يسجد له وارداً بدليل قول الشرح ويقاس بمخافه البقية قال زى فان سجد  
 لترك غير بعض عمداً علماً بطلت صلاته ومثله حل وعش (قوله) أي لا بعض منها) لأنه سنة  
 عارضة في الصلاة يزول بزوال النافلة فثبت كدشانه بالخبر مخرج (قوله) (وهو) الأولى  
 هذه المعطوفات بمعنى أو كبر بدليله قول الشارح أي لا حادراً بعضاً موزوناً ويستثنى من هذا  
 ما لو سجد بما يبطل عمداً بعد سجود السهو وقيل لا لأن فلا بد جدياً ثانياً كسب أي آخر الباب لأنه يجبر

الصلاة لأنها أي لا بعض منها (وسهو ما يبطل عمداً فقط)



الحلل الواقع قبله وبعده والواقع فيه **(قوله أحصل معه)** أي مع ما يبطل عمده كأن شك وهو في السجود في ترك الركوع فإنه يقوم ثم يركع فقد حصل مع ما يبطل عمده زيادة كائنة بسبب تدارك الركوع اه حل أي وهو القيام للركوع **(قوله أم لا)** كأن تذكر في التشهد ترك سجدة من الأخيرة فيأتي بها وحينئذ لا زيادة مع تداركها تأمل شو برى **(قوله كتطويل)** راجع لقوله أم لا وتطويل الركن القصير بأن يزيده على قدر ذكر الاعتدال المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للتوسط المعتدل لالحال المصلي فيباينظر قدر الفائضة إذا كان أوسع كذا وعلى قدر ذكر الجلوس بين السجدين المشروع فيه كذلك قدر التشهد الواجب وقول في تلك الصلاة ليس المراد من حيث ذاتها بل من حيث الحالة الراحة فلو كان أماما لانس لها لا ذكر التي تسن للفرع باعتبار التطويل في حقه بتقدير كونه منفردا على الأول والنظر لما يشعر به الآن من الذكر على الثاني وهو الأقرب لكلاهما اه حج وعبرة حل قوله كتطويل بل ركن قصير بأن يطول الاعتدال زيادة على الذكر للمشروع فيه بقدر قراءة الفاتحة ويطلب الجلوس بين السجدين زيادة على الذكر للمشروع فيه بقدر قراءة الفاتحة والاعتدال في القراءة المعتدلة فلا تعتبر قراءة المصلي نفسه ولا يفرض أمام غير المحصور من منفردا للعبادة بحال المصلي وذكر الاعتدال بنا لك الحمد إلى قوله لا ينفع ذا الجِسم منك الجبد **(قوله لم يطلب تطويله)** أي في الجملة في تلك الصلاة بخلاف ما يطلب تطويله كالاتدال في الركعة الثانية في صلاة الصبح واعتدال الركعة الأخيرة في الوتر والاعتدال في صلاة الكسوف فلا يضر تطويله اه حل أي والاعتدال الأخير من كل مكتوبة في زمن النازلة على المتمد اه ع ش خلافا على وحج حيث قال لا يضر تطويله مطلقا لانه عهد تطويله في الجملة وقول حل كالاتدال في الركعة الثانية أي في غير التطويل بقدر القنوت لا يمازج على قدره كما صرح به مدر في شرحه وعبارته وتطويل الركن القصير عمدا بسكوت أو ذكر أو قرآن لم يشعر فيه ببطل عمده الصلاة في الصبح وشج بقولنا لم يشعر فيه ما لو طوله بقدر القنوت في عهد أو التيسيح في صلاة أو القراءة في الكسوف فلا يؤثر اه ومثله حج قال سم قوله بقدر القنوت قد بدل على ضرر الزيادة على قدر القنوت والذي يتجبه خلافه لانه لا يتعين للقنوت ذكر ولادعاء مخصوص واحد لانه كرهه أن يطيله بمشأء منه ما يل يتجبه وكذا بالسكوت فليتأمل اه **(قوله كذلك)** أي لم يطلب تطويله بخلاف ما يطلب تطويله كالجلوس في صلاة التيسيح ع ش وحل ومفهوما أن الجلوس مثلا في ركن غير قصير فيطوله ما شاء ولو زيادة على الوارد فيه والظاهر أنه ليس كذلك بل حكمه كغيره في أنه إن أطاله بعد ذكره المطالب فيه بقدر التشهد بطلت صلاته وكذا يقال في اعتدال الصبح كذا ما شئ لبعض الفضلاء ثم سمعت من شيخنا حل أنه لا يضر تطويله ما زاد على الذكر الوارد فيه ما ولو كانت الزيادة أكثر من التشهد أو أكثر من الفاتحة انتهى والذي تلخص من كلام الرشد أن التطويل في الاعتدال المذكور أن حصل بقنوت أي دعاء أو ثناء سواء كان الوارد أو غيره لا يضر وإن كثرت أداوان حصل بغيره كسكوت أو قراءة أو تسبيح فانه يفتقر فيه قدر القنوت الوارد زيادة على قدر ذكر الاعتدال وعلى أقل من قدر الفاتحة بأن ينقص عنها ولو بسيرافان كان بقدرها بطلت وتلخص أيضا أن المختصر للصلاة التيسيح أن يطول الاعتدال بقدر التسبيح الوارد فيه سواء أتى به بالفعل أم لا زيادة على قدر ذكر الاعتدال وأقل من قدر الفاتحة فان زاد على ذلك بطلت صلاته بأن طول بقدر التسبيح الوارد فيه وقدر ذكر الاعتدال وقدر الفاتحة أو باز يد من ذلك والذكر الوارد فيه هو الباقيات الصالحات عشر مرات فالزيادة على العشر غير معتبرة بالتفصيل التي علمته فتأمل وحس **(قوله وسجد السهو)** هو محل الاستدلال فلا يرد أن كونه بعد السلام

أي دون سهو سواء أحصل  
بمعنى زيادة تدارك ركن  
كاسم في ركن الترتيب أم لا  
وذلك (كتطويل ركن  
قصير وهو اعتدال) لم يطلب  
تطويله (وجلس بين  
سجدين) كذلك وكقيل  
كلام وكل وز يدر كفة  
فيجد السهو لانه صلى  
الله عليه وسلم صلى الظهر  
خسا وسجد السهو بعد  
السلام رواه الشيخان  
وقيس بحافيه نحوه

لا يتطل بخلاف العام كما  
ولا يسجد لسهو على  
المصوص الذي في الروضة  
كاصلها ومجملها في المجموع  
وغيره لكن يصح الرافعي  
في الشرح الصغير أنه يسجد  
قال الاستوى وهو القياس  
وانما كان الاعتدال  
والجلوس المذكور قصير  
لانهم لم يقصدوا في أنفسهم  
بل للفصل والالتماع فيها  
ذكر واجب لتمييزه عن  
العادة كالقيام وفيه كلام  
ذكر نعم جوابه في شرح  
الروض وخرج بما يطل  
عمده ما لا يطل عمده  
كالشفتا وخطوتين فلا  
يسجد لسهو ولا لعمده  
لعدم ورود السجود  
ويستثنى منه مع ما يأتي  
من نقل القولين ما لفرقهم  
في الخوف أربع فرق وصلى  
بكل ركعة أو فرقتين وصلى  
بفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثة  
فانه يسجد للسهو والخافة  
بالانتظار في غير محله  
وخرج بنقض ما يطل عمده  
وسهوه كسكتين كلاماً أو كل  
وفعل فلا سجود لانه ليس  
في صلاة (ونقل) مطلوب  
(قولي غير مبطل) نقله إلى  
غير محله ركناً كان كخاتمة  
أو بعضها أو غير ركن كسورة  
وقنوت بنيت

ليس مذهبتنا ع ش وسأيت في الشارح الجواب عنه عمله على النسيان (قوله من ذلك) أي من  
قوله واسهل الخ (قوله إلى غير القبلة ناسياً) قيد به لانه محل الخلاف وخرج به جراح الدابة فيسجد  
قطعا اه حج لكن في البهجة وشرحه الشارح ما يندرج بان الخلاف في كل من النسيان والجراح  
ع ش وعبارته على م ر و يفرق بينه وبين سجوده وجوه أو عوداه أو رايان هذا مقصر بركوبه  
الجراح أو بعدم ضبطه بخلاف النامى خفف عنه لشدة السفر وان قصر (قوله وهو القياس) أي  
على كل ما يطل عمده دون سهوه قال ع ش وعليه فلا استثناء (قوله في أنفسهم) أي لانتهاهم في  
معنى اللام بديل قوله بل للفصل قال الشيخ عمرة وأورد عليه أن اشتراط الطمأنينة بنافي ذلك  
وأوجب بأنها اشترطت لئلا في الخشوع ويكون على سكتة اه سم ع ش على م ر (قوله والالتماع  
الخ) أي قولنا لانتهاهم مقصودان الخ ويرد عليه أنهم لو كانا لفصل لم يخرجنا عن كونهما عاديين فكأن  
القياس وجوب ذكرهما أولاً باب عن ذلك حجج في صفة الصلاة بان كل منهما لما كانت تنفرد ركنان  
كان لا يكتف في صلاهما من العادة فلم يحتج كل منهما لما يميزه فلا اعتدال اكتشفه الركوع والسجود  
والجلوس بين السجدين ا كتنفه السجدين اه اط (قوله لتمييزه عن العادة) هذا من  
تمام اللازم والابطال للملازمة لان الركوع والسجود ركنان طوي لان مقصودان لانتهاهم مع أنهم  
لم يشترع فيهما ذكر واجب لانهما لا يكونان عادة حتى يميزا به عنهما لا يكونان الاعادة بخلاف  
القيام والقعود لما كانا يكونان عادة وعبادة شرع لهما ذكر واجب لتمييزا عن العادة (قوله وفيه)  
أي التعليل للتقدم بقوله لانهما لم يقصدوا الخ وقوله كلام الخ وهو أنه وقع في كلام الشيخين أنهم  
مقصودان وأوجب بان المراد بذلك أنه لا بد من قصدهما في صلاة الصلاة ولا بد من الاتيان بهما اه حل  
(قوله لعدم ورود السجود) أي ولم يكن هناك ما يقاس عليه (قوله ويستثنى منه) أي من قولنا  
ما لا يطل عمده لاسجود لسهوه حل (قوله مع ما يأتي) أي فانه يستثنى أيضاً لانه لا يطل عمده  
مع أنه يسجد لسهوه كعمده كما يأتي (قوله للسهو) أي المخالفة لكن يصير المعنى فانه يسجد للمخالفة الخ  
الآن يقال المخالفة الثانية خاصة تأمل وقيل المراد بالسهو الخلل قال حل قوله للمخالفة الخ وحينئذ  
يكون سبباً خاصاً مقتضياً بالسجود ولو كان سبباً عاماً سبباً خاصاً قال ع ش فانه يسجد في الإمام  
أي ونسجد معه الفرقة التي صلت معه آخر أو لاسجود على الفرقة الأولى لفراقها له قبل حصول  
ما يقتضي السجود ونسجد الثانية والثالثة في آخر صلاتهما اه سم بالحق (قوله في غير محله) لان  
محله الوارد عنه صلى الله عليه وسلم هو التشهد أو القيام في الثالثة في صلاة الخوف وفي غير محله التشهد  
والركوع والظاهر أنه لو وقع فصل هذا بالامان بان فارق المأمومون بعد الركعة الأولى وأتموا أنفسهم  
واستمر في قيام الثانية إلى أن تحولوا جاعلهم فاعتد به ثم طار فوزه بعد قيام الثانية وهكذا فينبغي  
السجود لهذا الانتظار بالأولى اه حل (قوله ولنقل مطلوب الخ) الحاصل أن المألوب القول المنقول  
عن محله أمان أن يكون ركناً أو بعضاً أو هيئة كما يؤخذ من تحليل الشارح فلو كان يسجد لانه لمطافاة مثله  
البعض ان كان تشهداً فان كان فتواتان نقله بنيت سجداً وقصد الذكر فلا ولهية لا يسجد لنقله الا  
السورة اه شيخنا ح (قوله ركناً) أي كالأو وبعضه دليل بتدليل بعض الفاتحة من نقل القنوت  
أن يأتي في قبل الركوع شرح م ر (قوله وقنوت) أي أو كلفته بنيت قبل الركوع أو في الاعتدال  
في الوتر في غير نصف رمضان الثاني ولم يطل به الاعتدال وأما الفاتحة والسورة فلا حاجة لتمييزها مقرر

(قوله أو القيام في الثالثة في صلاة الخوف) فيما أن غاية أطول ركن طويل وهو لا يضرحي لو طول الثانية شيخنا

على الأولى لا يسجد السهوع مخالفته السنة اه

ونسبح في سجده لسواه نقله عبد الله بن مسعود الترمذي المأثور به

(٢٥٩)

في الصلاة مؤكداً أكيد الشاهد

الاول ولا يرد نقل السورة  
قبل الفاتحة حيث لا يسجد  
له لان القيام محلها في الجلة  
وقياس بذلك نظائره  
وتعبر به بما ذكرنا  
وأولى من تعبيرة بنقل  
ركن قول ومن تقييده  
السجود بالسجود وسج  
ذكر نقل الفعلي والسلام  
وتكثيره الاحكام عمدا  
فبطل وفارق نقل الفعل  
نقل القول غير ماذكر  
بانه لا يغير هيئة الصلاة  
بخلاف نقل الفعل (والشك  
في ترك بعض) فيزيد زده  
بقولي (معين) كقنوت  
لان الاصل عدم الفعل  
بخلاف الشك في ترك  
مندوب في الجلة لان المتروك  
قد لا يقتضي السجود  
وبخلاف الشك في ترك  
بعض مبهم لضعف الاجسام  
وبهذا علم ان التقييد بالعين  
معنى خلافا لمن زعم خلافا

شيخنا زى أنه لا بد من نيتهما في السجود وقد يفرق بينهما بان القنوت ثناء ودعاء والعبادة  
مطلوب في جميع الصلاة فلا بد من نيت مخصوصة بخلاف ما ذكرناه انما يطلب في محل مخصوص في نقله  
لغير ذلك اختلافاً ولو بدون نية مخصوصة اهـ حل ومثله عـ ش على مرنا اقتضاء كلام الشارح من  
أن التشهد والقراءة لا يشترط لهما نية في اقتضاء السجود وهو الظاهر (قوله ونسبح) ضعيف عـ ش  
(قوله لتركها التحفظ) قد يقال التحفظ وان كان مأثوراً لكنه ليس من الصلاة وقد قيدوا المأثور به  
بكونه من الصلاة في قول حج انه لم يخرج عنهما أى عن المأثور به والمنسحب عنه نظراً ليقال يمنع  
انه ليس منها فامارة عن الاحتراز عن الخلط وذلك شرط أو أدب لها لا ناقول هو شرط أو أدب  
خارج عنها كما ان الاحتراز عن نحو السكالات والافتات شرط أو أدب وليس جزءاً منها فليتل مع على  
حج شوى وبى واجب بان هذا التحفظ شبه البعض كما صرح به الشارح (قوله مؤكداً) أى  
أمر مؤكداً كذا أكيد التشهد أى الامر به (قوله ولا يرد) أى على العلة أو على المتن وقوله حيث  
لا يسجد لتعليل نقله وقوله لان القيام لتعليل المتن تأمل (قوله محلها في الجلة) أى محلها بنفسه لا بنوعه  
فلا يرد أن القيام محل القنوت بنوعه وهو الاله عاه كافي دعاء الافتتاح فكيف يسجد من نقله قبل  
الركوع اهـ حـ فـ وشوى (قوله نظائره) كما صرح على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد وقبل  
القنوت والصلاة على الأقل قبلهما أيضاً غير ذلك مما هو ظاهر شوى ويؤخذ منه أن قوله وقباس أى  
في عدم إيراد مثل ما ذكرنا قد دفع بما قال ليس هناك دليل حتى يقاس عليه (قوله أعم وأولى الخ) يحتمل  
أنه على التوزيع أى أهم من تعبيرة بنقل ركن قولى لان الركن ليس بقيد وأولى من تقييده الخ لان  
التقييد بالسجود هو أهم أنه لا يسجد بعدده ويحتمل وهو الاظهر أن كلايه عـ وـ وأولى لان تعبيرة  
الاصل بنقل ركن هو أهم أيضاً انما لا يبطل بنقل السلام وتقييده بالسجود لا يشمل التعمد شيخنا (قوله  
بالسجود) أى يكون النقل سهواً (قوله فبطل) محله في تكثير الاحكام اذا نوى بالثانية افتتاحاً لم ينو  
خروجاً قبلها كما قاله خط وعلاه بقوله لان من افتتح صلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى بطلت صلاته  
اهـ لانه يشترط في الاركان عدم الصارف وقصده الافتتاح بالثانية يتضمن ابطال الاولى فصارت ذلك  
صارافاً المدخول بها لضعفها عن تحصيل أمرين المدخول والخروج مما ليس جبالاً شفاع ذلك  
اهـ مـ فان نوى خروجاً قبل الثانية مثلاً خرج بالنية ودخل بالتكبير (قوله وفارق نقل الفعلي) نقل  
القولى أى حيث فصلوا في الاول بين العمد والسجود ولم يطلوا بالثاني مطلقاً (قوله بعض معين) المعتمد  
أهـ مـ جـ بعض المبهم خلافاً للشيخ بناء على أن صوراً عليهم أن يعلم أنه ترك بعضاً وشك في أنه التشهد  
أو القنوت مثلاً اما ان فسر المبهم بملوع ترك مندوب وشك هل هو بعض أو غيره فالمتعمد ما ذكره  
الشارح وظاهر ان المراد هذا الثاني بدليل قوله اهـ لـ متروك القنوت والتشهد الخ لكنه على هذا  
الوجه تتعده من قوله قبل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجلة لكن نقل عن مـ عدم السجود  
فيما لو شك هل أتى بجميع الابعاض أو ترك شيئاً عليه فيحمل قوله وبخلاف الشك في ترك بعض  
مهم عليه عـ ش (قوله بخلاف الشك في ترك مندوب) محتمل زوجه بعض وحيتن يكون المراد بقوله في  
الجلة انه مندوب في جلة المندوب لاناه مندوب في بعض الاحوال بان شك هل ترك مندوب بالبحي  
الشامل للهيئات والابعاض أولاً أو يثبت ترك مندوب وشك هل هو بعض أو هيئة واقصر شيخنا  
الزادى في تقريره على الثانية والوجه الاول اهـ شوى (قوله وبخلاف الشك في ترك بعض مبهم)  
هذا محتمل زوجه معين كان شك هل ترك بعضاً أو أتى بجميع الابعاض ولم يترك منها شيئاً مع نيته عدم

لكن يقال عليه انه لم يشك في ترك بعض مبهم بل علم ترك البعض وشك في عينه فقط فلا يصح تصوير اللهم بهذا اهـ شيخنا

عده ولو سهاوشك هل  
سها بالاول أو بالثاني  
واقضى السجود أو هل  
متروكة القنوت أو التشهد  
سجدتين مقتضيه (لا)  
لشك (في) صلاوه (احتمل  
زيادة فلو شك) وهو  
رابعة (أصل) ثلاثا أم  
أربع (أو ركعة) لان  
الأصل عدم فعلها (وسجد)  
وإن زال شك قبل سلامه  
بأن تذكره أربعا بسة  
للتردد في يادتها لا يرجع  
في فعلها إلى ظن ولا إلى قول  
غيره وإن كان جمعا كثيرا  
والأصل في ذلك خبر مسلم  
إذا شك أحدكم في صلاته فلم  
يسر أصلي ثلاثا أربعا  
فليطرح الشك وليكن  
على ما استيقن ثم يسجد  
سجدة تين قبل أن يسلم فإن  
كان صلى خسا شفع له  
صلاة نأى ردتها السجدتان  
وما تضمنتا من الجلوس  
بيهما إلى الأربع أما  
ما لا يحتمل زيادة كان شك  
في ركعة من رابعة أي  
ثلاثا رابعة فتذكر فيها  
أربعا فلا يسجد لان  
ما قبله منها من التردد لا بد  
منه (ولو سها) بما يجبر  
بالسجود (وشك) (سجد)  
أم لا (سجد) لان الأصل  
عدم السجود ولو شك

(قوله) رجه الله كان شك

ترك مندوب غير بعض وفيه أن الأصل عدم الاتيان بجميع الاعضاء الآن الإجماع لما أضعفه نظر  
لشك أنه حل ولا ينافيه قوله بعد أو هل متروكة القنوت والتشهد يسجد لعلمه نيقن المقتضى هنا  
ونيقنه فبأي في كلامه الشرح لأن صورهما يأتى أنه يتيقن ترك أحد الأمرين ولا يدري عين المتروك  
منهما (قوله) جعل الميم كالمعين) وإنما يكون كالمعين فيما إذا علم أنه ترك بعضا وشك هل هو قنوت مثلا  
أو تشهد أو أنه يسجد كسلي في لانه في حكم المعين فيمكن حل كلامه عليه (قوله) ولو سها) أي  
يتيقن السهو وشك هل سها بالاول أي ترك الماء وبه وقوله أو الثاني أي فعل المتنبي عنه شورى  
(قوله) واقضى) أي الثاني السجود خرج الالتفات بالوجه واخطوات (قوله) أو هل متروكة القنوت  
الخ) انظر صورته اذ ليس ثم صلاة فيها تشهد أو قنوت يقتضى السجود للسهو حل ويصور بان  
صلى وتر النصف الثاني من رمضان موصولا على قصد اتيانه بشهدين ففى أو طحا قاله الشهاب الرملى في  
حواشيه على شرح الروض وأقره نعيمه العبادى ونظر فيه شيخنا زى بان الأفضل في الترمي موصولا  
الافتصا على تشهد واحد أي والتشهد المفضل لا يسجد لانه تركه مطلوب اه وقد يجب بان  
عمل ذلك مالم يقصد الاتيان بشهدين كما هو فرض التصور فليحذر رجه أنه مخالف لأطلاقهم اه  
شورى ويصور أيضا بان اقتدى صلى الصبح على الظهر ثلاثا في آخر ركعة وشك هل ترك القنوت  
أو ترك امامه التشهد الاول (قوله) فلو شك الخ) أي شك هل صلى صليته ثلاثة وهي أركعة لتي يأتى  
بها رابعة أو أربعة وخامسة اه حل وأشار به إلى أن قوله واحتمل زيادة أي بالنسبة للركعة التي  
يأتى بها والاقبل الاتيان بها لا يحتمل ماله لاز زيادة لان كلامه الثالث والرابعة لا بد منه تامل (قوله)  
في رابعة) مراده بالرابعة أربع ركعات فرضا كانت أو فلا فيشمل ما إذا أومر بأربع ركعات  
فقال كاشمل ذلك المحدث كقوله عرش فلا حاجة لخلق ذلك بالفرض كما ألتفه به الاسنوى  
(قوله) أصلي ثلاثا الخ) أي واستمر شك حتى قام للركعة وهذا في قوله بعد مالم لا يحتمل زيادة  
الخ (قوله) لتردد) أي حال فعلها في يادتها وعبرة من تردده حال القيام بها في يادتها المحتملة  
فقد أتى بالمدعى تقدير دون تقدير وإنما كان التردد في يادتها مقتضيا للسجود لأنها ان كانت  
زائدة فظاهر والافترده أضعف النية فأسوح إلى الجبر (قوله) ولا إلى قول غيره) ولا إلى فعله من  
(قوله) وإن كان جمعا كثيرا) أي مالم ينافوا عدد التواتر بان بقوه مرجع اليهم في القول والفعل على  
التمتع من وعبرة زى وهل فعلهم كقولهم بأن صلى مع جمع كثير بعد تواترهم على الكذب  
وشك في العدد أو لا أفنى به شيخنا من رجه الله تعالى أنه ليس كقولهم لان الفعل لا يبدل  
بوضعه بخلاف القول وخالف في ذلك شيخنا البقيني فإنا ان الفعل كالقول وأما راجعته صلى الله  
عليه وسلم الصحابة رضي الله عنهم ثم عوده للصلاة في خبر ذى الدين فبعد حوله على ذكره بعد  
مراجعته أو على بلوغ أصحابه بعد التواتر اه وقوله وأما راجعته الخ) وأرد على قول الشرح  
ولا إلى قول غيره (قوله) فإن كان صلى خسا الخ) أي وإن كان صلى أربعا كانتا رغبنا للشيطان (قوله)  
وما تضمنتا) أي فصحت ضمير الجمع في قوله شفعن فأندفع ما قبله المناسب شفعنا أي السجدتان  
(قوله) إلى الأربع) أي أن كانت رابعة فسكان الزيادة قد نزعتهما قل (قوله) كان شك في  
ركعتين رابعة) أي التي صليتم ركعتان وهذه ثالثة والتي صليته ثلاثة وهذه رابعة حل (قوله)  
فتذكر فيها أربعا) وبهذا عرفت صورة المتن (قوله) ولو سها بما يجبر بالسجود) أي فعل ما يقتضى

السجود (قوله) أسجد واحدة) أي من سجدتي السهوع ش (قوله ولونسي) أي المصلي مطلقا لاجل قوله ولان عاد ما موماشو برى وعبارة ش ولونسي أي المصلي المستقل وهو الامام والمفرد ويدل عليه قوله ولونسيه غير مأموم تركه لانه مقابل لعدا كرههوه القيد من وهنسي ونليس بفرض على القلب والنشر المشوش وجواب لو محذوف تقدمه لم يد بدل قوله فان عاد الخ هذا اذا كان السجدة في نسي راجعا للمستقل فان كان راجعا للمصلي مطلقا يكون الجواب فيه تفصيل لان المأموم يجب عليه العود وهذا هو الظاهر وعلى رجوعه المستقل يكون قوله ولان موما استثناء منقطعاً (قوله) تشهدا أول قال صحيح وفيها اذ انكره الامام ولم يجلس للاستراحة لاجبوز للمأموم التخلف له ولا لبعضه بل وللجالوس من غير تشهد لان المدار على خش الخافقة من غير عذر وهي موجودة فيما ذكر فان جالس طأ جازله التخلف لان الضار انما هو احداث جلوس لم يفعله الامام والذي اعتمده حر أنه لاجبوز للتخلف وان جالس الامام للاستراحة لان جلوس الاستراحة غير مطلوب في هذه الحالة لانه لا يطلب الا في القيام من الاولى والثالثة بخلاف ما اذا ترك امامه القنوت فانه يجوز له التخلف لا لبيان به ما لم يعلم انه يسبق ركبتين بل لتبديل التخلف اذ اعلم انه يدركه في السجدة الاولى لانه احدث فعلا فعله الامام وان طوله اه ح ف (قوله) وحده بان قد علم تشهدا ونسبه مع قعوده ونسي قعوده فقط بان كان لا يحسن التشهد اذ ان يسن أن يعقد بقدره كالتقدم (قوله) وقنوتا أي وحده أو مع قيامه وحذف منه دلالة ما قبله عليه (قوله) من قيام) بان صار الى محل تجزى فيه القراءة على المعتمد بان كان للقيام أقرب من الركوع اه اطف قال الشو برى قوله نسي قيام أي أو بدله كأن شرع في القراءة من يصلي قاعدة في الثالثة فيقبل صلاته بالعود للتشهد واعتمده ح ف لان فيه انتقال من قيام بقدر اقل القيام في كلام الشارع شامل للقيام التقديري (قوله) أسجد) والعبرة في التلبس بالسجود بالحيلة كما اعتمده ر سم والذي اعتبره في الشارع وضع الاعضاء السبعة اه ع ش أي مع الطمأنينة والتسكين ح ف وعبارة حل قوله أسجد بان وضع جبهته وأعضاءه ويحتمل رفع رأسه على اعاليه وان لم يطمئن خلا فالظاهر كلام الروض من أن العبرة بوضع الجبهة فقط وقوله فان عاد له أي لما نسب من التشهد الاول أو القنوت اه (قوله) فان عاد) هلا قال فان عاد عاد علما واستغنى عن قوله لا ناسيا وأجاهلا مع أنه أخصر وأجيب بانه صرح بقوله لا ناسيا وأجاهلا لاجل قوله لكنه يسجد شيئا ح ف (قوله) تقطعه فرضا لنفل) أي يحل بهيمة الصلاة أو الفوق قطع الفاتحة للتعوذ ولا لافتناح علما لعل النفل لان ذلك لا يحل بهيمة الصلاة للظاهر وان كان فيه قطع فرض لنفل والفرق بينهما بين من صلى جالسا وترك الفاتحة بعد الشروع فيها الى التشهد الاول حيث يضر لان الضرر في ذلك انما جاء من تركه الجلوس الواجب الى الجلوس للتشهد وان لم يكن في ذلك اخلاص بهيمة الصلاة وقد يقال هو اذا ترك الفاتحة وعاد للتعوذ فترك القيام الواجب لقيام مسحب لان القيام للتعوذ مسحب بخلاف الفاتحة حل والاولى الفرق بان مسئلة الجلوس فيها انتقال من قيام بقدر اقل الى جلوس ففيها اخلاص بهيمة الصلاة بقدر اقل والجلوس المقتضى لاجل الحقة بخلاف الفاتحة والتعوذ لا اخلاص لان كلامهما في القيام اه شيئا (قوله) لان عاد) أي المصلي الشامل للمأموم فان قلت لا يناسبه قوله بعد لكنه يسجد اذا المأموم لا يسجد عليه قلت مراده غير المأموم كما هو معلوم ان المأموم لا يبطئه مسجودا لم يحصل منه في حال قدوته وعلى هذا فاقوله ولان عاد ما موما أي عاد ما ويحتمل وهو الاول ان يكون فاعل عاد المصلي المستقل بقية ما بعده تأمل شو برى (قوله) ناسيا انه فيها) استشكل عوده للتشهد الاول والقنوت مع نسيانه للصلاة لانه يابز من عوده للتشهد والله نذ كر أنه فيها لان كلامها لا يكون الا فيها وأجيب بان المراد بعوده للتشهد والقنوت عوده لجلوسها وهو يمكن

اسجد واحدة لم تنتهين  
سجدتي ولونسي  
تشهدا أول وحده أو  
مع قعوده (أو قنوتا  
وتلبس بفرض) من  
قيام أو سجود (فان عاد)  
له (بطالت) صلاته لقطعه  
فرضا لنفل (لا) ان عاد  
(ناسيا) انه فيها

(قوله) رجعه ولونسي  
تشهدا أول) أي أوتركه  
جاهلا مشر وعيته اه مم  
(قوله) رجعه الله ناسيا انه  
فيها) أو ناسيا محرمه  
ويفرق بينه وبين ما مضى  
من ابطال الكلام اذا نسي  
محرمه لان ذلك اشتهر  
ففسيان حرمته نادر فابطل  
كالأكره عليه ولا كذلك  
هنا اه صحيح وفيه م ر بان  
العود من جنس الصلاة  
بخلاف الكلام اه

مع نسيان أنه فيها أه شيخنا ح ف **(قوله)** وأجابه وان لم يكن قرب عهد ولم ينشأ بعدن العلماء  
أخذوا بعده **(قوله)** ما يخفى على العوام لأنهم لا كان عليه قبل المودت ناسيا ومقتضاه انه يعود للوجود ان  
التعل **(قوله)** يلزمه العود أي فوراً أي لما كان عليه قبل المودت ناسيا ومقتضاه انه يعود للوجود ان  
اطمان أولاً مع انه ياتيه عليه تكرار الركن القلي تأمل **(قوله)** از يادته قود أي وهو ما يبطل عمده حل  
**(قوله)** ولان عاد أي علمه اعلم الا عوده ناسيا داخل فيا قبله أي والفرض أن تترك ناسيا **(قوله)**  
لا مأموماً هلاقاً أو مأموماً وقد يقال إنه غير مجاز كراجل قوله بل عليه عود فأشار بعود الثاني إلى  
استقلاله ولو اقتصر على العاطف لتوهم أن وجوب العود راجع للجميع ويكون الضمير في عليه راجعا  
لاحد المدكورين شو يرى وفيه ان الناسي والجاهل يلزمانه العود عندئذ كرأو التعل واجب بأنه  
مفيد فلا ردوا أيضاً العود فيما للسجود والقيام والتشهد والقنوت تأمل **(قوله)** بل عليه عود الان  
يدنو المفارقة بخلاف ما يأتي فيقال وزن المسبوق سلام امامه فقام واجب العود ولا اعتبار بنية المفارقة  
وافرق لا تخبر هو انه فعل هذا الامام فله خلاف المسبوق وما يؤيد الفرق أن تعدد القيام هنا غير  
مربط بخلاف تعدد المسبوق القيام قبل سلام الامام وانه لو قام الامام قبل عوده امتنع عليه العود ولو سلم  
الامام قبل عود للمسبوق لم يسقط وجوب عود ما جالس اه ابن شوى يرى قال ع ش قوله بل عليه عود  
ما فاده هذا الكلام من وجوب العود اذ ترك الامام في القنوت وحتى سجد اسهلوا لا يتقدم بذلك بل  
يجري ذلك في حال اذ ترك في اعتدال لقنوت فيه حتى سجد اسهلوا وكذا وافق على ذلك طب ومدروها ظاهر  
اه سم أقول وقد يفرق به فانه لو ترك في القنوت الامام مشغول بسنة تطلب موافقة فيها بخلاف  
الاعتدال الذي لا قنوت فيه فان الامام ليس مشغولاً فيه بما ذكر وزمنه قصير فسجد بالمأموم قبله ليس  
فيه خش الخافة كسبه وهو في القنوت غايته أنه سبقه بعض ركن سهواً أو في حج الجزء مما استظهره  
سم قال وبعض قولهم السابق ركن سهواً لا يصح بالركوع اه أي بخلاف السجود سهواً فيجب عليه  
العود اه ع ش على مر **(قوله)** فان لم يعد أي بعثت كره أعلمه وظاهر كلامهم بطلان الصلاة بمجرد  
التخلف حل **(قوله)** بخلافه اذا تعمد الترك هذا مفهوماً قوله الاتي ولو تعمد غير ما موم تركه وذكر معنا  
للآتي الآتي **(قوله)** وفارق ما قبله أي في حال اذ ترك ذلك ناسياً بحيث يلزمه الرد بان ناعل ثم معد ورفع له  
غير معتد به بما ذكر ناسياً فلو تابس فرض أي مع ما فيه من خش الخافة وبهذا فارق ما لو ركع قبل امامه  
سهواً حيث يخبر بين أن يعود لركوع عمو بين أن لا يعود لعدم خش الخافة بينهما ولو لم يتذكر  
الناسي أو يعجز الجاهل الابد قيام الامام من التشهد لم يعد له ولا يحسب ما أتى بهمن الفارقة قبل قيام  
الامام من التشهد حل **(قوله)** ومن واجب وهو التابعة إلى آخره والقيام ع ش **(قوله)** فيخير  
بينهما والحاصل ان المأموم اذ ترك ان تشهد ناسياً سيخر بين العودية للمفارقة وان كان كما سماه بين  
العود والانتظار ويتبع المفارقة **(قوله)** ولو عاد الى الامام أي وكان تركه وقوله متلاي أو للقنوت ومراد  
الشراح تحصيل المسائل الثلاث لان التارك اما الامام أو المأموم اوهما **(قوله)** حرّم قوده أي  
استمرار قوده قال ع ش فان قطع على عمده ابطل حاله **(قوله)** لوجوب القيام عليه الخ أي بل  
يفارقة وينتظر قائماً ومفارقة أولى والظاهر ان مثل ذلك ما لو جالس الامام ينتهد في الثالثة را باعية  
سهواً فشك المأموم أي ثابته اربعة امتنع عليه موافقة لامام لوجوب البناء على اليقين وجعله الثالثة  
رحيبتن تجوز له المفارقة انتظار قائماً عليه يتذكر أو يشك فيقوم ومفارقة أولى حل **(قوله)**

للمسجون أن يذبحوا قعوداً أو  
اعتدلوا في غير عمله (ولا)  
أن عاد (مأموماً) فلا تبطل  
صلاته (بل عليه عود)  
فإن لم يجد بطلت صلاته إلا  
أن يشي مفارقة خلافه  
إذا تعذر الترك فلا يزسه  
العود بل يس كل وجه في  
التدعي وغيره في التشهد  
ومثله القنوت وفارق ما قبله  
بأن الفاعل مضموم وفقد  
غيره منه بد فكأن لم يفعل  
شيئاً بخلافه فأنفذه معتد  
به وقد اتفق من واجب  
إلى آخره بينهما ولوعاد  
الإمام للتشهد من أجل قيام  
المأموم من قعوده معه  
لوجوب القيام عليه بالتصائب

(قوله رحمة الله وأجلا قال  
في الخلد ما إذا علم أن القعود  
غير جائز ولكن جهل أنه  
يطلب قياس ما سبق في  
الكلام ونظما وبالعلمان  
لعوده مع صلته بغيره  
وبه صرح الشيخ أبو محمد  
في الفرق **هـ** في حق عمر  
وسم قوله ومقتضاه أنه  
بعود للسجود **دا** لا مانع  
منه لأنه أخارج عليه  
العود ليعتد بالرفع للثبات  
السجود حتى يرضى الذكر  
لأنه ذكر قوله فأشار بعود  
الثاني أي حرف النبي **هـ**  
قوله ولو سلم الإمام قبل  
عود المسبوق **الح** ثم إن

كان سلام الامام في حال علم المأموم فلا يسجد السهول ان الزيادة واقعة حال القدوة فان كان السلام قبل علم المأموم لانه  
ولم ينبذ ذلك حتى اتم الزكاة لم يحسب ويسجد السهول بزيادة الصلاة بعد سلام الامام اه عميرة اه (قوله ما يفهم من خش الخافعة)

الامام ولو اتصّب معه ثم عاد ولم تجز له متابعتي في العود لانه اما يحط به فلا يوافقه في الخطأ أو عاهد فصلانه باطلة بل يفارقه أو يتظاهر حاله على انه عاد ناسيا (وان لم يتلبس به) أي بفرض (عاد) مطلقا (وسجد)

(٢٦٣)

في مسئلة التشهد (أو بلغ حد الركوع) في مسئلة القنوت لتفسير ذلك نظم الصلاة بخلاف ما إذا لم يصل إلى ذلك لنفسه ما فقهه وفي السجود لاد كوراضطراب ذكرته في شرح الروض وغيره (ولو تعبد غير مأوم تركه) أي التشهد الاول أو القنوت (فعاد) عاد ما علما بالتحريم (بطلت الصلاة ان قارب أو بلغ ماسر) من القيام في الاولى وحده الركوع في الثانية بخلاف المأوم لما مر عن التحقيق وغيره أما اذا يقرب أو لم يبلغ ماسر فلا تبطل صلاته وذكر في مسئلة القنوت حكم العائد العلم والناسي والجاهل والمأوم وتعبد الترك مع تقيده في مسئلة التشهد بغير المأوم من زيادتي (ولو شك بعد سلامه) وان قصر الفصل (في ترك فرض) بقبضته بقولي بحث فيه أي متى قبل ان هنا خش مخافة كانت في العمد أيضا فكان القياس بطلان الصلاة بتركه عمدا اه

(قوله رجه الله أو بلغ ماسر من القيام) أي على المعتمد من عدم البطلان الا بعد روجه الى السجود

لانه اما يحط في أي ساء أو جاهل كما عبر به مر وهو علة خيرة الموافقة في كل من المستثنين وهما قوله ولو عاد الإمام في القنوت ولو اتصّب الخ ع (قوله أعاد) أي عالم (قوله بل يفارقه) وهي أفضل من الانتظار شوري (قوله عاد ناسيا) أي أو جاهلا (قوله وان لم يتلبس به) أي بان لم يصل إلى محل تجزى فيه القراءة في القيام ولم يضع جميع الاعضاء مع التحامل والتكيس في السجود وان وضع بعضها أو جميعها ولم يتحامل أو تحامل ولم يتكس كل ذلك داخل في النفي اه شيئا وعبرة ع ع قوله وان لم يتلبس أي كل من الإمام والمنفرد أي بان لم يصبر إلى القيام منه إلى الركوع في الاولى ولم يضع الاعضاء السبعة في الثانية اه (قوله عاد) أي ندبا زى ع ع وهذا في المستقل كما يدل عليه قوله وسجدوا ما لا مأوم فيعود وجوبه بالاولى للإمام عدم الحديث يشترط على المأومين كقيل به في سجود التلاوة حل (قوله مطلقا) أي سواء قارب القيام أو بلغ حد الركوع أو لا ولا القيد راجع للسجود شوري (قوله ان قارب القيام) أي بان كان للقيام أقرب منه إلى العود لانه فعل فلا يبطل عمده قوله بخلاف ما إذا لم يصل إلى ذلك بان لم يصل إلى حد الركوع في مسئلة القنوت وكان التقود أقرب إليه ما على حد سواء في مسئلة التشهد اه ط ف (قوله أو بلغ حد الركوع) أي أقل الركوع مر قال الشوري قوله أو بلغ حد الركوع يؤخذ منه انه لو نزل للسجود بصورة الركع لم تبطل صلاته وكذا الوقام من السجود بصورة خلاف الحج وما في المهمات عن الرافعي مفروض في ياد ركوع محض وما هنا صفة تابعة طوى أو قيام واجب تأمل (قوله اضطراب) المعتمد منه مقدم من التفصيل وان صح في التحقيق عدم السجود مطلقا قال في المجموع انه أصبح اه ط ف (قوله ولو تعبد الخ) هذا قسم قوله المتقدم ولو نسي تشهدا أول اه ط ف (قوله غير مأوم) من امام أو منفرد اه ع ع (قوله ان قارب أو بلغ ماسر) مراده من هذه العبارة ان قارب القيام أو بلغ حد الركوع والأفضية تنازع الثقلين في الوصول المذكور ان من عاد إلى القنوت بعد مقاربه حد الركوع تبطل صلاته وليس كذلك (قوله وحده الركوع في الثانية) المعتمد أنها لا تبطل الا اذا صار للسجود أقرب أي ثم عاد للقنوت كما جرى عليه الشيخ حمزة ونقله عن جع قال وما فقه الشيخ من تفقحه ولا ظن أحد من اصحاب يوافق على ذلك فليراجع سم ونقل ان الرافعي مرص به فالشارح تابع له وبه سقط ما للشيخ حمزة هنا شوري (قوله لما مر عن التحقيق وغيره) من أنه يسن له العود في التشهد الاول قال المؤلف ومثله القنوت اه حل والاولى أن يقول كما مر (قوله فلا تبطل صلاته) ولا يسجد السهو ولقلة ما فقهه ما لم يكن عزم على ذلك قبل القيام اه ع ع (قوله ولو شك) مراده به مطلق التردد ع ع (قوله بعد سلامه) أي التي لم يعد بعده للصلاة ما لو شك بعد سلام حصل بعده عود فيزانه التدارك لانه بان يعود ان الشك في صلب الصلاة اه زى ع ع وأما الشك قبل السلام فقد تدم وخرج ما لو شك في السلام نفسه فيجب تداركه ما لم يأت بمطل ولو بعد طول الفصل اه ع ع على مر (قوله في ترك فرض) والمعتمد أن الشرط كارك زى وحل وشمل الشك في الشرط ما إذا شك بعد السلام في الطهارة بعد تيقن الحدث وان كان الاصل بقاء الحدث لان هذا الاصل معارض بان الاصل انه لم يدخل الصلاة الا بعد الطهارة نعم إذا شك في الصورة المذكورة في أثناء الصلاة بطلت كالشك في نية الوضوء في أثناء الصلاة فاما تبطل بخلاف الشك فيها بعد السلام نه لا ينصر بالنسبة لتلك الصلاة ويمتنع عليه استئناف صلاته شوري وأما الشك في وجود

أقرب منه إلى القيام كما فقهه سم من مقتضى كلام الرافعي (قوله رجه الله بخلاف المأوم) يشك في قوله وسجد لله سوفا قد لم لا يبطل عمده حتى يسن السجود لسهو فاما أن يستثنى نظير ما تقدم أو يعار إلى ضعف السجود

حدث منه بعد وجود الطهارة فلا يضر مطلقا سواء كان في أثناءها أو بعدها لان الاصل بقاء الطهارة  
**ح** **(قوله فان كان الفرضية)** أي غيرية الاقتداء في غير نحو الجمعة شوري **(قوله استأنف)**  
 أي ما لم يتذكر وان طال الفصل بخلاف ما لو شك في ذلك قبل السلام فيغير قوله بين ذكره حالا فلا  
 يضر وطول ترده فيستأنف عرش والطول بمقدار ما يسرع ركنا **(قوله ويمكن ادراجها فيازدته)**  
 أي بأن يراد بالنية أصلا وكيفية وأعمال بضر الشك بعد فراغ الصوم في نيته لمسقة الاعادة فيه ولانه  
 يغتفر فيه ما لا يغتفر فيها أو ما لا شك في نية القدوة فلا يضر في غير الجمعة كما أفني به والد شيخنا اه حل  
 وبغني أن يلحق بهما يشترط فيه الجماعة كالمادة والجموعة بالمطرح تقديم بخلاف المذكور فعلا لجماعة  
 لان الجماعة ليست شرطا لصحتها بل واجبة للوفاء بالنذر اه عرش على مر **(قوله فيازدته)** أي  
 بقوله غيرية والاندراج انما هو في لفظ نية فالمراد في مفهوم ما زدته فهو على تقديم ومضاف **(قوله)**  
 وسهوه أي مقتضى سهوه اه عرش وهو السجود وقد صرح بهذا المضاف مر **(قوله في صلاة ذات)**  
 الرقاع بأن يفرقهم فرقتين ويصل بفرقة ركعة من اثني عشر ثم تنفسه ويحجي الأخرى فيصل بها  
 الركعة الباقية وينظر هاهنا في التشهد لتسليم معه فهي معتدلة بحكا في الركعة الثانية لها **(قوله بحمله امامه)**  
 أي فيصير للمأموم كأنه فعله حتى لا ينقص شيء من ثوابه عرش على مر وعبارة الشوري انظر هل  
 المراد به تحمل الطلب وبدله قوله كما يحمل الجهر والمراد به تحمل نفس الحلال وبدله قولوه ياحقه  
 سهو امامه ومعناه أن الامام سبب في جبرها وتحمل نفس السجود. بهذا المعنى وعلى هذين يخالف  
 تحمل السجود لتحمل نحو الجهر تأمل ولو سجد الامام للسهو وتحمل للمأموم سهوا حتى فرغ الامام منه ثم  
 تذكر بني وقا لم أر أنه لا يجب الاتيان به لانه ليس من الصلاة وانما يجب للتابعة وقد فالت وهو  
 نفسه ما لا فيجوز تركه حيث فالت وقت المتابعة ثم رأيت شيخ الاسلام أفني بأنه يجب عليه وأنه اذا سلم  
 بكونه بطلت صلاته وأنه ان سلم سهوا فان ذكره قبل طول الفصل أي به والا بطلت صلاته شوري  
**(قوله امامه)** أي المتطهر بخلاف المحدث كما يأتي وصرح به مر في شرحه وانما أئيب المصل خلفه على  
 الجماعة لوجود صورته لانه يغتفر في الفضائل ما لا يغتفر في غيرها **(قوله وغيرها)** كالقفوت وسجود  
 التلاوة ودعاء الافتتاح والقراءة عن المسبوق والقيام عنه والتشهد الاوّل عن الذي أدركه في الركعة  
 الثانية وقراءة الفاتحة في الجهرية على القديم فهذه عشرة أشياء اه حواشي شرح الروض اه  
 شوري **(قوله ولو ذكر في تشهد الخ)** معطوف على التثنية فهو تفرع فهو تفرع ثلث وان خرج بذلك ما لو  
 شك في ترك ركن غير ما سبب في ركعة أيضا لكنه يسجد للسهو وانما يسجد في هذه لان ما فسد مع  
 التردد بعد سلام الامام محتمل للزيادة بخلاف التذكر اه شيخنا **(قوله انما)** أي في الآف كإشهر  
 اليه عادة في المعطوف شوري **(قوله كأن ترك الخ)** مثال لغير ما سبب فالأولى تقديمه على قوله أي  
 بعد سلام الخ **(قوله بسلام امامه)** أي معه على الوجه نصف القدوة بالشروع في السلام وان  
 لم ينقطع الانجاء وكتب أيضا أي بعد اتفاقا وكذا ما عه على المعتمد حل أي لا اختلال القدوة بنمروع  
 الامام في السلام ويؤيد بذلك ما سبب في أنه لو اقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليه لم يصح القدوة  
 على المعتمد مر بزيادة **(قوله وذ كر)** أي تذكر انه مسبوق بني أي على صلاته وسجد أي للسهو  
**(قوله)** ويلحق سهو امامه أي المتطهر أخذ ما يأتي والمراد بالسبب الخلل فيتمثل العمد قال عرش  
 ظاهره ولو اقتدى به بعد فعل الامام للسجود ويحتمل خلافه وهو الاقرب لانه لم يبق في صلاة الامام  
 خلل حين اقتدى به اه قال الشوري قوله ويلحق سهو امامه ولو باعتبار عقيدة المأموم له ومنه

استأنف لانه شك في أصل  
 لا لتعقاد وكذا لو شك هل  
 نوى الفرض أو التطوع كما  
 قاله البغوي ويمكن ادراجها  
 فيازدته وسهوه حال قدوته  
 الحسية كأن سهوا عن  
 التشهد الاول أو الواح كحسية  
 كأن سهوت الفرقة الثانية  
 في ثانيته في صلاة ذات الرقاع  
 (بحمله امامه) كما يحمل  
 الجهر والسورة وغيرهما  
 (فلوطن سلامة فلم يبان  
 خلافه) أي خلاف ما ظنه  
 (ثابته) في السلام (ولا  
 سجود) لان سهوه في  
 حال قدوته (ولو ذكر في  
 تشهد ترك ركن غير  
 ما سبب) آفنا من نية أو  
 تكبير وركن الترتيب  
 من سجدة من ركعة الأخيرة  
 (أي بعد سلام امامه  
 ركعة) كأن ترك سجدة  
 من غير الأخيرة (ولا يسجد)  
 لان سهوه في حال قدوته  
 وخرج بحال قدوته بالسوها  
 قبلها أو بعدا قطعها فلا  
 يحمله امامه فالسبب مسبق  
 بسلام امامه وذ كر بني  
 ان قصر الفصل وسجد  
 (ويلحق) أي للمأموم  
 (سهو امامه) كما يحمل  
 الامام سهوه سواء أسها  
 قبل اقتدائه به أم حال  
 اقتدائه (فان سجد) امامه  
 (قوله أدركه في الركعة



(تابعه) فان ترك متابعته  
عذرًا بطلت صلاته واستثنى  
في الروضة كصلها ما اذا  
تبين له حدث الامام فلا  
يلحقه سهوه ولا يحمل  
الامام سهوه وما اذا تبين  
غلاط الامام في غيبه وجوب  
مقتضى السجود فلا يتابعه  
فيه (ثم يبيده مسبوقي آخر  
صلاته) لانه محل سجود  
السهو (والا) أي وان لم  
يسجد الامام وسجد  
المأموم آخره صلاته جبراً  
خلل صلاته بسهو امامه  
(وسجود السهو وان  
كثر) السهو (سجدتان)  
بنية سجود السهو (فبطل  
سلامه لانه صلى الله عليه  
وسلم فعلوا أمر به اذا ذك  
ولانه لمصلحة الصلاة فكان  
قبل السلام كالنسي سجدة  
منها

(قوله وتقل سم من مر  
انه ان سجدة على الفور الخ)  
أي وما اذا طال الفصل فلا  
وهل في هذه ابتداء  
سجود آخر الظاهر نعم اه  
قريبى (قوله رحمه الله  
قريبى سلامه) ليس المراد  
من التعغير اشراف عدم  
طول الفصل بينه وبين  
السلام بل المراد انه لا بد  
من فعل كل ما لا بد منه غير  
السلام والا فلا يجلس بعده  
وان طال اه سم

ترك الحنفى القنوت (قوله تابعه) فضيته ولو قبل ان يأتى بأول التشهد وجب عليه في العباب ثم يتم  
تشهده وعليه هل يعيد السجود أو لا خلاف وجوبه على الأول والله شيخنا شوري وهو مرفوع على  
ضعيف فيكون ضعيفاً اه ح ف وعبارة تشرح مر والذي أفتى به الوالد انه يجب عليه ان يركع ثلاث  
التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو اه أى ويكون هذا كبطيء القراءة فيحذر في تخلفه لتعالمه اه  
ع ش وقوله تابعه وان لم يعرف انه سهوانه يصبر كالركن بفعل الامام فيستقر عليه حتى لو سلم ناسياً  
ونذكره زايه العود اليه ان قرب الفصل والأعاد الصلاة كقوله مر (قوله بطلت صلاته) أي اذا  
تخلف تمام ركعتين ففعلين كالسجدة الأولى والجلوس بين السجدة تين بأن هوى الامام للسجدة الثانية  
فبطلت وهو لم يعمد اه زى وفي الشورى فرغ متى تبطل صلاته بتخلفه عن الامام في سجوداً هو  
يبنى كوافق عليه مر ان يقول ان تخلف بقصد عدم السجود بطلت بمجرد سجود الاما وان  
لم يرفع رأسه عن الأول فشرعه في المبطل كسبائى في سجود الثلاثة بل وقبل تلبسه بالسجود وان  
لم يقصد عدم السجود فتخلفه الى هوى امامه للسجدة الثانية كتخلفه ركعتين ففعلين وهذا ظاهر  
ان لم يفرق في تخلفه والا بأن تخلف لان تمام أقل التشهد وكان بطيء القراءة فلا تبطل الصلاة بذلك له زى  
حل وشو برى (قوله واستثنى الخ) الأولى مستثناة من قوله وسهوه حال قنوته بحمله امامه ومن قوله  
ويلحقه سهو امامه والثانية من قوله فان سجد تابعه اه شيخنا (قوله فلا يلحقه الخ) فيه لاف  
ونشر مشوش (قوله وماذا تبين الخ) هذا مستثنى من قوله فان سجد امامه تابعه قال في التصحيح  
وهذه المسئلة مشككة تصويراً وحكماً واستثنا أى كيف يتصور ان يتيقن وهو في الصلاة وجوابه  
ان ذلك يتصور بأمر منها الكتابة بان كتب له ان سجوداً لترك الجهر مثلاً وكيف لا يسجد بسجود  
الامام وقد تقرر ان من ظن سهواً فجد له ثم بان له عدمه يسجد تابعاً لسهوه بذلك السجود فسجود  
الامام مقتضى للسجود والحالة هذه وجوابه ان الفرض انه لا يتابعه في ذلك السجود الذى غايط في  
مقتضيه لانه لا يلزمه سجود بذلك ولزم السجود بذلك مسئلة أخرى ليس الكلام فيها وكيف يقال  
ان هذا امام ساء أى اتى بمقتضى سجود السهو وجوابه ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة حل  
فلا استثناء صورى وقوله بان كتب الخ أو تكلم بكلام قليل جاهلاً وعزراً وسلم وأخبر المأموم بذلك قبل  
سجوده وقوله ولزم السجود الأولى ان يقول وطلب السجود لانه غير واجب (قوله وان كثر  
السهو) فيجب بكل سهو صدر منه ما لم يخصه ببعض اه مر (قوله سجدتان) فان اقتصر  
على سجدة واحدة بطلت صلاته ان توى الاقتصارعها ابتداءً فان عن له الاقتصار عليها بعد  
فعلها لم يؤثر لانه منقول وهو لا يصبر وجواباً لشر وع فيه مر وهل بعد الاقتصار على الأولى ان  
يأتى بالثانية أو لا فيه نظر وتقل سم من مر انه ان سجدة على الفور رجاء لذلك وقيد بصور  
اثنا عشرة سجدة وذلك فيمن اقتدى في رابعة بأربعة أو ثمانية بأن اقتدى بالأول في التشهد الأخير  
وبكل من الثلاثة الباقية في ركعته الأخيرة وسها كل امام منهم فسجد معه ثم صلى الرابعة وحده  
فطن لنفسها في ركعته فسجد ثم بان انه لم يسجد فسجد ثانية قاله مر في حواشى شرح الروض  
وبرماوى (قوله بنية سجود السهو) أى ان تعد المقتضى كان ترك التشهد الأول عذرًا لان سجود  
السهو ماحقة شرعية في السجود المشرع لجبر الخلل عذرًا أو سهواً وحل وجوب النية ان كان اماماً  
أو منفرداً ع (قوله ان ذاك) امدد الاشارة تراجع الى قبيل سلامه واذا نظر فيه بمعنى وقت وذلك عند  
خبره محذور لان ذلك انضاف الى الجلة والتقدير ان ذاك موجود أى وقت القبيل موجود وضافها

في خبر ذي اليمين وغيره  
بجمله على أنه لم يكن عن  
قصاصه إنما بردليان حكم  
سجود السهو سواء كان  
السهو بزيادة أو نقص أو  
جهنا (كسجود الصلاة)  
في واجبه ومندوبه فإن  
سلم حمدًا مطلقًا (أو سهواً  
و طال فصل عزفاً  
فالت) السجود (والا  
سجد) نعم إن سلم على  
الجمعة فخرج وقتها والقاصر  
فنوى الإقامة أو انتهى

سفره بوصول سفينته أو  
رأى التيمم الماء أو انتهت  
مدقة مسخ الخفاف أو نحو  
ذلك لم يسجد (و) إذا  
سجد فيها إذا سلم فيها ولم  
يطل فصل (صار عائداً إلى  
الصلاة) فيجب أن يصيد  
السلام وإذا أحدث بطلت  
صلاته وإذا خرج وقت  
الظهر فيه فانت الجمعة

(قوله وأجابوا عن سجوده  
الح) أجاب عنه جمع بأن  
السجود قبل السلام هو  
الأخو من فعله عليه السلام  
وهو أولى مما هنا

(قوله رجاءه وإذا سرج  
وقت الظهر فيه فانت  
الجمعة) كأن كان بحيث لو  
سجد قبل السلام خرج  
الوقت ولم يسجد تمت  
جعته اه بيم ومصور

هنا من إضافة العام للخاص لأن القبيل زمان أيضاً دير (قوله عن سجوده) أي التي وقوله على أنه  
أي السلام ع ش وقوله لم يكن عن قصد لأنه سلم ساهياً (قوله مع أنه) أي السجود بعد السلام وهذا  
جواب ثان وإنما أتى به على القليل عليه وسلم لاستدراك ما قبله بأن يأتى به لبيان أن محل السجود بعد  
السلام اه اطف (قوله لم بردليان الح) أي فوجب تأويله على وفق الوارد لبيان الصريح الذي  
لا يمكن تأويله ولا يجوز دمه شوى وتأويله أن يقال سلامه سهو بدليل أنه أعاد السلام بعد سجود  
السهو وبعبارة ع ش قوله مع أنه لم بردالح بل ورد لبيان أن السلام سهواً لا يبطل (قوله سواء كان  
الح) أشار به إلى الرد على مقابل الجذب الذي أثبت بأنه أن سهاً بنقص سجد قبل السلام أو بزيادة فبعده  
مر ع ش وهو مذموم ماله وعندهما أيضاً يكون السجود قبل السلام إذا كان السهو بالزيادة والنقص  
معاً (قوله كسجود الصلاة) فلو أدخل بشرط من شروط السجدة والجلوس فظاهر أنه يأتي فيه ما مر  
في السجدة من أنه إن نوى الإخلال به قبل فعله أو بعده وفعله بطلت صلاته وإن طرأ أثناء فعله الإخلال  
به وإن تركه فتركه فوراً لم تبطل صلاته وعلى هذا الأخير يحل إطلاق الاستوى عدم البطلان ونوزع  
فيه بما مرده ما قرره زاه شرح مر شو برى (قوله ومندوبه) قال بعضهم يستحب أن يقال فيه ما  
سبحان من لا سهو ولا نيام وهو لا ينافي بحال قال الزركشي هذا إنما يدل على أن السجدة لا تبطل بغيره  
السجود فإن تعمد لم يكن لا تقابل بالبل لا ينافي الاستغفار وسكنوا عن التكرار بينهما والظاهر كما قاله  
الأخرى أنه كالتكرار بين سجدتي صلب الصلاة شرح مر (قوله فان سلم حمداً) أي متى ذكره المتقضى  
سجود السهو شو برى (قوله مطلقاً) أي طال الفصل أولاً ع ش (قوله سهواً) أي ساهياً بغير قصد  
سجود السهو شو برى وأما السلام فمعد فيهما (قوله والقاصر فنوى الإقامة) هذا الذي ذكره في  
القاصر بقسميه من عدم السجود إن أراد به عدم السجود الآن قبل وإن أراد به أنه يتنعم عليه أكل  
الصلاة تمامه والسجود في آخرها فحل نظر عمرة اه عن وأجيب بأن المراد بقوله لم يسجد بالنسبة  
اليأى لأن أي وقت إقامته فلا ينافي أن له أن يسجد آخر صلاته (قوله وأدعو ذلك) أي كان أحدث  
وتظهر عن قرب أو شئ دائماً الحديث وأتخرق الخلف مر ع ش (قوله لم يسجد) أي لا يجوز له  
السجود لأنه لو سجد صار عائداً للصلاة فيلزم في الصورة الأولى فوات الجماعة مع مكانها وفي الثانية أي  
والرابعة أنه يصير محدثاً فلو تسمى وسجد في الجميع ماعدا القاصر بقسميه لا يصير عائداً للصلاة قال  
الاستوى لأنه ليس بمأمر به حل بإيضاح (قوله وإذا سجد) أي أراد أن يسجد على المعتمد  
شو برى أي وإن لم يشترع فيه بالفعل (قوله صار عائداً إلى الصلاة) قال في الخادم المصواب إن معنى  
قولهم صار عائداً إلى الصلاة أنه يتبين بموده عدم خروجه منها أصلاً أنه يستحيل حقيقة الخروج منها  
تمام العود إليها شرح مر وإذا تذكر بعد عود ترك ركن أو شك فيه لم يتركه قبل سجوده فإن  
سجد قبله بطلت صلاته وبلفظ فيقال لنا شخص أي بسنة فله فرض قل على الجلال (قوله  
فيجب أن يعيد الصلاة) نفرع على قوله وصار عائداً إلى الصلاة ففرع عليه فرعاً أنه إذا نوى الثاني  
قوله وإذا أحدث فانت الجمعة والذات قوله وإذا خرج وقت الظهر فيه أي السجود فقتضاهما صورة المسئلة في  
هذا الفرع الثالث أن الود قد مضى وإن الوقت خرج بعد العود وهو المتبادر من قوله فانت الجماعة أي  
فانت كونها جمعة وجمها ظهراً وقوله والسجود في هذه سواء أي مع صحة العود وقوله أنه يفوت الجماعة أي  
ووجب إتمام الصلاة ظهر اهذاهو المتبادر من كلامه فما كتبه زى ونبهه حل وع ش مبني على  
أن العود لم يصح وهو خلاف ظاهر كلام الشارح وسيأتي اه شيخنا ح (قوله فيه) أي في  
السجود وكذا بعده وقبل السلام وفرض المسئلة أن الوقت خرج بعد أن عاد الصلاة بخلاف المسئلة

قال البغوي والسجود في

هذه حرام عند العلم بالحال  
لانه يفتون بالجمعة مكانها  
ثم يثبت ما يتعدد فيه  
السجود سورة لاحكام  
فقلت (وليسها امام جمعة  
وسجدوا فبان فونها اعموها  
ظها) لماساني في بابها  
(وسجدوا) ثانيا آخر  
الصلاة لثبوت ان السجود  
الاول ليس في آخر الصلاة

(ولو ظن) المولى (سواء  
فوجد فبان عدمه) أى  
عدم ما ظنه (سجد) ثانيا  
ازيادة السجود الاول وكذا  
لو سجد في آخر صلاة  
مقصورة فانه التمام ولو  
سجد السهو ثم سجد قبل  
سلامه بكلام أو غيره  
لا يسجد ثانيا على الاصح  
لانه لا يأمّن وقوع مثله  
فيتم تسلسل

باب

في سجود التلاوة والشكر  
(ان سجدة تلاوة)  
(بفتح الجيم لغاري)

(قوله في سجود التلاوة  
والشكر) أى في غير وقت  
الكرامة بقصد السجود  
فيه فلو قصد قراءة نهاي  
وقت الكرامة ليسجد فيه  
لم يصح ومنه ما لو قرأ  
غيره بقصد السجود فيه  
(قوله للاختلاف في  
وجوبه) يؤخذ منه تقديم  
التحية على سجدة الشكر

لانها آكد ولو وجوب سجدة الشكر اه سم

للتقسيم في قوله نعم ان سلم على الجماعة فخرج هذا ان الوقت خرج بعد السلام وقبل العود فالتفت الى  
ما توجه حل من ابعائها ولا التوجه اوضحا حيث قال قوله لا يفتون بالجمعة مع امكانها ولا يصير عابدا  
اه (قوله) والسجود في هذه الخ ولا يصير عابدا الى الصلاة ولو سجد اه زى وحل وعش وقبه  
ان الفرض انه عاد ثم خرج الوقت في الد - ودأو بعد وقبل السلام فكيف قالوا لا يصير عابدا فالحق انه  
يصير عابدا - ف ولكن لما كان العود حراما حينئذ قال المحضون لا يصير عابدا تأمل (قوله) لانه  
يفتون بالجمعة) أى اذا قلناه وهو غير مراد حتى لو سجد في هذه لم يصير عابدا اه عش وقد تقدم رده  
(قوله لاحكام) أى لا جبر لان الجابر للخلل انما هو الاخير (قوله قبل سلامه) شامل للسجود فيه أو  
بعده وقبل ان يسلم عش (قوله لا يسجد ثانيا) لانه يجبر بالخلل الواقع قبله والواقع بعده والواقع فيه  
ولا يجبر بنفسه والله أعلم

باب في سجود التلاوة والشكر

أى في بيان حقيقة ما وحكمهما اه عش وازادة سجود التلاوة من اضافة المسبب للسبب لان  
التلاوة تسبب لها وازادته للشكر من اضافة البينة لان السجود شكر وسببه هجوم الجماعة الى آخر  
ما يأتي وقد سم سجود السهو لاختصاصه بالصلاة ثم التلاوة لانه يوجد فيها خارجا عن الشكر طرحة فيها  
اه حجج وانما قالوا سجود التلاوة ولم يقولوا سجود القراءة لان التلاوة أخص من القراءة لان  
التلاوة لا تكون في كلمة واحدة والقراءة تكون فيها تقول فلان قرأ اسمه ولا تقول تلاه لأن أصل  
التلاوة من قولك تلا الشيء تلاه اذا تبعه فاذ لم تكن الكلمة تنبع أختها لم تستعمل في التلاوة وتستعمل  
فيها القراءة لان القراءة ماضية لهذا الفعل والذي يظهر عدم كفر من أنكر مشروعية سجود  
التلاوة لا ليس مع لوازم الدين بالضرر ورواية يرفها الخاص والعالم وان كان جمعا عليه اه ذكره  
العلامة الخراساني في شرح مختصر الشيخ خليل (قوله نسن سجدة) بهما باعتبار مواضع السجود  
(قوله بفتح الجيم) أى لان السجدة على وزن فعلة وما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات بفتح  
العين كما قال في الخلاصة

والسالم الدين الثلاثي اسماء ثل \* انباع عين فاه بمشاكل

وما كان كذلك من الصفات كضمة يجمع على فعلات بالسكون عش (قوله لغاري) قد وقع  
اضطرار في القراءة خارج الصلاة بقصد السجود هل هي مشروعة فيسن السجود لها أو فلا فيسن  
قال مر في الشرع وعبارة الانوار أو أراد ان يقرأ آية أو سورة تضمن آية سجدة بقصد ان يجد  
فان يكن في الصلاة والى الاوقات المكر وهلم بكمر اه وكتب عش عليه قوله بكمر ماى بل  
هو مستحب وقال حجج في شرحه وانما لم يؤثر قصد السجود فقط خارج الصلاة والوقت المكر وهلم بكمر  
قصد عبادة لا مانع منها اه قال سم قوله وانما لم يؤثر الخ قد يدل على انه حينئذ يسجد لكن الذي  
في الرواية انه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة انتهى والمتقدم طلب السجود لانها قراءة مشروعة  
شبهتنا ح ف فقوله لغاري ولو بقصد ان يسجد خارج الصلاة أى في غير وقت الكرامة بقصد  
السجود فيه بخلاف قراءة آياتها في الصلاة بقصد السجود فيها سوى يوم الجمعة بالتميز بل فان قرأ  
فيها غير آية تميز بل بقصد السجود وسجد عاد اعلمنا بطلت صلاته عند مر ولا يطل عند حجج لانها  
محل السجود في الجملة والوجه في قاري وسامع فعلها قبل صلاة التحية فيسجد ثم يعلم لانها لا تجس قصر  
لعدم فلتفتوت به التحية فان اراد الاقتصار على أحد هما فالسجود أفضل للاختلاف في وجوبه في كل  
شرح مر (قوله ولو صعبا) أى بمزاول وجوبه لعدم نه عن القراءة اه عش وجعل الصبي متعلقي

السن يقتضي أن أفعاله بحال لها مسنونة وليس كذلك كما تقتضي الأصول من أن الحسب لا يتعلق بفعل غير البالغ العاقل فالمراد بكونها مسنة أنه يثاب عليها لأنه مأمور بها ولا يلزم من ثوابه عليها أمر بها وبعبارة المحلى ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المتأب عليها ليستلانه مأمور بها كالبالغ بل ليستلانه لا يتركها إن شاء الله **(قوله ولو لصدا)** أي قبل أو كافر لعدم ثأني السجود منه لكن يبنى أنه لو قرأ أو هو كافر ثم أسلم عقب قراءته وتظهر عن قرب سن السجود في حقه ع ش على **مر** **(قوله وأمرأة)** ولو بخصر قبل أجنبي أو حرمة رفع صوتها بها أي بالقراءة عند خوف الفتنة إنما هو لمعارض لالتفات قراءتها لأن قراءتها مشروعة في الجملة تشرح **مر** وهل يطلب رفع الصوت للقارئ أو لتسمع قراءته لأنه وسيلة إلى مسنون **اه** شوري والظاهر نعم ولو قرأ واستمع لغيره أو سمع من شخصين مثل ما أمر بيا فويل بتعدد السجود بحيث **مر** تعدده وهو أولى ويقدم السجود للقراءة وبدأ بالسجود للقراءة الأسبق ويكتفي بسجود واحد عن الكل **اه** **ط ف** **(مرع)** لو اختلف اعتقاد القارئ والسامع في السجدة فينبغي أن كلا منهما يعمل باعتقاده ألا ارتباط بينهما ع ش ومن صور الاختلاف المذكور ما إذا اغتسل الحنفى الجنب من غير نية وقرأ آية سجدة فإذا سمع مشافعي لا يسن له السجود لأن قراءته غير مشروعة عنده لأن جنباته باقية في اعتقاده والقارئ يسجد لأنها مشروعة عنده **اه** **ح ف** **(قوله أو أسفل للتبر)** أي إذا لم يكن في التزول كفة واللاسن تركه شرح الروض ع ش **(قوله فصد السماع)** أي وإن كان سماعه بقصد أن يسجد فيها يظهر بخلاف القارئ بهذا القصد شوري وجعل سم السامع كالقارئ في هذا القصد وهو السجود أسكل منه ما هو المعتمد كقائل ع ش قال شيخنا **ح ف** وسأمر أي لغير الخليل حتى لو سجد لقراءته لا يسن لسماعه السجود لأنه **مر** ما فرغ قبلهم من سجود فيكونون مخرجين عن الخطية **اه** بل يزم **ح ج** بتحرير السجود حيث نفي قل لا يسجد سماعه وإن سجد لأنه أعرض عنه ولا هام بحقه بالنفل وهو ممنوع من الحاضرين بين يدي الخليل **اه** **(قوله كافر)** أي لو معاندا **مر** وبعبارة زى ولو كان القارئ كافراً أي أن حلف قراءته بأن رضى إسلامه ولم يكن معاندا **ح ج** والمعتمد ما اقتضاه إطلاق الشارح في الكافر فيسجد لقراءته مطلقاً وإن كان جنباً لأنه لا يعتد بسوئها حينئذ وشمل إطلاق القارئ ما لو كان أنسياً أو جنباً أو ملسكاً **(قوله فراءة)** راجع لكل من قوله لقارئ أو سامع على سبيل التنازع كما في شرح **مر** **(قوله جميع آية السجدة)** فلو سجد قبل انتهائها ولو بحرف واحد لم تصح **مر** وع ش وبعبارة الشوري قوله جميع آية السجدة أي من واحد فقط على الأوجه من احتالين في **ح ج** فلا يسجد إذا سمعهم قارئين ومثل ذلك أن يقرأ بعضها ويسمع بعضها الآخر كما هو ظاهر وهل يشترط أن يقرأها في زمن واحد بأن يوال بين كلماتها وأن يسمع السامع كذلك أو لكل عمل فليحرك كاتبه شوري والأقرب الثاني أن قصر الفصل **اه** **ط ف** **(قوله)** مشروعة بأن لا تكون حراماً لأنها كرامة الجنب المسلم ولا مكروهة لأنها كقراءة معصية في غير القيام كالصبر حبه الشارح **اه** شوري قال الرشيدى يؤخذ من الأمثلة الآتية وغيرها أن المراد بمشروعيتها أن تكون مقصودة ليخرج قراءة الطيور والسهى والسكران ونحوهم وإن تكون مأذوناً بها فليخرج قراءة الجنب ونحوه فليحرج **اه** وفيه أن الجنب الكافر يسن السجود لقراءته مع أنه منى عنها بعبارة **حل** قوله مشروعة بأن لا يقرأها في الأوقات المكروهة ليسجد فيها أو في غيرها ليسجد فيها **اه** **(قوله في القيام)** أي في غير صلاة الجنابة لأن قراءة غير الفاتحة غير مشروعة فيها حينئذ يقال لنا معصية فليقرأ آية سجدة ولم يستحب له السجود كما في **حل** **اه**

ولو صبياً وأمرأة وخطيباً وأمكنه السجود عن قرب بمكانه أو أسفل المبر (وسامع) فصد السماع أم لا ولو كان القارئ كافراً (قراءة) جميع آية السجدة (مشروعة) كالقراءة في

(قوله رجاءه) القراءة لجميع آية السجدة ولو بسوق وحاً. وشاء ولا يسجد للسامع عند اشتراك اثنين في الآية بأن قرأ كل بعضها ولو أن يأتى سجدة بدلاً عن الفاتحة لم يسجد بخلاف الآتي بآية السجدة في السورة فيسجد ولو تكررة عن الفاتحة والسورة وتحرم القراءة حصداً فيسجد في الصلاة أو في الأوقات المكروهة ونظر بالسجود ومحل ذلك غير صحيح الجملة بالنزول ولا يسجد بسماع تلك القراءة لعدم مشروعتها كصلاة الجنابة ولو بغير قراءة آية سجدة في الصلاة أن قصد ليسجد فلا ينقد لمرتها والافينقد **اه** سم

رواه الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن قفراً السجدة فيها سجدة فيسجد ويسجد حتى ما يجذب عضله وضلعها كان جبهة في رواية لمسلم في غير صلاة (وتنأ كذا) السجدة (له) أي للسامع (يسجدون القارئ) لكن تأكدها أخيراً القاصد ليس كذا كدها للقاصد مع التقيد بمشروعية القراءة من زبدي وإذا سجد السامع مع القارئ فلا يرتبط به ولا ينوي الاقتداء به (وهي) أي سجدة التسلاوة (أربع عشرة) سجدة الحج وثلاث في الفصل في التجم والانشقاق وقرأ البقية في الاعراف والرد والنحل والامراء وصهم والفرقان والفضل وأنتم نزل وحم السجدة ومحافل معروفة واحتج لذلك بخبر أبي داود بإسناد حسن عن محمد بن أبي حمزة رضي الله عنه قال أقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج وسجدتان والسجدة

ح (قوله ولوقبل الفاتحة) ولوقب الركنين الآخرين في الرابعة لأنها مشروعة لعهد النبي عن القراءة فيها وإن لم يكن مطلوب بوقوف بين عدم الطلب وطلب عدم عيش على مر (قوله كقراءة متصل الخ) مثل ثلاثة أمثلة لأن الأولى مكروهة والثانية محرمة والثالثة لا فلاذن ولا منع فيها يصدق على الثلاثة لم يؤذن فيها شرعاً (قوله وقراءة جنب) أي مسلم يخرج الكافر فانه يسجد لقراءة ولو جنباً لأنه لا يعتقد سجدة القراءة ما ذكر عيش أي فكأنها غير منتهى عنها وقوله أي مسلم بالغ يخرج الصبي الجنب وعبرة الشورى قوله وقراءة جنب أي إن كان له لما بالغوا وانظر لوقصد بالقراءة المذكور لم يقصد شيئاً وقصد مجرد تأنيدهم هل يسب طلب السجود منه ومن ساعده حج ويكره إلا إذا من الجنب ونسب إجابته وتحريم القراءة عنه ولا يسب السجود لساعدها فليفرق اه والفرق حمة لقراءة من الجنب دون أذانه فلو طلب السجود لقراءة له لكان الجنب مأموماً وانظر لوقصد بالأجل زيادة العبادة وهي طلب السجود من ساعده فأذانه مشروع لعدم اشتراط الظاهر فيه بخلاف قراءته (قوله وسكران) ظاهره كبر وان لم يتعلو به صرح حج ع (قوله حتى ما يجذب) هو بالنسب لان ما فيه في حج على الأربعين أنه برفع واقتصر عليه وبها مشه ونظر فيه بعضهم لان ما لا يمنع من نصب الفعل الواقع بعده أي عيش لانها ماقية لا كافة (قوله لكان جبهة) انظر ما مراد بالمكان هنا فان كان المراد به الموضع فسامعي جمعه مع ما قبله وهو قوله موضعاً وإن كان غيره فها هو جرش يرى قال بعضهم المراد بكان الجبهة تمسكها اه ح أ المكان ميسر مبني لكان بمعنى الموضع وأصله مكون نقلت حركة الواو للكاف وفي رواية حتى ما يجذب بعضنا موضعاً لجبهة كافي شرح مر أي لانه ليس بما شرع فيه الجماعة عيش على مر (قوله أربع عشرة) ان قيل لم اختمت هذه الأربع عشرة بالوجود مع ذكر الوجود والامر به صلى الله عليه وسلم في آيات أخر كترأخا لجره والي قلنا لان تلك فيها مدح الساجدين صريحاً وذكروا غيرهم تلويحاً أو كعبه فسرع لنا السجود حينئذ لفتح المدح تارة والسلامة من أخرى وأما ما عدها فليس فيه ذلك لئلا يحو أمره صلى الله عليه وسلم مجرداً عن غيره وهذا لا يدخل لنا فيه فلم يطلب مناسجود عنده وأما يتلون آيات الله أء الليل وهم يسجدون فليس مما نحن فيه لانه مجرد كوفضيلان آمن من أهل الكتاب اه حج أي فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلامنا في مدح عام لكن يرد على الفرق المذكور كلامنا لانه واسع: واقرب فانه يسجد لماع أن فيها أمره صلى الله عليه وسلم تأمل (قوله سجدة الحج) قد هما عكس الترتيب الطبيعي لان ما احتج به يقول ليس في الحج السجدة واحدة فأولها ذكر بعدها الفصل لان ما لا كبرى أن لا سجدة في الفصل أصلاً وكذا أقول عندنا قد يرى أن لا سجدة في الفصل ويقول ان السجدة إحدى عشرة فقد سمعنا في الحج والمفضل اهتماماً بما لا ردى على المخالف (قوله وحم السجدة) أي حم التي فيها السجدة وهي فصلت (قوله واحتج لذلك) انظر وجه التبري ولعل وجهه أنه لم يصحح عن واضعها وقوله لها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة فانظر هل هو من كلام الرازي أو من كلام الشارح وما حكمه الاقتصار على هذه الخمسة نعم إن كان من كلام الشارح احتمل أن يكون حكمه الاقتصار الردي على المخالف المتقدم حرق فيكون ترك البقية لكونه ذكرها سابقاً وكونه من كلام الشارح هو الظاهر (قوله أقراني) أي على أو علمني أو تلامي أو تلامي (قوله الباقية منه) أي من الحديث

الباقية منه سجدة ص المذكورة بقوله (قوله والثالثة لا إلخ) مقتضى ما عالج به في القول قبل ان هذه مشروعة وهو كذلك فاعلمه خرج بالقصد لانه لا بد من أيضاً كقوله من جردت بها مششرح البهجة ووجهه بالقصد اه

أومن العدد المذكور في الحديث أي الباقية بعد الأربع عشرة المتقدمة وهي الخامسة عشر **(قوله)** ليس منها سجدة ص لما كان من المعلوم أن ص ليست من السجدة حتى يستثنى قدر الشارح لفظ سجدة والتحقيق أنها ليست شكرًا محضًا ولا تلاوة محضة بل فيها الشائتان وعبرة شرح م ر ولا ينافي قولنا ينوي بها سجدة الشكر فوهم سببها التلاوة وهي سبب لتذكر قبول التوبة أي ولا جل ذلك لا ينظر هنالمأيا في سجود الشكر من هجوم الغيبة وغيره لأنها متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر وقوله سجدة ص يجوز قراءة ص بالاسكان وبالفتح وبالكسر بالتأني وبه مع التأني وإذا كتبت في المصحف كتبت حرفًا واحدًا وأما في غيره فخمس من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة أحرف عبدالحق اه ع ش ومله شرح الروض قال ع ش على م ر ومنهم من يكتبها حرفًا واحدًا وهو الموجود في نسخ المتن وعلى فتح الصاد تكون مضافًا إليه مجموعة من العرف لله عليه والتأني لأنها اسم للسورة **(قوله)** بل هي سجدة شكر ومع ذلك لا تطلب الاعتدال في كذا كونه تسن عند تلاوتها اه ش خا فلو نوي بها التلاوة لم تصح ولو نوي بها طلق الشكر أي من غير ملاحظة كونه في قبول تلك التوبة فالظاهر أنه لا يصح لأن ما ذكره السبب فيها في كلام شيخنا ما يفيد ذلك وفي كلام حج ما يفيد الإجزاء حل وعبرة قل على التحريم وقوله وسجد هاشكرا أي سجودًا نافع شكرًا فلا يشترط ملاحظته ولا العار به اه واعتمده ح ف **(قوله)** قبول توبته أي من خلاف الأولى الذي ارتكبه لامن الذنب لعصمة الأنبياء وهو أنه أضمر أن وزيره ان قتل في الغزو وتزوج زوجته فان قتل ما وجه تخصيص داود بذلك مع وقوع نظيره آدم وبوب وغيرهما فقلت وجهه أنه أعلم بالصك عن غيره ما أتى بما ارتكبه من الخوف والبكاء حتى ثبت الغضب من دمعه والفاق المزيج ما يقبضه الانما جاء عن آدم لكنه مشوب بالخزن على فراق الجنة فجوزي بأمر هذه الامة بمعرفة قدره وعلى قربه وأنه أنعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم في قيام الساعة اه حج و م ر ولانه وقع في قسمة التخصيص على سجود بخلاف قصص غيره من الأنبياء فإنه لم ير دعهم سجود عند حصول التوبة لم ع ش على م ر وورد أن داود كان عنده تسع وتسعون امرأة فطلب امرأته فوزيها أو يرايها وليس له غير هاوزن وجهها ودخل بها بعد أن نزل له عنها وكان ذلك لسر عظيم وهو أنه رزق منها سلبان كافين الجلالين وحواشي قال أبو السعود ولما طلبها من وزيره استحيا منه فطلقها وكان ذلك جائزًا في شريعة داود عليه السلام معتادًا فيها بين أمته غير محل بالمر وأفق كان يسأل بعضهم بعضًا أن يزل عن زوجته فيتركها إذا أعجبه وقد كان الاضمار في صدر الاسلام بواسون المهاجرين مثل ذلك من غير تكبر لأن داود عليه السلام لعظم منزلته وارتفاع رتبته لا ينبغي له أن يتعاطى ما يتعاطاه أحد امتهم كقصة نساءه بل كان المناسيب له أن يغلب هو أو يصير على ما استحسن به اه **(قوله)** تسن عند تلاوتها أي القارئ والامع كما يفهم من الحديث المتقدم **(قوله)** ولا تدخل فيها أي تحرر وتطهرا وان انضم لفقد الشكر فقد التلاوة لأنه إذا اجتمع المبطل وغيره غلب المبطل شرح م ر وأما ما يضر فقد التفهيم مع القراءة مع أن فيه جمعًا بين المبطل وغيره لأن جنس القراءة مقطوب وقصد التفهيم طارئ ومخلاف السجود بالسبب فيه غير مطلوب أصلا ع ش على م ر وقد يقال لماسبب وهو التلاوة كأن قصد من م ر وقوله كما يفهم مما يأتي أي في قوله وسجدة الشكر لا تدخل صلاة **(قوله)** لقراءته أي لا يقصد السجود في غير صريح الجملة فلو قرأ أنه سجدة بقصد السجود في غير الم نزل في صريح يوم الجمعة بطلت صلاته ان كان عامدا علما م ر وعبرة شرح م ر ولو قرأ في الصلاة أنه سجدة وسورتها بقصد السجود

**(ليس منها)** سجدة من  
بل هي سجدة شكر  
النسائي سجدة داود توبة  
ونسجد هاشكرا أي على  
قبول توبته كقوله الرافعي  
**(تسن)** عند تلاوتها في  
غير صلاة ولا تدخل فيها  
كما يفهم مما يأتي **(ويُسجد)**  
مصل لقراءته لا لقراءة  
**(قوله)** وعلى فتح الصاد الخ  
وكسرهما على أن صاد فعدل  
أمر من المصادة وهي  
المجادلة أي صاد وجادل  
الكفار بالتي هي أحسن  
اه شيخنا **(قوله)** وتبطلها  
وان انضم الخ أي ان كان  
عامدا علما بالتحريم غلظها  
سهو أو جهلا لا لغيره لكنه  
يسجد لله ولو سجدها  
الامام لم يلهي بقصه بل يقارنه  
أو ينتظره قائما إذا انتظره  
لا يسجد لا لابطال وان  
سجد لا اعتقاده ان امامه  
زاد في صلاته كالجاهل لانه  
مستند لاعتقاده وان سجود  
السهم توجبه عليهما فإذا لم  
يسجد الامام يسجد للمأموم  
اه شرح الهبة للشارح  
**(قوله)** رجه الله ويسجد  
مصل الخ وغيره يسجد  
لقراءته وقراءة غيره

غيره (الامام وما خلفه سجدة امامه) لا لقراءته بغير سجود ولا لقراءته نفسه (٢٧١) (فان سجدة امامه و (تخلف) هو عنه

(أو سجدة) هو (دونه

بطلت) صلاته للخالفه

القاضية ولو لم يعلم سجوده

حتى رفع رأسه لم يطل

صلاته ولا يسجد ولو علم

والامام في السجود فهوى

ليسجد فرفع الامام رأسه

رجع معه ولا يسجد

(ويكره) للمصلي (كثيره)

نابا (لهوى و لرفع) من

السجدة (بالرفع بدنه ولا

يجلس) للمصلي (لاستراحة)

بعد الصلوات وردود ذكر

عند رفع اليدين في الرفع

من السجدة لغير المصلي

من زيادتي (وأركانها)

(قوله) بل يكره في حقه قراءة

(الح) بخلاف الامام لا تكره

قراءتها في حقه مطلقا سريه

كانت وجهه به الا انه يسن

له حيث خشي التشويش

على المأمومين أن يؤثروا

السجود الى ما بعد السلام

حيث يكون الفصل قصيرا

والاسجد حالا وان شوش

اه مر

(قوله) رجاءه بطلت صلاته

ولو ترك الامام سجدة

السلامة أو التسهل لم يأت

بهما المأموم لوقوفهما

خلال الصلاة فلما قرعهما

تخلف الامام واخلفت

التابعة بخلاف سجود

السجود اتركه الامام فان

للمأموم أن يأتي به لانه انما يأتي به بعد سلام امامه اه مر أي أو بعد مفارقتها (قوله) رجاءه لم يطل صلاته ولا يسجد وانما لم يستقر

عليه لانه ليس بعضا من الصلاة ولا مشيها بخلاف سجود السهو يستقر بفعل الامام اه شيخنا في يسنى

في غير الم تزيل في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته على المتمدن ان كان عالما بالتحريم لان الصلاة تنهى عن زياده سجدة فيها الا للسجود بسبب فاقراءة بقصد السجود كتعاطي السبب باختياره في أوقات السكراه ليعمل الصلاة فيها اه ملخصا قال زى ولو قرأ في صبح الجمعة بغير الم تزيل بقصد السجود أفتى شيخنا مر بطلان صلاته وخالفه حجج فأفتى بعدم البطلان لانه محل السجود في الجلة (قوله الاماموما) استثناء منقطع ولو قال الشارح لافيهما كان متصلا شورى ويصديق الغير بسجدة الغير تأمل وهو مبنى على انه مستثنى من المفهوم وهو قول الشارح لا لقراءته غيره والظاهر أنه متصل لانه مستثنى من قوله لم يصل مع قيده وهو قوله لقراءته لانه شامل للمأموم والمعنى الاماموما فلا يسجد لقراءته بل يسجد لسجدة امامه اه (قوله) فلنجد امامه) فلوتركه الامام سنت للمأموم بعد السلام ان قصر الفصل لما يأتي من فواتها بطوله ولو علم العذر رآها لا تنقض على الاصح شرح مر (قوله) ولا لقراءته نفسه) بل يكره في حقه قراءة أيها وان لم يسمع قراءة الامام لعدم تمكنه من السجود وحيث نزل تكون قراءة لا يتأخر مشروعة فلا يسن لاسماعها السجود للظاهر من هذا شامل لآية السجدة في صبح يوم الجمعة يكره في حقه ذلك وان لم يسمع قراءة الامام فاعلموا من أن المأموم يقرأ حيث لم يسمع امامه مقيد بغير آية سجدة اه حجج وذكر زى عن مر أن محل كراهة قراءة المأموم أي بسجدة في غير صبح يوم الجمعة ان لم يسمع قراءة الامام وقدمنا أن هذا فرع على كون المأموم يستحب له قراءة آية سجدة في صبح يوم الجمعة وليس كذلك لان محل استحباب قراءة الم السجدة خاص بالامام والشاهد اه حل وحل تابع لحجج في انه لا يسن للمأموم قراءة آية سجدة مطلقا قال الشورى وانظر لوسجد لقراءة نفسه وسجود امامه لم يطل صلاته لكن سجدة بقصد التلاوة والشكر أولا ويرقى اه والا قرب البطلان لانه اذا اجتمع المبطل وغيره قدم المبطل اه اطلقى (قوله) وتخلف) أي علم اعلما بدليل قوله ولو لم يعلم (قوله) أو سجدهو) أي شرع في السجود بان هوى شورى (قوله) بطلت) أي اذا رفع الامام رأسه من السجود في الاولى الا اذا ترك السجود قصدا فيمجدد لهوى لا لسجود زى ع ش وعبارة الشورى قوله وتخلف ان كان قاصدا عدم السجود بطلت هوى الامام والا فرفع الامام رأسه من السجود اه (قوله) للخالفه الفاشية) أي مع انتقاله من واجب السنة بخلاف ترك التشهد عمدا فانه اقل من واجب ال واجب فلم ينظر لفحش الخالفه حل (قوله) لا يسجد) فان سجدة علم اعلما بطلت صلاته اه ع ش (قوله) فرفع الامام رأسه) والظاهر أنه لو لم يرفع الامام رأسه ولكن ظهر أنه لا يدرك فيه بأن رآه منتهيا لرفع أخذه في الهوى لاحتمال استمراره في السجود فاذا استمر زافقه وان رفع رأسه قبل وضع المأموم وجهه لازمه الرجوع معه وانما عاجزاته التأخير لانعام التشهد الاول والقنوت لانه وافق الامام فهمام زاد بخلافه شاشورى (قوله) رجع معه) ولا يسجد الا ان نوى مفارقتها وهي مفارقة بغير شرح مر وفيه نظرا لانه بينه المفاقصا منفردها ولا يسجد لغير قراءة نفسه اللهم الا أن يقال ان قراءة امامه زالت منزلة فإدته وعبارة الرشيدى قوله الا ان نوى مفارقتها أي فينبذها السجود كما صرح به سم ووجهه أنه وجد سبب السجود في حقه حال القدوة فليترك عليه مسببه (قوله) لهوى و لرفع) انظر وجه اعادته الامام وقد يقال لمعن توهم الا كنفاهما بتكبيره واحدة تأمل شورى (قوله) ولا يجلس) أي لا يندب له ذلك فلو جلس لم يضر كما صرح في قوله وتامنها ترك زائد ترك الخ ع ش لكن تقدم تقييده بكونه

للمأموم أن يأتي به لانه انما يأتي به بعد سلام امامه اه مر أي أو بعد مفارقتها (قوله) رجاءه لم يطل صلاته ولا يسجد وانما لم يستقر عليه لانه ليس بعضا من الصلاة ولا مشيها بخلاف سجود السهو يستقر بفعل الامام اه شيخنا في يسنى





والساجد اه حل (قوله ولو لم يجلس) أى مجلس القراءة والسجود اه زى والغاية لارد  
 (قوله كفا مسجدة) أشعر أن الأولى تكرر السجود بعد الآيات عش وعبرة زى وله أن  
 يكرر السجود بعد الآيات أن لم يطل الفصل بين القراءة والسجود وعبرة حج وقصة تعبيرهم  
 بكفا أنه يجوز تعددها ونظر ما يأتي فيمن طاف أسابيع ثم كرر صلاتها الآن يفرق بأن سنة  
 الطواف لما أغتفر فيها التأخير الكثير سوع فيها بما لم يساع به هنا (قوله وسجدة الشكر) ولو  
 سجدة ص فليس مكررا مع قوله تنس أى سجدة ص في غير صلاة لأن ذلك خاص وهذا عام  
 لسجدة ص وغيرها تدبر (قوله نعمة) أى لها ولنحو قوله ولعموم المسلمين كل طر عند الخط  
 سواء كان يتوقف قبل ذلك أم لا وإن كان له نظيرها لأن حذف المتعلق يؤذن بالعموم مر دزى  
 وعبرة حج لحجوم نعمة طاهرة من حيث لا يحسب أى لا بدرى وان توقعا كوله وليس الهجوم  
 مفتيعا للقيدين بعده لا يمتثلهم بالولد متافيا لآخر خلافا لما عجمها لأن المراد بهجوم النسيمة أجرة  
 وقوعه الصادق بالظهور بما لا ينسب عادة لتسببه وضدهما بالظهور أن يكون وقوع عرفا وبالأخير  
 أن لا ينسب وقوعه في العادة لتسببه والولد وان تسبب فيه لكنه لا ينسب حصوله في العادة لتسببه  
 وخروج بقولنا من حيث لا يحسب ما لو تسبب فيه ما تسبب في العادة بحصولها عنده فلا سجود  
 كخرج متعارف لتأخر يحصل عادة عقب أسبابه وعلم ما تقرر عدم اعتبار تسببه في حصول الولد ولو  
 والغاية بالدواء لأن ذلك لا ينسب في العادة إلى فعله اه شرح مر وعبرة قل على التحريم  
 قوله هجوم نعمة أى حصولها في وقت يسير وقوعها فيه وان كان يرقبها اه فلانافاة بين الهجوم  
 والترقب لأن الترقب في أى زمان كان (قوله كحدوثه) ولو مبتأى إذا انقضت فيه الروح لانه  
 ينفعه في الآخرة شورى (قوله أو مال) أى حلال مر عش (قوله بخلاف النعم المسترة)  
 هذا خرج بقوله هجوم وقد يقال أن يقول نفعه سيدي نادود نعمة مستمرة فعمل السجود لم يستثنى  
 وفيه نظر لأن القول وجد بهما أن يمكن أى فكان نذ كالتوبة بقراءة الآية حدوثا للنعمة بتجدد  
 كل وقت فلا استثناء سم بالحق (قوله أو اندفاع نقمة) معطوف على قوله نعمة أى وهجوم  
 اندفاع نقمة اه حج وعبرة زى قوله أو اندفاع نقمة أى عنه أو عن ولده أو عن عموم المسلمين  
 سواء كان يتوقف أم لا لأن حذف المتعلق يؤذن بالعموم (قوله ليخرج الباطنين) ضميم  
 والمعتمد أن النعم الباطنة كالظاهرة أى بشرط أن يكون لها وقع مر (قوله كالعرفه) أى عه  
 وهذا مثال لحديث النعمة الباطنة وما بهند مثال لاندفاع النعمة الباطنة اه (قوله وستر المساي)  
 أى عن أعين الناس ونظر فيه بأن السجود لحديث المعرفة وحديث ستر المساي وأولى من السجود  
 لحديث كثير من النعم وبني أن يكون احتراز عما لا وقع له كحدوث فاس وعن عدم رؤية عدو  
 لاضرر فيها بواقعة قول الامام بشرط أن تكون النعمة طارئة اه حل (قوله أو رؤية مبتلى أو  
 فاسق) المراد رؤية أحدهما العلم بوجوده وأقننه بنحو سماع كلامه ولا يكرر السجود إلى  
 ما لانهما لفيمن هوسا كن بازائه مثلا لا نالنا فخر به كذلك الا اذا لم يوجد أهم منه يقدم عليه اه  
 حج (قوله مبتلى) بفتح اللام لأنه اسم معقول قال عش وظاهره ولو غير آدم وهو قريب  
 (قوله أو فاسق) مثله الكافر مر بل مثله العاصي وإن لم يكن فاسقا كرتكب الصغيرة من غير  
 اصرار فالفاقد ليس بقيد (قوله مهمل) ليس بقيد زى لكن اعتبره مر وعش سلمه ولم  
 يتعقبه فقضاها انه قيد (قوله لان مصيبة الدين أشد) أى وقد أمرنا بالسجود على السلامة من  
 مصيبة الدين بربو المبتلى فعلى السلامة من مصيبة الدين بربو الفاسق أولى (قوله على السلامة

منها) متعلق بمخوف تقديره بكون شكره على السلامة منهما **(قوله)** لتلايتأذى مع غدره) فلو كان غير مغنوك مقطوع في سرقة أو مخلوذا في زنا ولم يدر به أظهره الله فلو كان هذا البتلي المذكور فاسقاً متجاهراً أظهره الله وبين السب وهو الفسق وبه أفق والشبيخنا وقرر شيخنا زى أنه بين السب قبل السجود وقد يقال بل بين السب مع سجوده بأن يقول الله الذي عاقبني بما أتيتي به فلا توهو كذا اه حل وفيه أنه كلام أجنى فيبطل وأجيب بأنه دعاء مناسب للقيام فلا يبطل ويتعد السجود بركة البتلي الفاسق للسلامة من بلوته وفسقه ح **(قوله)** بغير اصرار) أومع اصرار ولم تقلب معاصيه التي تتجاهر بها على طاعته سم لأنه لا يفسق بالاصرار بل لابد أن تقلب معاصيه على طاعته حل **(قوله)** مع أنه لا يسجد ولو به ضرب تكبها) للتمتع بالسجود فكلام الأصل هو لاوى **(قوله)** كسجدة التلاوة) قضية التشبيه أنها تذكر بتكرار النعمة أو اندفاع العقبة وأنه لو اجتمع أو تكرر أحدهما ورأى فاسقاً ومبتلى كفا سجدة وان لا يطول فصل بينها وبين سبها حل **(قوله)** ولما سفر فعلهما الخ) قلنا متى يسجد على الأرض والراكب يومئ الا ان كان في مرقد فيتمه فيه حل **باب في صلاة النفل**

وهو لغة از يادة حل از يادته على الفرائض قال تعالى يعقوب نافلاً أي زيادة على المطلوب **(قوله)** وهو) أي اصطلاحاً **(قوله)** ما رجع الشرع) أي عبادة خرج للمباح والمكروه سم ويجوز تفسير ما يشي فيدخل فيه العبادة وغيرها ويخرج للمباح والمكروه بقوله رجع الشرع الخ لان المباح غير الشرع بين فعله وتركه المكروه ورجع الشرع تركه على فعله عش وعلى كلام سم يكون قول الشارح رجع الشرع فعله صفة كاشفة وان فسرنا ما يشي شملت الاحكام الخمسة و يخرج بقوله رجع الشرع فعله ما عدا الواجب والتدب وبقوله يجوز تركه الواجب تدبر وهذا اتمر بفعل النفل لا بقيد كونه من الصلاة **(قوله)** ويرادفة السنة الخ) فيه بحث بالنسبة للحسن لأنه أعم لشمله الواجب والمباح أيضاً كما في جمع الجوامع حيث قال الحسن المأذون فيه واجبا ومندوبا ومباحا اه الا أن يراد أن الترادف بالنسبة للحسن بالسببة لبعض ما صدقته أو أن مرادفة الحسن اصطلاح آخر للتحقق أوله برهم فليتأمل شورى **(قوله)** والحسن) وزاد سم في شرح اللوقات الاحسان وزاد حج الأولى أي الأولى فعله من تركه عش وقيل السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمستحب ما فعله أحيانا أو أمر به والتطوع ما يشي الانسان بنفسه **(قوله)** صلاة النفل) وثواب الفرض يفضل به سبعين درجة كما في حديث **(قوله)** قسم لائنس له جماعة) أي دائماً وأبداً بان لائنس له أصلاً وائنس في بعض الاوقات كالوتر في رمضان ولو صلى جماعة لم يكرهه لكن لا ثواب فيها ويختلفون في النجاسة لا ثواب فيها حل وذهب سم الى حصول ثواب الجماعة واعتد شيخنا ح في كلام حل ونقل عش عن سم على حج أنه يثاب عليها وان كان الأولى تركها وهو بعيد اه وغاية عش على مر واستشكل بأن خلاف الأولى منهي عنه والنهي يقتضي عدم الثواب الا أن يقال لم يرد بكونه خلاف الأولى كونه منهي عنه بل أنه خلاف الأفضل أي فيكون في مقابلة فضل وبدأ بهذا القسم مع أقلية الثاني لتكرره كل يوم وتبعيت للفرائض وراجع مشروعية النفل كانت في أي وقت اه شورى **(قوله)** كالرواتب) والحكمة فيها انها تكمل ما نقص من الفرائض اه شرح مر وقضية أن الجابر للفرائض هو الرواتب دون غيرها ولو من جنس الفرائض كصلاة الليل وفي كلام سم على حج تبعا لظاهر حج ما يقتضي التعميم وعبارته قوله وشرع لتكميل الجعارة الباب وإذا اتقص فرضه كل من نفله وكذا باقي الاعمال اه وقوله من نفله قد يشمل

منها) **(ويظهرها)** أي السجدة لمجموع نعمة ولا ندفاع نعمة والفاسق المذكور ان يخص ضرره لعلة يتوب (لله) أي الفاسق المذكور ان خاف ضرره (ولا يبتلى) لتلايتأذى مع غيره وتعيى بالفاسق أولى من تعيى بالمعاصي اشمول المعصية الصغيرة بغير اصرار مع أنه لا يسجد لزوجة مرتكبها وقول ويظهرها الى آخره أعم وأولى بما ذكره **(وهي)** كسجدة التلاوة) خارج الصلاة فيها، وبما فر فعلهما) أي السجدة تين **(كناقله)** فيأتي فيها ما رتبها وسواء في سجدة التلاوة داخل الصلاة وخارجها وهذا أعم مما ذكره **باب**

في صلاة النفل وهو ما رجع الشرع فعله وجوز تركه ويرادفة السنة والتطوع والتدب والمستحب والرجب فيه والحسن) صلاة النفل فيمان قسم لائنس له جماعة كالرواتب

نفل غير ذلك الفرض من التوافل ويوافقه ما في الحديث فإذا انتقص من فرضه شيء قال الرب سبحانه وتعالى انظر واهل لعبدى من نطق فيكمل به بانتقص من الفريضة اه بل قد يشمل هذا نطقا ليس من جنس الفريضة فلي تأمل وبعبارة المناوى في شرحه الكبير على الجامع وأعلم أن الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الفرائض غالبا الا وجعله من جنسه نافذة حتى اذا قام العبد بذلك الواجب وفيه خلل يجبر بالنافذة التي من جنسه فلذا أمر بالنظر في فريضة العبد فإذا قام بها كما أمر الله عز وجل عليها وأثبتت وإن كان فيها خلل بكتل من نافذته حتى قال البعض انما ثبتت لك نافذتك اذا سلمت لك الفريضة اه وهي ظاهرة في خلاف ما استظهره م اه **(قوله)** التابعة للفرائض) خرج به نحو العبد بناء على جعله رتابا وهو أحد إطلاقين فانهما أنه خاص بسنن الفرائض وعليه فقوله التابعة للفرائض صفة لازمة وقال الشورى كشافة وعلى الأول تكون مخصوصة ومصادرة للثبوتية في المنسوبة ودخول القلبية والعبدية اه ع وش وبعبارة حل قوله التابعة للفرائض أى المسكنة لها أعم من أن تكون سنة لها أو لا توقف فعلها على فعلها أو لا كالتلبية ولا شك أن الوتر بتوقف فعله على فعلها اه فعده من الرواتب لان فعله بتوقفه على فعل العشاء ولم يعد المباح منها وبعبارة فخرج م وما اقتضاه كلامه أى كلام المنهاج من أن الوتر ليس من الرواتب صحيح باعتبار إطلاق الرتبة على التابعة للفرائض ولهذا لا يورى به سنة العشاء أو راتبها يصح وما إلى الرتبة من أنه منها صحيح أيضا باعتبار أن الرتبة يراد بها السنن المؤقتة اه **(قوله)** ركعتان قبل صبح) وجه تقديمها على باقي الرواتب خبر مسلم ركعتا الفجر خبر من الدنيا وما فيها قال بعضهم معناه أن الناس عند قيامهم من نومهم يتدبرون إلى معاشهم وكسبهم فاعلمهم أنهم ما خبر من الدنيا وما فيها فضلا عما عساه يحصل لهم فلا تتركوهما واشتغلوا به ولأن عددهما لا يزبد ولا ينقص فأشبهتا الفرائض بل قيل انهما أفضل من الوتر لانهما يتقدمان على متبوعيهما والوتر يتأخر عنه وما يتقدم على متبوعيه أولى ولاهما مناصح للصبح والوتر العشاء والصبح أكس من العشاء قال ر ويسن تحفيها ما قال ع وش والمراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ في الأولى آية البقرة وألم تنشرح والكافرون وفي الثانية آية آل عمران وألم تتركف والاخلال لم يكن مطولا لهذا ولا يضر به عن حد السنة بل يسن الجمع بينهما ليتحقق الاتيان بالوارد **(قوله)** وركعتان قبل ظهر وبعده (بظاهر كلامهم أنه لا يتعين أن يلاحظ في قلبية الظهر أو بعديته كونها مؤكدة أو غيرها بل يكفي الإطلاق وينصرف للمؤكدة لانها المتبادرة والطلب فيها أقوى به عليه شينا ونقل عنه أنه يجوز أن يطلق في سنة الظهر المتقدمة ويخبر بين ركعتين أو أربع مع حل ويصح جمع الثانية أى الأربعة المؤكدة وغير المؤكدة بحرام واحد والاعتمادان القلبية كالبعديتين في الأفضلية وقيل لبعديته أفضل لتوقفه على فعل الفرض كافي ع ش على م ويسن تأخير الرتبة القلبية بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هي وفضيلة التحريم لاسراع الامام بالفرض عقب الاذان أعزها به ولا تقدمها على الاجابة شرح م ومنه يظهر أن ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المداورة لصلاة الفرض عند شروع المؤذن في الاذان المفوتة لاجابة المؤذن ولعل الرتبة قبل الفرض لا ينبغي بل هو مكره ع ش على م **(قوله)** وركعتان بعد مغرب) ذكر في الكفاية أنه يسن تطويلهما حتى ينصرف أهل المسجد شرح م وقوله حتى ينصرف الخ لا يخفى أن تطويلهما حتى لاهل المسجد فلا يتصور وأن يطولهما إلى انصرف أهل المسجد إلا أن يراد من ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف صلاة أو من دعا إلى الانصراف أمر عرض له اه سم على حج والكلام حيث فعلهما في المسجد فلا ينافي أن انصرفا ليفعلهما

التابعة للفرائض) (والمؤكد

منها ركعتان قبل صبح

(و ركعتان قبل ظهر

(و ركعتان بعد غروب

(و ركعتان بعد عشاء

(وتر) (بمسرا ووقعها

(قوله) توقف فعلها على

فعلها الخ) (و بما دخل به

الضحى ونحوها فمرمى

التكثير (قوله) رجاء الله

وركعتان قبل ظهر

ويتعين عند الثانية قصدتها

القلبية أو البعديته ولو في

محو المغرب وهو مع قبله

مشكل لأن مقتضى عدم

دخول البعديته الأفعال

الفرض تعيين الوقت القلبية

اه شيخنا قوبسى

رواه الشيخان (وغیره)  
 أي غير المؤكد منها (زيادة  
 ركعتين قبل ظهر و)  
 ركعتين (بعده) ظهري  
 حافظ على أربع ركعات  
 قبل الظهر وأربع بعده  
 حرمه الله على النار ورواه  
 الترمذي وصححه (وأربع  
 قبل عصر) للاتباع ورواه  
 الترمذي وحسنه (وذكر ركعتان  
 خفيفتان قبيل مغرب)  
 لأمرهما في خبر أبي داود  
 وغیره وظهر الشيخين بين  
 كل أذانين صلاة وأراد  
 الأذان والأقامة قال في  
 المجموع وركعتان قبيل  
 العشاء ظهريين كل أذانين  
 صلاة (وسبعة كظهر) فيما  
 مر في التحقيق وغیره  
 لكن قول الأصل وبعد  
 الجمعة أربع وقبلها ما قبل  
 الظهر مشعر بخلافها الظهر  
 في سنتها المأخوذة (وبدخول  
 وقت الرواتب قبل الغرض  
 بدخول (وقته) وبعده)  
 ولو تر (يفعله) يخرجان  
 أي وقت الرواتب التي قبل  
 الغرض وبعده (يخرجون  
 وقته) ففعل القليبية بعد  
 الغرض أداء (وأفضلها)  
 أي الرواتب (الوتر) ظهريان  
 الله أمم كصلاته خير لكم  
 من حمر النعم وهي الوتر  
 رواه الترمذي وإلحاقه  
 ومحمده وذكر أفضليته

في بيت أفضل أه ع ش على مر وليس هذا خاصا بعبدة المغرب فإن عبدة الصلوات مثلها وإما  
 خست بعبدة القرب لأن شأن الناس الانصراف سر بعبدها (قوله أي العشاء) أي يفعل بعد  
 العشاء ع ش (قوله لا اتباع) لا يفتدأنا كيد الذي هو المدعى وبعبارة شرح مر لأنه صلى الله  
 عليه وسلم وأطلب عليها أكثر من الآية أه وهي ظاهرة في إثبات المدعى (قوله حرمه الله على النار)  
 بمعنى أنه لا يعتب بها وإن كان بدخلها لقوله تعالى وإن منكم إلا واردها أي داخلها بدليل قوله ثم  
 نتجى الذين اتقوا إلخ واستثنى ابن عباس من دخولها الانبياء وقال لا يدخلونها (قوله وأربع قبل  
 عصر) برفع أربع عطفًا على زيادة وهو ظاهر وكذا الجرج عطفًا على ركعتين والمعنى وزيادة  
 أربع على العشرة المؤكدة فإن قيل ينافيه قوله بعده وركعتان قلت لا ينافيه لأنه يجوز أن يكون  
 مبتدأ وخبر محذوف أي وركعتان قبل المغرب كذلك قال أه شوري أو يقال هو إلى لغة  
 من يلزم الشيء (قوله والمراد الأذان والأقامة) أي فيه فقلب (قوله وسبعة كظهر) أي أن  
 كانت حجة عنه فإن كانت غير حجة عنه صلى الله عليه وآله وأربع قبل الظهر بأمر بعده أو بما سقطت  
 سنة الجمعة البعدية للشك في جزائها بعد فعلها أه ع ش وشيخان العزري وإماما طلب طائفة قبلية مع  
 عدم جزائها لأننا مكافون بفعلها كافي شرح مر وإذا كانت سنتها البعدية حتى خرج الوقت لا تنقض  
 لأن الجمعة لا تنقض فكذلك أسبغها (قوله لكن قول الأصل إلخ) أنه عبر الأصل بذلك لأن ما بعده ثابت  
 بالنسب بخلاف ما قبلها فقامه على الظهر وقد أشار إلى ذلك المحلى شوري (قوله قبل الغرض) حال من  
 أي من كونهم أي ركعات الأربع مع مؤكدات وغير مؤكدات حل (قوله قبل الغرض) حال من  
 الرواتب أو سقطها (قوله ولو تر) الفاية للرد على من قال بدخول وقته بدخول وقت العشاء فلا يوقف  
 فعله على فعلها كمال شرح المحلى (قوله بفعله) ولو قضاء ولو تنقيد فيجمع شوري وفي قوله بفعله  
 تسحان وقت البعدية بدخول بدخول وقت فرضها وإن توقف فعلها على فعل الغرض تأمل (قوله  
 ويخرجان إلخ) فيمن البعدية تصير قضاء يخرج وقته مع أنه لم بدخل وقتها فكيف يقال أنه خرج  
 وقته مع أنه لم بدخل والخرج فرع الدخول قال حل ولما منع من ذلك وعليه الغرض لا صلاة خرج  
 وقته وما دله أه وقال السيوطي البعدية بدخول وقتها بدخول وقت الغرض وفعل الغرض شرط  
 لصحتها فلي هذا الاشكال (قوله الوتر) وبدخل وقته بفعل العشاء ولوجع تقديم لكن إن كان  
 مسافر أحسنه وأقام قبل دخول وقت العشاء امتنع عليه فعل الوتر إن لم يكن فعله عقب فعل العشاء  
 ومن دخل وقت العشاء جازله فعله وإن لم يمس من يس فعل العشاء شرح مر (قوله أممكم) أي معكم  
 وخصكم وانظر وجه دلالة هذا الحديث على المدعى الذي هو أفضلية الوتر على الرواتب إذ غاية ما يفيد أن  
 الوتر خير من التصديق بحجر النعم وسكونه خبراً منه لا يقتضي أنه أفضل منها ولو سلمت دلالتة على  
 الأفضلية فهو معارض بقوله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها فهذا أبلغ من ذلك  
 فيأمر أن يكون ركعتا الفجر أحق بالأفضلية على الرواتب حتى على الوتر لأن حديثهما أبلغ من  
 حديثه مع أن الوتر أفضل قطعاً فالأولى في الاتidal على أقضائته أي يقال للاختلاف في وجوبه  
 وفيه أن ركعتي الفجر ذهب الحسن البصري إلى وجوبهما وادوا إلى وجوب تحية المسجد وبعض  
 السلف إلى وجوب ما يقع عليه الاسم من قيام الليل كافي لشوري فتدبر أو يجيب بأن خلافاً في حنفية  
 أقوى لكونه أحد الأئمة الأربعة (قوله من حجر النعم) أي من التمدد بمواظباتها إلا بل الجروهي  
 أنصأ أموال العرب يضرب بها المثل في نقاسة الشيء وقد تقرر أن تشبيه أمور الأخوة بما هو لائق بقرب إلى

وجعله قيامها هو إلى الروضة وأصلها من زيادتي (قوله وإذا كانت سنتها البعدية) ليس بقيد أه

(وأقله أربعة) وإن لم يتقدمها نقل من سنة العشاء أو غيرها قال في المجموع (٢٧٧)

الافهام والافئدة من الآخرة خير من الارض بأسرها وأمثالها مع الوتصوت اه الطفيحي وح ف قال  
عش وجريسكون الميم جمع أحر وجريسوا بأضيم الميم جمع جار اه قال في الخلاصة

\* فعل لنحووا جرو جرا • وقال أيضا

وفعل لاسم رباعى \* قد زيد قبل لام اعلا لا فقد

وقال تعالى كأنهم جر مستنزفة اه قائل فتح الباري قبل خبره أن تكون ذلك فيصدق بها لور من قنيتها ولكها وكانت مما يتفاجأ به العرب اه **(قوله)** وأفله (ركعة) سئل شيخنا عن رجل شخص صلى أقل الوتر أو بالاقصار عليه ثم بعد سلامه عن له الزيادة عن الأقل ثم بدلا لكل هل لذلك أم لا جواب بأنه لا يجوز له الزيادة عن الأقل لقوله صلى الله عليه وسلم لا توترن إلا بالقول وكيف يتصور الاتيان بأكل الوتر فقالوا لا يتصور إلا إذا أحرم بالجميع دفعة واحدة وأحرم بدفعين أو ركعتين وهكذا وأعلموه يؤخذ من شرح مر قال ولو توترن إلى الوتر الزم ركعتان لأن أفله وهو واحدة يكره الاقتصار عليها فلا يتناولها الذكر اه **(قوله)** وإن لم يقسمه فقل (الخ) هذه الغاية لم يذكرها وأصله مع شرح مر وقيل شرط الاتيان بركعة سبق قبل بعد الشاء وإن لم يكن سننها لتنعى هي موزة لذلك الضل ورد بأنه يمكن كونها وتر في نفسها وموزة قبلها ولو فرضا **(قوله)** أو أكثر ما دعى عشرة) قضية كلام بعضهم أنه لا تحصل فضيلة الوتر إلا من صلى أخيرة وهو مستحب أن أراد كمال الفضيلة لا أصلا كما قدمته أنا اه حج والذى قدمه قوله ولو صلى ما عدا ركعة الوتر فظاهر اه يشأ على ما نفي به ثواب كونه من الوتر لأنه ينطبق على مجموع إحدى عشرة اه ومثله مر ولو صلى ركعتين منه قالوا بل بركعتين من الوتر أو ستة أو ثور ولو نوى الوتر وأطلق حل على ثلاث على المتعذرى **(قوله)** ورى (أو دواد) (الخ) الحديث الأول يدل على أفله والحديث الثاني يدل على أكثره تأمل قال ع ش لعل الاقتصار في هذا الحديث على الخمس فإدائها أهمل صلى الله عليه وسلم بمن لم يرغب في الزيادة على الخمس لضعف أو نحو ذلك اه الخمس فما فوقه في الثاني على علم من عداه أنه الاقتصار على الثلاث ورى أن المناسب له الزيادة لنشاطه ومحة جسده اه **(قوله)** بل يصح وزه أى لم يجز له يصح أصلا أن أحرم بالجميع دفعة واحدة وكان عمدا على ما لا نقده فلا مطلقا وإن سلم كل ركعتين صح ما عدا الاحرام السادس فإنه لا يشقة أن كان عمدا على ما لا نقده فلا مطلقا اه حل ولذا قال الشارح لم يصح وزه ولم يقل لم يصح صلاته لأنه قد تصح مع بطلان الوتر كما إذا كان ناسيا أو جاهلا **(قوله)** ويكره الاثار بركعة) أراد كماله القبول أن الاقتصار عليها بخلاف الأولى اه زى والافهى سنة فرداه لكرهه الحقيقية لأن فعلها مكره لأنه أصبح أهمل صلى الله عليه وسلم أوتر بها فالمعتمد أن الاقتصار عليها بخلاف الأولى كما قاله زى **(قوله)** والأول أفضل لأن الثاني فيه تيميم بالغرب وقدرته عن تيميم الوتر بالغرب وقدة للتشبيه لأصله إلا أوتر ثلاث دون ما إذا أوتر بأكثر فوجب بأن فيه تشبهها بالمرحوبان فيه تشهد أول بمسحته وثانيا بدموت **(قوله)** ولا يجوز في الوصل (الخ) أى لا تصح الصلاة حيث أحرم بدوت (الخ) حل **(قوله)** لأنه خلاف المنقول (الخ) ولو صلى عشر أحرام واحد ثم الحاد به عشرة قبحا لم أخوفه أن يشهد كل ركعتين فيظهر لأن هذا فصل لا واصل ولأى في هذه المسئلة لا فليتم اه زى فقول الشارح والفصل بين الركعات بالسلام ليس بقيد لا مثله التشهد **(قوله)** أفضل) أى أن استوى الصلوات مر ويراجع خلافه في حنية القائل وجوب الوصل

ثَلَاثَ وَأَكْلَامَهُ خَمْسَ مِائَةٍ سِتِّينَ سِتِّينَ (وَأَكْثَرُهُ اِسْمُ سِدِّي عَشْرَةَ) رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَاسْتَدْرَجَ جَمِيعُ أَهْلِ صَلَواتِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مِنْ أَجْبَانِ بَوَازِجَ حَسَّ قَلِيلُهَا مِنْ أَجْبَانِ بَوَازِ بِلَاتٍ قَلِيلُهَا وَمِنْ أَجْبَانِ بَوَازِ رَوَاجِدَةٍ قَلِيلُهَا وَرَوَى الدَّارِ الْقُفْطِيُّ أَزْوَرًا حَسَّ مِائَتًا وَسِتِّينَ أَزْوَاجًا أَحَادِي عَشْرَةَ فَلَوْ زَادَ عَلَيْهِمْ يَصِحُّ زَوْجًا وَأَخْبَرَ الرَّغْمَ عَلَى أَمِّ سَهْلَةَ فَهَ صَلَواتِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ بَوَازِ بِلَاتٍ عَشْرَةَ فَخَلَّ عَلَى إِتْمَانِهَا حَسَّتْ فِيهِ مِائَتَةُ الْأَصْدَاءِ وَقَالَ السَّيِّدِي أَنَا أَفْقَعُ بِجَوْزِ الْوُزْرِ جَمِيعًا وَبِعَمَلِهِ لَكُنَّ أَجْبَانِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِي عَشْرَةَ فَاقْسِلْ لَانَ ذَلِكَ غَالِبُ أَسْوَالِ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَكْرَهُ الْاِشْتِرَاكَ كَذَلِكَ فِي الْكُتُبِ عَنْ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ (وَلَمْ يَزِدْهُ رَكْعَةً) فِي الْوُزْرِ (الرَّوَصِلُ بِتَسْهِيلٍ) إِلَى الْأَخْصِيَةِ (أَوْ تَشْهِيدِيْنَ فِي الْأَخْصِيَةِ) لِلْاِتِّبَاعِ فِي ذَلِكَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ وَلَا يَجُوزُ لِلْاِتِّبَاعِ أَكْثَرُ مِنْ تَشْهِيدِيْنَ وَلَا قَوْلَ أَهْلِهِمَا قَبْلَ الْأَخْصِيَةِ لِأَنَّهُ خِلَافُ النُّقُولِ مِنْ فَعَلِهِ صَلَواتِ اللَّهِ

عليه وسلم (والفصل) بين الركعات بالسalam كأن ينوي ركعتين من انوتر (أفضل) متعزياً بآية عليه السالم ﴿قوله ليس بقيد لان مثله (الحق) ان قد وهو في هذه المسئلة قد فصل بين الركعات بالسالم والتشهدات ليست فصلاً اه شيخنا

زغيره (وسن تأخيره من صلاة ليل) من رتبة أترابج أنهم يجد خبر الشيعين اجمعوا آخر صلاتكم بالليل وترا (ولا بعد) ندبا وان أخرعنه نهجد فهو أعم من قوله فان أوترتم نهجد لم يبعده وذلك خبر أبي داود وغيره وحسنه الترمذي لاوتران في ليلة (و) سن تأخيره (عن أوله) أي الليل (لمن وثق بيقظته) بفتح القاف (اليل) سواء أ كان له نهجد أم لا فان لم يثق به لم يؤخره لخبر مسلم من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل وهذه من زيادتي وهو ما في المجموع واقتصر في الأصل كالروضة كما صاها في سن التأخير على من له نهجد (و) سن (جاعة في وتر رمضان) وإن لم تفعل التراويح أو فعلت فردا بناء على سن الجماعة فيها كسبا في فتعبري بذلك أولى من قوله وان الجماعة (قوله) وانظر ما لم يمنع من كونها عسلة عمل ليس) لكن قد يقال إنها نفس الوحدة فبدقتضى أنها تفعل أكثر من ذلك إلا أن يقال المراد في أكثرهم وتر واحد لقرينة حالية فهمت منه صلى الله عليه وسلم فتأمل

في الثلاثة الأخيرة لأن محل مراعاة الخلاف ان لم يخالف سنة صحيحة صريحة (قوله وغيره) كالتنية والتكبير والتشهد (قوله وسن تأخيره) ما لم يكن اذا فعل أول الليل لا يؤخره أكمل واذا أخره يفعل أقل من أكمل فالأولى له التقدم كقوله ع ش والبرماوى خلافا لحل وشورى اه ح ف (قوله أوترنهجد) هو شامل للرتبة والتراويح اذا صلح ما به نوم ع ش (قوله اجمعوا آخر صلاتكم) قال الكرمانى يستعمل أن يكون مفقولا به وأن يكون مفقولا فيه لا جـ لـ تهدي الى مفقولا على تأويل اجمعوا بافعوا لانها حينئذ تهدي الى مفقولا واحد شيئا والى مفقولين اه ش ويرى وفيه أنه يلزم على كونه مفقولا فيه ظرفية الشيء في نفسه لان الوتر هو آخر صلاة الليل فالأولى (قوله ولا بعد) ولو وتر رمضان ولو في جاعة وان كان صلاتا ولا فرادى فهو مستثنى من أن النقل الذي تنشرع فيه الجماعة تسن اعادته جاعة (قوله ندبا) أي شرعا لان مقتضى كونه ندبا أنه يجوز اعادته وليس كذلك فالأولى حذف قوله ندبا (قوله وان أخرعنه نهجد) ان قلت عادة الشارع أن يهجم بمأثره الاصل وهنما عباد كره قلت يمكن أن يقال ان الذي ذكر الأصل هو الذي فيه الإجماع لأنه اذا أخر التحجير بما يقابل يصح أن يوتر ثانيا ليعكون الوتر آخر صلاته فذلك نص عليه و يقال له وقع الخلاف فيما ذكره الاصل فانظره وتقدم الوتر على النهجد خلاف الأولى ومن المعلوم أن النهجد لا يكون الا بعد نوم و بعد فعل العشاء فان فعل الوتر بعد نوم واقتصر عليه كان نهجدا وتر وان كان قبل نوم كان وتر والنهجد افيين الوتر والنهجد عموم وخدوص من وجه وينفرد النهجد اذا كان بعد نوم ولم ينو به الوتر اه حل وينفرد الوتر عبادا أوتر به النهجد (قوله لاوتران في ليلة) هو خبر يعني النسي فان أعاده بنية الوتر عبادا لما حرم عليه ولم يعتقد والانه يحرم وانقد نفلا مطلقا اه حل قال اله لامة الشورى قوله وتران هو جار على لغة بني الحارث الذين ينصبون المثنى بالألف فان لا يبنى الاسم معها على ما ينصب به فيقال في المثنى لارجلين في الدار فنجى ولا وتران بالانف على غير لغة الحجاز على حد من قرأ ان هـ ن لسا حرا ولم أر أحدا يهجم على ذلك في هذا الحديث اه مرعاة السعد اه شورى أي فيكون على لغة من يازم المثنى الألف في جميع الاحوال فيكون مبنيا على فتح مقدر على الألف منقطع من ظهور التعذر وانظر ما لم يمنع من كونها عسلة عمل ليس ولا حاجة الى هذا التخريج (قوله تأخيره) أي جميعه ع ش (قوله لمن وثق بيقظته) ولو باقظا غيره حل (قوله فليوتر آخر الليل) هلا قال آخره وما حكمه الاظهار وادله دفع توهم عود الضمير الى الآخر فليتام شول يرى (قوله وهذه من زيادتي) أي قوله لم لا شامل له اللحن وكان ينبغي أن يقول واستحب تأخيره لمن لانهجد لمع التقييد بالوثوق فيمن له نهجد من زيادتي اه حل (قوله) وجاعة في وتر رمضان (وحينئذ يشكل جعله من القسم الذي لائن في الجماعة لأن المفهوم من قوله لائن له جاعة أي أصلا لأن يراد الذي لائن له الجماعة دائما أو ابدا فحينئذ بناء اه حل أي بان لم تسن لأصلا أو تسن في بعض الأوقات قال زي فلو تعارض عليه الجماعة والتأخير قدم التأخير وهذه المسئلة تقع كثيرا ويترهون أن الجماعة أفضل من التأخير اه حل قال ولا يقال يصلى بعضه أول الليل لجماعة ويؤخر بعضه بل الأفضل تأخيره كله (قوله بناء على سن الجماعة فيها) متعلق بقوله وسن جماعة أي ان سن الجماعة في الوتر مبنية على سن الجماعة في التراويح ولذا ينبغي على عدم سن الجماعة فيها فلا تسن في الوتر فالوتر تابع لها وبهم من الشارع ان سن الجماعة في التراويح مختلف فيه وهو كذلك كما في شرح الحلى وعبارته مع الأصل والأصح ان الجماعة تسندب في الوتر بناء على ندبها في التراويح التي هو الأصح الآتي ومقابل لأصح ان لا يفراد فيها أفضل كخبرها من صلاة الليل لبعده عن الرأيه اه وعلم مر بدليل الشارح بقوله اتباعا لسلف والخلق (قوله)

تندب في الوتر عقب التراويح جماعة وتقدم في صلاة الصلاة أنه يسن فيه القنوت في النصف الثاني من رمضان (والضحي وأقهار كعتان) وأدنى السكال أربع وأفضل منه ست (وأكثرها) عددًا (ثنتا) (٢٧٩) عشرة وأفضلها) قتلا ودليل (ثمان) ويسلم

من كل ركعتين ندبًا كما قاله  
القمي روى الشيخان  
عن أبي هريرة قال وأصاني  
خليلي صلى الله عليه وسلم  
بثلاث صياح ثلاثة أيام من  
كل شهر وركعتي الضحى  
وإن أوتر قبل أن أتأتم  
وروى مسلم أنه صلى الله  
عليه وسلم كان يصلي  
الضحى أربعين يومًا شاء  
وروى أبو داود بسناد على  
شرط البخاري أنه صلى الله  
عليه وسلم صلى تسعة  
الضحى أي صلاته ثمان  
ركعات يسلم من كل ركعتين  
وفي الصحيحين قريب منه  
وروى البيهقي بسناد ضعيف  
عن أبي ذر أنه صلى الله  
عليه وسلم قال إن صليت  
الضحى عشرا لم يكتب  
عليك ذلك اليوم ذنب  
وإن صليت ثنتي عشرة  
ركعة بنى الله لك بيتا في الجنة  
وقتها فيأجزم به الرافعي  
من ارتفاع الشمس إلى  
الاستواء وفي الجموع  
والتحقيق إلى الزوال وهو  
المراد بالاستواء فيأظهر  
وتقل إلى الرضوخة أصحاب  
أن وقتها من الطلوع ويسن  
تأخيرها إلى الارتفاع قال  
الاذري في نظر المهرورف  
في كلامهم الأول وقتها

وتقدم في صلاة الصلاة (الخ) غرضه هذا الاعتدال عن عمد ذكر هذا الحديث هنا مع ذكر الأصل له  
هنا فيرد عليه أنه لم يوف بمافي الأصل وحاصل الجواب أنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في المقدم  
فإن عجل بمآذ كره الأصل (قوله والضحى) عطف على قوله كالرأب والضحى هي صلاة الأتراق  
كما تفي به والشيخنا اه حل وقال سمعنا الحج انتهوا بها وتندب فمأذها إذا كانت لها ذات  
وقت اه شرح مر شوري (قوله وأقهار كعتان) وسن أن يقرأ فيها الكافرون والأخلاص  
وهما أفضل في ذلك من الشمس والضحى وإن وردنا أيضا إذا خلاص تعدل ثلث القرآن والكافرون  
ربعه بلام مضافة شرح مر (قوله وأكثرها عددًا) أي لأفضل والذي أقي به والشيخنا ان  
أكثرها ثمان فإن زاد عليها لم يجز ولم تنسح ضحى إن أحرم بالجميع دفعة واحدة وإن سلم من كل ركعتين  
صح ما عدا الأحرار الخمس فإنه لا يتعدى أن كان عبدا عالوا لا انعقد فلا مطلقا اه حل (قوله ثنتا  
عشرة) ضيف (قوله وأفضلها ثمان) قال حج وما ذكر من أن الثمان أفضل من اثنتي عشرة  
لا ينافي قاعدة أن العمل كلما كثرت حتى كان أفضل لأنها أغلبية تصريحهم بأن العمل القليل يفضل  
الكثير في صور كالتصريح أفضل من الأنعام بشرطه اه (قوله ودليل) هو تفسير (قوله خليلي)  
كناية عن المحبة التامة اه عش (قوله صياح ثلاثة أيام) والأولى أن تكون البيض وهي الثالث  
عشر والرابع عشر والخامس عشر وقوله وإن أوتر قبل أن أتأتم إنما أمره بذلك ما علم من حاله فلا يقيم  
أحوال كثيره شغفها بالأحداث والروايات (قوله ويريد ما شاء) أي من الضحى كما يدل له الرواية  
التي بعدها اه شوري أي ويخصص الثمان وقال حل أي من الفعل المطلق (قوله يسلم من كل  
ركعتين) أي ندبًا يجوز فعل الثمان بسلام واحد وينبغي جواز الاقتصار على تشهد واحد في الأخيرة  
وجواز تشهد في كل شعب من ركعتين أو أربع وهل يجوز له تشهد بعد ثلاث أو خمس ثم آخر في الأخيرة  
أو تشهد بعد الثلاثة وآخر بعد السادسة وآخر بعد الأخيرة فيه نظر اه حج اه شوري (قوله ان  
صليت الضحى عشرا) يمكن حمله على أن المعنى أن صليت في وقت الضحى عشرا وهو صادق بما إذا نوى  
ببعضها فلا مطلقا فلا ينافي أن أكثرها ثمان عش (قوله من ارتفاع الشمس) هذا هو المعتمد  
وقوله من الطلوع وعلى هذا القول فلا يؤثر فيها وقت الكراهة لأنها صاحبة وقت اه قل (قوله ووقتها  
المختار (الخ) ليكون في كل ربع صلاة في الربع الأول الصبح وفي الثاني الضحى وفي الثالث الظهر وفي  
الرابع العصر (قوله وكنتيجة مسجد) معطوف على قوله كالرأب أي وهي مستحبة له لافه ولو شاعا  
كان وقف حصة شامة مسجد على الأوجه ولا يصح الاعتكاف فيه والفرق أن الغرض من النتيجة  
أن لا تنكح حرم المسجد بترك الصلاة فيه فاستحب في الشارع لأن ما من جزء منه إلا وفيه جهة مسجدية  
وترك الصلاة فيل تعطيله والاعتكاف إنما هو في المسجد والشائع بعضه ليس بمسجد فالحك في نه بركته  
من مخرج بعضه عن المسجد واعتمد عليه عش على مر وهذه الإضافة غير حقيقية إذا المراد أنها  
تحية تارب المسجد تعظيها لا بالبيعة فلو قدسنة البيعة نفسها لم تصح لأن البيعة من حيث هي بيعة  
لا تعبد بالعبادة ثم عاونها تعبد لا بقاء العبادة فيها لله تعالى (قوله غير المسجد الحرام) أم هو في يديده  
فيه بالطواف الذي هو تحية البيت وحيد يقال للامسجد يستحب لداخله ترك تحيته وكتب أيضا  
أما المسجد الحرام فإن كان داخله بر بد الطواف فالسنة الطواف وتحية البيت فإن صلى ركعتين

المختار إذا مضى ربع النهار كاجز به في التحقيق وقولي وأفضلها ثمان من زياتي وهو مافي الرضوخة وغيرها (وكتحبة مسجد) غير  
المسجد الحرام (له) (الخ)

خلف الطواف حصاة تحية المسجد وإن صلاهما داخل البيت وتوقف فيه بأن البيت ليس من أجزاء المسجد لكون وقفيته لم يشمله التقدم بنائه على وقفية المسجد وعدم ملك أحده فتحية البيت الطواف فلو صلى من يد الطواف التحية انعقدت صلاته لا هامة في الجلبة وإن لم يرد داخل الطواف صلى تحية المسجد لا يخفى أن تحية الحرم الأحرام وعرفة الوقوف ومنى الرى ولقاء السلم السلام اه حل بزيادة وقول حل فيتدعى فيه بالطواف الخ يعمل منه أن المسجد الحرام كغيره من التحية له واستدناؤه بالنسبة لتأخير التحية عن الطواف إن أراد داخله **(قوله لم يتطهر)** فضنته أنه لو دخل محله وتطهر عن قرب لانس له التحية وليس مراد الخى تطهر عن قرب قبل جلوسه من له ذلك اه عى **(قوله مر بد الجالوس)** ليس بقيد اه عى **(قوله لم يشغل به عن الجماعة)** عبارة شرح مر ويكره تركه إلا أن قرب قيام مكتوبة وإن لم تكن جمعة بحيث لو اشغل بها عنه فضيلة التحريم مع امامه وكانت الجماعة مشروعة له وإن كان قد صلاها جماعة أو فرادى فلا يكره له تركه ولا دخل في الامام في مكتوبة أو نواف فوت متفرقة اه أى فيقدم ما ذكر على التحية وتحصل تبعاً **(قوله وإن تكرر دخوله من قرب)** قال شيخنا مر وتسن التحية لكل واحد من المساجد للتلاصق ولم يفته شيخنا زى لان لما حكم المسجد الواحد في جميع الاحكام وهو الوجه اه قل **(قوله لوجود المفتضى)** وهو الدخول **(قوله وتحصل بركتين)** أى يحصل فضلها بركتين فأكثر ومع ذلك فالأفضل الاقتصار على بركتين اه بر فلو أحرم بذلك فيه ثم خرج منه في أثناء ذلك فإن كان عالماً بطلت صلاته ولا انقلب نفلاً مطلقاً اه حل **(قوله ولو كان ذلك فرضاً ونفلاً آخر)** ينفى أن محل ذلك حيث ينذر هاء الاقلايد من فعلها مستقلة لأنها بالنذر صارت مقصودة فلا يجمع بينها وبين فرض لا نفلاً وتحصل بواحد منها اه عى على مر **(قوله سواء أتوب بمعه أم لا)** أى ما بينه وبينى وعندها ولا يحل يحصل فضلها لوجود الأضار وفي كلام بعضهم أن التوب لم يحصل فضلها على حصول فضلها وإن لم تنو بشكل عليه قوله صلى الله عليه وسلم (ألا عما بالنيات وأما السكلى امرى مما نوى إلا أن يقال خدم من جهة عمله من حيثها بما بعد ودخلة فيه فساكنها نويت حكماً اه زى بإيضاح وقال شيخنا العز زى هذا سقوط الطالب أو ما نوى بها الخاص فلا يحصل إلا بنيتها **(قوله وأما لم يضر الخ)** جواب عن سؤال تقديره كيف ينوى الفرض مثلاً وتحية المسجد وقوله ما ذكرى من الفرض والنفل الآخر والظاهر أن ما مفعول ونية فاعل كابد له التعليل وقيل بالعكس رح **(قوله لا هامة غير مقصودة)** مثلاً في ذلك سنة الوضوء وركعتا الطواف والأحرام والاستخارة وقدم المسافر ومحو ذلك مما تقدم ويتجه في ذلك جوازاً أكثر من ركعتين اه قل **(قوله بخلاف نية سنة مقصودة مع ثلثها)** كنية سنة العشاء والوتر وكنية العبد من مواكبة سنة الظهر والعصر مما فيها كناية عن جميع كيف في شرح مر وعى **(قوله وبذلك)** أى بقوله وتحصل بركتين فأكثر **(قوله أنها لا تحصل بركمة)** أى على الصحيح والافتد قبل أنها تحصل بماد كرسولاً كرام المسجد المقصود بماد كرسولاً كرام **(قوله وصلاته جنازة)** ولا نفوت بها التحية إن لم يطل الفصل اه عى على مر **(قوله ومع كون ذلك الخ)** جواب عن تملك الضيف القائل بأن المذ كورات بمعنى ما في الحديث وهو ركعتان من حيث إن المقصود بكل اكرام المسجد كافر وشيخنا **(قوله ونفوت بالجالوس)** أى متمكناً لا مستوفراً كملى قدميه أى بأن جلس عالماً على ما بان عليه التحية مع رضاعتها وأما لو جلس يستريح ثم يقوم فلا نفوت بالابا عرض عنها اه حل ولا نفوت بالقيام إن لم يطل بخلاف ما إذا طال قدران أو ما ذكرى ركعتين وخرج بإطول الوقوف ما إذا أتبع المسجد جده فدخل ولم يقف فيه بل قصد الحراب مثلاً وادمسه إليه على مقدار

متطهر امر يد الجالوس فيه لم يستغل به عن الجماعة ولم يخف فوت راتبة وإن تكرر دخوله عن قرب لوجود المفتضى **(وتحصل بركتين فأكثر)** بتسليمه ولو كان ذلك فرضاً أو نفلاً آخر سواء أتوب معه أم لا لخبر الشيخين إذا دخل أحدهم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين ولأن المقصود وجود صلاة قبل الجالوس وقد وجدت بذلك وأما لم يضر رتبة التحية ما ذكر لا هامة غير مقصودة بخلاف نية سنة مقصودة مع ثلثها وفرض فلا يصح وبذلك علم أنها لا تحصل بركمة وصلاته جنازة وسجدة تلاوة وسجدة شكر للخبر السابق مع كون ذلك ليس بمعنى ما فيه ونفوت بالجالوس الآن يكون سهواً أو جهلاً أو قصر الفصل

**(قوله إن لما حكم المسجد الخ)** لعلمه على كلام الزايدى **(قوله رحمه الله وتحصل بركتين الخ)** ولونوى التحية بركتين بتسليمه مثلاً ثم قبلها نفلاً مطلقاً هل يطل تلك الصلاة وتقلب نفلاً الظاهر البطال وهذا باقى في فاب غير التحية أيضاً اه حل وسم



ركعتين فلا تقوت التحية بذلك اه ع ش وزى ويردد النظر في أن فواتها في حق ذي الحبو  
والحرف بماذا لو قيل لا تقوت إلا بالاضطجاع لانه رتبة أدون من الجلوس كأن الجلوس رتبة أدون  
من القيام فكيف كانت هذه اوقات بذلك لم يعد وكذا يتردد النظر في حق المضطجع أو المستلقي أو المحمول  
إذا دخل كذلك وتقوت سنة الوضوء وطول الفصل عر قاعلي الوجه كافي شرح مر لا بالأعراض مر  
(قوله وقسم تسن له) أى أنما نقوله كعيد الكاف استقصائية اذ لم يبق من هذا القسم غير ما ذكر  
وأما زمر رمضان فتدأ دخله في القسم السابق إذا لم يتر من حيث هو لا تسن فيه اذ انما بدأ بأكفاره شيئا  
(قوله وتراويج) ولا تصح بنية مظلة بل ينوي ركعتين من التراويج أو من قيام رمضان كافي شرح مر  
قال ع ش عليه وقضيته أنه لو لم يتصرض لم يعد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته  
وينبغي خلافه لأن التصرض للمعد لا يجب وتحمل نيته على الواجب في التراويج وهو ركعتان قال كافي أصلي  
الظاهر أو الضحيح حيث قالوا فيه بالصحة ويحمل على ما يعتبر من العدد شرعا وما جرت به العادة من زيادة  
وقود عند فعل التراويج في الجامع الأزهر جائز أن فيه نفع والاحرم كافي نفع وهو من مال مجبور  
عليه أو قسما بشرطه واقفه ولم تطلد العادة به في زمنه وعهله اه شرح مر وشترعت في السنة  
الثانية من الهجرة حين يقي من الشهر تسع ليال (قوله وقت وتر) أى ويكون وقتها وتر فترفع ركلا  
مستأصفا فوق منصوب على أنه خبر ليكون المقدرة كقوله حل وليس قيدا في سن الجماعة في  
التراويج حتى يكون حال من التراويج لانه يفيد أنها لا تسن الجماعة فيها إلا ان فعلت وقت وتر وأما ان  
فعلت في غيره فلا تسن الجماعة فيها وليس كذلك فقط اعتراض الشورى بقوله فيه ايلم أن هذا  
وقت جامعها لانه فهم أن وقت حال من التراويج (قوله وهي عشر وركعة) قال الحلبي والحكمة  
في ذلك أن الواجب المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات فضوعفت فيه مر أى لكونه وقت جدد  
وتشمر وقوله فضوعفت قال سم على حج لعل المراد زيد عليها قدره وضعفه وقال الرشيدى  
فضوعفت أى وجعلت بضعفها زاد في رمضان والأقال وأتبطلو في رمضان أيضا أروا أنه مبنى  
على أن ضعف الشيء مثله وحمل كونهما عشر بن لغير أهل الدين على مشرفه أفضل الصلاة والسلام  
أما هم فلم يفعلوا ستا وثلاثين وإن كان اقتصارهم على العشرين أفضل ولا يجوز لغيرهم ذلك اه زى  
وقوله ستا وثلاثين قال حج أى جبراهم زيادة ستة عشر في مقابلة طواف أهل مكة أربعة أسابيع  
بين كل واحد وثمانين من العشرين سيع اه س قال مر والمراد أهل المدينة من ما وقت صلاة  
التراويج وإن كانوا غرباء لأهلها بغيرها وأظنه قال لأهلها حكمهم وإن كانوا حوطا اه سم ع ش  
قال شيخنا ح ف القضاء يحكي الأداء فلو قضاها من كان بالبلدية وقت صلاتها خارجها قضاها سائبا  
وثلاثين ولو قضاها من كان خارجها وقت صلاتها فيها أصلا عشرين اه (قوله بعشر تسليات)  
اقتصر على الواجب والأفهي عشرون تسليمة اه ع ش (قوله من جوف الليل) أى في جوف الليل  
(قوله ليالى من رمضان) أى ثلاثة متفرقة هي الثالثة والعشرون والخامسة والعشرون والسابعة  
والعشرون وكان ذلك في السنة الثانية من الهجرة تسع بقيت من الشهر (قوله بصلاته) أى مقتدين  
به وقوله فيها أى في تلك الليالى وصلى بهم ثمان ركعات فقط كقوله الحلبي وأما البقية فيحتمل أنه صلى  
الله عليه وسلم بصلاته في الليال قبل بعثته وبعده والظاهر الأول كما قاله ع ش على مر (قوله)  
فلم يخرج لهم في الرابعة) أى وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد من حينئذ وصاروا يفعلونها في  
بيوتهم إلى السنة الثانية من خلافه وهي سنة أربعة عشر من الهجرة ع ش وفره شيئا  
(قوله صلاة الليل) بما هذا بذلك وقوعها في نوايا الصلاة الليل عند الاطلاق تنصرف لثمة جدد اه ع ش

(وقسم تسن) أى  
الجماعة (له كعيد وكسوف  
واستقاء) لمسائتي في  
أبوابها (وتراويج وقت  
وتر) وهي عشرون ركعة  
بشر تسليات في كل  
ليلة من رمضان روى  
الشيخان أنه صلى الله عليه  
وسلم خرج من جوف الليل  
ليالى من رمضان وصلى في  
المسجد وصلى الناس  
بصلاته فيها وكثر وافل  
يخرج لهم في الرابعة وقال  
لهم صبيحها خشيت أن  
تفرض عليكم صلاة الليل

(قوله وأما البقية فيحتمل  
الح) عبارة البرماوى قالت  
عائشة واستمر صلى الله  
عليه وسلم يصلها في بيته  
فرادى إلى آخر الشهر اه  
جل







وبه صرح في المجموع وغيره  
(أر) نوى (قدرا) ركعة  
فأكثر (فلان) يادة عابه  
(ونقص) عنه في غير الركعة  
كله معلوم (أن) نوا (أو لا)  
بان زادا ونقصا بلانية عدا  
(بطلت) صلاته فحلفت  
ما نواه (فان قام) زائدها  
فذكر (قد تم) فله أي  
لزامه (ان شاء) ثم يجده  
لله في أصوله وان لم  
يشأ فعد وشهد وسجد  
لله وسلم (وهو) أي  
النفل المطلق (بليل) أفضل  
منه بالهاتين لم يمس الساق  
(وبوسطه أفضل) من  
طرفيه ان قسمه ثلاثة  
أقسام (ثم آخره) أفضل من  
أوله ان قسمه قسمين  
وأفضل من ذلك البدن  
الرابع والخامس سئل  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أي الصلاة أفضل  
بعد المكتوبة فقال جوف  
الليل وقال أحب الصلاة  
إلى الله صلاة أو كان ينام  
نصف الليل ويقوم ثلثه

(قوله فلم) لا يشهد في كل  
ركعة (أي غير الأخيرة) اه  
فيحتمل أي فيمتنع عليه  
الفصل بين تشهدين بركعة  
واحدة ولو في الاتنا معا  
الآخر أما هو فلا يضر فيه  
ذلك لقوم المبالغة كورة

(قوله فلم) أي من قولهم من كل ركعتين فأكثر أنه لا يشهد كل ركعة ظاهر كلامهم منه وان لم يطول  
جلسة الاستراحة أي بذلك تشهد شرع مر وحج قال حج وهو مشكل لانه لو شهد في المكتوبة  
الرابعة مثلا في كل ركعة ولم يطول جلسة الاستراحة لم يضر فلان يحمل ما هنا على ما إذا طول لا يشهد  
جلسة الاستراحة لما مر أن طول بلهما مبطل أو يفرق بأن كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لاحداث ما لم  
يعدها بخلاف النفل اه هذا والمعمد عند الشارح أنه متى جلس في الثالث بقصد التشهد بطلت  
صلاته وان لم يزد ما فله على جلسة الاستراحة اه ع ش على مر وقول حج لما مر أن طولها  
مبطل للمعمد عند مر خلافه (قوله أيضا فلم) أنه لا يشهد في كل ركعة (لعل محل المنع عند فعل ذلك  
قدما بخلاف ما لو قصد الانتصار على ركعة فاني بها تشهد من له زيادة أخرى فقام إليها بعد النية فاني  
بها وتشهد من غيرها فاني بها كذلك فمن غيرها فاني بها كذلك مثلاً فانه لا يبعد جواز ذلك  
اه شو برى وح (قوله له زيادة) أي والاثني بمنزلة أفضل اه شورى (قوله ان نوا) أي  
أي الزيادة والنقص وهذا محقق في غير متيم بقصد اه وقد وجدته في أثناء عدونه أما هو فلا يضر بدعي  
ما نواه لان الزيادة كافتتاح صلاة أخرى اه حل (قوله بطلت صلاته) ان صار إلى القيام أقرب منه  
إلى العقود في مسئلة ان ياد فاجلس وتشهد وسلم في مسئلة نقص وقوله سهوا فذكر وجهه اه  
حل وقوله ان صار إلى القيام أقرب وقال البرماوي بطل بشر وعه في القيام اه (قوله فان قام زائد)  
وصار إلى القيام أقرب أو مساو (قوله ثم قام) أي وقوله من قد واه برماوي (قوله وان لم يشأ فقد)  
أي استمر قاعدا (قوله غير مسلم السابق) هو أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وتقدم على جله  
النفل المطلق اه حل (قوله ثم آخره) أي ثم ما هو آخره فهو بالجزء أي نصفه الآخر أفضل من نصفه  
الأول كما ذكره الشارح عن الروضة وبذلك فيه الدس الرابع والخامس وان كان أفضل من بقية  
ويتجه أن البدن الخامس أفضل من السادس اه قل على الجلال لكن قول الشارح أفضل  
يقتضي أن آخره مبتدأ الآن يقال أفضل خبر بطول التقدير اه (قوله ان قسمه قسمين) أي  
نصفين وكذا القسمه اثلاثا أو أرباعا على نية أنه يقوم ثلثا واحدا أو ربعا واحدا وينام الباقي فالأولى  
أن يجعل ما يقومه آخره بخلاف ما لو قسمه أجزاء ينام جزءا ويقوم جزءا ثم ينام جزءا فالأفضل أن  
يجعل ما يقومه وسطا فلأولاد أن يقوم ربعا على هذا الوجه فالأولى أن يقوم الثالث اه ع ش  
على مر (قوله وأفضل من ذلك) أي من النصف الثاني البدن الرابع والخامس اذ أقسمه  
أسداسا كافي حل وينام البدن السادس ليقوم للصحيح بنشاط وقال الشورى قوله من ذلك أي  
من الوسط والاخير في المستثنين اه (قوله أي الصلاة) أي وقت الصلاة بدليل الجواب بقوله  
جوف الليل ويصح أن يضمر في الثاني أي الجواب والتقدير بركعة صلاة جوف الليل وهو أولى لانه محل  
الاحتياج إلى التقدير شو برى (قوله فقال جوف الليل) أي وسطه وهذا دليل لقوله وبأوسطه أفضل  
وأما كان الثلث الأوسط أفضل من النصف الاخير لما أخذ من قوله ثم آخره مع أنه أطول ليقوم للصحيح  
بنشاط وقوله وقال أحب الصلاة إلى الله الخ دليل لقول الشارح وأفضل من ذلك الخ وقوله وقال ينزل  
ربنا الخ دليل لقوله ثم آخره أفضل ان قسمه نصفين لان النصف الاخير مشتمل على الثلث الاخير  
الموجود في هذا الحديث اه شيخنا ح فالحاصل أن النصف الذي ذكر ثلاث دعوى فثنتان في المتن  
وواحدة في الشرح وأقام لكل واحدة دليلا (قوله كان ينام نصف الليل) أي الأولى والأولم اليه

هذا ما تقرر اه قويسني (قوله رجه الله أنوى قدرا الخ) أي من النفل المطلق كما هو الفرض خرج غيره كآخرة فليس له الزيادة ولا  
النقص عما مر اه مر (قوله رجه الله وأفضل من ذلك البدن) هذا من جملة الوسط ما ذكره كقولهم

وينام سبعة وقال ينزل بنا

تبارك وتعالى أى أمره كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فأستجب له ومن يسئ إلى فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له وروى الاول مسلم والثانيين الشيخان (وسن سلام من كل ركعتين) نوما أو أطاقى التي ظهر الشيخين صلاة الليل مثنى مثنى روى خبر ابن حبان صلاة الليل والنهار (وتجهد) أى تغل بليل بعد نوم قال تلى ومن الليل فجهده (وكره تركه لتأد) بلا ضرورة صلى الله عليه وسلم أبعده الله عن محرومين العاصي بأعباء الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه رواه الشيخان وفي المجموع ينبغي ان لا يحل بصلاة الليل وإن قلت والسنة في نوافل الليل المتوسط بين الجهر والأسرار لا التواضع فجهدها كما استنناها في الرضوخة واستثناء منقطع لأن المراد بنوافل الليل النوافل المطلقة كإحدى صفة الصلاة ويسمى لمن قام يتجهدا أن يوقظ من يطمع

ان قسمه ثلاثة أقسام ليس المراد الثلث بل المداير على تعدد الأقسام اهـ

السدس الآخر لقال ثلثيه وقوله قوم ثلثه هذا الثالث هو السدس الرابع والخامس فؤاد بل قوله وأفضل من ذلك اهـ حل (قوله ينزل بنا) يفتح الياء وضهما وإبتان اهـ ع (قوله أى أمره) أى حامل مكتوب أمره لأن الأمر معنى والمعنى لا يحمل كإفراءه شيخنا ع فوجد يقال لا مانع من حل المعنى وبعبارة البرماوى أى حامل أمره وهو الملك كإفراءه وإبانة الله بأمره منادى ينادى الخ واهـ قدره الشارح لأنه لا يصح نسبة لنزول الله تعالى اهـ (قوله حين يبقى ثلث الليل الأخير) قضية هذا أن عمل هذا النزول آخر الثلثين الأولين لأنفس الثلث الثالث وقديس إبان النزول في هذا الوقت ثم يستمر إلى آخره اهـ مرة اهـ ع (قوله فيقول) أى مبلغ أمر الله بحكاية عن الله وقال شيخنا ع ف قوله فيقول أى رينا لا بالمعنى المتقدم أى بدون تقدير المضاف وقال شيخنا العزبى أى من يدعو رى فيستجيب له وكذا يقدر في الباقي فتأمل (قوله من يدعوني) الفرق بين الثلاثة أن المطلوب المال دفع المضار وجلب المسار وذلك أى جلب المسار مادنيوى وماذنى في الاستغفار إشارة إلى الأول وفي السؤال إشارة إلى الثاني وهو جلب المسار الدنيوية وفي الدعاء إشارة إلى الثالث وهو جلب المسار الدنيوية قال الكرمانى يحتمل أن يقال الدعاء ما لطلب فيه نحو ياللة والدؤال المطلوب أن يقال المقصود منه الواحد وان اختلف اللفظ اهـ شورى (قوله فاستجيب) بالنصب على جواب الاستفهام والرفع دلى الاستئناف وكذا قوله فأعطيه وأغفره وليس السبب لطلب بل استجيب بمعنى أجيب اهـ فتح البارى اهـ شورى (قوله والثانيين) فيه تغليب الأول فكان لا يظهر أن قول الثاني والثالث اهـ ع (قوله مثنى) أى اثنان اثنان والثاني تأكيده لدفع توهم إرادة اثنين فقط اهـ قل على الجلال (قوله وتجهد) وهو مؤكسو بدله فلولى شجاع وثلاث نوافل مؤكسات صلاة الليل الخ اهـ شورى (قوله أى تغل بليل) قضية أنه لا يحمل بفرض وليس مراد بل يحمل بقيا على سبيل التحية اذ الجامع أن المراد اشغال ليل بالصلاة واشغال الزمان بها كما اعتمدته مر كاتل عن إفاته لكن عبرته في الشرح كعبارة الشرح فله يرجع عن ذلك البحث فراجع شورى وبعبارة قل على الجلال قوله تغل أى ولو بالترفه وحينئذ وتر وتجهد والفرض ولو قضاء أو زهدا كالنفل اهـ واعتمد شيخنا ع ف أنه لا يحصل بالفرض (قوله بعد نوم) ولو بربا ولو كان النوم قبيل فعل العشاء امكن لا بد أن يكون التجهد بعد فعل العشاء حتى يسمى بذلك وهذا هو المعتمد ولو جمعة جمع تقدم فجا يظهر قياسا على التواضع والوتر اهـ زى مله صا وقرره ع ف وظاهره أنه لا يشترط دخوله وقتها الاصلى ونقل الأطفحى عن مر أنه لا بد من دخوله وقتها الاصلى اهـ وقال ع ع على مر لا بد أن يكون النوم بعد دخول وقتها ولو قبل فعلها اهـ (قوله تتهجد به) أى صلى بأى بالقرآن أى صلى بالليل صلاة تسمى تتهجدا اهـ قل (قوله وكره تركه لتأد) قال زى ويشد بقضاؤه وإذافات انتهى وانظر المراد بأعادة وقياس نظاره من الحيز وتجد بدلى الوضوء وضوء يوم الشك حصوله بعبارة كافى الشورى (قوله لا تكن مثل فلان) هو كناية عن عبادة بن عمر بن الخطاب ويحتمل أن هو اللفظ أى لفظ فلان صدر منه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنه من الراوى اهـ حل وبعبارة قل على الجلال قوله لا تكن مثل فلان قيل أنه عبادة بن عمر بن الخطاب ورده حجج بأنه لم يقف عليه في شيء من الطرق وقال الأطفحى لا تكن مثل فلان هو كناية عن شخص معين عنده صلى الله عليه وسلم وأهمه خوفا عليه من الأوم ثلاثا كسر خاطره وما قيل أنه عبادة بن عمر مرود بأنه كان من عباد الصحابة ولاجل ذلك قال حج لم أقص على تعيينه اهـ (قوله والسنة في نوافل الليل) أى المطلقة وهذا مكرر مع ما سبق في أركان الصلاة وبعبارة هذا شارح ثم لا نافلة الليل المطلقة في توسط فيها

بين الاسرار والجهران لبشوش على نائم أو مصل ويحويه ومحل التوسط في المرأة والخشحي حيث لم يسمع  
 أجنبي وذكر نائم أن المراد بالتوسط أن يز يد على أدنى ما يسمع نفسه من غير أن تبلغ تلك الزيادة سماع  
 من يليه وتقدم مافيه وان الذي ينبغي فيه ما قاله بعضهم أن يجهر نارة ويسر أسمى اه حل (قوله)  
 وكرياقم أي سهر ولو بغير صلاة اه م (قوله يضر) أي شأنه ذلك وان لم يضر بالفعل اه  
 ح ف أي أن كان كل الليل و بالفعل ان كان بعض الليل ففرق بين قيام الكل فيكره مطلقا أي وان  
 لم يضر لان شأنه الضرر وقيام البعض فيكره ان يضر بالفعل والا فلا كما يؤخذ من حل وغيره (قوله)  
 دائما) أي فيكره وان لم يضر لان شأنه ذلك فر بما يقوت به مع الح لنهار من غير استدراك ومهنا  
 فارق عدم كراهة صوم الدهر لانه يترك بالليل ما فاته بالهار (قوله لم يخبر) استفهام تقرير يما  
 بعد النبي على حد أليس الله كاف عبده أي أتقر بأن أخبرت وتوله وأفطر بقطع الحزمة (قوله الخ)  
 فتمت وزورك عليك حة والمراد بالزور الزايل لان حق الضيف واجب عليه ثلاثة أيام أي متأكد اه  
 ع (قوله احياء الليل) أي بصلاة والمراد احياءه ككافي بعض الروايات (قوله أولى من) قوله قيام  
 كل الليل دائما) لانه يفسد أولها من الغرب والمشاء وقلم به ذلك وكان يضره لانه لا يكره وليس  
 كذلك فلها عدل عن المصنف اه شوري (قوله وكه تخصيص الخ) قال الشيخ عميرة قبل حكمة ذلك  
 ضعفه من وظائف يومها فان قيل يقدح في ذلك انتفاء الكراهة اذا وصلها باليلة قبلها أو بعدها فاق  
 الاحتياط بمتني معه المتعفن عن فعل وظائفه وفي الجواب نظر لانه يتخفف في الاستراحة اه شوري  
 وقد يقال لا اعتياد لا يحصل الا بوصولها فقبلها لا يجاب به لانه يحصل لا اعتياد واجب بان هذه حكمة  
 لا يلزم اطرادها اه ح ف (تنبيه) أنهم كلامه عدم كراهة احياءه مضموم قبل قبلها وبعدها هو  
 نظرا ما ذكره في صومها هو كذلك وتخصيصهم ليلة الجمعة بذلك مشعر بعدم كراهة تخصيص غيرها  
 وهو كذلك وان قال الأذري فيه وقفة اه شرح م (قوله قيام) أي بصلاة فهو غير القيام الأول  
 لان المراد به السهر وأما احياءها بالذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة سورة الكهف  
 فستحب اه ح ف واطفيحي والله أعلم

### باب في صلاة الجمعة

أي في شر وطها وآدابها ومكرها وتخطاها وحقيقة الجماعة الارتباط الحاصل بين الامام والمأموم  
 فالجماعة بحث شرعي مأخذه التوقيف وأما الجمع فأقله ثلاثة وهو بحث فكري مأخذه اللسان فافترقا  
 وشاعت بالمدنية دون مكة فلهذا الصفة بها كافي الغنائى وحكمة مشر وعينها قيام نظام لائفة بين  
 المصائب ولذا اشترعت المساجد في التحال ليحصل التهادب اللقاء في أوقات الصلوات بين الجيران ولانه قد  
 يعلم الجاهل من العام ما يجمله من أحكامه ولان مراتب الناس متفاوتة في العبادة فتعوز بركة الكامل  
 على الناقص فتكمل صلاة الجميع وهي من خصائص هذه الأمة وكذا الجمعة والعيان والكسوفان  
 والاستسقاء والوتر اه مناوي ولا يخفى ان في العبارة أي باب الجماعة في الصلاة لان الجماعة هي  
 الفرض فقول صلاة الجماعة فرض كفاية بقدره باعانة الصلاة فرض كفاية فلو صوف يفرض  
 الكفاية بجماعة الصلاة لا تقس الصلاة اذ هي فرض عين أو المراد الصلاة من حيث الجماعة وعبارة قلب  
 على الجلال باب صلاة الجمعة أي بيان أحكام الجماعة في الصلاة اه وتحصل الجماعة للأموم وان ينو الامام  
 الامامة لان الأرض حصول الجماعة وقد حصلت بواسطة النيابة للمأموم الاقتداء لان صلاته حينئذ وقعت  
 جماعا اه م ع ش على م وأفضل الجماعات ما في الجمعة ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم المشاء ثم العصر  
 ولومن يوم الجمعة ثم في الظهر ثم في المغرب كذا عن شيخنا م وجعل سم فضل الجماعات تابعا لانه ناض

في تهيئته اذ لم تخفف ضررا  
 وبأ كذا كذا الدعاة  
 والاستغفار في جميع  
 ساعات الليل وفي النصف  
 الأخير اكسو عند السحر  
 أفضل (و) كراهة قيام بيل  
 يضر كقيام كل الليل  
 دائما قال صلى الله عليه  
 وسلم لعبد الله بن عمرو بن  
 العاصي ألم أخبر أنك تصوم  
 النهار وتقوم الليل فقلت  
 بلى قال فلا تفعل سم  
 وأفطر وقم ثم فان جسدك  
 عليك حتى آخره رواه  
 الشيخان أما قيام لا يضر  
 ولو في ليل كاملة فلا يكره  
 فقد كان صلى الله عليه وسلم  
 اذا دخل العشر الاواخر  
 من رمضان احيى الليل  
 وتصبري بما ذكر أولي  
 من قوله قيام كل الليل دائما  
 (و) كراهة تخصيص ليلة  
 جنة قيام) بخبر مسلم  
 لاخصو ليلة الجمعة بقيام  
 من بين الليالي  
 باب في صلاة الجمعة

الصلوات وقال بعضهم الاول تفضيل جماعة يوم الجمعة على غيرها اهـ **(قوله)** وأقلها امام ومأموم أى شرعاً وأما ثلثة فأنها ثلاثة اهـ على مر **(قوله)** كما لم يما يأتى أى من قوله صلاة الرجل مع الرجل من الرجل ان كرم من صلته وحده أو من قوله مامن ثلاثة لانقام فيهم الجماعة اهـ حل باختصار **(قوله)** فرض كفاية أى فى الركعة الاولى فقط لا فى جميع الصلاة وفرض الكفاية هو عبارة عن كل ميمتهم بقصد حصوله من المكف من غير نظر بالثبات الى فاعله خرج فرض العين فانه منظور فيه بالثبات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل مكف ولم يكتف فيه بقيام غيره به عنه ولا فرق في فرض الكفاية بين أن يكون دينياً كصلاة الجنائز أو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والصنائع والاصح ان فرض الكفاية واجب على الكل من حيث انهم يأثمون بتركه ولكن يسقط بفعل البعض وقال الشيخ الرازى هو على بعض منهم من حيث الاكتفاء بحصوله من البعض ودليله قوله تعالى ولكن منكم من يدعو الى الخير وأمر من بالمعروف والنهي عن المنكر وما ذكره من أن الجماعة فرض كفاية أحد أقوال وقيل فرض عين وقيل سنة كفاية وقيل سنة عين **(قوله)** مامن ثلاثة من زائدة وثلاثة مبتدأ وقوله فى قرية صفة أى كانتون فى قرية وقوله لانقام فيهم صفة ثانية وقوله الاستحواذ هو انظر وانظر وجه دلالة هذا الحديث على كون الجماعة فرض كفاية لا يقال تؤخذ الدلالة من آخر الحديث أى قوله فليكن بالجماعة اهـ لا تقول لا يفهم منه الا كونها فرض عين تأمل ثم رأيت حل قال وجه الدلالة انه قال لانقام فيهم ولم يقل لا يقيمون الجماعة اهـ وعبارة الشورى لم يقل لا يقيمون لدفع توهم عدم سقوط الحرج بغير فعل الثلاثة كاتنين منهم اهـ وعبارة البرماوى كان وجهه الدلالة على فرض الكفاية من هذا الحديث أن استحواذ الشيطان أى غلبته يلزم منه البعد عن الرحمة فى الحديث الوعيد على ترك الجماعة لان استحواذ الشيطان لا يكون الا على ترك واجب فدل على انها فرض كفاية لا عين لقوله فيهم لم يقل يقيمون كما أفاده حل اهـ **(قوله)** فى قرية أو بدوا اهـ عبارة حجج ومرو ولا يدور لعل فى الحديث روايتين اهـ وفى المختار البدو بالبادية والنسبة اليها بدوى اهـ **(قوله)** وفى رواية الصلاة أى فيحمل المطلق على المقيد فالراد بها الصلاة جماعة **(قوله)** الاستحواذ عليهم الشيطان تمتة الحديث فليكن بالجماعة قائماً بأكل الذنب من الغنم القاصية أى البعيدة بالنسبة لمؤمل بأكل وقوله من الغنم حال منها **(قوله)** وما قيل من انها فرض عين اهـ مبتدأ خبره قوله أعجب عنه الخ ومعلوم ان الجواب ليس عنه واما هو عن دليله فيقدره ضاف فى قوله أعجب عنه أى عن دليله وعلى هذا القول ليست الجماعة شرطاً فى صحة الصلاة كفى المجموع **(قوله)** ولقد همت أن كان ذلك باجتهاده ثم نزل وحى يخلافه أى نزل وحى ناسخ لما أداه اليه اجتهاده وليس المراد ان الوحي بنى خطأ فى اجتهاده كما قيل لان اجتهاده لا يكون الا حقاً كما قررته شيخنا حاف أو تقدير اجتهاده كما ذكره فى المجموع ونقله الشورى ومثله شرح مر أو كان قبل نحرهم العذاب بالنار وأنه لا يلزم من الهم الدليل فالقصد منه التوسيع فاندفع ما يقال للتعذيب بالنار لا يجوز فيه انه عليه السلام لا يهيم على معصية **(قوله)** فتنقام من الامة وهى الكفاية المنصوصة بدليل قوله ثم أمر رجلاً بعد الحزم وتوهم الهم والمراد به أبو بكر الصديق رضى الله عنه وقوله ثم انطلق بالنسب **(قوله)** حزم يضم الحاء المهملة وروى بكسرهما مع فتح الزاى المجمة فبما جمع حزمة أى جعل من أعواد الحطب اهـ قل **(قوله)** فأحرق بنشد الزاء وروى فأحرق بألف الحاء وتخفيف الزاء وهما لغتان أحرف وتوسعت والتشديد بلغ فى المعنى اهـ شوى روى وقوله عليهم بيوتهم يشعر بان العقوبة ليست قاصرة على اللب بل المراد تكريم المقصودين والبيوت تبع للقاتنين بها وفى رواية مسلم من طريق أبى صالح فأحرق أى تعالى على ما فيها اهـ فتح البارى على

وأقلها امام ومأموم كما يعلم مما يأتى **(وصلاة الجماعة)** فرض كفاية خبر مامن ثلاثة فى قرية أو بدوا تقام فيهم الجماعة وفى رواية الصلاة الاستحواذ عليهم الشيطان أى غلب رواء ابن حبان وغيره ومحموه وما قيل انها فرض عين خبر الشيخين ولقد همت أن آمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلاً فيصلى بالناس ثم انطلق منى رجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار أعجب



البخاري وقوله بالناراً كبركراً يتبعني وسمعت بأذني **(قوله دليل السباق)** يريد صدر الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والصبح ولو يعلمون ما فيها لأزوها ولو حبوا لقد حمت الخ وفوله ولا يصلون أى أصلاً تخرج أى أعما هو ترك الصلاة بالكيفية لا جاعة فسقط الاستدلال بذلك على وجوبها عينا وفيه انه صلى الله عليه وسلم كان يعلم أن الصلاة عليهم فكيف يأمرهم بها ومن ثم كان معرضا عن المنافقين وأوجب بأنهم التزموا ظاهرا اه حل **(قوله ثبت انها فرض كفاية)** أى بهذا الجواب مع الحديث المتقدم **(قوله لرجال)** متعلق بفرض التقدم وهما قال على رجال اه شورى وأوجب بان اللام بمعنى على كقول الله تعالى ويخرون للأذن ان سجدا والظاهر ان المراد بالرجال هنا ما يقابل الصبيان وهم البالغون قال شيخنا ع ش وانظر ما حكمة عدم إخراج الشارح حكم في المحترقات وكذا المجانين لان المراد من الرجال البالغون العقلاء ولعله لما بذنه لقوله بعدوه في غيرهم سنة اذ لو خرج من ذكر في المحترز لزم أن تكون الجماعة من الصبيان والمجانين وليس مراداً أما الأول فلا نه لا خطاب يتعلق إلا بفعل المكلف وفى التحفة من انها سنة المميز مراده بأنه يشاب عليها ثواب السنة انها مطلوبة منمو أما الثاني فلانها غير معتقدة منه فلذلك اقتصر في الإخراج على النساء والخائف اه برامى **(قوله احوار)** أى وغير معذورين بغير من الاعذار الآتية غير احوار اه زى وحل أى اجارة عين على عمل ناجز ولو لم يوجد الامام ومأموم كانت حينئذ فرض عين كظاهر **(قوله لاعراة)** عبره بدون ان يقول مستورين لعله إشارة الى ان مجرد البستر لا يستدعى وجوب الجماعة عليهم لجواز ان يكونوا مستورين بنحو طين وهو لا يستدعى وجوب الجماعة بل مثل ذلك عند سقوط الجماعة اه ع ش **(قوله فى اداء مكتوبة)** لم يقل على الاعيان لأن الجماعة فرض كفاية فى الجنائز وفى شرح الروض انها ليست فرض كفاية فى الجنائز بل هى سنة اه حل **(قوله لاجعة)** أى ففى فى الركعة الاولى منها فرض عين وأما الثانية فقول هى فرض كفاية أوسنة يظهر الثاني فيغير رشوى قال قوم دسبعة بل تسعة بالقيدين الذين ذكرهما الزى يادى قوله وغير معذورين اه **(قوله ولاى المقضية)** وتحصل فضيلة الجماعة مر وفره ح ف وهو بعيد مع عدم سنها وعبارة حل قوله وأخلف مقضية ومع كونها لانس فى ذلك أى ماعد التنوير اذا فعلها أثبت عليها اه **(قوله)** والنافلة والمنذورة محترز قوله مكتوبة لان المراد المكتوبة اصاله فلا يحتاج الى إخراج المنذورة بتقيد المكتوبة بكونها على الاعيان اه حل **(قوله بل ولاسن فى المنذورة)** أى اذا كانت من القسم الذى لانس له الجماعة اه مر **(قوله ليست من نوعها)** بأن كانا يظهر أو عصر امتلا فان كانت من نوعها فالجماعة فيها سنة كما فى شرح مر بأن اتفاقا عين المقضية كظهور وعصرين ولومن يومين اه ع ش على مر وهذا أى قوله ليست من نوعها راجع للاخير كما يدل عليه عبارة البهجة وعبارتها ولا تسن فى مقضية خلف مقضية ليست من نوعها اه وتكون خلاف الاولى كما فى ع ش **(قوله أولى)** من تعبيره بالفرائض أى لشموله بالمنذورة انتهى شورى **(قوله وفرضها كفاية)** أى وامتنال فرضها الخ **(قوله يكون بحيث)** أى بحالة هى ظهور الشعار فاضافها لما بعد هيايانية وقدر الشارح يكون إشارة الى ان قوله بحيث متعلق بمحذوف ع ش **(قوله يظهر شعارها)** فى كل مؤداة من الجنس من ذكر أى من الرجال الاحوار الخ فلا تسقط بفعل الصبيان والارقاء والنساء ولو خلف رجل ويظهر حصوله بنحو الرأيا لانهم من جنس الخطابين بخلاف النساء والشعار بفتح أؤه وكسره لئلا العلامة والمراد به هنا كجواهر اه حل علامات الايمان وهى الصلاة وظهورها بظهور أجل صفات الايمان وهى الجماعة اه حج شورى فاضافة الشعار الى ضمير الجماعة من اضافة

عنه بأنه بدليل السباق ورد فى قسمين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فثبت انها فرض كفاية (رجال احوار) مقامين لاعراة فى اداء مكتوبة لاجعة) فلا تعب على النساء والخائف ومن فهم رق والسافر من ولا العراة ولاى المقضية والنافلة والمنذورة بل ولاسن فى المنذورة ولاى مقضية خلف مؤداة أو بالعكس أو خلف مقضية ليست من نوعها أو لاجعة فالجماعة فيها فرض عين كما يعلم من بابها ووصف الرجال بما ذكره كرفع التقيد بالادام من ر يادى وتعبيرى بالمكتوبة أولى من تعبيرة بالفرائض وفرضها كفاية يكون (بحيث يظهر شعارها) بمحل اقمنا) فى القرية الصغيرة يبنى اقامتها فى وفى الكدرة بالبلد تمام فى محال يظهر بها الشعار فسلوطة واعلى اقامتها فى البيوت ولم يظهر بها الشعار لم يسقط الفرض

(قوله ولاى مقضية خلف مؤداة الخ) أى حكم مؤداة خلف مؤداة ليست من نوعها حر

للموصوف لصفته لان المراد بالشعار نفس الصلاة لانها شعار الإيمان فكأنه قال بحيث يظهر الشعار  
للموصوف بالجماعة ويمكن جعل الامة بآية أي بحيث يظهر شعاره وهي أي هو نفس الجماعة لانها  
شعار الصلاة وان كانت الصلاة شعار للإيمان والشعار على هذا مفرد قال شيخنا ح ف جمع شعبة  
وهي العلامة كفتح أبواب المساجد واجتماع الناس فيها وضابط ظهور الشعار ان لا تثنى الجماعة على  
طالبها ولا يحتمل أي لا يستحي كبير ولا صغير من دخول محالها فان أقيمت بمحل واحد في بلد كبير  
بحيث يشق على البعيد عنه حضوره وأقيمت في البيوت بحيث يحتملهم من دخولها لم يحصل ظهور  
الشعار فلا يسقط الفرض اه شيخنا ح ف وهذا أوضح مما قاله الشوري عن حج  
والزبادي صرح بأن الشعار جمع كشيخنا ح ف وجعله الشوري مفردا لانه فسر الشعار بالعلامة  
ويمكن انه يوجد في اللغة مشترك بين الافراد والجمع وعبارة المصباح الشعار علامة القوم في الحرب وهو  
ما ينادون به ليعرف بعضهم بعضا اه (قوله بمحل انفسها) يحتمل ان يراد به خطة أبنية وأطان  
الجميعين نظير ما يأتي في الجمعة قياسا عليها بجمع اتحادهما في الاعداء المسقط لكل منهما فلا يكفي إقامة  
الجماعة في محل خارج عن ذلك وأن يراد بها أو أعم من ذلك وهذا ظاهر عام من وجوبها على  
الجميعين ببادية وهي هذا يشترط كونها بمحل أو محال منسوبة للبلد عرفا بحيث بعد أن أهل تلك البلد  
أظهر وافيا شعار الجماعة وكذا يقال في أهل الخيام اه شوري (قوله فان امتنعوا قولوا) أي  
سواء قلنا انها فرض كفاية أو سنة على المعتد كافي عش على مر ثم قال وأشعر كلامه انه لا يجوز  
أن يفاجئهم بالقتال بمجرد الترك بل حتى يأمرهم فيمتنعوا من غير تأويل أي فهو كقتال البغاة فلا  
يتبع مدبرهم ولا يثنى جرحهم ووجه الاشارة أن تطبيق الحكم بمشقت يؤذن بعلية مأخذ الاشتقاق  
ففيبدأ أن القتال لا يمتنعاهم اه (قوله على ما ذكر) أي بحيث يظهر الشعار المذكور بأن امتنعوا  
أصلاً وأقاربها لا بمحل الإقامة أو بمحلها ولم يظهر بها الشعار اه عز يزي (قوله وأتابه) أي لا  
الآحاد اه قوت اه سم (قوله وهي انفسهم سنة) من المعلوم أن المراد بالغير هنا هو النساء  
والخفافى والارقاء والمسافرون والعراة بشرطه كافي شرح مر قال سم اعتمد مر ان العبد  
لا يحتاج الى إذن السيد في الجماعة اذا كان زمنها على العادة وان زاد على زمن الانفراد وقال القاضي ان  
زاد زمنها على زمن الانفراد احتاج والا فلا اه (قوله والا) أي بان كانوا بصراء في ضوء (قوله  
وان قلت) هذه الغاية للردي على من يقول مدار الافضلية على الكثرة كما علم من شرح مر (قوله  
ولو صلبا) أي غير أمر دجيل لان الامر د كالتي على ما يأتي ويوجه بأن الافتتان بالامر د أغلب منه  
بالرأفة لخاطلة الامر د للرجال اه عش على مر (قوله أفضل منها في غيره كالبيت) أي بان  
كثر خلافها في الباب قال س ولاننا نزاع القاعدة المشهورة وهي أن الفضيلة المتعلقة بذات  
العبادات وهي هنا كثرة الجماعة أولى من الفضيلة المتعلقة بكانها لان عملها ما تشاركه الاخرى في ذلك  
وهنا أصل الجماعة وجد في الموضعين وامتازت هذه بالمسجد اه وبهذا الاسنوي كالادعى أن  
صلاته في المسجد لو كانت تفوت الجماعة لاهل بيته كزوجه كانت صلاته ببيته أفضل من صلاته  
بالمسجد وظهره وان كثر جمع المسجد وقل جمع البيت لان حصوله بالمسجد بسببه بمعاادل فضيلته في  
المسجد وأزاد عليه فهو كساعة الحجوز من الصف كافي شرح مر (قوله أفضل صلاة لاهل) مبتدأ  
وقوله في بيته خبر ما أي الأفضل منها كائن في بيته وهذا عام فإذا كانت فرادى وأجاعة ففيه المسمى  
وزيادة وكذا يقال في قوله الاتي لا تمنعوا نساءكم الحديث بكفر وشيخنا وقال شيخنا ح ف أي  
أفضل جماعة صلاة لاهل الخ فيكون مطابقا للمسمى (قوله اللكتوبة) والافتتاح شرع فيه

وقول بمحل انفسها أعم  
من قوله في القرية (فان  
امتنعوا) كلهم من انفسها  
على ما ذكر (قولوا)  
أي قائلهم الامام وأتابه  
عليها كسائر فروض  
الكفائيات (وهي) أي  
الجماعة (لغيرهم) أي لغير  
الذكرين (سنة) لكنها  
الغائبة عنه التوروي  
للعراة بشرط كونهم عميا  
أو في غلبة والا فمضى  
والانفراد في حقهم سواء  
(د) الجماعة وان قلت  
(بمسجد ذكر) ولو صلبا  
(أفضل) منها في غيره  
كالبيت ولغير الذكرين  
أنتي وخنتي في البيت أفضل  
منها في المسجد قال صلى  
الله عليه وسلم فباروا  
الشيخان أفضل صلاة  
المرء في بيته الا المكتوبة

أى ففى المسجد أفضل وقال لا تنعوا نساءكم المساجد ويوتن

(٢٩١)

خيرهن رواه أبو داود وصححه الحاكم

شرط الشيعين وقيس

بالنساء الخائفين بأن يؤمهم

ذكر قتيبي يذكر أولى

من تغييره بغير المرأة وامامة

الرجل ثم الخفى للنساء

أفضل من امامة المرأة لمن

ويكره حضورهن المسجد

في جماعة الرجال ان كن

مشتبهات خوف الفتنة

(وكذا ما كثر جمعه) في

مساجدها أو غيرها أفضل

للصلى وان بعد على جمعه

قال صلى الله عليه وسلم

صلاة الرجل مع الرجل

أزكى من صلاته وحده

وصلته مع الرجلين أزكى

من صلاته مع الرجل وما

كان أكثر فهو أحب الى

الله رواه ابن حبان وغيره

وصحوه لم الجماعة في

المساجد الثلاثة أفضل منها

في غيرها وان قلت بل قال

التولى ان الانفراد فيها

أفضل من الجماعة في غيرها

(الانصوح بدعة امامه)

كسفه واعتقاده عدم

وجوب بعض الواجبات

تحتى

(قوله وجهه الله كسفه)

الخ لو تعرض الموافق

المناقض والمخالف المصل

قدم الموافق الغالب لان

غاية ما فيه انها مكرهه

خلفه ما يخالف المخالف

الجماعة اه حل (قوله ففى المسجد) أى فردى وجماعة أفضل لانه مشهل على الشرف

والطهارة واظهار الشعار وكثرة الجماعة اه شرح مر وهذا الحديث ما يقتضى ان الانفراد فى

المكتوب بالمسجد أفضل من الجماعة فيها غيره وهو وجهه ولم يوافق عليه شيخنا تيمنا لشيخنا مر

اه قل (قوله ويوتن خيرهن) فان قلنا اذا كانت خيرا لمن غاوجه انتهى عن منعهن

المستزئم لذلك الخبر قلت اما انتهى فهو لتزيمه ثم الوجه جله على زمته صلى الله عليه وسلم وعلى غير

المشتبهات اذا كن مبتدلات والمعنى أنهم وان اراد بهم ذلك ونهى عن منعهن لان فى المسجد لمن

خيرا فيوتنهن مع ذلك خيرهن أى أشد خيرا لانها بعد عن التهمة التى قد تحصل عند الخروج اه

حج (قوله وامامة الرجل الخ) انظر هل ولوصيا أو المراد البالغ وجامن خلافا من منع الاقتداء

بالصلى حرشوى برى (قوله ويكره حضورهن المسجد) أى محل الجماعة ولومع غير الرجال قد كثر

المسجد والرجال الغالب ويحرم الحضور لذات الحليل بغير اذنه ويحرم عليه الاذن لماع خوف الفتنة

بها ولما ريس الحضور للجماعة على المعتد كالعيد وحينئذ تكون الجماعة فى المسجد لمن أفضل من

الانفرادى البيت اه برماوى وقيل وبعبارة شرح مر ويكره لها أى للمرأة حضور جماعة

المساجد ان كانت مشتبهة ولو فى ثياب بذلة أو غير مشتبهة وهاتين من الزينة والريح الطيب واللاما أو

نائبته منهن حينئذ كالمنع من تناول ذرايع كربة من دخول المسجد ويحرم عليهن بغير اذن ولّى

أو حليل أو سيد أو وصيا أو أمه متروجة ومع خشية فتنتهما وعليها اه (قوله وكذا ما كثر جمعه)

بان كان الجمع باحد المسجدين أكثر من الآخر أو كان الجمع باحد الاماكن التى غير المسجد أكثر من

الآخر والاقتداء تقسم أن ما قل جمعه من المساجد أفضل مما كثر جمعه من غير المساجد خلافا للغالب فقله

من مساجدها وغيرها أى المسجد مع المسجد وغير المسجد مع غير المسجد وأما المسجد مع غيره فقد

تقدم فى قوله والجماعة وان قلت بمسجد الخ اه حل (قوله الامام أكثر نوابا من المأموم

وحيث ذل فلو تعرض كونه اماما لجمع قليل وكونه مأموما مع جمع كثير (٢) فهل الفضل سواء ويحجر

الكثرة فضل الامامة أى يفضل اماما أو ترجح الكثرة أى يفضل مأموما بمر اه كاتبه شو برى قال

عش على مر الاقرب الا لزمنا فى الامامة من تحصيل الجماعة له ولغيره بخلاف المأموم فان الجماعة

حاصلة بغيره فالمنفعة فى قدمه عائدة عليه وحده (قوله أزكى) أى أكثر نوابا أى وان كان لوصلى

وحده خضع فى جميع صلاته دون ما اذا صلى مع غيره خلافا لجمع اه حل لان الجماعة فرض كفاية

واختصه سنة (قوله فهو أحب) خبرا ما كان ودخلت الفاء فى خبرها لتضمنها معنى الشرط اه

شو برى (قوله بل قال التولى) هو المعتد وأقضى مر بان الانفراد فى المسجد الحرام أفضل من

الجماعة فى مسجد المدينة وأن الانفراد فى مسجد المدينة أفضل من الجماعة فى الأقصى ويجعل قولهم

فضيلة الذات مقدمة على فضيلة المكان على ما ذالم تكن فضيلة المكان مضاعفة وتوقف زى كم

فى الثانى قال شيخنا فى جميع أسواق لان الصلاة فى مسجد المدينة بملائين فى المسجد الأقصى والجماعة

بسبع وعشرين برماوى (قوله الانصوح بدعة امامه) أى التى لا تكفر بها كالجمعة على المعتد

فان كفر بها كتنكرى البعث والحشر للاجسام وعلم الله تعالى بالخزيات فواضع عدم محبة الاقتداء به

وقوله الانصوح بدعة الخ الامم مع أى ما كثر جمعه أفضل فى كل حال الامم بدعة امامه بالاستثناء

من مخفوه اه حل معز ياد (قوله كسفه) أى المحقق أو المتهم به حرف (قوله واعتقاده الخ) أى

العدل باطالة على قول لان العبرة باعتقاد المأموم اه (٢) قوله فهل الفضل سواء الخ حق العبارة هل تجوز الكثرة الامامة فيجب أو لا

فيصل اماما أو ترجح الكثرة فعلى مأموما اه

(أو نعطل مسجد) قريب

أو بعيد عن الجامعة فيه

(فنيته) عنه لكونه امامه

أو يحضر الناس بحضوره

فغالب الجمع أفضل من كثيره

في ذلك ليؤمن النقص في

الأولى وتكثر الجامعة في

المساجد في الثانية بل

الانفراد في الأولى أفضل

كما قاله الروياني ونحوه من

زيادتي وأطلاق للسجد

أولى من تقييد الأصل

كغيره بالقرب إذا البعيد

مشبه فبا يظهر كما يدل له

تعليهم السابق بالإغالي ليس

مشبه لأن للقرىب حتى

الجوار ولو لكونه مدعو أمته

لأننا قول معارض بأن

البعيد مدعو منه أيضا

وبكثرة الأجر فيه بكثرة

الخطا الدال عليها الأخبار

نحرم مسلم أعظم الناس في

الصلاة أو أبعدها بها

مبشئ (وتدرك فضيلة تحرم)

مع الإمام (محضوره) أي

بمحضور المأموم التحرم وهو

من زيادتي (واشتهاله) بخلاف

العائب عنه وكذا التنازع

عنه أن لم تعرض له وسوسة

خفيفة (و) تدرك فضيلة

(جامعة ما لم يسلم) أي الإمام

(قوله رحمه الله أو نعطل

مسجد) أو يشعوان قلت

جاعته فقليل الجمع باليت

أفضل حيث تعطل بغيابه

لكنني أو غيرهما أن أي المقصود بهما التقلية وهو مبط عندنا ولقد انعم من الاقتداء به مطلقا بعض أصحابنا  
 ويجوز ألاكثر له إراعاة مصلحة الجامعة واكتفاء بوجود صورتها أو الإصح اقتداءا بمخالف ونطقت  
 الجامعات ولو تعذرت الجامعة الاخلاق من بكرة الاقتداء به لم تنف الكراهة كاشمله كلامهم ولا نظر  
 لادامة تعطيلها السقوط فرضها حيثنومقضى قول الأصحاب أن الاقتداء بإمام الجمع القليل أفضل من  
 الاقتداء بإمام الجمع الكثير إذا كان مخالفا فيما يبطل الصلاة حصول فضيلة الجامعة خلف هؤلاء وإنما أفضل  
 من الانفراد وقال السبكي أن كلامهم بشر به وجزم به السميوي وقال الكمال بن أبي شريف لعله الأقرب  
 وهو المعتمد وبه أفقئ الوالد رحمه الله تعالى وما قاله أبو اسحق المروزي من عدم حصول ما وجهه ضعيف  
 اه شرح مر وقوله خلف هؤلاء أي المعتزلي والرافضي والقدرى والفاسق والمتمم بذلك وكل من  
 يكره الاقتداء به (قوله أو نعطل مسجد) أي إذا سمع أذناه أو أفلا عنه بطله اه حل قال عميرة  
 لو كان بجواره مسجدان واستوى إلى الجامعة راعى الأقرب وبحسب الاستوى العكس لكثرة الخطا  
 أو التصادي للتعارض وهو أن للقرىب حق الجوار والبعيد فيه أحر بكثرة الخطا (فرع) إذا كان عليه  
 الإمامة في مسجد فله يحضر أحد يصلي معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده لأن عليه شيئين في هذا  
 المسجد الصلاة والإمامة فإذا فات أحدهما لم يسقط الآخر بخلاف من عليه التدرس لأن المقصود منه  
 التعليم ولا يتصور بدون تعلم بخلاف الإمام فله امران فله سم عن مر اه شورى ويستحق  
 للمعلم لأنه بذل ما في وسعه اه ح ف و الخطيب كالمدرس ومثله الطلبة إذا لم يحضر الشيخ لأنه لا تعلم  
 بدون معلم اه ع ش على مر (قوله في الأولى) هي قوله لا ننحو بدعة امامه الخ والثانية هي قوله  
 أو نعطل الخ (قوله وأطلاق للسجد) أي في قوله أو نعطل مسجد لفنيته أي حتى كان يلزم على الذهاب  
 لكثيرا لجمع تعطيل قليل الجمع صلى فيه سواء كان قربا منه أو بعيدا كقوله شيخنا (قوله تعليم  
 السابق) أي في قوله وتكثر الجامعة في المساجد اه شورى (قوله مدعو منه أيضا) لأن الفرض  
 أنه سمع أذنه وقوله بكثرة الخطا بكسر الخاء وضمها جمع خطوة الفتح والضم أيضا (قوله وتدرك فضيلة  
 تحرم الخ) وهي غير فضيلة الجامعة فهي فضيلة أخرى زائدة قد قدم الصف الأول على فضيلة التحرم وعلى  
 ادراك غير الركعة الأخيرة كافي قيل (قوله عقب تحرم امامه) هذا على المعتمد وقيل بادرارك بعض  
 القيام لأنه محل التحرم وقيل بادرارك الركوع الأول لأن حكمه حكم قيامه ومحل كرم من القولين  
 فيمن لم يحضر أحرام الإمام والأب ان حضره وأخر فاته عليها أيضا وإن أدرك الركعة كما يحاكمه في زيادة  
 الروضة عن البسيط وأقره اه شرح مر (قوله وسوسة خفيفة) وهي التي لا يؤدي الاشتغال بها  
 إلى فوات ركعتين فطين أخذ من كلام مر اه ع ش وقال في حاشيته على مر وأعله غير مراد  
 بل المراد بها ما لا يقول بها من عرفا حتى لو أدى إلى فوات القيام أو معظمه فانت فضيلة التحرم اه  
 بالحرف واعتمده شيخنا ح ف و عبارة شرح مر أي بحيث لا يكون منهنما يسرع ركعتين فطين  
 ولو طويلا وقصيرا من الوسط المعتدل والا كانت ظاهرة كما يلزم ذلك من الكلام على التخلف عن  
 الإمام ولو خاف فوات هذه الفضيلة لولم يسرع في المشي لم يسرع بل مبشئ بسببته بخلاف ما لو خاف فوت  
 الوقت لولم يسرع فإنه يسرع وجوبا كلو خشى فوت الجمعة التمت وقوله بل مبشئ بسببته أي وفي فضل  
 الله تعالى حيث قدم امتثال الشارع بالتأني أن يشبه على ذلك قصر فضيلة التحرم أو فوقها كافي ع ش  
 عليه (قوله وتدرك فضيلة جامعة) أي فيدرك العدد كالحسن والعشرين أو السبع والعشرين  
 ولو اتقدي في التشهد الأخير فقله لكن دون فضيلة من أدركها أي كمالا كما اه أفاده شيخنا  
 (قوله ما لم يسلم) أي بشرع في التسليم الأولى والأفلا تعتقد صلاته جامعة ولافرادي عند شيخنا زي

تعال شيخنا مر وإن كان شرحه لا يقيد وعند خط تنقيد صلاته فرادى لأنه بالشرع في السلام  
اختلت القدوة ولا يزم من بطلان القدوة بطلان أصل الصلاة وهذا هو المعتقد وعند حج تنقيد  
جماعة اه قبل زيادة وهذا أعنى قوله وجاعته ما لم يسلم أى على الصحيح ومقابلته أنها لا تدرك  
الأبداك الزكوة كالمى شرح مر **(قوله)** وإن لم يقعد معه) ومجرم عليه الذنوب لأنه كان للتابعة  
وفدقات سلام الإمام فإذا كان عامدا علما بطلت صلاته وإن كان سائيا أو جاهلا لم تبطل ويجب عليه  
القيام فوراً إذا علم ويسجد للسجدة في آخر صلاته لأنه فعل ما يبطل عمده اه عى على مر **(قوله)**  
بأن سلم عقب تحريمه) فإن لم يسلم بعد المأموم فإن لم يقعد عامدا علما بل استمر قائما إلى أن سلم بطلت صلاته  
لما فيه من مخالفة الفاحشة ثم يظهر أنه يقتصر هنا التخلف بقدر جلسة الاستراحة أخذاء الوصل امامه  
في غير محل تشهد ومالو جلس بعد الهوى ولو أحرم معتقدا ادراك الامام فتيين سبق الامام له بالسلام  
ثم عاد الامام عن قريب نحو سهو وقاظره انقضاء القدوة اه برلى وشورى وقوله بقدر جلسة  
الاستراحة المعتمدان المتغير قدر الطمأنينة فقط **(قوله)** لا درا كبركنا معه) فيه أنه ادرك ركبتين  
وهما التنية والتكبرية لأن إيراد الركن الجنس وأن التنية كانت بمقارنة التكبير بعد هماركنا اطف  
**(قوله)** لكن دون فضيلة من أدركها من أولها) ولهذا الورا جماعة يدركها من أولها تدب انظرها  
ما لم يخف خروج وقت فضيلة أو اختيار **(قوله)** وإن فارقه بعدر) ظاهره ولو لا ولم يدرك معه ركنا اه  
حل **(قوله)** وسن تخفيف امام) بأن يفعل الإيعاض ويترك شيأ من الهيئات اه حى **(قوله)** على  
الأقل) كسبحة واحدة **(قوله)** ولا يستوفى الاكمل) أى بل يأتى بادن الكمال اه شرح مر  
ومنه الدعاء في الجلوس بين السجدة فيأتى به الامام ولو لم ير المحصورين لقلته كالمى عى عليه نعم  
الم تنزل وهل فى فيصبح لهم الجمعة بتدبيله ان يستوفى جماعه مطلقا اه برماوى وقول مر بادن  
الكامل أى من الهيئات كسلات تسبيحات أما الإيعاض فلا ينقص منها شيأ كقوله عى فقله مع  
فعل أيعاض وهيئات أى بعض الهيئات وهو ادنى الكمال **(قوله)** المستحب للفرد) أى من طوال  
الفصل وأواسطه وقصاره وأذكار الركوع والسجود اه على شورى **(قوله)** فليخفف) أى ندبا  
**(قوله)** والسقيم) يجوز أن منه عطف أحد المتساويين على الآخر ويعتمد أن المراد بالسقيم من به  
مرض عرفا أو بالضعيف من به ضعف بنية كمنحاقه ونحوها وليس فيه مرض من الامراض المتعارفة  
اه عى **(قوله)** وكراهه تطويل) هذا مقيد بقوله الآتى ولو أحس بداخل وحيث كراهه ذلك كرهت  
الصلاة خلفه ولو كان اماما راتبا فالصلاة خلف المستعجل بالجامع الازهر حيث أتى بادن الكمال أفضل  
من الامام الزاتبان طول حل وعى وعبارة البرماوى قوله وكراهه تطويل أى ولو ليخفف آتوون  
ليرخص بهم هذا مراده فلا يكون مكر رافع قوله الآتى والا كراهه ذلك مفروض فبالأحسن بداخل  
ومن ثم جرى الخلاف فيه دون ما هنا اه **(قوله)** وإن فصلت ركعتيه) أى لم يحسن بها ما إذا أحسن به  
فسبأى **(قوله)** لا ان روضا) أى لفظا كجبرى عليه حج لكن بحث شيخنا في شرحه الا كتفاء  
بالسكوت مع علمه بالرضا فأنظره ولم ينبذ على أولوية عبارته هنا شورى وقوله لكن بحث شيخنا الخ  
اعتمده شيخنا حى **(قوله)** محصورين) أى ولم يتعاقى مهم حق لازم أخذاء مما بهد من لم يوروضوا  
الأواحد أو اثنين فاقى ابن الصلاح بأنه ان قل حضوره خفف وان كثر حضوره طول قال في المجموع  
وهو حسن متعين وخالفه هما السبكي اه زى قال قل والمراد بالمحصور أن لا يصلى وراءه فقيرهم  
ولو غير محصورين بالهدد **(قوله)** كانه عليه الأذرى) **(قائمة)** حيث قالوا كانه عليه الأذرى مثلا  
قالوا إنه معلوم من كلام بعض اصحابنا وأما للأذرى التنبيه عليه وحيث قالوا كذا كراهه الأذرى

مثلا قال ادا أن ذلك من عند نفسه كذا قاله شيخنا زى عن مشايخه اه شورى (قوله ولو احس الامام الخ) هذه هي اللغة المشهورة في لغة عربية بلا هي والفتان فيها اذا كان احس بمعنى أدرك فلا رد قوله تعالى ولقد صدقكم التوعدة اذ تحسونهم باذنه الآية فانه ليس بهذا المعنى وهذا استثناء من قوله وكره تطويل أى الا في هذه الصورة فلا يشترط فيها رضاهم كذا قررهم شيخنا فكان المناسب أن يقول ولان احس الخ لانه مستثنى ايضا من قوله وكره تطويل لكن لما كان له قيود جعله مستثنا فلو انما قيد الشارح بالامام لانه محل الخلاف وأما المنفرد فلا يكره التطويل في حقه مطلقا بل ينتظر ولوم التطويل لا تنفاد المشقة على المأمومين المحلل بها الكراهة التطويل كفى عرش (قوله في ركوع أو تشهد الخ) حاصله أن شروط سن الانتظار تسعة خسة في المتن وأن يظن أن يقتدى بذلك الداخذ وهذا يؤخذ من قول الشارح يقتدى به وأن لا يكون الداخذ بعناد البطء وتأخير التحريم وأن لا يفتى في خروج الوقت لا انتظار وأن لا يكون الداخذ لا يعتد ادراك الركعة أو فضيلة الجماعة بأدراكه ما ذكر وهذه الثلاثة تؤخذ من قول الشارح واستثنى الخ وزاد عشره وأن يظن أن يأتى بالأحرام على الوجه المطلوب من القيام (قوله غير ثان) أى اذا كان المأموم يصلى الكسوف بركوعين والا سن انتظاره كذا قررهم شيخنا وعبارة الشورى قوله غير ثان من صلاة الكسوف لمن ير بد صلاة الكسوف ايضا أما غيره فيسن انتظاره في الركوع الثاني من الثانية لانه يحصل به ركعة (قوله بداخل) أى تلبس بالدخول وشارع فيه بالفعل وقوله محل الصلاة أى وان أنسع جدا أى اذا كان مسجدا أو بناء وان كان فضاء فبان يقرب من الصف الأخير عر فإن تعددت الصفوف اه حل (قوله سن انتظاره) أى وان كان المأمومون غير محصورين أو محصورين لم يرضوا بالتطويل على الوجه اه شورى (قوله لله) بان لا يكون لغرض في الانتظار الادراك الركعة أو الفضيلة اه ح (قوله اعانته على ادراك الركعة) أى فضله كالمسند ذكره وان كانت صلاته غير مبنية عن القضاء وظاهر صورة الانتظار مع التمييز لانه من بين يمكن الانتظار وتذكر في الروضة أن الانتظار لغيره هو التمييز فليحذر اه حل ويمكن أن يكون أصل الانتظار لله لكنه انتظرز يدامنا لخصاله الحيدة ولم ينتظر عمر الفقد تلك الحاصل فيه فالانتظار لله وجمع التمييز الأثرى انه اذا كان يصدق لله يعطى زيد الكونه فقير ولم يعط عمر الكونه غنيا فقد وجد هذا التمييز مع كون التصديق لله كذا حقه شيخنا (قوله ان لم يبلغ في الانتظار) فلو انتظر واحدا بلا مبالغة جاء آخر وانتظره كذلك أى بلا مبالغة وكان مجموع الانتظار ين فيه مبالغة فانه يكره بلا شك اه من شرح حر وسواء كان دخول الآخر في الركوع الذى انتظر فيه الأول أو في ركوع آخر اه حج بالمعنى وقياسه أن الآخر اذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك اه عرش عليه (قوله أودين) بكسر الهمزة وفتحها عرش (قوله وتأخير التحريم) الواو فيه معنى أو اه عرش (قوله وهذا اذا خشي خروج الوقت) فيه نظر لحراز الدبل نده حيث شرع فيها وقد تى من الوقت ما سعى ان من حل كلامه على الانتظار في الجمعة اتجه قاه بحرم الانتظار فيها أى الى اخراجها عن الوقت لتصرفهم بحرمه مدها قاله في الابعاب وجعل حج كشيخنا غير الجمعة كالجمعة اذا كان شرع فيها في وقت لا يسعها وفيه نظر لان الفرض أن خشية خروج الوقت بسبب الانتظار فالوقت يسع بدونه تأمل الآن فماذا خشي خروج الوقت عما كان يمكنه إيقاعه فيها أدركه فيه أو خروج الوقت الاداني وكتب ايضا قوله وماذا خشي خروج الوقت أى وكان قد دخل فيها في وقت لا يسعها والسن له الانتظار في هذه الحالة كذا قيد به حج اه شورى وعبارة حر أو خشي فوت الوقت بانتظار حرم في الجمعة وفي غيرها حيث امتنع المداين

(ولو احسن) الامام (في ركوع) غير ثان من صلاة الكسوف (أو) في (شهد آخر بداخل) محل الصلاة يقتدى به (سن) انتظاره لله تعالى اعانته على ادراك الركعة في المسئلة الاولى والجماعة في الثانية (ان لم يبلغ) في انتظاره (ولم يميز) بين الداخلين بانتظار بعضهم للزامة أودين أو صداقة أو نحوها دون بعض بل يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى واستثنى من سن الانتظار اذا كان الداخذ بعناد البطء وتأخير التحريم الى الركوع وما اذا خشي خروج الوقت بالانتظار (قوله فانه ليس بهذا المعنى) أى بل معناه تدفعونهم وتعنونهم اه شيخنا

وما إذا كان الداخل

لا يعتقد ادراك الركعة أو

فضيلة الجماعة بادرار

ما ذكر (والأى وان

كان الانتظار في غير الركوع

والتشهد الآخر أو فيها

وأحسن بخارج عن محل

الصلاة أو لم يكن انتظاره

لله كالنود واليه واستالة

قولههم أو بالغ في الانتظار

أوميز بين الداخلين (كرو)

بل قال القصور أني يحرم

ان كان للنود لعدم فائدة

الانتظار في الأولى وقصير

المتأخر وضرر الحاضرين

في الباقي وقول الله مع

التصرع بالكره من

زيادتي وهاصرح صاحب

الروض أخذنا من قول

الروضة قلت للذهب انه

يستحب انتظاره في الركوع

والتشهد الأخير بالشرط

المذكورة ويكره في

غيرهما المأخوذ من

طريقة ذكرها فيها

قبل بدأها في المجموع

وهي في الانتظار قولين

أصحهما عند الأكرهانه

يستحب وقيل يكره

(قوله رجاء المأخوذ من

طريقه الخ) أي بالنسبة

للكراهة لا السنة بدليل

فرضهم الطرق في وجود

الشروط التي منها كونه

في ركوع أو تشهد آخر

شرح فيها ولم يبق من وقتها ما يسع جميعها اه (قوله وما إذا كان الداخل لا يعتقد ادراك الركعة) أي أو كان  
لواستظرف في الركوع لأحرم من الركوع كما يفعله كثير من الجهلة اه حل (قوله ادراك الركعة) كلخفي  
وقوله أو فضيلة الجماعة كالمساكي اه اطف (قوله بادرار ما ذكر) أي ادراك الركوع في الركعة  
وادراك التشهد في الفضيلة كما قرره شيخنا (قوله أو فيها وأحسن بخارج) أي بر بد الدخول  
والاعتداء به لعدم ثبوت حق له في الآن وبه يدفع ما استشكل به بان العلقان كانت التطويلات تقتض  
بخارج قريب مع صف المسجد وداخل به يسمع سعيه اه شرح مر (قوله واستالة) أي طلب  
امالة قلوبهم اليه وقوله يحرم ضعيف (قوله ان كان للنود) أي لان فرض دنوي والا كره ولا يخفى  
أن الانتظار غير التطويل فلا ينافي من التطويل برضا المحصورين كما علم بما سبق فالانتظار مطلوب  
مطلقاً في مرضى المحصورين ولا أن يطول له عند المذكور حل (قوله لعدم فائدة الانتظار في الأولى)  
نعم ان حصلت فائدة كأن علم انه ان ركع قبل اسوام المسبوق أحرم هو ياسن انتظاره قائماً سم على  
المنهج أي وان حصل بذلك تطويل الثانية متلاعاً ما قبلها ع ش على مر وقد بين الانتظار في  
غير الركوع والتشهد كما في المواضع المتخلفة لتمام الفاتحة فينتظره في السجدة الأخيرة لفوات ركعته  
بقية منها قبل ركوعه كما بينا اه اه شرح مر (قوله وضرر الحاضرين في الباقي) وهو أو ببع  
صوره يخرج وجهه فان الانتظار لغير الله وبه بالنسبة للحاضرين على حد سواء فكيف يتضررون  
فيها إذا كان لغير الله دون ما إذا كان لله مع أنهم لا يضررون قصد فتأمل ثم رأيت لبعضهم ما صدق ذلك  
لان الامام يطول عليهم الصلاة من غير ثواب يعود عليهم فيتضررون أي في الواقع بخلافه عند وجود  
الشروط فيعود لهم الثواب من فعل الامام ما يسن في حقه فيبترك في صلاتهم وأجاب بعضهم ما صدق ذلك  
يتضررون لو اطعوا على قصده (قوله ويكره في غيرهما) أي الركوع والتشهد وليس فيه كراهة  
انتظاره في الركوع والتشهد الأخير عند انتفاء الشروط المذكورة إلا ان يرد في غيرهما بالشرط  
المذكورة فانه يصدق بذلك حيث أنه اه حل أي فيصدق بما إذا كان في غيرهما أو فيها بدون الشرط  
(قوله المأخوذ) صفة لقول الروضة وجعله صفة للتصرع بعيد (قوله ذكرها فيها) أي ذكر النوى  
الطريقة في الروضة والطريقة حكاية أقوال الأصحاب وقوله قبل أي قبل قوله قلت الخ وقوله بدأها في  
المجموع أي قسمها على الطريقة الثانية (قوله وهي ان في الانتظار قولين) أي عند وجود الشروط  
وقوله وقيل يكره أي عند وجود الشروط فعند انتفاءها يكره بالاولى اه حل وهذا محل أخذ الكراهة  
فأخذ المصنف بالكراهة من هذه الطريقة وأخذ الاستحباب من الطريقة الآتية التي هي النوى  
فيكون كلامه ملحقاً من الطريقة الثانية كما قاله ع ن وقد يقال لتلقيق في المقتبل بالاستحباب مأخوذ  
من الطريقة الأولى أيضاً ورد بان الطريقة الأولى التي نقلها الشارح عن الروضة ملققة أيضاً من  
طريقتين وهما الاستحباب وعدمه عند توفر الشروط والكراهة وعدمه عند توفرها أيضاً  
فالاستحباب مأخوذ من الأولى والكراهة مأخوذة من الثانية وانما كانت ملققة لان مقابل  
الاستحباب خلاف الأولى لا الكراهة فلا يقابل بها قال ع ن وحاصل ما تعرضت للدرس ان في  
الانتظار عند توفر الشروط قولين اختلف الشيخان في محلهما فقال الرافي هما في الكراهة وعدمها  
وقال النووي هما في الاستحباب وعدمه أما عند تخلف الشروط فيكره جزءاً على طريقة الرافي  
ويباح على طريقة النووي فالطريقة التي أخذ منها المنهج وهي طريقة الروضة على هذا ملققة من  
طريقتين اه وذكر بعضهم أيضاً قبل ذلك ان في الانتظار أربعة طرق عند وجود الشروط طريقة

الأن براد بالشروط ما عدا كونه في ركوع أو تشهد آخر (قوله وعدمها) أي الذي هو التنب

لامن الطريقة النافذة  
للكراهة المثبتة للخلاف  
في الاستحباب وعدمه فلا  
يقال ان مقتضى الشروط  
كان الانتظار مباحا فيهم  
بعضهم وضابط المبالغة في  
ذلك كما نقله الرافعي عن  
الامام وأقره ان يقول  
تطو بلا وزع على جميع  
الصلاة لظهور أثره (١)  
(رسم اعادتها) أي  
المكتوبة مرة (١) درس

(قوله ومتى يتباطأ عن القيام)  
أي المعيد وقوله أو تراخي  
سلامه أي المأموم المعيد  
بحيث عند منقطع اعنائه  
سم على صحيح فلا مأموم  
المعيد ان يسجد لله  
لوتر كمامه امر لكن  
يخالف ما مر من ان الجماعة  
كالطهارة اه سم عليه  
وع ش (قوله وان يرى  
المقتدى جواز الاعادة) هذا  
شرط لصحة اعادة الامام  
تأمل

(قوله وان لا تكون اعادتها  
للخروج) هذا في الحقيقة  
مستثنى من شرط الجماعة  
(قوله رحمه الله أي  
المكتوبة مرة) فلو زاد  
انقضت فلا مطلقا من  
الجاهل اه سم والظاهر  
وفقا لم عدم استحباب  
اعادة روايت العادة معها  
كما يخبر عن قول الشارح  
نسن فيه الجماعة اه سم

قائلة بالاستحباب وعدمه وطريقة قائلة بالكراهة وعدمها وطريقة قائلة بالاباحة وعدمها وطريقة قائلة  
بالاطلاق وعدمه فالطريقة القائلة بالاستحباب عند وجود الشروط تكون الانتظار عند عدمها  
خلاف الاولى اوباما والطريقة القائلة بالاباحة عند وجود الشروط تكون الانتظار عند عدمها  
مكروها والطريقة القائلة بالكراهة عند وجود الشروط يكون عند عدمها مكروها بالاولى  
اوجاما والطريقة القائلة بالاطلاق عند وجود الشروط يكون عند عدمها مباحا بالاولى ويزنه  
الحرمة وهذا حاصل كلام مرو ع ش والأخيرة غير بعيدا (قوله لا من الطريقة) معطوف على  
قوله من طريقة ذكرها الخ وقوله المثبتة للخلاف أي عند وجود الشروط أي فلا يكره عند وجودها  
ثم قيل يستحب وقيل لا يستحب بل هو مباح (قوله فلا يقال) فربيع على النبي أعني قوله لا من  
الطريقة أي ولو أخذ منها القليل ذلك وفيه نظر لان الاباحة لا ترتب على ذلك لانه لا يزم من الاستحباب  
عند وجود الشروط الاباحة عند عدمها لجواز ان يكون خلاف الاولى الا ان يجاب بأنه اقتصر على  
الاباحة لرد على الخي القائل بها فتأمل (قوله وعدمه) هو الاباحة كما ذكرنا الخي (قوله كان الانتظار  
مباحا) أي بل هو مكروه (قوله كأنهم بعضهم) هو شيخه الخي في شرح الاصل (قوله لوزع  
على جميع الصلاة) أي على القيام والركوع والاعتدال والسجود إلى آخره الا ان (قوله لظهور أثره)  
كان بعد القيام طويلا في عرف الناس والركوع طويلا في عرفهم (قوله وسن اعادتها) أي بشروط  
كون الاعادة صرة وإدراك ركعة في الوقت كونها جماعة من أهل البيت أوها بان يدرك ركوع الاولى  
وان يتباطأ اذا الجماعة فيها كالطهارة فالصلاة فينبغيها الامام العيدين التحريم وينوي المأموم  
عقبه فان تراخي عنه بطلت صلاة الامام وكذا المأموم المعيد ينويها عند تحريره وان أدرك الامام  
في ركوع الاولى لانه أول صلاته ومتى يتباطأ عن القيام أو تراخي سلامه عن سلامه بطلت صلاته لانه  
يصير منفردا في بعض صلاته ونية الفرضية وكون الاولى محيضة وان تفن من القضاء ما عدا فقد  
الطورين وكونها من قيام وأن يرى المقتدى جواز الاعادة فلو كان الامام شافعيًا معيدا والمأموم  
مالصكيًا أو حنفيا لم تصح صلاة الشافعي لان من خلفه لا يرى جواز الاعادة فكأن الامام منفرد  
بمخلاف ما اذا اقتدى شافعيًا معيدا مالصكيًا أو حنفيا فان صلاته محيضة لأن العبارة بعقيدة المأموم  
لا بعقيدة الامام كما قاله ع ش وكونها مكتوبة وانافلة تسن فيها الجماعة دائما وحصول ثواب  
الجماعة ولو عند التحريم فلو أحرمت منفردا عن الصف لم تصح بخلاف ما اذا أحرمت في الصف ثم انفرده  
فانما تصح وأن لا تكون في شدة الخوف وأن تكون الجماعة مطلوبة في حقه بخلاف نحو العاري في غير  
عمل نديها فانها لا تنعقد منه شرح مر وأن لا تكون اعادتها بالخروج من الخلاف فاذا سمح الشافعي  
بعض رأسه وصلى في الجماء أو بعد سيلان الدم من يده فصلاته باطلة عند مالك في الاولى وعند أحمد  
في الثانية وعند الحنفية في الثالثة فتسن الاعادة في هذه الاحوال الثلاثة بعد وضوءه على مذهب الخلفاء  
خروجهم من الخلاف ولو منفردا وهذه ليست الاعادة الشرعية المرادة هنا كما ذكره شيخنا ح ف في  
الحقيقة هذا الشرط الأخير أعني قوله وأن لا تكون اعادتها بالخروج من الخلاف شرط في الشرط  
الثالث وهو وجوب الجماعة في العادة لا في أصل محتملة العادة (قوله أي المكتوبة) أي على الاعيان ولو  
مغرا على الجدي بدخرج المندورة أي التي لا تسن الجماعة فيها فلا تسن الاعادة فيها ولا تنعقد اذا أعيدت  
بخلاف ما لو نذر صلاة العيد فمعدا لسن الجماعة فيها قبل النذر وخروج صلاة الجنائز فلا تسن اعادتها فان  
أعيدت انقضت فلا مطلقا وقوله في صلاة الجنائز لا يتنفل بها أي لا يؤتي بها على جهة التنفل أي ابتداء  
من غير ميت اه حل يزاد تعابرة مر وخروج صلاة الجنائز لانه لا يتنفل بها فان أعادها ولو  
مرات كثيرة محتمت وقعت فلا مطلقا وهذه خرجت عن سنن القياس أي لأجل اكرام الميت فلا يقاس



ولومليت جماعة قال الاسنوي وكذا غيره انهم نفل من فيه الجماعة كجاءه لتعليل الراقي بحصول الفضيلة (مع غير) ولو واحد اشيد زده بقولي (في الوقت) قال صلى الله عليه وسلم بعد صلاته الصبح (٢٩٧) لرجلين لم يصليامعه وقالوا صلينا في رحالنا اذا

صلينا في رحالنا كما نؤمن بها  
مسجد جماعة فضيلها  
معهم فانها لك نافذة رواء  
الترمذي وغيره ومجوده  
وسواء فيها اذا صليت  
الاولى جماعة استوت  
الجماعتان ام زادت احدهما  
بفضيلة ككون الامام اوسع  
أولج أ كثر أو للمكان  
أشر وقولي مع غيرهم  
من قوله مع جماعة  
وتكون اعادته (بنية  
فرض) وان وقت فلا  
لن المراد انه ينوي اعادة  
الصلاة المقرضة حتى  
لا تكون نفلا مبتدا

(قوله وصلاة الضحى اذا  
فعل جماعة) له ليس قيدا  
(قوله رحمه الله في الوقت)  
فالشرط كونها اداء وذلك  
حاصل بوجود ركة في  
الوقت فلا يطلب الفرق بين  
الاكتفاء ببعضها في  
اوقت دون الجماعة سم  
ملخصا فلخرج الوقت  
قبل ادراك الركعة انقلب  
صلاة نفلا مطلقا اه سم  
(قوله رحمه الله أعظم من  
قوله مع جماعة) ما للنافع  
من ارادة الارتباط فلا  
أهمية بل يكون في كلامه  
نصر يوجب البنية أي

عليها اه وسنن القياس هو ان العبادة اذا لم تطالب لانعقد ع ش على مر ودخل في المكتوبة  
صلا تالجنة فسن اعادته عند جواز تعددها أو عند انقائه لبداء أخرى وأحكم يصلونها خلاقا لمن منع ذلك  
وهل يحسب من الاربعين في الثانية اكتفاء بنية الفرضية أو لا وقوعها له نافذة في نظر اطلاقهم يقتضى  
الأول كما قاله ع ش ونقله البرماوى وفى قل على الجلال مثله ووصلى الظهر معذور ثم وجد من صلى  
الجمعة سن له أن يعيد معهم اه اطف و مر (قوله ووصلت) الغاية الرد وكذا قوله ولو واحدا  
(قوله تسن فيه الجماعة) أى دائما وأبدا فخرج الوقت فلا تسن اعادته بل لا يصح وخرج ما تسن فيه  
الجماعة كالرواتب وصلاة الضحى اذا قل جماعة فلا تسن اعادته وهل تنعقد فيه نظر وقياس أن العبادة  
اذا لم تطالب لانعقد عدم الانعقاد كفى سم على حجج (قوله في الوقت) بان يدرك في وقتها ركة  
فلا رد وقت الاداء كما قاله مر ولو وقت الكراهة (قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) دل بتركه الاستتصال  
مع اطلاق قوله اذا صلينا على أنه لا فرق بين من صلى جماعة ومن فردا ولا بين اختصاص الاولى والثانية  
بفضيلة أولا اه شرح مر (قوله بعد صلاته الصبح) أى بمسجد الخفيف عني ومن فواته الحديث  
الرد على الوجه القائل بالاستسجاب فباعتد الصبح والعصر اه برماوى (قوله مسجد جماعة) أى  
صلاة جماعة فاطنى المحل وأراد الخلال فيه (قوله وسواء الخ) أخذ من اطلاق قوله اذا صلينا وترك  
استفصائه فيه اه حل لأن ترك الاستتصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المنال (قوله  
استوت الجماعة) يجوز فراءه بالضم مع القطع فتكون الهزمة هزمة النسوية وهزمة الوصل  
محدوفة وبساقها مع الوصل فيكون المحذوف هزمة النسوية والأصل استوت (قوله بنية فرض)  
ويجب القيام فيها ويحرم قطعها لانه ثبت لها أحكام الفرض واما مطلب منه اعادتها ليحصل له ثواب  
الجماعة في فرضه ولا يصل من غير بنية الفرض ولأن حقيقة لاعادة ايجاد لشي ثانيا بصفته الأولى  
وكتب على التعليل الأول انظر هذا التعليل كذا قاله حل وفى سم قوله بنية فرض الى قوله حتى  
لا تكون نفلا مبتدا فديقل وصفها كونها ظاهرة امتلا يمنع من احتمال كونها نفلا مبتدا فلا حاجة لنية  
الفرضية وقد يجاب بأنه اذا لم تعرض لنية الفرضية احتمل كونها مع وصف الظهر بمتلا نفلا مطلقا باقى  
نفسه لا باعتبار كونه اعادة لا لا بل بان يكون في هذا الوقت قد طلب ظه ان كل منهما باطر في الاستقلال  
وعدم ارتباط أحدهما بالآخر هذا فرض والآخر نفل اه (قوله لأن المراد أنه ينوي الخ) جواب  
عن سؤال مقدر تقديره كيف ينوي الفرض مع أمهات تقع نفلا فأجاب بجوابين بقوله لأن المراد الجواب  
حجج بجواب ثالث وهو أنها كانت على صورة الفرض وجب فيها نية فيكون النوى الفرض  
الصورى فأدبه شيخنا (قوله اعادة للصلاة المقرضة) اعترض على التعليل بان المفروضة في كلام  
الشارح صفة للصلاة الأولى والى الله أى بنية الفرض تجب في الثانية وأوجب بان التعليل يحتاج الى  
مقدمة أخرى بان يقال والاعادة فعل الشيء ثانيا بصفته الاولى وصفته الاولى بوجوب بنية الفرضية فتكون  
واجبة في الثانية وقوله المقرضة أى ولوعى نفسه ومهنا بر الجواب الثاني (قوله حتى لا تكون)  
أى لأجل أن لا تكون نفلا مبتدا أى لم يسبق له انصاف بالفرضية وقوله لاعادته فرضا أى حال كونها  
فرضا أى متصفة بالفرضية حال اعادتها أى من حيث انها معادة وقوله ما هو فرض على المكاتب أى من

(٣٨ - بحرى - اول )

نية الجماعة (قوله رحمه الله لان المراد الخ) دفع بما يتوهم من قوله وان وقعت من أي كيف يتوهم بان الواقع نفلا وكذا قوله أو ينوي ما هو فرض فلادعى الى القول بخلاف المقدمات التي ذكره المحشى لانه لا يأتي الا لو كان المقصود التعليل لوجوب بنية الفرض (قوله اعترض الخ) به جعله جواب سؤال كذا هو لا داعي لذلك انما يحتاج للوجعل

حيث هو يقطع النظر عن خصوص حالة لفاعل ولذلك قال لا الفرض عليه أى فى حالة لاعادة وقوله وقد اختار الامام الخ ضعيف **(قوله)** وأنه بنوى ما هو فرض على المكلف الخ) والظاهر انه لا يجب أن يلاحظ ما ذكر في نية بل الشرط أن لا بنوى حقيقة الفرض والابطلت صلاته لتلاعبه بكافه حل قال قل على الجلال ولوتين له فساد الأولى بحجز الثانية عنها وتقع فغلامطلقا وقول الغزالي بالاكتفاء حله شيخ الاسلام على القول القديم بان الفرض احداهما لا بعينها وقال شيخنا بالاكتفاء ان أطلق في نية الفرضية وهو وجبه ويجعل عليه ما في المصح والمراد بقوله حتى لا تنصكون فغلامبتدا أى فلا يسمى ظهرا مثلا لفرض وجوده اه **(قوله)** كفى صلاة الصبي أى فانه اذا نوى الفرضية بنوى ما هو الفرض على المكلف لا الفرض عليه هذا هو المراد من التشبيه سواء قلنا بلزومه له كاهو عند الشارع أو بعده مع جوازها كعند مراه عى والمتمم له ان لا يجب عليه نية الفرضية بكافه مراه قال عن ويفرق بين صلاته وبين المادة بانه وقع فيها خلاف ولا كذلك صلاة الصبي اه بل يصح منه نية التغطية كما تقدم لعش على مراه في مبحث النية حيث قال هناك وقضية قوله لوقوع صلاته فلا تلزم صرح بذلك بان قال نويت صلى الظهر مثلا فلا لصحة وهو ظاهر حيث لاحظ أنها غير واجبة عليه وأطلق أمالوا أراد النقل المطلق فلا تصح صلاته **(قوله)** ولا يتعرض للفرض) ضعيف **(قوله)** والفرض الأولى) وقيل فرض المنفرد الثانية بكافه الاسنوى مراه عى وهذا مشكل لقوله في الحديث السابق فانهم الكهانة ويجاب بان القائل بقدره يدان نافذة في الحديث معناها القنوى وهو الزيادة لها زائدة على الأولى انتهى شيخنا بابي وأطاف وحف وأجاب البرماوى بان المراد بالنافذة المطلوبه فتصدق بالواجب والمذوب والنقل مطلوب وقيل الفرض كلاهما وقيل أفضلهما بالنافذة المطلوبة بل عند الأصوليين قال في جمع الجوامع والاعادة فعل العبادة ثانيا قبل لخل وقيل لعذر اه ومن العذر حصول الفضيلة ثانيا للبعد وقوله اذا نوى ما الفرض أى وقد ندى الأولى عند إحرامه بالثانية وتبين له خلل الأولى قبل إحرامه بالثانية لجزءه بالنية حينئذ الثانية هنا غير حافى قوله بنية فرض فيتأمل شوبرى لان النية هنا نية الفرض الحقيقي أى الذى هو فرض عليه والنية هناك نية الفرض الصورى وبهذا قل أن قول حل لا حاجته الى قوله اذا نوى ما الفرض لانها لا تكون ان ينية فيه نظر كما قرره شيخنا **(قوله)** ورخص تركها) أى فتنسقط الحرمة على القول بالفرضية والسكر اه على القول بالسنية وينتفى الأم عن توقف حصول لشعار عليه وقيل بل يحصل لفضل الجماعة لكن دون فضل من فعلها أى حيث قصد فعلها ولا العذر وقرر شيخنا زى اعتاده ونقل شيخنا مراه أن بعضهم حل القول بعدم حصول فضلها على من تعاطى سبب العذر ككل الصل ووضع الخنزير التنور والقول بحصول فضلها على غيره كالنظر والمرض قال وهو جوع لأس به اه والحاصل أن من رخص له ترك الجماعة حصلت فضيلتها ويثبت بقا لنا منفرد بحصول لفضيلة الجماعة وتقبل شهادة من دأوم على تركها العذر واذا أمر الامام الناس بالجماعة لا تجب على من ذكر قيام العذر اه حل والرخصة بسكون الخاء ويجوز ضمها لغة التبشير والتسهيل واصطلاحا للحكم التابت على خلاف الدليل الاصلى اه مشرح مراه وقرر شيخنا العزى أن تعريض الرخصة والاتقال من صعوبة الى السهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى كفى جمع الجوامع فعدم الاتم والأوم هنا حكم سهل مع قيام السبب للحكم الاصلى وهو عدم ظهور الشعار الذى هو سبب الحكم الاصلى وهو الاتم والأوم اه وعبارة جمع الجوامع والحكم ان تغير من صعوبة الى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى فرخصة ولا فخصة

لا اعادتها فرضاً وأنه بنوى ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه كفى صلاة الصبي هذا وقد اختار الامام أنه بنوى الظاهر أو العسر مثلاً ولا يتعرض للفرض ورخصه في الروضة (والفرض الأولى) لاخصها السابق ولستقوط الخطاب بها فان لم يسقط ما هو فرضه الثانية اذا نوى بها الفرض (ورخص تركها) أى الجماعة

لتعليق نية الفرضية لا دفع ما يتوهم من أنه كفى بنوى الخ (قوله) بل يصح منه نية انغلية الخ) يؤخذ من هذا ان الصبي لو أعاد لم يجب عليه نية الفرضية لانهم لا يوجبوا عليه نية الفرضية في الاصلية فلا الأولى المادة فانظره

(يعذر) عام وأخص فلا  
رخصة بدونه لخبر ابن  
حبان والخاسم في  
مخبريهما من سماع  
النساء فلم يأبه بفلاصلة  
أي كاملة إلا من عذر  
والعذر (كشقة مطر)  
بإل أوهار للاتباع رواه  
الشيخان وبسلة الثوب  
(وشدة رجب) لعظم  
مشقتها يدون النهار قال  
في الممات والمجعة الحاق  
الصبح بالليل في ذلك  
(و) شدة (رحل) بفتح  
الحاء على الشور بيل أو  
نهار لتلوث بالشي فيه  
(و) شدة (حور) شدة  
(ورد) بيل أو نهار لشدة  
الحركة فيها (و) شدة  
(جوع و) شدة (عطش)  
بمزيدته بقول (بعضرة  
طعام) مأكول أو  
مشروب لانهما حينئذ  
يذهبان الخشوع وتغير  
الصحة حين إذا حضر العشاء  
وأقيمت الصلاة فأبدوا  
بالعشاء وطهر مسلم الصلاة  
بعضرة طعام وشدة الجوع  
أو العطش تقي عن اتوقان  
كمسكة المذكور في المذهب  
وشرحه وغيرهما للآزارهما  
اذمعي اتوقان الاشتياق  
المساوي لشدة ما ذكر  
للاشوق

أه فقول الشيخ العز زى الانتقال فيه مسحة لانه رخصة من أقسام الحكم والانتقال ليس حكما  
بل هي الحكم للانتقال اليه السهل لغير الخ (قوله يعذر عام وأخص) العدم والخصوص بالنسبة  
للاشخاص لا للزمن فالعام هو الذي لا يخص بواحد دون آخر كالمطر والخاص بخلافه كالجوع اذ قد  
يجوع شخص ويشبع غيره اه عن و ذكر لعام أمثلة خمسة وللخاص أحد عشر (قوله من سماع  
النساء الخ) لا يدل على خصوص الجاعة لانه شامل للصلاة فرادى وجاعة فقيه المذمى وزيادة نعم  
النساء تحصل عنده الجاعة غالباً وقوله أي كاملة صفة لاسم لا وطعام اسمها فهو منصوب وأمر فوعوله  
هو الخبر (قوله إلا من عذر) من تمت الحديث اه حل (قوله وليله لثوب) أي ولو كان به ليلته منزله  
لأشده على الأوجه ولو كان عنده ما يمنع باله كلباد لم ينف به كونه عنراً فبإظهاره لان المشقة مع ذلك  
موجودة ويمتثل خلافه اه شو برى (قوله وشدة رجب ليل) أي وإن لم تكن باردة وإن قيدي  
أنحر بر كونه باردة والرجوع مؤثر (قوله والمجعة الحاق الصبح بالليل) لان المشقة فيه أشد من المغرب  
اه حل (قوله لتلوث بالشي فيه) أي تلوث نحو ما يوسه كالمظهر لا نحو أسفل الرجل اه  
رشيدى على مر لان كل وحل بلوث أسفل الرجل ولو خفي فيكون التقييد بالشدة ضاملاً وعبرة  
عش قوله لتلوث إشارة لضابط الشدة وهو الذي لا يؤمن معه التلوث سم (قوله وشدة حر)  
أي وإن لم يكن وقت الظهر كمشهله خلافه بعلاصه ويجرى عليه في التحديق وتقيده بوقت الظهر في  
الجموع والروضة وأصلها جرى على الغالب والفرق بين أن يجد ظلامشي فيه أو لا به فارق مسألة الإبراد  
للمقدمة خلافاً لغيره نحوها اتحادها والمراد شدة الحر والبرد في غير البلد المفرطة في الحرارة أو البرودة  
أما إذا كان ذلك فيها فلا يكون عنراً الا إذا كان خارجاً عما ألقوه وعندهما في المنهاج من العنصر  
الخاص قال حجاج وموبعد الروضة غيرهما من العام ويجب بان الشدة قد تخص بالمصلى باعتبار  
طبيعته فيصبح عندهما من الخاص أيضاً وعبرة شرح مر ولا تمارض بينهما فالأول محمول على ماذا  
أحسن بهما ضعيف الخلفة دون قولها الثاني محمول على ماذا أحسنهما فهو بها فيحسن بهما ضعيفها  
بالأولى (قوله بيل أو نهار) راجع لكل من الحر والبرد اه حل (قوله بمحضرة طعام) ويشترط  
أن يكون حلالاً فلا كحران حرام حرم عليه تناول فلا يكون حضوره عنراً ومحل إذا كان يترقب حلالاً فلا  
لم يترقبه كان كالغسل اه عش على مر وقوله أو مشروب أطلق على الماء طه المأذولة تعالى ومن لم  
يطعمه فانه منى ولانه روى الكونه مطعوماً كذا كره في باب الربا (قوله لانهما حينئذ يذهبان  
الخشوع) هذا التعديل لا يناسب الاكراهة لصلاة حينئذ سواء جاعاً أو فرادى فالأولى في التعديل أن  
يقول كما قال في باب سكر الكراهة الصلاة حينئذ فإذا لم يطلب مع الصلاة فالجاعة أولى ويمكن أن يقال  
انما ثبت المذمى بما هو أهم منه وهو التلوث نأمل كذا فأده شيخنا قال عش على مر وما يذهب  
الخشوع ما لو تأقت نفسه للجماع عيت يذهب خشوعه لومى بدونه اه (قوله فأبدوا بالعشاء) أظهر  
في محل الآثار لتلايتهم عوداً ضمير على المذكور وهو الصلاة فأده شيخنا وقال عش لم يقل به لانه  
أوضح في مقام ائتمه جم (قوله وشدة الجوع) جواب عما يقال كلاماً مخالف لغيره (قوله المذكور) صفة  
للتوقان لا للعكس لان العكس وهو اعناء التوقان عن شدة ما ذكر غير المذكور في المذهب كالحققة  
شيخنا (قوله لا الشوق) الذي في المختار النسوية بين الشوق والاشتياق قال الشوق والاشتياق نزاع  
النفس الى الشيء أي ميلها اليه الا ان يقال ان النزاع مقول بالشك فيكون فهو اذا عر به بالاشتياق أقوى  
منه اذا عر به بالشوق وعليه فالنسوية بينهما بالنظر لاصل المعنى لا المراد منها ما في قول على الجلال  
ورجح بالاشتياق والشوق وهو ليل الى الاطعمة الذبذة فليس عنراً اه وعبرة حل قوله

ولنصوص الشافعي وأصحابه فمما قرب حضوره في معنى الحاضر وله مراد من ذكر فيبدأ بالاكل والشرب فيما كل لهما يكسر بهاجدة الجوع الا أن يكون الطعام مما يؤتى عليه مرة واحدة كالسويق واللبان (ومشقة مرض) للاتباع وراه البخاري بان يشق الخروج منه مشقة للطرد وتقييد المطر والمرض بالمشقة من زبادي (ومدافعة حدث) من بول أو غائط أو وجع فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لكره الصلاة حينئذ كما مر آخر شروط الصلاة فإذا لم تطلب معه الصلاة فالجماعة أولى (وخوف على معصوم) من نفس أو عرض أو حق له أو لمن يلزمه الذنب عنه بخلاف خوف من يطلب بحق أو ظالم في منعه بل عليه الخضوع وتولية الحق وتعبيرى بذلك أولى من قوله وخوف ظالم على نفس

(قوله والا حرم قطع الفرض ان لم يخش الخ) كان الانسب أن يقول ناخبر ببل قطع اه أو يقال حرم القطع أى والفرض أنه شرع فيما مع المدافعة المذكورة فغابر

لا الشوق أى خلافاً لما في المهمات من أن التوقان يحصل وإن لم يكن به جوع ولا عطش فإن كثيراً من الفواكه والشراب تنوق النفس اليها عند حضورها بلا جوع ولا عطش ففترده المؤلف بأنه يبعد مفارقة الجوع والعطش للوقان لأن التوقان إلى الشيء لا يشق عليه لا الشوق فهو أهو النفس بدون الجوع والعطش لتسمى توقاناً وما نسباه إذا كانت هماً اه (قوله نظر الغنى الذي كور) هو إذا هاب الخشوع الذي تقدم في قوله لاتهما يذهبان الخشوع (قوله نعم) استدراك على مفهوم قوله بحضرة طعام أى بخلاف غير الحاضر فلا تكون الشدة عند انهم الخ وقيل استدراك على قوله لا يشترط حضوره الخ (قوله وله) أى قوله ما قرب حضوره كالخاضر مراد من ذكر أى ابن الرضا تبعاً لابن بونس أى بقوله لا يشترط حضوره وعبارة مر ولما كور والشرب حاضر أقرب حضوره كقوله ابن الرضا تبعاً لابن بونس اه فانظر ما بين العبارتين من التنبيه ولعل لابن الرضا عبارتين أى أن مر عبر عن مراد بلغنى لأن قوله لا يشترط حضوره أى بالفعل بل الشرط حضوره وأقرب حضوره (قوله يكسر بهاجدة الجوع) أى إن فنتت نفسه بذلك ولم تطلع للاكل والافتنيع التسبب الشرعى اه (قوله مما يؤتى) أى يستوفى ويتناول مرة واحدة وقوله كالسويق هو شعيراً وقع بقى ثم يطحن ثم يضم إليه غوسمن وأولن شيخنا (قوله مشقة مرض) أى بحيث يشغله عن الخشوع في الصلاة وإن لم يبلغ حد يقطع القيام في الفرض اه شرح مر (قوله ومدافعة حدث) وحمل كونه عذراً ان لم يمكنه تفريغ نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة كافى حجج (قوله فيبدأ بتفريغ نفسه) محل ما ذكر في هذه المذكورات عند اتساع الوقت فإن خشى يتخلله لما ذكر كفوات الوقت ولم يخش من كتم حديثه ونحوه ضرراً كاجتهه الا ذمعى وغيره وهو مشجع صلى وجوب بامع مدافعة ذلك من غير كراهة عاقلة على حمة الوقت اه شرح مر وفي قول على الجلال قوله فيبدأ الخ أى اتسع الوقت وان فاتته الجماعة والا حرم قطع الفرض ان لم يخش ضرراً يقيناً أو ظناً والاوجب قطعه وان خرج الوقت وكذا الحكم لو طرأ في أثناءها اه (قوله وخوف على معصوم) خرج به نفس مرتدوس في وزن محسن وتارك صلاة أو مأمول اه برماوى (قوله أوعرض) كالخوف من ينفذه برماوى (قوله أو حق له) أى للشخص الذى تطلب منه الجماعة ولا يصح عود الضمير للمعصوم لثلاث تكرر مع قوله أولن يلزمه الذنب عنه تأمل (قوله له أولن يلزمه الخ) راجع للحق كإقراره شيخنا ونظر ما لم يمنع من رجوعه لثلاثة مع أنه أفيد قال حل وفي كلام شيخنا وان لم يلزمه الذنب عنه في الاوجه وهذا يناسب كلامه في باب الصيام من وجوب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة في دفع الصائل عليه وقال للفرزلى اه حل ويمكن أن يراد بذلك لا يلزمه الذنب عنه الذى يحصل له مشقة في دفع الصائل عليه أو يكون المصول عليه غير محقون اللهم كزان محسن وسو في دعوى هذا فقله لن يلزمه الذنب عنه قيد معتبر فظهر أن كلام مر فيه نظر لأن الذى لا يلزمه الذنب عنه لا يكون من خصائص ترك الجماعة كإقراره شيخنا العلامة العشماوى قال بعضهم مراد مر من يلزمه الذنب عنه نحو ولد وزوجه والإمامة التى تحت يده اه (قوله بخلاف خوفه من يطلب الخ) لعل هذا محترق زيد بقدر تقديره وخوف ظالم كاتصر به عبارة الاصل التى ذكرها الشارح أى خوف من ظالم ويمكن أن يكون مفهوم قوله له من قوله حق له وهو أظهر لأن هذا حق عليه (قوله أولى من قوله وخوف ظالم) أى من ظالم لأن الظالم ليس بقيد اذا خوف على نحو الخبر في التنوير عذراً أيضاً كقوله مر ما يقصد به إسقاط الجماعة

ما بهد فلا تنافى اه (قوله رجه الله أولن يلزمه الذنب عنه) أى يلزم مر بد الجماعة الذنب عنه أى عن

ذلك الشخص وان لم يلزمه الذنب عن الحق لكونه قصاصاً وخشى ضرراً من الدفع عنه فهو معذور بالدفع وإن كان غير واجب اه

بمخلاف المومر بماني بما  
عليه والمعر القادر على  
الانبات بينة أو حلف  
والمرم يطلق لغة على  
المدن والدائن وهو المراد  
هنا وقبوله بصرا باتانه  
من زيادتي وصرحه في  
البيط (د) خوف من  
(عقوبة) كقود وحسد  
قف وقهر ربه تعالى أو  
لأدي (برجو) الخائف  
(الغو) عنها (بغيبته)  
مدة رجائه الغو بخلاف  
ملا يقبل الغو كحسرة  
وشرب وزنا اذا بلغت  
الامام أو كان لا يرجو الغو  
وسنكسل الامام جواز  
الغيبه لمن عليه قود فان  
موجبه كبيرة والتخفيف  
بنافيه وأجاب بان الغو  
مندوب اليه والغيبة  
طريقه قال الأذري  
والاشكال أقوى (د)  
خوف من (تخلف عن  
رفقة) ترحل لشقة التخلف  
عنهم (وقد لباس لائق)  
به وان وجد سائر العورة  
لان عليه منقعة في خوجه  
كنكك اما اذا وجد لا تقابه  
ولو سائر العورة فقط  
فليس بعسر وتعبري  
بذلك أولى من قوله وعري  
لايهامه أنه لا يعذر من  
وجد سائر العورة مطلقا  
مع انه يعذر ان لم يتعد ذلك

والا فلا يكون عذرا ان خاف الله سقط عنه حيث لا يهي عن اضاة المال م ر وكذا في كل  
ماله م ر ك به بقصة الاسقاط فيأثم بعدم حضوره واجلعه لوجوبه عليه حيث لا يهي م ر م ر م ر م ر م ر  
ينسب له السبي في ازالته عند تمكنها وتسقط الجمعة عن أهل محل عملهم عذر كطر اه واعلان  
النفس والمال ليسا بقيد وبهذا علم انه كان عليه ان يقول أعم (قوله غير م) مأخوذ من الترام أى  
الدوام قال تعالى ان عذابه كان غراما شوري أى دائما (قوله القادر على الانبات بينة) أى ن  
عرف له مال وقوله أو حلف أى في اذالم يعرف له مال فانه لا يكف البينة حيث لا يهي لو كان لا يقدر على  
ذلك لا يعوض بأخذها الخا كمنه فهو كالمعجز عن الانبات اه برماوى (قوله وعقوبة الخ)  
معطوف على غير م ك شارة التارخ ولا يصح عطفه على معصوم لانه لا يصح تسليم على عليه اه  
شوري وحاصل المسئلة كيعلم من كلامه ان العقوبة ان كانت تعزير لم تجز القبيصة مطلقا وان كانت عدا  
فان كانت لأدي فكذلك أو أنه فان بلغت الامام امتنعت والاجازت كقاده الشيشري (قوله كقود)  
فلو كان القصاص لصي فان قرب بلوغه كانت الغيبة عذرا اذ ارجا العفو وان بعد بلوغه فلا يكون عذرا  
لان العفو انما يكون بعد بلوغه فيؤدى الى ترك الجماعة سنين كفى م ر و زى (قوله برجو الغو)  
ولو على بعد ولو ببل مال وهما جملة حاله من الخائف المفهوم من خوف أو من فاعله المقصود أى خوف  
شخص وقوله مدة رجائه أى مدة يسكن فيها غضب المستحق وان طالت حل وهو ظرف للغيبة أو  
لرخصا (قوله اذا بانغ الامام) أى ثبتت عنده (قوله مندوب اليه) أى مدعو اليه من الشارع أى  
طلب الشارع (قوله والاشكال أقوى) أى من الجواب لان القود حتى أدي والخروج واجب معفورا  
بالتوبة وهي متوقفة على تسليم نفسه لولى القليل أى فقيه ترك واجب وهو التوبة لتحصيل مندوب  
وهو العفو اللهم الا أن يقال سهل هذا ادب العفو الذى طريقه الغيبة ونظيره هذا ما قالوا فى الغيب من  
جواز تأخير المدعى للمعصوب للاشهاد اه حجج في شرح الارشاد مع ايضا (قوله لشقة التخلف) أى  
باحتياحه وان أم على نفسه وماله شوري ولو كان السفر للتعزير كما عتده ح ف خلافا لرى  
(قوله لائق به) أى بان اعتاده بحيث لا تختل مروا به فيها يظهر ويظهر أيضا ان العجز عن مركوب  
من لا يابق به المشى كالعجز عن لباس لائق به شوري (قوله وأكل ذى ربح كربه) أى حيث لم يجد  
أدما غيره والا فلا يكون عذرا أى لم يقصد به كاسقاط الجمعة والجماعة الاحرم عليه في الجمعة ووجب  
عليه الحضور اه عن قال ع ش على م ر ومن ربح الكربة يربح الدخان المشهور والآن (قوله)  
تصرا زائته) أى يسفل ومعاينة بخلاف ما اذا سهلت من غير مشقة فلا يكون عذرا ولا يكره للعذور  
دخول المسجد ولو مع الزم بخلاف غيره فانه يكره في حقه ذلك خلافا لمن صرح بحرمته هذا ولا وجه  
يقتضيه اطلاق عدم الفرق بين المندور وغيره لوجود المعنى وهو التأذى ولا فرق في ثبوت الكراهة  
بين كون المسجد خاليا ولا يكرهه أو كما خارج المسجد اه شرح م (قوله كبيل) أى نى وحذف  
من الاوالة لانه الثاني عليه (قوله وتوم في) ومثله مطبوخ في ليرم يذى وان كان خلاف الصواب  
اه حج عن قال في المختار ناء الطعام يهي ونأ من باب باع فهو نى اذالم ينضج اه فهو اسم جامد أو  
صفة مشبهة مثل جلف (قوله من كل بملاخ) وأ كنه مكرهه في حقه صلى الله عليه وسلم على المتمد  
وكذا في حقا ولو في غير المسجد اه برماوى وورد أن صلى الله عليه وسلم أ كنه مطبوخا كفى  
المواهب وقل (قوله أولونا) بضم اللام وبالواو اه مناوى وقوله أ كنه انما بضم الكاف وفتحها  
قاموس (قوله فلا يقربن) هو بضم الزا من قرب يقرب بضمها فقيه قال الاستوى مقتضى الحديث

(وأكل ذى ربح كربه) بقدرته بقولى (تصرا زائته) كبيل وتومى خبر الشيخين من أكل بلاء وتوما أكرانا فلا يقربن

التحرير وبه قال ابن المنذر اه ط ف ويرد عليه قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام (قوله فان الملائكة تتأذى) فقد نفى ان المراد بهم غير الصائين لانهما لا يراقان في أن الملائكة موجودون في غير الموضع أيضا فوجه تنقيده بالمسجد وقد جاب النعم عن غير المسجد تنقيح لا يحتمل وما من محل الا توجد الملائكة فيه وأيضا يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد فانهم يحبون ملازمته فتأمل أولشراف ملائكة المسجد على غيرهم ع ش على مر نم موضع الجماعة خارج المسجد ينبغي أن حكمه حكم المسجد (قوله) قال بعض الثقات ان من كل الفجل ثم قال بعده خمس عشرة مرة اللهم صل على النبي الطاهر في نفس واحد لم يضر منه ربح ولا يتجشأ منه قال شيخنا ح ف وقد جرب وعبرة الشيخ عبد البر من قال قبل كماله فراجع وينبغي أن يجمع بينهما او قال بعض الاطباء لو يعل أكل رؤس النمل ما يمان الضر لم يضر على رأس الجمل من أكل عرقه ميتة نافع فيه لا يتجشأ منها كما قل عليه قل على الجلال (قوله مأثرة) أي أنه والضمير المستتر فيه جابر والبارز فيه والمستتر في معنى لاني صلى الله عليه وسلم وقوله الايتشأى اللد كور من البصل والثوم والكرات والاض فاعلى معنى من (قوله) بخلاف المطبوخ لزو الويحه فان بقي له ربح يؤذى وان قل كان عذرا ومثل ذلك من يتأباه و بدنه ربح كرهه كارباب الحرف الخبيثة كصا ومن به صنان مستحكم أو يخرأ وجرأحة منتنة ومجود وأرض فقد نقل القاضي عياض عن العلماء منع الاجسام والارض من المسجد ومن احتمالها ما ياتس حل (قوله) أركان محقر (يب) ولو غير محقر كان محسن وقاطع طريق ع ش على مر (قوله) تألم محقر (يب) أحسن من هذا قول غير ما في ذلك من شغل القلب بالسالب الخشوع اه غير مودة ومحقر (يب) أي الذي هو المحقر كما قل عن بعضهم و يصح أن يكون راجعا للقريب الغير المحقر وهذا الذي دهم عليه بعضهم لان للتصديق بالضرر وعدمه امما هو لا للمحقر فانه لا يمتنع أن يضره أو لا عن لعدم تميزه في تلك الحالة وقد منع بأنه مادامت الروح باقية كان له شعور وان لم يتمكن من النطق بما يريد اه ع ش على مر (قوله) وكان ولا يمكن محضر الخ) هذا محترزا ترديد في قوله محضر أو أيا نس به (قوله) زيادة على الاعذار المذكورة) كلا من المفرط واليافي واقف بالنسبة القرب والعشاء اه زى

### فصل في صفات الأئمة

بالمعنى وتركه جمع صفة والمراد بها الصفة المتو به لتشمل الشرط فالمراد بالصفات المتعبرة في الأئمة على جهة الاشتراط أوجه الاستيباب وقد بدأ بالاول في قوله لا يصح الخو ج ك الثاني بقوله وعد لا ولى من فاسق الى آخر الفصل فان قلت هو لم يبدأ بالصفات التي معنى الشرط بل بدأ بمن لا يصح الاقتداء خلفه واريد كرافعة المشروطات هي مذ كورة بالازم وبالمعنى فكأنه قال شرط الامام ان تكون صلاته صحيحة في اعتقاد المأموم وأن يكون غيره قنذ بأن لا تنزهه مادة وأن لا يكون أمما اذا كان المأموم قارئا وأن لا يكون أقص من المأموم ولو احتملا كما قرره شيخنا فاشترط خمسة لصحة الاقتداء تضم السبعة الآتية في الفصل الآتي فيكون مجموع الشروط ثني عشر شرط السكتن ما ذكرهنا مطلوب في الامام وما سبأ في المطلوب اه وقيد معين أن يكون الانسان اماما ولا يجوز أن يكون أمما كالا م الاعمى الذي لا يمكنه العمل بانتقالات غيره فانه يصح أن يكون أمما كما في ع ش على مر وبرماوى (قوله) عن يعتقد بطلان صلاته) كان عليه البراز لجر يها على غير من هي لمع وجود لبس كما قرره شيخنا قل حل وأراد بالاعتقاد الظن الغالب بدليل بمثله بالجنه بد لا ما صلح عليه الاصوليون من أنه الحكم الجازم القابل للتغير اه وقال ع ش الاول أن يقول

مسجدنا وفي رواية المساجد فان الملائكة تتأذى بما يتأذى منه بنو آدم زاد البخارى قال جابر ما اراه يعنى الايتشأ بخلاف ما اذا لم يمس ويختلف المطبوخ لزو والربحه (ووضو مرض) ولو غير محقر (يب) بلا متعده له لتضرره بغيره عنه (أو) بتمهده (وكان) للمريض (محقر (يب) كزوج رقيق وصهر وصديق (محشرا) أي ضرره الموت تألم محقر بغيره بغيره عنه (أو) لم يكن محشرا لكن (يا نس به) أي بالخاضع لما في الاولى بمحضر مرض له متعده ولم يكن محقر بواب وكان ولم يكن محشرا ولا يا نس بالخاضع ولو كان للمعده مشغولا بشراء الادوية مثلا من الخسة فكالو لم يكن له متعده وقد كرت في شرح الروض زيادة على الاعذار المذكورة مع فصوله ويحكمون زياني وكذا التنقيح بقر يب الايتش

فصل في صفات الأئمة (لا يصح اقتداءه بمن يعتقد بطلان صلاته

مس فرجه) فإنه لا يصح  
(لأن القصد) فإنه يصح  
اعتبار باعتقاد القنبدى  
أن المس ينقض دون  
الفصد فدار عدم صحة  
الاقتداء بالخالف على  
تركه واجباً في اعتقاد  
المقتدى (وكجهتدين  
اشتقنا في آثاءه) من الماء  
طاهر ونحس وتوضاً لكل  
من آثاءه فليس لواحد  
منهما أن يقتدى بالآخر  
لاعتقاده بطلان صلاته  
(فإن تعدد الطاهر) من  
آتيه قد تعدد المجتهدون  
كل منهم طهارة آثاءه فقط  
كثاني المثال الآتي (صح)  
اقتداء ببعضهم ببعض  
(مالم يشهين آثاء امام  
لجاسة) فلا يصح الاقتداء  
بصاحبه (فلا شبهة) في  
من آثاءه فينجس (على  
خمس) من آثاءه واجتنبوا  
(فقطن كل طهارة آثاءه) منها  
(فتوضأه)

(قوله له جانه الا ان اقتصد)  
أى لا يتيسر الخسنى ان  
اقتصد من يقتصد المأموم  
بطلان صلاته  
(قوله فلو شاك شافى في  
ايمان الخائف الخ) مثله  
للموافق (سم) قوله تحسبنا  
الظن به في توقي الخلاف)  
أى والمخافة على السكال  
عندهم قد يعترض به أنه قد

أراد بالاعتقاد ما يشبه العلم والظن الخالف اه (قوله كشافى بمعنى الخ) فإن قيل فكيف صح  
اقتداء الشافى العلم بالخفى القاصر في محمل لا يجوز للشافى القصر فيه وذلك فبالوكانما سافر من أى  
الشافى والخسنى ونو بإقامة أثر بقاء الموضع يصلح للإقامة وقصر الخسنى مع أن الشافى يرى بطلان  
صلاة الخسنى أيضاً أعجب بأن الشافى يجوز القصر في الجلة أى بخلاف الحدث فإنه لا يجوز الصلاة  
معه أصلاً بردى على هذا فقد الطهورين اه حل ويجب أن هذه حالة ضرورة (قوله لان  
اقتصد) صور المسئلة صاحب الخواطر السريعة بماذا أنسى الامام كونه مقتصد التكون نيته  
جازمة في اعتقاده بخلاف ما إذا علمه لأنه متلا عب عندنا أيضاً لعلمنا بعدم جزمه بالنية اه م  
قال سم اعتد هذا التصو يرشيعنا م وطب اه عش وقوله بماذا أنسى الامام كونه  
مقتصد أى وعلم المأموم نسبانه ويصور أيضاً بماذا أنسى المأموم كون الامام مقتصد او ان علم الامام  
وان تبين الحال للمأموم بعد السلام لان تبين حدث الامام بعد الصلاة لا يؤثر فلا إعادة انتهى شيخنا  
ح ف والحاصل أنه حيث علم المأموم الحدث لا يصح اقتداؤه على الامام حال نفسه وأوجهه وحيث علم  
المأموم الفصد فان علمه الامام أيضاً يصح والابان كان الامام جاهلاً بالفصدى وعلم المأموم بمجهله صح  
وحيث جهله المأموم صح مطلقاً سواء علمه الامام أو لا فتأمل سم فعل منه أنه يصح في ثلاث صور  
ويبطل في صورة واحدة لانهما اما ان يكونا عابئين بالفصد واجاهلين به أو المأموم عالم بالامام جاهل به  
أو بالعكس فتبطل في الاولى فقط وقوله لم يصح أى على المتعبد عند شيخنا م وان جرى وجع على  
الصحة وان علمه الامام اه شورى (قوله على تركه واجبا) أى بقينا فلو شك شافى في اتيان  
الخالف ولو اجاب عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسبنا الظن به في توقي الخلاف اه شرح  
م قال عش قوله لم يؤثر في أن يقال نسبانه أى به لكان على اعتقاد سنيون من اعتقد فرض  
معين نفلاً كان ضاراً كما تقدم وأشار الشيخ في شرح لرض الى دفع بقوله ولا يضر عدم اعتقاد  
الوجوب بالخ وحاصله أن اعتقاد عدم الوجوب انما يؤثر اذا لم يكن مذهب المعتقد والابان كان مذهبها  
لم يؤثر بكتفي منه مجرد اتيان به اه عش على م (قوله فقط) بما قيد بقوله فقط لأنه اذا  
لم يعتقد طهارة آثاءه فقط بل اعتقد طهارة آثاءه غيراً أيضاً كلام الغشاء لم تنأ اعادة وتفـ برالحكم  
أو اعتقد طهارة الاواني الا اناء مصل الصبح مثلاً أعادها فقط فالشرح انما أتى فقط ليتأتى ما ذكره  
من الاحكام من الاعاد غيرهما وهذا ظاهر جلى وبه يدفع اعتراض شيخنا زى شورى ملخصاً (قوله  
صح) أى مع الكراهة للمؤنة افضلية الجماعة كذا قرر حج اه شورى (قوله مالم يشهين) أى  
بمحسب زعم القنبدى بصلاتهم خالف غيرهم وضابط التعيين أن يكون الطاهر أقل عدداً من المجتهدين  
كما قرر به شيخنا (قوله فلو شبهة) في صورة المسئلة أن يقع ذلك لجهل أو نسيان بأن نسي كل  
منهم أنه اقتدى بثلاثة ثم يأتيه الرابع أما اذا علم انه اقتدى بثلاثة فلا يجوز له الاقتداء بالرابع لتدبير آثاءه  
لأنجاسة اه عش (قوله من آثاءه) بيان الخمسة وهو جمع آثاءه أصله آثاءة بهمزتان الثانية ما كنة  
فقلت ألقاها فوقعها بعد همزة مفتوحة قال ابن مالك

ومما ابدل ثانياً الهمز من \* كلمة البيت \*

وقال في اسم مسد ك ر بائى جمد \* ثالث أفصلة عنـمـم اطرد  
كرداما ورد به كسواء كسبة ووعاء وأوعية (قوله فتوضأه) أى واغتسل به وأغسل به أو بدنه  
اه زى أى يظن من أحوال الاواني الاربعة الباقية شيئاً أى لا طهارة ولا نجاسة مخرج م حل

لا يكون المترك عنه من السكال ولما يطلب الخروج من الخلاف فيه عنده فلا يكون الظاهر الا انما يجمع الواجبات اه سم

(قوله وأم) أي كل في صلاة أو في ما صلى بهم واحد ما في الصلوات الخمس والذي يظهر الصحة ولا إعادة على واحد منهم لأن كل واحد منهم جائز بظهاره أنه الذي توضع له ولم تنحصر النجاسة في واحد اهـ ع ش على مر (قوله أعادتم فيه آخر) أي أعاد كل الصلاة التي افتدى فيها آخر أي كان مأموافيه فامسرة بالصلاة ككفره وشيخنا وعمل وجوب الإعادة إذا لم يزد إلا في على الأشخاص وأما إذا زادت بأن كانت ستة مثلاً فإنه يضي كل بالآخر ولا إعادة لاحتمال أن السادس هو النجس ككفره وشيخنا قل حج ويؤخذ من وجوب الإعادة أنه محرم عليهم الصلاة خلف إمام الغشاء وعلى إمامها الصلاة خلف إمام المغرب لأنه ليس بعبادة فاسدة اهـ (قوله فيعيد المغرب) وإنما يجزى هذا كإعادة لا يرجع جهات لأنهم يتعين فيها الخطأ بخلافه هنا فإنه قد انحصرت النجس بالظن اهـ ح ف (قوله لتعين أناهي إمامهم بالنجاسة) أي الغشاء والمغرب أي انتفاء احتمال عدمها بزمهم أي باعتبار اقتدائهم بمن عداهم وانحيازوا على التعيين بالزعم هنا مع كون الأمر متروكاً بظن المبطّل المعين ولم يوجد بخلاف لهم دليل بحجة الصلاة بالاجتهاد إلى جهات متعددة ولا مبالاة بوقوع مبطل غيرهم لأنهم نظروا إلى أن الأصل في فعل المكلف صونه عن الإبطال ما لم يكن قاضطراً ولا أجل ذلك إلى اعتبار فعله وفعله يستلزم الاعتراض بطلان صلاة الأخير فكان مؤاخذاً بذلك اهـ حل وليس المراد بالتعيين التحقق بل المراد عدم بقاء احتمال الطهارة فشرح مر لأننا لم حكمنا بصحة الاقتداء بمن قبلها مع تعيين النجاسة لتيقن النجاسة اهـ سم ويؤخذ من قول الشارح لتعين إلحان المؤمنين خلف إمام المغرب وخلف إمام الغشاء يجب عليهم الإعادة فهو خلاف كلامه المتقدم من أن المتقدمين خلف إمام المغرب لا يجب عليهم الإعادة والغشاء إلا أن يراد بقوله في حق المؤمنين فيها جميع المأمومين بالنسبة للغشاء ويراد بهم إمام الغشاء فقط بالنسبة للمغرب بقوله في حق المؤمنين المراد بالمؤمنين إمام المغرب إمام الغشاء فقط ليصح كلامه فتكون أي جنسية فافهم فإن عبارة الشارح بحجة كذا كفره وشيخنا (قوله ولا يقتد) أي سواء علم حاله أو جهله حتى لو أنه غير مأمو فبتين بعد الصلاة أنه كان مأموماً لزمته الإعادة كما سيأتي عند قول المتن ولو بان إمامه كافراً إلخ والمراد به المتلبس بالقدر وتوخر جبهه ما لو انقطعت القدوة كان سلم الإمام مقام مسبق فافتدى به آخر أو مسبوقون فافتدى بعضهم ببعض فتصح في غير أبلعة على الأصح لكن مع الكراهة اهـ شرح مر (قوله ولو شك) أي بأن تردد في كونه إماماً أو مأموماً فإن ظنه أحدهما بالاجتهاد عمل بالاجتهاد هو اعترض بأن شرط الاجتهاد أن يكون للامة فيه جمال ولا مجال لها أن لا مدار المأمومية على التبعة لا غير وهي لا يطعم عليها وأجيب بأن للفران من دخلا في التبعة دليل ما لو ممن حجة مع الوكيل المشروط في الشهادة بالكتابة عند توفر الفران اهـ حل وإن اعتقد كل من اثنين أنه إمام حجت صلاهما لعدم مقتضى بطلانها وأمه مأمو ففلا ركع ولو شك في أن إماماً أو مأمو فكل المجموع لشكه في أنه تابع أو متبوع فلو شك أحدهما وظن الآخر حجة لظن أنه إمام دون الآخر وهذا من المواضع التي فرق الأصحاب فيها بين لظن والشك اهـ شرح مر (قوله يلحقه سهوه) أي يلحق المأمو سهوه وهو الإلما وقوله ومن شأن الإمام الاستقلال في مقابلة قوله تابع وقوله وحل سهوه غيره في مقابلة قوله يلحقه الخ وقوله فلا يجتمعان أي التبعة والاستقلال والحق والجل وإنما قال ومن شأن إلحاد خال الخليفة بالنسبة للشيء الأول لأنه يراعى نظم صلاة الإمام فهو غير مستقل ولا دخالاً للمحدث بالنسبة للشيء الثاني لأنه لا يعمل سهوه غيره كأفاد مشيخنا (قوله ولا يجزى تزيمة إعادة) بحجة إذا علم المأموم بحاله حال الاقتداء أو قبله ثم نسي فإن لم يعلم مطلقاً والابعد الصلاة فلا إعادة لأن هذا الإمام محدث وتبين حدث الإمام بعد الصلاة لا يوجب الإعادة اهـ ع ش أي فيكون الاقتداء بحجته وقوله ولا يجزى تزيمة

(وأما بالابتن (في صلاة) من المجلس (أعادتم فيه آخر) فلو ابتدؤا بالابتن أعادوا الغشاء الإمامها فيعيد المغرب لتعيين إمامي إمامهم بالنجاسة في حق المؤمنين فمهما (ولا) يصح اقتداءه (مقتد) وأوشك أنه تابع لغيره يلحقه سهوه ومن شأن الإمام الاستقلال وحل سهوه غيره فلا يجتمعان (ولا يجزى تزيمة إعادة)

(قوله رجاءه ولا يجزى تزيمة إعادة) أي إن صلاته حجت الأنهم لم تكن عن القضاء فلا يقال هذا مكرر مع قوله فيما يأتي إذا بان ذا نجاسة ظاهرة لم يصح ولا يقال إن مقتضى ما هنا أن من بان ذا حد حدث أو نجاسة خفية يلزم المقتدى به الإعادة لأن الإمام تزيمة الإعادة



كنيم لرد لعدم الاعتدال بصلاته (وصح) الاقتداء (بغيره كاستحاضة غير متنجرة) ومتينم لالتزامه إعادة وماصح خفف ومنقطع  
وهستقل ولوموياوصي ولوعبدالواسل ومستجمر أماللتحية (٣٠٥) فلايصح اقتداءغيرها بها ولومتنجرة بناء

على وجوب الاعادة عليها  
وتعسيرى بمذاكر أصم  
مذاكره (ولا) يصح  
(اقتداءغيرها) من  
ذكر وخشنى (بغيره ك)  
من اتقى وخشنى وان جهل  
حاطها تخيرا بن ماجة لا تؤمن  
أمرأة رجلا وقيس بها  
الخنثى احتياطا والخنثى  
المقتدى بان يجوز كونه  
ذكرًا وخنثى يجوز كونه  
ذكرًا والامام أثنى فعلم  
لواقضى خشنى فبان ذكرًا  
لمنقط الاعادة ومثلا لو  
بان خشنى لعدم صحة اقتدائه

(قولر ح) اقتداء صرح به  
الاصل أنه لو اقتدى خشنى  
الخ غاخنوته هذا هو  
المناسب لقول الشارح  
للتردد في حاله وهو الذى  
صرح به مر في حل  
عبارة الاصل ثم قال في آخر  
السودة والاوجه أن  
التردد في النية لا فرق فيه  
بين أن يكون في الابتداء  
أو الوام لكن في الابتداء  
بضرر مطلقا وفي الانتهاء  
طال الزمن أو مضى ركن  
على ذلك ضرر الا فلا  
شرح مر في فهم منها  
أن ظن الخنونة أو التردد  
فيها مضر مطلقا ابتداء

اعادأى ولو مثله كإفى حل (قوله لعدم الاعتدال بصلاته) أى فى اسقاط الفرض والافهى نطقا للطلب  
الآن اه عش (قوله بغيره) أى غير من تزامه الاعادة شو برى (قوله ولومويا) قديده بعضهم بالإيماء  
الظاهر أمان بشر بافغانأو رأساشارة خفية أو يجرى الاركان على قلبه لجبر فلا تصح القدوة به  
لان المأموم لا يشتر باقتفاله كذا قلنا زى وأخذ منه أنه اذا كان يعلم باقتفاله اكونه من أهل الكشف  
صح اقتدائه به وهو كذلك اه عش على مر قال ومحل كون الخوارق لا يعتد بها قبل وقوعها  
أما بعد وقوعها فيعتد بها فى حق من قامت به فن ذهب من محل بعيد الى عرفة وقت الوقوف فأدى  
أعمال الحج من محم وسقط الفرض عنه اه بحر وفه (قوله وصي) لكن البالغ أولى وان كان الصبي  
أقرأ أو أوقفه لان صلاحه البالغ واجبة عليه فهو أحرص على الشروط وللخلاف فى الاقتداء بالصبي كذا كره  
البرامى والمراد بقوله وصي أى يقتدى به الكامل الخ (قوله ولسل) أى يقتدى به السليم ومستجمر  
أى يقتدى به المستنجى بصلاته وكذا المستور بالعارى والصحيح بمن به جرح سائل والطاهر بمن على  
ثوبه نجاسة معقوب عنها وقوله بناء على وجوب الاعادة عليها أى إعادة الصلاة للمتمتع أنها لا تجب الاعادة  
كما تقدم عن مر (قوله ولا يصح اقتداء غيراً تقي بغيره ك) حاصل الصورة تسع خسة صحیحونى الرجل  
بالرجل والمرأة بالرجل والمرأة بالمرأة الخشنى والخنثى بالرجل وأربعة بالمرأة وهى الرجل بالمرأة وخنثى  
والخنثى بالخنثى وبالمرأة فخطوق المختار أربع صور ومفهومه خمس وبیان أنه قوله غيراً تقي شامل للذكر  
والخنثى وقوله بغيره كمر شامل للذكر والخنثى والحاصل من ضرب اثنين فى اثنين أربعة ومفهوم قوله  
غيراً تقي أن الاثنى يصح اقتدائها بها بالمرأة والخنثى ومفهوم قوله بغيره كمر صحة اقتداء الذكر بالخنثى  
بالمرأة كمر فالخسة وضابط الصحيح أن يكون الامام مساوياً للمأموم قيناً وأز يدمنه وضابط البطل  
أن يكون الامام ناقص من المأموم ولو احتال قال حل ويصح الاقتداء بالملك لأنه ليس أثنى وان كان  
لا يوصف بالذكورة ولا بالانوثة أى وان لم يعلم أنه يظهر بأحد الطهورين اكتشاف الطهارة الأصلية خلافا  
لبعضهم ح ف والجنى ان تحققت ذكوره وان لم يكن على صورة الأذى خلافا لما نقل عن القمولى  
أنه لا بد أن يكون على صورة الأذى اه قال شيخنا ح ف وانما اشترط تحقق الذكورة فى الجنى  
دون الملك لاشتمال حقيقة الجنى على الذكورة والانوثة بخلاف الملك فافهم (قوله وقيس بها الخشنى)  
الظاهر أنها غير مقبولة بل داخلية فى الحديث لان المراد لا تؤمن امرأة ولو احتال رجلا ولو احتال  
فالحدث يشمل الصور الأربعة بالباطلة بديل قول الشارح والخنثى المقتدى بان الخ فان مراده ادخال  
الصورتين فى الحديث اه شيخنا وأوجب بأن الخشنى لم يكن موجوداً فى زمنه عليه الصلاة والسلام  
فلا يكون دخلا فى كلامه ومن ثم كانت أحكامه ثابتة بالقياس الآن يقال أخبر بحكمه قبل وجوده  
لعله بأنه سيوجد تأمل (قوله ففعل صرح به الأصل) أى علم من قوله بغيره كمر مع قوله وان جهل  
حاطها والأول علم من قوله بغيره كمر لأن مراده بغيره كمر بحسب الظاهر (قوله لواقضى خشنى)  
أى وظن ذكر كونه عند الاقتداء حتى تصح الصلاة خلفه ولا ثم طرأ التردد فى خنونه فى الانتهاء كما قيل  
عليه قوله للتردد الخ وقوله فبان ذكرًا أى انضح بالمرأة كونه وقوله وان لم يعلم بان امامه أثنى الخ وهذا تفرع  
على الغاية بالنسبة لقوله من أثنى وقوله ومثلا ما لو بان خشنى أى وظن ذكر كونه عند الاقتداء أيضا وهذا  
تفرع على قوله وخشنى ولم يقل وان لم يعلم بان امامه خشنى كسابقه أو يضمه لما قبله بأن يقول وان لم يعلم بان

(٣٩ - بحبرى - اول) ودواعى ما قبله فلا وجه لتفسير كلام شارحنا على صورة دون صورة (قوله  
حتى تصح الصلاة خلفه ولا) هذا التفرع باطل من أصله لانه زال التردد حالا لم ينط صلته على ما قبله مم وان لم يزل باطلا

امامه أتى أو خشي لعدم دخوله في كلام الأصل قرر شيخنا **(قوله)** للتردد في حاله يؤخذ منه أنه لو اقتدى بخشي وعنده أنه ذكر ثم بعد الصلاة بأن أنه خشي ثم أضح بالذكورة لإعادة عليه إذا لتردد حين القدوة كافي البراموي قال العلامة سم حاصل هذه المسئلة أنه إن علمه خشي عند الاقتداء لم تنعقد صلاته وإن علم خشيته في أثناء الصلاة فإن تبين في الحال أنه ذكر استمرت الصحة لأنه لم يتردد عند الثانية وقد بانث كورتي الحال وإن مضى قبل التبين ركن أو طال الفصل بطلت وإن علمه بعد الصلاة فإن تبين ذكر كورته وجب القضاء وإن تبين ولو بعد طول الفصل تبين صحة الصلاة لقضاء وهذا الحاصل عرضته على شيخنا ط ب فجزم به اه ع ش ا ط فجي وقرر شيخنا ح ف غير أنه اعتمد فيما إذا بان الامام خشي في أثناء الصلاة أنها بطلت وإن ظهر عقبه أنه متضح بالذكورة لمضي جزء من الصلاة مع الشك اه **(قوله)** وأنه لو بان امامه أتى أي وظن ذكر كورته حتى أصبح الصلاة خلفه وألا وقوله وجبت إعادة فأى لأن حاله لا يخفى فالتقدم بمقصر ترك البحث وفارق من يحرم قبل الوقت جاهلا فأنه انقلب نفعلا مطلقا وأيضا فاليلط ثم أغيا في الفرض لا النقل المطابق فوقه كذلك لعنه بخلاف المبطل هنا فإنه منافي للنقل أيضا فلم يكن معه تصحيحها حتى تنق نفعلا مطلقا اه شوري **(قوله)** ويصح اقتداء أي الخ مفهوم المقت **(قوله)** ولاقتداء قارئ أي مطلقا وإن ذهب الاسنوي إلى المصحة قبل آياته بالخرف المجوز عنه وفارقه عند الاتيان به وبأنه الأول بعض مشايخنا إلى الآية غل ذاتي قاشبت الانوثة اه شوري **(قوله)** بأى نسبة للام كأنه على حاله التي ولدته عليها مه وهو لغة اسم لمن لا يكتب ولا يقرأ ثم استعمل مجازا فها ذكره أيضا وحقيقة عرفية اه زى **(قوله)** علم القارئ حاله أولا شامل لما إذا تردد في كونه أميا أولا فلا يصح الاقتداء حينئذ وقد صرح غير واحد بصحة الاقتداء لأن الظاهر من حال المهمل أن يحسن القراءة فإن أسرف في جهرة تابعه للأموور وجب عليه البحث عن حاله بعد السلام فإن تبين أنه غير قارئ أعاد وإن تبين أنه قارئ ولو بقوله نسبت الجهر وأسروا سررت لكونه جازا أو صدقه للأموور لم يعد وإن لم يتبين حاله لم يعد أيضا وفي كلام بعضهم أنه يعيد لأنه لو كان قارئ الجهر اه حل **(قوله)** بسد تحمل القراءة أي عرضته **(قوله)** فعل ما صرح به الأصل أي من قوله علم القارئ حاله أولا **(قوله)** بحرف من الفاتحة خرج التشهد فيصح اقتداء القارئ فيه بالأى وإن لم يحسنه من أصله والفرق بينهم من تحليل الشارح بقوله لأن الامام بسد الخ اه شوري بالمعنى وعبارة تشرح مر ويحث الأذرى على اقتداءه من يحسن نحو التكبير والتشهد والسلام بالمرية بمن لا يحسنها بما وجهه أن هذه لا تدخل لتحمل الامام فيها فلم ينظر لجهن عنها اه لكن في حاشية البراموي أن هذا غير مستقيم لما تقدم أن الإخلال ببعض الشدات في التشهد محلل أيضا أي فلا تصح صلاته حينئذ ولا امامته اه وفي قول على الجلال قوله بحرف من الفاتحة بخلاف غيرها كالشهد والسلام وتكبيره الاحرام على المتعبد عنه شيخنا وقضية ذلك أن الخلل بشئ من هذه لا يسمى أميا في اصطلاح الفقهاء وعليه فلا تبطل صلاته ولا امامته وهو غير مستقيم لمسألتى أن شرط الخطيب صحة امامته بالقوم في الجمعة عند شيخنا مر وتقدم أن الإخلال ببعض الشدات في التشهد محلل أيضا فراجع اه فان كان المراد من حيث التسمية بالأى فهو ممكن والذي يظهر أن الإخلال بالتكبير من الامام يقتضى عدم صحة الاقتداء به مطلقا أي سرية كانت الصلاة أو جهرة لأن شأن الامام الجهر به فشا أنه لا يخفى فان تبين للفتدى ذلك قبل الاقتداء لم يصح أو بعدو بعد الصلاة استأنف وكذلك أنتمها ولا تنفعه نية المفارقة وأما الإخلال في التشهد فلا يضر في صحة الاقتداء حيث لم يعلمه قبل الاقتداء لأن سرى ذأ أنه أن يخفى وإن علمه بعد الصلاة لم يزمه إعادة الأوفى

به ظاهر التردد في حاله وأنه لو بان امامه أتى وجبت إعادة قولها ما لو بان خشي ويصح اقتداء الاثنى بأى ويخفى كما يصح اقتداء الذكر وغيره بذكر **(ولا)** اقتداء قارئ أى أمكنه التعلم أولا علم القارئ حاله أولا لأن الامام بسد تحمل القراءة عن السبوق فاذا لم يحسنها لم يصلح لتحمل فعل ما صرح به الأصل أنه لو بان امامه أميا وجبت إعادة الأوى من **(يحل بحرف)** الصلاة فلا معنى لقوله لم تسقط لأنه يجب عليه الاستئناف لا إعادة وإذا لم يطالعه تردد أصلا وتبين له بعد الصلاة أنه ذكر فلا إعادة لم تأت قوله للتردد لعدمه هنا فالأولى حاله بما حل الرضى عبارة الأصل من أنه مفروض فيمن ظن خشيته حال دخول الصلاة أي فتبين الذكورة لتفيدة الصحة للتردد

الفاتحة) بان لا يحسنه

(كارت) بمشناه وهومن

(يدغم) ببدال (في غير

عمل) أى الادغام بخلاف

بلا ببدال كشدبد اللام

أو الكاف من مالاك

(والثغ) بمشناه وهومن

(يدبل حرفا) بان يأتي

بغيره بده كان يأتي بالثقة

بدل السين فيقول المنتقم

(فان أمكنه) أى الامي

(تعلم) ولم تعلم (لنصح

صلاته) كما ذكره الأصل

في اللاحق الصادق بالام

(والاصح كقصداته مثله)

فيا يحل به كارت يرت

والثغ بالتثغ في حرف

لا في حرفين ولا يرت

بالتثغ وعكسه لان كلا

منهما في ذلك يحسن مالا

يحسنه الآخر وكذا من

يحسن سبع آيات من غير

الفاتحة بمن لا يحسن الا

الذكر ولو كانت ثلثه يسيرة

بان يأتي بالحرف غير صاف

لم يؤثر (وكرر) الاقتداء

(يندعو) نأناه) كقاف

وآءاء وهومن بكرر الشاه

والفاء والواو واجاز الاقتداء

بهم مع يادغم لعذرهم فيها

(قوله) وان بدت المسافة

اه برماوى) بهذا رد قول

الشورى في صفة الصلاة

المردا بلجز عن العلم عدم

وجوده في محل يجب طلب

أشائها انتظروا إلى أن يسلم فإن أعاده على الصواب فذاك والاسجد للسهواذ صلاته قدمت فلاتأتى نية  
 للفارقة بخلاف الفاتحة اذا لم تدارك قبل الركوع فانه ينوى الفارقة فتأمل حرف (قوله)  
 كسفيف مشدد) مثال الحرف الذى يحل به وقوله كارت مثال لاى شيخنا (قوله) بان  
 لا يحسنه) صادق بان تركه ولو غير بدل وقوله كارت الكاف للتشديد وبقي لهما من أفراد الامى من  
 يغتف بالشد لا نه ليس واحد من هذين وقوله فى الاثغ من يبدل حرفاى مع الادغام أو بدونه فهو اعم  
 من الارت فشكل ارت اثغ ولا عكس وان كان قوله بعد ولا يرت بالتثغ وعكسه يومه التثغير الكلى  
 بينهما الا ان يقال بالتثغ أى غير ارت وكذا يقال فى العكس أفاده شيخنا وعبرة حل قوله وهومن  
 يدغم ببدال فالارت يبدل لكن مع ادغام والاثغ يبدل مع ادغام أولا لقول الاستوى كل ارت اثغ  
 ولا عكس وكلام المصنف الا فى قوله ولا يرت بالتثغ وعكسه يقتضى مفايرهما اه (قوله) بخلافه بلا  
 ابدال) أى فلا يقال ارت (قوله) كشدبد اللام الخ) فان التشديد بلذ كور يقال به ادغام عند  
 الفقهاء لان الادغام عندهم ادخال حرف في حرف ولو بلا ببدال وأما الادغام عند القراء فلا بد فيه من  
 الابدال اه شيخنا حرف (قوله) فان أمكنه تعلم) ووقت امكان التعلم من البلوغ ولو بالاحتمال  
 للسلم العاقل والافان الاسلام والاراد بالامكان التعلم المفردة على الوصول للعلم بما يجب بذله في  
 الحج وان بدت المسافة اه برماوى (قوله) كقصداته مثله) أى فى الحرف المجوز عنه وان لم  
 يكن مثله فى البديل كما هو جازع الزاء ببدالها أحد هماغنا والآخر لا بخلاف عاجز عن راء بما جاز  
 عن سين وان اتفقا فى البديل لان أحد هماغين مالا يحسنه الآخر اه شرح مر فقول الشارح  
 لاى حرفين مراده بهما ذكره مر بقوله بخلاف عاجز عن راء الخ فيثبت تعلم ما فى عبارة الشارح من  
 التساهل اذ قوله فى حرف لاى حرفين بدل من قوله فيا يحل به فهو متعلق بقوله مثله فتقتضى العبارة ان  
 الماثلة فى الحرفين تضر فى محبة القدوة وليس كذلك كما اذا جاز عن حرفين ماثلين كبين وراه  
 تأمل فقول الشارح لاى حرفين أى مختلفين وعلم منه عدم محبة اقتداءه أخوس بأخوس ولو كان  
 أخرس أصليا لجواز أن يحسن أحدهما مالا يحسنه الآخر لو كانا سليمين مر وعبرة الشورى  
 يؤخذ منه أنه لو اقتدى أخوس بمثله بنظر ان كان خوسهما أصليا أو خوس المأموم أصليا والامام  
 عارضا ص لا نه يحسن مالا يحسنه المأموم بخلاف ما لو كان خوسهما عارضا أو المأموم عارضا والامام  
 أصليا فلا يصح ونقل عن من انه اعتمد هذا التفصيل ونقل عن مر البطلان مطلقا وعن حج  
 الصحة مطاوعا وقال الشارح كقصداته مثله لسان مستقيا كقوله قل ويمكن أن يجاب بان العبارة  
 مقولة (قوله) فى حرف) متعلق بمحذوف أى ماثلين فى حرف الخ أو متعلق بقوله بمثله لكن يلزم  
 عليه أنه حتى جوب معنى واحد بعامل واحد فالاول أن يكون بدلا من قوله فيا الخ كاتقدم (قوله)  
 ولو كانت ثلثه يسيرة) بضم اللام على الأنصح وحكى فتحها وقوله يسيرة أى بان لم يحصل معها ببدال  
 وقوله لم يؤثر وهل يكره الاقتداء به واذا قرره الحاكم فى الامامة وقتنا بالكرهه حل يحرم ويصح  
 كتحقير الفاسق كقوله العلامة مر أو يحرم ولا يصح كقوله العلامة حج مر برماوى (قوله) وهو  
 من بكرر الشاه الخ) هل ولو عمد بناء على ان المذكر وحرف قرأنى لا كلاما بجنبي أولا أو يفصل بين  
 كثرة المكرر وعدمها فلا يحرم راءه سم على منتهج أقول الاقرب أنه لا فرق هنا بين العمد وغيره لما  
 غلبه من أن المذكر وحرف قرأنى كثيرا وقل اءه على عى مر (قوله) واجاز الاقتداء بهم الخ  
 مقتضاها أنهم لو تعدوا ذلك ضر وليس كذلك لان زيادة الحرف لا تضر ومن ثم محبة صلاة من يشدد

الماء منه وتعلم محبة ما كتبناه فيا تقدم (قوله) واذا قرره الحاكم فى الامامة وقتنا بالكرهه الخ) عبارة اجل قوله لم يؤثر

والخفص وان تعمد وفيه يادحرف الألف يفرق بأن في التشديد زيادة حرف غير متميز بخلافه هنا وكلام شيخنا في شرحه كالشرح حل وقوله لان زيادة الحرف لا تصرف أيضا لان زيادة حرف قرأ في الكلام اجنبي فلا يصرون ان كثير تقدم عن ع ش على مر **(قوله اولي من تبعية بالتمام)** وجه الاول به أن الأصل يسمى من بكر الرثاء بالتمام وهو خلاف ما في الصحاح من أنه يقال له تامة كما ذكره الشارح وكما يدل كلامه مر لكن ذكر بعض اللغو بين أن من بكر الرثاء يقال له تمام أيضا وعليه فلا أولوية ثم ما ذكره أخصر وأشهر كقوله شيخنا حرف ولان اقتصاره على التمام والقفا يعجز غيرهما ع ش فكان الاول أن يقول أولي وأعم **(قوله ولا حن)** من اللحن بالسكون على الاصح الخطأ في الاعراب والمراد به هنا الخطأ مطلقا سواء كان في الاول أو في الاثناء أو في الآخر وبالتحرريك القطنة كذلك في الصحاح وفي القاموس ان بالتحرريك والسكون يطلق على القطنة وعلى الخطأ في الاعراب اه قل وقوله بما لا يغير المعنى أي في الفاتحة وغيرها مكنه التعلل وأعلم حاله وألا في حل قوله ولا حن شامل للإبدال والصنيع يقتضي أن هذا في الفاتحة وغيرها فحقا أطلق في هذا وفصل فيها يغير المعنى بين كونه في الفاتحة وغيرها اه وقوله أي بالنظر لقوله فان غير معنى في الفاتحة وغيرها اه **(قوله كضم هاء الله)** وأما هه أو كسر ذال الجدا ونون تستعين وأنه أنون نعيد أو فتح بأنه أو كسرهما أو ضم صاد الصراط أو هاء عليهم أو راء الرجن أو نحو ذلك اه برماوى لبقاء المعنى والتعمد لذلك آثم أي وصلاته صحيحة وان لم يعد القراءة على الصواب وقول البرماوى أو هاء عليهم عنه من اللحن لحن لان ذلك قراءة سبعية متوازنة **(قوله فان غير)** أي اللحن الشامل للإبدال وليس المراد باللحن التمازف عند النجاة وقوله ولم يحسنها أي بأن مجز عن الاتيان بما يلحق فيه على الصواب اه حل **(قوله كأنتم بضم أو كسر)** قال شيخنا وضم وكسر كافاك وإبدال هاء الجده هاء وإبدال المحجمة في الذين بمهمة وأما ضم صاد الصراط وهجرة اهد ناكف كاللحن الذي لا يغير المعنى وان لم يسمه النجاة لحن لان اللحن عندهم مخالفة صواب الاعراب اه حل **(قوله فسكأى)** مقتضى كون هذا كلامي انه لا يصح الاقتداء به مطلقا أي عند العلم بحاله أو الجهل كذلك قال بعضهم وفيه نظر لانهم ينزل منزلة الأي الى حالة العلم فينبغي في حالة الجهل الصحة وهو واضح في السرية دون الجهرية ولو كون الفاتحة من شأنها أنها لا تخفى فيه نظر اه حل وقوله أي حل لا يصح الاقتداء به مطلقا وكذلك بالنسبة لوجوب الاعادة عند تبين الحال وأما في حال التحرم فالتفصيل بين العلم والجهل جار فيها أي الأي واللاحن فعند العلم لا يصح وعند الجهل يصح ظاهر افعه مساواة في الحكم ابتداء وتدينا كما فاده شيخنا الشمس حرف **(قوله فان أحسن الاذن الفاتحة)** أي أ مكنه الاتيان بما يلحق فيه على الصواب وقوله وتعتمد اللحن أي التبريل المعنى أي وعلم كونه في الصلاة وقوله مطلقا أي في المستلثين وهو في الاول سواء أعاد الكلمة الاولى على الصواب أم لان صلاته بطلت بتعمده وفي الثانية أي سواء علم سبق له قبل ركوعه وركب قبل اعادته أو لم يعلم بذلك فافهم عبارة ع ش قوله مطلقا أي سواء كان علما بحال نفسه بعد سبق لسانه أو جاهلا **(قوله ولا الاقتداء به عند العلم بحاله)** قال العلامة الشربرى فقيته الضحى عند الجهل وهو كذلك لان تقصير من المأموم بخلافه في مسألة تبين أنه أي اه **(قوله حاله كونه عابرا أو جاهلا أو ناسيا)** هذه الثلاثة أحوال من الهاء في صلاته ومن الهاء في قدوته وهي شرط في صحة صلاته والقدوة به كما يفهم من صنيع الشارح في بيان المفهوم ويراد عليها في المأموم جهلا بحاله كما سيذكره اه شيخنا **(قوله وجاهلا)** ظاهره وان بعد صده بالاسلام ونشأ شر بيا من العلماء كما قاله ع ش وهو كذلك فبايظهر وفي شرح مر أو جاهلا تحريم وعنده اه وهو المعتمد **(قوله أو ناسيا)**

وتعبرى بنحو تأناه أولى من تعبرى بالتمام والقفاه **(ولا حن)** بما لا يغير المعنى كضم هاء الله فان غير معنى في الفاتحة كأنتم بضم أو كسر (ولم يحسنها) أي الاذن الفاتحة (فسكأى) فلا يصح اقتداء القارئ به أ مكنه التعلل أو لا وصلاته ان أ مكنه التسليم والاحت كافتدائه مثله فان أحسن اللحن النافعة وتعمد اللحن أو سبق لسانه اليه ولم يعد القراءة على الصواب في الثانية لم تصح صلاته مطلقا ولا الاقتداء به عند العلم بحاله ذكره المارودي **(أو في غيرهما)** أي الفاتحة بجزء اللام في قول ان الله برى من المشركين ورسوله صحت صلاته وقدره **(به)** حاله كونه **(عابرا)** عن التسليم **(أو جاهلا)** بالتحريم **(أو ناسيا)**

أي مع الكراهة ويصح تسميه في الإمامة على معتمد مر خلا فليح اثنت **(قوله رجه الله أو سبق لسانه اليه)** ولا تنطرد الاعادة عند سبق في غيرها هم **(قوله فيه وقفة والقباس البطلان)** لا تظهر الوقفة الا في الصورة الاولى من صورتي التنبيا اه شيخنا

كونه في الصلاة أو أن ذلك

لأن ترك الصلاة جائز  
لكن القدوة بمكرهه  
قال الامام ولوقيل ليس لهذا  
اللاحح قراءة غير الفاتحة  
بالحسن فيعلم يكن بعيدا  
لأنه يتكلم بما ليس بقرآن  
بلا ضرر وقوة السبكي  
أما القادر العالم العابد فلا  
تصح صلاته ولا القدوة به  
للعالم به لوقيل أوجها  
وأسيما من زيادته وكالفاتحة  
فيذكر بدله (ولو بان  
امامه) بعد الاقتداء به (كأن  
ولو خفي) كقوله كزندق  
(وجبت إعادة) تنقيبه  
بترك البحث في ذلك  
ونقص الامام نسو لم يكن  
كقوله لا يقول وقد أسلم  
قبل الاقتداء به فقال بعد

(قوله رحمه الله قال الامام  
الخ) وجهان يقال أحده  
لا يجوز له ما غير المعنى بلا  
ضرر ورفع علمه أنه لحق  
كجهل الفرض وكذا انسيان  
كونه في الصلاة لا يجوز زله  
المعنى مع علمه أنه لحق  
وعلمه الحرمه ومثل ذلك  
جهله الحرمه مع علمه ان  
ذلك لحق لأنه كان من حقه  
حيث علم الحن أن يتبع  
منه أما بالنسبة لصورة  
نسيانه أنه لحق فلا يظهر  
وجه الحرمه تأمل وحور  
هذا ما ظهر الآن يقال سهل  
ما هنا كون الصورة مطروحة

كونه في الصلاة) فيه وقفة والقياس البطال هنا لأنه كان من حقه الكف عن ذلك اهـ وشيبي  
(قوله) لكن القدوة بمكرهه) هذا الاستدراك مكر رمق قوله وكزهو تأتاء ولا حن فان عموم  
اللاحح شامل لهذا هكذا قال الاطميني وفيه نظر لان الشارح قد علم بالانفيار المعنى وهذه انفيار غير كما  
أفاده شيخنا (قوله) قال الامام ولوقيل الخ) مقتضاه البطال واختاره السبكي وهو ضيف فيحرم ولا  
تقبل به الصلاة لان السورة مطروحة في الجلة كذا قاله حل وزى وقوله ما في حرم الخ يقال كيف  
هذا مع أنه عاجز وأوجاهل وأنس قال قل والحاصل أن اللحن حرام على العالم العابد القادر مطلقا أي  
في الفاتحة وغيره وأن لا ينفيار المعنى لا يضري صحة صلاته والقدوة به مطلقا أي في الفاتحة وغيره وأما  
يشير المعنى في غير الفاتحة لا يضري فيها إلا ان كان عالما على قادرا وأما في الفاتحة فان قدره وأمكنه  
التعلم ضريهما ولا فكلما اهـ (قوله ليس لهذا اللاحح) أي لا يجوز له ذلك ولا يبطل كابدل على  
ذلك تنصيف حل له اهـ ح (قوله ولو بان امامه الخ) أي ولو بان خبره مدر بان أخبر عن استمرار  
كفره الاصل فلا ينافي ما بين من قوله نعم الخ لان قصده ابطال ما سبى وهو الاسلام فلا يقبل وذكر  
السبوطي ان بان من أخوات كان عالما اسمها وكافر أخبرها كذا قرر شيخنا والأولى نصبه على التمييز  
المحول عن الفاعل أي ولو بان كفر امامه لم يضر ما ذكره على ع ش على م ويصح جعله حالا  
وقوله كافر أي أو خفي أو مجنون أو أحمق أو أوثركا الفاتحة في الجهرية وتجب عليه إعادة ما سجد على  
كبه الذي يشرك بحركته وإن كانت كبيرة الا حرام أو قادر على القيام والستره وكان يصلي من قعود أو  
على إتجيب إعادة في جميع ذلك لان من شأنه أن لا تخفى وفارق تبين كونه قادرا على القيام في الخطية  
وكان قد غلب من قعود حيث لا تجب عليه إعادة بان القيام في الخطية شرط وفي الصلاة ركن والشرط  
يفتقر فيه ما لا يفتقر في الركن فان قلت رد على هذا الفرق السترة فانها شرط في الصلاة فما الفرق  
ينهاو بين قيام في الخطية أوجب بان السترة شرط في الصلاة والقيام المذكو شرط ما هو منزل منزلة الصلاة  
وهو الخطية فاعتبر فيه كما أفاده شيخنا ح (قوله بعد الاقتداء به) أخذه من قوله بان من قوله  
وجبت إعادة والمراعاة بان بعد عقد القدوة به سواء كان التبيين بعد انقطاعها بالسلام مثلا أو كان في أثناء  
القدوة وفي هذه الحالة لا تنفعه نية المفارقة بل يتبين بطلان الصلوة بحسب استئنافه بقوله وجبت إعادة  
شامل لو جوب استئنافه (قوله ولو خفيا) هي للرد على الزايف وقوله وجبت إعادة ولا تنقلب نفلا مطلقا  
كافي الشورى (قوله لتقصيره) أي فيما اذا كان مظهر أو قوله ونقص الامام أي فيما اذا كان  
مسلما لان علامات الكفر لا تخفى ثم رأيت في قل مانصه قوله لتقصيره الخ في هذا التعليل نظر مع  
ما مر من أنه لا يجب البحث عن حال الامام إلا أن يقال الأمور التي قل أن تخفى على أحد ينسب ناركها  
الى التقصير في عدم البحث عنها أو يقال هذا التعليل من وجوب البحث جرى على لسان غيره وليس  
مقصود اعناده اهـ (قوله ونقص الامام) عموم نقص الامام يشمل ما بان الامام من تلزمه إعادة  
أو موما أو أميا أو أتى أو خفي أو مأموم رجلا أو بان محدثا وذات نجاسة خفية مع أنه لا إعادة فيها وفيه  
أن هذا التعليل لا يعمل عليه بدليل إقتضاه فيها بأن على غيره هكذا قال حل وأجاب شيخنا ح  
بأنه عزلة فالعمل عليه العلة الاولى ولهذا اقتصر عليها في المقابل وأما الثانية فهي موجودة فيما  
اهـ (قوله وقد أسلم) أي والحال أنه قد أسلم أي تجدد اسلامه قبل الاقتداء به وقوله فقال بعد الفراغ  
تقصير لقوله لم يكن كقوله لا يقول وقوله فلا يقبل خبره فيه نظر لان الكافر يقبل خبره في فعل نفسه

في الجلة لكن ما قاله الامام أقوى (قوله وفيه أن هذا التعليل) أي في صورتين الاخيرتين فقط (قوله ولما اقتصر عليها في المقابل) أي حيث

(لا) ان بان (ذاحدث) ولو حدثنا كبر (وذا) نجاسة مخفية في ثوبه أو بدنه فلا تحجب الاعادة على المقتدى لاتقاء التصبر منه في ذلك بخلاف النجاسة الظاهرة وهي ما تكون بحيث لو تأملها لمقتدى رآها واخفيتها خلفها وجعل في المجموع اطلاق من اطلق وجوب الاعادة في النجاسة على الظاهرة لكنه جمع في التحقيق عدم وجوب الاعادة مطلقا ومحل عدم وجوبها فإذا ذكر في غير الجملة وكذا فيها ان زاد الامام على الاربعين ثم ان علم المأموم الحدث أو النجس من نفسه ولم يحتمل الظاهر وجبت الاعادة وتعميري بالحدث أهم من تعبير بالجانب (وعدل أولى من فاسق

قاله لا لقوله لا ذا حدث أو نجاسة خفية لاتقاء التصبر منه في ذلك (قوله) فكان الاظهر أن يعمل بالتصبر أي بعدمه (قوله) فلو كان في الجملة لاتعقد له أي الجملة فيعتين عليه حينئذ نية غير الجملة كسج قضاء أو ركعتين تغلا لاجل أن يكون في صلاة صحيحة واعمال تنعده لفوات الجماعة فيها عند التحريم

وأجيب بان محل قبول خبره اذا كان كافر أصليا وأخير بغير ما ذكر فمكان الاظهر أن يعمل بالتصبر ويحجب رده بقوله اندكور (قاعدة) كل ما يوجب الاعادة اذا طرأ في الانشاء أو ظهر أو وجب الاستئناف ولا يجوز الاستمرار مع نية لمخارفة وكل ما يوجب الاعادة ما يمنع صحة الاقتداء ابتداء عند العلم اذا طرأ في الانشاء أو ظهر لا يوجب الاستئناف فيجوز الاستمرار مع نية المخارفة اه ع ش على مر ملخصا وبعضه في حل (قوله) ان بان (ذاحدث) ظاهر وان كان عالما بحدث نفسه عند الصلاة وليس بعيد اه سم على منهج اه ع ش على مر ومثل الحديث ما لو بان تارك لمنية بخلاف ما لو بان تارك لتكبيره اذ حرام والاسلام أو للاستقبال فانها كالنجاسة الظاهرة لانتهاء ما يطالع عليها ومثل بين حدنه أيضا ما لو بان تارك للفاضة في السر يقاؤه لله مطلقا لان هذا ما يخفى ولو أحرم للمأموم باحرام الامام ثم كبر الامام ثانية ثانية ثم اجبت لمسه للمأموم لم يضر في صحة الاقتداء وان بطلت صلاة الامام أو لالان هذا ما يخفى ولا اماره عليه كما في شرح مر وقوله لم يضر في صحة الاقتداء أي ولو في الجملة حيث كان زائدا على الأربعة كالو بان اماما بعد تأواما اماما فان لم ينقطع الاولى مثلا بين التكبيرتين فصلاته باطله لخروجه الثانية والافصله صحيحة فرادى لعدم تجد بدنية الاقتداء به من القوم فلو حضر بعد نيته من اقتدى به ونوى الامامة حصلت له الجماعة وعليه فلو كان في الجملة لاتعقد له فوات الجماعة فيها اه ع ش عليه (قوله) وذا نجاسة خفية أي حكمية والتخرف في سائر المورة كالنجاسة في تفصيلها فيا يظهر (قوله) لا تنقضاء التصبر أي ولا تنقضاء نقص الامام أيضا فلا تنفي الملة الاولى لانه في حالة الاعادة على مهمافي عسما شيعين اتفادها اه مرأوى (قوله) بخلاف النجاسة الظاهرة (الح) التحقيق أن الظاهرة هي العينية في أي موضع كانت واخفيتها هي الحكمية في أي موضع كانت اه شوري وحاصل المعتمد أن الظاهرة هي العينية واخفيتها هي الحكمية ولا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الأعمى والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره كما في ع ش على مر وتعرف الشارح لكل من الظاهرة واخفيتها بآتي هذا المعنى بل هو متبادر منه (قاعدة) يجب على الامام اذا كانت النجاسة ظاهرا اخبار المأموم بذلك ليعيد صلاته (أخذا من قوله) لورأى على ثوبه مصل نجاسة وجب اخباره وان لم يكن أكما اه ع ش على مر (قوله) لو تأملها المقتدى رآها أي أدركها بالاحدى الحواس ولو بالشم ليشمل الاعمى وان حال بينهما حائل وقوله مطلقا ضعيف (قوله) ومحل عدم وجوبها فإذا ذكر أي في اذ بان امامه ذا حدث وذا نجاسة خفية (قوله) ثم ان علم المأموم (الح) استدراك على قوله لا ذا حدث وبعبارة شرح مر لعدم امارته على ذلك فلا تصبر ولهذا الوجه بذلك ثم اقتضى به ناسيا ولم يحتمل ظهوره لزمته الاعادة اه (قوله) ولم يحتمل التطهير أي عند المأموم بان لم يتفرقا كعبره بالأصل اه ع ش وفي قل على الجلال قوله لم يتفرقا قيد لا بد منه يخرج به ما لو تفرقا زمانيا يمكن فيه طهر الامام فلا داعي لنظر الظاهر من حاله سم وبذلك فارق مسئلة الهرة حيث لم يحكم بظهارتها وان لم يحكم بنجاسة ما وافت فيه كذا قالوه والوجه أنهم مساو فتأمل (قوله) وعدل أي عدل في الرواية ولورقيقا وأمرأوه هو من لا يرتكب كبيرة ولم يصبر على صغيرة برماوى (قوله) أولى من فاسق محل كون العدل أولى من الفاسق مالم يكن الفاسق واليادالافهو مقدم والمالم يكن سا كنجابى والافهو مقدم أيضا وأشار هذا التقييد بفهم قوله وان اخضع بصفات أي كونه أقرأ أو أفضأ وغير ذلك فخرج ما لو اخضع بمكان ومن جهته الى وحده أيضا مالم يكن اماما تابوا لافهو مقدم أيضا فكان الانسب تأخير هذه المثلة عن الولي والراب

بل يكره الاتهام به وان  
اخص بصفات سرية  
لانه يخاف منه ان لا يحافظ  
على الواجبات ويكره  
أيضا الاتهام بمبتدع  
لا تكفر وامامته يكره  
أكثرهم شرعا لا الاتهام  
به (وقدمه والبعث ولايته)  
الاعلى فالاعلى للخبر الآتي  
ولان تقديم غيره بخصه  
لا يليق ببذل الطاعة (فامام  
رأب) من ز يادى وصرح  
به فى الروضة وأصلها نعم ان  
ولاه الامام الاعظم

الثانية أرى بعون دوى  
الجماعة مع التعصم  
الثاني لانه كافتتاح جمعة  
بعلا عرى فيه اه شيخنا  
(قوله ولو فاسقا) هذا معنى  
على صحة تولية الفاسق  
امامارأبنا فلا ينافى ماسبق  
فى القول قبل من أنها حيث  
سومت لم تصح فتأمل اه  
شيخنا قويسنى (قوله رجه  
الله فهو مقدم على الوالى)  
أى بل وعلى كل ماسوى  
الامام الاعظم اه (مر قوله  
والامام الراتب من ولده  
النظر الخ) فتيه ذلك أن  
ما يقع كثيرا من اتفاق  
أهل حلة على امام يصلى  
بهم من غير نصب النظر أنه  
لاحقه فى ذلك فيقدم  
غيره عليه لكن فى الامباب  
خلاه ونقل عبارة عن  
على مر قراجهما

والساكن بحق (قوله بل يكره الخ) اضراب ابطالى مما يفهم من قوله وعدل أولى من فاسق من  
كونه خلاف الاولى واذ لم تحصل الجماعة بالفاسق والمبتدع لم يكره الاتهام بهما وقال حل قوله  
بل يكره الاتهام به أى كاتكره امامته اه (قوله ويكره ايضا الاتهام بمبتدع) أى كاتكره الامامة  
حل وفيما ان المبتدع داخل فى الفاسق وأوجب بأنفسا كان له تأويل سائغ اتنى عنه الفسق بدليل  
قبول شهادته (قوله لا تكفره) أى يبدعته خرج من تكفره ببدعته كالجمعة ومنكرى البعث  
للجسام وعلم الله تعالى بالمعصوم أو بالجزئيات لان تكفرهم ما علم بحجى الرسول به ضرورة لا يجوز  
الاقتداء به لا تكفره والمعتد فى الجملة عدم التكفير اه زى أى ما لم يحسم صرحا والابان قالان  
الله جسم كالأجسام فيكفر كالكفر وشيخنا والجهوى الفاضل ان الله فى جهة لا يكفر وان لم من الجهة  
الجمية لان لازم المذهب ليس بذهب (قوله وامامة من يكرهه) أكثرهم شرعا) أى لاص مذموم  
فيه شرعا كوال ظالم أو لا يعتز عن النجاسة أو يمحى هيات الصلاة أو يتعاطى معيشة مذمومة  
أو يعاشر أهل الفسق ونحوهم وأشبه ذلك نصبه الامام أو لاقال فى شرح الروض فلو كرهه دون الأكثر  
أو لا كثر لاص مذموم شرعا فلا كراهة واستشكل بأنه ان كانت الكراهة لاص مذموم شرعا فلا  
فرق بين كراهة الأكثر وغيره وأوجب بان صورة المسئلة ان تختلف وأنه بصفة الكراهة لا لا يعتبر  
قول الأكثر لانه من باب الرواية نعم ان كانت الكراهة لمضى بقى كرها وشرب خمر كرهه الامامة  
وكرهه الاقتداء به من غير فرق بين الأكثر وغيره لأن يخشى من الترك فتنة وضرا اه عبد البر (قوله  
أكثرهم) بخلاف نصفهم أو أقلهم فلا يكره كقوله ح ف فان كرهه كلهم حرم عليه أن يؤمهم كفى  
عش على مر قال البرماوى ولا يكره ما أن يؤم الشخص قومافهم أبوه وأخوه إلا كبر لان الزبير  
رضى الله عنه كان يصلى خلف ابنه عبد الله ولا امره صلى الله عليه وسلم عمرو بن سلمة أن يؤم قومه  
وفهم أبوه اه (قوله لا الاتهام به) أى حيث كان عدلا (قوله وقدمه وال) ولو فاسقا والمراد التولى  
كالباشا والقاضى ونائبه والباشا مقدم لان ولايته أهم أى اذا كانت ولايته شاملة للصلاة كفى ع  
فره ح والمراد أنه يقدم على من بعده من الامام الراتب والسالك معنى اذا أذن بالصلاة فى مسكنه  
وان لم يأذن فى الجماعة وعلمه ان لم يزد نهضا على زمن الافراد والاحتياج لاذن فيها أيضا كفى شرح  
مر و يقدمه الوالى حتى على الامام الراتب وان شرط الواقف الامامة على الأوجه لانه اذا قدم على  
المالك فهذا أولى ويحرم على الامام كقوله الماوردى نصب الفاسق اماما فى الصلوات لانه مأمور  
بمراعاة المصالح وليس منها أن يقع الناس فى صلاة مكرهه ويؤخذ منه حومة نصب كل من يكره  
الاقتداء به ونظر المسجد كواقف في نحوهم ذلك كالاخفى اه شرح مر والظاهر أنه حيث حوت  
التولية لم تصح لان الحرمة فيه من حيث التولية اه جمع ويحرم على أهل الإصلاح واختر الصلاة  
خلف الفاسق والمبتدع ونحوهم لانه يحمل الناس على تحسين الظن بهم كفى البرماوى ومحل تقديم الوالى  
فى غير امامة صلاة الجنائز ما فاقها القريب أولى منه وعبارة صلهم شرح مر فى كتاب الجنائز  
والجديد أن الوالى أى القريب الذكر ولو غير وارث أولى امامته أى الصلاة على الميت ولو امرأته من  
الوالى والقديم تقدمه الوالى ثم امام المسجد ثم الوالى كسائر الصلوات وهو مذهب الاثنية لثلاثة ووفق  
الجديد بان المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء لليت ودعاء القريب أقرب الى الاجابة لانه  
وانسكاره وحمل الخلاف عند أمن الفتنة والاقدم الوالى على الولى قطعافهم ذلك كله فانه نفيس  
اه (قوله الاعلى فالاعلى) ومن ذلك الباشا مع قاضى العسكر فيقدم الاول على الثانى اه ع  
(قوله فامام راتب) ولو فاسقا والامام الراتب من ولده الناظر أو كان بشرط الواقف اه شرح مر

العبد له على غيره للخبر الآتى  
فيقدم مكره على مكر  
للملك النفقة وتعبيرى  
بما ذكر أولى معاصره  
(لاعلى معبر) لساكن  
بل يقدم المعبر عليه للملك  
الرفقة والنفقة (و) لا على  
(سيد) إذن له فى السكنى  
بل يقدم سيده عليه (غير)  
سيد (مكاتبه) فكاتبه  
مقدم عليه فيما لم يستره  
من سيده لانه مع كلاجنى  
(فاقفه) لان افتقار  
الصلاة للنفقة لا ينحصر  
بخلاف القرآن (فاقرا)  
أى أكثر قرأ تالها أشد  
افتقار الى القرآن من

(قوله على من سوى  
الامام) شامل للتاب  
الذى ولاه وقيد الشيخ  
رجحه بما اذا أذن له  
الامام فى توليته عنه والا  
قدم نائب الامام الذى ولاه  
حيث أنه طب (قوله)  
من الامور الخاصة فلا  
أى فلاحق فى الإمامة  
(قوله وهذا فى مسجد غير  
مطروق الخ) وعملها أيضا  
ان حضر (قوله فان  
حضر أو أحدهما والمستعبر  
من الآخر لم يقدم غيرهما)  
واعتبار إذن المستعبر  
والاكتفاء به مشكل لانه  
لا يعبر ذلك فليحصر على

واعلم أن الامام الاعظم والواقف والناظر يحرم عليهم تولية الفاسق ولا تصح توليته ولا يستحق  
المعلوم (قوله) فهو مقدم على الوالي أى الى البلد وقاضيه كقائه الأذرى وغيره بل الاجرة  
تقدمه على من سوى الامام الاعظم من الولاة كفى شرح مر ألامام الاعظم فهو مقدم عليه أى  
على الامام الراتب وان ولاه اه زى قال فى القوت ويشبه أن يكون الكلام فى والواقض تضمنت  
ولايته الصلاة ما ولاه الحرب والشرطة ونحوهما من الامور الخاصة فلا وهذا فى مسجد غير مطروق  
بان لا يصى فيه كل وقت والاجابة واحدة ثم يقفل والا فالراتب كغيره ولو بحضرة فلا تكرر جماعة  
غيره لانه ولا يقبله اه بزماوى (قوله) فهو مقدم ساكن (بحق) أى ولو فاسقا اه سل قال مر  
فى شرحه ولا بد من إذن الشرىكين لغيرهما فى تقدمه ومن إذن أحدهما لصاحبه فان حضرا أو  
أحدهما المستعبر من الآخر لم تقدم غيرهما الا باذنهما ولا اذنهما الا باذن الآخر والحاضر منهما أحق  
من غيره حيث يجوز له الانتفاع بالجميع كأن إذن الشرىكة فى السكنى والمستعبر من من الشرىكين  
كالمشرىكين فان حضرا لاربعة كفى الانتفاع بالجميع كل من منفردا ولا يدخل للقرعة هنا ذلتاير  
ومن إذن أحدهما لصاحبه فلو لم يأذن كل منهما لصاحبه على كل منفردا ولا يدخل للقرعة هنا ذلتاير  
لما فى ملك الغير وكلا شرىكين فى النفقة المشرىكان فى إمامة مسجد فليس لثالث أن يتقدم الا باذنهما  
ولا لأحدهما أن يتقدم الا باذن الآخر وظن رضاه والقبول حصة ذلك عند عدم الإذن والرضا ولو كان  
الآخر مفضولا كفى ع ش عليه (قوله) أو أذن من سيد العبد) أى إذن له فى السكنى وليس هذا  
الاذن إجارة كما يدل له عطفه عليها لان الأجرة تقتضى تعليق الانتفاع بالعبد لا بالمال ولو بخلق سيد كما  
قرره شيخنا (قوله) بل يقدم المعبر عليه) قال فى الإيعاب لأمر المستعبر وجوز زعمه بالرضا به  
وحضرا فالتى يظهر أن المستعبر الأول لى لان الثانى فرعه ويحتمل استواؤها لانه كالوكيل عن  
المالك فى الأجرة ومن ثم لو أقر مجازن استوى فيها يظهر ونظر فيه ع ش على مر فراجعه (قوله)  
للملك (الرفقة والنفقة) لو اقتصر فى التعليل على ملك النفقة لكان أفيد ليشمل للمستعبر من المستأجر  
ومن الموصى له بالنفقة ومن الموقوف عليه تأمل شورى (قوله) فكاتبه) أى كتابه بحقيقة أخذنا  
من قوله لانه مع كلاجنى كقائه زى (قوله) فيما لم يستره من سيده) بأن كان مملوكا له ومؤجرا  
وأمرام من غير السيد ويؤخذ منه بالاولى أنه لا يقدم على فقه البعض فيما يملكه ببعضه الحر اه سل  
وكتبنا أيضا قد يقال هذا يفتى عنه ما تقدم أى فى قوله لا على معبر وبعد ذلك فى قوله فيما لم يستره  
تأمل فان موضع المسئلة المستثنى منها أن السيد أذن له فى السكنى وهذا المستثنى لم يأذن السيد فيه  
للكاتب فى السكنى فلم يدخل فى المسئلة حتى يخرجوه وأجيب بأنه استثناء لنوى منقطع فتأمل (قوله)  
فاقفه) أى فى باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا الفاتحة فهو أولى من الآخر وان حفظ جميع  
القرآن كفى شرح مر قال شيخنا صورة المسئلة أن يستوى بأن يكونا فى المسجد والراتب غالب  
أولى موافق أى ممكن لما (قوله) لان افتقار الصلاة للنفقة لتعليل لتقديم الاقفة على الآخر وكذا  
باقى التعليل فانها تعاليل لتقديم المتقدم على من بعده وقوله لا ينحصر أى لعدم انحصار ما يطرأ فى الصلاة  
من الحوادث (قوله) فاقرا) أى أصح قراءة استوى بالافلا أكثر قرأنا) أى أكثر حفظا بعد الاستواء فى صحة  
مر خلافا للشارح حيث أدخل بمرتبة (قوله) أى أكثر قرأنا) أى أكثر حفظا بعد الاستواء فى صحة  
القراءة بالسلامة من اللحن وتغيير أوصاف الحروف ونحو ذلك والا فالأقل أولى ويقدم من تين بقراءة



صلى الله عليه وسلم أولاً دار  
الاسلام للخبر الآتي وبه علم  
ان من هاجر مقدم على  
من لم يهاجر وهذا مقدم  
الاقرار على الادورع  
والادورع على من بعده من  
زيادتي وهو مافي التحقيق  
وغيره (فأسن) في الاسلام  
لا يكبر السن (فأنسب)  
وهو من ينتسب الى  
قريش اؤذي هجرة أو  
أقدمها أو غيرهم عن يعتبر  
في الكفاءة كالعلماء  
والسحابة لان فضيلة الاول  
في ذاته والثاني في آياته  
وفضيلة الثالث في وري  
الشيخان ليؤتمكركم  
وروي مسلم خبر يؤتم القوم  
أقرهم لكتاب الله فان  
أثروا في القراءة سواء  
فأعلمهم بالسنة فان كانوا  
في السنة سواء فأقدمهم  
هجرة فان كانوا في الهجرة  
سواء فأقدمهم سنة وفي  
رواية سلمة ولا يؤمن  
الرجل الرجل في سلطانه  
وفي رواية في بيته ولا سلطانه  
ولا يقعد في بيته على  
تكرمه إلا بذنه وعظايره  
تقديم الأقر على الأقره كما

فقد ومن لازم ذلك الخ  
كأنه يشير الى حل قول  
الشارح والاقراء على من  
بعده والاولى أن يراد بين  
بعده الا ان تكون فائدة

من السبع بعد ذلك على غيره اه قل (قوله فأورع) قالوا وأعلى الورع الزهد وهو ترك ما زاد  
على قدر الحاجة من الحلال بل بعضهم جعل الزهد سائر الورع وقدمه عليه فيه مراتب كثيرة متفاوتة  
فيقدم منها الأعلى فالأعلى فصح التعدير بأفضل التفضيل حيث قال أي أكثر ورعاً اه رماوى (قوله  
وهو زيادة على العدالة بأربعة) أي ترك الشهوات وهي متعلقة بزيادة وقوله حسن السيرة أي التذكر  
بين الناس بالصالح وفي المجموع والتحقق أن الورع اجتناب الشهوات خوفاً من الله تعالى وفي كلام  
شيخنا وأما الزهد فترك ما زاد على الحاجة أي من الحلال فهو أعلى من الورع اذ هو ترك الحلال الزائد  
على الحاجة والورع ترك الشهوات ولا ينبغي أن هذا الكلام منه يفيد أن الزهد قسم للورع لا قسم منه  
وليس كذلك بل هو قسم منه والحاصل أن الورع مقول بالتشكيك أي ورع مع زهد ورع بلا زهد  
اه حل ملخصاً (قوله فأقدم هجرة) اعتبر والهجرة زلة وتر والصحة من الصفات المقدسة  
وهي يقدم من هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم على من هاجر إلى دار الاسلام الظاهر انم (قوله الى  
النبي) أي في زمنه وقوله إلى دار الاسلام أي بدو فاته وكلامه في المهاجرين والافقيدم المهاجر على  
غيره اه قل (قوله وبه علم) أي بقوله فأقدم هجرة وقوله أن من هاجر مقدم الخ أي وقد طلبت  
منه الهجرة كما هو ظاهر فلا يقدم من هاجر إلى المدينة على من نشأ بها ولان هاجر إلى دار الاسلام على  
من نشأ بها حل (قوله على من لم يهاجر) أي كمن هاجر إلى المدينة ثم رجع إلى مكة فاجتمع مع من  
لم يهاجر وكان أسلم وهاجر إلى بلاد الاسلام ثم عاد إلى بلاد الكفر وهو مسلم فاجتمع علم هناك ولم يهاجر  
فيقدم عليه وكذا من لم يطلب منه الهجرة كاهل المدينة على المعتمد اه برماوى أي فيقدمون على  
من لم يهاجر (قوله وهذا) أي التقديم بالمهجرة وبأقدمها فان الشهاج لم يذكر التقديم بالمهجرة ومن  
لازم ذلك انه لم يذكر تقديم الادورع على من هاجر اه حل (قوله فأسن في الاسلام) أي فيقدم  
شاب أسلم أسس على شيخ أسلم اليوم كافي حل ويقدم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعاً وان أشرف  
اسلامه لان فضيلة الاول في ذاته قاله الغزوي وقوله الاطفيحي وقرره شيخنا ح (قوله لا يكبر  
السن) فان استويا في الاسلام وهى كبر السن كما علم حل (قوله من يعتبر في الكفاءة) أي  
كذى الحرفة الرفيعة فيقدم والده على ولده في الحرفة الوضيعة لاساً وما يتبر في الكفاءة والا لا تقتضى  
تقديم والده السلم من الجنون والجذام والبرص على ولده غير السلم من ذلك وفي التزامه بعد اه قل  
(قوله لأن فضيلة الاول) وهو الاسن أي وأما تقدم الاسن على الأنسب لأن الخ فهذا الدليل لنقدم  
الاسن على الأنسب على خلاف عادته في هذا المثل من اتصال كل علة بمولها وانظر من الحكمة في  
ارتكابه خلافاً وقوله وروي الشيخان معطوف عليه فهو دليل ثان لهذه الدعوى وأما قوله وروي  
مسلم الخ فهو دليل لجميع ما تقدم على ما فيه كافر وشيخنا (قوله ليؤتمكركم) يجوز في المباح الحركات  
الثلاث وان كان الغم أولى للاتباع وقيل الفتح أولى لان خفة فأقدم شيخنا (قوله فان كانوا في القراءة  
سواء) قالوا بالبقاء سواء خبر كان والتعدير اسمها وأقر دله مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع ومنه  
قوله تعالى ليسوا سواء والتقدير مستويون فوقه المصدر موقع اسم الفاعل اه شوري (قوله  
فأقدمهم سنة) أي في الاسلام وقوله وفي رواية سلمة أي اسلاماً ومنه قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة  
(قوله في سلطانه) أي على ولايته (قوله على تكرمته) هي بفتح التاء وكسر الراء الفرائض وكحوه  
مما يسطر صاحب المنزل ويخضع به كذا في تعليق السيوطي على مسلم وقيل ما اتخذ لنفسه من  
الفرائض وقيل الطعام ويحتمل أن يكون المرادهما اه شوري (قوله وظاهره تقديم الأقر) أي

جديدة ولا فائدة قدمه لمن كون التقديم بالمهجرة من زيادته اه

ظاهر الخبر الثاني وهذا الاراد وجوابه المذكور هما بينهما المذكور ان في عبارة شرح الروض المشار اليهما بقوله وللنوي فيه اشكال الخ كما يظهر بالتأمل فيما وان كان سابقه بوجه أن ما في شرح الروض غير ما هنا فتأمل **(قوله)** وأجاب عنه الشافعي لم ينتج هذا الجواب المذكور المدهى وهو تقديم الاقفة بالصلاة لجواز أن يكون الاقفة اللازم للاقرا أفقه بغير الصلاة ليكون ما حفظ من القرآن متعلقا بغيرها

١٥ حل **(قوله)** كانوا يتفقون أي يتفقون كل شيء قرؤهم من القرآن وفيه أن الاعتبار بما هو الفقه المتعلق بالصلاة وكونهم يتفقون معنى الآيات المحفوظة لهم لا يلزم منه أن معنى الآيات يتعلق بالصلاة كما قرره شيخنا فلم ينتج الدليل المدهى وفي حل قوله يتفقون مع القراءة أي يعرفون الفقه المتعلق بالآيات فالقفة لازم ١٥ فهو من اطلاق المألوم واردة للزم **(قوله)** وللنوي فيه أي في هذا الجواب اشكال والاشكال أن قوله فأعلمهم بالسنة دليل على تقديم الاقرا على الاقفة أي لأن السنة هو الفقه والجواب أنه فمعل أن المراد بالاقرا في الخبر الاقفة لكن في القرآن في استوفى القرآن فقد استوفوا في فقهه فان زاد أحدهم فقه السنة فهو أحق ومقتضى هذا أن الصدر الأول كان أحدهم يحفظ عشر آيات وآخر يحفظ خمس آيات ولكن يحفظ من السنة ما يحفظه الأول يقدم الأول ١٥ حل فلا دالة في الخبر على تقديم الاقرا مقابل على تقديم الاقرا في القرآن على من دونه ولا نزاع فيه بوجه تقديم الاروع على الاقدم هجر من اشتر أن الغالب على الاعل بالسنة الورع كما في شرح التحرير وهذا التأويل الذي في هذا والذي في الاقرا بالنسبة للعصر الأول وانظر أخذ تقديم الاقفة الغير القاري في عصرنا على القاري الغير الاقفة من الخبر وانظر أيضا أخذ تقديم الاروع الغير العالم بالسنة على الاقدم هجر منه تأمل **(قوله)** ذكرته مع جوابه أي ذكرتهما واضحين والافهامين الاشكال والجواب الذي في الشارح **(قوله)** واعلم الخ فسد بذلك تخصيص الاقفة والاقرا في المتن **(قوله)** ومساير أي قاصرا قال شيخنا لأن يكون المسافر السلطان أو نائبه والافهوا حق ١٥ حل **(قوله)** ولعلنا أوجهول الاب قال شيخنا وأطلق جمع كراهة امامة ولذا زنا من لا يعرفه بوجهه صورة يكون ذلك في الابتداء أي ابتداء الصلاة ولم يساوه المأموم فان ساواه أو وجد قد أحرم واقتدى به فلا بأس ١٥ حل **(قوله)** كما شرت إلى بعضه فهاجر أي في قوله وان اختص بصفات مبرجة أو في قوله وعلمنا أولى من فاسق ١٥ برماوى **(قوله)** وما تقرر أي من تقديم المهاجر على المنسوب أي فولد كل في رتبته وفيه اعتراض وهو أنه يلزم عليه تقديم ابن الاقفة وان لم يكن أفقه على ابن الاقرا وليس كذلك ١٥ شيخنا وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من أن قول الشارح وما تقرر الخ متوقف على هذه الضمنية التي ذكرها الشيخ بقوله أي فولد كل في رتبته وبعبارة الشورى قوله وما تقرر علم أن المنسوب الخ شبهته في ذلك أن الهجرة مقدمة على النسب ورد أمران الأول تصريح الرافى بأن فقهه ولد المهاجرين من حين النسب مع تصريح الشيخين بتقديم قرئش على غيرها الثاني أنه يلزمه أن يقول بمثل ذلك فولد الاسن والاروع والاقرا والافقه من غير قرئش مع ولد القرشي ولا يجوز أن يذهب ذهابا إلى ذلك لتناقض الشيخين على تقديم قرئش على غيرها والله أعلم ١٥ هجرة انتهت وبعبارة حل قوله وما تقرر أي من تقديم المهاجر على المنسوب علم أن المنسوب الخ وعلى قياسه يكون المنسوب لمن يقدم مقدما على المنسوبان يؤخر فان الاقفة مقدم على ابن الاقرا وابن الاقرا مقدم على ابن الاروع ولا مانع من التزام ذلك فان قلت وعلى قياسه أيضا يلزم تقديم ولد الاسن ولو في غير الاسلام على ولد غيره وتقديم ولدهم ذكر على ولد قرشي وبعد التزام ذلك ثم رأيت عن الشهاب البرلى أنه اعترض الشارح بأن هذا مخالف لاتفاق الشيخين على تقديم قرئش على غيرها وأقول مراد الشيخين تقديم قرئش على

هو وجه وأجاب عنه الشافعي بأن الصدر الأول كانوا يتفقون مع القراءة فلا يوجد قارئ الا وهو فقيه وللنوي فيه اشكال ذكرته مع جوابه في شرح الروض واعلم أنه لو كان الاقفة أو الاقرا صبا أو مسافرا أو فاسقا أو أولدنا ففسدها أو كاشرت إلى بعضه فيهاجر وما تقرر علم أن المنسوب إلى من هاجر مقدم على المنسوب إلى قرئش مثلا

**(قوله)** علم من دونه ولا نزاع فيه أن أراد دونه في القراءة وأن زاد بفق السنة فسلم لكن ينبغي في النزاع إلا أن يراد ولا نزاع فيه أي بغير البحث التي قدمت المحشى من نقد لا يتعلق القرآن بالصلاة وعلم السنة متعلق بها وأن اراد دونه قراءة وسنة فسلم وبقى النزاع في عمله لكن لا معنى له على الاحتمال الآخر تأمل ١٥ هما مش شرح الهجعة

لميل القلب الى الاقتداء به  
واستماع كلامه (فأحسن  
صورة) لميل القلب الى  
الاقتداء به كذا رتب في  
الروضة كاصولها عن المتولي  
وجزم به في الشرح الصغير  
والاصل عطف بالواو فقال  
فان استويا بنظافة الثوب  
والبدن وحسن الصوت  
وطيب الصنعة ونحوها أي  
كسب وجهه وسمت والذي  
في التحقيق فان استويا  
قدم بحسن الذكركم بنظافة  
الثوب والبدن وطيب  
الصنعة وحسن الصوت ثم  
الوجه وفي المجموع المختار  
تقدم أحسنهم ذكرًا ثم صوتا  
ثم هيئة فان تساوا وتشاها  
أقرع بينهما (وأصح كبير)  
لنعارض فضيلتهما لان  
الاعمى أشجع والبصير  
أحفظ عن النجاسة  
(وعبد فقيه كثر غير فقيه)  
هو من زيادتي وهو ما صححه  
في المجموع وقال السبكي  
عندي أن الأول أولى انتهى  
من استويا فاعلم ولو ضربا  
أولى من العبد ولو بصيرا  
ولبالغ ولوعبد وأولى من  
الصبي ولو سراً أو أفضقه  
لأمامه

(قوله له الله والبالغ ولو

غيره من العرب والجم على الأفقه ومن بعدهم من المراتب التي ذكروها انتهت (قوله فأظف ثوبا  
وبدا نال) الواو في هذا يعني الغاء كأي عبارة مر ولتعارض هذه الصفات الثلاث فينبغي تقديم  
النظف ثوبا بالانثوب أو كثر مشهدة من البدن فأغلب الى صاحبه أميل ثم النظف بدنا لان  
البدن يشاهد حال الصلاة فالقلب أميل الى صاحبه من النظف صنعة اه حل يا ضاح (قوله  
وصنعة) أي كسبها فقدم الزرع والتاج على غيرهما برماوى (قوله عن الأوساخ) متعلق بأنظف  
(قوله فأحسن صوتا) أي ولو كانت الصلاة سرية كقائه عش لكن التعليل قاصر لأن يقال المراد  
في الجملة فالأحسن صوتا لميل اليه القلوب في الجملة أي ولو لم يسمع في نحو التكبير (قوله فأحسن صورة)  
لعل المراد بالصورة سلامة في بدنه من آفة تنقصه كرج وشلل لبعض أعضائه اه عش (قوله  
وسمت) أي شكل والذي في التحقيق هو التعمد (قوله قدم بحسن الذكركم) هذه المرتبة أسفلها  
المصنف وهي عقب قوله فأنسب والحاصل أن الصفات أربع عشرة الأفقه ثم الأقرام الأزه ثم الأورع  
ثم الأقدم هجرة ثم الأسمن ثم الأنسب ثم الأحسن ذكرًا ثم النظف ثوبا فوجهها بدنا فصنعة ثم الأحسن  
صوتًا فصورة اه سلطان وزاد بعضهم فالزورج فالأحسن زوجة (قوله وفي المجموع الخ) انظر ما فائدة  
قل هذا بعد كلام التحقيق ويمكن أن يقال فائدة ما فيه من التصريح بالاختيار وهذا فيه إشارة الى أن  
ما في المتاجر ضعیف عند التنوير لأنه وفي التحقيق وغيره ما يخالفه والمختار هو ما في السير كقائل  
والمختار الخ كذا أقرره شيخنا (قوله ثم هيئة) الهيأة الحالة التي يكون الشخص عليها من الثأني والوقار  
اه عش (قوله وأصح كبير) أي بعد استوراها في الصفات المتقدمة وقوله والبصير أحفظ عن  
النجاسة فان كان البصير لا يتحاشى عن النجاسة قدم الاعمى عليه أو كان الاعمى غير خاشع قدم البصير  
عليه (قوله وعبد فقيه) أي زيادتي على الفقه معتبر لصحة الصلاة وقوله كثر غير فقيه أي غير أفقه أي  
لا يعلم غير الفقه المعتبر لصحة الصلاة أو لا يفهم الفقه أصلا صلا لا باطلا كذا قرره شيخنا وهذا بخلاف  
نظيره في صلاة الجنائز قالان القصص منها الدعاء والشفاعة والحرهما اليك كافي برماوى (قوله من  
زيادتي) راجع للجملة الثانية فقط كما يعلم من مراجعة الاصل (قوله ولقدسم مكان) وهو الواو والامام  
الراب والسالكين بحق أي يباح لقدم مكان تقدم لا بصفات فلا يباح له ذلك وان كان يجوز له مع  
الكراهة اه شيخنا حنفى والذي في شرح مر أن التقدم مندوب اذا كان التقدم سا كمن يحق  
وكان غير أهل للإمامة توسكت عن حكم التقدم من السابق الذي هو أهل ومن الواو والراب ولعله مراد  
شيخنا حنف بقوله أي يباح له وعبرة حل قوله ولقدسم مكان أي وان لم يكن أهلا للصلاة كالكافر  
والمرأة طارل وحديث يكون أولى بالامامة من غيره بخلاف من قدمه القوم باسفة لا يكون أولى بالامامة  
من غيره اه وقوله كالكافر الخ اعترض بأن الكافر والمرأة لا يقال لهما قدسمان لان التقدم من يسوغ  
له الصلاة القوم وأجيب بان هذين يقال لهما قدسمان على فرض زوال المانع كقائه الشمس الحنفى  
(قوله لا بصفات) أي كلفه ونحوه من الفراء والورع والسن وانسب برماوى (قوله لمن يكون أهلا  
لالامامة) أي لو كان مغضوا عليه فلو قال لجمع لبتقدم واحدمنكم فهل يرفع بينهم أو يقدم أفضلهم  
أو لسلك منهم أن يتقدم وان كان مغضوا للعلوم الاذن فيه نظر ولعل الثاني أظهر لان ذنه ولو احدمهم  
يتضمن اسقاط حقه وحيث سقط حقه كان الأفضل أولى فلو تقدم واحدمهم بنفسه من غير ذنه ولا ظن  
رضاهم عليه ذلك لأنه قد يتعاقى غرضه لو احدمهم فلو دلت القرينة على عدم تعاقى غرض

عبد) كلام مستأنف لامن تمة الكلام على مسألة اللان (قوله وأجيب بان هذين يقال لهما الخ) وبإضا المراممة على من في ترتيبهم  
النسوة فالتقدم ولو في الجملة اه سم

صاحب المنزل بواحد منهم فلا حرمه اه ع ش على مر **(قوله وهذا أي قوله واقتدم بمكان الشامل لمن هو أهل للإمامة وغيره كما علمت أعز من قوله فان لم يكن أهل للإمامة**  
**فصل في شروط الاقتداء**

أي العتبة بعد اعتبار صفات الامام المتقدمة فلا ينافي أن تلك شروط أيضا صحة الاقتداء تأمل شوري **(قوله وآدابه)** أي وجنس آدابه لأنه لم يذ كر جميعها عبارة مر وحج في بعض شروط القدوة  
 وكن من آدابها بعض مكر وهاتها اه فقوله وآدابه أي من الأمور المطلوبة حصولا لكل قوله وسن  
 أن يقف امام إلى آخر السنوات وتركا كافي قوله وكر ما موم انفراد عن الصف قد صدق الآداب  
 بالمكروهات فسوات عبارة الشارح عبارة تعالى كورة **(قوله سبعة)** وهي عدم تقدمه على امامه  
 في المكان والعلم بالصفات الامام واجتماعها بتمكن واحداوية الاقتداء والجامعة وتوافق نظم صلاحها  
 والموافقة في من تفحص المخالفة فيها فاعل وتر كاو التابعة بأن يتأخر تحرمه عن تحريم الامام وقد نظمها  
 شيخ الاسلام ابن عبد السلام فقال

وسبعة شروط الاقتداء • نية قدوة بلا استثناء  
 كذا اجتماع لهما في الموقف • مع المساواة أو التخلف  
 وعلم ما موم بالانتقال • توافق النظمين في الأفعال  
 توافق الامام في السنة ان • كان خلفه تقاض بين  
 تابع الامام فيما فصلا • تأخر الاحرام عنه أولا  
**وقد نظمها بعضهم بقوله**

وافق النظمين تابع واعلمن • أفعال متبوع مكان مجتمعن  
 واحذر تخلف فاحش تأخرا • في موقف مع نية خيرا

**(قوله عدم تقدمه)** أي يقينا فلا يضر الشك في التقدم فالشترت فيه هنا التقدم للثيقن أما المشكوك  
 فيه فلا يشترت فيه كسيد كره بقوله ولو شك في تقدمه الخ • قوله فيضراح بيان للفهوم وقوله ولا تضر  
 مساواته الخ هذا داخل في المنطوق فهو من صوره اذ عدم التقدم يصدق بالمساواة ومحل هذا الشرط في  
 غير شدة الخوف والجماعة فيها أفضل وان تقدم بعضهم على بعض على المتمد كافي شرح مر وخالف  
 الجمهور فقالوا ان الانفراد أفضل قال الشوري وبحث بعضهم أن الجاهل يقتضيه له التقدم لانه غير  
 باعظم من هذا وانما يتجه في جاهل مدور لبعده عن العلماء أو قرب اسلامه وعليه فالناسي مثله  
 اه ايجاب الا أن يقال الناسي ينسب لتقصير لغته باهماله حتى نسي الحكم اه ع ش على مر **(قوله)**  
 بان لا يتقدم الباء بمعنى الكاف كافي ع ش ومثل القائم الرا كع قال مر بعد كره هذه العبارة  
 بتمامها سواء في كل ما ذكر اعتدافا مائلا أولا ومحل ما قرر في العقب وما بعده ان اعتمد عليه فان  
 اعتمد على غيره وحده كاصابع القائم وركبة الجالس اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر حتى لو صلي قائما  
 معتمدا على خشيته تحت ابطيه فصار تر جلده معلقين في الهواء أو عباسين للأرض من غير اعتداد  
 اعتبر الخشيته على الاوجه ان لم تكن غير هذه الهيئة أما اذا تمكّن على غير هذا الوجه فصلاه غير  
 صحيحة ولو تعلق مقتديا بحبل وتعين طريقا أيضا كأن كان مصلوبا اعتبر منكبه فيما يظهر وبحث بعض  
 أهل العصر أن العبرة في الساجد بأصابع قدميه أي ان اعتمد عليها ولا بد فيه غير أن اطلاقه بمخالفته  
 اه شرح مر بصرف أي فيكون المعتر عنده العقب بأن يكون بحيث لو وضع العقب على الارض  
 لم يتقدم على عقب الامام وان كان منفعلا بالفعل وعليه فيمكن دخوله في كلامهم بأن يراد بالعقب

وهذا أعز من قوله فان لم  
 يكن أهل فله التقديم

**فصل**

في شروط الاقتداء مودابه  
**(للاقتداء شروط)** سبعة  
 أحدها (عدم تقدمه في  
 المكان) بان لا يتقدم قائم

**(قوله وعليه فالناسي مثله)**  
 هو محتمل لنسيان الصلاة  
 أو الحرمة أو الإبطال وجواب  
 ع ش قاصر على غير الأولى

في حق القائم حقيقة وأحكامه الطغياني واعتمد عرش مابعد بعض أهل العصر كقره ح ف  
وقيل المعتبر في حق الساجد الركبان وقول م ر ان اعتمدها أي والأقا خر ما اعتمده عليه كق  
ع ش عليه ولو قدم إحدى جليله دون الأخرى واعتمدها لم تبطل صلاحه إلا بتقديمهما قياسا  
على الاعتكاف في الخروج من المسجد بأحدى رجله واعتمدها فإنه لا يتقطع اعتكافه والإيمان  
فيا لحلف لا يدخل مكانا ودخل بأحدى رجله واعتمدها فإنه لا يثبت كقائه زى والضابط في  
ذلك كما أن لا يتقدم المأموم بجميع ما اعتمده عليه على جزء مما اعتمده عليه الإمام سواء اتحد في  
القيام أو غيره أو اختلغا وقد أنها بعضهم إلى ست وثلاثين صورة وبينها أن الإمام والمأموم اما أن  
يكونا قائمين أو قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين أو مضطجعين أو مضطجعين أو مضطجعين أو مضطجعين  
فهذه ستة أحوال فتضرب أحوال الإمام في أحوال المأموم تبلغ ستا وثلاثين وأحكامها لا تخفى على  
التأمل وهذه القسمة عقلية لان الصواب لا يكون اماما لوجوب الاعادة عليه (قوله بقبية) أي بكليهما  
فلا يضر التقدم ببعضهما ع ش أي اذا اعتمده عليه فلا يضر التقدم بأحدهما حل (قوله  
وهما مؤخو قديمه) أي ما يبطل الأرض منه (قوله ولا قاعد) أي سواء كان يصل من قوم دلج أو لا بان  
كان قاعد الشهد ع ش وعمل ذلك ان اعتمدها كان الاعتداء على الأصابع فينبغي اعتبارها  
دون الآخرين ع ش حل (قوله بجنبه) أي جميعه وهو ما تحت عظم الكتف إلى الخصر فبإظهاره حل  
قال م ر في المستثنى استحسان أو جهها برأسه والثاني وبه قال حجج ان الصبرة بقبية (قوله أعم  
من قوله في الموقف) فبجواب عن الأصل بأن مراده بالموقف مكان الصلاة فبإظهاره حل (قوله أعم  
أحوال المسمى أو بأشرف أحواله وهو الوقوف ع ش ويرى (قوله نبعا ليلف والخلف) السلف هم  
أهل القرون الأولى الثلاثة الصغار والتابعون وتابع التابعين والخلف من بعدهم كق ر وشيخنا  
(قوله فيضرق قديمه) هو مفهوم الخلق أي يضر في الانقضاء ابتداء وفي الصحة دوما ع ش ويرى وهذا  
على الجدي والقديم لا يضر لكنه يكره كولو وقف خلف الصف وحده كق ر شرح (قوله قياسا لكان  
على الزمان) أي بجميع الفعش في كل قوله المبطلة لصفة المخالفة لا لأفعال قل شيخنا ولعل وجه  
الفحش مؤوجه بتقديمه عليه عن كونه تابعا كق الطغياني وقال شيخنا ح ف وجه ذلك أنه لم يعد  
تقدم المأموم على الإمام في غير شدة خوف بخلاف مخالفة في أفعال فإنه عهد في أعداء كثيرة بإحله  
التخلف فيها (قوله ولا تضرمساواته) هذه من صور المنطوق وكذا قوله ولوشك الخ فلما نسب تقديمها  
على المفهوم أعنى قوله فيضرق قديمه عليه وقوله لكها تكره وقد تنس كإسبائي في المرأة والذ وتمع  
امامته وقوله أيضا لكها تكره وتنفوت فضيلة الجماعة في مدة المساواة لا مطلقا ع ش خلافا لظاهر  
عبارة م ر وقوله في مدة المساواة الخ وكذا كل مكره أو ممكن تبعه ويضاحه أن الصلاة في جماعة  
نزد على الأفراد بسبع وعشرين في صلاة والكوع في الجماعة يز بدعى المتفرد بسبع وعشرين  
ركوعا فإذا أسوى فيه دون غيره قامت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تتعين له فقط  
دون السبع والعشرين التي تخص غيره (قوله ولوشك في تقديمه) أي وان جاء من أمامه أي يقدم  
الإمام م ر ع ش خلافا لابن القزى حيث قال ان الشك في هذه الحالة يضر لان الأصل بقده التقدم  
وردد عليه بأنه عارضه أصل آخوذ كرهه الشارع بقوله لان الأصل عدم الفساد ع ش وكذا لو كان  
الشك حال النسبة لا يضر كقائه ع ش والمعتمد أنه يضر لتبطل البطل (قوله وسن أن يقف امام خلف  
المقام) الأولى أمام القام لان خلف المقام جهة الكعبة وبأية في الجهة الأخرى والعمل الآن أن الإمام  
يقف قبل الباب المقام فيكون المقام بين الإمام والكعبة ومقتضى تعبير المثنى بخلف أن الإمام يحصل

بقبية وهما مؤخو قديمه  
وان تقدمت أصابعه ولا  
قاعه باليسته ولا مضطجع  
بجنبه فتصير بذلك أع  
من قوله في الموقف (على  
امامه) نبعا ليلف والخلف  
فيضرق قديمه عليه فتقدمه  
بالتحرر قياسا لكان على  
الزمان ولان ذلك أغش  
من المخالفة في الأفعال  
المبطلة ولا تضرمساواته  
لكنها تكره كق المجموع  
وغيره ولوشك في تقدمه  
محت مسالنه لان الأصل  
عدم الفساد (وسن أن  
يقف امام خلف المقام  
قوله حقيقة وأحكامه) نعميم  
في القائم (قوله وجه الله  
بجنبه) والمعتبر في الساجد  
أصابع قديمه ان اعتمدها  
(قوله وكذا قوله ولوشك  
الخ) أي باعتبار ارادة  
التيقن واداء دخوله في  
كلامه (قوله والعمل الآن)  
أي وهو السنة (قوله رجه  
الله خلف المقام) مشكل  
ما قرب منه كان أفضل

المقام خلف ظهره ويتوجه للكعبة فلا يكون اقام يمينه بين الكعبة وهذا خلاف ما عليه العمل وفي  
عش على من رماضه قوله وسن أن يقف امام الحلال شيخنا زى وظاهر أن المراد بخلعه ما يسمى خلفه  
عرقاؤه كقارب من كان أفضل وأشار بقوله وظاهر الى دفع ما يقال كان الناس في التعبير أن  
يقول امام القام يعني بأن يقف قبله لانه اذا وقف خلف القام واستقبل الكعبة صار القام خلف  
ظهره اه تمهيد في قيل على الجلال قوله خلف المقام أى بحيث يكون المقام بين الامام والكعبة لان  
وجهه أى بابه كان من جهتها اه فانظر قوله كان من جهتها المقصود أن التعبير بالخلف صحيح بالنظر الى  
ما كان الا لا وانما هو عليه الآن قد حدثت فالتوقف والاشكال اعماهو بالنظر اليه وأما بالنظر لحاله  
الاول فلا رقة أصلا كما علمت تأمل قال مم ولا نظرت فويت ركعتي الطواف ثم على الطائفتين لا همس  
ليسوا اولى منى على أن هذا الزمن قصير ويشتر وجود طائف حيث شئ فكان حق الامام مقدما اه  
(قوله خلف القام عند الكعبة) لاجابة لقوله عند الكعبة لان خلف القام لا يكون الاعتداف وقال  
عند الكعبة خلف المقام كان أولى اه ح ف وقال بعضهم قوله عند الكعبة لا يفي عند قوله خلف المقام  
لان الخلف يصدق مع البعد عن المسجد (قوله وللصحابة) انما عاغل ثانيا: اشارة الى انه ليس خصوصية  
له صلى الله عليه وسلم (قوله وان يستدير واحوا) والصف الاول حينئذ في غير جهة الامام هو ما انفصل  
بالصف الاول الذي وراءه لاما قرب من الكعبة اه زى بأن كان بين الكعبة والصف والى كور فلا  
يحصل ثواب الصف الاول ومتى قرب المصل من الكعبة وانحرق عنها ضربت بخلاف ما لو بعد كما تقدم  
في باب الاستقبال أنه لو وقف صف طويلا في آخر يات المسجد الحرام لم تصح صلاته خرج من صمت  
الكعبة لقرب منها كما ذكر ذلك بعض المتأخرين يعني صحيح لكن جزأى الشيطان بخلافه قاله بر وعلى  
جزءهما فلا ينصرف ولو كان لقرب منها خرج عن صمته او به صرح العلامة خطيب أيضا اه ع ش  
واعده ح وقال ان في تكليفه الانحراف مشقة وهو بعد اذ كيف يكون مشاهد الكعبة ولا ينصرف  
اليها ليتوجه اليها ويحزم البرماوى بوجوب الانحراف وهو للمعتمد (قوله أى المأمومون) أى وان لم يبق  
المسجد (قوله ليحصل توجه الجميع اليها) أى الى جميعها أى جميع جهاتها والا فلو وقفوا صفا خلف صف  
فقد توجهوا اليها (قوله ولا يضركونهم اقرب اليها) قال شيخنا كحجج والاجه فوات فضيلة الجماعة بهذه  
الافرية المذكورة كالأفرد على ذلك قوة اختلاف أى في الصحة وعدمها اذا اختلف  
الذهبي أولى بالراعاة من غيره اه شورى ويؤخذ منه عدم قوايتها بالسواة لفوات المعنى المذكور  
وهو السكراة للخلاف في البطلان كما ذكرنا أيضا (قوله منه) أى من قر به وقوله اليها متعلق بقرب  
الحنوف وقوله في جهته متعلق به أيضا (قوله بخلاف اقرب في جهته) كان يكون ظهر المأموم لوجه  
الامام اه حل (قوله لجهته مجموع جهتي جانبيه) أى جانبي الركن الذى توجه اليه وانظر هل من  
الجهتين الركنان المتصلان بالجهتين ز يادة على الركن الذى استقبله الامام أولا حتى لا يضركم تقدم  
الاستقبالين لتدنيك الركنين على الامام فيه نظر ولا اقرب الضرر فتكون جهة الامام ثلاثة أركان  
وجهتين من جهات الكعبة اه ع ش فقول الشارح مجموع جهتي جانبيه أى من الركنين المتصلين  
هما طرفي ع ش على من رماضه أما لو وقف امام بين الركنين لجهته تلك الجهة والركن المتصلان  
بهما من الجانبين (قوله واختلفا جهة) هذا كيد للتشبيه اذ يستفاد منه هذا القيد لان هذا يقوله  
في غير جهة الامام فقط (قوله فان اعدا جهة) بان كان وجه الامام الى ظهر المأموم وقوله الى أى جهة  
شاء لانه لا يمكن ان يكون ظهره لوجه الامام اه حل (قوله ضر ذلك) شمل كلامهم في هذه الما

مسلم وللصحابة من بعده  
وهنا من يراى (و) أن  
(يستدير) أى المأمومون  
(حوط) ان صلوا في  
المسجد الحرام ليحصل  
توجه الجميع اليها (ولا يضركونهم اقرب اليها في غير  
جهة الامام) منه اليها في  
جهته لا تتفاء تقدمهم عليه  
ولان رعاية اقرب والبعد  
في غير جهته مما يفتش  
بخلاف الاقرب في جهته  
فيضركونهم ليركن في جهته  
مجموع جهتي جانبيه فلا  
يتقدم عليه المأموم  
التوجه له أولا وحدى  
جهته (كا) لا يضركون  
المأموم اقرب الى الجدار  
الذى توجه اليه من الامام  
الى ما توجه اليه (لو وقفا  
فيها) أى في الكعبة  
(واختلفا جهة) كأن كان  
وجه المأموم الى وجه الامام  
أو ظهره الى ظهره فان  
اخذ جهة ضر ذلك ولو  
وقف الامام فيها والمأموم  
خارجا جاز له التوجه  
الى أى جهة شاء

(قوله وان يستدير و  
حوط) وأول من فعله ابن  
الزبير وأجمعوا عليه (قوله  
بهذه الاقربية) وكذا  
بالمساواة اه شواوى  
(قوله رجع الله لا تتفاء  
تقدمه) لانه لو قيل لم

يمكن أولى من العكس اه شيخنا

استقبل اسقفها وكان المأموم أرفع من الإمام لصدق تقدمه عليه في جهته حيث أنه سئل (قوله ولو وقفا بالعكس) هذه تمام الأحوال لا رتبة والذابط فيها أن يقال يشترط أن لا يكون ظاهر المأموم إلى وجهه الإمام حقيقة أو تقدير (قوله لكن لا يتوجه الخ) كأن يكون وجه الإمام إلى ظهره لأن الجهة التي توجهها إليها واحد وان كان توجه كل منهما إلى جدار بخلاف ما إذا كان وجهه إلى وجهه فإنه يصح (قوله رسن أن يقف ذكر الخ) التعبير بالوقوف هنا وقفاً أي في جوي على الله لب فلا يلزم بسل واقفاً كان الحكم كذلك اهـ شرح مر (قوله لم يحضر غيره) صفة ذكر كان حاضراً مع آخر فسيأتي في قوله وأن يقف ذكران (قوله عن يمينه) وإن فاته نحو سماع قراءة على المعتد كافي قل والبرماوى خلافاً لما في م على المنهج (قوله يصلى من الليل) أي في الليل أي يصلى فلا لا تنسرح فيه الجماعة وأقر ابن العباس على الاقتداء به لبيان الجواز اهـ ع ش على مر (قوله فأخذ برأسي) عمله بحسب ما انتهى له صلى الله عليه وسلم والافتحوا بل الإمام للمأموم لا يتقدم بذلك بدليل الزيادة الآتية فأخذ يدي الخ وأنه لما كان صغيراً وهو يترجم منه فصرسه عليه تناول رأسه دون يده مثلاً وأن ذلك خصوصية له صلى الله عليه وسلم لما هو ظاهر أن ذلك يشعر على غيره اهـ ع ش على مر ويؤخذ من الحديث أنه لو فعل أحد من المتقدمين خلاف السنة استحب للإمام إرشاده إليها به أو غيره وأن وثق منه بالامتنال ولا يبعد أن يكون المأموم في ذلك مثل الإمام في إرشاده غيره ولو الإمام ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل (قوله فأقنني) أي حولني (قوله وأن يتأخر قليلاً) أي عر فالأيتوقف حصول السنة على زيادة القرب بحيث يجاذى بعض بدن المأموم بعض بدن الإمام في الركوع والسجود كافي ع ش على مر قال شيخنا واهاتان ستان التأخر كونه قليلاً أي بقدر ثلاثة أذرع فأقل فلو قام عن يساره وأخلفه وأساواه وزاد في التأخر عليها فاته فضيلة الجماعة (قوله قليلاً) بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع وكتب أيضاً أن يخرج من المساواة وتر بد المرأة على ذلك اهـ حل وعبارة الشورى والمراد القليل أن يخرج عن العبادة بدليل ما يأتي أن الثاني يخرج من يساره ثم يتقدم الإمام أو يتأخران ثلاثة أذرع أو نحوها خلافاً لن توجهه لأن ذلك إنما هو في الصف خلفه ولو كان مثله لم يصح أن يتقدمه ولا يتأخرهما اهـ إيعاب بحر وفه (قوله أحرم عن يساره) بفتح الياء أفصح من كسرها وعكسه إن رد بد فان لم يكن عن يساره محل أحرم خلفه ثم تأخر إليه من هو على اليمين ولو خالف ذلك كره وفاته فضيلة الجماعة كما يأتي به الوالد رحمه الله تعالى نعم إن عقب تحرر الثاني تقدم الإمام أو تأخر ما حصل لهما فضيلتهما والافتحوا لواء من أحدهما كما يعلم من قوله ثم بعد إحرامه الخ اهـ شرح مر وقوله ولو خالف ذلك كره ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل ولو قيل بأغفار ذلك في حق الجاهل وإن كان بعدهه بالإسلام وكان مخالطاً للماء وأنه لا تنفوت فضيلة الجماعة لم يكن بعيداً لأن ادعاء يخفى اهـ ع ش وقوله والافتحوا لواء من أحدهما أي وإن حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك حيث انتفت العقبية وظاهره أن فضيلة الجماعة تنقضي في جميع الصلاة وإن حصل التقدم أو التأخر بعده هو مستكمل في فتاوى والده في محل آخر ما يخالف ذلك فلا يرجع اهـ رشیدی (قوله ثم بعد إحرامه الخ) أما إذا تأخر من على اليمين قبل إحرام الثاني أو لم يتأخر أو تأخر في غير القيام فبكره اهـ حج سم (قوله ثم يتقدم الإمام) ظاهره استمرار الفضيلة لهما بعد تقدم الإمام وإن ادعاء على موقعهما من غير ضم أحد منهما إلى الآخر وكذلك لو تأخر أو لا يبدونه لطلبه منهما احتفاء ابتداء فلا يخالف ما سيأتي اهـ برماوى (قوله أو يتأخران) أي مع انضمامهما وكنا بينهما انضماماً لا تقدم الإمام اهـ عزیزی ويدرله قوله في الحديث التي فأخذ يدينا فأقننا خلفه الخ (قوله كقعود) أي ولولعاز

ولو وقفاً بالعكس جاز أيضاً لكن لا يتوجه المأموم إلى الجهة التي توجه إليها الإمام لتقدمه حيث أنه (و) سن (أن يقف ذكر) ولو صبياً لم يحضر غيره (عن يمينه) أي الإمام خبر الشيخين عن ابن عباس قال بت عند خالي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسي فأقنني عن يمينه (و) ان (بتأخر) عنه ان كان الإمام مستوراً (قليل) استعمالاً للادب وإظهاراً لرتبة الإمام على رتبة المأموم (فان جاء) ذكر (آخر أحرم عن يساره ثم) بعد إحرامه (يتقدم الإمام أو يتأخران في قيام) لا في غيره كقعود وسجود

اذلنا في التقدّم والتأخّر في الابهام كثير والظاهر أن الركوع كالقيام وقول في قيام من زيادتي (وهو) أي تأخّرهما (أفضل) خير  
 مسلم عن جابر قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي فقامت عن يساره فأخذ يدي حتى

(٣٢٠)

عن القيام **(قوله)** اذلنا في التقدّم والتأخّر في أي في غير القيام **(قوله)** والظاهر أن الركوع وسئل  
 الاعتدال لا قيام في الصورة اه ع ش على مر **(قوله)** جبار يفتح الجهم ويشد الباب الموحدة  
 وآخروها **(قوله)** لضيق المكان الخ أي وكان بحيث لو تقدم الامام سجد على نحو تراب يشوه خلقته  
 أو يفسد ثيابه أو يضحك عليه الناس اه ع ش على مر **(قوله)** فدل الممكن لتعنيه الخ أي  
 فان لم يفعل التقدّم أو التأخّر من أمكنه دون الآخر فله تفوت الفضيلة عليه دون من لم يكن قد تقدم ولا تأخّر  
 لعدم تقصيره أو فوته مما عاقبه ونظر الأقرب الأول لما سر من عدم تنصير من لم يمكن اه ع ش  
 على مر **(قوله)** وأن يصطد ذكران خلفه الخ ههنا مقابل قوله وأن يقصد ذكر عن يمينه اذ الفرض  
 أنه حضروا وحده كما يقبده الشارح فها سبق كذا قرره شيخنا **(قوله)** كاسر أي ولو زوجة وأحرما  
**(قوله)** صا خلفه أي بحيث يكونان محاذين ليدنه وقال الحق الخ أي قاما صا اه وهذا الخ لم يمه  
 يقتضي أي يقرأ قول الشارح صفا يفتح الصاد مينا للفاعل وهو جاز كنهنا للفعول فان صف يستعمل  
 لازما ومتعدا ياقبل لصفته القوم فاصطفا وصفوا اه مصباح للمعنى اه ع ش على مر وقوله  
 والمرأة خلفه ما وحيث يتصل لكل فضيلة الصف الأول لجنسه كما في حل **(قوله)** والخني خلفهما  
 أي لاحتمال الانوثة وليرقل خلفه أي الذكر لاحتمال عود الضمير للإمام وقوله والمرأة خلفه الخني أي  
 لاحتمال الذكورة اه حل **(قوله)** لفصلهم أي بالبلوغ والمراد أن شأهم ذلك حتى لو كان الصبيان  
 أفضل منهم بل أو غيرهم فان الرجال يقسمون أيضا اه شيخنا **(قوله)** فصبان بكسر أوله وحكى ضمه  
 وان كان الأول أفضل من الرجال كما عرفت **(قوله)** إذا استوعب الرجال الصف أي وان لم يكونوا متضمنين بل  
 وقفا على وجه بحيث لو دخل بينهم الصبيان لو سمعهم وقوله والأي بان كان في الصف خلاه ليس فيه أحد  
 من الرجال ووجه أنه يدفع ما في كلام زى من تضعيف قول الشارح وظاهر الخ ع ش أي فلا يدخلون  
 الا عند وجود الفرقة على المعتمد **(قوله)** والا كل بهم أو بعضهم ويقفون على أي صفة انتفتح لهم  
 سواء كانوا في جانب أو اختلطوا بالرجال اه ع ش على مر **(قوله)** فخاني أي وان لم يضي صف  
 الصبيان ولا يكمل بهم لاحتمال أنوتهم وقوله بنساء وان لم يضي صف فخاني ولا يكمل بهم لاحتمال  
 ذكورهم زى ويقدم من الإناث البالغات على غيرهن حل **(قوله)** الاحلام جمع حل بمنصتين  
 وهو الاحتمال قال تعالى واذا بلغ الاطفال منك الخ فالمراد بهم البالغون وقوله والنهي أي العقول وقول  
 بعضهم الاحلام جمع حل بالكسر وهو الفرق في الأمر والتأني فيه غير مناسب هنا لأن يقال يلزم منه  
 البلوغ فيكون أطلق المأزور وأراد الاكراه **(قوله)** ثلاث أي بعد المرة الأولى واحدة أعني قوله ليليني  
 منك والاحلام فالمراد انه قال ثم الذين يلونهم مرتين مع هذه هذا هو المراد وان كان هذا مرادا  
 لانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم فخاني بدليل أن أحكامهم إنما تؤخذ بالقياس كما يؤخذ من  
 الرشيدي على مر وقال شيخنا ح فانه شامل للفخاني ونص عليهم لهلهم بوجودهم بعد فيكون  
 قوله ثلاثا راجعا لقوله ثم الذين يلونهم أي فالحال ثلاثة أي غير الأولى وكان حق التعبير الثالثة التي  
 المراد منها النساء أن يقال ثم الذين يلونهم وانما عبر بالذين وبرادجهم المذكور لما كتبه لالة الثانية  
 الواقعة على الصبيان **(قوله)** بنشد بد النون وهي امانون التوكيد الثقيلة مع حذف نون الوقاية  
 أو الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وادغامها فيها والفعول فيها ما بيني على فتح آخره وهو الاء ومجمل جزم بلام

أدارني عن يمينه ثم جاء  
 جابر بن صخر فقام عن  
 يساره فأخذ يدي جميعا  
 حتى أقامنا خلفه ولان  
 الامام مشبوع فلا ينتقل  
 من مكانه هذا ان أمكن  
 أي كل من التقدّم والتأخّر  
 فان لم يكن الا أحدهما  
 لضيق المكان من أحد  
 الجانبين فصل الممكن  
 لتعنيه طريقا لتحصيل  
 السنة والتقيد بذلك من  
 زيادتي (و) ان (يصلح)  
 ذكران ولو صبيين أو  
 صبيا ورجلا جاعلا أو  
 مرتين خلفه كمرأة  
 فأكثر ولو جاء ذكر  
 وامرأة قام الذكر عن  
 يمينه والمرأة خلف الذكر  
 أو ذكران وامرأة صفا  
 خلفه والمرأة خلفهما أو  
 ذكر وامرأة وخشي  
 وقف الذكر عن يمينه  
 واخني خلفهما والمرأة  
 خلف الخني (و) ان  
 (يقف خلفه رجال)  
 لفصلهم (فصبان) لانهم  
 من جنس الرجال وظاهر  
 أن عمله اذا استوعب  
 الرجال الصف والاكمل  
 بهم أو ببعضهم (فخني)  
 لاحتمال ذكورهم وذكرهم  
 من زيادتي وصرح به في

الامر

التحقيق وغيره (ففساء) والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليليني منك والوا الاحلام والنهي ثم  
 الذين يلونهم ثلاثا وامسلم وقوله ليليني تشديد النون بعد الإلام



حضر الرجال لم يؤخر وامن  
مكاتبهم بخلاف من عداهم  
(و) ان تقف (امامتهن)  
وسلمهن (بسكون السين)  
أكثر من قنبحها كما  
كانت عائشة وأم سلمة  
تفعلن ذلك رواهما البيهقي  
باسنادين صحيحين فلو  
أمن غيرهما أهدم عليهن  
وكلما أعلما أهدم أهدم  
في ضوء وذكر سنن  
الذكر كورات من زيادتي  
(وكرامهم انفراد عن)

(قوله هذا النظر مجموع  
الخ) عبارة الجمل ان رواية  
لييني بتخفيف النون  
ثابتة واذا كانت ثابتة  
فيكون كلامه عليه الصلاة  
والسلام دليلا لهذه اللغة  
لأن كلامه يعمل عليها  
حينئذ ثبت رواية ودراية  
انتهت (قوله راجع الله بخلاف  
من عداهم) عومه  
يقضي تأخير النساء  
للخنا في حرره لعدم تحقق  
الفضيلة لا لاحتلال الانوثة  
وان استكتفى بعضهم  
بالاحتلال (قوله وأفضل  
صفوف الرجال أوطأ)  
ومنهم الصبيان وصلاة  
الجنابة تستوي مصروفها  
في الفضيلة عند اتحاد الجنس  
لطلب تعدد الصفوف فيها  
اهـ مـ وقوله تستوي  
صفوها أي الثلاثة والواحدة

الاصـ ومأمع التخفيف بالنون للوقاية والفعل مجزوم بحذف الياء اهـ برماوى (قوله وعطفها)  
أي الياء فصل ليراني فهو مجزوم بحذفها كما علمت قال حج وأخطأ رواية ولقمة من ادعى بالثبوت  
اسكان الياء وتخفيف النون وفيه نظر لأن إثبات حرف العلة مع الجواز لغة لبعض العرب جائز في السعة  
عند بعضهم وان كان مقصورا على الضرورة عند الجمهور وهكذا قاله حل وقوله وفيه نظر الخ هذا  
النظر عـ ولأنه لا ينيى حل كلام المصنف على ذلك القول الشاذ عند الجمهور الخالف القياس والسامع  
عندهم فصيحة الخطأ لمن ادعى الثالثة تأمل (قوله لم يؤخر وامن مكاتبهم) أي ان كان حضور  
الرجال قبل أحوام الصبيان اهـ حل والمراد لم يؤخروا ندبا ما لم يخفف من تقدمهم على من خلفهم فتنبه  
والأخروا ندبا كما هو ظاهر لانيه من دفع المفسدة كما في عـ ش على مـ (قوله بخلاف من عداهم)  
أي فامهم يؤخرون ولو بعد الاحرام لكن بأقل قبلة وفي كلام بعضهم ان كلامهم مفروض فيما اذا كان  
قبل الاحرام فان كان بعد ذلك لم يؤخروا اهـ حل ولعل مراده البعض سم فانه مصرح به اذا  
كان قبل الاحرام (تنبه) سئل الشهاب عما أفني به بعض أهل العصر أنه اذا وقف صف قبل انعام  
ما أمامه لم يحصل له فضل الجباعة هل هو معتد ولا فأجاب بأنه لا تنفوت فضيلة الجباعة بوقوفه للذكر  
وفي ابن عبدالحق ما يوافق عليه فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السنن المطلوبة في الصلوات  
حيث الجباعة مكروهة مفقودة لفضيلة اهـ عـ ش على مـ واعتمد مشايخنا خلافاه وأفضل كل صف  
بمينه أي بالنسبة لمن على يسار الامام أمام من خلفه فهو أفضل عن علي العيـ مـ وعـ ش وأفضل  
صفوف الرجال أوطأ واصفوف النساء أفضلها أتوها بعده من الرجال وان لم يكن فيهم رجل غير  
الامام ومثلن الخناي اهـ عـ ش على مـ ملخصا (قوله وأن تقف امامتهن) قال الرازي أنه  
لأنه القياس كأن رجلا تأخر رجل وقال القنوي بل القياس حذف التاء اذ لفظ امام ليس صفة  
قياسية بل صفة مصدرها طلقت على الفاعل فاستوى للذكر والمؤنث فيها وعليه فاقى بالتاء الثلاثي ووجه  
أن امامتهن الذكر كذلك حجج شوري (قوله وسلمهن) المراد ان لا تتقدم عليهن وليس  
المراد استواء من على يمينها ويسارها في العدد اهـ عـ ش على مـ وعـ ش شوري وقوله وسلمهن  
أي مع تقدم يسير بحيث يمتاز عنهن ومخالفتهم مكروهة مفقودة لفضيلة الجباعة اهـ ومثله شرح مـ  
قال عـ ش فان لم يحضر الامرا تفتط وقت عن يمينها أخذ الامم تقدم في الذكور اهـ (قوله بسكون  
السين أكثر من قنبحها) عملا بقاعدة من أن متفرق الاجزاء كالناس والحواب يقال بالسكون وقد  
تفتح وفي متصل الاجزاء كالراس والعار يقال بالفتح وقد تسكن والاول ثلث والثاني ادم اهـ حل  
قال في الصراح يقال جلست وسط القوم بالتسكين وجلست وسط الدار بالتحريك لانه اسم وكل  
موضع صلح بين فهو وسط بالسكون وان لم يصلح فيه بين فهو بالتحريك ورجحما سكن (قوله  
رواهما) أي فعل عائشة وأم سلمة (قوله وكلما أعلما) ومخالفة ما ذكره مكروهة مفقودة لفضيلة  
الجباعة اهـ حل (قوله أم عرارة) هذا اذا أمكن وقوفهم صفا والاقفوا صقفا مع غض البصر  
اهـ سل وعـ ش شوري وقوله أم عرارة ليس يقيد بل مثلهم المستورون ومن بعضهم مستور كما هو  
ظاهر اهـ (قوله بصراء) عبارة شرح مـ وفيهم بصيروهي أحسن (قوله وذكر سنن  
الذكر كورات) أي المسائل المذكورة وطلعتا عشرة وطلعتا عشرة ويستدير وادحوطا وآتوها قوله  
وامامتهن وسلمهن (قوله وكرامهم انفراد) أي ابتداء ودواما كما في حل وتنفوت به فضيلة  
الجباعة قال مـ في شرحه وحجج وسم ان الصفوف المتقطعة تنفوت عليهم فضيلة الجباعة اهـ

قال مر في الفتاوى بما للشرف المناوي ان الفاتت عليهم فضيلة الصفوف لافضيلة الجماعة ومال  
عش الى ما في شرح مر لانه اذا تعارض ما فيه وغيره قدم ما في الشرح **(قوله من جنسه)**  
خروج بالجنس غيره كما مر وليس هناك نساء واخشي وليس هناك خنثى فلا كراهة بل يندب  
الانفراد كما يعلم من شرح مر وعبارته مخرج بالجنس غيره كما مر خلف رجال الخ **(قوله عن أبي)**  
**(بكرة)** بفتح الكاف أفصح من سكوتها كافي المصباح أي بكرة البكرى بذلك لانه نذل بهامن  
الطائف حين حاصر النبي صلى الله عليه وسلم أهله وجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم **(قوله قد ذكر)**  
ذلك له) بمحتمل فراءنه بضم الدال الجمجمة و بفتحها فلتراجع الرواية وكل منهما صحيح والتبادر من  
قوله زادك الله حرم الفتح وقوله ولا تعد بفتح التاء الفوقية وضم العين اه ع ش **(قوله زادك)**  
**الله حرم)** أي على ادراك الجماعة أو الركة ولا تعد للافرد عن الصف ولا تعد لثأخر حتى يفوتك  
أول الجماعة اه شوري **(قوله لوسعهم)** أي من غير الحلق مشقة لغيره كما هو ظاهر حج  
واباعلم **(قوله اليها)** أي السعة وان لم تكن فرجة والمعمد أنه لا يخرق الا لفرجة لا لسعة التي  
ليس فيها فرجة وقيل الضمير في اليها راجع لسعة بمعنى الفرجة فيكون في كلامه استخدام اه  
وعبارة الرشيدى على مر مخرج ما لا يمكن فرجة لكن هناك مالو وقف فيه لوسع فلاتخطئ  
فيه لعدم التقصير وهذا ما اقتضاه ظاهر التحقيق وسوى الشهاب بن بحر بينهما تبع المجموع اه  
**(قوله لتقصيرهم بتركها)** فلوعرضت فرجة بعد كمال الصف في أثناء الصلاة فقتضى تعليمهم بالتقصير  
عدم اخراق اليها ويحتمل غيره قاله مر في شرحه وقوله فلوعرضت فرجة الخ أي بان علم وعرضها أما  
لو وجدها لم يعلم هل كانت موجودة قبل أو طرأت فالظاهر أنه يخرق ليصلها هذا الاصل عدم سد سبيلها  
اذا كان ذلك من أحوال المؤمنين المعتادة لهم اه ع ش **(قوله كازعم بعضهم)** هو الامام  
الاستوى **(قوله وانما يتقيد به غطى الرقاب)** أي وهو المشي بين القاعدتين لاتهم لم يدخلوا في الصلاة  
فلم يتحقق تقصيرهم وأما خرق الصفوف فهو المشي بين السفين وهما قائمان اه حل **(قوله ثم بعد)**  
**احرام الخ)** أما قبله فمكروه لا حرام كما فقه به الشهاب مر اه شوري والفرق بينه وبين مالو  
سوك غيره بغير أنه بعد الزوال حيث حرم أو زال دم الشهيدان هذا ما أذن فيه شرعاً لكنه لجهله  
بخلاف ذلك اه براموي **(قوله جـ اليه شخصاً)** فان كان رقيقاً وتلف ضمنه وان ظن حراماً  
ويشكل عليه ما لو سجد عليه حيث لم يضمن هناك ويضمن هنام الاستيلاء هنا وهناك أيضاً اه  
شوري وحل الجرام الذي كوران جوزموا فاقته وكان حراماً أن يكون الصف أكثر من اثنين كافي شرح  
مر **(قوله شروجا من اختلاف)** أي في بطلانها بالانفراد عن الصف قاله ابن المنذر وابن خزيمة  
والجدي اه شوري أي والامام أجد **(قوله ليتألمعه فضل المعانة)** أي مع حصول ثواب صفه  
الذي كان فيه أولاً لانه لم يخرج منه الا بعد اه شرح حج وسئل وع ش **(قوله انه لا يجزى)**  
**(أحد)** فان فعل كره ولم يجز لان الجرم مطلوب في الجملة وقوله لانه يصير أحدهما منفرداً أي في زمن من  
الزمنة فلا يقلل بمكنه أن يسطف مع الامام فلا يكون منفرداً كافي حل وهذا أعنى قوله وظاهره أنه  
لا يجزى أحد الخ شرط رابع يضم للثلاثة المتقدمة أولاً أن يكون الجرم بعد احرامه وأن يجوز موافقته  
والامتنع خوف الفتنة وأن يكون حرام التلايدخل غيره في ضمانه بالاستيلاء عليه كافي شرح مر وقد  
نظم بعضهم شروط الجرم في بيت فقال

يصل الى الصف قد كر  
ذلك له صلى الله عليه وسلم  
فقال زادك الله حرم  
ولا تعد (بل يدخل الصف  
ان وجد سعة) بفتح السين  
ولو بلا خلاف بان يكون  
بحيث لو دخل بينهم لوسعهم  
بله ان يخرق الصف  
الذي يليه فافقوه اليها  
لتقصيرهم بتركها ولا يتقيد  
خرق الصفوف بصفين كما  
زعم بعضهم وانما يتقيد  
به غطى الرقاب الذي بيانه  
في الجملة (والا) أي وان لم  
يجد سعة (أحرم) بعد  
احرامه (جـ) اليه  
(شخصاً) من الصف  
ليسطف معه شروجا من  
الاختلاف (وسن) لجروره  
(مساعدة) بموافقته  
فيفتح معه صفين لفضل  
للمعانة على البر والتقوى  
وظاهره انه لا يجزى أحد من

**(قوله من أي بكرة)** واسمه  
نفع بن الحارث بن كعدة  
حكيم العرب اه قويسني  
**(قوله وسوى الشهاب)**  
حج الخ لو كذا الشارح  
نفسه في شرح الروض نص  
على ان لا يخرق لسعة ولو  
بلا خلاف فيكون كلامه  
كشرح الروض ولاداعي  
الى الاستغناء **(قوله فهو)**  
المشي بين السفين وهما

الصف اذا كان اثنين لانه يصير أحدهما منفردا نعم ان أمكنه الخرق ليصطلمع (٣٣٣) الامام وكان مكانه سبع كثر من

انثنين فينبغي ان يخرق في  
الاولى ويحرم معهما في الثانية  
والترصيح بالسنية من  
زيداني (وفي الشرط  
علمه) أي المأموم بالانتقال  
الى الامام ليستمكن من متابعتها  
(برؤية) له والبعض صف  
(أو نحوها) كجامع لصونه  
أوصوت مبلغ وتعبيري  
بنحوها أهم من تغييره  
بالسابع (د) ثالثا (اجتماعها)  
أي الامام والمأموم (بمكان)  
كاجتماع عليهما في  
المصراخالية ولا اجتماعهما  
أربعة أحوال لانها لما  
أن كانا بمسجد أو بغيره  
من فضاء أو بناء أو يكون  
أحدهما بعد الآخر  
خارجا (فان كانا بمسجد  
صح الاقتداء وان بدت  
مسافته (وحالت أبلية)  
كثير وسطع بقيد زونه  
بقوله (نافذة) اليه

(قوله) رحمه الله ويحرمها  
معاني الثانية) لكن لو ترتب  
على جوامع البديا كثر من  
ثلاثة أذرع فانهم فضيلة  
الجماعة فينبغي تقييدهم  
بما اذا لم يؤد ذلك اه  
شيخنا الشيخ عيب  
الكبير (قوله) أي بحيث  
يمكن الاستطراق (الخ)  
يؤخذ منه أن سلام الآبار  
المعاد الآن للزول عنها  
لاصلاح البشر وما فيها لا

لقد سن جواخر من صفعة \* يرى الوفي قاع في قيام قداما

بنقل هزقا حرم لاله (قوله) نعم ان أمكنه الخ) والخرق في الأولى أفضل من الجرف في الثانية اه  
شرح مر (قوله) ليصطلمع الامام أي ليس هو صفا مستقلا حتى يكون صفا أول وكتبنا أيضا ولو  
أمكنه أن يصطلمع الامام ينبغي أن لا تقوت فضيلة الصف الأول على من خلف الامام لانه لا تقوتهم  
وانما جازله الخرق في الأولى لعذره وهذا الكلام يفيد أن المأموم اذا اصطلمع الامام يكون صفا أول  
حقيقة وما عدا أول حكماء هو بخلاف ما صر أول القولة والمعتمد ما هنا العذر وهو كتبنا أيضا ولو  
بين الامام مع تمكنه من الدخول في الصف أو الجركه وفاته فضيلة الجماعة ولا تقوت فضيلة الصف الأول  
على من خلف الامام اه حل (قوله) وكان مكانه) أي فيا اذا كان الصف اثنين لو جواحد ما صار الآخر  
منفردا فانه يجرم معهما (قوله) فينبغي أن يخرق في الأولى) هي ما اذا أمكنه الخرق ليصطلمع الامام وقوله  
في الثانية هي ما اذا كان مكانه يسع كثر من اثنين وهي محل الاستدراك اه (مسئلة) لو اصطلمع جماعة  
خلف الامام بجاء آخرون ووقفوا بين الامام ومن خلفه فهل يحرم عليهم ذلك لتقوتهم على المتسدين  
فضيلة الصف الأول أو يكره قال شيخنا العلي بن الحارث بن محمد بن زكي ثم قال رأيت في ع ب ما يدل على  
الكرهية قال زى و يمكن جله على ما اذا زاد ما بينهم وبين الامام على ثلاثة أذرع فتصيرهم حيث  
وحل الاقتاء بالحرمة على ما اذا كان بينهم وبين الامام ثلاثة أذرع فأقول اه وقوله وحل الاقتاء  
بالحرمة الخ هذه اعني على تقويتهم ثواب الصف الأول من خلفهم ونقل سم عن مر أنه لا حرمة  
ولا تقوت ثواب الصف الأول على من خلفهم لعدم تصيرهم اه وينبغي كراهة صلاحهم أمامهم  
ويحصل لهم ثواب الجماعة لا الصف الأول فيما يظهر تأمل وراجع وجه الكراهة الأولى وبعبارة  
حجج تقتضي عدمها حيث قال متى كان بين كل صفين كثر من ثلاثة أذرع كره للداخلين أن يصطفوا  
مع المتأخرين فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة لانهم ضيعوا حقهم فينبغي لهم أن يصطفوا بين الامام  
والمأمومين (قوله) علمه) أراد به ما يشمل الظن بدليل قوله أوصوت مبلغ اه شرح حجج ولنحو  
أعني اعناد حركة من مجنبه ان كان ثقة على ما تقرر والمراد أن يعلم بانتقاله قبل أن يشرع في الركن  
الثالث على الفور كما قاله حل (قوله) أوصوت مبلغ) أي عدل وبأن يكون بالغافلا حرا أو عبدا  
ذكر أو أثنى وان لم يكن ماليا وكذا الصبي المأموم والفاسق اذا اعتقد صدقه ولو ذهب المبلغ في  
أثناء صلاته لم المأمومية المفارقة ان لم يرجع عوده قبل مضى ما يسع ركعتين في طئه فيما يظهر اه حل  
أي أو انتصاب مبلغ آخر سم (قوله) واجتماعهما بمكان الخ) المراد بالاجتماع بالمكان عدم البد  
وعدم الخالط على الوجه الآتي فيهما فيصدق بما اذا كان بين الصف الأخير والامام فراسخ كثيرة  
في غير المسجد (قوله) كجاءه) الكاف للتعليل وما معنى اجتماع وعده بمعنى علم فكانه قال لأجل  
الاجتماع الذي عهد عليه بالجماعات أي علم وقوعها عليه أي مصحوبة به في المصراخالية تأمل (قوله)  
أربعة أحوال) بل بسبعة قول المتأخر وبغيره يشمل أربع صور بان كانا بناء أو فضاء أو أحدهما  
في بناء أو آخر في فضاء وانما قيد الشرح بالأربعة لان هذه الصور الأربعة لما كان حكمها واحدا  
كانت قضاها واحدا (قوله) من فضاء) بيان القبر (فان كانا بمسجد) أي غير ما وقف به من مسجد انشاها  
على الأوجه كالجوامع لتعليل الآتي بانها كهي مبنى الصلاة اه ابواب شوى (قوله) كبر) أي ومنازة  
داخله في كافي شرح م وبعبارة حجج ومنازته اليها بآفاه انتهى وقضيت أن مجرد كونها بآفاه كاف  
في عدمها من المسجد وان لم تدخل في وقتيه ونزجت عن سمت بنائه ولا بد أن يكون البئر سلام  
معتادة يمكن التوصل للامام منها من غير مشقة (قوله) نافذة) أي بحيث يمكن الاستطراق من ذلك

يكفي جهالها لا يستطرق منها الامن له خبر وعادة يترى على مر

المفردة ولولم يصل من ذلك المتفادى ذلك البناء الأباذ ورار وانطاف بحيث يصير ظهره للقبلة  
والانطاف تفسير للاروزار حرف **(قوله أعقلت أبرام)** أى ولو بفعل أرضية لبس لها مفتاح  
ما يترسم فيض الشباك وكذا الباب المسمر بالاولى لا يمنع الاستطراق والرؤية قال شيخنا وان كان  
الاستطراق مكنما من فرصة من أعلاه فيما يظهر لان المدار على الاستطراق العادى وكذا السطح  
الذى لا مرقى له من المسجد بأن زيل سلمه ومن هذا يعلم بطلان صلاحة من يصل بذكر المؤذنين وقدر رفع  
ما يتوصل به منها الى المسجد ولو كان الشباك في وسط جدار المسجد والمأموم خلفه لم يضربا كان  
متصلا ذلك الجدار بباب المسجد وان كان لا يصل الى باب المسجد الأباذ ورار وانطاف بخلاف ما اذا  
لم يمتد ذلك الجدار بأن كان لا يصل الى باب المسجد الا بعد مرور غير الجدار فيض رحيث لا يصل الى  
باب المسجد الأباذ ورار وانطاف اهـ حل والذى زى أنه يشترط في المأموم خلف الشباك  
الذكر وصوله للإمام من غير ازار وار وانطاف من غير تفصيل والغرض أنه خارج المسجد وقوله  
ما لم تسر أى ابتداء اولاما لانه يقتصر في الدوام لا يقتصر في الابتداء اهـ جف وقال قل أى  
ابتداء ودواما وكذا سلم انه لا يضرب الا اذا أزيل ابتداء على المعتد **(قوله لم يعد الجامع لها)** أى  
المكان الجامع لها وحى التعبير أن يقال لم يعد المسجد المجتمعان فيه مكانا واحدا ففي العبارة قلب  
لينا سب قوله اجتماعهما بمكان واحد يعنى وتقدم أنه لا بد من وحدة المكان ومن جهة معنى الوحدة أن  
لا يكون فيه بناء غير نافذة تأمل **(قوله والمساجد المتلاصقة)** كالجامع الأزهر والطبرسية والموهبة  
كما لا ينفصحي قال لا كالاتفاوة لانهما مدرسة واحدة **(قوله كجد واحد)** فلا يضرب التباعدون  
كثر كقائه عـ ومنه يؤخذ أنه لا يضرب غاي تلك الابواب ورحبة المسجد كهوى جهة اقتداء من فيها  
بجامع المسجد وان بعدت المسافة وحالات بنية نافذة وهى أى الرحبة ماحوط لاجله ولم يعلم كونه شارعا  
قبل ذلك سواء علم وقفها مسجدا أو لا عملا بالظاهر وهوا تحوط عليها وان كانت متنتكة غير محترمة  
وأما الحرم وهو الموضع المهيأ لغيره عوامات فليس كذلك جدي بزمان الوقت تمييز الرحبة من  
الحرم بل على حكم المسجد اهـ شرح مر بزيادة **(قوله شرط في قضاء الخ)** هذه العبارة تفيد  
حكمين الأول جهة الاقتداء فيما اذا حال بينهما ثلثة ذراع تقربا أقل والثاني عدم محبة فيما اذا حال  
أكثر من ثلثة ذراع وتعليقه بقوله أخذنا من عرف الناس الخ انما ينتج الأول ويؤخذ من مفهومه  
تعليل الثاني فقوله ظاهرا بعدونهما في ذلك مجتمعين أى ولا بعدونهما مجتمعين فيما زاد على ذلك وهذا  
المخوف صرح مر فقال لان العرف يعدهما مجتمعين في هذا دون ما زاد عليه اهـ ومثل القضاء  
مالو وقفا بطلحين وان حال بينهما شارع ونحوه مع امكان التوصل عادة شرح مر أى أن يكون  
لكل من السطحين الى الشارع الذى بينهما مسلك عدة اهـ عـ **(قوله ولو محوطا ومسقفا)**  
أوبانته مخالفت صدق بالجمع أى أو محوطا ومسقفا كبيت واسع كمثل به مر ومن هذا يعلم أن المراد  
بالقضاء أن لا يكون بين الامام والمأموم بناء وهذا يشمل مالو كنافي مكان واسع محوط بينين أو في  
مكان واسع مسقف على عـ من غير تحوط ببناء أو في مكان واسع مسقف كبيت واسع **(قوله أو)**  
شخصين) بان كان خلف الامام ذكر وخنى وأتى فانه يجعل كل شخص مسقا كاسم اهـ شيخنا  
حـ وقال بعضهم بان كان أحدهما خاف الآخر أو كان أحدهما مع بين الامام والآخر عن يساره **(قوله)**  
أو بجانبه) راجع لقوله أو شخصين لانهما يكونان على جنبه وان كان أحدهما خلف الآخر اهـ شيخنا  
حـ **(قوله على ثلثة ذراع)** ويشترط أن لا يتقدم المتأخر على الذى قبله في الافعال اذا كان بين كل  
صنفين ثلثة ذراع لان وجوده شرط لصحة صلاة المتأخر كالإمام اهـ سـ وبعبارة عـ قوله على

أغلقت أبرامها أولا لانه  
كله مبنى الصلاة فالتصعوب  
فيه مجتمعون لا إقامة الجماعة  
مؤدون لشجارها فان لم  
تكن نافذة اليه لم يعد  
الجامع لها مسجدا واحدا  
فيض الشباك والمساجد  
المتلاصقة التي تفتح أبواب  
بعضها الى بعض كمسجد  
واحد وان انفرد كل  
منها بإمام وجاعة (أو)  
كانا (بغيره) أى بغير مسجد  
من فضاء أو بناء (شرط في  
قضاء) ولو محوطا أو مسقفا  
(أن لا يزيد ما بينهما ولا  
ما بين كل صنفين أو شخصين)  
عن اتم الامام خلفه أو  
بجانبه (على ثلثة ذراع)

**(قوله ان لا يتقدم المتأخر)**  
على الذى قبله في الافعال  
(الخ) هل المراد جميع من  
قبله في شرط عدم تقدم  
المتأخر على الصفوف التي  
أمامه وان كثرت الظاهر  
نعم بدليل قوله لان وجوده  
شرط الخ أى أن لا يكل صف  
شرط لصحة صلاة ذلك  
المتأخر تأمل **(قوله اذا كان)**  
بين كل صنفين ثلثة ذراع  
(الخ) مثال لا قييد بل المدار  
على زيادة ما بين المتأخر  
وبين الذى قد أمام من قبله  
على ثلثة ذراع

ثلاثة أذرع كافي التهذيب  
وغیره (و) شرط (في بناء)  
بان كانا يبنیان كصحن  
وصفة من دار أو كان أحدهما  
يبنیان والأخر يفسأ (مع  
ماصر) أكتافهما (عدم حائل)  
ينهما يمنع مروراً أو روية  
(أو وقوف واحد حداه  
منفذ) يفتح الفاء (فيه)  
أى في الحائل ان كان قان  
حال مانع مروراً كشباك  
أو روية كباب مردود أولم  
يقف أحد فيهما لم يصب  
الاعتداء اذ الحيلة بذلك  
تمنع الاجتماع والتصریح  
بالترجيح

ثلاثة أذرع أى وان بلغ ما بين الأخير والامام فراسخ بشرط إمكان متابعتها اه مر (قوله بذراع  
الأدمي) أى المعتدل وهو شران أى أربعة وعشرون أصبعاً للبراع المساحة وهو ذراع وثلاث بذراع  
الأدمي شوري (قوله أخذ من عرف الناس الخ) قضيت أنه لو حلف بالاجتماع مع في مكان واحد  
واجتماعي ذلك الحث وأما غيره مر اذ لان العرف في الإيمان غيره ثابت بل لا بدخل عليه  
في مكان أو بالاجتماع عليه فاجتمع به في مسجد أو نحو لم يثبت اه ع ش على مر (قوله فلا تضمر  
زيادة ثلاثة أذرع) أى على الثلاثة وعبارة شيخنا فلا تضمر زيادة غير متفاحشة كثلاثة أذرع وما  
قار بهواك أنهم إنما اغتفروا الثلاثة هناء لم يفتروا في القلتين أكثر من رطلين لان الوزن أخبط من الترع  
فما يقوأم أكثر ما حاله الا في حل وقوله وما قار بهما منع فيه مر والاولى حذفة لانه ان كان مراده  
ما قار بهما من جهة النقص كان مفهوماً بالاولى وان كان مراده ما قار بهما من جهة الزيادة لم يصب لان مراد  
يضر وان قل على العمدة كقائه ع ش وقره شيخنا ح ف وكان الاول للشرح أن يقول ثلاث بلا  
تالان تا نيت الذراع أفصح كقائه الشوري (قوله عدم حائل) أى ابتداء مانع طرأ في أثناءها وعلم  
بانتقالات الامام ولم يكن بفعله لم يضر اه شرح مر (قوله يمنع مروراً) أى استطرأ على العادة من غير  
اختلال بالاستقبال بان تكون القبلة خلف ظهره بخلاف ما إذا كانت على يمينه أو يساره فإنه لا يضر مر  
بالمعنى (قوله أو وقوف واحد) أى أو وجود الحائل مع الوقوف ولا يتصور هذا الا في أحد قسمي الحائل  
وهو ما يمنع الرؤية فقط وأما لو كان يمنع المرور فلا يكون فيه منفذ وأشار الى هذا التقييد بقوله ان كان  
أى المنفذ لا يكون الا في ما يمنع الرؤية بشرط إضافي صور المنفذ مع وقوف الرابطة ان يمكن التوصل  
للامام من غير أن يصير ظهر الامم للقبلة كاتصل عن مر (قوله عدم منفذ) أى مقابله يشاهد الامام  
أو من معه اه شرح المر والارض وضعت به ان الرابطة لو كان يعلم بانتقالات الامام ولم ير ولا أحد من معه  
كان يمنع صوت المبلغ انه لا يكتفي وهو كذلك وعبارة الا يعاب ويشترط في هذا الاقتصار على المنفذ  
أن يرى الامام أو واحد من معه في بناء اه شوري قال شيخنا ح ف ومقتضاها اشتراط كون  
الرابطة بصبراً وان اذ كان في ظلمة بحيث تمنع من رؤية الامام أو أحد من معه في مكان لم يصب اه  
(قوله فيه) منعاً يحذف تقديره من حداه منفذ كائن فيه (قوله ان كان) أى المنفذ لا يكون الا في ما  
يمنع الرؤية (قوله كشباك) أى وخوخة صغيرة اه حل (قوله كباب مردود) أى وان لم ينفق  
شوري (قوله) ولم يقف أحد قيل عليه ان التعبير بالاولى لان العطف بالاولى يستقيم اذا المعنى عليه  
أولم يكن حائل اسكن لم يقف أحد الخ وهو فسد لانه كيف يتصور وجود باب مفتوح أو مغلق مع عدم  
الحائل اه ويرد ما ذكر بان هذا التخييل اذا جعل العطف على قوله حال وهو غير مراد وانما العطف  
على القيد اعني ممن دون مقبده وهو حال والمعنى أحوال ما لا يمنع مروراً ولا روية بان كان فيه باب  
مفتوح لم يكن يقف أحد بجذته أو أماماً ذكره المعترض من التعبير بالاولى وهو فسد لان المعنى عليه  
اذا حال ما يمنع المرور ولم يقف فيه أحد لم تصح القدوة وهو خلاف الفرض من أن الحائل يمنع الرؤية  
أو المرور وما كان كذلك ليس فيه باب مفتوح فليتأمل اه ع ش وقول ع ش ليس فيه باب  
مفتوح قد يقال الذي يمنع الرؤية يصح بوجود الباب المفتوح لان الحائل يمنع الرؤية بالنظر لمن بعد  
عن الباب ككوري فيكون التعبير بالاولى صحيحاً بالنظر لما يمنع الرؤية وقيل انه معطوف على مرود  
أى أو مفتوح ولم يقف (قوله والتصریح بالترجيح) أى التصریح به في ضمن المفهوم الذي ذكره بقوله

رؤية المأموم ذلك الرابطة تأمل ولتعدد الحائل فالظاهر اشتراط تعدد الرابطة (قوله وقيل ان معطوف على مرود) فيه انه حينئذ  
يكون مثلاً للحائل المانع للرؤية ولا يصح القول بان الباب المفتوح حائل في هذا بل هو مجاب عنه بقوله وقد يقال الخ اه

فان حال ما يمنع مرور الخ فيها المفهوم شامل لهذه الصورة فليس مراده بالتصريح ذكره هذا الحكم وهو الترجيح منطوقا بل مراده ان عبارته تقيده ولو باللفظ لان قاعدته انه يقتصر على المعقد بترك غيره فكل حكم كأفاده عبارته منطوقا ومفهومه ما فهو راجع عنه فبهذا الاعتبار ظهر دعواه انه صرح بالترجح وكلامه يقتضي ان الترجيح يستفاد من عبارة الاصل لكن بدون تصريح وجهه ان الاصل صرح بان الشباك يضرب مسئلة ما لو وقف بموات وامامه بمسجد ففعل منه الترجيح في مسئلتنا كأفاده الشورى (قوله فيما يمنع المرور) أي من عدم صحة القدوة معه لان ما يمنع المرور فيه وجهان في كلام النووي من غير ترجيح الراجح منهما عدم الصحة كآله مر وأما ما يمنع الرؤية فيقتطوع بعدم صحة القدوة فيه اه اطلق في عبارة الاصل فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية فهو جهان (قوله وقول الاصل ولو وقف الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف أدخل بشرط ذكره الاصل زائدا على مامر وخص ذلك الشرط بصورة وهي ما لو كان أحد هاتين علوا أو آخر في سفلى فيشترط في هذه الصورة زيادة على اشتراط عدم الزيادة على الثلاثة الخ بشرط آخر وهو ان يكون الارتفاع بقدر قامة الاسفل وهذا والمراد بقوله محاذاة بعض بدنه الخ فغنى المحاذاة ان يكون الاسفل بحيث لم يمشي الى جهة الاعلى أصابت رأسه قديمه مثلا وليس المراد ان يكون الاعلى بحيث لم يمشي لوسط سقط على الاسفل والاعتماد عدم اشتراط هذا الشرط كإقراره شيخنا (قوله في علو) بضم العين وكسر هاء مع سكون اللام وقوله في سفلى بضم السين وكسر هاء مع سكون الفاء (قوله بشرط) أي في غير المسجد وقوله محاذاة الخ بأن تحاذي رأس الاسفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال قامة الاسفل بحيث لو فرض خيط ومد على قدم الاعلى الى رأس الاسفل كان مسامتا لها أي لو أتى الاسفل من محله ووقف تحت ذلك المرفع كان مسامتا لقدم الاعلى ولا يعتبر ذلك فيمن يقابله فقط بل جميع من يصل خلفه على ذلك المرفع والاسفل كذلك كإقراره شيخنا العزيزي (قوله بقرعة المرازمة) ومن طر يقترع من ان كان لا يمكن علوا ولا سفلا بدمن اتصال المناكب بعضها ببعض فاذا وجدت فرجة لم يصح اقتداء من بعدها والمرازمة نسبة الى مرو وهي أعظم مدن أربعة في خراسان هراة وبلخ ونيسا بور والزاي زائدة لان قياس النسب مروى بفتح الراء وسكونها والمسموع مروزي وهم اخرا سانيون (قوله التي رجحها النووي) خلافا لرجحها هو أي الاصل وانظر حكمة الاظهار تأمل ويجاب بأن في الاضار ايهما وقوله فلا يشترط ذلك هو للمتمد (قوله فيامر) أي فيما اذا وقف واحد حذاء منقذ (قوله فيصيح اقتداء من خلفه) تفرع على قوله او وقوف واحد ولما كان صادقا بلوقوف من غير اقتداء أو بالافتداء الفاسد وليس مرادا اصلحه الشارح بقوله واذا صح الخ تأمل (قوله وان حيل ينمو بين الامام) أي وان كان لا يصل الى الامام الابزار وروا عن عطاء وكتب ايضا ولا يضر كون من خلفه أو بجانبه لا يصل الى محل هذا الوقت الابزار وروا عن عطاء لانه بناء واحده حل قال بعضهم وهذا الذي ذكره في هذه القولة أعز له لغرضه هو اشياء الشارح وشري مر وحج وحواشيهما ومع ذلك فقوله أي وان كان لا يصل الى الامام الخ ظاهر لا بعده في لان الامام الاصل غير متعبر من كل وجه بل من بعض الوجود دون البعض فيكون من جهة البعض الذي أتى اعتباره اشتراط الوصول اليه من غير زوار وروا عن عطاء ولا يضر كون من خلفه أو بجانبه لا يصل الى محل هذا الوقت الخ فبعبارة بل انما عارضه عدم محته بالسكينة لانهم زلوا هذا الوقت منزلة الامام في معظم الاحكام التي منها عدم التقدم عليه في الزمان والمكان وظهر ان من جهة احكامه اشتراط الوصول اليه من غير زوار وروا عن عطاء لان هذا الاشتراط اذا أتى في حق الامام الاصل فالتأخر عدم التأخر في حق الزبارة والازم الفاء الشرط بالسكينة وهو لا يصح في غير المسجد الذي هو

فيما يمنع السرور لا الرؤية  
من زياتي وهو ماني  
أصل الروضة وغيره  
وقول الاصل ولو وقف في  
علوا وامامه في سفلى أو عكسه  
شرط محاذاة بعض بدنه  
بعض بدنه انما يأتي على  
طريقة المرازمة التي رجحها  
الرافعي أم على طريقة  
الرافعيين التي رجحها  
النووي فلا يشترط ذلك  
وانما يشترط ان لا يزيد  
ما بينهما على ثلاثة أذراع  
كما تقرروا وعليه بدل  
كلام الروضة كاصلها  
والجميع واذ صح اقتداء  
الواقف فيامر (فيصيح  
اقتداء من خلفه أو بجانبه)  
وان حيل ينمو بين الامام  
(قوله ومن طر يقترع الخ)  
أي في البناء غير المسجد  
وقوله فلا بد من اتصال  
المناكب أي ان كان للمأموم  
بجانب الامام عن يمينه  
أو يساره والا نسوح  
بأذرع ثلاثة (قوله بان في  
الاضار ايهما) أي ايهما  
عود الضمير على الرافعي

فرض المسئلة تأمل **(قوله)** ويكون ذلك كالامام يؤخذ منه أنه لا بد أن يكون أهلاً لامة القوم  
فلو كانوا رجالاً والرابطة أنى أو خنت لم يكف فيها يظهر خلافاً لحج زى وح و هر **(قوله)**  
لن خلفه أى بالنسبة لن خلفه كصرحه هر فهو متعلق بمحذوف **(قوله)** لا يجوز تقدمه عليه أى  
فى الزمان والمكان والافعال فلا يركون قبل ركوعه ومظاهره وإن كان يعلى الحركة ولا يسون قبل  
سلامه وفيه أن الامام إذا سلم قطع القدوة وجب تذير ول حكم ال بط صبر ورتهم متفردين فلا يجوز  
فى سلامهم قبله وأمانية ال بط فلا يجب ولو تعدد الواقف كتنى بانتفاء التقدم على واحد منهم ولتقدم  
الرابطة على الامام فى الفعل لم يلتفت اليه ولا يضر زوال هذه الرابطة فى أننا الصلاة فقيمتها خلف الامام  
حيث علموا ابتداءه لانه لا يفتقر فى الدوام ما لا يفتقر فى الابتداء وكذلك وردت الرجع الباب وعلموا  
بانتقاله اه حل وح ف وهذا هو الوجه وظاهره أنه لا فرق بين أن يتمكن من فتحه حالاً  
ولم يفعل اه لا خلافاً لأفتي به بغوى اه ويؤخذ من قوله لو تقدم الرابطة على الامام فى الفعل  
لم يلتفت اليه انه لو تعارض على المأموم فعل الامام والرابطة بأن اختلف فعلهما تقدماً وتأخراً راعى الامام  
ولا يضر تقدمه على الرابطة كما يؤخذ من كلامهم لان الامام هو المقتدى به حقيقة وهذا ما يؤيد  
كلام حج من عدم اشتراط كونه ممن يصح اقتداء من خلفه اه شيخنا ع ش اه اطفئ  
**(قوله)** كالوكان أحدهما مع جدالح قد يقال اذا كان الحكم فيهما متعدياً فلا وجهما واجب بأنه  
أنى بل لاجل قوله وهو المسجد ككفيين اه **(قوله)** علم حائل أى وإن يمكن الوصول اليه من غير  
انقطاع اه براموى **(قوله)** الذى يلى من بخارجه فان كان الامام فيه اعتبرت المسافة من جدار آخره  
وان كان خارجه والمأموم فيه اعتبرت من جدار صدره اه براموى **(قوله)** لا من آخر صفالح أى  
من صفوف المسجد فان كان المأموم خارجه فى جهة خلف الامام والامام داخله لا تعتبر المسافة  
بين المأموم وبين آخر الصفوف التى فى المسجد ولا بين المأموم وبين الامام الذى فى المسجد لثلازم  
دخول بعض المسجد فى المسافة وغرض الشارح بهذه العبارة الرد على الضعيف الذى حكاه  
الاصل وبعبارة مع شرح هر وقيل من آخر صف فيه لانه للتبوع فان لم يكن فيه الا الامام  
فن موقفه اه ومحل الخلاف كما قاله الدارمى اذ لم يخرج الصفوف عن المسجد فان خرجت عنه  
فالمتبر من آخر صف خارج المسجد قطعاً اه هر ع ش **(قوله)** ولا يضر فى جميع ما ذكر أى  
من قوله فان كانا مع جدالى ما هنا فيكون شاملاً لالاحوال الاربعة الآن فى المسجد والمساجد  
المتلاصقة تفصيلاً وهر انه ان حال بين جانبيه أو بين المساجد المذكورة هر أو طريق قد يمد بأن  
سبق وجوده أى المسجد أو وجودها أى المساجد وأقرناه فيما يظهر فلا يكون ما ذكر كالسجد  
الواحد بل كسجد وغيره فان كان كل من الطريق والنهر حادين على المسجدية بأن تأخر اعضا  
لم يخرج السجدة والمساجد بذلك عن حكم المسجد الواحد اه ع ش على هر فلا تضر الزيادة  
بين الامام والمأموم على ثلثة ذراع **(قوله)** ولو كثر طرقه وقوله وان أوج الى سباحة كل من  
الفايتين لرد وبعبارة أصله مع شرح هر ولا يضر الشارع المطروق والنهر الموج الى سباحة على  
الصحيح فيما لا يكون غير معد للحيولة عرفاً ولثاني يضر ذلك أما الشارع فقد تكثرت فيه الزجة  
فيعسر الاطلاع على أحوال الامام وأما النهر فقياساً على حيولة الجدار وأجاب الاول بمنع العسر  
والحيولة الله كورين أما الشارع غير المطروق والنهر الذى يمكن العبور فيه من غير سباحة بالونوب فوقه  
أولشئ فيه أو على جسم مردود على حافته فغير مضر بما انتهت **(قوله)** الى سباحة بكسر السين أى  
عوم كذا فى تهذيب المصنف كالمحمل والصالح وغيرهما وفى شرح الفصح لزم تخشع السباحة لجرى

ويكون ذلك كالامام لن  
خلفه أو بجانبه لا يجوز  
تقدمه عليه لا يجوز تقدمه  
على الامام (كجلى كان  
أحدهما يسجد والاخر  
خارجة) فيشترط مع قرب  
المسافة عدم حائل أو وقوف  
واحد حذاء منفذ (وهو)  
أى الآخر (والمسجد  
ككفيين) فتعتبر المسافة  
بينهما من طرف المسجد  
الذى يلى من بخارجه لانه  
محل الصلاة فلا يدخل فى  
الحدا الفاصل لامن آخر  
صف ولامن موقف الامام  
وتعبرى بخارجه أهم من  
تعبره بموات وكركم  
كون الامام خارج المسجد  
والمأموم داخله من زيادى  
وهو مقتضى كلام الشيخين  
وبه صرح ابن بوس وغيره  
(ولا يضر) فى جميع ما ذكر  
(شارع) ولو كثر طرقه  
(د) لا (نهر) وان  
أوج الى سباحة لانهما  
**(قوله)** فلا يكون ما ذكر  
كالمسجد الواحد بل  
كسجد وغيره قال شيخنا  
فتعتبر المسافة من طرف  
أحد المسجدين الى موقف  
أحدهما اما أو اما وما  
نأمله ومقتضى قول  
الشارع لانه محل الصلاة  
فلا يدخل فى الحدا الفاصل  
عدم حسيان شئ من  
المسجدين فتأمل

فوق الماء بغير انغماس والعموم الجري فيه مع الانغماس وعليه فلا يسهل سرأحدهما بالآخر اه (قوله ذكره ارتفاعه الخ) أى ارتفاعا يظهر في الخس وإن قيل بحيث يصد الفرف ارتفاعا ولو في المسجد وذلك يفوت فضيلة الجماعة كافي حل قال شيخنا وعمل الكراهة ما لم يكن مكان الصلاة مسجدا أو غيره موضوعا على هيئة فيها ارتفاع وانخفاض كالاشرفية والأفلاكرهه وفي عرش على مر مانسه ويقى ما لو تعارض عليه مكروهان كالصلاة في الصف الأول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع تقطع الصفوف فهل يراعى الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني لأن الارتفاع من حيث هو ماهو على صورة التعاطف والتفاخر بخلاف عدم تسوية الصفوف فإن الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير (قوله الحاجة) أى تتعلق بالصلاة فإن لم تتعلق بها كأن لم يجد الاموضعالياً يبيع له ولو لم يكن إلا ارتفاع أحدهما فلا يمكن الإمام كافي الكفاية عن القاضي شرح مر (قوله كتعليم الإمام) لف ونشر مشوش وقوله وكتبيلج للمأموم تكبيرا للإمام عبارة شرح مر كتبيلج يتوقف عليه اسماع المأمومين اه قال عرش عليه يؤخذ منه أن ما يفعله الملبغون من ارتفاعهم على الفكة في غالب الماجد وقت الصلاة مكروه مغفوت لفضيلة الجماعة لأن تبليغهم لا يتوقف على ذلك إلا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر اه (قوله لذلك) متعلق بارتفاعه عن الإمام للتعليل والاشارة المفردة مؤهلة بلذ كورفيدق بالامر من التعليم والتبيلج (قوله كقيام غيره قيم) المراد بالقيام كافي الكفاية التوجه ليشمل المصلى قاعدا في قعدا وضطجعا في طمطمج أو نحو ذلك اه شرح مر قال حج ولو كان بطي النهضة بحيث لو أخر القيام إلى فراغها فاته فضيلة التحريم مع الإمام قائم في وقت يعلم به إدراك التحريم اه ومثل ذلك ما لو كان الإمام بعيدا وأراد الصلاة في الصف الأول مشلا وكان لو أخر قيامه إلى فراغ الأقامة ودخل إلى الموضع الذي يصلى فيه فاته فضيلة التحريم اه عرش على مر وشمل قوله غيره قيم الإمام كقوله عرش وبرماوى يقول مر بعد قول المثل ولا يقوم أى من أراد الاقتداء جرى على الغالب لأن المأمومين هم الذين يبادرون بقيام عند الشروع في الأقامة اه الطنجي (قوله وتفسير الأصل بفرغ المؤذن الخ) قال الشورى المراد به المصلح فلا اعتراض (قوله ذكره ابتداء نفل الخ) محل الكراهة في غير الجمعة أما فيها فيحرم أن فوت له ركوعها الثاني مع الإمام ويجب قطعه حيثئذ وخروج بالنفل الفرض فإن كان حاضرة كره وإن كان فاتتة بخلاف الأولى لما تقدم أن الترتيب سنة والجماعة فرض كفاية فتقديم السنة على فرض الكفاية خلاف الأولى في المفهوم تفصيل والنفل في كلامه شامل لجميع أنواعه حتى الرابعة وتحية المسجد كقاره شيخنا وفي قل على الجلال وخروج بالنفل الفرض فلا يجوز قطع المقضى منه الجماعة تنديب فيه بأن تكون من نوعه وأيسر فور يوللا المؤدى منه إن ضاق الوقت وكذا إن اتسع إلا أن كان لأجل جماعة تنديب فيه بعد قطعه فلا بد بتدب أتمام الركعتين منه بعد قطعه فلا بد من إتمام ركعتين تنديب فيه الجماعة في شرح شيخنا ما يفيد أن له أن يسلم من ركعة بعد قطعه فلا يرجعه (قوله بعد شروعه) أى وأقرب شروعه اه حل (قوله أنه) أى استحبابا لخروج بالنفل الفرض المؤدى فإن كان في الثالثة فكذلك أى جه استحبابا وإن كان قبلها قبله فلا بد أن اتسع الوقت ولم يخش فوت جماعة فإن خشي فوتها قبله فلا بد أن أخرج لتطويل بسبب التشبه بقطعه نكبا كما يؤخذ من شرح مر كأن كان يصلى الظهر فرادى ثم رأى جماعة يصلونها (قوله فوت جماعة) خرج به فوت بعض الركعات أو التحريم أخذنا من قوله بسلام الإمام فإن كان بحيث لو أتم النفل فاته ركعتان أو أربع مع الجماعة

ارتفاعه على إمامه وعكسه حيث أمكن وقوفه على مستو (الحاجة) كتعليم الإمام للمأمومين صفة الصلاة وكتبيلج للمأموم تكبير الإمام (فيسن) ارتفاعه لذلك كقيام غيره قيم من مرصد الصلاة (بعد فراغ الأقامة) لأنه وقت الدخول في الصلاة سواء أقام المؤذن أم غيره وتعتبر الأصل بفرغ المؤذن من الأقامة جرى على الغالب وخروج بزادى غيره قيم القيم فيقوم قبل الأقامة ليقم قائما (ذكره ابتداء نفل بعد شروعه) أى القيم (فيها) أى في الأقامة غير مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (فإن كان فيه) أى في النفل (أنه إن لم يخش فوت الجماعة) فوت جماعة

(قوله وإن كانت فاتتة خلاف الأولى) المسؤول عليه ما تقدم في كتاب الصلاة عند قوله وتقدم على حاضرة لم يخف فوتها فإنه قال هناك وإن فوت جماعة ففوته بخلاف الأولى غير ظاهر اه فويسى فأتتاه الفاتنة أولى رعاية للترتيب اه (قوله رجه الله أى في النفل) أولى الفرض



وأمكنه ادراك جزء منها ولو في التشهد الأخير ثم انقل بقرره شيخنا **(قوله بسلام الامام)** أي بشر وعينه **(قوله والاقطعه)** مالم يلق على ظنه تحصيل جماعة أخرى والاقطعه كما أفهمه كلامه بأن يكون المراد بالجماعة في قوله فوت جماعة جنبها كما في شرح **مر** **(قوله ونية اقتداء الخ)** نقل عن الامام أن معنى القدوة ربط الصلاة بصلاة الغير كافتقار الشورى ولا بد أن يلاحظ الامام فلا يكفي نية الاقتداء من غير إضافة اليه كذا في القوت وغيره واعتد به **مر** اه سم والى هذا يشير قول الشارح بالامام وقوله معه عقب قوله أو جماعة اه وفي شرح **مر** انه لا يشترط ملاحظته **(قوله أو انضمام)** قال شيخنا الشورى انظرا بهما أفضل واستغرب شيخنا عش أنهما سواء في الفضيلة ولو قصد عدم الاقتداء في جزء من صلاته كأن قال نويت الاقتداء الا في الركعة الاولى أو الا في تسبيحات الركوع صح الاقتداء ولو اقام قصده اه برامى **(فائدة)** سئل **مر** عن نوى الصلاة بأموال الركعة هل تصح أو لا فاجاب بأنه يصح ويصبر من رد في الركعة الأخيرة اه وانما تعينت للخروج كما قاله شيخنا لافلافة الركعة فاذا لم يبق الا هي تمنت الاخراج فلو عينها كالثانية مثلا صار منفردا فيها ولا يعود للجماعة الابنية جديدة كما قال الشهاب حج في الاسماء ولو نوى الاقتداء به في غير التسبيحات صار منفردا عند تسبيحات أول ركوع ولا يتابعه بعد ذلك الابنية لا لفرد اه وهل العبارة بلفظ التسبيحات ولو احتمالا أو العبارة بوجود عمل التسبيحات فيه نظر قال شيخنا والمتبادر الاول لان المراد بالتسبيح ليس الالفاظ ولو احتمالا كما لم يسعه يسبح جلا على الاتيان به لانه الاصل اه اج **(قوله أو جماعة)** واعترض الاكتفاء بنية الجماعة بأن ذلك مشترك بين الامام وأما موم وأوجب بأن نالط المطلق ينزل على المفهوم الشرعي فذلك من الامام غيره من المأموم فقل من كل على ما يليق به **علا** بالقرينة الحالية فعنها بالنسبة للمأموم ربط صلاته بصلاة الامام وبالنسبة للامام بصلاة الغير بصلاته وقول الشارح أو جماعة معه يشير لعضائها بالنسبة للمأموم قال شيخنا لا يقال لادخل القرائن الخارجية في النيات لانها لو لم يكن صحيحا لم يقع تابعا للنية هنا تابعة للنية غير شرط لانها لا تلازم محبة الصلة تابعة فاعتبر فيها مالم يقتصر في غيرها وههنا مقتضاة أن ذلك لا يأتى في نحو الجماعة والاولى الجواب بأن قرائن الاحوال قد تخصص النيات اه حل **(قوله في غير جمعة مطلقا)** أي مع التحريم أو بعده اه عش **(قوله وفي جمعة مع تحريم)** أي من أول الجمعة إلى آخر الزمان أو كبر والام تعتقد لانه بأثر الزمان أو كبر يتبين دخوله في الصلاة من أو لا اه اطمعني وحرف خلافا لم حيث اكنفي بهام آخر جزء منها ونقله عنه عش ومثل الجمعة المعادة وكذا المنذورة جماعة والمجموعة بالمطر اه **(قوله مع تحريم)** أي ولو مع آخر جزء منه ويصير مأموما من حيثئنا أي وينبغي أن لا تفوته في هذه فضيلة الجماعة من أو لا ويرق ببنوعه بين مالمونى القدوة في خلال صلاته حيث كان فعله مكرها موقفا للفضيلة الجماعة بأن فوات الفضيلة لم يكرهه تحريمها من أو لا بل به وقد يؤخذ من قوله الآتي ولو احرم منفرد الخ أن الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف في محنته على أنه قيل بصلحة الصلاة في الاقتران بالنية بأثر التحريم لان التسمية كلها ركز واحدا كتنفي تقارنه بعضه وفائده انه لا يضرب قدمه على الامام في الموقف قبل ذلك اه سم اه عش والذي قرره شيخنا أنه لا بد أن تكون النية من أوله **(قوله لان النية)** تعليل للسكتين قبله لكن النية شرط لصحة الجمعة في الركعة الاولى وفي غيرها ليست شرطا للالتزام وحصول الجماعة وهذا يلقى قوله فان لم ينوع التحريم الخ عش وقوله عمل أطلق عليها عمل لانها وصف للعمل والافتقار كونه تابعا للامام وموافقا له وهذا ليس **علا** **(قوله)** انعقدت صلاته فرادى قد يؤخذ من ذلك أنه لو رأى شخصاً منتهيا فمضى فمضى الاقتداء به فبين انه

بسلام الامام والاقطعه ندبا  
ودخل فيها لأنها اولى منه  
وذكر الكراهة في هذه  
والسنية في التي قبلها من  
زباني (د) رابعها (نية  
اقتداء) أو انضمام بالامام (أو  
جماعة) معه في غير جمعة  
مطلقا (و) جمعة مع تحريم  
لان النية عمل فافتقرت  
الى نية اذ ليس للراء الاماموى  
فان لم ينوع التحريم  
انعقدت صلاته فرادى  
الا لجمعة فلا انعقدت أصلا

لاشترط الجماعة فيها

وتخصيص المعية بالجمع من

ز يادى (لا تعين امام) فلا

يشترط لان مقصود الجماعة

لا يختص بذلك بل تكفى

نية الاقتداء بالامام الحاضر

(فلو تركها) أى هذه النية

(أو شك) فيها (وتابع في

فصل أو سلام بعد انتظار

كثير) للتأبسة بطلت

صلاته لانه وقفها على صلاة

غيره بلا رابط بينهما فلو

تابعه اتفاقاً أو بعد انتظار

يسير أو انتظره كثيراً بلا

متابعة لم يضر وتعبيرى

بفعل أولى من قسيه

بالافعال ومسئلة الشك مع

قولى أو سلام أى آخر من

ز يادى وما ذكرته في مسئلة

الشك هو ما اقتضاه قول

الشيخين انه في حال شك

كالنفرده وهو المتمد وان

اقتضى قول العزير وغيره

ان الشك فيها كالشك في

أصل النية أنها بطلت

بالانتظار الطويل وان

لم يتابعه باليسير المتابعة

(قوله الان نوى فيه

وكذا معه فيما يظهر مفارقه

أى قطع انتظاره فلا يقال

ان الفرض انه لا قدوة حتى

يقطعها

(قوله شك في نية

الاقتداء ولو لم يكن قرأ

الفاخرة) أى طنانان الامام

قد جعلها كونه مسبوقة

غيره صل انعقدت فرادى وامتنعت متابعتها الابنية أخرى اه ع ش على مر (قوله لا شترط

الجماعة فيها) يؤخذ من التعليق ان المادة والصلاة الثانية المجموعة جمع تقديم المطراد بنوا الامامة

حال التحريم كالجمعة فلا تنعقد وهو كذلك وأما للنذور فعلمها جماعة اذا سلا حاول بنوا الامامة انعقدت

فرادى فإذا نوى الامامة في أثناءها حصلت الجماعة حينئذ لكن لا يندفع عنه الامم بل يبدن أعادتها

جماعة من أو طلال أخرى وأما الصلاة الأولى من المجموع معها الثانية في المطر فلا يشترط فيها ذلك

لانه واقعة في وقتها اذ لا يشترط في محبتها الجماعة اه برماوى (قوله لا تعين امام) أى باسمه وأوصفه

بلسان أو قلب الا ان تعددت الأئمة فيجب تعيين واحد اه برماوى (قوله فلا يشترط) بل ولا يسن

فالاول تركه لانه لم يعينه فبان خلافه فيكون ضاراً (قوله بل كفى نية الاقتداء بالامام الحاضر)

أى الذى هذا وصفه في الواقع لانه ملحوظ في نيتيه فلا ينافى ما سبق أنه لا يجب تعيين الامام باسمه

أوصفته التى منها الحاضر كقوله حل وأيضاً اذ لاحظت كان مثلاً للتعين مع من مراده ان التمثيل اعلمه

اه (قوله فلو تركها) أى يحقق عدم الاتيان بها ولوليسيان أو جهل اه برماوى (قوله أو شك)

أى تردد فشمّل الظن (قوله وتابع في فعل) أى عالماً أو جاهلاً غير معدود أى ولو كان قدس أو با كان

رفع الامام يديه ليركع فرفع معه المأموم يديه اه باعلى اطفغى (قوله أو سلام) الان نوى فيه

وكذا معه فيما يظهر مفارقه اه ايما بوبرى (قوله بعد انتظار كثير) بأن كان يسع ركناً

(قوله للتابعة) ان كان المراد قصد المتابعة فلا حاجة للتمفرق بين الانتظار الكثير والقليل وان كان

المراد بالتابعة عدم المخالفة أى حتى لا تظهر المخالفة فينتج لان المتابعة لا تظهر الا بعد الانتظار الكثير

اه حل (قوله بطلت) نفس في المهمات ان شرط البطلان أن يكون عند العلم والى وبغراق الشك

في أصل النية فإنه لا فرق فيه بين العمد والناسى اه شو برى (قوله فلونابيه اتفاقاً) محترز قوله

بعد انتظار وقوله أو بعد انتظار يسير محترز قوله كثير وقوله أو انتظره كثيراً الخ محترز قوله وتابع

ولم يذكر محترز قوله للتابعة ومحترزه ما لو انتظره كثيراً لاجل غيرها كدفع قوم الناس عليه كان كان

لا يجب الاقتداء بالامام لفرض وبخافوا انفرده حساصه لوالامام أو لوم الناس عليه لانهما بالغبية

عن الجماعة فإذا انتظر الامام كثير الدفع هذه الية فإنه لا يضر كقوله شيخنا ح ف (قوله أو بعد

انتظار يسير) قد يقال انه وقف صلاته على صلاة غيره من غير بط ويمكن الجواب بأن الانتظار

اليسير لا يظهر معه الربط اه ع ش (قوله بلامتابعة) كان الظاهر في بيان المحترز ان يقول أو انتظره

كثير الا للتابعة ثم رأيت في سم ما يصرح به حيث قال قوله بعد انتظار يسير ينفى او بعد انتظار

كثير لاجل المتابعة أخذت من قوله للتابعة (فخرج) لو انتظره للركوع والاعتدال والسجود

وهو قليل في كل واحد منها ولكنه كثير باعتبار الجملة فالظاهر انهم من الكثير فليتأمل واعتمد شيخنا

ط ب انه قليل اه مم وعليه فيفرق بينه وبين ما تقدم فيا لو تعدد الداخلون وطال الانتظار بأن

الدائر على ضرر المقتدين وهو حاصل بذلك بخلافه فان الدائر على ما يحصل به الربط الصورى وهو

لا يحصل بكل من الانتظارات البسيرة وان كثر مجموعها لان المجموع على ما يحتمل في محل واحد لا يظهر به

الربط (قوله وما ذكرته في مسئلة الشك) أى من قوله وتابع الخ وقوله كالنفر دأى والمفرد اذا تابع

الامام من غير نية بطلت صلاته (قوله كالنفر دأى) فعليه لو ركع مع الامام ثم شك في نية الاقتداء

ولم يكن قرأ الفاتحة وجب عليه العود للفاتحة لانه كالنفر فلو نذر كانه نية بعد العود كما في ذلك الركوع

ان كان الطمان ولا يكتفيه الرفع للصارف فيجب عليه العود والطمان ينفذان لم يكن طماناً وفيها

اذ جهل كأن ينوى الاقتداء به بمقتبعه قائماً كان أو قاعداً (قوله كالشك في أصل النية) أى

وحكم الشك فيه أنه اذا فعل معركنا ومضى زمن يسع ركنا وان لم يفعل بطلت صلاته فلو ادخل الطويل  
في قوله بالاتظار الطويل هو الذي يسع الركنا وان لم يفعل كآخره شيخنا **(قوله أعين املح)**  
هنا يرفع على قوله لاتعيين امام والمراد انه عينه باسمه أو صفته والا فالاشارة تعيين وقوله ولم يشر  
اليه أى اشارة حسية أو قلبية وليس المراد تعيينه بالاشارة القلبية الى ذاته بل المراد أنه يعتقد قلبه  
ز يدققين أنه عمر وكقوله الشارح لكن لو عبر بالباء بدل الكاف لكان أولى كقوله البرماوى **(قوله)**  
**(ولم يشر اليه)** أى ولم يكن التعيين باشارة والا فالاشارة من أفراد التعيين كابدل عليه قوله عينه  
باشارة اليه **(قوله ايضا ولم يشر اليه)** أى اشارة حسية أو قلبية وسواء كانت الاشارة مع التعيين بالاسم  
أو كان تعيينه بنفس الاشارة الحسية أى المتعلقة بالشخص واذا عارضت مع العبارة روعيت الاشارة  
هنا وفي التكاثر بخلاف البيع راعوا فيه العبارة والحاصل انه اذا عاقى القدوة بالشخص لا يضر الخطأ في  
الاسم وان لم يلحقها بالشخص ضرا الخطأ في الاسم ومعلوم انهم الاشارة يكون الاقتصاد بالشخص  
اه حل **(قوله بطلت)** أى انقطع ما كان في أثناءها ولم تنقضاء كان في ابتداءها اه شيخنا  
**(قوله لتماثها)** ظاهره ان صلاته تنقضي فرادى ولا تبطل الا ان تابع وهو رأى الاسرى وكان الاولى  
أن يعمل بقوله لفساد الثانية وفسادها مستلزم لفساد الصلاة ووجه فسادها بطلها من لم ينو الاقتداء به  
كافى عبارة أى وهو عمر أو بمن ليس في صلاة كافى أخرى وهو ز يدأ في صلاة لاتصلح للربط بها  
بان بان ز يدأ مما هو اذ بالربط في الاولى الصوري وفي الثانية النوى اه حل وقوله كافى أخرى  
هذه عبارة ابن جرير وكتب عليها سم **(قوله أو بمن ليس في صلاة الخ)** المراد في ادخال هذا تحت المتن  
أن يز يدأ بقوله السابق فبان عمر قوله أو بان أنه غير متصل أو بما وما اه بحر وفه **(قوله باشارة)**  
**(اليه)** أى وقد حضر الشخص في ذهنه وهذا القيد غير قول الشارح معتقدا أنه ز يدأ لا يفي ففهوم  
كلام المتن يحتاج لتقييد بعبارة تشرح مر ولوقال يز يدأ الحاضر أو يز يدأ وقد حضر الشخص  
في ذهنه فكذلك والافتباط اذا حضر صفته يد الذي ظنه وأخطأ فيه يز من الخطأ في الموصوف  
الخطأ في الصفة وأيضا قسم الاشارة وقع عطف بيان ز يد يز يد بوجوده والقائل بالصحة فيه معر باله  
بدلا اذ البديل منه في نية الطرح فكأنه قال أصلى خلف هذا وهو صحيح برذ عليه بأن كونه في نية  
الطرح مناف لاعتبار كونه من جهة ما قصد المتكلم اه **(قوله صحت لان الخطأ الخ)** عبارة تشرح  
مر اذ لا أثر للظن مع الربط بالشخص والفرق بين ذلك وما قبله أنه تم تصور في ذهنه شخص ما معنا  
اسمه يز يدو ظن انه الحاضر فالتصديق به فبين أنه غيره فلم تصح لعدم جزمه امامة من هو مقتد به  
وهذا جزم امامة الحاضر وقصده بعينه لكن أخطأ في اسمه فلم يؤثر اذ لا أثر للظن مع الربط  
بالشخص فلم يقع خطأ في الشخص أصلا اه **(قوله لعدم تأنيه فيه)** أى مع الاشارة لانه اشار  
اليه حيث لم يخالف ما اذ لم يشر كافي الصورة الاولى فانه يتأتى الخطأ فيه اه وقال اللفيفي  
قوله لعدم تأنيه فيه أى لانه تصور الخطأ لا يقع فيه لان الشخص الذي أشار اليه مقصد لم يتغير والخطأ  
انما يقع في التصديق اه بزادة **(قوله ولو كان زائدا الخ)** وان لم يلزمه لكنه نواها فان نوى  
غيرها لم يلزمه نية الامامة اه سبط طب **(قوله لعدم استقلاله)** أى لعدم صحة استقلاله بخلاف غيرها  
فانه يصح استقلاله فيه بان يعنى منفردا **(قوله سنة في غيرها)** أى ولومن امام رب كافي عش  
فاذا لم يتوكل منفردا وتحصل الفضيلة لمن خلفه اه شيخنا قال شيخنا ح ف واذ لم ينو الامام  
الامامة استحق الجبل المشروط لانه لم يشترط عليه نية الامامة وانما الشرط بطل صلاته للمؤمنين  
بصلاته وتحصل لهم فضيلة الجماعة ويتحمل السهو وقراءة الفاتحة في حق المسبوق على المعتمد

**(أوعين اماما)** بقصد  
ز دته بقولي **(ولم يشر)**  
اليه **(واخطأ)** كأن نوى  
الاقتداء بز يد فبان عمر  
بطلت صلاته لتماثها  
من لم ينو الاقتداء به فان  
عينه باشارة اليه كذا معتقدا  
أنه يز يدأ وز يد هذا هو  
الحاضر صحت لان الخطأ  
لم يقع في الشخص لعدم  
تأنيه فيه بل في الظن ولا عبرة  
بالظن البين خطؤه **(ونية)**  
**(امامة)** أو جماعة من امام  
مع تحريم **(شرط في جهة)**  
ولو كان زائدا على الاربعين  
لعدم استقلاله فيها **(سنة)**  
في غيرها لم يحوز فضيلة  
الجماعة وانما لم يشترط هنا  
لاستقلاله وتصح نبهه لها  
مع تحرره وان لم يكن اماما  
في الحال

وصرح به سم خلافا لعش على مر وفي عش على مر أن الامام اذا امر ابراع الخلاف لا يستحق  
 المعلوم لان الوقت لم يقم بتحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد تحصيل الجميع المقتدين به  
 وهو انما يحصل برعاية خلاف المانعة من عدم صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض وهذا ظاهر  
 حيث كان امام المسجد واحدا بخلاف ما اذا شرط الواقفة ثمة مختلفين فينبغي أنه لا يتوقف استحقاق  
 المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي ان مثل ذلك ما لو شرط كون الامام حنيفيا مثلاً فلا يتوقف  
 استحقاق المعلوم على مراعاة غير مذهبه أو جرت عادة الأمة في تلك الحيلة بتقليد بعض المذاهب وعلم  
 الواقف بذلك فيحمل وقفه على ما جرت به العادة في زمنه فبراعيه دون غيره ثم لو تضمنت مراعاة  
 الخلاف كان اقتضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشئ وبعضها وجوبه أو بعضها استحباب شئ  
 وبعضها كراهته فينبغي أن يراعى الامام مذهب مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم اهـ (قوله صبير  
 اماما) قد يقتضى ان الفرض فيمن يرجو جماعة يصرمون خلفه ما غيره فالظاهر البطلان فليحرق ركبته  
 قال الزركشي بل ينبغي نية الامة وان لم يكن خلفه أحد اذا وثق بالجماعة وأقره في الابعاد اهـ شوبرى  
 واذا نوى الامة والخلافة هذه ولم يأت خلفه أحد فصلاته صحيحة اهـ سم (قوله حاز الفضيلة  
 من حيثئذ) فان قلت مر أن من أدرك الجماعة في التشهد الأخير حصل له فضلها كلها فالفرق قلت  
 انعطاف النية على ما بعدها والمهمل بخلاف عكسه اهـ حج في شرح العباب شوبرى ويرد عليه  
 الصوم فان النية فيه تنعطف على ما قبلها ويمكن الفرق بان الصلاة يمكن فيها التجزى أى يقع بعضها  
 جماعة وبعضها فرادى بخلاف الصوم ويخالف المأموم الامام فيما ذكر اذ ليس له أن ينوى الجماعة في أثناء  
 الصلاة بل يكره له ذلك ولا يحصل له نوب الجماعة والفرق أن الاقتداء بالصفة من مخالفة نظم الصلاة  
 لكونه يتبع الامام في نظم صلاته وان خالف نظم صلاته نفسه وكذلك الامام لانه مستقل لا يكون  
 تابعا لغيره كما نفعه سم عن مر (قوله لان ما يجب التعرض له) وهونية الامة في الجماعة فانه يجب  
 التعرض لما يفرض خطأ فيها بان نوى الامة بجماعة معينين فتبين خلافهم بخلاف نية الامة في غير  
 الجماعة لما لم يجب التعرض لما يفرض خطأ فيها (قوله وتوافق نظم صلاتهما) المراد بالنظم الصورة والهيئة  
 الخارجية أى توافق هيئة صلاتيهما ومن التوافق صلاة التسايح فيصح الاقتداء بمصلحها على المعتد  
 وينتظر للمأموم في السجود الاول والثاني اذا طول الاعتدال والجلوس بين السجدين وفي القيام  
 اذا طول جلسة الاستراحة كما في شرح مر (قوله في الافعال الظاهرة) خرج بالافعال الاقوال  
 فلا تستمر التوافق فيها كالماء جوع الفاتحة الاقوى ببدله اذا اقتدى بمن يحسنها بالظاهرة الباطنة  
 كالنية اهـ عش على مر والآن اشار لمرزائي الثاني بقوله ويصح مؤد بقاؤه وقد صرح به الشارح  
 بقوله ولا يفرض اختلاف الخ (قوله فلا يصح مع اختلافه) أى عدم الصحة من ابتداء الصلاة أى لا تتعد  
 النية لأن عد الصحة انما هو عند الركوع ولا فرق في عدم الصحة بين أن يعلم نية الامام لها ولا يعلمها  
 وان بان له ذلك قبل التكبيرة الثانية من صلاة الجنائز خلافا لمرزائي ومن تبعه حيث قال ان بان له ان  
 الامام يصلى على الجنائز قبل التكبيرة الثانية صح اقتداءه ونوى المقارنة حيثئذ فلا يصح فرض  
 أو نقل خلاف الجنائز ولا جنازة خلف فرض أو نقل أو كسوف ولا هو خلف فرض أو نقل أو جنازة  
 وسجود التلاوة والشكر كصلاة الجنائز والشكر فرض أو كسوف فاذا اعتبرتهما ما به باقت الصور نحو العشرين  
 قاله في الابعاد ونحوه الشوبرى ثم يظهر صحة الاقتداء في سجدة الشكر بالتلاوة وعكسه كما في شرح مر  
 (قوله مع اختلافه) ومنه اقتداء من في سجود السهو بمن في سجود التلاوة لان فيه اقتداء من في صلاة  
 بمن ليس في صلاة اهـ حل (قوله مكتوبة وكسوف وجنازة) هذا على الصحيح ومقابلته به يصح

لانه صبير اماما واذا نوى  
 في أثناء الصلاة حاز الفضيلة  
 من حيثئذ والتفصيل بين  
 الجماعة وغيرها من زبادى  
 والاصل اطلاق النية (فلا  
 يضر فيه) أى في غير الجماعة  
 (خطؤه في تعيين ناهيه)  
 لان خطؤه في النية لا يزد  
 على تركها اطلاق الجماعة  
 فيضرم ما يشر اليه لان  
 ما يجب التعرض له يضر  
 استطافيه وفول فيه من  
 زبادى (١) (د) خامسها  
 (توافق نظم صلاتيهما)  
 في الافعال الظاهرة (فلا  
 يصح الاقتداء مع اختلافه  
 مكتوبة وكسوف  
 (١) درس

لا مكان المتابعة في البعض وعليه رعاية ترتيب نفسه ولا يتابعه في التكريرات وفي الكسوف يتابعه في الركوع الاول ثم يرفع ويغفره أو ينتظر ما كماله أن يركع ثانياً فيعبد ويبسجد مع ولا ينتظر بعد الرفع لما فيه من تطويل الركن القصير اه مر (قوله وكسوف) أي على الكيفية المشهورة ما يمكن الاقتداء في الركوع الثاني من الركعة الثانية والاصح اه قل ومثلهما لو كان الاقتداء في القيام الثاني من الركعة الثانية والوجه استمرار المنع في الجنازة وسجدتي التلاوة والشكر إلى تمام السلام اذ موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ منها بدليل أن سلامه من قيام ولا كذلك غيرها وأما في الاخيرين فلانها ملاحقان بالصلاة ويستأنها مع وجود المخالفة لا يقال ينبغي محبة القدوة بمحلى الكسوف ونحوه لان الاقتداء به في القيام والمخالفة فيه ثم اذا انتهى الى الافعال المخالفة فان غافره استمررت الصلوة والباطل كمن صلى في نوب تروى عورته منه عند ركوعه لانه تاهل لمناظر الربط مع تخالف النظم منع انعقادها بل صلاته بصلاة مخالفة طاق الماهية فكان هذا القصد ضار وليس كسوته من تروى عورته اذ اذكره لانه يمكن الاستمرار بوضع شيء يستعورته فافترقا اه مشرح مر والاشكال اقوى (قوله أوجنازة) لو عبر بالاولا فادت مسائل في المذكورات وهي مكتوبة خف كسوف وعكسه أو مكتوبة خلف جنازة أو عكسه أوجنازة خلف كسوف وعكسه اه براموي والحاصل أن الصور التي لا يصح فيها الاقتداء ستة وعشرون وهي مكتوبة وثلاثة خلف جنازة وكسوف وتلاوة وشكر وبالعكس أي الاربع خلفها فهذه ستة عشر والجنازة خلف الكسوف وسجدتي التلاوة والشكر وبالعكس فهذه ستة والكسوف خلف سجدتي التلاوة والشكر وبالعكس فهذه أربعة فتمت الصور ما ذكر (قوله لتعلم المتابعة) لانه لا ركوع فيها ولا سجود فلا يصح الاقتداء بمحلى الجنازة ولو بعد التسمية الرابعة ولا ينسجد للتلاوة والشكر ولو بعد رفعه من سجوده ولو كان بعد أن فرغ من تشهد الاخير لم يبق الاسلام حل وشرح مر (قوله ويصح الاقتداء لماؤداخ) أي ويحصل الفضل الجماعية في جميع هذه الصور على ما اعتمدته مر لكنه مشكل لان الجماعة في هذه الصور غير ستة كما هي في صلاة الجماعة في قوله ولاتسن في مقضية خلف مؤداق وبالعكس بل مكرهة وما لا يطلب لا ثواب فيه فان أوجب باختلاف الجهة قلنا أين الاختلاف ومن ثم قال بعضهم لا يحصل فضل الجماعة وعبارة زى والافراد هنا أفضل وغير بعضهم بأولى من وجابن الخلاف وقضية أنه لا فضل للجماعة ورد بقولهم الانتظار أفضل اذ لو كانت الجماعة مكرهة لم يقولوا ذلك اه (قوله ومفترض بمنفصل) وفي جميع ان الانفراد أولى من الجماعة ومع ذلك لا تنفوت فضيلة الجماعة لان الخلاف في عدم محبة الاقتداء ضعيف اقله سل (قوله وفي طولية بقصيرة) عطفه على قوله مؤداق يقاض من عطف الخاص على العام لاجل قوله بعد والمتقدم في نحو ظهر الخ اوان قوله مؤداق يقاض محمول على التفتين في البعد حتى لا يتكرر مع قوله وفي طولية بقصيرة اه زى ويمكن اقتداء بمحلى الطولية بمحلى القصيرة مع كونهما مؤداق كما اذا جمع المغرب مع العشاء جمع تأخير وصلى واحد خلفه العشاء مع صلاته المغرب أرجع العشاء جمع تقدم فضلاً خلفه محلى المغرب فعلى هذا يكون عطفه على قوله مؤداق يقاض عطف عام على خاص والباء داخله على الامام وأصلاته (قوله وبالعكوس) انما عبر بالعكوس ولم يعبر بالعكس للتأخير مجموعها لآخره فقط وهي قوله وفي طولية بقصيرة وسبب ذلك التوهم اختلاف العامل ومحجي المصدر على الاصل وهو الافراد قل نكسب المصنف خلاف الاصل دفعا لذلك التوهم كما قلنا عن تقرير الشرع بالي (قوله ولا يضر اختلاف نية الامام والمأموم) أي لعدم خش المخالفة فيها وهذا محتمل زقوله الظاهرة لان الاختلاف هنا في النية وهي فعل قلنا كافي الشورى وحينئذ فكان المناسب التفرع

أوجنازة) لتعلم المتابعة  
(ويصح) الاقتداء مؤداق  
يقاض ومفترض بمنفصل  
وفي طولية بقصيرة كظهر  
يصح وبالعكوس أي  
لقاض مؤداق ومنفصل بمفترض  
وفي قصيرة بطولية ولا يضر  
اختلاف نية الامام  
والمأموم وتعبير بطولية  
الى آتوه اعم مما عبر به

(قوله والمقتدى في نحو ظهر الخ) بان كان الامام يصلي الصبح والمغرب والمأموم يصلي الظهر ونحوه بديل قوله كسبوق الخ (قوله والافضل متابعتة) وان اُزِم على ذلك تطويل الاعتدال بالقنوت وجلسة الاستراحة بالتشهد لانه لاجل المتابعة فاغتفر قلة سئل وعبارة عرض على مر وماسة تشكل به جواز متابعتة الامام في القنوت مع انه غير مشروع للمقتدى فكيف يجوز له تطويل الركن القصير به رد بانهم اغتفروا بذلك للتابعة ولا يشكل على ذلك ما مر من أنه لو اقتدى بن يرى تطويل الاعتدال ليس له متابعتة بل يسجدوا وينتظروا أو يفارقوه فلا كان كذلك لان تطويل الاعتدال هنا يراه المأموم في الجلة وهناك لا يراه المأموم أصلاً اه قال عرض عليه قوله لان تطويل الاعتدال هنا الخ قد يقال بردي عليه ما يأتي في صلاة التساييع من أنه تتعين بنية المفارقة أو الانتظار في السجود مع أن للمقتدى يرى تطويله في الجلة فانه يقول بصحة صلاة التساييع في نفسها على ذلك الهيئة الا ان يقال لما لم يكن لها وقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها نادراً انزل منزلة صلاة يقول المأموم تطويل الاعتدال فيها اه (قوله في قنوت في الصبح) وهل مثل ذلك ما لو اقتدى بمصلي العشاء بمصلي الوتر في النصف الاخير من رمضان فيكون الافضل متابعتة في القنوت أولاً كما لو اقتدى بمصلي صلاة التساييع لكونه مثله في النغلية فيه نظر والظاهر الاول والفرق بينه وبين المقتدى بصلاة التساييع مشاهدة هذا الفرض بتوقيته وتنا كده اه عرض على مر (قوله فله فراقه بالنية) مراعاة لنظم صلاته ولا فوته فضيلة الجماعة كما هو شأن كل مفارقة خير بينها وبين الانتظار اه زى (قوله وبه) أي بالذكر صرح الخ (قوله أي في صبح) بان كان الامام يصلي الظهر ونحوه والمأموم يصلي الصبح والمغرب (قوله) اذا تم صلاته فارقه هو ظاهر بالنسبة للصباح لا بالنسبة للمغرب لانه في المغرب يجب عليه مفارقتة عند قيام الامام الى اية ليتشهد فهو لم يتم صلاته حين المفارقة فالظاهر أن يقول اذا تم ما وافقاه فيمكن أن يجاب بان المني اذا قارب ان يتم صلاته بان فرغ مما وافق الامام فيه بان فرغ من السجود الثاني من الركعة الثالثة بالنسبة للمغرب وفرغ من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة للصباح والاشكال اقوى (قوله فارقه بالنية) أي جوازاً في الصبح ووجوباً في المغرب كما يدل عليه قول الشارح بخلافه في المغرب ليس له انتظاره تأمل وهذه المفارقة بعذر فلا كراهة فيها وتحصل فضيلة الجماعة كافي زى (قوله والافضل انتظاره في صبح) أي ان كان الامام تشهد والابان قام بالتشهد فارقه حيناً وكذا اذا جلس ولم يتشهد لان جلوسه من غير تشهد كلاجلوس أي يفارقه حيناً كافي حل وحل الانتظار في الصبح ان لم يجش خروج الوقت قبل تحلل امامه والافضل ينتظره واذا انتظره اطل الدعاء بعد تشهد كافي شرح مر قال عرض عليه فان خشية فعدم الانتظار أولى وانما لم يجز بنية المفارقة لجواز المدي في الصلاة قوله اطل الدعاء أي تدبوا ولا يكرر التشهد فلو لم يحفظ الادعاء قصيرا كره لان الصلاة لا سكوت فيها واعمال يكرر التشهد خوفاً من خلاف من اُبطل يشكر بر الركن القولي اه (قوله ليس معه) أي ليقع السلام في جماعة ومع ذلك لوفارقه حصلت له فضيلة الجماعة وان كان هذا الشق أي مفارقتة للامام مفضلاً بالنسبة للانتظار كما قلناه سم عن مر (قوله لانه يحدث جلوساً) أي جلوس تشهد يفهم منه انه انتظاره في السجود الثاني من الركعة الاخرية بل انتظاره افضل اه عرض على مر ويؤخذ منه أيضاً انه لو احدث الامام جلوس تشهد ماسياً أنه لا يفارقه في هذه الحالة الا ان يقال ان جلوس التشهد في هذه الحالة غير مشروع قال حج ويصح اقتداء من في التشهد الاخير بالقم ولا يجوز له متابعتة بل ينتظره الى أن يسلم معه وهو افضل وله مفارقتة وهو فرق بعذر ولا نظر هنالاً أنه احدث جلوساً بفعله الامام لان المحدث واحد بعد نية الاقتداء لا دوامه اه سئل

(والمقتدى في نحو ظهر) (صباح أو مغرب كسبوق) فيتم صلاته بعسلام امامه ونحو من زيادي (والافضل متابعتة في قنوت) في الصبح (وتشهد آخر) في المغرب فله فراقه بالنية اذا اشتغل بهما وذكر الفضيلة من زيادي وبه صرح في المجموع (د) المقتدى (في عكس ذلك) أي في صبح أو مغرب بنحو ظهر (اذا أتم صلاته فارقه بالنية والافضل انتظاره في صبح) ليس معه بخلافه في المغرب ليس له انتظاره لانه يحدث جلوساً بعده له الامام وقولي وفي عكس ذلك الى آخره (قوله أي بالنية كصرح الخ) يعني المني كور لانه هو الذي يصرح به وما المذكر نفسه فهو تصریح لاصريح به (قوله والابان قام بالتشهد فارقه حيناً) يؤخذ مما يأتي في المغرب أنه انتظاره في السجود الثاني ان لم يتشهد الامام تشهد الاول

وزى **(قوله ويقت فيه)** أى ندبان أدركه في السجدة الأولى وجوز أن لم يسبقه بركنين فعليين والاختلاف صلته أن لم ينو مفارقتها قبل تمامها **(قوله)** على الجلال **(قوله)** بان وقت الامام يسيرا بحيث يسره في السجدة الأولى ولا يخفى أن هذا قيد للاستحباب وأما البطلان فلا يتطاول الا اذا تخلف تمام ركنين فعليين ولو طو ولا وقصيرا بان هوى الامام للسجود الثاني اه **(قوله)** ولا يفتى عليه أى لا يجبر بالسجود وبعبارة مخرج مرسى ولا يسجد لله ولو تحمل الامام له عنه كاهو القياس خلافا لاسنوى حيث زعم ان القياس سجوده اه **(قوله)** وله فراقه ليقتن فتدبر بشأن التابعة أولى وبعبارة مرسى ولا كراهة في المفارقة كما مر لعنده وبعبارة سم قال السبكي وترك الفراق أفضل كقطع القدوة بالمخرج ع **(قوله)** فعلا معمول لقوله موافقة على أنه تمييز **(قوله)** كسجدة تلاوة ونشهد اول أى كان سجدة المأموم لتلاوة أو فعهده للشهادة الاول بعد ترك الامام لمعان فعل المأموم ذلك عامدا علما بالتحريم بطلت صلته انما سبأ أو جاهلا فلا قوله وترك كان ترك المأموم الشهادة الاول بعقد الامام اه فان تركه عامدا سن له العود وان تركه ناسيا وجب عليه العود فقول الشارح على تفصيل فيه راجع للشبهة فقط بهذا الاعتبار لان ما ذكره هو المتقدم في سجود السهو أما اذا ترك المأموم سجود التلاوة وقع الامام بحكمه ما تقدم من أنه اذا ترك عامدا علما بالتحريم بطلت صلته أو ناسيا فلا اه اطفئحي وبعبارة هناك فان سجدة امامه وتختلف هو عنه أو سجدة دون امامه بطلت صلته بالخلاف الفاسحة وقيل الضمير في قول الشارح على تفصيل فيه راجع للذ كور من سجود التلاوة والشهادة **(قوله)** ونشهد اول أى أصل الشهادة الاول وأما أنه فلا يضر بالتخلفه وبعبارة شرح مرسى في الكلام على التبعة وقول جلعان تخلفه لانعام للشبهة مطلوب فيكون كالمرافق هو الوجه وما ذهب اليه جمع من أنه كالسبوق بمنوع **(قوله)** والتصریح بهذا الشرط الخ انما قال والتصریح لانه يستفاد من كلام المهاج اجمالا اه ع **(قوله)** وتبعية تغييره بالتبعة الأولى من تغيير أصله بالتبعة لانها مفاعلة من الجانبين وليس كذلك اه زى وع **(قوله)** بان تأخر تحريمه أى يقيناً والمراد ان تأخر تبداه تحريمه عن انتهاء تحريم الامام أى بان تأخر جميع تحريمه عن جميع تحريم الامام فان قارنه في خوف من التكبير لم تنفقد كاقراءه شيخنا وعمل هذا الشرط فيما اذا نوى المأموم الاقتداء مع تحريمه امالونواه في أثناء صلته فلا يشترط تأخر تحريمه بل يصح تقديمه على تحريم الامام الذى اقتدى به في الانتهاء وكذلك لو كبر عقب تكبير امامه ثم كبر امامه ثانياً خفية لشكه في تكبيره مثلاً ولم يعلم به المأموم لم يضر على أصح الوجهين وهو المعتمد كفى قول على الجلال وحل ومخرج مرسى وجهه ما ذكره المصنف لصور التبعة ثلاثة **(قوله)** فان قاله أى التبعة وذكر الضمير باعتبار تأويلها بالحكم والضمير راجع للتأخر المفهوم من قوله يتأخر وهذا أعنى قوله فان قاله خالفه ما خوذ من قول المتن الآتى فان خالف بطلت صلته فهو راجع لصور الثلاث وان قصره الشارح على الاخيرتين فرادى المتن بالبطلان ما يشمل عدم الانقضاء والمراد بالخالفه أن يسبقه أو يقارنه في جزء من تحريمه **(قوله)** ولانه رطلها هذا لتعلييل عام معطوف على خبر الشيخين اه اطفئحي **(قوله)** فقارنته في التحريم الخ فيه أنه قد علم من قوله فان خالفه الخ اذا تخلفه صدق السابق والمقارنة وجبته فلا حاجة لذكره الا ان يقال انه أعاده نوطته لقوله ولو بشك الخ فتأمل **(قوله)** ولو بشك كان شك هل قارنه أو لا كفى الشورى وقال حل أى ليس معه ظن التأخير والام يضر وهذا من المواضع التى فرقوا فيها بين الظن والشك **(قوله)** مع طول فصل بان يسررنا اه اطفئحي وهو يرجع لقوله ولو بشك فاذا زال الشك سرى بها محبة الصلاة **(قوله)** ما نعتن الصحة اذا كان الشك في الانتهاء أو بعد تكبيره

**(قوله)** هذا لتعلييل عام معطوف على خبر الشيخين ويمكن أن يقال ان خبر الشيخين لتعلييل منطوق المتن وهذا لتعلييل لغهويه **(قوله)** والام يضر أى بان ظن التأخر ونوه المقارنة

الاحرام وقيل الفراغ من الصلاة ولم يتذكر عن قرب ما لو عرض الشك بعد فراغ الصلاة ثم تذكر  
 لا يضر مطلقا كالشك في أصل النية وكذا تبطل بتقدمه بالسلام أي بالميم من آخر التسليمة الأولى وكذا  
 بالميم فإن نوى عندها الخروج من الصلاة اه ع ش **(قوله وأن لا يسبقه بركنين)** أي متواليين  
 كاذكره مر ليسخرج مائة بل بالعراقيون **(قوله ولو غبطو بلين)** قال بعضهم في هذا وفي التحف  
 التي إمكان توالي فعلين طو بلين أو قصيرين فليظن انتهى أقول أما توالي فعلين طو بلين فممكن  
 كالسجدة الثانية والقيام كأن سجدة المأموم السجدة الثانية وقام والامام في الجلوس بين السجدين  
 أو السجدة الثانية والقشهد الأخير لان السبق والتخلف لا فرق بين كونه في ابتداء الصلاة أو في انقائها  
 أما توالي طو بل وقصير فكثير وأما توالي قصيرين فغير ممكن فليتأمل لكانه اطلقه في عبارة حل  
 قوله ولو غبطو بلين أي طو بل وقصير لان القصيرين لا يتصوران فقيه تغليب اه **(قوله والسبق)**  
 بهما أي السبق المضر يقاس بما يأتي في أي في التصور لا في الحرك والمراد بما يأتي هو قوله كان ابتداء  
 امامه هوى السجود الخ وإن كان قوله الآتي مقيدا للمعنى يقال في تصويره السابق هنا كأن ابتداء المأموم  
 هوى السجود والامام في قيام القراءة وقوله لكن مثله العراقيون الخ استندارك على قوله  
 يقاس بما يأتي فكأنه قال هذا القياس غير متفق عليه بل مثله أي صورة العراقيون الخ وتصويرهم  
 ضعيف لانه ليس فيه إلا السبق بركن أو ببعضه وقوله فيجوز أن يفتر الخ أي على طريقة  
 العراقيين الضعيفة والمبني على الضعيف ضعيف والعمد انه لا يقدر مثله في التخلف ولا يخص بالتقدم بل  
 بالتقدم والتخلف المضر ان صورته الواحدة وهي ان يسبق أو يتخلف المأموم بتمام ركنين فعلمين  
 وقد علت تصويرهما وعبارة الاطفيحي قوله يقاس بما يأتي في التخلف بهما بان يفرغ الامام منهما  
 وهو فقيه ما بان يبدأ الامام بهوى السجود أي وزال عن حد القيام والمأموم في قيام القراءة اه  
**(قوله فلو أراد)** أي الامام **(قوله ويجوز أن يخص ذلك)** أي تخليصهم **(قوله لان المخالفة فيه)**  
 أخش أي أن تقدم المأموم على الامام ولو ببعض ركن حرام بخلاف تخلفه عنه بركن فإنه لا يجرم  
 وأيضا التخلف له اعذار كثيرة بخلاف التقدم فان له عذر بن فقط وهما النسيان والجهل بشيئا حرم  
**(قوله وأن لا يتخلف بهما بلا عذر)** علم من هذا أن المأموم لو طول الاعتدال بما لا يبطل حتى سجد  
 الامام وجلس بين السجدين ثم لحقه لا يضر ولا يشكل على هذا ما لو سجد الامام للتلاوة وفرغ منه  
 والمأموم قائم فان صلاته تبطل وان لحقه لان القيام لمالم يفوت بسجود التلاوة وجوعه الى بهما  
 للمأموم شبهة في التخلف فبطلت صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن نفوت باتقال المأموم عنه  
 فكان للمأموم شبهة في التخلف لا تمامه في الجملة فلم تبطل صلاته بذلك كافي شرح مر **(قوله بلا)**  
 عذر عبر في الاثر بقوله علمد اعلمنا ههنا بما ذكرنا إشارة الى أن العذر هنا أعمن من النسيان والجهل  
 بكيفية القراءة والزجة وقوله بخلاف سبقه بهما ناسيا الخ محذور علمد اعلمنا ما نسيه الى هنا أولى لانه فسر  
 التبعة بعدم التقدم والتخلف فعمل عدم التخلف جزأ من مفهوم التبعة جمع مفهوم القيد بن أولى  
 من نقر بقوله يكون بيان المفهوم بعد تحقيق النطوق اه ع ش **(قوله فان خالف في السبق)** كأن  
 هوى السجود والامام قائم للقراءة وعبارة مر كأن هوى السجود أي وزال عن حد القيام في الوجه  
 بخلاف ما إذا كان للقيام أقرب من أقل الركوع فإنه في القيام حينئذ لم يخرج عنه فلا يضر وقد ينفهم  
 ذلك من قولهم هوى السجود اه مر وقوله بخلاف ما إذا كان للقيام أقرب أو البها على السواء اه  
 ع ش **(قوله لنعش المخالفة بلا عذر)** راجع للسبق والتخلف والمعنى في السابق أن يكون ناسيا  
 أو جاهلا وفي التخلف ذلك وزيادة عليه من قوله والمعنى الخ وحينئذ لا جعل قوله في المتن بلا عذر

(و) أن لا يسبقه بركنين  
 فعلين (ولو غبطو بلين  
 بقيد بن زدتهما بقولي  
 علمد اعلمنا) بالتحريم  
 والسبق بهما يقاس بما  
 يأتي في التخلف بهما  
 لكن مثله العراقيون بما  
 اذكره قبل الامام فلما  
 أراد أن يركع رفع فلما  
 أراد أن يرفع سجد  
 قال الشيخان فيجوز أن  
 يقدر مثله في التخلف  
 ويجوز أن يخص ذلك  
 بالتقدم لان المخالفة فيه  
 أخش (وأن لا يتخلف)  
 عنه (بهما بلا عذر فان  
 خالف) في السبق أو  
 التخلف بهما ولو غير  
 طو بلين (بطلت صلاته)  
 لنعش المخالفة بلا عذر



راجع السبق والتخلف وأسقط قوله حامدا عالما ويقول والعذر في الأول أن لا يكون حامدا عالما وفي الثاني كأن أسرع الخ أو يجب بانه لما كان العذر في التخلف أعظم من الجهل والنسيان بخلاف في السبق لا يكون الا واحدا منهما فصل كلام من الآخر بقوله (قوله بخلاف سبقه هما ناسيا) كان الأولى تأخيرهما بعد ما عني قوله وبخلاف سبقه بركن ليكون الاخراج من ثبوت كان الأولى أيضا تقدم محترز عدم السبق بركنين على قوله وأن لا يتخلف عنه هما أو يجب بان التبعية شيء واحد وصورتها شيئين وهما ان لا يسبقه وان لا يتخلف ثم أخذ في المحترز على طريق الف و نشر الغير المرتب اه ع ش الطبعي (قوله لكن لا يعتد تلك الركعة) أي ما لم يعبدها التذكري والتعلم وبأنى يمامع الامام اه شو يرى بخلاف التأخر بهما كذلك فانه لا يجمع حديبان الركعة اه م ر سم وهل يجب عليه العود للامام لفحش الخ لفة أو لا توقف فيه حل والظاهر وجوب العود عند التذكري والتعلم (قوله كن ركع) أوتركه في السجدة الثانية واتصّب قبله وحينئذ يجب عليه العود الى الامام اذا كان جاهلا وناسيا لفحش المخالفة وأي فرق بينهما وبين ما لو تركه في التشهد الأول واتصّب قبله ناسيا او جاهلا حيث يجب عليه العود بل هذا أولى لانه غش فان الخ لفة بين الساجد والقائم أشدهما بين المجلس والقائم اه حل (قوله وان عاد اليه) أي والحال انه عاد اليه أو ابتدأ ورفع الاعتدال لانه إن لم يعد اليه ولم يبتدئ رفع الاعتدال بل استمر راكمه حتى لحقه الامام لا تقل انه سبعة بركن بل ببعض لانه لا يلايه سبقه بركن الا اذا انتقل الى غيره كالاعتدال أو عاد للامام وما دام معه لم يسلب بالركن لا يقال سبق به فعلى هذا يتعين ان تكون الواو للعدل هكذا قرر شيخنا وعبارته شرح م الراد بسبقه بركن انتفاله عنه الاتيان بالواجب منه اه ولا يصح ان تكون الواو للفاية لان متضاها ان يكون التقدير سواء عاد اليه أو لا سواء بتأخر رفع الاعتدال أولا فيصدق بمآد الاستمرار في الركوع وهو في هذا حاله ليسبق بركن بل ببعضه وفي الشورى مانعه فان قلت ما غاد هذا غاية قلت الاشارة الى أن الحكم بعدم البطلان علم ولو لم يركن بنحو الانتقال عنه وإلى أن التحريم لا فرق فيه بين ان يتلبس بالركن الآخر كما هو بعضهم أولا (قوله أو ابتداء الخ) في كون هذا سبقا بركن نظر بل هو سبق ببعض بركن ولا يتحقق السبق به الا ان شرع في الاعتدال وحينئذ ينسب العود ان تعمد ما ذكره ويخبر ان كان جاهلا وناسيا اه حل (قوله حرام) أي من الكبائر كما قاله حج في الزواجر نظير ما غشى الذي رفع رأسه قبل رفع الامام أن يحول الله رأسه رأس حمار وأما السبق ببعض وكن حرام أيضا كما في شرح م ر وعبارته والسبق بركن محذور حرام والسبق ببعض الركن كالسبق بالركن كأن يركع قبل الامام ولحقه الامام في الركوع اه وقرر شيخنا ح انه أي السبق ببعض الركن من الكبائر أيضا وقال ع ش على م ر انه من الصفات للخلاف في حوته وأما مجرد رفع الرأس من الركن كالمركع من غير وصول للركن الذي بعده فمكروه كراهة نهي وبمثل رفع الرأس من الركن الموهى منه المركن آخر كالموهى من الاعتدال من غير وصول للسجود (قوله غير فعلين) أو فعلين غير متوالين اه م ر (قوله ولا يجب اعادة ذلك) أي بل تستحب خلافا لا لزوار اه زى (قوله بفعل) أي على الأصح ومقابلته انما يتصل بالتخلف بركن وبإعادة أصله مع شرح م ر وان تخلف بركن بان فرغ الامام منه والامام فقبله لم يتصل في الأصح والثاني يتصل لما فيه من المخالفة من غير تدبر اه م ر (قوله مطلقا) أي بتدبر أولا (قوله أو بفعلين بعذر) لم يذكر مفهوم التقيد بفعلين بان يكون التخلف بفعلين أو قوفى وفعلى لمصدا كفاء به سبق في السبق فالجواب ان ذلك للسبق المضطر أربعة قيود ذكر مقاييسها خمسة وذكر التخلف المضطر ثلاثة

بخلاف سبقه بهما ناسيا أو جاهلا لكن لا يعتد بتلك الركعة فيأتي بعد سلام امامه ركعة وبخلاف سبقه بركن كأن يركع قبله وان عاد اليه أو ابتدأ رفع الاعتدال قبل ركوع امامه لان ذلك يسير لكنه في الفعل بلا عذر حرام لخبر مسلم لا يتبادر والامام اذا كبر فكبر واذا ركع فاركعوا وبخلاف سبقه بركنين غير فعلين كقراءة وركوع أو تشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجب اعادة ذلك وبخلاف تخلفه بفعل مطلقا أو بفعلين بعذر كأن ابتداء امامه هوى السجود وهو في قيام القراءة وبخلاف المقارنة

الافعال مكروهة مفقوة  
لفضيلة الجماعة كما يزم به  
في الرخصة وتقبل في أصلها  
عن البغوي وغيره قال  
الزركشي ويجري ذلك في  
سائر المكروهات والفعولة  
مع الجماعة من مخالفة  
أمور به في الموافقة  
والتابعة كالانفراد عنهم  
إذا المكروه لا يوجب  
أن صلاته جماعة إذ لا يزم  
من انتفاء فضله انتفاؤها  
(والعنوان أسرع إمام  
قراءته

قوله وسكت عن تمثيل  
المتابعة) أي مخالفة المتابعة  
وقوله ومثالها سبق الإمام  
الح كعب هذا مع ما تقدم  
له من أن السبقي بها وبمع  
سواء قالوا أن يتدل لها  
بالمقارنة المتقدمة فلها الم  
يتدل لها تقدم مثالها  
شيخنا

(قوله وتصح معها المعادة)  
وتقدم له أنه يشترك لصحتها  
ادراك فضيلة الجماعة  
قوي (قوله كان شك  
بعد فراغ الكلمات الخ)  
هذا بنا في اعتبار الفاتحة  
التي يأتي قريبها هو الموز  
عليه فراجع (قوله وقد  
نظمها) أي نظم معظمها  
لان النظم ليس فيه الإجماع  
والنظم الجامع لها ماقاله  
بعضهم

فيكون ركنين فعليين بلا عذر وأخذ مفهوم الأول والثالث ولم يذ كر مفهوم الثاني فتكون  
مفاهيمها أيضا خمسة (قوله لكتفاني الأفعال المكروهة) معتمد وقيل خلاف الأولى ومحل الخلاف  
إذا قصد ذلك دون ما ذوقنا كما هو ظاهر وحل الجاهل بكرامتها يمكن أن يقصدها لعذر قياس  
كلامهم في غير هذا الموضع نعمته اه شوري اطلقه وقوله في الأفعال المتعلق بضمير المصدر وهو  
الماء لأنها عائدة على المقارنة وخرج بالأفعال الأفعال ويجري عليه بعضهم لكن الأوجه خلافه فنسكه  
المقارنة في الأفعال كالأفعال ونفوت بها الفضيلة فبقارن فيه ولوفى الصلاة السرية بالم يعلم من امامه أنه  
ان تأخر إلى فراغه من القراءة لم يدركه في الركوع كما فاده ع ش وقرره شيخنا لكن نوقب فيه  
أي نفوت الفضيلة الرشيدى على مر (قوله مفقوة لفضيلة الجماعة) أي فبقارن فيه فقط كما  
أفتى به الولد رحمه الله تعالى فيفوت سبعة وعشرون جزءا فبقارن فيه فاذقارنه في الركوع فانه سبعة  
وعشرون ركوعا لان صلاة الجماعة تفضل صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة أي صلاة شيخنا ح ف  
(قوله ويجري ذلك) أي نفوت فضيلة الجماعة وقوله من مخالفة أمور به بيان للمكروهات  
فكانه قال في سائر المكروهات التي هي مخالفة أمور به وقوله في الموافقة والتابعة في معنى من  
الباينة والباين هو الأمور به فكأنه قال من مخالفة الأمور به التي هي الموافقة والتابعة ومثل الموافقة  
بقوله كالانفراد عنهم أي عن الصف إذ فيه مخالفة للوقت في الصف المأمور بها وسكت عن تمثيل المتابعة  
للمأمور بها ومثالها سبق الإمام بركن أي ببعضه وقوله إذا المكروه الخ تعليل لقوله مفقوة لفضيلة الجماعة  
ولقوله ويجري ذلك الخ لا يزم من انتفاء فضله انتفاؤها تأمل (قوله إذا المكروه) أي لذاته على  
الأوجه حتى يثبت على الصلاة في الاماكن المكروهة لزجوع الكراهة لا مخرج عنها بل قالوا ان  
التحقيق أنه يثبت عليها في الاماكن المفضولة من جهتها وان عوقب من جهة النصب ففدي يعاقب بغير  
حرمان الثواب أو يجرمان بعضه اه مر ع (قوله لا ثواب فيه) والالسان الشيء مطلوب الفعل  
مطلوب الترك (قوله مع أن صلاته) أي المأمور الذي قارن امامه وأخالف شيأ مأمورا به من حيث  
الجماعة وهذا الظرف متعلق أيضا بقوله مفقوة لفضيلة الجماعة فكأنه قال مفقوة لفضيلة الجماعة مع بقاء  
الجماعة وقوله جماعة أي قصص معها لجمع ويخرج بها عن نذره وتصح معها المعادة وسقط بها الشعار  
كافي قل على الجلال (قوله والعنوان أسرع إمام قراءته) والمقتضى بطي القراءة أي ليجز خافي  
للاوسوسة ظاهرة طال زمها عرفا ما للتخلف لوسوسة ظاهرة فلا يسقط عنه شيء منها لتقصير تركها  
التخلف لا للمام إلى ان يقرب امامه من فراغ الركن الثاني فيتعين عليه مقارنته ان شيء من الامامة  
ايحاطان صلاته بشرع الإمام في بعده والاوجه عدم الفرق بين استمرار الوسوسة بعد ركوع امامه أو  
تركها لبعده إذ تفوت كما هي قبل ركوع امامه نشأ من تقصير بغير بدء الكلمات من غير بدء خلق  
في لسانه سواء نشأ ذلك من تقصير في التعلم أم من شك في الحروف أي بعد فراغها من شيء من  
مر كان شك بعد فراغ الكلمات في أنه أي يجرى على الوجه لا بكل المطلوب فيها أثناء الشك في ترك  
بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة وجبت اعادته وهو معذور وضابط الوسوسة الظاهرة كما أخذ من  
حج ما يؤدى إلى التخلف بركنين فعليين اه ع ش واعلم أن الشارح ذكر العذر أثناء الأربعة  
الأول هذا والثاني يؤخذ من قوله فان لم يحتمل الشك في بقائه ففقد والشارح الرابع قوله كما يؤم على أولئك  
الخ وبني أمثلة أخرى ذكرها مر وحج وقدا وصل بعضهم الاعذار إلى اثني عشر وقد نظمها شيخنا  
العزيز بقوله

وركع قبل انمام وائى له (الفاتحة) وهو بلى والقراءة فيتمها ويسمى خلفه المسمى بأكثر من ثلاثة أركان طويلة فلا يعد منها الاعتدال والجلوس بين السجدين لما سر فسجود السهو أو هما قصران (٢٣٩) (والا بان سبقه بأكثر من الثلاثة بان لم يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم من السجود

كذلك من لسكتة أو

سورة

منتظر في ركعة جهرية

فليكن امامه بساكت

ولا يقرأ تلك السورة

أو نام عن تشهد أوله

يمكنه تقديمه عليه

رأى الامام راكعا ومثله

من قد تحلف في ركنه

كذلك لا يكون مصليا

نسي أو لم يكن مقتديا

أو شك في آياته بالهتفه

بعد الركوع للامام يس له

أو شغل الموافقة افتتاح أو

تعود عن القراءة أو

لم يك ذا في حقه فليدب

لفظ أن لا يتم الواجب

عليه من فاتحة الكتاب

فلانك لما ذكرت آتى

كذلك في كونه مسبوقا أو

موافقا فليشك هذا مروا

وكان تكبير الامام اختلاط

عليه فليحفظ ما مضى

(قوله) واختلط عليه تكبير

(الامام) معطوف على قوله

نام كأن كانا ساجدين ثم كبر

الامام فظن أنه كبر للشهد

فقط ثم تبين له ان الامام ثم

يشهد فيقوم ويفترقه

الثلاثة اه قوي سنى

ان رمت مضطبا للذى سار على ركع

من في قراءة لجهرية بلى \* أو شك أن قرأ ومن لها نسي

وضف موافقا بسنة عدل \* ومن لسكتة انتظاره حصل

من نام في تشهد أو اختلط \* عليه تكبير الامام ما مضى

كذلك الذى يكمل التشهد \* بعد امام قام عنه فاصلا

واختلف في أواخر المسائل \* عطف فلا تكن يسافرا اه

والمراد من قوله كأن أسرع امام قراءة أنه قرأ بالوسط المعتدل أو الأسرع فوق العادة فلا يتخلف المأموم لانه كالسبوق ولوى جميع الركعات كافى عرش على مر (قوله قبل انمام وائى) وهو من أدرك من قيام الامام زمانا يسع الفاتحة بالنسبة للقراءة المعتدلة لا لقراءة الامام ولا لقراءة نفسه على الوجوه وقول شارح هون، أحرم مع الامام غير صحيح فان أحكام الموافقة والسبوق تاتى في جميع الركعات اه من شرح مر قال اعلامة حج والظاهر من تناقض وقولنا آخر أن من شك هل أدرك زمانها أو لا تخلف لاعتدالها ولا يدرك الركعة ما يدرك الركوع والذي أفق به الشهاب مر أنه يتخلف بين الفاتحة ويكون متخلفا بمنزلة فتره ثلاثة أركان طويلة وهذا هو المعتدلان تحمل الامام ركعة والرخص لا يصار اليها الا بينتين كاذ كره البرماوى (قوله وهو بلىء القراءة) لعل المراد بلىء بالنسبة لاسراع الامام لا بلىء في ذاته مطلقا ولا الورع ما كان الامام معتدلا القراءة فان الظاهر ان الحكم فيها كذلك اه كاتبه شورى (قوله فيتمها ويسمى خلفه) ما لوى يسبق الخ) فان أتم ركعتيه ففى امامه فاهو فيه وهو حينئذ كسبوق فيدرك الركعة أى الثانية التى بعد ركعتيه اذا أدرك معه الركوع بشرطه لا فى المسبوق أى قوله وان أدركه فى ركوع محسوب وأطمان يقينا قبل ارتفاع امامه عن أنه أدرك الركعة وتسقط عنه الفاتحة أو بعضها وان أدركه بعد الركوع وقبل السلام تابعه فيها هو فيه وفاتته هذه الركعة دون التى فى بها على ترتيب نفسه اه حج فى شرح الارشاد الصغير شورى قال عرش على مر بقى ما لو كان مع الامام جماعة فكبر شخص للاسراع فظن أحد المأمومين أن الامام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين أن الامام لم يركع فيجب عليه العود للقيام لكن هل يعد الركوع له كورق طعنا لولا فاستأنف قراءة الفاتحة ولا وإن طال فبين في نظر والا قرب الثاني لان ركوعه معنوق فيه فاشبه السكوت الطويل سهوا وهو لا يقطع المواة وبقى أيضا ما لو كان مسبوقا فركع واختلف ما ذكرتم تبين له ان الامام لم يركع فقام ثم كع الامام عقب قيامه فهل ركع معه نظرا لكونه مسبوقا أو لا بل يتخلف ويقرأ من الفاتحة بقدر ما فاته فى ركوعه لتقصيره في نظر والا قرب الثاني أيضا لانه المذكور ولا عبرة فى العذر بحال الواقع لا بما ظنه اه بحر وفه (قوله بان سبقه بأكثر الخ) والمراد بالسبق بأكثر من ثلاثة أركان أن يكون سبق ثلاثة والامام فى الرابع كان تخلف بالركوع والسجدتين والامام فى القيام فهذه ثلاثة أركان طويلة فلو كان سبق بأربعة أركان والامام فى الخامس كان تخلف بالركوع والسجدتين والقيام والامام حينئذى الركوع بطلت صلاته قاله البلخى فى شرح مر (قوله الا والامام قائم من السجود) فلا عبرة بشروطه

(قوله ولا يدرك الركعة تمام يدرك الركوع) أى مع الامام وإذا أراد الامام الهوى السجود تعين على المأموم نية للقراءة (قوله لعل المراد بلىء بالنسبة لاسراع الخ) عموم قوله بالنسبة يصدق بما لو كان المأموم معتدلا والامام سرى ما فاق الاعتدال مع أنه في هذه يكون كالسبوق ولوى جميع الركعات وبالجملة فهذه العبارة كان الاولى شطها من هنا ومع كونها باطلة كان الاولى فى الإيراد ان يقول والاورد ما كان

في الانتصاب للقيام أو الجلوس بل لا بد أن يستقر في أحدهما إذ لا يصعد عليه به سبق بالأكثر  
 الاحتياط لأن ما قبله مقدمة للركن لأمته اه شيخنا في شرح عب لا يقال يشكل عليه اعتبار  
 الطوى السجود في الوتفك بغير عذر في عمل القراءة لانه لا يقول السلام بغير تمركن الركعتين لعدم العذر  
 فلا يتغير فيه وسيلة الطوى بل فتأمل شورى **(قوله قائم)** أي وصل إلى محل يجزئ فيه القراءة كافي  
 مرفلوا سقط قوله من السجود لكان أولى كقوله قل على خط **(قوله أو جالس للتشهد)** أي  
 الأخير أو الأول فيكون بمنزلة الركن فيضرب التلبس به في المني على نظم صلته اه سم **(قوله تبعه)**  
 فإذا كان قائما واقفة في القيام ويتدبعا في به من النافعة وإن كان جالسا جلس معه وحيد لا عبرة  
 بما قرأه فان هوى ليجلس فقام الامام ينبغي أن يقل ان وصل إلى حد لا يسمى فيه قائما ليعتد بما قرأه  
 والاعتد بذلك لان ما فعله من الطوى لا يلبي ذلك فان لم يتبعه حتى ركب الامام بطلت صلته ان كان عمدا  
 علما اه حل **(قوله بعد سلامه من امامه)** زادنا نظم من ولم يتصر على ما بهداه حفظا لبقاء المني  
 على أصله من التنوين والافوال بعد سلام امامه لتعريفه ولكن ليس ضروريا وأيضا لانه أن يكون  
 المضاف من المني والمضاف اليه من الشارح اه شورى **(قوله كدعاء الافتتاح)** أي وكأتمام  
 التشهد الاول واستماع قراءة الامام النافعة كقوله ع ش وشيخنا فقولاه أولى من تغييره بدعاء  
 الافتتاح أي أولوه بعموم كاعتد في ع ش ما يقتضي هو الأول به انهم ونصه قوله وتغيير بسنة  
 أول الخ وجه الاول به أن ما ذكره الاصل بوجهه لو اشتغل بالتعوذ أو سماع فاتحة الامام لا يكون  
 معذورا ويرد على الشارح أن تغييره بسنة يقتضي أن هذا لم يندب له دعاء الافتتاح لا يكون  
 معذورا إذا اشتغل به وليس كذلك بل هو معذور وفيه الصورة داخل في تغيير الاصل غير داخل في تغيير  
 المني وفي شرح م ر وجع وظاهر كلامهم هنا عذره وان لم يندب له دعاء الافتتاح بان ظن أنه  
 لا يدرك النافعة لاشتغل به كالموالمعتمد اه **(قوله فأي في فيه ماض)** أي في اغتفار التخلط بثلاثة  
 أركان طولية **(قوله قبل ركوعه بعد ركوع امامه)** أي أو بعد ركوعه وقبل ركوع امامه اه  
**(قوله لم يعد اليها)** وبأي ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه ركن بعده يقينا أي  
 وكان في التخلط له ع ش مخالفة كما يعلم من المثل لآية فيوفى الامام وبأي تركه بعد سلام امامه فعمل  
 أنه لو قام امامه فقط فشك هل سجد معه أي السجود الثاني سجد كقائه لقاضي عن الائمة لا يختلف  
 يسير مع كونه لم يتلبس بعده بركن يقينا لأن أحد طرفي شكه يقتضي أنه في الجلوس بين السجدين  
 ومثله ما لو شك بصرف امامه من الركوع في أنه ركب معه ولا في تركه مع ذلك أي لكون تخلفه يسير امع  
 ان أحد طرفي شكه يقتضي أنه باق في القيام الذي قبل الركوع بخلاف ما لو قام هو أي مع امامه أو قبله  
 فبما يظهر ثم شك في السجود فلا يعود اليه لفحص المخالفة مع يقين التلبس بركن بعده وهو القيام  
 وظاهر ذلك أنه لو شك وهو جالس للاستراحة وناهض القيام في السجود عادل وان كان الامام في القيام  
 لأنه لم يتلبس إلى الآن بركن بعده وكذلك كان شك في السجود بعد جالسه للتشهد الأخير على الأقرب  
 اه شرح حج قال الشيخ س ل فلو شك الامام في النافعة وجب عليه العود لها مطلقا  
 ووجب على المأموم انتظاره في الركوع ان لم يرفع معه والانتظار في السجود لا في الاعتدال  
 لا يقال هو الآن سابق له بركن لا لانه لا يقول هو واقفة في الركوع فكأنه لم يسبقه الا بركن فلو شك  
 معا ورجع الامام للقراءة وعلم المأموم منه ذلك وجب عليه الرجوع أيضا فان لم يرجع الامام وعلم منه  
 المأموم ذلك وجب عليه نية المفارقة لانه يصير بركن ترك امامه فاتحة عمدا والابطلت صلته اه  
**(قوله بل يشع امامه الخ)** وإذا تبعه ثم تذكر بعد قيامه الثانية أنه قرأ النافعة في الاولى حسب سجوده

أو جالس للتشهد (تبعه) في  
 هوقب (ثم تذكر بعد  
 سلام) من امامه ما فاته  
 كسجود (فان لم يجها)  
 الموافق (لتشه بنة)  
 كدعاء الافتتاح (فعدور)  
 كبطيء القراءة فأي في فيه  
 ماض وتغيير بسنة أولى  
 من تغييره بدعاء الافتتاح  
 (كأمووم علم أو شك قبل  
 ركوعه وبعد ركوع امامه  
 أنه ترك النافعة) فانه  
 معذور (في تركه أو يسي)  
 خلفه (كأمووم علم أو شك قبل  
 القراءة (وان كان) أي  
 علمه بذلك أو شك فيه  
 (بعد ما) أي بعد  
 ركوعه (لم يعد اليها) أي  
 إلى محل قراءتها ليقراها  
 فيه لقوله (بل) تبع امامه  
 و (يعلى ركعة بعد سلام)  
 كسجود

المأموم معتدلا والامام  
 سريعا لان التي أوردها هي  
 موضوع كلام المني اه  
 شيخنا

(وسن لم يسوق أن

لا يشتغل) بعد تحريمه

(بسنة كعتوذ بل

بالفائحة إلا أن يظن

ادراكها) مع اشتغاله

بالسنة فيأتي مهام بالفائحة

والترصيع بالسنة من

زيادتي وتعبيري يظن

أولاً من تعبيري يعلم (واذا

ركع امامه ولم يقرأها أي

المسوق الفائحة) فان

لم يشتغل بسنة تيمم

وجوباً في الركوع

(وأجزاء) وسقط عنه

الفائحة كالأدرك في

الركوع سواء أقرأ شيئاً

الفائحة أم لا فلو غفل

لقراءتها حتى رفع الإمام

من الركوع فاته الركعة

(والا) بان اشتغل بسنة

(قرأ) وجوباً (بقراءها)

من الفائحة لتقصيره بدوله

عن فرض إلى سنن سواء

أقرأ شيئاً من الفائحة أم لا

والشك الثاني في هذا وما

قبله من زيادتي قال

الشيخان كالقبول وهو

يتخلف في هذا معذور

لازمه بالقرارة وقال

القاضي والمتولي غير معذور

لتقصيره بما قرأه لم يدرك

الإمام في الركوع فاته

الركعة ولا يركع لأنه

لا يحسب له بل يتابعه في

هو به السجود كما لم يركع

في التعقيب

وقت به ركعتيه وان كان فعله على قصد المتابعة وهذا بخلاف ما لو شك الإمام أو المنيق في الركوع ولم يعوذا  
للقيام بل ساعداً على نظم صلاة أو تقصيرها فان تلاطم بينهما بطل بذلك ان كانا ظاهرين بالحكم فان تذكر  
القراءة بعد ذلك لا ينفعهما التذكر لبطان صلاحهما بطلت بذلك ان كانا ظاهرين بالحكم فان تذكر  
حسب وتحت صلاحهما بذلك اهـ ع ش على مر (قوله وسن لم يسوق) وهو من لم يدرك مع الإمام زماناً  
يسم الفائحة اهـ شرح المهذب شوري (قوله بل بالفائحة) ويخففها احتراس من قوتها شرح مر  
(قوله إلا أن يظن ادراكها) استثناء منقطع ان أدركه بالمسوق من مره اعتباراً بظنه ومقتل ان أدركه  
به من سبق بأول الفايح لكنه يقتضي أن من لم يسبق به يشتغل بها مطبقاً وظاهر خلافه وأنه لا فرق  
بين من أدرك أول القيام وأتاه في التفصيل المذكور وبينه فاعتبر بالأموم بدل المسوق أولى اهـ  
شرح حجج أي في قوله وسن لم يسوق أو المعنى إلا أن يظن ادراكها بالاسراع (قوله وارفع امامه  
ولم يقرأها) حاصل مسألة المسوق أنه ان لم يشتغل بسنة وجب عليه أن يركع مع الإمام فان لم يركع  
معها فاته الركعة ولا يبطل صلاته الا اذا تخلف بركعتين من غير عذر وان اشتغل بسنة وظن أنه يدرك  
الإمام في الركوع تخلف امامه ثم ان أدرك الإمام في الركوع أدرك الركعة ولا فاته وجب عليه بعد  
رفع الإمام تكميل ما فاته تحذير بد الإمام الهوى للسجود فان كل واقعة فيه ولا فارق وان لم يظن  
ادراكه في الركوع وجب عليه نية الفارقة فان تركها بطلت صلاته عند سم وقال شيخنا مر لا يبطل  
الا ان تخلف بركعتين بلا نية فارقة وأما نية فعل وفاق اهـ شوري (قوله فان لم يشتغل بسنة) أي  
وان كان بطي أو القراءة فلا يزمه غير ما أدركه هنا بخلاف الموافق اهـ حجج شوري (قوله تبعه وجوباً)  
أي لاجل تحصيل الركعة أي أن التبعية شرط في تحصيلها فلا يتم بتركها كما صرح به شيخنا من أن  
التخلف مكروه واليه يرشد كلام الشارح اهـ شوري (قوله وسقط عنه الفائحة) أي كلاً أو بعضاً  
بدليل ما بعده (قوله فاته الركعة) ولا يبطل صلاته الا اذا تخلف بركعتين من غير عذر شوري (قوله  
والا بان اشتغل بسنة) أي سواء ظن ادراكه الفائحة أو لا فقله فقرأ بقدرها راجع لقوله وسن لم يسوق  
أن لا يشتغل بسنة وقوله إلا أن يظن ادراكها (قوله بان اشتغل بسنة) أي وسكت واستمع قراءة  
الإمام كافي البرماوى فقله فقرأ بقدرها أي أو بقدر سكوته وعبارة شرح مر والا بان اشتغل بالسنة أو  
لم يشتغل بشيء بان سكت بعد تحريمه من متابعي أن يقرأ مع عليه بان الفائحة واجبة أما اذا جهل أن واجبه  
ذلك فهو يتخلف لزمه يتخلف بعذر اهـ (قوله لشي الثاني) هو قوله لا وقوله في هذا أي  
ما بعده الا وقوله وما قبله هو ما قبل الا (قوله فان لم يدرك الإمام في الركوع) أي فان رفع امامه وهو  
متخلف لقراءة ما ذكره لم يدرك الإمام في الركوع بعد فراغه من قراءة ذلك القدر فاته الركعة ولو رفع  
الإمام من الركوع ولم يفرغ من قراءته لم يركع الإمام الهوى للسجود فعينت عليه نية الفارقة لأنه  
تعارض في سقوط وجوب قاءه الزموا بطلان صلاته سوى الإمام للسجود لا تقرر من كونه متخلفاً من  
غير عذر ولا يخلص إلا لنية الفارقة حل ومر فعلم من كلام الشارح والمحشى أن المسوق الذي دخل  
بسنة أو بعدة أحوال لأنه اما أن يركع مع امامه ولا يتخلف لقراءة قدرها ويتخلف لقراءة فان يركع  
مع امامه بطلت صلاته كسبائي وان تخلف لقراءة فلما ان يدرك امامه هد الفراغ منه في الركوع أوفى  
الاعتدال واما أن لا يفرغ منه واراد الإمام الهوى للسجود وهو صورة لمحشى فيكون في التخلف ثلاث  
صور وهما أن يقرأه فان لم يدرك الإمام الخ مقابل لمحذوف تقديره فان قرأ بقدرها وأدرك الإمام في  
الركوع واطمأن قبل رفعه اعتد بذلك الركعة فان لم يدرك الخ وقوله بذكره معذوره أي على كلام  
الشيخين وقوله مطلقاً أي في سائر الأحوال حتى لو تخلف عن الإمام بثلاثة أو كان طويلاً سعى خلفه

ولم ينطل صلاته لم يشتهر ركعتيه أنه إن لم يدركه في الركوع فاته الركعة ولا يركع **(قوله)** فليس المراد الخ  
 تفرع على قوله فإن لم يدرك الإمام الخ ومزاده بهذا التفرع الجع بين القولين أي فن قال لا بمعذور  
 أراد أنه لا كراهة ولا بطلان هذا التخلّف ومن قال أنه غير معذور أراد أنه لا يغفر له ثلاثة أركان  
 وهو جواب عن سؤال المقدّر مقتضى كونه معذورا عدم فوات تلك الركعة وقوله مطلقاً أي في جميع  
 الأحوال انتهى منها ادراك الركعة واعتبار ثلاثة أركان **(قوله)** بل أنه لا كراهة ولا بطلان أي  
 قطعاً اه ع ش أي بخلاف غير هذا فإن تخلّفه بركن قيل أنه مبطل وقيل مكروه **(قوله)** بتخلّفه  
 أي باقل من ركنين **(قوله)** فإن ركع مع الإمام محترز قوله قرأ بقدرها **(قوله)** بطلت صلاته  
 أي إن كان علمداً عالماً ولا يعتد بما فعله في أي بركعة بعد سلام الإمام كما في شرح حر وع ش عليه اه  
**فصل في قطع القدوة** اه أي في بيان حكم قطعها جوازاً وكراهةً وذكره بقوله وله قطعها الخ وقسم في  
 الترجمة قطع القدوة على ما تنقطع به لأنه الأهم للتخلّف فيه ولكونه من فعل المقتدى وقسم في المقتدى  
 ما تنقطع به لأن نفاق عليه وكونه حاصلًا بلا اختيار منه وإلّا له السلام عليه ع ش **(قوله)** وما بينهما  
 يتبع قيام القدوة أي يتمايز بهار بعمه أحكام ذكر الأول بقوله ولو بواها منقرد الخ وذكر الثاني بقوله  
 وما أدركه مسبوق الخ وذكر الثالث بقوله وإن أدركه في ركوع عسوب الخ وذكر الرابع بقوله ولو  
 أدركه في اعتداله الخ ويتبع ما تنقطع به حكم واحد ذكره بقوله وإذا سلم الإمام الخ وقوله ذكر الأول بقوله  
 ولو بواها الخ كذا قيل وهو مشكل لأن قوله ولو بواها الخ فيه يحددها ولا قطعها وكذا ما بعده يناسب  
 إيجادها ومن ثم قال حر فصل في قطع القدوة وإيجادها ثم بين قطع القدوة وإيجادها تناسب في الذكر  
 لأن الضد أقرب خطراً بالبال عند ذكره فلعل مراد الشارح التبعية في الذكر **(قوله)** تنقطع  
 قدوة بخروج إمامه وإذا انقطعت القدوة بما ذكر لا يكون الإمام إماماً فيها حكمها كقوله ما موم أن يقتدى  
 بغيره ولا يبرأ من يقتدى به وإذا حصل منه سهو بعد إتمام سجدها وسجدة وهل يسجد لسهو نفسه الحاصل  
 قبل خروج الإمام لا فيه ونظرو الظاهر الثاني لتحل الإمام له قبل الخروج بقي ما لو خرج الإمام  
 نفسه من الإمامة فهل يحمل السهو الحاصل من المأمومين بعد خروجه نظر الوجود القدوة الصورة  
 أم لا فيه نظراً والأقرب الأول قياساً على ما لو لم ينو الإمامة ابتداءً كما تقدم ذلك من سم في المقيس عليه  
 نظر للقدوة الصورة بل كن تقدم أن الأقرب عدم التحمل فيكون هنا قولاً يخرج نفسه كذلك  
 وهذا تبين فرضه في غير الجملة أمافيها فإن كان في الركعة الأولى أولم ينو الإمامة ابتداءً لم تنقطع صلاته  
 فلم يتحمل هوهم قياساً على ما لو كان محدثاً لعدم القدوة صوراً يؤان كان في الركعة الثانية أو الأولى  
 وكان زائداً على الأربعين وبوي غيرها لم ينطل ويحمل هوهم لوجود القدوة الصورة اه ع ش  
**(قوله)** بمحدث وغيره كوت ومع ذلك يجب على المأمومين نية المفارقة إزالة للقدوة الصورة بقاى في  
 غير الموت وبعبارة زى ومن المأمومين واجب المفارقة أي بانية لوجود المنابة بالصورة بل كن وقع على  
 ثوب إمامه نجس لا هي عنه أو نهضت مسدداً خلف والمقتدى يعلم ذلك اه ويؤخّر من قوله لوجود  
 المتابعة الصورة بأن مح وجوب نية المفارقة حيث بقي الإمام على صورة المصلين أم لو ترك الصلاة  
 وانصرف أو جلس على غير هيئة المصلين أو ما لم يتحجب نية المفارقة اه ع ش على حر **(قوله)** لزوال  
 الرابطة هذا تعليل لقوله تنقطع قدوة الخ لا به لانه فيه تعليل الشيء بنفسه لأن القدوة هي رباط صلاة  
 المأموم بصلاة الإمام فالرابطة هي القدوة فكأنه قال تزول القدوة وتزوالها لا يقول مراده بقوله تنقطع  
 قدوة أي أحكامها من نحو تحمّل سهو لحوقه ونحو ذلك ومزاده بقوله لزوال الرابطة الا انبساط صلاته  
 بصلاة إمامه فالملل قطع الأحكام قيل المعنى لزوال محل الرابطة وهو الصلاة فكلامه على حذف مضاف

فليس المراد بكونه معذورا  
 أنه كبطيء القراءة مطلقا  
 بل أنه لا كراهة ولا بطلان  
 بتخلّفه فإن ركع مع الإمام  
 بدون قراءة بقدرها بطلت  
 صلاته

### فصل في

في قطع القدوة وما تنقطع  
 به وما بينهما \* (تنقطع)  
 قدوة بخروج إمامه من  
 صلاته بمحدث وغيره  
 لزوال الرابطة

(وله) أي المأمور. (قطعاها) بنية المفارقة وإن كانت الجماعة فرض كفاية لانه (٣٤٣) لا يلزم بالشرع الاتي الجهاد وصلاته الجنازة

والحج والعمرة ولان الفرق

الأولى فارتقت على النبي الله

عليه وسلم في ذات الزمان كما

سيأتي (وكرم) من زيادتي

أي قطعها لفارقتها الجماعة

المطلوبة وجوباً أو نهيًا

مؤكدًا (الالحد) سواء

أرخص في ترك الجماعة

أولاً (كرض) وتطويل

(امام) القراءة لمن لا يصير

(قوله) وإن يتنازع على هذا

(القول) أي ما طالع من

أنه لا يلزم بالشرع الاتي

الجهاد والحج وكذا أن يبين

على انبساطه كاهو مفاد

القافية لان السنة لا تلزم

بالشرع الاتي حجاً وعمرة

الصبي والريق فيصير على

الولي تمكين الصبي من قطع

الحج أو العمرة ويحرم

على الريق نفسه القطع

لانه مكف ومقتضى هذا

انه لم يكن مسن قطع

الجهاد اذا حضر الصف

وقطع الجنازة وقول بلانه

يجب عليه منعه من قطعها

لم يكن بعيداً ما ملخصاً

من عرش (قوله في حق

الاربعة) الاولى حذفه

لان الجماعة شرط في الركعة

الاولى في حق الاربعين

وغيرهم وقد وجدت لاطلاق

في بعض العبارات كعبارة

عرش وهم وحج (قوله أي

ابتداء ودوام) الاولى حذف

ودوام لان مراد أن يعم

في مجز القطع فالتاسع

بانه سواء أخص في ترك الجماعة أي ابتداء

أو لا يجوز قطعها

بانه سواء أخص في ترك الجماعة أي ابتداء

أو لا يجوز قطعها

بانه سواء أخص في ترك الجماعة أي ابتداء

أو لا يجوز قطعها

بانه سواء أخص في ترك الجماعة أي ابتداء

أو لا يجوز قطعها

بانه سواء أخص في ترك الجماعة أي ابتداء

أو لا يجوز قطعها

اماني الاول وفي الثاني (قوله وقطعها) أي على الجديد وفي قول قدیم لا يجوز قطعها بغير عذر فتبطل الصلاة بقطعها بدون العذر (قوله أي لا يصير دليل قوله) وهذا لا دلالة له في تركه قطعها الا لعذر مر أنه أخص وأوجب بأنه قال وقطعها الرخص على الخائف بأن لا يجوز قطعها وقوله وإن كانت الجماعة فرض كفاية أي وإن يتنازع على هذا القول وعمل جواز القطع ما لم يترتب عليه تعطيل الجماعة والامتنع عليه قطعها لان فرض الكفاية اذا انحصرت عين وقد تجب بنية المفارقة كأن رأى ما يماهه نجاسة خفية تحت ثوبه وقد كشفها لم يرجع وهذا يبيد أن النجاسة الخفية ليست الحسكية اه حل وهو مبني على ما قدمه حل في الفرق بين النجاسة الظاهرة والخفية وأما ما قدمه من عن الأنوار من أن الخفية هي الحسكية والظاهرة هي العينية فلا يجوز له المفارقة في الصورة المذكورة بل يجب عليه استئذان الصلاة ما ذكر من النجاسة الظاهرة على كمال الأنوار وتقدم ان و يتنازع أثناء الصلاة بمطلة لها كما قرره الشمس ح ف وعمل جواز القطع في غير الركعة الاولى من الجمعة في حق الاربعين لان الجماعة فيها شرط وفي غير ما يحصل به الشعار وهذا يؤخذ من قوله وإن كانت الجماعة فرض كفاية (قوله بنية المفارقة) أي شبه فقط اه عرش (قوله الاتي الجهاد) أي بعد دخوله في صف القتال (قوله وصلاته الجنازة) ولوعلى غائب أي وإن نادى الفرض بغيره كان صلى عليه من سقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فحرم عليه قطعها اه عرش على مر وصلها جميع ما يتعلق بالميت من غسل وتكفين ودفن ونحو ذلك حيث عهدتوا وادوا عراضه لانه ازاراه به بخلاف التناوب في حفر قبره وحمله لاستراحة أو تبرك ولا يحرم قطع العرق ونحوه من شرع فيه لاستقلال مسأله اه برماوى (قوله والحج) أي غير حجة الاسلام لانها فرض عين (قوله ولان الفرق الخ) فيه دلالة على أصل القطع لاجل جوازه سواء كان لعذر أو لا ومن ثم قدمه قوله لانه لا يلزم الخ لا بد لهذا العمل عذر فلا يحسن الاستدلال به على الجواز مطلقاً لان قول كان من الجائز أن يصلي بصلاته بطن نخل فتعين تلك الكيفية اه حل وقيل انه استدلال على جواز قطعها لعذر وقوله لانه لا يلزم الخ دليل جواز قطعها مطلقاً سواء كان لعذر أم لا فلهذا قدمه وتنقطع أي يضاهي آخر الامام عن المأمور في المكان (قوله لفارقتها الجماعة) تعاليل لكره اعادة القطع وقوله وجوباً أي كفاية على القول بكون الجماعة فرض كفاية وقوله أو نداء مؤكداً أي على القول بأنه يستنمؤ كدأ أي فهو مفرغ على قول الوجوب والندب في صلاة الجماعة كاهو صريح عبارة المحلى وهو أولى من رجوع وجوباً للصوات الخمس ونداء لصحو العيد اه شوبرى اطف وقيل وجوباً ان توقف عليه الشعار ونداء ان توقف عليه (قوله سواء أرخص في ترك الجماعة) أي ابتداء ودواماً كما يؤخذ من تنبيه المرص (قوله أم لا) كتطويل الامام وتركه سنة مقصودة وهذا من ملحة في بغير الجماعة في جواز القطع من غير كراهة كما قال مر ويلحق به أي بالفرق الذي رخص في ترك الجماعة ما ذكره المصنف بقوله وتطويل امام وتركه سنة مقصودة الخ وقضيت ان ما ملحق بهذا العذر كالنظر بل وتركه السنة المقصودة لا يرخص في الترك ابتداء قال مر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم اذا حصل ذلك فارق ان أراد اسم اطف وعبرة شرح مر وتطويل امام أي وإن كان خفيفاً بل يذهب خشوعه في يظهر وظاهر كلامهم عدم الفرق بين محصورين وضوا بتطويل ولو في مسجد غير مطر وقو غيرهم وهو ظاهر عند وجود المشقة المذكورة (قوله كرض) مثل المصنوع الذي يرخص في تركها ابتداء وقوله وتطويل امام وتركه الخ فالنظر الذي لا يرخص في تركها ابتداء كما يعلم من شرح مر وعبرة الاطف وقوله كرض وهو مرخص ابتداء ودواماً اه (قوله القراءة)

في مجز القطع فالتاسع بانه سواء أخص في ترك الجماعة أي ابتداء أو لا يجوز قطعها

أى أو غيرهما من ركوع أو سجود وهذا شامل لما إذا علم منه التطويل ابتداء فاقتردى به على نية  
 للمفارقة إذا حصل الطول وشامل لما إذا لم يعلم منه ذلك اه ا ط ف **(قوله اعنف)** أى من غير مرض  
 كمنعاقفة بدن ليغابر المرض وقوله أو شغل فتعني الشغل لا بغير مسمى مصدر الفعل المعنى **(قوله كنهده)**  
 أول وقتون) ظاهره أنه يعتبر في السنة المقصودة أن تكون بمصير بسجود السهو وليس كذلك  
 بل مثل ما ذكر ترك السجود والتسبيحات قل حجج أن الذي يظهر في ضبط السنة المقصودة أنها  
 ماجبر بسجود السهو أو قوى الخلاف في وجوبها أو وردت الدلالة بعظم فضلها كالسجدة انتهى وما  
 قوى خلاف في وجوبه بالتسبيحات وليس مثلها تكثير الاستقلالات ولا جلوس الاستراحة والرفع  
 اليدين من قيام التشهد الأول لعدم التقويت فيه على المأموم لأنه يمكنه الاتيان به وإن تركه امامه قلنا ار  
 على المحكمين من الاتيان به وعدمه أخذنا من قول الشارع في مفارقة اه شيخنا ع ش اه ط ف  
 وقوله التسبيحات فإن الامام أحسنه قول بوجوبها في محالها فإذا تركها بطلت صلاته اه شيخنا  
 ح ف **(قوله في مفارقة ليأتى بها)** أى بتلك السنة وفيه اشعار بان مفارقتها أفضل وهو كذلك أخذنا من  
 قوله ليأتى بها ولو لاها ليست مفعولة لفضية الجماعة **(قوله ولولوها أى القدوة منفرد)** شمل ما لو أحر  
 منفردا ولو لاها أى في جماعة وخرج منها من دخل في جماعة أخرى فهو أعم من قول أسله ولو أحر ثم  
 نوى القدوة ولم يبنه في الشرح على الآية تأمل كتابه شري وبالأولى ذكر هذا أى قوله ولو نواها  
 الخ وما بعده في باب القدوة وعلم من جواز القدوة في خلال الصلاة لا فرق بين أن يقتدى به قبل  
 قراءة الفاتحة أو بعدها في أى ركعة كانت وعليه فلو نوى القدوة عن في الركوع قبل قراءة الفاتحة  
 سقطت عنه لكن هذا ظاهر إذا اقتدى به في الركوع عقب إحرامه منفردا أما لو مضى بعد إحرامه  
 منفردا ما يسع الفاتحة أو بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها في الأول وبعضها  
 في الثاني وهل هو في الأول كالأول في الثاني كالمسبوق قال سم فيه نظر والافرق بأنه كالسبوق  
 في صورتين أى فيتحمل عنه الامام الفاتحة أو بعضها في صورتين لصديق ضابطه عليه وهو لم  
 يدرك مع الامام بعد إحرامه زمن يسع الفاتحة ولا عبرة بكونه بعد إحرامه منفردا لأنه لا ارتباط له  
 بالامام قبل اقتدائه اه ا ط ف **(قوله جاز)** أى مع الكراهة ولا يحصل بها فضل الجماعة حتى فادركه  
 مع الامام اه شرح مر وهذا بخلاف ما لو نوى الامامة في الاثناء لا كراهة فيه ولا فوات فضيلة فيها  
 ول فرق أن الاقتداء بالغير مظنة مخالفة نظام الصلاة لكونه يتبع الامام في نظام صلاته وإن خالف نظام صلاة  
 المأموم ولا كذلك الامام لأنه مستقل لا يكون تابعاً لغيره اه مع على المخرج وقولهم مع الكراهة  
 والمستحب قلها غفلا كان صلى منهار كعتين إذا اتسع الوقت والاحرام ويجوز قلها غفلا إن كان صلى  
 منهار كعتة أو ثلاثا كاقترافه عن قبل ومجمله ان لم يرج جماعة أخرى والاكتفاء بان منفردا ثم صلاته انانيا  
 مع الجماعة ويجوز قطعها به يؤخذ من ذلك أن قولهم قطع الفرض حرام مجمله ما لم يتوصل بالقطع الى ما هو  
 أعلى مما كان فيه اه ع ش على مر **(قوله كيجوز أن يقتدى جمع بمنفرد)** أى في ابتداء صلاتهم  
 ففاس الماء ومية على الامامية وحاصله أنه قاصر ضرورة للتفرق دأمواعلى صبر ورثه اماما في الجواز  
 بجامع أن كلا بطرا عليه وصف في الاثناء لكن قوله أن يقتدى جمع ليس قبلا بل ولو كان المقتدى  
 واحدا وقوله فيصير اماما أى ان نوى الامامة والافجع رد اقتداء غيره به لا يصير اماما فكان الأولى  
 للشارح ذكر هذا التقيد أن يقول كيجوز أن ينوي المنفرد الامامة فيصير اماما لأنه دليل لدعوى  
 نية المنفرد الاقتداء وعذر للشارح أنه يتبع في ذلك مذهب الجلال الخ في شرح الاصل **(قوله)**  
 فيصير اماما لكن لا يحصل له الفضيلة الا من حين النية أى يدرك من الفضيلة بقسط ماصاله من

لنصف أو شغل (دركه  
 سنة مقصودة) كنهده  
 أول وقتون فيفارسه  
 ليأتى بها (ولو نواها) أى  
 القدوة (منفرد في أثناء  
 صلاته جاز) كيجوز ان  
 يقتدى جمع بمنفرد فيصير  
 اماما .

**(قوله رجحانه فيصير اماما)**  
 أى اذا برى الامامة فإن لم  
 ينوها استمرت صلاته  
 فرادى لكن يلحقه م  
 سهو ويحتمل سهوهم على  
 الاقرب اه قولنا



حينية الامامة فاذنواها في ركعتين من الرابعة حاز نصف الفضيلة التي هي خمس وعشرون درجة على ما تقدم اه براموى **(قوله وتبعه فباهو فيه)** وان مكث بعد احواله منفردا زمن ميسر الفاتحة واقتدى بالامام في ركوعه فانه يركع معه وتسقط عنه الفاتحة لانه يصلي عليه انه لم يدركه بعد اقتدائه زمنا يسر الفاتحة كما في ع ش خلافا للشو برى القائل بانه يتخلف لفراءتها وهذا أي قوله تبعه شامل لما اذا اقتدى من في السجدة الاولى من في القيام فيقوم اليه ويترك السجدة الثانية ولا مانع من ذلك وقفا لشيخنا طب وعلى هذا فهل يعتد به بما فعله حتى اذا قطع الامام لا يلزمه قراءة لفاتحة واذا وصل معه الى ما بعد السجدة الاولى مكث به ركعتيه أم لا فيه نظر ويظهر الآن الأول وعليه فلو بطلت صلاة الامام في القيام أو الركوع وجب على المأموم الجلوس فورا بقصد الجلوس بين السجدة تين ثم يأتي بالسجدة الثانية لان قيامه كان لحض الثانية وقدر التوشا لم يضلما اذا اقتدى من في الاعتدال عن في القيام ولا مانع أيضا ولا يقال بان تطويل الركن القصير لا تقول اقتداه به في هذه الحالة اعراض عن الاعتدال الى القيام فهو حينئذ يصير قائما لا معتدلا اه م وما ذكره من متابعه له محمول على غير من اقتدى به في السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة والامام في غير السجدة الأخيرة وما بعدها كالقيام أو ما هو فخر بين الانتظار فيها والمفارقة فان رفع رأسه منها صريحا انتظاره في جلوس التشهد وجبت المفارقة لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام اه س ول ومثل السجدة الأخيرة التشهد الأخير فلا انتظار لا يقال يلزم عليه احداث جلوس لم يفعله لا تقول هذا دوام والدوام يفتقر فيه ما لا يفتقر في الابتداء والضابطان المأموم مأمور بمطابقة الامام ان لم يكن أي المأموم في السجدة الأخيرة أو في التشهد الأخير من الركعة الأخيرة وهذا معنى قول بعضهم ان لم يتم صلاة نفسه وعصارة س ول ولو اقتدى به وهو في الركوع أو السجود والامام قائم من ركوعه أو سجوده ويستهل بذلك الركوع أو السجود الذي يفعله قبل الاقتداء فلا تجب عليه قراءة الفاتحة اه **(قوله)** فانتظاره أفضل أي اذا ارتكب هذا المكروه ودار الأمر بين أن يفارق أو ينتظر فانتظار أفضل لأن في القطع ابطال العمل وافتراض بانه كيف يكون أفضل مع الحكم بكرهه الاقتداء وفوات فضيلة الجماعة وأجيب بأن سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي ما ذكر وهو كون انتظاره أفضل وقد يقال ابطال العمل المصحوب بالكره أي قطعه أولى اه حل وقد يقال ليس في المفارقة قطع عمل وانما ينافي قطع الربط الحاصل بين المأموم والامام والصلاة باقية الآن يقال لما كان الربط وصفا للعمل عدله وانما كان الانتظار أفضل نظر البقاء صورة الجماعة وقد نهى عن الخروج من العبادة وانما ينبغي ثواب الجماعة بالاعتداء المكروه لأنه من القدوة في خلال الصلاة لكن يحصل له فضيلة في الجاهل بربط صلته بصلاة الامام فكان انتظاره أفضل ليجوز الفضيلة بمجرد الربط اه ع ش **(قوله)** وما أدركه مسبقا فآثر صلته خلافا للامام مالك اه ق ول وكذا الأبي حنيفة **(قوله)** وما يفعله بعد سلام الامام آخرها **(نصر)** ع جماع لم يوضحها **(قوله)** لأنها أي الثانية علمها أي القنوت والتشهد **(قوله)** وما فعله مع الامام إنما كان لتأخره وهذا اجماع مناهي من الخالف وجهة لتأخره أن ما يدركه هو أول صلته اه م ر ا ط ف **(قوله)** ردري الشيخان عطف على قوله لأنها علمها ولو ذكره عطف قوله وما أدركه مسبقا الخ كما صنع م ر لكان أنسب لأنه دليل لأصل الدعوى **(قوله)** ما أدركتم أي مع الامام وقوله وما فاتكم فآتم أي فآتموه ما أدركتم مع الامام فيفهم منه ان الذي أدركوه مع الامام أول صلتهم فلذلك قال الشارع تكمينا للاستدلال بالتمام الشيء الخ كما قرر شيخنا وفي رواية وما فاتكم فآتموه واستدلهما أبو حنيفة على قوله ما أدركه المسبق مع الامام فهو آخر صلته **(قوله)**

وتبعه **(قوله)** فباهو فيه وان كان على خلاف نظم صلته رعاية لحق الاقتداء فان فرغ اماما أولا **(بو)** كمسوق **(قوله)** فبتم صلته **(أو)** فرغ **(هو)** أولا **(قوله)** فانتظاره أفضل من مفارقتها ليسل معه وان جازت بلا كراهة على قياس ما في الاقتداء في الصبح بنحو الظهور وذكر الفضيلة من زيادتي **(وما أدركه مسبقا)** مع الامام بما يستدله به **(ما أدركه)** وما يفعله بعد سلام الامام آخرها **(فيريد في)** ثانية صبح **(أدركه)** الأخيرة متناولت فيها مع الامام **(القنوت و)** في ثانية **(مقرب)** أدركه الأخيرة منها معه **(التشهد)** لأنها محله ما وما فعله مع الامام إنما كان لتأخره وروى الشيخان خبر ما أدركتم **(قوله)** وقد يقال ابطال العمل المصحوب بالكره أي قطعه أولى اه حل وقد يقال ليس في المفارقة قطع عمل وانما ينافي قطع الربط الحاصل بين المأموم والامام والصلاة باقية الآن يقال لما كان الربط وصفا للعمل عدله وانما كان الانتظار أفضل نظر البقاء صورة الجماعة وقد نهى عن الخروج من العبادة وانما ينبغي ثواب الجماعة بالاعتداء المكروه لأنه من القدوة في خلال الصلاة لكن يحصل له فضيلة في الجاهل بربط صلته بصلاة الامام فكان انتظاره أفضل ليجوز الفضيلة بمجرد الربط اه ع ش **(قوله)** وما أدركه مسبقا فآثر صلته خلافا للامام مالك اه ق ول وكذا الأبي حنيفة **(قوله)** وما يفعله بعد سلام الامام آخرها **(نصر)** ع جماع لم يوضحها **(قوله)** لأنها أي الثانية علمها أي القنوت والتشهد **(قوله)** وما فعله مع الامام إنما كان لتأخره وهذا اجماع مناهي من الخالف وجهة لتأخره أن ما يدركه هو أول صلته اه م ر ا ط ف **(قوله)** ردري الشيخان عطف على قوله لأنها علمها ولو ذكره عطف قوله وما أدركه مسبقا الخ كما صنع م ر لكان أنسب لأنه دليل لأصل الدعوى **(قوله)** ما أدركتم أي مع الامام وقوله وما فاتكم فآتم أي فآتموه ما أدركتم مع الامام فيفهم منه ان الذي أدركوه مع الامام أول صلتهم فلذلك قال الشارع تكمينا للاستدلال بالتمام الشيء الخ كما قرر شيخنا وفي رواية وما فاتكم فآتموه واستدلهما أبو حنيفة على قوله ما أدركه المسبق مع الامام فهو آخر صلته **(قوله)**

واتمام الشيء إنما يكون بعداً وله) هذان من كلام أئمة المذهب وأما خبر مسلم وأقضى ما سبق الذي استدل به أبو حنيفة على أن ما أدركه المأموم آخرهما فإتاه وأهلنا فمحمول على القضاء للقوى لأنه مجاز مشهور مع أنه يعمين ذلك أي جله على القضاء للقوى وهو الأداء لاستحالة القضاء عرفاً لها اه قال سم قد نعت ذلك لأنه الاستحالة على التبعين لجوار أن القضاء شرعاً يعني آخر وقوع الشيء في غير محله وإن كان في وقته اه ا ط ف (قوله وقضى) أي يؤدي بالقضاء عنه للقوى وهو الأداء فإن قيل كيف قلتم باستحالة قراءتها فيهما بحيث يسمع قولكم أنه يسر تركها فيهما يجب بالاقول يسر تركها بل نقول لا يسر فعلها اه شوري فإن قيل هل قضى الجهر أيضاً ما للفرق بينهما قلت فرقى بينهما بأن الوردية مستترة والجهر صفة تابعة أي فمن أمراً بالأداء دون الثاني والمراد أنه يقضى حيث لم يتمكن من قراءتها في الأولين مع الإمام ولم يقرأها معه ولا سقطت عنه السورة بفساد سقوط متبوعها وهو الفاتحة لكونه مسبوقاً وقل عن شرح ع ب لحج أنه يكرر السورة مرتين في ثالثة المغرب كذا في حل وهذا أي قوله ويقضى الخ في قوة الاستدراك على قوله وما يفعله بعد سلام الإمام آخرها مقتضى لعدم طلب القراءة فيه ولو قال نعم لو أدرك ركعتين من الرابعة فقرأ السورة في الأخيرين لثلاثاً الخ لكان أظهر كما صنم الجلال المحلى في شرح الأصل فتأمل وفي الأطنحي مانصه ويقضى فيها لو أدرك ركعتين الخ أي فلا يكونان أداء الأعد من قال بأن ما يأتي به بعد سلام الإمام أول صلواته اه سم وأما سميت قضاء عنه لأنه أتى بها في غير محله الأصلي ففسد بها الشورى يقضى يؤدي ليس بظاهر لأنه إنما يناسب مذهب الخالف (قوله وإن أدركه في ركوع) أي وفي القيام ولم يتم الفاتحة فلا بد أن يطعن معه يقينا في الركوع كما هو مقتضى التوجيه الآتي في الشرح ونص عليه الشورى فيهما عند قوله وسن المسوق أن لا يشتغل بسنة (قوله وأطمان بقينا) وذلك بالشهادة في البصير ووضع يده على ظهره في الأعمى فراه بالشك في المفهوم مطلق التردد الصادق بالظن وإن قوى وذلك قال بقينا ولم يقل علماً لأن العلم قد يستعمل فيما يعم الظن بخلاف اليقين لا يكون الأجرام مطابقة الواقع اه شيخنا وهذا معنى قوله وأطمان يقينا في المسبوق وأما الموافيق الذي قرأ الفاتحة كلها فإنه يدرك الركعة بمجرد الركوع وإن لم يطعن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع كما صرح به البرماوى (قوله قبل ارتفاع الإمام عن أقله) دخل فيه ما لو كان الإمام أتى بكل الركوع أو زاد في الانثناء ثم اقتدى به المأموم فشرح الإمام في الرفع والمأموم في الطوى وأطمان يقينا قبل مفارقة الإمام في ارتفاعه لأقل الركوع وهو ظاهر وصرح به شيخنا زى اه ع ش على مر (قوله أدرك الركعة) أي ما فاتته من قيامها وقراءتها وظهر كلامه أنه لا فرق في إدراكها بذلك بين أن يتم الإمام الركعة وتجاهلها ولا كأن أحدث في اعتدالها في ركوعه بعد ما أطمان معه وهو كذلك وسواء قصر بتأخير خبره على ركوع الإمام من غير علمه أو لا يخبر من أدرك الصلاة قبل أن يتم الإمام صلته فقد أدركها ولو أضاف الوقت وأمكنه أدراك الركعة بإدراك ركوعه لمع من يتحمل عنه الفاتحة لزمه الانقضاء كما هو ظاهر اه رماوى مع زيادة ومثله في زى ودر قال ع ش عليه وقوله أدرك الركعة أي ما فاتته من قيامها أي ولا نوبه فيها لأنه إنما يناب على فعله وغاية هذا أن الإمام يحمل عنه لزمه هذا في حاشية شيخنا الشورى على المنهج قوله أدرك الركعة أي ونواها كفى المحلى في كتاب الصوم حتى نواب جاعتها اه (قوله خبراً بى بكرة السابق) وهو ما تقدم بعد قول المتن وكذا للمأموم انفراد من قوله خبر البخارى عن أنى بكرة أنه دخل والناس على الله عليه وسلم راكع فرجع قبل أن يصل الخ وليس فيه تعرض بأنه أدرك الركعة بإدراك الركوع الآن يقال أنه لم يأت بها وأقره النبي صلى الله عليه وسلم عليه (قوله وركوع زائد) أي سهوا

فصلوا وما فاتكم فأتموا  
واتمام الشيء إنما يكون  
بعد أوله ويقضى فيها لو  
أدرك ركعتين من رابعة  
قراءة السورة في الأخيرين  
لثلاثاً لصلواته منها كما  
صر في صفة الصلاة تماماً  
لا يستدل به كان أدركه في  
الاعتدال فليس بول  
صلاته وإنما يفعله لتابعة  
(وإن أدركه في ركوع  
محسوب) للإمام (وأطمان  
يقينا قبل ارتفاع الإمام عن  
أقله أدرك الركعة) خبراً بى  
بكرة السابق في الفصل  
المتقدم وخرج بالركوع  
غيره كالاعتدال والمحسوب  
وهو أهم مما صير به في باب  
الجمعة غيره كركوع محدث  
وركوع زائد

(قوله فانه يدرك الركعة)  
بمجرد الركوع وإن لم يطعن  
الخ بل وإن لم يركع معه  
لأن الموافيق لا تقوته الركعة  
برفع رأسه من الركوع  
نأمل

(قوله الركوع الثاني من الكسوف) أي لأنه بمثابة الاعتدال وصورة ذلك أنه على كرواختلف من يصلي الكسوف بركوعين وقيامين أما إذا صلى مكتوبة خلف من يصلي كسواً وأدركه في الركوع الثاني منها أي من الركعة الثانية فإنه يدرك الركعة وإن لم يقرأ المأموم الفاتحة ويصح الاعتداء وهذا هو المعتمد (قوله كسبياتي في بابه) سيأتي هناك أن ركوع صلاته الثاني لا تدرك به الركعة لن يصلها بركوعين لأنه وإن كان محسوباً فهو بمنزلة الاعتدال (قوله وإن كان محسوباً) أي فيكون مستثنى من كلام المصنف وأيقيد الركوع في كلامه بغير الثاني من الكسوف لن يصلي الكسوف بركوعين تأمل (قوله واليقين ما لو شك الخ) أي وأظن بل وأغلب على ظنه أدراك ذلك وإن بعد عن الإمام ولم يره فراه بالشك مطلق التردد حل وزى (قوله فلا يدرك الركعة) أي بل يأتي بدلها ركعة بعد سلام إمامه ويسجد للسجود أو صلاته لأنه شاك بسلام الإمام في عدد ركعاته فليتحمله عنه اه ع ش على مر (قوله لأن الأصل عدم أدراكه) أي الحد المتعبر (قوله ورجع الأزل) أي الأصل الأول وهو قوله لأن الأصل الخ (قوله فلا يصار إليه إلا يقين) فلو كان عن أدراك ما قبل الركوع من القيام وقراءة الفاتحة كان أحرم منفرداً بمسأله الفاتحة اقتدى في الركوع فلا يشترط في أدراك الركعة أن يطمئن قبيل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع اه حل (قوله الا يقين) قد يؤخذ من هذا أن غلبة الظن غير كافية ونظر فيه الزكشي ونقل عن الفارق أنه إذا كان المأموم لا يرى الإمام للمتعبين أن يغلب على ظنه أنه أدرك الإمام في القدر المجزئ اه عمرة (قوله ويكبر التحريم) ويشترط أن يقع جميع التكبير في محل تجزئ فيه القراءة والام تنعقد فزافطاً ولا تغلغل على الأصح كافي قل على الجلال قال ع ش على مر ولا يصير الاطلاق حينئذ تصرف الأولى بالتحريم مع عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح ما يوافق به إسقاط ما نظره سم على حج في هذه الصور وتوضي الفاتحة سئل عما لو وجد الإمام ركعاً فكبر وأطاق ثم كبر آخرى بقصد الانتفال فهل تصح صلاته فأجاب تصح صلاته خلافاً لبعضهم انتهى (قوله ثم لركوع) قال حج وحينئذ لا يحتاج لنيتها حرام بالأولى إلا لما عارض ويظهر أن محلها ن عزم عند التحريم على أنه يكبر للركوع أيضاً أما لو كبر للتحريم غفلاً عن ذلك ثم طرأ له التكبير للركوع فكبره فلا تنفيه هذه التكبير الثانية شيئاً بل يأتي في الأولى التتميم الآتي اه حل (قوله كغيره) وهو الموافق اه حل وعبارته في شرح الروض كالموافق وهي تفيد أن المراءى غير المبوق وهو الموافق لا غير الركوع من بقية الأركان كانوا هم اه شوى (قوله وأنها قبل هويه) أي أيها وهو إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع أن كان واجبه القيام كما تقدم فإن أجمعت بعضها وهو إلى الركوع أقرب أو إليها على حد سواء لم تنعقد لأفراطاً لا تغلغل وظاهر كلامهم ولو جاهدوا هو عان به البلى ويقع كغيره العوالم وفي شرح الأرشاد: وتنعقد غلغل الجاهل اه حل (قوله بأن نواهما بها) الصورة الأولى من الأربع مفهوم قوله فقط والثانية والثالثة مفهوم قوله التحريم والرابعة مفهوم قوله نوى وعبارته صلح مع شرح مر فإن نواهما بتكبير واحدة لم تنعقد على الصحيح وقيل تنعقد ثلاثة أطلاقاً اه قال ع ش عليه وقوله تنعقد الخ لا فزافطاً ولا تغلغل كذا في نسخة وظاهر أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل لكنه قال في صفة الصلاة قبيل الركن الثاني مانسه أركوع مسبوقة قبل تمام التكبير جاهد لا تنعقد فغلازمه اه لا يلزم من بطلان الخصوص وهو الفرضية بطلان العموم وهو الصلاة اه وبعبارة لشيخ قوله وكبر للأحرام الخ ولو وقع بعض التكبير كما لم تنعقد فزافطاً ولا تغلغل على الصحيح اه أقول والأقرب انعقادها تغلغل من الجاهل لماعل به الشارح من أنه لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم وأيضاً فالتغلل يجوز أن

ومثله الركوع الثاني من الكسوف كسبياتي في بابه وإن كان محسوباً واليقين ما لو شك في أدراك الحد المتعبر قبل ارتفاع إمامه فلا يدرك الركعة لأن الأصل عدم أدراكه وإن كان الأصل أيضاً بقاء الإمام فيه ورجع الأول بأن الحكم بأدراك ما قبل الركوع به رخصة فلا يصار إليه إلا يقين (ويكبر) أي مسبوقة أدرك الإمام في ركوع (تتحريم) ثم لركوع كغيره فلا يكبر واحد فأن نوى بها التحريم فقط وأنها قبل هويه (اعتقد) صلاته ولا يصح ترك تكبيره للركوع لأنها سنة (والا) بأن نواهما بها أو للركوع فقط أو أحدهما مهما أول نواهما (فلا) تنعقد للشر يك في الأولى

(قوله أو إليها على حد سواء) لم تنعقد فزافطاً لا تغلغل لها سبق فلم لا تقدم من أنه القيام الذي تجزئ فيه القراءة وتجزئ فيه فكان الأولى ذكرها قبل تقدم بأن يقول وهو إلى القيام أقرب أو إليها على حد سواء اه شيتنا

وتخلوها عن التحرم في الثانية ولتعارض قرينتي الافتتاح والمسوى في الآخرين وتعييني بما ذكر أعم ماذكره (ولو أدركه في اعتداله فمابعد واقفه فيه وفي ذكره) أي ذكر ما أدركه فيه من تحميد وتسبيح وشهد ودعاء (د) في (ذكر انتقاله) عنه من تكبير (لا) في ذكر انتقاله (اليه) فلو أدركه به فيها لا يحسب له كسود لم يكبر للاتقال اليه لأنه لم يتابعه فيملا هو محسوب له خلاف اتقه عنه وانتقاله إلى الركوع وتعييني بما ذكر أولي من عبارته لاجتماعها في ركوع على بعض ماذكره (وإذا سلم امامه كبر قيامه أو بدله) (نعم) (ان كان) جلوسه مع الامام (محل جلوسه) وكان منفرداً بأن أدركه في ثانية المغرب أو ثلثة الرباعية كالوكان منفرداً (ولا) بأن أدركه في ثالثة المغرب له أو ثانية الرباعية (فلا) يكبر لذلك لأنه ليس بمحل تكبيره

(وهو لا يكمل التشهيد وهو ظاهر) الأولى ابداله بالضمير ليعود على الصلاة على الآل لان تكميل التشهيد مطلوبه على كل

بحر من جلوس وما هنا بلغ منه اه (قوله وسنة مقصودة) أي تحتاج إلى نية هذا هو المراد بالمقصودة هنا فلا ينافي ما تقدم أن المراد بالمقصودة ما يجبر بسجود السهو اه حل (قوله) ولتعارض قرينتي الافتتاح) أي فلا بد من قسمين لوجود الصارف ويشكل على ماس من أنه لو تجز عن القراءة فأتى بفتح اه أو تود لا بقصد بدلية ولا غير هابل أطلق اعتد به مع وجود القرينة الصارفة وبجواب منع أن وجودها صارف ثم اذ عجز ماقتضى أنه لا افتتاح ولا اعتد عليه لانهما مقسمتان للقرأة وهي مقصودة فاذا أتى بأحدهما لا يقصد انصرف للواجب اه ايما بقوله يقال تكبير الركوع اعطاء بعد التحريم حينئذ فكان القياس انصرف ذلك إلى التحريم لانه هو المطلوب حينئذ فليتأمل اه شورى وفي قول على الجلال قال بعض مشايخنا ومحل ماذكره من هو ملاحظ لتكبير الركوع امان لم يتخطر بباله لعله يظلمها أو غفلته عنها فتكبيره صحيحة مطلقا اه (قوله فيه) أي فيما أدركه فيه الصادق بالاعتدال وما بعده وكذا بقية الضمائر (قوله من تحميد) أي في الاعتدال وهو قوله بذلك الحمد ولا يقول سمع اللهم جده كما فاده شيخنا (قوله وتشهد ودعاء) ظاهر كلامه أنه يوافقه حتى في الصلاة على الآل في غير محل تشهد مخرج ما ذا كان محل تشهد بأن كان تشهد الأول فلا يأتى بالصلاة على الآل ولا يكمل التشهد وهو ظاهر لاخرجه التشهد الاول محرم لمطلب فيه وليس هو حينئذ نجراً للتأني (قوله ودعاء) أي حتى عقب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه حل (قوله وفي ذكر انتقاله عنه) أي دار لم يكن معه فيه كان أحرم والامام في التشهد الاول فقام عقب احرام المأموم فيطلب من المأموم أن يكبر أيضاً متباعدة قال الشوري وأفهم كلامه هنا وصوابه أنه لا يوافق في كيفية الجلوس بل يجلس مفترضا وان كان الامام شوركاومنه يؤخذ أنه لا يوافقه في رفع اليدين عند قيام الامام من تشهد الاول حيث لم يكن إلا للمأموم اه وفي ع ش على مر مانسه ويظهر الآن أنه يأتى برفع اليدين عند قيام الامام من التشهد الاول متباعدة ونقل مثله في الدرر عن حج في شرح الارشاد وفيه أيضاً أنه يأتى به ولو لم يأت به امامه اه (قوله كسجود) أي ولو تلاوة خلافاً لأذرع وظاهره ولو سمع القراءة ولو قبل الاقتداء وكتب أيضاً قوله كسجود أي للصلاة والسجود وسجود التلاوة لأنه محسوب له كذا قال الأذرعى وخالفه شيخنا وقال انه غير محسوب بل فعله لمحض المتابعة اه حل (قوله) لأنه لم يأت به فيه) أي في الانتقال اليه وقوله ولا هو أي في الانتقال فالضمير ان عائدان للانتقال كذا قاله الرشيدى ولعل المراد به لانتقال اليه (قوله ولا هو محسوبه) يؤخذ منه أنه لا يجب عليه وضع الاعضاء السبعة وقال الطمأنينة في هذا السجود لانه لمحض المتابعة وهو ظاهر اه ع ش على مر وفي هذا الاختلاف نظر اذ لم توجد حقيقة السجود حينئذ فمضى على أنه تابعه في السجود اه رشيدى (قوله وانتقاله إلى الركوع) أي فيما ذا أدركه فيه فإنه يكبر للانتقال اليه لأنه محسوب له فالحاصل أن قول الشارح لا لأنه لم يتابعه فيه الخ غلط مركبة من شيئين فينتج الحكم بانتفاء أحدهما (قوله واذا سلم امامه الخ) أفهم كلامه أنه لا يقوم قبل سلام امامه فان تعمد من غير نية مفارقة بطلت صلاته وان كان ساهياً أو جاهلاً لم يمتد بجميع ما أتى به في جالس ولو بعد سلام الامام ثم يقوم بعد سلام الامام ومن علم لم يجلس بطلت صلاته لعدم الانيان بالجلوس الواجب عليه وبغراق من قام عن امامه عابداً في التشهد الاول حيث اعتد بقرأة قبل قيام الامام بأنه لا يلزمه المود كما في باب اه شرح مر (قوله ان كان محل جلوسه) واذا مكث جالساً في هذه الحالة بعد سلام الامام لا يضر وان طال مكثه وقوله والا فلا يأتى ويجب عليه في هذه الحالة القيام فوراً عقب سلام الامام فمكث بعد سلام امامه يأتى على قدر الطمأنينة علداً

علما بطلت صلاته فان كان ساهيا أو جاهلا لم تبطل وسجد لله هو اه شرح هر (قوله ولا تمتاع به)  
 أي موجودة وأتى به التلازم عليه اذا اقتدى بالامام في الثانية في غير الصبح فانه يشهد معه ويكبر مع  
 الامام عند قيامه من التشهد الثانية (قوله وقول كبر لقيامه أوى) أي لان قول الاصل قائم بكبر يومهم  
 أنه لا يكبر الا اذا قام مع أنه يكبر حين شر وعفي القيام ويحجب عن الاصل بان قوله فا أي شرع في القيام  
 وقوله أو كثر فائدة أي لان كلام الاصل لا يشمل التعمد مثلا زهلا قال أوى وأعم كعادته واهل للتفتن  
 اه شيخنا

### باب كيفية صلاة المسافر

لم يذكر القصر دليله وقوله تعالى واذا ضربتم في الارض الآية (قوله من حيث القصر) أي هي  
 القصر فهو خبر مبتدأ محذوف قاله ع و الضمير اجمع للكيفية وفعل ذلك لان حيث لا تضاف  
 للمرد لا الشدوذا والتقدير من حيث القصر والجمع موجودان فيها وقال الاطفيحي أي لان من حيث  
 الاركان والشروط لانها كغيرها فيما قدم القصر على الجملة لانه مجمع عليه بخلاف الثاني فان أبا حنيفة  
 ينعاه الا لا ذلك (قوله مع كيفية الصلاة بنحو المطر) علم من هذا أنه ترجم اشترى وزاد عليه (قوله  
 مكتوبة) أي أصالة أي ان وقتها فلا يفيد خل فيه الصلاة للمادة فله قصر حاجت قصر أصلها اه زى  
 وس ل وحل وعش وخالف قل على الجلال ونص عبارة قوله مكتوبة ولو بحسب الاصل  
 فشمع صلاة الصبح وصلاة فاذل وزين فله القصر كغيره وشمل المادة لتبرافسان كان أم أصلها  
 كالاعتناء بشيخنا والابان كانت للافساد لم يحز قصرها كولو شرع فيها لم تم أفسدها اه (قوله  
 مؤداة) دخل فيها ما لو سافر وقتي من الوقت ما يسر كتمه فانه بقصرها سواء شرع فيها في الوقت  
 وهو ظاهر لكن بما مؤداة مصلحتها بدو سروج الوقت لانها فائتة سفر كأشراقه هر وصرح به  
 زى اه الطفيحي وعبارة البربادي قوله مؤداة أي يقينا ولو أداء مجاز بابان شرع فيها بدو شر وعفي  
 السفر وأدرك منها ركعة في الوقت وهذا هو المعتد (قوله وأفائتة سفر قصر) أي يقينا فلانها  
 القيد ملاحظ في المتن بدليل قول الشارح ولا مشكوك في أنها الخ وقوله في سفر في مأمن النكرة  
 اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى فيقتضى التركيب أن السفر الثاني سفر غير قصر فلا يصح  
 الاخراج الذي ذكره الشارح بقوله ولا فائتة سفر في سفر غير قصر فلذلك احتاج الى قوله  
 بشرطه الآية وفي بعض نسخ المتن في سفره بالاضافة الى الضمير وهي واضحة في الاخراج ما ذكره  
 الشارح وعليها فلا يحتاج لقول الشارح بشرطه الآية كقولهم شيخنا وقال عش قوله في  
 سفر أي سفر قصر قال شيخنا العزيز فيهما كفاءه باقراش قالوا بدقنة مايا في سفر القصر  
 وقولهم ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى خرج مخرج الالب اه (قوله وفاقلة) انظر  
 أي تافلة فاقلة القصر احسن زعمها اه ويرى أقول لوجه هذا التردد فان سنة العصر مثلا ربع  
 ركعات ولو اذ صلوات ركعتين نوى قصر اربع اليه اليه كيف بل ان أحرم ركعتين سنة العصر من غير  
 تعرض لقصر ولا جمع محتمل وكاتنا بعض ما طلب العصر وان أحرم على أنهما قصر للاربع بعينها هما  
 يجوز ان عن الأربعة يسقط عنه طلب ما زاد لم يمتد بنيه بل الكلام في محتملة انية حيث نوى ما لا يعتد به  
 شرعا اه عش (قوله ولا مشكوك في أنها فائتة سفر) لعله خرج بقوله فائتة سفر لانها في حال الشك  
 غير محكوم عليها بأنها فائتة سفر تأمل كتابه شري وقيل انها مفهوم قيد ملاحظ في كلامه أي وأفائتة  
 سفر يقينا (قوله مجاوزة سور) بالواو بلا همز أي مجاوزته وان تعدد وان كان منها ما حث بقبته  
 بقية ولم يهجر بان جعل سور داخله اه حل وقال زى مجاوزة سور وان كان ظهر ملتصقا به وان  
 تعدد بالمعبره بالآخر ان لم يندرس والا عتبر ما قبله اه ح ف والمراد سور كامل أو في صوب سفره بدليل

ولا تمتاعه ويسن له أن  
 لا يقوم الا بعد تسليمتي  
 الامام وقول كبر لقيامه  
 أو بدله أوى أو كثر فائدة  
 من قوله قائم مكبرا

### باب

كيفية (صلاة المسافر) من  
 حيث القصر والجمع مع  
 كيفية الصلاة بنحو المطر  
 (انما قصر رابعة مكتوبة)  
 هي من زيادتي (مؤداة)  
 وأفائتة سفر قصر في سفر)  
 بشرطه الآية فلا قصر  
 صحيح ومغرب ومندورة  
 وناظرة ولا فائتة حضر لانه  
 قد تدين فعلها برعاف مجز  
 نقصها كافي الحضر ولا  
 مشكوك في أنها فائتة  
 سفر أو حضر احتياطا  
 ولان الاصل الامام ولا فائتة  
 سفر غير قصر ولولى سفر  
 آخر ولا فائتة سفر قصر في  
 حضر أو سفر غير قصر  
 لانه ليس محل قصر (وأؤله)  
 أي السفر لساكن ابنية  
 مجاوزة سور) وان تعدد  
 بقيد زته بقول (مختص)

(قوله كالجورع فيها تامة)  
 ثم أفسدها) مثال للمادة  
 لافساد ويؤخذ من تمثله  
 تخصص ذلك بماء الزنوب  
 قصر أصلها فان نوى قصر  
 أصلها أفسدها قصر المعادة

قوله بعد أوفى صوب سفره قال حج وألقى الأذرى به قرية نشأت بجانب جبل فيشترط فيمن سافر في صوبه بقطع ارتفاعه ان اعتدل والانساب اليها منه عرفا وبلغنى بالسورأ يمشى نحو يطأ أهل القرى عليها بالتراب ونحوه فلا بد من مجاوزته حيث وجد وان كان هناك خندق وقنطرة فإن لم يوجد السور ووجد أحد هاهنا فلا بد من مجاوزته وان وجد اقله لا بد من مجاوزتهما اه سئل والقنطرة عبارة عن بناء يوضع فوق حائطي البوابة ويخرج عنها ويجعل فوقهما بناء يوصل أحدهما بالآخر **(قوله)** بماسافر منه) أى جانب البلد الذى سافر منه بقرينة قوله أوفى صوب مقصده اه شوى لكن قول الشارح كبدل الخ يقتضى تفسير ما بالبدن مثلا الآن يقال قول الشورى جانب اشارة الى تقدير مضاف قبيل ما **(قوله)** كبدل سورة) فى عطفا القرية على البلد اشارة الى تغاير عملان القرية بالانسية المجتمعة القليلة عرفا والبلدة الانسية المجتمعة الكثيرة عرفا والاولى ما ذكره فى الجملة أن المصر ما كان فيها حاكم شرعى وشرطى وسوق والبلد ما غلبت عن بعض ذلك والقرية ما خلت عن الجميع ثم الظاهر أنه يشترط فى القرية ايضا أنى كما شترط فى الحلة مجاوزة مطروح الرماوى وطلب الصبيان ونحو ذلك كما شترط عليه جماعة ووافق عليه مرم م وضعه ح ف واعتمد ان القرية يكتفى فيها بمجاورة أحد أمور ثلاثة السور أو اخندق ان لم يكن سور أو العمران ان لم يكن سور ولا خندق فافهم قال الشيخ حمزة بحث الأذرى اشتراط مجاورة القلعة بالقرية التى لا سور لها اه سم وبقي ما هو بعد والقرية المذكور قور اخذوا غير هاله فى هل يشترط مجاوزتها أو لا فيه نظر والاقرب الاول لنسبتها لهم واحدا تهما ان لم يندرس واقتطعت نسبنا عنهم فلا يشترط مجاوزتها **(قوله)** فان لم يكن له سور) أى كامل **(قوله)** مطلقا) أى لا فى صوب مقصده ولا فى غيره **(قوله)** أوفى صوب سفره) انظر وجهه خروج هذه من المنطوق تأمل ولعل وجهها ما خرج بقوله فان لم يكن له سور كأن كان به بعض سورى أوفى فيه تفصيل اه شوى برى أى فان كان بعض السفر فى غير صوب مقصده فأول سفره مجاورة عمران وان كان فى صوب مقصده فأوله مجاوزته والمعهوم اذا كان فيه تفصيل لا يمتنع به فعلى هذا يخص السور فى قوله مجاوزة سور بالكامل والاولى ان يقيد السور الذى فى المكان بكونه فى صوب مقصده فيكون التقدير هنا فان لم يكن له سور فى صوب مقصده يخص فيكون الذى داخلا على مقيد بقيد من فيصدق ثلاث صور **(تنبيه)** سير البحر كالبر فيعتبر بحر وزه العمران ان سافر فى طول البلد كأن سافر من بولاق الى جهة الصعيد وسير السفينة أو جرى الزورق اليها آخر مرة ان سافر فى عرضها وان كان له سور وفارق سير البحر بأن العرف لا يعده ههنا سافر الا بذلك م يزيد وقال قل قال شيخنا كفى فى ههنا سور مجاورة السور وان لم تجر السفينة اه قال حل فلحن بالسفينة أن يفرخص اذا جرى الزورق آخر مرة وان لم يصل اليها وظاهر كلامهم لا بد من وجود ذلك وان كان البلد له سور فيكون من الزورق آخر مرة بمنزلة الخروج من السور اه **(قوله)** كقرى متفصلة) ويشترط حينئذ مجاورة العمران بالنسبة لقرية التى سافر منها بالنسبة للجموع اه شيخنا **(قوله)** فمجاورة عمران) قال العلامة الرماوى قال شيخنا وظاهر هذا وما قبله من السور أنه بمجرد مجاوزة ههنا القصر وان أقدم خارجا لانتظار غيره لكان قد قصد الاقامة فيه مدة تقطع السفر انقطع بوصوله الى محل النزول وله الترخص قبله الا ان كان قصده العود لولم يجرى اليه من ينتظره فلا يقصر حتى يفارقه وفيما عدا ما ذكره القصر وان خالف العلامة حل فى بعضه حيث قال ان من قصد قبل مفارقة السور مثلا أن يقيم خارجه اقامة تقطع السفر لا تتظار رفقة كما يقع للحجاج فى اقامتهم بالبركة امتنع عليهم القصر قبيل البركة وفيها وانهم اذا سافروا الآن جاز القصر لمن قدم من حلاتين لادونهما اه **(قوله)** لا خراب) وان جعل له سور لا عبرة به مع وجود التحويط

بماسافر منه) كبدل سورة وان كان داخلها أما كن خربة ومن ارع لان جميع ما هو داخله معدود بماسافر منه **(فان لم يكن)** له سور مختص به بأن لم يكن له سور مطلقا أوفى صوب سفره اوان كان له سور غير مختص به كقرى متفصلة جميعها سور **(فان لم يكن)** خراب **(لا)** مجاورة **(خراب)** يطره بقبيل زده

**(قوله)** فان لم يكن له سور اى كامل لا وجه لاشتراط كماله مع وجوب مجاورة قطعة اخذت بجانب ماسافر منه وهذا قبيل العثور على القولة بعد قوله سير البحر) أى المنصل ساحله بالبلد اه شرح البهجة

على العامر ع ش (قوله هجر بالتحويل على العامر) خرج بالهجر بمجرد ترك التردد اليه  
 اه شورى (قوله بقري بنسبة ما يأتي) أي قوله لا مجاوزة بساتين اه شورى (قوله كخفتم)  
 أي المزارع ووجه الادوية ان البساتين تسكن في الحلة ولا يشترط مجاوزتها للمزارع بالاولى لانها  
 ذهبت اصول حيطانه لانه ليس محل إقامة بخلاف  
 ماليس كذلك فانه يشترط  
 مجاوزته كما يصححه في المجموع  
 (د) لا مجاوزة (بساتين)  
 ومزارع كما فهمت بالاولى  
 وان اتصلت بمسافر منه أو  
 كانتا محوطتين لانهما  
 لا يتخذان للاقامة نعم  
 كان البساتين قصوراً ودور  
 تسكن في بعض فصول  
 السنة اشترط مجاوزتها كذا  
 في الروضة كأصلها قال في  
 المجموع بعد تفهذه لك عن  
 الزايف وفيه نظر لم يتعرض  
 له الجمهور والظاهر أنه  
 لا يشترط مجاوزتها لانها  
 ليست من البلد قال في  
 المهمات والقوى عليه  
 والقريتان المتصلتان  
 تشترط مجاوزتهما (و) أنه  
 ليسا كن خيام كالآعراب  
 (مجاوزة حلقه فقط) بكسر  
 الحاء يوت بحقه أو متفرقة  
 بحيث يجتمع أهلها للسمر  
 في ناد واحد ويستعبر  
 بعضهم من بعض ويدخل  
 في مجاوزتها عرفاً مجاوزة  
 مرافقها كطرح الرماح  
 ولعب الصبيان والنادي  
 ومعاينة الابل لانها معدودة  
 من مواضع اقامتهم (ومع)  
 مجاوزة (عرض واد) ان

على العامر ع ش (قوله هجر بالتحويل على العامر) خرج بالهجر بمجرد ترك التردد اليه  
 اه شورى (قوله بقري بنسبة ما يأتي) أي قوله لا مجاوزة بساتين اه شورى (قوله كخفتم)  
 أي المزارع ووجه الادوية ان البساتين تسكن في الحلة ولا يشترط مجاوزتها للمزارع بالاولى لانها  
 ذهبت اصول حيطانه لانه ليس محل إقامة بخلاف  
 ماليس كذلك فانه يشترط  
 مجاوزته كما يصححه في المجموع  
 (د) لا مجاوزة (بساتين)  
 ومزارع كما فهمت بالاولى  
 وان اتصلت بمسافر منه أو  
 كانتا محوطتين لانهما  
 لا يتخذان للاقامة نعم  
 كان البساتين قصوراً ودور  
 تسكن في بعض فصول  
 السنة اشترط مجاوزتها كذا  
 في الروضة كأصلها قال في  
 المجموع بعد تفهذه لك عن  
 الزايف وفيه نظر لم يتعرض  
 له الجمهور والظاهر أنه  
 لا يشترط مجاوزتها لانها  
 ليست من البلد قال في  
 المهمات والقوى عليه  
 والقريتان المتصلتان  
 تشترط مجاوزتهما (و) أنه  
 ليسا كن خيام كالآعراب  
 (مجاوزة حلقه فقط) بكسر  
 الحاء يوت بحقه أو متفرقة  
 بحيث يجتمع أهلها للسمر  
 في ناد واحد ويستعبر  
 بعضهم من بعض ويدخل  
 في مجاوزتها عرفاً مجاوزة  
 مرافقها كطرح الرماح  
 ولعب الصبيان والنادي  
 ومعاينة الابل لانها معدودة  
 من مواضع اقامتهم (ومع)  
 مجاوزة (عرض واد) ان  
 سافر في عرضه (د) مع مجاوزة (قوله لانه كذا في الروضة الخ) محل الخلاف فبالاسرلة كما هو الفرض

(مهبط) أى محل هبوط  
ان كان فدرية (د) مع

مجاورة (مصدق) أى

محل صعودان كان في وحدة

هذا ان (اعتدلت)

الثلاثة فان أفرمت سمعتها

اكتفى بمجاورة الحافة

وظاهر ان ساكن غير

الأبنية واغنيام كئزال

يعرني حال عهد، ارحله

كالخلة فيقرر وقولي فقط

الى آخره من زيادي

(ويبقى) سفره (يبلوغه

مبدأ سفر) من سور أو

غيره (من وطنه أو) من

(موضع) آخر جمع من

سفره الى أم لا وقد (نوى

قبل) أى قبل بلوغه بقيد

زده بقولي (وهو مستقل

(قوله لا يقال القياس عدم

انتهاء سفره) أى لأنه في

ابتداء السفر يترخص

وهو ملاصق للسور مثلا

وفي انتهاء السفر لا يترخص

في ذلك المحل لأنه قد بلغ

مبدأ السفر وكان القياس

أنه يترخص فيه ولا يمنع

عليه الترخص الا ان دخل

السور مثلا اه شيخنا

(قوله في قوله من وطنه

الح) ويصح أن يكون من

وطنه شرطاً لثبوتها متعلقاً

بسفر اه شيخنا

القاصرين اه والظاهر أن المعطوف عليه قوله فقط والتقدير مجاوزة حلة اما فقط أى وحدها واما

عرض اه شيخنا قال شيخنا ح ف والوادي المكان المنقسم بين جبلين ونحوهما (قوله

مهبط) أى محل هبوط من الرمي أو نزوله يقال في الصباح مهبط كسجد (قوله ان كان في برة)

أى ان كان المسافر في برة ومثله يقال فيما بعده (قوله رحله كالحلة) مبتدأ وخبر والحلة خبران ويجوز

كون خبران قوله كالحلة أى ساكن الحلة فهو على تقدير مضاف ورمله فاعل والاول وأولى ليطابق قوله

ساكن اه والمراد أنه يشترط مجاوزته ومجاورة ما ينسب اليه عرفاً كقوله حل (قوله ويبتنى

سفره) لما بين المحل الذي يصير مسافراً اذا وصل اليه شرع بين المحل الذي اذا وصل اليه ينقطع سفره

اه شيخنا عزى ويذكر لانتهاء السفر ثلاث صور بلوغ المبدأ والاقامة ونية الرجوع وسيدكر

الشارح صورتين بقوله وانما ينتهي بالاقامة في الاولى الخ اذا اراد بالاقامة في كلامه مضى أربعة أيام

صحيحاً للتقدم في المتن قال الشوبري انظر هل المراد بلوغه لاستتمه أو المراد العرف قوة كلامهم

الأول وفيه وقف لأنه يلزم عليه أنه يترخص ولو كان بينه وبين السور دون شبر لأنه بعد أن لم يلاصقه

فليحذر (قوله يبلوغه مبدأ سفر) أى ما شرط مجاوزته ابتداء وان يدخله الآن لأن الاقامة أصل

فاكتفى فيها بمجرد الوصول بخلاف السفر فانه على خلاف الأصل فالشروط فيه الخروج من ذلك

وأما قبل بلوغه فيسببه عليه في قوله ويبتنى سفره أيضاً بقوله رجوعه ما كتبه الخ اه حل وبعبارة

مر في شرحه واذا رجع انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء من سور أو غيره وان يدخله

فيعرض الى وصوله لا يقال القياس عدم انتهاء سفره الا بدخوله العمران أو السور كما يصير مسافراً الا

بغير وجهه من انما قول الأول والفرق أن الأصل الاقامة فلا تنقطع بالاحتياط السفر وتحققه

بغير وجهه من ذلك وأما السفر فعلى خلاف الأصل فالشروط مجرد وصوله وان يدخله فعل أنه ينتهي

بمجرد بلوغه مبدأ سفره من وطنه ولو مار به في سفره كان خرج منه ثم رجوعه من بعيد فاصد امر وره

من غير اقامة اه (قوله من سور) بيان لقوله مبدأ سفره في قوله من وطنه بتعريفه وهي ومدحها

في محل نصب على الحال أى حال كون مبدأ السفر بعض وطنه وان ابتدائية صفة لمبدأ أو سلمته أى ناشأ

من وطنه (قوله من وطنه) وان لم ينو اقامة ولا حلة أى فيعلم منه أن القيود الثلاثة الآتية خاصة بالموضع

الآخر (قوله ومن موضع آخر) أى غير وطنه وان كان مقابله أهله لأنه لا تلازم بين الاقامة والتوطن

وقوله رجوع من سفره اليه كان يخرج الشامي من مصر الى مكنم يرجع من مكة الى مصر وقوله ولا كان

يخرج الشامي مثلاً من مصر فاصد الاقامة بمكة لأنه ينتهي سفره ببلوغه سور مكة بالنية المذكورة لان

وصوله سور مكة يصدق عليه أنه بلغ مبدأ سفره أى لغير هذا المسافر ولذلك أ في الشارح به ذكره وبعضهم

نوههم ان المراد مبدأ سفره فارتبك كذا قرر شيخنا ح ف (قوله وقد نوى قبل) أى سواء كان ذا

حاجة أو لا وسواء كان وقت التيسر كذا أو سائر اوقاف الشارح في بيان مفهوم هذين القيدين أما اذا لم

ينو الخ صادق بما اذا كان المسافر ذا حاجة أو لم يكن لكن صدق غير مراد بل ينبغي تخصيصه بما اذا لم

يكن ذا حاجة وأما اذا كان ذا حاجة فهو الذي ذكره في المتن بقوله وباقمته الخ فهو مفروض في ذي

الحاجة الذي لم ينو قبل بلوغه سواء نوى بعد بلوغه أو لم ينو أصلاً في هاتين الحالتين ينتهي سفره

بمجرد المسك والنزول ولا يتوقف انقضاؤه على النية فعلم ان قول المتن وباقمته الخ بعض مفهوم قوله

وقد نوى قبل الخ والبعض الآخر هو ما ذكره الشارح بقوله أما اذا لم ينو الخ كما علمت من قصره على

غير ذي الحاجة قال مر وما يقع كثيراً في زمان من دخول بعض الحاج مكي قبل الوقوف بنحو يوم

مع عزهم على الاقامة بمكة بعد رجوعهم من مكي أربعة أيام فأكثر هل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم



مكنة نظار النسبة الاقامة به ولو في الانتهاء أو يستمر سفرهم الى الرجوعهم اليها من متى لأها من جلة مقصودهم فلا تأثير لنبههم الاقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة الاعداء الشروع فيها وهي انما تكون بعد رجوعهم من متى ودخلهم مكنة نظار في ذلك بحال والثاني أقرب كما يحسنه بعض أهل العصر اه وهذه القيود الثلاثة انما هي قيود في قوله أو موضع آخر فكان الأولى للصنف ان يعد العامل وهو من لبينه على ذلك كما هو عادته وأما بلوغه مكنة فيتمس به السفر مطلقاً أي سواء نوى قبل وصوله أو بعده وألم ينو أصلاً وسواء كان مستقلاً أو غير مستقل اه شيخنا **(قوله اقامة به)** أي هذا الموضع الآخر وقوله مطلقاً أي غير مقيد بزمن **(قوله وباقامت)** معطوف على قوله ببلوغه الخ وهو أيضاً راجع للموضع الآخر لا للوطنه خلافاً لما يوجهه هذا التعبير من رجوعه اليها مرة وهذا المعطوف على الموضع الآخر صريح به المدايني على خط وقال وأما وطنه فيتمس السفر بالوصول اليه من غير توقف على اقامته به ولا على سبق نية الاقامة والمراد بالاقامة في قوله وباقامت النزول والمكث وقطع السفر كما أشار اليه حل وعش **(قوله حينئذ)** أي حين اذ قام أي نزل ومكث **(قوله لا تنتضي فيها)** أي الاربعة **(قوله أما اذا لم ينو الاقامة)** أو نواها بعد بلوغه مفهوم قوله نوى قبل الاقامة مفهوم نوى واثنائه مفهوم قبل ولم يذكر هنا مفهوم مستقل لأنه سيأتي يذكرة في قوله وكذا لو نواها فأنه أوفى مسئلة الكتاب غير المستقل وأشهر هناك لأن حكمه مخالف لحكم مفهومهما والمشارك قوله وكذا لو نواها الخ في الحكم ذكره معه اه وكان الأولى ذكره أي ذكر قوله أما اذا لم ينو قبل قوله وباقامت الخ **(قوله فلا يتسنى)** سفره بذلك أي ببلوغه **(قوله بالاقامة في الأولى)** ليس معنى الاقامة هنا معناه في عبارة التي بل هي مختلفان اذ هي في عبارة التي عبارة عن مجرد المكث والنزول وان لم تنص الايام الاربعة وهنا عبارة عن مضى الايام الاربعة بكماله في القصر قبله منها ففرق بين الاقامتين من هذا الوجه بل ومن وجه آخر وهو أن الفرض في صورة المتن أن المسافر ذوا حاجة كما يتبادر من قوله وعلم الخ والفرض في هذه أي صورة الشارح أن المسافر ليس ذوا حاجة كما يفرضه شيخنا والى قوله بالاقامة في الأولى عوض عن الضمير أي بالاقامة أي الاربعة المقصدة بكونها جميعة تخرج ما لو أقام أربعة أيام منها يوماً بالدخول والخروج فلا ينقطع سفره بتلك الاقامة فقوله الشارح وانما لم يحسب الخ راجع لهذا المفهوم على الوجه المذكور ولقول المتن صحاح بل المذكور في أصله وشرحه م انما هو ذكره في مسئلة المتن فقتضاه أنه كان على الشارح أن يقدم قوله وانما لم يحسب الخ عند قول المتن أي أربعة أيام صحاح ولعلنا نوه الى هنا لأجل أن يرجع المفهوم كما يرجع للمنطوق فإنه ذكره في هذا الصنيع **(قوله في الأولى)** هي قوله أما اذا لم ينو الاقامة وقوله في الثانية هي قوله أو نواها بعد بلوغه اه شوبري **(قوله وبنيها الخ)** الاوضح أن يقول وبنيته المذكورة بشرط المكث والاستقلال في الثانية لأن الفرض أنه نوى الاقامة **(قوله والتقيد بالمكث فيها)** أي في الثانية وقوله ووقع لبعضهم هو الاذرى وقوله في غيرها أي وهي مسئلة المتن المذكورة بقوله وقد نوى قبل وهذا الغرض خطأ لأن مسئلة المتن لا تقتضي بالمكث الثانية وانما تقتضيه مسئلة الشارح وهي ماذا نوى بعد الوصول اه شيخنا **(قوله والأصل فبأذا كر)** أي في المفهوم المذكور بقوله أما اذا لم ينو الاقامة الخ وحل الاستدلال قوله وانما يتسنى بالاقامة في الأولى الخ فاستدل على الأولى من هاتين المسئلتين بمجموع الخبرين واستدل على الثانية بالقياس بقوله وألحق بالاقامة الثانية اقامتها لكن فيه أن المدعى في المفهوم أن نية الاقامة كانت بعد الوصول اذ هي قبله لا يتسنى بها وانما يتسنى بالوصول نفسه والقياس ليس فيه تقييد بكون النية بعد الوصول الذي هو المدعى كما علت واذا علمته حتى يشمل النية قبل الوصول وبعده لم يصح ما علمت

اقامة به) وان لم يصلح لها ما  
(مطلقاً) وهو من ز يادى  
(أور أربعة أيام صحاح) أي  
غير يوى الله خول والخروج  
(وباقامت) قد (علم)  
حينئذ (ان اربعة) يكسر  
أوله واسكان ثانياً يفتحهما  
أي حاجته (لا تنتضي  
فيها) أما ذالم ينو الاقامة أو  
نواها بعد بلوغه فلا يتسنى  
سفره بذلك وانما يتسنى  
بالاقامة في الأولى وبنيها  
وهو ما مكث مستقل في  
الثانية والتقييد بالمكث  
فيها ذكره في المجموع  
ووقع لبعضهم عزوله في  
غيرها والأصل فبأذا كر  
(قوله رحمه الله أور أربعة  
أيام صحاح) بخلاف ما دونها  
فيترخس فيه وانظر لرو  
ألقى البدون بدون وهكذا  
هل يترخس فيه أو يفرق  
بين المسافر حقيقة فيترخس  
اذا نوى البدون والمسافر  
حكما فلا تؤثر نيته وهو  
الظاهر والأدنى الى  
استقرار العمر فراجع  
التبوت في بعض الصور

أن النية قبله لا يحصل الانتهاء بها نفسها وفيه أيضا أن المدعى وهو الانتهاء بالنية مقيد بما إذا لم يكن  
 المسافر ذاحاجة أما إذا كان ذاحاجة ولم ينو قبل الوصول فأنما ينتهي سفره بالأقامة نفسها كما علمت  
 أيضا في سابقين ومع هذا فيرد عليه أيضا أنه لم يستدل على منطوق المتن كما هو عادته بل سكت عنه  
 واستدل على المفهوم فأده شيخنا **(قوله)** خرا يقيم الخ خبرا بصيغة التثنية مضاف للخبرين بعده  
 الأول قوله يقيم الخ والثاني قوله وكان يحرم الخ وعبارة شرح مر ولوأقلها أي الأربعة من غير نية  
 انقطع سفره بجماعها أو نوى إقامته وهو سائر فلا يؤثر أيضا أصل ذلك أن الله تعالى أباح القصر بشرط  
 الضرب في الأرض أي السفر وبنت السنة أن إقامة مادون الأربعة غير مؤثرة لأنه صلى الله عليه وسلم  
 أباح للمهاجر إقامة ثلاثة أيام بمكة مع حصة المقام بها عليه اه بحر وفه وقول مر لأنه صلى الله عليه  
 وسلم الخ الأولى تقديمه على قوله وبنت السنة الخ لأنه دليل على قبول قوله وبنت الخ فعلى هذا لا حاجة  
 لقول الشارح الآتي وفي معنى الثلاثة الخ لأنه ثابت بالنسبة أيضا فلا حاجة لاثباتها بقرس والاستدلال  
 بالحقيقة إنما هو بالخبر الثاني لكنه أنى بالأول للبين المراد بالإقامة في الخبر الثاني وأنها الأربعة فما  
 فوقها دون الثلاثة فنزاد عليها لم يصل لتمام الأربعة فذلك احتياج إلى القياس بقوله وفي معنى الثلاثة الخ  
 وقوله فالترخيص الثلاثة أي في الخبر الأول وكان عليه أن يقدم القياس الذي في قوله وفي معنى الثلاثة  
 الخ هنا أي بجنب قوله فالترخيص بالثلاثة ليظهر قوله بخلاف الأربعة ولأنه من تمام الاستدلال على  
 دعوى واحدة بخلاف القياس الأول في كلامه وهو قوله وألحق بإقامتها الخ فانه استدلال على دعوى  
 أخرى تأمل **(قوله)** قيم المهاجر أي في عمرة القضاء سنة سبع فهذا الخبر وارد فيها وسببه أن  
 الكفار لما منوه صلى الله عليه وسلم من دخول مكة في عمرة الحديبية منعت اصطلاحهم على أن  
 يدخلها العام القابل سنة سبع ويستمرو بقيم فيها ثلاثة أيام فقط اه شيخنا **(قوله)** وكان يحرم الخ  
 أمم كان ضمير الشأن وخبرها جلة يحرم كما في الثوري أي وكان يحرم قبل الفتح ودائي به لينبه على  
 أن الثلاثة ليست إقامة لأنها كانت محرمة عليهم فالاستدلال بجموع الخبرين وقوله فالترخيص  
 بالثلاثة الخ انظر من أين هذا لأن غاية ما في الحديث إباحة الإقامة للمهاجرين ثلاثة أيام بعد أن كانت محرمة  
 عليهم وهذا لا يقتضي بقاء حكم السفر الآن يقال معنى الحديث بقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا  
 مترخصا برخص السفر تأمل **(قوله)** وفي معنى الثلاثة ما فوقها ودون الأربعة أي غير بوم الدخول  
 والخروج واعترض هذا بأنه غير معقول لعدم تصوّره في الخارج لأنه ان دخول في أثناء يوم الأحد  
 مثلا وخرج في يوم الخميس ولو في أخوه صدق عليه أنه أقام ثلاثا غير بوم الدخول والخروج وان  
 خرج يوما لصدق عليه أنه أقام أربعة كوامل وأجاب عري بأنه يتصور بالنية كأن ينوي أن  
 يقيم أربعة أيام الأشيا غير بوم الدخول والخروج فلا ينهي سفره بذلك بل يترخص حينئذ اه  
 شيخنا عزري وأجاب بعضهم بأن ليلة الخميس زائدة على الثلاث لأن يوم الخروج يومه لا هي **(قوله)**  
 الخط أي في يوم الدخول والرحيل أي في يوم الخروج **(قوله)** أما لو نوى الإقامة الخ هذا من بقية  
 الكلام على المفهوم الذي ذكره بقوله أما إذا لم ينو الإقامة الخ وفيه أيضا مفهوم القيد الثالث في المتن وهو  
 قوله وهو مستقل ولعل غير الشارح في توسيط الاستدلال بالخبرين والقياس بين خلال الكلام على  
 المفهوم أن الخبرين والقياس إنما يشتان بعض المفهوم وهو ما قدم عليه ما أبقى في المفهوم فلم تؤخذ  
 من داليله فدل لك أنها معته واستدل على بعضها بدليل عرقي حيث قال لأن سبب القصر السفر تأمل  
**(قوله)** في الثانية وهي بينهما بعد الدخول وقوله فلا يؤثر أي فله مخالف لنيته **(قوله)** أو في مسألة  
 الكتاب أي المتن وهي ما إذا انتهى سفره ببلوغه موضعا آخر وقد نوى قبل بلوغه وهو مستقل إقامة

خبراً بقيم المهاجر بعد قضاء  
 نسكه ثلاثاً وكان يحرم على  
 المهاجرين الإقامة بمكة  
 ومساكنة الكفار ورواهما  
 الشيخان فالترخيص في  
 الثلاثة بدلي على بقاء حكم  
 السفر بخلاف الأربعة  
 وألحق بإقامتها نية إقامتها  
 وتعتبر بليائها وفي معنى  
 الثلاثة ما فوقها ودون  
 الأربعة وإنما لم يحسب  
 يوما الدخول والخروج  
 لأن فيها الخط والرحيل  
 وهما من أشغال السفر أما  
 لو نوى الإقامة في الثانية  
 وهو سائر فلا يؤثر لأن  
 سبب القصر السفر وهو  
 موجود حقيقته وكذلك  
 نواها فيها أو في مسألة  
 الكتاب غير المستقل  
 دون متبوعه كبدويش

به وقوله غير المستقل كان وجهه والقن اه حل (قوله وان توقعه كل وقت) من ذلك انتظار خروج  
 الرجاء كسب السيفية وشروج الرقعة اليه اذا كان غزيمه على السفر وان لم يخرج جواهران نوى انه لا يسافر  
 الا مع الرقعة لا ترخص لعدم جزمه بالسفر اه حل وقوله كل وقت مراده مدة لا تنقطع السفر كيم  
 أو يومين أو ثلاثة فليس المراد بكل وقت كل لحظة (قوله أي رجاء) تفسير لقوله توقع وقوله حصوله له به  
 تفسير للتصير للصوب وفي كلامه اشارة لتعدد مضاعف في المكان وهو حصول لان التصير راجع لأرضه  
 (قوله قصر ثمانية عشر يوما) ومثل القصر سائر الخص المتعلقة بالسفر فلو قال ترخص ثمانية عشر  
 كان أعم ولا يستثنى سقوط الفرض بالتيمم لان المدار فيه على غلبة الماء وفقدته ولا لالة النافذة لغير  
 القبلة اذا كان صوب مقصده لان المدار فيه على السير اه حل (قوله ولو غير محارب) أي مقاتل  
 وغرضه منه الغاية الرد على قول ضعیف يخص الترخص بالمقاتلة في قولان ضعیفان أيضا ايرود  
 عليهما على لشدته فنهما الا لزيادة ليل ترخص أبدا والثاني ترخص أربعة أيام فقط (قوله أقامها بمكة)  
 عبارة مر وحج بعد فتح مكة وهي ظاهرة اه ع ش وروى أنه أقام سبعة عشر وتسعة عشر  
 وعشرين وحل الأخير على حسان بوى الدخول والخروج والذي قبله على أحدهما والاول على  
 فوات يوم قبل حضور الراوي اه ا قل على الجلال (قوله لحرب هوازن) أي لاجل حوب هوازن  
 أي لاجل انتظار الخروج لجرهم فلما أراد أن كان يقصر في مكة قبل الخروج لحرب هوازن وليس  
 المراد أنه كان يقصر وقت المحاصرة كعبه به عنهم اذ هذا ليس في كلام الشارح وهوازن اسم لقبيلة  
 حليمة السعدية كانوا قديمين بمحذين وهو مكان قرب البحر انقوب بعد أن غزاهم ونصره الله تعالى عليهم  
 ذهب للطائفة غزاهم أهل وظفره الله بهم ثم رجع الى الجعرانة فقسم غنيمة هوازن هناك (قوله وان  
 كان في سنده ضعف) قيد قال هذا يعني الترمذي له (قوله وقيس بالمحارب) أي التي في الحديث  
 لان ابنه صلى الله عليه وسلم كان محارب أي منتظرا للحرب (قوله وطارق مالهوع الخ) أي طارق  
 المسافر الذي توقع أن به كل وقت حيث يقصر ثمانية عشر يوما المسافر الذي علم أن أرب به لا ينقص في  
 الاربع بمقتضى ينهى سفره بمجرد الإقامة كاذكره الملقن بقوله باقامته الخ وغرضه بهذا الرد على القول  
 الضعيف الذي سوى بين الاول والثاني في امتناع القصر في اذ على الاربعه كاعتقت من عبارة أصله  
 وشرح مر وكان المناسب أن يقول لا ينقص ليواني ماني الملقن من الاتيان بالنافية (قوله ما كنا)  
 خرج به بالنوى ذلك وهو سائر ذهابا فان ينشأ لا تؤثر لان سيرة منافطها وأما لو نوى الرجوع ثم  
 رجع من غير مكث كان سفره جديدا اه حل (قوله ولومن طویل) أي لا فرق بين أن يكون  
 طويلا أو قصيرا بالنسبة للحمل المرجوع منه الى الحمل الذي رجع اليه كذا قاله حل وقال بعضهم قوله  
 ولومن طویل بان كانت نيته الرجوع بعد سير مرحلتين فأكثر (قوله لا الى غير وطنه) هي عاطفة  
 على مقبرته كأنه قال وبنيته الرجوع الى وطنه مطلقا أو لغيره لغير حاجة لا الى غير وطنه الخ اه ع ش  
 قال شيخنا ومنطوق هذا الاث مور بينهما بقوله بان نوى رجوعه الى وطنه أي حاجة أو لا فانها بان  
 صورته ان الثالثة قوله والى غير مالهوع مفهومه صورة واحدة ذكرها بقوله فان نوى الرجوع  
 الخ والحاصل أن الرجوع اما لوطنه أو لغيره وعلى كل حال اما الحاجة أولا (قوله بان نوى الرجوع  
 الخ) كالسافر من مصر الى دمياط لكن قبل وصوله الى دمياط يرجع يوم مثلا مكث بدمياط ونوى  
 الرجوع الى مصر وبين البلدة ومصر سفر طويل وهذا مثال لقوله ولومن طویل اه شيخنا  
 (قوله في ذلك الموضع) أي الماكث فيه وقال بعضهم أي الموضع الذي نوى فيه الرجوع وعبارة شرح  
 مر امتنع قصره مادام في ذلك المثل كجزموا به اه (قوله فان سافر) أي لقصد الاول أو

ولو ما كنا (وان توقعه)  
 أي رجاء حصوله له به (كل)  
 وقت قصر ثمانية عشر  
 يوما محاربا ولو غير محارب  
 لانه صلى الله عليه وسلم  
 أقامها بمكة عام الفتح حرب  
 هوازن يقصر الصلاة واه  
 أبو داود والترمذي وحسنه  
 وان كان في سنده ضعف  
 لان له شواهدا تقويه وقيل  
 بالمحارب غير لان المرخص  
 هو السفر لا المحارب فيوطرق  
 مالهوع أنه لا ينقص في  
 الاربعه كما سأل به ثم  
 منطقتان بعيد عن هيئة  
 المسافر بخلافه هنا (و) يتبين  
 سفره أيضا بنية رجوعه  
 ما كنا (ولومن طویل)  
 (لا الى غير وطنه) الحاجة  
 بان نوى رجوعه الى وطنه  
 أولى غيره للتبرح حاجة فلا  
 يقصر في ذلك الموضع فان  
 سافر فسر جديد فان كان  
 طويلا قصر والا فلا

(قوله من ذلك انتظار خروج  
 الرجاء) فلو طارق الموضع  
 الذي حبس فيه ثم رده  
 الرجاء إلى أقام فيه فهي  
 إقامة جديدة لا تنضم الى  
 الأولى اه شرح البيهقي

لقهره ولو لما خرج منه اه شرح مر (قوله ولومن قصر) كالقوى المصرى أن يسافر الى دميما فلما وصل الى قايوب الرجوع الى بلدة في الصعيد لحاجة فلا ينتهى سفره بالرجوع ولا ينتهى (قوله لم ينته سفره بذلك) فله القصر في ذلك الموضوع ويدرجوه اه حل (قوله وكنته الرجوع التردد فيه) أى فإذا كان التردد لوطئنا أو لقهره لم يجر حاجة انتهى سفره والا فلا قرار كنية الرجوع في السائل الأربع ثلاثة المنطوق واحد تأله وهم والله اعلم

فصل في شروط القصر وما يذ كرمها (قوله وما يذ كرمها) أى من قوله والا فضل صوم لم يضر ومن مسألة الاستخلاف (قوله شروط ثمانية) وهي طول السفر وجوازه وعمر المقصد وعدم الرضا بمقيم ونية القصر وعدم المتأني لها ودوام السفر والعلم بالكيفية وسستأني اه برماوى (قوله سفر طويل لفرض صحيح) الشرط مجموع هذه الامور الاربع فهو مركب منها وهذا نظير الملة المركبة من معان والظاهر انه جعل الشرط هو السفر والبقية شروط له ولو جعل قوله لفرض صحيح شرطاً مستلزماً لكان ظاهراً قال الشورى وهلا قال طول سفر كقال ثانياً جوازها واجب بانها لو عجز بما ذكره من المخصص العلول وأنه قبل طول له لا تخصص له اه ويجب أيضاً بان المعتبر هو السفر فقط والطول وصف لكفى ع ش (قوله وان قطعه في لحظة) فان قلت اذا قطع المسافة في لحظة صار متاف ككيف يصور ترخيه فيها قلت لا يزم من وصول المقصد انتهاء ترخيه لكونه نوى فيه اقامة لا تقطع السفر وأن المراد باللاحظة لحظة من الزمان التي تدعى الترخيص (قوله في بر أو بحر) متعلق بسفر (قوله لفرض صحيح) أى ديني أو دنيوي ولو بقصد أن يباح القصر هكذا قاله حل ومثله في شرح الروض وقوله ولو بقصد أن يباح له القصر ينافيه ما يأتي من أنه اذا كان الفرض في العدول مجرد القصر لا بقصر فاداً كان قصد القصر ليس غرضاً مستحقاً للعدول فكيف يكون غرضاً صحيحاً في أصل السفر الآن يقال المذكور هنا قصد اقامة القصر لا قصد القصر وفيما أتى قصد القصر ففرق ما بينهما وصرح حل فيما يأتي في بانه وقوله لفرض صحيح أى لفرضه الصلاة فقصر الصلاة ليس من الأغراض بخلاف قصد اقامة القصر لانه لا يزم من ابعثه وجوده اه (قوله أو عدل لفرض غير القصر) صورة المسئلة أن مقصد له طر يمان طريق قصير لا يبالغ مرتلين وطريق طويل يبلتهما فليقل الطويل وخرج ما لو كانا طولاً بلين فليقل أطولهما ولو لفرض قصر فقط فانه يقصر فيه جزاً اه من شرح مر (قوله غير القصر) ولومع القصر كابدل عليه قول الشارع بعد أو مجرد القصر في قصر فبما ذكر اه ح (قوله وتزده) هو إزالة الكدورات البشرية وقال شيخنا ح هور و بما تنبسط به النفس لازالة هموم الدنيا ولا يفتنى أن التزده هنا حاصل على سلوك ذلك الطويل وليس حاملاً على أصل السفر بل الحامل عليه غيره كالتجارة مثلاً فلا ينافي ما تقر أنه لا بد أن يكون الحامل على السفر غرضاً صحيحاً وليس التزده من وفي شرح شيخنا أنه لو كان لازال الفرض ونحوه كان غرضاً اه حل وزى أى وان لم يتغير طيب بذلك فليقله فليقل الشارع بالتزده لا ينافي بمثله به بانتقل ولوفر بالتزده كاصنع بعضهم وذلك ان مثله بالتزده أعما هو لفرض الحامل على العدول الى الطويل ومثله بانتقل أعما هو لفرض الحامل على أصل السفر فالخاصل أن التزده لا يصح أن يكون غرضاً حاملاً على أصل السفر ويصح كونه غرضاً حاملاً على العدول الى الطويل (قوله وان عدل الى الطويل لفرض الخ) قال الاذرى لوسلكه غلماً لا عن قصد أو جهلاً فانه ظاهر انه يقصر ولم أره نصاً انتهى مر اه شوى (قوله أو مجرد القصر) أى القصر المجرد عن غرض آخر فهو من إضافة الصفة للموصوف فتفيد العبارة أنه لو قصد القصر وغيره ما لا يضر شيخنا قال العلامة الشورى ويشارك ما هنا جواز الاقتداء بمن في الركوع لقصد سقوط الفاتحة عنه بأن

فان نوى الرجوع ولو من قصر الى غير وطنه لحاجة لم ينته سفره بذلك وكنته الرجوع التردد فيه كفى المجموع عن البتوى وقول ما كتبت الى آخره من زيادتي فصل في شروط القصر وما يذ كرمها (قوله شروط ثمانية) أحدها (سفر طويل) وان قطعه في لحظة في بر أو بحر ان سافر (لفرض صحيح) ولم يعدل عن قصر (البس) أى الى العلول (أو عدل) عنه اليه (لفرض غير القصر) كسهولة وأمن وعيادة وتزده فان سافر بلا فرض صحيح كان سافر مجرد التنقل في البلاد لم يقصر وان عدل الى الطويل لا لفرض أو مجرد القصر فذلك كالمسلك القصر وطوله لا يذهب بينا وشمالا وقول أول لفرض من زى يادى (وهو) أى الطويل (ثمانية) أو يعون

(قوله لا يصح أن يكون غرضاً حاملاً الخ) حيث كان الصحيح ما ليس سواها فالمانع من كونه غرضاً خصوصاً وقد نص عليه سم في شايته عن حميرة

الجماعة معالوثة لذاتها في الصلاة مطلقا في الجبل بخلاف القصر وبان الجماعة مشروعة سفر وحضر  
 بخلاف القصر فكانت أهم منه وأن فيه اسقاط شطر الصلاة بخلاف الاقراء الله كوروا في ذلك  
 الاسقاط خلفه تحمل الامام له بخلاف هذا لا خلاف له **اه** **(قوله هاشمية)** بالرفع صفة للجمانية وأر بعون  
 والنصب صفة لميلا واعتراض بأن المبل بالوصف بهاشمية بل بهاشمية الآن قال راعى معناه لانه في  
 لغتي أميال ويحمل أن يكون حال من ثمانية وأر بعون أي حال كونها هاشمية وان كان محي والحال  
 من الذكر قبله وقوله هذه بالتميز عول عن المضاف أي وهو ذهب ثمانية وأر بعون تأمل **(قوله أي سري)**  
 يومين من غير ليلة وليأتين من غير يوم أو يوم وليلة وقوله معتدين المراد بالاعتدال أن يكونا مقدر  
 يوم وليلة وهو نهاية وستون درجة فلكية **(قوله بسير الاقراء)** على لوجه المعتدين التزول لاسم تراحة  
 وأكل وصلاة أي الحيوانات الثلاثة لاجل والظاهر أنه لا فرق بين الأبل وغيرها واشتهر على السنة  
 المشايخ أن المراد سيرا الأبل كذا ذكره حل وعبارة لشورى قوله بسير الاقراء وهي الأبل الحاملة لأن  
 خطوة البعير أوسع حينئذ **اه** وفي الخبر ان الثقل واحد لا تقبل كحمل وأحال ومنه قولهم أعلقه نعله أي  
 وزنه **اه** ومنه قولهم أن في الكلام يجوز أن المراد بالاقراء الأبل الحاملة لا تقبل أي الاحمال والعلاقة  
 المجاورة فصميت الأبل أيضا باسم أحمال التي على ظهرها فتأمل **(قوله أر بعون)** بضم الباء  
 للوحدة والمراد الملهة وهو ثمرى معرب **اه** وماوى **(قوله عاقبه البخارى)** التعليق حذف أول  
 السند واحدا كان أو أكثر والارسل حذف آخره فالأول كحذف للشيخ والثاني كحذف الصحابي  
 والحاصل أن الروى إذا ذكر جميع السند في حديثه كان متصلا وان حذف أوله كان منقطعا وان حذف  
 آخره كان مرسل وان حذف وسط السند نظري الخوف قال كان واحدا كان منقطعا وان كان اثنين  
 كان معضلا **اه** عن وفيد بصيغة الجزم نفيها على أنه إذا كان كذلك يجتمع بخلاف ما لو قال  
 البخارى روى عنى الله عليه وسلم مثلا كذا **(قوله وأسنده البيهقي)** أي إلى ابن عمر فقط بل ورد  
 أن عثمان بن حنيف رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس حيث قال حدثني ابن عباس أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر ويفطر في أربعة أيام وعليه فلا اشكال لانه صار مرفوعا كذا كره  
 اط ف ومراده في الاشكال الذي أشار الشارع إلى جوابه بقوله ومثله أنما يفعل بتوقيف وهو أن  
 فعل الصحابي ليس بحجة حتى يستدل به أو جيب أيضا بأنه لا يعرف لهما مخالف فهو واجماع سكنى **(قوله)**  
 ومثله أي مثل المذكور من قصر والفطر فعلى هذا يكون يفعل مبنيا مجهولا ومثل المذكور  
 ابن عمر وابن عباس فعليه يكون يفعل مبنيا لفاعل **(قوله بتوقيف)** أي سماع أو وثبة من الشارع  
 اذ لا مدخل للاجتهاد فيه فصح كونه دليلا **اه** وماوى **(قوله الأباب معه)** الظرف متعلق بحسب  
 الذي بعده ووقول الأباب فلا يجب معه مكان أوضح **(قوله والغالب في الرخص الخ)** أشار بقوله  
 والغالب إلى ما هو الأرجح في الأصول أن الرخص لا يدخلها القياس قاله ع ش وفي مرل ومن غير  
 الغالب القياس عليها كفى الخبر الوارد في الاستجاءة فليس عليه ما في معان من كل جامد الخ **اه** **(قوله)**  
 والمسافة متحد يد أي ولو بالاجتهاد ولا يقال هناك رخصة ولا يصار إليها لا يبين لانه هو هذا من المواضع  
 التي أقام فيها الفقهاء الظن من أن اليقين فليتأمل شورى وعبارة سم ولا يشترط يثبت التحديد ل  
 يكتفى الظن بالاجتهاد **اه** **(قوله فيحتاج فيه بتحقيق تقديرها)** أي ويكتفى فيها الظن مما لا يوجب  
 لوشك في المسافة اجتهد **اه** حل **(قوله والميل الخ)** عبارة بعضهم والميل القبايع والباع أر بعون  
 أذرع والقرار أر بعون عشرون اصعاً والاصبع ست شعرات بوضع ملن هذه لظهور تلك الشعيرة  
 ست شعرات من ذنب البقل **اه** شورى **(قوله خطوة)** بضم الخاء اسم لما بين القدمين والفتح د

ميلا هاشمية ذهابا وهي  
 مرحلتان أي سببر  
 يومين معتدلين بسببر  
 الاقبال وهي ستة عشر  
 فرسخا وهي أربعة  
 برد فقد كان ابن عمر وابن  
 عباس يقصران ويفطران  
 في أربعة برد عاقبه  
 البخارى بصيغة الجزم  
 وأسنده البيهقي بسند صحيح  
 ومثله أنما يفعل بتوقيف  
 وخروج زياتي ذهابا لأباب  
 معه فلا يجب حتى لو قصد  
 مكان على مرحلة بيقين لا  
 يقيم فيه بل يرجع فليس له  
 القصر وان ناله مشقة  
 مرحلتين متواليتين لانه  
 لا يسمى صفرا طويلا  
 والغالب في الرخص الاتباع  
 والمسافة متحد يد لان القصر  
 على خلاف الأصل فيحتاج  
 فيه بتحقيق تقديرها  
 والميل أربعة آلاف خطوة

**(قوله ان الرخص لا يدخلها)**  
**الخ)** أي غلبا بديل ما بعده  
 قالوا في التصريح به **(قوله)**  
 أي ولو بالاجتهاد أي  
 اجتهدا المترد من اه شيخنا

لنقل الرجل من محل لآخر (قوله والخطوة ثلاثة أقدام) أي الخطوة العشرة في الميل فهو اثنا عشر ألف  
 قدم أو ما مجموعه المسافة لنفسه ستة وسبعون ألفا قال حج في شرح عب والقدم نصف ذراع  
 أه شوري (قوله النسوبة لبني هاشم) أي بني العباس لتقديرهم لها وقت خلافتهم وليدته منسوبة  
 إلى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الأموية) هو يضم المزة ففتح من فتحها أه شوري  
 نسبة إلى بني أمية لتقديرهم لها وقت خلافتهم وفي ع ش على مر ماضيه قال السيوطي في الأسباب  
 الأموية بالفتح نسبة إلى أم بن بجالة بن زينة بن نعلبة والأموية بالضم نسبة إلى بني أمية قال في جامع  
 الأصول بعد ذكر الفتح والضم والفتح قليل أه ومراده أن النسوبة بين الأمية قليل والكثيرهم  
 النسوبة إلى بني أمية لأن في هذه النسبة لغتين مطلقا هما هنا بالضم لا غير وهذا تعلم ما في كلام  
 الشوري (قوله) اذكر كل خمسة منها (الخ) بهذا يعلم أنه لا فرق في بيانها بين الهاشمية غاية الأمر أن أميها  
 بالهاشمية ثمانية وأربعون بالأموية أربعون فيصح التقدير بالأموية أيضا ولكنه إنما احتز عنها  
 لاجل قوله ثمانية وأربعون إذ بعد هذا لا بد يجب التقييد بالهاشمية لأنها بالأموية يزيد على المرحلتين  
 (قوله وثانيها جواز) لا يقال هذا يعني عنه قوله السابق لغرض صحيح لا نقول أن تنازل بين محبة الغرض  
 والجواز فإن سفر المراد للتجارة بغرض زوجهما لغرض صحيح لكنه غير جائز كذا الشوري  
 قال شيخنا والمراد بالجائر ما ليس حراما فيشمل الواجب والمندوب والمكروه كالسفر للتجارة في  
 أ كفاي لموت أه (قوله له أص به) أي السفر خلافا للزنى أي ولو كانت المعصية صورة كازوجة  
 الناشئة لا يفتي الصغيرين كافي شرح مر أم المعصية في السفر كسفر البحر في سفر الحج فلا يؤثر  
 لاجبة السفر فلا نظر لما يطرأ فيه ومن المعصية بالسفر ما ذهب إليه على وظيفته غيره بشرط أن يكون  
 أهلا وأن معه الوظيفة أهل لما روي يزي (قوله ولوفي ثمانية) وهذا يقال له أص بالسفر في  
 السفر بأن أنشأه مباحا قلبه معصية (قوله كما بقى) بل بالعدل أهل أهلة يقال أي العبد إذا هرب من  
 سيده ففتح الباء بأقرب ضمها وكسر الفاء وأقرب وحكي ابن فارس أبق العبد كسر الباء بأقرب فتحها  
 قال العالقي في سفر أهلة لا يقال العبد أبق إلا إذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد عمل والأفوه هارب  
 ذكره ابن المقفع في الإشارات (قوله لأن السفر سبب الرخصة الخ) عبارة تشرح مر أدمشروعية  
 الترخيص في السفر لأعانة والمعاصي لا يعان لأن الرخص لانتباط بالمعاصي (قوله فلانتباط) أي لا تتعاقب  
 أي لا يكون سببا يجوز لها معصية وكتب أيضا معنى قولهم الرخص لانتباط بالمعاصي أن فعل الرخصة  
 متى توقف على وجود شيء كالسفر فإن كان تعاطيه في نفسه لم يمنع مع فعل الرخصة والأفلا أه  
 تشرح مر شوري (قوله بل عليه التيمم) لأن التيمم رخصة ومقتضى كونه رخصة أن العامي  
 لا يتيمم فنفى الشارع ذلك بقوله نعم له بل عليه الخ كذا فرره شيخنا عبارة لنو برى الظاهر أنه في  
 التيمم لتقديس الماء حسا كما هو فرض كلام المجموع بخلافه نحو مرض فلا يتيمم إلا أن تاب وعبارة  
 حل هذا يفيد أن التيمم من رخص السفر وأنه جائز بل واجب مع العصيان بسببه وهو السفر وفيه  
 نظر لأن التيمم ليس من رخص السفر فلا حاجة للاستدراك الآن قال لما كان السفر مظنة للفقد  
 غالبا كان كونه سببا لفوجب إعادة ذلك أو يقال سقوط الإعادة عن التيمم رخصة وهي لا تسقط  
 عن المعاصي ولو تمها (قوله فإن تاب الخ) هذا رابع لما قبل الغاية وهو ما إذا كان العصيان ابتداء  
 وأما ما بعده وهو ما إذا كان العصيان في الانتهاء فيترخص. اناب فيه ولو كان الباقي دون مرحلتين أه  
 أه زى أي نظر الآلة وآثره والمراد من قوله تاب أي توبة محبة أي بأن خرج عن تلبسه بالمعصية  
 وخرج بقوله لا محبة قالوه عسى! سفره يوم الجمعة بأن سافر بعد الفجر يومها ثم تاب فإنه لا يترخص

والخطوة ثلاثة أقدام وشرح  
 بالهاشمية النسوبة لبني  
 هاشم الأموية النسوبة  
 لبني أمية فالسافة بها أربعون  
 إذ كل خمسة منها قدر ستة  
 هاشمية (و) ثمانية (جوازها)  
 فلا قصر كغيره من بقية  
 رخص السفر (لأص به)  
 ولوفي ثمانية كما بقى وثانزة  
 لأن السفر سبب الرخصة  
 فلانتباط بالمعصية نعم بل  
 عليه التيمم مع وجوب  
 إعادة تعاصله به في لأصح  
 كالمجموع (فان تاب  
 قوله والخطوة ثلاثة  
 أقدام) المراد بها خطوة  
 البعير وهي ذراع ونصف  
 بغرض آدمي (قوله والقدم  
 نصف ذراع) فيكون الميل  
 ستة آلاف ذراع كما صرح  
 به في شرح البهجة بخلاف  
 ما نقله عن بعضهم أنه  
 ألف مائة الخ فيصعب  
 مجموعه عليه أربعة آلاف  
 ذراع تأمل  
 (قوله بشرط أن يكون أهلا  
 الخ) هذا الشرط الأول  
 غير ظاهر لأنه إذا لم يكن  
 أهلا كان معصية من باب  
 أولى (قوله ولو كان الباقي  
 دون مرحلتين) ومثله  
 لو أسلم الكافر.

من حين تو به حتى نفوت الجمعة ومن وقت فواها يكون ابتداء سفره كما في المجموع كذا في شرح  
 مر وقوله حتى نفوت الجمعة أي سلام الامام منها باعتبار غلبة ظنه أي وإن كان وقتها باقيا وقضيتها  
 قبل ذلك لا يترخص وان بعد من محل الجمعة وتعتبر عليه ادراكها ع (قوله محل تو به) أي  
 بعد مجاوزة ما تعتبر مجاوزته ولا شوري (قوله كأكل الميتة للخطر) فيه أن أكل الميتة للخطر  
 ليس من رخص السفر لجوازها للمقيم وأجيب أنه لما كان الغالب وجوده في السفر عدم رخصه (قوله  
 وألحق بسفر المعصية الخ) هنا سفر معصية فوجهه إلحاقه سم أقول وجهه إلحاقه أن الغرض  
 الذي جله على السفر ليس معصية ولكنه منه معصية من حيث اعتابه الباقية في السير بلا غرض وليس  
 هذا من المعصية في السفر لأن السفر نفسه محرّم الآن فالتحق بالسفر الذي سببه معصية اه ع  
 وعبارته على مر الآن يقال المراد بسفر المعصية أن يكون الحامل على السفر نفس المعصية كقطع  
 الطريق وما هذا الحامل عليه غرض صحيح كالجارة لكنه أعقب نفسه بالركض في سيره لذلك الغرض  
 فكان فعله هذا كفعل العاصي في السفر لكن لما كان عاصيا بنفسه هذا الركن الذي يحصل به قطع  
 المسافة ألحق بالعاصي بالسفر اه بالحرف (قوله قصد محل معلوم) أي من حيث المسافة فلو قصد  
 كافر من حلتين ثم أسلم في أثناءهما فإنه يقصر فيان في قصده أو لا يجوز له فيه القصر لو كان متاهلا  
 وكتب أيضا قوله محل معلوم وإن لم يعينه بل جعله مبهما في محال متعددة لأن الاجسام لا ينفك العلم وأما  
 ينافي التعمين وليس المراد به المعلوم من حيث المسافة حتى لا يصح كون حلتين فرق بين التعيين بمعلوم  
 معين وكلاهما أن يكون الاستدراك في كلامه لا محل له فعمل أن كلام المصنف كأصله لا يشمل الاستدراك  
 ويكون الهام هو الذي لا قصد لخلاف المحال لا معينا ولا مبهما ومن لا يقصد ذلك وكان لغرض صحيح  
 وعلم أنه يقطع الرحلتين كان له القصر فربح الخال إلى أن المدار على العلم بطول السفر مع وجود الغرض  
 الصحيح وإن لم يقصد محلا معلوما ولا معينا تأمل ولا تفرق بمأهول مكتوب على غير هذا المحل كذا في حل  
 وقر شيعتنا ما نصه قوله معلوم أي بالمسافة بأن يعلم أنه لا يصله إلا في حلتين فأكثر وإن لم يعين بلدا  
 كناية الصعي أو الشام من غير تعيين لبلدة فعلى هذا التفرير لا وجه للاستدراك الآتي قوله نعم إن  
 قصد سفر من حلتين أو لا كان عارضا لأنه عين هذا التفرير لا يدخل في قوله معلوم بالمسافة اه  
 فقول حل وليس المراد به المعلوم من حيث المسافة غير ظاهر مع أنه ينافي كلامه أولا (قوله أولا)  
 يجوز لعاقه بكل من قصد معلوم وفي كلام الشارح ما يشهد لكل فيشهد للأول قوله في الاستدراك  
 نعم إن قصد سفر من حلتين أو لا ويشهد الثاني قوله في التعليل لا تنفاد علمه بطوله أو له والمراد بكونه  
 معلوما أو لا أي في ابتداء سفره فإن لم يقصد أو لا بل قصده في أثناء سفره قصر من حيثين ولا يقصر قبل  
 ذلك كقوله شيءنا ح ع وبعبارة ترح مر واحترز بقوله أو لا عن الدوام فلا يشترط فيه حتى  
 لو نوى مسافة قصر أي بأن قصد سفر من حلتين ثم بعد مفارقتها المحل الذي يصير بمجاوزه مسافر أو نوى  
 أنه يرجع أو وجد غرضه أو بقي في طريقه ولو بمحل قريب أو بعقباؤه فإنه يترخص في وجود غرضه  
 أو دخوله ذلك المحل لا نقاد سبب الرخصة حيثن في حقه فيكون حكمه مستمرا إلى وجود ما غير النية  
 إليه بخلاف ما لو عرض له ذلك قبل مفارقتها ما ذكرناه لا يقال قياس منهم ترخص من قبل سفره  
 المباح إلى معصية منعها بالنوى إقامة بمحل قريب لا نقول التعليل المعصية ينافي الرخص بالكلية بخلاف  
 هذا ولو سافر مسافرا قصر أو نوى زيادة المسافة فيه إلى ضرورة طول ولا فلا ترخص له ما لم يكن من محل  
 نية إلى مقصده مسافة قصر و يفرق محله لا تقطع سفره بالنية ويصير بالمفارقة منشئ مسافر جديد  
 ولو نوى قبل خروجه إلى السفر قصر إقامة أربعة أيام في كل مرحلة فلا قصر له لا تقطع كل سفره عن

فأوله محل تو به) فإن كان  
 طويلا أو لا يشترط للرخصة  
 طوله كأكل الميتة للخطر  
 فيه ترخص والأفلا والحق  
 بسفر المعصية أن يتعب  
 نفسه ودأبه بالركض بلا  
 غرض ذكره في الروضة  
 كأصلها (و) ثالثها (قصد  
 محل معلوم) وإن لم يعينه  
 (أو لا) يعلم أنه طويل  
 فيقصر فيه وتعيير معلوم

(قوله نعم أنه ينافي كلامه  
 أولا) أي قوله وإن لم يعينه  
 بل جعله مبهما في محال  
 متعددة لأنه متى كان مبهما  
 في محال فذلك المحال معلومة  
 بالمسافة والجهة (قوله قصر  
 من حيثين ولا يقصر قبل  
 ذلك الخ) أي بشرط أن  
 يكون الباقي من حلتين كما  
 يؤخذ من عبارة قول ومر  
 فيها بعد ولو سافر مسافرا قصر  
 ثم نوى زيادة المسافة فيه الخ

أولى من تعبده عيين (فلا قصر لهما) وإن طال تردد وهو من لا يدري أين توجه (ولا مسافر لقرض) كزأق (لم يقصد المجل)  
 اللد كوروا طال سفره لا تناءه (٣٦٠) علمه بطوله أنه لم يقصد سفره من حلتين ولا كان علم أنه لا يجد

الآخرى انتهت مع بعض تصرف الرشيدى عليه (قوله أولى من تعيين عيين) لأنه لا بد من فيه من علم أنه لا يجد مطلوبه بدون مرحلتين فإنه بقصر كيا في قوله نعم إن قصد المجل مع أنه لم يقصد كما لم يعين  
 أى وهو قاصد المجل معلوم من حيث المسافة وفيه أن المعين يصدق بالمعين من حيث المسافة أيضا لافرق  
 فيه بين التعبيرين اهـ حل وأجيب بأن التعبير بالمعين يفهم منه المعين بالشخص لا بالسافة كما فهمه  
 حل فبينهما فرق اهـ (قوله فلا قصر لهما) اسم فاعل من هام على وجهه من باب هاء ما يفتحه حلتين  
 ذهب من المشق وأغيره اهـ مختار اهـ غش على مر فلا يقصر ولو بعد سير مرحلتين وفارق الرقيق  
 والزوجة والجندى لأنه يزل قصد متبوعهم كقصد هم (قوله وهو من لا يدري أين توجه) أى  
 ولا غرض له صحيح ويقال له عايت فلم يلتزم طريقا قيل لرا كبا التماسيف اهـ قل (قوله إن المجل)  
 انظر معنى هذا الاستدراك فإن الظاهر دخوله في المعلوم ويشير إليه تعبده المتقدم وحيث لا بد من معنى له  
 مع دخوله في كلامه ألا والأآن يكون أراد بالمعلوم من حيث المسافة المعلوم بالكيفية اهـ شوري  
 وتوله بالكيفية أى كونها جهة الصحيح أو الشام قال حل ذكره مع دخوله في المتن لاجل كلام  
 الزركشى (قوله لا فبا زاد المجل) ضعيف (قوله المذكور) أى الذى علم أنه لا يجد مطلوبه لافى  
 مرحلتين فكذلك الماهم إذا علم أنه يقطع مرحلتين أى مع كونه له فرض صحيح كما قاله زى أى لأن  
 شرط القصر وجود القرض الصحيح قال بعضهم وفى كون هذا هائما نظرا لأنه متى كان له غرض صحيح  
 للسفر لا يقال له هائم اهـ قل على شرط أيضا وأجيب بأنه يقال له هائم انتهى كمن معه ابتاعه يعلم  
 أنه لا يتابع إلا بعد سير مرحلتين ولا يعلم محل بيعها اهـ وقرره شيخنا ومن صور القرض أن يكون قارا  
 من نحو ظام كما قاله غش على مر (قوله في ذلك) أى فى أنه إن قصد مرحلتين ترخص والا فلا  
 (قوله وجندى) أى مقاتل وهو يضم الجيم وسكون النون وتشديد الباء نسبة إلى جندأ أحد أجناد  
 الشام وهى خمس دمشق وحمص وفلسطين وقنسرين والأردن والمراد هنا المقاتلون مطلقا سواء كانوا  
 من هذه البلاد أو لا وأما قيل لاهل هذه البلاد أجناد لانهم أعوان الدين وأنصاره بسبب الجهاد كما  
 ذكره فى الاشارات لابن الملقن (قوله ماسر) أى لاتفتاء علمه بطوله وأوله (قوله فان عرفوا ذلك)  
 والاوجه أن رتبة قصر المتنوع العالم بشرط القصر بمجرد مغارقتة محله كعلم مقصده اهـ شرح  
 حج وشورى (قوله قصر روا) وإن امتنع على متبوعهم القصر لعدم غرض أو عصيان لعدم مريان  
 معصيته عليهم اهـ قل (قوله فيقصر رون) ولولما فهم قبل سير مرحلتين لاتفاقته سفر قصر  
 (قوله قصر بعد ذلك) ولو كان ينته الحرب متى تمكن منه بخلاف ما لو علم أنهم يفعلونهما ونوى  
 الحرب متى تمكن منهم لم يقصر قبل مرحلتين لأنه غير جائز بقطعهما اهـ مر وعش (قوله فلو  
 نودهما) أى الرقيق والزوجة والجندى دون متبوعهم وأوجه لوجهه ولونوى المتنوع الاقامة قصر  
 التابع وإن علم نية المتنوع الاقامة لأن السفر إذا انقطع ينقطع الاقامة وأنتها ولم يوجد واحد  
 منهما وقد يقال نية المتنوع نية للتابع فينبى تقييد المسئلة بحالة لجهل أى إذا جهل نية المتنوع اهـ  
 حل (قوله بخلاف مخالفة غير المثلث) أى ما لم يكن معظم الجيش أومر وقال بالجماعة بحيث يحتل  
 النظام بمخالفته ولو واحد أو لا كان كثلثت كفى شرح مر فقول المتن أن لم يثبت ليس بقيد بل

مطلوبه قبلها قصر كفى  
 الرخصة وأصلها قال الزركشى  
 فى مرحلتين لا فبا زاد  
 عليهما إذ ليس له مقصد  
 معلوم انتهى وظاهر أن  
 قصد سفر أكثر من  
 مرحلتين كقصد سفرهما  
 وأن الماهم كالمسافر المذكور  
 فى ذلك (ولا رقيق وزوجة  
 وجندى قبل سير  
 مرحلتين إن لم يعرفوا  
 أن متبوعهم يقطعهما)  
 لما فى فان عرفوا ذلك  
 قصر وأما بعد سير مرحلتين  
 فيقصر ون هذا كالأمر  
 الكفار رجلا فساروا به  
 ولم يعرف أنهم يقطعونهما  
 لم يقصر وإن سافر معهم  
 مرحلتين قصر بعد ذلك  
 والتقييد بقيل مرحلتين  
 من ز يادى وتعيرى بما  
 بعده أولى مما عبر به (فلو  
 نودهما) أى المرحلتين أى  
 سيرهما (قصر الجندى)  
 بقيد زوده بقول (إن لم  
 يثبت فى الديوان) لأنه  
 حيث لا ليس تحت قصر  
 متبوعه بخلافهما فينتها  
 كالمدم فإن ثبت فى الديوان  
 لم يقصر وفارق غير المثلث  
 بأنه تحت قصر الأمير  
 فيمخالفته يحتل النظام

بخلاف مخالفة غير المثلث (قوله الآن يكون المراد بالهائم المجل) هذا الجواب لم يقصدش تأمل (قوله المداير  
 يقال له هائم انتهى) أى بعد سير مرحلتين (قوله ولو نوى المتنوع الاقامة المجل) الأولى كتابة هذا الفرع فبا كتبته على قوله فان عرفوا  
 لأنه عام فى الجميع بخلاف مسئلة النية قائما خاصة بالجندى



المسافر على من لم يحتل به النظام فمن يحتل به النظام لا تميز بينهما وان لم يثبت وان لم يحتل به النظام اعتبر  
 نية وان أثبت **(قوله عدم اقتدائه)** أى ولو فى لثناء كما يؤخذ من قوله ولو استخلف قاصره ما الخ  
 وهذا حكمه ذكر مسألة الاستخلاف هنا أى ولو كان الاقتداء مصورا كما يؤخذ من قوله أو ثم عذنا  
 أم وقوله أو يتم أى ولو فى نفس الأمر كما يؤخذ من قوله أو بمن ظنه مسافرا فإن مقبلا فقط اه شيخنا  
**(قوله بمن جهل سفره)** بان شك فيما لم يعلم من حاله شيئا وقوله أو بمن أى فى ظنه ولو احتمل أو لم مسافرا  
 حال القدوة بخلاف ما لزم الامام الاعمام هذا خروج المأموم نفسه من القدوة فلا يجب عليه الاعمام ولو  
 علم انما هو نوى القصر خلفه ان فقدت صلته تامة ولا يضره نية القصر هذا اذا كان المأموم مسافرا  
 بخلاف المقيم بنوى القصر فان صلته لا تنقطع لانه ليس من أهل القصر قال الشيخان اه عبرة  
 ويأتى عن شرح المذهب وانه معافاة على الاحصاء وقال الاذرى انه مشكل هذا والتمتع لا متى  
 علم انما الامام ونوى القصر لم تنصح صلته لتلاعبه بخلاف ما اذا جهل حاله وتبين انه متم لا نصرة  
 المسافر القصر لان المسافر له القصر فى الجلة بخلاف المقيم وكذا فى فلو نوى القصر خلفه مع علمه انه  
 متم لم تنصح صلته لتلاعبه كذا قيل والتمتع انقاد هالان للمسافر فى الجلة فان جهل حاله وكان  
 مسافرا صح صلته ولزمه الاعمام لان من أهل القصر فى الجلة وان كانا متم بالم تنصح صلته لانه ليس  
 من أهل القصر وعبارة شرح المذهب متى علم أو ظن ان امامه مقيم لزمه الاعمام فلو اقتدى به ونوى  
 القصر انقضت صلته ولتنبه القصر بانفاق لا صحاب اه قال الاذرى وهو مشكل جدا لانه  
 متلاعب بالقبض عدم انقاد هالكا قاله حل وقوله والتمتع لا متى علم انما الامام الخ هو التمتع  
 والحاصل انه متى كان المأموم عالما بان امامه مقيم أو مسافرا متم ونوى القصر خلفه لم تنقطع صلته سواء  
 كان المأموم مسافرا أو مقبلا لتلاعبه فى هذه الاربع بخلاف ما اذا كان مسافرا ومن ولا امام متم وقد  
 جهل المأموم حال الامام فنوى القصر صح فعدونه ولتنبه القصر وأتم لعدم تلاعبه مع كونه من أهل  
 القصر فتأمل شيخنا ح **(قوله ولو فى صبح)** أى ولو كان الاقتداء فى صبح ولعل الاولى تأخير  
 بعد قوله أتم **(قوله فبان مقبلا)** لوقال فبان من كان أعلم ليشمل المسافر المتم اه شيخنا ح  
**(قوله أو مقبلا متم عذنا)** وفى معنى الحديث من كان ذا الحاجة خفية **(قوله وان بان فى الاولى)** هى قوله  
 بمن جهل سفره والثانية هى قوله أو بمن وثالثة هى قوله أو بمن ظنه مسافرا فبان مقبلا فقط أو ثم الخ  
**(قوله اظهر رشعار)** علة العلة **(قوله هو السنة)** أى الطريقة **(قوله كبر واد الامام احمد)** أى  
 لزوم الاعمام بالاقتداء يتم حيث قيل له أى ابن عباس ما بال المسافر يصل ركعتين اذا انفر دوار بما اذا  
 اتم يقيم فقال تلك السنة أى الطريقة **(قوله أو باناما)** بان قاله شخص غير مدل امامك مقيم  
 وراءك امرأة مثلا اعرض أى رأى للمأموم الامام مع الاخبار بالاقتداء هذا التصور غير بظاهر  
 لان الحديث اذا كان فى أثناء الصلاة يجب على المأموم الاعمام لاقتدائه بيمينه بجزء من صلته فالتصور  
 الصحيح أن يبين أن حدث الامام كان قبل دخوله فى الصلاة كما يدل عليه قول الشارح اذا لاقدوة  
 فى الحقيقة لان الحديث اذا طرأ فى الثناء تكرر القدوة حقيقة فالتصور الصحيح كان بقوله واحد  
 امامك مقيم وأتم امامك كان محدثا مع الاخبار الاول **(قوله فلا يلزمه الاعمام)** استشكل ذلك بان  
 الصلاة خلف مجهول الحد جباغة على الصحيح اقتضاء لزوم الاعمام وهو اشكال قوى بدليل صحة  
 الجملة خلف الامام الحديث اذا ادعى الاربعين وجعل حدثه وأوجب بانا كتنفيا فى الجماعة بالقدوة  
 الصورة بنظر الصمد القدوة على نفس الامر اه برماوى قال شيخنا ح وفى غرق بين هذا  
 وبين قوله أو مقبلا ثم عذنا حيث يلزمه الاعمام هناك مع انه لاقدوة فى الحقيقة لتقدم موجب الاعمام

(د) رابعها (عدم اقتدائه

بمن جهل سفره أو يتم

ولو فى صبح أو بان حدث

امامه (فلو اقتدى) ولو فى

لحظة (ه) أى بأحد هما

أو بمن ظنه مسافرا فبان

مقبلا فقط (أو مقبلا) ثم

عذنا وهذا من ز ياقى

(أتم) لزوما وان بان فى

الاولى مسافرا قاصرا

لتقصيره فيها وفى الثالثة

بقسمي الظهور رشعار للمسافر

والقيم والأصل الاعمام

ولأن ذلك هو السنة فى

الثانية كبر واد الامام احمد

بسنده صحيح عن ابن عباس

أما لو بان محدثا متم مقبلا أو

باناما فلا يلزمه الاعمام

(قوله فالتصور الصحيح

أن تبين الخ) الاولى حذف

الامام لفظه تبين فيقول

فالتصور الصحيح أن

حدث الامام كان قبل

دخول الصلاة وتبين فى

الصلاة الخ (قوله وأوجب

بانانا كتنفيا الخ) تأمل

هذا الجواب

على الحدث هناك فقول لشارح اذ لا قدوة في الحقيقة أي مع عدم تقدم موجب الاتمام وهو الاقامة  
**(قوله في الظاهر ثلثة مسافرا)** احتاج الى هذا الجمل اخراج الصورة السابقة في الغاية اعني قوله أو بان  
 حدث امامه فانه يتم مع أنه لا قدوة في الحقيقة لكونه لم يظن مسافرا فالفرق بين ما هنا وبين ما سبق  
 هو الجزء الثاني من العلة وأما الجزء الاول فشاركه اه شيخنا **(قوله)** أو استخلف قاصرا (خ)  
 والحاصل ان الامام اما ان يستخلف قاصرا أو متنا ولا يستخلف وعلى كل امان بان يكون الامام قاصرا أو  
 متنا إذا استخلف فلما ان يكون الخليفة من المقتدين أو من غيرهم وأن القوم امان يستخلفوا متنا أو  
 قاصرا أو لا يستخلفوا أحدا أو يستخلف بعضهم متنا وبعضهم قاصرا أو يستخلف بعضهم متنا أو  
 قاصرا ولا يستخلف البعض الآخر أه فانه مستأحوال في القوم وحكمها ظاهر وان اقتصر المصنف  
 على حال واحد اه شوري **(قوله)** هذا أعم وأولى من قوله (خ). وجهه العجبة أن قوله ولو  
 استخلف بدخل فيه الاستخلاف بالحدث وكشف العورة وغير ذلك وجهه الاولوية أن قوله ولو عرف  
 الامام المسافر لا يلزم من كونه مسافرا كونه قاصرا **(قوله)** ولو عرف الامام أي وفي قول الرعايف  
 لان دم المتنا في غيرهم فوعنه عند شيخنا مر مطلقا خالفه حجج في القليل لان اختلاطه بالأجنبي  
 ضروري كافي قل على الجلال ولو عرف بفتح العين المهمة رخصها وسكن كسرهما لكن الفتح اوضح  
 ثم انضم قال في المختار الرعايف ديم يخرج من الألف وقد عرف عرف كنهه بصرو يعرف أيضا كيقطع  
 وعرف بضم العين لغة ضعيفة اه وعما جوب الرعايف أن يكتب بدمه اسم صاحبه على وجهه فانه يبرأ  
 كنهه الرعايف البرماوي وانظر هل يكتب الاسم به وان كان اسما معظما كحدهم وألا حره **(قوله)** متنا  
 احترز بقوله متنا عما لو استخلف قاصرا أو استخلفوا ولم يستخلفوا أو استخلفهم بقصرون ولو  
 استخلف المتون متنا والقاصرون قاصرا اقلل حكمه اه شرح مر **(قوله)** وان لم ينووا الاقتداء  
 به أي حيث لا يجب التوبة بان كان الخليفة من المقتدين وكان موافقا للنظم صلاة الامام واستخلف عن  
 قرب بان لم يقص قدر ركن فلو كان من غير المأمومين أو تقدم في الثانية أو الرابعة أو الثالثة القرب أو  
 استخلف لاعتق قرب بان مضى قدر زمن ركن وجبت التوبة كما سيأتي في باب الجمعة فلم ينووا الاقتداء  
 به فلا يلزمهم الاتمام اه شوري مع زيادة خلف **(قوله)** بدليل لحوقهم مضاف لقوله وسهوه  
 فاعل فلو نوا المارقة قبل استخلافه قصر وافلو وقت نية المارقة قمع نية الاستخلاف قال الأذري  
 فيه نظر وقد يتجه القصر لأنه لم يوجد اقتداء ولانية اه سم **(قوله)** كالامام هنا وان كان معلوما  
 من قوله السابق ولو اقتدى بتمام الخ لأنه شامل له تبعه عليه رداعلي من قال بوجوب الاتمام عليه بمجرد  
 الاستخلاف أو دفعا لتوهم أنه لما كان في الأصل متبوعا لا يصير تابعا لخليفته فلا يسرى عليه حكمه  
 كافي حل وعش على مر **(قوله)** أفسدت صلاة أحدهم أي الخليفة والمقتدين وقوله  
 وما ذكر أي وهو فساد صلاة الخليفة والمقتدين لا بدفعه أي لا بدفع لزوم الاتمام من المقتدين فالتقدي  
 يلزمه الاتمام وان فسدت صلاة الخليفة ويلزمه الاتمام أيضا فان فسدت صلاته وهو يلزمه اتمامها في  
 الاعادة أي يلزمه أن يعيدها تامة لأنها ترتب في ذمته كذلك هذا الأولى أن يكون الضمير راجعا  
 للتقدي من حيث هو والامام من حيث هو يكون قوله وسواء فياذ كراخ راجعا للجميع مسائل المبحث  
 من قوله فواقتدى به الخ وعبارة فصله ولولزم الاتمام مقتضى فسادت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه  
 محدثا تم اه **(قوله)** ولو ظننه مسافرا) تفرع على منطوق الشرط وما قبله تفرع على مفهومه فقصر  
 على المفهوم ثلاث مسائل وعلى المنطوق واحدة اه شيخنا **(قوله)** المفهوم بالاولي انظر هذا صفة  
 لما ذاهل هو مرفوع ومنسوب اه شوري ويمكن أن يكون منصوبا على أنه مفعول لفعل

اذ لا قدوة في الحقيقة وفي  
 الظاهر ثلثة مسافرا (ولو  
 استخلف قاصرا) لم يثبت  
 أو غيره هذا أعم وأولى من  
 قوله ولو عرف الامام المسافر  
 واستخلف (متنا) من  
 المقتدين أو غيرهم (ثم  
 المقتدون) به وان لم ينووا  
 الاقتداء به لانهم مقتدون  
 به حكمه بدليل لحوقهم  
 سهوه (كالامام ان عاد  
 واقتدى به) فانه يلزمه  
 الاتمام كالتقدي به وسواء  
 فيما ذكر من لزوم الاتمام  
 للتقدي أفسدت صلاة  
 أحدهم ألام لأنه التزم  
 الاتمام بالاقتداء وما  
 ذكر لا بدفعه (ولو  
 ظننه) أو علمه المفهوم  
 بالاولي (مسافرا) وشك في  
 نية (قصر)

**(قوله)** أو دفعا لتوهم (خ)  
 هذا التوهم مدفوع بما  
 شرط من عدم اقتدائه بتم  
 والامام اذا اقتدى به صار  
 مقتديا بتم فالوجه أنه قصد  
 به الرد على من قال الخ اه

جوازاً (ان قصر) وان

علق نيته بنية كان قال ان  
قصر قصر والا اعمت  
لأن الظاهر من حال  
السافر القصر ولا يقصر  
اتعلق لأن الحكم معلق  
بصلاته ولم يعمد وان جزم فان  
أتم ما عدا ما لم يعمل هو حاله  
أتم بجعله في الأولى واحتياطاً  
في الثانية وقول غنّه أولى  
من قوله علمه (د) خاسمها  
(نيته) أي القصر بخلاف  
الانحياز لأنه الأصل فيلزم  
وان لم يوه (ف) محرم  
كأصل النية فلم يوه فيه  
بأن نوى الانحياز أو أطلق  
أتم لأنه المنسوي في الأولى  
والأصل في الثانية (د)  
سادسها (يحرز عن  
منافها دوا) أي في دوام  
الصلاة (فلو شك هل نوى  
القصر) أولاً (أو) فانه  
تردد في أنه يقصر أو  
يتم (أتم) لأنه الأصل  
ويلزمه الانحياز وان  
تذكر في الأولى حاله  
نوى القصر لتأدي جزء  
من الصلاة التردد على  
النحياز (ولو قام امامه كالثقة  
فشك أهوم) أو (أتم)  
وان كان ساهياً لأنه الأصل  
(أو قام لها قصر) علماً  
علماً (بلا موجب لاعتقال)  
كنيته أو بنية اقامه (بطلت  
صلاته) كالوقام التمثال  
رخصة زائدة (لا) ان قام لها  
(سأهياً أو جاهلاً فليعبد)

محذوف أو مرفوع على أنه خبر لمتداخلف ولا يصح أن يكون صفة لما قبله لأنه فعل (قوله وان  
علق) هي غايه للرد وأشار بها إلى أن الخلاف إنما هو في التعليق وأما لقصر فلا بد من الجزم به  
والواجب الانحياز مطلقاً اهـ برماوى (قوله لأن الظاهر من حال المسافر) تعليل لما قبله الغاية وهو  
مادة المعلق على نية الامام بل جزم بالقصر وقوله ولا يقصر اتعلق الخ لتعليل الغاية وقوله ون جزم أى  
وان جزم المأمور بالقصر وهو تعميم في قوله لأن الحكم معلق بصلاته مامه أى في الواقع أقاده شيخنا  
(قوله ولا يقصر اتعلق) أى لأن محل اختلال النية بالتعلق إذا لم يكن تصرحاً بمقتضى الحال  
والأفلا يقصر (قوله أى القصر) أو صلاة السفر أو الظاهر مثلاً ركعتين (قوله لأنه الأصل) رد على  
القائل بأن الصلاة فرضت في السفر ركعتين لأنها وفرضت فيه كذلك لكان هو الأصل اهـ برماوى  
(قوله في محرم) بخلاف نية الاقتداء لأنه لا مانع من طرأ الجماعة على الأفراد كحكمه وبخلاف نية  
الانحياز فلا يجب لأنه أصل خارج الرجوع إلى بخلاف القصر لا يمكن طرده على الانحياز لأنه الأصل أى فيلزم  
وان لم يوه اهـ شرح مر (قوله وتحرز عن منافها) أي نية القصر وأراد لنا في ما يشمل الشك  
فيها أو التردد في القصر والشك في حال الانحياز وقيامه هو ثلثا ذلك فترفع على مفهوم هذا الشرط أربع  
تفريعات وحينئذ يمكن الاستغناء بهذا الشرط عن الذي بعده لأن المنافى يشمل انتهاء السفر  
والشك فيه تأمل (قوله أتم) ولو زال تردد سريراً اهـ مر وعش (قوله ويلزمه الانحياز الخ)  
حلالاً أتم ولو ما وان ترك الخ مع أنه أخصر وما نحو ج لهذا التطويل (قوله لتأدى جزء من الصلاة  
الخ) وانما يؤثر الشك في أصل النية إذائذ كحال لأنه غير محسوب لكه عني عنه فقلت اهـ زى  
لأن حاصله أنه متردد في أنه نوى في نية الصلاة أو لا فلا فهو في أحد التقديرين ليس في صلاة اهـ  
رشيدى (قوله ولو قام امامه ثلاثة) أى شرع في القيام لأنه بمجرد ذلك يحصل التردد في حاله فلا  
يتوقف على أن ينصب أو يصير إلى القيام أقرب اهـ حل (قوله فشك أهوم) أى وعليه فهل  
ينظر في التشهاد من جلس امامه جلا على أنه قام ساهياً ويضمن عليه نية المفارقة في نظر الأقرب  
الثاني كالوزاى مر يد الاقتداء الامام بالسورة في حاله هل يجلسه لجزء أم لا أنه يمنع الاقتداء  
به فكما يمنع الاقتداء لعدم عمله بما يجوز له فعله قانها نوب وجوبية المفارقة لعدم عمله بما يجوز له  
فعله فليراجع اهـ عش (قوله وان كان ساهياً) وان تبين له ذلك عن قريب فارق ما لو شك في  
أصل النية وقد كرر عن قريب حيث لا يقصر بان زمانه غير محسوب وما عني عنه لكثرة وقوعه مع  
قريب زمانه غالباً بخلافه هنا فان الموجود حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان نوى  
القصر أم لا انما يوجد أصل النية قاصراً وديباً زمن صلاته على العماء كإسرافه لانحياز وان علم  
سهره بالقيام لكونه حقيقياً ويرى وجوب القصر لم يلزمه الانحياز بل يفارقه أو ينتظره حتى يعود وإذا فارق  
سجداً لسوء حل (قوله أو قام لها قاصر) من امام أو مأموراً أو منفرداً وهذا ظاهراً قرئ قاصر  
بالرفع بخلافه بالنصب على ما في بعض النسخ فيكون فاعل قام يعود على الانحياز فتكون عبارة قاصرة  
فيتين الأول اهـ شورى قال العلامة حل يبنى أن يكون المراد شرع في القيام وان لم يصير إلى  
القيام أقرب أو يصير إلى عدمه لأنه شرع في مبطل ويرشد إلى ذلك قوله كالوقام التمثال الخ  
وقوله لأنه شرع في مبطل عبارة حج لما مر من المجموع أن تعمد الخروج عن حد الجلوس  
مبطل اهـ (قوله علماً علماً) أخذ من القيد من قوله بعد ساهياً أو جاهلاً بل قد كرهه في  
المثني ويستغنى عن ذكر قوله لا ساهياً الخ مع أنه أخصر لأجل قوله لكنه يسجد (قوله لان قام لها  
سأهياً) أى شرع في القيام وان لم يصير إلى القيام أقرب لأن مجرد الهموض يبطل عمده وكل ما أبطل عمده

عند تذكره أو علمه

(ويسجد لسهو) ويسلم  
 (فإن أراد) عند تذكره  
 أو علمه (أن يتم عادته) قام  
 متباينة الأفعال لأن  
 القيام واجب عليه وقيامه  
 كان لغواً وقولاً أو جاهلاً  
 للمعلوم منه تقييداً عليه  
 بالعلم بالتحريم من زيادته  
 (و) سابعها (دوام سفره)  
 (في) جميع (مسافاته) فلو  
 انتهى (سفره) (فيها) كان  
 بلفظ سفينة فيها دار  
 إقامته (أو شك) في إقامته  
 وهو من زيادته (أنه)  
 لزوال سبب الرخصة في  
 الأولى ولشك فيه في  
 الثانية (و) ثامنها هو من  
 زيادته (على جواز) أي  
 القصر (فلقصر جاهل به  
 لم تصح صلاته) لتلاصقه كما  
 في الرخصة وأما (والأفضل)  
 لمسافر سفر قصر (صوم)  
 أي هو أفضل من الفطران  
 (لم يصرفه) لم يصره من  
 براءة التمتع والمحافظة على  
 فضيلة الوقت فإن صرّه  
 فالفطر أفضل (و) الأفضل  
 له (قصر) أي هو أفضل  
 من الأتمام (إن بلغ سفره  
 ثلاث مراحل ولم يحتج  
 في جواز قصره) فإن لم  
 يبلغها فالأتمام أفضل  
 وتوجبا من خلاف أبي  
 حنيفة فإنه يوجب القصر  
 إن بلغها والأتمام إن لم

من السجود لسهو كقصره شيخنا حنف (قوله ويسجد لسهو) راجع لكل عما قبله وما بعده  
 ولأخوه عنه ليعود لمالكاً كان أوضح تأمل (قوله بنية الأتمام) قد يشكل اعتبارية الأتمام مع  
 قوله فإن أراد أن يتم فإن أرادته للأتمام لا تنقص عن التردد في أنه يتم بل تزيد عليه مع ما هو موجب للأتمام  
 فأى حاجة بعد ذلك على نية الأتمام الآن بحاجب بأنه لم يقصد اعتبارية جديدة للأتمام بل ما مثل يفته  
 الحاصلة بإرادة الأتمام احتراماً للصرف للقيام لغير الأتمام اه سم اه عني وقرر شيخنا  
 حنف أنه لا بد من نية جديدة بعد العود ولا يكتفي بالأولى لأنها في غير محلها ومثل حل و حل و  
 وعبرة الشورى والظاهر أنه لا بد من نية جديدة أى لأن الأولى وقعت في غير محلها وإن أرادته  
 المذكورة لا تكتفي عنها والأول قد أراد القصر امتنع عليه والظاهر خلافه كما هو ظاهر كلام شيخنا  
 شرحه اه (قوله في جميع مسافاته) أى ولا يتحقق ذلك إلا بالانبيان بالمعنى من عليكم اه عني  
 (قوله كان بغتة سفينة الخ) أى أنوى الإقامة وقوله أو شك في إقامته أى أو نية الإقامة اه  
 شرح مر (قوله أتم زوال الخ) أى وإن لم ينو الأتمام فالأتمام مندرج في نية القصر فكأنه نوى  
 القصر لم يصره موجب الأتمام اه عني شوري (قوله جاهل به) أى القصر أى لم يدر جوازه  
 للمسافر اه حل (قوله والأفضل لمسافر قصر قصر صوم) أى واجب كرمضان وغيره كمنزلة وكفارة  
 أو غيره واجب وقوله لم يصره من براءة التمتع هذه الملة تقتضي قصر الصوم على الواجب والعللة لثانية تأتي  
 في نفل الصوم الذي يقضى كصوم الاثنين والخميس إذا كان ورداه كما ذكره حل قال الشورى  
 لا يقل بل الأفضل الفطر خروجاً من خلاف داود فإنه قال إن الصوم لا يصح لانا نقول لمراعاة الخلاف  
 شروط منها أن يتقوى مدركه بحيث لا يسهو وقدر حاله الحرميين في هذه المسئلة أن الحقيقة  
 لا يقيه ون خلاف الظاهر به وزنا اه (قوله أى هو أفضل من الفطر) احتاج لهذا مع علمه من  
 المتن للتوصل إلى هو المفضل عليه بمن لأن أفضل التفضيل إذا كان فيه إل لا بد كرفي حيزه من اه  
 شيخنا قال ابن مالك

وأفضل التفضيل صله أبداً \* قدبراً أو لفظاً بن جوداً

(قوله فإن صرّه) أى لنحو أبي شق احتاله عادة وإن لم يصب التيمم أما إذا خشي منه تفوت منفعة عضو  
 فيجب الفطر فإن صام وعصى وأجزاء اه زى (قوله والأفضل له قصر الخ) محل كون القصر  
 أفضل حيثئذان لم يفوت الجماعة فإن كان بحيث لو صلاها تامة صلاها جماعة فالأتمام أفضل وذلك  
 لأن محل مراعاة الخلاف ما لم يارضه سنة صريحة كقصره شيخنا حنف وقد يكون قصر واجباً  
 كأن أثر الظاهر ليجمعها مع العصر تأخيراً إلى أن لا يبقى من وقت العصر إلا ما يسع أربع ركعات  
 فيبصره قصر الظاهر ليدرك العصر وقصر العصر لفتح كل ما في الوقت اه مر قال الرشيد عليه  
 الأفعال أو أقام زيادة على أربعة أيام متوقفاً قضاء حاجته فالأتمام أفضل اه وكان الأولى للمسنف  
 أن يقدم هذا على قوله والأفضل صوم لأنه مناسب لما نحن بعده الآن يقال أنوه لطول  
 الصكالات عليه بالنسبة للأول فتأمل (قوله إن بلغ سفره ثلاث مراحل) أى ويقصر من أول  
 سفره كما في عني على مر قاله أنه بلغ في نية وقصد وعبرة البراوى أن بلغ ثلاث مراحل  
 أى أن يكون أمده ذلك وإن لم يرسد بالفعل (قوله فإن لم يبلغها فالأتمام أفضل) ولا يكره القصر  
 لكنه خلاف الأولى وما نقل عن الماوردي عن الشافعي من كراهة القصر محمول على كراهة غير  
 شديدة فهي بمعنى خلاف الأولى اه شرح مر (قوله خروجاً من خلاف أبي حنيفة) تعليل  
 للظن والمفهوم قد ذكر الأول قوله فانه يوجب القصر الخ وذكر الثاني بقوله والأتمام الخ (قوله)

بيلتها وقد سمت في باب

مسح الخفاف من ترك

رخسرة عن السنة أو

شكا في جوارها كره له

تركها وخرج بزيادتي ولم

تختلف في قصرهما واختلاف

فيه كلاح يسافر في البحر

ومعه عياله في سفينة ومن

يديم السفر مطلقا قالانعام

أفضل له لأنه في وطنه

وللخروج من خلاف من

أوجب عليه كالامام أحمد

قانه لا يجوز له القصر

• (فصل) •

في الجمع بين الصلاتين

(يجوز جمع عصرين) أي

الظهر والعصر (ومر بين)

أي المغرب والعشاء

(تقديم) في وقت الأولى

(وتأخير) في وقت الثانية

(للسفر قصر) هو أولى

من قوله في السفر الطويل

والجمعة كالظهر في جمع

التقديم وغلب في التذنية

العصر للظهر والمغرب

للهمي عن تسميتها عشاء

(والأفضل لسائر وقت

أولى) كسائر بيت يز دلقة

(تأخير ولغيره تقديم)

الاتباع

(قوله ومعه عياله ليس

قيدا) الحق أنه مقدم ومن

أن له أنه ليس قيدا (قوله

فنعاه مطلقا) أي تقديم

وتأخير المسافر والمقيم اه

(قوله والمتعدان النازل

فيهما الخ) وكذا السائر

وقدمت في باب مسح الخفاف (خ) مراده به لما التنبيه على صور أخرى يكون القصر فيها أفضل من  
الانعام (قوله ورغبة) أي لم تلهه بنفسه اليها (قوله في جوارها) أي في دليل جوارها لنحو  
معارض (قوله كلاح يسافر في البحر) أي لان الغالب من حاله السفر ومثله في ذلك غير الاح  
عن يغلب سفره في السفينة ببله (قوله ومعه عياله) ليس قيدا (قوله ومن يديم السفر مطلقا)  
أي معه عياله ولا وهو في السفينة (قوله لأنه في وطنه) أي الذي هو السفينة ومثله ما كان في البر كما  
فاله شيخنا وقوله قانه لا يجوز له القصر أي لمن يسافر ومعه عياله ومن يديم السفر وقدم على خلافه في  
حقيقة الموجب عليه القصر حيث ذهبنا إذ بلغ ثلاث مراحل لا اعتضاده بالأصل الذي هو الانعام سم  
وزي فقول حل قوله قالانعام أفضل أي في الحالة التي يكون الانعام فيها أفضل وذلك ان لم يبلغ  
ثلاث مراحل غير ظاهر اه

• (فصل في الجمع بين الصلاتين) • سفر او حضر اسواء كانتا تامة أو مقصورتين أو أحدهما تامة  
والأخرى مقصورة أو ال في الصلاة للبهدي اليهوديتين شرعا (قوله يجوز جمع عصرين) وقد يجب  
القصر والجمع كما ذكرناه أولا وخالف في ذلك أبو حنيفة ولم يرض الله عنهما فتعاه مطلقا إلا في  
عراقات ومن دلقة يجوزاه لهم والمسافر للسك لا للسفر اه سم وبرموى وعش (قوله وتندبنا)  
مفعول على أي جمع تقديم وقوله في وقت الأولى ظاهر ما أنه لا بد من فعلهما مجامعا في الوقت فلا يكفي  
ادراك ركعة من الثانية فيه كذا قرره شيخنا ح ف لكن نقل سم عن الرواية أنه يكفي ادراك  
أقل من ركعة وعبارته قال الرواية وعندى أن يجوز الجمع ان يفي من وقت المغرب ما يسع المغرب ودون  
ركعة من العشاء لان وقت المغرب يتبدل طلوع الفجر عندا لعرفه فله اكتفى بقعة الثانية في السفر كما  
يأتى في قوله وقدام سفره إلى عقد نية فينبغي أن يكتفى بذلك في الوقت اه (قوله وتأخير) في وقت  
الثانية) شمل المتحيرة وقافة الطهورين ونحوهما ممن يلزمه الاعادة وعليه فالفرق بين الجمع أنه  
يشترط بلع التقديم من جهة الأولى وهو منتف في المتحيرة بخلاف التأخير فإنه لا يشترط بلع في حال وان  
أمكن وقوع الأولى مع التأخير في زمن الحيف مع احتمال أن تقع في الظهر لو فعلتها في وقتها الأصلي  
اه عش اه الطفيحي (قوله هو أولى من قوله في السفر الطويل) لأنه لا يلزم من طوله جواز  
القصر فيه لصيان وغيره اه الطفيحي (قوله والجمعة كالظهر في جمع التقديم) أي كأن دخل  
المسافر قرية بطريقه يوم الجمعة فالأفضل في حقه الظهر لكن لو صلى الجمعة معهم فيجوز له في هذه الحالة  
أن يجمع العصر مع تقديم اه الطفيحي وقوله في جمع التقديم أي يجمع جمعها تأخيرا لانها  
لا يأتى تأخيرها عن وقتها كما شرع مر (قوله وغلب) بالنسبة للقول والقادر ويكون قد  
جود من نفسه شخصا (قوله لشرفها) أي لتمام الصلاة الوسطى على المتقدم عش (قوله للهمي  
عن تسميتها عشاء) فيه تصريح بأنه يكره أن يقول العشاء من تقليد أبيس كذلك لان هذا الإطلاق  
باتبعة لا بالاستقلال اه حل فالأولى للشرح أن يقول خلفها بدل قوله للهمي (قوله والأفضل  
لسائر وقت أولى) نازل وقت الثانية وسائر وقت الثانية أيضا أن قطع النظر عن المثال وهو قوله كسائر  
الخ المقيدان نازل وقت الثانية اه حل وهذا أي قوله والأفضل الخ لا يأتى قوله بعد ترك الجمع  
أفضل لان هذا تفصيل في مراتب الفضل اه عش كجائز يزد فضل العلماء مع كون بعضهم  
أفضل من بعض وبعبارة زى والأفضل لسائر وقت أولى أي ان لم يفتش فواتا (قوله وغيره تقديم)  
بان كان نازل الوقت الأولى سائرا وقت الثانية وأما نازلها أوساؤها فكذلك يقتضيه كلامه والمقدم  
أن النازل فيها ما والسائر فيها مع تأخير اه أفضل لان وقت الثانية وقت الأولى في العشر وغيره بخلاف

وقت الاولى لا يكون وقت الثانية الا في لعن وعند حج أن الاولى التقديم كما هو ظاهر كلام المصنف  
 آيلا لبراءة القلة قال حج وقد أشار اليه شيخنا أي بالمثل أعني قول الشارح كسائر ترتيب  
 بزلفة اه حل فلو قال المصنف والافضل له زل وقت الاولى سائر وقت الثانية تقديم وغيره تأخير  
 لوافق المتمدن **(قوله)** رواه الشيخان في العصرين الخ أي رواه بالجمع بين الظهر والعصر والمغرب  
 والمشاء وأنه اذا كان سائر وقت الاولى آخر واذا كان نازلا وقتها قدم ولا يخفى أن ذلك بعض المدهى اذ  
 منه اذا كان سائر وقتها نازلا وقتها اه حل وجعل مر قوله للاتباع دليلا لأفضلية التقديم في  
 صورته هو أن يكون نزلا في الاولى سائر في الثانية ولا فضيلة التأخير في عكس هذه وزاد في تعليل ما قوله  
 لانه أرفق للسافر ثم علل لأفضلية التأخير فيها إذا كان سائر اقيهما أو نازلا فيهما بقوله ولا تنفاه سهولة جمع  
 التقديم مع الخروج من خلاف من منعه ولان وقت الثانية وقت الاولى حقيقة بخلاف العكس اه  
 وقوله ولان وقت الثانية وقت الاولى حقيقة يعني أنه يصح فعل الاولى في وقت الثانية ولو بلا قدر فزل  
 منزلة الوقت الحقيقي والافضل وقت الاولى الحقيقي يخرج بخروج وقتها اه ع ش على مر **(قوله)** فلا  
 جمع بغير ما يأتي أي من الجمع بالمطر اه ع ش فالناسب تقديم على قوله والافضل الخ **(قوله)**  
 كحضر وسفر قصر وسفر معصية ولا يجمع الصبح مع غسبها ولا العصر مع المغرب وترك الجمع أفضل  
 كما شعر به التعبير بجوز ويستثنى منه الحاج بعرفة ومن دلفتمون اذ اجمع على جماعة أو خلاعن حدته المأمم أو كشف عورته فالجمع أفضل ويستثنى من جمع التقديم المتجربة كافي الرضبة في بابها

وقت الاولى التارل وقت الثانية كما هو صريح عبارة المتن

رواه الشيخان في العصرين  
 أو بزيادة وغسبها في  
 المغرب فلا جمع بغير  
 ما يأتي في غير سفر قصر  
 كحضر وسفر قصر وسفر  
 معصية ولا يجمع الصبح مع  
 غسبها ولا العصر مع  
 المغرب وترك الجمع أفضل  
 كما شعر به التعبير بجوز  
 ويستثنى منه الحاج بعرفة  
 ومن دلفتمون اذ اجمع على  
 جماعة أو خلاعن حدته  
 المأمم أو كشف عورته  
 فالجمع أفضل ويستثنى من  
 جمع التقديم المتجربة كافي  
 الرضبة في بابها

وقت الاولى التارل وقت  
 الثانية كما هو صريح عبارة  
 المتن



بصر ع ش والمراد الفصل الطويل ولو احتالاً كان شك في طوله لا مخرصة فلا يمارا إليها الا يقين  
**(قوله بخلاف قصر)** أى ولو قصر مصلحة الصلاة كما في شرح حر **(قوله كقدر إقامة)** أى يقتصر  
 الفصل بمجموع ذلك في الرض وشرحه بالتيميم لفصل: ينهأ به أى بالتيميم با طلب الخفيف أى  
 من حد القوت وإقامة الصلاة اه حل أى شرط أن لا يبلغ منه قدر ركعتين معتمدين اه حل  
**(قوله ولو ذكر بعدها)** تفرع على اشتراط الموالاة فكان المناسب لتعبد بالله وأهله أنما لم يعبر  
 بها لكون المرفع حقيقة انما هو قوله أو من ثانية الخ وأما قوله ولو ذكر بعدها ترك ركن من أولى  
 الخ فليس مفرعاً على الموالاة كما لا يخفى وإنما ذكره توطئة لما بعده واستيفاء لحوال الترك الثلاثة  
 تأمل والمواب أن قوله ولو ذكر مرفع على الترتيب وقوله أو من ثانية الخ مرفع على الموالاة فكان  
 الأولى التفرع وأخوه عن الموالاة لمناسبة ما بعده وخروج بعدهما ما لو تذكر ترك الركن  
 من الأولى في أثناء الثانية فإن طال الفصل بما فعله من الثانية كان فعل ركعتين فكأن لو ذكر بعدها  
 والابن على الأولى ويطل أحرامه بالثنية بعد البناء يأتي بالثانية وفيه حيث كان لا يغني عما هو  
 الاحرام فلا فرق في البناء على الأولى بين أن يطول الفصل أو لا لأنه لم يخرج من الأولى تأمل اه حل  
 وان كان الركن من الثانية تدارك وبني ولاجل هذا التصيل قيد المصنف بقوله بعدها اه براموى  
**(قوله الأولى)** يدل من ضربة التثنية وقوله والثانية معطوف عليها **(قوله لبطان فرضيتها)** أى فهمي  
 نافذة كما أشار إليه بقوله لبطان فرضيتها لم يقل لبطانها وإحالة هنا على ما سلمه من الأولى بما  
 يقتضى لبطانها كان وطى نجاسة ولا أحرامه الثانى لا يتقدم فرضاً ولا نقلاً بقائه في الأولى حيث لا  
 لا يخفى اه شورى **(قوله من ابتدائه بالأولى)** أى مع وقوعها مهيضة وقوله لبطانها علة لا لتفاء  
**(قوله لوجود الرخص)** وهو السفر **(قوله أو من ثانية ويطل فصل)** أى يقيناً فلا يضر الشك في طوله  
 شورى **(قوله والذكر)** بضم الدال المعجمة أى استدركه براموى **(قوله ولا جمع أطول الفصل)** أى  
 بالثانية الفاسدة **(قوله بلام جمع تقديم)** بخلاف جمع التأخير فإنه لا مانع منه على كل تقدير لأنه غاية  
 الشك أن يصير كأنه لم يفعل واحدة مهما ولا به على احتمال كونه من الأولى واضح وكذا اعلى احتمال  
 كونه من الثانية لأن الأولى وإن كانت مهيضة في نفس الامر لأنه يلزم اعادة أو المعادة اللازمة يجوز  
 تأخيرها إلى وقت الثانية لتفعل معها في وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جها حينئذ لا ينظر إليه  
 لعدم تحقق هذا الاحتمال فإنه شيخنا فسط مائشيع عبرة في هذا المقام اه حل وهو انه يلزم على  
 جمع التأخير حينئذ فعل المعادة خارج وقتها مع أن شرط المعادة وقوعها في الوقت وحاصل الجواب  
 أن الجمع صير الوقتين صكوكاً واحداً قال ع ش ومقتضى كونها معادة اشتراط وقوعها في جماعة ولم  
 يتضرر له إلا أن يقال الأعادة غير محققة تدبر اه **(قوله لا احتمالاً من الثانية)** تعليل لقول المتن  
 بلام جمع تقديم كما ذكره حل وأما قوله أو بجمعها تأخيراً فإنه لا مانع منه على كل تقدير بخلاف جمع  
 التأخير فإنه لا مانع منه على كل تقدير إلى آخر ما تقدم قريباً **(قوله مع طول الفصل بها)** أى بالثانية  
 الفاسدة والأولى المعادة بعدها أى بعدها الثانية لأنه إذا أعادها يبدأ بالظهر مثلاً ثم العصر وإحالة  
 أضافتها أن الظهر التي صلاها أولاً صحيحة فقد طال الفصل بين الظهر والصحيحة والعصر التي صلاها  
 ثانياً بالعصر الفاسدة والظهر للمعادة كفى حل **(قوله إلى عقد ثانية)** أى ما عقد الأولى فلا يشترط وجود  
 السفر عنده حتى لو أحرم بالأولى في الإقامة ثم سافر ووجد السفر عند عقد الثانية كفى بخلاف النظر لا بد  
 من وجوده عند عقدها كسبائى والفرق أن المطر ليس باختياره فاحتيط فيه بتحقيق العذر والسفر  
 باختياره فهو محقق عنده اه زى وبراموى أى فكأنه موجود وفيه أن السفر يكون بغير اختياره

وانما خلاف الخلاف  
 كقدر إقامة ويتم وطالب  
 خفيف (ولو ذكر بعدها)  
 ترك ركن من أولي أعادها  
 الأولى لبطانها بترك الركن  
 وتصدرك لتدارك بطول  
 الفصل والثانية لبطان  
 فرضيتها بانتفاء شرطها  
 من ابتدائه بالأولى لبطانها  
 (وله جمعها) تقديم أو  
 تأخيرها لوجود الرخص  
 (أى) ذكر بعدها تركه  
 (من ثانية ولم يطل فصل) بين  
 سلامها والذكر (تدارك)  
 ومعتداً (والا) أى وان  
 طال الفصل (بطلت) أى  
 الثانية (ولا جمع أطول  
 الفصل فيعدها) في وقتها  
 (ولو جهل) بأن لم يدرك  
 من الأولى أم من الثانية  
 (أعادها) لاحتال أن من  
 الأولى (بلام جمع تقديم)  
 بأن يصلى كالمنه في وقتها  
 أو بجمعها تأخير لاحتال  
 أنه من الثانية مع طول  
 الفصل بها بالأولى المعادة  
 بعدها فتصير بذلك أولى  
 من قوله لو قمتها (د)  
 رابعها (دوام سفره إلى عقد  
 ثانية فهو أقام قبله فلا جمع)  
 لزوال السبب فتعين تأخير  
 الثانية إلى وقتها (وشرط  
 لتأخير أمران) فقط  
 (قوله بين الظهر والصحيحة)  
 أى التي صلاها أولاً



أحدهما (نية جمع في وقت أولى ماقى قدر ركة) تميزا له عن التأخير تعدى لظاهر أنه لو أخر النية إلى وقت لا يسع الأولى عصى وإن وقعت أداءه (والأولى أن يؤان لم يوافق وقت الأولى ولم يبق منه (٣٦٩) ما يسع ركة (عصى) وكانت قضاء لم يوقل

ما يقى قدر ركة ممن زيا دنى أخذ من الرضة كأصلها عن الأصحاب وأن وقع في المجموع ما يتخلف ظاهرا وقد بينت ذلك مع فوائد في شرح البهجة وغيره (و) ثانيهما (دوام سفره إلى تمامها) فأولاً أقام قبله صارت الأولى

(قوله خلافا لما نقل عن الاحياء) أى من تجوز الجمع كائى سم (قوله) وقد يقال إن عدم العيصان مشكل) فبما أنه قد يزم أول الوقت على فعلها في الوقت تخرج ما خوطب به أول الوقت ثم يذهل عنها حتى يخرج الوقت فلا وجب للعصيان حيث غدا قاله ع ش هو المشكل فلعل معنى كلام حل أنه ترك النية وهو ذا ك الصلاة ومعنى نسيانه النية عدم خطور هاباله بحيث لو خبط لنهاها وعليه توجه استسكال ع ش (قوله فلا) التأخير عن أول الوقت أن يجوز الخ) فبما أنه لو وجد أول الوقت عزمه على الفعل في الوقت لأعصيان وإن كان ذا ك الصلاة وضاق وقتها عنها

كالوجه والرفيق مع ماله أمرها أو أجيب بأن شأن السفر أن يكون بالاختيار (قوله أحدهما نية جمع) أى لانية تأخير فقط ويؤخذ من إضافة النية للجمع اشتراط نية إيقاعها في وقت الثانية بأن ينوى تأخير الأولى ليفعلها في وقت الثانية فإن لم ينو ذلك كان لغوا بل لنوى التأخير فقط عصى وصارت قضاءه حج قال سم لأن نطاق التأخير صادق بالتأخير الممتنع له الحقيقى ولو نسي النية حتى خرج الوقت فلا عصيان ولا جمع خلافا لنقل عن الاحياء اه حل وقد بينا أن عدم العيصان مشكل لأنه يدخل وقت الصلاة مخاطب بفعلها فيه اما أول الوقت أو بآقيه حيث عزم على فعلها في الوقت وتأخيرها عن وقتها يمنع الانبئة بالجمع ولم توجد ونسيانه لنية لا يجوز له أن يسهلها عن وقتها اه ع ش على مر (قوله ما يقى قدر ركة) والمتمتد له لا بد من النية والوقت ما يقى منه ما يسع جميعها فيه كاعتمده شيخنا مر خلافا لما ذكره المصنف والمراد بسبعها ولو مقصورة حيث كان ممن يقصر وأراد على الأقرب اه شوبرى (قوله عصى وإن وقعت أداء) أى مع جواز الجمع على طرقتة فلا مخرج اه تعالى في مقامين في جواز الجمع وهو يكتفى فيه عنه بوقوع النية ما يقى قدر ركة كما تقدم لكن مع العيصان أى بتأخير النية لهذا الوقت كما شار إليه بقوله وظاهر الخ والمقام الثانى في جواز جمع عدم العيصان انتهى وافق غيره عليه وهو النية في وقت يسعها كاملة بهذا التقرير اندفع ما قد يقال إن بين قوله ما يقى قدر ركة وبين قوله وظاهر الخ ما يشبه التثنية اه ثم أتى في الامداد صرح بذلك اه ا ط ف (قوله ولا عصى) وكانت قضاء أماعصيانه فلان التأخير عن أول الوقت أن يجوز بشرط العزم على الفعل فيكون انتهاء العزم كاتفاؤه الفصل ووجوده كوجوده وأما كونها قضاء فكان ذلك أيضا اه شرح مر (قوله أخذ من الرضة) قال فيها ولا بد من وجود النية المذكورة فمن لوازمها أن لا يفتى في وقت أداءه لكنه جعل على الأداء الحقيقى بأن كان يسع جميعها اه ا ط ف (قوله وإن وقع في المجموع ما يتخلف) أى وهو أنه لا بد أن يبقى ما يسعها فإن الظاهر منه ما يسعها جميعها ويحتمل أن المعنى ما يسع أداءه اه فلذا قال ظاهرا وعليه يفرق بينه وبين جواز القصر لمن سافر وقد يفتى من الوقت ما يسع ركة بأن المعنى ثم كونها مودة والمعتبر هنا تميز التأخير المشروع عن التأخير تعديا ولا يحصل هذا التميز إلا إذا كان الباقي من الوقت يسع الصلاة كلها اه سم (قوله وقد بينت ذلك في شرح البرهجة وغيره) وعبارة شرح البرهجة ونسب شرط النية في وقت الأولى ما يقى من وقتها قدر ركة اذ لو أخر بغير نية الجمع حتى خرج الوقت وضاق عن ركة عصى وكانت قضاء وهذا معنى ما فى الرضة كاصلها عن الأصحاب وفي المجموع وغيره عنهم وتشترط هذه النية في وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها قدر يسعها أو أكثر فإن ضاق بحيث لا يسعها عصى وصارت قضاء ومجزم البارز وغيره بالأول ويصحح ابن الرمة وغيره وهو المناسب لما تقدم من جواز قصر صلاة من سافر وقد يفتى من الوقت ما يسع ركة ولا يضر تخريم تأخيرها بحيث يخرج جزء منها عن وقتها تهت (قوله فأولاً أقام قبله) أى قبل عملها سواء قدم الأولى أو الثانية وسواء زال السفر في الأولى أو الثانية والتعليل للأعقاب اه قل على الجلال (قوله صارت الأولى) أى الظاهر والغريب سواء قدم كلاهما على صاحبة الوقت أى العصر أو العشاء أم أخر عنها فالمراد بالأولى المؤخرة عن وقتها الأولى هو أول بالنسبة لوقت الثانية وهذه الأولى هى التابعة

(٤٧ - (بجزمى) - اول) ولم ينو جمع التأخير لأن الجامع لم يخاطب بالعزم على نيته أن يخاطب به والباقي يسع جميعها والمخاطب به أول الوقت العزم على الفعل فجاءوا فإدا فعلوا الانسب في التعليل لأن تأخير أدائها في وقتها لا يجوز إلا بينا الجمع فتكون نية الجمع كالفضل

قضاء) لانها تابعة للثانية

في الاداء للعنصر وقيل قبل  
تعملهما وفي المجموع اذا  
قام في أثناء الثانية ينبغي  
أن تكون الاولى اداء بلا  
خلاف قال السبكي وغيره  
وتعليهم منطبق على تقديم  
الاولى فلو عكس وأقام في  
اثناء الظهر مثلاً فقد وجد  
العنصر في جميع الشبوع  
والاولى التابعة وقياس ما  
في جمع التقديم أنها اداء  
على الاصح أي كافيه  
تعليهم ومنهم من أجرى  
الكلام على ظاهره وقرئ  
بين جمع التقديم والتأخير  
وقد بينته في شرح البرجة  
وغيره وأما بقية شروط  
التقديم فسنهنا كالحرج  
به في المجموع (ويجوز)  
ولو قيل (جمع) المايجمع  
بالسفر (ينحو مطر)

(قوله رجه الله منطبق على  
تقديم الاولى أي الأولى  
وأقام فيها (قوله أن تكون  
الاولى التي هي التابعة إلى)  
أي التي هي الظهر المفوعة  
بعد العصر وقد أقم في أثناء  
الظهر بعد فصل العصر  
وهذه هي التي يخالف فيها  
السبكي كلام المتن فالسبكي  
مسلم بضرورة الظهر مثلاً  
قضاء متى أقم في أثناء  
العصر وهذا وجه مخالفة  
كلامه لكلام المجموع  
فأصل ذلك

سواء فعلت قبل صاحبة الوقت أم بعدهما في كلام المتن صورتان وتوصل من كلام الشارح أن كل من  
الصورتين خلافاً كما قررهما شيخنا (قوله قضاء) أي فائتة حضر فلا تقصر سوى أي لو تبين فيها مقصد  
وأعادها فبعد هاتمة ومع كونها قضاء لائم فيها فاندفع ما يقال انها فعلت فكيف فلا تقصر أو يصور  
كلامه بما دأب في العصر وألا أقام قبل فصل الظهر وانظر هل يصور كلام الشارح بما دأب في الظهر  
أولاً مقصورة فيعدها ثلثة لأنه تبين أنه فعلها في الحضر الظاهر ثم كما يؤخذ من فرقه الآتي فلما جاع  
وقوله صارت الاولى قضاء عبارة ع ب وهي فائتة حضر فلا تقصر اه وقال في التي قبلها وهي فائتة  
سفر قال في شرحه فتقصر ثم قال في الشرح فان قلت ما الفرق بين قوله هنا فائتة حضر وفيما قبلها فائتة سفر  
قلت يفرق بان السفر موجود في جميع وقت الاولى كالثانية وانما امتنع الجمع فقط لفقد شرطه بخلاف هنا  
فانه باقائه أثناء ما منقطع سفره بالنسبة للتبوعة فزوم انقطاعه بالنسبة للتابعة أيضاً فتعين كونها فائتة  
حضر وان وجد السفر في جميع وقتها وجميع فعلها اه سوى (قوله للعنصر) وهو السفر (قوله  
وفي المجموع) ضيف وهو إشارة لحكاية قول يخالف المتن وقوله قال السبكي إشارة لقول يخالف المتن  
والمجموع ان كان كلام المجموع علمان كان مراده بالاولى المفوعة أو لا سواء كانت صاحبة الوقت أو لا  
وفيه إشارة للاعتراض على المجموع في بني الخلاف (قوله وتعليهم) أي يقولهم لان الاولى تابعة للثانية  
في الاداء للعنصر اذ مقتضى ذلك أن تكون الاولى التي هي التابعة مؤداة وقوله على تقديم الاولى  
كالظاهر وقوله فلو عكس كان قدم العصر على الظهر وقوله وقياس ما من في جمع التقديم وهو قوله ودوام  
سفره الى عقد ثانية أنها اداء على الاصح أي لوجود السفر عندها وهذا ضعيف (قوله كافيه  
تعليهم) أي قوله وقيل قبل تمامها لانه هنالك قبل تمامها وقوله ومنهم من أجرى الكلام على  
ظاهره أي اطلاقه أي من أنه لا بد من دوام السفر الى فراغ الثانية في كون الاولى مؤداة سواء قدمها  
أو أخرها اه حل وهو للتمسك بعبارة في شرح الروض وأجرى الطائوس الكلام على اطلاقه قال  
بعضهم الطائوس نسبة الى بيع الطائوس وهو طائر معروف (قوله وقد بينته اذ) قال فيه وانما اكتفى  
في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه الى تمامها  
لان وقت الظهر لا يكون وقتا للعصر الا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت  
العصر فيجوز فيه الظهر بعصر السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر الى السفر الا اذا وجد السفر فيها  
والاجاز أن ينصرف الى لوقوع بعضها فيه وأن ينصرف الى غيره لوقوع بعضها فيه اه (قوله  
وأما بقية شروط التقديم) وهي الترتيب والموا لاقتونية الجمع في الاولى فسنة هاولست واجبة لان الوقت  
هنا الثانية والاولى هي التابعة فلحق لشي من تلك الثلاثة لانها اذا اعتبرت في جمع التقديم لتحقق  
التبعية لعدم صلاحية الوقت الثانية اه حل (قوله ولو لم يجمع) انظر ما مرده من هذا للغاية كذا قاله  
الشوري وقد نظرت فاذا هو على غاية من التحقيق وما ذاك الا لأن طريقته في منهجه متناوشت حائل  
يشير للغاية الى الرد على الخلاف والى رد ما يتوهم خلافه ولو على بعد وحينئذ فيجوز أن يكون رداعلى  
الخفية القائلين بعدم جواز الجمع بالطرفا عرضا وقالوا حديث ابن عباس ليس فيه حقيقة الجمع  
ويمكن أن يكون آخر الظهر الى آخر وقتها ثم صلى العصر في أول وقتها وروى عن الثوري والعشاء كذلك قالوا  
وهذا يسمى جمعا اه (قوله المايجمع بالسفر) ولو جمعة مع العصر فلا يزالاني اه شرح مر  
(قوله ينحو مطر) خرج بالطر ونحوه الوجه والظلة والخوف فلا جمعا هو اكذا المرض خلافاً لما شئ  
عليه صاحب الروض بعمال وضمه من جواز الجمع به بتقديم تأخير وان قال الاذرى انه الملقى به ونقل  
أنه نص للسافعي رضي الله عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص بنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حالة

الاحرام بهما وعند سلامه من الاولى بينهما كافي المطر اه **(قوله كئيلج ورد ذاتين وشغان)** ظاهر هذه الكفاية انه في شيء آمن نحو المطر يجوز الجمع ولا رمن ذكر غير هذه الثلاثة ولا يعبر بالكاف في الرض بل ظاهر تعبيراً نحو المطر محصور في هذه الثلاثة وعبارته والشان كلطر وكنا تلج ورد ذاتين انتهت وعلى هذا تكون الكفاية استقصائية تأمل **(قوله ذاتين)** أو كبرت قطعهما اه زى **(قوله وشغان)** يفتح الشين لا بكسر هاء ولا يضمها كافي شرح الرض وتشديد الفاء وهو اسم لرجل بارد يصحبه مطر قليل ولا بد أن يبل الثوب كاهو ظاهر اه حل وهو مصروف لانه اسم جنس **(قوله غير الاخير)** وهو دوام سفره الى عقد ثانية وشمل ثلاثة شرط وتقدم شرطان آخران بقا الوقت الاولى يقيناً الى تمام الثانية وظن محتمل الاولى فيه هذه خمسة وسبأني خمسة فالجموع عشرة فشرط **(قوله)** وبشرط أن يصل جماعة أي يصل الصلاة الثانية جماعة فيصح الجمع وان صلى الاولى فرادى لا ينافي وقتها في حال كل وبكى وجود الجماعة عند الاحرام بالثانية ولوتباطأ للمؤمن عن الامام اعتبر في محتمل صلاتهم احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه والابطال صلاتهم وصلاته بخلاف ما اذا تباطأ للمؤمن عن الامام في الجمعة فانه لا بد من ادراكهم مناسيع الفاتحة قبل رفع الامام من الركوع والامتنع صلاتهم ولا صلاته كقوله مر في باب الجمعة وبشكل الفرق بينهما مع أن الجماعة شرط في الركعة الاولى وفي المجموعة بالمطر شرط في جزء منها فقط واذا تباطأ للمؤمن عن الامام في العادة زمان بحيث يعد فيه منفرداً لم تصح صلاته ولا صلاتهم بالقرض أن كلا منهما معبود الفرق بينهما وبين ما قبلها أن الشارع اعتنى بالجماعة فيها حيث شرطها فبها من أو طأ الى آخرها اه شورى مع زيادة من تقرر بشرطها فما كان قل ع ش على مر عن سم على حج أنصوى بين الجمعة والمجموعة بالمطر في أنه يعتبر في محتمل الصلاة احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه لكن لا يشترط هنا بقا وقتهم معه الى الركوع اه وقديقال أي داع لاعتبار ادراك زمن يسع الفاتحة مع عدم اشتراط بقاء القدوة الى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة اه ع ش وكتب حل أيضاً في قوله جماعة وان كرهته ولم يحصل له فضلها لأنه يكفي وجود صورته في دفع الائم والمقاتلة فيكتفي بالجماعة عند انعقاد الثانية وان انفردوا قبل تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام بالجماعة والامامة والامتنع صلاته اه أي ولا صلاتهم ان علوا ذلك انتهى شورى وهذا أعني قوله وان يصل جماعة عطف على شرطه على تقدير مضاف وهو ما قدره الشارح بقوله وبشرط أن يصل جماعة وعليه فالإضافة بيانية أي وبشرط هو أن يصل الخ ان قلت ما المانع من عطفه على الضمير في بشرطه على رأي ابن مالك من عدم اشتراط إعادة الخافض قلت ينافيه تقدير بشرط بالافراد المتقدم مع تقدير الجمع غير ظاهر تأمل أي لأن المذكور شرط ففلا يصح تقدير بشرط وقد يقال يصح تقديره ويراد بالجمع ما فوق الواحد اه ح ف وقد قال الموجد بشرط لا لشرطان كما يفهم بالتأمل **(قوله)** بحيث يتأذى بذلك أي تأذى بالاحتلام عدو هل المراد التأذى للشخص بالفراده وان يكون يتأذى بذلك باعتبار غالب الناس وبخلاف الحال كالاجتناف ولعله الوجه فليحذر اه شورى قال بعضهم ومقتضى هذا الصنيع أن قول المتن يتأذى بذلك الخ بيان لما يابط البدن به صرح قل على التحريز ومقتضى صنيع الشارح في أخذ للامهم أن هذا قد يستقل غير قيد البعد تأمل وأجيب بأنه لا ينافي استخراج الشارح بهما ألوههم أنهما قيدا لأن البعد يضابطه خرج به القريب البعيد من غير تأذى **(قوله)** وبخلاف من يصل منفرداً هو مفهوم قوله جماعة فالأولى تقديمه **(قوله)** مع أن يوت أواجه أي بعضها أخذ من قوله فأجابوا **(قوله)** ويحجب أيضاً بالامام الخ لا يعدم اشتراط كونها نائبا أو

كئيلج ورد ذاتين وشغان  
(تقدبنا) بقيد زده بقول  
(بشرطه) السابقة (غير)  
الشرط (الاخير) في الجمع  
بالسفر للاتباع رواه  
الشيخان وغيرهما وتعبير  
بنحو مطر أعني محاذ كره  
(و) بشرط (أن يصل)  
جماعة بمصلى هو  
أهم من قوله بمسجد  
(بعيد) عن باب داره عفا  
بحيث يتأذى بذلك في  
طريقه اليه بخلاف من  
يصل بيته منفرداً واجاعة  
أو يمشي الى المصلى في كن  
أو كان المصلى قريبا فلا  
يجمع لانتفاء التأذى  
وبخلاف من يصل منفرداً  
بمصلى لانتفاء الجماعة فيه  
وأما جمعه صلى الله عليه  
وسلم بالمطر مع أن يوت  
أزواجه كانت بحجب المجد  
فأجابوا عنه بأن يوتهن  
كانت مختلفة وأكسرها  
كان بعيداً فله حين جمع  
لم يكن بالقرب ويحجب  
أيضاً بالامام أن يجمع  
للمؤمنين وان لم يتأذى بالمطر  
صرح به ابن هسيرة

وقبره (د) بشرط (أن يوجد ذلك) أي نحو المطر (عذر محرم بهما) ليقارن الجمع (د) عند (تحالهما من أولى) ليتصل بأول الثانية فيؤخذ منه اعتبار امتداده بينهما (٣٧٢) وهو ظاهر ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى والثانية أو بعدهما قال الحنف

تتعطل الجمعة إن لم يجمع بهم بل هو الوجه كما في شرح شيخنا اه شورى ويؤخذ من ذلك رد ما جئت به من جواز الجمع بالمطر لجأوري الجامع الأزهر تبطل يجوز طم الجمع لمصلحة من الفرق لأنه لا يبيح الإمام للتأخر بتعطيل المسجد عن الإمامة وهو لا يجزى في الجأوري كما هو ظاهر ما يبنى وفي عيش على مر وظاهر أهم يؤخر ونها إلى وقتها أن أدى تأخيرهم إلى صلاحهم فرادى فيجمعهم من يمكن منهم يصلح للإمامة غير من صلى ولعله غير صادق أدى تأخيرهم إلى صلاحهم فرادى فيجمعهم من في هذه الصورة تبعاً للإمام يحصل لافضلية الجمعة اه (قوله) وأن يوجد ذلك أي يقينا فلو شك في ذلك لأن الجمع بذلك رخصة فلا بد من تحققه ولا يكفي الاستصحاب فلو قال لأش بعد سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا بطل الجمع لك في سببه اه حل فلو زال شكك فوراً بان على عدم انقطاعه قبل طول الفصل عرقاً بطل الجمع قياساً على تركه بنية الجمع ثم عودته فوراً يؤيده ما تقدم في شرح مر أنه لو تردد بين الصلاتين في نية الجوف في الأولى ثم تذكرناه فيها قبل طول الفصل لم يضر كذلك أهاده عيش على مر وقرره شيخنا العلامة حنف (قوله ليقارن) أي انظر قاله الشورى والأولى رجوع الضمير نحو المطر لأنه لا يتقدم اه (قوله وهو ظاهر) أي فلو انقطع يصح ما بطل الجمع اه قل على الجلال (قوله قال الحنف) استشهد على قوله أو بعدهما اه عيش (قوله) ولكن اتفق له وجود المطر (الح) أي وهو من غير أهل المسجد كابدل التعديل أما أهله كالجأوري بن الأزهر فلا يجمعون على المنع ويستثنى منهم الإمام الراتب فيجمع ولو كان مقيماً به اه شيخنا وهذا أعني قوله ولكن اتفق له الخ تنقيح لقوله بعد ما فعل أشراط البعد في الخارج عن المسجد (قوله) أن يجمع إذا تفرقت شروط الجمع المتقدمة ومنها الجمعة في الثانية والمراد بقوله أن يجمع أي جماعة لأفراد في مكان يومهم وفقاً لطلب وهو ظاهر اه مع مع زيادة (قوله تنقح) بكسر التاء من اسم لبقية الشيء وقدمت بهم لما أكل قاله البرماوى لكن عبارة الصباح أنها بفتح التاء الأولى وكسر الثانية (قوله) وبهذه بقية السن مرتبة بان يصلى سنة الظهر العبدية ثم سنة العصر وقوله وفي جمع المربعين إذا كانت وجدت حكم سنة المربعين موافقاً لسنة العصرين وكلامه يومه للمغاربة وقوله سنتهما مرتبة أن ترك الخ أي أن يصلى قبلية المغرب ثم بعديته ثم قبلية العشاء ثم بعديتها وقوله والأى بان صلى سنة المغرب التي قبلها وقوله غير ذلك بان يؤخر سنة الظهر قبلية سواء جمع تقديمها أو تأخيرها اه الحنفى (قوله) على ما حوزته في شرح الروض عبارة وتحرير المسئلة أنه إذا جع الظهر والعصر قدم سنة الظهر التي قبلها وله تأخيرها عن الفريضتين سواء جمع تقديمها أو تأخيرها وتوسطها ان جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر وأخر سنتها أي الظهر التي بعدها وله توسطها ان جمع تأخيرها وأقدم الظهر وأخر سنتها العصر وله توسطها وتقديمها ان جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر وإذا جع المغرب والعشاء أخر سنتيهما وله توسط سنة المغرب ان جمع تأخيرها وقدم المغرب وتوسط سنة العشاء ان جمع تأخيرها وقدم العشاء وما سوى ذلك ممنوع وفي عيش على مر والضابط لذلك أن يقال لا يجوز تقديمه بعدة الأولى على الأولى مطلقاً ولا سنة الثانية على الأولى ان جمع تقديمها ولا الفصل بينهما بشئ مطلقاً ان جمع تقديمها وما عد ذلك جائز اه

باب صلاة الجمعة

هي صلاة أصلية تأمة على قدر المقصورة وقيل ظهر مقصورة وسميت بذلك لاجتماع الناس لها ولما

الطبرى وإن اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع والا لاحتاج إلى صلاة العصر أي أو العشاء في جماعة وفيه مشقة في رجوعه إلى بيته ثم عودته في إقامته وكلام غيره يقتضيه أن الجمع تأخيراً عما ذكر فمتنع لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع عيشة الأولى أن يصلى في جمع العصرين قبلهما سنة الظهر التي قبلها وبهذه بقية السن مرتبة وفي جمع المربعين بعدهما ستوما مرتبة أن ترك سنة المغرب التي قبلها والأفك يجمع العصرين وله غير ذلك في ما حوزته في شرح الروض وغيره

باب صلاة الجمعة

(قوله وأخر سنتها أي الظهر) عطف على قدم وهو شروع في حكم العبدية (قوله) وما سوى ذلك ممنوع بقينها وعلى ما مر من أن المغرب والعشاء سنة مقسمة فلا يخفى الحكم بماترقر في جمعي الظهر والعصر والأولى من ذلك كله ما تقرر في كلام المصنف والذي تقرر هو ما ذكره شارحنا (قوله بعدية الأولى) الأعم بعدية الصلاة عليها مطلقاً

(قوله ولا سنة الثانية) أي ولو قبلية لعدم دخوله الأبعد الأولى للترتيب (قوله أصلية تأمة) أي أقول عمر رضي الله عنه الجمعة ركعتان من غير قصر على لسان نبيكم وقد نخب من أفتى رواه أحمد وغيره وقال في المجموع أنه حسن

جمع فبهام الخبرات وأجمع خلق آدم صلى الله عليه وسلم في آخر ساعة من يومها ولا يجتمع بهما في  
 عرفة ولأنه جامعها فهاو يومها أفضل أيام الأسبوع وعند الامام أجد أفضل الأيام مائة حتى من يوم  
 عرفة والعبد من الزايج عندئذ عرفة أفضل وهو يوم الجمعة خير يوم طلعت فيه الشمس ولا  
 تطمع وتقر على يوم أفضل منه يعتق الله تعالى فيه سيئاته ألف عتق من النار من مات فيه كتب له أجر  
 شهيد ووفى فتنه القبر وعذابه وفيه ساعة الاجابة وهي من خصائص هذه الامة وفرضت بمكة المشرقة  
 ولم تقم بها كالم تقم بها صلاتا لجامعة لقله المسلمين وطفاء الاسلا. وأقلها أسبوعين زرارة بقرية تسمى  
 قيع الخضبات بنون مفتوحة فمكسورة فتعني ساحة كسنة فحين بمهلة غمامة مفتوحة فضاء  
 مكسورة مكسورة خم فالف وآخرة فوقية اسم قرية على ميل من المدينة وكانوا أثر بعين رجلا وصلاتها  
 أفضل الصلوات اه قال على الجلال وبرماوى وزى **(قوله بضم الميم)** وهو أقصم وهذه اللغات  
 الأربع في غير الأسبوع المسمى بالجمعة في قولك صمت جمعة أى أسبوعا ما هو بالسكون لا في بركذا  
 قرره حرف وفي ع ش على مر واما الجمعة يسكون الميم فاسم الأيام الأسبوع وأول السبت اه  
 مصباح وعليه فالسكون مشترك بين يوم الجمعة وأيام الأسبوع **(قوله تميم)** أى يحب علينا وقيل  
 كقافية **(قوله آية)** أيام الذين آمنوا اذا نودى للصلاة **(قوله آية)** لا يردوا اليها الا بعد ان يذكروا  
 الصلاة وبازم من وجوب السعي اليها وجوب السعي للصلاة ذكرنا لا شئنا لعلنا عليه من باب تسمية  
 الشئ باسم جوده كقوله شيخنا البالي وعبارة شرح مر فاسموا الى ذكر الله وهو الصلاة وقيل  
 الخطبة فاسم بالسعي وظاهر الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يسى اليه ولأنه نهى عن البيع وهو  
 مباح ولا ينهى عن فعل المباح الا لفعل الواجب اه قال ع ش قد استدلنا نفع على وجوبها بالأية  
 والخديين بعدها ولم يقتصر على الآية لأنها ليست صريحة في الجمعة اذ وجوب السعي في يومها شامل  
 لنحو العصر وأيضا الذي كرس صريح في خصوص الصلاة فاحتاج الى كراهية شين بعدها ولم يكتف  
 بالحديث الأول لشمها لوزان يكون الوجوب فيه معنى التمسك كدفعه كقوله ش ل الجمعة واجب على  
 كل محتلم ولأن الأول شامل للاسم والكافر والحرة والمبدف كالثاني تخصيص لما قبله اه وقال شيخنا  
 قوله اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة الخ أى بين يدي الخطبة لأنه الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم  
 كسبائى بعد قول المتن وسوم اشتغال ببيع بعد شروع في اذان خطبة **(قوله على كل محتلم)** عام  
 مخصوص بالحديث الثاني **(قوله الا أربعة)** ان نصب فذاك وان رفع فعلى تأويل الكلام بالنبي كأنه  
 قيل لا يترك الجمعة مسلم في جلسة الأربعة اه سمع ع ش وقوله ان نصب فذاك أى فذاك ظاهر لانه  
 مستثنى من كلام تام موجب حيث قد ان نصب قوله عبد ملوك الخ فهو بدل وان رفع فهو خير مبتدأ  
 محذوف تقديره أحدها عبد ملوك الخ وقوله فعلى تأويل الكلام بالنبي أو على أن الاعمى لكن  
 وأربعة مبتدأ موصوف بمحذوف مفهوم من السياق أى من المسلمين والخير محذوف أى لا يجب عليهم  
 وعبد ملوك الخ بدل شورى بياضاح حيث قد ينشفع الاشكال فالترض من تأويل الرفع بما ذكره  
 دفع الاشكال وصورتان هذا الكلام تام موجب وما كان كذلك فيجب فيه نصب المستثنى فوجه  
 تصحيح الرفع هنا وفي شرح مر ما يقتضى ان النصب بعد الكلام التام للوجوب ليس متفعا عليه  
 ونص عبارته وقال أبو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذي قبل الاموج اجاز في الاسم الواقع بعد  
 الاربعة ان أفصحهما النصب على الاستثناء والآخرون يجعله مع الانا بما للاسم الذي قبله فتقول قام القوم  
 الا زيدا بنصبه ورفعه عليه يحمل قراءته من قرأ فتر بوائمه الا قبل ان ينهوا عن رفعه في صحيح البخارى  
 قلنا تقرأوا كالم اسماوا الأربعة والاعلم وقال ابن جنى في شرح المع ويجوز أن تجعل الافة بمعنى

بضم الميم وسكونها وقتها  
 وحكى كسرهما **(تتمين)**  
 والأصل في تعينها آية يأمر  
 الذين آمنوا اذا نودى  
 للصلاة من يوم الجمعة وأخبار  
 صحيحة تكبر روح الجمعة  
 واجب على كل محتلم وخبر  
 الجمعة حق واجب على كل  
 من لم في جماعة الأربعة  
 عبد ملوك

**(قوله يا عبد الملوك)** عليه  
 يكون أربعة بالجر

ومعلوم أنها ركعتان (على) مسلم مكلف كامل ذلك من كتاب الصلاة (سؤ ذكر بلا عن ترك الجماعة عقيم

(قوله ومنه الاحتياج الى

كشف العورة) وحمل كون

كشف العورة عنرا اذا لم يكن

من الاربعين والاكتف

وغضوا ابصارهم فيه شيئا

(قوله محضرة من يحرم

الح) أي اذا كان لا يفيض

بصره عنرا الا فليس عنرا

اه برماوى (قوله وان كان

أجير عين) أي على عمل

ناجز (قوله) وبني فيه انه اذا

تعدى ووضع الح) أي على

كون اشتغاله بغير عنرا

مال يضع عليه اليد فان تعدى

الح لحيشة لا يفرق بين

الفاسدة والصحيحة لان

كلا يبيع الترك عند خشية

التلف الا انه يشترط في

الفاسدة وضع اليد وخشية

التلف وفي الصحيحة يكفي

خشية التالف (قوله لزمهم

فيه كاعتمده شيخنا)

ر بما يقال من علمه التعدد

بالحاجة فان قيل هذه

حاجة أوجب بأن المصنف

صور الحاجة بما اذا كثر

أهله وعسر اجتماعهم

بمكان الا يقال هو ملحق

بالحاجة كالخوف بها من

يتمه قتل فتأمل

(قوله من يشته مثل الخوف

غيره يكون الاسم الذي بعد الامتحار كبحر كما قبلها تقول قام القوم الازيد ورأيت القوم الازيد ومرت بالقوم الازيد فتعرب الازعاب ما قبلها لان الصفة تتبع الموصوف وكان القياس أن يكون الاعراب على الاز لكن الاحوف لا يمكن اعرابه اعرابه الى ما بعده الا ترى أن غير هذا كانت اسماظهر الاعراب فيها اذا كانت صفة تقول قام القوم غريز يد ورأيت القوم غريز يد ومرت بالقوم غريز يد اه على أنه نقل عن الصدر الاول أنهم كانوا يكتبون المنسوب بهيئة الرفع أو أي فيكون عديم منصوب على رواية أربعة بالنصب وان كان بصورة الرفع اه (قوله أامرأة) أو بمعنى الواو والعل اقتصاره عليه الصلاة والسلام على الاربعة لسكونهم كانوا موجودين اذ ذاك ويقاس عليهم غيرهم عن يائي اه ع ش على مر (قوله ومعلوم أنها ركعتان) جواب عن سؤال تقديره الحكم على الذي فرغ عن تصويره وحكمه على الجملة بأنها فرض حكم على مجهول والحكم عليه باطل فأشار الى جواب ذلك بأن هذا الامر فيه الحكم على معلوم لا على مجهول لان الامر بالمعلوم لا يتوقف الامر فيه على ذكر اه برماوى ولعل حكمه تخفيف عددها ما يسبقها من مشقة الاجتماع المشروط لصحتها وتحم الحضور وسماح الخطيئين على أنه قيل انها ما تيقن من باب الركعتين الأخيرتين اه حج (قوله بلا عن ترك الجماعة) ومنه الاحتياج الى كشف العورة محضرة من يحرم نظره بخلافه في خروج الوقت فيكشف عورته للاستنجاء حينئذ وعلى الحاضر بن غضأ ابصارهم لانها لا بد لادونه ومنه الاشتغال بتجهيز الميت ومنه اجارة العين لمن لم عليه فساد عمله بغيره وبعبارة مر بعد قول المتن حوائى وان كان أجبر عينه بالمشغول فساد العمل بغيره قال ع ش ومعلوم أن الاجارة متى أطاقت انصرفت للصحيحة وأما ما جرت به العادة من احضار الخبز لمن يجزئهم يعطى ما جرت به العادة من الاجرة فليس اشتغاله بالخبز عنرا بل يجب الحضور الى الجمعة وان أدى الى تلفه ما لم يكرهه صاحب الخبز على عدم الحضور فلا يصح وبني فيه أنه اذا تعدى ووضع يده عليه وكان تركه وذهب الى الجمعة تلف كان ذلك عنرا وان أمم بأصل اشتغاله به على وجه يؤدى الى تلفه ولو ذهب الى الجمعة ومثل في ذلك بقية العادة كالجار والبناء ونحوهما وظاهر اطلاقهم كحج أنه حيث لم يفسد عمله يجب عليه الحضور وان زاد زمنه على زمن صلاته لم يحل عمله ولو طلوع عبارة حج على الاعباب والمعتمد أن الاجارة ليست عنرا في الجمعة فيستغنى زمنها بخلاف جملة غير هان طال زمنها على زمن الاضداد ويفرق بين الجمعة والجماعة بأن الجمعة صفة نابعة وتكرر فاشتراط لا تغفلها أن لا يطول زمنها رعاية لحق المستأجر واكتفى بتفريع القدم بالصلاة فرأى بخلاف الجمعة فم تسقط ولو طال زمنها اه ملخصا ومنه مرض يشق مشقة لا احتمل عاد ومنه الاصحى بلا فأنه لم يوافقهم على شخص أنه لا يخرج من بيته مثلا خوف عليه ومنه أيضا شيخنا ومن العذر ابرار قسم من حلف على شخص أنه لا يخرج من بيته مثلا خوف عليه ومنه أيضا من حلف أنه لا يصلى خلفه بدفوى زيدا ما ما في الجمعة وقيل في هذه يصلى خلفه ولا يحتمل أنه لم يكره شرعا كمن حلف لبطان زوجته الالية فاذا هي حاض وكالو حلف أنه لا يزوج فوجب احتياج الى نزعه لتعذر غلبه فيه والفرق بأن الجمعة بدلا فيه نظر اه قل على الجلال أي لان الناسل بدلا أيضا وهو التيمم وقوله يصلى خلفه ولا يحتمل قاله ع ش وضعه ح ف قال الشورى وهل الاعتذار مسقطات لا وجوب أو موجبات للترك أي أسباب له خلاف ونقضية كلام القمولى ترجيح الاول اه ايعاب أي بمعنى أن الاعتذار ما تعمن تعلق الوجوب بالمعذور اه وبني على ذلك الاجمان والتعاليق (قوله مقيم) اطلاق هذا مع تقويم ما بعده ببلوغ الصوت يشبه أنه لا يعتذر هنا بلوغ الصوت قال في

بمحل جمعة) تأسيسه صلى الله عليه وسلم وبالحلقة بعده (أو بمسوة) (٢٧٥) بلغه فيه) حالة كونه (معتدل سمع صوت

عال عادة في هدد) أى  
سكون للاصوات والرياح  
(من طرف محلها الذى يليه  
أوسافر له) أى المستوى  
(من محلها) أوسافر  
لعصية كعالم من الباب  
قبله خبر أى داود الجعفة  
حق على من سمع النداء  
والسافر لعصية ليس من  
أهل الرخص فلا جعة على  
كافر أصلي بمعنى أنه لا يقابل  
بها في الدنيا ولا على صبي  
وجنون ومغنى عليه  
وسكران كسائر الصلوات  
وان لم تزد الثلاثة الأخيرة عند  
التعدي فضاء ظهر  
كغيرها ولا على من يرق  
ولا على امرأه أو فتى للخبر  
السابق وألحق بالمرأة فيه  
أخفى احتمال أنوته

ولا يجب إطلاق ان رآه  
مصلحة اه سم على حج  
ويجب السؤال في الخروج  
لما كان على أن يجب والا فلا  
ولا اجتماع منهم أر بعون  
في السجن وجب عليهم  
فهو لا وليم يكن فيهم  
خطيب وأمكن الاطام  
إرسال خطيب لهم وجب  
وكذا لو اجتمع أر بعون  
أعني أو مريضاً وان كان  
ذلك يؤدي إلى التعداد اه  
سم ملصحا (قوله) ويلزم  
عليه أن يستحب (الخ)

شرح الرض بخلاف من لم يبلغه في البلد يلزمه الحضور اه سم اه عرش قال العلامة الاطفيحي  
نقلان عرش وكان الأولى تنديعه على قوله بلا عرش ترك الخ لأنه اذا كان مقبوا قام به عند جوزه  
الترك الآن يقال أن طول الكلام عليه لا ممان يكون مقبوا على جعة أو يكن بمحلها لكن كان  
بمستوا الخ اه (قوله) تأسيسه صلى الله عليه وسلم) أى لانهم لم يفعلوها الا في محل الإقامة وهذا دليل  
لقوله مقبوا وقوله تقدم دأله اه عرش اطف (قوله) أو بمسوة) ولونقدرا كجاء في وقوله بلغه أى  
المقيم بالمستوى وقوله فيه متعلق ببلغ وقوله صوت ومعتدل حال من ضمير المقيم وقوله في هدد متعلق  
أيضا ببلغ وقوله يليه أى بالمستوى وقوله أو مسافر معطوف على المقيم بقسميه والحاصل أنها يجب  
على المقيم بقسميه وعلى المسافر بقسميه أعني المسافر للمستوى من محلها أى خرج من محلها إلى ذلك  
المستوى والمسافر لعصية كافر مريضنا (قوله بلغه فيه) أى بحيث يبلغه ذلك فلدار على البلوغ  
بالقوة اه حل وبرماوى والمراد بلغه ذلك وهو واقف طرف بلد الذي إلى المؤذن بأن يكون في محل  
لا تقتصر فيه الصلاة حروفي عرش على مر أن العبرة بموضع اقامته (قوله صوت) وان لم يميز بين  
الالفاظ حيث علم أنه نداء للجعة اه حرف (قوله في هدد) وانما اعتبار سكون الاصوات لا ما تمنع  
من الوصول وانما اعتبار سكون الارياح لانها راء تعيين عليه وتارة تمنع منه اه (قوله من طرف محلها  
الذى يليه) واعتبر ذلك لان البلد قد يكبر بحيث لا يبلغ أطرافها النداء الذي يوسطها فاحتيط للعبادة  
قال الشورى ولعل ضابطه مانع الجعة في أى بان لا تقتصر فيه الصلاة أى لمن سافر منه قال بان الرفعة  
وسكنوا عن الموضع الذى يقف فيه المستمع والظاهر أنه موضع اقامته فمن سمع من موضع اقامته وجبت  
عليه والا فلا اه سم اه عرش على مر ويلزم عليه أن يستحب عليه وبعضهم تجب عليه  
(قوله) أوسافر له من محلها) أى وسمع النداء من ذلك المحل فيجب أن يعود إليه لان سمعه من محل  
آخر هكذا قاله حل وقوله فيجب أن يعود إليه ليس لازم بل لأنه أن يفعله في أى محل كان فلو قال  
فيجب عليه حضوره كان أولى (قوله أى للمستوى) يؤخذ من ذلك عدم الوجوب على الحصادين  
اذا خرجوا قبل الفجر إلى مكان لا يسمعون منه نداء محفلهم الذى توجهوا منه وان سمعوا من محل آخر  
لان السفر هنا يشمل القصر أيضا وكذا ان سمعوا لكن خافوا على أنفسهم أو مالهم وكذا ان خرجوا  
بعد الفجر سمعوا أو لم يسمعوا ان خافوا على ما ذكر اه برماوى وفي السقوط حينئذ نظرا نشأ  
الفوات من خروجهم اطف (قوله) أوسافر لعصية) عطف على قوله أوسافر له (قوله) كعالم  
من الباب قبله) أى في قوله فلا قصر كثيره من سائر الرخص لعاص به (قوله) خبر أى داود الجعفة  
دليل على المقيم بالمستوى والمسافر له واستدل على المسافر مقصده بالدليل العقلي وعلى المقيم محلها  
بالتأسي (قوله) والمسافر لعصية الخ دفع به ما روى على مفهوم الخبر من أن من لم يسمع النداء لجعة  
عليه وهو شامل للسافر سفره لعصية اه عرش (قوله) وسكران) نعم ان أفاق قيل فواتها ربه فعلها  
وكذا الجنون والمغنى عليه اه برماوى (قوله) وان لم تزد الثلاثة الأخيرة عند التعدي فضاء ظهر  
فيه مساحته لان الظاهر يدل عنها لاقضاء لها فان قلت القضاء فرع الوجوب وهذا الوجوب قلت هو  
فرعه غالبا اه حل (قوله) ولا على من يرق) وان قل ولو كان هناك مها بآء وقعت الجعة في نوبة  
الريق لكن يستحب لمالك القرن أن يأذن له في حضورها اه شرح مر (قوله) احتمال أنوته  
فيه أن الاحتياط احتال ذكره معاملة لا بالغلظ كاهو القاعدة وقد يقال كانت الجعة من وظائف

بل يلزم عدم وجوبها عليهم لو كانوا بحيث لو وقعوا إلى الطرف لسمعوا وقد انحازوا عنه وبكى سماع أهل القرية اه ويصلح هذا جوابا  
عن التزام المحشى

ولا على من به عن ذرى

ترك الجماعة بما تصور  
هنا لما صر في الخبر والحق  
بالرئيس فيه نحوه ولا  
على مسافر غير من مر  
ولوسفر أصيرا لاستغفاله  
بالسفر وأسبابه ولا تقيم  
بغير محل الجماعة ولا يبلغه  
الصوت المذكور لمفهوم  
خبر أني داود السابق وعمل  
بقولي بمسئولته لو كانت  
قربة ليست محل جمعة على  
رأس جبل فسمع أهلها  
النداء لمأوها ولو كانت  
بمستولم يسمعه أو كانت  
في منخفض فليسمعه  
لانتفاضها ولو كانت بمسئول  
اسمعه

(قوله غلظ عليه بعدم الخ)  
فالتعليل حاصل بعدم  
المساواة للرجال الشرفاء  
للازمنة بالاحوط حتى رد  
ما قبل الاحوط ازام الجماعة  
وعدم حسبان من الأورعين  
كما قالوا في المقيم غير المستوطن  
وان اردت شيخنا (قوله)  
في هذا الصريح بأن السفر  
الخ الاولي كتابه على  
قوله أو مسافر له من محلها  
تأمل فيه (قوله والمسافر  
لا يجب عليه وان سمع الخ)  
أي لم يسمع أصلاً أو سمع  
من غير بلد ولا تقل سواء  
سمع من بلد أو من غيرها  
لان من سمع النداء من  
بلد لا يعطى حكم المسافر ين  
تأمل

الرجال وهم أهل كمال غلظ عليه بعدم مساوئتهم لذكره الشارح من الاحتمال فتأمل اطف  
(قوله ولا على من به عن ذرى) وليس من الاعذار ما جرت به عادة المشتغلين بالسبب من خروجهم للبيع  
ونحوه بعد الفجر حيث لم يرتب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليتبنا ذلك فانه يقع في فري  
مصرنا كثيرا اه ع (قوله بما تصور هنا) كالمرض بخلاف ما لا يتصور هنا كالمرض الشديد بدليل  
اه حل فاذا وجدت هذه الراجح الشديدة منها الا يمتري ترك الجماعة لجلها لو قد يقال الخ فلو ابعاد الفجر  
بالليل في... ان لوجود الظلمة فيه فتكون فيه شدة الرجوع عن ذرى حتى من بعدت داره ونوقف حضور  
الجمعة على السبي من الفجر وهو تصور حسن اه ع (قوله ولا على من به عن ذرى) وانظر وجهه حسنة مع اشتراط بلوغ  
صوت المنادى لغتدل السم وصوت المنادى لا يصل الى محل يجب فيه السبي من الفجر كانه اطف  
وأوجب بان محل اشتراط بلوغ صوت المنادى في غير المقيم بمحلها أما المقيم بمحلها فلا يشترط فيه سماع  
صوت المنادى كما يدل عليه اطلاق المتن وتقييده فيما بعده فيكون كلام اه ع في التصور مفرضا  
في المقيم بمحلها فاذا كانت داره بعيدة بحيث لا يصل الى الان سار بعد الفجر وجب عليه السبي حيث  
وان لم يسمع النداء اه شيخنا ح (قوله ولا على مسافر) أي وان قص العدد بسبب سفره  
وتعطلت الجماعة على غيره بواسطة سفره لانه لا يلزمه أن يحصل الجماعة لغيره وكذا يقال في المعذور  
السابق وقا العلامة هر اه براموي (قوله غير من مر) الذي مر هو المسافر للحل المذكور أو  
للصبي (قوله ولوسفر أصيرا) في هذا الصريح بأن السفر محل يسمع فيه نداء الجماعة يسمى سفر اشراعا  
وقد قالوا في التنقل في السفر في صوب مقصده لا بد أن يسافر محل يسمى الذهاب اليه سفر اشراعا بأن  
لا يسمع فيه نداء الجماعة والحاصل أن من جاوز محل المقيم بمحاذته يقال له مسافر شرعا ثم ان كان  
بمحل لا يسمع فيه نداء الجماعة جاز له التنقل في صوب مقصده وترك الجماعة وان سمع فيه النداء ليس له ذلك  
لانه يجب عليه السبي محل الجماعة اه حل (قوله لاستغفاله بالسفر وأسبابه) منه يؤخذ عدم الوجوب  
على نحو المحاصن اذا خرجوا قبل الفجر الى مكان لا يسمعون فيه النداء أي نداء بلدتهم اذا لم يعتبر  
البلوغ من غير بلدتهم أيضا السكان من خرج أي قبل الفجر الى قرية يبينو فيها مسجدا وبقربها بلدة  
يسمى نداء هانجب عليه الجماعة ولا يقول به أحد اه حل وقال العزيزي ومن هنا ما يقع في بلاد الريف  
من أن القلاحيين يخرجون للعصا من نصف الليل ثم يسمعون النداء من بلدتهم أو من غير هانجب  
عليهم الجماعة في يسمعون منه النداء وانما وجبت على من ذكر لانهم اما في حكم المقيمين أو لدخولهم  
في قول المصنف أو مسافر له أي للسبي من محلها فان لم يسمعوا فلا جمعة عليهم وان أقاموا ببيطاتهم  
أو رجعوا الى بلادهم بعد ذلك وذكر أيضا قوله أو مسافر له أي للسبي من ذلك الصياقة ومن  
يسافر للسواقي أو لآخراته من محل الجماعة فاذا سافر الى ذلك المستوى ان سمع النداء من محلها ولوين  
غير بلده وجب عليه الذهاب والا فلا والحال أنه خرج من محل قبل الفجر فانظر مع ما قاله حل اه  
والاعتدال ما قاله حل وواقفه عن لانه يقال لهم مسافرون والمسافر لا يجب عليه جمعة وان سمع النداء  
من غير بلده قال بعضهم ويستفاد منه مسئلة تقع كثيرا وهي أن الشخص يسافر يوم الخميس مثلا الى  
قرية في قريتين بلده لكن لا يسمع فيه النداء من بلده ويصعب يوم الجمعة في تلك القرية وهو غير عازم  
على الإقامة بل يرجو منها قضاء حاجته فيبتدئ لانه لم يسمع فيه النداء من تلك القرية لانه يقال له مسافر فتأمل  
(قوله ولو كانت بمسئولم يسمعه) بأن فرض زوال هذا العالم وكانت بمحل على مستو مسامت لبلد  
الجمعة وقوله ولو كانت بمسئولم يسمعه بأن فرض جعلها على وجه الارض من المستوى المسامت لبلد  
الجمعة وأما قول الشهاب البرسي المراد لو فرضت مسافة انتفاضها بمسافة على... الارض وهي على



لزمهم الجمعة في الثانية دون الأولى ويقول معتدل سمع أنه لو كان أصم (٣٧٧) أو جاز سمعه عند العادة لم يعتبره يقول

عادة في همدن أنه لو كان الصوت العالي على خلاف عادته في بقية الأيام وعلى عادته لا يحدق لم يتعين ولا يعتبر وقوف المذابي محل عال كشارة ولو وافق يوم جمعة عيد لحضر صلاته أهل قرى يبالغهم النداء فلمهم الانصراف وترك الجمعة ثم ودخل وقتها قبل انصرافهم كان دخل عقب سلامتهم من العيد فظاهر أنه ليس لمس تركها وقول معتدل سمع وعادة مع أو مسافر إلى آخره من زيادتي وتصيري بمستوى ومن تعبيري بقرية (ونزائم) الجمعة راعى وجدة تأدبا

(قوله ففيه نظر) بل نقل سم على التحفة إلى الراسي في فتاويه أقصر على ما قاله مر وغيره (قوله والمدار هنا على مسافة الخ) أى إلى الوجوب (قوله بل المدار على الذهاب إليه لقصد ما الخ) ولو شرعوا فهل الظاهر العمل بالأغلب وهل الاحتياط للعبادة الوجوب عند الاستواء حور (قوله رجما أنه كان دخل عقب سلامهم) أى وكانوا يتشاغلون بعد العيد بقاء أغراضهم إلى أن دخل الوقت اه (قوله بل هو مجرد تصوير) الأولى قبل

آخرها سمعت هكذا يجب ان يفهم وقيس عليه نظيره في الأولى أى فترض مسافة عابوها عتد على وجه الأرض وعلى آخرها ففيه نظر والراجح عند شيخنا بما لا فتاء والده خلافه عبارته وهل المراد بقوله لو كانت بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعته لزمته الجمعة أن ينسط هذه المسافة أو أن يطاع فوق الأرض مسامتا لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني كأفاده والده رحمه الله تعالى في فتاويه اه حل واعتمده شيخنا ح (قوله لزمنهم الجمعة في الثانية) وان لم يسمعوا وقوله دون الأولى وان كانوا يسمعون بالفعل اه حل (قوله أنه لو كان أصم) أى لو كان معتدل السمع لسمع وقوله أو جاز سمعه العادة أى لو كان معتدل سمع لم يسمع اه حل (قوله لم يعتبر) أى فتجب على الأصم ولا تجب على من جاز سمعه العادة فلا يعتبر الأول في إسقاط الوجوب ولا الثاني في تحصيله كما قرر شيخنا فان قلت قياس ما في الصوم من أن حد بالبصر اذارأى خلال يجب عليه الصوم وجوب الحضور هنا فتفرق بينهما ان المدار في الصوم على العلم بوجود الملال وقد حصل برؤى محد بالبصر والمدار هنا على مسافة لا يحصل بهاء شقة شديدة ولو عول على حديد السمع لم يحصل بهاء شقة لا تختمل في العادة فان حد بالبصر قد يسم من مسافة بعيدة كنعف يوم مثلا فلا يكف بالسوى حينئذ امتزجت عليه المشقة (قوله وأعلى عادته لا يحدق) أى إلى باح وقوله لم يتعين أى حيث سمعوا مع وجود الاصوات وأل باح وبه أن هذا واضح في رايح لانهر بما جلت الصوت وأما في الاصوات ففيه نظر لانه اذا كان جمع اصوات مع وجود الاصوات فغعمها بالاول فلا وجه لعدم التعيين وعبارة شيخنا اعتبره والاصوات والروح الثلاث معا بلوغ النداء أو تعين عليه الريح اه حل (قوله ولو وافق يوم جمعة الخ) صورة مستندة من نطوق قوله السابق أو عتو أى فتنزيم المقيم به الا في هذه الصورة اه ع ش فكان المناسب أن يقول لم يحدق في الخ (قوله لحضر صلاته أهل قرى) ليس بقيد بل المدار إلى الذهاب إليه قصد ما عتد لانه لا يحضر الصلاة ففى توجهوا إليه قصد الصلاة وان لم يدر كونهما سقط عنهم الود والجمعة لوجود المشقة وأما لو حضروا لسمع أصباهم فلا يسقط عنهم الحضور ولو صلاوا العيد سواء رجاوا إلى محلهم ولا كان ع ش فان لم يحضروا كان صلاوا العيد بمكانهم لزمنهم الجمعة اه شرح بر (قوله فهم الانصراف وترك الجمعة) أى لسقوطها عنهم وان قرى نواياهم اندراكها لوعادوا تخفية عليهم لانهم لو كانوا يرجعون للجمعة لشق عليهم والجمعة تسقط بالمشقة اه الطيفي فهذه مستثناة من إطلاقهم وجوب السعى على من يسمع النداء ويستثنى أيضا ما لو كان من سمع النداء بربيعين بالصفة المتقدمة فانه يجب عليهم أن يقيموا محلهم ويحرم عليهم السعى إلى محل النداء لانه ما يلزم الجمعة في محلهم قاله لح وقوله ويحرم عليهم السعى الخ ويجب على الحاكم منهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء في المصر عتدا في تركهم الجمعة في بلدتهم الا اذا ترتب عليه فساد شئ من أموالهم أو احتاجوا إلى ما يضر فونه في ثقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون الاقتراض كاذكره ع ش على مر (قوله ثم ودخل وقتها قبل انصرافهم) أى وبعده حينئذ يصلوا إلى محل تقصير فيه الصلاة من محل الجمعة اه حل وع ش (قوله كان دخل عقب سلامهم من العيد) مفهوما أنهم لو صلاوا العيد عقب دخول وقتها ثم تشاغلوا بأسباب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم الانصراف ولعله غير مراد بل هو مجرد تصوير فيحرم عليهم الانصراف حينئذ اه ع ش واعتمده شيخنا ح (قوله ونزائم راعى وجدة تأدبا) فلولم يجد له نازمه وان أحسن المشى بالصاخلا فلا نفاضى حينئذ يمكن حل كلامه على ما إذا كان منزله قريبا

(و) شيئا (هما وزنا  
وجدا سر كبا) ملكا  
باجرة أو اعارة (لا يشق  
ركوبه) عليهما (ومن صح  
ظهوره عن لاتزيمه جعة  
معت) جعته لانها اذا محت  
عن تازيمه فمن لاتزيمه  
أولى وتفتي عن ظهره (وله  
أن ينصرف) من الملى  
(قبل احرامه بها) (الانحو  
مريض) كاعنى لا يجد  
قائدا فافيس له أن ينصرف  
قبل احرامه (ان دخل وقتها  
ولم يزد ضرره بانظاره)  
فعلها (أو أقيمت الصلاة)  
لنحو اقيمت وكان ثم مشقة  
لا تختمل كمن به اسهال  
ظن انقطاعه فأحسن به  
ولو يصدق تخرمه وعلم من  
نفسه أنه ان مكث سبقة  
فالتجبه كقائل الاذوى  
ان له الانصراف وترك  
الجمعة والفرق بين المستثنى  
والمستثنى منه أن المانع في  
نحو المريض من وجوبها  
مشقة الحضور

(قوله) وقد يفرق بوجود  
البدل هنا) أي مع كونه  
كالمبدل منه بخلاف التيمم  
فانه وان خلب الوضوء  
لكن في الإباحة لا الرفع  
اه (قوله) أجزاء التابع  
بطريق الأولى (لا يظهر  
كونه أولى كالمبطل من كلام  
الشورى آخر العبارة

بحيث لا ضرر عليه في حضوره وكلام الشيخين على ماذا كان منزله بعيدا بحيث يلحقه ضرر في ذهابه  
للجامع اه مر وزي وبراوى وعش (قوله) وجد قائدا) أي تليق به مراقة فبا يظهر لاحوال فاسق  
كأن الشورى (قوله) متبرعا) قال الاسنوى قياسا مسبقا في ستر العورة انه لا يجب قبوله بتهمة اللئنة  
وقوله أو بأجر أو قاضية عما يفتري في الفطرة وعن دينه وقتصار على ما مثير في الفطرة مجرد تصوير  
اه عش على مر (قوله) وشيئا (هما) أي هرما لا يستطيع المشي وقوله وزنا الزمن هو الذي  
أصابته آفة أضعفت حركته وان كان شايها اه شيئا وعبارة الصباح زمن لشخص زمانه وزنا  
فهو من باب تعب وهو مرض بدوم زمان طويلا اه بحرفه (قوله) وجد امر كبا) ولو آدميا لا يرى  
بمر كونه بأي لا يخل برؤاه عادة وقوله لا يشق ركوبه أي مشقة لا تختمل عادة كمشقة المشي في الوحل  
وان لم تنجح التيمم فبا يظهر وللمركب بفتح السكاف (قوله) وأبارة) أي اعارة لامتة فبا أنها تكون  
للمنفعة نافذة جدا فبا يظهر اه وهل يجب السؤال في الاعارة وكذا الاجارة فيه نظر والذى يظهر  
الوجوب كافي طلب الماء في التيمم وقد يفرق بوجود البدل هنا اه براوى مع زيادة (قوله) محت  
جعته) أي اجساما يحرم عليه الخروج منها ولو قبلها فلا مثلا اه براوى (قوله) لانها اذا محت عن  
تازيمه فمن لاتزيمه أولى) عبارة الرافعي من لاتزيمه لجمعة اذا حضر لجمعة وصلها لا اعتقدت له وأجزأته  
لانها لكل في المعنى وان كانت أقصر في الصورة فاذا أجزأت الكاملين الزين لا عن طم مع صهرها  
فلا تجزئ أصحاب الاعذار بطريق الأولى اه وبعضهم وجه الأولوية بأن من تازيمه هو الأصل  
ومن لاتزيمه بطريق التبعيته له فاذا أجزأت الأصل أجزأت التابع بطريق الأولى اه زى وقال قل  
على الجلال محت جعته أي أجزأته عن ظهره لانه المقصود عليه تصحيح الاولوية لانه اذا سقط بها الظهر  
عن الكاملين فمن غيرهم أولى وعند الاصوايين ان معنى الصحة والأجزاء واحد وهو الكفاية في  
مسقوط الطالب في ذلك الوقت وان لزمه القضاء اه وقوله فمن لاتزيمه أولى فيه نظر لان محتمل  
يصح ظهره تبع لنجب عليه الجمعة وسيندلس لصحة منه أولى ومن عبر بالأجزاء سلم من هذا اه  
شورى (قوله) وتفتي عن ظهره) هذا قدر زاد على ما أفاضه منطوق المتن اه شورى (قوله) وله  
أن ينصرف) أي لمن لاتزيمه الجمعة الانصراف (قوله) قبل احرامه بها) أي ولو بعد اقامتها اه  
براوى (قوله) الانحو مريض) وضابطه أن المريض الذي لا تجب عليه الجمعة أن يلحقه بحضورها  
مشقة كمشقة مشيه في الطريق ونحو اه شرح مر (قوله) فليس له أن ينصرف) فان انصرف أثم  
ولا يلزمه العود اه حل وشورى (قوله) أو أقيمت الصلاة) أي أو زاد لكن أقيمت الصلاة  
والمراد زيادة تحتل دليل الاستدراك (قوله) ولو بعد تحريمه) ومسورة انصرافه حيثئذ ان يفرج  
نفسه من الصلاة ان كان ذلك في الركعة الأولى وبان نبوي المفارقة ويكمل منفردا ان كان في الثانية  
حيث لم يلحقه ضرر بالتكميل والاجازة قطعها اه عش على مر (قوله) ان له الانصراف)  
أي بل يبنى وجوبه اذا غاب على ظنه تلوث محل اه عش (قوله) والفرق بين المستثنى) وهو نحو  
المريض والمستثنى منه وهو من لاتزيمه الجمعة المعبر عنه بالتصريح في قوله له أن ينصرف فالمستثنى منه هو  
الماء في له أي حيث لا يجوز ولا زل الانصراف قبل احرامه بعد دخول الوقت بالشرط التامم ويجوز  
للثاني وأورد عليه انه حيث كان العذر مشقة الحضور كان القياس سومة الانصراف ولو قبل دخول  
الوقت لانه بتقدير عدم الحضور يجب عليه السبي بفرض عدم العذر فلا وجه له ودم من المسجد بعد  
كونه فيه. وأجاب سم على حجج بان جواز العود قبل الوقت مقيد بمرجع من المسجد على نية

والمانع في غيره صفات قائمة  
به لا يزول بحضوره لتقيد  
بن لا تزعمه جعفر وقيل  
الاحرام وبالأقامة من  
زبادني (وشرح جرح  
على من لم يمتنع) بان كان  
من أهلها (سفر نفوت  
به) كأن ظن أنه لم  
يذكر كفاي طريقا ومقصده  
ولو كان السفر طاعة وقبل  
الزوال (لان خشى) من  
عدم سفره (ضررا)  
كأنقطاعه عن الرفقة فلا  
يجزم ولو بعد الزوال وانما  
جرح قبل الزوال وانما  
يدخل وقتها لانها مضافة  
الى اليوم ولذلك يجب  
السي اليها قبل الزوال على  
بعيد الدار (وسن لغيره)  
أي لمن لا تزعمه ولو جعلها  
(جماعة في ظهره) في  
وقتها لعموم أدلة الجماعة  
(واخفاؤها ان خفي ضرره)  
لثلاثتهم بالرغبة عن صلاة  
الامام فان ظهر لم يسن  
اخفاؤها لان شفاء التهمة  
قوله رحمه الله أنه لم  
يذكرها (لان نسب لا يدرى  
قوله ولو كان السفر  
طاعة) نعم ولو وجب فوراً  
كانت ناحية وطناً للكفار  
أو أسرى اشتغلوا بهم  
وجب السفر لانه لا دعى  
اخفاها من كلام البندنجي  
اه بهامش صحيح على  
شرح البهجة

العود اليه فلو عدل بتلك الحجة سمي عليه الانصراف اه عش (قوله وقد حضر متحملا لها) أي  
فزل المانع اه حل (قوله) بن جرحه على من لم يمتنع (الح) فاذن فر هو عاص وبتجسس عليه  
رخص السفر حتى يخرج وقت أو الى اليأس من ادراكهم لو طرأ عليه جنون وموت سقط عنه الانتم  
من ابتداءه قاله شيخنا وهو غير ظاهر ويخرج بالسفر التو قبل الزوال فلا يجزم وان علم فوات الجمعة به  
كما عتده شيخنا مر لانه ليس من شأن النوم القوات ونافته غيره ويكره السفر ليلها بان يجاوز  
السور قبل الفجر قال في الاحياء لانه ورد في حديث ضعيف جداً أن من سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه  
اه قل على الجلال وقوله دعا عليه الخ أي قال لا تنجاء الله من سفره ولا أعانه على قضاء حاجته اه  
مر واذا كان هذا في سفر الليل الذي لا يمتنع فيه ويكون في سفر النهار الذي فيه الانتم أولى ووصح ان من سافر  
يوم الجمعة بعد النحر دعا عليه ملكاه فيقولان لا تنجاء الله من سفره ولا أعانه على قضاء حاجته قاله مر  
الكبير شيخنا حرف (قوله بان كان من أهلها) أي أهل لزومها لدخول وقتها انقطع ما قبل كرم  
تأزمه قبل دخول وقتها فليتمل وكسب يضافوه بان كان من أهلها أي بمن تعاقبه وان لم تجب عليه  
فدخول فيه خافي الضرر ويحتمل الاحتياج الى إخراجهم بقوله لان خشى ضرراً الخ فلا يراد ان خاشى  
الضرر لا تأزمه فلا يصح إخراجهم عن تأزمه ويجوز ان يراد بأهلها أهل لزومها ان لم يكن به عذر وان  
عرض له خشية فلا حزمة عليه لسير ورثته من غير أهل الزوم اه شورى وقول الشورى عن  
تعاقبه ليس بظاهر خروج المقيم غير المستوطن من كلامه فالأولى أن يراد بأهلها أهل لزومها ولا يندر  
(قوله سفر نفوت به) بخلاف ما إذا انفت به بان غلب على ظنه ادراكها في مقصده وأطرقه فلو تبن  
خلاف ظنه بعد السفر فلا يمت عليه والسفر غير معصية كما هو ظاهر نعم ان ممكن عوده وادراكها فبفتح  
وجوبه اه شرح مر وعش عليه (قوله ولو كان السفر طاعة) أي واجباً وموتها وكبح  
وزيادة قهره صلى الله عليه وسلم وهذه الآية لا تدعى القديم الذي يخص حزمة السفر قبل زواله بالإنجاب  
ويجزم سفر الماء قبل الزوال جائز هكذا يفهم من صنيع أصله مع شرح مر (قوله كأنقطاعه عن  
الرفقة) أي الذين يخشى الضرر بغيرهم اه حل وعش أي ليصح كونه مثلاً إذا خشي ضرراً  
فالتقيد بفهم من كلامه ويرقى بينه وبين نفاذه في التيمم حيث كثر في مجرد الوحشة بان الظهر  
يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة وبقرب أيضاً به يقتضي الوسائل ما لا يقتضي المقاصد كما في شرح  
مر وقال عش عليه وليس من التضرر ما يجزى به العادة من أن الانسان قد يقصد السفر في وقت  
مخصوص لاسراف نفوت فبوات ذلك الوقت اه كالذين يردون السفر لزيارة سيدي احمد اليوسفي  
في أيام مولده في يوم الجمعة مع رفقة وكانوا يحدون رفقة آخر يسافرون في غيره (قوله فلا يجزم) ولو بعد  
الزول ولو نقص بسفره عدد أهل البلد بحيث يؤدي الى تعطيل جعته اذ لا يكف تصحيح عبادة غيره  
اه شرح مر (قوله لا تنافس) أي منسوبة اليه فلاضافة تقوية والا فالיום مضاف اليها نحو  
يوم الجمعة أفاده شيخنا (قوله ولا يجب السي) أي من الفجر ولا يجب قبله وان علم بان لم يسع  
قبله فاته الجمعة كافر به شيخنا (قوله أي لمن لا تأزمه) المناسب أن يقول أي لغير من لم يمتنع لأنه لا يمتنع  
وان كان المعنى اسداً (قوله ولو لم يجعلها) هذه انما هي الرد على الضعيف وصبارة أصله مع شرح مر  
ومن لاجعة عليهم وهم بالبدن تسلم الجاحفة في ظهرهم في الاصح واثاني لان الجماعة في هذا اليوم  
شعرا لاجعة ومحل الخلاف فيمن يبدل لاجعة فان كان في غيره استعيت الجماعة في ظهرهم اجتمعوا قاله في  
المجموع اه (قوله واخفاؤها) الضمير راجع الى الجماعة كما يفهم من شرح مر وفيه انه يسن  
أيضا اخفاء أذان الظهر اه (قوله لم يسن اخفاؤها) بل يسن اظهار فيكون اخفاؤها خلاف

والتصريح بمن الاختفاء من زيادي (د) من (ان رجاء والعدرة) قبل فوت الجمعة كعبد برجو العتق ومريض برجو الحفنة  
(تأخير ظهره الى فوت الجمعة) (٣٨٠) لانه قد زول عدرة قبل ذلك فيأتي بها كاملا ويحصل القوت برفع الامام

رأسه من ركوع الثانية فلو  
صلى قبل فوتها الظهر ثم  
زال عدرة وتمكن منها  
لم تفرمه لانه أدى فرض  
وقته الا ان كان خنتي قبان  
رجلا (د) سن (لقبره) أي  
لمن لا يرجو زوال عدرة  
كأسرة وزمن (تجلبها)  
أي الظهر ليحوي فضيلة  
أول الوقت قال في الروضة  
والمجموع هذا اختيار  
اخر اساتين وهو الاصح  
وقال العراقيون يستحب  
له تأخير الظهر حتى تغوث  
الجمعة لانه قد ينشط  
هنا ولا صلاة الكمالين  
فاستحب كونها المقدمة  
قال والاختيار التوسط  
فيقال ان كان هذا الشخص  
يجاز ما بان لا يحضر الجمعة  
وان تمكن منها استحب له  
تقديم الظهر وان كان  
لوتمكن أنشط حضورها  
استحب له التأخير  
(ولصحتها) أي الجمعة مع  
شروط غيرها شروط (مئة)  
أحدها (ان تقع وقت ظهر)  
للا تبايع رواه الشيخان  
مع خبرها لو كان اجنوبي  
أصل (فلو ضاق) الوقت  
هنا وعن خطبتها كما  
سبأني (أو شك) في ذلك  
وهو من زيادتي (وجب

الأول ان كان في أمكنة الجماعة اه برماوى (قوله وان رجاء زوال عدرة) أي رجاء قويا اه ع ش  
(قوله) تأخير ظهره الى فوت الجمعة (ع) على تأخيرها الى فوت الجمعة تمام وخبرها الامام الى أن يتيقن من لو فت  
قد رابع ركعات والا فلا يؤخر الظهر كما ذكره المصنف في نكت التنبيه اه شرح مر (قوله  
برفع الامام) استشكل بما يأتي من أن غير المندور ولو أوحى بالظهر قبل السلام لم تصح اه واجب بان  
الجمعة ثم لازمة فلا ترفع الا يتيقن بخلافها اه سل وشرح مر وفي قول على الجلال ويحصل  
الأيس برفع الامام أي لا بد من الممكن كعبه الدار قال الاسنوي ويجب الظهر فوراً الى من أيسر منها  
عن تأخره والوجه خلافه كما قاله شيخنا اه (قوله) زوال عدرة (ع) وكذا لو زال عدرة فيها ما لا زل  
فواضح وأما الثاني فبناء على الاصح من أن الاعتذار مسقط للوجوب لا مخصصات في الترك وبه  
فارق وجود المتين المياء في الصلاة التي لا تسقط بالتيمم لان اباحة الصلاة للرخصة وقد رالت اه  
اياهم اه شورى (قوله) الا ان كان خنتي (ع) ومثل الخنتي كل من لم تزمه لظن قيام لعدرة فيه  
خلافه كعبه يتيقن انه حر والعارى يتيقن قدرته على السرة اه سل (قوله) في ان رجلا (ع) أي  
فتزيم الجمعة ان عسكن من فعلها والا أعاد الظهر لثنين أنها في غير محلها ولا يلزم قضاء ظهر كل جمعة  
تقدمت لوقوع ظهره التي بعدها قضاء عنها اه برماوى (قوله) لمن لا يرجو (ع) المناسب أن يقول تغير  
من رجاء ان كان عبر بمضاه إشارة الى أن رجلا المتقدم بمعنى برجو (قوله) وهو الاصح (ع) معتمده وقوله  
وقال العراقيون الخ ضعيف وهذا من جملة كلام النووي في الروضة (قوله) لا تقع ينشط (ع) بفتح الشين  
في المضارع وبكسر هاء الماضي من باب علم في الختار والقاموس وفي الصباح أنه بفتح الشين في  
الماضي وبكسر هاء المضارع من باب ضرب يضرب فعلى هذا يكون فيه لفتان كما أفاده شيخنا ح ف  
(قوله) قال (ع) أي النووي والاختيار التوسط أي من جهة الدليل فلا ينافي قوله ولا وهو الاصح أي من  
جهة المذهب اه الطفيحي وقال شيخنا ح ف قوله وهو الأصح أي عند غير النووي وقوله  
والاختيار أي عنده فهو من اختياره وهو يرجع لسكلام المحشى وهذا الاختيار ضعيف (قوله  
ولصحتها) لما تكلم على شروط لزومها شرع يتكلم على شروط معها (قوله) مع شرط غيرها (ع) ومفرد  
مضاف لقيم أي مع كل شرط من شروط غيرها (قوله) وقت ظهر (ع) خلافاً للامام أحمد في جوازها قبله اه  
قل على الجلال (قوله) مع خبرها (الخ) دفع به ما يقال ان التبايع لا يبدل على جواز فعلها في وقت  
الظهر ولا يلزم منه عدم صحتها في غيره اه ع ش (قوله) فلو ضاق الوقت عنها (ع) أي ولو تجر عدل رواية  
وجب ظهر فيتمين الاحرام بها ولو تروى في صورة لشك الجمعة كان الوقت باقياً والا فلا ظهر لم يضرم هذا  
اتعلق حيث يبين بقاء الوقت كما في بهر الدشيخنا لانه تصريح بمقتضى الحال عند الاحتال وأما عند  
تيقن الوقت وظنه فلا يصح هذا التعليق بل الواجب الجزم ببقاء الجمعة اه حل (قوله) كما يأتي (ع) أي  
في قوله وان يتقدمها خطبتان (قوله) وجب ظهر (ع) أي احرامهم بها فلا يصح احرامهم بالجمعة حتى لو تين  
ضيقه بدو احرامهم بها يبين بطلان الاحرام بها ولا تنقلب ظهر افقوله ولو خرج الوقت وهم فيها الخ أي  
وكان الاحرام في وقت يسعها بقينا وظنا ولم يظهر خلافه اه قل على الجلال (قوله) فعلى انها  
اذا فاتت الخ (ع) أي علم من قوله وجب ظهر وغرض الشارح بهذا الاعتذار عن سكوتيه في أن هذا  
الحكم مع تصريح الاصل به (قوله) لا تقع (جمعة) بالنصب أي بل تقضى بظهرها بمعنى أنه بدل عنها فالتعبير

باعتداء

ظهر (كلمات شرط انفس يرجع الى الاتمام ومع انها اذا فاتت لا تقضى جمعة بل

ظهرها كاصح رجوعه الى الاصل

(أخرج) الوقت (دعم)

فيها وجب) أي الظاهر  
(نأه) أحقا للدوام  
بلا ابتداء فيسّر القراءة  
من حيث اختلاف المالك  
في خروجه لأن الأصل بقاؤه  
(كسبوق) أدرك مع  
الامام منهلركة اذا خرج  
وقت قبل سلامه فله يجب  
ظهر بناء وان كانت تابعة  
لجنة صحبة (و) انها بان  
تقع (بأينية بمنعنة) ولو  
بفضاء لاها لم يتم في عصر  
الذي صلى الله عليه وسلم  
والخلفاء الراشدين الا في  
مواضع الاقامة كالمعلم  
وسواء كانت الابنية من  
حجر أم طين أم خشب أم  
غيرها فلو تهدمت

(قوله) رحمه الله وأن تقع  
بأينية) ولا يشترط كون  
امامها في الابنية حيث  
وجدت شروط الاقتداء  
بهم من القرب وعدم  
الحياولة وغير ذلك اه سم  
على أي شعاع (قوله) وحده  
القرب) الاولى وحده  
الاجتماع (قوله) تحت الجمعة  
فيه ولو بعد العمران عنه)  
أي ما لم يحلوا على العاصم  
سواء وحده أو لا تقع فيه  
على كان وضعه في الأصل  
عن الانفصال فلا بد من  
كونه في محل لا تقصر فيه  
الصلوة والالتصيح ولو شك  
فيه هل كان أصله متصلا  
فالاصل عدم الاتصال اه  
شيخنا

بالقضاء فيه مسامحة ولا تقضى ستمها أيضا ان لم يصلها مع احتياج الوقت على المعتد كما تقدم (قوله)  
أخرج وهم فيها) أي يشهد أو ظنوا ولو باخيار عدل وقوله وجب أي الظاهر بناء أي فلا يحتاج إلى نية الظاهر  
ويحرم الاستئصال لأنه يؤدي إلى إخراج بعض الصلاة الذي يقيم في الوقت وحكي الرواية  
وجبه في الولد الركة الاولى حتى تحقق أنه يقيم ما يسمع الثانية هل تنقلب ظهره الآن وعند خروج  
الوقت ويرجع منهما الاول والمعتد الثاني كالوجه في هذا الرغيف غدا في كل يوم هل  
يبحث الآن أو غدا الرجوع الثاني كما في شرح م ر وبناء حال من الضمير المستتر في وجب العائد على  
الظاهر أي حاله كون الظاهر بناء أي ينبغي على ما فعل من الجمعة لاستئصالها فلا يحتاجون إلى نية الظاهر  
كما قرره شيخنا وهذا على الرجوع وفي قول يجب الظاهر استئصالها أي يجب أن يستأنفوه بنية جديدة  
وينقلب ما فعل من الجمعة فلا مطلقا اه (قوله) خلاف المالك في خروجه) المراد بالشك طلاق التردد  
أي مع استواء أو رجحان ولو بعدم البقاء على أقوى الاحتمالين اه شوري (قوله) اذا خرج الوقت  
قبل سلامه) بحث الاستئصال أنه لم ينفذ مفارقة الامام في التشهد يقتصر على الواجب اذا لم يكن له الجمعة  
الا كذلك: يؤخذ منه أن ما لم يوافق الزمان على الاربعين ولو طول التشهد وخروج الوقت  
لزمهم مفارقتهم والسلام تحصيل الجمعة وهذا هو لمعتمد زى وبرماوى (قوله) فله يجب ظهر بناء)  
هذا على الرجوع وفي قول فيها الجمعة لا ما تابعة لجهة صحبة كفي شرح م ر ففرض الشارح بقوله  
وان كانت الخارعة على هذا الضيف (قوله) وان كانت تابعة لجهة صحبة) أي لان الوقت أهم شروطها  
فوكيف بهذه التبعة الضعيفة اه زى (قوله) وأن تقع بأينية) أي ولو باعتبار ما كان كشاره  
بقوله فلو اهدمت الخ (قوله) ولو بفضاء) أي بين الابنية وهو معاني قوله نعم أو بأينية اه (قوله)  
بأينية مجمعة) فان تفرقت قال في الانوار يجب الجمعة قال والشيخنا لان بلغ أهل دار أو بين كالميلين  
وهو بالنسبة قريب منه كبلد الجمعة قال في البحر وحده القرب ان يكون بين منزل ومحل دون نشأة  
ذراع قال والشيخنا الرجوع من المعتد العرف اه شوري قال في شرح م ر ومنها الاسراب وهي  
بيوت في الارض ومنها القربان جمع غزال عش وقصبتها أنه لا يصح اقامتها ببناء واحد مستمسكة  
بجاعة تنعقد بهم الجمعة وليس مراد افي م ر مانته التعبير بها أي بالابنية العجس فيشمل الواحد  
اذا كثرت فيه عدم معتبر كالاجنح وكتب ايضا قال اعنى م ر اذا أقام الجمعة أو بعون في خطة الابنية  
وخرجت الصفوف إلى خارج الابنية مما هو محرم بها بحيث لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته أو صلى جاعة  
هناك يتعذر الرجوع في الابنية تحت جعهم تبعاً لاختلاف ما يوصل إلى الجميع في ذلك القضاء الخارج أو كان  
من في الخطة دون أربعين فانه لا يصح وكذا الخروج والصف وبلغ قضاء تقصر الصلاة فيه وقوله فلا تصح  
صلاة خارجين فعلى هذا تصح الصلاة على المرأ كبر الارية بسائل بولاقي يتعالم في المدرسة الباشية  
اذا كانوا أربعين لان المرأ كبا لا تقصر الصلاة فيها لا بد من سيرها كقراءة في باب القصر وحاصل  
كلامه ان الحرم لا يجوز الجمعة فيه الا بتعالار بعين في الخطة وغير الحرم لا يجوز فيه مطلقا وفيه نظر  
ولو جهة الجمعة تبعاً واستقلالاً في كل محل لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته اه سم (مرفوع) لو كان  
بقرة مسجد ثم ضرب ما حوله فصار منفردا ولم يجر بل استمر الناس يترددون اليه في الصلاة وغيرها  
صحت الجمعة فيه ولو بعد العمران عنه اذا بقاؤه عامراً بالتردد اليه للصلاة بصير ما بينه وبين العاصم من  
إغراب كغراب تغلل العمران وهو معتد من البلد أفتى به البلقيني وغيره كذا في حاشية اج وابن  
شرف على البحر ير (قوله) فلو اهدمت) مرفوع على قوله أن تقع بأينية المراد أن يتولى بالنظر الأصل  
ولا تتعقد في غير بناء الا في هذا المورد فارق المألوم مكاناً وأه موافق ليعمر وقوله حيث لا تصح فيه

قبل البناء باستصحاب الأصل في الخاليس أي الأصل وجود الأنية هنا وعدمها هم اه حل (قوله فأقام أهلها) وهم المستوطنون بها وقت الخراب وان لم يزمهم اصغر وكذا ذر بينهم بعدهم كما قال البيهقي مشايخنا وبعبارة عرش قوله فأقام أهلها أي أو أطلقوا اه وضمن أقام معنى عزم فعاده بعلى وخرج بأهلها غيرهم كما طارئين لعمارتها فلا تصح منهم اه قل (قوله على العمارة) أي على عدم التحول وان لم يقصدوا العمارة أخذوا بما بعده اه برامى (قوله لزمهم الجماعة فيها) لم يعم بالصحة المناسبة لما قبله لانه لا يلزم من الصحة الازدواج بخلاف العكس اه قل (قوله لا بها وظنهم) ولا فرق في الأهل بين كونه مخاطبها في وقت الانهزام أو لا فدخل في ذلك ما أولاهم إذا كملوا وأقاموا على عمارتهم انما تصح منهم قبل البناء خلافا لمن قال المراد بأهلها من كان مخاطبها وقت الانهزام قال شيخنا الشوبري وانظر لو كان أولياؤهم أقاموا على العمارة وهم على نية عدمها ولعكس فهل تؤثر نيتهم بعدم أولاد المول عليه نية أولياؤهم فليحذر اه أقول والأقرب ان العبرة بنية الأولياء وجودا وعدمها لان غير الكمال لا اعتداد بنيته اما الاختلاف نية الكمالين فبعضهم نوى الإقامة وبعضهم عدمها فلا يكل حكمه من الصحة في الأول ان كانوا عدا لعمته برادعدها في الثاني عرش (قوله ولا تصح من أهل خيام) أي على الأصح وقيل تصح منهم في الخيام لانها وظنهم كالبنين هكذا حكمه أصله وكان الأنسب أن يقول فلا تصح خيام لانه هو المحكوم عليه ولا به يوم عدم الصحة من أهل الخيام ولو في بنية لكن التوهم مدفوع لان المتبادر من أهل خيام أي في خيامهم كما علم من قوله بمحلهم اه عرش (قوله بمحلهم) وان لازموه أبدا اه حل (قوله لانهم على هيئة المستوفزين) أي شأهم ذلك (قوله لزمهم فيه) أي في المحل الذي تقام فيه الجماعة وان لم يكن المحل الذي سمعوا منه النداء اه حل (قوله وان لا يسبقها بتحرير) فيه ضمير مستتر أي هي لان أعمال الثاني أولى كقوله رمي شيخنا أي أن لا يقع فيها سبق عند التعدد فيرجع (قوله شعار الانجاء) أي شعار هو الانجاء فالأضافة بيانية (قوله واتفاق الكلمة) ولم ينظر والمراد بذلك الجماعة بل وجب التعدد بقدر ما يظهر به الشك لو ان سكن اجتماعهم في مكان واحد لتكرر الجماعة في اليوم والليلة فطلب التعدد لتسهيل الجماعة على طليها فانه لو وجب اجتماعهم في مكان واحد اشق ذلك عليهم فرغماء الذي ترك الجماعة سمعوا عند اتساع اطراف البلدان وأيضا المراد بالسعار هنا غيره ثم كما يشير اليه قوله ان اجتماعهم بمحل أقصى الى المقصود من اتفاق الكلمة وقولهم ثم ان ضابط الشعار ان تسهل الجماعة على طليها في كل جهة اه عرش (قوله الان كثرأه وعسر اجتماعهم) هذا ضابط الكثرة فأى كثروا بحيث يعسر اجتماعهم أي ان يحصل لهم مشقة من الانجاء لا تحتل أي اجتماع من محضر أي يجوز له ذلك وان لم يزمه الجماعة اه حل فيدخل فيه الأرقاء والصبيان والنساء فلي هذا القول لكون التعدد في مصير الحاجة فلا تجب الاظهار حينئذ كما نقل عن ابن عبدالحق اه شيخنا وبعبارة شرح مر وهل المراد اجتماع من تازمه أو من تصح منه وان كان الغالب أنه لا يفعلها أو من يفعلها في ذلك محل غالبا كل محتمل وأصل أثرها الأخير كما أفق به لو الدرجه الله تعالى اه فيدخل الأرقاء والصبيان ح (قوله وعسر اجتماعهم بمكان) أي محل من البلد ولو قضاء ولو غير مسجد حتى كان في البلد على رؤسهم امتنع التعدد والمراد بمن يعسر اجتماعهم من يفعلها غالبا حتى لو كان الغالب يتخذ فباختلاف الأزمنة اعتبرنا كل زمن بحسبه اه ايما شوبري يتصرف في اللفظ ومثله عسر الاجتماع ما لو كان بينهم قتال اه حل وقد استفي من كلامه مران الأول ان غالب ما يقع من التعدد غير عراج اليه اذ كل بلد لا تخلو لبايع محل يسع الناس ولو عجزوا به وسوا بمكانه والثاني ان ما يقع من التعدد في نحو طندنا في زمن المولد

فأقام أهلها على العمارة لزمهم الجماعة فيها لانها وظنهم (فلا تصح من أهل خيام) بمحلهم لانهم على هيئة المستوفزين فان سمعوا النداء من محلها لزمهم فيه تبعاله كما علم مما مر (د) ثالثا (أن) لا يسبقها بتحرير ولا يفارها فيه جمعة بمحلها) لا تمتنع تعددها بمحلها اذ لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا في موضع واحد من محايها ولان الاقتصار على واحدة أقصى الى المقصود من اظهار شمس على الاجتماع واتفاق الكلمة وما اعتبر التحريم أي انهاؤه من امامها لان به تبين الانقضاء اما السابق والمقارنة في غير محايها فلا يؤثران وتغيير بمحلها أصعب من تغيير ببلدتها (لان كثرأه) أي أهل محلها (وعسر اجتماعهم بمكان) واحد

ينكر عليهم لعله الاكثر  
على عسر الاجتماع قال  
الروائي ولا يعتد بمذهب  
الشافعي غديره وقال  
الصيمري وبه أفق الزماني  
بصر وظاهر النص منع  
التعدد مطلقا وعليه اقتصر  
الشيخ أبو حامد ومثابهوه  
فلو وقتنا في محل لا يجوز  
تعددها فيه (معاً وشك)  
في المعية (استؤنفت) جعة  
إذا اتسع الوقت لتدافعهما  
في المعية فليست احداهما  
أولى من الاخرى ولان  
الاصل في صورة الشك  
عدم جعة عزلة قال الامام  
وحكم الائمة باتهم إذا عادوا  
الجمعة برئت ذمتهم مشكل  
لاحتيال تقدم احداهما  
فلا تصح الاخرى فاليقين  
أن يقيموا جعة ثم ظهرا  
قال في المجموع وبما قاله  
مستحب والافالجمعة كافية  
في البراءة كما قالوه لان  
الاصل عدم وقوع جعة  
بجزئية في حق كل طائفة  
(أو التبت) احداهما  
بالاخرى اما ولا كان  
سمع من مريضان أو مسافرين  
خارج المكان تكبيرتين  
متلاحقتين فأخبر بذلك  
ولم يعرف المتقدم منهما أو  
ثانياً بأن تعينت ثم نسبت  
(صلاوا ظهرا)

محتاج اليه كله فلا يجب الظاهر هناك حيثئذ لان من يغلب فعله لم يقيد بكونه من أهل تلك البلدة اه  
(قوله) فيجوز تعددها للحاجة ومع ذلك يسر فعل الظاهر خر جامن مخالفة ظاهر النص لما منع  
التعدد مطلقا كقوله شيخنا (قوله على عسر الاجتماع) وأجيب أيضا بان المجتهد لا ينكر على مجتهد  
وأعله كان يصلي مع السابقة اه برأى (قوله وقال الصيمري) بفتح الميم وضمة (قوله وبه)  
أى بالتعدد لحاجة (قوله) فلو وقتناها) تفريع على مفهوم الشرط والحاصل أن الصور في هذا  
المقام خمسة يجب الاستدراك في صورتين ويجب الظاهر فقط في صورتين ونصيح السابقة دون اللاحقة  
في صورة كقوله شيخنا وقال شيخنا حذف حاصل هذا المقام أنه لما أن يكون هناك تعددا أولا فان  
لم يكن تعددا فالجعة صحيحة ونحو صلاة الظهر ولا تتعدوان كان هناك تعدد فأما أن يكون حاجة أم لا  
فان كان طائفة من كل أفيادوا علم سبق ونس صلاة الظهر حيثئذ لو كان غيره فأما أن يقعاهما  
أو يشك في السبق والمعية فيثبت ان لا تصح لكل من الفريقين وحيثئذ يجب عليهم الاجتماع فكان  
ويقومون بالجمعة في هاتين الصورتين ونس في صورة الشك صلاة الظهر أي بعد إقامة الجمعة ثانيا لاحتيال  
أن تكون احداهما سابقة فلا يصح إقامة الجمعة ثانياً وأما أن تعلم السابقة ولم تنس فهي الصحيحة  
والمسبوقة باطله فيجب عليهم عدم علمهم اه بحرما وخلف السابقة أن أمكنهم ذلك والاين لم يكنهم  
وعلموا بذلك قبل سلامهم بنوعا على ماضي ظهرا فان قات كيف بنوعا أن اسواهم باطل لسبق غيرهم  
لم أجيب بان الباطل انما هو مخصوص الاحرام بالجمعة لا عموم الاحرام بالظهر وأما ذلك تعلم السابقة أو  
علمت ونسيت وجب علمهم ان يصلوا الظهر (قوله أو شك في المعية) أي هل وقصامعا أو من ثبات وشك  
هل تعدد طائفة أولا وهل جمعت وقت في المحتاج اليها أولا أي والفرض أن هناك ما لا يحتاج اليه  
فيينا اه حل (قوله استؤنفت) أي في محل واحد (قوله) ولان الاصل في صورة الشك الخ  
لا يقال هذه ابعينهم موجود في الشك هل في الاما كن غير محتاج اليها أولا وقد قامت فيها بعدم وجوب  
الاعادة لاننا نقول الاحتيال في هذه الصور أضعف من الاحتيال في المعية لان الشك في المعية شك في  
الانقضاء اه حل (قوله وحكم الائمة) أي من الفقهاء وهذا في صورة الشك (قوله فاليقين أن  
يقيموا جعة) أي لاحتيال المعية فنكون الماطلتين وقوله ثم ظهرا أي لاحتيال تقدم احداهما أي  
فتكون صحيحة فلان جعة أخرى بعدها وقوله لان الاصل عدم وقوع جعة بجزئية الخ وفيه ان هذا  
لا ينافي احتيال وقوع جعة صحيحة من احداهما الا أن يقال لا ننظر لهذا الاحتمال مع وجود الاصل اه  
حل (قوله والافالجمعة) أي وان قل لم يقل ما قاله مستحب بل واجب فلا يصح لان الجمعة أي العادة  
كافية لحذف فعل الشرط وجوابه وأقام عليه الجواب مقامه وقوله عدم وقوع جعة أي من المجتئين  
السابقين (قوله كان سمع مريضان) دفع هذا ما قيل ان من تلازمه الجمعة اذا تركها يكون فلسقا  
فلا يقبل خبره وان كان دفعه مكافئ قرب المسجلين عزله اه قل وعبرة ع ش على مر قوله  
كان سمع مريضان أو مسافرين أي وأغيرهما ممن لا يمنع عليه التخلف لقرب عمله من المسجد  
وزيادته على الاربعين تصح الخطبة في غيبته ومن ثم عبر بكاف اه وقال شيخنا قوله مريضان  
أو صحيحان مقبان وأدركا الامام في ركعة والافهما فاستعان لتقبل شهادتهما (قوله أو مسافرين)  
أي نقتان اه ايعاب وظاهر ان العدول الواحد كاف في ذلك اه شرح الروض شوبري وهر  
(قوله صلاوا ظهرا) أي استنفا ان طال الفصل وبناء قصر وهذا وجه مغاير لما قبله حيث عبر به

(قوله أي في محل واحد) الاولى في قدر الحاجة اه (قوله صلاوا ظهرا أي استنفا الخ) ولا تكون جماعة الظهر كغاية لوقوع جعة بجزئية في  
الواقع فتدفع الشك بجماعتها بخلاف ما لو وقتناها وشك ويش جماعة من طائفة واحدة أو اعداها الظاهر فان جاعتها فرفض

بالاستئذان هكذا يظهر وبذلك بدل لانهم لو أخبروا أن جمعهم مسبوقه كان لهم الاستئذان والتمام ظهرا  
 تأمل شوري وقوله ان طال الفصل أي بين السلام والخبر ولا يجوز لهم استئذان جعة أخرى لتقدم  
 إحدى الجعتين فالتقدمة صحيحة فلا يصح استئذان جعة بعدها **(قوله)** لا لباس للصحيحة **(الحج)**  
 عبارة شرح مر ليتبين جعة صحيحة في نفس الامر ويستتبع إقامة جعة بعدها والمطابقة التي سمحت  
 للجمع بينهم غير معاملة والاصل بقاء الفرض في حق كل طائفة فوجب عليهم الظهور اه **(قوله)** وان  
 كان السلطان **(الحج)** الغاية الأولى للرعي الضعيف والثانية للتعميم ومثل السلطان على هذا الضعيف  
 الخطيب المنسوب من جهة وعبارته أصله مع شرح مر وفي قول ان كان السلطان مع الثانية اماما  
 كان أو متقدما فهي الصحيحة أي والأدلى إلى نفوذ الجماعة على أهل البلدة بادرة شرذمة إلى  
 ذلك والمتجه أن حكم الخطيب المنسوب من جهة السلطان أو من جهة نائبه حكم سلطان اه  
**(قوله)** ورابعها تنع جماعة بأن تستمر الجماعة في الفراغ من السجود الثاني وان قالوا فوجه بعد  
 ذلك وأحوال أنفسهم وهذا بخلاف لعدا بد من بقاءه إلى السلام حتى لو أحدث واحد من الاربعين  
 قبل سلامه ولو بعد سلام من عداهم بطلت جعة الكل اه زى ولا يشكل عليه ما يأتي أنه لو بان  
 الاربعون أو بعضهم محدثين سمحت جعة الامام والمتأخرين جميعا لانه هناك لم يقين الا بعد السلام  
 فوجدت صورة لعدا إلى السلام في يؤثر تبين الحدث الزايف له بخلاف ما هنا فان خروج أحد الاربعين  
 قبل سلامه أطل صورته بعد قبل السلام فاستحل القول بالصحة هنا اه سل **(قوله)** في الركنة  
 الأولى أي لأوموم وعبارة سم كلامه شامل لمن أوم خلف الامام في الثانية قائما أو في حقه اه  
 ع ش فلا بد من ان يستمر معه إلى السجود الثاني فلا يصح امام بالاربعين ركنة ثم أحدث قائم كل منهم  
 وحده ولم يحدث أو فارقوه في الثانية أو غوامق من أجزاءهم الجمعة اه زى **(قوله)** لاهما يتفرق  
 عصر النبي صلى الله عليه وسلم **(الحج)** كون هذا دليلا لثلاث ظواهر وأما كونه دليلا لمزاياه من كون  
 الجماعة في ركنة الأولى كافية فغير ظاهر لانه يدل على وجوب الجماعة في الركنين اذ لم ينقل أنها فاعت  
 فيها ذكر في الركنة الأولى فقط فالدليل أخص من المدعى وجواب الشوري عن ذلك غير ظاهر  
 وعبارته قوله لانها لم تنع في عصر النبي **(الحج)** ثبت به كون الجماعة شرط فيها ولو في الركنة الأولى وهو  
 المدعى ولا يمنع من ذلك أنه عارض به دعوى الانفراد في الثانية لان تلك دعوى أخرى ليست من  
 المدعى وان لزمته فليتأمل اه **(قوله)** ويشترط تقدم **(الحج)** هذا رأي مرجوح **(قوله)** لان تقدم  
 احرام الامام **(الحج)** فيه نظر لان كونه اماما جامع ليسر امامة من تنعده فلا ضرورة في تقدم  
 احرامه حينئذ وهذا يدل على جوار تقدم احرام من لا تنعده بمطلقا لان يقال من شأن الامام  
 الاحتياج إلى تقسيم احرامه ع ش **(قوله)** وبأربعين لان ذلك القدر هو زمن بعث الانبياء  
 وقدر ميثاق موسى صلى الله عليه وسلم والجمعة ميثاق المؤمنين وقدر الذين اجمعتموا الاوفهم  
 وله تعالى كاقبل اه قل ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أي قصر في تعذر لم تصح جمعهم  
 لبطان مصلاته فينقصون فان لم يقصر والامام قارى سمحت جمعهم كالمواضع في درجة واحدة  
 لم يقصر اذ يقول قل يشترط في الاربعين محبة امامة كل منهم بل في غير ظاهره وحقوقها أو  
 حنيفة امام ومأموم والامام مالك مائة عشر بشرط كون الخطيب من المتوطنين قل على  
 الجلال **(قوله)** ولو مرضي وتنقلب ظاهريه لو كانوا افعاله انفعاله مطلقا كذا قالوا ولعل هذا من  
 إعادة الظاهر جعة وقد يقال لاحاجة إليه لان السلام في الانعاده وهو لا يتوقف على التزوم فالوجه  
 أن المحسوب لهم ظاهريه من التي صالوها أو لانها في محال هذه الجمعة هي التي كالنفل المطابق فليست

لا لباس للصحيحة بالفاسدة  
 فان لم تنبسط فالصحيحة  
 السابقة وان كان السلطان  
 مع الثانية وخيفت الفتنة  
**(و)** رابعها **(أن تنع جماعة)**  
 في الركنة الأولى لانها لم تنع  
 في عصر النبي صلى الله  
 عليه وسلم والخلفاء الراشدين  
 الا كذلك ويشترط تقدم  
 احرام من تنعده بهم  
 لتصح لغيرهم لانه تنع ولا  
 ينافية صحتها اذا كان  
 اماما فيها مع تقدم احرامه  
 لان تقدم احرام الامام  
 ضروري فاشتغافه مالا  
 يغتفر في غيره **(و)** خامسا  
 أن تنع **(بأربعين)** ولو  
 مرضي ومنهم الامام

كغاية لعدم ما تقدم  
 ويحتمل أن تكون فرض  
 كغاية في الشكل فيعبر  
 بهم **(قوله)** لان كونه اماما  
 جائزا **(الحج)** حتى على رأي  
 من اشترط هذا الشرط  
 ووجدت بها مخرج الروض  
 أن الشرط الله كوري  
 على رأي من اشترط في  
 الامام أن يكون من تنعده  
 به فلا يرد ما أورده الشارح  
 اه

**(قوله)** وهو لا يتوقف على  
 ا زوم فيجب التأمل أن  
 المحذور إعادة الظاهر جعة  
 لازمة لا معنى كلامه فلا  
 داعي للإعقاب ولا محذور  
 في إعادة الظاهر جعة لازمة



معادة ولا مانعة من الانعقاد يصرح بذلك ماعر عن شيخنا من عدم لزومها لم فراجعهم واعلم أن الغائبين للرد وعبارة صلحهم شرح مر والصحيح من القولين انعقادها بل رضى والثاني كالسافر بن والصحيح من القولين أيضا أن الامام لا يشترط كونه فوق الاربعين حيث كان بصفة الكمال والثاني وهزل عن التقديم بشرط أن الغائب على الجملة التعبد فلا ينتقل من الظاهر إليها الا يبين وتنعقد بالجن حيث علمت كوزنهم وكانوا على صورته لا دمييين خلافا لما نقل عن العلامة سم قول على الجلال (قوله مكلفا) أما الصبي والعبد والمرأة واغثنى والمسافر فصح منهم ولا نلزمهم ولا تنعقد بهم وأما المقيم غير المتوطن فتلزمه قطعا ولا تنعقد به في الاصح وأما المرتد فتلزمه ولا تصح منه وأما الكافر الاصلى والمجنون والمثمي عليه فلا نلزمهم ولا تنعقد بهم ولا تصح منهم ومن اجتمعت فيه صفات الكمال عكس هذا ومن لا نلزمه وتنعقد به هو من له عذر من أعتذر اها غير السفر وعلم بهذا أن الناس في الجملة عتس أقسام باعتبار الزوم والصحة والانعقاد أحدها من وجدت فيه الاوصاف الثلاثة وهو الكمال ثانيها من انتفت كها عنه وهو المجنون ثالثها من وجد فيه الزوم والصحة وهو المقيم رابعها من وجد فيه الصحة والانعقاد وهو المعذور بشعوا المظر خامسها من وجد فيه الزوم وحده وهو المرتد سادسها من وجد فيه الصحة فقط وهو المراقب والمفروق نحوهما زى وبرماوى قلت وهلا قال للمصنف مكلفين أحرارا الخ بسبب في الجمع في الجميع ليطابق الصفة الموصوف وأجيب بأنه أفردا وجعلها تحيينا مراعاة للاختصاص (قوله حر) أى كنه فلا تنعقد بن فيه رق شرح مر (قوله متوطننا) فلا تنعقد بغير المتوطن كمن أقام على عزم عوده الى وطنه بعد مدة ولو طويلة كالتفقه والتجار لادم المتوطن ا ج وحرف وفيه أن الكلام في الصحة لا في الانعقاد (قوله عملها) خرج به ما لو تقاربت بقرتان في كل منهما أدرك أن بعين بصفة الكمال واجتمعوا للبوا أو بعين قاتهم لا تنعقد بهم وان سمعت كل واحدة ندا الأخرى لا ان الاربعين غير متوطنين في بلد الجملة شرح مر (قوله لا يظن) فان كان له مسكنان ببلدين فالعبرة بما كثر فيه اقامته فان استوت فيا فيه أهله وماله فان كان أهله ببلد وماله بالآخر فالعبرة بما فيه أهله واستوى يا فيها وفيه حالة الجملة حل وقول على الجلال (قوله لم يجمع) بضم أوله وكسر ثلثه مشددا يقال جمع الناس التشديد أى شهدوا الجملة كما يقال عيبدو اذا شهدوا العيد كقَالَ ع ش وهذا الحديث مشكل من وجهين الأول أن الجملة شرطها الابنية وعرفة لا بناء فيها فيحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك الجملة لعدم الابنية الثاني أن الاستدلال بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان مقبلا يشكك عليه أنه جمع بين الظهر والعصر والجمع شرطه السافر على الاصح كذا نقل عن زى وقال بعضهم قوله لعدم المتوطن مقتضاه أنه كان مقبلا كنه لم يجمع لعدم المتوطن كما يدل عليه قوله مع عزمه على الإقامة أو ما عارض بأن الإقامة ان كانت قاطعة للسفر وكانت عرفة تنافيه قوله بعد وجع به الظهر والعصر جمع تقديم لان الجمع يدل على كون الإقامة غير قاطعة للسفر وأيضا عرفة ليس فيها ابنية فيم يجمع لعدم الابنية لعدم المتوطن وان كان مراد الشارح بقوله مع عزمه على الإقامة الإقامة بكنه بعد عرفة وكان عزمه على إقامة قاطعة للسفر اذ رد عليه أنه لا يتقضى سفره بعزمه على الإقامة بكنه قبل بولوغها وإنا يتقضى سفره بولوغها كما تقدم في قوله بولوغه بكنه بولوغه مبدأ سفر من وطنه أو من موضع آخر وقد نوى قبل الخ فعدم تخميمه حينئذ للسفر لعدم المتوطن كما يدل عليه جمعه الظهر والعصر جمع تقديم فمن قال الشيخ العزرى هذا التعليل مشكل قديما وحديثا وعبارة قل على البحر برقوله مع عزمه على الإقامة أى بكنه بعد عرفة فهو باق على سفره فهذا اجمع تقديم او الجمع للسفر وقيل كان مقبلا والجمع للنسك كقَالَ بى أبو حنيفة وهذا ظاهر كلام المصنف لتعليله

(قوله خلافا لما نقل عن

العلامة سم) لعل ما نقل

عنه عدم ذكره في الحاشية

كونهم على صورة الأديمين

وهذا القيد نقله عن الدميرى

(قوله وفيه أن الكلام في

الصحة الخ) قد يقال المراد

بالصحة في المتن ما يشمل

الانعقاد والصحة فهما بمعنى

واحدنا (قوله رجه الله

اتباعا للسلطان) وجهه

الدلالة كفى المجموع عن

الاصحاب أن الأمة أجمعا

على اشتراط العدد والاصل

الظاهر فلا تصح الجملة الا

بعد ثبت فيه توقيف وقد

ثبت ربعون وثبت صاوا

الخ ولم يثبت صلاها

بأقل من ذلك فلا يجوز أقل

منه اه ح على شرح

العباب

يحسب ركن) منها (فصل  
حال تصهم) لعدم سماعهم  
لوتعبري بنقصهم أولى  
من تعبيره بانقضاءهم (فان  
عادوا قريبا) عرفا (جاز)  
بناء على ماضى منها (والا)  
بان عادوا بعد طول الفصل  
(وجب استئناف) لها  
لانتهاء الموالاة التي فعلها  
التي صلى الله عليه وسلم  
والآية بعده فيجب اتباعهم  
فيها (كنقصهم بينهما)  
أي بين الخطبة والصلاة  
فانهم ان عادوا قريبا جاز  
البناء والوجب استئناف  
لذلك ولو أصرم أو يعون  
قبل انقضاء الأولين تمت  
لهم الجمعة وان لم يكونوا سمعوا  
الخطبة وان أصرموا عقب  
انقضاء الأولين قال في  
الوسط تستمر الجمعة بشرط  
أن يكونوا سمعوا الخطبة  
ذهب ذلك في الرخصة  
كاملها

(قوله الآن يقال عدم  
التوطن الخ) جواب عن  
كون الجاعع لذلك (قوله)  
وسواء سمع الملاحقون  
الخطبة أولا وسواء أدركوا  
الفائضة أولا أن أدركها  
الأولون كما يؤخذ مماثلة  
من عن حج فيها يأتي  
أه شيخنا (قوله رجع الله  
تمت لهم الجمعة) شامل لما  
إذا كان في الثانية بعد

بعدم التوطن الآن يقال عدم التوطن لا ينافي عدم الإقامة فهي المرادة منه انتهت بحرفها (قوله)  
ولو تصروا فيها الخ) حاصل هذا المقام أنه ان بطلت صلاة بعض الاربعين من غير أن يكمل العدد بغيرهم  
بطلت الصلاة سواء أوقع في الركة الأولى والثانية وان أخرج بعضهم أنفسهم عن القدوة فان كان في  
الأولى بطلت وفيها بعداهم بضر وان انقضت الاربعون أو بعضهم وحقق تمام العدد فان كان الحقوق قبل  
الانقضاء صححت الجمعة سواء ذلك في الأولى أوفي الثانية وسواء سمع الملاحقون الخطبة أولا وان  
كان بعده فان كان قبل ركوع الأولى وسمعوا الخطبة صححت الجمعة والا فلا دخل بشرط سماعها فمن  
ذلك الخطيب أو من غيره ولو غير خطيب حو رشو برى (قوله بطلت) أي حيث كان النقص بعد الرفع  
من الركوع أما لو كان قبله فان عادوا واقتدوا بالآلام قبل ركوعه أوفيه وقرأوا الفاتحة واطمأنوا  
مع الإمام قبل رفعه عن أقل الركوع استمرت جمعهم كالتواطع القوم عن الإمام ثم اقتدوا به عن  
وعبرة زى قوله ولو تصروا فيها الخ شامل لو نقصوا في الركة الأولى والثانية وشامل لما اذا عادوا  
فورا أولا وهو كذلك في الأولى فانهم اذا عادوا قروا وكان قبل الركوع وأدركوا الفاتحة  
واطمأنوا قبل رفع الإمام رأسه عن أقل الركوع صححت جمعهم أه ملخصا (قوله وقد فات) أي  
العدد وقوله فيتمها الباقر نظرا وعملنا نغفر استئنافا جمعة فان تيسر وجب استئنافا جمعة وقوله  
بطلت أي بطل كونها جمعة ان تغفر الاستئناف ومن أصلها ان تيسر فهو مستعمل في المعنيين كقوله  
شيخنا قال مر في شرحه ولو أصرم الإمام وتباطأ المأمومون أو بعضهم بالإصرام عقب إصرام الإمام ثم  
أصرموا فان تأخر أصرامهم عن ركوعه فلا جمعة لهم وان لم يتأخروا عن ركوعه بأن أدركوا الركوع مع  
الفاتحة فان تمت قراءتهم قبل رفع الإمام رأسه عن أقل الركوع صححت جمعهم والا فلا (قوله أوفي  
خطبة الخ) ذكره الماميني في شرح البخاري أن انقضاء الصلاة كان في الخطبة وانها كانت  
في صدر الإسلام بعد الصلاة وإها من ذلك اليوم حوت إلى قبل الصلاة أه برامدى (قوله أولى من  
تعييرهم بانقضاءهم) وذلك لانه لا يشمل النقص بغير انقضاء لان الانقضاء هو الذهاب من مكان  
الصلاة لكن المراد به في قوله ولو أصرم أو يعون إلى آخره الخرج من مكان الصلاة ولومع البقاء في محلها  
وأينما انقضاء ظاهر في الكل بخلاف النقص كقوله شيخنا (قوله فان عادوا قريبا) أي عرفا  
وضبطه الرافعي بما بين صلاتي الجمع وهو دون ركعتين بأخف تمكن ثم قال مر به ذلك وما قرأناه من  
الضبط بالعرف هو الوجه وان ضبطه جمع بما يز يدعى ما بين الإيجاب والقبول في البيع اذ هو بعيد  
به ان يخرج مر وقيل وتجب عادة ما قبل من أركانها حال غيبتهم قبل (قوله بعد طول الفصل)  
ضبطه حج بما بين ركعتين بأقل مجزئ وقرره ح (قوله ان عادوا قريبا) أي قبل إصرام  
الإمام أخذ من قوله جاز البناء أي من الإمام حل (قوله ولو أصرم أو يعون) أي أوتسمة وثلاثون لان  
الإمام منهم وهو باق على إصرامه الا ان كان عن لانتعدي به أه برامدى (قوله وان لم يكونوا سمعوا  
الخطبة) أي وان لم يكونوا أدركوا الفاتحة مع الإمام ان أدركها الأولون معوا فلا بد من ادراكهم إياها  
معها كائنه من حل عن حج (قوله عقب انقضاء الأولين) أي وبعد إصرامهم مر فإصرامهم عقب  
انقضاء الأولين بالشرط المذكور صبرهم كأنهم أصرموا معوا لم يحصل انقضاء وهذا عام في الأولى  
والثانية فان لم يكن إصرامهم عقب انقضاء الأولين فان كان في الأولى وأدركوا الفاتحة والركوع  
مع الإمام صحح كالتواطع وان كان في الثانية بطلت صلاة الإمام عن العدد في جزء منها حل  
(قوله بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة) وأن يكون إصرامهم قبل ركوع الإمام وان يدركوا الفاتحة

شوي يرى (قوله) ونصح خالصه بدوصي) أي وان نوا غير الجمعة كالظاهر مثلاً في الانتظار ما هو معلوم من محله كذا في قول وبرماوي وما ذكره من الصحة خالف من ذكر من الأربعة على الظاهر وقيل لا يصح خالف واحد منهم ولولم تعدد بغيره ويجري القولان في الوكان الامام يصلي نفلاً وكان زاداً على الأربعة وبين والراجح الصحة اه مر قال شيخنا ومصر المصنف بهذا فمما يتوهم من الشرط السابقة من كون الامام لا بد أن يكون من الأربعة بين الصفات السابقة (قوله) ومن بان محمدنا) وشمل الحدث النجاسة الخلفية وكل ما لا يلزم الاعادة مع مخرج بذلك ما لو بان امرأه أو غشي أو كافراً أو نحو ذلك من كل ما يلزم فيه الاعادة فلا تصح الجمعة لأحد من القوم وإن كثروا ولا لزوم الاعادة لهم برماوي وقيل ومحل صحتها نصف الحدث في حق من أدرك الفاتحة في القيام أماناً، أدركه را كما فلا تصح جعلته خلفه كافى شرح مر (قوله) وان يتقدم خطيبان) أولى من قول بعضهم وساندنا خطيبان لاجتماع شرط ذات الخطيبين وان تقدمها شرط لهما لا للجمعة وتوليس كذلك اه حجج لكن قول الشارح بعد أن خطبة الجمعة يخالفه سرر (قوله) كما تجوز في أصلي) أي وما رأينا يصلي لا يبعد الخطيبين اه عني وأنى الشارح بهذا فاعتادهم الحموصية (قوله) وأركاهما) قال مر أي من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه اه وأشار به إلى جواب سؤال وهو انه إن أراد أن الاخافة للاستغراق في كل فرد من أفراد المضاف اليه اقتضى أن جملة الخمسة في كل من الخطيبين وهو ظاهر البطان وان أراد بها الحكم على مجموع ما أضيف اليه الاكتفاء بالاثنيان ببعض الأركان في الأولى ولو واحد والاثنيان بالباقي في الثانية وبالاثنيان بالجميع في الأولى وتخلو منها الثانية وبالعكس اذ يصدق على جميع هذه الصور الاثنيان بالاركان في مجموع الخطيبين وبطلانه ظاهر وحاصل ما أشار اليه المختار الثاني ومحمد على بعض ما صدق عليه إضافة المجموع لقرينة ما سيعلم من كلامه عني على مر (قوله) جد الله) أي مصدر الجدل ما شئت منه وان تأخر لفظة كنهه لانه فلا يكتفي بالله الا الله خلافاً للامام مالك وأبي حنيفة قول بزيادة (قوله) وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي مصدرها وما اشتق منه ولا يضر فيها قصداً الخبر بقوله لا يضر فيها الخبر غرضه ان يوزع فيه وتدبب الصلاة على الآداب والصحب قول على الحلال ولم اراد الصلاة عليه بالامم الظاهر أخذنا بما يأتي (قوله) لأن ما يقتضي الذي ذكر الله الخ) فيه أنه لا بد على خصوص ذكره الصلاة لان الله كراع أي فهذا التعليل لا يفيد المدعى الذي هو خصوص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يقل للاتباع كما صنع فيما قبله لما نقل عن القموني أن خطبة صلى الله عليه وسلم المراد به منه ليس فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) يقتضي الذي ذكره سررله) أي وجوب باقي الواجب وتبقي في المنسوب والمراد أنه يقتضي الذي ذكره غالباً فلا يرد الوجود للوجود المانع لاجلهم التشرية برماوي وقوله فلا يرد للوجود الخ ظاهر عبارة أن التبع لا تنس في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والواقع خلافه كما سيأتي في المتن التصريح بسنيتها فيحمل كلامه على أن التبع لا يشرع فيه ذكره مجمد كراهة بان يقول باسم الله وامم محمدنا يأتي في الشرح من التصريح به وأنه مرام عند الإطلاق ويكره عند قصد التبرك مع كون المنزوح حلالاً في صورتين كما سيأتي في الحواشي هناك (قوله) بلقظهما) أي ما دنتهما مع لفظ الجلالة في الاول ومع اسم ظاهر من أسماء النبي أي اسم كان في الثاني (قوله) كما جرى عليه السلف والخلف) وشمل الفقيه اسمعيل الحضرى هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه فقال نعم أي كان يقول صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنه كانه يأتي بالصبر أن كان يقول اللهم صل على كذا في شرح مر وعني عليه (قوله) كالجلدة) أو لينة الجلد وألينة أجدأ وأنا

بغيرهم) بخلاف ما إذا أقيم الابهام (و) ساندنا (أن يتقدمه الخطيبان) للاتباع مع خبر صواب كما رأينا في أصلي بخلاف العيد فان خطيبه مؤخرتان للاتباع ولان خطبة الجمعة شرط والشرط مقدم على مشروطه (وأركاهما) خبسا أحدها (جد الله تعالى) للاتباع رواه مر (و) ثانياً (صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لان ما يقتضي الذي ذكره تعالى يقتضي أن صلى الله عليه وسلم كالآذان والصلوة (بلقظهما) أي جد الله تعالى والصلوة على نبينا كما جرى عليه السلف واختلف كالجلدة أو أجدأ الله أو كجد الله أو الميم صل على محمد أو أصلي على محمد أو أصلي على محمد (قوله) رجه الله خطيبان) ويشترط تمييزاً فرضهما من سننهما على ما في الصلاة من التفصيل اه سم (قوله) رجه الله ولا خطبة الجمعة) ولان الجمعة إنما تزدى جماعة فأخرت ليس بها التآخر اه شرح البهجة (قوله) رجه الله والشرط مقدم الخ) يشكل بالستر في الصلاة ونحوه قانه شرط ونكتي مقارنة الآن يقال معنى قوله مقدم أنه

غير متأخر فيشمل المقارن ولا يمكن المقارنة هنا فيتلزم اه سم

حليم الله فان عجز عن الجدائي ببله بالذكر والدعاء فان عجز فلم يقدر اه حل (قوله) أوالنبي أو  
 أحد) فان قلنا لم يعين لفظ الجلالة في صيغة الجد في الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة  
 الصلاة بل كفى نحو الماسي والخاشع أنه لم يرد ويجب بأن لفظ الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه تعالى  
 وصفاته منزهة تامة فان له الاختصاص التام به تعالى ويفهم عند ذلك كونه صرافاً للكمال كائن  
 عليه العلماء بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك نحو محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام اه  
 سم (قوله) عماري) كالرسول والماسي والخاشع والبشير والنذير وانظر هل من النحو السكتية  
 قال ع ش الظاهر اه برماوى (قوله) ونحوهما) كالجد للرحم والثناء للجلال والعظمة ورحم  
 الله محمد (قوله) وصلى الله عليه) أى ولومع تقدم ذكره على المعتمد كما صرح به في الأنوار وجمعه أصلاً  
 مقبساً عليه واعتمده إبراهيم وأبو غيره خلافاً لهم فيه ع ش (قوله) ووصية بتقوى) وهى امتثال  
 أوامر الله واجتناب نواهيه فلا يكتفى التحذير من الدنيا وغرورها من غير حث على الطاعة فلهذا شئنا  
 م ر قل على الجلال (قوله) ولو بغیر لفظها) أى لفظ الوصية بالتقوى وهذا هو الصحيح ومقابلها  
 يتعين لفظ الوصية بالتقوى فالقراءة لدعى الضعيف (قوله) لأن غرضها الوعظ) فديقل الغرض من  
 الجدل الثناء وهو حاصل بغیر لفظه والغرض من الصلاة الدعاء وهو حاصل بغیر لفظها لافراق الفرق ويمكن أن  
 يقال الجدل والصلاة تهبد بلفظهما فتعينا ولا كذلك الوصية بالتقوى وهو ظاهر شو برى و برماوى  
 وقل (قوله) وقراءة آية) هذا على الصحيح خلافاً لما قال أنها لا يجب واحدة منها بل تسن وقوله  
 ولوى أحدهما ردعى من قال أنها تتمين في كل منهما وعلى من قال أنها تتمين في الأولى قالوا قول الضعيفة  
 ثلاثة شرح م والمراد قراءة آية كاملة وكذا يعض آية بطولها بل هو أولى من آية قصيرة  
 ويجرى فيها ما في الفاتحة من اللعن والجزع عنها كافي قل على الجلال (قوله) مفهمة (أ) أى وعدا  
 أو وعيداً أو حكاماً وقمة ولومينوخ الحكم فالمراد بكونهما مفهمة كونهما مفهمة ملقى بقصد به نحو الوعظ  
 فلا بد أن لم ينظر مفهمة لاشتهاء على الفعل والفاعل وهو الضمير لراجع الوليد بن المغيرة المشار إليه  
 بقوله تعالى ذرى ومن خلقت وحيداً الآية ع ش (قوله) ولو فى أحدهما) ويجزى قبلهما وبعدهما  
 ويتبعهما ع (قوله) وسكتاً (في أول أولى) أى بعد فرائضها ومن قراءة في جنبها بعد فراغ  
 الأولى في كل جمعة للاتباع وإن لم يرض الحاضرون لطلبها في ذلك مخصوصها ولأولى ركن يتضمن آية  
 أجزاء عنه دون القراءة أى أن قصد الركن فقط فان قصد ما أجزأت عن القراءة فقط كالقصد  
 القراءة فقط أو أطلق ولو جرح عن الآية جاء فيها ما تقدم في الجزع من لفظ الجدل وأما بقية الأركان وهى  
 الصلاة والوصية بالتقوى والدعاء للمؤمنين فيسقط المجوز زعنه منها بلا بدل كما قاله شيخنا اه حل  
 (قوله) بأخوي) لا دينوى) فلا يكتفى ولم يحفظ الاخرى اه ما يبنى لكن قال الألفيحي ان  
 الدينوى يكتفى حيث لم يحفظ الاخرى قياساً على ما تقدم في الجزع من قراءة الفاتحة بل ما هنا أولى  
 (قوله) في ثانية) المراد للمفعول ثانياً ولو على عكس الترتيب المعهود شو برى وع ش (قوله) والمراد  
 بالمؤمنين) أى في كلام المصنف وكذا في كلام الخطيب أى كلامه محمول على الجنس إذا في المؤمنين  
 فقط ولا يشترط ملاحظة الجنس كذا نقل عن تقرير ع ش وعبارته في الحاشية مع زيادة قوله للمؤمنين  
 هنا يقتضى أنه لو خص المؤمنين بالدعاء كفى لصدق الجنس من لكنه غير مراد ولو خص الذكور  
 كفى قوله والمراد أى على سبيل الاستحباب وقى على الجلال وقوله والمراد الخ أى من حيث كون  
 التعميم مندوباً ولا يحتاج في دخول الأنثا فيه إلى قصد تغليباً ومن حيث ذكرهن بخصوصهن وأول

ما يكتفي في الركبة دخول أربعين في دعائه من الحاضر بين الذين تقدمهم الجمعة ولو بقصدهم فقط  
 و يحرم الدعاء لجميع المؤمنين بخفية جيمع ذنوبهم **(قوله وفي التنزيل)** استدلال على أنه يصح  
 أن يراد بصيغة الكور ما يشمل الاناث ع **(قوله وكانت من القاتنتين)** لم يقل من القاتنات إشارة  
 إلى قوة عبادتها لهما لم تنقص عن عبادته الكور اه برماوى **(قوله أما الدعاء للسلطان الخ)** ويسن  
 الدعاء لأئمة المسلمين وولادتهم بالصالح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك وعمله الخطيئة  
 الثانية وتحصل السنة بفعله في الأولى أيضا لكن الثانية أولى لما قدمه من أن الدعاء الذي باخواتهم كافى  
 شرح مر وعش عليه اه **(قوله فلا يسن)** قال بعض المتأخرين ولو قيل إن الدعاء للسلطان واجب  
 لما في تركه من الفتنة غالباً لم يبعد كإقبال في قيام الناس بعضهم لبعض برماوى **(قوله اذ لم يكن فيه)**  
 مجازفة أى مخالفة خارجة عن الحد كان يقول أخى أهل الذررك مثلاً وفيه أن المجازفة في وصفه ليست  
 من الدعاء حتى يحترز عنها لكن لما كان الدعاء قد يشمل عليها عدت كأنها منه قال ابن عبد السلام  
 ولا يجوز وصفه بالأوصاف الكاذبة الاضرورة **(قوله وشرط كونهما عربيتين)** فلو لم يكن فيها لغتاً  
 بفراغى لم يأتى في فهمها ما تقدم في الفاحشة والتشهد ولو شك في شيء من الأركان بعد الفراغ لم يؤثر وقوله  
 أثر ولا يرجع لقول غيره إلا أن كان عدد التواتر وأما القوم لو شكوا أو بعضهم في ترك الخطيئة شيئاً  
 من الأركان فلا تأثيره مطلقاً حل ويؤثر الشك في أثناء الثانية أو في الجلوس بينهما في ترك شيء من  
 الأولى ع ع على مر **(قوله والمراد أركانها)** يفيد أنه لو كان ما بين أركانها بفراغ لم يضر  
 قال مر محله ما إذا لم يطل الفصل بفراغ العربية والاضر لا خلاه بالموالاة كالسكوت بين الأركان إذا  
 لم يجمع أن غير العربي في التلو لا يحسب لأن غير العربي لا يجزى مع القدرة على العربي في قبوله سم  
 والقياس عدم الضرر ومطابقاً يفرق بينه وبين السكوت بأن في السكوت اعتراض عن الخطيئة بالكلمة  
 بخلاف غير العربي فإن فيه وعظاً في الجلة يخرج بذلك عن كونه من الخطيئة ع **(قوله خطب)**  
 بفراغ أى بالفتنة ولو لم يفهمها القوم وظاهره ولو أحسن ما يفهمونه ووافق عليه شيخنا زى فليتأمل  
 وكتب أيضاً قوله خطب بفراغ هذا ظاهر بالنسبة لماعدا الآية من الأركان ما هي ففيه نظر لما تقرر في  
 الصلاة من أن القرآن لا يترجم عنه فينظر ماذا يفعل حينئذ سم وينبغي أن يأتى فيه ما في الصلاة  
 في هذه الحالة شو يرى أى يأتى به بذهاب كرم دعاء ثم وقفة قدرها وقوله وظاهره ولو أحسن ما يفهمونه  
 الخ الظاهر أن الخطيئة لا تجزى إلا بالاعانة التي يحسنها القوم ع ع على مر **(قوله وأمكن تعلمها)**  
 أى ولو بالسفر ولو فوق مسافة القصير كما يعلم مما تقدم في تكبيره الاحوام ع ع على مر **(قوله)**  
 على سبيل فرض الكفائية وإن زاد وأعلى الأربعين مر **(قوله بل يصلون الظهر)** قال شيخنا  
 ظاهره ولو في أول الوقت وانهم لا يلزمهم السج إلى الجمعة في بلد يسمعون النداء منه وأنه لا يسقط عنهم  
 وجوب التعلم بها معهم فراجع برماوى **(قوله وأجاب القاضي)** المراد به القاضي حسين **(قوله العلم)**  
 بالوعظ وقد يقال هنا يأتى في الخطيئة بفراغ العربية إلا أنه خلاف فعل السلف والخلف حل **(قوله)**  
 من حيث الجلة كان معناه أنهم يعلمون أنه يعظمهم ولا يعلمون الموعوظ به شورى **(قوله وكونهما)**  
 في الوقت قد يقال لاجبة إلى هذا الشرط لما تقدم أنه إذا خرج الوقت لا يصل إلى الجمعة والصلاة بعد  
 الخطيئة فيعلم منه أن الخطيئة لا تكون إلا في الوقت والجواب أن المراد بهذا الشرط الاحتراز عن  
 إيقاعها ما قبل دخول الوقت وبعبارة أصح مع شرح مر والثاني من الشرط كونهما بعد الزوال أو  
 جازت قد يعمها الدعاء الذي صلى الله عليه وسلم تحفه فاعلى المبكرين واجبا للصلاة في أول الوقت اه  
 ولو جهز خطب فبان في الوقت صح شورى وع ع على مر وقال سم بعدم الصحة لهما

وفي التنزيل وكانت من  
 القاتنتين أما الدعاء للسلطان  
 بخصوصه فلا يسن كقوله  
 في المجموع عن اتفاق  
 أصحابنا قال واختار أنه  
 لا بأس به إذا لم يكن فيه  
 مجازفة في وصفه (وشرط  
 كونهما عربيتين) والمراد  
 أركانها لاتباع السلف  
 والخلف فإن لم يكن ثم من  
 يحسن العربية ولم يكن  
 تعلمها خطب بفراغاً وأمكن  
 تعلمها وجب على الجميع  
 على سبيل فرض الكفائية  
 فيكتفي في تعلمها واحداً فإن  
 لم يفعل عواول الجمعة طم  
 بل يصلون الظهر وأجاب  
 القاضي عن سؤال ما فائدة  
 الخطيئة بالعربية إذا لم  
 يصرفها القوم بأن فائدتها  
 العلم بالوعظ من حيث الجلة  
 (و) كونهما (في الوقت)  
 أى وقت الظهر لاتتباع  
 (قوله فلو لم يكن فيها لغتاً  
 بفراغى لم يأتى في فهمها  
 ما تقدم في الفاحشة والتشهد  
 ولو شك في شيء من الأركان  
 بعد الفراغ لم يؤثر وقوله  
 أثر ولا يرجع لقول غيره إلا  
 أن كان عدد التواتر وأما  
 القوم لو شكوا أو بعضهم  
 في ترك الخطيئة شيئاً من  
 الأركان فلا تأثيره مطلقاً  
 حل ويؤثر الشك في أثناء  
 الثانية أو في الجلوس بينهما  
 في ترك شيء من الأولى ع  
 ع على مر (قوله والمراد  
 أركانها) يفيد أنه لو كان  
 ما بين أركانها بفراغ لم يضر  
 قال مر محله ما إذا لم يطل  
 الفصل بفراغ العربية والاضر  
 لا خلاه بالموالاة كالسكوت  
 بين الأركان إذا لم يجمع  
 أن غير العربي في التلو لا  
 يحسب لأن غير العربي لا  
 يجزى مع القدرة على العربي  
 في قبوله سم والقياس عدم  
 الضرر ومطابقاً يفرق بينه  
 وبين السكوت بأن في السكوت  
 اعتراض عن الخطيئة بالكلمة  
 بخلاف غير العربي فإن فيه  
 وعظاً في الجلة يخرج بذلك  
 عن كونه من الخطيئة ع (قوله  
 خطب بفراغ) أى بالفتنة ولو  
 لم يفهمها القوم وظاهره ولو  
 أحسن ما يفهمونه ووافق عليه  
 شيخنا زى فليتأمل وكتب  
 أيضاً قوله خطب بفراغ هذا  
 ظاهر بالنسبة لماعدا الآية  
 من الأركان ما هي ففيه نظر  
 لما تقرر في الصلاة من أن  
 القرآن لا يترجم عنه فينظر  
 ماذا يفعل حينئذ سم وينبغي  
 أن يأتى فيه ما في الصلاة في  
 هذه الحالة شو يرى أى يأتى  
 به بذهاب كرم دعاء ثم وقفة  
 قدرها وقوله وظاهره ولو  
 أحسن ما يفهمونه الخ الظاهر  
 أن الخطيئة لا تجزى إلا بالاعانة  
 التي يحسنها القوم ع ع على  
 مر (قوله وأمكن تعلمها) أى  
 ولو بالسفر ولو فوق مسافة  
 القصير كما يعلم مما تقدم في  
 تكبيره الاحوام ع ع على  
 مر (قوله) على سبيل فرض  
 الكفائية وإن زاد وأعلى  
 الأربعين مر (قوله بل يصلون  
 الظهر) قال شيخنا ظاهره  
 ولو في أول الوقت وانهم لا  
 يلزمهم السج إلى الجمعة في  
 بلد يسمعون النداء منه وأنه  
 لا يسقط عنهم وجوب التعلم  
 بها معهم فراجع برماوى  
 (قوله وأجاب القاضي) المراد  
 به القاضي حسين (قوله العلم  
 بالوعظ) وقد يقال هنا يأتى  
 في الخطيئة بفراغ العربية إلا  
 أنه خلاف فعل السلف والخلف  
 حل (قوله) من حيث الجلة كان  
 معناه أنهم يعلمون أنه يعظمهم  
 ولا يعلمون الموعوظ به شورى  
 (قوله وكونهما) في الوقت قد  
 يقال لاجبة إلى هذا الشرط  
 لما تقدم أنه إذا خرج الوقت  
 لا يصل إلى الجمعة والصلاة  
 بعد الخطيئة فيعلم منه أن  
 الخطيئة لا تكون إلا في الوقت  
 والجواب أن المراد بهذا الشرط  
 الاحتراز عن إيقاعها ما قبل  
 دخول الوقت وبعبارة أصح مع  
 شرح مر والثاني من الشرط  
 كونهما بعد الزوال أو جازت  
 قد يعمها الدعاء الذي صلى  
 الله عليه وسلم تحفه فاعلى  
 المبكرين واجبا للصلاة في أول  
 الوقت اه ولو جهز خطب فبان  
 في الوقت صح شورى وع ع  
 على مر وقال سم بعدم الصحة  
 لهما

وان لم يجتمع إلى رتبة لكتهم امتزاجاً منزلة ركعتين فاشهد الصلاة وهذا هو المتمد (قوله ورواه بينهما)  
 وحدهما ولا امتزاجاً في جمع التشديم أي بان لا يكون قدس ركعتين بانف يمكن مر وعش (قوله وبين  
 أركانها) ولا يقطعها الوعظ وإن طال لانه من مصالح الخطبة فخطبة الطويلة صحيحة كما قررهم شيخنا  
 (قوله وطهر عن حدث) فلو أحدث في أثناء الخطبة استأثفها أو سبها الحدث وقصر الفصل لهما  
 عبادة واحدة فلا تؤذي بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة فظهر عن قرب لم يضر  
 كإقتضاها كالمهم في الجمع بين الصلاتين شرح مر وقوله فلا تؤذي بطهارتين لعل المراد من شخص  
 واحد والافتراق لا يستلزم فيهما جاز شؤري فلو أحدث في أثناء الخطبة أو بعدها واستخلف من سمع  
 ولو صدقاً ومحدثاً زاد الجاز دون غيره أي قبل طول الفصل بخلاف ما لو أغنى عليه فلا يجوز أن يستخلف  
 غرضه عن أهلية العبادة بذلك بخلاف الحدث وكسب هذه الحاشية ومن سمع أي حضرات  
 الحضور بمثابة الاقتداء في الصلاة وهو لا يستخلف إلا من هو بمثابةه وهو من حضرها أشار إلى هذا  
 المؤلف في شرح الروض ولا فرق في الحاضر بين كونه من الأربعين أو ألاحض من أولها وفي جزء منها  
 وأما السامعون فلا يشترط فيهم الطهر ولا كونهم يجعل الصلاة أي وهو داخل السور مثلاً بخلاف  
 الخطيب فيشترط كونه حال الخطبة داخل السور حتى لو خطب داخله والقوم خارجه يسعونه كفي اه  
 ولو أحدث بين الخطبتين بنى أن كان عن قرب حل (قوله في الخطبتين) بخلاف الجالس بينهما  
 فإنه لا يشترط فيه السور ولا الطهر شو يرى والحاصل أن جميع الشروط التي ذكرها لا تعتبر في الأركان  
 خاصة فلو انكشف عورته في غير الأركان فلا تبطل الخطبة ومثله ما لو أحدث بين الأركان وفي مع  
 حدثه بشئ من توابع الخطبة ثم استخلف من قرب فلا يضر في خطبته ما أتى به من غير الأركان مع  
 الحدث كافي عرش على مر (قوله وقام قادر) وعدا إقام هائلاً لانه خارج عن ماهية  
 الخطبة لان حقيقة الوعظ بخلاف في الصلاة فالقصود منها الخدمة فعدوا القيام فيها ركناً ولأنها أفعال  
 وأقوال ومثل هذا يقال في الجالس ولو خطب من جالس ثم تبين أن كان قادراً أصحت خطبته ويجب  
 الاستئناف كالو بان الإمام جنباً قاله في الروضة ومثله ما لو بان حدثه بعد الخطبة بأولى قاله الشيخ  
 نخر بجعل على الإمام الصلاة وأبده بما تقدم عن الروض قال ومثل حدثه بنجاسته الخفية وقضية كلام  
 الروض وتشبيهه بالجنب أن يكون زائداً على الأربعين كالجنب شو يرى (قوله وجالس بينهما) خلافاً  
 للأئمة الثلاثة رضي الله عنهم فهم يقولون أن الجالس بينهما ليس بشرط برماوى فلو تركه ولوسهوا لم  
 تصح خطبته فيما يظهر إذ الشرط بضر الاختلال بها ولو مع السهو مر وظهر أنه لا يكفي عنه  
 الاضطجاع ونحوه ويؤيده الانباع شو يرى وهل يسكت في الجالس أوبقاً أو بد كسكتوا عنه وفي  
 صحيح ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيه كذا في شرح مر قال عرش ويسن كون  
 ما يقرؤه الاخلاص (قوله وهذا من زيادتي) الإشارة راجعة للقيده وهو قوله بطمأنينة وأما أهل  
 الشرط فدكره الاصل ولوقال كعادته بقيد زده بقول بطمأنينة أكنان أوضح تأمل (قوله ومن  
 خطب قاعداً الخ) ومثله من خطب قائماً عجز عن الجالس شرح مر (قوله واسماع الاربعين) أي  
 بالفعل بان يكون صوت الخطيب مسموعاً لسمع الحاضرين ولو أصغوا هذا في الانباع وأما السماع منهم  
 فبالقوة على التمسك كما قاله المرحومى وقل واج وعبارة شرح مر واسماع الاربعين أركانها ما بان  
 يرفع الخطيب صوته بل أركانها حتى يسمعها تسعة وثلاثون سواء اه والمتمتعان بالسمع بالفعل شرط  
 وقال بعضهم لا تصور الاسماع بالفعل الا اذا سمعوا بالفعل فهما متلازمان قال عرش قوله واسماع

رواه البخارى (وولاه)  
 بينهما وبين أركانها  
 وبينهما وبين الصلاة  
 (وطهر) عن حدث أصغر  
 وأكبر وعن نجس غير  
 معفو عنه في نوبه وبذنه  
 ومكانه (وستر) لعورة  
 في الخطبتين كاجرى عليه  
 السلف والخلف (وقام)  
 قادر) عليه فهمه (وجالس)  
 بينهما) للانباع رواه مسلم  
 (بطمأنينة) في جلوسه كافي  
 الجالس بين السجدين  
 وهذا من زيادتي ومن  
 خطب قاعداً العنر فصل  
 بينهما بسكته وجوبا  
 (واسماع الاربعين) الذين

(قوله واستخلف من سمع  
 ولو صدقاً ومحدثاً الخ) وخالف  
 في موضع من متن الروض  
 في الحديث فجعله كالغنى  
 عليه لا يجوز له الاستخلاف  
 لاختلاف الوعظ قال للشيخ  
 هناك وهو وان أشبه  
 عدم البناء في الأذان  
 لكن قياس الخطبة على  
 الصلاة أولى

(قوله رحمه الله وقام  
 قادر) أما العاجز فلا يجب  
 عليه القيام ولو مع وجود  
 غيره اه سم

تتقدم بهم الجمعة ومنهم الإمام (أركانهم) لان، مقصودهما وعظهما ولا يحصل الا بذلك فلم يشترط سماعهم أيضا وإن لم يفهموا معناهما كالماضي بقراءة الفاتحة في الصلاة ولا يفهم معناها (٣٩١) فلا يكتفي الاسرار كالاذن ولا سماع دون

الاربعة من المفهومه لا يضر الاسرار بغير الاركان وعمله اذ لم يطل الفصل والاضرار لقطع الموالاة كالسكوت ولا يشترط طهرهم ولا سترهم ولا كونهم محل الصلاة قال شيخنا ولا كونهم داخل السور والعهود ان خلاف الخطيب وهو غير مستقيم لاسر من عدم مضمونها في ذلك ولو تبعوا وصبروا في الخطبة في الخوف وسماع ثمانية كل فرقة أربعون (قوله ومنهم الإمام) لاعتدائه لا يشترط في الخطيب أن يسمع نفسه فيمكن أن يكون أصم وقالا شيخنا كحج لانه يعلم ما يقول وشرط البلقيني أن يكون الخطيب ممن يصح الاقتداء به فإذا كان أميا ولم يكن القوم بهم كذلك لم يصح حل (قوله فعلم انه يشترط الخ) أي من اشتراط الاسماع لانه لا يشترط الاسماع وأما ما قال أسمعه فلم يسمع فعلى ضرب من التجوز قال شيخنا والشرط الاسماع والسمع بالقوة أي بحيث لو أسمعوا سمعوا على ما هم عليه هكذا حل والاعتدائه لا يشترط الاسماع بالفعل وبكى السماع بالقوة (قوله أو نحوه) كالنوم (قوله وسن ترينها) كان الانساب أن يقول كاذ كلفيد صورة الترتيب (قوله لمن سمعها) أي لمن كان يسمعها ولو أنست كافي حل وقال الشوبري لمن سمعها أي ولو لم يسمعها فبما يظهر (قوله مع اصفاء) هو الاستماع قليل بين الاصناف والاسماع عموم ونحو من وجه لان الانصاف هو السكوت سواء كان مع استماع أو لا والاستماع شغل السمع بالسمع سواء كان معه سكوت أو لا لكن قول الشارح مع اصفاء طحايا ينبغي اه حل أي لانه يفيضان الاصفاء من مسمى الانصاف اه ولوقال المصنف ومن لمن سمعها اصفاء لكان أول اذ من لازم الاصفاء السكوت لانه غير بالانصاف موافقة للاذنية فتأمل (قوله وجوب السلام) هذا مستثنى من قولهم حيث لا يشترع السلام لا يجب الدوكة ويستثنى السلام حال التلبية وابتداء السلام مكره ومشوري (قوله تشبیه العاطس) من عطس بفتح الطاء في الماضي وبكره وضاهي المضارع أي يستحب للسمع ومنه الخطيب الاول لانه لا يحرم عليه الكلام قط ما بان بقوله رجعك الله ورجك الله وحل سن التسميت اذ احده الله العاطس كافي عرض على مر وشرح البهجة والروض (قوله ورفع الصوت بالصلاة الخ) هذا هو الراجح أي بحيث يسمعه من يقرأ به قال مر ورفع البليغ كما يفعله بعض العوام بدعة منكرة اط ف وفي شرح مر ما يقتضى اعتماد كلام الروضة الآتي وهو الاباحة ح ف (قوله عند قراءة الخطيب الخ) أي وكذا اذا ذكر اسمه ولومن غير الخطيب حل (قوله وعلم من سن الانصاف الخ) أي على الجديد والقديم يحرم الكلام وبسبب الانصاف وحمل الخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناخذ فان تعلق بذلك كالأمر أي عصى يقع في بئر وعقر باندي على انسان فان شأه أو علم انسا مشأ من الخبر وانها عن منكر لم يكن حراما فطعا بل قد يجب عليه ذلك لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة أن أغتنع الكلام اه شرح مر (قوله عدم حرمة الكلام) أي خلافا لآفة الثلاثة حيث قالوا بحرمته وعمله اذا شرع الخطيب في الخطبة فقبلها لا يحرم وان جلس على المنبر وبه اختلاف الصلاة فلهما عزم مجرد جلوسه على المنبر وان لم يشرع في الخطبة وان علم انه يشرع من الصلاة بذكره في الخطبة كما عتمد مر خلافا لما استثناءه في شرح البهجة من عدم الحرمة متقدمة الامن قال واذا انتهت الخطبتان انتهى تحرير الصلاة والمراد انتهاء أركانها وان كان مشتغلا بغير أركانها كالترضى عن الصحابة والله لعل السلطان وغير

الاربعة من المفهومه لا يضر الاسرار بغير الاركان وعمله اذ لم يطل الفصل والاضرار لقطع الموالاة كالسكوت ولا يشترط طهرهم ولا سترهم ولا كونهم محل الصلاة قال شيخنا ولا كونهم داخل السور والعهود ان خلاف الخطيب وهو غير مستقيم لاسر من عدم مضمونها في ذلك ولو تبعوا وصبروا في الخطبة في الخوف وسماع ثمانية كل فرقة أربعون (قوله ومنهم الإمام) لاعتدائه لا يشترط في الخطيب أن يسمع نفسه فيمكن أن يكون أصم وقالا شيخنا كحج لانه يعلم ما يقول وشرط البلقيني أن يكون الخطيب ممن يصح الاقتداء به فإذا كان أميا ولم يكن القوم بهم كذلك لم يصح حل (قوله فعلم انه يشترط الخ) أي من اشتراط الاسماع لانه لا يشترط الاسماع وأما ما قال أسمعه فلم يسمع فعلى ضرب من التجوز قال شيخنا والشرط الاسماع والسمع بالقوة أي بحيث لو أسمعوا سمعوا على ما هم عليه هكذا حل والاعتدائه لا يشترط الاسماع بالفعل وبكى السماع بالقوة (قوله أو نحوه) كالنوم (قوله وسن ترينها) كان الانساب أن يقول كاذ كلفيد صورة الترتيب (قوله لمن سمعها) أي لمن كان يسمعها ولو أنست كافي حل وقال الشوبري لمن سمعها أي ولو لم يسمعها فبما يظهر (قوله مع اصفاء) هو الاستماع قليل بين الاصناف والاسماع عموم ونحو من وجه لان الانصاف هو السكوت سواء كان مع استماع أو لا والاستماع شغل السمع بالسمع سواء كان معه سكوت أو لا لكن قول الشارح مع اصفاء طحايا ينبغي اه حل أي لانه يفيضان الاصفاء من مسمى الانصاف اه ولوقال المصنف ومن لمن سمعها اصفاء لكان أول اذ من لازم الاصفاء السكوت لانه غير بالانصاف موافقة للاذنية فتأمل (قوله وجوب السلام) هذا مستثنى من قولهم حيث لا يشترع السلام لا يجب الدوكة ويستثنى السلام حال التلبية وابتداء السلام مكره ومشوري (قوله تشبیه العاطس) من عطس بفتح الطاء في الماضي وبكره وضاهي المضارع أي يستحب للسمع ومنه الخطيب الاول لانه لا يحرم عليه الكلام قط ما بان بقوله رجعك الله ورجك الله وحل سن التسميت اذ احده الله العاطس كافي عرض على مر وشرح البهجة والروض (قوله ورفع الصوت بالصلاة الخ) هذا هو الراجح أي بحيث يسمعه من يقرأ به قال مر ورفع البليغ كما يفعله بعض العوام بدعة منكرة اط ف وفي شرح مر ما يقتضى اعتماد كلام الروضة الآتي وهو الاباحة ح ف (قوله عند قراءة الخطيب الخ) أي وكذا اذا ذكر اسمه ولومن غير الخطيب حل (قوله وعلم من سن الانصاف الخ) أي على الجديد والقديم يحرم الكلام وبسبب الانصاف وحمل الخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناخذ فان تعلق بذلك كالأمر أي عصى يقع في بئر وعقر باندي على انسان فان شأه أو علم انسا مشأ من الخبر وانها عن منكر لم يكن حراما فطعا بل قد يجب عليه ذلك لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة أن أغتنع الكلام اه شرح مر (قوله عدم حرمة الكلام) أي خلافا لآفة الثلاثة حيث قالوا بحرمته وعمله اذا شرع الخطيب في الخطبة فقبلها لا يحرم وان جلس على المنبر وبه اختلاف الصلاة فلهما عزم مجرد جلوسه على المنبر وان لم يشرع في الخطبة وان علم انه يشرع من الصلاة بذكره في الخطبة كما عتمد مر خلافا لما استثناءه في شرح البهجة من عدم الحرمة متقدمة الامن قال واذا انتهت الخطبتان انتهى تحرير الصلاة والمراد انتهاء أركانها وان كان مشتغلا بغير أركانها كالترضى عن الصحابة والله لعل السلطان وغير

(قوله رجعك الله وسن تشبیه العاطس) التسميت بالسین المهمة الدعاء للعاطس بأن يرجع كل عضو منه الى سمته الذي كان عليه وأما بالجملة قاله عا وبخلف الشوامت وهي ما بقوام الشيء وتناسب ما هنا لان العاطس ينحل عنه كل عضو رأسه وما يصل به من العنق فناسب أن يدعي له بركة يرجع ما بدنه الى ما كان عليه ويستمر دون تغير اه من هاشم شرح البهجة

أنس أن رجلاً دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يجتنب يوم الجمعة فقال متى الساعة فأوماً الناس إليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة ما أعددت لها فقال حبابه ورسوله قال ذلك مع من أحببت فلم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت فالأمر في الآية للشدب جمعاً بين البليين أمان لم يسمعهما فيسكت أو يشتغل بالذكر أو القراءة (د) سن (كونهما على منبر) للاتباع رواه الشيخان (ف) أن لم يكن منبر ففى (مرقع) إقامته مقام المنبر في بلغ صوت الخطيب الناس ومن كون ذلك على بين الحرب وتعميرى بالفناء أولى من تغييره بأو (وأن يسلم على من عند المنبر) إذا انتهى إليه الاتباع رواه البيهقي ولقارته لم (د) أن يقبل عليهم إذا سعد المنبر ونحوه وأنهى إلى الدرجة التي يجلس عليها المساءة بالسراج (د) أن يسلم عليهم ثم يجلس فيؤذن من واحد للاتباع في الجميع رواه في الأخير البخاري وفي البقية البيهقي وغيره وذكر الترتيب بين السلام والجلوس مع قول



(تكون) الخطبة (بأية)

أي فصيحة جيزة لا مبتذلة

ركبة قائما لا تفر في

القلوب (مفهومة) أي

قريبة القلوب لا غريبة

وحشية اذ لا يتفزع بها

أكثر الناس (متوسطة)

لان الطويلة نمل وفي غير

مسلم هن جابر بن سمرة

قال كانت صلاة رسول الله

صلى الله عليه وسلم قصدا

وخطبة قصدا أي متوسطة

والمراد أن تكون الخطبة

قصيرة بالنسبة للصلاة تخبر

سمل أطبوا الصلوة واقصروا

الخطبة بضم الصاد وتعميري

بمتوسطة أول من تسميره

بقصيرة قائلة المواقف للروضة

كأصلها والمحرر (و) أن

(لا يلتفت) في شئ منها بل

يستمر مقبلا عليهم إلى

فراغها ويسلم من لم يقرأ

عليه مستمعين له (و) أن

(يشغل) يسره بنحو

سيف لا لتأخر رداءه أو يناد

والحكمة في ذلك الإشارة

إلى أن هذا الدين قائم بالسلاح

(وبناء بحرف النبر)

لاتباع السلف والخلف

وهذا مع فوق يسره من

زيادتي فان لم يجد شيئا من

ذلك جعل السيل على

اليسرى أو أرسلهما

والفرض أن يتشمع ولا

يبعث بهما (و) أن يكون

جائزه بينهما أي الخطبتين

الباين بوجهه وسلم عليهم ثم يجلس وبأخذ لال في الأذان فاذا فرغ منه قام صلى الله عليه وسلم  
يحيط من غير فصل بين الأذان بالخطبة لا تأخر ولا غيره وكذا الخلفاء الثلاثة بعدهم وفي أن هذا  
بدعة حسنة اذ في قراءة الآية الكر بمزة غيب في الأتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا  
اليوم العظم المطاوع فيها كشارها في قراءة آخر بعد الأذان وقيل الخطبة تيقظ للكل لاجتناب  
الكلام المحرم والمكره وروى في اختلاف العلماء وقد كان النبي يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته والخبر  
الذكر صحيح شرح مر ولله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ابتداء الخطبة لكونه محتلا على  
الامر بالانصات عرش على مر وهو قوله ذاقلت لصاحبك والامام خطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت  
فاذا كان كلامه حينئذ لقوامع الامر بالانصات مطلوب فيكون لقوا في غيره لا لى كما قاله الشارح  
على البخاري وأما الأذان الذي عليه في المنارة فأحدهما عثمان وقيل معاوية وكذا كثير الناس ومن كان  
الاقتصار على اتباع أفضل الاشارة كان توقف حضورهم على الأذان على المنابر (قوله أي  
فصيحة جيزة) كلامها تسمير بالبيعة ويقابل الثلاثة كل من المبتذلة والركبة فلا تغالب كلام الجلال  
هكذا قاله حل والمبتذلة المشهورة بين الناس والركبة المشتبهة على التنافر والتعقيد وقرر بصهم  
أن قوله لا مبتذلة من قبيل اللغز وانتمر المشوش لكن في المختار مانصه بالجزل ضد تركك (قوله  
وحشية) تفسير بفرية (قوله والمراد أن تكون الخ) أي من كلام المصنف أو الحديث فتكون  
متوسطة في نفسها وقصيرة بالنسبة للصلاة فائدة ما يقال كيف يقول والراصد أن الموجود في الحديث  
قصدا الاقصية يدل على هذا المراد خبر مسلم المذكور (قوله أطبوا الصلوة) وحكمة ذلك حقوق  
التأخير بن راوى والهمم الآن بالعكس (قوله واقصروا بضم الصاد) لانه الرواية والافسرها  
جائز على أنهم أقصروا كانت تفتة قبلية كمال الصباح اه وفي الصباح قصرت الصلاة فصر من باب  
طلب هذه هي اللغة التي جاء بها القرآن قال تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ولو كنتم  
يتهدى بالهمز وتواضع فيقال أقصروا وقصرتا (قوله أول من تسميره بضمير) فديقال اذا كانت  
القصيرة هي المرادة فالتعير بها أولى وتعليق بأنه المواقف للروضة كأصلها لا يتبع الاول به فتأمل (قوله  
بل يستمر مقبلا عليهم) أي إلى جهنم فلا يقال هذا غايضا في فيمن في مقابلته لامن عن يمينه أو يساره  
حل (قوله ويسلم من لم يقرأ عليه) أي على جهته فلا يطلب عن على يمينه أو يساره أن يعرف اليه  
أي وان لم ينظرو له ولم يسلم النظر اليه لم لا في نظر والا قرب الثاني أخذ اعما وجها به صرمة اذان للراءة  
بسن النظر للؤذن دون غيره وهو يطلب منه النظر اليهم فيكره له تنميص عينيه وقت الخطبة ثم لا في  
نظر والا قرب الاول أخذنا من قول المصنف وأن يقبل عليهم المتبادر منه أنه ينظر اليهم اه عرش  
على مر (قوله بنحو سيف) كصا ونحوها من ابتداء طواعه بعدا خذ من الرق باليمين كما بدفعه  
بعد زوله بالشر فها رمزي (قوله والحكمة في ذلك الاشارة الخ) ومن ثم قبض عليه بالسرا كما هو  
شأن من يريد الغلبة به فهو استعمال وليس تناولا حتى يكون باليمين حل بل هو استعمال وامتنان  
بالانكسار فكانت اليسار به أليق مع ما فيه من تمام الاشارة إلى الحكمة المذكورة شرح مر (قوله  
وبناء بحرف النبر) حيث خلا ذلك الحرف عن عاج والاضر وضع يده عليه فان لم يكن تحت يده  
بل كان متصلا بمحت يده لم يضر وان قبض ذلك المحل الذي لا عاج به أي حيث لا يتجر بحجره كما هو  
العقاب ويفرق بينه وبين من قبض نحو حل متعل بنحس حيث لا تصح صلاته لانه في ذلك حال  
متصل بالنحس بخلافه فان ليس حاد للمتصل بالنجاسة حل وشرح مر وزى (قوله جعل اليمنى  
على اليسرى) أي تحت صدره ولو لم تكن مشغلة اليمنى بحرف النبر وارسال اليسرى فلا بأس نرح مر

الاتباع رواه ابن حبان  
(د) ان (يقم بعد فراغه)  
من الخطبة (مؤذن ويؤد)  
هو يلعب الحرب مع فراغه  
من الإقامة فيشرع في  
الصلاة والمشي في ذلك  
للباقية في تحقيق الولاء  
الذي مر وجوبه (د) ان  
(يقرا في الركعة الاولى)  
بعد الفاتحة (الجمعة) في  
(الليلة المنافقين جهرا)  
للاتابع رواه مسلم وروى  
أبناؤه صلى الله عليه وسلم  
كان يقرأ في الجمعة بسم  
اسم ربك الاعلى وهل  
أناك حديث الغاشية قال  
في الروضة كان يقرأ هاتين  
في وقت وهاتين في وقت  
فهما ستان وفيها كصلها  
لوترك الجمعة في الاولى  
قرأ هاهم المنافقين في الثانية  
أقرأ المنافقين في الاولى  
قرأ الجمعة في الثانية كي  
لا تفعل صلاته عنهما  
والنهرج بن عليم  
الالتفات وما عطف عليه  
من زيادتي

### فصل

في الاغسال للسنونة في  
الجمعة وغيرها وما يذكر  
معها وينوي بها الغسل  
أسبابها الا الغسل من  
جنون أو أحماء فبنوي به  
رفع الجنابة (من غسل  
فان يجز من بدله)

(قوله ونزوحا من خلاف أوجه) أي أوجب كون جلوس بينهما في سورة الاخلاص ولعل الخلف  
من أتمهذهنا وذلك لان اشتراط الجلوس من أصله مذهب الشافعي والسنة لا يقولون به كقوله  
البرماوى (قوله ويقرا في شيئا) والافضل قراءة مسوقة للاخلاص حل (قوله لوترك الجمعة)  
عمدا أو سهوا أو جهلا وقراءة بعض من ذلك أفضل من قراءة قدره من غيرهما الا ان كان ذلك الغير  
مشتغلا على بناء كاية الكرسي وحكمه وسبح والغاشية ما تقسم في الجمعة والمنافقين ولو أدرك المأموم  
الامام فتركوا الثانية قرأ المنافقين في ثابته كذا نقل عن حجاج وفيه نظر الا ان يوجه بان الجمعة  
سقطت عنه لسقوط متبوعها وهو الفاتحة كما يعلم من صفة الصلاة ولو أدرك في قيامها وقدرها الامام فيها  
المنافقون قرأ في الثانية الجمعة حل وسن لسبق وقتها في ثابته كما تفصله حب الشامل والبحر عن  
النص شرح مر وسيصرح الشارح بذلك عند قوله فصل من أدرك ركعة ثم ثابته الجمعة فتأمل ويقرا  
الامام سورتي المنافقون والجمعة ولو صلى بغير محصورين اهـ شرح مر (قوله قرأ هاهم المنافقين  
في الثانية) أي وان كان اماما غير محصورين يقرأه في الجمعة على المنافقين وحكمة قراءة هاتين  
السورتين في الاولى في اسم الجمعة الموافق لاسم يومه ولا سيما أي الصلاة والمنافقون تلها في  
المصحف النشر غير التوالى مطلوب وقيل الحكمة في قراءة الجمعة لاشتغالها في وجوب الجمعة وغيرها ذلك  
عما فهم من الفوائد والحث على التوكل والتذكر وغير ذلك وقراءة المنافقين لتوسيع الحاضر من بينهم  
وتنبههم على التوبة وغير ذلك من الفوائد لانهم ما كانوا يجتمعون في مجلس أكثر من اجتماعهم فيها  
وسن أن لا يصل صلاة الجمعة بسلامة أخرى ولو استأجل فصل بينهما بنحو تحول أو كرام  
فصل في الاغسال السنونة عبارة قل فباي طلب في الجمعة وغيرها من الآداب ومنها الاغسال  
السنونة المتصوفا ما في الجمعة وغيرها تيمم له اهـ (قوله في الجمعة وغيرها) متعاقب مسنونته في  
ظرفية بالنظر الاول بتقدير مضاف أي في يوم الجمعة ولاظهار الظرفية في المعطوف على أنه أيضا لا معنى  
لأن في يوم الجمعة لان السن سابق فالاولى كون في معنى الامام كافي ع ش وأجيب بان قوله في الجمعة  
متعاقب بالاغسال على حذف مضاف أي في يوم الجمعة وتكون في معنى الامام بالنظر للمعطوف ويحتمل  
أنه عبر فيكون غسل الجمعة بطلب في يومه بخلاف غسل غيرها كما عداه فانه يدخل وقته بنصف الليل  
وبخلاف غسل الجنون ونحوه فانه يطلب بعد زوال السبب وقوله وما يذكر معهما أي من قوله وسن ككور  
أقربا ما لم أتزل الفصل (قوله أسبابها) أي غسل أسبابها (قوله فينوي برفع الجنابة) أي وان كان  
صبا فطر الحسنة الاجلالية وهو احتمال الازال لقول الشافعي قل من جن الا أنزل فان قلت كان  
المناسب ان يقول قل من جن ولم ينزل قلت أجاب بعضهم بأن قل بمعنى ما الناقية لان تقليل كالعدم  
والتقدير ما شخص جن الا انتهى وأنزل أي في الغالب فانزل للمعطوف على مقدر تأمل فان لم ينزل ذلك  
لم يصح غسله وان كان يجوز له تركه فلينزل بعد الغسل أهـ أنزل لم يجزه الغسل السابق على المعتمد وفيه  
أية كيف ينوي رفع الجنابة مع أن غسله مندوب حتى لو تركه بالسكينة لم يرتب عليه ما يرتب على  
الجنب أجيب بانه انما ينوي ذلك احتياطا لان الجنون مظنة لخروج النوى ويقتصر عدم جزمه بالنية  
للضرورة كافي شرح مر ولا يدرج فيه الحادث الا صغر لان محل الادرار في الجنابة المحققة وهي  
هنا غير محققة ح ف واعتمده ع ش واستظهر أيضا ان الصنى ينوي الغسل من الاقامة لا الجنابة  
وقال فيرفع الجنابة بعيدا الاستدلال بالهوى وحل ع ش خط وقيل ينوي رفع الجنابة لاحتمال  
أنه وطن (قوله من بدله) هـ فرفع لوجب عليه غسل بغيره من غسل مسنون ويجز عن الماء

فهل يكفي طمأنتهم واحد بينهما أو لا فيه نزاع طويل في شرح الروض في باب الاضاح والنجس الذي انحط عليه كلامه أنه يكفي عنهم ما فهم واحدشوري (قوله بينة النسل) أي بديل الغسل فيقول نوب التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكفي نوب التيمم بدلا عن الغسل له. ذكر السبب كسائر الاغسل ويكفي نوب التيمم لظهر الجمعة والاجتماع والصلاة وعن غسل الجمعة وإن لم يلاحظ البداية برماوى (قوله لريداه) ظاهره وإن حرم عليه الحضور كذا في حليل بغير إذنه وهو متجه وإن خالف بعض مشايخنا فيه فخره قل على الجلال وبرماوى وحرف والمرايد من لم يرد العدم فيشمل ما إذا أطلق اه برماوى (قوله بل يكره تركه) اضرب اباطالى على ما أفهمه المتن من أن تركه خلاف الأولى فقرره شيخنا والظاهر أن الضمير في تركه راجع للغسل أو بديله لكن توقف لسلامة حج في كراهة ترك التيمم قال شيخنا ع وش والأقرب الكراهة لأن الأصل في البذل أن يعطى حكمه بدله إلا ما منع ولم يوجد. ومجرد كون الغسل في نية طاعة بخلاف التيمم لا يكفي في الفرق إذ لو نظر إليه لم يطلب التيمم وبند الوضوء لذلك الغسل وكذا سائر الاغسل المسنونة ولو لحاقض أو نقض أو لم يكن محدثا والتيمم عنه الجزع عن الماء برماوى وقوله والتيمم أى ويطلب التيمم بدلا عن الوضوء المطلوب للغسل سواء غسل أو تيمم عن الغسل فإذا تيمم عن الغسل طلب منه تيمم آخر عن الوضوء المطلوب للغسل (قوله احراز الخ) علة قل لو لم نغسل قبله فالفضيلة هي الغسل أو التيمم وقيل الثواب المترتب عليهما (قوله وخبرنا حبان) أتى به بعد الاول لأنه راجع بما تروى عنه أن الغسل خاص بالرجال لا للآيتين فيه يعم جمع الله كور كافر مشيخنا (قوله بالسنة أخذ) أى فباطل بقة عمل والا فواجب وجوب يكون المراد بقوله أى بما جوزه أنهم لم يعمه فيكون المراد بالجائز ما قبل الإحرام فيشمل الواجب ولا حاجة هنا لأن الشارح فسر ما جوزه بالاختصار على الوضوء والاختصار جائز وإن كان الوضوء واجبا وقوله ونعمت أى الخصلة جلالة سنة والمخصوص بالمدح محذور تقديره الوضوء وحذف لأنه تقدم ما يشربه وهو قوله من نوضا قل في الاختصار إن يقدمه شرع والخصلة مأخوذة من قوله من نوضا وقوله ولو لم نسل معها أى مع الخصلة وأما الغسل بدونها فلا يكون أفضل لا يقال لا يمكن انفراد الغسل عن الوضوء لأنه مندرج فيه وإن نقضه لا نقول محل الإخراج في الغسل الواجب وما هذا غل منسوب فلا يندرج فيما يلزم عليه من اندراج الواجب في المنسوب وبه يحصل الفرق فتأمل وبه تعدل ما في قول حل أنه لا يتصور انفراد الغسل عن الوضوء (قوله أى بما جوزه) أهل الحكمة في تأويل الشارح للعديد بما ذكر

الإشارة إلى أن الوضوء ليس مطلوباً بديل الغسل أصلاً بل هو مطلوب لرفع الحدث لأن صدر الحديث يؤمن أن المطلوب في حق من أراد الحضوراً للغسل أو الوضوء بدلا عن غيبنا في مدعى المتن من قوله من غسل قبله ع وش اطف (قوله والغسل معها أفضل) دفع به ما يرد من تفصيل المنسوب على الواجب وهو الوضوء ويندب لاصحابه خشى منظر ترك الغسل برماوى وهل يتنقل التيمم بعد أن يغسل من بدنه ما لا يخاف منه الفطر ريسع التيمم من أصله قال شيخنا ع وش الأقرب السقوط (قوله بعد فجر) وقيل وقت من نصف الليل ويقتضيه غسل الجمعة بأيأس من فعلها ولا يبطئه طر وحدوث ولو أكرهوا تسن أعادته عند طر وما ذكر كما نصح به عبارة المجموع خلافاً في ع ب كالنجر بدشوري واعتمد ع وش سن أعادته (قوله ذهابه) بفتح الدال شوري قال تعالى وإن أعلى ذهابه لقادرون (قوله لأنه أفضى إلى الغرض الخ) هذا التعليل خاص بالغسل فيقتضى أن التيمم لا يسبقه من ذهابه إلا أن يقال إنه مقبس على الغسل (قوله أغسل حج وعمره) كالاحرام

في كتابهما (وغسل عید  
وكسوف) بقسميهما  
(واستسقاء) لاجتماع الناس  
لهما كاجتماعه ولان زينة في  
العید فلا يختص بسن  
النفل له يده (و) غسل  
(افاسل ميت) مسلما كان  
أو كافرا لخبر من غسل ميتا  
فإنه يغسل رءاه القرمذي  
وحسنه ابن حبان وصححه  
وصرفه عن لو جوب خبر  
ليس عليك في غسل ميتك  
غسل إذا غسلتموه رءاه  
الحاكم وصححه على شرط

(قوله) ودخول المدينة  
وصومها) اعلم ان تراخت  
المدة بين البلدين وصومهما  
تأمل (قوله) جمعة وغسل  
لغاسل ميت) يظهر أنه  
تعبدى وقيل سن لاحتال  
نحاسة بدنه على القول بها  
وقيده لو كان لذلك اطلب  
غسل اثياب أيضا لاقابته  
البلل وأجيب بأنه سوح  
فيها الشقة والضرة اه سم  
بتصرف (قوله) وأصل طلبة  
ازالة الخ) منه يؤخذ أنه  
لا فرق بين الفاسل وغيره  
بل المدار على السن بلا حائل  
واعلم انما قيد رءاه لانه  
هو الذي يطلب مسه به لا  
حائل اه فوسى لكن  
هذا يفيد أنه لو وجد المس  
بلا غسل نذب النفل مع  
أن سم وشرح الرضوصا  
على قياس المس على اجل اه

والطواف ودخول الحرم ومكة ولوقوف بعرفة أو بالمسح الحرام ورمي الجار الثلاث ودخول المدينة  
وصومها لا الميت بدلفه برماوى (قوله) وغسل عید) أى ولو لحاض ونساء ويدخل وقته بنصف  
الليل ويخرج بالغروب وقوله بعد الفجر أفضل برماوى ولم يقل وعید الا لتوهم أنه لا غسل (قوله)  
وكسوف واستسقاء) أى ولو لم يقل الثلاثة منفردا وان كان التعليل قد يدل خلافا ويشكل على  
ما ذكره الفس للتراجم حيث لا يطلب الا لمن يقع اجاعه على المعتدش ويرى ويدخل وقته بأول  
الكسوف وفي الاستسقاء براءة الاجماع قاله حج وهو ظاهر فممن يصلى جماعة أمامه يصلى  
منفردا براءة الصلاة كاهو ظاهر (قوله) لاجتماع الناس) راجع لقوله وغسل عبد الله آخر الخمسة ومقتضاه  
أنه في غير العید يختص بمرد الحضور وليس كذلك فدل التمهيل بحسب الشأن وقال حل قوله  
لاجتماع الناس أى الغرض الا على مهادك وقوله ولان زينة في العید فالغرض الا على في العید شيان  
اجتماع الناس ولان زينة وحيث تعلم ان النفل يستحب للفرد في جميع ما ذكره الابعة حل ع  
(قوله) فلا يختص) مفرغ على قوله ولان زينة (قوله) وغسل لغاسل ميت) انظر لوعى النفل كأن  
غسل شهيدا أو امرأ أو أجنبية وقد يقال ان كانت أجنبية لا جل أن الهى عنه لذاته كالشهيد لم يندب له  
أو اعارض كتفصيل الاجنبية بنذب شورى واعتمد ح ف النفل سنة ولو عصى بالنفل مطلقا  
ونعير به فاسل الميت جرى على الغالب والافلو يميم الميت المجزع غسليه ولو شرعنا له النفل ان قدر  
والا قاتلهم يموت يغسل غسل الميت اما بالاعراض أو بطول النفل كذا رأيت في بعض الموماش  
وقال بعض مشايخنا ان الاقرب أنه لا يفوت بطول الفصل شورى عى على مرد والظاهر ان  
الغسل المسنونة لا تقضى لانها ان كانت الوقت فقد فات والسبب فقد زال وهو ظاهر في غسل  
الكسوف ومحوه أما غسل غاسل الميت والجنون والاعماء فلا يظهر فيها الفوات بل الظاهر طاب  
الغسل فيها وان طال الزمن خصوصاً وسبب غسل من الجنون والاعماء احتمال الانزال نعم ان عرضت  
له جنازة بعد نحو الجنون فاغسل منها احتمل فوائده بدرجته في غسل الجنابة ولو غسل موفى فقد  
نقل المتأوى عن ابن الملقن أن الاوجه طلب غسل واحد من المتعدد لان الغسل الندوة تتداخل  
وان نوى بعضها شورى باختصار ولو تعدد الغاسل من النفل لكل منهم حيث باشر واكاهم النفل  
غلاف المعاونين بمناولة الماء أو نحوه وظاهره أنه لا فرق أيضا بين أن يبائر كل جميع بدنه أو بعضه كيمه  
مثلا وظاهره أيضا أن الحكم كذلك ولو لم يكن الوجود منه الا العضو المذكور وغسلوه وهو قريب  
عش على مرد وانظر وجه إعادة الاام مع غسل ميت ولم يحمله كقبوله وقد يقال وجهه اختلاف الغرض  
من طاب النفل فأغرض من النفل لمناولة النظافة وقطع الرائحة الكريهة بخلافه من غسل الميت  
فانغرض منه ازالة الضعف البدين بس بدن خال عن الروح ولهذا أعادها مع ما بعده لان الغرض من  
طلب النفل منه احتمال انزاله تأمل وقد يقال نعماً أعادها بعد بدنه لمفعولهم ان الجنون معطوف  
على ميت أى فيطلب من غسل الجنون النفل وليس مراداً ما مل شورى مع زيادة (قوله) لغاسل  
ميت) وان كان النفل لمعاضا أو حرم النفل كالشهيد وكرهه كالكافر الحرفى وأصل طلبة ازالة  
ضعف بدن الفاسل بمعالجة جسمه خال عن الروح ولذلك يندب الوضوء من حله لكن بعده ويندب  
الوضوء قبله أيضا ليكون حله على طهارة وعلى هذا جل يتبعنا مرد حديث من حله فليتوضأ بقوله  
أى من أراد حله (قوله) لخبر من غسل ميتا فيغسل) تنم ومن حله فليتوضأ (قوله) وصرفه عن  
الوجوب) وهو قول مرد جوح فشافى أيضا فالحاصل أن غسل الجمعة وغسل الميت فيه أقول للشافعى



أن تأتخر من يأخرون بحالهم أيضا (قوله من اغتسل الخ) هذا يحز حديث قبر رواء في شرح  
الروض والهجته بجملة فقال تأخر الصريحين على كل باب من أبواب المسجد لانه يكتبون الاول  
فالاول ومن اغتسل يوم الجمعة الخ والغسل ليس بقيد بل مثله اذا راح من غير غسل وانما ذكر الغسل  
ليبان الاكل وما اقيم بعمل الجمعة فيحصل له ذلك في الامة التي نبيا لها وما يقصد هاهنا ولا ينافيه  
قوله راح لان قصد ذكر راح في حقه ع (قوله أي كفساها) أي فهو تشبيه بالمغف وبتدليل عليه  
عدوله اليه عن قوله من اغتسل من الجنابة فليس المراد به حقيقة الغسل من الجنابة وقيل المراد به  
ذلك لانه ينسب لجماع ليلة الجمعة أو يومها كذا قالوه وظاهره استواءهما لكن ظاهر الحديث أنه يومها  
أفضل ويوجهه بأن القصد منه أمالة كتب بصره عما يراه فيستغل قلبه كافي حجج قول الشوري  
وعش ولوجه الاول أولى لأن الجلس على ما ذكر يقتضي تخصيص الثواب بمن جامع وهو خلاف  
المقصود ونقل عن المجموع للنووي ما يوافقته (قوله ثم راح في الساعة الاولى) انظر المراد بالراح  
هل هو الخروج من المنزل الى المسجد حتى لو دخل المشي من المنزل الى المسجد زمان كثير يصدق عليه  
أولاً بدم دخول المسجد لأن الراح اسم للذهاب الى المسجد محل نظر والاقرب الثاني كناية عن  
قوله في الحديث فاذا خرج الامام حضرت الملائكة فان الظاهر منه أن الملائكة يكتبون باب المسجد  
من وصل اليهم ونقل عن زكي ما يوافقهم المشي له ثواب آخر زائد على ما يكتب له في مقابلة دخوله  
المسجد قبل غيره عش على مر وعبارة البرماوى وانظر هل المراد براح واحد دخوله المسجد حتى  
لو بدت داره جد بحيث انه لو سار من الفجر فدخل المسجد في الساعة الخامسة مثلاً يحصل له  
التبكير الامن الساعة التي تدخل فيها أو يكتب له من حين خروجه من منزله فيه نظر والذي يتبعه ان  
يقال ان السائر الذي كور لا يحصل له ثواب من بكر أو ساعة لكن له ثواب مخصوص من حيث بعد الدار  
والمتبعة بحيث انه يوازي أي يساوي ثواب من بكر وهو محتمل اه (قوله فكاً مما قرب بقرة) في  
الفتاوى البقرة تقع على الذكر والانثى وتأوها واحدة وكذا البقرة وسُميت بدنة لعظم بدنها وسميت  
البقرة بذلك لانها تبقّر الارض أي تشقها بالحراثة (قوله كبشاً القرن) أي عظيم القرون والمعترفى  
أستأن تلك الحيوانات السكال عرفاً كافي البراوى (قوله ومن راح في الساعة الرابعة الخ) وفي رواية  
في الرابعة بقعة وفي الخامسة دجاجة وفيه أن ما بين الفجر والزوال في كثر من أيام الشتاء لا يبلغ ست  
ساعات وأجاب عنه في أصل الروضة بأنه ليس المراد من الساعات الفلسفية التي هي الأربع والعشرون  
مقدار اليوم واليلة التي كل واحدة خمس عشرة درجة بل ترتيب درجات السابقة على من يلهم في  
الفضيلة فلا يختلف الحال في يوم الشتاء والصيف حق ووضوح وكافهم في الساعة الاولى كان الاول أفضل  
من الثاني والثاني أفضل من الثالث وهكذا قاله حل وقوله لا يبلغ ست ساعات مثله في شرح مر  
وقال هم وفيه نظر اذا قل أيام الشتاء مائة وحيون درجة وهي عشر ساعات فكيفه وأبداء اليوم  
عند أهل لبلاد من الشمس في الشمس الى الزوال يخصه خمس ساعات ولا شك أن من الفجر الى  
الشمس لا ينقص عن ساعة وابتداء اليوم على الراجح هنا من الفجر فابن الفجر والزوال يبلغ ست  
ساعات في أقل أيام الشتاء فليتأمل عش على مر وأخوه على كل قول الى موعود الامام المنبر الثاني  
ينبغي أن يجعل ما بين الفجر و زج تحطيط للبرست ساعات فالت ساعة وأكثر من سواها في ذلك  
زمن الشتاء والصيف فالمراد بالساعة القطعة من الزمان ح ف (قوله دجاجة) بتلث لادل (قوله)  
فاذا خرج الامام أي موعود المنبر من نحو خلاوة قل على الجلال (قوله حضرت الملائكة) أي  
طورا والصنف فلا يكتبون أحداً في الاعياب وهو لا غير الحفظ بل في طيفهم كتابة حاضري الجمعة

وظهر الشيخين من اغتسل  
يوم الجمعة غسل الجنابة أي  
كفها ثم راح في الساعة  
الاولى فكاً مما قرب بدنة  
ومن راح في الساعة الثانية  
فكاً مما قرب بقرة ومن  
راح في الساعة الثالثة  
فكاً مما قرب كبشاً القرن  
ومن راح في الساعة الرابعة  
فكاً مما قرب دجاجة  
ومن راح في الساعة  
الخامسة فكاً مما قرب بيضة  
فاذا خرج الامام حضرت  
الملائكة يستمعون الذكر  
وروي النسائي في الخامسة  
كأنه يهدي عصفوراً وفي  
السادسة بيضة فمن جاء في  
أول ساعة منها ومن جاء في  
آخرها شتر كان في تحصيل  
البدنة مثلاً لكن بدنة  
الاولى اكمل من بدنة الآخر  
وبدنة المتوسط متوسطة

أما الإمام فinsen له التأخير إلى وقت الخطبة اتباعاً للنبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه واليكور يكون (من) ملوع (خبر) لانه أول اليوم شرعوا به يتعلق بجواز غسل الجمعة كسمر وأما ذكر في الخبر أفظ

(٣٩٩)

الرواح مع انه لم يخرج بعد الزوال كما قاله الجوهري

وغيره لانه يخرج لما يؤق

به بعد الزوال على أن

الزهرى منع ذلك وقال

انه يستعمل عند العرب

في السرى وقت من ليل

أو نهار وقول لفرامام إلى

آخر من زيادى (د) سن

(ذهاب) إليها في طريق

طويل ماشياً لارا كبا

الها (يسكنه وجوع

في) آخر (قصير) ماشياً أو

راكبا كافي العبد في الذهاب

والرجوع وذكرها

من زيادى والحدث على

المشى في خبر رواه الترمذى

وحسنه ابن حبان

ومحله خبر الشيخين في

السكينة إذا أتم الصلاة

فلا تأتوها وأتم تسعون

وأتوها وعليكم السكينة

وهو مبنى للرا من قوله

تعالى إذا نودي للصلاة من

يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر

انه أى لمصوا كما قرئ به

(الألعر) في المذكورات

من زيادى بأن يشق

اليكور أو الذهاب أو

الرجوع فيها ذكر والمشى

أو يقتضى الوقت فالأولى

ترك الثلاثة الأولى والرجوع

(قوله لانه) بما يتجوز في

المشى (الح) لعل الأقرب في

واستماع الخطبة شورى والمراد بالذكر الخطبة (قوله أما المالح) ويلحق به من يسلس بول  
ونحوه فلا ينبغي له التكبير بظاهره وأن يلو يث المسجد ويوجه بأن السلس من حيث هو مظنة  
خروج شئ منه ولو على القفظة والعصابة ع ش على مر (قوله فيسن له التأخير) وحكمته قوة  
الطرية فيه ونشوف الناس إليه قبل (قوله جواز غسل الجمعة) ولو تعارض عليه اليكور بلا غسل  
والتأخير مع الغسل فالثاني أفضل للخلاف القوي في وجوب الغسل شيخنا في شرح البهجة وانظرو  
تعارض اليكور والتيمم بدل الغسل فالظاهر تقديم اليكور لقوات ما ذكر شورى على ع ش على  
مر وإذا تعارض التكبير والتيمم قدم التيمم لأن البطل يعطى حكم المبدل منه من كل وجه لكن يرد  
عليه أن الغسل إنما قدم لانه قيل بوجوبه أما التيمم ففي سنه خلاف فضلاً عن الاتفاق على سنه (قوله  
مع أنه اسم للخروج الح) المشهور أنه اسم للرجوع بعد الزوال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم تقصرو  
نحوها أو تروح بظانها وعليه فالنحو أنه ترك بوجوبه محذور حيث استعملوا في الذهاب وفيما قبل الزوال  
رشيدى (قوله لما يؤق) به بعد الزوال أى صلاة يؤق بها فهو محذور من علاقه السببية لكن من  
باب إطلاق اسم الجاد للسبب في الزمان على السبب كالأبني أقاده شيخنا ولاولى كونه استعارة  
مصرحة حيث أطلق الواح الجاد للسبب في الزمن وهو الجمعة على الذهاب قبل الزوال المشابهة في  
أنه سبب لتحصيل الجمعة أيضاً واستعبر باسمه وهو الواح (قوله ماشياً يسكنه) ويشبه أن يكون  
الركوب أفضل من يجهد المشى لرم أو ضعف أو بعدم منزل حيث يتعمه ما يناله من التعب من الخشوع  
والخشوف في الصلاة بما لا يكاد يستحب عدم الركوب هنا إلا لندر يستحب أيضاً الصلوات والجنابة  
وعادة الرضى بل في سائر العبادات كقوله حج أى ما عدا النسك لما سأل في أن الركوب فيه أفضل  
شرح مر وعش عليه (قوله لارا كبا) ذكر مع علمه بمحايله لانه بما يتجوز في المشى بما  
يشمل الركوب وبراديه مطلق الذهاب كقوله تعالى فامشوا في مناكبها لكن هذا بعيد بعد قول المتن  
وذهابه وقوله البهامة متعلق بماشياً وذكر ما نال الص على أن المشى إنما شاب عليه إذا قصده كونه  
للمجموعة شيخنا وفي الشورى ما نصه فهم بعض أن اليها مستترك للاستغناء عنه بقوله البهامة وقد  
يقال أشار به إلى أن المطلوب كون المشى البهائى فلا يصرفه لفرض آخر فعمل الثواب حيث كان الباعث  
عليه الجمعة لا غيرها (قوله كافي العبد في الذهاب) في الطويل والرجوع في القصير وفيه حالة على  
جهول الأنا يقال الحكم مشهور فيه فكأنه معلوم (قوله في الذهاب والرجوع) وخصه بما لا ذكر  
لثبوتها بالنص وغيرهما بالقياس على الجمعة كباقي وأما المشى في الذهاب فسيذكر له دليلاً آخر غير  
القياس تأمل (قوله وعليكم السكينة) هي التأتى في المشى والحركات واجتناب العبث وحسن الهيئة  
كفض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات ويطلب ذلك للرا كفيه وفيه دأبته ويراد بالقار  
كافى قل قال الشورى والسكينة يرفع على الابتداء والخبر والجملة حال هذا هو المشهور في الرواية  
وبالنصب على الاغرام أى الزوال والسكينة دررى فعبكم بالسكينة وفي ادخال الباه في هذه الرواية أشكال  
لانه متعدد بنفسه قال تعالى عليكم أنفسكم اه فتكون الباه زائمة (قوله فالأولى ترك الثلاثة الأولى)  
وهي اليكور والذهاب والرجوع فبذلك كراى الذهاب في الطويل والرجوع في القصير وهي أول النسبة  
لقوله والمشى أو يقتضى الوقت ففي كلامه خمس صور وقوله واليكور راجع لقوله والمشى وقوله

التجوز أن يراد المشى في البعض كما قاله الشارح في شرح الزوض في قوله صلى الله عليه وسلم ومشى ولم يركب وقوله لكن هذا بعيد أى لانه  
يضيع حينئذ قوله ماشياً

والاسراع واجمع لقوله أو يضيئ الوقت كافر ره شيخنا **(قوله يجب الاسراع)** وإن لم يلق به مر وقيد بشكل ذلك بما مره من أنه إذا وجد مكره بالإلحاح به أو لباساً أو قائداً كذلك سقطت الجمعة عنه الآن قال إن الناس لا يعمدون الاسراع للعبادة تقصاً بل لاعتقالاتهم حينئذ غير لائق به بل لائق به لتقصده العبادة ع **(قوله وزن أحسن ثيابه)** والوزن مختص بمر يد الحضور كأفضل ومختص أيضاً بالذكر أما المرأة ولو عجوزاً فيكره لها التطيب وإنه يفتاوى الثياب عند أرادتها حضورها ثم مر من لها قطع الزينة الكبرية وهذه الأمور وإن استسجبت أسكل حاضر جمع كافض عليه فهي في الجمعة أكد استجاباً شرح مر **(قوله في خبر رواه ابن حبان)** ولفظه من اغتسل يوم الجمعة وليس من أحسن ثيابه ومن طيب أن كان عنده ثم أتى الجمعة نولم تخط أحناف الناس ثم صلى ما كتبه الله له ثم أنصت ذات خرج أمامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارتها لا ينالها بين جمعة إلى قبلها شرح مر **(قوله والبيض أولى)** صلى بعض ضم الباهوسكون الباه فكسرت الباه لاجل الباه قال ابن مالك • فعل لنحو أخرجوا • وقال أيضاً

ويكسر المضموم في جمع كما • يقال هم عندهم أهبا

وقوله أولى وكونها جديداً أولى إن تيسرت والأفقر بمن الجديداً أولى من غيره والا كمل أن تكون كلها أيضاً والأفلاها فإن كان أسفلها فقط لم يكف وقيداً أيضاً بعض المتأخرين بحثوا في أيام الشتاء والوحد وهو ظاهر حيث خشى ثوبها وهل يحصل له الثواب المذكور ولو كان الثوب الأبيض مغسواً أم لا فيه نظر والأقرب الحصول لأنه انما يهي عن لبسه خلق الغيرة أشبه ما لو توضع الباه المصوب فانه يناب عليه من حيث الوضوء وإن عوقب من حيث اتلاف المال الغيرة وبقي ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الأبيض أو العبد فالأغلى أو يراعى الجمعة وقت اقمانها فيقدم الأبيض حينئذ والعبد في بقية اليوم فيقدم الأغلى فيها لكن يشكل على هذا الأخير أن قضية قوله في كل زمن أنه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد ترجع مراعاة العبد لمقتضى الزينة في آكد من كتمانها الجمعة وطهارة من أسفل وغيره في كل أحد وإن لم يحضر فليتأمل شرح مر وعرض عليه مع زيادة **(قوله خبر السوامن ثيابكم البيضاء)** أي ذال الأبيض والبسوا بكسر الهمزة وتفتح الباء لأنه من باب علم إذا كان في الأجرام كأنها ومن باب ضرب إذا كان في الماهيات كما في قوله تعالى ولا تبسوا عليهم ما يلبسون وقوله ولم يلبسوا إمامهم بنظر الحديث علم ليوم الجمعة وغيره ففهمه المدعي زيادة قال قلت صح أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه حمة سوداء وأنه خطب بالناس وعليه حمة سوداء وفي رواية دخل مكة يوم الفتح وعليه حمة سوداء وفي أخرى عن ابن عدي كان له حمة سوداء يلبسها في العيدين ورضيها خلفه وفي أخرى لظفر أني أنه عزم عليها بعمامة سوداء وأرسله إلى خير ونقل بس السواد عن كثير من الصحابة والتابعين قلت هذه كلها وقائع فعلية محتملة فقدم القول بكونه لابس لبس الأبيض عليها على أنه ليس فيها بس يوم الجمعة بل في نحو الحرب لأنه أرب وفي لسان يوم الفتح الإشارة إلى أن ماله لا تتغير إذا كل لون غيره يقبل التغير وفي العبد لأن الارتفاع أفضل من الباه كقوله ع **(قوله ما صبح قبل نسجه)** إماما صبح منسوجاً فقد ذهب البندنجي وغيره إلى كراهة لبس ذلك وعاله الرقي بأنه صلى الله عليه وسلم يلبسه وعاله الشهاب البرسي بأنه قد

يكره ما يتصل منه من أصبغ فيشوه البدن هذا وقد قال شيخنا العتمة كراهة لبسه حل **(قوله)** وبتطيب أي لغير محرم وصام امرأة تريد الحضور ولو عجوزاً وانظر كرامة إعادة لاهل وهو الباه فيه وما به وهو لا تركها كفى غيرها **(وأقول)** لو تركها لزم أنهم معطوف على يكره أي وسن يكون

والاسراع وقال المحب الطبري يجب الاسراع إذا لم تذكر الجمعة إلا به **(د)** من اشتغال في طريقه وحضوره قبيل الخطبة **(بقراءة أو ذكر)** وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لينال ثوابها في هذا الوقت العظيم **(وزن بأحسن ثيابه)** للتح على ذلك

وغيره في خبر رواه ابن حبان والحاكم ومعهما يزيد الإمام في حسن الهيئة **(والبيض)** منها **(أولى)** من زيادتي خبر السوامن ثيابكم البيضاء فثابها من خبر ثيابكم وكفنا وفيها موتاكم رواه أحمد بن حنبل وغيره ومعهما يروى الأبيض ما صبح قبل نسجه **(د)** **(وزن بتطيب)** لذكره في خبر ابن حبان والحاكم السابق

**(قوله وقد قال شيخنا)** المتعمد عدم كراهة لبسه **(د)** الزعفران والمصفر اه **(قوله وامرأة)** شرح مر تريد الحضور **(في الحديث)** إذا تطيب المرأة ثم مرمت على القوم ليجدوا ريحها فهي زانية اه شيخنا



(وبازالة محو ظفر) كسح للاتباع واد البازار في مسنده (د) نحو (رج) كره كسان ووسع ثلاثا ذي به أحدا قال الشافعي من  
نظف ثوبه قل هه من طاب ربه زاد عقله ونحو من زياني (٤٠٩) (د) سن (اكتار دعاء) يومها وليتها

وقطب الخ فلا يفيدنا عما يتز به فأعاد العامل ليفيد به أنه معطوف على أحسن ثيابه ليكون ما  
يتز به شوري (قوله وبازالة محو ظفر) أي لفه بحرم ومسه بنصفية في عشر ذي الحجة شوري  
(قوله كسان) أشار به إلى أنه لا فرق بين ربح الفم وغيره ولومن الفرج أو الثياب قل (قوله  
ساعة الاجابة) أي ان الدعاء فيها يستجاب ويقع مادي به حال يقينا فلا ينافي ان كل دعاء مستجاب  
وهي من خصائص هذه الامة شوري ورمادي (قوله وهي ساعة خفيفة) عبارة ابن حجر وهي  
لحظة لطيفة (قوله وأرجاه من جلوس الخطيب) أي قبل الخطبتين وقيل بينهما وقيل من صدوره  
أي لا تخلو عن هذه المدة فيأتي بالدعاء اذا جلس الخطيب قبل ان يخطب وبين الخطبتين وبينهما وبين  
الصلاة وبعد التشهد قبل السلام لا حال الخطبة فادفع ما قيل كيف يأتي بالدعاء في حال الخطبة وهو  
مأمور بالانصات وأجاب البلقيني بأنه ليس من شروط الدعاء التلطف بل استحضار ذلك في قلبه كاف  
حل وقد يقال الاشتغال بالدعاء بالقلب يمنع ملاحظة معنى الخطبة المقصودة من الانصات ومثل حج  
عما حاصله ان من حين جلوس الخطيب الى فراغ الصلاة يتفاوت باختلاف الخطباء اذ يقدم بعضهم  
ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق الخطيب الواحد بالنسبة لبعض الجمع فهل تلك الساعة متعددة فهي  
في حق كل خطيب ما بين جلوسه الى آخر الصلاة فاجاب بقوله لم يزل في نفسه ذلك منذ سنين حتى رأيت  
الناشر يقول هل بعضهم أنه قال يلزم على ذلك أن تكون ساعة الاجابة في حق جماعة غيرها في حق  
آخر وهو غلط وسكت عليه وفيه نظر ومن ثم قال بعض المتأخرين ساعة الاجابة في حق كل خطيب  
وسامعها ما بين أن يجلس الى أن تنتهي الصلاة كافي الحديث فلا دخل للعقل في ذلك بعد صحة النقل فيه  
شوري وجاب أيضا بان تلك الساعة تنقل فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر حل  
(قوله بعد العصر) لاجابة اليه لأنه معلوم من آخر ساعة أو مضرا الان جعل ظر قال لا سيما كثر  
من ساعة قل (قوله فيجتمعون ان هذه الساعة منتقلة الخ) ضعيف والمتملة أنها تازم وقتا بعينه  
كان المتمتع في ليلة القدر أنها تازم ليلة بعينها بقوله كاهو والمختار ضعيف كقوله شيخنا (قوله تكون  
يوما في وقت) أي من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة ويوما في آخر وهو بعد العصر حل (قوله  
كاهو المختار) لعله عنده من حيث الدليل والا فالعتمد أنها تازم ليلة بعينها كاذ كره ع (قوله  
بلقيني) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع ع (قوله واكثر صلاة) قال أبو طالب  
المكي أقل اكثار الصلاة ثلثا ثم مرقو يقدمها على قراءة القرآن غيرها الكهف وقدم عليها تكبير  
اليدلول وافق ليلة الجمعة لان الأقل ولي بالمراعة كاطلب ترك أخذ الظفر والشعر يوم الجمعة في عشر  
ذي الحجة لم يرد التنصيح وترك الطيب فيه الصائم والمعدة ونحو ذلك (تنبيه) على ما ذكرنا كل  
محل طلب فيه ذكر بخصوصه فالاشتغال به في أي من غيره ولومن قرآن أو ما ترأى قل (قوله  
فن صلى على صلاة) فبان هذا لا يختص بالصلاة ليلة الجمعة (قوله واكثر قراءة الكهف) وأقل  
الاكثر ثلاثة وقراءتها را أكد وأولاها بعد الصبح مسارعة الى الخير ما أمكن والحكمة في  
تخصيصها أن فيها ذكر أحوال يوم القيامة ويوم الجمعة شبه به لما فيه من اجتماع الناس ولانه ثبت في  
صحیح مسلم ان الساعة تقوم يوم الجمعة وطلب الاكثر من الصلاة ومن قراءة الكهف لا يقتضي كون  
أحدهما أفضل من الآخر قاله حل وفي قل على الجلال وهي أفضل من الصلاة على النبي صلى الله

(٥١) - (بجبري) - (اول) نسكه أو مولود سابع ولادته أو كافر اسلم اه نرح مرم وسامى ذلك مباح  
ويستحب له دفن ما يزيله من ظفر وشعر فيستحب للكافر حلق رأسه قال في شرح الروض قبل النسل لا بعده كجوفه لبعضهم وقال

عليه وسلم فقد ورد أن من دام على العشرة آيات وأطاع من الرجال **(قوله)** خبير من قرأ سورة الكهف **(قوله)** أن المدعى أكثر قراءة الكهف وهذا لا يدل عليه بل يصدق بمرة وأجيب بأنه يدل على الأكثر بفهم الأولى لأنه إذا كان يحصل له بقراءة هامة ما ذكره كتب بالاكثر شيخنا **ح** **(قوله)** أضاء له من النور أي من أجله وأمن بيانه لما هو هذا كناية عن غفران ذنوبه الواقعة بين المجتمعين وحصول الثواب بينهما قال ابن نور لازمه وهو أنه في الثواب وجبت له يكون نور الأقرب إلى البيت العتيق بقدر نور الأبعد عنه لوجع وإن كان مستطيلا والحاصل أن الأقرب والبعد في النور سببان وهذا كله إن أراد بالبيت العتيق الكعبة فإن أراد بالبيت المعمور أنجه ما ذكرناه حل وعلى كل فهو كناية عن حصول الثواب العظيم بحيث لو جسد لكان مقداره من مكانه إلى البيت وهذا الحديث متعلق بالمكان والذي بعده بالزمان **(٢) قوله** وكره تخطي أي كراهة تزيهه كافي المجموع وإن قل عن النص حرمته واختاره في الروضة في الشهادات **ح** فإن قلت ما وجه ترجيح الكراهة على الحرمة مع أن الإبداء حرام وقيل صلى الله عليه وسلم اجلس فقد أذيت قلت ليس كل إبداء حراما والتخطي هنا غرض فإن التقدم أفضل ومن التخطي المكروه وما جرت به العادة من التخطي لتفرقة الأجزاء أو تبخير المسجد أو سقي الماء أو السؤال لمن يقرأ في المسجد وإكرامه من حيث التخطي أما السؤال بمجرد فينبغي أن لا يكره به هو سقي في خير وإعانة عليه مالم يرغب الحاضرون الذين يتخطاهم في ذلك والأفلا كراهة ع ش على **ح** وما جرت به العادة من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر وطلوع الشمس قبل حضور أصحابها مع تأخيرهم إلى الخطبة أو ما يقرأ به الأبعد في كراهته بل قد يقال يتحرر به لمافيه من تحجير المسجد من غير فائدة كفي شرح **ح** وعبارة البراءة ويكره بث سجادة ونحوها لمافيه من التحجير مع عدم إحياء البقعة خصوصا في الروضة الشريفة اه وظاهر عبارة **ح** أن البيت المذكور حرام ونهها ولا يجوز أن يبعث من يفرش له نحو سجادة فلا فيه الخ وقول **ح** بل قد يقال يتحرر به أي تحرر بم الفرش في الروضة قال ع ش عليه هذا هو العتمد وقد عرفت من عبارة البراءة إن قال بالكراهة والروضة الشريفة ليست قيدا في الحكم كما هو ظاهر بل سائر المساجد حكمها كذلك بدليل قول **ح** لمافيه من تحجير المسجد من غير فائدة وأما خص الروضة الشريفة لانها هي الواقع فيها ذلك فافهم **(قوله)** رقاب الناس أي قريب رقاب الناس والأفهل لا يتخطى إلا الكنف كقوله شيخنا والمراد بالرقاب الجنس فيكره تخطي رقبة أو رقبتين كما قاله **ح** ويؤخذ من التعبير بالرقاب أن المراد بالتخطي أن يرفع رجله بحيث تخطي رقبة أو رقبتين كما قاله **ح** ولما عرفت من أن المرور بين الناس يصل إلى نحو الصف الأول مثلا ليس من التخطي بل من خرق الصفوف وإن لم يكن ثم فرجة في الصفوف يمتد فيها ع ش على **ح** **(قوله)** رواه ابن حبان والحاكم وعبارة شرح الروض لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد أذيت وآيت أي تأخرت رواه ابن حبان والحاكم ومعه **(قوله)** إلا لاما وكلامه بالرجل العظيم النفوس إصلاح أولية أو علم لأن الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه سواء أله موضعا أو لا فإن لم يكن معظمه يتخطوا وإن كان له محل مألوف وكلامه من جلس في عماد فلا يكره تخطيه وكذا الوستى من لا تنعقد بهم الجمعة والعيد والصبيان إلى الجامع وتوقف مع أركان الخطبتين غلى تخطي الكملين فإنه يجب عليهم التخطي بل قد يجب عليهم إقامتهم من محله إذا توقف ذلك عليه وبه يقيد قولهم إذا سبق الصبي إلى الصف الأول لإقامه من محله كما نقله ع ش على شرح **ح** اه

ولياتها خبير من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وخبر من قرأ سورة الكهف ليلة الجمعة أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق رواه الدارمي فعلى يومها وليلتها متعلق بالمسائل الثلاث كما تقرروا وكذا أكثر القراءة من زيادتي **(وكره تخطي)** رقاب الناس لاحت على المنع من ذلك في خبر رواه ابن حبان والحاكم ومعه **(ألا لامام)** لم يجد طريقا لا يتخطى فلا يكره له لا ضطراره عليه

عمرة بعد الفصل وقال **ح** إن حصلت منه جناة حال الكفر غسل قبل الحلق لاجل أن ترفع الجنابة عن شعره والأفهد الحلق أي لأنه أنقلب رأسه اه مع ويشبه كلام **ح** إن يكون جمعا **(٢) قوله** والذي بعده صوابه **قوله** اه

والحاصل ان التخطي يوجد فيه ستة أحكام فيجب ان توقفت الصحة عليه والافحرم مع اتعاذي ويكره مع عدم الفرجة أمامه وينبغي في الفرجة القريبة لمن لم يجد موضعاً في البعيدة لمن لم يرج سداً ولم يجد موضعاً خلاف الأولى في القرية لمن وجد موضعاً في البعيدة لمن رجسدها ووجد موضعاً على ما قدم ويباح في هذه لمن لم يجد له موضعاً كإفاده قل على الجلال **(قوله ومن وجد فرجة)** بضم الفاء وفتحها ويقال وكسرها هي الخلاء الظاهر وعبر عنها في صلاة الجماعة بقوله أو وجد مسعة وهي أن لا يكون خلاء ويكون بحيث لو دخل بينهم وسعه فليحضر هل للفرق في المأين وجه أولاً شورى وعبرة البرماوى وهي خلاء ظاهر أقله ما يسع واقفاً وتخرج بها السعة فلا يتخطى إليها مطلقاً قال الشورى وحاصل المعتقد كافي شرح المذهب وسرى عليه الجلال أنه اذا وجد فرجة لا يكره له التخطي مطلقاً سوى كانت قريبة أو بعيدة رجاً تقدم أحد الهالكين لا وأما استحباب تركها فاذا وجد موضعاً استحباب ذلك والأفان رجاً انسدها فذلك لا ولا يستحب تركها فغلبه اه وقوله والأفان رجاً انسدها فكذلك فيه ثلثه اذ لم يجد موضعاً يكون معذوراً ولا بدقاً بفعل **(قوله)** الا يتخطى واحداً الخ المراد بالواحد في كلامه الشخص بان يكون ملاصقاً لجدار مثلاً والمراد بالاثنتين الشخصان ويكونان من صف واحد والاثلاث لا تكون الا من صفين بان يكون شخص في صف ملاصقاً لجدار والاثنتان في صف آخر فلا ينافي ما مر في شروط الاقتداء من أن يتخطى الرقاب مقيد بصفتين لما علمت من حمل كلامه على الاشخاص لا على الصفوف **(قوله فلا يكره له)** فيكون التخطي حينئذ خلاف الأولى **(قوله ومن حرم على من نازله الخ)** وحمل الحرمة ان كان عالماً بالهوى ولا ضرورة كيبه لا يضطر ماياً عليه كمن كف من حيث حيف فقصر بالتأخير والافلاحة وان فاتت الجمعة حل **(قوله اشتغال بنحو بيع)** كالكتابة لغير تحصيل نحو ما ظهره وسترة وشراء أدوية لمرضى وطعاماً لطفل وبيع مولى له بنفقة طاهرة لكن ذكر شيخنا أن دوى اليتيم لو طلب منه بيع ماله مولاه وقت النداء اثنتان أحدهما نازله الجمعة والآخراً نازله وقد بدل الأول ديناراً والثاني نصف دينار أنه يبيع من الثاني أى حيث كان بمن مثله كاهو ظاهر حل وقوله بنحو بيع أى وان علم أنه يدركه الجمعة ولو كان منزله باب المسجد وأقر بياضه فهل يحرم عليه ذلك أم لا اذا نشغل كالحاضر في المسجد كل محتمل وكلامهم الى الأول أقرب وهل الاختغال بالعبادة كالكتابة كالاختغال بنحو البيع يقتضى كلامهم نعم شرح مر ومثله في شرح الاوشاح لشيخ شورى وقوله كالكتابة أى خارج المسجد لانه الفرض **(قوله بعد شروء في أذان خطية)** أى بين بدى الخطيب حل فان قلت لم تقتضى الحرمة حنايه دون التثقل فانه بمجرد اجلاس قلت يمكن أن يفرق بان المتنفل حاضر ثم لا يعارض منه أحسن بخلاف العاقد هنا فانه غائب فلا يتحقق الاعراض منه الابدال شروء في التقديمات القريبة وأزيل الاذان شورى **(قوله في غير المسجد)** ولو كان قريباً منه اطف وقال حل أى في غير محل تصح فيه الجمعة خلف الامام وقصد الصلاة فيه بان كان جلس فقام المسجد والباب مفتوح فلا يحرم ولا يكره في سعة **(قوله في باع في طريقه)** مفهوم قوله في حق من جلس وقوله واقعد في الجامع مفهوم قوله في غير المسجد والأولى بالنسب بكلامه السابق أن يقول فقد لبس لغير البيع ويمكن أن يقال باع مثلاً **(قوله لا عاتته على الحرام)** بخلاف ما لو تكلم بالسي مع شافعي حال الخطبة فالحرمة على المالكي لان الكلام بنحو ومن واحد بخلاف البيع ونحوه برماوى **(قوله فان عقد من حرم عليه العقد)**

تلقاه الجمعة دون آخر ثم الآخراً أيضاً لعاتته على الحرام وقيل كرهه حرم من نازله من نازله لم يكرهه (فان عقد) من حرم عليه العقد (صح) العقد لأن الشئ منه المعنى خارج وقولنا عقداً من قوله باع (وكره) ذلك (قبل الاذان)

وان وجد غيرها اتقصر  
القوم باخلائها لكن يسر  
له ان وجد غيرها ان  
لا يتخطى فان رجسدها  
كان رجلاً يتقدم أحد  
البهاذا أقيمت الصلاة كره  
له لكثرة الأذى وذكر  
الكره مع قولنا الامام  
الحنن زباني (و حرم على  
من نازله) الجمعة (اشتغال  
بنحو بيع) من عقود  
وصنائع وغيرها عليه  
تشافى عن السى الى  
الجمعة (بعد شروء في  
أذان خطية) قال تعالى اذا  
نودى للصلاة من يوم  
الجمعة فاسموا الى ذكراته  
ونذروا البيع أى اتركوه  
والأمر للوجوب فيحرم  
الفعل وقيل بالبيع غيره  
بما ذكره تقييد الأذان  
بما ذكره لأنه الذي كان في  
عهده صلى الله عليه وسلم  
فانصرف النداء في الآية  
اليهوسمة ما ذكر في حق  
من جلس له في غير  
المسجد اما اذا سمع النداء  
فقام قاصدا الجمعة فباع في  
طريقه أو عقد في الجامع  
وباع فلا يحرم كالحرم به  
في التهمة ونقله في الروضة  
قال وهو الظاهر لكن  
يباع في المسجد مكروه  
ولو تباع اثنتان أحدهما

(بعد زوال) أنه دخول وقت الوجوب نعم ينبغي كمال الاستسنى أن لا يكره في بلديخون فيها تأخيرا كثيرا ككثرة ما فيه من الضرر أو ما قبل الزوال فلا

يكره وهذا مع نفي التحريم بعدم وقبل الأذان والجلوس محمول كقوله ابن الرفعة على من لم يلزمه السعي حيثئذ والافيهرم ذلك

### فصل

في بيان ما أدرك به الجمعة وما لا أدرك به مع جواز الاستخلاف وعدمه (من أدرك) مع امامها (ركعة) ولوملقة لم تفتت الجمعة فيصلى بعد الزوال قدرته

بغافرتة أو سلام امامه (ركعة) جهرا للأمامها قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وقال

من أدرك من الجمعة ركعة

فليس اليها أخرى رواها

الحاكم وقال في كل منهما

استناده صحيح على شرط

الشيخين وقوله فيصلى

بضم الياء وفتح الصاد

وتشديد اللام (أو) أدرك

(دونها) أي الركعة

(فاته) أي الجمعة لفهوم

انخراط الأول (فتم) بعد

سلام امامه صلته (ظهره)

لفوت الجمعة تعبيرى ركعة

وبزوال القدوة أولى من تعبيره ركوع الثانية بعد السلام

(الخ) المناسب أن يقول من تزم الجمعة لأنه الذي تقدم شورى (قوله) لما فيه من الضرر (أي لما في متعنه نحو البيع من الضرر حل (قوله وهذا) أي المفهوم المذكور بقوله ما قبل الزوال فلا يكره وقوله مع نفي التحريم بعده الخ أي الذي دل عليه المنطوق المذكور بقوله ذكره قبل الأذان الخ فيسكن من المنطوق والمفهوم مقيد بما إذا لم يلزمه السعي حيثئذ أي حين إذا كان قبل الزوال أو بعده وقبل الأذان بان كان لا يدرك الجمعة إلا بذهابه في هذا الوقت فتأمل

### فصل في بيان ما أدرك به الجمعة وما لا أدرك به (درس)

كان الأولى أن يقول ومع حكم الزجة لأن الفصل مشتمل عليها ويمكن دخوله في قوله في بيان ما أدرك به وما لا أدرك به أو يقال ترجم لشيء زاد عليه وهو غير معيب اه عش والجواب الأول متعين لاجل قول المتن ولوملقة لأن مراده بذلك كرسلة الزجة شرح هذه الغاية تأمل لكن مر في شرحه ذكر الزجة في الترجمة فقال وما يجوز لزجوم وما ينتفع من ذلك ومثله حج (قوله مع امامها) الاضافة للجنس فتصديق بالامام والامامين كما يأتي وقوله ركعتي ولو كانت قيام الأولى فقط أو ركوعها فقط بالنسبة للخليفة كما يأتي في قوله ثم إن أدرك الأولى الخ هذه تسمى ركعة بحسب المراد وبعبارة حل قوله من أدرك ركعة أي كاملها بالنسبة للخليفة الآتي بيانه فان أدرك الركعة في حقه يكون ما أدرك القيام أو الركوع وعن هذا احتز قوله مع امامها وقال الشورى واستز بقوله مع امامها عسلى أدرك الركعة مع مسبق فلا يكون مدر ك الجمعة وسرى عليه شيخنا وخالف حج فافتي إدارك

الجمعة بإدراك ركعة مع مسبق قائم صلته اه ولو اقتضى بهذا المسبق في هذه الركعة أن يعون ناوين الجمعة حصلت لهم الجمعة كذا في بالشهاب حج وخالفه شيخنا مر فافتي بإبائ صلاتهم ظهورا بمؤنأر بهان كانوا جاهلين والامام بقصد اسرارهم من أصله وهو الوجه الوجه بل وأوجه منه عدم انعقاد اسرارهم مطلقا تأمله (قوله ولوملقة) الغاية لارد (قوله لم تفتت الجمعة) أي بشرط بقاء الجماعة والصدادى تمام الركعة فلو فارق القوم بعد الركعة الأولى ثم اقتضى به شخص وصلى ركعة مع لم تحصل الجمعة لفق شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما يؤخذ عما قدمه في الشروط عش على مر

(قوله بغافرتة) أي المأموم اما بالنسبة وبخروج الامام من الصلاة اما بحدث أو غيره برماوى وشورى فالمراد بالفارقة للاعم (قوله جهرا) وحيثئذ يقال لنا منفرد يصلى فريضته مدة بعد الزوال ويستحب له أن يجهر بالقراءة فيها حل (قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) لما كان في المتن دعوتان أي بدليين الأول للادى والثاني للثانية (قوله فقد أدرك الصلاة) أي الجمعة أي أدركها كحالاتها كاملا

شرح مر (قوله وقال من أدرك) أي به لدفع توهم أن الجمعة تحصل بركعة وهو دليل على قول المتن

فليس الخ الأول دليل على قوله لم تفتت الجمعة فلا يخل بالفاضة للحديث الأول كما عرفت فافهم (قوله

وفتح الصاد) هذا هو اللفظ الوارد ولو قرئ بفتح الياء وكسر الصاد اجازا يصحوا للظاهر من التعدية

بحرف الجر وضمن يصلى معنى يضم فعدا إلى والا فوه يتعدى بنفسه (قوله بعد سلام امامه) لم يقل

أو مفارقة إشارة إلى أنه حيث لم يدر ك مع ركعة لم يجز له نية المفارقة كما يجب عليه الاسام بالجمعة فهاو

أدركه في التشهد مثلا احتال أن يتذكر الامام ترك ركن فبأنى به ويرافقه المأموم في أدرك الجمعة

ومفارقة تؤدي الى نفوت الجمعة مع امكانها عش على مر (قوله أولى) لأن قول الاصل من

أدرك ركوع الثانية يشعر بان من أدرك ركوع الثانية فقط يدرك الجمعة وليس كذلك بل لا يدركها

الا بإدراك جميع الركعة وقول الاصل فيصلى بعد السلام ركعة لا يشمل نية المفارقة وخروج الامام من

(وينوي) وجوبا (في اقتدائه جمعة) لاظهار موافقة للإمام ولان (٤٥٥) اليأس منها لم يحصل إلا بالسلام اذ قد يتدارك

امامه ترك ركن فيأتي بركته فيترك الجماعة وهذا يحصل على من اعتدله فلا يشكل بمصر فيمن له عنروا يمكن زواله من أن اليأس يحصل برفع الإمام رأسه من ركوع الثانية ويفرق بأن من ثم أن يصلي الظهر قبل قوت الجماعة فلا تقوت عليه بمجرد احتمال ادراكها فنية تجهيل الظهر بخلاف من هناك الجماعة لازمة فلا يتبدى غيرها مع قيام احتمال ادراكها (واذا بطلت صلاة امام جمعة كانت وغيرها

(قوله وعبرة الشورى الخ) وجدت بهامش منسوب له قوله موافقة للإمام أي موافقة للإمام الذي يصلي بالقوم جمعة وان لم ينو الجماعة لأنه يقال له انه امامها لان الاضافة تأتي لادنى ملازمة لخر النقول من حاشية (قوله) رجه انه فيأتي بركته ظاهره وان لم يقم معه غيره فربود صحة الجماعة خلف المسوق الذي قال به حجج إلا أن يفسر بأن ما هنا كان الاسرار فيه بالجمعة وقت قيام الجماعة ولا كذلك مستلزم المسوق وقوله فيأتي

الصلاة بعدت أو غيره (قوله وينوي في اقتدائه جمعة) هذا على الاصح ومقابلته ينوي الظاهر لانها التي يفعلها ومحل الخلاف فيمن علم حال الامام والابن رأفعا ولم يصل هل هو معتدل أو في القيام فينوي الجماعة جمعا كما في شرح مدر وقوله وجوب أي اذا كان ممن يجب عليه الجماعة والابن كان مسافرا أو عسيدا أو نحوهما ممن لا تنزله الجماعة فينوي ذلك استحبابا وعليه يحمل كلام الروض والآثار حيث عبر الاول بالاستحباب والثاني بالوجوب قادة الشورى (قوله موافقة للإمام) مقتضاه أنه لو كان الامام زائدا على الأر بعين ولم ينو الجماعة كان نوى الظاهر لا تجب نية الجماعة حينئذ على من ذكر حل أي لانه لا موافقة هنا وليس كذلك بل ينوي الجماعة مطلقا أخذ من التعليل الثاني شيخنا ح ف وعبرة الشورى قوله موافقة للإمام هنا ظاهر فيمن كان يصلي الجماعة فان كان يصلي غيرها فلا ينو بها إلا أن يقال من شأن امامها ان ينهها فعتبر بمن شأنه فليحرر (قوله ولان اليأس الخ) لا يقال السلام لا يحصل باليأس بمجرد الاحتمال ان يتذكر قبل طول الفصل ترك ركن فيعود اليه فيضم الى ما قبل السلام ما بعده عند قرب الفصل لا تقول بالسلام زالت القدوة والأصل التمام وانما نظر للاحتيال المذكور مع قيام الصلاة لتقوية بقيامها وقد ضعف بالسلام ولو نظر لذلك لم يقيد بقرب الفصل لاحتجال التذكير مع طول الوقت فستألف فليأمل شوري (قوله اذ قد يتدارك) صريح في أنه يتابعه في الزائد ويعارضه قوله لا يتابع المأموم الامام في زائده جلا على أنه سها وأوجب بان صورة ذلك ان المأموم علم أن الامام ترك ركنا بان أخبره معصوم بذلك أو كتب له الامام به شيخنا وعبرة شرح مدر واستشكل بأنه لو بقي عليه ركعة فقام الامام الى خامسة لا يجوز له متابعتها جلا على أنه قد ترك ركن وأوجب عنه بان ما هنا محمول على ما اذا علم أنه ترك ركنا فقام لياً في بقيتها به وقوله ايضا اذ قد يتدارك الخ ومن ذلك ما لو كان الامام يصلي ظهرا فقام للثالثة وانتظره القوم ليسامعه فاقصدى به مسبوق وأي بركعة فينبغي حصول الجماعة لانه يصدق عليه أنه أدرك الركعة الاولى في جماعة بأر بعين عرض على مدر (قوله واذا بطلت صلاة امام الخ) حاصل الكلام في هذا المقام من وجوب أربعة الأجل جواز الاستعلاف وعنده الثاني وجوب نية الاقتداء بالخليفة وعنده الثالث بيان ما يدرك به الخليفة الجماعة الرابع بيان ان الجماعة تارة تتم وللقوم وتارة تتم لهم دونه وتارة لا تتم ولم ولاهوكاها في المكن الا الوجه الثاني فقد اشار اليه في الشرح وضابطه أن يقال يجب على القوم نية الاقتداء بالخليفة حيث كانت الصلاة غير جمعة اذ يختص الامام عن قرب سواء كان مقتديا به قبل بطلان صلاة الامام أم لا وسواء وافقه في نظم صلته أم لا وخلفه عن قرب وكان غير مقتديا به ولكن خلفه في نظم صلته شيخنا ح ف والحاصل ان الاستخلاف امامي الجماعة أو غيرها بالخليفة امام مقتدي به قبل بطلانها لم لا وعلى كل امان يستخلفه عن قرب أو لا فلهذا ثمانية حاصله من ضرب الاثنين في الأربعة السابقة وعلى كل امان يوافق الامام في نظم صلته أم لا فليجمعوا عشرة عشر (قوله جمعة كانت أو غيرها) وسواء في صورتين اتفق في نظم صلاة الامام وصلاة الخليفة أو اختلف فهذه أربع صور يجوز الاستخلاف فيها ولا يحتاج القوم فيها الى تجديد نية اقتداء فقول الشارح استأنف نية قدوة به أي على سبيل الجواز وقال شيخنا ح ف بعد ما ذكر الوجه الأربعة السابقة وحاصل مسألة الاستخلاف أنه اذا كان في غير الجماعة جاز مطلقا أي سواء كان الخليفة مقتديا بالامام قبل بطلان صلته أم لا خلفه عن قرب أم لا وافقه في نظم صلته أم لا فلهذا ثمان صور وفي الجماعة اثنتان وهما اذا كان مقتديا به قبل البطلان وخلفه عن قرب سواء وافق في نظم أم لا

بركة ولوعلم القوم أنه قام لتذكر ترك ركن كالطاعة نية ولم يعلموا تركها حين تركها فهل يجب عليهم القيام معه لان ركنهم لم يصح كذلك وقال لان ترك الطاعة نية متعللا يظهر اه مم

فهذه العشرة يجوز فيها الاستخلاف دون غيرها لكن القوم يحتاجون لتجديد بدنية الاقتداء فيها إذا لم يخلفه عن قرب سواء كان مقتدياً به قبل بطلان صلاته أم لا سواء وافقه في نظم صلاته أم لا وفيما إذا كان غير مقتدي به وخلفه عن قرب وقد تخالف نظم صلاتيهما ولا يحتاجون لتجديدها فيما إذا كان مقتدياً به قبل بطلانها وخلفه عن قرب جمعة كانت أو غيرها وافقه في نظم صلاته أم لا وفيما إذا كان غير مقتدي به قبل بطلانها وخلفه عن قرب في غير جمعة وافقه في نظم صلاته فالحاصل أن الصور العشرة التي يجوز فيها الاستخلاف قسمان خمسة منها يجب على القوم بحكم تجديد بدنية الاقتداء وخمسة لا يجب عليهم ذلك هنا كله بالنظر لجواز الاستخلاف وعدمه مع حكم تجديد بدنية الاقتداء وأما بالنظر لأدراك الخليفة لجمعة فانه أن أدرك الإمام في قيام الأولى أو في ركوعها عاتت الجماعة فلم وله لانه بمنزلة الإمام الأصلي وكذلك الاقتداء به بعد فوات ركوع الأولى وركوعه مع ركوع الثانية وسجدتها على المعتمد بأن وقع الاستخلاف في التشهد فلم يدرك ذلك فاتته الجماعة وتمت لهم أن كان زاد على الأثر بين فإن كان منهم فلا تتم له أيضاً نقصان العدد وأعماله توقف أدراك الركعة على فعل سجدتي الأولى مع الإمام بخلاف الثانية ليكون جمعة القوم في الأولى متوافقة عليه فنزل منزلة الإمام الأصلي بخلاف في الثانية **(قوله)** خلفه مقتدياً به وإذا بطلت صلاة ذلك الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الإمام الأصلي شرح مر وفهم ترتيبه الاستخلاف على بطلان الصلاة أنه لا يجوز له الاستخلاف قبل الخروج منها صحيح وخالفه **(قوله)** أي عن قرب بأن لم ينفردوا بركن قولي أو فني أو مضي زمن يمكن فيه وقوع ركن حل ومنه عرش على مر وبؤشمن كلام الشارح **(قوله)** أي قبل بطلانها متعلق بقوله مقتدياً به نقله بقوله خلفه لأن الاستخلاف بعد البطلان **(قوله)** جاز أي الخلف المفهوم من قوله خلفه أو جاز الاستخلاف ومراد بالجاز ما يشمل الواجب لأن الاستخلاف في الركعة الأولى من الجماعة واجب فلا اعتراض ولو استخلف الإمام واحداً واستخلفوا آخر فن عينو أولى من مقدم الإمام الآن يكون الإمام الراتب مقدمه أولى ومقدمهم أولى من الذي تقدم بنفسه الآن يكون راتباً ولو قدم الإمام واحداً وتقدم آخر كان مقدم الإمام أولى اه زى عرش **(قوله)** كفى قصة أي بكر أي حيث كان يصلي اماماً بالناس في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فأحس النبي صلى الله عليه وسلم بالخفة يوماً فدخل صلى وأبو بكر يحرم بالناس فتأخر أبو بكر وقدمه واقتدى به بعد خروجه من الإمامة لكن فيه أن أبا بكر لم تبطل صلاته الذي هو المسمى وبجواب بأنه إذا جاز الاستخلاف مع عدم البطلان فمع بطلانها أولى مر وأوجب أيضاً بأن غرضه منه بيان جواز الصلاة بأما ين بالتعاقب لا الاستدلال على الاستخلاف إذا لا استخلاف في قصة أي بكر فيكون راجعاً للتعليل وقوله وبجواب بأنه إذا جاز الاستخلاف الخ هذه أصرح في أنه يجوز للإمام أن يتأخر ويقدم آخر مع بقائه في الصلاة وهو خلاف ما صرح به الشيخان في باب صلاة المفسر فقلنا نحن الحاملين لكن محل الشهاب حجج عدم الصحة على ما واستخلف مع بقائه على الإمامة كما ذكره الرشدي على مر ومفهومه وأنه يجوز له الاستخلاف مع خروجه عن الإمامة ومع استمراره في الصلاة وهذا بخلاف ما تقدم عن حجج من أن شرط استخلافه بطلان صلاته فقل له قولين ولم يذكر مر هذا الشرط **(قوله)** سواء استأنفوا نية قدوة الخ وينبغي أن يكون مكروهاً لانه اقتداء في أثناء الصلاة سم **(أقول)** وقد يقال بعدم الكراهة لأنهم مقتدون بأسوأهم الأول وطردوا بطلان لا دخل لهم فيه ومعاً ولم أن النية بالقلب فلو تلفظوا بها بطلت صلاتهم اه عرش على مر فقول المانح جاز أي من غير نية قدوة وحينئذ يقال لنا شخص يصلي بآخر وتحصل الجماعة من غير نية اقتداء به حل **(قوله)** لانه منزل علة لقوله لا

**(خلفه)** أي عن قرب **(مقتدياً به قبل بطلانها جاز)** سواء استخلف نفسه أو استخلفه الإمام أم القوم أو بعضهم لأن الصلاة اماماً بالتعاقب جائزة كأي قصة أي بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه سواء استأنفوا نية قدوة به أم لانه منزل الأولى في

**(قوله)** لكون جمعة جمعة القدوة في الأولى متوافقة الخ أي لأجل الجماعة ولا ينبغي انهم يحتاجون للجماعة أيضاً في الاعتدال فبايده من بقية الأولى فلا أدرك الركعة بما بعد الركوع اه سم **(قوله)** فن عينه أولى لعل عمله حيث لم يتأخر خليفهم عن استخلاف الإمام له سم **(قوله)** الآن يكون الإمام الراتب الخ ولو تقدم اثنان بتقدم القوم أو بأفضلهما انعقدت الإمامة لكل بالنسبة مقدمه ولا يجوز لغيره التابعة لا بنية قدوة جديدة لكن لا يجوز ذلك في الجماعة بازم عليه من التعدد فالوجه عدم انعقادها وليس لأحدهما أولى من الآخر فمتنع التابعة لا بتجديده نية قدوة اه هما مشرع الروض

(قوله والاستخلاف في الزكاة الخ) مراده بهذا شرح قوله جازأى فهو مستعمل فيما يعم الوجوب

والندب (قوله المشعر) بالنصب صفة للجبار والمجرد المنسوب محلا للقول شورى أو الجرح صفة

لقولى (قوله مالواذغردوا بركن) أى ولو قصر أقوليا أو فعليا أى أو مضى زمن يسع ركنا وان لم يفعلوه

وقوله في غير الجمعة فيه صوران وقوله وفيها مطلقا فيه صورتان أيضا فهذه أربع صور (قوله وفيها مطلقا)

أى فى أولها ما في ثانیها فكيف هان كان فى الزكاة الأولى بطلت جمعهم وان كان فى الثانية بقيت الجمعة

وقوله مطلقا أى سواء كان يتجدد بدنية أو لا (قوله وهذا) أى التفصيل المذكور لا يستفاد

من الاصل أى ويستفاد من كلامه حيث عجم فى الأول بقوله جمعة كانت أو غيرها واشترط

لجواز كونه عن قرب فأفهم أنه لا يجوز اذا طال الفصل وهذا التفصيل المذكور لم يستفد من

كلام الاصل حيث لم يشترط الفور لجواز الاستخلاف بل يستفاد منه أن الاستخلاف جائز مطلقا

لا يقال التفصيل بين الامتناع فى غير الجمعة بالتحديد نية وفيها مطلقا لا يستفاد من عبارته أيضا كما أنه

لا يستفاد من عبارة الاصل لا ناقول يكتفى فى الاستفادة أنه علم من كلامه أن طول الفصل حكمه

بخلاف حكم غيره وان لم يعلم منه التفصيل بين تجدد النية وعدمها ع ش (قوله وكذا غيره فى غير جمعة

الخ) فيه ثمان صور اشتمل منطوقه على ثنتين منها أى سواء خلفه عن قرب أو بعد مفهوم التيد الاول

فى كلامه أربع صور لا يجوز فيها أى سواء خلفه عن قرب أو بعدوافق نظم صلاة امامه أم لا ومفهوم

الثانى ثنتان لا يجوز فيها بغير تجدد بدنية وهما خلفه عن قرب أو بعد وقوله بقيد زده بقوله الخ انظر

ما وجهه بل انهم من كلامه فى جواز الاستخلاف وهو جائز وان خالف امامه لكن يحتاج القوم لتجديد

نية الاقتداء كما يأتى فى الشرح فهو ليس بقيد فى جواز الاستخلاف بل فى عدم تجديد بدنية الاقتداء

ولم يتعرض لحكم النية حينئذ فان كان مراده أنه قيد فى عدم تجديد النية كان عليه أن يزيد قيد آخر

بان يقول وخلفه عن قرب لان كلامه صادق بطول الفصل وفى هذه يحتاج الى تجديد النية تأمل

ويجاب بأنه انما قيد بقوله ان لم يخالف امامه لان مفهومه فيه تفصيل وهو انه ان خالف امامه جاز

الاستخلاف أيضا ان جدد القوم نية الاقتداء به والا فلا والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به

(قوله فى غير جمعة) أى فى غير أى جمعة وغير الأولى صادق بثنائية الجمعة وباقي الصاوات (قوله

ان لم يخالف امامه) فى كلامه مضميران وغيران فالضمير المستتر للغير المرفوع والبارز يصح رجوعه للغير

المجرى وأو المرفوع أو المقتضى المتقدم فى قوله مقتد به فيه احتمالات ثلاث اه شيعنا وعبارة

الشورى قوله ان لم يخالف امامه أى امام غير الجمعة أو امام المقتدى لان الفرض أن هذا الخليفة ليس

بمقتد فالضمير راجع للخاص اليه فى قوله غير ويجوز أن يكون الضمير راجعا الى الخليفة كقولهم لا تدبر

باعتبار ما مكانه أو تتم فعلها أو ماضى فعله وقاعل ما كان يفعل وجوب بالواجب وندبا فى الندوب

فكانه تابع له والاضافة تاتى لادنى ملاسة اه (قوله فان استخلف فى الثانية) أى لم وحى أو له

(قوله لا يتجدد بدنية) واذا استخلف راعى نظم صلاتهم فيقتشد فى ثانیهم (قوله أما الجمعة فلا يجوز

ذلك فيها) أى الاستخلاف ولا تصح الصلاة (قوله لان فيه انشاء جمعة) أى باعتبار نحوهم ان كان

هذا الخليفة من تازمه الجمعة مطلقا ولا تزمه واقتدوا به فى الأولى والاصح القدوة وأتموها جمعة

لادرا كهم كمعة من الامام شرح الروض شورى وقال حل لان فيه انشاء جمعة أى ان نوى الخليفة

الجمعة لان الجمعة الأولى باق حكمها لا يطل بطلان صلاة الامام فالقوام امامها غير منعد فإراد

مطلقا وقوله وأتموها الخ فيه ان السلام فى جواز الاستخلاف وأما الانعام فى الثانية فيجوز جمعة لا الأولى ويشهله التعليق ولا أيضا ليست

هذه العبارة فى شرح الروض

بالإنشاء الاحرامها وهذا واضح ان كان في الركعة الاولى وكذا في الثانية ان كان من أهل الجمعة وكتب  
أيضاً ولو جعل يجوز التعدد فيه لان عمل ذلك عند الحاجة ولا حاجة للاستثناء عنه فلو كان غير  
المقتدى لا يلزمها الجمعة وتقدم باو غيرها فان كان في الاولى لم تصح صلاته. مطلقاً لا يظهر العدم فوت  
الجمعة ولا جعة لهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بهذا بتقديم واحد منهم اوفى  
الثانية أعوها حل وعبرة من قوله لان فيه انشاء جمعة أي جمعة اه فلا بد ان هذه ممكنة  
لاستفادة أي فلا تتعد جعة لتقصيرهم بعدم تقديم واحد منهم لكن لما كان الخليفة من غير المقتدين  
وكانوا يحتاجون لنية جديدة لتوحيث كانت انشاء جمعة بعد أخرى اه **(قوله اوفعل الظهر)** أي  
ان نوى الخليفة الظهر قبل فوت الجمعة حل أي والصورة أنه كان من أهل لزومها لانه الذي يمتنع عليه  
فعل الظهر حينئذ **(قوله ولا يرد للمسبوق)** أي لا يرد على قولنا لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى حل  
**(قوله ودخل في المقتدى)** أي المذكور في قوله مقدمه وقوله في يجوز استخلافه الضمير راجع لمن  
في قوله من لم يحضر وقوله لانه لا اقتداء الضمير في راجع من أيضاً زى **(قوله ثم ان أدرك الاولى)**  
هذه امتناع في قوله خلفه مقدمه بالنسبة للجمعة وعبرة من شرحه ثم على الاول ان كان الخليفة الخ  
ولم يادرك الاولى ان لا يدركه بعد تمام الركوع سواء أدرك في القيام ولو لم يركع معه اوفى الركوع  
وان لم يدرك القيام معه هذا هو المراد من ادراك الاولى في هذا المحل بخلاف ادراك الثانية على معتد  
البغوي الا اني فلا بد ان يكون من أهل الى آخره اذا علمت هذا علمت انه لا تنافي بين قوله ثم ان أدرك  
الاول وقوله وان بطلت صلاة الامام في اولي نظيره الا اني فقررته شيخنا في عرش على مر مائه  
ومنه تعلم انه ليس المراد بادرار الركعة مع الامام ان يكون مقدمها فيها كما بهل المار على كونه اقتدى  
بالامام قبل فوات الركوع على المأموم بأن اقتدى به في القيام وان بطلت صلاة الامام قبل ركوعه  
اؤقتدى به في الركوع وركع معه وان بطلت صلاة الامام بعد ذلك **(قوله وان بطلت صلاة الامام فيها)**  
أي ولو قبل الركوع اوفى نفس الركوع بأن اقتدى به في القيام ثم بطلت صلاة الامام فيه حينئذ  
اؤقتدى به في الركوع واطمأن ثم بطلت صلاة الامام فيه اه حل فالغاية لتعميم أي سواء بطلت فيها  
اؤفيها بعد هاو كذلك الغاية الثانية وهي قوله وان استخلف فيها أي سواء استخلف فيها كان استخلاف  
في اعتدالها اؤفيها بعد ها تأمل **(قوله أي وان لم يدرك الاولى)** صادق بادرار الثانية بتمامها بان  
استخلف في التشهد وعبرة حل بأن اقتدى به بعد الركوع كالاعتدال اه أي وان استخلف في  
السجود مثلاً **(قوله فتم لم لم لاله)** وظاهر انه يشترط ان يكون زائد على الاربعين والا فلا تصح  
جمعهم أيضاً كما به عليه بعضهم واما مجازة الاستخلاف في صورة فوت الجمعة عليه باستخلافه وان كان  
فيه فعل ظهر قبل فوت الجمعة لعرضه بالاستخلاف **(قوله مع الامام)** أي جنسه فيصدق بالاول  
والخليفة فيهم اؤدركوا ركعة مع الامام أي اؤقعوها متابعين له ويجوز أن يراد به بالامام الاول فقط  
ويكون مراده بالركعة أي ما ندرك به كما مر في قوله ثم ان أدرك الخليفة الاولى تأمل شوبري **(قوله)**  
كذا أي التعويل على ادراك الركعة وعدمه ذكره الشيخان **(قوله وقضيته)** أي قضية كلام  
الشيخين حيث قالوا ان أدرك الاولى تمت جمعهم والاقتضاء لم لاله وقوله انه جهاً ظاهر اضعف زى  
وعش **(قوله وان أدرك معه ركوع الثانية وسجودها)** بأن اقتدى به في الثانية واستخلف في  
التشهد لانه يصدق عليه انه لم يدرك الاولى **(قوله لكن قال البغوي جهاً جمعة)** معتمد **(قوله ويراعى)**  
المسبوق الخ أي ويروى في الواجب وند باقى المندوب اه زى وعلوه بأنه الزم ذلك الاقتداء  
بالامام ولذلك لا يحتاجون معه الى تجديد نية ومقتضاه أن غيره لا يراعى الانظام صلاة نفسه قل على

اؤفعل الظهر قبل فوت  
الجمعة وذلك لا يجوز ولا يرد  
المسبوق لانه تابع لامتثلي  
ودخل في المقتدى من لم  
يحضر الخطبة والاركة  
الاولى في يجوز استخلافه  
لا به بالاقتداء صار في حكم  
حاضرها (ثم ان) كان  
الخليفة في الجمعة (أدرك)  
الركعة (الاولى) وان  
بطلت صلاة الامام فيها  
(تمت جمعهم) أي الخليفة  
والمقتدين (والا أي وان لم  
يدرك الاول وان استخلف  
فيها) (فتم) بجمعة (لم لاله)  
لاهم اؤدركوا ركعة كاملة  
مع الامام وهو لم يدركها معه  
فتمها ظاهراً كذا ذكره  
الشيخان وقضيته انه جهاً  
ظهر وان أدرك معه ركوع  
الثانية وسجودها لكن  
قال البغوي جهاً جمعة لانه  
صلى مع الامام ركعة  
(ويراعى المسبوق).

**(قوله وعلوه به الزم ذلك)**  
بالاقتداء الخ (لعل التعويل  
بذلك للغالب من موافق  
الامام مع المأمومين  
والا فلا يظهر التعويل على  
صلاة المأمومين كما أشار اليه  
سم **(قوله انه غيره لا يراعى)**  
وكذا هو لم يخلفه عن قرب  
اه سم



الخليفة (نظم) صلاة (الامام) فيغت لهم في الصبح ويشهد جالساً (فاذا تشهد أشار) لهم بما يلهيهم من الخصالهم (واظهارهم) له  
ليسهلوا معه (افضل) من مغارقهم له وان جازت بلا كراهة وذكر الافاضلة (٤٠٩) من زيادتي وصرح بها في المجموع

واستخلاف السبوق جاز

وان لم يعرف نظم صلاة

الامام كما يحسنه في التحقيق

وتقها من المنكر في المجموع

عن نص الشافعي قال في

المهمات وهو الصبح وعليه

فراقب القوم بعد الركعة

فان هم اقبل القيام قاموا لاقعد

لكن الذي في الروضة فاذا اذا

لم يعرف نظمها ان ارجع

القوانين لئلا عدم الجواز

وفي المجموع انه اقبح ما مع

نقله فيها الجواز عن ابي علي

السنجي (ومن تخلف

لمن) في جمعة وغيرها

ركعتا ونسيان (عن

سجود) على ارض او

نحوها مع الامام في ركعة

اولى (فاكتنه) السجود

بنكيس وطعانة (على

شي) من انسان او غيره

(لزم) أي السجود لم تكن

منه وقدر في البيهقي باسناد

صحيح عن هرير رضي الله

عنه

(قوله رجه الله نظم صلاة

الامام) لعله ما لم يخالف

نظم صلاتهم وتقدم لك

ما في غنمته ذلك والتعطيل

بقولهم التزم ذلك بالافتداء

محول على الغالب من

موافقة الامام للمؤمنين

الجلال قال الشويري رحمه الله تعالى في عارضة من الصلاة واستخلاف ان الخليفة  
يركع القوم ولا يقرأ الفاتحة يأتي بعسلا سلام امامه بركعة ولبس كذلك فان الذي دل عليه كلامهم  
انه يقرأ الفاتحة وتحبب له الى تنويع اطال به حج في الفتاوى وقوله انه يقرأ الفاتحة وهو مع ذلك  
موافق لنظم صلاتهم لانه لا ينظمها ان لا يخالفه فيما يؤدى الى خلل في صلاة القوم كما في ع  
على مر (قوله الخليفة) بدل واعطى بيان (قوله نظم صلاة الامام الخ) أي وان خالف نظم صلاة  
نفسه (قوله فيغت لهم في الصبح) وان كان يصلي الظهر مثلاً بترك القنوت في الظهر مثلاً وان كان  
يصلي الصبح وجبته يحتمل ان لا يسجد له ولا يقرأ الفاتحة كما في ركعة فكيف يؤمر بعبادة يحتمل ان  
يسجد له ولا يتركه لغيره وهو لا يمنع جبره كما وصلي الصبح خلفه حتى لم يمكن منه وكتب ايضا  
فان ترك القنوت لم يسجد له ولا يركع به بجزء سم على حج وعمله ع من قوله عدم خلل  
في صلاته (قوله ويشهد جالساً) وبسجد له سجد الامام الحاصل قبل افتدائه بعده كما في شرح مر  
ولا يقال من لازم التشهد الجلوس فلا جواز كراجلوس حيث لا نأهول مراده ان التشهد منه  
مطلوب حال جلوسه لانه يحل من غير ان يأتي بالتشهد ويكتفي في مراعاة النظم الجلوس أي ويشهد  
في حال جلوسه شويري (قلت) واذا كان مراد الشارح ما ذكره لا قال ويجلس مشتهدا وما لم يخرج  
لهذا التعبير المشوب بالا بهام وقد عاب قوله بتشهد لاجل قوله فيغت فتأمل وعبارة من على مر  
وبتشهد جالساً أي يجلس للتشهد الا غيرهم بوجه بأي قدر ما يسلم أقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر  
(قوله أشار اليهم) أي عند قيامه والمراد أشار اليهم ندبا كما في شرح مر وحج (قوله بما  
يفهمهم الخ) فيه تمهيد بعلو فراشها واجب بانهم عن ذلك أو يعتقدون ان متابعتها  
واجبة (قوله واظهارهم افضل) أي حيث امنوا وخرج الوقت فان خافوا فوجبت المغفرة  
حل (قوله وهو الصبح) مستند ع من (قوله وعليه فراقب القوم بعد الركعة) قال شيخنا  
وليس في هذا تقليد في عدد الركعات كلابي أي لانه عالم بصلاة نفسه وقصد المراقبة معرفة نظم  
صلاتهم قال سم ما ذكر واضع في الجمعة ما في الرابطة فمما اقعدوا فاذا ابرهوا بقيام وقعد يشهد  
ثم قام فان قاموا معه انما يتهم حل وقوله بركعة أي التي وقف فيها الاستخلاف (قوله عدم  
الجواز) ضعيف وقوله الجواز يعتمد (قوله ومن تخلف الخ) انما كرسلة الزجة في باب الجمعة  
وان كانت تجزى في غير الجمعة لان الغالب حصولها فيها ولان تفصيلها في الجمعة أكثر ح (قوله  
أونسيان) أي للسجود أو كونه في الصلاة تشرع مر (قوله في ركعة اولى) اما لزوم في الركعة  
الثانية من الجمعة فسدحتي يمكن قبل السلام أو بعده نعم لو كان مسبوقا لخص في الثانية فان يمكن  
قبل سلام الامام وسجد السجدة في أدرك الجمعة والا فلا تشرع مر (قوله فاكتنه السجود) لكون  
الساجدة على مرتفع والمسجود عليه في هذه تشرع مر (قوله بنكيس) اما إذا لم تكن التنكيس  
فانه لا يجوز عند الجمهور واجاب شويري (قوله من انسان) أو غيره كجمجمة (قوله لزم) وان لم يأذن  
الانسان ولا صاحب البهيمة لما حجة مع أن الامر فيه بغيره في المطلب شويري ولا ضمان لانه لم يستول  
على ما سجد عليه بخلاف ما اذا رجع بقيام من الصف وتلف فانه يضمنه لوجود الاسيلة وعبارة ع من

(٥٢ - (يجري - اول )

قوله رجه الله ويشهد جالساً) الظاهر عدم وجوب جلوسه معهم في  
التشهد الاخير لان قيامه لا يغفل بصلاتهم لان واجبهما الجلوس وصلاتهم قد تمت لكن الانتظار عند عدم الجلوس مشكل لانه لم يرد فيهم  
في الجلوس اه سم (قوله وجوب بأي قدر ما يسلم الخ) نازع في الوجوب سم

على م ر وإذا نلت شي السجود عليه ضمنه الساجد ولا يدخل بذلك تحت يده فلو كان المسجود عليه ميذا واضع لا يضمنه للصلي لأنه لم يدخل تحت يده اه وقرره ح ف **(قوله قال إذا اشتد الزحام)** ولا يوجه له مخالف فهو من قبل الإجماع السكوتي حج **(قوله فليستظر)** أي في الاعتدال ويتغير تقوله الضرورة فإن لم يعلم الزحمة حتى وصل الأرض انتظر في الحال الثاني هو عليها ويتغير هنا القصد للضرورة وفي عرش على م قال حج ويجب أن يكون الانتظار في الاعتدال ولا يضطر طوله لعذره وقضيته أنه لو أمكنه الانتظار حال السابعد الاعتدال لم يجز له وعليه لم يفرق بينهما بأن الاعتدال محسوب له فزعمه البقاء فيه بخلاف ذلك الجالس فكان لا يجزي عما هو فيه نعم إن لم تكن طرأت الزحمة إلا بعد أن جلس فينبغي انتظاره حينئذ فيه لأنه أقل حركة من عود مالا يعتدل انتهى وظاهر قوله لأنه أقل حركة الجواز العود ولو قيل بعدم جواز م تكن بعيدا لأن عود م لا يعتدل فعل اجتناب لاجابة اليه **(قوله لو في حمة)** أي في تأنيها بدليل قوله ووجوب في أولها اه شيخنا **(قوله ولا يوي به)** عطف على قوله فليستظر ويجوزية الفارقة في غير الجمعة وفي تأنيها فقط وقوله فان تمكن الجالس تبلى قوله فليستظر أي إذا انتظر يكون له حالتان إما أن يتمكن منه قبل ركوع الإمام أو فيه وفي الأولى أو به أحوال مرتبة على قوله سجد أي بعد السجود إما أن يجده قائما أو راكعا أو فرغ من ركوعه وقبل السلام أو يجده ساجدا وكلامه وجوده في كلامه شيخنا **(قوله قبل ركوعه)** أي قبل ركوعه في ركوع الركعة الثانية **(قوله فكم يسوق)** فيذكر الركعة أن اطمان شيئا قبل رفع الإمام عن أقل الركوع وتمت جعته مع الإمام ولا يأتي ركعة بعد سلام الإمام قل **(قوله فيقرأ في الأولى قراءة مسبوق)** فاذرك الإمام قبل أن يتم افتتاح ركعة معه وقوله الآن يدرك قراءة الفاتحة أي زينا إسماء أتمها فبقيتها وقوله ويركع في الثاني وحينئذ يدرك الركعة أن اطمان شيئا قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع خلافا لابن العباد حيث قال ظاهر كلامهم أنه يدرك الركعة الثانية بهذا الركوع وإن لم يعلم مع الإمام في الركوع خلافا للمسبوق فانها متباعدة في حال القدوة فلا يضر سبق الإمام للمأموم الطمأنينة حل **(قوله والأبأن وجدته)** أي بعد سجوده وقوله وافقه فيها هو فيه كالاعتدال **(قوله فان وجدته)** أي بعد سجوده قبل رفع رأسه من قدس قبل وعبارة شرح م ر وإن كان الإمام سلم قبل علم سجوده فاشه الجمعة لأنه لم يدرك معه ركعة بخلاف ما لو رفع رأسه من السجود فسلم الإمام فانه يجها جهة اه بحر وقوله وهو يفدان السجود لا يتم إلا برفع رأسه منه **(قوله قد سلم)** أي أتم سلامه فلا تضر المعية **(قوله أو تمكن فيه)** معطوف على قوله فان تمكن قبل ركوع الإمام والتمكن في الركوع ليس قبدا بل مثله ما إذا لم يتمكن أصلا حتى ركع الإمام فيركع معه لأنه لو لم يكن معه يصير متخلفا ما كثر من الثلاثة أن كان طوله لا يشيخنا وعبارة روض وإن ركع الإمام في الثانية قبل سجوده فلا يسجد بل يركع معه اه فليد فيها بالتمكن في ركوع الإمام **(قوله أو في الثانية)** فلو تبين بطلان الأول قام هذا الثاني مقامه حل وسم **(قوله من ركوع الأولى)** أي وقامها وقراءتها واعتدالها وقوله وسجد والثاني أي والجالوس بين السجدين والسجود مفرد متصاف في السجودين ح ف **(قوله بطل صلاته)** أي يجزده به للسجود لأنه شروع في البطل برماوى **(قوله والموافق لمسلم)** أي من أن اليأس في حق غير المنذور لا يحصل إلا بالسلام اه حل **(قوله ما يسل)** أي بأن يقول في الروضة بذلك قوله أن أمكنه إدراك الإمام في الركوع عالمي حل اه بأن يقول فيلزمه التحريم ما يسل فقوله ما يسل معقول لخبر قوله الموافق

والنسيان وعلى إنسان  
(والا) أي وإن لم يكنه  
السجود للمذكور على  
شيء مع الإمام (فليستظر)  
تمكنه منه ندبا ولو في حمة  
ووجوب في أولها على  
ما يحته الإمام وأقره عليه  
الشيخان وهو قوي معنى  
أدلم تصعب بدونه ولا يوي به  
لقد تدر عليه ويسن للإمام  
اطالة القراءة ليدركه  
المنذور (فان تمكن) منه  
(قبل ركوع الإمام) في  
الثانية (سجد فان وجدته)  
بعد سجوده (قائمًا أو راكعا)  
فكم يسوق فليقرأ  
في الأولى قراءة مسبوق إلا  
أن يدرك قراءة الفاتحة  
فيتمها ويركع في الثانية  
لأنه لم يدرك محل القراءة  
(والا) بأن وجد فرغ من  
ركوعه (واقفه) فيها هو فيه  
(ثم صلى ركعة بعده) لفواتها  
كمسبوق (فان وجدته)  
قد سلم فاتحة الجمعة فيتمها  
ظهرا (أو تمكن فيه) أي  
في ركوع الإمام في الثانية  
(فليركع معه) يجب له  
(ركوعه الأولى) لأنه إن  
بدون الاعتدال بالركوع  
والثاني أتى به للتمتع  
(فركعتين ملقة) من ركوع  
الأولى وسجود الثانية  
(فان) لم يركع معه به  
(سجد على ترتيب) صلاة  
(نفسه عليه اعلنا) بأن واجبه الركوع  
فيلزمه التحريم بالجمعة إن أمكنه إدراك  
الإمام في الركوع كذا في الروضة كالمصالح والمواقي للمسلم الإمام (والا) بأن سجد على ترتيب نفسه

وهو القول المقدور بعضهم قس خبر الموافق لزوم التحريم ما لم يسلم **(قوله أو جاهد به)** أي ولو كان عامياً  
 خاضعاً للعلماء لأنه مما ينبغي وليند كروا امام تشهد سجدة سجدتيه وتشهد به وهل يقال في هذه الحالة  
 انه منفرد أو تابع للظاهر الثاني ولو اتفق أن سجودهم وافق سجود الامام هل يكتفي به وهل يقال انه منفرد  
 أو تابع للظاهر الثاني حل **(قوله فإذا سجدتانيا)** أي بأن قاما وقروا ركع واعتدل وسجد السجدة تين  
 وليس المراد أن تأتي بالسجدة تين من غير قيام وركوع الا اذا وجد الامام في السجود فيسجد معه كأشعار  
 الياء إلى ما قبل الاستثناء بقوله ولو منفردا زى ويمكن تصور الانفراد بماذا سجد والامام في التشهد  
 كما يؤخذ من قوله قبل سلام الامام فلا حاجة الى تصوير زى وقوله بأن قام الخ أي وهو على نسيانه أو  
 جهله فلو منفرد حسا والافه ومفتد حكا حل ومرفلوزال جهله أو نسيانه قبل سجود تانيا واجب  
 عليه ان يتابع الامام فيها هو فيه بأدرك معه السجود فتركته شرح مر **(قوله ولو منفردا)** أي  
 عن موافقة الامام بدليل قوله فان كل عش ولما دانه منفرد عن التابعة الحسية والافه ومفتد حكا  
 أي سواء كان منفردا بان قام وقرا إلى آخر ما ذكره زى أو مقتديا بى حسابا بصادف سجودا إلى  
 فقه تانيا سجود الامام فيسجد به في الصور تين كما قررته شيخنا **(قوله حسب هذا السجود)** أي  
 الثاني وان فعله حال جلوس الامام للتشهد براموى **(قوله قبل سلام الامام)** أي تمام السلام كما جرى  
 عليه شيخنا لا الشروع فيه كذهب اليه حج شوري **(قوله ادرك الجمعة)** أي وان اشتلت هذه  
 الركعة على قضائين احدهما بالتاليق والثاني بالقدوة الحسكية اذ لم يتابع الامام في موضع ركعته متابعة  
 حسية والامام سجد متخلفا عنه غيرا تأخلفا في الحكم بالافتداء الحقيقي لهدره بخلاف ما اذا كتبت بعد  
 سلامه فلا يدرك بها الجمعة لمس كما في شرح مر قال شيخنا وكان لاوضح أن قول ادرك الركعة كما  
 في التمام لانه يترتب ركعة بعده **(قوله وفيه بحث للرافعي)** وهو أنه اذا لم يحسب سجودا للأوم  
 والامام را كره وجب ان لا يحسب والامام في ركع بعده كالشهد الاخير والجواب عنه امامنا لم يحسب له  
 سجوده والامام را كره لا مكان متابعتيه فيه فتدرك الركعة بخلاف ما بعده حل

**(درس)**

**باب في صلاة الخوف**

**(قوله وما يدرك معهما)** أي من حكم خوف فوات الحج ومن اللباس وما يدرك معهما عش أي ومن  
 قوله ومن حل سلاح الخوف من خصائص هذه الأمة **(قوله آية وذا كنت فيهم)** هي دليل طائفة الجلة  
 لاها لا تشمل شدة الخوف وهذه الآية يحتمل أن تكون واردة في صلاة ذات الرقاع أو في غل فقلوه  
 فيها فإذا سجدوا ان حل على فرغوا من السجود ومن عام ركعتهم كانت صلاة ذات الرقاع وان حل على  
 صلوا أي فرغوا من الصلاة كانت بطن غل وهو الذي ذكره الجلال وجب الرشيد على مر قصر  
 الآية على صلاة ذات الرقاع ويؤيد كلام الجلال قوله تعالى ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا **(قوله وفيه)**  
 الضمير راجع للخوف ولو في الحضر خلا لا الامام مالك وقوله في غيره أي لان له صلاة مستقلة وهذا سبب  
 افراده بترجة **(قوله أنواع أربعة)** لانه اذا اشتد الخوف فالارباع والاولى في جهة القبلة فأولاً وثانياً  
 في غيرهما لاخران مر **(قوله ذكرنا في رابعها)** أي دون غيره من بقية الأئمة ولو لم يكن هذا هو حكمه  
 التخصيص بالارباع دون بقية الاوابع قاله عشي ومقتضاه ان لائمة الثلاثة لم يقولوا بالنوع الرابع وهو  
 عجيب مع ورود الآية النصريحة فيه وهي قوله فان خفتم فجالا أو ركبا وقد أفاداه رفون من  
 المالكية والخنزية ان الشخص يصل في شدة الخوف كيفما يمكن لكن فرادى لا جماعة فقل هذا  
 لا يصح قول عشي دون غيره من بقية الأئمة ويمكن أن يجاب بأن الذي انفرد به الشافعي هو القول  
 بجواز الجماعة فيه ومقتضاها هدف انفرده كاعتما والاصلة شدة الخوف يقول بها غيره لكن فرادى

ناسبا لذلك أو جاهد  
 به (فلا) تبطل لعنره (و)  
 لكن (لا يحسب سجوده)  
 الله كونه لخالفته به الامام  
 (فإذا سجدتانيا) ولو منفردا  
 (حسب) هذا السجود  
 وكتب به الركعة (فان كل)  
 هذا السجود (قبل سلام  
 الامام أدرك الجمعة) والا  
 فلا وفيه بحث للرافعي  
 ذكر في مع جوابه في شرح  
 البهجة وغيره

**باب**

في صلاة الخوف وما يدرك  
 معهما والاصل في مع ما يأتي  
 آية وذا كنت فيهم فأنت  
 لهم الصلاة (صلاة الخوف)  
 أي كيفيتها من حيث أنه  
 يحتمل في الصلاة فيه  
 ما لا يحتمل فيها في غيره  
 (أنواع) أربعة ذكر  
 الشافعي رابعها

بقيتها من ستة عشر نوعا منسكورة في الاخبار وبعضها في القرآن الاول (صلاة عسافن) بضم العين قرية على مرحلتين من مكة بقرب خليس سميت بذلك لعسف السور فيها (وهي العندق في جهة القبلة والمسلمون كثير) بحيث يقاوم كل صف العندق (ولاستار) بينهما (أن يعلى الامام بهم) جميعا الى اعتدال الركعة الاولى بعد صفهم صفين مثلا (فبجد نصف أول) سجديته (ويحرس) سينتصف (ثان) في الاعتدال (فاذا قوا) أي الامام والساجدون (سجد من حوس وخفة وسجد معه بعد تقدمه وتأخره الاول) بلاكثره أفعال (في) الركعة (الثانية وحوس الآخرون فاذا جلس) للشهد (سجدوا) أي الآخرون (وتشهد وسلم بالجيم) وهذا النوع رواه مسلم (وجاز عكسه) ولو بلا تقدم وتأخر وتغير في صلاة عسافن بما ذكره المؤلفين تغيرها لا ما ذكره الاصل وان أفاد ما ذكره منطوقا يجوز سجود الاول معه في الاولى والثاني في الثانية بلا تقدم وتأخر المفهوم ذلك

هنا ذكره بالاولى (ولوسر فيهما) أي في الركعتين (فرقة صف أو فرقة) ودام الباقون

تتابعه

لا جاعة (قوله وجاهه القرآن) أي صريحه فلا ينافي أنه جاء بغيره فهي سبعة عشر نوعا قاله الاجهري على التحريم وبعبارة عرش يفهم من كلام الشارح أنها سبعة عشر نوعا وهو يخالف لقول من وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا وأجيب بأن قوله من ستة عشر تنازع فيه ذكر واختار (قوله) واختار الشافعي بقيتها) وإنما اختار الشافعي الثلاثة من الستة عشر لأنها أقرب إلى بقية اصوات وأقل تغييرا قاله حج ثم قال تنبيه هذا الاختيار مشكل لأن أحداث ما عدا تلك الثلاثة لا علم في مخالفتها مع بعضها وان كثر تغييرها وكيف تكون هذه الكثرة مع صحة فعلها عنه صلى الله عليه وسلم من غير ناسخ لم يقتضيه الا لبطال ولو جعلت مقتضية للقضوية لاجبه قال من ان كان في كلامه أعني الشافعي ما يقتضي منع غيره هذه الاربعة فشكل بقوله اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صرح فيه والابان لم يكن في كلامه ما ذكره كقريتين على ذلك على أن غيره مفضول بالنسبة لهذه الاربعة لا في غيره هاهنا كثره ادعمه فيلحرحر اه وقيل الاشكال بأنه اذا تردد في الحكم علقه على صحة الحديث والا فلا يكون مذهبه وان صح فكما أحاديث محدث وليست مذهبه تأمل شو برح ف (قوله وبعضها في القرآن) يعني صلاة ذات الرقام المذكورة في قوله واداكنت فهم الآية على أحد التفسيرين كما ذكره الرشدي (قوله اسف السور فيها) أي لسلط السور عليها حتى أخذتها وتعرف الآن ببيت فيها برماوى قال في الصباح عسف من باب ضرب أي أخذ بالقوة (قوله وهي العندق) هي مبتدأ وقوله ان يعلى خير وما بينهما أحوال وهذه شروط الجواز والصحة فبدونهم تحرم ولا تصح (قوله بحيث تقاوم الخ) قال صاحب الو في المراء بالكثرة ان يكون المسلمون مثلهم في العدد بأن يكونوا ثمانين والكفار مائتين مثلاً فاذا ضل بطائفة وهي مائة تبقى مائة في مقابلة مائة العندق وهذه أقل درجات الكثرة يشترط فيها ابيعة القتال فلا يجوز في قتال البغاة لان فيها تخفيفا مجازا بجرى لرخس حل (قوله حينئذ) أي حين سجود الامام بالصف الاول وإنما اخذت الحراسة بالسبب ودون الكروع لان الزكمته المشاهدة تشرع من (قوله ولحقة) أي في القيام ورفع يديهم جميعا واعتدل فلو وجدوه را ككراه كوامعه وسقطت عنهم الحاجة فان لم يركعوا بطلت صلاتهم ان هوى للسجود حل وح (قوله بعد تقدمه) الضمير رابع الصف الثاني أي لمعبر عنه من أي تقدمه للسجود وقوله تأخر الاول أي للحراسة وهل تقوت فضيلة اصف الاول وتأخره وتقدم الآخر ولا لأنه مأمور به فيه نظر والا فرب انها نفوت فيما تأخر فيه وتحصل للتقدم فيما تقدم فيه ولا مانع من حصول ثوابه على التأخير من حيث الامتنال يساوي فضيلة الصف الاول أو يزيد عليها عرش على من (قوله بلا كثرة أفعال) أي ثلاثة متواليه اه حرف (قوله وجاز عكسه) وهو سجود الصف الثاني وسراسة الصف الاول مع تقدم وتأخر هذا حقيقة العكس خلاف تعميمه بقوله ولو بلا تقدم وتأخر وكان الاولى أن يقول وجاز عدم التقدم والتأخر وأجيب بأن المراد بالعكس مطلق المخالف أو الضمير في عكسه راجع للقيدين بدون قيده فالكيفيات أربع وكأها جائز حيث لم تنكرا لا فعل في التقدم وتأخر حل (قوله المفهوم ذاك) بالصفة لقوله جواز سجود الاول الخ وقوله بالاولى أي لانه اذا جاز ذلك مع تقدم وتأخر فلا يجوز ذلك بلا تقدم ولا تأخر بالاولى حل (قوله فرقتصف) بشرط أن تقاوم بعدد أي من غير منا وبأن يتخلف عنه عند سجوده في الاول والثانية للحراسة لكن المناوبة فضل وقوله ورفقه الاضافة على معنى من وفي هذه تحرس الفرقتان على المناوبة ففهمان كيفية تقدم أربع مجموع الكيفيات المذكورة في المتن ست كفيات كقوله رشحنا وأفضلها الكيفية الاولى (قوله وأفرقتاه) أي على المناوبة أي بان

والمسلمون كثير ولا سائر

من زيادتي (و) النوح

الثاني صلاة (وطن نخل)

رواها الشيخان (وهي

والعدو في غيرها) أي في

غير جهة القبلة (أو) فيها

(ثم سار أن يصلي) الإمام

اثنائياً أو ثلاثياً أو بأربعة

بعد جعله القوم فرقتين

(مرتين كل مرة بفرقة)

والأخرى تحرس فتقع الثانية

نافلة وهي وإن جازت في

غير الخوف سفت فيه عند

كثرة المسلمين وقلة عدوهم

وخوف هجومهم عليهم

في الصلاة وقولاً وأتم سائر

من زيادتي هنا وفي بعده

(و) النوع الثالث الصلاة

(ذات الرقاع) رواها

الشيخان أيضاً (وهي

والعدو كذلك) أي في

غير جهة القبلة أو في ما يؤم

سائر (أن تقف فرقة في

وجهه) تحرس (و) يصلي

الثانية بفرقة ركعة ثم عند

قيامه (لثانية منتصبا أو

عقب رفته من السجود

(غارق) بالنية يتنابها في

الأول وجسورا في الثاني

وهو من زيادتي (وتتم)

بقية صلاتها (وتقف في

وجهه) أي العدو (ونجيه

تلك) والإمام منتظر لها

(فصلي بها ثانياً ثم تتم)

هي ثانياً وهو منتظر لها

في تشهده (وتلتحقه ويسلم)

تتابعه أحداهما في الركعة الأولى مع الصف الآخر ثم الفرقة الثانية في الركعة الثانية مع الصف كذلك  
فتحرس كل فرقة في ركعة مع صلاته بالصف الآخر الركعتين حل (قوله وهي) أي صلاة بطن نخل  
بهذه الكيفية من أن يصلي مرتين كل مرة بفرقة والأخرى تحرس فكون الإمام يفعل هذه الكيفية  
في الأمن جازئله فلا يرد أن الأعداء مندوبه في شيخنا (قوله الثانية الخ) لا يختص أن يقول المكتوبة  
كما هو عادته (قوله كل مرة بفرقة) وهما ستويان في الفضيلة لأن الثانية وإن كانت خلف لئلا تكره  
فيها هذا (قوله فتقع الثانية نافلة) أي معادة ومع ذلك لا يجب عليه في الثانية الجماعة فهو مستثنى  
من وجوب نية الجماعة في المعادة شوى قال ع ش ويمكن توجيهه بأن الأعادة وإن حصلت لكن  
المقصود هنا حصول الجماعة لهم فكان الأعادة طلبت منه لا لجلهم لئلا يبدءا صلاة لهم وفي كل من  
الاستثناء والتوجيه نظر لأن يكون الاستثناء منقولا في كلام الأعصاب والألقايس كإدخاله  
كلهم وجوب نية الجماعة كالعادة لأنه وإن كان المقصود من الأعادة تحصيل الجماعة لهم لا يمنع حصول  
الثواب وهو متوقف على نية الجماعة اه بحر وهو لا بد من بقية نشر وطه المعادة كما أفاده ع ش  
(قوله وهي وإن جازت في غير الخوف الخ) لا يقال بل هي سنة في غيره أيضا كما تقدم في الأعادة لا ما يقول  
ليست الأعادة ثم كهي هنا لأنه هنا يأمر من صلى بعدم الأعادة فيريد غيره فهنا من صلى ما أمر بعدم  
الأعادة ولا كذلك ثم فافترقا قاله الشورى وهذا لا بد من الإيراد لأنه لا ينافي كون الأعادة سنة للإمام  
ولا يخفى أن معنى الإشكال على أن قولنا شارح وهي راجع لصلاة الإمام وليس كذلك بل هو راجع  
لصلاة الطائفة الثانية خلفه فهي وإن جازت في الأمان من غير كراهة أي فهي مباحة فهي هنا  
مستحبة لأن كراهة الفرض خلف النفل في غير المعادة ح ل وقول حل فهي مباحة فيه نظر بل  
هي مندوب لأن الصلاة خلف المعبد مندوبة فالصواب أن الضمير في قوله وهي راجع للكيفية  
الذكورية أي كون الإمام يفرقه فرقتين يصلي بكل فرقة مرة جازئله في الأمن سنة في الخوف وهذا  
لا ينافي حصول الثواب للفرقة الثانية (قوله سنة فيه عند كثرة المسلمين الخ) فهي شرط للندب  
للاجواز على المتمد وكراهة اقتداءه بالمقترض بالتنفل محلها في الأمن زى أو أن محلها في النفل  
المحض اه ح ف وقوله عند كثرة المسلمين المراد بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهي عند  
للمقاومة جازئة ومع الزيادة على ذلك مستحبة حل (قوله أن تقف الخ) في جعله خبرا مسامحة عبارة  
مر والنوع الثالث الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله أن تقف الخ ويجاب بأن كلامه على حذف  
معناه أي ذات أن تقف الخ (قوله حتما) متعلق بالنية وقوله ندب الخ متعلق بتفارق فلان في وقوله في  
الأولى أي قوله منتصبا والثاني عقب رفعه من السجود أي وجوب اعتدال أركانهم الركوع ولم لا يقال  
الأفضل أن لا يفارقوه الاعتدال أركانهم الركوع ليحجموا الفضيلة فيقبل الركوع فليأتمل وقد يقال  
لوفه لئلا ذلك رغب عن الثانية بزيادة الفرقة الأولى عليها بالجماعة في غالبها فليأتمل بشي برى (قوله فيصلي  
بها ثانياً) أي ولا يحتاج لنية الإمام في هذه الحالة كما هو معلوم لأن الجماعة حصلت بنية الأولى وهي  
مستحبة على بقية أجزاء الصلاة وهذا كما لو اقتدى بالإمام قوم في الأمن وطلعت صلاتهم وجاء آتوون  
واقندوا به في الركعة الثانية كما ع ش على مر (قوله ثم هي ثانياً) عبارة أصله مع شرح مر  
فأذا جلس الإمام لتشهد فقاموا فوراً فأتوا بنيةهم قال ع ش فإن جلسوا مع الإمام على نية القيام بعد  
فأظهر بطلان صلاتهم لا حدثهم لتمامها غير مطلوب منهم بخلاف ما وجلسوا على نية أن يقوموا بعد  
سلام الإمام فإنه لا يضر لأن غاية أمرهم أنهم سبقون (قوله ويقرأ في انتظاره قائماً) عبارة شرح مر

هو (بها) تتم وزفضيلة التحلل معه كما كانت الأولى فضيلة التحريم معه (ويقرأ في انتظاره قائماً) ويشهد في انتظاره (جاء)

ويقرأ الإمام ندباً في قيامه الركعة الثانية الفاتحة وسورة قصيرته يركع بهم وهن ركعة ثانية يستحب نطو بالمها على  
له فإذا خلت قرأ من السورة قدر فاتحة وسورة قصيرته أي ما ذكر من صلوات الرقاع وعبارة رى وشمل ذلك الجملة إذا دفع  
الخوف في الحضر وفعلت في خطه الآية **(قوله أن يكون في كل ركعة)** العتد أنه لا يشترط سماع  
أربعين في الركعة الثانية ولا يضر نقص الركعة الثانية ولو في حال التحريم لأنها تابعة لجمعة صحيحة عش  
على مر **(قوله لكن لا يضر النقص)** أي ولو انتهى النقص إلى واحد أي بان بقي في الفرقة اثنان  
واحد عش على مر **(قوله في الركعة الثانية)** أي من صلاة الإمام مر عش وهي أولى الفرقة اثنان  
والحاصل أن النقص في الفرقة الأولى يضر مطلقاً أي سواء كان في أولها أو في ثانیها والنقص في الثانية  
لا يضر مطلقاً أي سواء كان في أولها أو في ثانیها فقرر الشبيري عش واغفر ذلك لانه توسع في  
الخوف ما لا يتوسع في غيره فلا ينافي ما تقدم من أن المسبوق في غيره يشترط في أدراكه جمعة بقاء العدد  
والجاءة إلى تمام الركعة الأولى **(قوله أولى الجواز)** أي لما في صلوات ذات الرقاع من التعدد الصوري  
وخلاص صلاة عسكان عنه وأما صلاة بطن نخ فتمنع لما في من التعدد الحقيقي من غير حاجة قاله حل  
وعبارة رى إذا ذلجهم جمعة بدأ ترى **(قوله ولثانية برفقة ركعتين)** أي ونفارقة بعدة للشهدة لانه  
موضع تشهدهم مر **(قوله بالثانية ركعة)** وهو في مها عقب السجود من الركعة واجباً ومنسوب  
أعزجيه حوز ذلك شو برى **(قوله وهو أفضل من عكسه)** بل العكس مكره وفيه العكس أفضل  
لتعبيره بالثانية عما قلنا من فضلة التحريم شرح مر ويؤخذ من عسكاني في فباو فرقه مر أربع فرق  
الرباعية أن الإمام والطائفة الثانية يسجدون للسهو لا ينتظروا في غير محلها فراه ذلك وعدم ورود  
حل ومثله عش على مر **(قوله بزيادة تشهد)** أي في حق الفرقة الثانية لا في حق الإمام **(قوله)**  
ولو بلا حاجة) القابلة للرد على القائل بان هذه الكيفية لا تفعل إلا عند الحاجة بان لا يقرأ بعد الصلاة  
أربعاً شيعناً قال رى نعم الحاجة شرط للتدب فإذا شأ أربع صفوف ولم يكن يقرأ بعد الصلاة إلا ثلاثة  
أربعاً شيعناً لأن يصل بكل فرقة ركعة كأي المجموع **(قوله)** يمكن شمول المثنى لها بأن يجعل  
الضمير في يصل للإمام لا يقيده كونه في رباعية **(قوله ردها فضل الخ)** ولعل الحكمة في تأخيرها  
عنها في الذكر كرمع كونهما ان ثبتت فتوجب وجودهما في الامن في إعادة في صلاة بطن  
نخل ونحلف المأمومين لنحو زوجة في عسكان عش على مر **(قوله كيفياتها)** أي صورها  
من كونها ثنائية أو ثلاثية أو رباعية وقوله في الجملة لا حترز عن صلاة رباعية باربع فرق فيها قول  
بالبطلان وقول بعلمه شيعناً **(قوله أفضل من الأولين)** يبقى النظر في الأفضلية بين صلاة  
عسكان وبطن نخل والذي ينبغي تفضيل بطن نخل على صلاة عسكان كذا يحط شيعناً البرهان  
العلمي بهما شرح الأرض شو برى **(قوله لا لاجماع)** أي الذي لا يثبت لأن أحقية فيهما إلا لا يجوز  
نية المارقة في الصلاة أصلاً وأحد جمعتها لا لجماع **(قوله في الجملة)** إنما قال ذلك لأن من جملة ذلك  
ما لو فرقه مر أربع فرق وفيها قول لا يهلل رى إذا كان لرباعية **(قوله ردها)** أي لا رى بطن  
نخل افتداه لفتحه بطن نخل وفي جواز رده وفي صلاة عسكان بحرف عن الإمام بثلاثة أركان ثم  
انتأخر لثانين بها وذلك مبطل في الامن اه شو برى **(قوله وتسند عند كثرتها)** قال كثرة شرط  
لشحنها) فديقال المراد بها أنها لا يادع عن المقاومة والمقاومة شرط لاحتها فيدون المقاومة لا تصح لان  
هذه لا يجوز في الامن نعم أن المقاومة في الجواز في الامن شرط للصحة لا للجواز وفيها يجوز في الامن

ومعنى ذلك الجملة وشرط  
معها أن يكون في كل  
ركعة أربعين سموا  
الخطبة لكن لا يضر النقص  
في الركعة الثانية وصلاتها  
كصلاة عسكان أولى  
بالجواز **(ويصل في الثلاثة)**  
بفرقة ركعتين وبالثانية  
ركعة وهو أفضل من  
عكسه) لسلامته من  
التطويل في عكسه بزيادة  
تشهد في أولى الثانية  
**(ويستظر فراغ الفرقة)**  
الأولى ويحى الثانية **(في)**  
جلوس **(تشهده أو قيام)**  
الثالثة وهو) أي انتظاره  
في القيام **(أفضل)** من  
انتظاره في الجلوس لان  
القيام محل التطويل **(و)**  
يصل **(الرباعية بكل)** من  
فرقتين **(ركعتين)** أو يشهد  
بكل منهما وينظر الثانية  
في جلوس التشهد أو قيام  
الثالثة وهو أفضل كما في  
**(و يجوز)** أن يصل ولو  
بلا حاجة **(بكل)** من أربع  
فرق **(ركعة)** وتنفار كل  
فرقة من الثلاث الأولى وتم  
لنفسها وهو منتظر فراغها  
ويحى الأخرى وينتظر  
الرابعة في تشهد ليسلمها  
وقياس بذلك الثلاثية  
ويمكن شمول المثنى لها  
**(وهذه)** أي صلوات  
الرقاع كيفياتها **(أفضل من)**  
الأوليين) أي صلاتي

ذلك وذكر أفضلتهم عليهم من بلادي وذات الرقاع وابن نخل وموضان (٤١٥) من نجد وسبيت ذات الرقاع قطع

كلمة بطن نخل شرط الجوز أن الزيادة على المقاومة فيها يجوز في الامن شرط السنية وكذا ما يجوز فيه  
فبالجمله كسلة ذات الرقاع شرط السنية ايضا حل **(قوله بالسنه)** أى كان بطن نخل بخلاف  
عسغان فانها شرط للصحة وفيه أى العتي التى اعتبرت الصكثرة لاجله وهو خوف هجوم العدو  
والتمتر برأسهين وحدى الموضع الثلاثة فكيف دلت شرط الجوز لزارة والاستحباب أخرى  
حل **(قوله برفارقت)** أى صلاة ذات الرقاع حيث كانت الكثرة فيها شرط السنية ما فوقه صلاة عسغان  
أى حيث كانت الصكثرة فيها شرط الصحة كما قدم زى **(قوله بجوازها)** أى صلاة ذات الرقاع **(قوله)**  
لغير الفرقة الثانية أى بنية المفارقة لم يبين عليها الشارح لنص المتن عليها والمالئدين عليها فى الثانية بنية  
عليها الشارح فيها لاها لا يصح فى الامن الابنية المفارقة فاقدم بما يقابل مقتضى تقييد الثانية بنية المفارقة  
من الأولى جوازها لم يدين بنية المفارقة وهما للفرقة الأولى مع ما نقله وأخصر وأجيب بأنه قال  
ذلك للاضمار فى قوله ولها **(قوله موضعان من نجد)** أى بأرض غلفان بفتحها وآله للمجمل وثانيه المهل  
حل **(قوله فكانوا يلقون عليها الخرق)** بأمر دكاى المختار ولم يظهر من هذا التعليل التسمية بذات  
الرقاع التى هو المسمى لكن استكمل على ما هو معلوم من خارج الخ والرقاع يعنى واحد من المختار  
الرقعة بالضم واحد من الرقاع التى تكتسب والرقعة أيضا لفرقة تقول من عرف الثوب بالرقع وبه قطع  
**(قوله وقيل غير ذلك)** قيل سميت بذلك باسم جبل هناك فيه يا ضو حرة وقد قيل الرقاع وقيل  
باسم شجرة شرح مر **(قوله وسهول كرفق الخ)** حاصله أن يقال ان من حضر سهو الامام أوجاه بعده  
لحقه والافلا وسهول المأموم بحمله الامام حال اقتدائه به سواء كان الاقتداء حسا أو حكما كما نقل عن قول  
**(قوله فى الثانية)** فصر المتن على ذلك لقوله بعد الا لاوى فى ثابته اوقوله بعدو يقاس بذلك السهو الخ  
يرجع لقوله وسهول كرفق الخ وقال بدل قوله لا لاوى فى ثابته لا غير الاخيرة بعد مفارقة لشمل ذلك  
ولم يتجسس لقياس **(قوله حسا)** وذلك فى أولى الاوى وأولى الثانية أو حكما وذلك فى ثانية الثانية  
لانسحاب حكم القدوة عليهم لانهم يشهدون معهم غير بنى جديدة حل **(قوله لغارقتها ولها)** أى  
أول ثابته كما نضب عليه مشورى **(قوله وبلحق الآخر بن)** الاوى الاخرى لثابته لقوله الاوى  
لكن غير من ثابته الخلى وصنعيه غير هذا لا غير الاولين فقا به بالآخر بن اه شوى وهذا يقتضى  
أن يضبط بالآخر بن بكسر الخاء لقوله تعالى بن تبعهم الآخر بن **(قوله و يقاس بذلك السهو فى الثلاثية)**  
لم يجعله على وثيقا قبله من قوله ولكن شمول المتن لقصر المتن على الثانية فلا يحسن الشمول  
بخلاف ثابته الخطيشي **(قوله مع أن ذلك كله علم من باب سجود السهو)** أى فهو تصريح بما علم من  
قوله فى سجود السهو وسهول حال قدرته بحمله امامه وانما صرح به هنا وان كان معلوما من سجود  
السهو نىعلا الصلة **(قوله ولا يظهر تركه خطر)** بل بكرة تركه من غير عن شرح مر فان عين نظر بقاء  
دفع الهلاك كان واجبا سواء دخل الترك أم استوى الخطران بل ان خاف ضررا بديع التيمم بترك  
جاءه جب حل وعلم من كلام الشارح أن حل السلاح نارة يثبت بكرة مكررة بكرة ومكررة وتوجب  
**(قوله والمراد به يقتل)** أى بنفسه أو بواسطة دليل تخليه بالقتل لأنه لا يقتل بنفسه ح **(قوله)**  
كترس كالدقة التى تجعل خلف الظهر **(قوله فيجب حله)** وان كان نجسا أو نية متع مباشرة

وما يؤذي كرم وسط الصف فيكره جله بل قال الاستوى وغيره ان غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطراً فيجب جله وكمله وضمه بين يديه ان سهل مديده الي كسه ولتمهده الي مجولاً بل يتعين ان منع جله الصحة (و) النوع الرابع صلافة (شدة خوف وهي أن يصلي كل منهم فيها) أي في شدة الخوف

الجهة السجدة حيث انحصرت الوقاية في حمله لان في تركه حيث استند سلاسل الملعوق وكذا لو آذى غيره  
 فيجب حمله حفظا لنفسه ولا نظر لضرر غيره أخذ من مسئلة الاضرار حيث قسم نفسه ويجب عليه  
 دفعه لخطر أكثر تديما لنفسه ويجب القضاء **هـ** زى باختصار وقوله أو بيعة فيه أن البيعة ليست  
 داخلة في السلاح لانه بين المراد منه بقوله المراد به ما يقتل والبيعة غير قاتلة فهي خارجة عما دلل  
 البيعة مانعة من المصحة من حيث كونها استرا لجهة قال ع ش على **هـ** وهل اذا صلي كذلك نجب  
 الاعادة أم لا فيه نظر وقياس ما في صفة الصلاة من أنه لو شق عليه نزاع العصابة لجرحة تحتها صلي على  
 حاله ولا إعادة عليه ما لم يكن تحتها نجاسة غير عفوية عنها عدم الاعادة هنا لكن في كلام زى كج  
 ما يقتضي الاعادة وعليه فيمكن أن يفرق بين العذر ثم موجود وهو الجراحة ولا كذلك هنا فان اصابة  
 السهم مثلا ليست محقة وأيضا فانها نادر ع ش على **هـ** **(قوله التحم قتال)** قيل معناه أن  
 يصل سلاح أحد الفريقين الآخر والظاهر أن المراد بالسلاح نحو السيف حل وعيدارة تشرح  
**هـ** وهذا كتابه عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه  
 عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لجة الثوب بالسدى انتهت وقوله بالسدى بالتحم والقصر كافي  
 للمصباح والجمعة بفتح اللام وضمة الهاء وهذا عكس الجمعة بمعنى القرابة وأما اللحم من الحيوان  
 فبالفتح لحمه لحوم ولمان بالضم ولحام بالسكسر مصباح بالني **(قوله بأن لم يأمنوا هجوم الملعوق)**  
 هذا تفسير لقوله أم لم يلتمع وقوله ولو لواعنه أي ولو مضى بهم إلى جهة الامام أي وصلى خلفه صعدة ذات  
 الرقاع أو بطن نخل لأنهم لا يصلون معهم في آن واحد وقوله أو انقسموا أي ووصلوا صعدة عصفان شيخنا  
**(قوله راكب)** ولو في الانشاء ان احتاج اليه ولو آمن راكب نزل فوراً وجوباً وبني أن لم يستدبر القبلة  
 زى قال في شرح **هـ** ولا يجب على كل من المائتي والراكب الاستقبال حتى في التحريم والركوع  
 والسجود ولا يوضع جهته على الأرض لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف نظيره في المائتي  
 المستقل في السفر كاس **(قوله ولو لم يركع وسجد)** أي ويكون السجود أخفض من الركوع  
 وظاهره الاكتفاء بأقل ايماء وان قدر على أن يركع أو يسجد فليركع أو يسجد فليركع أو يسجد فليركع  
 ور بما يفوت الاشتغال بها تدير أمر الحرب فيكون فيه ما يصديق عليه ايماء ع ش على **هـ**  
 ويؤخذ من عذره في ايماء عذره في سجوده على البيعة اذا تخاف أن يصيب رأسهم لونه أو هو  
 كذلك ابن أبي شريف على الارشاد شو برى **(قوله ولا يؤخر الصلاة عن وقتها)** اعتمد العلامة **جـ**  
 أنه يصلي هذه الصلاة أوّل الوقت مطلقاً فلا يرجع شو برى والمعتد ما دام رجوعه الى ما يقع لا آخر  
 الوقت وان لم يرجع الى ما يقع لا آخر الوقت **هـ** بخلاف بقية الأنواع فانها لا يقعها أوّل الوقت مطلقاً  
 عن ملخصاً وقال سم والقياس أن بقية الأنواع كصلاة شدة الخوف في التفصيل المذكور خلافاً  
 للبرس فلو حصل الامن بنية الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالظن البين خطوه **هـ** ع ش على **هـ**  
 ولا يصلي في هذا النوع ما لا يؤت كاستسقاء وفاتنة بعز ما لم يخف فوتها بالوت **هـ** زى **(قوله)**  
 لا يجاز دابة) قياس ما تقدم من نقل السفر أن ثلثه الخطا والنيان ع ش **(قوله طال الزمن)** أي عرفاً  
 فان لم يطال لم ينطل ويسجد للسهو على المعتد بما وى **(قوله في تفسير الآية)** أي في سياق تفسير الآية  
 والافتقار لرجاء لا أو كبا تاذ ذلك بعيد من اللفظ حل وفي ع ش على **هـ** ما منه قوله في تفسير  
 الآية أي في مقام تفسير الآية وليس المراد أنه جعله معنى الآية **هـ** **(قوله كالمصلين حول السجدة)**  
 التشبيه في الجلالة لا من كل وجه هنا أن يتقدموا على الامام في جهته وكذا يجوز أن يتأخروا عنه  
 بأكثر من ثلثها ذراع الضرورة وأن يتخلفوا عنه بثلاثة أركان طويلة فأكثر حل ومع ذلك

سواء التحم قتال ولم  
 يمكنوا من تركه أم لم يلتمع  
 بأن لم يأمنوا هجوم الملعوق  
 لو ولواعنه أو انقسموا  
 (كيف أمكن) راكباً  
 وما شيا ولو لم يركع  
 وسجد بهن عسما  
 ولا يؤخر الصلاة عن وقتها  
 قال تعالى فان خفتهم فرجلا  
 أو ركبا (وغير ترك)  
 توجه (قبلة) بقيس زده  
 بذي (العدن) أي لاجله  
 لا لجاذ دابة طال زمنه  
 قال ابن عمر في تفسير الآية  
 مستقبل القبلة وغير  
 مستقبلها قال الشافعي  
 رواه ابن عمر عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم وبعضهم  
 الافتداء ببعض مع اختلاف  
 الجهة كالمصلين حول  
 السجدة والجماعة في ذلك

**(قوله والقياس أن بقية  
 الأنواع) أي ما يمتنع مثله  
 في الامن كما هو في حاشيته**



أفضل من الانفراد كحالة  
الامن (و) عذري (عمل  
كثير) كطعنات وضربات  
متوالي (الحاجة) اليقينا  
على ما في الآية (لا) في  
(صباح) لعدم الحاجة  
اليه (وله) اسك سلاح  
تجنس) بما لا يفي عنه  
(حاجة) اليه (وقضى)  
لنفسه عذره وهذا ما في  
الشرحين وروضة المجموع  
عن الاصحاب وقال في  
المهمات وهو مانص  
عليه الشافعي فالتوى عليه  
ورجع الامل عدم القضاء  
فان لم يحتج اليه ألقاه أو  
جعل في قرابه تحت ركابه  
الى ان يرغب لئلا يتطل  
صلاته وبتفجر حله في  
الثانية هذه اللحظة لان في  
القائه تصرفا لاضاعة  
الحال وتعبيري بتجنس  
وحاجة أولى من تعبيره  
بدي وعجز (وله) حاضرا  
كان أو مسافرا (تلك) أي  
صلاة شدة خوف (في كل)  
مباح قتال وهرب  
كقتال عادل لبالغ وذو  
مال لقاصد أخذه ظلما  
وهرب من حريق وسيل  
وسمع لاملعه عنه وغريم  
له عند اساره وخوف  
حبسه بان لم يصدقه غريمه  
وهو الدائن في اساره

لا بد من العلم باتقالات الامام ع ش على مر (قوله) أفضل من الانفراد) الا ان كان الحزم أى  
الضبط والراى في الانفراد فهو أفضل حل (قوله) كطعنات وضربات متواليه) لو احتاج جنس  
ضربات متواليه متلافة فقد ان بانى دست متواليه فهل يتطل بعجز الشرع في الست لا غير محتاج  
اليها غير المحتاج اليه مبطل فهل الشرع فيها شرع في المبطل أو لا يتطل لان الجنس جائزة فلا يضر  
قصدها مع غيرها فاذا فعل الجنس لم يتطل بها لجوازها ولا لاتبان بالسادة لانها وحدها لا يتطل في نظر  
والمتمجه الى الآن الاول وقد يقدّم بما لو صرح توجيه الثاني بماذ كرم يتطل الصلاة في الامن ثلاثة أفعال  
متواليه لان الفعلين المتواليين غير مبطلين فلا يضر قصدهما مع غيرها سم على حج وقد يقال  
بل المتمجه الثاني ويفرق بينه وبين ما قام عليه بأن كلام من الخطوات فيه منهى عنه فكان المجموع  
كالشئ الواحد اذ جنس في المقيس عليه مطلوبه فلم يتعلق النهى الا بالسادس فاقبله لادخله في الابطال  
أصلا لاذ لم يتطل هو المنهى عنه وقيل بالرس من الشورى ما يوافق ع ش على مر (قوله) ما في  
الآية) أى من المشى والركوب (قوله) لا في صباح) ولو زجر الخيل والمراد بالصباح المشتعل على  
حرف منهم أوصوفين لما تقدم أن الصوت الخالي عن الحروف لا يتطل كافي حل قال مر في  
شرحه ومثل الصباح النطق بالصباح كافي لام شرح مر (قوله) لعدم الحاجة اليه) وفرض  
الاحتياج لنحو تنبيه من خشى وقوف هلاكه أو لزجر الخيل أو ليعرف أنه فلان المشهور بالشجاعة  
نادر حج وقضيته وجوب ذلك ويطالن الصلاة وهو ما قرره شيخنا زى وهو يشكل بصحة  
الصلاة مع وجوب الاعادة فيها بعده الآن يفرق قاه الشورى وفي قول على الجلال قوله لعدم الحاجة  
أى شأنه ذلك يتطل وان احتاج اليه كدع الخيل أو ليعرف أنه فلان بل وان وجب كتنبيه من راد  
قله أو خيف وقوعه في مهلكة وتقل من شيخنا مر عدم البطالن مع الحاجة وجوب القضاء كما سلك  
السلاح التجسس ولم يصح عنه اهر (قوله) وقضى) معتمد وقوله يرجع الامل عدم القضاء ضعيف ع ش  
(قوله) في قرابه) أى السلاح وقوله تحت ركابه أى الذى تحت ركابه أو هو حال من قرابه والظاهر أن  
المراد بالركاب المركوب وهو الفرس مثلاً يحتمل أن المراد به الركاب الذى يجعل رجله فيه وقوله تحت  
ليس يفيد بل للمار على أن لا يصير حامله ولا متصلا به وهذا ما لم يكن زماها يديه والابطالت صلاته  
وينبى أن محمل البطالن حيث لم يحتج الى مسكه والافيعنر ونجب الاعادة وقد يقال بعدم وجوب  
الاعادة ويفرق بأن الزمام أزم من السلاح كافي حل (قوله) وبتفجر حله في الثانية) وهى ماله  
جعله في قرابه تحت ركابه وإعماله بفروه فبالوقوف على ثوب الصلى نجاسة ولم يشحها الا خشية من  
منيعه بالافاء لان الخوف مظنة ذلك قاله مر وقد أشار الى ذلك بقوله لان في القائه الخ  
الطريقى (قوله) هذه اللحظة) فلا بد أن يقل زمن الجعل بأن كان قريبا من زمن الانقاص حج  
ع ش على مر (قوله) وعجز) عبارة لامل وبقى السلاح اذا دى فان عجز أسكه (قوله) وله حاضرا  
كان أو مسافرا) أى ولاعادة عليه (قوله) تلك) ومثلهما الانواع الثلاثة بالاولى اه ع ش على مر  
(قوله) في كل مباح قتال) من اضافة الصفة للوصف والمراد بالبالغ ليس بحرام فيقتل الواجب  
(قوله) كقتال عادل لبالغ) أى بلا تأويل وكذا بتأويل بخلاف العكس فليس لبالغى غير التأويل ذلك  
أما التأويل فله هذه الصلاة حل (قوله) وذو مال لقاصد أخذه ظلما) وكذا لو خطفه منه مثلاً واد  
به مر مثلاً وهو في الصلاة حيث خاف ضياع ذلك ولا يضر وطؤه التجاسة لكن يجب عليه القضاء ان  
وطئه الاقصه او كانت غير معقوت عنها وفي الناشري اذا دخل ارضاً مضمومة وهى كبيرة وخشى فوات  
الوقت قبل الخروج منها فانه يحرم ما يؤمى بالركوع والسجود خارجا منها قال الاذرى وينبى

وهو عاجز عن بيته الاعسار  
(لا) في (خوف فوت

حج) فليس لحرم خاف  
فوت به فوت بعرفة  
ان صلى العشاء ما كثر ان  
يصلها سائر الا انه لم يصف  
فوت حاصل كفوت نفس  
وهل له ان يصلها ما كثر  
وفوت الحج لعظم حرمه  
الصلاة ويؤثر هاد يحصل  
الوقوف لصعوبة قضاء  
الحج وسهولة قضاء الصلاة  
وجها نرجح الرافعي منها  
الاول والتسوي الثاني بل  
صوبه وعليه فتأخيرها  
واجب كافي الكفاية (ولو

صلوها) أي صلاة شدة  
الخوف (لما) أي لشي  
كسواد (غشوه عدوا) لم  
(أو أكثر) من ضعفهم  
(فبان خلفه) أي خلاف  
ظنهم كابل وأشير وضعفهم  
(فتصلا) اذ لا عبرة بالظن  
البيان خطأ وموقول لما أعم  
من قوله لسواد وقول أو  
أكثر من زيادتي (درس)

﴿فصل﴾

في اللباس (حرم على رجل  
وخشى استعمال حرم)

(قوله بالنسبة للفرقة الثانية)  
أي وكذا الأولى على رواية  
ابن عمر التي قدمت لك  
اه شرح الوض فلو تبين  
فيهما اسواد مثلاً فتصلي جميعا  
الأني ذات الرقاع في الفرقة

وجوب إعادة التقصير حل (قوله وهو عاجز عن بيته الاعسار) أي أو كان قادرا عليها لكن  
كان الحاكم لا يسمعه الا بعد حجه تخفي فهي كالعزم قاله الاذري ع ش (قوله لا في خوف فوت  
حج) هل العمرة المنذورة في وقت معين كالخروج في هذا أو لا الظاهر الثاني لان الحج بفوت وفوت عرفة  
والعمرة لا بفوت وفوت ذلك الوقت اه حج شوبري وخالفه م في شرحه فنقل عن افتاء  
والداهما كالحج فيؤخر الصلاة لادرا كه في هذا الوقت (قوله ان صلى العشاء ما كثر) مثال لا قيد  
بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف الا بترك صلاوات أيام وجب الترك زي وينبغي أنه لا يجب قضاءها فوراً  
للمعسر في وقتها ع ش على م وأما اذا كان قبل الاحرام فتتبعين الصلاة وتمتنع عليه الاحرام  
بالحج اه حل (قوله كفوت نفس) أي فاته من خوف فوت الحاصل فيصلي الصلاة المذكورة  
لا تغادر يقي اه حل (قوله فتأخيرها واجب) ظاهره وان تعذر ترك الذهاب لعرفة الى القضاء  
الوقت قاله الشيخ اه شوبري (قوله ولو صلوا) أي صلاة شدة تخوف وهي مثال لا قيد بل الضابط  
أن يصلا صلاة لا تجوز في الامن ثم يتبين خلاف ظنهم فيشمل صلاة ذات الرقاع على رواية ابن عمر وصلاة  
عسفان م اطفئجي (قوله أي خلاف ظنهم) وكذا يجب القضاء بان كانوا أنه عدوا لكن ظهر  
بينهم مانع تخندق أو ماء وحسن نم لو بان ان قصد العدوا الصلح فلا قضاء لعدم الاطلاع على النسبة فقوله  
البيان خطأ يعني بما يمكن الاطلاع عليه في قال م وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين أن يكون ذلك في  
دار أو دار الحرب اه (قوله أوضعهم) بالجر عطف على ايل وهو راجع لقوله أو أكثر من ضعفهم وهذا  
يفيد أن صلاة شدة تخوف بقسمها لا تجوز الا اذا كان العدوا أكثر من ضعفهم وكذا صلاة عسفان  
وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازهما في الامن فليحرم مع ما تقدم في صلاة عسفان  
أنه لا بد أن يقام كل صف فيها العدوا وهو صريح في أنه يكتفي فيها بالمقاومة ولا تشتت الزيادة على ذلك  
وما تقدم في صلاة ذات الرقاع أن العكسة بمعنى الزيادة على المقاومة من شرط تسببها للصحة حل  
(قوله اذ لا عبرة بالظن) أي مع تقصيرهم حل (قوله أهم من قوله لسواد) ووجه العموم أن كلام  
الأصل لا يشمل ما لوطنوا كثرة العدو فبان خلافه ع ش

(درس) ﴿فصل في اللباس وما يذ كرمه كالاستباح بالدهن النجس﴾

والمراد باللباس ما يلبس البدن أي يحاط به سواء كان على وجه اللبس أو القرش وأغبره لينا نسب قوله  
استعمال حرم فيشمل التاموسية لاهلها كانت محيطة بالبدن كانت كأنها محاطة له أي بيان ما يحل  
لبسه الذي منه ما يحتاج اليه المقاتل وما لا يحل وذ كرم المصنف هنا تبعاً لإمام الشافعي رضي الله تعالى  
عنه وكان وجهه أن المقاتلين كثير ما يحتاجون للباس الحرير والنجس البرد والقتال وذ كرم بعضهم  
عقب صلاة العيد وهو مناسب أيضاً بما رأى قال شيخنا وتغييره بالفضل يشعر باندرج تحت الباب  
الذي قبله ووجهه أن لما كان يجوز لبس الحرير في حال القتال دام المجدد ما ينبغي عنه كان بينهم ما مناسبة  
بهذا الاعتبار وهل لبسه من الكبرياء والصناعات مشى حج في الزواجر على الاول وغبره على الثاني  
وهو المعتمد كافي اطفئجي (قوله حرم على رجل) أي ولو لم يلا لأنه مخاطب بفروع الشريعة ومع  
ذلك لا يمنع من لبسه لأنه لم يلزم حكمنا فيه فكما لا يمنع من شرب الخمر لا يمنع من لبس الحرير ع ش  
على م (قوله استعمال حرم) خرج باستعماله اتخاذ فلا يحرم على المتمدن خلافاً لما شرع في  
بعض كتب وسوى عليه حج شوبري وعليه فعل الفرق بينه وبين الانعام من التقيد بمم أن اتخاذ  
هنا حرم للاستعمال ضيق التقيد في اتخاذ الانعام دون الحر فليقتل لمكانه اطفئجي وفصل زي

في اتخاذ فقال ان كان اتخذه قصد استعماله حرم وان كان بقصد جاريته أو عاراً لم يلحق بالاستعمال فلا يحرم اهـ ويمكن أن يجمع به بين القولين والمراد أنه يحرم استعمال الحر برأيه كزير بلا حائل أمابه فلا يحرم لكن يكره والحائل ان كان على الفرش كفي في دفع الحرمة وان لم يحط عليه وان كان على الغطاء فلا يكتفي في دفع الحرمة الا ان حيط عليه و يفرق بينه وبين الفرش بأن الحائل في الفرش يمنع الاستعمال عراً بخلاف هذا ولا فرق في حرم استعمال الحر برير بين كونه منسوحاً أم لا بدليل استثنائهم من الحرمة حيط السبعة وليقة الهداة والأوجه عدم حرم استعمال ورق الحر برير في الكتابة ونحوه لانه يشبه الاستحالة مـر وأما كتابة الصادق في الحر برير فالتدني نفهمه عبارة ابن حجر انه يجوز للراءة كتابة الصادق فيه ولو لرجل لانها هي المستعملة له حال الكتابة وأنه يحرم على الرجل كتابة الصادق فيه ولو لراءة لانه هو المستعمل له حال الكتابة ويمكن حل كلام مـر عليه حيث قال لا كتابة الصادق فيه ولو لراءة حيث كان الكاتب الرجل فلان في بينهما وبين ما نفهمه عبارة حج عـش عليه (قوله ولورزا) هو نوع عنه كذا القول ليس من ثياب الزينة وهو ما قطعته الهدوء وخرجت منه حية والحرير ما يصل عليها بعد موتها زى والفاء تاردي القول بأنه لا يبعد لانه حج كشيخنا لنحوه لاسوة قيامه لاشيه عليه فيما يظهر لانه لم يفرقه حالاً لا بعد استعماله عرفاً حج كشيخنا وانظر الفرقه ولولا كان مـر تردداً ولا كالحريم تردد الجانب في المسح فقد أطلق ثم بالكتف ابتداءً من شوري والأقرب الاول و يفرق بينهما تأمل كدسومة المسحاحال التردد مع الجانب ولا كذلك التردد هنا لما فيه من الامتنان تأمل كانه ايطفيح وخرج بالثني فرشه للثني عليه فيحرم رشيدى (قوله وما كثر منه زنة) وراحتنا لأفهم قوله زنة أنه لا يعتبر بالظهور وافهم ما قبله أنه لا حرة مع فرش نوب مهمل النسيج عليه كنوم على محدثة محسوبة وكبس مظهرته وبطاشته غير حري وفي وسطها نوب حري و قد خفي عليه والاحرم على الوجة اهـ ولو شك هل الحر برير كثر حرم على المعتمد اهـ نور زى ومضى حج على الجواز قياساً على الضبة و فرق مـر بين عدم تحريم المنصب اذا شك في كبر المنصب بالعمل بالأصل فيها اذا الأصل حل استعمال الاناء قبل تضييبه فاستصحب والأصل تحريم الحر برير للمرأة فاستصحب ايطفيح قال حج عـش ومقتضاه انه لو شك في الحرمة المطرزة بالارة حرم استعمالها وهو المعتمد وان كان قياس المنصب الحل وهل يجوز للرجل جعل تكة اللباس من الحر برير أو لا فيه نظر ونقل البرسر عن زى الجواز فليراجع (أقول) ولا مانع منه قياساً على خيط المتاح حيث قيل يجوز له كونه أمكن من السكان ونحوه وقياس ذلك أيضاً جواز خيط الميزان لانه المالك كونه لاحتياجه لكثره كافي حج عـش على مـر وكذلك جعل كبس المسحوق وعلاقته وشراب السبعة اذا كانت متصلة بنظها وزر الطائر بوش وكسوة الكعبة وقبور الانبياء وقال الشيخ المدايني يحرم زر الطائر بوش ويجوز للراءة غطاء العمامة ومندبل الفراش قال بعضهم وكذلك للرجل لانه امتنان له كالثني عليه (قوله لا للضرورة) أي في يجوز استعماله بلبس وغيره بحسب الضرورة شرح مـر (قوله مضرين) هل المراد ضرر الاحتمال عادة ومبيحا للتمتع على الثاني اقصر شيخنا اهـ حل وقال قل المراد ضرر لا يحتمل عادة وان لم يبيع التيمم وهو المعتمد (قوله وجأة حوب) الظاهر ان الفجأة ليست بشرط بل اذا احتاج للخروج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جاز لبسه اهـ شوري وفيه نـهـن هذا ساقى في قوله وكقتل الخ فالظاهر أنه ناعا غير الفجأة ليكون مثلاً للضرورة تأمل (قوله ولم يجد واغيره) هذه الجملة حالية أي محل كون المذكورات يجوز لبسه للضرورة في حال فقد غيره خلافاً لشوري القائل انها مبطوقة على قوله لا للضرورة لانه لا يظهر وفيه انه حيث

ولو قرأ بفرض أو غيره لهي  
الرجل عنه في خسر  
الصحيحين ولا احتياط في  
الغنى وذكره من زيادتي  
(و) استعمال (ما) كثره  
منه زنة تغليبا للاكثر  
بخلاف ما كثره من غيره  
والستوى منهما لان كلا  
منهما لا يسمى نوب حري  
والاصيل الحل وتغليبا  
للاكثر في الاولى  
(لا للضرورة وكسر ورد  
مضرين ووجأة حوب) يضم  
الفاء وقطع الجيم والمد  
ويفتح الفاء وسكون الجيم  
أي يفتتها (ولم يجد غيره)  
وتعيرى بمضرين أولى

(قوله والحرير ما يصل عليها  
بعد موتها) الاولى ان يقول  
والابريرس لان الحرير  
جنس شامل للقر والابريرس  
فكيف يقابل بالقر  
على انه في أول القول جعله  
جنساً شاملاً للقر وغيره اهـ  
نقر بر شيخنا مـر في

كان فقد الغير شرطاً لحل لادخل حينئذ لفتحاً للحرب ولا للعرب والبردي حل لبسه لانه متى كان  
 قاعد الغير جاز له لبس الحر يروان لم يكن قتال ولا حر ولا برد الا ان يقال اني بالملك كورات اعني الفجأة  
 وماعطفت عليها التكون أمثلة للضرورة فانه لا يكون ضرورة الاحتياج بخلاف فقد الغير فقط مع عدم  
 هذه الملك كورات فانه من أمثلة الحاجة للضرورة وتأمل وقول اط ف قوله ولم يجد اغييره أى يقوم  
 مقامه بلزم عليه اتحادهم مع قوله وكقتال الخ (قوله أو حاجة) قال حجج كثيرة للصورة ولولى الخلو قال  
 الشيخ بان فقد سائر اغييره بلىق به فبا يظهر وقد يتوهم من التعبير بان الحاجة وفيها قوله بالضرر وقائه  
 لا يشترط هنا فقد غيره وهو خطأ والا لم جواز لبسه مطلقاً وذلك مبطل للحكم بغيره شىء يرى والظاهر  
 أن قوله ان آذاهم البس غيره يعنى عن اشتراط فقد الغير لانه حينئذ مفقود شرعاً لكن يشترط أن يفقد  
 ما يفتنه على المعتمد عنده مر وهذا يقتصر المصنف على الحاجة ويعلم منها جواز لبسه للضرورة  
 بالاولى شيخنا قال زى ومجيب لبس الحر يروى الخلو ان لم يجد لعمري نسا سائر اغييره (قوله كجرب)  
 بفتح الجيم والراء المهملة ومجاوب له أن يطلى الخناء والسمن البقري القديم برماوى (قوله ان  
 آذاهم) أى الرجل واخفى أى لا يحتمل عادة حل (قوله وقيل) ومجاوب لدفعه أن يطلى  
 خيط من الصوف بالزئبق ويحبل في عنقه كالسبحه برماوى (قوله الحسكة) بكسر الحاء المهملة وهى  
 الجرب اليابس ومجاوب لدفعها أن يؤخذ شجر الكلب الابيض ويناب مع الصكبريت ويطلى به  
 برماوى (قوله في قصص الحرير) لان الحرير خاصيته أن لا يقبل شرح مر (قوله وسواء فيها  
 ذكر الحضر والسفر) أشارة للشرح بذلك الرد على السبكي الذى خص الترخيص بذلك في السفر  
 لان عبد الرحمن بن عوف والزي بن العوام كانا مسافرين (قوله وكقتال) أعاد الكساف ليفيد  
 أن الجرب والقمل يجوز فيهما لبس الحر يروان وجد ما يفتني ضمنهم دواء وان ضعفه شيخنا اه حل  
 أى فالعبدان قوله ولم يجد ما يفتني عنه قيد في الثلاثة وعليه فكان الاول حذف الكساف من قوله  
 وكقتال الخ الآن يقال مراد الشارح أنه قيد في الاخير فقط وتكون طر يقفه شيخنا (قوله أيضا  
 وكقتال الخ) ان قيل هذه من أفراد لغة الحرب ولم يجد اغييره قلنا نعم لكن تلك مصورة بما اذا وجد  
 غيره أصلاً وهذه مصورة بما اذا وجد الغير لكنه غير مفقود عنه حل والاولى أن يجاب بان تلك من  
 أمثلة للضرورة وهذه من أمثلة الحاجة وان كانت هذه تصدق بتلك فتأمل (قوله ولولى الخ) المراد  
 به من له ولابة التأديب فيشمل الام والاخ الكبير فيجوز زهلبا لباس الصبي الحر برقى يظهر ولومن  
 مال الصبي حيث كان غنيا ولا يوق به وبالباس منافع لقوله الثاني وصيا بمفعوله الاول لانه الفاعل في المعنى  
 وقدم الثاني لانه يلزم على تأخيرها تفصا له مع تأق اتصاله قال في الخلاصة

• وترك ذلك الاصل حتى أقدرى • ولما كانت الهاء في الباس عائدة على شيئين مع أفرادها قال  
 الشارح أى ما ذكر من الحر يروماً كترمنته والتعبير بالباس للبالغ بل مثله سائر وجوه الاستعمال  
 وله أيضاً تزنيته بالحق ولومن ذهب وان لم يكن يوم عيادولو كان الصبي مرافقاً والمراد بالحق ما يفتني  
 به النساء وليس منه الخنجر المعروف والسكين المروقة فيجرم على الولي الباس الصبي ذلك لانه ليس  
 من الحلى وأما الحيضة المعروفة فينبغي حل الباسها لانهما يفتني به النساء وفي كلام بعضهم من كل  
 ما يابز لبسه للنساء جاز للولى الباس الصبي كنعلم من ذهب حيث لا صرف عادة وترك الباس ما أى الصبي  
 والمجنون ماذا كرى الحر يروى وحلى التقدير ولو يوم عياد ولو كقائه الشيخ ع الدين في الصبي وقال  
 لا فرق بين الذي كروا لا شىء وعلاه باخرج من الخلاف قال ولا يمتاده وأما استعماله فيشترط عليه  
 تركه بعد البلوغ كما في شرح مر وعش عليه تقلاع عن عب وفي حل ان الباس الصبي والصبيبة

من تعبيره بجهل السكين (أو  
 حاجة كجرب) ان آذاهم  
 لبس غيره (وقيل) روى  
 الشيخان أنه صلى الله عليه  
 وسلم رخص لعبد الرحمن  
 ابن عوف والزبير بن  
 العوام لبس الحر يركبة  
 كانت بهما وأنه رخص لهما  
 لما شكيا اليه القمل في قصص  
 الحر يروى وسواء في ذكر  
 الحضر والسفر (وكقتال  
 ولم يجد ما يفتني عنه) أى  
 عن الحر يروى دفع السلاح  
 قياساً على دفع القمل  
 (ولولى الباس) أى ماذا كرى  
 من الحر يروماً كترمنته

(قوله للرد على السبكي الذى  
 خص الترخيص الخ) في  
 عبارته اجمال لان السبكي  
 شرط في الرخصة الامور  
 الثلاثة أعنى السفر والحكة  
 والقمل لان عبد الرحمن  
 ابن عوف والزبير لم يقع  
 لهما ذلك الا في السفر وكانا  
 مجتمعين أعنى الحكة  
 والقمل وأما الذى شرط  
 السفر فلا ذرى اه تقر بر  
 جل

الحرم مكرهه **(قوله)** اذ ليس له شهامة أي قوة **(قوله)** تنافي خنوته الحر **(و)** أي خنوته من يلبسه من النساء وهي التكرس والتثني في المختار قال الازهرى الاختلاف أصله التكرس والتثني ومنه سمي المخت لتكرسه وتثنيه اه ع ش وبعضهم فسر الخنوة بالبنوة والليل الى طبع النساء وايقال الشارح اذ ليس له شهامة تنافى خنوته الحر بالضمير لكان أظهر فتأمل **(قوله)** ما طرز المراد به ما نسج خارجا عن الملبوس ثم وضع عليه وخيط بالبرة كالشريط وانما صور بذلك لاجل التقيد بقوله قدر أربع أصابع أما ما طرز بالبرة فلا يشترط فيه هذا بل الشرط أن لا يزبدوزنه على وزن الثوب مر قال شيخنا نعم فيذكر ذلك في بعض النواحي لكونه من لبس النساء ففيه تشبيه بهن وأما ما طرز بالذهب والفضة بالبرة مثلا فغرام حل **(قوله)** قدر أربع أصابع أي عرضا وان زاد طوله زى وفي سم على المنهج ظاهر كلامهم أن المدا على قدر الاربع أصابع طولها وعرضا بان لا يزبدوزن الطراز على طول الاربع ولا عرضه على عرضها يؤيد ما في الخادم عن حكاية بعضهم أن المراد أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهي أطول من غيرها اه فلو لا أن المراد ما ذكرنا كان لاعتبار طولها على غيرها معنى فلي تأمل والذي يحصل من كلامهم أنه تحريم زبذنه على أربع أصابع مضمومة ولا يشترط بقدر في الطول ع ش على مر والحاصل عند شيخنا أن ما طرز أو رقع لا بد أن لا يزبدوزن جميع ما طرز أو رقع به على الثوب وزنا ولا بد أن يكون كل طراز أو رقعة بقدر أربع أصابع فاعتبر فيه ما اعتبر في المنسوج وزيادة قدر أربع أصابع حل **(قوله)** أي بحرير لم يزل أو ما أكثر منه لفهمه بالاول **(قوله)** قدر عادة أي بالنسبة الى الب مثاله فلو اتخذ نسجها خارجا عن عادته مثاله ثم اتقلل ان ذلك حرم على المتقلل اليه دوامه لانه وضع بغير حق قياسا على ما واشترى السلم دارا كافر عاتية على بناء السلم ولو اتخذ نسجها عادة مثاله ثم اتقلل ان ليس هو عادة مثاله فيجوز له ادامته لانه وضع بحق ويغفر في الدوام ما لا يغفر في الابتداء ع ش على مر ولوشك في ذلك حرم كافي حل **(قوله)** لوروده في خير مسلم عبارة في شرح الروض ظهير مسلم عن أساءه بنتا في بكر رضى الله عنهما اه نصلى الله عليه وسلم كان له جبة يلبسه الى البنية من ديباج وقرهاها مكفوفتان بالديباج والبنية بكسر اللام وسكون الباء الواحدة رقعة في جيب الفميص أي طوقه وفي رواية لابي داود باسناد صحيح كان له جبة مكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالديباج والمكفوف الذي جعل له كفة بضم الكاف أي سجاوف **(قوله)** ان التطريف محل حاجة يرد عليه الترفيع فانه محل حاجة بحسب الاصل وقد يجعل للزينة اه حل **(قوله)** أمال المرأة الخ مفهوم قول اللقن على رجل وخنثى فكان المناسب تقديره على قوله ولولى الباسه **(قوله)** فيقول لها ما ذكر أي استعمال الحرير وما أكثر منه وقوله مطلقا أي سائر وجوه الاستعمال حتى في غير القرش والباس ومنه ما جرت به العادة من اتخاذها لعامة من وجهها وتغطي به شيئا من أمتعتها كالقبعة فهي حلال لها ع ش على مر وقيل معنى مطلقا أي سواء الحاجة أو غيرها وسواء أكثر أو قل وسواء زاد الطراز على قدر أربع أصابع أو لا وسواء كان الطرف قدر العادة أم لا وقوله حتى الفراش اعانص عليه مع دخوله في قوله ما ذكر للتنبيه على الدرعى الخائف القائل بحرمة ما فترها ليهال السرف والخيلاء بخلاف اللبس فانه يزنها للمحليل كما في شرح بر ولا فرق بين الخلية وغيرها **(قوله)** خبر أهل الذهب أي الذي للزينة كالخلى بخلاف الاواني فتحرم عليهن أي لا تزين المرأة بذلك يدعو الى الميل اليها وطبها فيؤدى الى ما طالبه الشارع من كثرة الفضل شرح مر **(قوله)** رجل اسه تصباح أي مع الكراهة وحيتل يجوز اصلاح الفتية باصبعه وان أمكن بغيره لان النجس يجوز التوضيح به بالحاجة حل

(صبا) اذ ليس له شهامة  
تنافي خنوته الحر ير بخلاف  
الرجل ولانه غير مكلف  
وأحق به الفسز الى في  
الاحياء المجنون (وحل  
ما طرز) أو رقع بحرير  
يقيد زبذنه بقول (قدر  
أربع أصابع) لوروده  
في خير مسلم (أو طرف به)  
أي بحرير بأن جعل  
طرف نوبه منسجفا به  
(قدر عادة) لوروده في  
خير مسلم وفرق بينه وبين  
اعتبار أربع أصابع فيها  
من بان التطريف محل  
حاجة وقد تمس الحاجة  
لزيادة على الاربع بخلاف  
ما سرقه مجرذ بنة فيتقيد  
بالاربعة أمال المرأة فيقول  
لها ما ذكر مطلقا حتى  
الفراش ظهير أهل الذهب  
والحرير ولانها أمتى وحرم  
على ذكرها قال الزمذنى  
حسن صحيح (و) حل  
(استباح بدهن)

صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال ان كان جامدا فالتفوها وما حولها وان كان مائعا فاستمسحوا به أو فافتغروا به ورواه الطحاوي وقال رجاله ثقات واستثبت المساجد لشرفها ان لوث وكذا الموضع والمعاركا وجهه الاذرى في توسطه (لادهن نحو كلب) تكثر بر فضائل الاستمباح به لفظ نجاسته وهذا من زيادتي وبه صرح الفوراني والعراقي وغيرهما (د) حل (ليس) شيء (منجس) ولا رطوبة لان نجاسته عارضة سهلة الازالة وحذف من الاصل قوله في غير الصلاة ونحوها لان تحريم ذلك فيها كاقاله الاسنوي اما هو لكونه مشغلا لعبادة فاسدة لالكونه مستعملا نجاسة كما لو صلى عذنا فانه ياتم بفعله القاسد لا يترك الوضوء وتغييره يمتنع أولى من تغييره بالشوب النجس (لا) ليس (نجس) كجلده ميتة لما عليه من التعبد باجتناب النجس لاقامة العبادات (الضرورة) كحرقه ونحوه

باب في صلاة العبد

(قوله وفيه) أي أو بدنه

وقوله نجاسته أي ولو سكتية

وكذا يحل طلاء السفن به واطعامه هيمة وجعله صابونا ونحو ذلك ويجوز استعماله في بدنه ولو به ثم يطهرهما كافي البرماوى وشرح م ر وأنى بقوله وحل استمباح الخ لئلا يتعطل ما قبله في حل الاستعمال وكان الأولى أن يقدم عليه قوله وحل ليس منجس لانه أشد مناسبة لما قبله لان الكلام في اللبس ونحوه (قوله كلتنجس) قياس أدون (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) ظاهره أنه دليل للمدى وليس كذلك بل هو دليل لحكم المقيس عليه وهو قوله كلتنجس ثم هو دليل للمدى بواسطة كونه دليلا لحكم المقيس عليه (قوله ان لوث) وكذا ان لم يلوث حيث أفضى الى تنجس المسجد زى ويحرم دخوله المسجد وفيه نجاسة بلا غرلانه لا في الهواء وهو في حكمه برماوى (قوله وكذا الموضع والمعار) أي حيث لوث ان لم يلوث مال كحل (قوله لفظ نجاسته) أخذ منه بالاولى لعدم جواز ديبغ الجلد بروث نحو الكلب حل ومحل اذا وجد غيره صالحا شو برى (قوله) وحل ليس منجس قال الاسنوي الاظهر أنه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب أي ناطقها بها ولا في البدن أي استعمالها فيه بحيث تصل به كالامتناء بالشاط العاجربا كان أو يابس ونحو ذلك سم وفي حل ويجوز استعمال المنط من العاج في الحبة والرأس حيث لا رطوبة اه وكأنهم استنوه لشدة جفافه مع ظهور رقيقته وجلد الأذى ولو شربا وشعره يحرم استعماله ان كان طاهرا كاسر أوائل الكتاب شرح م ر وبرماوى (قوله لان نجاسته عارضة) أي ولان تكليف استدامة طهارة اللبس مما يشق خصوصا على الفقير ثم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صفيحا بحيث يعرق فيتنجس بدنه ويحتاج الى غسلة للصلاة مع تعذر الماء وقال الاذرى الظاهر حكمة المكتبة في المنجس من غير حاجة اليه لانه يجب تزيه به المسجد عن النجاسة شرح م ر (قوله ونحوه) كاخطبة والطواف (قوله لالكونه مستعملا نجاسة) أي فهو بهذه الجهة جائز وان حرم من تلك فلا وجه للتقييد هذا مراده تأمل (قوله بفعله القاسد لا يترك الوضوء) فيه تأمل فانه بإعادة الصلاة وجب الوضوء فقد ترك واجبا فهلا ثم يترك هذا الواجب شو برى (قوله ليس نجس) ولو فوق الثياب ونحوه باللبس الا فرأى فيجوز قطعاً ولومن مغلط زى وعش (قوله لما عليه) أي وجب عليه من التعبد وهو الدعاء والطاعة وقيل هو التكليف وقوله باجتناب النجس فيجوز الباسه لما به اذا كان غير مغلط وكتب أيضاً فضيته أن غير المعين من الأديمين يجوز الباسه ذلك أي وكذا المعين في غير وقت اقامة العبادة والمضى أنه يحرم لبس النجس مطلقاً فلا يتنجس هذا الدليل للمدى الآن ية له من شأنه التعبد واعتمده شيخنا اه حل (قوله لاقامة العبادات) هذا أنى في الفرش وقد علمت أن جلد الكلب ونحوه لا يحل لبسه ويجوز فرشته كافي الانوار فلو أسقط قوله لاقامة العبادات لكان أولى **تنبيه** يجوز تنجيس البدن لغرض كجبن سرجين وطء مستحاضة واصلاح فتيلة في زيت نجس بنحو اصبع وان وجد غيره والتداوى به وحل تنجيس ملكه كوضو ية نجس في اياه طاهر مالم يضع به مالا وتنجيس ملكه غيره وموقوف بما جرت به العادة كالوقوف بالسرجين في البيوت وتربية نحو الدجاج فيها وتسميد الارض بالنجس أي تسببها به وديبغ الجلد بغير مغلط قال شيخنا م ر يحرم القاء القمل ونحوه في المسجد ولو حيا لانه وسيلة لموته فيو يحرم القاء الحى في غيره ان تأذى أو تأذى بقوله ان تأذى بان رمائه في محل خل عن التراب وخالفه جمع ويجوز القاء حيا بلا ذى ولو في المسجد وهو طاهر والله أعلم قل على الجلال

باب في صلاة العبد

وما يتعلق بها والاصل فيها

الاعخبار الآتية (صلاة  
العيدين) عبد القطر وعبد  
الاضحي والعيد مشتق من  
العود لكثر رده كل عا. (سنة  
مؤكدة) لا يتباع ولا تنها  
ذا شر ككوع وسجود  
لا اذان لها كصلاة  
الاستسقاء وجعلوا نقل  
الزني عن الشافعي أن من  
وجب عليه حضور الجمعة  
وجب عليه حضور العيدين  
على التأكيذ (ولولنفرد  
وسافر) وعبد ساراة  
للاخاجي جماعة) فلا  
تسن لاستثناة بأعمال العمل  
والتوجه الى مكة لطواف  
الافاضة عن إقامة الجماعة  
واختلطة لافرادى قسن  
لقصر زمنها كأشار اليه  
الرافعي في الاغسال السنوية  
في الحج وصرح به القاضي  
وهذا من زيادتي ووقتها  
(بين طلوع شمس وزوال)

يوم العيد

التأويل لعنزه في خروج  
هذه الجماعة اه سم  
(قوله وعدمه ليس علامة  
للتب) عبارة مع مضمنا  
على شرح الرضوي فجعله  
هذه العلة دليلا على عدم  
الوجوب نظر لان  
الاصوليان مرححوا بان  
ذلك من علامات التب  
فليتأمل اه تقر بوشمنا  
القوي بسني قرر كلام ح ف

فراجع

المعتمر فيها لا يغتفر في غيرها كرفع اليدين في التكبيرات وان توالى والمطلوب فيها ما لا يطالب فيها غيرها  
وهي من خصائص هذه الامة والعيد مأخوذ من العود لان الله تعالى يعوده على عباده فيه السرور والآنك  
طلب عقب الهدوء والجمع الموجد لغرة لقنوب التي هي أعظم أنواع السرور قل (قوله وما يتعلق  
بها) أي من قوله وسن خطبتان بعد ههنا الى آخر باب وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد  
الفطر في السنة الثانية من الهجرة فلما قدمه الشارع حيث قال عيد الفطر وان كانت صلاة الاضحية  
أفضل والاصح أن يومان رمضان أفضل من عيد الفطر شرح مر قال الجلال السيوطي العيدان  
والاستسقاء والخسوف والكسوف من خصائص هذه الامة اه ومن اهلوه أن صلاة الاضحية أفضل  
من صلاة الفطر لثبوتها بنص القرآن وهو قوله فصل لربك وانحر وانما قدم الشارع عيد الفطر لانه  
أول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم وقوله مشتق من العود وجعله أعياد وانما جمع بالياء وان كان أصله  
الواو لا زومها في الواحد وللرقب بينه وبين أعودا لخشب قال في الاصناف وانما كان يوم الفطر من  
رمضان عيد الجميع هذه الامة اشارة لكثرة العلق قبله كان يوم النحر هو العيد الا بكثرة العلق  
في يوم عرفة قبله الا يوم يرى أكثر عتقنا من اعتق قبله فهو الذي بالنسبة اليه عيد ومن لافه في  
غاية الابعاد والعيد شوي وروى ومشروعيتها كانت في السنة الثانية من الهجرة كالاضحية  
وفرض رمضان في شعبتها وزكاة الفطر في رمضان كافي قل (قوله سنة مؤكدة) أي فيكره  
تركها ولا يتم ولا قتال في تركها وهذا على الرجح وقيل انها فرض كفاية نظر الى انها من شعار الاسلام  
ولا به يتوالى فيها التكبير فاشبهت صلاة الجنازة فان تركها هل يلبس أو قوا لواعي هذا وقام الاجماع  
على نفي كونها فرض عين وتسن جماعة وفراوى ويستحب الاجتماع لها في مكان واحد ويكره تعدده  
من غير حاجة ولا لام المنع منه ولا امر بها وهوى الامر على سبيل الوجوب لانها من شعار الدين وقيل  
على وجه الاستحباب وعلى كل منهما متى أمرهم بها وجب الامتثال كافي شرح مر (قوله لا يتابع)  
استدلال على السنة لا بقيد التأكيذ كافي الشريدي على مر وذلك لان الدليلين المذكورين  
لا يتبحران التأكيذ كافي ولا يروى قوله لا يتابع أي المنقول عنه صلى الله عليه وسلم في العيد  
لانه واطب عليها ففيه دلالة للسنة والتأكيذ (قوله ولا تنها ذات ركوع) غرضه هذا الاستدلال على  
السنة بالقياس على الاستسقاء فقوله ذات ركوع الخ اشارة للجامع فأصل الكلام ولا تنها كصلاة  
الاستسقاء في أنها ذات ركوع الخ وما قيل من أنه اشارة للليل وقوله كصلاة الاستسقاء تنظير لا يظهر  
لان الاذان علامة للوجوب وعنده ليس علامة للتب بل علامة على نفي الوجوب كما يصح من كتب  
الاصول ولا نغرضه الرعي القائل بالوجوب ولا يدل على التأكيذ كيقدره شيخنا ح ف (قوله لا اذان  
لها) أي وكل صلاة لا اذان لها تسن واعترض بان الاذان اشارة على الوجوب فعدمه دال على عدم  
الوجوب (قوله لا لاجاج) استثناء من محذوف أي سنة مؤكدة لكل احد فرادى وجماعة لا لاجاج  
الخ والا فاستثناء من فعلها كما يدل له عبارة صلاه قال الشوي نظر هن مثله المعرفاه والا فاقرب  
لان العبرة ليس طواف معين ع ش ا ط ف و رمادى (قوله يمتي جماعة) التي يظهر أن التقيد  
بمتي سوى على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى وان كان بغير متي لحاجة أو غيرها سم ع ش وقول  
الشراح لاستثناة بأعمال التحل ممتي على ما قبله والا فاولى أن يقول لاستثناة بأعمال الحج شيخنا  
ح ف (قوله فلانسن) وهل تذكره انظره وسوره ع ش (قوله بين طلوع شمس) أي أول  
طلوعها ولا يعتبر تمام الطلوع خلافا في عب ولا يكره فعلها عقب الطلوع اه حل (قوله وروال  
يوم العيد) المراد به يوم بعيد الناس ولوقائي شؤال كأشار اليه بقوله وسبأ الخ ويجوز أن يكون





في القضية أيضا كما أفضاه كلام المجموع وغيره لان القضاء بحكي الاداء (٤٢٥) وان قال الجلي انه الاثنى فيها لانها اشعر

لوقت وقد فات (و) ان

(جهل) بان يقول لاله

الاله (ويكبر) بان يقول

الله اكبر (ويجحد) بان

يعظم الله بتسبيح وتحميد

(بين كل اثنين) روى ذلك

البهقي عن ابن مسعود

قولا وفعلا باسناد جيد

ولانه لا ثاني لخال (ويحسن)

فيه (سبحان الله والحمد لله

ولاله والاله والله اكبر)

وهي الباقيات الصالحات

في قول ابن عباس وجاعة

(ولو ترك التكبير فقرأ)

ولو بعض الفاعلة (لم بعد

ليه) لتبليه بفرض وتعييري

بترك أهم من تعييره بنسب

(و) ان (يقرا بعد الفاعلة

في الاولى قد) في الثانية

اقتربت

(قوله عام على خاص)

لم يظهر وجهه (قوله بحيث

لا يطول به الفصل عرفا)

فيه أنه في القيام وهو محل

التطويل والولاء مندوب

الان يراد بجواز جواز

مستوى الطرفين احترازا

عن الطول بخلاف الاولى

(قوله فان عاد اليه قبل

ركوع ولو عاد لما لم يطل

صلاته) ويسن له إعادة

الفاحة اه شرح الروض

(قوله فانه يعود واخذ الخ)

وفارق فسوات الافتتاح

بالتعود بانه لا يقال به بعد

التعود ما مفتتح اه مر

بما ذكرنا من عدم مخالفة الفاحشة لعل الفرق أن تكبيرات الانتقال يجمع عليها فكانت أكد مر  
(قوله في القضية) سواء قضاها في يوم العيد أو في غيره مر (قوله لان القضاء) يؤخض منه اه يصح  
في القضاء أيضا وهو كذلك وان فعلت وقت السرا قاله زى وتسن الخطية لها اذا فعلها جماعة مر  
(قوله الجلي) بفتحين نسبة الى عمل الجلي التي تجرها الدواب والكسرة السكون الى عمل بن بكر  
ابن وائل والاولا شهر لما قيل انه كان كل من عمل بده اه لب الباب ع ش على مر (قوله)  
وهل وبكبر الخ) عبارة شرح مر ثم سمع تكبيرات بفتحين كل تكبيرتين منها كما يفعله لدى  
لاطولا وقصيرة وضبطا برعى في شرح التلخيص بقدر سورة الاخلاص ولا سائر التكبيرات  
المشروعة في الصلاة يعقبها كرسنون فكذلك هذه التكبيرات (قوله بتسليم) أشار به الى أن  
عقبها بجمعا على خاص (قوله بين كل اثنين) أي مسنوتين فلا يستحب أن يأتي عماد كربين  
تكبيرة الاحرام والتي بعدهما ولا بعد التكبيرة السابعة في الاولى ولا بعد الخامسة في الثانية زى  
والظاهر أنه لا حاجة لقوله مسنوتين لان مراده فتنتين من السبع والخمس وقول المحقق فلا يستحب  
الخروج بقوله مسنوتين وما بعده خروج بقوله بين فتأمل (قوله ويحسن) أي يستحب فيه أي في  
الدين من قوله بين كل اثنين أي يستحب ذلك من حيث كونه مرتبا كذا كروا لا فاقبله مشتمل عليه  
وكان الاظهر ان يقول والافضل لان الحسن يشمل المباح وغيره من المأذون فيه وليس مرادا بل المراد  
الندب فقط قال في جمع الجوامع الحسن المأذون فيه واجبا ومتدوبا وباحاشيخنا قال زى يؤخذ  
منه انه يجوز التوالى التكبيرات وسيند فلا تبطل صلاته بتوالى الرفع فقول حج لوقدتي بحقنى والى  
التكبيرات والرفع من مغارقه ممنوع اه بخلاف ما اذرك الامام التكبيرات في المأموم ووالى الرفع  
فان صلاته تبطل لانه أتى عنى عنه لان المطلوب في حقه ترك التكبير حينئذ أفاده شيخنا ح  
وقول زى فلا تبطل صلاته بتوالى الرفع أي لو كان التوالى الذي كور من شافى خلف حنى والى  
التكبير والرفع فلا يفارقه قياسا على التصديق المحتاج اليه اذا كثرت وتوالى بوجه باطل لا لا محاب  
باحتجاب الفصل بين التكبيرات المستلزم لجواز التوالى وبأى المسبوق في ثابته بالجنس أيضا (قوله)  
وهي الباقيات الصالحات) ولو زاد لها ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفا بين التكبيرات جاز  
ومن ذلك الجواز والاحول ولا قوة الالبته على العظيم ع ش على مر (قوله في قول ابن عباس  
وجاعة) انما قيد بما ذكر لان الجمهور على ان المراد بالباقيات الصالحات جميع أفعال الخبر التي تبقى  
عمرتها أهم من ان تكون سبحان الله وغيرها ع ش (قوله لم يعد اليه) أي لم يسن لاني الاولى ولا في  
الثانية خلافا لما في ع ب فان عاد اليه قبل الركوع ولو عاد لما لم تبطل صلاته أما لو عاد بعد الركوع  
علمد اعلم باطل صلاته حل وقال مر لم يعد اليه أي في هذه الركعة لا مطلقا لانه يسن له ان يتداركه  
في الثانية مع تكبيرة قياسا على قراءة الجمعة في الركعة الاولى من صلاة الجمعة فانه اذا تركها لم يسن له  
ان يقرأها في الثانية مع المنافقين وسرى حج على انه لا يتدارك وعلى الاول فهل لاحظ تقديم  
التكبير الفاتت على تكبير الثانية مراعاة لترتيب صورة أو تقديم تكبير الثانية لدخول وقتها  
أو لاستحب ملاحظة التقديم ويحتمل الاول الجلى (قوله لم يعد اليه) بخلاف ما لو تعود ولم يقرأ  
فانه يعود اذا من هذا التحليل فتأمل حل وقال الشوبرى يؤخض منه انه لا يؤثر الشرع في قراءة  
السورة قبل المنة لعدم الاعتداد بها ولا غير فرض (قوله أهم من تعييره بنسب) يعلم منه التعمد  
بالاولى فلا يعمد تأمل شوبرى (قوله وان يقرأ) وان لم يرض المحصورون بالتطويل قال في الكفاية

الاعلى والغاشية من زيادتي  
(وسن خطبتان بعدهما)  
بقيد زده بقولي (لجماعة)  
لأنهم دروي الشيخان  
أنه صلى الله عليه وسلم وأبا  
بكر وعمر كانوا يصلون  
العبد من قبل الخطبة  
وكونهما فقتين مقبس  
على خطبة الجمعة ولو  
قدمت على الصلاة لم يثبتها  
كلنا بعد الفريضة إذا  
قدمت (خطبتين جمعة في  
أركان وسن) لافي شروط  
خلاف العبراني وسومة  
قراءة الجنب أنه في أحدهما  
ليس لكونهما ركنا فيهما  
بل لكون الآية قرآنا  
لكن لا يعني أنه يعتبر في  
أداء السنة إلا مع السماع والسمع  
وكون الخطبة هريئة  
وقولي وسن من زيادتي  
(و) سن (أن يعلم في)  
عيد (فطر الفطرو) في  
عيد (أضحى الأضحية)  
أي أحكامهما للاتباع في  
بعضهما رواه الشيخان ولأن  
ذلك لاني بالحل (و) أن  
(يفتح) الخطبة (الأولى)  
بفتح تكبيرات والثانية  
بفتح ولاء (أفراد في الجمع  
لقول عبيد الله بن عبد الله  
ابن عتبة بن مسعود أن  
ذلك من السنن رواه الشافعي  
قال في المجموع واستاده

المعنى في ذلك أن يوم العيد شبه يوم الحشر والسنن فيهما أحوال الحشر قال الواحد في جبل  
محيط باله نيامن زبرجد وهو من وراء الحجاب تغيب الشمس من ورائه بمسيرة سنة وبما ينماظلة  
وقال مجاهد هو فاتحة السورة سم (قوله أو الأعلى والغاشية) والأوليان أولى حل ومحل سن  
قراءتهما كالحلمان أوسع الوقت والأقصر على بعضهما شو برى (قوله وسن خطبتان) ولو بعد  
خروج الوقت (قوله لجماعة) أي ولو صلاوا فرادى لأن المقصود الوعظ وأقل الجماعة اثنتان كما مر فلو كان  
اثنتان مجتمعين سن لأحدهما أن يخطب وأن يصلي كل منهما منفردا شيخنا (قوله لأنهم دروي) أي  
وللجماعة النساء إلا أن يخطب لمن ذكر فلو قامت واحدة منهن وعظهن فلا بأس برماوى (قوله  
لم يثبتها) يقتضى أنها محرم لأنه متعاط عبادة فاسدة كالآذان قبل الوقت ونوع في التحريم إذا قصد  
الخطبة زى وقال سم فلو قصد أن يقدم الخطبة عبادتة لعدم ذلك لم يعد التحريم وأن لم يوافق مر  
عليه لم التردد واعتمد ع ش على مر الحرمة (قوله تخطبتين جمعة) ومن دخل والخطيب  
يخطب فإن كان بالصحراء جلس يستمع ما لم يخش خروج وقت العبدان كان بالسجدة صلا مع التحية  
زى (قوله وسومة قراءة الجنب) جواب عما ورد على قوله لافي شروط بأن يقال سومة القراءة دليل  
على اشتراط الطهارة (قوله ليس لكونهما ركنا الخ) ففي الآية جهتان كونهما ركنا في الخطبة وكونهما  
قرأنا فالحرمة لاجل الجهة الثانية لا الأولى وما ذكره حجج أن لو كان جنبيا حال القراءة بطلت  
خطبته محمول على من لم يقرأه القراءة شو برى باختصار وكان الأنسب أن يقول لا لكون الطهارة شرطا  
فيها إلا أن يقال المراد لا لكونهما ركنا أي متوقفا على الطهارة (قوله والسماح) أي ولو لواحد (قوله  
وكون الخطبة هريئة) هل ولو كانوا من غير العرب حجج (قوله في بعضها) وهو عبيد الأضحية  
برماوى (قوله بفتح تكبيرات) ويفوت التكبير بالشرع في أركان الخطبة كقوائمه بالقرأة  
شورى (قوله ولاء) بأن لا يفضل بينها (قوله أفراد) جمع فرد ضيغة ع ش بفتح الهمزة لكن  
سمعت من شيخنا ح ف بكسر هاء فيصح كل منهما وقوله أفراد بأن لا يجمع بين تكبيرتين في نفس  
واحد قال حل أي أفرادات جمع فردة متواليات وهما منصوبان على الحالب فلو جمع أولهما بال كان  
خلاف السنة وسن الاستئناف وهذا هو المراد بقول بعضهم ضراى يكون مخا فالسنة وفي شرح  
الروض ولو فصل بذلك جاز أي فلا يمنع الموالاة (قوله أن ذلك) أي قوله وإن يفتح الخ (قوله ومع  
ضعفه لا دلالة فيه) فالأولى الاستدلال بالإجماع قال ع ش لا يقال كان الأولى أن يقول وإن صح لا دلالة  
فيه لكونه قول تابى لانا نقول دفع بما ذكره من صحة الاستدلال به في فضائل الأعمال مع ضعفه لأن  
الضعيف قد يستدل به في فضائل الأعمال فدفعه بما ذكر (قوله لأن عبيد الله تابى) فاجتمع فيه  
أمران كونه ضعيفا وكونه قول تابى (قوله فهو قول صحابي) أي قوله يحكم من الأحكام وليس المراد  
قوله من السنة كذا إلا هذا إذا قاله الصحابي يحتاج به وإن لم ينشر وفي نسخة كقول صحابي والأولى  
حذف الكاف لأن الموقف على المشهور هو عبارة عنه من الموقف على الصحابي فلا يحتاج  
إلى ذكر الكاف بعد قوله ولا موقوف بل لا تصح الكاف لأن قول عبيد الله أن ذلك من السنة بمرلة  
قوله ويرى من الصحابي أنه قال كذا وكذا قاله ع ش وقوله بل لا تصح الكاف الخ فيه نظر لأن هذا  
في حكم الموقوف بدليل قوله بمرلة الخ والموقف حقيقة ما أضيف للصحابي من قول أو فعل بل يقال  
قال عمر كذا أو فعل كذا والتابى هنا لم يصف للصحابي قول أو فعلا حقيقة بل منزل منزلة من أضاف له

ذلك وهذا مبني على أن الضمير في قوله فهو راجع لقول التابى فإن كان راجعاً للوقوف اتجه حذف الكاف **(قوله)** لم يثبت انتشاره أي لم يثبت اشتواره بين الصحابة ولم يصراجاً لأنه حينئذ ليس حجة وأما إذا اشتر هذا القول وصار راجعاً فهو حجة فأداه شيخنا **(قوله)** فلا يتجسبه (وحيث كان كذلك فلهما ثبت مرفوعاً عند الامام من طريق آخر فوضح الاستدلال به اط ف **(قوله)** بل مقدمة ط) ونظير فائدة ذلك فيما لو أخذ فيها بشرط الخطبة فقبل عندهم بقول باتها بخطبة الجمعة ولا يثبت عند غيره ع ش **(قوله)** وسن غسل العيدين (ولو غيرهم في غسله وليه كقائيل به في غسل اسلام الكافرو يسن للعاثض والنساء لما فيه من النظافة والزينه وكأى غسل الاحوام كما هو مصرح به في كلامهم ونقله ع ش على مر **(قوله)** مع دليله (وهو الزينة واجتماع الناس لها **(قوله)** من نصف ليل) والسكن المستحب فعله بعد الفجر وقبله جائز حل ويمتد إلى القروب شو برى **(قوله)** لا من فجر (صرح به للرد على الضعيف القائل بأنه يدخل بالفجر كغسل الجمعة كما في شرح مر **(قوله)** يكر من صلاة العيد) أي بعد الفجر لانه وقت الكور كاسيأتى حل **(قوله)** لشي علمهم) والاولى طم اقامتها في قراهم وكره ذهابهم لغيرها برماوى **(قوله)** وسن تزين) ويدخل وقته بنصف الليل أيضاً وهل الزين هنا أفضل منه في الجمعة أو هو فيها أفضل أو يستويان فيه نظر والا قرب تفضيل ما هنا على الجمعة بدليل أنه طلب هنا أعلى الثياب قيمة وأحسنها منظر ولم يخص الزين فيه بمر بدا الحضور بل طلب حتى من النساء في بيوتهن ع ش على مر **(قوله)** بأحسن ثيابه) وأفضلها البيض إلا أن يكون غيرها أحسن فهو أفضل منها هنا لا في الجمعة والفرق أن القصد هنا اظهار النعم ثم اظهار التواضع وذلك الثوب الواحد يغسله بعد السك جمع نوعيه شرح مر وقال سلم على الهبة ولو وافق العيد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الأفضل ليس أحسن الثياب الا عند حضور الجمعة فلا يفيض فليأمل ولو أراد صلاة الاستسقاء في يوم العيد فإنه يترك الزينة والطيب كما يحسنه الاسنوى ومثل الاستسقاء الخسوف ا ه حل **(قوله)** وتطيب أي لغير محرم ومعدة **(قوله)** والالتصوف (وسبأ في الاضحية ان مر يدها يسن من أول الشهر تأخير ازالة الظفره وشمره الى ما بعد ذبحها فلا يرادوسبأى أيضاً في الصحيح أنه يصح ازالة الظفر والشعر قبل التحلل الاول فلا يراد أيضاً كذا كره العلامة البرماوى قال ع ش على مر فلو لم يكن بيده شعر قبل يسن له امرار المويى على رأسه تشبيهاً بالخالقين أم لافيه نظر والظاهر بل التعتن عدمه لان ازالة الشعر ليس مطلوباً بالذاته بل بالتنظيف وبهذا يفرق بين ما ذكر وبين المحرم اذا دخل وقت تحمله وليس رأسه شعر حيث يسن له امرار المويى على رأسه فان ازالة الشعر ثم مطلوب بالذاته **(قوله)** وسواء فيه الخ) عبارة تشرح مر وسواء أراد الحضور للصلاة أولا **(قوله)** وهذا) أي الله كور من القس والزين من التعميم الذى ذكره وقوله أما النساء فيكره الخ لانه يظهر وجهه مقابلته لما قبله لان المصنف لم يتعرض لحكم الحضور فيها من الآن يقال محل المقابلة قوله ولا يطيبين ويخرجن الخ فامل وقد يقال تعرض للحضور في ضمن التيكير المذكور بعد **(قوله)** لذوات الهيئة الخ) ظاهره أن ذات الجبال تحضر اذا لم تزين وليس كذلك اللهم الا أن يجاب بأن المراد بذات الهيئة ولو بالنسبة للبدن فتدخل الشابة الجيلة وتخرج العجوز والشابة غير الجيلة اذا لم تزين بنا برماوى فالمراد بذوات الهيئة بنا أو لم يلبس **(قوله)** وينظفن بالماء (أي من غير غسل **(قوله)** وسن كور) أي فن فعل ذلك كتبه ثواب أكثر من جاء بعده وليس ذلك عبارة عن قنبر معين يحكم له به كافي ساعات الجمعة ع ش **(قوله)** بعد الصبح) أي لغير بعيد الدار وهولن في المسجد بالتبهي كما قاله البرماوى وفي شرح الروض بعد صلواتهم الصبح هذا ان خرجوا للصحاء والاكثر في المسجد قال العلامة

لم يثبت انتشاره فلا يتجسبه به على الصحيح وهذه التكريرات ليست من الخطبة بل مقدمة لها كائن عليه الشافى واقتراح الشيء قد يكون بمقدمته التي ليست منه نية على ذلك في الروضة والتصرح بسن التعليم والافتتاح بما ذكر من زيادى (د) سن (غسل) للعيدين كما مر مع دليله في الجمعة وذكرته هنا توطئة لقولي (دوقته من نصف ليل) لان فجر لان اهل القرى الذين يسمعون النداء يكر من صلاة العيد من قراهم فلو امتنع الغسل قبل الفجر لشرقت عليهم (د) سن (زین) بأن يزین بأحسن ثيابه وتطيب وازالة عموظفر ويخرج كره وسواء فيه وفى الفصل الخارج للصلاة وغيره وهذا الرجال أما النساء فيصكره لذوات الهيئة الحضور ويسن لغيرهن وينظفن بالماء ولا يطيبن ويخرجن في ثياب بذلنهن والنساء فيما ذكرنا اختفى (د) سن (بكور) بعد الصبح

لغير الامام ليأخذ مجلسه بظهر الصلاة (وان يحضر الامام وقت صلاته) للاتباع رواه الشيخان (ويجوز) المحذور (في الاضحية)  
ويؤخره في فطر قليلا كتب صلى (٤٢٨) الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم حين ولد له البحرين ان يجعل الاضحية وأخر

الشورى ويؤخره بغيره في اقباله وهو التزيم فاقتضى عدم تقييده بذلك انه كالنسل بدخل وقته بنصف الليل (قوله لغير الامام) اخذ من قوله وان يحضر امام وقت صلاته أما الامام فلا سئل له التكبير ويجوز ان يحصل من الثواب ما يساوى فضيلة التكبير ان يؤخر بدعواه بحيث كان تأخيره امتثالا لأمر الشارع كما في عرش على مر (قوله ليأخذ) أي القبر مجلسه وعبارة مر ليفوز بالقرب من الامام (قوله قليلا) راجع لتجهيل والتأخير بان يكون في الاضحية عقب الارتفاع كرحم وفي الفطر بعده بقليل شرح حج (قوله ان عمل) أن تفسيره أو مصدره (قوله وفعلها بسجدة أفضل) أي ان اتسع الوقت بها وحصل مطرا ونحوه مر (قوله في فكره فيه) والاولى فعلها في غيره فاذا وجد عذر يمنع من فعلها في القبر كطمره بردت بد صلى الامام في المسجد باضعفة واستخلف من يصلي الى آخر ما ذكره الشارع هذا مراده وهذا بخلاف قوله واذا خرج لغير المسجد لان الخليفة فيه يصلي في المسجد وفيما صر في غيره ولم يزل الاولى أن يذكر قوله واذا وجد مطر بعد قوله واذا خرج الخ (قوله موضع آخر) أي حيث لم يسهم ذلك الموضع والاصل فيه جميعا حل (قوله واذا خرج لغير المسجد استخلف فيه) وهل الأفضل حينئذ جعلهم صفوفا أو صفا واحدا في نظر والا قرب الاول لما في الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الامام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يهيئ به الصلاة وهو ما يسهم عادة مصطفين من غير افراط في السعة ولا يضيّق عرش على مر (قوله وسكت عن الخطبة لم يخطب) أي يكره لذلك زى (قوله لكونه افتيا تابعي الامام) هذا ظاهر في الامام الأعظم وأما غيره لان هذه العبارة لم تشتهر الا في وعبارة تشرح مر وكره الخليفة ان يخطب بغير أمر الولي كما في الأم والأولى ان يأذن له في الخطبة وعبارة عرش هو ظاهر ان جوت العادة باستئذنه للخطبة والا فبدعي انه لا يتوقف على الاذن وأن فعله غير مكره وقد يشهر بدعوله لكونه افتيا الخ فلا يظهر افتيا تالاحيند (قوله ن تعبيره بما ذكر أدنى) وجها الاول به بموله لغير الضمعة مع انها عبارة الأصل انهم لا يصاون مع تخليفه عرش (قوله كجمعة) تنظير لقياس بدليل قوله لما سرت الخ فلان في قياسه الجماعة على العبد فيما مر حيث قال كما لعبد في الذهاب والرجوع بعد قوله وان يذهب في طريق طويل ما شيا (قوله و يرجع في آخر قصر) ولا يتبدل ذلك بالعبد بل يجري في سائر العبادات كالخروج وعبادة المربض في الفريضة فالأولى لهم ركوب ارباب العتد حل (قوله لما سرت في غير الذهاب والرجوع) وهو للشي والسكنة والذي مر هو أنه للعتد على المشي في خبر رواه الترمذي وخبر الشيخين في السكنة اذا انتم الصلاة فلا تأخرها وانتم تدعون الخ فيعلم من هذا أن الحدوثين المتقدمين في الجماعة شاملان الصلاة والعبدان وليست الصلاة فيهما خاصة بالجمعة (قوله فياذ كر) أي الذهاب في الطويل والرجوع في القصير (قوله وسببهما) أي الذهاب في الطويل والرجوع في القصير وكان الأولى أن يقول وسبب الذهاب في الطويل لان له يذ كر سبب الرجوع في القصير وسببه السهولة في العادة مع انتفاء العبادة شيئا وعبارة تشرح مر والأرجح في سببه أي الذهاب في أطولهما أنه كان يذهب في أطولهما كثيرا للأجر وقوله كثيرا لا يجوز في هذه العلة عدم الأجر في الرجوع (قوله وقيل لانه كان يتصدق على فقرائها) هذا وما بعده لا ينتج لذهاب في الطويل ورجوع في قصير بل يصدق بما اذا استويا (قوله ربا كل) ولو في الطريق ولو الامام الاعظم ولا

الفطر رواه الباقين وقال هو مرسل وحكمته اتساع وقت الضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة والتصرع بسن البكور وما بعده من زبادي (وفعلها بسجدة أفضل) لا لعذر كمنه في فكره فيه فاقشور بالزحام واذا وجد مطرا نحوه وضاق المسجد صلى الامام فيه واستخلف من يصلي باني الناس موضع آخر (واذا خرج) لغير المسجد (استخلف) ندبا من يصلي ويخطب فيه من أتيا من صفوة وغيره كشيء ومريض وبعض الاقارب كما استخلف على رضى الله عنه بأبيه مود الانصاري في ذلك رواه الشافعي بإسناد صحيح فان استخلف من يصلي وسكت عن الخطبة لم يخطب بهم كما صرح به الجلسي لكونه افتيا على الامام وبما قصر وعلم ان تعبيره بما ذكر أدنى من قوله ويستخلف من يصلي بالضعفة (و) أن يذهب للصلاة (و يرجع) منها (كجمعة) بان يذهب في طريق طويل ما شيا بسكنة و يرجع في آخر قصر لما

ثم في غير الذهاب والرجوع فبأذكر والاتباع فيهما رواه البحاري وغيره وسببهما انه كان يذهب في أطول الطريقين تكثيرا للأجر و يرجع في أقصرهما وقيل لانه كان يتصدق على فقرائها وقيل ليشهده الطريقان (و) ان ياكل

فللهال عید (فطر و یسک) عن الأكل (لی) عید (الضحی) حتى یصلی للأبواب واه ابن حبان ولغيره وصحیح وحکمته امتیاز یوم العید عما قبله بالمبادرة بالاکل أو تأخیره بالنصریح بسن القهاب وما (٤٢٩) بعده من زیادی (ولا یکره نقل قبلها) بعد

ارتفاع الشمس (لقیرام)  
أما بعد ها فان لم یسمع  
خطبة فكذلك والا کره  
لا به بذلك معرض عن  
الخطيب الکلیة وأما الامام  
فیکره النفل قبلها وبعدها  
لا شئ له بغير الهم ولتحالفته  
فعل النبي صلی الله علیه  
وسلم (وسن أن یکبر غیر  
حاج برفع صوت) فی  
المنارل والأسواق وغیرها  
(من أول لیاتی عید) أى  
عید الفطر وعید الاضحی  
ودلیله فی الأول قوله تعالی  
ولتکملوا العدة أى عدة  
صوم رمضان ولتکبروا لله  
أی عندا کمالها وفی الثاني  
القیاس علی الأول وفی رفع  
الصوت اظہر وشعار العید  
واستثنی الرافعی منه  
المرأة وقاهر أن عمله  
اذا حضرت مع غیر محارمها  
ونحوهم ومثلها الخنثی (الی)  
تحريم امام) بسلامة العباد اذا  
السلام مباح الیه فان تکبیر  
أولی ما یشتغل به لانه ذکر  
الله تعالی وشعار الیوم فان  
صلی منفردا فالعبرة  
بإسلامه (و) أن یکبر أيضا  
(عقب کل صلاة)

(قوله الى أن يدخل وقت  
اسلامه) لكن لو صلى قبل

ولا یتخبر به المرواة اندر موبکره مکه کثرت الاسماک فی الاضحی والشرب مثل الاکل وأفضله  
علی ما فی الفطر الصائم بان یکون غرا أو زبیبا وان یکون وزرا کافی عی علی مر (قوله حتى یصلی)  
أی حتی تنقضى صلاتها بما یقبلها من الخطبة براموی (قوله وحکمته امتیاز) أى ولو کان مفطر اقبل  
قبل عید الفطر بغيره وصائما فقبل عید الاضحی لان المراد شأ به ذلك لان الحکمة لا یزیم  
اطرادها شورى مع زیادة وقد قال قل قوله وحکمته أى الاصلیة فلا یرد مفطر ومضان وصم  
غیره (قوله فیکره له لئلا) أى ویعتقد عی علی مر (قوله قبلها وبعدها) أى وان خطب غیره  
حج لکن قضیة التعلیل المذكور عدم الکراهة (قوله لا شئ له بغير الهم) وهو خطبة والصلاة  
کافی حل قال عی هو وایحی ان یسب لیسبها خطبة منه وأما نقلها فان کان دخل  
وقتنا رادة الصلاة فواضح أيضا والایان لم یدخل وقتها وأوجب عادتهم بالتأخیر فیلوجه الکراهة  
الان یقال لما كانت الخطبة مطلوبة فان الهم فی حقه اشتغاله بما یتعلق به أو امرأته لوقت الصلاة  
لا تظاهره ایها (قوله برفع صوت) أى لیلأ ولسهرا الا لغير ذکر بحضرة غیر محرم قل (قوله  
والاسواق) جمع سوق ید کرو ویتسمیت بذلك لقیام الناس فیها علی سوقهم جمع ساق زی  
(قوله من أول لیاتی عید) وتکبیر الیة عید الفطر کد من تکبیر الیة الاضحی للنص علیه کافی  
شرح مر والمناظرة فی کلامه بین المرسلین مرسل الفطر ومرسل الاضحی أما المقید فی الاضحی فهو  
أفضل من المرسل بقسمیه لشره بقبیته الصلاة عی علی مر (قوله ودلیله) أى التکبیر فی  
الأول وهو عید الفطر (قوله ولتکبروا لله) لان الواو هنا الترتیب لا المطلق الجمع والایصح الاستدلال  
لان المفروض الاستدلال علی ان التکبیر بعد کمال عدة فقد قال بعضهم جل لواو هنا علی الجمع المطلق  
خلاف الاجماع فحین جعلنا علی الترتیب ولتکبروا لله الشارح أى عندا کمالها ملخصا من حل مع  
زیادة (قوله اذا حضرت مع غیر محارمها ونحوهم) خرج بهذا القید ما کان فی بینها وأحوه ویس  
عندها رجال أبی فترفع صوته به وهو ظاهر عی علی مر (قوله لی تحرم امام) أى لی ان  
یدخل وقت اسراره المطلب سواء صلی معه أو منفردا أو یصلی أو آخر الامام الصلاة وهذا ما اعتمد  
مر وقل وبراموی (قوله فان تکبیرا ولی ما یشتغل به) فلو اتفق ان لیل العید لیل الجمعة جمع فیها بین  
التکبیر وقراءة الکھف والصلاة علی النبي صلی الله علیه وسلم فیشتغل کل جزء من اللیل شیوع من  
الثلاثة ویختبر بما یقدمه ولكن اعل تقدم التکبیرا ولی لانه شعار الوقت عی علی مر (قوله  
فالعبرة بسلامه) کذا قال الشارح ونبه العلامة حج وینفی حله علی ما اذا ترک الامام صلاة العید  
جساعة أو سبق الامام بالصلاة وصلى نفسه براموی (قوله وأن یکبر عقب کل صلاة) ولونسى التکبیر  
أو لعدم مکه عقب الصلوات فتد کر فیکبر لئلا کره ولارادة التکبیر فی العمد وان طال الفصل بین  
الصلاة والتد کر لان التکبیر شعار هذا الایام لا وصف للصلاة ولا جزء منها فینسقط طول الفصل أى  
فی ایام التشریق فان خرجت سقط ولا یلحق بالصلاة سجدة التلاوة والشکر ولواقته صلاة من هذه  
الایام وقضاها فی غیرها لم یکبر عقبها کافی المجموع بل قال لانه لا خلاف فیہ لان التکبیر شعار الوقت  
کما سکر فی الشوری وشرح مر قال عی ویقدم التکبیر علی آذ کارها أى الصلاة لانه

الامام اعتبر احرام نفسه (قوله وهذا ما اعتمدته الرمی والقلیوبی و براموی) عبارة الرمی فی شرحه كالشرح وعبارة شرح الروض  
وغیره الى تمام احرام الامام وهي غیرا بقية التلاوة خصوصاً قول ابن حجر فی شرح الارشاد الى نطق الامام بالرأ من تکبیرة التحريم ٥١  
وانظر لواء الامام التحريم الى الزوال وأترك الصلاة ولعل هذه عمل كلام القلیوبی



١ كبر (وتقبل شهادة  
هلال عول يوم الثلاثاء)  
بان شهدوا برؤية هلال  
البيلة الماضية ففطر (ثم  
ان كانت) شهادتهم (قبل  
زوال) بزمن يسع الاجتماع  
والصلاة أو ركعة منها  
(صلى العيد حينئذ أداء  
والا) بان كانت بعد الزوال  
أوقبله بدون الزمن  
الذكر (ف) تعلى (قضاء)  
مضى أو يه قضوا أما  
شهادتهم بعد اليوم بان  
شهدوا وبعد الغروب فلا  
تقبل في صلاة العيد فتعلى  
من القضاء إذا لا فائدة في  
قبولها الا ترك الصلاة فلا  
يضن بها وتقبل في غيرها  
كوقوع الطلاق والعسنى  
المعلقين برؤية الهلال  
(والعبرة) فيما لو شهدوا  
قبل الزوال وعدلوا بعده  
قبل الغروب أو شهدوا قبل  
الغروب وعدلوا بعده  
(بوقت تعديل) لاشهادة  
لانه وقت جواز الحكم  
به فتعلى العيد في الاولى  
قضاء وفي الثانية من القدر  
أداء وهذا من زيادى

باب في صلاة كسوف  
الشمس والقمر

فالامام الهادي والمراد كل من تحزب من الكفرة لحر به عليه الصلاة والسلام فتكون استغرافية كافي  
القسطاني وقوله وحده أى من غير قتال الأديمين بان أرسل عليهم بجو جنود الأمويها بدر (قوله)  
فقطر (أى وجوباً) (قوله أداء) خبر لتكون المحذوفة أى وتكون أداء كما صرح به مر في الشارح  
ويصح ان تكون حالاً من العيد وهو أولى من التقدير (قوله فلا تقبل في صلاة العيد) قضيت انه  
لا يجوز فعلها لئلا ينفردوا ولا جماعة ولو قبل بجواز فعلها لئلا يساقى حق من لم يرد فعلها مع الناس لم  
يبعد بل هو الظاهر ع ش على مر (قوله فلا تقبل في صلاة العيد) أى ترك صلاة العيد أى  
بالنسبة له كما يدل عليه قوله بعد إذا فائدة في قبولها الا ترك الصلاة أى أداء (قوله فصل من القضاء)  
ظاهراً ولو لم يأت (قوله إذا لا فائدة في قبولها الا ترك الصلاة) عبارة فصرح مر لان شوا لا قد دخل  
بقينا وصوم ثلاثين وقسم إذا فائدة في شهادتهم الا انهم من صلاة العيد اه واستشكله الاسوى  
بما حصل ان قضاءه يمكن لئلا هو أقرب وأحوط وأيضاً بالقضاء هو مقتضى شهادة البينة الصادقة  
فكيف يترك العمل بها وتتوى من القضاء مع علمنا بالقضاء لئلا يساعده بالوغ الخبر بن عدد التواتر  
اه سم (قوله وتقبل في غيرها) ومن الغير ان كانت تخرج قبل الفرج جوا ع ش على مر ومن  
الغير أيضاً صوم اليوم الذى اصلون فيه فيصوم لانه ثابى شوال (قوله المعلقين برؤية الهلال) انظر  
المعلقين بالعيد والظاهر عدم الوقوع لان العيد يوم بعد الناس ويحتمل خلافه احتياطاً ثم رأيت حج  
بزم هذا شو برى (قوله والعبرة) بوقت تعديل يقتضى انه بمجرد الشهادة لا يشيت المشهود به ولا  
يعول عليها بل ينظر التعديل نعم ان ظن شيئاً عول على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة فليتنا بل  
هو عام سم

### باب في صلاة كسوف الشمس والقمر

وما يطالب فعله لاجلها مما لا يجوز في غيرها مع عدم تكرارها هو من خصائص هذه الأمة  
وشرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة صلاة خسوف القمر في جادى الآخرة  
من السنة الخامسة على الراجح كما يراى المرادى قال بعضهم كان الاولى ان يقول في صلاتي كسوف الخ قال  
شيخنا الاولى ما ذكره المصنف ارا من تولى ثنتين لان التثنية توهم ان لكل من الكسوفين  
صلاة مستقلة وليس كذلك وكسوف الشمس لاحقية له عند أهل الهيئة فانها لا تتغير في نفسها وانما  
القمر يحول بيننا وبينه وخسوفه له حقيقة فان ضوءه مكسب من ضوءه اوسببه محاولة ظل الارض  
بيننا وبينه بنقطة التقاطع فلا يبقى فيه ضوء البنة كافي شرح مر قال العلامة أحمد بن العماد في  
كتابه كشف الاسرار عما عني عن الافكار اماماً بقوله المتضمن وأهل الهيئة من ان الشمس  
اذا صادفت في سيرها القمر حال بيننا وبين ضوءها فباطل لادليل عليه وذكر ان سبب كسوفها  
تخوف العباد بحبس ضوءها ليرجعوا الى الطاعة لان هذه النعمة اذا حست لم تبت زرع  
ولم تحفز ثم لم يحصل له نفع وقيل سببه تجلى الله سبحانه وتعالى عليها فانه يتجلى لئى  
الاخضع فقد تجلى للجلجل فجلده كما وقيل سببه أن اللانكة تجرها وفي السماء بحر فاذا وقعت فيه حال  
سيرها استرضوها كما قاله تعالى ومن خواص الشمس أنها ترطب بدن الانسان اذا نام فيها ترسخ  
الماء البارد وتبرد البطيخ الحار قال الطرطوشى في شرح الرسالة ان مغيب الشمس باطلاع حوت لها  
وقيل في عين جمة بالهزم لقوله تعالى تقرب في عين جمة أى ذات سبأى طين وقال قري به حامية بغير  
هزم أى حارة وقيل سبب غروبها انها عند وصولها لآخر السماء تطلع من سبأ الى سبأ حتى تسجد تحت  
العرش فتقول يا رب انقوا ما يصونك فيقول الله تعالى ارجى من حيث جئت فتزل من سبأ الى سبأ

والكسوف للقمر وهو أشهر (سنة) مؤكدة لاخبار صحيحة ولا يهاذت ركوع وسجود لأذان لها كصلاة الاستسقاء وجلا قول الشافعي في الام لا يجوز تركها على كراهته لتأكدها ليوافق كلامه في مواضع أخرى لمكرهه قد يوصف بعدم الجواز من جهة اطلاع الجائر

(قوله وقد شاهدت ذلك) بهامش عن شيخ مشايخنا الشنقفي أنه من جملة كلام الامام على كرم الله وجهه (قوله رحمه الله وهو أشهر) واختصاص بالكسوف الهيئة الكافئة فلا ينافي من صلاة ركعتين لكسوف النجوم كائن للزلازل والصواعق والارباح الشديدة نص عليه في شرح البهجة الا مسئلة النجوم في حاشية سم على التهجج لكنها تسن فرادى في البيت كاستل النقل الذي تشرح فيه الجماعه قاله في شرح الروض (قوله من باب جالس) أي ليس بهن باب ظرف مشا فلا ينافي أنه يقال البناء للعجول ويقال الكسوف واخف أيضا (قوله ولا حياته) زاده دفعا توهبه التقييد بالموت انهما ينكسفان لهما الا فهو يقال به موت ولده صلى الله عليه وسلم دفعا بهما فهو موت انكسافهما لونه

حتى نطعم من المشرق ومن خواص القمر انه يصرف لون من بام فيه ويشغل رأسه ويسوس العظام وبني ثياب الكتان وسئل على كرم الله وجهه عن السواد الذي فيه فقال إنه أوسع جناح جبريل عليه السلام وذلك ان الله خلق نور الشمس والقمر ثم أمر جبريل فحجبه عن جناحه فحامن القمر تسعة وتسعين جزءا فخلق الله الشمس فأذهب عنه الضوء وأبقى فيه النور فذلك قوله تعالى فخلقنا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة واذنظر إلى السواد الذي في القمر ووجدته حروف الحيم والميم والياء واللام والالف أي جيلا وقد شاهدت ذلك وقرأ به مرارا ولكل شهر قر بخلاف الشمس فها واحدة نقلته من خط شيخنا ح (قوله والاصل فيها) أي في مشروعيها يقطع النظر عن كونها سنة مؤكدة لثلاث شكر مع قوله بعد لاخبار صحيحة وقوله لاخبار الآتية أي بطريق الإشارة في قوله للاتباع وقول ابن عباس فقام قياما إلخ وما روى به جبريل تارة وأخرى لأنه لم يذكر كراخبار اصر بها اه (قوله المعبر عما إلخ) أشار به إلى أن قوله الكسوفين ليس فيه تعليب أحدهما على الآخر بل إشارة إلى أن هـ اقول (قوله وهو أشهر) لان الكسوف الستون نور الشمس لا يشارك جرمه وإنما يستعز بهما لونه جرم القمر يدنا بينهما عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهر وفاد يوجد في غيره فهو من خرق العادة واخلف المحو وهو بالقمر أليق لان جرمه أوسع وقيل كالأرض في مقابلته نور الشمس فإذا حال جرم الأرض بينهما عند المقابلة منع نورها أن يصل إليه فيظلم ولذلك لا يوجد الا قبيل انصاف الشهر فإذا وجد في غيرهما فهو من خرق العادة بخاصة من الأول كسوف الشمس في عاشر ربيع الأول يوم مات ابراهيم ولده صلى الله عليه وسلم سنة ثمان من الهجرة وعمره سبعون وباعلى الصحيح ومنه الكسوف عاشر المحرم حين قتل الحسين رضي الله عنه سنة إحدى وستين قبل عبادة النوبري قوله وهو أشهر لان كسوفه أعظم وتفسير وخسوفه منه اذهب بالسكابة اه وكسوف وخسوف من باب جلس اه مصباح (قوله سنة مؤكدة) لم يقرب هنا ولولفرد ومساخر وعبد وامرأة كقائل في صلاة العيد وكسبي في صلاة الاستسقاء مع انها تسن لهم اكتفاء بما تقدم ذكره في الاستسقاء لطول الفصل (قوله لاخبار صحيحة) منتهاه عليه الصلاة والسلام ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيت ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكسف ما بينكم اه مر وهـ قال للاتباع كآقال مثله في العيد ولعله لا يهامة صلى الله عليه وسلم فعل جميع الكيفيات شوري وفيه أن الشارع علل جميع الكيفيات بالاتباع لانه علل الأخيرة بقوله لتبوت التطويل في ذلك من الشارع إلخ ولما كانت الاخبار لا تدل على أن فعلها والقول كاحتمل الوجوب وهو الاصل يحتمل التندب في دليل يدل على التندب وهو قوله ولا يهاذت ركوع وسجود لأذان لها وكل ما هو كذلك يكون سنة والدليل على عدم الوجوب ما صرح في قوله هل على غيره اه قال لا لأن تطوع اه اطف وقال سم قوله ولا يهاذت ركوع هذا استدلال على عدم وجوبها باللازم لكونها مستتردا على القائل بالوجوب (قوله كصلاة الاستسقاء) أي في السنة ولما كانت صلاة الاستسقاء متفقا على سنيتها جعلها أصلا مقبلا عليه هنا وفي صلاة العيد ومنه مسمى على جواز القياس مع النص قصد به الرد على من قال بوجوبها واستند في ذلك لظاهر كلام الشافعي في الام وقد أجاب عنه الشارع (قوله) لتأكدها) علة لكرهه وقوله ليوافق كلامه إلخ علة للحمل وبرد على العلة الأولى أن الكراهة لا تثبت إلا نهى مخصوص وأما المستفاد من أوامر التندب بخلاف الأولى كافي الاصول ويؤخذ عنه معاني الشوري تلاقح حجج وهوان تأكد الطلب في التندب يقوم مقام النهي المخصوص في



زياد (وأدنى كالمائة

قيام وقراءة ركوع كل

ركعة) للتابع رواه

الشيخان وتفسير كثير بان

هذا أقلها بحمول على ما إذا

شرح فيها بنيتها هذا زيادة

أو على أنها أقل الكمال وما

في رواية مسلم أنه صلى الله

عليه وسلم ركعتين

في كل ركعة ثلاث

ركوعات في أي شيء له أربع

ركوعات وفي رواية لابي

داود خمس ركوعات أجاب

أثبتنا عنها بان رواية

الركوعين أشهر وأصح

وبحملها على الجواز

(قوله وأما المستفاد من

أوامر الصلاة أي وأما النهي

المستفاد من أوامر التذنب

لقاعدة ان الأمر بالنهي

نهي عن ضده اه شيخنا

(قوله ليس في هذه الرواية

الح) هذه عبارة سم

عن حج (قوله ولا نظر

لاشتمارها) لكن فيه

أنه لا شتمار مع الفضلية

كذا بحث سم (قوله

بغلاف الوتر) وأيضا

الكيفيات هنا سواء في

عدد الركعات وأما

اختلاف الصفقة فغير ولا

كذلك الوتر اه سم (قوله

فأعجل عمل بنية على ما نواه)

أي ولو كانت النية في ركوع

الثانية الثاني أيضا فأما

تحصيل الحائز ولا نفعه نية المفارقة

انقضاء الكراهة فيكون المكروه ما ثبت بنهي مخصوص أو ما استفيد من أوامر التذنب المؤكد  
فأما (قوله على مستوى الطرفين) فيكون معنى لا يجوز تركها إلا بياح تركها بل هو مكروه جاف  
شيخنا وعبارة شرح مر اذا المكروه غير جائز حوازا لمستوى الطرفين (قوله كسنة الظهر) فلو  
نواها كسنة الظهر من بعد الاحرام أن يذكر كوعا في كل ركعة يجوز وهذا هو المتمد برماوى  
(قوله رواه أبو داود) ليس في هذه الرواية التعرض لكونها كسنة الظهر بل أنه صلاها ركعتين  
لكن زاد النسائي فصل ركعتين مثل صلاتكم هذه ولما حكم بحجوه هو ظاهر في أنها كسنة الظهر  
وبما نفع من حل المطلق على المقيّد برماوى (قوله وأدنى كالمائة) فإذا نواها أي الصلاة بهذه  
الكيفية لم يجز له أن يقتصر على الأقل كالمائة ففعل الاكل اذا نوى الأقل وأفتى والده شيخنا أن  
من نوى صلاة الكسوف وأطلق خبرين أن يصلها كسنة الظهر وبين أن يصلها بركوعين وحيدئذما  
أن يقتصر على ما هو أدنى الكمال أو باني بها هو الاكل ولا يحمل على هذه الكيفية التي هي الاكل  
ولا نظر لاشتمارها بخلاف الوتر فإنه لا يضر فيه بل يحمل على ثلاث والفرق أن الاقتصاد على الركعة  
فيه خلاف الأول وهذا واضح في حق غير المأموم أما هو اذا أطلق فأعجل عمل بنية على ما نواه الامام فان  
نوى الامام كسنة الظهر وصرفها المأموم إلى غير هذا وعكسه ينبغي أن لا تصح لعدم التحسين من المتابعة  
حل (قوله زيادة نيام) وتجيب عن قاعدة الفاتحة في القيام الزائد بنى وقضيته بطلان الصلاة بفرك  
الفاتحة في القيام الثاني كالاتي فليحذر عن ع ويسن له التؤد في القيام الثاني من كل ركعة شرح  
مر (قوله وركوع كل ركعة) أي فالتأخير عن رفع رأسه من كل ركوع سمع الله لمن حمده بذلك  
الحمد كافي الروضة وهو المتمد خلافا لوردي من أنه لا يقول ذلك في الرفع الا من كل من الركعتين  
بل يرفع مكبرا لانه ليس اعتدالا شرح مر به هو قيام (قوله بحمول على ما إذا شرع فيها الح)  
معناه أنه في هذه الحالة لا يجوز له التقصير عن تلك الكيفية بان يقتصر على قيام واحد لان هذه الكيفية  
هي أقلها بعد نيتها بالفعل بمعنى أنه لا يجوز له التقصير عنها وليس معناه أنه ليس هناك كيفية أخرى أقل من  
هذه اذا نواها ابتداء صح (قوله أدنى كالمائة الكمال) ليس معناه ان الكمال الذي هذه الكيفية  
أدناه هو الزيادة في الركوعات والقيامات أكثر من اثنين في كل ركعة بل المراد بالكمال الذي هذه  
الكيفية أدناه ما زاد على تلك في القيامين والركوعين سم بالعلمي (قوله وما في رواية مسلم الح) ان  
كان غرضه الابرار على ما ذكره من أنه أدنى الكمال فلا وجهه كالمائة وان كان غرضه الابرار  
عليه وعلى ما بعد فليتمل وجهه شو برى وقوله فلا وجه له أي لان قوله وأدنى كالمائة الح لا ينافي ان  
تفصيل ثلاث ركوعات أو أربع جلا على انها من الاعلى لانه لم يصرح الاعلى في كونها ركوعين فقط  
ويمكن ان يوجه بأن أدنى كالمائة أو عشرين ركوعين فقط وانما زاد الاعلى بالركآت والتسبيحات  
شيخنا والأولى ذكر هذا أي قوله وما في رواية الح بعد قول المتن ولا ينقص ركوعا لاجل ما لا يرد  
لعدمه كما صنع مر وذكر ان محل الثلاث ركوعات وما بعد ما عند عدم الانجلاء وقوله بان رواية  
الركوعين أشهر وأصح هذا على القول بالتعارض بين هذه الروايات بان كانت الواقعة واحدة بان صلى  
النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف أو الخسوف في وقت معلوم واختلف الرواية في كيفية قيام ذلك الوقت  
بان قال بعضهم صلاها بركوعين في ذلك الوقت وقال بعضهم صلاها بثلاث ركوعات فيه وبينهم باربع  
فيه وبعضهم بخمس فيه وقوله وبحملها على الجواز هذا على القول بعدم التعارض بين الروايات بان  
تمددت الواقعة بان صلاها في أوقات كل وقت بكيفية (قوله وبحملها) أي حل هذه الروايات أي

رواية ثلاث ركعات أو أربع ركعات الخ وهذا مبني على ضعف فيكون ضعيفا شوبرى **(قوله ولا ينقص)** يفتح المثناة التحتية من نقص برماوى قال تعالى ثم لم ينقصكم شيئا **(قوله ولا ينقصه لعمري)** قيل انما يأتى في الركعة الثانية وأما الأولى فكيف يعلم فيها النقص بعد فراغ الركوعين وأجيب بأنه ينصو ذلك لاهل المعرفة بالحساب حل **(قوله ولا يكررها)** أى لا يفعلها ثانيا **(قوله نعم ان صلاها وحده)** أى وكذا لو صلاها في جماعة ثم ادرك جماعة أخرى فله اعادة تمام الجماعة وانما خص على المنفرد لانه محل وقار وجواب على الغالب شرح حر **(قوله صلاها كفى المكتوبة)** و يظهر بجى شروط اعادةها و يظهر انها لو انجحت وهم في المعادة ثم عاودوا المعادة كالأول انجحت وهم في الأصلية و يفرق بين هذا وبين ما لو خرج الوقت وهم في اعادة المكتوبة حيث قيل بالبطان بأنه في المكتوبة ينسب الى تقصير حيث يشرع فيها في وقت لا يسعها أو يسعها وطول حتى يخرج الوقت بخلاف ما هنا فان الانجلاء لا طريق للمعرفة ولا نظر الى أنه قد يكون من علماء الهيئة لأن أهل السنة لا يقولون على ذلك ع ش على حر **(قوله في قيام أول)** بالصرف وعنده لانه ان كان بمعنى متقدم صرفاً و معنى اسبق منع ع ش وفيه انه هنا بمعنى متقدم فلان معنى التجوز الوجهين وأيضا المصنف يستعمله ممنوعا من الصرف ولو كان بمعنى متقدم كما قال فباسم ولونسي تشهد أول فانه بمعنى متقدم والظاهر ان الذى فى المتن محتمل للعينين فيجوز فيه الوجهان فتأمل **(قوله وأقدها)** ان لم يصحها فان راقدها مع احسانها كان خلاف الأولى ع ش **(قوله كاتني آية منها)** أى معتدلة وأنها مائتان وست وأربعون ومائتان و آل عمران مائتان وهي وان غارت البقرة في عدد الآي لكن غالب آي البقرة أطول بكثير وقوله في الثالث كاتني وخسين منها أى لان النساء مائة وخمسة وسبعون وهي تقارب مائة وخمسين آية من البقرة أطولها وقوله في الرابع كاتني منها أى لان المائدة مائة وثلاثة وعشرون وهي تقارب مائة من البقرة أطولها ط ف قال الاسنوى يبنى أن يراد الآيات التوسطة في الطول والقصر زى والتطول به هنا ليس خاصا بالامام المحصورين لان كل ما ورد فيه نص مخصوص لا يقتضي رضا المحصورين شرح حر **(قوله متقاربان)** أى في الطلب اذ يتغير بينهما في القدر كما قرر شيخنا وفي قول على الجلال قوله وهم متقاربان أى لان السورة الثالثة يزيد على مقابلهما من النص الآخر وهو مائة وخمسون آية بنحو خمس وعشرين آية والرابعة تزيد على مقابلهما بنحو ثلاث وعشرين آية قال شيخنا العزيرى قوله متقاربان أى باعتبار أنه في النصين تطول في الأولى على الثاني والثالث على الرابع فقصر الثاني بالنسبة للأول كقصر الرابع بالنسبة لثالث والا فبينهما بون بعيد **(قوله بل الامر فيه على التقريب)** اعترض بأنه قد علم أن النص الأول يقتضى تطول بل الثاني على الثالث وان النص الثاني فيه عكس ذلك وهو تطول بل الثالث على الثاني لان النساء أطول من آل عمران و بينهما أى النصين تفاوت كثير فكيف يكون الامر فيهما على التقريب مع ان بينهما اختلافا عظيما وأجيب بأنه يستفاد من مجموع النصين انه غير بين تطول بل الثالث على الثاني ونقص عنه أى فيكون الامر فيهما على التقريب في الطلب أى طلب منه كل منهما حل مع زياد شوبرى وأجيب أيضا بأن المراد بالتقريب التسهيل والتيسير من الشارع بمعنى انه خير بينهما وقال بعضهم لما كان الثالث من الركعة الثانية طلب تطويله على الرابع كما طول الأول على الثاني كان الامر فيهما على التقريب والنص الأول ناظر لكون كل قيام تابعا للآية فطلب نقصه **(قوله كاتني آية الخ)** قال شيخنا الشوبرى انظر ما الحكمة في ذلك فلا كان في الثاني تسعين على التوالي اه **(أقول)** ولعل الحكمة في ذلك ان كل ركعة مستقلة فجعل الثاني في الركعة الأولى والرابع في الركعة الثانية متساويين في التفاضل بين كل بعشرين أو ما التفاضل بين

**(ولا ينقص)** معللها منها **(ركوعها لعمري ولا ينقصه)** فيها **(لعمري)** حملها على انواه ولا يكررها نعم ان صلاها وحده ثم ادركها مع الامام صلاها كما في المكتوبة **(وأعلاه)** أى الكمال ان يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة أو قدرها ان لم يحسنها **(و)** في قيام **(ثان)** كاتني آية منها **(و)** في الثالث كاتني وخسين منها **(و)** في الرابع كاتني منها وفي نص آخر في الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها وفي الرابع المائدة أو قدرها وهما متقاربان والاكثر على الاول قال في الروضة كاتنيها ويساعى الاختلاف الحق بل الامر فيه على التقريب **(و)** أن **(يسبح في كل ركوع)** وسجود في أول منها **(كاتني من البقرة و)** في **(ثان كاتني و)** في **(ثالث كسعين و)** في **(رابع قوله متقاربان)** أى في الطلب أى انه غير بينهما الا أن بعضهم عين في أحد الاعلى النص الاول **(قوله كقصر الرابع الخ)** أى في مطلق القصر لا في قدر القصر والطول

طوبى لانعوا من سورة البقرة  
وفي بقية القيامات فقيام  
طوبى لا وهو دون القيام  
الاول وفي الركوع الاول ثم  
ركع ركوع طوبى لا وفي بقية  
الركوعات ثم ركع ركوعا  
طوبى لا وهو دون الركوع  
الاول ولا يطيل في غير ذلك  
من جلوس واعتدال واختار

النزوى أنه يطيل في الجلوس  
بين السجدين ايضا لصحة  
الحديث فيه ومحل ما ذكر  
اذ لم يكن عسر والاسن  
التخفيف كما يؤخذ ذلك  
من قول الشافعي في الام  
اذا بدأ بالسجود قبل  
الجمعة خفها فقرأ في كل  
ركوع بالفاتحة وقل هو  
الله احد ما أشبهها (وسن  
جهر بقرأة) صلاة  
(كوف قر) لشمس  
لان الاولى ليلية ولمحقة  
بها بخلاف الثانية وما روى  
من أنه صلى الله عليه وسلم  
جهر وأنه أسر جمل على  
ذلك (وسن) (فعلها) أى  
صلاة الكسوفين (بمسجد  
بلاعد) كخطبة في العيد  
وهذا من زبدي (د) سن  
(خطبتان تخطيتي عيد)  
فيا مبر (لكن لا يسر)  
فهما لم يرد ورواه وغيره  
بما ذكر أهم مما عبر به  
(وحت) فقيما للمعصيا  
(على) فمن (خير) من

الثاني والثالث فكان بعشرة فقط واختبرت العشرة على غير هالانها أقل عقود العشرات برماوى  
(قوله تكمسين) قال العلامة الشورى هلا قال تكسين وما وجه هذا النقص (أقول) وجهه انه  
جعل نسبة الارباع الثالث كنسبة الثاني للاول والثاني نقص عن الاول عشر بن فسكنذا الرابع نقص  
عن الثالث عشر بن ع ش على م (قوله ثبوت التطويل الخ) استدل على قوله بأعله  
الخ وقوله في ذلك أى في القيام والركوع والسجود وقوله بالانقدير رأى بالقول فلا ينافي انهم استنبطوه  
من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله في القيام الاول) أى في شأنه (قوله قيام قياما) مقول القول  
(قوله وفي بقية القيامات) وهى ثلاثة وهو جمع مؤنث سالم ساعى لانه ليس من الستة القياسية المشهورة  
المنطومة في قوله

وقسه في ذي التا ونحو كرى \* ودرهم مصفر ومحررا

وزينب ووصف غير العاقل \* وغير ذلك من الناقل

وميل ركوعات (قوله وهو دون القيام الاول) فيه أنه لا يدل الاعلى ان بقية القيامات أدون من القيام  
الاول وأما كون القيام الثاني أطول من الثالث والثالث أطول من الرابع فلا يدل عليه وانظر دليله  
وكذا يقال في قوله الآتى وهو دون الركوع الاول أى لا يستفاد منه تفاوت الركوعات الماتى بها بعد  
الركوع الاول ع ش (قوله ولا يطيل في غير ذلك) هذا من كلام الشارع معطوف على قول الماتن  
وأعله ان يقرأ بعد الفاتحة الخ (قوله واختار النوى) ضعيف أى اختار من جهة الدليل وقوله  
لصحة الحديث فيه انه ليس كل ما صح به الحديث يكون مذهبا للشافعي اه حل (قوله ومحل  
ما ذكر) أى قوله وأعله الخ (قوله في كل ركوع) أى في كل قيام ركوع كفى ع ش أولى كل سابق  
ركوع وهو القيام أو أنه أطلق الركوع وأراد به الركعة من باب اطلاق الجزء وارادة السك (قوله أو  
ملحقة بها) وذلك بعد العجز حل (قوله بلاعد) فضيته أنه لو ضاق المسجد فلا فضل الصحراء  
لكن في ع ب ان فعلها في الجامع أولى وان ضاق وهو موافق لما صرح به العلامة م ر حيث قال  
والجامع أفضل ولم يقل بلاعد ويمكن توجيه قوله وان ضاق بأن الخروج الى الصحراء قد يؤدى الى  
فواتها بالانحلاء ع ش على م قالوا لا حذف قوله بلاعد (قوله وسن خطبتان) أى ولو بعد  
الانحلاء أى لا مام لا لفرد ولا امامة النساء سم (قوله فيا مبر) من جملة ذلك تقدم الصلاة عليهما  
ومنه الاركان والسكن والشروط من الاسماء والسماع وكونهما عربيتين اه حل أى لا في كلها  
كالعارة والستر والقيام وفي قل فلو قصدها أى الخطبة لم تصح ويحرم ان قصدها كفى العيد (قوله  
لكن لا يكبر فيها) ظاهر كلامه أنه لا يبدله بالسبيح ولا بالاستغفار اسكن استقر ع ش انه  
يبدل التكبير بالاستغفار قيا ساعلى الاستسقاء لانه يطلب هناما يطالب فيه قرره شيخنا ح ف (قوله  
من توبة) من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتمسك بالفرور ويسن الغسل كاعلم ع ش في قوله  
الذين بأحسن ثيابه والتنظف بالزلة تحفظوا لضيق الوقت ولا توفت سؤال وذلة حل (قوله  
وصدقة) ومتى أمر الامام بشئ وجب والواجب في الصدقة أقل متمول ان لم يعين فقرا فان عين قدرا  
زائد على زكاة الفطر اشترط أن يفضل عن كفايته وكفايته مونة بقية العمر الغالب ح ف (قوله  
وعتق) الاول واعتاق لان الفعل للمتعدى اعتق لا عتق لانه لازم تقول عتق العبد ولا تقول عتقت  
العبد بل اعتقته اطلقى (قوله أمر بالعاقبة) بكسر العين وفتحها كالكتابة فبرها سم وان اراد  
بها الاعتاقى (قوله ولا تخطب امامة النساء) قياس الاذان سورة الخطبة حره حل (قوله

توبى بصدقة وعتق ونحوها في البخارى أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالعاقبة في كسوف الشمس ولا تخطب امامة النساء ولو قامت

واحد وعطفتين فلا بأس  
(وتدرك ركعة بأدراك  
(ركوع أول) من الركعة  
الأولى أو الثانية كل سائر  
الصلوات فلا تدرك بأدراك  
ثان ولا يقامه لهما  
كالتامين للأول وقامه  
(وتغوت صلاة) كسوف  
(شمس بفرورها) كسفة  
لعدم الانتفاع بها بعده  
(وبانجلاء) تام بقيتنا لانه  
المقصود بها وقد حصل  
خلاف الخطية لان المقصود  
بها الوعظ وهو لا يفوت  
بذلك فلو حال سحب  
وشك في الانجلاء أو  
الكسوف لم يؤثر فيسقط  
في الأول لان الأصل بقاء  
الكسوف ولا يصح في  
الثاني لان الأصل عدمه  
(وتغوت صلاة) كسوف  
(قربه) أي الانجلاء المسمى  
(وبطلوعها) أي الشمس  
لعدم الانتفاع به بعد  
طلوعها فلا تغوت بفرورها  
كسفا كالواستر بتمام ولا  
بطلوع بغير لبقاء الانتفاع  
بنوعه ولو شرع فيها قبل  
الفجر أو بعده فطلعت  
الشمس في أثناءها لم يطل  
كالواجبي الكسوف في  
الانتهاء (لواجمع عباد  
كسوف وبنجاء قدمت)  
أي الجنزة لخوف تغير الميث  
بأنجيها (أو كسوف  
وفرض بجمع تقديم أي  
الفرض) ان ضاق وقته  
والا فالكسوف) بتقديم

فلا تدرك (عنه) فيمن فعلها بالمهيئة المخصوصة أمان من أحرم بها كسنة الظهر فيدرك الركعة بأدراك  
الركوع الثاني من الركعة الثانية عرش على مر (قوله) وتغوت صلاة كسوف الخ) بمعنى يتبع  
فعلها بعد ذلك لا بمعنى قوات الاداء أي فلا تقضي ولا يشترط لصحة صلاة الكسوفين أن يبقى من الوقت  
ما يسع الركعتين حتى لو قرب الغروب أو الطلوع جدا فإنه يصح الاحرام بها وان علم شيعة كالجزم به حج  
شورى وبعبارة قول على الجلال وتغوت صلاة الخ) ويزعم قوات الخطية لانها تابعة فلو انجلت بعد  
الصلاة تمت الخطية وعلى هذا يجعل ما في المنهج وشرح شيخنا وغيرهما لا هو عطف وقول شيخنا  
بعد قوات الخطية في الحالة الأولى فيه نظر فراجع (قوله) بفرورها ولو تقدرا) فيشمل أيام الدجال  
(قوله) لعدم الانتفاع بها) أي مع ذهاب محل سلطانها فلا ردع قواتها بفرور القمر كسفا وقوله  
وبانجلاء تام بقيتنا هذا ان القيد ان معتبران أيضا في الغروب اه (قوله) يقينا) فيه إشارة إلى أنه لا يعمل  
بقول المتحججين لأنه تخمين فلا يعمل به في مثل هذه الصلاة شو يرى (قوله) بخلاف الخطية) أي قائما  
لا تغوت بذلك أي من صلى قبل الانجلاء وليس المراد انها تغل بعد الانجلاء من غير سبق صلاة شو يرى  
(قوله) ولا يصح في الثاني) هذا وان كان محميا في نفسه إلا أنه لا عمل له هنا لانه ليس من جملة التفرع  
على ما قبله كالاجتناب بل محله عند أول الباب عند قوله صلاة الكسوفين سنة بان يقول اذا تيقن التغير  
فلو شك فيه كان حال سحب الخ تأمل (قوله) فلا تغوت بفرورها) وبقارب غروب الشمس كاسفة بان  
الليل محل سلطانها فغروب به كسفته تحت السحاب مر (قوله) لبقاء الانتفاع بنوعه) هذه العبارة لا توجد  
فيها لغز كسفا مع القطع بأنه لو لم يكن كسفا لا يبقى ضوءه لم يبق الفجر كالوكان ذلك في غروب الشمس  
مثلا ع (قوله) كالواستر) أي قياسا على ما لو استتر كاشير له كلام مر (قوله) كالواجبي الخ)  
وتجها وان لم يدرك ركعة منها ولا توصف بقاءه ولا قضاءه أدرك ركعة لأنه لا وقت لها بعد وبخلاف  
المكتوبة ولو شرع فيها طائفا بقاء الوقت فتبين أنه كان اجلي قبل تحريمها بطلت ولم تنعقد فلا حث  
لم ينهوها كسنة الظهر حل لعدم وجود تغل مطابق على هذه الكيفية والوجه محتم وصفا بالأداء  
وان تغل القضاء كرمي الجمار حج عرش ويرد على ان الأداء فسل الشيء في وقته المقدرة شرعا  
الآن يقال يلزم من الكسوف الذي تغل فيه منزلة الوقت المقدرة من الشارع (قوله) ولو واجتمع عيد  
عبارة شرح مر ولو واجتمع عليه صلاتان فأكثر ولم يأمن القوات قدم الأخوف فواتهم إلا أكد  
فعل هذا الواجتم عليه كسوف ووجه الخ) واجتماع العيد مع الجنزة ليس من هذا فذكره فيه لمناسبة  
لما ذكره في الحكم (قوله) قدمت) أي الجنزة أي سواء أتسع الوقت أو ضاق أخذنا من تعليقه  
الآتي وهل التقديم واجب أو مستحب ظاهر كلامهم الأول قوله لخوف تغير الميث أي لان الميت مظنة  
للتغير قال السبكي قضية تعليمه بخوف تغير الميث أن تقديم الجنزة على الفرض ولو واجتمع عند اتساع  
الوقت واجب ومنه يعلم ان الناس محطون فيما يفعلونه الآن من تأخير الجنزة قمع اتساع وقت الفرض  
قال العراق وهذا خطأ ظاهر يجب اجتنابه عمرة اه زى وهذا عمل ما يمكن التأشير بسير المصلحة  
للميت لكثرة الصلوات عليه والافلا يفتي منه فلو خيف تغير الميث قدمت الجنزة على الفرض وان  
خيف فوت الوقت حل والحاصل ان الجنزة ان وجدت مع عيد أو كسوف أو فرض وخيف تغير  
الميت قدمت الجنزة ولو شرع الوقت ولو كانت الصلاة جمعة فان خيف التغير وجب التقديم أيضا ان  
أتسع الوقت فان اجتمعت كلها واتسع الوقت ولم يخف التغير قدمت الجنزة ثم الكسوف لا بأس بمر  
القوات ثم لفرض اهتماما به ثم لعيد فان ضاق الوقت قدمت الفريضة ثم الجنزة ثم الكسوف ثم العيد  
اه (قوله) والا فالكسوف مقدم) واذا قدم الكسوف على فرض غير الجمعة فظاهر اطلاقهم بتقديم



تعرض له ثم ظهر أنه يكتفي بنية السبب فليحرم ثم رأيت في عبارة الخزم بعدم وجوب نية الفرضية اه  
 شورى ورده ح ف بأنه كيف لا ينوي الفرضية مع وجوبها واعتداله لا بد من نية الفرضية قياسا  
 على المنذورة وعلى الصوم **(قوله)** ولو لم يفرق (مفرد) أى وأمره أو عبيد وصى وسكت عن ذكرهم  
 هنا لطلب خروجهم فيها أى أن ألان الكماين هم المقصودون بالاصالة **قل** **(قوله)** لا ينزع هذا  
 على السنة والصارف له عن الوجوب **قوله** في قصة الاعراب هل على غيرها ع **(قوله)** من انقطاع  
 الماء من تعليلية أى من أجل انقطاع الماء لا يمانية لان الانقطاع ليس نفس الحاجة وانما هو سببها  
 فتأمل **(قوله)** أو قلته ومنه قلة النيل ونوقف البحر أيام زيارته بالى **(قوله)** أو ملوحته وأول  
 ما خلق الله الماء كانت كلها حارة وكان الشجر لاشوك فيه وكانت الوحوش تجتمع على الانسان  
 وتأمن به فلما فصل قاييل هابيل ما حبت المياه الا ما قل ونبت الشوك في الشجر وهربت الوحوش  
 من الانسان وقالت الذى يخون أخاه لا يؤمن اه مبادئ **(قوله)** وهذه من زيادتي فتبين  
 ز يادة ذلك ويدهى انها داخله في كلام أصله لان الزيادة التي بها نفع داخله في الحاجة فتأمل و يرد بان  
 الكلام في ز يادة لا يحتاج اليها وانما يحصل بها نفع لان ما زاد على الحاجة اما ان يكون به ضرر أو نفع  
 أولا لا يفي على هذا محض ز يادة محض الفائدة شورى **(قوله)** وشمل ما ذكرى **(قوله)** أو ملوحته **قوله**  
 عن طائفة أى لم يكونوا أهل بدعة وأبى والامتنس للباطن حسن طر يبتهم حل وشر حمر **قوله**  
 أهل بدعة وان لم يكفروا بها ولم يفسقوا بها وبقي ما لو احتاج طائفة من أهل القمة وسألو المسلمين في  
 ذلك فهل ينبغي اجابتهم أم لا فيه نظر والاقرب الاول وفاء بدعتهم ولا يتوهم مع ذلك ان فعلنا ذلك لنسن  
 حاطم لان كفرهم محقق ومعلوم وتحمل اجابتنا لهم على الرجعة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح  
 بخلاف الفسقة والمبتدعة ع **(قوله)** واحتاجت اليه ظاهر ما هنا لا تطالب الزيادة لانها نفع لهم اه  
 حل **(قوله)** أن يستسقوا لهم ظاهر ما منهم يستسقون بعد صوم وخطبة وسلاة خلا فلن قال بالعداء  
 فقط **(قوله)** وتكرر أى مع صوم ثلاثة أيام قبلها ان لم يشتد الحال والا صلاها بالاصوم زى **(قوله)**  
 حتى يسقوا لان الله يحب المحسنين في الدعاء فان اشتدت الحاجة خرجوا من الفدا صائمين والاصوم او  
 ثلاثة أيام ثم يخرجون في اليوم الرابع ولو سقوا قبل تمام الايام أعوه وهذه الايتانى في الاستزادة حل  
**(قوله)** وهذا أولى من قوله أى لا يهاجمه انه لا يجوز الزيادة على الثلاث ع **قوله** وأيضا قوله تعادى يقتضى  
 انه يكون الفاعل لها تانيا من فعلها أولا وليس مراد افلو قال الشارع اعم وأولى لكان اوضح فتأمل  
**(قوله)** اجتمعوا لشكر أى على تعجيل ما عزمو على طلبه مر **قوله** ودعاء أى بالزيادة حيث كانت  
 نافعة لهم وفي كلام شيخنا ان لم يتضرر بالزيادة حل ولك أن تقول ما الفرق بين الاستسقاء حيث  
 طلب فيه هذه الامور بعد السقيان والشكر والدعاء والصلوة وبين الكسوف حيث لا تطلب فيه هذه  
 الامور بعد زواله قبل الصلاة مع بيان التوجيه الاول فيه وهو قوله شكر الان يجاب بان التوجيه  
 مجموع الامرين بالشكر وطلب المزيد وان الحاجة للسقياء أشد اه سم كذا في البرماوى وقال  
 الرشيدى لعل الفرق بينه وبين الكسوف حيث لا يصلى به بعد الاجلاء ما هنا حصول نعمة وما هناك  
 اندفاع فتمت ففرق ايضا بان الحاجة للسقياء أشد اه سم **(قوله)** وصالوا أى صلاة الاستسقاء ولا ينافيه  
 قوله شكرا زى أى لان العبادة تفعل شكرا لا تعويذ ع **قوله** ولا ينافيه قوله شكر الان الحامل  
 على فعلها هو الشكر **(قوله)** وسن أن يأمرهم الامام أو نائبه ويظهر ان نحوه القاضى العام الولاية  
 لا نحو والى الشوكه وان البلاد التي لا امام فيها يعتز بالشوكه للمطاع فيها شورى **(قوله)** بصوم أربعة  
 أيام قال سم على حج يشجه لزوم الصوم ايضا اذا أمرهم بأكثر من أربعة أيام واذا أمرهم

ولو لم يفرق ومنفرد لا لا تنبع  
 رواه الشيخان (الحاجة)  
 من انقطاع الماء وقلته  
 بحيث لا يكتفى أو ملوحته  
 (ولا امتزادة) بها نفع وهذا  
 من زيادتي بخلاف ما لا  
 يحتاج اليه ولا نفع فيه في  
 ذلك الوقت وشمل ما ذكر  
 ما لو انقطع عن طائفة من  
 المسلمين واحتاجت اليه  
 فيسن لغيرهم أيضا ان  
 يستسقوا لهم ويسألو الزيادة  
 لأنفسهم (وتكرر) الصلاة  
 مع الخطبتين كما صرح به ابن  
 الرفعة وغيره (حتى يسقوا)  
 وهذا أولى من قوله وتعاد  
 ثانيا وثالثا (فان سقوا قبلها  
 اجتمعوا لشكر ودعاء  
 وصالوا) وخطبهم الامام  
 شكر الله تعالى وطلبوا المزيد  
 قال تعالى لن شكرهم  
 لأزيد نكسر (وسن أن  
 يأمرهم الامام بصوم أربعة  
 أيام) متتاعة

(قوله) ولا صلاها بالاصوم  
 أى صوم ثلاثة أيام فلا ينافي  
 انهم يخرجون من الغد  
 صائمين كما يأتى في القولة  
 بعد (قوله) ان ما هنا حصول  
 نعمة) أى والنعمة يظهر  
 قبولها الزيادة دون النعمة  
 وفيه ما فيه

الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال مر لزمنهم صوم بقية الايام وكذا الوسقوا قبل الشروع  
 وحتمل عدم الوجوب لانه كان لامي وقد حصل وهو الاقرب كافي ع ش على مر ولو صام في هذه  
 الايام بالمأمور به من نذر عليه قضاء أو كفارة ومثله الاثنين والخميس ا كني به لان المقصود وجود  
 صوم فيها كافي به مر زى **(قوله)** وصوم هذه الايام ظاهر ولو على المسافر وهو واضح حيث  
 لم يتضرر به أفتى والمشرع بناه وجوبه عليه مطاقا وهو بما يقرب ان أر بد بالضرر ما لا يعتدل عادة  
 لا ما يبيح التيمم ولا يجب الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بما به بذلا لطاعته ولا يتصور بذل  
 الطاعة لنفسه **(قوله)** واجب بأمر الامام ظاهر كلامهم وجوبه ولو على النساء وعليه ليس للزوج المنع  
 حينئذ شو برى لانه ربما كان سببا في الزيد اه ولو كانت حائضا ونفساء وقت أمر الامام ثم طهرت  
 فانه يجب عليها الصوم لانها من أهل الخطاب وقت أمر الامام ومثل ذلك ما لو أسلم الكافر بعد أمر الامام  
 والظاهر ان تنبيهه كأموره فيتمتع ارتكابه ولو بما حو قال زى ولا عبرة بأمر المباح فيها وانباتا  
 ولو رجع الامام عن أمره هل يسقط الوجوب ولا يظهر الثاني كقوله الشورى **(قوله)** كافي فتاوى  
 النووى وعليه فيجب بنية التوبة والعين كان يقول عن الاستسقاء ولكن لا يجب قضاؤه اه  
 حل و يفرق بين المسافر هنا وبينه في صوم رمضان بان الصوم ثم تدارك بالقضاء بخلافه هنا ولا يلزم  
 الولي أمر الصبي بالصوم وان اطاع اه حج وقال سم يتجه الوجوب بان أمر الامام بصوم الصبيان  
 اه ولو أمرهم بالصوم بعد اتصاف شعبان فالظاهر الوجوب لان الذي يمتنع صومه بعد النصف الاول  
 هو الذي لا سبيل له ع ش ولو حضر بعد أمر الامام من كان مسافرا فان كان من أهل ولا يتبته وجب  
 عليه صوم ما بقي منها والا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد أمر الامام لم يجب عليهم الصوم لعدم  
 تكليفهم حال النداء برامدى **(قوله)** كصدقة وهي واجبة بأمر الامام لكن على من يجب عليه زكاة  
 الفطر لا مطلقا والواجب في الصدقة أقل مما يمتثل ان لم يعين الامام فقدر او قدر زاد على ما يجب في زكاة  
 الفطر والاعتين ان فضل ذلك القدر عن كفاية العمر الغالب حل **(قوله)** الى صحراء أى ولو في مكة  
 والدينقو بيت المقدس لانهم يخرجون المبيان واليهام والمسجد من زمعتهم كافي البرامدى **(قوله)** في  
 ثياب بذلة بكسر الموحدة وسكون المجهمة أى مهنة أى ما يلبس من الثياب في وقت الخدمة لانه  
 اللائق بحاله وهو يوم مسلة واستكانة به قارق العيد اه شرح مر **(قوله)** في تخضع معطوف  
 على ثياب كما أشار اليه إعادة العامل وليس معطوفا على بذلة كاقيل لانه حينئذ لم يكن فيه تعرض  
 لصفته في أنفسهم وهي المقصودة كافي البرامدى وقد يقال بصحة عطفه على بذلة ايضا اذ ثياب التخضع  
 غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء كمنه وطولها كملها واذ ثيابها وان كانت ثياب عمل حينئذ فاذا  
 أمرها بالظهار للتخضع فيلبسهم في ذواتهم من بأبأولى اه شرح مر بحرفه **(قوله)**  
 وغيرهما كالوقوف **(قوله)** للاتباع ومن ثم لم يكره خروجهم حفاة مكشوف رؤسهم على الارجح  
 لما فيه من اظهار التواضع ويكره العري وسن لم يخرجهم من طريق الرجوع في آخرى اه برامدى  
**(قوله)** باخراج صبيان أى ذكر او اناثا ولو غير مميزين ويتجه الوجوب اذا أمر الامام به والذي  
 يتجهان مؤنة جلهم في مال الولي كؤنة يتجههم بل أولى حج والذى اقتضاه كلام الاسنوى انه في مال  
 الصبيان واعتمده في شرحه شيخنا مر و يفرق بأن مصلحة الاستسقاء ضرورية أى تعود عليهم  
 كافي لتعلم الواجبات وفيه انما غير مختصة بهم فلو قيل انها في مال المال كان أوجه اه ع ش وقال سم  
 والذي يتجه انه ان كان القوم الذين منهم الصبيان يستسقون لانفسهم فلو أنه في مال الصبيان لانهم  
 محتاجون وان كانوا يستسقون انفسهم فؤنة اخراجهم في مال الولي المخرج لهم اه **(قوله)** وشيوخ

وصوم هذه الأيام واجب  
 بأمر الامام كافي فتاوى  
 النووى (و بر) كصدقة  
 وتوبة لأن لكل من  
 ذلك أثر في اجابة الدعاء  
 وفي خبر حسنة الترمذى  
 ان الصائم لا ترد دعونه  
 (و يخرجه الى صحراء)  
 بلا عذر (في) اليوم  
 (الرابع) في ثياب بذلة  
 أى مهنة (و) في (تخضع)  
 في ميسهم وجلسهم وغيرهما  
 الاتباع رواه الترمذى وقال  
 حسن صحيح (متنظفين)  
 بللاء والسواك وقطع  
 الروائح الكريهة (و) باخراج  
 صبيان وشيوخ وغير  
 ذوات هيات وبهائم  
 لانهم مستزقون وظهر  
 وهل ترزقون وتنصرون  
 الابصعة انكم رواه  
 البخارى والتصريح بسن  
 أمر الامام بالصوم والبر  
 وبأمره بالباقي مع ذكر

متنظفين وغير ذوات  
 هيات من زباني (ولا  
 يجمع أهل ذمة حضورا)  
 لانهم مستزقون وفضل  
 الله واسع وقد يجيبهم  
 استدراجهما وفي الروضة  
 عن النص كراهته لانهم  
 ربما كانوا سببا للخط  
 لانهم ملعونون ويكره  
 أمرهم بالخرج كائن  
 عليه في الام (ولا يخطئون  
 بنا) في مصلا بل يجزى  
 عنا في مكان لذلك اذ قد  
 يحل بهم عذاب بكفرهم  
 فيصيبنا قال تعالى واتقوا  
 فتنة لا تمين الذين ظلموا  
 منكم خاصة (وهي كيد)  
 في انهار كتمان وفي التكبير  
 والبحر وخطبته وغيرها  
 للاتباع رواه الترمذي وقال  
 حسن صحيح (لكنها  
 لا تؤثرت) بوقت عبود  
 غيره فهو أولى من قوله  
 ولا تختص بوقت العبد  
 فبصلها في أي وقت كان  
 من ليل أو نهار لانها ذات  
 سبب فدارت مع سببها  
 (وتجزئ الخطيئتان قبلها)  
 للانباغ رواه أبو داود  
 وغيره (ويبدل تكبيرهما  
 باستغفار) أو لمّا يقول  
 استغفاره الذي لا اله الا هو  
 الحى القيوم وأتوب اليه بدل  
 كل تكبيرة ويكثر في أثناء  
 الخطبتين من الاستغفار  
 ومن قوله استغفر واربع

بضم النون وكسرهما كقريهما لانهم أرق قلبا (قوله وغير ذوات هيات) أي والنجار غير ذوات  
 الهيات بخلاف الشواب مطلقا والنجار ذوات الهيات فليمرس في العبد وغيره ولا بد من اذن  
 حليل ذات الحليل ومثلها العبيد باذن ساداتهم لان النجاة وإن من ضرهم خلا فالحج رماوى (قوله  
 لانهم مستزقون) بكسر الزاي رماوى (قوله وهل يرزقون) هو في معنى النفي أي لا يرزقون الخ  
 عرش وقوله لا يصفنا كقريهم بدعائهم (قوله ولا يجمع أهل ذمة حضورا) أي لا يطلب المنع على وجه  
 الاحتجاب والندب شورى وعيادة ع وبكر ما خرج الكفار وخر وجههم مع المسلمين فيمنعون  
 ان لم يجز واعنا اه ففيه تصريح بأن الكراهة في حقنا وحققهم (قوله وقد يجيبهم) صريح في أن  
 دعاء الكافر بحجاب وهو للرجوع وأما قوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال فلما راد به العبادة كافي  
 الشورى ويجوز الدعاء له ولو بالمغفرة والرحمة خلا لما في الاذكار لا بمغفرة ذنب الكافر مع موته عليه  
 فلا يجوز كذا كراهى (قوله ولا يخطئون بنا) أي بكرة ذلك أي بكرة تكبيرنا لا يهاجم من  
 اختلاطهم بنا (قوله لانهم ملعونون) أي مطردون عن رحمة الله وهذا من اللعن بالوصف وهو غير  
 ممنوع ا ط ف (قوله في مصلا) المصلى ليس قيما كابد عليه طاعة غيره فلو بقي المصلى على  
 عموم مكان أولى ليشمل المصلى وغيرها من الذهاب والعود فعمل التقييد بالمصلى لانه مظنة الاختلاط  
 برماوى وا ط ف (قوله لذلك) اسم الاشارة راجع لنزوله لانهم ملعونون وقوله لا يجمع بهم علة  
 للعلية أي لكونه علة لما قبله أي وانما كان كونهم ملعونين علة في تجزئهم عنا لانه قد يحل بهم عذاب الخ  
 (قوله في انهار كتمان) ولا يجوز الزيادة عليها خلا لما وقع في شرح هر من جواز الزيادة فقد نقل  
 عنه انه مشطب عليه كقريهم شيئا خاف (قوله وفي التكبير) فيكبر في الاولى وسعاف في الثانية خسا  
 وقضية كلامه انه لا يبدل ذلك بالاستغفار كذا قاله حل وانظر الفرق بين الصلاة والخطبتين  
 حيث يبدل التكبير فيهما دون الصلاة وأجيب بان المقصود من الخطبة الوعد بالاستغفار بناسبه  
 (قوله وخطبته) أي في الأركان والسنن والشرط كافي البرماوى (قوله فهو أولى من قوله  
 ولا تختص بوقت العبد) وجه الاولوية ان تعبير الاصل بوجه انها تختص بشيئ وقت العبد على ما هو  
 المصالح من ان النفي اذا دخل على كلام مفيد بقيد كان المنفي ذلك القيد غالب والقيد هنا هو قوله بوقت  
 العبد فيكون هو المنفي والاختصاص غير منفي وبجواب عن الاصل بانه اعم فبذلك القيد لا جل  
 الرد على القول الضعيف القائل بانها تختص بوقت العبد كحكاية في شرح هر (قوله في أي وقت  
 كان) أي ولو وقت كراهة ما لم يتحرر رماوى (قوله لانها ذات سبب) وهو المحل أي الجذب  
 رشيدى (قوله وتجزئ الخطيئتان قبلها) معطوف على قوله لا تؤثرت فهو من مدخول  
 الاستدراك وكذا قوله ويبدل تكبيرهما باستغفار الخ (قوله لا لاتباع الخ) يقتضى أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قدم الخطبة على الصلاة مع أنه خلاف الاولى فيكون فعله لبيان الجواز وقال  
 عليه اذا كان التقدم مأخوذا من فعل النبي وحكمته بأنه خلاف الاولى فمن أين يؤخذ التأخير الذى هو  
 الاولى والافضل وفي شرح هر ما يقتضى أن النبي فعل كلامه من الامرين لكن فعل التأخير أكثر  
 وعبارته ولو خطب قبل الصلاة لما صرح من أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى لكنه في حقنا خلاف  
 الافضل لان فعل الخطبتين بعد الصلاة هو الاكثر من فعله عليه الصلاة والسلام اه قال عرش عليه  
 وهذا بخلاف العبد والكسوف فانه لم يرد أن النبي خطب قبلهما اه (قوله ويبدل تكبيرهما  
 باستغفار) هذا أيضا مستثنى فالاستثناءات ثلاثة فيمتنع الاولى بتسعة استغفارات والثانية بسمع  
 بخلاف تكبير الصلاة لا يبدل بكبر في الاولى سبعا والثانية خسا كالعبد فيأمر وقوله ثلاثة بل أكثر



انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم أموالا وينبغي لكم (٤٤١) جنات ويجعل لكم أنهارا (ويقول في)

الخطبة) (الاولى اللهم اسقنا

غيثا) أي مطرا (مغنيا)

أي مرويا مشبعيا (الى

آثره) وهو كافي الاصل

ههنا سر يشار بها غدا

لجلا سحاب فبادرنا الى

يوم الدين أي الى انتهاء

الحاجة اللهم اسقنا الغيث

ولا تجعلنا من القائلين

اللهم انا نستغفرك انك

كنت غفارا فأرسل السماء

أي المطر علينا مدرارا أي

كثيرا الاتباع رواه الشافعي

رضي الله عنه والهيء

الطيب الذي لا يشغى عن

والزىء الحمد والعاقبة

والربيع ذو الربيع أي

النماء والنفق كثير الخير

والجليل ما يجلب الارض أي

بعضها كجبل القفر

والسبح شديد الوقع على

الارض والطبق ما يطبق

الارض فيمسير كالطبق

عليها (ويشوجه) كالقبة

(من نحو ثلث) الخطبة

(الثانية) وهو مراد الاصل

بقوله بعد صدر الخطبة

الثانية (وحينئذ يبلغ في

الدعاء سرا وجهرا) قال

نعالى ادعوا بكم تضرعا

وخفية وبرفع الحاضرون

أبدعهم في الدعاء مشيرين

بظهور أكفهم الى السماء

للاتباع رواه مسلم والحكمة

فيه ان القصود رفع البلاء

الى قوله ولو ترك الامام الاستسقاء فعلى الناس فاقبله مستثنى أيضا تأمل (قوله) ويقول في الخطبة الاولى هذا مستأنف لا ملحوظ على الاستثناء (قوله) اللهم اسقنا) بقطع الحزق من أسق وصلها من سقى فقد ورد الماضي ثلاثا بوابعا قال تعالى وسقاهم بهم وقال تعالى لاسقيناهم ماء غدقا (قوله) مغنيا) هو بضم الميم وكسر النون الم حقه وهو الذي ينبت الخلق ويروهم ويشبعهم (قوله) سر بها) هو بفتح فس كسر وبالتحتية ما يأتي في الربيع والزيادة وروى بالوحدة مع ضم الميم وسكون الراء أي يكون سببا في كل الربيع من أربع البعير اذا كل الربيع وبالتفوية معهما من أرتعت الماشية اذا أكلت ماشاة وكل مناسب هنا اه اياعاب شو برى (قوله) الى انتهاء الحاجة) أي القرض الشامل لازيادة النافعة ودفع قوله الى انتهاء الحاجة ما يقال ربما كان دوامه من العذاب وقوله من القائلين أي الآيسين من رحمتك بسبب تأخير المطر عنا حرف (قوله) أي كثيرا) وبعضهم فسره بكثير البراء السبب (قوله) أي انهاء) أي الزيادة في نفسه أي كثير في نفسه وقوله كثير الخير أي ما يربط عليه من نبات الزرع والخيار شيخنا (قوله) كجبل القفر) أي الذي يوضع على ظهرها تحت السرج وقوله شديد الوقع ليقوس فيها مأخوذ من سح الماء اذا نزل من أعلى الى أسفل ويقال ساح الماء اذا جرى على وجه الارض حل (قوله) ما يطبق الارض) بضم التحتية وسكون الطاء وكسر الواو مد من أطبق لانه لم يسمع طبق اه مختار اطف قال عش ويجوز فيه ضم اؤه وتشديد الباء كالقائم وفي القائموس طبق الشيء تطبيقه في المختار وأطبق الشيء غطاه (قوله) كالطبق) أي يصير على الارض كطبقه ثانية (قوله) وينوجه من نحو ثلث) أي استسقاء فان استقبل له أي للدعاء في الاولى لم يعد في الثانية أي لا تطلب اعادته بل ينبغي كراهتها وكما ينبغي كراهة الاستقبال في الاولى وان اجزاء عن الاستقبال في الثانية ع ش اطف (قوله) سرا وجهرا) ويستند يسر القوم حال سراره ويؤمنوا على دعائه حاله جهرا اه حل (قوله) ويرفع الحاضرون أيديهم) غير المنجسة حيث لا حائل فان كان عليها حائل احتمل عدم الكراهة (قوله) مشيرين بظهور أكفهم الخ) ظاهر أنهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث وهو كذلك لكون المقصود به رفع البلاء كابدل عليه قوله والحكمة الخ اطف أي وان كان في الظاهر طلب تحصيل الغيث كما قرره شيخنا حرف وفي ع ش على مر مانعه ظاهر أنهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه لكون المقصود رفع البلاء وبخالفه ماصر في القنوت وعبارته ويجعل فيه وفي غيره ظهر كفيه الى السماء ان دعاءه برفع يديه ونحوه وعكسه ان دعاءه بتحصيل شيء أخذاهما سببا في الاستسقاء اه ويمكن رد ما في القنوت الى ما هنا بان يقال معنى قولهم ان طلب رفع شيء أي ان طلب المقصود منه رفع شيء ومعنى قولهم ان دعاءه بتحصيل شيء أي ان دعاءه بطلب تحصيل شيء اه ولو اجتمع التحصيل والرفع راعى الثاني كالموسع شخصاءهما فقال اللهم افعل لي مثل ذلك قل (قوله) ان القصير رفع البلاء) ولا فرق بين كون البلاء واقعا ولا ان القصير رفع وقوعه ووقع اطف (قوله) ويجعل بين رده) أي بعد الاستقبال كافي الوسيط ويفيد كلام المعنف ان عطف على قوله يبلغ تأمل وقال الماوردي يقول فيه وقيل تخير شو برى قال ع ش ويوجه كونه بعد الاستقبال بأنه قبل الاستقبال مشغول بالوعظ وأنه يورث شقة في الجمع بين التحويل والاتفات اه ومحل هذا الجدل ان كان لا يساه وانظر هل يستحب أن يلبس تلك يظهر نعم ليحصل هذه السنة ووافق عليه شيخنا زى (قاعدة) كان طول رده عليه الصلاة والسلام أربعا ذرع وعرضه ذراعين وشبرا كافي شرح م

بغلاف القاصد حصول شيء كما صرنا به في صفة الصلاة (ويجعل بين رده

يساره وعكسه (د) يجعل (أعلاه أسفله وعكسه). والأول تحويل والثاني تنكيس وذلك للابتعاد في الأول وأما أبو داود وغيره فمطعمه صلى الله عليه وسلم الثاني فيه فإنه استسقى وعليه خيمته سوداء فأراد أن يأخذ بأسفله فيجعلها أعلاها فاما نقلت عليه قلبه على عاتقه ويحصلان معا يجعل الطرف الأسفل الذي (٤٤٢) على شقه الأيسر على عاتقه الأيمن والطرف الأسفل الذي على شقه الأيمن على عاتقه الأيسر والحكمة

(قوله وعكسه) بفتح السين وضمها (قوله الثاني فيه) أي الثاني وهو التنكيس هكذا انتحل عبارة شوبري فالأولى حذف قوله فيه حرف (قوله فلما نقلت) أي لم نقله به والإفتونه ضلي الله عليه وسلم لآتياها وأنها أظهر الجهن هنا لكون الوقت وقت نزال وخشوع شيوخنا عز (قوله قلبها) أي من غير تنكيس (قوله بتغيير الحال) أي بتغيير مسبحاته وتعالى فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله ع (قوله إلى الخصب) بكسر الخاء ضد الجذب وقوله والسعة بفتح السين على الأوضح والكسرة لغة قليلة وقد نظم ذلك العلامة البدوشي فقال

وسعة بالفتح في الأوزان \* والكسر محكي عن الصاغاني

وهو عطف لازم على مازم أو تفسير (قوله ويترك) بضم زه وقوله الرداء أي رداء الخطيب والناس حتى تزع الثياب أي عند رجوعهم إلى منازلهم كما في شرح مرقا وقال البرماوي حتى تزع الثياب أي بالفعل أو بالعود إلى محل نزعها (قوله لاني الدور والمثلث) فان المطلوب فهم ليس إلا التحويل حل (قوله ولوترك الامام الاستسقاء) أي أولم يكن امام ولا من يقوم مقامه وقوله فله الناس أي الكمال ن أي جميع أهل البلد من ذكر لانها سنة عين فلا يسقط طلبها بفعل بعضهم وان كان العاقل لان ذلك انما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة عين (قوله لكنهم لا يخرجون) هل المراد بذكره الخروج أو يحرم ويتجه انه يكره ما لم يظنوا حصول الفتنة فيخرجهم اه شوبري (قوله لا أول مطر السنة) لعل اضافته من باب اضافة الصفة للموصوف أي لطر السنة الأولى أي لأولها لكن لا اشعار في كلامه بهذا تأمل وانظر ما مانع من ان اضافة مطر لسنة من اضافة التكرار إلى المعرفة فتم والتقدير لا أول كل مطر في السنة اه شوبري والمراد بمطر السنة ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلا لا يقيد كونه في الحرم وغيره وبني أن مثله النيل فيبر زله يفعل ما ذكره كشر كراهته (قوله غير عورته) أي عورة الصلاة وغير عورة خلوة ان كان خاليا وليس هذا من الحاجة التي تكشفها العورة قال شيخنا والوجه ان يراد بها عورة المحارم كما نقله البرماوي عن قول علي الجلال قال عرش علي م وهذا هو الاكل وان كان أصل السنة يحصل بكشف جزء من بدنه وان قال كالأرأس واليدين (قوله أو يتوضأ) هي مانعة خلق لجمعهما أفضل ثم القس على وحده ثم الوضوء وحده ولا يحتاج فهمان حيث التبرك إلى نية وله نية السبب فيهما نية غيرهما ان صادفه ويحصل منه ما كان التحية وهذا لا يعتمد (قوله وانه لا نية فيه) أي في كل من الوضوء والقس وهذا صريح في انه من كلام المهتمات وليس كذلك لان صاحب المهتمات الذي هو الاستوى يقول بان فيه نية بدليل قول شيخنا مرقا ولا يشترط نية كما يحسنه الشيخ تبع الأذري وخلافا للاستوى لان صادف وقت وضوء وغسل لان الحكمة فيه هي الحكمة في كشف البدن ليناله مطر أول السنة وبركته شرح مرقا بحروفه وكتب على قوله تبع الأذري هذه الزيادة تلتها من خطه ما حققته وهي مقولة الأثر كالأشوبرى مع أذري زيادة فظهر من هذا أن قوله وانه لا نية من كلام الشارح وبجمله لكن بنافه قوله بعد اه أي كلام المهتمات

فالظاهر

أكد والا فمطر غير أول السنة كذلك كما وضحت في شرح الرض (د) أن (يقفل أو يتوضأ في سيل)

روى الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سأل السيل قال استجوابنا إلى هذا الذي جعله الله طهورا فانتظر منه ونعمه الله عليه وتعبري كالأصل والروضه وأبو يعقوب من أحدهما بالخطوط وكما جمعا فيهم الأولى وهو أفضل كما في المجموع وفيه فان لم يجمعهما فليتوضأ وفي المهمات للمتبع الجمع ثم الاقتصار على القس ثم على الوضوء وانه لا نية فيه

أذلم يصادف وقت وضوءه  
ولا غسل انتهى واقتصر في  
التنبيه على الفصل (د) أن  
(يسبح رعد برقي) روي  
مالك في الموطأ عن عبد الله  
ابن الزبير أنه كان إذا سمع  
الرعد ترك الحديث وقال  
سبحان من يسبح الرعد  
بمحمده وللائكة من  
خيفته وقبس بالرعد  
البرقي (د) أن (لا يشبهه)  
أي البرقي (بصره) قال تعالى  
يكاد سنابره يذهب بالبصار  
وروي الشافعي عن عروة  
ابن الزبير أنه قال إذا رأى  
أحدكم البرقي أو الودقي أي  
المطر فلا يشربه (د) أن  
(يقول عند مظهر اللهم  
صبنا) بتشديد الباء أي  
مطرنا (نافعا) للإتياع  
رواه البخاري (و يدعو  
بما شاء) غدير البيهقي  
يستجاب الدعاء في أربعة  
موطن عند اتقاء الصقوف  
ونزول الغيث واقامة الصلاة  
ورؤية الكعبة (د) أن  
(يقول) في (أثره) أي في  
أثر المطر كعبه في المجموع  
عن الشافعي والاصحاب  
(مطرنا بفضل الله) علينا  
(ورحمته) لنا (وكرمنا  
بنوء كذا) بفتح نونه  
وهذا أثره أي بوقت التجم  
الفلاحي على عادة العرب  
إضافة المطار إلى الأنواء

فالظاهر أنه من كلام المهملات وليس بخلاف الشارح وأما قول هر كاجمعه الشيخ ففيه نظر كذا قرره  
شيخنا المشهور وفيه أنه على جعلهم كلام المهملات بنافي ما قبله الشوري عن هر من أن صاحب  
المهملات يشترط النية في هذا الموضوع لانه قال وخلافا للاستوى فالأولى تقديم قوله اه على قوله وأنه  
لا نية فيه لأنه من كلام الشارح وقال الرشيدى قوله وأنه لا نية الخ من كلام المهملات وكلام هر فيه  
حذف الأصل وخلافا للاستوى في قوله لا نية فيه إلا أن صادف بالاستثناء من كلام الاستوى وليس  
راجعا لما قبله فكفه الشوري فالخاسل أن الأذرى يقول بعدم اشتراط النية مطلقا والاستوى يقول  
لا يشترط إلا أن يصادف وقت وضوءه وغسل ففشرط فيكون الشارح موافقا للأذرى في عدم اشتراط  
النية مطلقا وعليه فكلام الشارح لا اعتراض عليه (قوله) أذلم يصادف الخ) بأن كان متوضئا ولم  
يصل به صلاة ولم يطلب غسل واجب ولا مسنون وعبرة حل قوله وأنه لا نية أن كان المراد أنه  
يأتى في الموضوع بالكمية المحصورة فلا بد من نية معتبرة إلا أن يقال لأجاجة إلى النية لأن الغرض  
امساس الماء لتلك الأعضاء فهو على صورة التوضؤ اه قال عرش والقياس أنه لا يجب فيه الترتيب  
أيضا لأن المقصود منه وصول الماء لهذه الأعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وهذا كله بالنسبة لأصل  
السنة أما بالنسبة لكلها فلا بد من النية مع الترتيب (قوله) وأن يسبح الخ) أي عند هماوان لم  
يسمع الأول ولم ير الثاني والرعد هو الصوت الذي يسمع من السحاب والبرقي النار التي تخرج منه وقيل  
الرعد ملك والبرقي أجنحته يسوق بها السحاب فالمسموع هو صوته أو صوت سوفه على اختلاف فيه  
وأطلق الرعد عليه مجازا سل (قوله) أنه) أي ابن الزبير شوري (قوله) ترك الحديث) أي  
الكلام الذي كان مشغولا به سواء كان حديثا عن النبي أو غيره عرش اطاف (قوله) وقبس بالرعد  
البرقي) أي في طلب التيسيح عنده وإن كان المناسب أن يقول عند البرقي سبحان من يرى كم البرقي  
خوفا ومعهما شرح هر (قوله) سنابره) السنا بالفتح الضوء والبلد الشرف وقوله يذهب بالبصار  
أي يضعها برماوى مع زيادة (قوله) فلا يشربه) أي فلا يشربه بصره كآفره بصره شيخنا حذف وفي  
قل على الجلال قوله فلا يشير إليه شامل للأشارة بنير البصر فراجع اه قال هر وكان السلف  
الصالح يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرقي ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له سبحانه  
قدوس فيختار الاقتداء بهم في ذلك (قوله) اللهم صبنا) من صاب يصبوب إذا زل إلى أسفل (قوله)  
أي مطرا) الأولى أن يقول أي مطرا بل من علو إلى سفلى لأن الصيب معناه النازل من علو إلى سفلى  
(قوله) يستجاب الدعاء) عبارة هر فتفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء الخ (قوله) عند اتقاء  
الصقوف) المراد به المقاربه بالصقوف حال الجهاد وباقامة الصلاة ألفاظها أي التوجه إليها كآفى  
قل (قوله) ورؤية الكعبة) ظاهره وإن تكرر دخوله ورؤيته لم يكن الزمان قريبا ولا ماعنا منه  
عرش (قوله) أي في أثر المطر) لم يقل أي المطر بإسقاط في أثر لاجل حكاية كلام المجموع كالإتياع  
تأمل وكتب أيضا قوله في أثر بكسر الميمزة وسكان الشاء وفتح الهمزة مع الشاء كضبطه بالقلم شوري  
(قوله) نوه كذا) أفاد تعليق الحكماء أنه لو قال مطرنا في نوه كذا لم يكره أخذنا بما بعده قل  
والنوء بفتح الون قال ابن الصلاح النوء في أصله ليس هو نفس الكوكب فإنه معمر ناء النجم بنوء نوا  
أي سقط وغاب وقيل أي طلع ونهض بيان ذلك أنها أربعة وعشرون نجما مروفة الطالع في السنة  
كاهي ومعرفة منازل القمر النجمانية والعشرين يسقط في كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها في المغرب  
وإطلع آخرها قبله من المشرق من ساعته فكان أهل الجاهلية إذا كان عند ذلك مطر نسبوه إلى  
الساقط الغارب منها وقال الأصمعي إلى الطالع منها قال أبو عبيدة ولم نسمع أن النوء السقوط إلا في هذا

الموضع ثم ان النجم نفسه قد يسمى نوا تسمية للفاعل وهو النجم الساقط بالمصدر وعبارة مر والنوء سقوط نجم من المنازل في المغرب فجر وظلوع قربه من المشرق مقابلة في ساعته كل ليلة الى ثلاثة عشر يوما وهكذا كل نجم الى انقضاء السنة ما خلا الجهة فان لها ربعة عشر يوما **(قوله لايهاهم)** فيه نظر لان الفاعل محذوف وثانيه ضمير مطروا بنوء ظرف لغو الا في حال لايهاهم السببية القريب من الفاعل قل قال العلامة سم لك ان تقول سيا في في السيد والقباح فحرم باسم الله واسم محمد لايهاهم التضرع فكشك الحزم هناك لاهنا ويمكن ان يجاب بان الايهاهم هناك أشد لمر يد عظمة النبي صلى الله عليه وسلم من الاضافة الى النوء فتوهم تأييدا قوي من توهم تأييد النوء وبان المتبادر من باسم الله واسم محمد اتحاد متعلق بالمعطوف والمعطوف عليه اعني اذبح فان اختلاف المتعلقين لا يتعاطفان خلاف الظاهر والاصل وليس المتبادر من مطر تائبوه كذا ان النوء فاعل حقيقة بل المتبادر خلافه لان مطر تائبوه للمعول والاصل ان يكون الفاعل غير مدكور مطلقا وقضية ذلك ان لا يكون الفاعل المحذوف هو النوء لانه مدكور وان لم يكن على وجه انه فاعل **(قوله وكره سبرج)** أي سواء كانت معتادة وغير معتادة لكن السباغ يقع في العادة لغير المعتادة خصوصا اذا شوشت ظاهرا على الساب ولا تنقيد الكراهة بذلك ع ش على مر **(قوله من روح الله)** لعل المراد في الجملة فلا يلزم ان التي تأتي بالعباد من روح الله ايضا زى وشورى وعبارة قل قوله تأتي بالعباد أي من حيث ما يظهر لنا والا فهي رحمة من عند الله تعالى مطلقا **(قوله حوالينا)** مثنى مفردة حوالا كقول عن النور في تحريره ونقل عنه ايضا انه مفرد فليحرر فيكون على صورة المثنى وكتب ايضا حوالينا بفتح اللام وفيه حذف تقدير ما جعلها وأمطر والمراد به صرف المطر عن الابنية والدور وقوله ولا علينا بيان لمراد بقوله حوالينا لانها تشمل الطرق التي تجمع حولها فادار اجوابا بقوله ولا علينا قال الطيبي في ادخال احوالنا معنى لطيف وذلك لانه لو أسقطها المكان مستقبلا لا كام وما معها فقط ودخول الواو يقتضي ان طلب المطر على المذكورات ليس مقصودا لعينه ولكن ليكون وقاية من اذى المطر فليست الواو مخلصه للعطف ولكنها لتعليل وهو كقولهم مجموع الحرة ولانا كل ينسبها فان الجوع ليس مقصودا لعينه ولكن لكونه مانعا عن الرضاع باجوة اذ كانوا يكرهون ذلك تكبرا اه فتح الباري شوري وقوله ودخول الواو يقتضي الخ فيكون المراد بحوالينا الا كام والظراب وبلا علينا بعده عن الابنية وهو ظاهر ان تضررا وبكثرة المطر حتى على الزرع فان كان المراد تضررهم بكثرة على الابنية فقط فلا يظهر ان المراد حيث لا بلا علينا ما عدا الابنية فيكون شاملا للزروع وقال بعضهم قوله ولا علينا فادت الواو ان طلب المطر حوالينا القصص منه بالثبات وقاية اذاه ففيها معنى التعليل أي اجعله حوالينا لئلا يكون علينا وفيه تعليمنا ادب الدعاء حيث لا ندع رفقه مطلقا لانه يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الادوية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا بان يفتي بن وصات اليه نعمة من ربه ان لا يسخط لعرض قارنا بل يسأل الله رفقه وابقاءها وبان الدعاء برفع الضرر لا ينافي التوكل والتفويض اه **(قوله والظراب)** بكسر الطاء المشالة **(قوله والا كام)** بله وفتح الحزنة جمع اكم بضم تين كعتق واعناق جمع اكام بوزن كتاب جمع اكم بفتح تين كجبل وجبال جمع اكة كشجرة وشجر وظاهر جمع اكم كمشجرة وشجر وجمع اكم على ثمار كجبل وجبال وجمع اكم على ثمر ككتاب وكتب وجمع اكم على ثمار كعتق واعناق قال ابن هشام في شرح باب سعاد ولا عرف لها نظيرا في المربية وقوله جمع اكة فيكون مدلول اكم ثلاثا كانت واذا جمع اكم بفتح تين على اكام بكسر الحزنة يكون مدلولها لان مدلول واحد وهو اكم ثلاثا واذا جمع اكام

لا يهاهم ان النوء فاعل المطر حقيقة فان اعتقد انه الفاعل له حقيقة كفر **(د) كره (سبرج)** خبر الريح من روح الله أي رحمة تأتي بالرحمة وتأتي بالعباد فاذا رأت بها فلا تسبوا واسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها رواه ابوداود وغيره باسناد حسن **(وسن ان تضرروا بكثرة مطسر)** بثلاث الكاف **(ان يقولوا)** كما قال صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه ذلك **(اللهم حوالينا ولا علينا)** اللهم على الاكام والظراب ويطون الادوية ومنابت الشجر رواه الشيخان أي اجعل المطر في الادوية والمراعي لا في الابنية ونحوها والا كام بالله جمع اكم بضم تين جمع اكام بوزن كتاب جمع اكم بفتح تين جمع اكة وهي النسل المرتفع من الارض اذا لم يبلغ ان يكون جبلا والظراب جمع ظرب بفتح أوله وكسر ثانيه جبل منبر **(قوله فلا يظهر لان المراد الخ)** فلا يحتاج لجبل الواو لانه لا محذور في الاستثناء حيث لا نحتاج طاعة الزرع

(بالصلاة) لعدم ورودها

فيه **باب**

في حكم تارك الصلاة من

أخرج من المكلفين

(مكتوبة كسلا ووجعة)

وان قال أصليا ظهر (عن

أوقافها) كلها (قتل حدا)

لا كفر الخبر الشيخين

أمرت أن أقاتل الناس

حتى يشهدوا أن لا إله إلا

الله وأن محمدا رسول الله

ويقوموا الصلاة الحديث

وخبر أبي داود وغيره خمس

صاوات كتبهن الله غسل

العباد فمن جاء بهن فلم

يضع منهن شيئا استخفا

بحقهن كان له عند الله عهد

أن يدخله الجنة ومن لم يأت

بهن فليس له عند الله عهد

إن شاء عبده وإن شاء أدخله

الجنة والجنة لا يدخلها كافر

فلا يقتل بالظهر حتى تغرب

الشمس ولا بالمغرب حتى

يطلع الفجر ويقتل في

الصبح بطول الشمس

وفي العصر بربر وبها وفي

العشاء بطول العجسر

(قوله لا وقت العصر)

فارق الظهر حيث لا يقتل

حيث دلها كان يمكن فعله

بعد خروج وقته لم يعتبر

ضيق وقت العصر عنه بل

لا بد من خروجه بخلاف

الجمعة فيقتل عند ضيق وقتها

على أن يضمنين يكون مدلوله سبع وعشرين أكمة وإذا جمع أكمة على أكام لم يلد يكون مدلول أكام  
بل واحد وثلاثين أكمة لأن مدلوله مفر دسبع وعشرون أكمة والحاصل من ضرب سبع وعشرين  
في ثلاثة ياذكر **(قوله بالصلاة)** أي جاعة شوي وبعبارة حل قوله بالصلاة أي على الكيفية  
السابقة فلا ينافي أنه يصلها ركعتين منفردا لأن ذلك من جهة التوازي فينوي به رفع المطر انتهى

**باب في حكم تارك الصلاة**

انظر حكمه ذكر هذا الباب هنا وقد وجه بأنه لما ذكر أنواع الصلاة فراضا فلا شرع بتكامل على  
حكم تاركها لا لاجل الخلل على فعلها قال مر وقد يدعيه هنا على الجنائز تبعا للجمهور وألقي اه أي من  
تأخيرها عنها ومن ذكره في الحدود لأنه حكم متعلق بالصلاة العينية فاسبب ذكره فافهمها ع  
على مر **(قوله من المكلفين)** فيه تغليب التذكير على الإناث والأقليات كالرجال في هذا الحكم  
ومعلوم أنه لا جاعة عليهم ع **(قوله مكتوبة)** أخرج للتذكرة فلا يقتل بتركها على الأوجه من  
وجهين وان كانت مفيدة بزمان شوي **(قوله كسلا)** أي أنها تمنع اعتقاده وجوبها مر اطفئحي  
**(قوله ووجعة)** حتى أهل الامصار لأهل القرى لأن أبا حنيفة يرى أن لا وجوب عليهم شوي  
قال شيخنا وهذه الغاية لارد اه لكن راجعت مشروح المنهاج فلم أجدهم تعرض للخلاف في  
خصوص الجمعة وأما أيت الخلاف في الغاية التي ذكرها الشارع في قوله وان قال أصليا ظهر وبعبارة  
المحل تارك الجمعة يقتل فان قال أصليا ظهر افتقال الغزالي لا يقتل وأقره الرافعي وشي عليه في الحاوي  
الصغير وزاد في الروضة عن الشافعي أنه يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو القوي اه  
قال ع ش على مر ولوه تعددت الجمعة تترك فعلها لعدم علمه بالسابقة فهل يقتل تركه لعمام القدرة  
أم لعدمه بالشك فيه نظر والاقرب الثاني فلا يرجع **(قوله وان قال)** أي من يلزمه الجمعة إجماعا بأن  
كان من أهل الامصار وقوله عن أوقافها أي حتى وقت العذر فإياه وقت عذر وهو وقت الثانية حل  
وشامل لوقت الضرورة **(قوله قتل حدا)** أي بالسيف ولا يجوز زنته بغيره اه اطفئحي **(قوله)**  
**لا كفرا** أي به لارد **(قوله خبر الشيخين)** فيه أن الخبر وارد في الكفار وأجيب بأن محل الدلالة  
قوله في آخر الحديث لا يحنى الاسلام ومن حقه أن تارك الصلاة يقتل فهذا دليل لقول المصنف قتل  
والحديث الثاني دليل لكون القتل حدا كما يؤخذ من قوله والجنة لا يدخلها كافر **(قوله أمرت أن)**  
أقاتل الناس وجه الدلالة منه أنه شرط في الكف عن القتل والمقاتلة الاسلام وأقام الصلاة وإيتاء  
الزكاة لكن الزكاة يمكن الامام أخذها ولو بالمقاتلة من امتنعوا عنها فقاتلوا فكانت أي المقاتلة فيها  
على حقيقة تغلغلها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت بمعنى القتل فعلم وضوح الفرق  
بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فانه إذا علم أنه يجس طول النهار نواه فأعاد فيه الحبس ولا كذلك  
الصلاة فتعين القتل في حدها برماوى **(قوله الحديث)** تمته ويؤنوا الزكاة فادفعوا ذلك عصموا مني  
دماءهم وأمواهم لا يحنى الاسلام وحسابهم على الله تعالى برماوى **(قوله فلم يضع منهن شيئا)** هذا النبي  
متوجه لسلك من القيد وهو يضع والقيد وهو الاستخفاف وهذا على خلاف الغالب من رجوعه  
الى القيد فقط كما قررته شيخنا **(قوله استخفافا)** أي على صورة الاستخفاف حل **(قوله كان له)**  
عنده عهد أي وعد لا يخلف ع ش على مر **(قوله والجنة لا يدخلها كافر)** فيه رد على من قال  
أن ترك الصلاة كفر وهو مذهب الامام أحمد برماوى **(قوله في العشاء بطول العجسر)** وفي الجمعة  
بضيق الوقت عن أقل مجزئ من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس وقتها في حالة ولا عبادة  
بسلام الامام منها لا احتمال تبين فساد صلاته واعادتها فيدر كمالا فلا بد من اليأس منها بكل تقدير حل

إذا ضاق وقتها ونوعه  
 لا يقتل إن أخرجهما عن الوقت  
 فإن أمر وأخرج استحق  
 القتل ثم لا يقتل بتركها  
 فاذا الطهورين لأنه مختلف  
 فيذ كره التفصال وإنما  
 يقتل غيره (بعد استنابة)  
 له لأنه ليس أسوأ حالا من  
 المرتد فإن تاب والاقبل  
 وقضية كلام الروضة كاصحابها  
 والمجموع أن استنابته  
 واجبة كالمرتد لكن محجج  
 في التحقيق ندها وبها الأول  
 أوجه وإن فرق الأسنوي  
 بينهما وتكني استنابته في  
 الحال لأن تأخيرها يغتفر  
 صواب وقيل يهل ثلاثة أيام  
 والقولان في الذنب وقيل  
 في الوجوب والمعنى أنها  
 في الحال أو بعد ثلاثة  
 مندوبة وقيل واجبة فإن  
 لم ينب قتل (ثم) بعد قتل  
 (له حكم المسلم) التي لم يترك  
 الصلاة فيجهز ويصلى عليه  
 ويدفن بمقابر المسلمين ولا  
 يطمس قبره كسائر أصحاب  
 الكبار ولا يقتل إن قال  
 صابت ولو قتلته في مدة  
 الاستنابة وقبلها إنسان  
 أمم ولا ضامن عليه كقتل  
 المرتد وكتارك الصلاة فيها  
 ذكر تارك شرط لها  
 كالوضوء لأنه بمنع منها  
 \* كتاب الجنائز \*

(قوله وطريقه) أي القتل وهذا جواب عن إشكال وهو أن القضية لا يقتل بها وقد قلتم لا يقتل  
 إلا أن أخرجهما عن جميع أوقاتها فتصير مقضية ومحصل الجواب إن قولهم القضية لا يقتل بها محمله  
 إذا لم يؤمر بإدائها في الوقت وينعدم بالقتل عليها كافي عرش على مر (قوله أنه يطالب) المطالب له  
 الحاكم حتى لا تعتبر مطالبة الآحاد شو برى (قوله إذا ضاق وقتها) أي بحيث يبقى من الوقت زمن  
 يسع مقدار الرضوخة والطهارة وظاهره أنه لا يطالب عند تسعة الوقت فاذا وقع حينئذ لا التفات إليه  
 فليحرج حل وعبارة البرماوى قوله إذا ضاق وقتها متعلق بأدائها فتكني المطالبة ولو في أول الوقت  
 إلى أن يبقى بعد الأمر ما يسعها وطهرها انتهت وفرره شيخنا ح ف شرح مر مانعه واعلم  
 أن الوقت عند الرافعى وقتان أحدهما وقت أمر والآخر وقت قتل فوقت الأمر هو إذا ضاق وقت  
 الصلاة عن فعلها يجب علينا أن نأمره أن يترك فنقول له صل فإن صليت تركناه وإن أخرجهما عن الوقت  
 قتانا وفي هذا الوقت وجهان أحدهما إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الطهارة والرضوخة والثاني  
 إذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة (قوله فإن أمر) أي لم يفعل بل بدليل ما بعده ونحوه بالتعدد  
 المذكور ماركه قبله ولو غالب عمره فلا يقتل به برماوى (قوله فاذا الطهورين) وكذا كل من وجب  
 عليه القضاء (قوله لأنه مختلف فيه) أي في صحة صلاته (قوله بعد استنابته) أي طلب قضاء تلك  
 الصلاة (قوله لكن محجج) هو المعتدل (قوله وإن فرق) أي بان الردة تخلف في النار فوجب نفاذه منها  
 بخلاف ترك الصلاة وهذا الفرق هو الإجماع (قوله وقيل يهل) الاعتماد على استنابة في الحال وقوله  
 والقولان أي كونه يستناب في الحال أو يهل ثلاثة أيام (قوله فإن لم ينب الخ) وتو به بفعل الصلاة حل  
 (قوله كسائر أصحاب الكبار) أي قياسا على سائر أصحاب الكبار فانهم لا تطمس قبورهم (قوله)  
 ولا يقتل إن قال صليت أي ولو ظننا كذبته فإن قطع كذبه فالظاهر أنه كذلك لا احتمال لغيره حاله عليه  
 نجوز الصلاة بالإيماء حل (قوله إنسان) أي إذا كان بعد أمر الإمام أمّا إذا قبله قبل أمر الإمام  
 بها فيضمنه لأنه معصوم على قوله عرش (قوله ولا ضمان عليه) هذا واضح على أن الاستنابة  
 مندوبة وهو خلاف معتقده الشارح من أنها واجبة إذ عليه لا يبنّي إلا الضمان حل (قوله تارك  
 شرط) عبارة حجج ويقتل أيضا بكل ركن أو شرط أجمع على ركنيته أو شرطية أو كان الخلاف  
 فيه وأهاجنا دون إزالة النجاسة أه والله أعلم

### \* كتاب الجنائز \*

فيل كان حق هذا الكتاب أن يذكر بين الفرق والضمان والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت  
 الصلاة ذكره إثرها وهذا الكتاب يشتمل على مقدمات ومقاصد يبدأ بالأول فقال لا يستعد  
 للوالتح والمقدمات من هنا إلى قوله ونجوه فرض كفاية والمقاصد من هنا إلى آخر الكتاب شيخنا  
 (قوله بالفتح) أي لا غير شو برى (قوله وبالكسر اسم للنعش) وهذا معنى قولهم الأعلى للأعلى  
 والأسفل للأسفل أي الجنائزة بالحركة العليا وهي الفتحة للأسفل وهوليت في النعش والجنائزة  
 بالكسرة السفلى للنعش وعليه الميت وهو أسفل (قوله وعليه الميت) أي مكفنا فإن لم يكن عليه الميت  
 فهو سرير ونعش وقال بعضهم فيه

انظر إلى نعقلك \* أما المهيأ لنقلك \* أناسر بر النيا \* كم سارمى بمثلك

أه سم عرش وفهم من الأقوال أن الميت حيث لم يكن في النعش لا تعلق عليه الجنائزة لا بالفتح  
 ولا بالكسر والحاصل أن الظرف عقيد في الأول والمظروف قيد في الثاني شو برى على التحري

ستره (لستعدلوت) كل مكف (توبة) بأن يبادر إليها لئلا يفجأ الموت للموت طاراً وسن أن يكثر ذكره كثيراً وكثيراً ومن ذكره هادم اللذات يعني الموت واد الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم ومجناه زاد النسائي فإنه ما ذكر في كثير الألفاظ ولا في قليل الاكثره أي كثير من الأسئل والدينيا وقليل من العمل وهادم بالمجته أي قاطع والتصرح بسن ذلك سن زيادي (ومر أيضاً كد) بما ذكر أي أشد طلباً به غيره

(قوله حيث قال وخروج من المظالم) انظر ضمير قال يعود على من وكان مقتضى الظاهر أن يقول حيث قالوا ويحتمل عوده طبع ويكون هذا اللفظ وما تقدم معناه حور (قوله وكان يستغرق الخ) والظاهر وجوب صرف جميع زمته الى ذلك ماعدا ما يحتاجه لماعليه من مؤنة نفسه وعياله وأفضل الأداء أو النوم الضرورى ونحوه (قوله حتى لو مات زمن القضاء بمات الخ) لعل المعنى انه مات في ذلك الزمن مع انه صار للزمن كله الى ذلك الاما هو يحتاج لصرفه حاجته

قال القاضي في تعليقه لوقال صلى على هذه الجنائز بالكسر لم يصح لان المكسور اسم للنعش قال الاسنوى وينتج الصحة اذا أراد للمستوعبايته أنه عبر بلفظ مجازى لملامعة المجاورة شورى (قوله وقيل غير ذلك) وهما التفتان في كل منهما (قوله من جفته) بابه ضرب يضرب مضارعاً بالكسر ع ش (قوله أي ستره) فالتاسبة موجودة على كل من الاقوال الاربعة لان المسى اماسار أو مستور فالستر موجود على كل فيكون معناها لغة السترا قد دفع ما يقابل ان هذا المعنى غير موجود في الميت لانه مستور كقصره شيخنا (قوله ليستعد) أي وجوباً ان كان عليه ذنب وينبغي ان يعلم أن عليه ذلك فالمر مستعمل في الوجوب والندب وهذا أفيد من حل كلامه على الاول فقط اه شورى (قوله توبة) ومحل توقف التوبة على رد المظالم حيث قدر عليه ولا كفاه العزم على ردها وعلمها أيضاً حيث عرف المظالم والا فيصدق بما ظاهراً عن المظالم كذا قيل والاقرب أن يقال هو مال صانع يرد على بيت المال فله من قال يصدق به مراده حيث غاب عليه ظنه أن بيت المال لا يصر ما يأخذ على مستحقه ثم لو كان الظالم مستحقاً في بيت المال فهل يجوز له الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين أو لا لصاحبه القابض والمقبض والاقرب الاول ومحل التوقف على الاستحلال أيضاً حيث لم يرتب عليه ضرورة في زنى باسرة ولم يبلغ الامام فلا ينبغي أن يطلب من زوجها وأهلها الاستحلال ما فيه من هناك عرضهم فيكفى التدم والعزم على أن لا يعودوسياً في هذا الكلام بسط في كتاب الشهادات ع ش على مر قال حجج في حاشية الايضاح ظاهر كلامهم توقف التوبة على تمام حفظ مانسيه من القرآن ونظام قضاء القوائت وان كثرت حيث قال وخروج من المظالم يرد هذا ويرد بان تلفت لستحقها ما لم يبره منها ومنها قضاء نحو صلاة وان كثرت ويحجب عليه صرف ما رزقه لذلك ماعدا الوقت الذي يحتاجه لصر ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان القرآن أو بعضه بعد بوعه اه أقول وهو واضح ان قدر على قضائها في زمن يسير أو ما كانت عليه فوائد كثيرة جداً وكان يستغرق قضاؤها زماناً طويلاً فيكفى في محبة توبته عزمه على قضائها مع الشروع فيه وكذا يقال في حفظ القرآن حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيانه فعل ما في مقدوره اخذنا من قول مر وتخرج من مظلة قدر عليها أما إذا لم يقدر عليها فيكفى العزم كما تقدم ع ش (قوله بأن يبادر) تفسير للاستعداد الموت توبة (قوله وسن أن يكثر ذكره) أي سواء كان صحيحاً أو مريضاً قبله ولسانه بحيث يجعله نصب عينيه لانه أوجب من المصيبة وأدعى الى الطاعة حل وقوله نصب بضم النون ومعلوم أن ذكره بقلبه ولسانه أفضل كافي الشورى ويستثنى طالب العلم فلا يسر له ذكر الموت لانه قد يقطع عنه (قوله يعني الموت) ظاهره أن لفظ الموت ليس في الحديث وهو ثابت في الرواية ومن ثم قال شرحه هو بالمركان الثلاث بتقدير هو أو أعنى وأعطف بياناً أو بدل من هادم شورى ويمكن أن يكون ثابتاً في رواية وغير ثابت في أخرى كرواية الشارح ح ف (قوله ما يذكر في كثير) أي مع كثير الألفاظ أي كان سبباً لتقليله بأن يصدق بالدين التي عنده (قوله وهادم بالمجته) وأما الجملة فهو الزيل للشي من أصله شورى (قوله أي قاطع) لقطعه مادة الحياة (قوله بما ذكر) أي من الاستعداد والذي ذكر (قوله أي أشد طلباً به من غيره) لانه الى الموت أقرب ويسر له الصبر على المرض أي ترك التضرع منه وبكره كثرة الشكوى نعم ان سألته بخطيب أو قريب أو صديق عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة لاعلى صورة الجزع فلا بأس ولا يكره الأئين لكن اشتغاله بنحو التسبيح أولى منه فهو خلاف الأولى وسن أن تعهد نفسه بتلاوة القرآن والذي ذكره حكاية الصالحين وأحوالهم عند الموت وأن يوصي أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه بما

قالوا يا رسول الله تتداوى فقال تتداوى فإن الله تعالى لم يضر داء الاوضع له دواء الا الحمرم واده الترمذي وغيره وصححه قال في المجموع فان ترك التداوى توكلا فهو فضيلة (وكره اكراهه عليه) لما فيه من التشويش عليه قال في المجموع وخبرنا تكرر هو مرضا كم على الطعام فان الله يطعمهم ويسقيهم ضيف ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذي انه حسن (و) كره (بغنى موت لضر) في بدنه او دنياه (وسن) تخمينه (لفتة دين) خبر الشيخين في الاول لا يجتنب أحدكم الموت لضر أمياه فان كان لا بد فاعلا فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرالي وتوفني اذا كانت الوفاة خيرالي وإتباعا في الثاني لكثير من السلف وذكر السنن من زيادتي وقال الاسنوني وغيره ان النوروى أفتى به (وان يقطن مختصرا) أي من حضره الموت (الشهادة)

(قوله قوة الطعام والشراب) لعل المراد بالقوة عدم فناء الجسم بعد الاكل (قوله) ولا يقال ان هذا الخ (أي) كراهة هذا أي الغنى بالضر

اعتيد في الجنائز وغيرها وان يجتنب المنازعة في أمور الدنيا وان يسترضى من له به علقه تكادهم وزوجة وولد وجار ومعامل وصديق شرح مر (قوله وأن يتداوى) وانما يجب كمال الميتة للفسطاط واساغة اللقمة بالخمر لهدم القطع بإفادته بخلافه ما يجوز الاعتداء على طب الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك ترك عبادته أو نحوها مما لا يعتمد فيه شرح مر قال ع ش وأقيم قوله لهدم القطع بإفادته انه لو قطع بإفادته كعصب عمل الفصد وجب هو قريب (قوله ما أنزل الله) أي ما وضع الله مرضا في جسم شخص الخ وقوله الاوضع له دواء زاد في رواية مجهله من جهله وعلمه من علمه برماوى (قوله ان الأعراب) ذكره بعد الاول لانه مختص له كما قاله ع ش (قوله فهو فضيلة) فيه اشارة الى ان التداوى أفضل منه لمن كان في شفاؤه نفع عام للسليين وأخشى على نفسه من انتعاجه بدوام المرض وأن تركه توكلا أفضل حيث اتنى ذلك ورزق الرضا به اه شورى وبعبارة شرح مر وأخفى النوروى بأن من قوى توكلاه فالترك له أولى ومن ضعف يقينه وقل صبره فالإفادته أفضل وهو كما قال الاذرى حسن (قوله وكره اكراهه عليه) أي الإلحاح عليه وان علم نفعه له بمعرفة طبيب وليس المراد به الا كراه الشرى الذى هو التهديد بدعوة عاجلة ظلالا الى آخره وطه كما ذكره ع ش على مر (قوله قال في المجموع الخ) وارده على قوله وكره اكراهه عليه ووجه الورد أن الحديث يدل على حرمه الاكراه لان الاصل في الهى التحريم فذلك أجاب عنه بأنه ضعيف وعلى تحمين الترمذى له بحباب عنه بأن الهى للتعزيب كإقراره شيئا وفى ع ش على مر قوله قال في المجموع الخ جواب عما يقال لم يستدل بقوله لما فيه من التشويش ولم يستدل بالحديث وقوله ضعفه البيهقي أى يقدم على من قال انه حسن لان مع من ضعفه زيادة علم بالجرح للراوى (قوله فان الله يطعمهم ويسقيهم) أى يعطيهم قوة الطعام والشراب ع ش (قوله وادعى الترمذى انه حسن) وعليه فيحمل الهى على الكراهة وفيه ان المدعى كراهة اكراهه على التداوى والحديث قال لا تتركوه مرضا كم على الطعام وليس فيه تعرض للتداوى حتى يكون واردا أو اجيب بان الطعام فيه شامل لما اذا كان على وجه التداوى بل مثل الاكراه على التداوى الاكراه على سائر الطعام والشراب ح ف (قوله لضر) خروج بالضر الخفى بالضر فلا كراهة فيه ولا يقال ان هذا يفهم من الاول بطريق الاولى لان الاول يشبه التظلم بخلاف الثاني زى ع ش (قوله او دنياه) ومنه شقيق العيش (قوله وسن لفتة دين) أى طوفها وأخوف زياتها والمراد به المعاصى والخروج عن الشرع وليس أيضا تخمينه لغرض أخوى كتمنى الشهادة في سبيل الله تعالى قال ابن عباس لم يمتحن نبي الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم وقال غيره انما تخفى الموت على الاسلام الموت شرح مر (قوله فليقل) أى مع الكراهة ع ش (قوله ما كانت) ثم قوله اذا كانت ينظر وجه مغايرة التعبير فيها وعبارة الاعاب وانما في بمانى الاول واذا فى الثاني لما هو ظاهر التأمل شو برى أى لا تلوا فى فى الثاني بما كان المعنى وتوفى مدة كون الوفاة خيرا الى فيقتضى أن زمن الوفاة بعضه خيرا وبعضه غير خيرا يقتضى انه ان لم تكن الوفاة خيرا لم يحبه لان الوفاة حينئذ مقدرة بمدة ثم انه يظهر الفساد شيئا وقال شيخنا ح ف عبرا اذا فى الثاني لان زمن الوفاة مستقبل وعبارة ع ش لعله انما عبر في الاول بما وفى الثاني باذالان الحياة لا متدداها وطول زمنها تقدر بمدة فغير فيها بالباله على الظرفية الزمانية بخلاف الوفاة قائما بعبارة عن خروج الروح وليس فيه زمن مقدر (قوله أى من حضره الموت) عبارة مر من حضره الموت ولو غير مكلف حيث كان غيرا



وفرق بين هذا وعدم تدب تلقينه بعد الدفن لان هذا المصلحة وهو دخول الجنة مع الالفين ومثل لا يقتل الميت في قبره وهذا لا يفتق (قوله أي لاله الا الله) ولان من زيادة محمدا رسول الله فان كان كافرا وجب تلقينه لفظ الشهادتين وأمره به حيث روى اسلامه والا بد ذلك حل وقوله ولان من زيادة محمدا أي لان المطلوب أن لا يأتي بعدها بكلام أصلا ولو قرأ ما ذكرنا كقوله شيئا حرف لكن قال ع ش على مر ولاضر محمدا رسول الله لانهم من تملوا وان كانت لافتن في هذه الحالة كقائه مر وعبارة الجلال وشرح مر وقول في الروضة وشرح المذهب عن جماعة من أصحابنا أنه بلغن محمدا رسول الله أيضا قالوا لا أول أصح لظاهر الحديث أي فلا تنس زيادة محمدا رسول الله وهو ما صححه في الروضة والجميع وقول الطبري كجمع انزادتها أولى لان المقصود موته على الاسلام مردود بأن هذا مسلم (قوله وهو من باب الخ) الأولى التفرع وقوله بما يصير أي فهو من مجاز الأول (قوله) من كان آت كلامه بالرفع والنصب والأول أفصح أي ولو انفسى فيشمل بالاستحضار ذلك بقائه وان لم يتلف به وبه صرح في الخادم كقائه في الايعاب عن الزركشي (قوله دخل الجنة) أي مع الفائر بن والافكل مسلم ولو فاقا سبقا بدخلوا بعد عناب وان طال (قوله لا يضجر) الضجر اتلقى من الغم وبه طرب اه مختار (قوله ولا يقال) أي يكره ذلك ع ش (قوله بل يشهد عنده) أي يقال لاله الا الله ولا يقال لشهداء لاله الا الله لان كان كافرا روى اسلامه حرف (قوله وليكن) أي الملقن أي استحبه ذلك كقائه مر (قوله ووارث) لو كان الميت فقيرا لاثني له فالرجح ان الوارث كغيره في أنه بلغته لانتفاء التهمة حينئذ اه ع ش (قوله فان لم يحضر غيرههم) أي غير الثلاثة المذكورين وقوله لقنه من حضر منهم أي وان اهمه الميت كان شرح مر (قوله أشفقهم) ان وجدوا الترك قل (قوله الا ان يسكنهم بعده) ولو بذ كرو نحوه كحمد رسول الله أو بكلام نفس ذات عرفة ريقا أو اطاع عليه ولي اه خادم شويري حل وحرف (قوله ثم روجه باسطا لجمع) أي نحا (قوله جنب) اللام بمعنى على (قوله فان لم يضر) أي تعسر ليق مكان وأخوه كلمة شرح مر (قوله وأحماه للقبلة) ينتفع الميم أشهر من كسرهما وضما وهن بالمرس عن الايعاب أنه ينثني الجمره أيضا ع ش (قوله ان أمكن الجمع فعلا) أي اتفقين والتوجيه (قوله) وان يقرأ عند منس) أي يجمها روى الحرث بن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائفا من أوجاع شيع أو عطشان سقى أو عاركسى أو مريض شفى دميرى وصح في حديث غريب مامن مريض يقرأ عليه يس الامان يانا وأدخل قبره ريانا ع ش على مر ينسب قراءة العبد عنده لانها تسهل طالع الروح والمراد ان يقرأها جملتها ان اتفق له ذلك والافتنيسر لم يناولها تعارض عليه قرأتها فهل يقسم يس لصحة حديثها أو الرعدة في نظر وينبغي أن يقال بما عاها حال المحضر فان كان عنده شعور ونز كلقبره وألبث قرأ سورة يس والأقر سورة العبد ع ش على مر ويجرح الحاشية بما يل وجو باقي يظهر ان ظهرت أمانة تدل على احتياجه كالمش إذا فعل به وقد قيل ان الشيطان يأتيه معاه ويقول له قل لاله الا الله انما سيقك فان قال ذلك مات على غير الايمان اه حج (قوله لان الميت لا يقرأ عليه) أي لان على تعسر باصمته وسبعا والميت لا يسبح فلا كان المراد الميت في الخبر حقيقة فقال عنه بدل قوله عليه هذا مراده وفيه أن الميت يسبح كالحي فيحسن أن يقرأ عليه فلا أولى إياها على ظاهره من غير أويل اه شيخنا عبارة حل لا الميت لا يقرأ عليه خلافا

موتا كس روايا بداد وغيره وصح ابن حبان وغيره (٥٧ - مجرى) - اول (٥٧ - مجرى) وقال المراد به من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه والحكمة في قراءتها أن احوال القياة واليه من كورة فيها فاذا قرئت عنده

وسلم يقول قبل موته ثلاث  
لا يكون أحدكم الا وهو  
بحسن الظن بالله تعالى أى  
يظن أن رجحه يفوقه  
وظهر الشيخين قال الله أنا  
عند ظن عبدى فى ويسن  
لن عنده بحسين ظنه  
وتطمع في رحمة الله تعالى  
(فاذامات غرض) ثلاثا  
منظره وروى مسلم أنه صلى  
الله عليه وسلم دخل على  
أبي سلمة وقد شق بصره  
فاغمض ثم قال ان الروح اذا  
قبض تبعه البصر وشق  
بصره بفتح الشين وضم  
الراء شخص بفتح الشين  
واخاذه وضلعياه بعبارة  
عريضة تربط فوق رأسه  
لثلاثين نفقة من حافته  
الحوام (وليت مفاصله)  
فبرد ساعده الى عنقه  
وساقه الى فخذه وقلده  
الى بطنه ثم تمد وتلين  
أصابعه تسهل لنفسه  
وتكف عنه فان فى البدن بعد  
مفارقة الروح بقية حرارة  
فاذاليت المفاصل حينئذ  
لانت والا فلا يمكن تليينها  
بعد (وزعت ثيابه) التى  
مات فيها لاهما تسرع اليه  
الفساد (ثم ستر) كلبان  
لم يكن محرما (ثوب)  
خفيف) ويجعل طرفاه  
تحت رأسه وحليه لثلاث  
ينكشف ويخرج بالخفيف

لأن الرفعة حيث منع التأويل وأبقى الحديث على ظاهره ومنع ذلك بأن الميت فى سماع القرآن كالحى  
لانه اذا صبح السلام عليه فالقرآن أولى اه وكلامه ظاهر قال مر وكان معنى لا يقرأ على الميت أى  
قبل دفنه لاشتغال أهله بتجهيزه الذى هو أهم ويؤخذ من العلم أنهم لم يشتغلوا بتجهيزه كأن كان  
الوقت ليلا سفت القراءة عليه اه ع وش راء العلامة ح ف (قوله) تعبد له ذكر تلك الاحوال  
أى فيعمل بقضى ذلك وهذا لا يأتى فى الميت ويؤخذ منه أنه يسن قراءة ما عنده جهرا بخلاف العبد  
فتقرأ سرا وان طلب الميت الجهر بها كفى ع ش على مر (قوله) وأن يحسن) هو بضم الياء  
وسكون الحاء وكسر السين مخففتو بضمها أيضا وفتح الحاء وتشديد السين كما يؤخذ من القاموس  
والضمير راجع لمر يض ولو غير محض (قوله) أنا عند ظن عبدى) أى جزاى مرتب بظنه بخلاف  
المضاف وهو لفظ جزاء وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل (قوله) ويسن لمن عنده) أى الحاضرين  
عند الميت من الناس أى ما لم يمنة أمارات اليأس والقنوط والاريجاب ذلك لانه من بذل النصيحة حل  
وأداب العبادة عشرة أشياء ومنها ما يختص بالعبادة ان لا يقابل الباب عند الاستئذان وأن يدق الباب  
برفق ولا يهجم نفسه بان يقول أنا وأن لا يحضر فى وقت يكون غير لائق بالعبادة كوقت شرب المر يض  
الدواء وان يخفف الجلوس وان يض البصر وان قلل السؤال وان يظهر الرقة وأن يخلص الدعاء وان  
يوسع لمر يض فى الامل ويعينه عليه السير لافيه من جزيل الاجر ويحذر من الخزع من لم يفسد  
الوزر اه فتح البارى على البخارى لحج شورى (قوله) فاذا مات غرض) أى نداء هذا  
شامل للاعشى ويسن أن يقول حال تغميضه باسم الله وعلى ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده  
باسم الله ثم يسبح مادام بحمله وظاهر كلامهم ان المر يض لا يسن له تغميض عين نفسه قبل موته وان  
أمكن بلا مشقة لكن بحث بعضهم بذهب ان لم يحضر عنده من يتولاه كما ذكره ع ش على مر وفى  
كلام ابن شبة ان العين أتم ما يخرج منه الروح وأول شيء يسرع اليه الفساد (قوله) تبعه البصر) أى  
ذهب وشخص ناظر الى الروح أن تذهب قال الشهاب البرلى كأن المعنى والله أعلن سبب انفتاح  
العين ان الشخص اذا أحس بقبض الروح واتزاعها بفتح بصره ناظرا الى ما ينزع عنه وليس المعنى  
ان القوة الباصرة تفارق موته تذهب معها بعضها ويحتمل التزام ذلك بمعنى انه ينتقل الى الروح ويعلق  
بها ذهابها معها ينظر أن تذهب والاول أظهر بل متعين غاية الامر أن قبض فى الحديث يلزم أن يؤزل  
حينئذ معنى أريد قبضه خلافا لما فى شرح البهجة من جله على حقيقة ذكره الشورى قال الشيخ  
س ل لا يقال كيف ينظر بعدها لانا قول يبق فيه من أثر الحرارة الغريزية بعد مفارقتها ما يقوى به  
على نوع قطع لها كما يدل لما يأتى اه (قوله) وشد) أى نداء ليهاب بفتح اللام كاضبطه الشارح فى  
باب الموضوع فاوقف للبرماوى هنا هو (قوله) وليت مفاصله) ولو شجودهن توقف عليه وان لم يفسل  
والعلة لا الغالب (قوله) وزعت ثيابه) أى الميت يدا سواء كان الثوب طاهرا أو نجسا عما يفسل فيه أم لا  
أخذ من العلة وظاهر الاطلاق ولو نبوا وشهدوا بعد اياه عند التكفين بحيث لا يرى شي من يده عند  
التزع واللباس والتعالي جرى على الغالب وينبئ أن عمل ذلك ما لم يرتد عليه لانا فى ثيابه ما لم يمت فيها  
(قوله) ثم ستر) أى نداء (قوله) يحسبه) بضم الياء قال فى المختار حى النار بالكسر والتثنية أيضا  
استدسوه وأحجى الحديث فى النار فهو حجي ولا تقل جاء ع ش على مر (قوله) وتقل بطنه) أى  
ندبا والمراد أن يوضع ذلك فوق ما يستبر به يده فان قلت هذا الوضع أعني أيا فى عند الاستلقاء لانه عند  
كونه على جنبه مع أن كلامهم صريح فى وضعه هناك على جنبه كما محض قلت يحتمل أنه هنا تعارض

منسوب الى الوضع على الجنب ووضع الثقل على البطن فقدم هذا لان مصلحة الميت به أكثر ويحتمل أنه لا تعارض لاسكان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه لشدة عليه بنحو عصابة وهذه الاقرب  
 للسلامة ومن مال الاذرى للاول حيث قال الظاهر هنا القاءه على قفاه ليقوم بوضع على بطنه تقيل  
**(قوله لتلا ينفخ)** أى البطن عرش **(قوله فان لم يكن حديد)** الظاهر هنا الترتيب لكال  
 الستة لاصلا سرل **(قوله)** وقد رذل ذلك بنحو عشرين درهما **(قوله)** بئني أن يكون هذا ضابطا لاف  
 ما تحصل به السئوال فتجوز الزيادة أن لم يحصل لها أى كافر وشيخنا وعبارة الشورى قوله عشرين  
 درهما فان زاد على ذلك فيظهر أنه ان زار قدر الوضع عليه حيا آذاهم والا فلا فراجع شورى  
**(قوله فيمان عنه)** أى ندبا لان بنحش تنجسه والا فيصان وجوبا **(قوله)** قل وعش **(قوله وزفع)**  
 أى ندبا **(قوله على سرير)** ولا يوضع على السرير فراش للإجماع فيتنبه به بل يلقى جالدها على سرير  
 شورى وهر **(قوله لتلا يغير بداتها)** هذا يؤخذ منه ان الكلام فى الرخوة وأن وضعه على  
 الصلبة ليس بخلاف الاول كفى السكافة لكن قضية كلامه للساردى وان أى هر يرقا أنه يسن وضعه  
 على مرتفع مطلقا ذكره الشورى وعش على هر **(قوله)** وقد قدم كيفية توجيهه خلافا لاذرى  
 حيث قال ان المراد بتوجيهه هنا القاءه على قفاه وجهه وأخصاه للقبلة أخذ من قولهم بوضع على بطنه  
 كذا ولا يتعين ذلك لان وضعه على جنبه لا ينافى وضع الثقل على بطنه لما سأله بوضع طولاً وبشد  
 بنحو خرقه حل **(قوله)** ان يتولى ذلك كنه أى الله كور من قوله غصن الى ها كفى البرامى  
 وهو ثمان مسائل **(قوله)** فان تولد الرجل الخ **(قوله)** ويبحث الاذرى جواز من الاجنبى للاجنبية ويتكسبه  
 مع الغض وعدم المس وهو بعيد فيحرم لانه مظنة لزوم بقاء من البدن شرح هر وعش عليه  
 وكالحرم فيها كرايز وجان الاول **(قوله)** وان يبادر أى وجوباً خفيف تغريمها بالتأخير والافدا  
 قل على الجلال وعطف المصنف الثلاثة بالواز وانظر ما للمفهم منها وعبارة شرح هر يبادر بقضاء  
 دين الميت قالوا ويستحب أن يكون ذلك قبل الاشتغال بنفسه وغيره من أمور مسارعة الى فك نفسه  
 اه قال الرشيدى عليه أشر بلفظ الاشتغال الى انه لا منافاة بين ذكره هنا وما ذكره من الفرائض  
 من تقديم مؤن التجيز على أداء الدين اذ ما هنا فى مجرد تقديم فعل ما ذكره على الاشتغال بالنفل ونحوه  
 فالصور ان المال يسع جميع ذلك فالجاصل أنه يفرز ما يفي بالتجيز ثم يفعل ما ذكره ثم يشتغل بالنفل  
 ونحوه **(قوله)** وقضاء دينه وظاهر ان المبادر تنجب عند طاب المستحق حقه مع التحسن من التركة أو  
 كان قد عصى بشأخير ما طل وأغيره كضمان غصب والسرقة وغيرهما وقوله وتنفيذ وصيته ويحب التنفيذ  
 عند طلب الوصى له المعين وكذا عند التحسين فى الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات أو كان  
 قد أوصى بتجھيل كافى شرح هر **(قوله)** أن يحلوه ويحتالوا فان قيل لامعنى الاحتياط على الولي  
 بعد التحليل لئلا يمتدحج تحليله بترأذنه من لدن قلب جيب بأن الجلة الاولى وهى أن يحلوه بمعنى  
 الثانية وهى ويحتالوا به وحيداً فيجمع دالتحليل بترأذنه من دينهم وبذلك حقه الى الورثة أو يقال  
 الواو بمعنى أو فلا إشكال شورى **(قوله)** ويحتالوا به أى بالدين وهذه صورة حواله جوزت للحاجة  
 ومقتضى كلامهم أنه يلزم الحال عليه دفع ذلك دون بقية الورثة وان لم يكن ثم تركه حل **(قوله)**  
 وتجھيل للخير أى لبيت الوصى له براموى **(قوله)** نفس المؤمن الخ **(قوله)** هذا حق غير الانبياء  
 أو هو قيم عصى بدينه أو أخيره بنحو موطى حل ومحله يضاف من لم يحلف وفاء وكان قادراً على  
 وفائه بحياته **(قوله)** حتى يقضى عنه ومن ذلك ما أخذ بالقود الماسدة كالمطاعة حيث لم يوف  
 العاقد بدل المعوض عنه كان اشترى بشرا فأسد وقضى المبيع وتلف في يده لم يوف بدله أما ما قبض

ونحوها من أنواع الحديد  
 لتلا ينفخ فان لم يكن  
 حديد فطين رطب وقدر  
 ذلك بنحو عشرين درهما  
 أما المصنف وذكره من  
 زبادى فيمان عنه احتراماً  
 له قال الاسنوى وبئني  
 ان يلقى به كتب الحديد  
 والعلم المختصر (ورفع عن  
 أرض) على سرير رطوبه  
 لا يبتغير بداتها (ووجه)  
 الى القبلة (كمختصر)  
 وقد تقدم كيفية توجيهه  
 (وسن ان يتولى ذلك)  
 كنه (أرفق محارمه) به  
 الرجل من الرجل والمرأة  
 من المرأة بأسهل ما يمكنه  
 فان تولد الرجل من المرأة  
 المحرم أو بالعكس جاز (و)  
 أن (يبادر) بفتح الباء  
 يشلوه وقضاء دينه وتنفيذ  
 وصيته ان يسر والاسأل  
 وليه غرامه أن يحلوه  
 ويحتالوا به عليه أكرامه  
 وتجھيل للخير وطهر نفس  
 المؤمن أى روحه معلقة  
 أى محبوسة عن مقامها  
 الكبر بدينه حتى يقضى  
 عنه روا الترمذى وحسنه

بالمعاملة الفاسدة وقض كل من العاقلين ما وقع عليه العقد في الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه ان كان باقيا بعده ان كان تالفوا لمطالبة لأحد منهما في الآخرة لحصول القبض بالتراضي نعم على كل منهما اثم الاقدام على العقد الفاسد ع ش على م (**قوله** هذا) أي قوله غرضي الى هنا هي إحدى عشرة مسألة فقولها اذنيان راجع لجمعها اه ع ش (**قوله** وامتداد جلد وجهه) عبارة م و وانخفاض صدغه (**قوله** فان شك في موته أنز ذلك) أي وجوب الاحتمال اغناء ونحوه ويبنى ان الذي يجب تأخير م هو الدفن دون القمل والتكفين فانهما يتقدم برحانه لاضرر فلهما ثم ان خيف منهما ضرر بتدريرحانه حقيقة امتنع فعلهما ع ش على م (**قوله** ولو قاتل نفسه) هي لرد على القول الآخر القائل بعدم وجوب تجهيز قاتل نفسه بل يقول انه سنة كإبره مشيخنا وهي للرد ايضا على الامام أحمد القائل بان هذا لا يجب فيه غسل ولا صلاة وعبارتة أنه وقا تن نفسه كغيره في الصلاة عليه اه (**قوله** فرض كفاية) وان تكرر موته بمسبباته حقيقة ويحرم تركه على من علم به ولو غفر بقر وبوعلى في غير القاتل والقياس عليه في القاتل أيا الكافر فيأني حكمه وأما الشهيد فكتفيره الا في القمل والصلاة وسأني حكمهما (**وأقل غسله**) ولو جنبا أو نحوه (تعميم بدنه) الماء مرة فلا يشترط تقديم إزالة نجس عنه كإلواحه كلام المجموع وقول الأصل بعد إزالة نجس مبنى على ما صححه الزايفي في الحل ان الفسلة لا تكفيه عن النجس والحديث لكن صحح النووي انها تكفيه وكأنه ترك الاستمراك هنا لظنه من ذلك أولان الغالب ان الماء لا يصل الى محل النجس من الميت لا بعد ازالته وما ذكره ان لا يجب نية الغاسل ان القصد بغسل الميت بالطهارة وهي لا تتوقف على نية (فيكني غسل كافر) بناء على عدم وجوبها (لا غفر)

بالمعاملة الفاسدة وقض كل من العاقلين ما وقع عليه العقد في الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه ان كان باقيا بعده ان كان تالفوا لمطالبة لأحد منهما في الآخرة لحصول القبض بالتراضي نعم على كل منهما اثم الاقدام على العقد الفاسد ع ش على م (**قوله** هذا) أي قوله غرضي الى هنا هي إحدى عشرة مسألة فقولها اذنيان راجع لجمعها اه ع ش (**قوله** وامتداد جلد وجهه) عبارة م و وانخفاض صدغه (**قوله** فان شك في موته أنز ذلك) أي وجوب الاحتمال اغناء ونحوه ويبنى ان الذي يجب تأخير م هو الدفن دون القمل والتكفين فانهما يتقدم برحانه لاضرر فلهما ثم ان خيف منهما ضرر بتدريرحانه حقيقة امتنع فعلهما ع ش على م (**قوله** ولو قاتل نفسه) هي لرد على القول الآخر القائل بعدم وجوب تجهيز قاتل نفسه بل يقول انه سنة كإبره مشيخنا وهي للرد ايضا على الامام أحمد القائل بان هذا لا يجب فيه غسل ولا صلاة وعبارتة أنه وقا تن نفسه كغيره في الصلاة عليه اه (**قوله** فرض كفاية) وان تكرر موته بمسبباته حقيقة ويحرم تركه على من علم به ولو غفر بقر وبوعلى في غير القاتل والقياس عليه في القاتل أيا الكافر فيأني حكمه وأما الشهيد فكتفيره الا في القمل والصلاة وسأني حكمهما (**وأقل غسله**) ولو جنبا أو نحوه (تعميم بدنه) الماء مرة فلا يشترط تقديم إزالة نجس عنه كإلواحه كلام المجموع وقول الأصل بعد إزالة نجس مبنى على ما صححه الزايفي في الحل ان الفسلة لا تكفيه عن النجس والحديث لكن صحح النووي انها تكفيه وكأنه ترك الاستمراك هنا لظنه من ذلك أولان الغالب ان الماء لا يصل الى محل النجس من الميت لا بعد ازالته وما ذكره ان لا يجب نية الغاسل ان القصد بغسل الميت بالطهارة وهي لا تتوقف على نية (فيكني غسل كافر) بناء على عدم وجوبها (لا غفر)

لانما مورون بغسله فلا يسقط الفرض عنا، لا يفتلنا حتى لو شاهدنا الملائكة تغسله لم يسقط عنا

بخلاف

بغلاف نظيره من الكفن  
لان المقصود منه الستر وقد  
حصل ومن الغسل التعبد  
بفعله ولهذا ينشئ الغسل  
لانتكثين (وأكله أن  
يفسل في خلوة) لا بدخلها  
الا الفاسل ومن عينه  
والولي فيستر كما كان يستتر  
عند اغتساله وقد يكون  
بيده ما يكره ظهوره  
وقد تولى غسل النبي صلى  
الله عليه وسلم على الفضل  
ابن عباس وأسماء من زيد  
ناول الماء والعباس واقف  
ثم رواه ابن ماجه وغيره  
والاولى أن يكون تحت  
سقف لانه أستر نص عليه  
في الام (و) في (نقص)  
بالأ وسخيف لانه أستره  
وأبقى وقد غسل صلى الله  
عليه وسلم في قميص رواه  
أبو داود وغيره وبدخل  
الفاضل يده في مكان كان  
واسعا فيسليه من تحته وان  
كان ضيقا فتنى رؤس  
البنار يمين

(قوله وانه لو حفر لنفسه  
كرامة) وانظر لوصلي  
صلاة الجازة وانه قد مر  
(قوله الظاهر الاول) فيه  
ان الاب يشق على ابنه  
فيراى مصلحته أكثر  
وان كان الاب يعبر بأبيه  
أكثر من عكسه تأمل

بغلاف نظيره من الكفن) أي قالنا تعبد به بل وجب لمصلحة الميت وهو ستره وأما الغسل فليس  
لمصلحة الميت فقط بدليل انه لو مات عقب اغتسل بالماء يجب غسله واللو عجز باعنه طهارته بالماء وجب  
تيممه مع انه لا نظافة فيه ع ش على مر (قوله لان المقصود منه الستر) أي مع كونه ليس صورة  
عبادة فلا يقال المقصود من الغسل النظافة أيضا بدليل عدم وجوب نيته و يفتي ان الصلاة كالغسل  
والجل كالدفن وانه لو حفر لنفسه كرامة سقط عن غيره ولا يقال الخطاب غيره لانه يجوز أن يكون غيره  
انما خوطب اهدم تأنيبه منه فاذا فعله بنفسه سقط ع ش على مر (قوله وأكله ان يفسل الخ) قد  
يشهر بأن غير هذه الحالة فيها كمال وهو مشكل بأن تفصيله بمضرة الناس ونحو ذلك مما يخالف  
ما ذكره مكرره ويحار بأن أكل بمعنى كامل أو بان المراد ما عداه كامل من حيث أداء الواجب به  
ع ش (قوله والولي) أي يقين الولي الدخول وان لم يفصل ولم يمن لمصره على مصلحته ومصلحة  
لم يكن نيته وبين الميت عداوة ولا فسادا لأجنبي والظاهر ان المراد به القريب بدليل الحديث شورى  
مع زيادة قال مر المراد بالولي أقرب الورثة اه وعليه فهل يقدم الابن على الاب والجد على الام  
أو يستوي بان لا كان بينهما أدى بواسطة واحدة الظاهر الاول ومن الاقرب هنا من أدلى بجهتين كلاخ  
التشقيق فيقدم على من أدلى بجهة اه ع ش ملخصا (قوله والفضل) ظاهرا ان الفضل كان  
مباشرا للفضل لكن ذكر حج في شرح الثائلي في آثر باب وقائه صلى الله عليه وسلم ان النبي باشر  
غسله على رصده وأما يقين من كان عنده فكان يصب الماء عليهم معصوم بقوله عن علي أووهي  
النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يفعله أحد غيري قال فانه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه ع ش  
اطمعي وقوله فانه لا يرى أحد عورتي لعل المراد لا يرى أحد غيرك أو أنه لا يرى أحد عورتي الا طمست  
عيناه أي وأنت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيره كما ذكره ع ش على مر (قوله وأسماء تناول  
الماء) وكذا اشتران مولا صلى الله عليه وسلم فهم حجة على والفضل وشران وأسماء والعباس وكانت  
أعينهم معصومة بقرينة جمعهم بينهم في قوله

على وعباس وفضل وأسماء وشران قد قازوا بفضل نبينا

وكان موته صلى الله عليه وسلم ضحوة يوم الاثنين ودفن ليلة الاربعاء وكانت الصلاة عليه بالكيفية  
المعروفة وصلا عليه فرادى خلافا لما في المجموع لانه الامام ولم يكن خليفة بعده فجعل اماما وجعله من  
صلى عليه من الملائكة ستون الفا ومن غيرهم ثلاثون ألفا وأول من صلى عليه عمه العباس ثم بنو هاشم  
ثم المهاجرون ثم الانصار ثم أهل القرى وقال بهتهم أول من صلى عليه الانبياء ثم الملائكة ثم الرجال ثم  
الصبيان ومات عن مائة ألف واربعة وعشرين ألفا كلهم لهم بهجة خلافا للزالي ومن قال منهم صلاوا  
عليه ثلاثمائة يوم محمول على انه سمي الليلة يوما بالتغيب أو على أن المراد ليلة الاربعاء التي تأنيبه  
وفيه نظركم العلامة قل على الجلال من غير ذلك النظر (قوله أو سخي) بالخاء والفاء  
مهمل النسخ والياء الخ والمراد به انه لا يتمتع وصول الماء اليه لان القوى يحبس الماء (قوله  
وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قميص) أي قميصه الذي مات فيه وذلك بعد ان اختلف أصحابه  
في تجريد فقتلهم جميعا الناس فمعهوا تافنا من داخل البيت لا تجردوا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وفي رواية غسلوه في قميصه الذي مات فيه فان قسما لها صب بمجرده لا يثبت به حكم قلت  
يجوز أن يكون انضم الى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل وأجروا  
عليه فلا استدلال اعماهم باجتماعهم لاجماع الهاتف شرح مر وع ش عليه (قوله فتق  
رؤس الدخار يمين) جمع دثر يمين بالكسر وهي السماء النياقي رؤسها هي الخياطة التي في أسفل

وأدخل يده في موضع الفتق فان لم يوجد فيه ماء ولم يتأث غسله فيه ثم نهض ما بين السرة وركبة (على مرتفع) كالجرح للأيدي من شاش  
وإيكن محلا رأسه أعلى لينحدر

البدن بخلاف المسخن لانه  
برخيه (الاحاجة) اليه  
كوسخ وبرد وجهه اسمن  
زيادتي وان يكون الماء في  
اناء كبير ويبعد عن المقبل  
بحيث لا يصبغ راسه (و)  
أن (يجلسه الفاسل) على  
المرتفع برفق (مثالا الى  
ورائه) ويضع يمينه على كتفه  
وايهاه بنقرة ففاه (للا  
يميل رأسه) ويسند ظهره  
لركبته اليمنى ويبر يساره  
على يظه (بإلفه) ليخرج  
ما فيه من الفضلات ويكون  
عند حينئذ بحجة متقدمة  
فاتحة بالطيب والمعين يصب  
عليه ماء كثيرا لئلا تظهر  
رائحة ما يخرج (ثم يصبجه  
لقفاه ويفسل بخمرة)  
ملقوفة (على يساره سوانيه)  
أى دبره وقبله وما حولهما  
كإستنجى الحى ويفسل  
ما على يده من قدر ونحوه  
(ثم) بعد لقاه الخرقه وغسل  
يده بماء وأشنان (يلب)  
شوة (أخرى) على اليد  
(ونظف أسنانه ومنخره)  
بفتح الميم وانما وكسرهما  
وضعهما وفتح الميم وكسر  
الحاء وهو أشهر بأن يزيل  
ما بهما من أذى باصبعه مع  
شوي من الماء كالماء مضمة  
الحى واستنشاقه ولا يفتح

فاه (ثم يوضؤه) كئى ثلاثا ثم مضمة واستنشاقه ولا يفتح عماما يبل ذاك سو ك وتنظيف و يميل رأسه  
فيها من الثلاثيل الماء باطنه وذكر الترتيب بين هذا وما قبله من زيادتي (ثم يغسل رأسه فليديه بنحو سدر) كطلمي والسدر أولى منه بالنسب

عليه في الحديث ولأنه أمسك البدن (ويسرحهما) أي شعرهما ان تلبد (٤٥٥) (بسط) بضم الهم وكسر هاء مع اسكان الشين

وبضمهما (واسع الاسنان

برفتي) لئلا الانتفاخ

(وردد الساطع) من شعرها

وكذا من شعر غيره

(اليه) بوضعه معه في كفته

وتعبري بالساقط اعسم

من تعبيره بالمتعقب (ثم

يفسل) هو اولى من قوله

وفسل (شقة الايمن ثم

الايسر) القبليان من عنقه

الى قدمه (ثم يحرفه) بالشمس

(اليه) أي الى شقه الايسر

(يفسل شقة الايمن مما

يلي قدمه) ويظهر الى قدمه

(ثم يحرفه الى) شقه

(الايمن فيفسل الايسر

كذلك) أي بمائلي ففاه

ويظهر الى قدمه (مستعينا

في ذلك) كما (ينحوصر

ثم يلهيه من فرقه الى

قدمه ثم يحسمه) كذلك

(بماء قراح) أي خالص

(فيه قليل كافور) بحيث

لا يضر الماء لان رائحته

تطرد اطوارا ويكره تركه

نص عليه في الامم وخرج

بقايله كثيره بقدره بغير الماء

تغيرا كثيرا الآن يكون

صلبا فلا يضر مطلقا (فهذه

الاغسال المدة كورة) غسلة

وسن ثالثة وثالثة كذلك

أي اولى كل منهما بسدر

أخوه والثالثة من يده

واثالثة بماء قراح قليل:

السدر ورق التيق والخطمي بكسر الخاء المعجمة وضهما وحكي فتحها ز ر ورق يشبه الخيزر وقال

عش هو نبات محلل منضج ما بين نافع لسر البول والحصى (قوله) ويسرحهما (بسط) أي لاجل ازالة

ما فيها من سدر وسخ كافي الخي والوجه تقديم تسريح الرأس على اللحية تبعاً للفعل كما في شرح

مر والمراد يسرحهما بعد غسلهما جميعاً ويظهر أن هذا هو الأصل فلو غسل رأسه ثم سرحه وافضل

هكذا في اللحية حصل أصل السنة كقوله عش عليه وعمل التسريح في غير المحرم كما اعتمد مر

وقل (قوله ان تلبد) قديم معتبر كقوله شيخنا حنف خلاطين قال انه لو لم يلبد لاس بقيد قال قيل على

الجلال ليس قيماً بالحكم وقال شيخنا مر قيدي طلب التسريح مطلقاً وقال شيخنا قيدي في كون

اللبس واسع الأسنان اه قال عش على مر ومفهومة أنه اذا لم يلبد لاس وينبغي أن يكون

مباحاً (قوله بوضعه معه في كفته) بوضعه معه في كفته سنة وأما أصل دفعه فواجب لانه سيأتي أنه

اذا وجد جزء ميت يجب دفعه والحاصل ان ما انفصل من الميت أو من الخي ومات عقب انفصاله من

شعر أخيره ولو يبرأ يجب دفعه لكن الأفضل صرفه في كفته ودفعه معه كما أفاده عش على مر

(قوله القبليان من عنقه الى قدمه) وقيل يفسل شقة الايمن من مقدمه ثم ظهره ثم يفسل شقة

الايسر من مقدمه ثم ظهره وكل ما ساق والأولى ولي لقوله أخر كة فيه كائن عليه لسانفي ولا كثر

وصرح به في الروضة شرح مر (قوله من عنقه) أي أعلاه وسكت عن الوجه ولو قال من منبت

شعر رأسه ليدخل ولعله انما سكت عنه لانه يلزم من غسل الرأس واللحية عادة غسل (قوله ثم يحرفه) أي

عن ظهره لانه كان عليه ويحرم كعلى وجهه احتراماً له بخلافه في حق نفسه في الحياة حيث كره ولم

يحرم الحد الحلق فله ففعله مر قل (قوله بمائلي ففاه) يقتضي خروج الشفا فقتضاه انه لاسن

تكر يرغسله قالوا أن يقول من أول ففاه ليدخل القفا (قوله ويظهر الى قدمه) لاجابة لمع قوله

الى قدمه لتسوي قول بمائلي ففاه الى قدمه للظهور على أنه مضر لان التقدير بمائلي ففاه وبلى ظهره

فيقتضي خروج الظهر ثم تكن جعل الواو والغنية فتأمل (قوله من فرقه) بفتح الفاء وسكون الراء أي

وسط رأسه سمي بذلك لأنه موضع فرق الشعر وبقال له مفرق بكسر الهم وفتح الراء وكسرها

برماوى (قوله ثم يعمه بماء قراح) وهل يحرفه أضاف الى المزا بة وما بعدها وهو خاص بغسلة السدر

انظره ثم أيت حرج ترد وقال الاولى التعريف حل (قوله قراح) غنغ الغاف وتخفيف الراء وزان

سلام أي الذي لم يخالط كافور ولا حنوط ولا غبر ذلك كافي المصباح (قوله فيه قليل كافور) ومحل ذلك

في غير المحرم أما هو فيحرم وضع الكافور في ماء غسله شرح مر (قوله لأن يكون صلباً) بضم

الصاد لا يتحلل منه شيء وانما يحصل منه الرقة حل (قوله فهذه الاغسال) أي من عند قوله ثم شقه

الايمن الى الخ لاسم غسل رأسه وخيته فلا يتبدل تكراره كذا يفيد كلام الشارح ثم رأيت صرح به

في شرح الروض حل (قوله زيد عليها حتى يحصل الخ) هذه الزيادة في غسلة السدر ومن يلبه بأن

يكبر رماعو يكون وراسر صرح به الاستوى وغيره ذي زائد في شرح البهجة بعد مثل ما ذكر بخلاف

طهارة الخ لا يز بدفها على الثلاث والفرق أن طهارة الخ محض تعيد وهنالمقصود النظافة ولا فرق في

طلب زيادة النظافة بين الماء المملوك والمسبل اه عش على مر (قوله ولا تحسب الاولى والثانية) أي

في سقوط المطلب وجوب بوابد ان لو حسب كل منهما لما احتيج لازادة على المحسوبة وقوله وانما تحسب

منها أي ايلانه وكان الاظهر ان يقول منه أي من كل وقوله به أي بالماء القراح (قوله فتكون الاولى من

كافور وهو في الاخيرة كدفان يحصل التنظيف الغسالات المدة كورة زيد عليها حتى يحصل فان حصل بثغف من الانتار بواسطة ولا تحسب الاولى والثانية من كل من الثلاث لتغير الماء بماء معه تغيرا كثيرا وانما تحسب منها غسلة الماء القراح فتكون الاولى من

الثلاث به هي المسئلة الواجب بيان مقامه بعد الفصل ثم ينشأ تنقيهاً بالغاية الثلاث **قوله** فيمرع اليه الفساد والاصل فيأذكر خبر الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاسلات ابتصر فيبرضى الله عنها إبدان بمياهه ومواضع الوضوء منها وغسلها ثلاثاً وأجساداً وسبعاً أو أكثر من ذلك إن رأى من ذلك عياء **(٤٥٦)** وسدر واجتمع في الأخيرة كقوله أو شيئاً من كافور أو قانتاً من عطية منهن

الثلاث (أي الأولى) السكت من الثلاث التي الماء القراح هي المسئلة الواجب لان الفسلات ثلاثة لكل واحدة من هذه الثلاث مشتملة على ثلاث غسلات وأخيرة كل منها ماء قراح ففسلات الماء القراح ثلاثة والأولى منها أي من ثلاثة الماء القراح هي المسئلة الواجب فالجميع تسع غسلات شيخنا **(قوله)** ثلاثاً قبل (كفانه) يؤخذ منه ان الأرض التي لا تلبى أصلاً ولا تلبى سرعاً أفضل وهو كذلك لان الشارع نظر الى عدم الاسراع الى لبى لان تنم الروح مع لبسك لكن من تنعمه وانه شوى برى **(قوله)** ابتصره زيب أي أكرأ ولاده على الرجوع كافي البراوى **(قوله)** أو أكثر من ذلك بكسر الكاف لانه خطاب لام عطية واسم الإشارة في قوله لك عند الى الله كسر من الثلاثة والخمسة أو لسة شيخنا **(قوله)** إن رأى من ذلك عياء أي أحسب ان مشدداً وضرباً بالاختصار وقرون أي ضارباً وقول كذا من زباني مع أن عبارتي أوضح من عبارتي في القادة الفرض كالأختفى (ولو خرج بعده) أي الفسل (بمس وجب إزالته فقط) وان خرج من الفرج لسقوط الفرض بما وجد (و) ان لا ينظر غاسل من غير عورته الا قدر حاجة) بأن يرى بمعرفة الفسل من غيره ولا ينظر المعين من ذلك الا للضرورة ما عورته فيحرم النظر اليها ومن أن يغسل وجهه بمخرقة من أول وضعه على الفسل وأن لا يمس شيئاً من عورته الا بمخرقة (و) أن يكون أميناً) ليقبض به في تكميل الفسل وغيره (فان رأى خبراً من ذكره) ليكون أولى لكثرة الصلح عليه

فمنشطها ثلاثة قرون وفي رواية فغفرنا شعرها ثلاثة قرون وألقيناها خلفها وقوله وأجساداً أي آسره وهو بحسب الحاجة في النظافة الى زيادة على الثلاث مع رعاية الوزن للتخفيف وقوله ان رأى من ذلك عياء مشدداً وضرباً بالاختصار وقرون أي ضارباً وقول كذا من زباني مع أن عبارتي أوضح من عبارتي في القادة الفرض كالأختفى (ولو خرج بعده) أي الفسل (بمس وجب إزالته فقط) وان خرج من الفرج لسقوط الفرض بما وجد (و) ان لا ينظر غاسل من غير عورته الا قدر حاجة) بأن يرى بمعرفة الفسل من غيره ولا ينظر المعين من ذلك الا للضرورة ما عورته فيحرم النظر اليها ومن أن يغسل وجهه بمخرقة من أول وضعه على الفسل وأن لا يمس شيئاً من عورته الا بمخرقة (و) أن يكون أميناً) ليقبض به في تكميل الفسل وغيره (فان رأى خبراً من ذكره) ليكون أولى لكثرة الصلح عليه

والصلح له ويطرأ بين حيان والحاكم ذكر كرميحه من مساوهم (أرضه حم) ذكره وجوب لانه غيبة وللخبر السابق (لا لصلحة) كبعدة ظاهرة فيذكره ليزجر الناس عنه والصرح بسن ذكر الخمر من زباني (ومن تغذر غسله) فقد ماء وغيره كاستحرق ولو غسل بهرى (يم) كافي غسل الجنابة ولو كان به قروح وخيف من غسله تسارع اليه بعد الدفن



وجوب التيمم حيث غلبت به عن نجاسة غير معفو عنها والا فلا بد من إزالته قبل التيمم حل ولو عمه لقلنا الماء ثم وجد قبل دفنه وجب غسله كما في شرح مرقا قال عشي عليه مفهومه أنه بعد الدفن لا ينشئ للغسل سواء كان في محل يغلب فيه وجود الماء لم لا وهو ظاهر لاعتنا ما كنا فيه وهو التيمم اهـ (قوله فالكل صائر إلى البلى) أي كل أجزاء الميت لكن عبارة المحقق فالكل صائر ونحو وفهم بعضهم أن المراد بالكل الناس ولا يخفى ما فيه ولو أريد الأجزاء لان هذا الجمع انما هو للعقلاء الآن يقال نزل الجزء منزلة كله أو أن هذا مما فقد فيه الشرط شو برى وعبارة شرح مرقا لان مصير جميعه اليه (قوله ولا يكره لنحو جنب غسله) أي ولو لمع وجود غيره عشي على مرقا (قوله والرجل) المراد به الذكر الواضح الذي بلغ حد الشهوة أخذ من الفرم الأدنى فهو تقييد لملاؤكذا يقال في قوله والمرأة (قوله أولى بالرجل أي وجوب بالنظر للنساء الأجانب ونحوها بالنظر للنساء المحارم وقوله أولى بالمرأة أي وجوب بالنظر لرجال الأجانب ونحوها بالنظر لرجال المحارم والقياس امتناع غسل الرجل للأمر إذا سرق من النظر له الحاقه بالمرأة مرقا وقال حجج تنبيه قال بعضهم لو كان الميت أمرد حسن الوجه لم يحضره محرم له يمسأ به على حرمه النظر اليه اهـ وواقفه مرقا لكن قيده بما إذا خشي الفتنة لانه اعتمد ما صححه الرافعي من أنه لا يجوز النظر للأمرد الا عند خوف الفتنة وهذا مما يستلبي به فان الغالب أن مفصل المرء الحسن هم الأجانب فليتأمل سم على التهج وظهره وان لم يوجد غيره وينبغي أن يقال ان لم يوجد الا هو جاز له ويكف نفسه ما مكن قياسا على ما قالوه في الشهادة من أنه يجوز للأجنبي النظر للشهادة بل يجب عليه وان خاف الفتنة ان يمين ويكف نفسه ما مكن الآن يفرق بأن للفصل هناك اختلاف الشهادة قاهر بما يضيع الحق بالامتناع ولا بد لها وهو الاقرب عشي على مرقا (قوله أولى) أي الاق ذلك فيقدم حتى على الحليلة حل (قوله وله غسل حليته) ومبني أن من رتبته بعد المرأة لا اجنبية ط ف وهذا كالاستدراك على قوله والمرأة أولى بالمرأة وقوله بعد لزوجة الخ كالاستدراك على قوله والرجل أولى بالرجل ومنه هنا الموت محرم للنظر بشهوة في حق الزوجين دون النظر بغير شهوة زى وعشي (قوله من زوجة غير رجعية) أي وغير معدة عن شبهة وهذا يقتضى أن الرجعية داخلة في الحليلة وليس كذلك فكان الاولى حلف قوله غير رجعية وقد يقال بل للتقيد وجه لانه لما بين الحليلة بالزوجة دخلت الرجعية لانهما رجعة فاستراح الى اخرجها فأتامل (قوله ولو نكح غيرها) كان الاولى في الغاية ان يقول ولو نكح من يحرم جمعها معها كاحتها لان نكاح غيرها لا يخل بنكاحها اهـ عشي ويجب عنه بأن غيرها صادق عن يحرم جمعها معها وغيرها فان الغاية ظاهرة بالنسبة لصدقها بالاول وصدقها بالثاني لا يقدح فيها (قوله وأمة) المراد بها الامنة التي يجوز له وطؤها قبل الموت فيخرج بذلك ما لو وطئ احدى أختين كل منهما في ملكه ثم ماتت لم يبطأها قبل تحريم الاخرى فانه لا يجوز له أن ينسها عشي على مرقا (قوله ولو كانتا) راجع للزوجين والامنة شيخنا (قوله الا ان كانت مروجعة الخ) لاحاجة هذا الاستثناء لان فرض المسئلة في الامنة الحليلة وهي حينئذ غير حليلة الآن يقال هي في هذه الاحوال حليلة في الجلة فصيح الاستثناء أو يقال الاستثناء منقطع تأمل ان يقال ان المستبارة ان كانت مملوكة بالسبي فالاصح ان له حل التمتع بها ما عدا الوطء فغسلها أولى ونسبه فلاحرم عليه الخلوة بها ولا النكاح بغير شهوة فلا يمنع عليه غسلها لانا نقول بتحريم غسلها لسنا ذكر بل لتحريم بعضها كما صرح به في المجموع فاشبهت المعتد بجماع تحريم البضع وتعلق الحق بأجنبي اهـ شرح مرقا والضابط في جواز الفصل في الزوج

لأنهما طاهران كما غيرها  
وتعتبر في نحو جنب أعم  
من أمير الجانب والخاص  
(والرجل أولى) غسل  
(لرجل المرأة) أولى  
(بالمرأة وله غسل حليته)  
من زوجة غير رجعية ولو  
نكح غيرهما وأمة ولو  
كانتة لان كانت من زوجة  
أو معدة أو مستبارة  
(درس)

(قوله وظهره وان لم يوجد الخ) لم يظهر له معنى فتأمل  
ثم ظهر ان المعنى ظاهره  
حرمه غسله وان لم يوجد  
غيره ممن لا يخفى  
الفتنة  
(قوله وهذا كالاستدراك  
على قوله والمرأة أولى الخ)  
أي لان الاوليه بظاهرة في  
الوجوب فتوهم ان المرأة  
لا يفسلها الرجال ولوازوج  
فدفعه بقوله وله الخ وعلى  
هذا فكأن عليه أن يقول  
ومحرمه ليس يدخل الرجل  
المحرم ليم دفع التوهم تأمل  
وقل بظاهرة في قوله ولزوجة  
من دفع التوهم ومن زيادة  
ومحرمه لتدخل النساء المحارم  
وبدفع التوهم والاولى  
أنه بيان للفصل عليه فالاولى  
المرأة بل أو تقيده بالاولية  
ان غير المرأة حق وان لم  
يكن أولى وينس بقوله  
وله غسل حليته موهكذا

(قوله كاحتها) أي وكالحامسة

وزوجته والسيد وأتمته حل البضع قبل الموت لأحد هـ الا في أتمته المسكينة لان الكتانية ترتفع بالموت  
كافي قول **(قوله ولزوجة)** ظاهره ولو كانت أمة وهو ظاهر ولا ينافي هذا ما يأتي من أنها لاحق لها  
في ولاية الفسئل لان الكلام هنا في الجواز عـ شـ على مـر فيفضل تقييد الشورى بـ الزوجة بالحرة  
قال بعد منصب الامعة عن الولايات **(قوله غير زوجية)** أما الزوجة فلا تنفسل زوجها الحرة المس والمطر  
عليها وان كانت كالزوجة في النفقة ونحوها وألحق الأذى بالزوجية المتعددة عن شبهة فلا تنفسل زوجها  
ولا عكسه كالإفسل أتمته المتعددة وفارق ذلك الكتانية وان استوفى جواز النظر لماعدا ما بين السر والركبة  
بأن الحق فيها تعلق بأجنبي بخلافه في المسكينة فاندفع رد الزكشي له بقياسها عليها شرح مـر **(قوله)**  
ولو نكحت غيره بأن وضعت حملها عقب موت الزوج ثم تزوجت فلها أن تنفسل زوجها البقاء عـ وقـ  
الزوجية زى ولأنه حتى ثبت طافلا يسقط كالارث **(قوله لا تتقاهل عنه)** أي إلى ملك غيره وأما الحرية  
كام الولد لحرية فانها تنتقل عنه للحرية حل **(قوله بدليل التوارث)** أي في الجملة لتدخل الامة  
فانها تنفسل زوجها المسلم لكن مع الكراهة ولا ينافيه قول مـر في شرحه وما يأتي من أن الكافر  
لا يفسل مسلما أن العدة لا تنفسل زوجها المسلم اهـ أي لان المراد به أنه لاحق لها بحيث تقدم به على غيرها  
أي فغيرها أي منها ولا يلزم من أولوية غيرها عدم الجواز لها عـ شـ على مـر **(قوله)** وقد قال صلى  
الله عليه وسلم **(إخ)** عبارة شرح مـر وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة رضي الله عنها  
ما ضررك لو مت قبل نفستك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك واه النساء وابن حبان قال والهرجـه  
الله تعالى فخذوا خرافا كنتم تصبحون وسأى قالت لك عائشة أدامت تزوجت غيري وهذا دليل لقوله  
غسل حليته وما بعده لقوله وطأ عـ وعلم من قوله لو مت أنه عليه الصلاة والسلام لا يفسل عائشة لأنها لا  
تموت قبله لان لو سافر امتناع لامتناع اهـ **(قوله وقالت عائشة)** هذا دليل على مطلق الجواز الا في  
لو أدرك غسله لم يمكن منه لان الزوجة مؤخر عن الرجال الا بجانب كإياي أن يقال مرادها بما قولها  
الانساؤه أي بعد استئذان رجال العصبية أو أنها قالت هذا بحسب اجتهادها وانظر هل يراد بهذا قول  
مهاجي فلا يستدل به ويمكن أن يقال أنه اشتهر بين الصعابة فهو حينئذ يستدل به لكونه نصا راجعا  
سكونيا عـ شـ مع زيادة شيوخنا **(قوله لو استقبلت من أمرى إخ)** أي لو ظهر لها قولها المذكور  
وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله الانساؤه لصلحتهن بالقيام بهذا الفرض العظيم ولأن أبكر رضى  
الله عنه أوصى بأن تغسله زوجته أسماء بنت عميس ففعلت ولم تنكره أحد حل وقوله ما استدرت  
أي من موته صلى الله عليه وسلم لأنها كانت عنده موته ترى منم الفسل ثم ظهر لها جوازه فقاتلو  
استقبلت موته بعد ما ظهر من أمرى ما استدرت من موته أي لو حصل الموت المستدرت رأى الذي وقع  
في الماضي في المستقبل أي بعد ما ظهر لها من أن الأربعة غسل زوجها ما غسل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الخشوع يرى بإيضاح وزيادة قرره حـ ف عبارة بعضهم لو استقبلت إخ الظاهر أن في العبارة  
قلبا والأجل لو استدرت من أمرى ما استقبلت أي ما ظهر لي في المستقبل من علمي جواز غسل المرأة  
زوجها أي لو حصل لي هذا العلم في المستدرت رأى الماضي وهو وقت موت النبي فمادارة على العلم ومن  
أمرى بيان لما أضافته للعهد اهـ وهو علمها المذكور وعلى كلام الشورى تكون مارةقة على  
موتها صلى الله عليه وسلم ولا قلب حينئذ **(قوله بلاس)** أي ندبا في الشقين حتى في العورة لأن المعتمد  
جواز النظر للجليلة والحليل بعد الموت حتى لموته وكذا يجوز زلس أيضا على المعتمد والندب يؤخذ  
من تعليل الشارع بقوله لا يتنقض وضوءه أي والمطلوب من الفاسل أن يكون على طهارة شيخنا  
وعبارة الشورى قوله بلاس أي ندبا على المعتمد قاله في الإيعاب وقوافي مـر على جواز كل من

**(ولزوجة)** غير زوجية غسل زوجها ولو نكحت غيره بخلاف الامة لا تنفسل سيدها لا تتقاهل عنه والزوجة لا تتنقض حقها بالموت بدليل التوارث وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة لو مت قبلى لنفستك وكفنتك واهن ما جبه وغيره وقالت عائشة رضى الله عنها لو استقبلت من أمرى ما استدرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الانساؤه رواه ابو داود وألحاكم رحمه الله على شرط مسلم **(بلاس)** منه ولا من الزوج أو السيدها كأن كان الفسل من كل

**(قوله الا في أتمته المسكينة)** أي فانه يفسلها مع حصة ضعا عليها قبل الموت

**(قوله ولها إخ)** الاولى ولزوجة إخ تأمل **(قوله أي)** بعد استئذان رجال الخ وإلحاقهم بقطع على الوصية لسيدتنا على أو أنه لم يقبل الوصية ولا يقع عليها وقوله لا يجوز له الاذن أتمته الله صلى الله عليه وسلم اهـ

حج

البيت الحاقا لفقد الغاسل  
بفقد الماء **(فزع)** الصغير  
الذي لم يبلغ حد الشهوة  
يفسله الرجال والنساء ومثله  
الخنثى الكبير عند فقد  
الحرم كاصحبه في الجموع  
ونقله عن اتفاق الاصحاب  
قال ويفسل فوق ثوب  
ويحتاج الغاسل في غرض  
البصر والاس (والاول به)  
أي بالرجل في غسله

**(قوله وجب الغسل كالح)**

أي لان الشان ندرة فقد  
الغاسل تأمل اه سم

**(قوله كالواجتماع على الح)**

غسلان (ح) هو ظاهر في

للمشبه به لاني المشبه كما

يفيد قول الرض وشربه

يجزى لحافه ويجسوها

غسل واحد لان الغسل

التي كان عليهما سقط

بالموت فيفيد سقوط غسل

الجنابة فكيف ينوي مع

عدم وجوده ويمجرى عن

الوجود وكلامه في فصل

يغمر غسل الشهيد ولو

جنابا بماء أوهم بقائه حديث

قال وانما سقط غسل

الجنب ويغوه بالشهادة

لان حظا بن الراهب قتل

يوم أحد وهو جنب ولم

يغسله النبي صلى الله عليه

وسلم وقال رأيت الملائكة

تغسله تأمل قلو كان واجبا لم

يسقط الا بقتلنا ولانه ظهر

النظر والمس بلا شهوة ولولا بين السرورة والركبة ومنه ما يشهوه ولولا فوقها فلتأمل اه **(قوله)**  
وعلى يده مخرقة أي ندبا شرح مر ولولا النسبة لمس المورة وهو ما نقله عنه سم في حواشي التلحقة  
رشيد **(قوله)** للثلاثين وضوءه أي والمطالب من الغاسل أن يكون على طهارة فيؤخذ منه  
ان المراد بقوله للثلاثين وضوءه أي ماء الغاسل وأما الملبس فمعلوم انه لا ينتقض وضوءه فليس يكره ومن  
هذه الخفية فلابد أن يذكره من حيث كراهة المس لبدن الميت مطلقا فلا يشكر ما هنا مع ما مر من  
انه ليس لكل غاسل لمخرقة على يده في سائر غسله لان ما هناك بالنظر لكراهة المس وما هنا بالنظر  
لاتقاض الظهر به كما في شرح مر وقال الشوري للثلاثين وضوءه ان كان متوضئا وقرأ من  
كراهة المس ان لم يكن اه **(قوله)** فان لم يحضر (ح) قال ع ش على مر ضابط فقد الغاسل ان  
يكون في محل لا يجب طلب الماء منه وقوله الأجنبي راجع لقوله والمرأ تأمل بالمرأة وقوله أو أجنبية راجع  
لقوله والرجل أو بالرجل **(قوله)** في البيت المرأة ومثله الامر دال على جليل عند خوف الفتنة فلا يغسله  
الا محارمه فان فقد المحرم وجب عليه زي وقوله فان لم يحضر الأجنبي فبده حجج بواضح قال  
الشيخ وقضيت انه لو لم يكن الا خنثى جاز له أن يغسل كالم من الرجل والمرأة وهو قياس على حاله و يرى  
**(قوله)** أي يحال بعد ازالة النجاسة ان كانت اذا ذلك شرط صحة التيمم وأيضا لا بد له من اختلاف  
الغسل فلهذا جاز لا لاجنبى الزا لاختلاف الغسل وهذا ما جرى عليه شيخنا تبعه الشيخ الاسلام وان جرى  
حجج على صحة التيمم مع وجودها للضرر وقرأى اذا تعرفت ازالتها وعليه فصحة الصلاة مع وجود  
النجاسة المتعترقة لازالة ولو حصر من له غسله بعد الصلاة وجب الغسل كالو تيمم لفقد الماء لم يوجد  
فتجب إعادة الصلاة وهذا هو الاظهر شوري وخرج ما لو حصر بعد وضوءه في القبر وان لم يهل عليه التراب  
لان في عودها ز راء به ومثل الوضع اذا ز في القبر فقتله ع ش وتندب التيمم في ع ش  
على مر ولو صرف الغاسل الغسل عن غسل الميت بأن قصد به الغسل عن الجنابة مثلا اذا كان جنبا  
ينبغي وفاقا لم انه يكتفي بناء على انه لا يشترط التيقن المقصود النظافة وهو حاصل فان قلنا باشتراط  
النية وكان جنبا في قصد الغاسل الغسل عن الجنابة ينبغي وفاقا لم انه يكتفي أيضا كالواجتماع على الح  
غسلان واجبان فنوي أحدهما فانه يكتفي أيضا سم على منهج **(قوله)** الحاقا لفقد الغاسل بفقد الماء  
بأن يكون الغاسل بمحل لا يجب طلب الماء منه كافي التيمم ولو قيل بتأخيرها الى وقت لا يغتسل عليه فيه  
التغير لم يكن بعيدا اه اط ف قال ع ش ويؤخذ منه انه لو كان في ثياب سائفة أي سارت بلبع  
بدنه ومخرقة نهر مثلا وامكن غسبه بلعصل الماء الى كل بدنه من غير مس ولا نظر وجب وهو ظاهر  
**(قوله)** فزع اه الا كان الا في قول بدل قوله فزع وخرج بالرجل لان هذا مفهوم من قوله لرجل  
لان الرجل هو الذي كمال بالغ من بني آدم فخرج بذلك الصبي ذكر كرا كان أو أنثى وظاهر تغييره فزع ان  
هذا قدرنا على كلام المؤلف وان كان كلامه لا يشمل وليس كذلك نقله الشيخ خضر الشوري عن  
تقرير زي **(قوله)** الصغير الذي لم يبلغ أي ذكر كرا كان أو أنثى وقوله يفسله الرجال والنساء أي يجوز  
لكل منهما تغسله لانهما يجتمعان على غسله ع ش على مر **(قوله)** ومثله الخنثى الكبير أي  
وكذا من جعل ساه ذكرا كان أو أنثى كان كل سبع ما به خير أحد من الآخر وينبغي للاقتصار  
على الغسل الواجب دون الثانية والثالثة ع ش وقال **(قوله)** ويفسل أي الخنثى فوق ثوب أي في  
ثوب أي وجوبه وقوله ويحتاج الغاسل أي ندبا ع ش على مر وقوله في غرض البصر ويجب أن  
يقصر على غسلة واحدة حل **(قوله)** والاولى به الاول (ح) هذه الاول به للتبني وهذا تفصيل

عن حدث سقط بالشهادة كغسل الموت اه ويمكن ارجاع كل الاخر كان يرد بسقوطه بالموت اندراجا على ما فيه مر

للاولوية السابقة في قوله والرجل أولى بالرجل وفيه حالة على مجهول لان حكم الصلاة عليه لم يتقدم اللهم  
 إلا ان يدعى انهم اليوم فلما بين ان الرجل يلى غسل الرجل لاغيره من النساء غير المحارم أراد ان يبين  
 مرتبة الرجال بعضهم مع بعض شيخنا **(قوله)** الاولى بالصلاة عليه درجة **(قوله)** العصبه كلهم درجة واحدة  
 والمراد من ذلك انه لا يقدم هنا بالصفة التي تقدم بها الصلاة وهي الاسمية مع وجود الفقهية والاقرية  
 مع وجود الفقه قبل تقدم هنا بالصفة والفقه حل وقال بعضهم درجة أى رتبة والمراد بها مراتب  
 المتقدمين في الصلاة عصبه كانوا اول دليل ادخال ذوى الارحام في التفسير وتفسيرها رجال العصبه  
 فيه تسمح قصور وهذا ولا بد ان يضاف اليه الفقه فقط اذا خرج بها فيما يأتى بعضه فيه الدرجة ايضا وفي  
 حرج بدل قوله درجة غالباً وهي أسهل وفي عبارة بعضهم بدل قوله وتخرج ويستثنى وهي أحسن أيضاً  
 وأسهل شيخنا يؤخذ من قوله وتخرج الخ تعقيد المثل بأن محل الترتيب المذكور اذا استوفى الصفات  
 فلو قيل المثل بما ذكر لاستغنى عن قوله درجة وما خرج به كما ذكره الاصل تأمل **(قوله)** وهم رجال العصبه  
 من النسب الضمير راجع لأصحاب الدرجة ولقوله الاولى لانه في المعنى جمع أوجع الضمير مراعاة  
 للخبر فيقدم الأب ثم ابوه وان علام الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاخ الشقيق ثم الاب ثم ابن الاخ الشقيق  
 ثم الاب ثم عم شقيق ثم الاب ثم ابن عم شقيق ثم لاب هذا هو المتبادر من كلامه حل **(قوله)** ثم الولاء  
 الى قوله ثم ذوى الارحام وقوله وأولاهن ذات محرمه فذات لاء استفيد من مجموع الكلامين ان الولاء  
 في الذكور قدم على ذوى الارحام وفي الاناث بالعكس وعبارة تشرح مر وأما جعل الولاء في الذكور  
 وسطاً أى بين الاقارب حيث قدم على ذوى الارحام وأخوه في الاناث بأن قدموا ذوات الارحام على  
 ذوات الولاء لانه في الذكور من قضاء حق الميت كالنكح والدفن والصلاة وهم أحق به منهم فقومتهم  
 ولهذا يرتبون بالاتفاق ويؤدون بونه وينفذون وصاياه ولأئى منها النبوى الارحام مع وجودهم  
 وقدمت ذوات الارحام على ذوات الولاء في الاناث لانهن أشفق منهن ونصف الولاء في الاناث ولهذا  
 لا تراث امرأه بولاء الاعتية اليه بنسباً وولاءه وقال الشوبرى قدم الولاء على ذوى الارحام  
 هناك من ماسياتى في الاناث لقوة العصبه بقاء الولاء في الذكور دون الاناث لان المرأة لا تراث الاعتية  
 أو منتميا اليه **(قوله)** ثم ذوى الارحام أى الاقرب فالاقرب فيقدم ابوالام ثم الاخ للام ثم بنوا البنات كما  
 في الذناثر وهو المعتمد ثم اخال ثم الملام وجعلهم هنا في الصلاة الاخ للام من ذوى الارحام بخلاف لما  
 في الارث حل **(قوله)** ثم الزوجة أى الحرمة على الوجه من احتمالين بعد الامتاع عن المناسبات  
 والولايات شوبرى ومثله شرح م لكن قد يشكل على هذا تقدم زوجه العبد على رجال القرابة  
 وأى فرق بين الذكور والاثنى الرقيقين حتى يقال ان الزوجة الامة لاحق لها بعد دعاهن المناسبات  
 والولايات وأهل الفرقان العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات في الجلبة ولا كذلك الامة  
 عرض على م **(قوله)** الاولى بالصلاة صفة فان لا تقدم هنا بالصفة التي تقدم بها الصلاة وهي  
 السن والاقرية فالمراد بقوله درجة العصبه بمن النسب أو من الولاء ولا تراث تفاوت درجاتها ففى  
 وجبت العصبه من النسب مثلاً قدمت فيها الاب ثم أبام الخ الا أن لا تنظر للاسم مع وجود الافقه ولا  
 الاقرب مع وجود الفقه حل **(قوله)** اذ الافقه أى البعيد كما ثم أولى الخ شوجه بقوله درجة  
 ظاهر وأما تقدمه على الاقرب فلا يخرج بقوله درجة اذ المتبادر من الخروج بالدرجة ان المستوفى  
 درجة اذا قدم أحدهما في الصلاة بصفة لا يلزم أن يقدم بها هنا فالاسم في الله لا تقدم والافقه هاتم قدم  
 ويمكن الجواب بأن المراد ان التقدم بالصفة معمول به هنا حتى مع اختلاف الدرجة وليس خاصاً

**(الاولى بالصلاة)** عليه  
 (درجة) وهم رجال العصبه  
 من النسب ثم الولاء ثم  
 الامام أو نائبه ان انتظم  
 بيت المال ثم ذوى الارحام  
 وما اقتضاء كلام الجرجاني  
 من تقديمهم على الامام  
 يحمل على ما اذا انتظم  
 بيت المال ثم الرجال الاجانب  
 ثم الزوجة ثم النساء المحارم  
 وشوخ بز ياتى درجة  
 أخذنا هذا كرو في دخاله  
 التقى الاولى بالصلاة صفة  
 اذ الافقه أولى

**(قوله)** والاقرية فالمراد  
 أى والقرابة في المال الاخير  
**(قوله)** شوجه بقوله درجة  
 أى المثال الاول **(قوله)** وأما  
 تقدمه الخ أى الذى هو  
 المثال الثانى **(قوله)** اذ المتبادر  
 من الخروج الخ علة لقوله  
 ظاهر **(قوله)** ويمكن  
 الجواب الخ لهدفع هذا  
 الجواب استنكاه

بالحداه فاقبل ع ش وقال شيخنا العزى المراد بالدرجة الحجة وان تفاوتت فمرجال العصبية  
 من النسب درجتين من الولاء درجة والامام درجة لكن كلامه الا ترى خاص باستواء الدرجة وعبارته  
 فلواستوى يقدم الاسن العدل على الافقه الخ فتأمل **(قوله من الاسن)** كالآخرين أحدهما الصغير  
 أفقه والكبير فقيه وقوله والاقرب كأخ فقه وابن أخ فقه **(قوله والاقرب)** لو أسقط الواو لكان  
 أعم وأخصر فليتام شورى لشموله الاسن والاقرب والاسن غير الاقرب بالاولى **(قوله والبعيد)**  
 الفقيه أى الافقه وقوله بعد غير الفقيه أى غير الافقه لانه اذا كان غير فقيه أصلاً فلا حق له واعتراض  
 بأن البعيد اذا كان ذاقراً كان مكرراً مع قوله والاقرب ومن قال الشورى الاولى حذف الواو  
 من قوله والاقرب وأجيب بأن البعيد شامل للاجنبى كما قاله حجج ويكون أفضل التفضيل بالنسبة اليه  
 ليس على يابه وتأمل وجهه سخر هذه الدرجة اذ هي داخلية فيها فكان حقه ان يقول ويستثنى من  
 التقديم بالدرجة البعيدة الفقيه الخ وكذا قوله والافقه اولى من الاقرب س ل وعبارة الشورى فضية  
 صنيعة ان هذان التقديم باسفة مع دخوله في تقديم اصلاته الدرجة فانظر وجه اخواجه وقدمه في  
 التحفة بدل قوله درجة بقوله غالباً فسلم من هذا وقال فلا يراد أن الافقه الخ فالاولى للشارح ان يقول نعم  
 الافقه الخ كاعبره مر وقال بعضهم قوله اذ الافقه الخ فيه ان ما هنا مع رباختلاف الدرجة  
 وما ذكر في الصلوة مفروض عندناستواء الدرجة فلا يحسن قوله عكس ما في الصلاة اذ لا ين هذا الا عند  
 اتحاد الدرجة فالاولى حسنة قوله درجة كاصنع الاصل وتقييد للمتن بالاستواء في الصفات كالافقية  
 والسن **(قوله عكس ما في الصلاة)** أى على الميت لان المقصد هنا احسان الغسل والافقه والفقيه  
 اولى لان المراد الافقه والفقيه باب الغسل وشم الدعاء ونحو الاسن والاقرب ارق قلباً فاعادوا أقرب الى  
 الاجابة س **(قوله قريباتها)** عدل الصنف عن التعبير بالقرابات الى القرابات لان الانوى  
 نظريه من وجهين أحدهما ان المصنف توهم ان القرابة ناسبة بالاتى الثانى ان القرابات من كلام  
 الامام كقوله الجوهري وسبب ان المصدر لا يجمع الا اذا اختلف نوعه وايضاً فهو مصدر وقد أطلقها على  
 الاشخاص وقال قبل ذلك انها مصدر بمعنى الرحم يقول يبنى ويبنه قرابة وفرب وتقول ذو قرابى ولا  
 تقول هم قرابى ولا هم قرابى والعامة تقول ذلك ولكن قل هو قرابى قاله الجوهري زى وقوله الا  
 اذا اختلف نوعه مره بأن انواع القرابة مختلفة **(قوله ذات محرمية)** وان كانت حائناً  
 أو نحوها قال العلامة زى وربما يؤخذ من عموم ان بنت الم البعيدة اذا كانت أماً من الرضاع أو  
 أختاً تقدم على بنت الم القريبة لكن الظاهر ان المراد المحرمية من حيث النسب ولذا لم يعبر المصنف  
 بالرضاع هنا بالكلية وماوى **(قوله وهي من لو قدرت ذكراً الخ)** كالبنت بخلاف بنت الم حل  
**(قوله لم يحل)** أى الذكرا كذا كورق قوله ذكراً وقوله نكاحها أى الميتة **(قوله واللواتى المحرمية)**  
 لمن كبت ابن ابن عمه بنت خاله فتقدم بنت اخاله مع أن بالاولى في محل العصبية فليحرجر اط ف  
 وكبت عمه وبنت عم أب وبنت عم جد فتقدم الاولى **(قوله فذات ولاد)** أى صاحبة ولاد بان كانت  
 معتقة أم العتيقة فلا حق لها في النسل وانظر هل الاولى بالميتة الرقيق قرابه اخر أو سيدة اه سم  
 والاقرب الثانى لانه لم تقطع العلقه بينهما باسبيل لزوم مؤنة تجهيزه عليه ع ش على مر **(قوله)**  
 فأجنبية فلو تولت امرأة الامامة بالشوكه هل تقدم على ذوى الارحام ان اتظم أمرها أم لا حل  
**(قوله الامام)** كأنه إشارة الى ما خرج بقوله السابق درجة شورى **(قوله وشرط التقديم)**  
 الخ أى شرط كونه اولى بالتقدم على غيره وعليه فلا يمنع على الكفار تفصيل المسلم ولا على القتال  
 ونحوه لكن يبنى كراهة ذلك مع وجود من اجتمع فيه الشرط وتقدم من المحل انه يكره التسمية

من النسب اولى من الاقرب غير  
 الفقيه هنا عكس ما في الصلاة  
 والمراد بالافقه الاعل بذلك  
 الباب (د) الاولى (بها)  
 أى بالمرأة في غسلها  
 (قريباتها) فيقدم حتى  
 على الزوج (وأولاهن  
 ذات محرمية) وهي من لو  
 قدرت ذكر لم يحل  
 نكاحها فان استنوت  
 اثنتان في المحرمية فالتى في  
 محل العصبية اولى كاعمة  
 مع الخالة واللواتى المحرمية  
 هن يقدم منهن القرى  
 فالقرى (ذ) بعد القرابات  
 (ذات ولاد) كافى المجموع  
 وهذان زيادى (فأجنبية)  
 لانها ألبق (زوج) لان  
 منظوراً كمر (فرجال  
 محرم كترتيب صلاتهم)  
 الا ماص وشرط التقديم  
 اسلام ان كان الميت مساماً  
 (قوله فرجال العصبية  
 من النسب الخ) أى  
 فيكون تقديم الاقرب  
 في الصلاة على هذان  
 التقديم بالصفة أعنى  
 القرب وديق على الشارح  
 صوة فقط وأراده هى  
 اقتضاة أن تقديم القريب  
 على الاجنبى من باب الصفة  
 (قوله بالاولى) أى والاقرب  
 غير الانسب بالاولى (قوله)  
 واعتراض بأن الخ لم يفهم  
 هذا الاعتراض معنى

تسليلاً وزجها للمسلم ع ش على رم **(قوله)** وعدم قتل ولو بحق كافي ان منه قال الزركشي  
وينبغي أن لا يكون بينهما عداوة بل هو أولى من القاتل بحق وعدم الفسق والصبا والرق حل **(قوله)**  
لاحق له في ذلك) حرمة نظره لمخالفتها واختلاف الناس هل هذه الترتيب الواقع بين الرجال  
والنساء واجب أو مندوب ذهب جميع إلى الأول ووافقهم حج والمعتدل الثاني وعلى كل حال لا يجوز  
إيثار غير جنس الميت لأنه ينافي به حق الميت فلا يجوز تقو به عليه بغير إذنه ويجوز إذا كان من الجنس  
وفيما من الجنس الذي يسقط له حق أن كان في غير مرتبة بحيث يقدم هو عليه في إيثاره اسقاط حق  
الميت بغير إذنه وأوجب بان اسقاط حق الميت للجنس أهون للجائسة لجوازناه وفي كلام الاسنوي  
ما يفيد أنه لو فوض الأب مثلاً إلى رجل أجنبي مع وجود رجال الغرابة والولاء أولن هو بعدم وجود  
القدم عليه جاز قاله حل ويؤخذ من كلامه أن الترتيب مندوب في اتحاد الجنس وأوجب فيما إذا  
اختلف الجنس فإذا كان الحق لرجل وغسل امرأة أو بالعكس حرم ح **(قوله)** فان تنازع  
مستويان) كأخوين أو عتيقن أو معتقين وقوله هنا وفي نظاره الآية لو حذف قوله الآية  
لكان أولى إيشمل ما تقدم من التعميم وتباين الأعضاء من كل ما تقدم في قوله ويتولى كل ذلك  
أرفق حارمه اللهم الآن يقال لا كان الاستواء في الأرفقية قد لا يتصور لثبوت رمله بمهمه فبما تقدم باي  
اطف **(قوله)** أفرع بينهما) أي ختافن خرجت فرعت غله لان تقديم أحد هاتر جميع من غير  
مرجح شرح ح وقال حج أفرع بينهما أي قطعاً للنازع وقضيته وجوب الأفرع على نحو قاض  
ان رفع اليه ذلك فان كان الأفرع فيها بينهم فهو مندوب وهو متجه ع ش على ح **(قوله)** من  
قريبه المسلم) أي ولو كان أقرب من الكافر حل فان لم يكن له قريب كافر نولاً للمسلم اطف  
**(قوله)** وطيب جواز احمدة) وينبغي كراهته خروجاً من خلاف من حرمه ع ش **(قوله)** غير محرم  
ولا فدية على من أخذه ظفره أو شعره أو طيبه خلافاً للبقيتي شوبري **(قوله)** عتمة) ويحرم قطع  
قلته وان هسى بتأخيرها وإذا امتنرا لا ما تحتها وغسله دفن بعد غسل بقية بدنه بصلاة خلافاً للامة  
حج حيث قال يصلى عليه بعد جمعه محاسنها أو زال اه برماوى **(قوله)** وجب إبقاء أثر اسوام)  
أي قبل التحلل الأول لأنه بعده كغيره فلا يحاق رأسه وان مات وقد بقي عليه الحق لا تقطاع تكليفه فلا  
يقوم غيره به كالوكان عليه طواف أو سعي فلو تعذر غسله بالتحلل بشعر رأسه وجب حلقه وكذا  
لو تعذر غسل ما تحت ظفره الأبقله وجب قلعه ولا فدية على حلقه ومطيبه وذهب البقيتي إلى  
ان الذي اعتقده إيجاباً على الفاعل كالأحق شعر رأسه وقرق بينهما بان النائم بصدده عوده إلى الفهم  
وطناً ذهاب جماعة إلى تكليفه بخلاف الميت كما في شرح ح **(قوله)** لا تسوء) بفتح المشاء فوق  
وفتح الميم من مس كما في قوله تعالى وإن يمسك الله بضر فلا تكتفله الأوه وضبطه الشوبري  
بضم القوية وكسر الميم من أس قال ع ش والظاهر عدم تعينه فصل من الضبطين جواز  
الوجهين حيث لم تعلم الرواية والاعتقت اطف والباء أصلية على الأول وزائدة على الثاني  
سم على بهجة **(قوله)** فانه يبعث يوم القيامة ملبياً) فيه دليل على أن الحج لا يبطل  
بالموت بخلاف الصلاة وأما الصوم ففيه وجهان أحدهما البطلان برماوى **(قوله)** وقد استفتي من  
التعليل) فيه أن حرمة السريرة معلومة من قوله ولا تخمروا رأسه فلا حاجة إلى استفتائها من التعليل  
**(قوله)** فلا تتبكت) أي الحرمة أي لا ترتكب قال في الصحاح انها لك الحرمة تناولها أي ارتكابها  
وقوله بذلك أي بالابليس والستر حل **(قوله)** تقبيل وجهه) بل يندب ان كان صالحاً أو عالماً والحاصل  
انه ان كان صالحاً ندب تقبيله مطلقاً ولا فيجوز بلاكراهته لتعويله به الفهم وهذا محله في غير

كان الم فكلما اجنبى لاحق  
له في ذلك وان كان له حق  
في الصلاة) فان تنازع  
مستويان) هنا وفي نظاره  
الآية وهذا أولى من قوله  
ولو تنازع اخوان أو زوجتان  
(أفرع) بينهما) والكافر  
أحق بقربيه الكافر  
من قريبه المسلم في غسله  
وتكفينه ودفنه لقوله  
تعالى والذين كفروا بعضهم  
أولياء بعض) (وطيب)  
جوازاً (احدة) لزوال المعنى  
الرب عليه تحريم التطيب  
وهو التفتيح على زوجها  
والعز عن الرجال (ذكره)  
أخذ غير غيرهم وظفروه  
لان اجزاء الميت محترمة فلا  
تتبهك بذلك) (وجب)  
إبقاء أثر اسوام) في محرم  
فلا يؤخذ شعره وظفروه ولا  
يطيب ولا يلبس المحسرم  
الذكر محيط ولا يستر رأسه  
ولا وجهه محرمة ولا كفنها  
بقفازين قال صلى الله عليه  
وسلم في الحرم الذي مات  
وهو واقف معه برفة  
لا تمسوه بغييب ولا تخمروا  
رأسه فانه يبعث يوم القيامة  
ملبياً رواه الشيخان  
وقد استفتي من التعليل  
الواقع فيه حرمة الالباس  
والستر الم كورين فلا  
تتبهك بذلك) ولتحو أهل  
ميت) كاصدقائه (تقبيل)

وجوهه)

عنه من مطعون بعد موته  
رواه الترمذي وغيره  
وصحوه ولأن أب بكر رضى  
الله عنه قبل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بعد موته  
رواه البخاري (ولأنه)  
بإعلام موته) للصلاة عليه  
وغيره الماروي البخاري  
أنه صلى الله عليه وسلم قال  
في إنسان كان يقيم المسجد  
أي يكسبه فبات قد دفن  
ليلا أقل كنتم أذنتوني  
به وفي رواية ما منعكم أن  
تعلموني وضح في المجموع  
أنه مستحب إذا قصد  
الإعلام لكثرة المصلين  
(خلاف نفي الجاهلية)  
وهو النداء بموت الشخص  
وذكر كما تره ومقاؤه فانه  
يكره لأنه صلى الله عليه وسلم  
نهي عن الذي رواه الترمذي  
وحسنه والمراد نفي الجاهلية  
فصل في تكفين الميت وجهه (يكفن) بعد  
غسله (بماله لسه) حيامن  
حر وغيره فيل تكفين  
أثنى بحسره ومن عفر  
ومعصير بخلاف الرجل

(قوله أذنتوني باله) أي  
أعلموني فلما قال لهم أقل  
كنتم أذنتوني به قالوا له  
خفتنا عليك من اليهود  
ليكرهوا بك اه تقصير  
(قوله فهو الذنب المحرم الخ)  
ليس بظاهر لأن الحرمة

من يحمله التقبيل على جرح أو سخط كما هو الغالب من أحوال النساء والأحرار هذا حاصل ما في الأعياب  
وينبغي أن يكون مع اتحاد الجنس واتقاء المروءة أو يكون ثم نحو محرمية تشوب يرى (قوله) لأنه صلى  
الله عليه وسلم) أحاط حديث الترمذي على حديث البخاري مع أن حديث البخاري أصح لأن  
حديث الترمذي فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وحديث البخاري فيه فعل أبي بكر رضى الله عنه  
ح (قوله قبل عثمان) أي وجهه ليطابق المدعى لأن التقبيل شامل لتقبيل يده وتقبيل رأسه وكذا  
يقدري قوله الآتي قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ح (قوله ابن مطعون) وكان أخاه  
من الرضاع انتهى ع ش (قوله للصلاة عليه وغيرها) من دعاء وترحم ومحالته أي براءة ذمتهم من دين  
أو غيبة ح (قوله قال في إنسان) وترد في البخاري هل هذا الإنسان كان رجلاً أو أثنى  
وفرر شيخنا أنه كان جاري يسوداه ذكره الشيخ عبد البر بأنا (قوله أذنتوني) بالمداء أي أعلمتوني  
كأن الرواية الأسرى برماوى (قوله) أنه مستحب ولو مع ذكر ما تره ومقاؤه حيث كان قصده  
من ذلك ترغيب الناس في الصلاة عليه لا التفاسخ كما هو عادة الجاهلية لأن المراد نفي الجاهلية  
النداء بك كما تره والمقاؤه لأجل التفاسخ والتعظيم حل مع تغييره نفي الجاهلية بسكون العين  
وبكسرهما مع تشديد الياء مصدر نداء (قوله وهو النداء الخ) صريح هذا أن الذي اسم لمجموع ما ذكر  
وقال العلامة البرسي أنه اسم للأول فقط وضم ما بعده إليه لتمامه على عادة العرب ولعل الشارح إنما  
فسره بذلك لأجل الحكم عليه بأنه مكروه برماوى والمآثر ذكر أوصافه والمقاؤه ذكر نسبه وأوصاف  
آبائه (قوله) وكما تره ومقاؤه أي تفاسخ أو تعاطف أو قوله والمراد نفي الجاهلية أي النداء بك  
لأن ذلك المفاخر لأجل التفاسخ والتعظيم حل وقوله تفاسخ أو تعاطف لغيره من قبل الناس وذلك  
لأن ذلك المفاخر إذا كان على سبيل التفاسخ والتعظيم فهو لا تندب المحرم كسباً في كلام الشارح  
وكلام حل نفسه والكلام هنا في الذي المكروه فقل أصل العبارة ما لم يكن تفاسخ أو تعاطف ولا يفهم  
شيخنا وقال بعضهم قوله وكما تره أي بغير صفة ندبة فلا يندب في تحريم الذنب الآتي لأنه ذكر الحسن  
مع صفة ندبة كوا كنهافه والمآثر جمع مأثرة للفتح وهي المكربة كافي القاموس (قوله فانه يكره)  
أي إذا كان صادقا بقوله إمامنا فيع لأن من المبالغة في وصفه من الملم بموته بالأوصاف السكاذبة غرام  
يجب إنكاره ع ش

فصل في تكفين الميت أي كيفيته وما يكفن به وجهه أي وما يتبع ذلك كقوله وحمل تجهيزه تركه  
وكقوله والمشي وبأمامه وقر بها أفضل إلى آخر الفصل (قوله بعد غسله) أي طهره فيشمل التيمم  
فالتعير بالنسل جرى على الغالب قال ع ش على مر مفهومه أنه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه  
الماء لسه لا يجوز ولكنه يعتد به ويحتمل كونه بعد طهره أو في إرجاع (قوله بماله لسه) أي بما  
يجوز له لسه لا حاجة فلا يكفن بالحرير من لبسه لحكمة وقل بخلاف من لبسه لضرورة القتال كقوله  
شيخنا تبع الشيخه مر ويقدم الحرير على الجلد وهو على الحشيش وهو على الطين وكل كفن  
نقص عن جميع البدن ثم ما بعده ويكفن بالنجس بعد الصلاة عليه على ما لا يوجب غسل طين وستر  
التابوت كالتكفين قل على الجلال ونقل حل عن شيخه تقديم الحناء المجبونة على الطين (قوله)  
بخلاف الرجل الخ) أي فلا يجوز تكفينهما في واحد من هذه الثلاثة ما في الحرير والمر عفر فسلم  
وأما العصفر فممنوع لأن المصممة كراهته وما ذكره الشارح تبع فيه البيهقي ويسئني من كلام  
الشارح الشهيد أذال الحرير لحكمة أو جوب ثم مات فانه يكفن فيه بخلاف غير الشهيد إذا ليس

مخصوصة بما إذا كان الدم حرم فندبه كما يشهد من كلام مر آخر الحنا في حجر قد دفن التفاسخ والتعظيم لا يوجب الحرمة تأمل

مقلان خشنها وقصية  
كلهم جواز تكفين الصبي  
بالحرير وجواز التكفين  
بالتنجيس والظاهر كقال  
الأذري منع الثاني مع  
القدرة على طاهر وإن  
جوز نابسه للحنث في غير

الصلاة ونحوها (وكره مغفلة  
فيه) خبرنا قال في الكفن  
فانه يسلب سرهما رداء  
أبو داود بأسناد حسن  
(د) كره (لا شيء نحو

معصفر من حر روض عمر  
لمخافه من الزينة والتعبد

(قوله في غير اللاتي) هو  
صادق بالاعلى من اللاتي  
وفيه نافية (قوله ويرق  
بينه وبين نظيره الخ) هذا  
الفرق في شرح م ر و فرقى  
في شرح الروض يتعسر  
كسب الميت بخلاف الحي  
بكنه كسب ما يليق به اه

(قوله ولو كفته أحد الورثة  
من التركة وأسرف) فان  
لم يسرف لم يفرم شيئاً وإن  
لم يستأنحها كالميت يشهد  
فان كان من عين التركة فهو  
متبرع إلا ان كان باذن  
حاكم أو شاهد عند معصم  
الحاكم ولا يشترط في كون  
التكفين من التركة وجود  
عين الفاس فيها بل يكفي  
بأخذ الدراهم من التركة  
والشراء بها اه شيخنا  
(قوله غرم حصة بقية

الحر برحلة أو بربمات فانه يزعم منه لاقته حاجته بموته ولم يخلفه شيء آخر بخلاف الشهيد فانه  
وان انتهت حاجته بموته لكن خلفها شيء آخر وهو استحباب تكفينه في ثيابا بالتي مات فيها وبحث  
الاستوى عدم اكتفاء الطين عند وجود غيره ولو حشيشا وان اكتفى في الحياة لاقته من الأزاراء  
بالميت حل وما يقع من جعل الحناء في يدي الميت ورجليه فينبغي ان يحرم ذلك في الرجال حرمة  
عليهم في الحياة ويكره في النساء والصبيان كافي ع ش على م (قوله وبشرفيه حال الميت) في  
شرح الروض أنه يستحب وقال العناني قوله وبشرفيه وجوب باظهاره انه يحرم تكفينه في غير اللاتي  
بل انه ازراء به وهو حرام قاله الشيخ وفي شرح الروض ما هو ظاهر في خلافه ولا وجه له فيما لم شو برى  
(قوله في جياذ الثياب) وان كان مقترا على نفسه ويرقى بينه وبين نظيره في المجلس بأن ذلك يناسبه  
الحاق العار به الذي رضي نفسه له بيزجوع من مثل فعله بخلاف الميت حل (قوله في خشنها) أى  
قليل القيمة أى وان اعتاد الجياذ في حياته برامى (قوله تكفين الصبي) أى وان لم يجنح شو برى  
(قوله منع الثاني مع القدرة) معتمد وقوله مع القدرة على الطاهر أى ولو شو برى فقدم عليه على المعتد  
ويقتصر فيه على نوب واحد كقوله سم وأذا تجز عن الطاهر كفن بالتنجيس و يزعم منه حال الصلاة  
(قوله وكره مغفلة فيه) قال الأذري والظاهر انه لو كان الوارث محجورا عليه وأغاب أو كان الميت مفلسا  
حرم المغفلة من التركة ترح م ر شو برى وفي شرح الروض قال البغوي ولو كفته أحد الورثة  
من التركة وأسرف فعليه غرم حصة بقية الورثة فلو قال أخرجوا الميت من القبر وخذوه أى الكفن  
لم يلزمهم ذلك وليس لهم نبش الميت اذا كان الكفن مرفق القيمة وان زاد في العدد فلهم النبش  
واخراج الزائد قال الأذري والظاهر ان المراد الزائد على الثلاث فان قلت ما للفرق بين مرفق القيمة  
والزيادة على الثلاث حتى جاز النبش في الثاني دون الأول قلت الزيادة في الثاني أصل متميزة في نفسها  
بمخالف الأولى فلهذا تابعة غير متميزة واحترز بالمغفلة عن تحميمه في بياضه ونظافته وسوغته فاتها  
مستحبة تخبر برمس إذا كفن أحكم أخاه فليحسن كفته أى يتخذ أى يبيض نظيره فاسباغوا بطبر حستوا  
أ كفن موتاكم فاتهم بتزاورون بها في قبورهم فان قيل ظاهر هذا الحديث استمراره لا كفن حال  
تزاورهم وقد بينا في ذلك ما مر في الحديث انه يسلب سرى عاقبات يمكن ان يجاب بأنه يسلب سلبا سرى  
باعتبار الحالة التي تشاهدها كتغير الميت وانهم اذا تزاوروا ويكون على صورته التي دفنوها وأمور  
الأخوة لا يقاس عليها ع ش على م ر وقال شيخنا المزرى قوله فانه يسلب سرى بها انظر هذا مع  
قوله عليه الصلاة والسلام حسنوا كفن موتاكم فان الموتى تنبأه بأ كفاتهم وأجيب بأن المباحة  
ما قبل البلى أو بعد اعداتها ففقدوا أفعالهم عند قيامهم من قبورهم ثم أسلب عنهم عند الحشر  
ونقل عن الشيخ س ل وغيره انه يجوز تكفين المرأة دفنها في ثياب المشنة ولو ما يسارى ألقا من  
الذهب كالبيت المزركش بالذهب وفي صيغتها كذلك ولا يحرم من جهة أضاة المال لأن عمل الحرمة  
اذا لم تكن لغرض وهو هذا كرام الميت وقدرودان الموتى تنبأه بأ كفاتهم وأيضاً في هذا  
تسكين للعين لأن المرأة مشلأذا رأست متاع بنتها بصد موتها يشتد حزنها ويشترط أن لا يكون في  
الورثة قاصر وان تتفق الورثة على ذلك وأن لا يكون عليها دين مستغرق (قوله فانه يسلب)  
أى يبلى في القبر كالتبلى الأجساد فإذا أعيدت الأجساد جلت الا كفن عند القيام من القبور  
والذهاب الى المحشر فيحصل التباهى بالا كفن فاذا وصلوا الى المحشر نسأفت الا كفن وحشروا  
حفاة عراة غرلاً أى غير محتونين ثم عند السوق الى الجنة يسكون بحال الجنة وأول من بكسى



بالأشياء مع ذكر نحو من  
زيادته (وأقله) أي الكفن  
(نوب) بقيد زده بقولي  
(يستر عورته) كالحي  
فيختلف فسر الله كورة  
وغيرها (ولوأوصى بساقطه)  
لأنه حق لله تعالى بخلاف  
الزائد عليه الآتي ذكره فإنه  
حق لليت بمثابة ما يحول به  
الحى فله منه فإذا أوصى  
بستر العورة كفن بسترها  
لا يستر كل البدن على  
الأصغر فإن ذلك مفسر  
على أن الواجب التكفين  
ستر كل البدن لا ستر  
الموردى وغيره من  
الاتفاق على وجوب سائر  
كل البدن فيما لو قال الورثة  
يكفن به والقصر ما يستر  
العورة ليس لكونه واجبا  
في التكفين بل لكونه  
حقا لليت فيقدم به على  
القصر ما ولم يسقطه على أن  
في هذا الاتفاق نزاعا كما قاله  
ابن الرفعة وبتقدير محتمه  
فوقع حمله على ما قلنا  
مستثنى لنا كدأمره والا  
فقد حزم الماردي بأن  
للقصر منع ما يصرف في  
المستحب ولولم يوص بما  
ذكر واختلاف الورثة في  
تكفينه بشوب وبثلاثه أو  
انفقوا على نوب أو كان  
فيه مجبور عليه كفن  
بثلاثه (وأكمل له كر)

أبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام كافي حديث البخاري زى بتصرف (قوله أي الكفن)  
لرجل أو امرأته أو أذى والمتعمد له لا بد من سائر جميع البدن إلا الرأس المحرم ووجهه المحرم حل  
في تنبيه حكم الذي في الكفن حكم المسلم حتى لو مات ولا وارث له يكفن بثلاثه نوب وإن كان  
ما فيه أي حيث لا دين عليه ولا وصية بالسقاط ثم منها شو رى (قوله يستر عورته) أي في  
الصلاة فإذا سترت العورة سقط الحجر حينئذ دعى المسلمين هذه النسبة حتى الله وبقى ما زاد على  
ذلك منعاً لما يورثه إن كان هناك تركه وهذا مبنى على رأيه والمتعمد أنه يجب ستر جميع البدن  
وحمله إن كفن من غير التركة أو منها وهناك دين ولم يحزم القصر ما والأوجب ثلاث زى (قوله)  
باله كورة الخ) أي لا بالرق والحرية فيجب في المرأة ما يستر بدنها إلا وجهها وكفها حرة كانت أو أمة  
لزال الرق بالوت وجوب ستر الوجه والكفين ليس لكونهما عورة بل لكون النظر إليهما يقع في  
الفتنة غالباً (قوله ولوأوصى بساقطه) أي أنه لا عبرة بأصائه وقوله لا يستر كل البدن أي لا يجب ذلك  
ويسقط الحجر عن الورثة كباقي الامة على كلامه وقوله فإن ذلك أي القول بأنه يكفن بستر كل البدن  
حينئذ أي حين إذا وصى سائر العورة هذا المتعمد عند شيخنا أن أقل الكفن نوب يستر جميع البدن  
في الرجل والمرأة وإن أوصى بالاقتصار على سائر العورة لا أن ما زاد على سائر العورة ليس محض حق الميت  
بل فيه حق لله تعالى أي يضاف تلك اسقاطه كان ستر العورة محض حق الله تعالى وما زاد على الثوب من  
الشأن والثالث محض حق الميت فله اسقاطه حل و مر (قوله لأنه حق لله تعالى) أي فقط  
ولا حق لليت فيه بانفاق وقوله فإنه حق للميت فقط ولا حق فيه لله تعالى وهذا على طريقتيه والمتعمد  
أنه حق لله تعالى وليت معاً مر (قوله وما في المجموع الخ) هذا وارد على ما تضمنه كلامه من أن  
الزائد على العورة مندوب أي والقاعدة ما جابه القصر ما فيمنع للمندوب وكل من المبني والمبني عليه ضعيف  
وقد أجاب بقوله ليس لكونه الخ وهذا الجواب لا يميل إلا للاعتناء بالاستثناء الآتي فجعلهما جوابين  
فيه تسميح قال اطف وغرض من قوله وما في المجموع الخ أن يبيد طرقتهم من وجوب سائر العورة فقط  
في التكفين اه (قوله ليس لكونه) أي سائر كل البدن واجبا في التكفين أي لحق الله تعالى بل  
لكونه حقاً لليت أي متمم حلقه عند الشارح وتوقف سقوطه على اسقاطه عند الشارح لكونه  
محض حقه حل (قوله مع حمله على ما قلنا) أي من أنه حقه لاحق لله تعالى وإيضاح هذا أن ما زاد  
على العورة صار بمثابة الثاني والثالث لأن كلامهما واجب لحقه وللقصر ما منهما فكان القياس أن لهم  
منع هذا أي يقال في جوابه هو مستثنى لنا كدأمره حل (قوله مستثنى) أي من قاعدة اجابة  
القصر ما فيمنع للمندوب وهذا منه على طريقتيه فيستننى من المندوب سائر بقية البدن فتجانب فيه  
الورثة وقوله والآي والايكس مستثنى فلا يصح دعوى الاتفاق لأنه حزم الماردي أي الخ لأن ما حزم  
به ينافي هذا الاتفاق المفروض محتمه تأمل جواب الشرط محذوف وأقيمت علته مقامه (قوله ولولم  
يوص بما ذكر) أي بستر العورة فقط المذكور في قوله فماذا أوصى بستر العورة أي ولو انت وصيته  
بالاقتصار على سائر العورة ولو أنها ليست امتناعية بل هي مجرد التعليق وهذا أعني قوله ولولم يوص إلى  
قوله كفن في ثلاثه تقييد لقول المصنف يستر عورته بماذا أوصى بمنع الزائد على سائر العورة كما يدل  
عليه قول الشارح وإذا أوصى بستر العورة أي فقط وأما الموصى بذلك فإن لم يكن عليه دين  
مستغرق أركان وأجازت القصر ما الثاني والثالث واجب ثلاثه والأوجب واحد فقط وبعبارة شرح مر  
وما زاد على الثوب محض حق للميت فله اسقاطه فلو مات ولم يوص بذلك إلى آخر ما ذكره الشارح من  
الصورة الثلاث وهي أوضح اه (قوله وأكمل له كر ثلاثه) إن قلت الثلاثه واجبة بدليل قوله سابقا

ولوصفها (بلائة) يملك منها البدن غير رأس المحرم خبر الشيخين قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أبواب بانية يضل ليس فيها قص ولا عمامة (وجاز أن يزاد تحتها قميص وجمامة) كما فعله ابن عمر بن له رواه البيهقي (و) أكله (لغيره) أي لغير الله كرم الله التاني والخني الذي يدعى الأصل خمسة (أزار قميص غمار فلان فان) لأنه صلى الله عليه وسلم كفن فيها ابنته أم كلثوم رواء أبو داود والازار والمثتر (٤٦٦) ماسترا العورة والخمار ما يغطي به الرأس وليست الخمسة في حق غير الله كرم

كالثلاثة في حق الله كرم حتى  
تجبر الورثة عليها كما تجبر  
على الثلاثة وتكره الزيادة  
على الخمسة في الله كرم وغيره  
لأنها اسرف قال في المجموع  
ولو قيل بتجريحها لم يبعد  
وبه قال ابن بونس وقال  
الاذري أنه الأصح المختار  
وذكر الترتيب في  
المذكورات من زيادتي  
(ومن كفن) من ذكر  
أو غيره (بثلاثة قميص  
لثالث بوصفها) السابق  
(ومن كفن) (أيض)  
تجبر البسوا من ثيابكم  
البياض فانهما من خير  
ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم  
رواه الترمذي وقال حسن  
صحيح (ودعول) أنه  
للصديق والحق بالجديد  
كما قاله أبو بكر رضي الله عنه  
رواه البخاري (وأن)  
يسقط أحسن اللغات  
وأوسعها) أن تفاوتت  
حسنا وسعة كما يظهر الحلي  
أحسن ثيابه وأوسعها  
(والباقي) من لافتيان أو  
لفافة (فوقها) (أن) (بذر)  
بجمعة في غير المحرم (على)

كل من اللافق قبل وضع الأخرى عليها (و) على (اليت حنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب قال  
الزهري في يبدخل فيه الكافور وذرة القصب والسندل والأشجار الأبيض وذلك لأنه يذوق الهوام ويشد البدن ويقو به ويسن  
تبخير الكفن بالعود أولا (و) (أن) (بوضع) (اليت) (فوقها) رفقي (مستلقيا) على ظهره (و) (أن) (تشد ألياه) بخفة بعد أن يدرس بينهما  
فطن عليه حنوط (و) (أن) (يعل على منافذه) كمنه ومنخر به وأذنيه وعلى مساجده كجبهته (فطن) عليه حنوط

الطفل

الطفل الذي لم يمت نظر المصنف من شأن النور وانظر أيضا على قياسه الكافر اذا أسلم ولم يتقدم له سجود فيه نظر والأقرب الشمول لهما زاما لتلك المواضع سم اطف ومثله عش على حر **(قوله)** وتنف عليه اللغات **(قوله)** هل المراد دفعة واحدة أو واحدة واحدة قلت ظاهر كلامهم الحصول بكل منهما ويجمع الفاضل عند رأسه ما لم يكن محرما حل **(قوله)** الا ان يكون محرما أي فترك الشد لكن ينبغي ان يكون المراد شدة يتمتع في حق المحرم كالمقداد لا يتمتع على المحرم مطلق الشد كما يعلم من بحث الاحرام غرره سم **(قوله)** كما صرح به الجرجاني أي لأن شدة هاشبيه بقدر الارشاح حر **(قوله)** وبحل الشداد أي تفاؤلا بحل الشد أو لافرق في ذلك بين الصغير والكبير كما في شرح حر والاولي بحل الشداد عنه هو الذي يلحقه ان كان من الجنس فان كان الميت امرأة فالاولي ان الذي يلي ذلك منها النساء كما سيأتي في كلام الشارح بعد قوله وان يدخله القبر الا حيا بالصلاة عليه الخ اطف **(قوله)** يبدأ به منها **(قوله)** ويقدم به منها على مال الارث أو الأجنبي وان طلباه نعم ان رضى جميع الورثة بتكفينه من مال الأجنبي جاز ولا يجوز ثلث الورثة ابداله ويلزمهم مرده ان أبدله الا ان علموا جواز من دفعه ولو سرق الكفن قبل قبضة التركة وجب ابداله منها أو بعده فكذلك ان كفن في دون ثلاث لانه لو عرف حقه وهو الثلث من الركة والا فلعلى من تلمذه لو كان حيا أو على يث المال أو المسلمين قاله شيخنا حر وظاهر أخذنا بما في من عدم النشل للكفن لحصول المقصود منه بستره والتراب فلا تنهك حرمة ان الصورة هنا ان السارق أخذ الكفن ولم يعلم التراب عليه أو طمه فنبش لغرض أخوف في بلا كفن حج وفناء الكفن كسرقته ان ظهر من الميت شيء فلو فتح قبر فوجد الكفن قد بلى وجب ابداله قبل سدا قبره ويكفي وضعه عليه من غير قلبه ان لم يزل على لفته تمزق الميت والالف فيه ولو أكل الميت سبع مثلا قبل بلى الكفن عادل الورثة وان كان قد كنفه أجنبي قبل على الجلال وقال حج ولو أكل كل الميت سبع فلولوثة الا ان كان من أجنبي لم يشر به رفقهم بإداء الواجب عنهم لانه حينئذ عار به لازمة أي فيكون لصاحبه اه ولعل كلام قل عمول على ماذا نوبى به الارفاق بهم **(قوله)** (الازوجة الخ) وبحث جميع أنه يكتفى بلبوس فيه قوة وقال بعضهم لا بد من الجديد كافي الحياة والذي يتجه اجزاء أقوى يقارب الجديد بل اطلاقهم أولوية المفسول على الجديد بدالاول وهل يجزى ذلك في الكفن من حيث هو أو يفرق بان المألز وجبة معاوضة فوجب ان يكون كافي الحياة وهي فيها لا يجب لها الجديد بخلاف كسوة اقر يب لا يجب فيها جديد كما هو ظاهر للنظر فيه بحال والازوجة الاول كما يصرح به فوهم ان من لم يمت تكفين غيره لا يلزمه اذوب واحد وانها امتاع لا تخليك وانها لا تصير ديناً على المعسر وان المبررة بحال لزوج دونها بخلاف الحياة في السكل حج وقوله امتاع لا تخليك أي لان التخليك بعد الموت متعذر وتخليك الورثة لا يجب فتعين الامتاع وانها امتاع لا يستغرق التمتع وينبغي على كونه امتاعاً نلوا كلها سبع مثلاً وان كان باقي رجم لازم لالورثة اه ولو امتنع الزوج للموسر من ذلك أو كان غائباً لم يجز الزوجة الورثة من مالها وغيره رجوعاً عليه بما ذكرنا فاعلموا بان حاكم يراه والا فلا خلاف في الجواز انما لا يلزمه تجهيزه ورجاءه الا في الاصل والمنسوبة اه **(قوله)** (قوله) فمى زوج) خرج بالزوج ابنة فلا يلزمه تجهيزه ورجاءه وان لم يمت فمضى الحياة حج **(قوله)**

**(وتنف عليه اللغات)** بأن  
يثنى أولاً الذي يلي شقه  
الأيسر على شقه اليمين ثم  
يعكس ذلك ويجمع  
الفاضل عند رأسه ورجليه  
ويكون الذي عند رأسه  
أكثر **(وتشد اللغات)**  
بشدة خوف الانتشار  
هند الجمل الا ان يكون  
محرماً كما صرح به الجرجاني  
**(بشمل الشداد في القبر)**  
اذ يتركه ان يكون معه في  
القبر شئ معقود والتصرح  
بسن السطو ما عطف عليه  
ماعد الخنوط من يذوق  
**(ومحل تجهيزه)** من تكفين  
وغیره **(تركه)** له يبدأ به منها  
لكن بعد البدء بحق  
تعلق ببعضها كما سيأتي في  
الفرائض **(الازوجة)**  
وخادما **(تجهيزهما)**  
**(على نزع)**

غنى عليه فقهما بخلاف الفقير ومن لم تازمه نفيتهما للشوز أو نحوه وكلا زوجة البائن الحامل والقيده بالثني مع ذكر الحاد من ز يادني  
(ف) بان لم تكن تركه ولازوج غنى عليه النفقة فتجهيزه (على من عليه نفقته) حياني الجلة (من قرب وسيد) لبيت سواء فيه الاصل  
والفرع الصغير والكبير ليجزه (٤٦٨) بالموت والفقن وأم الولاد والمكاتب لانفساخ كتابته بموته (ف) بان لم يكن لبيت

من تازمه نفقته فتجهيزه  
(على بيت المال) كنفقته  
في الحياة (ف) بان تغذي بيت  
المال فهو على (مياسير  
المسلمين) ولا يلزمهم  
التكفين بأكثر من ثوب  
وكذا اذا كفن من مال  
من عليه نفقته أو من بيت  
المال أو من موقوف على  
التكفين أو من العسراء  
المسترفون ذلك وذكر  
بيت المال وما بعده من  
زيادتي وتعميري بالتجهيز  
أعهم تبسيير بالتكفين  
(وحل جنازة بين العمودين  
بان يضعهما كرجل (على  
عاقبيه) ورأسه بينهما  
(ويحمل المؤخر بين رجلان)  
أحدهما من الجانب الأيمن  
والآخر من الأيسر اذلو  
توسطهما واحد كلقديسين  
لم يرمين قسميه (أفضل  
من الترييع بان تقسّم  
رجلان) يضع أحدهما  
العمود الأيمن على عاقفه  
اليسر والأخر عنقه  
(قوله) ومن غامه) أي  
تمام الثوب الواحد وقوله  
ثم أي ثلاث كسبائي في  
آثر قوله وكذا اذا كفن  
وهل يشمل القرناء والرقاء

أي المذكور من الزوجة التي يلزم الزوج تجهيزها وقال شيخنا الضمين عائد على من يلزم الزوج نفقته والمغني  
واحد (قوله) ومن الموقوف والحري (هل مثله للتمسح فتحرم الزيادة عن ثوب (قوله) ولو ذميا) فيجهز الذي من مال بيت المال  
فان تغذيت المال فعلى مياسير المسلمين اه ايعاب وظاهره انه على مياسير المسلمين ولوم وجود مياسير النسيين اه شرح مر

العين

(وبنأخر آثران يحملان

كذلك روى البيهقي أنه

صلى الله عليه وسلم حمل

جنازة سبعة من معاذيين

المودين (ولاعدها) ولو

أنتى (الأرجال) أضعف

النساء عن حملها غالبا وقد

يتكشف منهن شيء لوجان

فيكره لمن حملها وفي

معان الخنثى فيأظهر

(وسوم حملها بسمة مزينة)

تحميها في غرارة أرفقة

(أو) هيئة (تضاف بها

سقوطها) بل تحمل على

سرير ولوح أو نحوه فان

خيف تقبره قبل حصول

ما يحمل عليه فلا بأس أن

يحمل على الأيدي والرقاب

(والشى وبأما هو رق بها)

بحسب قول الثقات (أما أفضل)

من الركب مطلقا ومن

الشى بغير أمانها وبعدها

روى ابن حبان وغيره

عن ابن عمر أنه رأى النبي

صلى الله عليه وسلم وأبا بكر

وعمر يشمون أمام الجنازة

وروى البخاري خبر الأباكر

يسير خلف الجنازة والشى

عن يمينها وشمالها قربا

منها والسقط يصلى عليه

ويدعى لوالده بالمأففة

والرحمة وقال صحيح على شرط

البخارى وفي المجموع

يكبره الركب في التكب

معه لغيره عند الوأو في

وبأما هو رق بها من زيادق

اليمين والآثر إلى جهة الشمال فيحصل ضرر رليت (قوله روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم حمل جنازة الخ) للتبادر منه صلى الله عليه وسلم بانفر حملها ولا مانع منه ويجوز أنه أمر بحملها فانسب إليه وقدر شيخنا ح الف الثاني وقال ثبت ما ستره لجلها بحديث صحيح (قوله سبعة من معاذ) الذي اهتز عرش القلوب به كقائل القائل

وما اهتز عرش الله من أجل هالك \* سمعناه (السلامة) بن عمرو

وفي الحديث أنه شيع جنازة سبعون ألفا من الأتكة ومع ذلك لم ينج من ضطة القبر كافي البرماوى

(قوله ولا يحملها الأرجال) أى ندبا كإبرشده إليه قوله فيكره لمن حمل (قوله فيكره لمن

حملها) فإذا لم يوجد غيرهن تعين حملهن مر (قوله وحرم حملها الخ) ظاهره ولولده ويؤزم به سم

بفائدة \* سئل أبو يعلى النجار عن وقوف الجنازة وقبور جوعها فقال يحتمل أنه متى كثرت الأتكة

بان يدهار جعلت أو وقتت متى كثرت خلفها أمرعت ويحتمل أن يكون للوم النفس للجسد ولوم

الجسد للنفس تختلف حالهارة تتقدم وتارة تأخر ويحتمل أن يكون يتأذى حال جوعه ليم

أجل بقائها في الدنيا وسئل عن خفة الجنازة ونقلها فقال ان خفت فصاحبها شهيد لان الشهيد وحى

أخف من الميت قال تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء الآية ع ش على مر

وفيه ان الآية في شهيد المعركة والجواب علم ا ط ف (قوله وبأمانها) ولولا لك على المعتمد

لانه شافع وحق الشافع التقدم وأخبرنا مشوا خلف الجنازة فضعف شرح مر (قوله بحيث لو التفت

لرأها) أى ربه كاملة قال حج وضابطه ان لا يبعد عنها بعد إيقاع عرفان سبته إليها بقى ما لو تعارض

عليه الركب أمامها من القرب والشى أمامها من البعد هل تقدم الأول والثاني فيه نظر والأقرب الثاني

لورود النسي عن الركب (قوله أفضل من الركب) بل يكره بغير علم كضعف وجه مر والمصعب

هنا عند رقا ساعلى ما يأتى في رد المبيع وغيره أو يفرق كل محمل وان فرق أوجه والفرق ان أهل

العرف يعدون النشى هنا حتى من ذوى المناصب تواضعا وامتنالا لئلا يتفخرهم مر ورواهم

بل تزيد ولا كذلك النشى رد المبيع حج (قوله مطلقا) أى خلفها وأمامها ولومشى خلفها

حصل فضيلة أصل المتابعة دون كمالها (قوله وروى الحاكم) هذا دليل على المفهوم الذى أفهمه

المتن من الركب مطلقا ومن النشى بغير أمانها يمينه ان الركب يسير خلفها ا ط ف (قوله

والنشى عن يمينها وشمالها الخ) فيه تأمل فان المذمى كون النشى أمامها وقربها والحديث يدل على

الشى عن يمينها وشمالها فلا مطابقة بين الدليل والمذمى الآن يقال لمراد بالامام ما ليس بخلف فيشمل

يمينها وشمالها على أن المقصود من هذا الحديث أنما هو الاستدلال على أفضلية القرب لان الحديث

الأول دل على أفضلية النشى وكونه أمامها وأجاب شيخنا ح بان هذا الحديث دل على المفضل

وهو كونه عن يمينها وشمالها كدال الأول على الأفضل (قوله والسقط يصلى عليه) ذ كر كونه

من تمام الحديث والأفاد دليل فيه ما نحن فيه (قوله وفي المجموع يكبره الركب في التكب الخ)

أى لانه صلى الله عليه وسلم رأى أناسا راكبين في جنازة فقالوا لا تستحبون ان ملائكة الله على

أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب شرح مر وكلام المتن يقتضى أنه خلاف الأفضل فقط (قوله

والواو في وبأمانها الخ) أى لافادتها ن كلاسنة والحاصل الذى يقضى ان يقال ان النشى ولو خلفها

أو بعيدا أفضل من الركب ولو أمامها وأقر بيمينها وأمامها أفضل منه خلفها وانه بالقرب منها أفضل

وهذا سقط ما ذكره بعضهم من وقوع التضرع بين هذه الذكورات فتأمل قل على الجلال

(وسن اسرع بها) ظهر الشيخين له رعا الجنازة فان تلك حاله فغير تقدموها إليه وان كان ذلك فمضر فعونه

(قوله عن رفايكم) معناه انها بعيدة عن الرحمة فلا صلاح لك في مصاحبها ومنه يؤخذ ترك محبة  
 أهل البطالة وغير الصالحين برماوى (قوله ان أمن تغيره لا اسراع) أى بأن كان الاسراع لا يغيره  
 دون التأتى (قوله والاقتأتى) أى والأبأن خيف تغيره بالاسراع بأن كان يهرى بسبب تحركه  
 بالاسراع (قوله ودون الخليب) بخاء معجمة فوحدة نون المشى فوق التأتى ودون الاسراع برماوى  
 (قوله لئلا ينقطع) علة قوله والاسراع الخ وأما سفر بذلك ولم يبق على حقيقته لئلا ينقطع وأنه علة  
 لهذا القدر (قوله بدنى الاسراع) أى ويوجبو باشو برى (قوله وأبغير ذكرياستره كعبه)  
 وأول من غطى نعشها في الاسلام كقوله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعدها  
 زينب بنت جحش وكانت رأته بالحيشة لما اجرت وأوصت به فقال عمر رضى الله عنه حياوكرامة نعم خباء  
 الطلعينة وأقرب ابن الصلاح يحرمه مستر تلك القبة يحير وكل المقصود منه الزينة ولومن حلى وخالفه  
 الجلال البلقينى جواز الحرف في الرأس والطفل واستوجهه شيخنا اه حل واعتد به زى (قوله  
 وكه لفظ) اللفظ بسكون العين وقتحه الاصوات المرتفعة ولو بالذكر والقراءة قال الشيخ فرضوا  
 كرهت رفع الصوت بها في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضعه في القبر  
 وبعد الوصول الى القبرة الى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك فلا يرجع شورى ويؤيد بنديب ما يفعل  
 الآن أمام الخنازة من الجمانية وغيره لم يبعد لان في تركه راء باليت وتعرضت لكم فيه وفي روثه  
 عى (قوله واتباعها بنار) أى جعل النار صاحبة مطا ولوأماها وظاهره ولو كراهوا لا مانع منه  
 لان العلة موجودة فيه كفى عى على مر لانه يمكن أن يختم بالابيان ثم لو احتج بالدفن لبلا في  
 الابل المظلمة فالظاهر أنه لا يكره حمل السراج والشعلة ونحوهما ولا يحالها لدفن لاجل احسان  
 الدفن واحكامه كما صرح به مر في شرحه (قوله ولاتباع الخ) بتشديد التاء شرح مر لانه  
 التابع لاسكانها الوهم أن التابع غيره بأمره قال عى انما اقتصر على التشديد لان في الاتباع  
 بسكون المنة معنى المشى خلافا للغة وبعضهم ضبطه بالسكون كسابقه (قوله قريبه) وأما غير  
 قريبه فالراجح فيه الكراهة كما يقتضيه شرح مر وقيل سم اعتاده عنه اطف (قوله  
 الضال) دليل على موته كافر اهو كذلك كفى البخارى وغيره انه أخف أهل النار عند ابواب مقبل من  
 انه أحيى بعلومه وأصل لأصله لان ذلك لم يثبت الا في أبو به كافر شيخنا حى وبما يدل أيضا  
 على موته كافر أتب ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا آل الخ فاهم نزلت فيه كما  
 قاله بعض المفسرين وحديث أخف الناس عند ابواب القيامة رجل لم تعلن من بار يغنى منها ما غنى فان  
 المراد به أبو طالب (قوله انطلق فواره) بازع فيه الاسنوى بأن عليا كان يحب عليه ذلك كحبيب  
 عليا عظيم كغفاته في حال حياته فلا دليل في معنى مطابق القرابة حل وأجيب بأن أمره على بذلك مع  
 أن له ولدا غيره يدل على ذلك وأيضا قوله انطلق فواره ولم يقل فأمره وإن يدل على ذلك كما قاله  
 شيخنا (قوله الزوجية) أى النعمة (قوله وهل يلحق به الجار) أى الذى الذى تبعه انه لا يلحق  
 وقال في الابعاب والالحاق غير بعيد شورى واعتمد حى الحلقى قياسا على العبادة

### فصل في صلاة الميت وما يتبع ذلك

كعدم وجوب طهر الكافر وتكفين الشهيدين في ثيابه التي مات فيها وهي من خصائص هذه الامة  
 كالابصار الثالث كقوله الفكا كفى المال كفى في شرح رسالة ولا نافية ما ورد من تقبيل الملائكة آدم  
 عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقولهم يا آدم همدنكم في موتاكم لجواز حمل الاول على أن  
 الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثاني على أصل الفعل عى وقوله هذه الكيفية أى لان من

أى الميت بالاسراع والا  
 فيتأتى به والاسراع فوق  
 المشى المعتاد ودون الخليب  
 لئلا ينقطع الضغفاء فان  
 خيف تغيره بالتأتى أيضا  
 زبد في الاسراع والتصرح  
 بسن الاسراع من زيادتي  
 (د) سن (لغير ذكر  
 مايسره كعبه) لأنه أسير  
 وتعبيرى بغير ذكر  
 الشامل للاتى والخفى أهم  
 من تعبيرة بالآتى (ذكره  
 لفظ فيها) أى في الخنازة  
 أى في السير معها والحديث  
 في أمور الدنيال المستحب  
 التفكير في أمور الموت وما  
 بعده (واتباعها) باسكان  
 التاء (بنار) في مجرتا  
 غيرها لانه يتناول بذلك  
 قال السوء (لاركوب في  
 رجوع منها) فلا يكره  
 لانه صلى الله عليه وسلم  
 ركب فيه رواده مسلم (ولا  
 اتباع مسلم جنازة قريبه  
 الكافر) لما روى أبو  
 داود عن علي باسناد حسن  
 ودفع في المجموع باسناد  
 ضيف قال للمات أبو  
 طالب أتيت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقلت ان  
 عمك الشيخ العال فقامت  
 قال انطلق فواره قال  
 الاذعى ولا يبعد الخ  
 الزوجة والمالوك بالقرىب  
 قالوه هل يلحق به الجار كما  
 في العبادة فيه نظر

### فصل في صلاة الميت

(الصلاة أركان) سبعة

أحدها (نية كبرها)

أي كنية غيرها من

الصلوات في حقيقتها

ورقتها والاكتفاء بنية

الفرض بدون تعرض

للكفاية وبغير ذلك (ولا

يجب في الحاضر) تعيينه

باسمه أو نحوه ولا معرفته

بل يكفي تميزه نوع تميز

كتنية الصلاة على هذا

الميث وأعلى من صلى عليه

الامام (فإن عينه) كزبد

أورجل (ولم يشر) اليه

(فأخطأ) في تعيينه فإن

عمرا وأمرأة (لم تصح)

صلاته لأن ماواه لم يقع

بغلاف ماذا أشار اليه

وتقدم نظيره في فصل

للاقتداء مشروط وقول ولم

يشر من زيادتي (وإن

حضر موتى نواهم) أي

نوى الصلاة عليهم

(قوله والمعتد أنه في

الغائب بالداخل) مقتضاه

أنه ظهرت مخالفة بين

الحاضر والغائب مع أنهم

تظاهر (قوله رحمه الله ولم

يشر اليه) المراد إشارة

قلبية وحينئذ فأنظر كيف

يتعقل تعيين الميث باسمه

وقد الصلاة بعد حضوره

من غير ملاحظة الشخص

الحاضر وقد سلف مثل

هذا عن امام الحرمين في

الجماعة (أقول) للاستعانة

جانبها الفتحه والصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ومما من شر يعتنا وفرضت بالمدينة في السنة الاولى من الهجرة ولم تفرض بمكة ولذلك دفت خديجه عرض الله عنهما من غير صلاة شيخنا (قوله لصلاته) أي الميث المحكوم به باسمه غير الشهيد حجة يخرج أطفال الكفار وإن كانوا من أهل الجنة سم (قوله من الصلوات) أي المفروضات بقرينة أن التشبه بفرض خديجة يتم وقوله والاكتفاء بنية الفرض كالقرء شيخنا وبعبارة عرض قوله أي كنية غيرها من الصلوات أي الواجبة والقرينة عليه كون صلاة الجنائز واجبة في نفسها فلا يراد أن التشبيه في قوله كنية غيرها من الصلوات يشمل ما يكتفي فيه القصد فقط وهو النقل المطابق بل ويشمل ما يجب فيه القصد والتعيين أي قالوا لا اله الا الله فليس التشبيه في قوله كنية غيرها في أصل النية ترك الاستدلال هنا على وجوبها لعله مما تقدم في كتاب الصلاة اه (قوله في حقيقتها) وهي القصد وقوله وقتها وهو مقارنتها للتكبير (قوله بدون تعرض للكفاية) لا يبعد منه فرض الكفاية وإن تعينت عليه نظرا لاصاله والتعيين عارض وجوب نية الفرض على المرأة اذا صلت مع الرجال نظرا لان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف والراجح الوجوب على الصبي وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان المعتمد فيها عدم الوجوب عليه بأن صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم فيجوز أن ينزل منزلة الفرض فيشترط فيها بنية الفرضية وإن قلنا لا تجب في المكتوبة لان المكتوبة منه لا تسقط الحرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فتوجب جهة النافلة فيها فلم تشترط نية الفرضية بخلاف صلاته على الجنائز فانها لما أسقطت الفرض عن غيره قوت مشابهاها للفرض اه مر (قوله وبغير ذلك) كالأضحية في الله لكنها لا تجب بل سن كإيس قوله مستقبلا ولا يصح رهنائية الاداء وضدها ولا نية عدد قال شيخنا وقد يقال ما لنا نفع من تدب نية عدد التكبيرات لما يأتي أنها بمثابة الركات حل (قوله في الحاضر) مقتضاه أنه لا بد في الغالب من تعيينه باسمه ونحوه وليس كذلك بل يكفي فيه أيضا الصلاة على من صلى عليه الامام حل والمعتد أنه في الغالب لا بد من تعيينه (الاذا قال أصلى على من صلى عليه الامام وكذا لو قال آخر النهار أصلى على من مات بإقطار الارض وغسل فانها تصح نظرا للعموم والمفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله باسمه ونحوه) كاسم جنسه والإشارة اليه (قوله ولم يشر اليه) أي ولم يكن التعيين بالإشارة اليه فلا يراد أن الإشارة من جملة المعينات (قوله بخلاف ماذا أشار اليه) ولو إشارة قلبيه ح ف أي بخلاف ماذا أعينه بالإشارة اليه بقلبه بأن لاحظ بقلبه خصوص شخص بقطع النظر عن اسمه ونسبه وشو يري شيخنا (قوله وإن حضر موتى نواهم) قال حج ويؤخذ من قوله نواهم أنه اذا حضرت جنازة أثناء الصلاة لم تكف بنية حيث دفعه اسلامه بحج صلاة أخرى عليه أي الميث الحاضر في الائنة قال الشيخ قد تفيد صحة الصلاة عدم تأثرها بتلك النية لكن قد يقال اذا تمسكنا مع العلم بعدم كتابتها كان متعلبا فالوجه البطلان بنيتها شوى قال شيخنا وليت هذه المسئلة تكرر ومع قوله في أي ونحوه على جنازة صلاة لان الكلام هنا في صحة النية وثم في الجواز ولا يأن من صحة النية الجواز (قوله أي نوى الصلاة عليهم) أي وإن لم يعرف عبداهم قال الروابي فلو صلى على بعضهم ولم يعيّنهم صلى على الباقي كذلك لم تصح قالوا واعتقد أنهم عشرة فبانوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لان فهم من لم يصل عليه وهو غير معين قالوا واعتقد أنهم أحد عشر فبانوا عشرة قالوا ظهر الصحة قالوا لو صلى على حي وميت صحت على الميت إن جهل الحال والأفلاكن صلى الظهر قبل الزوال أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحد ما بطلت مر وقوله أعاد الصلاة على الجميع قيدته قل على الجلال

في ذلك فإن قصد الصلاة على المسكين يثبت لا من غير أن يلاحظ بقلبه الشخص الحاضر قريب أم أجنبي

عليها (ب) بطل صلاة  
للا اتباع واه مسبل ولانه  
اتجيز اذ كرا (أوزاد  
امامه) عليها (لم يتابعه) أي  
لا تسب له متابعته في الزائد  
له دم سنة للامام (بل يسلم  
أو يفتطره) ليس معه وهو  
الافضل لتأكد المتابعة  
وتعبري بزيادة عن تعبيره  
بجس (د) رابعها (قراءة  
الفاتحة) كغيرها من  
الصلوات ولان ابن عباس  
قرأ بها في صلاة الجنازة  
وقال لتعلموا أنها سنة رواه  
البخاري (عقب) التكبيرة  
(الاولى) للاتباع رواه  
البيهقي وهذا ما جزم به في  
التيان تبعاً للجمهور ولظاهر  
أصين الشافعي وهو المقتضي به  
لإجماع الأصل من أنها  
بعد الأولى أو غيرها ولا يعم  
في الروضة كاصولها من أنها  
بعدها أو بعد الثانية (د)  
خامسها (حلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم) بخلاف  
أمانة أن رجلاً من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله في الخامسة) أي  
الرابعة الخامسة (قوله  
بخلاف ما تقدم في العيد)  
الذي ينبغي مساواة البابين  
لأنه لو زاد في العيد أيضاً  
ووالى فاتها بطل كسرك  
فافهم (قوله رجه الله عقب

فقال ولو ذكر عدد أقباناً أكثر منه بطلت الصلاة على الجميع نعم أو أشار إليهم بطلت كقوله العلامة سم  
ومضى عليه شيخنا (قوله وقيام قادر) شمل ذلك الصبي والمرأة إذا صليع الرجل وهو الوجه خلافًا  
للتنصير شرح مروى يحرم على المرأة القطع وينع منه الصبي عش (قوله لم يطل صلته للاتباع)  
روى زيد بن أرقم أنه صلى الله عليه وسلم كبر خاتماً لمراد الاتباع في بعض الأحيان (قوله لم يتابعه) مالم  
يكن مسبوقة فلو كان المأموم مسبوقة فاتباعه في الزيادة المذكورة وأتى بواجبه من نحوه القراءة عقب  
التكبيرات حسب لذلك ونصح صلته سواء أعلم أنها زائدة أو جهل ذلك لأنه هذه الزيادة جائزة  
للإمام وهذا فارق للمسبوق المتابع لإمامه في الخامسة حيث فصل فيه بين الجهل فتصح أو العلم بالزيادة  
فتبطل وإذا اعتقد أن الزائد يبطل أو في به بطلت صلته ولو والى رفع يده في الزيادة فالوجه البطلان  
لأنه غير مطلوب هنا بخلاف ما تقدم في العيد قاله الشيخ كغيره شوري والقياس أنه لو والى بين  
الرابعة والخامسة ورفع يده بهما البطلان أيضاً لان رفع كل يد في المرة الخامسة بعد مرة وبها حصلت  
الموالة بين أربعة أفعال ع ش على مر وقته نظر لان رفع اليدين بالتكبيرة الرابعة مطلوب (قوله  
أي لانس له متابعته) أي بل تكبره شوريان خلاف من أبطل بها ع ش على مر (قوله بل يسلم)  
أي بنية المارقة والابطلت صلته لانه سلام في أثناء النفوسه فتبطل به كالسلام قبل تمام الصلاة سم  
ع ش على مر (قوله وهو الأفضل) سواء كان الإمام ساهياً أو عادماً قل (قوله قرأها) الباء زائدة  
(قوله لتعلموا أنها سنة) أي طريقة واجبة وهو كقول الصحابي من السنة كذا فيكون مرفوعاً  
(قوله لإجماع الأصل) بالمتقدم في الأصل فيجوز إخلاص التكبيرة الأولى عن قراءة الفاتحة وتوجهها  
مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية ومع الدعاء في الثالثة والاتباع بها في الرابعة ولا يجوز  
قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وأقربها في أخرى لعدم وروده شرح مر وعلى المتقدم إذا قلنا لتغير  
الأولى هل يجب الترتيب بينها وبين واجب التكبيرة لنقول أنها أله أقول الظاهر أنه لا يجب وإذا لم  
يجب فله أن يأتي بمقبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً أو بعدها بتابعها لأنه يأتي به بعضها  
قبل وبعضها بعدها يظهر لاشتراط الموالة ع ش فان قلت لم تتعين الفاتحة في عملها الذي هو الأولى مع  
أن غيرها متعين في عمله بل بما يقال تعيينها في الأولى أما أولى أو مساوئتين الصلاة في الثانية والدعاء  
في الثالثة فالفرق قلت فيغرق بأن قصد بالصلاة على الميت الشفاعة والدعاء لبيت والصلاة على  
النبي وسيلة لقبول ما تقدمت عملها الواردان فيه عن السلف والخلف إشعاراً بذلك بخلاف الفاتحة فلم  
يتعين لها عمل بل يجوز زخل الأولى عنها وعن الذكر أصلاً وانضمامها إلى واحدة من الثلاثة إشعاراً  
بأن القراءة دخيلة في هذه الصلاة ومن ثم لم تنس فيها السورة وعلى كل حال لا بد منها أما بعد الأولى  
أو غيرها لمخصان حج والشوري لكن تافس سم في هذا الفرق بأن القرآن من أعظم  
الوسائل ولأن من زار الميتم أن يقرأ ويدعو وعدم من السورة تخفيف لآتي لطلب الاسراع بالجنازة  
فتأمل (قوله أو غيرها) أي مالم يشرع فيها والاعتيت فليس قطعها وتأخيرها إلى غيرها مر  
شوري وقال أيضاً قوله أو غيرها أي ولو غير الرابعة كان زاد خامسة وقراها فيها شوري وسم  
(قوله وسلاة) وأقلها أو كلها كافي التشبه فيجب فيها ما يجب في التشبه فيها يظهر ولا يجزى هنا  
ما يجزى في الخطبة من الحاشي وهو هو ظاهر كلام الأصحاب أنه لا يستحب ضم التسليم  
على النبي إليها ولا يكره أفراد الصلاة في هذه الحالة ويجعل كلامهم بكراهة الأفراد في غير ما ورد  
النص بأفراده وهو المتمد عند مر شوري وعبرة حل هل ترك السلام ولا يكره الأفراد

التكبير الأولى) فلوسنها في الأولى فالراجح أن الثانية الغوفير إذا تم تكبير عن الثانية اه شرح الروض



طلب التخفيف انظره وفي كلام حج استحباب ذلك أي السلام **(قوله خبره)** أي بأمانة  
عش **(قوله من السنة)** أي الطريقة الواجبة **(قوله وتس الصلاة على الآل)** أي مع الصلاة على  
النبي والآل والترتيب بين ما ذكر فيقول الحمد لله على ما علم من الله صلى الله عليه وسلم  
أي عقب الصلاة على آل وهما الأظهر **(قوله ودعاء لبيت)** أي بخصوصه ولو غير مكلف ومن بلغ  
مجنوا واستمر إلى الموت كذلك الآل الصغير فاه يأتي فيه بما ثبت عن الشارع وإن لم يكن فيه دعاء  
بخصوصه كما سيأتي وفي شرح الإرشاد طبع وبدع ولبيت بخصوصه ولو طافا بهما من إطلاقهم حل  
قال في التحفة لا به وإن قطع له بالجنة تزد يدمر بته فيها بالدعاء كالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم  
والظاهر تعيين الدعاء له بالأخرى ولا ينحو إليهم أحفظ تركته من الظلمة وعلم من قولهم الدعاء له  
بخصوصه أنه لا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وبكفي اللهم أقض دينه لأن ينفك مجلس نفسه حل  
**(قوله وأيس لتخصيصه الخ)** يمكن أن يقال بل لتخصيصه بهادليل واضح وهو الخبر الآتي عن أبي  
أمانة لأن الظاهر منه أنه أراد بكل جملة ذكرها أن تكون بعد تكبيرة على الترتيب الذي ذكره لأن  
تلك الجلي تتوالى قبل التكبيرات أو بعدها أو بعد واحدة متلاقط فقوله فيه ثم يصلى على النبي معناه  
بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الدعاء لبيت معناه بعد الثالثة تأمل سم على حج وفيه أن قوله  
لأن الظاهر الخ يدل على أن الحديث ليس ناسا في ذلك فلا يكون دليلا واضحا لأنه يصدق بجميع الجمل  
في تكبيرة قال في المجموع وليس لتخصيص ذلك لا بمجرد الاتباع اهـ وليرسل الشارح فيه كالتدري  
قبله لفعل السلف والخلف وقد قاله في شرح الروض حل **(قوله في كنيته)** فلا يزيد وركانه  
مر عش وقوله وتعدد أي خلافاً قال يقتصر على تسليم واحدة وتجهلها لقاء وجهه وإن قال في  
المجموع أنه الأشهر فإن اقتصر على واحدة أو في ما من جهة كنيته كاني عش على مر **(قوله)**  
وغيرهما من أنه يرى خد الخ **(قوله وسن رفع يديه في تكبيراتها)** أي وإن اقتدى بمن لا يرى الرفع  
كالخفي فظاهر لأن ما كان مسنوا عندنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذا لا يقتدى به الخفي  
للعلة المذكورة أي فلو ترك الرفع كان خلاف الأولى على ما هو الأصل في ترك السنة إلا ما هو فيه على  
انكراهه أو ما ترك الأمر رقيقا من ماسر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الأمر الكراهة هنا  
عش على مر **(قوله وبقرأة بدعاء)** خرج بهذه المذكو رات التكبير والسلام في جهرهما اتفاقا  
الإمام المبلغ لا غيرهما كما في شرح مر **(قوله ثم يخص)** وفي نسخة يخلص وهي الأوفق بقوله لبيت  
**(قوله ويقاس بأمر القرآن الباقي)** أي في التماثل **(قوله وترك افتتاح وسورة)** راجع بتدبيره لخاصة  
واجبة يستحب فيها ترك السورة أو قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة حل قال العلامة الشوري  
ويبقى أن المأموم إذا فرغ من الفاتحة قبل إمامه تسلم له السورة لأنها أولى من وقوفه ساكتا قاله في  
الاعباب سم وقال عش يبنى أن الأقرب خلافه بل بدع ولبيت لأن المقصود من الصلاة عليه الدعاء له  
وإن لم يكن الأولى عمله وكذا لو فرغ من الصلاة على النبي قبل تكبير الإمام ما بعدهما من أنه يبنى اشتغاله  
بالدعاء المذكور أو يكرر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود  
في صلاة الجنازة وقوله بل بدع ولبيت كأن يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكره أو يأتي بالدعاء الذي  
يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزى عما يقال بعدها اهـ **(قوله مبنية على التخفيف)** أي وإن صلى على  
غائب وقبر يتركها أيضا لأن شأنها البناء على التخفيف مر وزى خلاف حج **(قوله وإن يقول)**  
في الثالثة أي ندبها حيث يحسن تغير الميت والواجب الاقتصار على الأركان تحفة شوري **(قوله)**

تسبب الثانية لفعل السلف  
والخلف وتس الصلاة على  
الآل فيها والدعاء للمؤمنين  
والمؤمنات عقبها والحمد  
قبل الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم (و) سادسا  
(دعاء لبيت) كاللهم ارحمه  
(عقب الثالثة) قال في  
المجموع ولا يجزى في  
غيرها بخلاف قال وليس  
لتخصيصه بهادليل واضح  
(و) سابعها (سلام كغيرها)  
أي كلام غيرهما من  
الصوات في كنيته وتعدد  
وغيرهما (وسن رفع يديه  
في تكبيراتها) حذو منكبيه  
ويضع يديه بكل تكبيرة  
تحت صدره كغيرهما من  
الصوات (وتعود) كاني  
(للقراءة أو سراره) وبقرأة  
وبدعاء ليلا ونهارا وي  
الناسي بأسناده صحيح عن  
أبي أمامة أنه قال من السنة  
في صلاة الجنازة أن يكبر ثم  
يقرأ بأمر القرآن مخففة ثم  
يصلى على النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم يخص الدعاء  
لبيت ويسلم ويقاس  
بأمر القرآن الباقي (وترك  
افتتاح وسورة) أطولها  
وصلاة الجنازة مبنية على  
التخفيف وذكر سن  
الامر بالتمؤد والدعاء مع  
سن ترك الافتتاح وسورة  
من ز يادي (وإن يقول في

الثالثة اللهم اغفر لحينا لآله) تمته كاني الأصل وميتا وشاهدا وغائبا

وصغيرنا) أى اذ بالغ واقترب الذنب والمراد الصغير فى الصفات والمراد الصغير حقيقة والدعاء بالمغفرة لا يستلزم وجود ذنب بل قد يكون زيادة درجات القرب كما يشير إليه استغفار رضى الله عليه وسلم فى اليوم والليلة مائة مرة حج فى الدر المنصور عن ابن سيرين **(قوله)** فاحيه على الاسلام لا يفتنى مناسبة الاسلام للحياة والايمان للوفاء لان الاسلام كناية عن الصلاة والصوم وغيرهما وهى فى الدنيا والمراد الاسلام الكامل الذى يزهد بزيادة الأعمال والايمان هو التصديق التامى والمقصود ان يكون متاسبه عند الوفاة شيخنا **(قوله ثم اللهم هذا عبدك)** فضيته انه لو اقرض على قوله اللهم اغفر لي نال الخ لم يكف وهو الموافق لما مر من انه يجب الدعاء لبيت مخصوصه وانه لا يكتفى بالدعاء للمؤمنين والمؤمنات عرض على **(مر)** **(قوله عبدك)** مرفوعاً ومنسوب بآدم **(قوله وابن عبدك)** يعنى آباء وأمه قال **مر** فان لم يكن له أب بأن كان ولده نال القياس أن يقول وان امتك **(قوله من روح الدنيا وسهرها)** يفتح أولهما كمال شرح **مر** وانه اعمالة قصر عليه لكونه الأفضح والايجوز فى الروح الضم كفى أى به فى قوله تعالى فروح ور بحان وفى السعة الكسر وقد نظم ذلك النوشىرى فقال

وسبق الفتح فى الأوران \* والكسر محكى عن الصانق

عرض على **مر** **(قوله أى نسيم ربها)** من اضافة الأخص الى الأعم الذنوب نوع من الريح فهو تفسير الروح وما بعده تفسير السعة فهو لقب ونشر مرتب **(قوله)** ومحبوبه وأحبائه المشهور فى محبوبه وأحبائه الجرد يجوز رفعه يجعل الواصل حال حل **(قوله أى ما حبه)** هو بضم الياء وكسر الحاء من أحب ويجوز فتح الياء وكسر الحاء من حب لفة فى أحب فهو تفسير للآلئ أى النتى الذى يحبه عاقلاً كان أو غير عاقل فالدعاء فيه بما هو قوله ومن يحبه تفسير لثانيه ولا يكون الا عاقله فيه بن كماله ا ط ف وفى قل على الحلاله قوله أى ما يحبه الضمير المستتر لثوب والبارز محبوب الميت من عاقل وغيره فكان عليه الابرار والضمير المستتر قوله ومن يحبه راجع لثوب الواقعة على الشخص المحب والبارز راجع للميت **(قوله وما هو لاقية)** قال حج أى من جزاء عملها خبرنا خبرنا وان شرنا فشره أى من قول المصنفنا من الأحوال **(قوله كان يشهد)** فى معنى التعليل لما قبلها أى دعوا لك لانه كان يشهد أن لا اله الا أنت أى بحسب ما نظمته وقوله وأنت أعلم به أى مذا هو تفويض الأمر اليه تعالى خوفاً من كتاب الشهادة فى الواقع وقيل انه تبرؤ من عهدة الجزم قبله **(قوله اللهم انه نزل بك)** أى صار ضيفاً عندك وأنت أكرم الأكرمين وضيف الكرام لايضام شرح **مر** **(قوله وأنت خير منزل به)** الضمير راجع الى الله تعالى فيجب افراده وتذكيره مطعناً أى سواء كان الميت ذكراً أم أنثى وسواء كان منياً أو مجروحاً ومن الناس من يغلط فى ذلك فيذكر مع المذكور مؤنث مع المؤنث فان تعبد الله وعرف معناه كفر قاله العلامة زى وغيره واعترض بأن الضمير عائد على موصوف محذوف والتقدير خير كريم منزل به أى تنزل بذلك الكريم الضيفان فان فسرت ذلك المحذوف فجمعاً كان الضمير جمعاً كان تقول خير كرماء منزل بهم أى بتلك الكرماء فالمراد على المقدر ولا ينظر لبيت كماله شيخنا العشماوى وقال شيخنا ح ف وهو متعين وما وقع فى كلام الحواشى من رجوعه لله لا يظهر أصلاً يجوز تقدير الموصوف مؤنثاً بان يكون التقدير وأنت خير ذات ينزل بها الضمير فان وقوله لا يظهر لانه بصير التقدير عليه وأنت بآية خير منزل بآية وهذا لا معنى له **(قوله وأصبح فقيراً)** أى صار شديد الفقر الى رحمتك والافهوق فقير فى حال الحياة أيضاً **(قوله وقد جئناك)** هل ذلك مخصوص بالامام كالفقوت وأن غيره يقول جئناك شافعاً وهو عام فى الامام وغيره فيقول الم. فر د بلفظ الجمع فمع نظر والأقرب لثانى اتباعه للوارد ولانه ربما يشاركه فى الصلاة عليه مائة مرة وقد يذلل ذلك ما ذكره من

وصغيرنا وكبيرنا وذكركنا وأنتما اللهم من أحبته منا فأحببه على الاسلام ومن توفيت من ماتت فوفيه على الايمان رواه أبو داود والترمذى وغيرهما زاد غير الترمذى اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده **(ثم اللهم هذا عبدك الى آخره)** فته وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها أى نسيم ربها واتساعها ومحبوبه وأحبائه فيها أى يا عبده ومن يحبه الى ظلمة القبر وما هو لاقية أى من الأحوال كان يشهد أن لا اله الا أنت وأن عمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً الى رحمتك وأنت غنى عن عذابه وقد جئناك راغبين اليك

**(قوله فضيته انه لو اقرض الخ)** فى كونه ما ذكر فضيته شئ لان كلامه فى التمددات تأمل **(قوله)** رحمه الله الى ظلمة القبر أى أنوره وكذا من الأحوال وان خيرا فضيه الا اكتشاف فى كل شخص المذكور لانه مقام دعاء وهو بلى اه عجب **(قوله)** وقيل انه تبرؤ من عهدة الخ لا يظهر مغايرة هذا

شفعاء له اللهم ان كان  
 حسنا فزد في احسانه وان  
 كان مسيئا فتنجز عنه وقله  
 برحمتك رضاك وقه فتنة  
 القبر وعذابه وافسح له في  
 قبره وجاف الارض عن  
 جنبه وقله برحمتك الامن  
 من عذابك حتى تهتبه امانا  
 الى جنتك يا رحم الراحمين  
 جمع الشافعي رضي الله عنه  
 ذلك من الاحاديث  
 واصحها اصحاب هذا  
 في البالغ الذي ذكر اما الصغير  
 فمسيئا في ما قبل فيه واما  
 المرأة فيقول فيها هذه  
 امتك وبنت عبدك  
 وبؤث ضارها و يقول  
 مثل مامي بعلى ارادة  
 الشخص او الميت واما  
 الخنثى فقال الاسنوي  
 لتجه التعبير فيه بالمعولك  
 ونحوه (وان) (يقول)  
 صغير مع الدعاء (الاول)  
 اللهم اجعله) أي الصغير  
 (فرط الابوي) أي سابقا  
 بهيا صالحه الى الآخرة  
 (الى آخوه) تنهه كافي  
 الاصل وسلفا وذنبا بذل  
 مهمة وعظة أي موعظة  
 واعتبارا وشفيعا ونفل به  
 موازن بهما وأفرغ الصبر  
 على قلبهما زادي الروضة

انه حصر الذين صواعليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون ألفا يعني من الانس ومن الملائكة ستون  
 ألفا لان مع كل واحد منكم سبعون ألفا يعني جنتك توجبها اليك أو قصدناك اه ع ش وبرماوى (قوله ان  
 كان حسنا) وقوله وان كان مسيئا هذا بقوله في غير الانبياء و يأتي فيهم بما يناسبهم كقوله شيخنا وقال  
 البرماوى بل يقال في حق الانبياء أيضا ويكون من باب حسنات الابرايميا متا لفر بين وفى اط ف  
 مانضه بل يأتي بهذا الدعاء وان كان المصل عليه نبيا كعيسى والخضر عليهما الصلاة والسلام نظر للوارد  
 أم لا بل يأتي بما هو لائق بالحل كالهلام اكرم نزه الحفيه نظر والا قرب الاول نظر للوروده وتكون ان  
 فيه لجرد التعلق وهي لا تستلزم الوقوع وتسام بقائه على ظاهره فتحمل السبئية في حقهم على ما يبعد  
 مثله ذنبا في حقهم كخلاص الاولى (قوله وقته) أي أعطه تسكرما ويجوز فيها كسر الهاء مع الاشباع  
 ودونه وسكونها وكذا في قوله وقه اه مر شورى (قوله فتنة القبر) هي سؤال الملكين أي الفتنة  
 للخرقة على السؤال والقبول وقيل فتنة الشيطان (قوله وجاف الارض) أي باعد بيني أن ضمة  
 القبر تكون عليه سهلا لا يعني أن يكون من ارتفاع الارض برماوى (قوله عن جنبه) بنون فوحدة  
 مثنى جنب وبثلاثة فتحة فوقية مع ضم الجيم وهي أول اعمومها لجميع البدن (قوله من عذابك) هو  
 شامل لعذاب القبر والماتى لقيامه وأبعد بطلقة بعد تقسيمه ما تقدم اهما ما يشابه اذ هو المقصود من  
 هذه الشفاعة برماوى (قوله الى جنتك يا رحم الراحمين) وروى مسلم عن عوف بن مالك قال قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسمعت يقول اللهم اغفر له وارحمه واغفر عنه وعافه وأكرم نزه  
 ووسع مدخله واغسله بماء ولحم برودته من الخطايا كائنت في الثوب لا يرض من الدنس وأبله دارا  
 خيرا من داره وأملا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجه وقه فتنة القبر وعذابه قال عوف فتعشيت  
 أن أكون أبا الميت والمراد بابل الزوج وقبره أو وصفة فيدخل فيه من لم يزوج ومن يتزوج من  
 اهور العين لان نبات آدم أفضل منهم ولكل انسان من نبات آدم نباتان فقط قيل على الجلال  
 (قوله جمع الشافعي) قال الشيخ غير يريدانه لم يرد في حديث واحد هكذا سمع ع ش على مر  
 (قوله وهذا في البالغ لذكر) أي وكذا الوصل على جماعة لانه قد يشار بمال واحد للجمع وانظر العبد  
 مفرد مضاف فيم أفراد من أشير اليه (قوله على ارادة الشخص) هل المراد أنه يلاحظ ذلك أو أنه  
 وان لم يلاحظ يحمل على الارادة المذكورة الوجه وقال الشيخنا الاول شورى (قوله واما الخنثى) وكذا  
 من لم يعرف ذكوره ولا أنثيته حل (قوله بالمعولك) ونحوه كالنممة والمخلوق والشخص والنسمة  
 كافي لاختار تطلق على الانسان وعلى الروح اه (قوله وان يقول في صغير) أي سواء مات في حياة  
 أو بوه بعد مدهام أم بينهما وقال الزركشي محله في الأبو بن الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك في ما  
 بقضيه الحال وهذا هو الأول شرح مر (قوله مهيا صالحهما) من الشفاعة والحوض (قوله وسلفا)  
 السلف هو السابق مطلقا أي سواء كان مهيا لمصالح أم لا فتنه على فرط من عطف لعام على الخاص  
 (قوله بذرا) شبه تقدمه لما بينت فيفس يكون أمامهما مدبرا الى الوقت حاجتهما به بشفاعته لهما  
 صحيح (قوله بذل محبة) هو كذلك بالنسبة لأمر الآخرة كما هنا وما في أمور الدنيا فبالله (قوله)  
 وعظة اسم مصدر بمعنى الوعظ أو الموعظة أي واعظا والمراد به بما بعده غايته وهو النظر بالظفر  
 من الخبر وثوبه فسقط التطهير ذلك بان الوعظ التذكير ولو أقبلوه هذا تطلع بالوتى فلا  
 يتأتى فبإذا كان أبواه مبينين شرح مر وشورى هذا والظاهر انه مصدر كمدته لانه عوض من  
 الخوف لانه (قوله واعتبارا) أي يعبثان بعونه وفقدته يحملهما ذلك على صالح العمل وقوله نقل  
 به أي شباب الصبر على فقدته وألواضابه وهذا لئلا يتأتى في الكافر بن وقوله وأفرغ لائتا في الميتين

والرجة (و) ان يقول (في الرابعة اللهم لا تحرمنا) يفتح الشاء وضما (أجره) أي أجر الصلاة عليه وأجر الصبية (ولا تفنتا بعده) أي بالابتلاء للمعاصي لفعل السلف والخلف ولأن ذلك مناسب للحال (ولو تخلف) عن امامه (بلا عنتر) بتكبيره حتى شرع امامه في أخرى بطلت صلاته) اذ الاقتداء هنا انما يظهر في التكبيرات وهو تخلف فاحش يشبه التخلف بركعة فان كان ثم عنتر كنيسان لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيره بل بتكبيرين على ما اقتضاه كلامهم والظاهر انه لو تقدم عليه بتكبيره لم تبطل وان زلوا هذه الزكوة ولهذا لم تبطل بزيادة خامسة فأكثر كما روي في شرح أولى من قوله كبر (ويكبر مسبوق وبغير الفتحه

(قوله بأن شرع في الرابعة) أي والمأموم في الأولى يقرأ الفتحه (قوله رجه الله بل بتكبيرين) قالوا يجب عليه اما المفارقة واما التكبير قبل انتهاء تكبير الامام وهذا التكبير لحض المأموم فهو باق على ما كان فيه لا يحسبه هذا التكبير

(قوله ولا تفنتهما بعده) واثبات هذا في الميتين صحيح اذ الفتنة يمكن بها عن العذاب اه (حج) قوله وتقدم في خبرها كالمخ) أي فالصغير في كلامه شامل للسقط وهذا دليل على الدعاء والديه كابدل عليه عبارته في شرح الروض شيخنا ومثله في حل وعبارة شرح مر ويشهد للدعاء لهما ما في خبر المغيرة السقط يصلى عليه ويدعى والديه باماميه والرجة فيصلي في الطفل هذا الدعاء ولا يمارضه قولهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه أي لثبوت هذا البعض اه ولو شك في بلوغه فالاحسن الجمع بين هذا والدعاء له بخصوصه احتياطا حل (قوله وأن يقول في الرابعة) أي ندبانه لم يجب بعد الرابعة شيء فلو سلم عقبا جاز حرف (قوله وأجر الصبية) أي لأن المسلمين في الصبية كالشئ الواحد شرح مر (قوله في أخرى) بان شرع الامام في الثالثة والمأموم في الأولى أو شرع الامام في الرابعة والمأموم في الثانية ولا يتصور غير هذين كذا كبر البرماوى وعش على مر وفي حاشيته على هذا الشرح وظاهر ان الاخرى لا تتحقق اذا كان معه في الأولى الا بتكبيره الثالثة فان المأموم يطلب منه أن يتأخر عن تكبير الامام فاذا قرأ الفاتحة معه وكبر الامام الثانية لا يقبل سبقه بشئ اه (قوله كنيسان) أي للقراءة ثم ذكرها للاصلاة والاقتداء لأن أوجه في هذا انه لا يضر التخلف بجميع التكبيرات كما لو نسي في غيرها فانه لا يضر ثم ولو بجميع الركعات كما هو ظاهر شوى ومثله حل وحينئذ فكل كلام الشارح لا ضعف فيه فأنه قد قيل زى تقلعن حج الوجه عدم البطلان بالتأخر لغير مطلقة سواء كان التخلف بتكبيرين أو أكثره لو نسي فتأخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهذا أولى اه وهذا أي كلام زى مبنى على ان المراد بقول الشارح كنيسان نسيان الصلاة للقراءة حل ونحن نقول المراد بالنسيان في كلامه نسيان القراءة ثم ذكرها واشتغل بقراءة تاحت كبر امامه بتكبيرين بان شرع في الرابعة ويكون قوله بل بتكبيرين غير ضعيف كذا ذكره عش على مر وتخلفه للقراءة انما هو على طريقه من يعينها عقب الأولى (قوله والظاهر انه لو تقدم الخ) أي تقدم عمدا وفي هذا البحث نظروا زيادة الخامسة في غير ما نحن فيه محض ذكر لا يلزمه محذور بخلافه فانه يلزمه محذور وهو غش الخائفة لما تقر من تعصيرهم بان التقدم لغش من التخلف وقد نصوا في التخلف بتكبيره على البطلان فالتقدم بها كذلك بالاولى حج وهذا هو المعتمد زى وعبارة شرح مر ولو قدم على امامه بتكبيره عمدا بطلت صلاته (قوله ولهذا لا تبطل بزيادة خامسة) أي بتكبيره خامسة عمدا والاشارة راجعة للحنى الذى يفهم من الغاية وهو عدم اعتبار التزيل بقوله وان زلوا الخ في قوة قوله ولا ينظر لتزيلها منزلة الزكوة ولهذا أي وعدم اعتبار التزيل لا تبطل الخ ولو اعتبر التزيل بل بطلت الخامسة وليس في قوله ولهذا لا تبطل الخ جهة عند التأمل لان الخامسة محض ذكر بخلاف التقدم فان فيه مخالفة (قوله أولى من قوله كبر) لانه بوجه أن صلاته لا تبطل الاجام التكبيره مع أنها تبطل بمجرد الشرع فيها شيخنا (قوله ويكبر مسبوق) المراد به من تأخر احواصه عن احرام الامام في الأولى أو عن تكبيره فيها بعده وان ذكر من القيام قدر الفاتحة أو أكثر بدليل قوله وقرأ الفاتحة وقوله فلو كبر الخ برماوى (قوله وقرأ الفاتحة) أي حوازا كذا قاله سم على حج والمعتمد الجواب لان الخلاف انما هو في المواقف واما المسبوق فيتمتع عليه قراءتها كذا الحقم مؤلفه آنرا زى لكن كلام الشارح الآتى بخالفة وبعضهم ضعف كلام الشارح الآتى ويؤيد كلام زى وعبارة قل على الجلال اعتمد شيخنا مر والوجوب وأن

لا على القول بأنها تجزى  
عقب غيرها كما أشار إليه  
الرافعي (فلو كبر امامه)  
أوصى (قبل قرأته لها)  
سواء أشرع فيها أم لا  
(تابعه) في تكبيره وسقطت  
القراءة عنه (وندارك الباقي)  
من تكبيره ذكر (بعد  
سلام امامه) كفاي غيرها  
من الصلوات وسن أن  
لا ترفع الجنازة حتى يتم  
المسبوق ولا يضر رفعها  
قبل انعامه (وشروط) لصحتها  
(شروط غيرها) من  
الصلوات كطهر وستر وغيرها  
ما يتأتى في محبتها وهذا وقدم  
طهره بماء أو تراب عليها  
كسائر الصلوات ولأنه  
للقول عن النبي صلى الله  
عليه وسلم (فلو تضرع) كان  
وقع بحفرة وتضرع خارجا  
وطهره (لم يصل عليه)  
لفقد الشرط وتعيير بالطهر  
هنا وفيما يأتي أهم من  
تعييره بالنسل وان وافقته  
في بعض المواضع (وان  
لا يتقدم عليه) حال كونه  
(حاضرا ولو في قبر) وان  
يجمعهما مكان واحد وان  
لا يزد يد ما بينهما في غير  
مسجد على ثلثة ذراع  
تقريباً

في التخلف هنا بذلك خش  
به عليه شيخنا اه مم  
العبادى على أبي شعيب

هذا مستثنى مما تقدم أنظار السقوط لها فلا يكبر حتى يقرأها أو يقرأ أقدمها أدركه من قبل تكبير  
الامام حتى لو قصد تأخيرها لم يقصد بقصد وكذا لا يعتد بتكبيره ولو كبر من غير قراءته مع اسكانها وقد  
يقال انما سقطت هنا عن المسبوق نظرا الى ان هذا أصلها الأصلي وان لم تتعين فيه فلا حاجة للاستثناء  
اه (قوله وهذا ظاهر) أى محل كونه يقرأ الفاتحة وجوبا حل (قوله لا على القول بأنها تجزى  
عقب غيرها) كذا قبل وقد يقال بل يأتى على ما صححه النووي أيضا انتهى وان لم تتعين لها هي منصرفه  
اليها إلا أن يصرفها عنها بتأخيرها جازى السقوط نظر لذلك الأصل نعم قوله وقرأ الفاتحة ان أراد به  
الوجوب لا يأتى إلا على الضعيف فلهذا ترك التنبيه عليه لعله اه حج زى (قوله كما أشار إليه الخ)  
قد يجب بان يحملها الأصلي عقب الاولى فبما شوى (قوله تابعه في تكبيره) أى ما لم يشغل بتعوذ  
والاختلاف قد أبقده قال شيخنا ويحرم به أنه ما دامت اشتغل بالتعوذ فيلزم من الفاتحة حتى كبر لام  
الثانية لزمه التخلف للقراءة بتعدد التعوذ ويكون متخلفا بغير ان غلب على ظنه أنه يدرك الفاتحة بعد  
التعوذ ولا يفري معنوفان لم يجها حتى كبر الامام الثالثة بطلت صلواته حل ودر قال ع ش عليه وينبغي  
أن يكون من العزم ما لترك المأموم للموافق القراءة في الاولى وجمع بينها وبين الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام قبل فراغتها فتخلف لانعام الواجب عليه اه (قوله وسقطت  
القراءة عنه) أى ما لم يقصد تأخيرها لغير الاولى حل وقال الشورى بل وان قصد تأخيرها لغيرها  
خلافا لبعض التأخرين (قوله من تكبيره ذكر) أى وجوباً في الواجب ونحوها في المندوب وخالف  
تكبيرات العيد حيث لا يأتى بها فاعلمنا فان التكبيرات هنا بمنزلة أفعال صلاة فلا يمكن الإخلال بها  
وفي ليدستة فسقطت بفوات محلها شرح مر (قوله وسن أن لا ترفع الجنازة) أى والمخاطب  
بذلك هو الولي فيأمرهم بتأخير الجنازة فان ارتفق من الولي أمر ولا هي اسحب التأخير من المباشرين  
للحمل فان أرادوا الجنازة اسحب لآحاد أمرهم بعدم الحمل ع ش على مر (قوله ولا يضر رفعها  
قبل انعامه) أى وان حوّل عن القبلة لانه دوام وان زاد ما بينهما على ثلثة ذراع وان حال بينهما  
حائل أى دوام حل ولوا حرم على جنازة وهي سائرة صح بشرط ان تكون لجهة القبلة عند التحريم  
فقط وعدم الحائل ابتداء وان لا يزد ما بينهما على ثلثة ذراع الى تمام الصلاة ولا يضر الحائل بينهما  
الانتهاء ولا تشترط المحاذاة أى على المعتمد خلافا للشارح فانه مبنى على ضعف زى (قوله شروط  
غيرها) أى الشروط العامة فلا يقال من جلة الصلوات الجمعة والجمعة فيها شرط أى فلا تجب الجمعة في  
صلوات الجنازة بل لا تستحب كفى حل وشرح مر (قوله عما يتأتى محبتها) كاستقبال القبلة  
بخلاف دخول الوقت الشرعى شورى ح (قوله وتقدم طهره) أى وطهره المصل به بما يضر  
في الحى فتضر بحجاسة على رجل تابوت والميت مربوط عليه نعم لا يضر اتصال بحجاسة في اتقرب لانه  
كأنه جازم وهو لا يمنع من الصلاة عليه قل (قوله كسائر الصلوات) عبارة نرح الروض لان الصلاة  
عليه كالصلواته ولطاهر ان قوله كسائر ارجع لدولة شروط غيرها وقهره وتقدم طهره (قوله لفقد  
الشرط) وهو طهره (قوله لأن لا يتقدم عليه) أى على المحل الذى يتيقن كون الميت فيه  
ان علم ذلك وادفلا يتقدم على شيء من القبر لان الميت كالامام وانظر بماذا يعتبر التقدم هنا وينبغي أن  
يقال ان العبارة هنا بتقديم القبر على رأس الميت فليراجع ع ش على مر (قوله وان يجمعهما  
مكان واحد) تقدم في الجائفة تقدم بهذا الشرط بعدم طول المداقة بينهما في غير المسجد وعدم حائل  
يجمع مرر أو زوية وقوله ون لا يزد الخ يعطف حائل على عام وعطف لازم على ملازم وقيل عطف

تفسيره يزاد عليه وأن لا يكون بينهما حال كما تقدم في الاقتداء ومحل ذلك في الابتداء أو ما في الدوام  
 بان رفعت الجنائزة في أثناء الصلاة وزاد ما بينهما على ما ذكره حال حال بينهما فلا يضر ذلك لانه يخفى  
 فيه ما لا يخفى في الابتداء ولا يضر وضع الخشبة المعروفة على الجنائزة خارج المسجد في حال الصلاة  
 خلافا لمذهبهم من ظاهر عبارة مر وغيره بخلاف الاقتداء خارج المسجد فيضرب الباب المغلق بين  
 الامام والمأموم ويفرق بان من شأن الامام الظهور ومن شأن الميت الستر حتى وحاصل المعتمد في  
 غطاء الشخص لا يضر في المسجد مطلقا وان سده وروى غيره لا يضر لان سمر فلا يضر لربط بالحزام  
 كقوله شيخنا (قوله) تميز بالليت مسئلة الامام يؤخذ منه كراهة مساواة للمصلى له شرح مر (قوله)  
 ونكره قبل تكفينه) أى فلا يحرم ولو بدون ستر العورة والاولى المبادرة بالصلاة عليه على هذه الحلة  
 ان خيف من تأخيرها الى تمام التكفين خروج نجس كدم أو نحوه ع ش على مر (قوله والقول)  
 به) أى بعدم اشتراط تقديم التكفين على الصلاة مع اشتراط تقديم غسل وحاصلها ان يقال لا يشرط  
 تقديم الغسل على الصلاة ولم يشرط تقديم التكفين مع ان العنيتين المذكورتين في انفس موجودتان  
 في التكفين كقوله شيخنا وقوله مع ان العنيتين السابقتين وهو قياسه على سائر الصلوات وكونه لا يتناول  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) ويكنى في اسقاط فرضه (ذكر) أى ولو لو احدا وان لم يحفظ امانعة  
 ولا غيرها وقب بقدرها ولوم وجود من يحفظ امانتها يظهر لان المنصود وجود صلاة صحيحة من جنس  
 المحاطين وقد وجدت حج وبقى ما لو لا يحسن الا انه يحفظ لاهل الا ان يكرهها أولا  
 فيه نظر والا قرب بل المتعين الاول لقيام مقام الأدعية ع ش على مر (قوله ولو لصبي اعيا)  
 ولوم وجود الرجال وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به في رد السلام بان السلام شرع في الأصل  
 للإعلام بان كلا منهما مسلم من الآخر وأمن منه وأمان الصبي لا يصح بخلاف صلاته شرح مر  
 (قوله ولأن الصبي) لعل وجه تطبيق هذا على المسمى أى الصبي لمصلحة أن يكون اماما للرجل أى  
 والمرأة لا تصلح لذلك كان الصبي أرفع رتبة منها فلها تسقط به الفرض دونها (قوله مع وجوده) أى  
 بمحل الصلاة وبما نسب اليه كخارج السور القر ب منتهأ أخذنا ما يأتي عن الوافي حج كذا في ع ش  
 وفي قول على الجلالان المراد بوجوده وجوده في محل يجب السعى منه للجمعة بسماع النداء (قوله)  
 ذكرته في شرح الروض) حاصلها انه كيف يقال بعدم الاكتفاء بالمقام وجود الصبي مع اما المحاطية  
 بالصلاة وانه واجب بانه قد يخاطب لشخص بشئ ويتوقف فله على شئ آخر وهو ما فقد الذكر لم  
 يوجد فالواجب عليها حينئذ أمر الصبي بالصلاة فان امتنع بعد الأمر لضرب صلت النساء وسقط  
 الفرض شرح مر وسئل فان حضر بعد صلاتهن أو بعد صلاة واحدة منهن رجل لم يجب عليه  
 اسقوط الفرض من ولو حضر بعد الشروع وقبل فراغها فقول نازمه لا إعادة لان الفرض لم يسقط بعد  
 أولا محل تردد ولا بعد القول بالزوم شروى وتنس الجماعة للنساء وحدهن على المتمدن تقع صلاتهن  
 مع الاكتفاء بغيرهن باذلة كافى قول ولوا جمع ختنى وامراة لم تقط بهامنه لا احتمال ذكرته وإذا  
 اجتمع ختنى لا بد من صلاة الجميع ولا يكتفى واحدا لا احتمال أن يكون أثنى ومن لم يصل ذكر كما ذكره  
 الشيخ صل (قوله أتم لها دفن) أى والراؤون بذلك ان لم يكن عن رجل (قوله) وتصح على  
 قبر غير بني الخ) أى ولو بعد الميت شوى وسقط بها فرض على المعتد شرح مر وظاهر  
 اطلاعهم انه لا فرق بين الأتربة الملبسة وغيرها وفى الملبوسة مشكل للعلم بنجاسة ما تحت الميت فعمل  
 للرد غير الملبوسة فليراجع ع ش على مر وتقدم عن قول خلافه حيث قال انه لا يضر اتصال  
 نجاسة به في القبر لانه كنهه نجاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه ويفرق بين مجتهى القبر وعدم مجتهى على

الجنارة المسمرة عليها لقبه بورود النص في القبر وتمامها حل ماخصا **(قوله)** بخلافه على قبري أي  
بخلافه على نبي في قبره فلا تصح **(قوله)** خبرين الله اليهود **(الح)** دلالة هذا على المدعى أنما هي بطريق  
القياس لأن اليهود والنصارى كانوا يصلون المكتوبة لقبور الأنبياء والمدعى هنا صلافة الجنارة فتفاس  
على المكتوبة التي وردت في القرآن وقوله اتخذوا يسوع بالكرور والمدعى هنا أعم وقوله ساجد أي  
قبلاً يصلون أيها قال السيوطي هذا في اليهود واضح لأن نبيهم وهو موسى عليه الصلاة والسلام مات وفي  
النصارى مشكل لأن نبيهم عيسى لم تقبض بروحه إلا أن يقال إن طمس أنبياءهم بزعمهم كالخوار بين ومريم  
أه والمراد بالأنبياء معاً مثل الصلحاء وشيوخنا **ح** **(قوله)** اغترنوا قبوراً نبياً منهم ساجد أي  
بصلاتهم أي كذا قالوا وسيتشك في المطابقة بين الدليل والمدعى نظر ظاهر لأن المدعى الصلاة عليه أليه  
الآن يقال إذا حوت الصلاة عليه حوت الصلاة عليه نعم قد يقال الاتخاذ لا يشمل اتفاق الفعل مرة  
مثلاً شيخنا **(قوله)** ولا نوا تسكن أعلامه **(الح)** ويؤخذ من هذه العبارة جواز الصلاة على قبر عيسى  
صلى الله عليه وسلم بعد موته ودفعه إن كان من أهل فرضها ذلك الوقت وجوز عليه بعض المتأخرين  
وكذلك تقتضي جواز صلاة الصلحاء على قبرين إذا كانوا أهل الفرض وقت موته والأوجه كالتقصا  
كل ما المنع فيها كما كبره ما ناهى على أن نزع المنع انتهى فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية في عموم الأمر  
بالصلاة على الميت وعلى قبرهم خارجة بالثبوت ولهذا قال الزركشي في خاتمه والصلوات على منع  
الصلاة انتهى عن الصلاة في قوله لعن الله النصارى **ح** **(قوله)** وتصح على غائب عن البلد  
خلافاً لما لاك وأى حنفية وعلم أن وطن طهره والمراد به من يشق الحضور إليه مشقة لا تحصل عادة  
ولو في البلد **(قوله)** فعلى عليه هو صريح في أنها صلاة على غائب وما قيل من رفع الميت إليه صلى  
الله عليه وسلم محمول على رفع الحاضر في مثله ومافاه العلامة **ح** في هذا المحل غير صحيح  
قل على الجلال وأضوه وجاء أن سر بره رفعه صلى الله عليه وسلم حتى شاهده وهذا يفرض محتم  
لا ينبغي الاستدلال به لأنها لو كانت صلافاً حاضر بالنسبة له صلى الله عليه وسلم هي صلاة غائب بالنسبة  
لصاحبها أه وبعبارة **ح** في شرحه أن قبل لعل الأرض طوبى له صلى الله عليه وسلم حتى رآه أعجب  
عنه بجوابين أحدهما أنه لو كان كذلك لنقل وكان أولى بالنقل من الصلاة لأنه معجز والثاني أن رؤيته  
إن كانت لأجزاء الأرض تدخلت حتى صارت الحبيشة بباب المدينة لوجب أن تراه الصلحاء أيضاً ولم  
ينقل **أه** **(قوله)** في **ح** **(ج)** يمنع الصرف لأنه من سنة معينة ع ش والمنازع العلمية والعدل لأنه  
معدول عن الرجب **(قوله)** لكنها لا تنقطع الفرض أي عن أهل بلد ما لم يعلموا صلاة غيرهم  
فإن علموا سقط عنهم الفرض وإن أعادوا بتأخيرها ع ش من زيادة **(قوله)** أم الحاضر بالباد وإن  
كبرت وعلا ذلك ينسب الحضور غالباً ومن لم يوافق الحضور عنده لنحو حبس أو مرض جازت على  
على الأوجه والخارج عن السورق بيبانه كذا أخله أي لمدته مشقة الحضور فلا تنقطع لجواز القصر فيه  
زى قال **ح** المتجهان المعتبر المشقة وعدمها بحيث شق الحضور ولو في البلد لكانت مشقة كمرض  
وحبس محتم الصلاة وحيث لا دلالة في السورق وتصح والأوجه في القرى المتقار به جذا أنها كالقرية  
الواحدة كافي شرح **ح** **(قوله)** إن كان من أهل فرضه وقت موته بأن يكون حيث تنسب لها مكانها  
طاهر فلا تصح من الحاضر والكافر يومئذ وتلخص من هذا أن صلاة الصبي المميز بحجة مسقطه  
للفرض ولومع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليحرف فرق واضح  
سم **(قوله)** لأن غير متفق قد روى عن هذا التعليق محتم من الميز مع الرجال وسقوط الفرض

كانت لأن الله خلق له داراً فلا يلزم على مذهب الحنابلة لعن الله البغاة الميت عنه يمنع صحة الصلاة وإن رآه أه شرح **ح**

بفعله ويمكن أن يكون هذا هو الذي ذكره في قوله ان شوي وأجيبان معنى لا يتنقل بها أي لا يؤتى  
بها استدعاء على صورة التعلية أي من غير جنازة بيان بصلها بالاسباب وأما في الاصطلاح فذكر برهان فعلها  
أولا ح (قوله ومقتضاه) أي مقتضى كون اعتباره وقت الموت يؤثر في كونه من أهل  
فرضها (قوله لم يؤثر) أي في كونه من أهل فرضها فالتعميد اعتباره قبل الدفن وأنه لا بد أن يكون  
من أهل فرضها قبل الدفن بمن يمكن فعلها فيه كالأرد ماقبل اه م وعبارته في شرح الرض لم  
يعتبر ذلك اه (قوله والصواب خلافه) اعتمده م فقال حيث صار من أهل الفرض قبل الدفن  
بمن يمكن فيه من الصلوات بلغ أو أفاق أو أسلم أو طهرت من الحيض أو النفاس حيثئذ كان من أهل  
الفرض وصحت منه سم (قوله بل لو زال) أي لما تم له العلم من المقام كاصحاب الجنون (قوله ونحرم  
الصلاة على كافر) ولو صغير وصفه الاسلام ببناء على الأصح من عدم صحة اسلامه وإن كان من أهل  
الجنة لنصرهم به لأنه يعمل بأحكام الدنيا كارت كافر له وعصم قتل أبيه بقتله ولا شك أن الصلاة عليه  
من أحكام الدنيا لواجبة علينا كمالا للمسلمين وهذا ليس منهم فقامت بعضهم بجواز الصلاة عليه ليس في  
محله حج في شرح الارشاد شو برى والحاصل ان الصلاة تحرم على الكافر مطلقا سواء كان ذميا  
وطهره جائز مطلقا ويجب تكفين ودفن الذي يخلف لخر في كافله الشارح ح (قوله لكنه  
يجوز) أراد الجواز ماقبل الحرمة والمتبادر منه أنه مباح ويحتمل السكر اه وخلافه الأول وظاهره أن  
المراد بالصل الفسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعي ع ش على م (قوله ويجب تكفين ذمي) ومثله  
المعاهد والمسلمان شيعنا ح (قوله حيث لم يكن له مال) الظاهر ان هذا التقيد لا يصح لأن  
السلام في الفعل ونحوه مخاطبون به على سبيل الكفاية سواء كان له مال أو لا وأما مؤمن التجهيز فله يوم  
انها في تركته وأغرها على ما تقدم تفصيله تأمل (قوله وفاء بدمته) علة قوله ويجب علينا قال حج  
دل على أنه لا يجب على الذمي من الخيئة التي أظلمها من ذلك وهو الوفاء بدمته فلا ينافي كما هو واضح  
وجوه ما علمهم من حيث أنهم مكفون الفروع وفيما إذا كان له مال ومتفق المخاطب به وأما والمتفق  
ثم من علم على نظير ما مر في المسلم اه بالحرف (قوله بخلاف الحرفي) أي والمراد بالزندق ع ب  
وانظر حكم أولاد الحر بين والمرادين وعموم كلامهم سلمهم وقد يوجب احترامهم كما لم ينفى قد  
اتفق عمومهم فليحرم رشوي (قوله ولو اختلط) أي اشتبه ودام اشتباهه ع ش (قوله كسمل  
بكافر) ويدفنان بين مقابر المسلمين والكفار وبوجهان القليلة ع ش أي وأسقط يصلي عليه  
بسقط لا يصلي عليه أو جزء مسلم بغيره وفي شموله لهذا الأخير نظر لأن من في كلامه للماعقل الآن  
يقال مع اغتلب استعمل في غير ما أوتى بل لا للجزء منزلة أصله وانظر لو اختلط الحرم بغيره هل يغطي  
الجميع احتياطا للستر أو لا احتياطا للأحرام وقد يجب الثاني لأن الغطية حرمة جزئية بخلاف ستر  
ما زاد على العورة أي فقهه خلاف والاقرب الأول لأن التغطية حق لبيت فلا تترك للفرق الآخر  
ثم أثبت في كلام سم ما يصرح بوجوب تغطية الجميع بغير المحيط ع ش على م بزيادة وعبارة  
الشوري ولو اختلط بغيره فظاهر أنه لا يغطي رأس كل رعية حتى الاحرام أنه لا ضرورة  
إلى ذلك كافي غسل نحو الشهيد لأجل الصلاة شوري (قوله وتكفينه) ومؤنة التجهيز والكفن  
من بيت المال فالأغنياء حيث لا تركة والأشوخ من تركة كل تجهيز واحد بالقرعة فيما يظهر  
ويقتصر تفاوت مؤن تجهيزهم بالضرورة حج وقد يقال يخرج من تركة كل أقل كغاية واحد وما زاد  
من بيت المال لأن القرعة لا تؤثر في الاموال التي ما لو كان الشبهة ممتدا أو هو بيا فكيف يكون  
الحال فيه لانهم لا يجهزان من بيت المال بل يجوز اغراء الكلاب على جفقتها اللهم اذن قال

ومقتضاه أنه لو بلغ أو أفاق  
بعده وقبل الفسل لم يؤثر  
والصواب خلافه بل لو زال  
بعد الفسل والصلوات أدرك  
زمنًا يمكنه فعلها فيه  
فذلك (ونحرم) الصلاة  
(على كافر) ولو ذميا قال  
تعالى ولا تصل على أحد  
منهم مات أبدا (ولا يجب  
طهره) لأنه كرامة وتظهر  
وليس هو من أهلها  
لكنه يجوز فقد غسل على  
رضي الله عنه بأه بأمر  
الذي صلى الله عليه وسلم  
رواه البيهقي لكنه ينفعه  
(ويجب) علينا (تسكين  
ذمي ودفنه) حيث لم يكن  
له مال ولا من تلمه ثقته  
وقا بدمته بخلاف الحرفي  
(ولو اختلط من يصلي  
عليه بغيره) ولم يجز كسمل  
بكافر وبغير شهيد بشهيد  
(وبغير تجهيز بكل) بظهره  
وتكفينه وصلاة عليه  
ودفنه

(قوله وقد يقال يخرج  
الح) المعنى أنه إذا كانت  
أداة مختلفة لطول أحدها  
مثلا فانه يخرج من تركة  
كل أقل تجهيز القصر وما  
زاد يخرج من بيت المال  
ففي هذا الأولى تقدم قوله  
كفاية على أقل اه شيعنا



وعجايبان الصلاة في  
لحقيقته فليست على الفريق  
الأخر كما يشيده فول  
كالاصل (ويعلى على الجمع  
وهو افضل وأعلى واحد  
لواحد يقصده من يعلى عليه  
وهما أى في الكيفيتين  
ويقترن التردد في التنية  
للضرورة (ويقول) في  
المثل الاول (اللهم اغفر  
للمسلم منهم) في الكيفية  
الاولى (أى) يقول فيه اللهم  
(اغفر له ان كان مسلماً) في  
الثانية والاعمال المذكورة في  
الاولى من زياتي وقول  
ولواخطأ لى آتوه أعمها  
ذكور (ونس) أى الصلاة  
عليه (مسجد) لأنه على  
الله عليه وسلم صلى على  
سبعين بل بضاء وأخيه  
سبعين رواه مسلم بدون  
تسمية الآخر (وبشارة  
صفوف فأكثر) خبر  
ما من مسلم يموت فيصلى  
عليه ثلاثة صفوف الاغفر  
له رواه الحاكم وغيره وقال  
مجمع على شرط مسلم  
(ونس) (نكر) (رها)  
أى الصلاة عليه لا مصل  
الله عليه وسلم صلى بعد  
الدفن ومعلوم ان الدفن انما  
كان بعد الصلاة وتقع الصلاة  
الثانية فرضاً كالاولى سواء  
أكانت قبل الدفن أم بعده  
فينبى بها الفرض كالذى

يجوز أن نمانعه، وبغفر ذلك للضرورة لأن موالية تجهيز المسلم عن عي على مر (قوله) إلا ليم  
 (الواجب) وهو تجهيز المسلم والصلاة عليه إلا بذكر أي بتجهيز كل أي ومأتم به الواجب فهو واجب  
 (قوله) وعوض أي هذا الاستدلال بالمعاصرة أقامة دليل ينتج نفي ما أتجه دليل المستدل  
 وقوله بأن الصلاة الخ أي وبأن غسل الفريق الآخر أي الشهيد محرم ولا يتم ترك المحرم إلا بترك الواجب  
 ويجب أن يعلم بأن محل تحريم غسل الفريق الآخر إذا تحققنا الشهادة ووجه إيراد الصلاة دون تناولها على كل  
 من المالين بخلاف هذا شورى (قوله على الفريق الآخر) أي الكافر والشهيد (قوله) لا بترك  
 (الواجب) وهو الصلاة على المسلم وغير الشهيد وأيضاً وهو المقاس مقدم على جاب المصالح (قوله) وبغفر  
 (التردد) أي في الكيفية الثانية وفيه نظر لأنه من باب تعليق الثانية لأن قصد من يصل عليه منها تعليق  
 لها فكان الأولى أن يقول وبغفر تعليق الثانية ١ ط فوجب بأن المراد بالتردد التعليق لأنه لا يتم  
 منه التردد (قوله للضرورة) أن قلت لا ضرورة لأنه لا يمكن أن تفعل الكيفية الأولى ولا توجد معها  
 قلت يمكن أن ذلك المصور بما أذاق فعلها بأن كانوا جاعين وأفرادهم بمواحد إذا أردنا أن نصل  
 على الجميع خيف فغير المتقدم في التجهيز فيجب أن تفعل الكيفية الثانية فعلى هذا يغفر التردد  
 للضرورة حج بإيضاح وكذا تتعين الكيفية الأولى إذا غفل عن الجميع وكان الأفراد يؤدي إلى  
 نصب المأخوذاً حج (قوله) ويقول في المثال الأول) وهو قوله كسب بكفر ومأني المثال الثاني  
 فيمنع الجميع في الأولى بدعوه بعينه من غير تعليق في الثانية إذ لا مانع من الدعاء للشهيد فيكون  
 تأكيده في حقه وقدره وشيخنا (قوله في الكيفية الأولى) وهو ما وصل على الجميع وقوله أو يقول  
 أو يلتزم أو يعالج للتخير (قوله) لأنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه على سهل الخ) ليس فيه تصريح بأنهم  
 كانوا في المسجد لكن الظاهر أنهم كانوا فيه ودعوى أنهم كانوا خارج خلاف الظاهر مرطط  
 (قوله) أيضاً لقب أهمها واسمها هند وقيل دعوت لقب بهذا اللقب إسلامها من الدنس (قوله)  
 وبثلاثة صفوف أي حيث كان المصلون ستفا كثر كافي حج قال الزركشي قال بعضهم وبثلاثة  
 بمنزلة الصف الواحد في الأفضلية وإنما جعل الأول أفضل لحفظه على مقصود الشارع شرح الزر  
 قال حج وهو ظاهر الأفي حتى من جاء وقد اصطفت الثلاثة فالأفضل كما هو ظاهر أن يتحرى الأول  
 لا أنما هو ينابن الثلاثة للتراث كونهما يتقدمهم كلهم للأول وهذا منتهى ما في الصف الأول مما عدا  
 الثلاثة أفضل مما عداه ولولم يحضر الاستبالة بالأمم وقفت وأحسمه واثان صفوا واثان صفها ما بالحرف في  
 ما لو كان الحاضر من ثلاثة فقط بالأمم وينبغي أن يقفوا واحد خلف الإمام والآخر وراء من هو خلف  
 الإمام ويحتمل أن يقف اثنا عشر خلف الإمام فيكون الإمام صفوا واثان صفوا لأن أقل الصف اثنا عشر  
 وسقط الصف الثالث لعدم حج عي على مر وقال حل وظاهر كلامهم أنه ينبغي في الصفوف  
 وجود اثنين في كل صف فاصطفاك الرابع غير مكرر وموان يتم الصفوف بل كان في كل صف اثنا عشر  
 السعة ولو كان مع الإمام ثلاثة هل يصطف معه واحد ويقف كل واحد خلف الآخر (قوله)  
 وتكررها) أي بأن تفعلها لما تفعله بعد طائفة أو خدام قوله لا أعاد نه الخ أو واحد بعد أن صلى غير  
 (قوله) ومعلوم أن الذين الخ) أي أنه لا يجب تقديم الصلاة على الذين حل (قوله) وتقع الصلاة الثانية  
 فرضاً أو يشابه عليها نواب الغرض وأن سقط الحرج بالاولين لبقاء الخطاب بها فيها وقد يكون ابتداء  
 الشئ سنة وأذا وقع وقعا وجبا كحج فقرة فاختار عن وقوع بإحرامهم الأحياء الآتي اه تخف  
 شورى فأنعدم الاعتراض بأسقط الحرج بالاولين فكيف تكون الثانية فرضاً (قوله) لا أعاد نه



ولا بد فعلم أنه لاحق فيها  
والزوج ولا يرى قطا هرا ن  
محله اذا وجسم الزوج غير  
الاجانب ومع المرأة ذكر  
أوغنى فيها يظهر والا فالزوج  
مقدم على الاجانب والمرأة  
تصل وتقدم بترتيب الله ك  
ويقدم العبد القريب على  
الحرة الاجنبى كما فهمه  
التقديم بالا قرب والبعد  
البالغ على الحر الصبي وشروط  
المقدم أن لا يكون قاتلا  
كلنى القتل (فلاستويا)  
أى ثنائى فى درجة كائين  
أو أخوين (قدم الأسن)  
فى الاسلام (العدل على  
الافقه) منه عكس سائر  
الصلوات لان الفرض هنا  
الدعاء ودعاء الاسن اقرب  
الى الاجابة وسائر الصلوات  
تحتاج الى الفقه لكثرة  
وقوع الحوادث فيها  
لو كان أحد المستويين  
ذارحم كائى عم أحدهما أخ  
لام قدم وان كان الآخر أسن  
كالتقاء نص البويطى  
وكلام الروضة واختران  
هذين لم يستويا ما غلب  
العدل من فائق

(قوله) وبه تعلم ما فى كلام  
حل حيث جعل الزوج  
شاملا للزوج وجعله المرأة  
من عطفه العام على الخاص  
لشروطها نساء المحارم  
(قوله) فلا وكان العبد بالذا

ذكر رافده وعلى غيرهم فتزول بناتهم من زناهن بتقدير الله كورة بنات الخلال لله كورة من أدلين به  
للقضى لتقدمه على أمته ع ش على حر (قوله) أولى من قوله الحمد) أى لان الجنب يشمل الجسد  
للأم فيقتضى أنه مقدم على الابن مع أنه من ذوى الارحام وكان الاولى تقديمه على قوله فذكرهم شيخنا  
(قوله) وقدم حر) أى قريبا خدام قوله على عبد أقرب وهذا التمييز لأن أى محل التقديم بترتيب  
الارث عند الاتحاد فى الحرى وعدمها (قوله) وأفضها) ظاهره أن الحر غير فقيه أصلا وليس كذلك  
لأنه لا يقدم الا اذا كان عنده فقه فان حل الفقيه على الافقه أغنى عنه قوله ولو أفضه فالاولى حذف قوله  
أفضها اه شيخنا (قوله) فسلم أنه لاحق للزوج) أى من اقتصارهم فى العدل على ما ذكر كما قاله  
الشورى وقال ع ش أى علم من قوله فى القى العصى بترتيب الارث وبعبارة تشرح حر وأشرع سكوت  
للمنفعة من الزوج انه لا يدخله فى الصلاة على المرأة وهو كذلك اه (قوله) انه لاحق فيها للزوج)  
أى الذى ذكر وقوله ولا المرأة أى مطلق المرأة لا خصوص الزوجة خلافا لرى قاله زوجة مقدمة على  
الاجنبات ومؤخر عن نساء القرابة كما فى شرح حر والرشيدى وبه تعلم ما فى كلام حل هنا فاعلم  
(قوله) ولا المرأة) أى مطلقا من الاقارب والزوجة بدليل ما يأتى ولكأن يخص المرأة التى من الاقارب  
وتعمم فى الزوج أى الشامل للثاني وتعمم فى قوله مقدم على الاجانب أى من الله كورفى الله كوالاناث  
فى الاتى فكلنا السلكين صحيح شورى (قوله) والمرأة تسلى) أى الزوجة اه زى وأقول تفسير  
للمرأة بما ذكرناه فى قول الشارح وتقدم بترتيب الله كرفاهه ظاهره فى أن المراد من المرأة القريبة من  
النسب م ذات الولاء الخ لكن المحشى جعل الضمير فى تقدم على النساء المحارم وان لم يتقدم من مرجع  
وعليه فلا منافاة ع ش والاولى جعل المرأة على المعنى الاعمال الذى هو ظاهر من سياق كلامه فقوله  
وتقدم أى مطلق المرأة بترتيب الله كرفته قدم نساء العصباء ثم المحارم ثم الزوجة شيخنا وبعبارة تشرح  
البهجة وتقدم نساء المحارم كترتيب الله كرفته قدم الام ثم أمها ثم البنت ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت  
ثلاث زى (قوله) وقدم العبد القريب) ظاهره ولو غير فقيه وقوله على الحر الاجنبى ولو فقه وهو  
محول على ما اذا كانا العبدان أو صبيين بقرينة ما بعده حل والاولى تقدمه على قوله فعمل فقوله والعبد  
البالغ فيقتيد لقوله وقدم حر على عبد أقرب أى محله ان استويا بلوغا وعنده فلو كان العبد بالغان  
الحر فهو مقدم ويؤخذ بتحديد الحر بالبلوغ من قوله سا يتفاعل لان العبد الذى يلزمها البلوغ (قوله) أن  
لا يكون قاتلا) ولو خطأ وبحق قياسا على عدم ارثه ع ش على حر (قوله) كافى القتل) وقياسه  
أن باقى هناما ثم من اشتراط انتفاء العداوة والصبا ثم يقدم بغير أى على امرأة قريبة برماوى  
(قوله) فلاستويا) ولونازر مستويا أن قرع بينهما ما وجوب بان كان عند الحاكم قطعا للزنا ونذا  
فيما بينهم لانه لو تقدم غيرهم خرجت المرأة لحرمة عليه ذلك فلامتنى الوجوب ع ش على حر  
(قوله) ودعاء الاسن أقرب الى الاجابة) لا يقال الاقرية حاصلة مع كون الاسن مأمورا لان الامام  
ربما يجله عما يفرغ وسه فيه من العادة لقرية به مجامع الخير ومهانة اه حج (قوله) ذارحم)  
أى وأزواجه يقدم وان كان الآخر أسن منه كما: انتفاء العداوة والصبا ثم يقدم بغير أى على امرأة قريبة برماوى  
محله عند عدم مشاركتهم فى القرابة تشرح حر (قوله) كائى عم) أى وأبى معتق (قوله) أخ لام  
قدم) لان قرابة الام مرجملة بالمدار على الاقرية الموجبة لافرية الدعاء للاجابة فلو قالوا  
وشققته اه حج (قوله) والحق ان هذين لم يستويا) أى فلا استثناء وبعبارة حج أما اذا كان  
أحدهما خالام فيقدم ولا بد على الحق لاهماله استويا يمينه لئلا يصر أن قرابة الام مرجمعة اه (قوله)

دون الحر فهو مقدم) فلو كان العبد القريب صلبا والحر الاجنبى فالقدم الاجنبى اه شيخنا ففى

ومبتدع) ان كان لاتاويل فكيف عطفه على الفاسق وهو فاسق وان كان له تاويل فكيف اخرج به  
بالعدل مع قبول شهادته فيلحصر رى وقد اشار على الى اخواجه بقيد وهو جهل حاله شورى  
ويمكن ان يقال يحتل الشئ الاول وهو كونه لاتاويل له وبسكون من عطف الخاص على العام  
وعبارة ع ش قوله ومبتدع هذا يقتضى ان المبتدع فاسق وهو مشكل لما قوله في باب الشهادة من  
ان المبتدع تقبل شهادتهم حيث كان لهم تاويل سابق وهو يقتضى اهم لبسوا فسقة الا ان يجاب بان  
ما هنا محمول على بدعة مفسدة بان كان لهم تاويل بعيد وما في باب الشهادة بعكس ذلك اه (قوله)  
فلاحته في الإمامة) أى سمع وجود عدل غيره امالوعم العسق الجميع قدم الاقرب فالقرب على ترتيب  
الارث ع ش (قوله) ويقف غيره مأموم الخ) ويوضع رأس الله كجهة يسار الامام ويكون غالبه  
لجهة يمينه خلافا لما عليه عمل الناس الآن ما الاتي والخلفي فيقف الامام عند غيرهما ويكون رأسهما  
لجهة يمينه على عادة الناس الآن ع ش والحاصل انه يجعل معظم الميت من يمين المصلى لئلا يكون  
رأس الذكر جهة يسار المصلى والاتى بالعكس اذالم تكن عند القبر الشريف ما ان كانت هناك فالأفضل  
بجعل رأسها على اليسار كراس الذكر ليكون رأسها جهة القبر الشريف شلو كالآداب كقوله بعض  
المحققين (قوله عند رأس ذكر) أى ولو صغيرا وقوله وعجز غيره أى ولو صغيرا ويجرى هذا التفصيل في  
الوقوف في الصلاة على القبر نظرا لما كان قبل وهو حسن عملا بالسنة وان استبعد ازر كشي شرح  
مر ولو حضر رجل وأتى في تابوت واحد فهل يراعى في الموقف الرجل لانه أشرف وأهل لانها حق  
بالستر والأفضل لقبر لانه لا أشرف حقيقة كل محتمل ولعل الثاني أقرب أمال المأموم فيقف  
حيث ييسر حرج وعبارة قل على الجلال عند رأس الرجل أى الذكر وان كان معه أتى في نعش  
واحد وأصلى على قبره مثل انتهى (قوله أولى الخ) لانه لم يقيد بغير المأموم (قوله) ويجوز على جنازة  
صلاة واحدة) فان قلت هذا مكررم مع ما تقدم من قوله ولو حضر موتى نواهم قلت ان فرض تختلف لان  
ما تقدم في جهة النية ولا يلزم من جهة الجواز وان كان هو الاصل بدليل جهة الصلاة في الارض المقصورة  
وما هنا في الجواز مع الصعقة وان ذكره هنا نوطق لما بعده من الاقرا ع وعدمه كما نقله الصلاة البابى  
عن ع ش على مر وفيه أن الاقرا ع من كلام الشارح فلا اعتراض باقى على المتن لان هذا يفتى  
عن ذلك فالجعب بينهم مناف للاختصار المقصوده وهل تعدد الثواب لهم وله يسدد هم ولا ينفه نظر  
والاقرب الاول ومنه يقال في التشيع لم قاله ع ش على مر (قوله) والاولى افراد كل الخ) أى كافهم  
من التعبير بالجواز وعبارة شرح مر وعلم من تعبيره بالجواز أن الأفضل افراد كل جنازة صلاة لانه  
أكثر عملا وأرى قبولوا لثا غير ذلك يسب خلافا للتولى اه (قوله وعلى الجمع) أى واذا ابتاعوا  
جواز الصلاة على الكل وقوله ان حضرت أى الى موضع الصلاة وقوله أقرع أى ليؤم واحدهم بالقوم  
وكتب ايضا قوله أقرع أى بما يمكن كل واحد من صلاته لنفسه ولم يتقدموا بالصفات قبل الاقرا ع  
كأى في نظره ولو ضوح الفرق بينهما وهو أن التقديم هنا لا يؤلفه بؤ فيه الاقرا ع بخلافه ثم فانه مجرد  
فضيلة القرب من الامام فآثر فيه الصفات الفاضلة وايضا فالتقديم هنا يفتى على كل من الاولياء حقه  
من الامامة بالسكينة بخلافه ثم فانه لا يفتى حق الباقي من الصلاة لانها على الكل وانما يفتى عليه  
القرب من الامام فقط فسوح به هنا وهذا نظير ما سياتى من عدم تقدم الافضل بالاخلاق عليه شرح مر  
اه شورى مع زيادة (قوله) وقدم الى الامام) أى من جهة القبلة أو من جهة اليمين فمثل صورة  
الختان والحاصل انه عند اختلاف النوع تقدم الرجال ثم الصبيان ثم الختاني ثم النساء مطلقا للمعية

بالترتيب السابق في سائر  
الصوات (ويقف) ندبا (غير  
مأموم) من امام ومفرد  
(عند رأس ذكر وعجز  
غيره) من أتى وخلفي  
للانباع في غير الختاني رواه  
الترمذي وحسنه في الذكر  
والشيخان في الاتي وقبسا  
على الاتي في الختاني وحكمة  
الخاتمة البالغة في ستر غير  
الذكر وتعصير بما ذكر  
أولى من قوله ويقف عند  
رأس الرجل وعجزها  
(ويجوز على جنازة صلاة)  
واحدة برضا أوليائها لان  
الفرض منها الدعاء والجمع  
فيه يمكن والاولى افراد كل  
بصلا فان أمكن وعلى الجمع  
ان حضرت دفعة أقرع  
بين الاولياء وقدم الى  
الامام

(قوله) يسار المصلى

هذا غير متواتر ان كان الميت  
في القبر على جنبه الا يمين  
اه بما شئ (قوله) راحة  
وعلى الجمع ان حضرت الخ)  
أما على افراد والجامعة  
فيقدم من خيف فسادهم  
الأفضل ان تراصوا والا  
أقرع بين الأفاضل وغيره  
واستشكل بالتقريب الى  
الامام ويجب بأنها أخف  
من التقديم في الصلاة اه

يرغب في الصلاة بالحرية  
لا تقطع الرق بالموت أو  
مرتبة قدم ولي السابقة  
ذكرنا كان ميتة أو أثنى  
أو خنثى وقدم اليه الاسبق  
من الذكر أو الانثى أو  
الخنثى وان كان المتأخر  
أفضل فلو سبقت أنثى ثم  
حضر رجل أو صبي أو ثوب  
عنه ومثله الخنثى ولو  
تضرع خنثى معاً ومربعين  
جاءوا صفواً واحداً عن يمينه  
رأس كل منهم عند رجل  
الآخر لثلاث تقدم أنثى على  
ذكر (ولو وجد جزء ميت  
مسلم) غير شهيد (صل  
عليه) بعد غسله وستره  
بخرقة ودفن كالنبت  
الحاضر وان كان الجزء  
ظفراً أو شعراً فقد صلي  
الصلاة على يديهما والرجل  
ابن عتاب بن أسيد وقد  
(قوله لا يظهر لالح) غير  
ظاهر لان الشارح غرضه  
من ذلك استيفاء جميع  
أحواله باختلاف الجنس  
واجماعه في كل من المعية  
أو الترتيب فتأمل فذكر  
أولاً حال المعية عند عدم  
اتحاد الجنس وعند الاتحاد  
ثم ذكر حال الترتيب عند  
اتحاد الجنس ثم عند عدمه  
(قوله رحمه الله ومثلهما  
الخنثى) أما الصبي فلا يؤخر

وغيره وفي اتحادهم يقدم في المعية الفضل وفي غيرها السابق ويقع بين الأولياء في المعية ويقدم في  
غيرها بالسبق تأمل (قوله الرجل) أي من الاموات (قوله ثم المرأة) أي البالغة المتمتع بالصبي قياساً على  
الذكر حذف (قوله فان كانوا ذكورا) أي نحو ذوات كورا أو نحو ذوات كورا أو نحو ذوات كورا أو نحو ذوات كورا  
أو خنثا والصواب اسقاطه لانه لا تقدم فيهم كذا كرهه و التقدّم للذكور هو في جهة القبلة كما قاله  
السفياطي (قوله قدم اليه افضلهم) أي فيكونون مصفوفين من الامام الى جهة القبلة وعبارة تشرح  
مر جعوا بين يديه واحدا خلف واحدا الى جهة القبلة ليحاذي الجميع وقدم اليه افضلهم الخ قال  
الشورى فان استووا في الصفات فان رضى الأولياء بتقديم أحدهم فذاك والأقرع لا يقال التقديم  
حق لثب فلا يسقط بالتراضي لان محلهم ليسوا وغيره ولا فلا حق له فيه قاله في الإيعاب (قوله وقدم  
اليه الاسبق) أي ان كانوا من جنس واحد فلا ينافى ما يأتي في قوله فلو سبقت أنثى ثم حضر رجل  
أو صبي أو ثوب عنه لان ذلك مفروض في اختلاف الجنس تأمل شيخنا (قوله فلو سبقت  
أنثى) مقابل لمخبره تقديم هذه ان اتحاد الجنس فلو اختلف وسبقت أنثى الخ وقال بعضهم  
الاولى تقدم قوله فلو سبقت أنثى عقب قوله وقدم الى الامام الرجل الخ لان الحكم عند اختلاف الجنس  
لا يختلف بالترتيب والمعية قد كره بعد الترتيب أي بعد قوله مرتبة لا يظهر لان تقدم الاسبق في الترتيب  
خاص باتحاد الجنس والجنس في هذا مختلف اهـ (قوله ولو حضر خنثى) انظر هذا مع قوله فباتقدم  
أو خنثا في قدم اليه افضلهم الا ان يقال هذا ان الترتيب فيهم اهـ شوري أي ان لتقديم في غير  
الخنثى ان يكون واحداً يحدوا الى جهة القبلة أو ما في الخنثى فبان يجعلهم صفواً ولا عن بين الامام  
وقدم اليه بين الامام أسبقهم ان ترتبوا وأفضلهم ان لم يرتبوا (قوله رأس كل) أي فيكونون صفواً  
طويلاً عن بين الامام (قوله عند رجل الآخر) فتكون رجل الثاني عند رأس الأول وهكذا اهـ  
عمرة وعبارة الشارح تصديق بما اذا جعل رجل الأول الامام حل (قوله ولو وجد جزء ميت مسلم  
الخ) ولو وجد ميتاً وبعضه ولم يعلم مسلم هو أم كافر حكمه كالقبط فان وجد في دار كفرة ولا مسلم  
فيها فكافر ولا غسل على الاصح ولو قطع رأس انسان وجعل الى بلدوا الجنة في غيرها صلي على الجنة حيث  
هي وعلى الرأس حيث هو ولا تكفي الصلاة على أحدهما قاله في الكافي زي وعبارة قل على  
الجلال قوله بقصد الجلالة أي وجوب ان كانت بقيته قد غسلت ولم يصل عليها وناديا ان كانت قد صلي عليها  
فان لم تغسل البقية وجبت الصلاة على العضو بنية فقط فان نوى الجلالة لم يصح فان شك في غسل البقية لم  
يجزئها الا ان علق كما قاله حج وأما المشيمة المسماة بالخلاص فكالجزء لانها تقطع من الولد فهي  
جزء منه وأما المشيمة التي في الولد فليست جزءاً من الام ولا من الولد قل وبرماوى ولو كان الجزء  
الموجود مشراً فهل يجب ان يدفن فيما يقع الرأحة ولا لان الشعر للرأحة له فكيف تنكسر مما يصونه عن  
الانهاك عادة وان لم يقع الرأحة لو بان هناك الرأحة فيه نظر ويحتمل أن يشترط ذلك لانه أقل مسمى  
الدفن شرعاً وما دون ذلك ليس دفناً شرعياً وهل يجب توجيها لجزءه لانه بان يجعل على الموضع الذي  
يكون عليه لو كان متصلاً بالجلوة وتوجه القبلة فيه نظراً لا بعد الوجوب ع رض على مر (قوله بعد  
غسله الخ) تعبيرهم بالفصل في العضو يقتضي انه لا يأتي فيه التيمم وهو كذلك ان لم يكن من أعضاء  
التيمم ودفن بعد لفه خرقه بلا طهارة ولا صلاة والاوجب تيممه والصلاة عليه وتعبيره به بتر بخرقة  
فيهم عدم اعتبار الفلق فيه ولو كان كثر من النصف مثلاً قال شيخنا يظهر أنه ان صلي رجلاً

لا بد بدليل سكونه و بدليل ما يؤخذ بما تقدم في الجباعة انه لو تقدم صلي لا يقام من مكانه ليجلس فيه رجل وقد نص على ذلك ابن قاسم  
تقلاً عن شرح الروض (قوله وعبارة الشارح تصديق الخ) لاضرر في ذلك لانه المقصود أي تصديق بما اذا جعل للامام رأس الأول وهو

أنها طائر نسر عكة في وقعة الجبل وعرفوا بها ثم رآه الشافعي بلاغا لكن قال في العدة لا يصلح على الشعرة الواحدة والوجه خلافه  
(بصدا الجلبة) من زيادتي فلا يجوز (٤٨٦) الصلاة عليه الا بقصد الجلبة لانها في الحقيقة صلاة على غائب وان اشترط هنا

أولها أن فكامل والا فلا اعتبار بما ينقص منه الوضوء وعدمه بقف الصلي عليه عند رأسه ان كان ذكر أو غيره ان كان أنثى فان لم يوجد أقف حيث شاء ويجب دفن الجز ما يجب في الجلبة ويندب دفن جزءه الخي قل على الجلب وفي عرش على م ان الجز يقف عليه ثلاث لغات ان كف من مال صاحبه (قوله في وقعة الجلب) أي في مقالة على معاوية رضي الله تعالى عنهما من جهة الخلافة وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها مع معاوية على جل حاصل لهما من على في حقها يوم الا فك فاندفع ما قال ان الشهيد لا يصلح عليه جزؤه كذلك لانه لم يقتل في معركة الكفار وسميت وقعة الجلب لان عائشة كانت على جل مع معاوية فظفر بها جيش على فقر والجل وهي عليه حتى وقع الجلب فاخذت وعائشة وذهبوا بها الى على فسكى وبكت واعتذر كل منهما الآخر وبكت مدعة عنده في البصرة ثم جهزها ورسلها رضى الله تعالى عنهم أجمعين (قوله وعرفوا بها بجماعة) الظاهر انهم كانوا عرفوا بموته بشعواستفاضة اه حجاج ويعد كون خاتمه اخذته آخر ولبسه حل (قوله لا يصلح على الشعرة الواحدة) أي ولو طالت جدا وهو المعتمد م لانها لا تصلح للاستتباع ولا تغسل مكافاة المؤنس عن صاحب العدة في شرح الروض وعلى قياس ذلك التكفين والدفن فلا يجب واحدهما اه حل واعتمد شيخنا كلام العدة ووجهها وان كانت صلاة على غائب الآن بقية البدن تابع لما يصلح عليه فلا بد ان يكون له وقع حتى يستتبع الشعرة ليست كذلك حل قال شيخنا وهل الظفر كالشعر فأو يغرق محل نظر وكلامهم الى الفرق اصيل ونقل عنه ان جزء الظفر اليسر كالشعر الواحدة حل (قوله بصدا الجلبة) فيقول لو يتأصل على جلبة ما انفصل منه هذا الجزء فلو ظفر يصاحب الجزء لم يحب اعدائها عليه ان علم أنه قد غسل قبل الصلاة حجاج (قوله صلاة على غائب) يؤخذ منه أنه لا ينقل المصلي ان يكون من أهل فرضه عند الموت كالتقدم في غسل الفرق شو برى (قوله فلا يصلح عليه) أي لا يجوز (قوله والسقط الخ) وقد نظم بعضهم حاصل ما ذكره المات بقوله والسقط كالكبير في الوفاة \* ان ظهرت أماراة لحياة أو غفيت وخلقه قد ظهر \* فامنع صلاة وسواها اعتبرا وأختفى أيضا فغيب لم يجب \* شئ وسرتم دفن قد ندب (قوله بمصباح وغيره) كمال أعطاس والولد اذا انفصل بعضه لا يعطى حكم الانفصل الا في مستلئين احداهما في الصلاة عليه اذا صاح واستهل ثم مات قبل ان ينفصل والثانية اذا حر جان وفية فيجب القصص اه شوري (قوله كالختلاج) الختلاج تحرك عضو من الاعضاء قال في المصباح اختلج العضو أي اضطرب والتحرك اعم من تحرك عضوا وتحركه جلة أجزائه فهو من عطف العام على الخاص اه شيخنا وانظر لم كان الاختلاج والتحريك من قبيل الامارة المفسدة لظن وكان المصباح مفيدا للعلم حر وأوجب بانه أقوى (قوله استهل الخ) الاستهلال رفع الصوت بالبكاء شوري (قوله ان ظهر خلقه) ولولا القوابل فقط وينبئ الاكتفاء بواحدة منهن برادوى (قوله والعبرة فياذكر) أي في وجوب التجهيز بلا صلاة في الشق الاول وسن البستر والدفن في الثانية (قوله بظهور خلق الآدمي) أي ولو في دون اربعة أشهر وقوله وعدم ظهوره أي ولو لمع بلوغ الاربعة

حضورا لجزءه وبقية ما يشترط في صلاة الميت الحاضر ويشترط انفصاله من ميت البصر ج الانفصل من حي اذا وجد بعد موته فلا يصلح عليه وتسن مواراته بخرقة ودفنه نم لو ادين منه ثياب حاله كان حكم الكل واحد يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وتعمير بالجزء اعم من تعميره بالعضو (والسقط) بثلاث السين (ان علمت حياته) اي صليح أو غيره (وأظهرت أماراتها) كاختلاج أو تحرك (ككبير) فيفسل ويكفن ويصل على موته دفن ثيقين حياته وموته بعد هاني الاولى وظهور أماراتها في الثانية وغبر الطفل يصلح عليه راء الترمذي وحسنه وتعمير يصلح حياته اعم من قوله استهل أو بكى (والا) أي وان لم تعلم حياته ولم تظهر أماراتها (وجب) تجهيزه بلا صلاة عليه (ان) ظهر خلقه وقارفة الصلاة غبرها بانه أوسع بابا منها بدليل ان الذي يفسل ويكفن ويدفن ولا يصلح عليه ذكر حكم غير الصلاة

في هذه وفي ثانية التي قبلها من زيادتي (والا) أي وان لم يظهر خلقه (من سره بخرقة ودونه) دون غيرها أشهر وذكر هذا من زيادتي والعبرة فها ذكر بظهور خلق الآدمي وعدم ظهوره فتعبر بالاصل بلوغ أو بعة شهر وعدم بلوغه جرى على الغالب من ظهور خلق الآدمي عندها \* مضرة بدفعها وبجز غير هاجم النظر لكون العظم على عين الامام في غير القبر في الذكر

وعبر عنه بعضهم بمن أكان نفي الروح وعلمه وبعضهم بالخطيئة وعدمه وكلها وإن تقاربت فالعبرة بما قلنا (ورحم غسل شهيد) ولو

صلى الله عليه وسلم أمرني قتلى

أحد بدفنيهم بدماهم ولم

يقتلوا ولم يصل عليهم وفي

لفظ ولم يصل عليهم بفتح

اللام والحكمة في ذلك

إبقاء أثر الشهادة عليهم وأما

خبر أنه صلى الله عليه وسلم

خرج فصلى على قتلى أحد

صلاته على الميت فالرأد

جمعا بين الأدلة دعا لهم

كدهاء لايت كقوله تعالى

وصل عليهم وسمى شهيدا

لشهاد تالله وسوله بالجنة

وقيل لانه يشهد الجنة وقيل

غير ذلك (وهو) أي الشهيد

الذي لا يصل ولا يصلى عليه

(من لم يبق فيه حياة مستقرة)

الصادق بمن مات ولو امرأة

أو رقيقاً أو صبياً أو مجنوناً

(قبل انقضاء سوب كافر

بسببها) أي الحرب كان قتله

كافر أو أصابه سلاح مسلم

خطأ أو عاد إليه سلاحه أو

رغمته دابته أو سقط عنها أو

تردى حال قتاله في بحر أو

انكشف عنه الحرب ولم

يصل بسبب قتله وإن لم يكن

عليه أثر دم لأن الظاهر أن

موته بسبب الحرب بخلاف

من مات بعد انقضاء وفيه

حياة مستقرة بجرحة فيه

وإن قطع بموته منها أو قبل

انقضائها لا يسبب سوب

الكافر كان مات بمرض

عما ذكره كالفريقين والمبطون

أشهر برماوى وهذا كله كاجعلت في التنازل قبل تمام أشهر الستة وأما نزل بعدها ميتا ولم يعلم بسبق الحياة فكان الكبير وإن لم يظهر خلقه وبقا في والد شيخنا وهو المتمد لانه كاجعلت لا يسمى سقطا خلافا لما في المؤلف حل ودر (قوله وعبر عنه) أي حماد كز (قوله ورحم غسل شهيد) والشهيد أما شهيداً لا ينفقط أو لا آخره فقط وأما شهيداً الآخره فقط فهو كل مقتول ظلماً وميت بنحو بطن أو طعن أو غرق أو غرق وإن عصى ركو بالبحر أو غرق بته خلافاً لمن قيدها بالاباحة وأما شهيداً لا ينفقط فهو من قتل في قتال الكفار بسببه وقدر من الغنمية وأقتل مدبراً أو قاتلاً ياء أو لاجل أخذ الغنمية وأما شهيداً همافهم من قتل كذلك لكن قاتل لاعلاء كلمة الله وحيث أطلق الفقهاء الشهيد انصرفوا لحد الأخيرين وحكمهم ما ذكره بقوله ورحم غسل شهيد وصلاة عليه شرح مر ملخصاً لكن ذكر البرماوى أن شهيد الدنيا يغسل ويصلى عليه فليحذر والعلمد كلام مر (قوله والحكمة في ذلك) عبارته كغيره في شرح الرض والحكمة في ذلك إبقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم واستغناءهم عن دعاء القوم اه وهي الاوضح لما فيها من الإشارة الى أن ترك الفصل لمعل بإبقاء أثر الشهادة وتترك الصلاة لاستغناء الخشوع وحيث كانت الحكمة ما ذكر فلا يرد ما قيل ان الانبياء والمرسلين أفضل من الشهداء مع أنهم يغسلون ويصلى عليهم حتى يحجب بان الشهادة فضيلة تتأهل بالاكتساب فربغ الشارع فيها ولا كذلك النبوة والرسالة وقوله في ذلك أى في حرمه غسل الشهيد لانه لا يترك حكمة حرم الصلاة وفيه ان هذا لا يشمل الشهيد الذى لم يظهر منه دم وأوجب بان الحكمة لا يلزم اطراحها (قوله إبقاء أثر الشهادة) أى لانها فضيلة مكتسبة تعلم باثرها وهذا فارق الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقال بعضهم الحكمة في ذلك ان التارك علامة لاننا لنعلم فضله لا بعد الفسل والصلاة بخلاف الانبياء فان فاضلهم معلوم قبل الفصل والصلاة فلو غسلناه وصلىنا عليه لسأوى غيره وهذا أظهر وإن كان يرجح الأول اه برماوى (قوله لشهادة الله ورسوله) أى فهو فعل بمعنى مفعول أى مشهود له وقوله وقيل لانه أى فهو فعل بمعنى فاعل شو برى (قوله غير ذلك) وهو ان دمه يشهد بالجنة وقيل لان روجه تشهد الجنة قبل غيره وقيل لانه يشهد الجنة أى حال موته (قوله الصادق بمن مات) لان السالبة اصدق بنى الموصوع (قوله قبل انقضاء) ظرف للقتل وكذا قوله بسببها (قوله سلاح مسلم خطأ) أى لم يستعينوا به على قتالنا ولا ائتمعه كخطئه فيكون مقتوله شهيداً اه خضر على التحري وحرف وبعبارة قل على الجلال في محارب كافر ولو واحداً أو مرئداً أو فى قطع طريق أو صل إلى وقتله كافر استعان به البقاء وكذا عكسه بان قتله باغ استعان به كافر وتوقف شيخنا مر في المقتول من البقاء بكافر استعان به أهل العدل عليهم اه (قوله أو رجمته) أى فسته بالسليين وفى المختار رجمه القرس والجار والبغل ضرب به رجمه من باب قطع وضرب اه قاله بمعنى الرفس بالسليين (قوله كونه مباحاً) أى غير مجتمع فيصدق بالواجب فاندفع ما يقال قتال الكفار واجب فكيف يكون مباحاً بخلاف غير المباح كقتال النسيين الذين لم ينقضوا العهد (قوله كالفرى) أى وإن عصى فيه بنحو شرب خمر نعم يستثنى منه من غرق بسيسر سفينة فى وقت هيجان الرياح قل (قوله والمطعون) أى الميت بالمطعون ولو فى غير زمنه أو بغيره فى زمنه أو بعد زمنه حيث كان فيه صابراً محتسباً ويحرم دخول بلد المطعون والخروج منها بالاجابة لوجود النسي عن ذلك (قوله والميت عشقاً) أى قتلى الولد رحمه الله

أروفاً أو قتل بغاة فليس بشهيد ويستبرئ قاتل الكافر كونه مباحاً وهو ظاهر أما الشهيد العارى

والمطعون والميت عشقاً

بأنه لا فرق بين من يتصور نكاحه شرعاً وألا كالامرء حيث عفت وكنتم اذا المحبة لا قدرته على دفعها  
وقد يكون الصبر على الثاني أشدّ اذ لا وسيلة له قضاء وطرف بخلاف الأول كذا يخط شيخنا بهامش شرح  
الروض وكتب على قوله وعف هل المراد عن فعل محرم من نحو نظر بشهوة والمراد عن الوطء محرر  
شورى قال ع ش على مر معنى العفة ان لا يكون في نفسه اذا اختل به يحصل بينهما فاحشة بل عزم  
على انه وان غلبه لا يقع منه ذلك والكنان ان لا يذكر ما به لاحد ولو محبوه به اه بالحرف ولا فرق  
فيه بين ان يتسبب به أو لا كما قاله زى خلافاً للامة مر قل **(قوله والميتة طلقا)** ولو من زمان لم  
تسبب في الاجهاض قل **(قوله والمقتول في غير القتال طلقا)** أى ولو بحسب الميتة كمن استحق  
القتل بقطع الرأس فقتل بالتوسط مثلاً ومن هذا القسم من مات بهدم أو في غربة وان عصى بغير به  
كأبى وناشراً وفي طلب العلم والحاصل كما قاله شيخنا مر ان ان كان سبب الموت معصية كأن شرب  
بشر بخرا وكانت ركوب بحر لشر به أو بغيره فبغية في وقت ربح كاس أو نحو ذلك فغير شهيد والا  
فشهيد ولا يضر مقارنة معصية ليست سبباً كزنا ونشوز وابق وشرب خمر أو كسب غيبة لغير شره  
فتأمل قل على الجلال **(قوله ويجب غسل نجس)** أى وان حصل بسبب الشهادة كبول خرج  
بسبب القتل ويرقى بين الهم وغيره من النجاسات الخارجة بسبب القتل بان نجاسة الدم أخف من  
غيرها بليل العفوع قليلة وكثيره على التفصيل المار فيه وبأن الشهادة بالفضل هو الدم فخرج مر  
ولا تحرم ازالة قدم الشهيد بغير الماء بل تكره ولعل وجهه أنه لا يزال الاثر بخلاف الماء شوى **(قوله)**  
بخلاف دمها أى الخارج من المقتول نفسه بخلاف الحاصل عليه من غيره فانه يزال كما هو ظاهر أخذنا  
من فوطري في حكمة تسميته شهيداً لان له شاهداً بقتله وهو دمه لانه بيعت وجوهه تشهد بما دونه تحرم  
ازالته أى بالماء لا بغيره ومن غيره لا من نفسه فلوازاله بنفسه قبل موته لم يحرم عليه كفى ع ش وقل  
**(قوله ولا تأثر عبادة)** وانما تحرم ازالة الخلو من الصائم مع انه ترك عبادة لانه المقتول طاع على نفسه  
بخلافه حتى لو فرض ان غيره أزاله بغير اذنه حرم عليه شرح مر **(قوله في ثيابه التي مات فيها)** ولو  
أراد بعض الورثة نزعها وامتنع الباكون أجيب الممتنعون كما هو قضية كلامهم **(قوله اعتمد لبسه)** أى  
وان لم تكن أيضاً بقاءه لآثر الشهادة وعليه فعل سن التكفين في الأبيض حيث لم يرضه ما يقتضى  
خلافه ع ش على مر **(قوله ويحوها)** بدل على ان الدرع مؤثت **(قوله مما لا يعتاد لبسه)** المراد  
بما لا يعتاد التكفين فيه ع ش على مر **(قوله فينبذ نزعها)** حيث كانت مملوكة وله ورضى بها  
الوارث المطلق التصرف والاوجب نزعها نخرج مر **(قوله تمت ندبان سترت العورة)** هذا ممنوع  
بل يجب التعميم مطلقاً لانه حق الميت بل يجب ثلاثة أبواب اذا كفن من ماله ولادين عليه زى

درس

فصل في دفن الميت وما يتعلق به

**(قوله وما يتعلق به)** أى بالميت كالتعزية ع ش وقال الرشيدى وما يتعلق به أى بالدفن خلافاً لما وقع  
في حاشية الشيخ من ترجيع الضمير للميت ويرد عليه ان المتعلق بالميت يقدم كالصلاة والتكفين وغيرهما  
وليس شئ من ذلك منذ كورا في الفصل وأيضاً رجوع الضمير للصاب هو الاكثر وتوجع حج بقوله  
فصل في الدفن وما يتبعه فالصبر في كلامه راجع للدفن وعليه فإفراد ما يتعلق به ماذ كالمثل بقوله وسن  
لمن دنا ثلاث مشيات تراب إلى آخر الفصل **(قوله أقل القبر حفرة)** أى أقل ما يحصل به الواجب في دفن  
الميت حفرة ونخرج بالحفرة ما قاله النووي ومات في سقينة فان كان يقرب الساحل انظر وأوصوله اليه  
ليدفنه وبالبر والا فلا شهو رفاض عليه الشافعي منه يدن لوسن الثلاث تنفخ ويلي في البحر ليلقى اليه  
الساحل وان كان أهله كغفار أقصد يجده مسلم فيدفنه الى القبلة فان أتى فيه بدون جعله بين لوسن ونقل

والميتة طلقا والمقتول في  
غير القتال طلقا فيفسل  
و يمل عليه وتسمى بها  
ذكر أهم من قوله مات  
في قتال الكفار (ويجب  
غسل نجس) ما به (غير دم  
شهادة) وان أدى ذلك الى  
زوال دمها لانه ليس من أثر  
عبادة بخلاف دمها فتحرم  
ازالته لا طلاق النجس عن  
غسل الشهيد ولانه أثر  
عبادة (وسن تكفينه في  
ثيابه التي مات فيها) فغير  
أبى داود وبأسنا د حسن عن  
جابر قال رمى رجل بسهم  
في صدره أو في حلقه فمات  
فأخرج في ثيابه كما هو ونحن  
مع النى صلى الله عليه وسلم  
وسواء في ذلك ثيابه المملوطة  
بالدم وغيره لكن المملوطة  
أولى ذكره في المجموع  
فتقييد الاصل بكثير  
بالمملوطة بيان للاكل وهذا  
في ثياب اعتيد لبسها غالباً  
أما ثياب الحرب كدرع  
ونحوها مما لا يعتاد لبسه  
غالباً تكف وجله وفروة  
وجبة محشوة فينبذ نزعها  
كسائر الموتى وذكر السنن  
في هذه الوجوب في التي  
قبلها من زيادى (فان لم  
تسكه) أى ثيابه (تمت)  
ندبان سترت العورة والا  
فوجوباً

فصل في دفن الميت  
وما يتعلق به (أقل القبر  
حفرة



أى ظهورهاته فتؤذى

الحى (وسبعا) أى

يشه لهما فى كل الميت

فتنكح سمته قال الراوى

واخر من ذى رهمان

كاستلازمين بيان فائدة

الدفن والافيان وجوب

وعاينهما ولا يكتفى أحدهما

وتخرج بالحفر فمالو وضع

الميت على وجه الارض

وجعل عليه ما يمنع ذلك

حيث لم يتعد الحفر (وسن)

ان يوسع ويعمق فامة

وبسطة بان يقوم رجل

معتدل باسقاط يده

مرفوعتين لقوله صلى الله

عليه وسلم فى قتلى أحد

احفروا واسعوا واحقروا

رواه الترمذى وقال حسن

صحيح وأوصى عمر رضى

الله عنه ان يعمق قبره فامة

وبسطقوها ربعة أذرع

واصغر خلا قال الراوى فى

قوله انهما ثلاثة ونصف

(ولحد) بفتح الهمزة

وهو ان يحفر فى أسفل

جانب القبر القبلى قدر

(قوله لم يأتوا اه زى) أى

ولو كان اهل البر مسجلين

(قوله روحه الله حيث لم

يتنكر) أى فلا يكتفى وانظر

حد بنش لذلك (قوله

والتوسيع والتعميق) بلغ

(الح) ما وجب كون التوسيع

أبلغ من ذلك فتأمل (قوله

بحجر أى نزل الى القبر لم يأتوا اه زى (قوله تمنع الراتحة) المراد منعها عن عند القبر بحيث لا يتأذى بها تأذيا لا يحتمل عادة لان ملحظ اشتراط منع القبر لم يدفع الاذى عن الناس والاذى انما يتحقق عما ذكرته من أن نفوح من راتحة فتؤذى من قريب منه فإبداء لاصبر عليه عادة شوى ريقوله راتحة وان كان الميت فى محل لا يبدخله من يتأذى بالراتحة بل وان لم يكن لراتحة أصلا كان جف (قوله أى ظهورها) إشارة الى تقدر بمضاف وكذا قوله أى يشه (قوله فتؤذى الحى) قال بعضهم انه منصوب عطفا على قوله ظهورها على حد \* وليس عبادة وتقر عينى \* وكذا قوله فى كنه (قوله وسبعا) وان كان الميت فى محل لا تصل اليه السباع أصلا اه ع ش على مر (قوله بيان فائدة الدفن) أى بيان ما أراه الشارح من الدفن وقد علم عدم اللزوم بنحو الفساق فانه لا تمنع الراتحة وينحو ردم تراب بلابناء فانه لا يمنع السبع قبل وعبارة مر وعلاهما غير متلازمين كالفساق التى لا تمنع الراتحة مع منعها السبع فلا يكتفى الدفن فيها (قوله حيث لم يتعد الحفر) فان تنكر كنى ذلك الحفر حتى (قوله وسن ان يوسع) التوسيع زيادة فى الطول والعرض والتعميق زى يادى فى التزول وينبى أن يكون ذلك بقدر ما يسع من ينزله القبر ومن يسهل لأز يد من ذلك لان فيه تحجيها على الناس فان قلت ما حكمه التوسيع والتعميق قلت التوسيع فيه كرام لليت فان فى انزال الشخص فى المكان الواسع اكرامه وفيه فرق باليت وفى انزاله فى المكان الضيق نوع اهانة لو من ينزله القبر لانه اذا اتسع أمكن ان يقف فيه المنزل اذا تعدد الحاجة وأمن من ان تصدم الميت لجبرانه حال انزاله ونحو ذلك والغرض كتم الراتحة والتوسيع والتعميق ابلغ فى حصول ذلك فان قلت هلا طاب زيادة على فامة وبسطة قلت القامة وبسطة أرفق بالميت والمثل لانه يمكن مع ذلك من تناوله بسهولة من على شفير القبر بخلافه مع الزيادة فليتأمل ع ش على مر (قوله فامة وبسطة) اشار حج الى انها منصوبان بهما لىكون المحنونة أى وان يكون التعميق فامة وبسطة ولا يتعين ذلك بل يجوز أن يكونا منصوبين على المقولة المطلقة على حذف مضاف واقامة هذا مقامه والتقدير ويعمق تعميقا قدر فامة كابر شدالى ذلك حل شيخنا كلام الاصل شوى برى (قوله باسقاط يده) أى غير قابض لاصابعهما ع ش (قوله مرفوعتين) لا يفتى عنه قوله باسقاط لانه يصدق ببسطهما أمامه (قوله فى قتلى أحد) وكانوا ستة وسبعين رضى الله تعالى عنهم قال فى شرح البيهقي فى الاحتجاج به نظر لانه لما يدل على تعميق القبر وتوسيعه لاعلى كونه قدر فامة وبسطة اه وقد أشار الشارح هنا بوجبة عمر الى بيان المراد منه شوى برى (قوله احفروا) بكسر الهمزة والقاف من احفروا والمراد احفروا ووجو باو همزة همزة وصل واسعوا وادبا وأعمقوا كذلك وهمزة مكررة قطع (قوله وأوصى عمر) أى ولم ينكر عليه فهو اجماع وذكره بعد الحديث لبيان قدر التعميق قل (قوله أربعة أذرع) أى بذراع الأدمى شوى برى فلا ينافى كلام الراوى لانه فى ذراع العمل السابق بيانه أول الطهارة وهو ذراع ور بع بذراع اليد والتفاوت بينهما من ذراع لان الثلاثة ونصفا ربعة ونصف الانها عبارة ع ش وهو أربعة أذرع هو المعتمد أى بذراع اليد وهو شبران وقوله وهو ثلاثة ونصف أى بذراع العمل فلا مخالفة بينهما زى ذراع العمل ذراع ور بع بذراع اليد وقوله فلا مخالفة فيه نظر لان الزايد ذراع العمل ثلاثة أرباع ونصف بع ذلك لا يبلغ ذراعا لانه ناقص نصف بع الآن يقال مراد من عبر بأربعة أذرع ونصف انها على التقريب فلا يصح نقص نصف بع ذراع فلا مخالفة على هذا فتأمل (قوله ولحد) أصله الميل (قوله القبلى) فان حفر فى الجهة المقابلة لها كره ع ش على مر (قوله صلبة) بضم الصاد وسكون اللام ومعناه الشد بدلتى

ما بين الميت (في) أرض (صلاة أفضل من شئ) يفتح المحجمة وهو ان يحفر في وسط أرض القبر كالنهر وتبنى حافته بالابن أو غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بالابن (٤٩٠) أو غير مروي مسلم عن سعد بن أبي وقاص انه قال في مرض موته الحمد الى خدا

وانصبوا على الابن نصبا  
كما صنع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وخرج  
بالصلبة الرخوة فالتقى فيها  
أفضل خشبة الايام رومن  
أن يوسع كل منهما ويتأكد  
ذلك عند رأسه ورجليه  
وأن يرفع السقف قليلا  
بحيث لا يمس الميت (د)  
أن يوضع رأسه عند  
رجل الميت أي مؤنوه  
الذي يصير عند سفله  
رجل الميت (د) ان يسلم  
من قبل رأسه برفق لما  
روى ابو داود باسناد صحيح  
ان عبدا لله بن يزيد  
اخطى الصحابي صلى  
على جنازة طائر ثم ادخله  
القبر من قبل رجل القبر  
وقال هذا من السنة وما  
روى الشافعي والبيهقي  
باسناد صحيح عن ابن عباس  
ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سلم من قبل رأسه  
(د) ان يدس له القبر  
(الاحق بالصلاة) عليه  
(درجة) فلا يدخلوا حتى  
الاول جال متى وجدوا الضم  
غيرهم عن ذلك غلبوا غير  
البخاري أنه صلى الله عليه  
وسلم أمر بأطلحة ان ينزل  
في قبر بنته صلى الله عليه  
وسلم واسمها أم كلثوم ووقع  
فما جموع تبها را لا خبرها رقية وقد روي البخاري في تاريخه الاوسط بأنه صلى الله عليه وسلم يشهد

لاسهوله فيفتسم فيه الاصوات ع ش (قوله) يوضع الميت بينهما) تنبيه لو كان بارض  
الحدا والشيئ نجاسة فهل يجوز وضع الميت عليها مطلقا أو بفصل بين أن تكون النجاسة بواسطة  
صديدين ميت كافي القبرة المشبوبة فيجوز أو من غيره كنعو بول أو غائط فيمتنع للازار به حيث  
كل محتمل والوجه هو الاول وحيث قيل بالجواز فظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة فليتأمل شو برى  
(قوله) يسقف عليه) بضم الباء وسكون السين وفتح الفاق شو برى (قوله الحدواي) يوصل  
الهمز ففتح الحاء ويقطع الهمزة وكسر الحاء يقال الحد بالحد كذهب يذهب وألحد بالحد وقوله  
لحد بالفتح اللام وضما ويقال لحدنه وألحدته شو برى (قوله الرخوة) بتثنية الراء والكسر  
أفصح وأشهر شو برى (قوله) وسن أن يوسع كل منهما) فيه ان هذا أفصح من قول المصنف المتقدم  
وسن أن يوسع الخ اللهم أن يقال ذكره نوطه لما بعده ع ش وقد يقال كلام المصنف المتقدم في  
القبر وكلامه هنا في الحد والشيئ (قوله) ان رفع السقف) أي الذي في الشيء فلا يتأذى من مقدم وهمل  
ذلك وجوب التلازم به وبظاهره انه كذلك للغة المذكورة ع ش على مر وقول (قوله) بحيث لا يمس  
الميت) أي وجوبه ع ش (قوله) وان يوضع رأسه) أي قبل دخوله القبر (قوله) الذي يصير عند  
سفله) أي فهو مجاز مجازة مبنية على مجاز الاول فسمي مؤن القبر رجلا لانه مجاز لها والحالية والمجلية  
لكون الرجل حالة في القبر وعند دخير يصير مقدم ورجل اسمها مؤن (قوله) يسلم من قبل رأسه) أي  
يخرج من النعش من قبل رأسه وفي المختار سل الشئ من باب ردوسل السيف وأسلمه بمعنى وانسل من  
بينهم خروج في الصباح سالت الشئ أخذته الى القبر وهذا المعنى هو اللام قول الشارح ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سلم من قبل رأسه أي أخذ وليس المعنى اخراج لانه لم يكن في شئ أخرجه من هذا  
لانه دفن بمحل موته (قوله) لما روى ابو داود) استدلال على قوله بوضع رأسه عند رجل القبر لكن  
لم يظهر منه وجه الدلالة ذاعا بما فيه انه ادخله من جهة رجل القبر وليس في تعرض للوضع وبما روي  
مر أمال الوضع كذلك فلما صرح عن بعض الصحابة انه من السنة وأما السال فلما صرح أنه فعمل به صلى الله  
عليه وسلم وهي أظهر اه (قوله) اخطى) يفتح الخاء المحجمة وسكون الطاء نسبة لبي خطمة بطن من  
الانصار مرادى (قوله) ثم ادخله) دليل لقوله وان يوضع وقوله ولما روى الخ دليل لقوله وان يسلم الخ وقد  
يقال ادخله من قبل رجل القبر لا يدل على سن وضع رأسه عند رجل القبر الذي هو المدعى (قوله) وان  
يدس له) أي ندبا كما قاله مر وحيث كانوا يفتحون على المدبوف فلو فعله غيره كان مكرها وشو برى  
خلاف من سوره كالادعى وتبعه خط ع ش (قوله) الاحق بالصلاة عليه درجة) بخلافه صفة فالأدقه  
يقدم على الاسن كافي الفصل بخلاف الصلاة عليه كاتقدم شو برى (قوله) فلا يدس له ولو أتى) أي ندبا فاذا  
ادخله الاثنا كان خلاف الاولى ومن غير الوجوب يحمل على ما اذا حصل ازاء للميت بادخال غير  
الرجال ع ش (قوله) الا الرجال) ينبغي ان المرادهم ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة ع ش على  
مر (قوله) ومعلوم انه الخ) دفع به ما يقال انه أمر بأطلحة بالنزل لتقدحها معها اخطى (قوله) نعم  
يسن) استدراك صوري لانه لا يدخل فيها قبله قال الشو برى وظاهره ان النساء ولو اجنبيات يقدرن فيها  
ذكر على الرجال المحارم مع استوائهم نظر او غيره وان اراد المحارم بزيادة القوة فيلحجر وبه ذلك وقد  
يقال وجه ذلك وجود الشهوة في المحارم مع مخالطة بالسن ونحو ذلك مظنة لثورتها وانها تنفاتها في النساء

شو برى

موت رقية ولا دفنها أي لانه كان يهدر ومعلوم انه كان لها محارم من النساء كخاطمة نعم يسن لمن كافي المجموع ان يلبس جل المرأة من

مغتسلها إلى التشوش وتسلبها إلى من في القبر وحل ثيابها فيه وخرج بزبادى (٤٩١) درجة الاحق بالصلاة صفة وقد عرف

في النفس (لكن الاحق

في اثنى زوج) وان لم يكن

له حق في الصلاة لان

منظوره اكره (فهمم)

الاقرب فالاقرب (فعبدها)

لانه كالحرم في النظر ونحوه

(ففسوخ فحبوب غصى)

اضعف شهوهم ورتبوا

صك ذلك لتفاوتهم فيها

(فعبدة) لاحرمة لهم

كبنى عمومى وعبدته

كترتهم في الصلاة فذروهم

كذلك كبنى خالو بنى عمه

(فاجنبى صالح) فان

استوى اثنان في الدرجة

والفضيلة وتنازع اقرع ك

مرت بالاشارة اليه وقولى

فهمم الى آخره من زيادى

(د) سن (كونه) أى

المدخل له القبر (وترا)

واحداً فأكتر محجب

الحاجة كالفعل برسول الله

صلى الله عليه وسلم فقدروى

ابن حبان ان الدافعين له

كانوا ثلاثة وأبو داود أنهم

كانوا خمسة (د) سن (ستر

القبر ثوب) عند الدفن

لانه ربما يشكف من

الميت شيء فيظهر ما يطلب

اخفاؤه (وهو لغير ذكر)

من أثنى وخشى (أكند)

احتياطاً والنصر بمهذب من

زيادى (د) ان (شول)

مدخله (سم الله وعلى حلة

رسول الله صلى الله عليه

وسلم) الابنايع والامهر به واما الترمذى وحسنه ماوى ر واية وعلى ستر رسول الله (د) ان (بوضع في القبر على يمينه) كافي الاضطجاع

شورى (قوله وحل ثيابهم) أى شادها أى ومن محل موتها إلى المغسل فهذه أرمية مواضع تتولاها النسوة ع ش (قوله الاحق بالصلاة صفة) المراد بالصفة هنا خصوص الفقه لا مطلق الصفة كما يعلم من كلامه شيدى (قوله وقد عرف في الله ل) أى من أن الافقه هنا أولى من الاسن الاقرب والبعيد الفقيه أولى من الاقرب غبيرا الفقيه عكس ما في الصلاة عليه وقوله لكن الاحق الخ أى به لانه علم انه لاحق في الصلاة لا زوج حيث وجد معه غير الاجانب والسيد في الامة التى تحمل له كالزوج وفى التى لا تحمل له كان كانت مكانة كالحرم فيقدم على عبدها لان المالكية أقوى من المالوكية اهر حل (قوله الزوج) قد يشكك عليه تقدى صلى الله عليه وسلم بأطلحة وهو اجنبى مفصول على عثمان مع انه الزوج الافضل والعذر الذى اشيرا اليه فى الخبر على رى وهو انه كان وطئ سر به تلك الليلة دون أن يطلحة فظاهر كلامه ائتمناهم لا يعتبرونه لكن سهل ذلك أنها واقعة حال ويحتمل ان عثمان لفرط الحزن والاسقام شق من نفسه بأحكام الدفن وأواه صلى الله عليه وسلم رى عليه آثار الجزع عن ذلك فقد أرم بأطلحة من غير اذنه وخصه لكونه يقرأ فى أى لجماع تلك الليلة نعم يؤخذ من الخبر ان الاجانب المستوين فى الصفات يقدم منهم من بعد عدده عن الجماع لانه لا يعدن مذكر يحصل له لباس المرأة اهر حج ولا رداءهم قالوا فى الجملة انه يسن ان يجمع ليثها ليكون اهد عن الليل الى ما يرد من النساء لانه قول الغرض ثم كسر الشهوة وهو حاصل بالجماع تلك الليلة والغرض منانه يكون اهد عن تذكر النساء وبعد العهد من أقوى على عدم التذكر ع ش على مر (قوله وان لم يكن له حق في الصلاة) أى عند وجود الاقارب شو برى (قوله الاقرب فالاقرب) فيقدم الاب ثم أبوه وان علائم الابن ثم ابناؤه وان نزل ثم الاخ الشقيق ثم لادخ الاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم الاب ثم ابوالام ثم الاخ منها ثم الخال ثم منها والرتب المذكور منسوب زى (قوله فعبدها) استشكل بان الامة لا تغسل سيدها لاقطاع الملك بالوط وهو بعينه موجود وهذا أجيب باختلاف البابين اذ الرجل ثم يتأخر عن النساء وهنا يتقدم حتى ان الرجل الاجنبى يتقدم هنا على المرأة وعبد الميتة أولى منه زى (قوله لتفاوتهم فيها) أى الشوق والدمسوح أضعف من المحبوب والخصى لانه لم يبق له شيء من الآتين والمحبوب أضعف من الخصى لجذب ذكره مشيخنا (قوله فذروهم الخ) وقضية كلامهم ان الترتيب مستحب لا واجب مر (قوله فأجنبى صالح) الافضل فالأفضل ثم النساء بعد الاجنبى كترتيبهم فى النفس والخنايا كالنساء كذا قاله شيخنا حل (قوله أقرع) أى ندبا ع ش على مر (قوله كاسرت الاشارة اليه) أى فى النفس قوله فان تنازع فى هذا وانظرا لآية أقرع زى (قوله وسن كونه ترا) عطف مصدر مرعى على مصدر مؤزل شو برى قال مر وأما الواجب فى المدخل فهو ما اتصل به الكفاية (قوله محجب الحاجة) فلواتهت الحاجة بآتين مثلاً بدعيهما ثالث مرعاة للورتبة ع ش على مر (قوله كانوا ثلاثة) وهم على والعباس وابنه الفضل وفى رواية أخرى بعة على والفضل بن العباس وأسامه وعبد الرحمن ابن عوف وقوله فسترهم على والعباس وابنه الفضل وقم وشرفان مولاه صلى الله عليه وسلم برماوى (قوله وستر القبر بثوب عند الدفن) عبارة شريفة عند ادخال الميت فيه أى القبر والظاهر ان المراد بقبر القبر المحسوس لثى وبه تدعى تعبير الشارح بالدفن لان الظاهر منه ادخال الميت ذلك ويحتمل ان المراد بالقبر الحفرة فستر القبر قبل ادخال الميت فى الحفرة حل (قوله عند الدفن) مفهوماً لانه لا يندب ذلك عند وضعه على التشوش ويذنب ان يكون متباحا ع ش على مر أى ستره حال وضعه على التشوش مباح وان كان يندب ستره بعد ذلك (قوله وان يقول مدخله) أى وان تعدد ع ش (قوله بسم الله)

وسلم) الابنايع والامهر به واما الترمذى وحسنه ماوى ر واية وعلى ستر رسول الله (د) ان (بوضع في القبر على يمينه) كافي الاضطجاع

أى أدخله مستعينا باسم الله على ملاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أى ومات على ملاه رسول الله وأدقته على ملاه رسول الله وسن زيادة الرحمن الرحيم كافى الماوردى لان الرحمة مناسبة للقيام وسن أن يز بد من الدعاء ما يليق بالحال كاللهم افتح أبواب السماء لرجوعه وأكرم زله وسع مدخله وسع له فى قبره فقد ورد ان من قيل ذلك عند دفنه رفع الله عنه العذاب أربعين سنة **(قوله)** وبوجه للقبلة وجوبا أى فى المسلم وبوجه الكافر لاى جهة كانت وقوله وبوجه لرفع أخدامن قوله وجوبا بالذوق أى بالنصب لكان التقدير وسن أن وجهه وجوبا وهو فاسد ولعل هذا هو حكمه حذف ان من كلام الشارع **(قوله)** تنزى يلاه منزلة المصلى يؤخذ منه عدم وجوب استقبال القبلة بالكفار علينا وهو كذلك فيجوز استقبالهم واستقبالهم نعم لو مات ذمية وفى جوفها جنين مسلم بلغ أو ان نفخ الروح فيه جعل ظهرها للقبلة وجوبا بالتوجه الجنين للقبلة حيث وجب دفنه لو كان منفصلا لأذوجه الجنين أظهر أمه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار شرح مر أمألسنة فى نراى هي لا مافى بطناح ش على مر **(قوله)** فلو وجه لغيرها أى ولو إلى السماء فيشمل المستقيم ولو رفعت رأسه فلا قسور فى عبارته شيئا وعبرة مر فان دفن يستدبر أو مستلقيا نبش حتا ان لم يتغير والا فلا **(قوله)** حتى لا ينسكب تعليل لقوله وان يستدبر وجهه لا وقوله ولا يستلقى تعليل لقوله وظهره لا وجب نبشه لو انسكب واستلقى هذا الدفن وكذا الوفاة لغيره أو التراب عليه كذلك ويجوز نبشه واصلاحه ونقله إلى محل آخر نعم لو انهار عليه التراب قبل تسوية القبر وقبل سد وجهه بصلحه قل وبرماوى **(قوله)** بوجه الأيمن أى بعد ازالة الكفن لا مافى بلغى انظار النمل وقوله اليه أى إلى نحو اللبنة **(قوله)** وأن يسد فتحة ظاهر صنيعه من استجب السد جواز اهالة التراب عليه من غير سد وذهب جمع إلى وجوب السد وحسوة اهالة التراب مافى ذلك من الازراء بالميت وقر شيعتنا زى ان السدان زئم على عدم اهالة التراب على الميت وجب والاندب وعلى كل يحمل كلام جمع حل ومر **(قوله)** بوجه الأيمن أى ندبا وكان عدد لبنات حده صلى الله عليه وسلم تسع لبنات كافى مسلم قل **(قوله)** بكسر لبن بكسر الكاف وفتح السين وسكونها شوى برى **(قوله)** وطين فيه به على ان اللين وحده لا يكتفى ولا يندب الاذان عند سده خلافا لبعضهم برماوى **(قوله)** ومحنة بكسر الميم وجهه اتحاد بفتح الميم سميت بذلك لوضع الحسد عليها شيئا **(قوله)** لمحتج اليه أى الصندوق فالتفصيل انما هو فيه ويدل على هذا قول الشارع أما اذا احتج الخ **(قوله)** لان فى ذلك اضعاف مال أى لعرض شرعى وهو تعظيم الميت فلاتناق بين السلة والمعلول لان الاضعاف انما تكون محرمة اذا لم تكن لعرض شرعى **(قوله)** أما اذا احتج الى صدوق يؤخسن هذا ان بقاء الميت مطلوب وان الارض التى لا تلبس به أو لى من الارض التى تلبس به يعاكس ما يتوهم شرح مر وقوله مطلوب لان تتم لروح من البدن ألت من تعميها وحدها **(قوله)** وجاز دفنه ليلا أى لانه صلى الله عليه وسلم دفن ليلا وبكر وعمر وعثمان كذلك بل قد صلى الله عليه وسلم أيضا تم تدب الامام مع الكفار من الدفن نهارا ان أظهره وبرماوى **(قوله)** مطلقا أى نحو أمألا **(قوله)** فلا يجوز أى جواز استوى الطرفين اذا اعتمد الكراهة تنزيها وهذا فى غير موضع مكة مافيه فلا حمة ولا كراهة قياسا على الصلاة فيه حل وزى قال الشوى برى رأيت بخط شيئا ناهى شرح الروض ان الاوجه يحرم الدفن عند تحرى الأوقات المكروهة والحرم المكس وان يحرم الصلاة فيه والفرق ظاهر اه ولعل الفرق ان الصلاة ايضا غفرت لوها فاعتذر فعلا بذلك وكذلك الدفن وأيضا النص عليها فى حديث يابى عبد مناف الخ به روفه **(قوله)**

هند النجوم وتعبير  
كافى المجموع بالتعبير  
أهم من تعبيرة بالمعد  
(ووجه للقبلة وجوبا)  
تنزى يلاه منزلة المصلى فلو وجه  
لغيرها نبش كإساقى أو لا  
على يساره كره ولم يندب  
والتصريح بالوجوب من  
زبادى (و) ان يستدبر وجهه  
ورجله (الى جداره) أى  
القبر (وظهره بوجه لينة)  
كحجر حتى لا ينسكب ولا  
يستلقى ويرفع رأسه نحو  
ابنة ويغشى بجمده الأيمن  
اليه والى التراب (و) أن  
(يسد فتحة) بفتح الفاء  
وسكون التاء (بصوبين)  
كبابن بان يبنى بذلك ثم تسد  
فرجه بكسر الباء وطين أو  
نحوها لان ذلك البغ فى  
صيانة الميت من النباش ومن  
منع التراب والمواءم ونحو  
من زبادى (كره) ان يعمل  
له (فرائض وعبادة) بكسر  
الميم (ومستدوق لمحتج  
اليه) لان فى ذلك اضعاف  
مال أما اذا احتج الى  
صدوق لنداءه ونحوها  
كرخاوة فى الأرض فلا  
يكروه ولا تنفذ وصيته به الا  
حينئذ (وجاز) بلا كراهة  
(دفنه) ليلا (مطلقا) ووقت  
(كراهة صلاته يتحره)  
بالاجماع بخلاف ما ذكره  
فلا يجوز وعليه حل خبر  
مسلم عن عقبه بن عامر  
ثلاث ساعات نهارا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيه

وَأَنْ تَقْبِرَ) بَابُهُ ضَرْبٌ وَفَصْرٌ أَيُ دَفْنٌ وَأَمَّا ضَبْطُهُ فَبُضْمُ النَّوْنِ وَكُسْرُ الْبَاءِ مِنْ أَقْبَرٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ فَقَطْلًا لَنْ مَعْنَى أَقْبَرَهُ إِلَى إِصْغَارِهِ وَأَمَّا الَّتِي فِي الْحَدِيثِ فَضَائِعُهُ قَبْرٌ بِمَعْنَى دَفْنٍ (قَوْلُهُ وَذَكَرَ) وَقْتُ الْخَمِيرِ رَاجِعٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَقَدْ ذَكَرَ لِمَنْ رَأَى أَيْ أَمِنْ الشَّارِحِ شَيْخَنَا (قَوْلُهُ وَقْتُ الْإِسْتِوَاءِ) هِيَ الْأَوْقَاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالزَّمَنِ وَقَطْعُهُ أَنَّ الْوَقْتَ الْمُتَعَلِّقَ بِالْفِعْلِ كَقَوْلِي الصَّبْحَ وَالْعَصْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ وَبِهِ قَالَ الْأَسَنِيُّ قَالَ وَكَلامُ الْأَصْحَابِ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّهُ وَقَالَ الْأَزْكَرِيُّ الصَّوَابُ التَّعْبِيرُ وَهُوَ كَمَا قَالَ شَرْحُ مَرٍ (قَوْلُهُ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِهِ وَغَيْرِهَا أَفْضَلُ) أَيُ لَنْ عِبَارَةٌ الْأَوَّلُ تَقْتَضِي أَنْ غَيْرِهَا فِيهِ أَفْضَلُ أَنْ جَعَلَ عَلَى بَابِهِ وَأَنْ أَوَّلًا فَالْأَوَّلَى دَلِيلٌ فِيهِ أَوَّلَى (قَوْلُهُ وَدَفْنٌ بِعَقْبَةٍ أَفْضَلُ) وَفِي أَفْضَلُ بِعَقْبَةٍ بِالْبَلَاءِ أَوْ يَكْرَهُ الدَّفْنَ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنْ تَدْعُو إِلَيْهِ حَاجَةً وَمَصْلَحَةً عَلَى أَنْ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى لَمْ يَكْرَهُ وَهُوَ مُتَّحِدٌ فِيهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي بَيْتِهِ لِاخْتِلَافِ الْأَصْحَابِ فِي مَدْفَنِهِ خُلُوفُهُمْ مِنْ دَفْنِهِ بِالْقَابِ مِنْ التَّنَازُعِ وَلَنْ مِنْ خَوَاصِ الْأَنْبِيَاءِ دَفْنُهُمْ بِمَجْلٍ مَوْتَهُمْ أَيُ حَيْثُ مَكَانُ الدَّفْنِ فِيهِ قَانٌ لَمْ يَكُنْ نَقْلُوا كَأَنَّ مَا تَوَاعَى سَقَبًا لَتَأْتِيَ الدَّفْنَ فِيهِ فَالظَّاهِرُ دَفْنُهُمْ تَحْتَ الْمَوْضِعِ الَّذِي مَاتُوا فِيهِ بِحَيْثُ يُجَازِيهِ كَأَنَّ حُجَّ وَعَشٍ (قَوْلُهُ وَكَرْمِ مَيْتِهَا) فِي كَلَامِهِ شَاعِرٌ بَعْدَ الْكَرَاهَةِ عِنْدَ الْقَبْرِ لِلتَّفَرُّدِ قَالَ الْأَسَنِيُّ وَفِيهِ إِحْتِمَالٌ وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِصَحْرَاءٍ أَوْ فِي بَيْتٍ مَسْكُونٍ أَهْ وَالتَّفَرُّقُ أَجْزَأُ مِنْ بَلْ كَثِيرٌ مِنَ التَّرْبَةِ مَسْكُونَةٌ كَالْبَيْتِ قَالُوا جَمْعُ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ فَيُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ أَنْ عَمَلَ الْكَرَاهَةِ حَيْثُ كَانَ مُنْفَرِدًا فَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً كَجَمْعٍ كَثِيرٍ أَوْ زَمْنًا فِي الْمَيْتِ لِيَلِجَةَ الْجَمْعُ قَرَأَ تَقْرَأَنَّ أَوْ يَارْتَفِعُ يَكْرَهُ شَرْحُ مَرٍ (قَوْلُهُ وَدَفْنٌ اثْنَيْنِ مِنْ جَنَسٍ) أَيُ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنَسٍ وَهَنَّاكَ حَرْمَةُ قَدَارِ الْجَوَازِ عِنْدَهُ عَمَلُ الْكَرَاهَةِ عَلَى اتِّحَادِ الْجَنَسِ أَوْ اخْتِلَافِهِ مَعَ الْحَرْمَةِ وَنَحْوِهَا كَأَسْيَأُ فِي قَوْلِهِ ابْتِدَاءً وَأَمَّا بَابُ الْفَتْحِ عَلَى الْمَيْتِ وَبُذْعُ عِنْدَهُ مَيْتٌ آخَرٌ فَيَحْرُمُ دَفْنُهُمْ مَعَ اتِّحَادِ الْجَنَسِ أَوْ مَعَ حَرْمَةٍ وَالتَّعَدُّدِ تَحْرِمُ حَيْثُ لَازِمٌ وَرَقْمًا مُطْلَقًا ابْتِدَاءً وَدَوَامًا وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ حَرْمَةٌ وَاتِّحَادُ الْجَنَسِ لَنْ الْعِلَّةُ التَّأْذِي مَرٍ وَعَشٍ وَبَنِي أَنْ يُلْحَقَ بِالْإِثْنَيْنِ وَاحِدٌ وَبَعْضُ بَعْضٍ تَأْذِي وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ صَغِيرَيْنِ (قَوْلُهُ كَثَرَةُ الْقَوَى) أَيُ

وَبَنِي أَنْ يُلْحَقَ بِالْإِثْنَيْنِ وَاحِدٌ وَبَعْضُ بَعْضٍ تَأْذِي وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ صَغِيرَيْنِ (قَوْلُهُ كَثَرَةُ الْقَوَى) أَيُ وَعَسَّرَ أَفْرَادًا كُلَّ وَاحِدٍ بِقَبْرِ أَحَدٍ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَجَبَ حَيْثُ كَانَ بِعَدَمَةِ بَقِيَّةِ الْبَلَدِ إِخْرَاجُ بَعْضِهِمَا عَنِ الدَّفْنِ فِيهِ بَلْ حَيْثُ مَكَانٌ لَوْ فِي غَيْرِهِ وَلَوْ كَانَ بَعِيدًا وَجَبَ حَيْثُ كَانَ بِعَدَمَةِ بَقِيَّةِ الْبَلَدِ وَسَهْلٌ زِيَارَتُهُ عَشٍ (قَوْلُهُ فِي قَدَمِهَا أَفْضَلُهَا) وَهُوَ الْإِخْرَاجُ بِالْأَمَامَةِ شَرْحُ مَرٍ (قَوْلُهُ فِي نَوْبٍ وَاحِدٍ) قِيلَ الْمُرَادُ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ تَجْمِيعُ بَعْضِهِمَا بِحَيْثُ تَتَلَقَّى بِشَرْتَهُمَا بَلْ الْمُرَادُ أَنْ يَكُونَ عَلَى كُلِّ نِيَابَةٍ وَلَكِنَّهُ يُضْعِفُ بِجَنْبِ الْآخَرِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ وَهَذَا تَأْوِيلُ بَعِيدٍ وَأَمَّا الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ الْوَقْتَ كَانَ وَقْتُ عَجْزٍ وَجَيْثُ لَفَيْضِ الثَّيَابِ الَّتِي وَجِدَتْ كَانَ فِيهِ مَعْتَبَرٌ بِسَبْعِ اثْنَيْنِ بِدَرَجَانِ فِيهِ فَعَمَلٌ فِيهِمَا ذَلِكَ وَلَا يَزِمُ مِنْ ذَلِكَ تَحْصِيسُ هَوْنِهِمَا لِامْكَانِ أَنْ يَجْعَزَ بَيْنَهُمَا بِذَنْوَ وَنَحْوِهِ مَشْرُوحُ الشُّكَاةِ شَوْ بَرَى وَحُفْرَةٍ قَبْرِ فَوْجِدَةٍ عَظِيمَةٍ قَبْلَ فِرَاقِ الْحَفْرِ أَعَادَهُمْ لِيَتِمَّ الْحَفْرُ وَإِنْ ظَهَرَ ذَلِكَ بَعْدَ تَعَامُلِهِ فِي جَانِبٍ بَعْدَ حَفْرِهِ وَدَفْنِ الْمَيْتِ بِجَانِبِ آخَرَ فَإِنْ كَانَ الْقَبْرِ لِحْدَانِ وَدَفْنِ بِأَحَدِهِمَا مَيْتٌ ثُمَّ أَرَادَ دَفْنَ آخَرٍ بِالْحَدِّ الْأَوَّلِ يَحْرُمُ نَبْشُ الْقَبْرِ حِينَئِذٍ حَيْثُ تَظَاهَرَ رَأْيُهُمْ مِنَ الْمَيْتِ الْأَوَّلِ حَلِّ وَزِي (قَوْلُهُ خِلَافٌ مَاذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنَسِهِ) كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ إِلَى الْمَقْبَرَةِ الْآخَرِ لِاتِّهَامِ صُورَةٍ مِنْ صُورِ الْمَطْلُوقِ شَيْخَنَا (قَوْلُهُ وَخَرَجَ بِالْجَنَسِ الْخ) هَلْ يَقْدَمُ الْخَنِي عَلَى أُمِّهِ إِحْتِبَاطًا أَمْ هِيَ قَالَ الشَّيْخُ فِيهِ نَظَرٌ (أَقُولُ) وَيَبْنِي تَقْدِيمُهَا لَنْ جِهَةً تَقْدِيمُهَا بِحَقِّقَةٍ خِلَافَ الْخَنِيِّ شَوْ بَرَى (قَوْلُهُ كَرَمٌ) لِلْعَمَلِ تَحْرِيمِ الْجَمْعِ مُطْلَقًا لِالْأَضْرُورَةِ

جَنَسٌ وَفَرَى لَافِرَعٍ إِلَى آخَرِهِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَخَرَجَ بِالْجَنَسِ مَا لَوْ كَانَ مِنْ جَنَسَيْنِ حَقِيقَةٍ كَذَكَرَ وَأَتَى أَوْاحِدًا لَا تَخْتَلِفَانِ قَانٌ كَانَ فِيهِمَا حَرْمَةٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ وَسَيِّدَةٌ كَرَمَهُمَا بِقَبْرِ الْإِخْرَاجِ بَلَاءً كَدَّرُورَةٍ

برماوى (قوله وحيث جمع بين اثنين) أى وان كان الجمع محرم ما بان لم تدع ضرر و رة اليه ع ش على  
 هر (قوله جعل بينهما) أى نديان لم يكن مس والواجب برماوى (قوله وقدم من جنسين الذكري)  
 أى قدم وضعه الى جدار القبر وهذا قبل وضع الفضول فى اللحد ولو على شقيقه والا فلا ينحى عن مكانه  
 لانه ازاراه ويقدم فى الكافر بن أخفهما كافر أو عصيانا برماوى (قوله وقدم بعض ذلك) أى فى قوله  
 ويقدم الابن على أمه (قوله وسن لن دنا) أى حضر الدفن ولو بعد شو يرى أى ولو امرأة ومحل  
 حيث لم يؤدقر بهما من القبر الى الاختلاط بالرجال كافى ع ش على هر (قوله بأن كان على شقيقه)  
 عبارة شرح هر وضابط الدنو ما يحصل معه مشقة طوافه فيما يظهر فى لم يدن لا يسن له ذلك لاشقة  
 فى الذهاب اليه لكن قال فى الكفاية انه يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للبعيد أيضا  
 واستظهره الولي العراقى وهو العتمة على انه يمكن اجمع بينهما بحمل الاول على التأني كيقول المصنف دنا  
 ليس بقيد (قوله ثلاث حثيات) أى حثو ثلاث حثيات فهو على حذف مضاف لان الحثيات اسم  
 للعين من التراب ولا يتعلق بها حكم والحثو الاخذ بالكفين معاً أو أحدهما لمعمل طيب ذلك ما لم يكن به  
 نجاسة وهو رطب لافيه من التضمخ بالنجاسة وكون التراب من تراب القبر ومن جهة رأسه أولى ولو  
 فقد التراب هل يشر اليه أو لا فيه نظر والا قرب الثاني كافى البرماوى ونظر ماذا يفعل بها أعنى الحثيات  
 هل يرد بها للقبر أو لا وما حكمه ذلك وعبارة سم قوله ثلاث حثيات أى من تراب القبر على ما قيل به فى  
 شرح البهجة وعب وغيرهما ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابها أيضاً أخذ من التعليل بأن ذلك  
 للرضا بما صار اليه الميت اه عبارة هر لمافيه من امراة الدفن والمشارفة فى هذا الغرض و اظهار  
 الرضا بما صار اليه الميت اه وهى تفيد انها تراب القبر أخذ من التعليل الاول وأنه لا فرق فى ذلك بين أن  
 يلقى بذلك أولاً أخذ من التعليل الثانى فراجعه **فقاعدة** ورد أن أخذ من تراب القبر بيده  
 حال ارادة الدفن وقرأ عليه ما أنزلناه سبع مرات وجهه مع الميت فى كفنه أو قبله يعقب ذلك الميت فى  
 القبر علقمى ع ش على هر وقبل وينبى الاكتفاء بذلك مرة واحدة وان تعدد الملقون  
 (قوله ويسن أن يقول مع الاولى الخ) ويستحب أن يقول مع ذلك فى الاولى اللهم اقمه عند المسئلة  
 حجه وفى الثانية اللهم اقمه أبواب السماء لروحه وفى الثالثة اللهم جاف الارض عن جنبه كافى شرح  
 هر وقوله اللهم افتح أبواب السماء لروحه لا ينافى هذا ان روحه يصعد بها عقب الموت لا ناقول ذلك  
 الصعود للعرض ثم يرجع بها فتكون مع الميت الى أن ينزل قبره فقبليه السؤال ثم تفارقه وتذهب الى  
 حيث شاء افة ع ش على هر (قوله وان بهال بمساح) بفتح الميم جمع مسحاة بكسر ها وهى آلة  
 تمسح بها الارض ولا تكون الا من حديد بخلاف الجفرة فاتها تكون من الحديد وغيره (قوله ويسن  
 أن لا يزداد على تراب القبر) أى لم يحتج لذلك لاجل ارتفاعه ولا زبديله أخذنا بما به حف  
 (قوله فتمت جماعة) أى بقدر ما ينحرجز وروى فى له اه حج ع ش على هر (قوله)  
 يسألون له التثبيت) كان يقولوا اللهم ثبته على الحق اللهم لقنه حجه فاعلوا توابه فى ذلك كانه كرى القبر  
 لم يكونوا آئين بالسنه وان حصل لهم تواب على ذكرهم وبقي آيتانهم به بعض سؤال التثبيت هل هو  
 مطلوب أو لا فيه نظر والا قرب الثاني ومثل الذكر بالاوى الاذان فلوا توابه كانوا آئين بغير المطلوب  
 منهم كافى ع ش على هر والمراد انهم يسألون له التثبيت ان كان مكافأ غير شهيد وغيره لانه  
 الآن يستل قبله من خوف الفتنة قال فى الايعاب والظاهر أن المراد بها ما غير حقيقة التثبيت لانه  
 مات على الاسلام بل نحو التلجلج فى الجواب وعدم المبادرة اليه وأجى والمالكين له فى صور رغبه حسنة

و حيث جمع بين اثنين جعل  
 بينهما حاجز تراب وقدم من  
 جنسين الذكر كرم الخثي ثم  
 للمرأة وتقدم بعض ذلك  
 (وسن لن دنا) من القبر  
 بأن كان على شقيقه كالجبر  
 به الشافعى رضى الله عنه  
 (ثلاث حثيات تراب)  
 بيده جميعا لانه صلى الله  
 عليه وسلم شامان قبل راس  
 الميت ثلاثا رواه البيهقي  
 وغيره وبأسناد جيد ويسن  
 أن يقول مع الاولى منها  
 خلفنا كم ومع الثانية وفيها  
 نعبد كم ومع الثالثة ومنها  
 نخرجكم نارة أخرى (و)  
 سن (أن بهال) عليه  
 (بمساح) أو ما فى معناها  
 امراة بكسر الميم الدفن  
 ويسن أن لا يزداد على تراب  
 القبر لئلا يعظم شخصه  
 (فتمت جماعة) عنده  
 ساعة (يسألون له التثبيت)

نفر يبالى يعرف فيزاور محترم  
ولأن قبره صلى الله عليه  
وسلم رفع نحو شبر وراه ابن  
حيان في صحيحه فإن لم  
يرتفع ترابها فلا روجه  
أن يراه وخرج بز يادق  
(بدارنا) ما لم يات مسلم  
بدار الكفار فلا يرفع قبره  
بل يحنى للاتباع سؤاله إذا  
رجع المسلمون وأحق به  
الأذى في السكنى التي تصاف  
نفسها لسرقته كقنه أو  
لعداوة أو لنحوهما  
(وتسطيعه أولى من  
تسليمه) كما فعل بقبره  
صلى الله عليه وسلم وقبرى  
صاحبه رواه أبو داود  
بأسناد صحيح (وكره جلوس  
دونه عليه) لأنهم عنهما  
رواه في الأول مسلم وفي  
الثاني الترمذي وقال حسن  
صحيح وفي معناهما الانكسار  
عليه والاستناد اليه وبما  
صرح في الرخصة (بلا  
حاجة) من زيادتي مع  
التصرح بالكرهية فإن  
كان الحاجة بأن لا يصل إلى  
ميتة ولا لا يمكن من الخفر  
الابوت فلا كراهة (و)  
كره (تجصيصه) أي تبييضه  
بالجص وهو الجبس وقيل  
الجير والمراد هاتهما أو  
أحدهما (وكاتبه) عليه  
سواء كتب عليه اسم  
صاحبه غير في لوح عند  
رأسه أم في غيره (وبناه

المظهر شورى والصحيح أن السؤال في القبر خاص بهذه الأمة نشر بفالنينا بسبب سؤال المكين عنه  
دون غيره من الأنبياء قال السيوطي  
ولم يكن لأمة من الأمم \* من قبلنا فط سؤال بالمزم  
وقال أيضا السؤال سبع مرات في سبعة أيام بالنسبة للؤمن الظاهر الشرف وأربعون مرة بالنسبة للنافق  
تو يخاله (قوله للإتباع) عبارة شرح مر لأنه عليه الصلاة والسلام كان إذا فرغ من دفن  
الميت وقف عليه وقال استغفروا لأخيكم وأسألوا الله التثبيت فانه الآن يستل اه (قوله وان يرفع القبر  
شبرا) فلوز يدعى الشبر كان مكروها وقيل خلاف الأولى برماوى وعش (قوله فلا يرفع قبره  
بل يحنى) وهل ذلك واجب ومنه دواب وبني أن يكون ذلك واجبا إذا غلب على الظن فعلهم به ذلك  
عش على مر (قوله وتسطيعه) بأن يعرض فيجعل كالسطح وانسديم أن يجعل كسنام البير  
(قوله كما فعل بقبره صلى الله عليه وسلم) وأما في البخارى عن سفيان رأيت قبر النبي صلى الله عليه  
وسلم مسنفا فاعاسم بعد سقوط الجدار عليه في زمن الوليد وقيل في زمن عمر بن عبد العزيز وزلا يؤثر في  
ذلك كون السطح صار شعارا للروافض السنة لا تترك بموافقة أهل البدع فيها وقول على أمرى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تدع قبر أمشر فالاسو به لم يرد به تسوية الأرض بل تسطيعه جمعا  
بين الأخبار برماوى (قوله وكره جلوس) أي أن كان محترما أما غير المحترم كقبر مندرى في فلا  
كرهية فيه والظاهر انه لاجرة القبر الذي في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كف الأذى عن أحيائهم  
أذا وجدوا ولا شك في كراهة المكث في مقابرهم ومحل ما ذكر من كراهة الجلوس والوطء في المحترم عند  
عدم مضي مدة يتبين فيها أنه لم يبق من الميت شيء في القبر سوى عجب الذنب فإن مضت فلا بأس بالانتفاع  
به ولا كراهة في مشيه بين المقابر بنقل على الشهور كما في شرح مر وقوله فلا كراهة فيه أي في  
الجلوس والوطء وبني عدم حرمة البول والانتفوط على قبورهم أي المرتد والخمر في لعدم حرمتها  
ولا عبرة بتأذى الأحياء وقوله لكن ينبغي اجتنابه أي وجوب باقي البول والغائط وتبذ في نحو الجلوس  
عليه وقوله ولا كراهة في مشيه بين المقابر بنقل أي ما لم تكن متنجسا بنجاسة رطبة ولا في حرم ان  
مشي به على القبر أما غير الرطبة فلا عش (قوله ووطء عليه) أي القبر الذي لم يسلم ولو مهرافما يظهر  
وظاهر ان المراد به محاذي الميت لا ما اعتبره التحويط عليه فإنه قد يكون غير محاذ له لا سيما في اللحد  
ويحتمل الحاق ما قرب منه جدابه لانه يطلق عليه أنه محاذ له اه حج شورى (قوله للهي  
عنهما) والحكمة فيه تو قير الميت واحترامه وأما خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لأن يجلس أحكم  
على قبره خير له من أن يجلس على قبره ففسر الجلوس عليه بالجلوس للبول والغائط ورواه ابن وهب أيضا  
بلفظ من جلس على قبره يبول عليه أو يتغوط الخ وهو عام بالإجماع شرح مر (قوله وفي معناهما  
الانكسار عليه) أي يجنبه والاستناد اليه يبظهر فهم متقاربان ح ف والظاهرهما في معنى  
الجلوس فقط في شرح مر ما يقتضى ذلك (قوله بلا حاجة) لم يبين الشارح مفهومه إلا بالنسبة  
لوطء وكذلك صنع مر (قوله إلى ميتة) أي من يرتد يارنه وان لم يكن ميتة (قوله وكره  
تجصيصه) أي ظاهره أو باطنا (قوله بالجبص) بفتح الجيم وكرها برماوى (قوله وكتابه عليه)  
أي إذا كان وليا أو علما وكتب اسمه ليزار ويحترم (قوله وخرج تجصيصه طينته) أي فلا  
يسكره بل يباح وبكره أن يجعل على القبر مطلقا وان قبل التابوت الذي يجعل فوق القبر كما يكره تقبيل  
القبر واستلامه وتقبيل الاعتناء عند الدخول لزيارة الأولياء نعم أن قصد بتقبيل أضرحتهم أي

عليه) كقبة أو بيت للهي عن الثلاثة رواه فيها الترمذي وقال حسن صحيح وفي الأول والثالث مسلم وخرج تجصيصه طينته خلافا

أي البناء (مسبلة) بأن جوت عادة أهل البلد بالدفن فيها كما لو كانت موقوفة ولأن البناء يتأبد بعد انقضاء الميت فلو بني فيها هدم البناء كما صرح به الأصل بخلاف ما لو بني ملكه وانصهرج بالتحريم من زيادتي وصرح به في المجموع (وسن رشه) أي القبر (عماء) لأنه ملى عليه وسلم فعل ذلك بقبر سعد بن معاذ رواه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون رواه البرزوالقني فيه التناول بتبريد المصنوع وحفظ القراب ويكره رشه عماء الورد (ودضع حمى عليه) لأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبائنه إبراهيم رواه الشافعي وسن أيضا موضع الجريد والريحان ونحوهما عليه (د) وضع (ججراو) خشب عند رأسه وجع أهله بموضع واحد من المقبرة لأنه صلى الله عليه وسلم وضع حجر أي صخرة عند رأس عثمان بن مظعون وقال أعلم بها قبري أخى وأدفن اليه من مات من أهلي رواه أبو داود بإسناد جيد وتعييرى بأهله أعم من تعبيره بأقارب (وزيارة قبور) أي قبور المسلمين (لرجل) خبره وسلم كنت

وأعتابهم التبرك لم يكره وهذا هو المتمدن برماوى (قوله) وحرم أى البناء) ظاهره أو باطنا وإن لم يشعق وفهوا محل ذلك ما لم يكن الميت من أهل الصلاح ومن تم جازت الوصية بعمارة قبور الصالحين لما في ذلك من أحياء الزياراة ذلك حل ومن البناء ما اعتد به جعل أر بعثة حججهم بعمارة قبورهم بالقبور أعلم من التعديل بقوله ولأن البناء الخ كفى حج قال سم إذا كان كانت الحجارة المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه (قوله) كالمكانت موقوفة) أى قياسا على الموقوفة وبعبارة شرح مدر ومثله الموقوفة بالأولى واعتراض بأن الموقوفة هي المسبلة وعكسه ورد بأن تعريض المسبلة بدخل مواتا اعتادوا الدفن فيه فهذا يسمى مسبلا موقوفاً فأنصع ماذا كره الشارح فالمسبلة أعم شوى روى برماوى (قوله) بعد انقضاء الميت) أى فيحرم الناس من تلك البقعة حجج (قوله) فلو بني فيها هدم البناء) ولو مسجد أو مأوى للزائرين إلا أن استنجع إلى البناء فيها تخوف بنش سارق أو سبع أو شفرقة بسبل فلا يهدم إلا ما حرم وضعه ومن السبل قراصة مصر فهدم ما بها من البناء أن عرف حاله في الوضع فإن جعل حاله تركه جلا على وضعه حتى كفى البناء الذى على ساقه الأهار والشوارع اه ع ش على مدر وقوله فهدم ما بها أى سادقة لساننا الشافعي لأنها كانت قبل الوقت دار الإين عبد الحكيم ع ش ولا يجوز زرعه شئ في المسبلة وإن يقين بلامن به لأنه لا يجوز إلا ارتفاع ما به الدفن فيقلع وقول المتولى يجوز بعد البناء محمول على المداوكة حجج ع ش على مدر (قوله وسن رشه) أى القبر أى بعد الدفن ما لم ينزل مطر يكتفى حجج وينبى أنه لو ثبت عليه حشيش أكتفى به عن وضع الجريد الأخضر الآتى قياسا على نزول المطر ويحتمل خلافه ويفرق بأن زيادة الماء بعد نزول المطر الكافى لامتني للحصول المقصود من تعمد التراب بخلاف موضع الجريد يزداد على الحشيش فإنه يحصل به يذوقه لئلا يتسبج الجريد ع ش على مدر (قوله عماء) أى ظاهره كونه بارداً وأولى ويحرم بالنجس لأنه فيه إزاره ومن قال يكره يعمل على كراهة التحريم برماوى (قوله) يتبريد المصنوع) قال في المصباح المصنوع بفتح الميم والجيم موضع الضجوع والجيم مضاعف ع ش على مدر (قوله) ويكره رشه عماء الورد) أى لأنه أضاع عمال وأنعم يحرم لأنه بفعل الغرض صحيح من أكرام الميت وأقبال الزوار عليه طيب ريح البقعة به فسقط قول الأسنوى ولوقيل ينحرم به لم يبعد ويؤيد ما ذكره قول السبكي لأبى اليسير منه إذ قصد به حضور للملائكة لأنها تحب الرائحة الطيبة شرح مدر (قوله) ووضع حمى) أى صفار شرح مدر (قوله ونحوهما) أى من الأشياء الرطبة فيدخل فيه الرسم ونحوه من جميع النباتات الرطبة وبعبارة شرح مدر ويستحب وضع الجريد الأخضر على القبر لا التبايع وكذا لا التبايع ونحوه من الأشياء الرطبة ويمنع على غير ما سلكه أخذ من القبر قبل يسلمه لعم الأعراس عنه فليس جاز زوال نفعه المقصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار اه قال ع ش عليه أما ما سلكه كان كان الموضوع مما يعرض عنه عادة حرم عليه أخذته لأنه صار حالاً لئلا وإن كان كثيراً لا يعرض عن مثله عادة لم يحرم ويظهر أن مثل الجريد ما اعتد به من وضع الشمع في ليالي الأعياد ونحوها على القبر فحرم من أخذه لعدم إعراض ما سلكه عنه وعدم رضاه بأخذه من موضعه اه (قوله) عند رأسه) ذكر للمار دى استحبابه عند رجليه أيضاً شرح مدر (قوله) وجع أهله) المراد بهم ما ينسب إلى وجه واليد وبعبارة شرح مدر ومنهم الأزد واج والعتقاء والحارم من الرضاع والمصاهرة ومنهم الأصدقاء اه وقوله بموضع أى ساحة من المقبرة وليس المراد بقبر واحد (قوله) أعلم) أى أعلمها علامة على قبر أخى أعره بها فهو من تعلم بمعنى جعل له علامة وقوله قبر أخى أى من الرضاع (قوله) وتعييرى بأهله أعم) أى لشموله للآز واج والعتقاء والحارم من الرضاع والمصاهرة ومنهم الأصدقاء حل دشوى برى (قوله) وزيارة قبور الخ



وردمن زار قبر ولديه أو أحدهما كتب له ثواب عمرة مقبولة وكتب له براءة من النار ويتأ كد ذلك يوم الجمعة تخبر أني نعم من زار قبر والده أو أحدهما يوم الجمعة كان كحجة **(قوله)** روح الميت لها ارتباط بقبره ولا تفارق أبدا لكنها أشد ارتباطا به من عصر الخسيس إلى شمس السبت ولذلك اعتاد الناس الزياره يوم الجمعة وفي عصر الخسيس وأما زيارته صلى الله عليه وسلم لشهداء أحد يوم السبت فلتحق يوم الجمعة مما يطلب فيه من العافى لعمري بعد عنهم عن المدينة قل وبرماوى وعش على **مر** **(قوله)** فباحة على المعتد نعم إن كانت الزياره قصدا الاعتبار وتذكر الموت كانت مندوبة مطلقا **اطف** **(قوله)** ولغيره مكرهه وقيل حرام تخبر من الله زيارات القبور وجعل على ما إذا كانت زيارتهن للتعبيد وليس على ما جرت به عادتهن أو كان فيها خروج محرم وقيل نباح إذا أمن من الاقتناع عملا بالأصل **شرح** **مر** **(قوله)** فنسب لها ومعلوم أن محل ذلك حيث أذن الزوج أو السيد أو وليه على **مر** **(قوله)** ومثله قبور سائر الخ والوجه عدم إلحاق قبورها بها وأخونها وبقيتها بل بها ذلك أخذ من اللمة وإن بحث ابن قاضي شبهة إلحاق **شرح** **مر** ومحل عدم إلحاقها بما يكونوا علماء أو أولياء على **مر** **(قوله)** وإن لم يسلم زائر أى لقبور المسلمين أما قبور الكفار فاقفاس عدم جواز السلام عليها كافي حال الحياة بل أولى كافي **شرح** **مر** والزائر ليس يقيد بل يشترط أن يسلم على القبور السلام على من فيه ولا يتجسس ذلك بالوقت لئلا تعبدت الزياره فيها ويسن أن يكون الزائر مستقبلا وجه الميت وإن يكون على طهارة ويتأ كد ذلك في حق الأقارب خصوصا الأبوين ولو كانوا ببلد آخر غير البلد الذى هو فيه وقبور مدغنيه الصلاة والسلام أنه قال ما من أحد يبر بغير أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورده عليه السلام كذا **مر** في شرحه وقوله كان يعرفه مفهومه أنه إذا سلم على من لا يعرفه وسلم لا يعرفه وأنه إذا سلم على من كان يعرفه في الدنيا لم يسلم عليه لم يعرفه والظاهر خلافه فيها وقوله إلا عرفه ورده عليه السلام في إشارة إلى أنه يؤدى إلى السلم حقه ولو بعد الموت وإن الله تعالى يعطيه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرد عليه ومع ذلك لا ثواب فيه لحيث على الدلان تكليفه قد انقطع بالموت كافي **عش** عليه **(قوله)** دار بالنسب على الاختصاص وهو أفصح والثناء وبالر بدل من كمشو يرى فيصكون بدل كل من كل ويكون هناك مضاف محذوف أى أهل دار كقوله ردينا **(قوله)** وأما إن شاء الله فإن قيل فائدة المشيئة مع أن المحقوق مقطوع به فأتى جواب حجج بان المشيئة فتترك أو هي للحق في لوقاة على الإسلام أو للحق مهم في هذه البقعة اه ومثله **شرح** **مر** **(قوله)** ولافتنا بدهم ويسن أن يزبد اللهم رب هذا الأجساد البالية والعظام النخرة التى خرجت من الدنيا وهى بك مؤمنة تنزل عليها رحمة منك وسلاما منى برماوى **(قوله)** فنظر العرف العرب وهو لا يعمل عليه **عش** **(قوله)** وإن يقرأ والأوبر له وليت قال شيخنا والتحقيق أن القراءة تنفع للميت بشرط واحد من ثلاثة أمور أما حضوره عنداه أو قصده له ولومع بعداه ودعاؤه ولومع بعداه أيضا اه **(قوله)** بعد توجهه إلى القبلة أى حال القراءة والدعاء وإن لم يرفع يديه في الدعاء وكونه واقفا أفضل برماوى وشو يرى **(قوله)** كقر به منه حيا أى بحيث لو كان حيالسمعه ولوقيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لأن أمور الآخرة لا يقاس عليها وقد يشهد له إطلاقهم من السلام على أهل القبرة مع أن موت المسلم لا يصل إلى جلتهم لو كانوا أحياء **عش** على **مر** ويذهب أن المراد كقر به منه باعتبار عاده معه بالفعل لا باعتبار مقام الميت ومقداره حتى لو كان عظاما بحيث يقتضى مقداره البعد عنه جدا لكن عادته مع الزائر التزلزل والبرك والتواضع وتقر به منه وقف عند زيارته على عادته معه على الحد الذى كان يقرب منه في الحياة وأنه لو كانت عظيمة

نهيكم عن زيارة القبور  
فروروها ما زيارة قبور  
الكفار فباحة وقيل  
عمرة (ولغيره) أى غير  
الرجل من اتقى وخشى  
(مكرهه) لقوله صلى الله  
وكثرة جوعها وألحق بها  
الخفى احتياطا وذكر  
حكمه من زيارته يدعى  
زيارة قبر غير النبي صلى الله  
عليه وسلم أما زيارة قبره  
فتسن لها كإبراهيم كافضه  
إطلاقهم في الحج ومثله  
قبور سائر الأنبياء والعلماء  
والأولياء (وإن يسلم زائر)  
فيقبول السلام عليكم  
دار قوم مؤمنين وأما شاء  
الله بكل ما يحقور وأمسلم  
زاد أبو داود اللهم لا تخرمنا  
أجروهم ولا تقتلنا بعدهم وأما  
قوله صلى الله عليه وسلم  
عليك السلام تحية الموتى  
فنظر العرف العرب حيث  
كان من عادتهم إذا سلموا  
على قبر يقولون عليك  
السلام (وإن يقرأ من  
انقرآن ما ينسر) (وبدعو)  
له بعد توجهه إلى القبلة لأن  
الدعاء ينفع الميت وهو عقب  
القراءة أقرب إلى الإجابة  
(وإن يقرب من)  
قبره (كقر به منه) في  
زيارته (حيا)

اليت من جهة السلطان فان كان مجرد التجبر والظلم والحال انه لا خير فيه لم يحترم بعد موته ولم يطلب  
 الابعاد منه وان كان فيه نوع خير وعند احترامه وطلب الابعاد عجب الحال هر قال في شرح الروض  
 نم لو كانت علته معه البعد وقد اوصى بالق بمقترب منه لانه حقه كما لو اذن له في الحياة قاله الزركشي  
 سم **(قوله احترامه)** ويؤخذ من هذا كراهة ما عليه علماء زوار الاولياء من دفعهم التوايوت وتعلقهم  
 بها ونحو ذلك والسنة في حقهم التأديب في زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعدهم قد راجت  
 به العادة في زيارتهم في الحياة تعظيما لهم واكراما قال حجج والتزام القبراء ما عليه من نحو تاويوت ولو  
 قبره صلى الله عليه وسلم بنحو يدومته قبيله بدعة مكرهة فبيحة وافقي هر بصد المكرهات حيث  
 قصد بتقبيلهما التبرك **زي (قوله وحرم غله)** أي وان أمن التغير لما فيه من تأخير بدفنه المأمور  
 بتقبيله وتعرضه لهلك حرمته شرح هر وقوله قبل دفنه ما بعد دفنه فسيأتي في قوله وحرم نبشه **(قوله)**  
 من مقبرة محل موته يؤخذ منه ان دفن أهل انبابة مؤانهم في القرافة ليس من النقل المحرم لان القرافة  
 صارت مقبرة لاهل انبابة فالنقل اليها ليس هتلا من مقبرة محل موته وهو انبابة هر أي ولا فرق في ذلك  
 بين من اعتاد الدفن فيها أو في انبابة فما يظهر ومثله يقال فاذا كان في البلد الواحد مقابر متعددة  
 كقابر النصر والرافة والاز بكية بالنسبة لاهل مصر فله الدفن في ايهامها لانه مقبرة ببلده بل ذلك وان  
 كان ساكننا يقرب أحد هاجد اللة لئلا كورة اه عى على هر **(قوله الامن بقرب مكة)** المراد  
 بالقرب مسافة لا تغير المات فيها قبل وصوله اليها والمراد بمكة جيع الحرم لانفس البلد قال الزركشي  
 وغيره أخذ من كلام الحب الطبري وغيره ولا ينبغي التحخيص بالثلاثة بل لو كان يقرب أهل الصلاح  
 واخبر بالحكم كذلك ان الشخص يقصد الجار الحسن ولو اوصى بنقله من محل موته الى محل من  
 الاما كن الثلاثة نفدت وصيته حيث يقرب أو من التغير كقوله الاذرى أما لو اوصى بنقله من محل موته  
 الى محل غير الاما كن الثلاثة فيحرم تنفيذها ويبحث بعضهم جواز له أحد الثلاثة بعد دفنه اذ اوصى به  
 ووافق غيره فقال هو قبل التغير واجب هذا والاجه عدم نقله بعد دفنه مطلقا كقوله في عى ولا أثر  
 لوصية ولو تعارض القرب من الاما كن المذكورة ودفنه بين أهله فالأولى كإيجته الشيخ حجة الله  
 تعالى شرح هر **(قوله وإيلياء)** بوزن كبرياء وحكي قصر ألفه وتشديد الياء أيضا وقال في المطالع  
 بحذف الياء الأولى وكسر الحزمة وسكون اللام وبالمر يقال الايلاء بالانساب واللام وهو غريب ومعناه  
 بيت الله براموى **(قوله فلا يحرم نقله اليها)** محل جواز نقله بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه لتوجه  
 فرض ذلك على أهل محل موته فلا يسقط عنهم يجوز نقله قال ابن شهاب وهو ظاهر وقضية ذلك انه لو  
 كان نحو السيل بمقبرة البلد يفسد هاجزهم النقل الى ما ليس كذلك اه شرح هر وقوله ييم  
 مقبرة البلد ويقصد هاهى ولو في بعض فصول السنة كان ان الماء يفسد هاجز من النيل دون غيره فيجوز  
 نقله في جميع السنة وقوله جاز لهم النقل الى ما ليس كذلك أي ولو لبلد آخر ليس الميت من الفساد وهذا  
 اذا كان غير شهيد اياه فلا ينقل أي وان كان يقرب أحد الاما كن الثلاثة لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم أمر في قتلى أحد ان يردوا الى مضارعهم وكانوا نقلوا الى المدينة كافي شرح هر والرشيدى  
 عليه **(قوله قبل البلا)** بكسر الباء مع القصر وبفتحها مع اللد خف **(قوله الاضرورة)** وليس  
 منها ما لو كفن في سرى فلا يجوز نبشه تجر بدمعه لان الكفن حق الله تعالى وهو مبني على المساحة  
 شرح هر **(قوله كدفن بلا طهر)** وكالودفت امرأة حامل تحين ترجى حيانه بأن يكون له ستة  
 اشهر فاكثر فيش جوفه او يخرج اذ شقه لازم قبل دفنه أيضا فان لم ترج حيانه فلا لكن يترك دفنها  
 الى موته ثم تدفن هر وقوله لكن يترك دفنها الى موته أي ولو تغيرت للبلاد دفن الجسد حيا عى

احترامه **(وحرم نقله)**  
 قبل دفنه من محل موته  
**(الى) محل (أبعد من)**  
 مقبرة محل موته ليدفن  
 فيه وهذا أولى من قوله  
 ويحرم نقله الى بلد آخر **(الا)**  
 من بقرب مكة والمدينة  
 وإيلياء أي بيت المقدس  
 فلا يحرم نقله اليها بل يختار  
 الفضل الدفن فيها **(و) حرم**  
**(نبشه)** قبل البلا عند أهل  
 اظيرة تلك الارض **(بعد)**  
 دفنه لنقل وغيره كتكفين  
 وصلاة عليه لان فيه هتكا  
 لحرمته **(الاضرورة)**  
 كدفن بلا طهر من

طاهره الواجب وليوجه  
إلى القبلة وقول لم بتغير  
من زيادتي (أو) كبدن  
(في مغضوب) من أرض  
أو ثوب ووجد ما يدفن أو  
يكفن فيه الميت فيجب  
بنشه وإن تغير ليرد  
لصاحبه ما لم يرض ببقائه  
(أو وقع فيه مال) خاف أو  
غيره فيجب بنشه وإن  
تغير لا خذه سواء أطلبه  
مالك أم لا كما ذكرناه كلام  
الروضة والمجموع وفيه  
صاحب المذهب ومن تبعه  
الطلب كقيد به لا صاحب  
مسئلة الإتيان وقد  
فرقت بينهما في شرح  
الروض ولولم بالانفص  
ومات لم ينشأ أفعال غيره  
وطلبه مالكه بنش وشن  
جوفه وأخرج منه ورد  
لصاحبه ولو ضمنه الورثة  
كانت له على المجموع عن  
اطلاق الأصحاب إراداه  
على ماني العدة من أن  
لورثة إذا ضحوا لم يشرق  
ويؤيده ما اقتضاه كلامها  
من أنه يشرق حيث لا ضمان  
وله تركه وفي نقل الروايات  
عن الأصحاب ما يوافق  
ما في تجوزاً ما يسهل إلا فلا  
يحرر بنشه بل يحرم جهارته  
ونسوة القابل لثلا  
يتمتع الناس من الدفن فيه

وما قيل من أنه يوضع على بطنائتي لموت غلط فاحش فليحذر حج (قوله أو تميم) أفهم أنه  
إذا تم قبل الدفن لا يجوز بنشه للفسل وإن كان تمه في الأصل لفقد الفاسل أو لفقد الماء محل يغلب فيه  
وجوده وهو ظاهر ع ش على مر (قوله أو بتغير) المراد بالتغير السنين وليس المراد به التقطع كما  
قال به بعضهم شيخنا واعتمده زى (قوله أو في مقصوب) معطوف على قوله بلا طهر في قوله كدفن  
بلا طهر ومن المقصوب السجدون لا يضيق على المصلين قاله الأذرى شو برى (قوله أو وجد ما يدفن  
الخ) أما إذا لم يوجد فلا ينش بل يدفع للمالك عن ذلك ويحبر عليه ويدفع الثمن من تركه الميت إن كانت  
والأفن متفقة أن كان والأفن بيت المال فياسر المسكين إن لم يكن هو أى المالك مهم كافي شرح مر  
وع ش (قوله أو وقع فيه مال) معطوف على دفن فالتناسب أن يقول أو وقع ماله فيه ليناسب  
المعطوفات (قوله سواء أطلبه ما كماله) المتبادر من عدم الطلب الكسوت وهو يقتضى أنه لو نهى  
عنه لم ينش وهو ظاهر ع ش على مر (قوله بالطلب) معتمد (قوله وقد فرقت بينهما في شرح  
الروض) وهوان مسئلة الإتيان فيها تنهاك حومة الميت بشق جوفه فقيدت بطلب المالك خلاف  
مسئلته شيخنا (قوله ولو بلغ) بكسر اللام من باء علم ا ط ف (قوله ما لانفسه) أى ولو أكثر  
من الثالث ولو لم يرض مؤنه برمى (قوله لم ينش) أى لا تسهل له ك حال حياته كافي شرح مر وقال  
ع ش عليه ويؤخذ منه أنه لا يشرق وإن كان عليه دين لا هلاك قبل تعلق الغرما به وهو كذلك اه  
(قوله بنش وشن جوفه) ظاهره وإن تغير شو برى (قوله إراداه على ماني العدة الخ) المتعدى ماني  
العدة فقي ضمنه أحد من الورثة وأغيرهم حرم بنشه وشن جوفه لقيام بدله مقامه وصون الميت من  
انتهاك حومته شرح مر وع ش عليه (قوله ويؤيده) أى ماني المجموع ووجه التأييده أنه إذا شق  
جوفه مع وجود التركة فكذلك يشرق مع ضمان الورثة وقد يقال لا تأييد لان الضمان أثبت من التركة  
بدليل أنها معرضة للتلف بخلاف ماني التمة الحاصل بالضمان ششبرى وزى (قوله كلامها) أى العدة  
في موضع آخر وقوله ما يوافق ما فيها أى العبارة الأولى المردودة (قوله تجوز) أى تسهل في النقل  
فالتحقق في النقل عنهم ما قبله لنسوى من الإطلاق من أنه ينش ويشق جوفه ولو ضمنه الورثة وإن  
كانت الغاية ضعيفة شيخنا (قوله بل يحرم جهارته) أى في المسئلة شو برى (قوله ونسوة التراب  
عليه) جملة مفسرة لما قبلها أى عمارته بنسوة التراب الخ شو برى (قوله واستثنى) أى من حومة العمارة  
وهذا كله مبنى على ضعفه وهو بلاؤهم والأفواه لا تبلى أجسادهم كقوله شيخنا وأوجب بأنه  
مستثنى من عدم تحريم النش لأن تحريم العمارة كافي شرح الروض (قوله وسن نعر به نحو أهله)  
أى التعز به من الأجانب لأهل الميت ونهى أى بسن ذلك لأهل الميت بعضهم مع بعض ونسب التعز به  
أيضاً لفقد المال وإن لم يكن رفيقاً أى وإن قل بالنسبة لما يترتب به ويدعوه بما يناسب ونسب المصاحفة هنا  
أيضاً لأن فيها جراح لأهل الميت وكسر السورة الحزن أى ضده بل هذا أولى من المصاحفة في العبد وتحصل  
سنة التعز به مرة واحدة فلو كررها لم يكون مكرهاً لما فيه من تجديد الحزن أم لا فيه نظرو وقد يدل  
مقتضى الافتصافى السكراهة على ما بعد الثلاثة عدم كراهة التكرار في الثلاث سواء أوجد عند أهل  
الميت جزعاً عليه كفى شرح مر وع ش (قوله كصبر) في اختيار الأصهار أهل بيت الأره اه (قوله)  
وهى الاسم بالصبر) أى اصطلاحاً وأما فى السلية لمن أصيب بمنزله ولو لمال (قوله بوعد  
الاجر) أى إن كان العزى فتح الزاى مساهمة وقوله ولدعاء للميت بأفغرة أى إن كان مسلماً كما هو

أظهم عدم لبلا واستثنى قبور الصالحين ولعلاء والأولياء (وسن نعر به نحو أهله) كصبر وصديق وهى الاسم بالصبر والجل عليه بوعد  
الاجر والتعز به من الوند بالجرع والدعاء للميت بالغفره والمعصاة بغير العصبية لأنه صلى الله عليه وسلم على امرأة

نبي على منى لها فقال لها انتي الله (٥٠٠) واميرى ثم قال انما العبراني السكامل عند الصدمة الاولى رواه الشيخان ولان اسامة

ابن زيد قال ارسلت احدي بنات النبي صلى الله عليه وسلم تدعوه وتغيره ان ابنا لها في الموت فقال الرسول ارجع اليها فاعبرها ان الله ما اخذ له ما اعطى وكل شيء عنده باجل مسمى فرها فلتمسبر ولتمسب وتقيدي بنحو اوله من ز يادى وسن ان يسمهم بها حتى الصغار والنساء الا الشابة فلا يمز بها الا احارها ونحوهم (د) هي (بصد دفه اولي) منها قبله لاشتغال أهل الميت بتجهيز قبلة قال في الروضة الا ان يرى من أهله جوعا شديدا فياختر تقدميها ليصبرهم وذكر الا ولونه من ز يادى (ثلاثة أيام تقر بها من الموت خاضر ومن القدم أو بلوغ الخبر لثابت فتكره التعزية بعدها اذا انقضت منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها لا يجيد مزه (يعزى مسلم) بان يقال له (اعظم الله أوجرك) جعله عظما (وأحسن عزاءك) بالذ أي جصله حسنا وغفر لمتك وبكافر اعظم الله أوجرك مع قوله (وصبرك) أو أخف عليك وأجبر مصيبتك أو

ظاهر وشيدي (قوله نبي على منى) أي مع جوع منها فلذلك أمرها بالتقوى (قوله انما الصبر) الصبر جس النفس على كربه تتحمله أولئذ يتفارق وهو محسوس ومطلوب ع ش على مر (قوله عند الصدمة الاولى) المعنى انما يحمد الصبر عند الصدمة الاولى والمراد ابتداءها وان تسكن أولى فالمراد عند أول كل مصيبة كقوله شيخنا وقال الشوري أي انما يحمد الصبر عند مفاجأة الصدمة وأما بعده فيقع السلوط بها اه (قوله احدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم) هي ز ينف كافي رواية وقيل فاطمة وقيل رقية شوري (قوله ان الله ما اخذ له ما اعطى) ما مصدرية أي لله الاخذ والاعطاء أو موصولة والعائد محذوف لكن يلزم عليه المطلق ما على العقل لأن يقال فيه تغليب غير العاقل على العاقل لان ما اخذ مشايل للعاقل وغيره وقد ذكر الاخذ على الاعطاء وان كان متنا خرافي الواقع لاقتضاء المقام له والمعنى ان النبي أخذ الله هو الذي كان اعطاه فقد أخذها هو له برماوى (قوله وكل شيء) أي من الاخذ والاعطاء أو من الانفس وأما هو أعين ذلك وهي جهة ابتداءية معطوفة على الجملة المذكورة وقد يجوز في كل التصب عطف على اسم ان فينسحب التأكيده أيضا عليه برماوى (قوله عنده) المراد بالعندة العلم فهو من مجاز الملازمة برماوى (قوله باجل) يطلق الاجل على الجزء الاخير وعلى مجموع العمر وقوله مسمى أي معلوم أو مقدر (قوله حتى الصغار) أي الذين لهم نوع غير ع ش على مر (قوله الا الشابة فلا يمز بها) عبارة تشرح مر ولا يمزى الشابة الا حارها وأزوجهما كقوله الشيخ وكذا من اخفى بهم في جواز النظر فيظهر كعبها وأما الاجنبي فيكرهها ابتداءها بالتمزية والرد عليها ز يحرم منها قيا ساعلى سلامه لان كلامها لم يطعمهم فيها كقوله شيخنا (قوله تقر بها) فلا تضر الزيادة بنحو وصف يوم مثلا حل (قوله من الموت) أي لامن الدفن هل وان تأخرو دفنه عنهم العتمة نعم حل (قوله خاضر) أي وان بعثت المسافة بينهم الى البلوى يبقين أن مثل البلد مجاورها ع ش (قوله ومن القدم) أي قدوم المعزى أو المعزى وعبارة تشرح مر اما عند غيبة المعزى أو المعزى أو مرضه أوجبها أو عدم علمه كإيمته الاذرى وتبسم عليه ابن المقرئ في تمثيته ويبنى أن يلحق بها كل ما يشبهها من اعذار الجاعة فتنتى الى القدم والدموز والمانع (قوله مسلم) أي ولو زنا عننا حسنا ونارك صلاته وان قتل حدا أي ولو رقية فالاحاصل ان الصور التي في المقام أو بقعة تعز به مسلم وعلم وبكافر وتعز به كافر بمسلم وبكافر والحكم أنها سنة في الاولين ومباحة في الاخيرين ان لم يرج اسلام الكافر المعزى فيفتح الزاى والاسف كأي خذ من شرح مر (قوله بأن يقال له اعظم) هو أفصح من عظم خلافا للعلب وقدم الدعاء المعزى منه لانه مخاطب (قوله أي جده له عظم) وليس فيه دعاء بكثرة مصائبه فقد قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجرا برماوى (قوله أي جده له حسنا) يعني بالصبر عليه (قوله وغفر لمتك) قدم المعزى لانه مخاطب وقيل يقدم الميت لانه أوجع وتكره لنحو تارك صلاة ومبتدع برماوى (قوله هم قوله وصبرك) ولا يقال وغفر لمتك لانه حرام زى ومثله شرح مر وظاهره وان كان صغيرا لكن في حج قبل قول المصنف ولا يجب غسل كافر ماضيه يظهر محل الدعاء لاطفال الكفار بالمقره لانه ليس من أحكام الدنيا بخلاف صورة الصلاة عليه ع ش على مر وبحت بعضهم أنه لا يسن لأهل الميت تعز به بعضهم وفيه نظر ظاهر لغيره لثقتة المعنى وظاهر كلامهم حج شوري (قوله ويعزى كافر) والمعزى كافر أو مسلم حل (قوله غفر الله لمتك) ودم هذا الدعاء للميت مع ان الخطاب أولى بالتقدير لشرف المسلم حل (قوله وأحسن عزاءك) ولا يقول وأعظم أوجرك لكونه كافر

نحوه كافي الروضة كما صلاهم انهم لو كان الميت عن لا علف بدله كآب فليقل بدلا خلف الله عليك خلف الله عليك وبنى أي كان الله خليفة عليك فله الشيخ أبو حامد عن الشافعي (د) يعزى (كافر محتم بمسلم) بان يقال له (غفر الله لمتك) وأحسن عزاءك

وبغى العزى اجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا ولعلهم حذفوه لوضوحه شرح مر (قوله عزاءك)  
 العزاء بلغة الصبر أو السلوة (قوله) وخرج زياتى محترم الخ) ولا يعزى السلم أيضا بل زياتى والخ  
 اذا ماتا شرح مر (قوله) فلا يعزى (إن) أى تكبره تعزيتهما نمل لو كان فيها توفيرهما سموت وقوله  
 الآن برحى اسلامهما أى فان رضى ففى سنة شرح مر (قوله) وللمسلم تعزية كافر) أى جوارا  
 لاندبا ن لم يرج اسلامه والافتدبا شرح مر (قوله) ولا تنص عدوك) بتخفيف القاف كما سمعته  
 من شيخنا حف ونصب عدوك على المقولية أو رفعه على الفاعلية لانه يستعمل لازما ومتعدا يوصله  
 فى قول على خط وعبرة ع ش على مر قوله ولا تنص عدوك بنصبه ورفع مع تخفيف  
 القاف وتشد يد مع نصب اه قال فى المجموع وهو دعاء بدوام الكفر أى لانه دعاء بتكرير هل  
 التمس ومن لازم ذلك دوام الكفر ومنع ابن النقيب فقال ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر أى  
 لانه لا يزد من كثرة عددهم مع كونهم أهل ذمة بقاؤهم على الكفر كذا كوشينا وأطال فى بيانه  
 حل (قوله) وجاه بكاء عليه) وإعانه اذا كان البكاء على الميت تخوف عليه من هول يوم القيامة  
 ونحوه فلا بأس به وأجبت رقة كلفل فكذلك لكن الصبر أجل لأصلاح وبركة وشجاعة وقد  
 نحو عمل فندوب أو لفقد صلته وبروقيام بمصلحة ففكره أو لعدم تسليم القضاء وعدم الرضا به لم كان ذكره  
 قل على الجلال وقال العلماء البكاء عشرة أنواع كاه فرح وكاه حزن على ما قاتو وكاه رجعة وكاه  
 خوف مما يحصل وكاه كذب ككاه الناحية قاتلها نيكى لشجوع غيرها وكاه موافقة بان يرى جماعة  
 يكون فيسبى مع مدع علمه بالسبب وكاه لجة والشوق وكاه الجزع من حصول ألم لا يحتمله وكاه  
 الجوع والغضب وكاه التناقى وهوان نسمع العين والقلب قاس قلبى بالقصر مدع العين من غير  
 صوت والمدود ما كان معه صوت وأما التباكى فهو تكلف البكاء وهو نوعان محمود ومذموم فالقول  
 ما يكون لاستجلاب رقة القلب وهو المراد بقول سيدنا عمر رضى الله عنه لما رأى المصطفى وأبا بكر  
 يبكين فى شأن أسارى بدر أشعبرنى فى يارسل الله ما يبكيك فان وبعدت أى سببا لكأى بكتبت  
 والاتباء كيت ومن ثم لم يذكره صلى الله عليه وسلم والثانى ما يكون لأجل الزيادة والسمعة وما ذكر  
 من أسباب البكاء العشرة قد يرجع الى اثنين السرور والحزن حقيقة أو حكا ع ش على الواهب  
 (قوله) قبل موته بعده) لكن الأولى تركه عند المختصر حل (قوله) على ولده إبراهيم) ومات  
 وهو صغير وكان عمره اذ ذاك سنة أو بضع أشهر وعثمانية أيام وقيل سبعون يوما وهو الصحيح وقيل  
 سنة وعشرة أشهر وستة أيام وحين سماه قال سمعته على اسم أبى إبراهيم وكان معه يومئذ عبد الرحمن  
 ابن عوف فقال له أبى يارسل الله قديمته ناعن البكاء فقال ويحك يا عبد الرحمن انه رجعة وكناه به  
 جبريل عليه السلام حين حلت به أمة فقال السلام عليك يا أبا إبراهيم ومات فى السنة التاسعة من  
 الهجرة برماوى وقيل (قوله) على قبر بنت له) لعلها أم كلثوم ثم رأيت فى الواهب وأما أم كلثوم  
 ولا يعرف ط اسمها وأما تعرف بكنيتها فأت سنة تسع من الهجرة وصلى عليها صلى الله عليه وسلم ونزل  
 فى حفرتها على والفضل وأسامة بن زيد بنى البخارى جلس على الله عليه وسلم على القبر وعيناه مفرقان  
 فقال هل فيكم من لم يقرأ فى الليلة وقوله على القبر أى قبر أم كلثوم لان الكلام فيها ع ش على مر  
 (قوله) فاذ وجبت) أى المصيبة ببنى الموت أى حصة ولا ينافى هذا ما ذكره وأما من أنه صلى الله عليه  
 وسلم بكى على قبر بنت له الخ ذاك دليل الجواز وهو صلى الله عليه وسلم فعل خلاف الأولى والمكره  
 لبنا الجواز وبنا عليه ثواب الواجب (قوله) قال الموت) فى المختار ووجب الميت اذا سقط ومات

وخرج زياتى محترم  
 الحرقى والمرشد فلا  
 يعزى الآن برحى  
 سلامهما أو السلم تعزية كافر  
 محترم بمثله فيقول خلف  
 الله عليك ولا تنص عدوك  
 (وجاه بكاء عليه) أى على  
 الميت قبل موته وبه  
 لانه صلى الله عليه وسلم بكى  
 على ولده إبراهيم قبل موته  
 وقال ابن تيمية والغلب  
 يعزى ولا يقول الامارى  
 ر بنا واذا بغيرك يا إبراهيم  
 لمززون وبكى على قبر  
 بنت له وزار قبر أمه فبكى  
 وأبى من حوله روى الاول  
 الشيخان والثانى البخارى  
 وشاثل مسلم والبكاء عليه  
 بعد الموت خلاف الأولى  
 لانه يكون حينئذ أسفا  
 على ما فات فلهذا فى المجموع  
 عن الجمهور بل نقل فى  
 الاذكار عن الشافعى  
 والاصحاب انه مكروه غير  
 فاذا وجبت فلا تبكين  
 باكية قالوا ومال وجوب  
 يارسل الله قال الموت

واستنداه وقبر عددهما مع  
البكاء وجزءه في المجموع  
(د) لا (نوح) وهو رفع  
الصوت بالندب (د) لا  
(جزء) فهو ضرب صدر  
كضرب خدوش جيب  
قال صلى الله عليه وسلم  
النباذ اذ لم تقب قبل موتها  
تقام يوم القيامة وعليها  
مر بال من قفان ودرع  
من جوب رواه مسلم وقال  
صلى الله عليه وسلم ليس منا  
من ضرب الخدود وشق  
الجيوب ودعا بدعوى  
الجاهلية وفي رواية لمسلم في  
كتاب الجهاد بلفظ أو بدل  
الواو والسر بال الفيص  
كالدرع والقطران يفتح  
القاف مع كسر الطاء  
وسكونها وبكرها مع  
سكون الطاء دهن شجر  
بطلى به الابل الجرب  
ويسرج به وهو ما بلغ في  
اشتعال النار بالاشعة  
(وسن لنحو جيران أهله)  
كأقاربه البعده ولو كانوا  
ببلدهم بأخر (تهبته طام)  
يشبههم بمرأوليه لشلهم  
بالخز عنه (وان بلغ عليهم  
فأكل) ثلاثه فواتركه  
ومحوها وفيما بعده من  
زيادتي (وسحوت) أي  
تهبته (لنحو شقة) كاذبة  
لأنها عانة على معصية

وبالقتل واجب فقوله قال الموت أي حائل الموت لأن الوجوب ليس نفس الموت (قوله لاندب ونوح) كل من الندب والنوح صغيرة لا كبيرة (قوله الشبان في باب الشهادات) في حج هنا ان النوح والجرع كبيرة ع ش على مر (قوله وهو عددهما ستة) أي على الوجه الذي مثل به من الاتيان بحرف الندبة فلا يخالف قوله فيهما بخلاف نفي الجاهلية وإنما يعمد لهما حسن لكن لا على هذا الوجه (قوله وجزءه في المجموع) المتضمن كلام المجموع فالبكاء وحده لا يجرم وعده الشامل من غير كاه لا يجرم وهو نفي الجاهلية فلا يجرم تعدد الشامل الا ان قارنه البكاء مرفوع صوت حل وهو للوافق لماس من ان نفي الجاهلية مكر وهو الشامل جمع شمالي بكسر الشين وهو ما تصف به الشخص اه زى وعبارة شرح مر وهو كحكا المصنف في اذ كاره وجزءه في المجموع عددها مع البكاء كراهه واه واجيله لماسيا في ولا جتماع وفي الحقيقة المجرم للندب لا البكاء لان اقتران المجرم بجائز لا يصير له أي الجائز ماضيا فلا يقع ومن ثم ردأ بوزرعة قول من قال يجرم البكاء عند ندب أو نباحه أوشق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد فان البكاء جائز مطلقا وهذه الأمور محرمة مطلقا اه ولا بأس بارتداء القمائد كقول السيدة فاطمة بنته رضى الله تعالى عنها

ماذا على من شم تربة أحد \* أن لا يشم مدى الزمان غوايا

صبت على مصائب لو أنها \* صبت على الأيام عدن ليايا

وعمل ذلك ما لم يشتمل على تجد بدخون أو تأسف أو محاروة وحد ولا يعذب الميت إلا بما أوصى به من ذلك (قوله ولا جزع) في المختار الجزع ضد الصبر وبه ضرب (قوله كضرب خد) وهو المرفوف بالظلم وكذا التضمخ نحو رماد وصيغ بسواد في ملبوس وفعل كل ما ينافي في الاقتداء والاستسلام لقضاء الله تعالى وكضرب يد على أخرى على وجه يدل على اظهار الجزع ع ش على مر (قوله وشق جيب) أي جيب ثوب وهو القدر الذي يدخل فيه الرأس كافي القسط على البخاري وفيه حصل شيء من ذلك فانه على فاعله وقائه ولا يلحق الميت منه شيء الا اذا كان له فيه مدخل كأن أرضه به وهو محل قوله عليه الصلاة والسلام ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه فان مثل أمره بذلك كان عليه أم الأمر فقط كقوله حل (قوله ليس منا) أي من أهل ملتنا أو طرقتنا شوري (قوله ودعا بدعوى الجاهلية) أي ذكر في تأسفة ما ذكره الجاهلية في تأسفة ما على ما فات ع ش على مر (قوله جيران أهله) زاف الجيران إلى أهله إشارة إلى ان المراد جيران أهله لا جيران الميت حتى لو كان يبلد وأهله بأخر اعتبر جيران أهله سم (قوله كأقاربه البعده) وكذا معارفه ولو غير جيران برماوى (قوله تهبته طامع الخ) ويجري في هذا الخلاف الآتي في النقطة فمن فعل لأهل الميت شيئا يغفلونه وجوبه بأولادها حج (قوله بمرأوليه) أي مقدار ذلك فالويل لجيران ميتة لا بعد مدة بقضى العرف تناول أهله ما يكفيهم لا يسلم لهم فضل ذلك ويقرق بينه وبين التميز فيبحث نشر بعد العلم ولو بعد مدة يسكن فيها لحزن بان القصد هنا جبرخل البنية وقدر زال يوم قاه الود بالتميز به وان طالت المدة حل (قوله وان يلح عليهم في كل) ولا بأس بانقسم عليهم اذ عرفتهم بغيرون قسمه شرح مر (قوله لنحو ماخذ) أي لومن أهله برماوى (قوله ما يشغلهم) فتح أؤله وضعه شاذ شوري (قوله وسكون الهمة) ويجوز قلبها واوا كأي كثر الروايات كاذ كره الشوري (قوله موضع) أي قرية أو قلعة

برماوى (قوله الكرك) بضم الكاف وسكون الراء ع ش ا ط ف وضبطه بعضهم بفتحها ومن البدع  
 المنسكرة ما يفعله الناس مما يسمى بالكفارة ومن صنع طعام الى الاربعين لاجتماع عليه قبل الموت  
 وبعده ومن التبع على القبر ومن الوحشة والجمع والأربعين  
 ونحو ذلك بل كل ذلك حرام ان كان من مال  
 محجور ولو من اتركة أو من مال ميت  
 عليه دين أو ترتيب عليه  
 ضرر أو نحو ذلك  
 والله أعلم

عند الكرك

﴿ تم طبع الجزء الاول من حاشية العلامة البجيرى على شرح المنهج وبيانه ان شاء الله تعالى ﴾  
 ﴿ الجزء الثانى وأوله كتاب الزكاة ﴾

## ﴿ فهرست الجزء الأول من حاشية العلامة البجيرى على شرح المنهج ﴾

صفحة	صفحة
٣١٦ فصل في شروط الاقتداء أو آدابه	١٧ كتاب الطهارة
٣٤٧ فصل في قطع القدوة وما ينقطع به وما يتبعهما	٣٨ باب الأحداث
٣٤٩ باب كيفية صلاة المسافر	٥١ فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء
٣٥٦ فصل في شروط القصر وما يذكر معها	٦٣ باب لوضوء
٣٦٥ فصل في الجمع بين الصلاتين	٨١ باب مسح الخفين
٣٧٢ باب صلاة الجمعة	٨٩ باب الغسل
٣٩٤ فصل في الأعمال المسنونة	٩٧ باب في النجاسة وإزالتها
٤٠٤ فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به الح	١٠٩ باب التيمم
٤١١ باب في صلاة الخوف	١١٨ فصل في كيفية التيمم وغيرها
٤١٨ فصل في اللباس وما يذكر معه كالاستصحاب بالدهن النجس	١٣٥ باب الحيض
٤٢٢ باب في صلاة العيد	١٣٦ فصل في الاستحاضة وبيان أقسام المستحاضة
٤٣١ باب في صلاة كسوف الشمس والقمر	١٤٥ كتاب الصلاة
٤٣٧ باب في الاستسقاء	١٤٧ باب أوقاتها
٤٤٥ باب في حكم ترك الصلاة	١٦١ فصل فيمن يجب عليه الصلاة
٤٤٦ كتاب الجنائز	١٦٧ باب الأذان
٤٥٩ فرع الصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة يقبله الرجال والنساء الح	١٧٥ باب التوجه للقبلة شرط الح
٤٦٣ فصل في تكفين الميت	١٨٥ باب صفة الصلاة
٤٧٠ فصل في صلاة الميت وما يتبع ذلك	٢٣١ باب شروط الصلاة معرفة الح
١٨٨ فصل في دفن الميت وما يتعلق به	٢٥٤ باب في مقتضى سجود السهو
	٢٦٧ باب في سجودى لتلاوة والسكر
	٢٧٤ باب في صلاة الغل
	٢٨٧ باب في صلاة الجماعة
	٣٠٢ فصل في صفات الأئمة









 Bibliotheca Alexandrina  
  
0598516